



٥١١٩

جامعة الملك سعود

٢١٦٦
ن . ن

نور العين في اصلاح جامع الفصولين لابن قاضي
سماونه - ٨٢٣ هـ . تأليف نشانجي زاده ، محمد
ابن أحمد - ١٠٣١ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر
الهجري تقديرا .

٤٢١ ق ٢٧ س ٢٨٥ x ١٧٥ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن .

٥١١٩

الأزهرية ٢ : ٢٩٣ كشف الظنون ١ : ٥٦٦

١- المخاصمات ، الفقه أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- مختصر جامع الفصولين

Copyright © King Saud University

خودش را که در ملک بزم عالم است
نزد امانی ابریه مانع

[illegible]

البرق صلب كالحديد
الواحد على القلب
الأكبر منه

[illegible]

هذه الشفعة حسب الرسل طاهرين
 نقول وعلى من في النسخة شغل
 وهذا القول له سند قطا واثبت

يا حفيظ يا كبير يا الله يا الله

عبد الله بن محمد بن عبد الله
 مصطفى بن محمد بن حسين
 يوم اخذ اليه

يوم
 وعنده امين

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ١٩٩٥
 التاريخ: ١٤١٩ هـ
 اسم الناشر: محمد بن عبد الله بن محمد بن حسين
 عدد الأوراق: ٤٤٤
 ملاحظات:

هذه الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على توالي نواله . والصلوة والسلام على خير خلقه
محمد وصحبه وآله **وبعد** فيقول العبد المذنب المذنب
ابوه بن شاذلي زاده . جعل الله التقوى زاده . وانا له مراده . حين
عاد معاده . ورحم جميع آباءه اسلافه . وعالمهم بآبائه الطاه
لما اعتنيت بتتبع علم الفروع . باقتضاد الفقهاء الذي هو
مطبوع . القيت كتاب جامع العضولين الفقه كبت الفنا في
للفضلة . واجمع لك كل الدعوى والخصومات . غير ان كثرة
التكرار والاطراف . وذكر غير المهمات . في كل فصل وباب . مع ما
في بعض المسائل من الخلط والجنط . بحيث يتغير فيه اذما
هو الصواب . لاجل الحفظ والضبط . خصوصاً في فصل دعاوى
الخارج . وذوي اليد حيث كثر وجيز في ذكر مسائله خارجاً عن بحث
فأردت تنقيحه وتزديده فحذف في كل فصل مكرره وعشيرة
وبغير ترتيب في ذكر كثير من المسائل ترتيبه . بنقل بعضها بالقديم
والاخر من مواضعها البقية . على ما يقتضيه كون المسائل متباينة
وفصلها لا يشك في موافقة . ثم اني اردت في اكثر المواضع
تيساراً في مباحث حجة . لم تذكر في الاصل مع كونها لازمة
ومهمة . وكتبت بالحجة تمام سامي الكتب التي نقلت عنها ولم
ارحز اليه ليمتاز المريد عن المريد عليه . غير اني ذكرت بعض المسائل
من غير الكتب نقل في بعضها توضيحاً . وفي بعضها . ووقع خلط
او جنط صحت او صحتها . ثم اني حررت في مواضع كثيرة . ملاح
بالفرجة الجريئة الكسيرة . من دفع اعتراضات صاحب الاصل
على كلمات السلف ذوي الشرف والفضل ومن بعض استثناء
اقتضاه نفعاً عن الامتيازات . على حسب اقتضاء المقامات
وبدلت ما ذكره من بعض النسخ الكفر لقلته من الله . وكون
ترتيبه غير صواب . رسالة لطيفة كنت حوزتها في بعض
الباب . بحيث يجازي عنها الالباب . كونها بالغة من انب

الجمع

الجمع والنفع اقصاه . اذ مني لا تغادر من المهمات صغيرة ولا
كبيرة . انما احصاه . مذنبه باصول عقابها من السنة . والحبس
بشروط مرعوب يشفق الفضلاء سماعة . ولقد بذلت في
مجموع هذا الكتاب من جهدي ما يورث الثقب . وعلقت
في ترتيبه وتزديده على من طلت لمن حبت . ليصير بكثرة الفتاوى
والمهمات . وحل الاشكال والاهتمام . اولى من اصد . واحسن
وحسن سوق الكلام . والترتيب والنظام اعوان . على وجدان
المرام واهول . شهيد الامم على المحكمات . المتولين بفضل صفوة
الانام **نظم** رجاء به العضو يوم التتاد . من انه ذي الفضل
رب العباد **نظم** فجايعون انتم كنتم طابا . حاديا من سائل
القضاء لما كان حقاً وصواباً **نظم** جعلته عدة لنفس . حين
استسرى رهن دني . ومحبته نور العين . في اصلاح
جامع العضولين **نظم** ان ربي موفقي والهدى . وعلته
توكلت واعتمدت **الفضل** الاول في مسائل القضاء والحكومة
وما يتعلق بذلك وتوضيهاً هذا . ما يصير به دار الاسلام
دار الحرس . مسائل تفقد القضاء . كيفية الاخذ بقوايل ائمتنا
الثلاثة . الفتوى على قول ابو يوسف فيما يتعلق بالقضاء . احكام
عدالة القاضيه وفسقه صيرورة الامام الى السلطان اماماً لفضي
قد رما بخور به الاقتداء . والقضاء . معنى قضبان في النار وقاض
في الجنة الغزال القاضي بنا خير الحكم وانه يعزى بذلك وما عجز
بعض مسائل القباة . اخذ القضاء برشوة . ارتش . الف فتى
وقبوله المذنية . جواز تعليق الحكومة بشروط . توقفتها زمان
اضافتها تقيده بما يمكن اضافتها الى التنفيل حوازا استثناء بعض
الخصومات . وخصومة شخص معين وعدم كونه قاضياً في التنفيل
تعلق الحكم بين اثنين استخلاف الحاكم . حال الصبي القادر سلطاناً
او قاضياً . حكم القاضي في شئ ليس في ولايته . بيان الناطق بكون
حكمه القاضي وما لا يكون . العبارة للدعي عليه لونهما فبين مختصمان
اليه ليس القاضي العكر ولا به على غير الجندی فخير سوق الحكم

جواز حكم السلطان بنفسه. مسائل العزل للسلطان عزل القاض
ولو لم ير به القاضي. لا يترك على القضاء اكثر من سنة كما يشي
العلم. أسباب عزل القاضي لا ينزل قبل سماع عزله. بل ينفذ
ناحية كونه وبغية العزل القاضي والوضعي والوكيل بنفسه
العزل الحكم للوكيل عزل الموكل وكذا في غيبة حقه. مسائل الو
موت الموكل موت الوكيل. موت الوصي. مسائل قضاء القاض
بعد ما لم يكون الرأي فيه الى القاضي. مسائل كيفية اخضاع
الحكم فقيها الاعداء بالكم وسوطلب الاحصاء. والجوم
وموت فقيها الحكم المختفي في داره والاغترار بالكم. وموت القاض
في رايه. مسائل في اي متفرقة ومن ضمنها ان ثلثا من القاض
ما ينفذ القاضي بالمدعيون تعزير القاض في حقه. ان ثبت
القاضي بالتم لو اخرج على الصلح. وبأن لو ناس سلكه بمسئلة واطلا
الحال المتقضي به خطأ او طلب في تمام القاضي. قول القاض
عزله لا يبين على القاضي. شهدا على حكم وانكره القاض. لا يسمع
للمر ان يشهد بما اخبر به القاضي. **الفصل الثاني** في مسائل
القضاء في المجتهدين. ودعوى العفل بلا سببية القاض فقيها
يزاد القضاء في مجتهدين فيه بل يجوز. ينفذ القضاء بالقرينة
عن النفقة. ويرد احد الزوجين الاخر يعقوب حنة وبطلان
طلاق مكره وسكران. وباستفاضة عدة وبالقرعة فيمن حنة زاهد
عبيده والعدة لم يمتن فحاش. وبشهادة رجل وامرأتين في حد وصار
ونفي احدي المسائل المخفية. ويجوز رهن المشاع ويجوز بيع المديون
ذكر تعريف ضمان المخلص. وضمان العهدة وضمان الدرك. القضاء
في مجتهدين لا ينفذ لو اختلف في جواز نفس القضاء. ينفذ
القضاء على الغائب وللغائب على حقه. ينفذ بلا ذكر اسم
المجتهدين الدعوى. وفي خلال كل ما ذكر بعض مسائل مهمة لا ينفذ
بها ولم ينفذ مع انه مجتهدين. مسائل عدم سببية الفاعل في ذكر
العفل فيها عدم ذكر المتولي والوصي والقاضي. بيان مواضع
استدراك سببية القاضي. هل يشترط سببية الفاعل في الدعوى

والشهادة **الفصل الثالث** فيمن يسمع حضا الغيرة. ومن
لا يسمع. وفيمن يشترط حضوره لسماع الدعوى. ومن يشترط
وتقصير ذلك. لا يشترط الدعوى على البائع وان خرج
المبيع منه. لا يشترط حضوره الدائن لسماع بينة افلاس المجهول
او لا يسمع بطلان القاضي بكفيل. عدم استماعه حضور الموكل
او ادعى القرض. لا عدم استماعه حضور امرأة وانه غائبة
في شهادته على طلاق وعقدها. موضع استماعه حضور المرأة
حضور المتقول شرط في اثباته. ما يحدث بعد الدعوى قبل
الحكم وحاصله اخرج المدعي عليه المدعي به عن يده حيلة لاسقاط
الدعوى **الفصل الرابع** في قيام بعض اهل الحق عن البعض في
الدعوى والخصومات وتفصيل ذلك. دعوى العي. دعوى
الدين. دعوى الميراث. الدعوى على الورثة. احد الورثة حقه عن
الميت فيما يتحقق له وعليه. واحد من حقه عن الميت. عن موتى برهنا
الوارث. وفي الدين موصوم ولو لم يكن في يده شيء من الزكاة **الفصل**
الخامس في مسائل القضاء على الغائب وللغائب وتفصيلها. مسائل
وكيل وصي حكم على الغائب والميت. الحكم على الغائب لا يملك
عنه لم يحضر غائب عن البلد او عن مجلس الحكم ولو حكم نقض في الاصل
ليس للقاضي بغير وكيل عن الغائب ولو نصب وحكم عليه
نقض. لا حكم للغائب ايضا بلا وكيل فلو نصب عنه القاضي وكفيل
وانفذ المحكوم عليه بينهم جاز. للقاضي ولا ينفذ في حال العقور وجبر
للاسان على نقض ان لا يسمع البينة على من ثبت وكفايته او وصاياه بحج
اقراره. الحكم على المتجر لم يحضر وهو نفسه القاضي وكذا غير المحتضر
كان بعضهم يفتي بعدم نقض الحكم على الغائب حقوق بل لم يفتي
مسئلة الاعذار وهو الذي اوضحه فان القاضي على نائب حقه
مختص. جواز نصب وكيل عن مختص ضرر الخصم. فصل دفع افعال
الخصم موكل لو كيلة. شروط انقضاء الحاضر ضمما مع الغائب غيبة
الحكم بعد بينة او اقرار قبل الحكم عليه. مسئلة الاعذار بالكم

ما يلحق الجبل على الغائب. حيلة اثبات عنق عليه حيلة
 اثبات دين عليه. حيلة اثبات الحرة عليه. حيلة اثبات دين
 عليه. ما يلحق الفاضل في مال مفقود وغائب. الفاضل
 في مال مفقود والمسلم له في مال الغائب. **فصل**
 في دعوى أنواع الدعوى وشروطها فيها وما لا يسمع
 منها وما لا يسمع وتفصيل ذلك. ما يلحق شرط احضاره في
 مجلس الحكم وما لا يشترط فيه. ما له حمل وموانع. ما لا يشترط
 بيانه في الدعوى والشهادة وما لا يشترط. الوصف في الاستدراك
 لقوة البيع واليمين ظهور المشهود به على خلاف المشهود
 ظهور المدعى به على خلاف ما ادعى به. دعوى فرض الجبل في غير بلد
 الفرض له اخذ فدرما ارض رخص او غلا. دعوى المثليات لا
 تقض ما بان السبب ما يحتاج بيانه في دعوى النفقة. البيع
 لغيره بغيره. الفرق بين دعوى ثمن مبيع قبض وبين
 ما لا يقض ما يشترط فيه بيان اعيان التركة بالشرطية بيان
 عدد الورثة. الفرق بين دعوى ملك عقار على ذي اليد وبين دعوى
 شراؤه منه. ما يلحق دعوى الاعيان والاموال بسبب الاقرار. ما
 يسمع منها وما لا يسمع. ما يلحق دعوى الملك واليد بالتخلف على
 دعوى محو او احداث اليد. الفرق بين شهادة بالمعانة وشهادة على
 محو الاقرار. عدم قبول بسملة الشراء من غائب الا باصالة ثلثة
 ما يلحق دعوى الارث والنفقة. والشهادة في ذكوره فيها ضابطة
 لصحة دعوى النسب. ما يجوز الاقرار به من النسب. **الفصل**
 في ابطال دعوى العقد والعقار ودعواه والشهادة عليه وما يتعلق
 به. ما لا يسمع وتفصيل ذلك. ما لا يشترط صحة العقد في دعوى
 والشهادة. تعريف الحقون والمراعى كناية في ذكره ودلالتة
 ما يسمع ذكره حدا فاصلا وما لا يسمع. تعريف ارض مبان وهي
 لا بد من تحديد المستثنى. وما يكتب وقد عرف المتقارن ذلك
 نفق ما يلحق الغلط في العقد بدعوى ظهور الغلط فيه. **فصل**

بوصف

بوصف فظهر خلافه. قول الثالث بدعوى او غلطت ونحوها
 ذكر ما لا يحتاج الى ذكره سواء. ما يلحق استثناء
 احد الخصمين او الثالث بدعوى التبع والرواية. رجوع الثالث بدعوى
 بعض ما شهد به. التبع كما لمصرح ما يكون الكائن من المدعى لشهوده
 ومن الشهود ولا يغتفره ولا يكون. ما يلحق حكم التبع والرواية
 اذا قضى بالجبل ولم يعرف حال زوايده دخلت تحت الحكم وقول
 ثلثه ونحوه. ما لا يلحق بثلثه صريحا. الفرق بين ملك ثبت بملك
 وملك ثبت بيمين. الحكم بيمينه وادعاءه حكم له بالاختلاف الاقرار
 في البيع لا يدخل الورثة تبعا بل لا ذكر. ما يلحق عدم التحديد ونحو ذلك
 منها. ما لا يدخل وارثا في بناءه بل بيمين الغيبة. وموافق قول الشهادة
 بها وما لا يثبت في الصك. وثبوت شئ بشهادة فرقة على
 اصله وفرقة على حدوده. **الفصل** في دعوى حازين
 وذي يد بين دعوى مع ذي يد وتفصيل ذلك. ما يلحق
 دعوى الملك. ما يلحق دعوى الارث. ما يلحق دعوى الزنا. ما يلحق
 دعوى النكاح. ما يلحق دعوى النكاح. المستثنى عليه لا يستثنى
 على المستثنى الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة او النكاح. ما يلحق
 دعوى الزنا. ما يلحق اجتماع بعض من الانواع المذكورة. ما يلحق
 شتمه. من توفيت عينه وادعاء ما قدر ما ثبت
 به سبق التاريخ. لا عبرة لاقرار البائع لاحد مما لا ترجع بيمينه
 الشهود او اعدائهم. ما يلحق معرفة الخارج من ذي اليد
 وهي حصة جدا. **الفصل** التاسع في الاثارة والنفقة والتعريف
 في الدعوى والشهادة. وتفصيل ذلك. ما لا يشترط
 بيانه لصحة المحضر والسجل في السجل وما لا يتحمل
 في المحضر. شهد واحد فقال احضرنا استشهد مثلنا شهد
 هذا. قوله ما يحذف بين كواحه مبدعهم كنه انهم
 نسخ الست. ما يلحق ذكر الحجة في الدعوى والتعريف
 ما يلحق الشهادة على الثالث. لا يعتمد على اخبار المتعاقدين

ما يلحق دعوى الزنا
 ما يلحق دعوى النكاح

ما يلحق دعوى الزنا
 ما يلحق دعوى النكاح

باسمها وسماها **الدفع** العاشر في التناقض في الدعاوى وما
فيما يشتر أي تناقض وليس تناقض في نفس
وارث وشايل أنواع الدفوع فمن أحد الخصم لا يحسن
كل ذلك هذا التناقض يمنع الدعوى لنفسه وبغيره التناقض
لما يمنع إذا تضمن ابطال حق الغير الملك لا ينفى مجرد النفي لوقال
لا دعوى لي قبيل زيد بطل دعواه الآن حادث فبذ قال لا بد
لي ثم برهن قال لا دفع لي ثم انفي بالدفع إمكان التوفيق هل يكفي
في قبول التناقض التناقض متحمل في دعوى العتق والتخفيف
يقدم صحة الدعوى فيقبل عذر وصحة وارث وسؤال بالتناقض
ليقبل وكذا عذر المرأة في دعوى طلاق بعد الخلع والرقب
في دعوى عتق بعد الكتابة است ورضي او عيب غيب في حق
بعد ان باع التناقض متحمل في دعوى حرته والسبب وطلاق
مسائل التناقض في نسب وارث تناقض الشخص على نفسه
لا يمنع صحة دعواه سماع بينة على شيء في حق ابطال حجة الخصم
لاز من يثبت ذلك الشيء السبب لا ينفى بالنفي المائل
التي تكون دفعات احد الخصم لآخر وما لا يكون وهي حجة ممتنة
جدا وذكر ما مستوعبه مرتبة انما هو من خصائص هذا الكتاب
يعرف اسم الملك الوفاة فليفتنه بها من احتياج
من اول الباب فتمت المسئلة تحت وهي الدعوى بدعوى
وبينة واجارة ورضي واجارة ومضرب وفارعه ومساواة كفتنة
تخفيف في اليد على دعوى الودعة نوع في الدفع بدعوى
الافتراء محمود ما عدا النكاح فسخ له لو تراض موجب مستط
لوضر المسقط الدفع باقرار المدعى انه شهوده فسقة او كذبة
وتخو ذلك نوع في الدفع بدعوى استنارة واستيداع
واستيداع واستنارة واستيداع واستيداع ونحو ذلك نوع في الدفع
ما لا يحار قال اقررت بالمال ولكن ما اخذته قال هذا خط ولكن ليس
علي هذا المال يصدق ان لم يكن مصدرا معنونا خطنا

دمان ونحوها محج عس فادفع نوع في الدفع بدعوى بيع وشراء
نوع في الدفع بدعوى ايفاء واداء واقالة نوع في الدفع بدعوى
الكره ودعوى طلع بينة الاكره اولى من بينة الطوع نوع
في الدفع بدعوى الحوالة نوع في الدفع بدعوى الصلح لا يسمع
بينة ايفاء بعد صلح عن الكراه لا يسمع بينة اقرار بافشاء
الدين كل صلح بعد الصلح باطل كل شرط بعد شرط فالاول
باطل صريح ثم سري او بالعكس نوع في الدفع بدعوى كراه وغيره
صلح نوع في انواع الدفع في بعض الدعاوى غير البناء وغيره
هل بينة الطلاق اولى من بينة النكاح او بالعكس الموت
لا يضل تحت الحكم وكذا يوم الموت نوع في دفع متفرقة في
انواع شتى فتنه الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان
احد الورثة وقبيل يسمع من بايع ومكفول عنه مسائل
بعض حيل الدفوع فتمت حيلة دفع دعوى النكاح حيلة
دفع الرجوع في البتة حيلة دفع شراء شيء من فدان
حيلة دفع دعوى ملك مطلق او نتاج حيلة دفع اثبات شيء
انه حيلة دعوى ارث بعصومة حيلة دفع امرأة تطلب
التفريق بعد مضي اجل العنين مثل دفع الدفع وفي
مهمة لازمة الخط فتمت كون في اليد خصما بحجزة ودعوى الغصب
عليه وهذا حيلة دفع دعوى الايداع مسائل احوال
الدفع واحكامه قبولا وعدما ونحو ذلك فتمت صحة
الدفع والوزاد على ذلك راتب صحته قبل قيام البينة
وبعدا وقبل الحكم وبعد وقبل ان دفع الدفع يصح ما لم يظنه
احتمال وتليس مواضع قبول الدفع بعد الحكم
ومواضع عدم قبوله الشك يدفع الحكم ولا يرفع ايهما
المدعى لا يثبت ان بالدفع شرط الا بهما للملك ودعوى الدفع
ليس باقرار المدعى ولا بقدر بل شهوده قال لا دفع لي ثم انفي او قال
لا بينة لي وحلف خصمه ثم برهن **الفصل** الحادي عشر في الاختلاف

بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهد من وما يتعلق بها
وتنقد بطل ذلك هذا يجب موافقة الشهادة للدعوى على قسط
يجب توافق الشاهد في المعنى واللفظ لا بوجوب اختلاف
المعنى عندا به حقيقه ٥ ادعى ملكا بسبب شهدا بملك مطلق وملك للطلق
اكثرت من القصد شهدا بملك ثم بسبب ادعاء تناجيا شهدا بسبب
ادعى مطلقا شهدا واحد بملك واخر بسبب وملكه
لا ينص توافق الشاهد فيما لا يختلف بينانه شهدا واحد عورخ
واخر بملك ادعى قبضا مورخا وشهدا بملك الغنص المطلق
يحل على الحال ادعى قبضا مطلقا وشهدا بمورخ ادعى انه لم
منذ سنة وشهدا انه لم منذ عشر سنين او بعكس ادعى انه
منذ شهدا شهدا انه شهد او منذ سنة ادعى شواذ مورخا وشهدا
بملك ادعى ملكا مورخا وشهدا بملك بلاتاريخ وملكه
ادعى شهدا ادعى اول مس في شهدا بشراثة في امس قبل بخلاف النكاح
ادعى ملكا بلاتاريخ وشهدا عورخ والشهادة في النكاح مطلقى شهادة
بأنها منكوسة حالا بخلاف مطلق الملك ادعى دينا بسبب
شهدا بملك الفرق بين الدين والعقبة ادعى دينا شهدا بسبب في
دعوى من بسبب لو شهدا مطلقا لا يلزم الشاهد ذكر السبب بل ان
الامانة وهو ذكر كلمة كان في الدعوى نحو كان يملك في الشهادة نحو
كان هذا ملك المدعى بلا تعرض لذكر الحال فشهدا في الشهادة الدين على الميت
يلزم ان يقولوا مات وعليه دين في شهادة بملك في الماضي لو لم يعرض
للحال نقبل بخلاف شهادة على يد في الماضي فاذا اسناد الشهادة
المدعى مسائل متفرقة في اختلاف في الشهادة وبين الدعوى
والشهادة منها ادعى دينا وشهدا باقراره بالمال شهدا
بالمال واخر باقراره به في الدين نقبل خطا لهذا الاختلاف لان
العين شهدا واحد بقبض واخر باقراره به نوع آخر في اختلاف ان يثبت
في زمان ومكان وله ضابطه عامة شهدا بقول شخص واخر باقراره
به نقبل لولا ان فعل محض نوع آخر في مسائل متفرقة متعلقة

باعتلاف في الشهادة وبين الدعوى والشهادة فيها شهد
واحد بمئة واخر بابراره ادعى ثلثا فشهد انه اقر به لواحد مائة
واخر باقرار به ادعى اداء دين فشهد واحد واخر باقرار به
لبعض منسب لغير الاختلاف في دعوى اداء او ابراره ادعى كفاية
وشهد باقرار به اواحد مائة واخر لا باقرار به ثلثا فشهد
العقار والضيعة الشهادة بنجاح ثلثا فشهدوا **الفصل**
الثاني عشر فيما يسمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة
بالتامع وفي الشهادة على النفي وتفصيل ذلك في الشهادة
بإطلاق وعنى ثلثا بلا دعوى في عينه المرأة والامه لا الزوج
والمولى ونزوح المرأة بسمع موت زوجها او طلاقه ثم محي
ضر موته الشهادة بحجته المصاهرة لقبيل بلا دعوى واختلف
في الشهادة على وقف بلا دعوى وهل يحلف فيما يقبل فيه
الشهادة بلا دعوى طرقي ثبوت بلالي رمضان وسنوا
عد مواضع قبول الشهادة وحجته بلا دعوى ما بل الشهادة
بالتامع والشهرة حوازمه في النسب والقضاء والموت
والدخول والمهر واصل الوقف لاشرائطه ولا بد من بيان
المصرف عدم حوازم النسخ بان مع في غير الوقف الزوج
بين قولهم اشهر عندنا قولهما سمعنا من الناس سأل
الشهادة على النفي وعلى التقبل لو قامت على اثبات وفيها
نفي تقبل وتقبل على النفي المتواتر بعض ما يقبل فيه الشهادة
على النفي ما ثبتت شرط بينة ولو كان نفي لو قامت على
اثبات ثلثي حقيقة تقبل ولو في صورة النفي ولو على نفي شيء
حقيقة ترد ولو صورة الاثبات السنة معتبرة لا يشبه
السنة بيان مدة التلوم في الارث **الفصل** الثالث عشر في
دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه سأل متفرقة من الوقف
معلقة وتفصيل ذلك في القضاء بالوقف هل هو قضاء
على كافة الناس بغير رضائهم في الغصب عقار الوقف وثمنه

هل يسمع الدعوى من الموقوف عليهم الصلح عن دعوى الوفقة
 وعن دعوى الوقف باع عقارا او استراخا ثم ادعى انه وقف
 شيئا بوقف بلا بيان واقفة اذكرها الواقف لا الموقوف
 بعض خصائص شيئا في الوقف ليس للفقهاء ان يجعل يصكبه
 خطوط قضاة ما صينة اذ الخط مما يورث انما يجب كالحج وحي
 البنية او الاقرار لا الصك لو حصر وقف في مكانت ينطق
 بوقفه لا ينقض به احكام بناء مستاجر وقف ارض وادارة
 عقار الوقف يعتبر الزيادة عند اكل للوزاد واحد تحتها انما
 اولى لورضي بالزيادة يفتى بضمان منافع وقف و مال بنيم
 ومعد الخسنة اي يجب اجر المشمل متول اجرد دون اجر مثله لزم ثمانية
 وكذا ان اجرد منزل صغير شراد المتولى شيئا للوقف مشللا
 عوارا استعمال الوقف مشللا مع الواقف وقفه مشللا
 ولد النسب في الوقف على اولاد الادلاء العبرة في الحصول بنوكا
 لوقت الحصاد هل الوظيفة معلقة ام آتية وقف المستقول
 لم يخرج الا في المتعارف فكم وقف التقدي على المسجد حكم وصية
 دار على المسجد يعني سنة في اعادة دار الوقف وثلاث سنين
 في ارضه طالب التولية لا التولي كذلك القضاة وقف بناء يدون
 ارضه ما يطبق عليه مصالح الوقف شرط الواقف كنص الشارع
 الى في مواضع ترتيب مصارف الوقف بغير المتولى كل سنة
 قدر التعمير والاقبال انه لا حاجة اليه تبين الافتاء في الوقف
 بالانفعاله **العصبة** الرابع عشر من شئ شيئا ثم ادعى انفسهم
 او شئ لغير الاول وفيه مل تناقض ان هذا في شهادته غلط
 ورجوعه ونحو ذلك وتفصيل ما ذكر هو هذا قال له كنت لفلان
 خطا اقرار على كذا يكون اقراره بيمين المدعى عليه ان الشاهد
 انما ملكي لا يخلف الشاهد لو انكر اقراره قال لا شهادته في غير
 شهادته بل يرجع ان يقول كنت مطلقا في شهادته ما عرفت
 فتوته فاقبل بقاءه حتى يوجد الميراث ت يذكره لا يحتاج اليه في غير ذلك

فذكر

فذكره وتركه سواء **مسئلة** ايجاب الضمان على التام **العصبة**
 الخامس عشر من الخلف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه ضمان
 او يثبت وفيه انواع الاول في المقدمة الخلف انما يجري في الرعا
 الصحيحة انما يخلف في غير القود فيها جاز الحكم من قول لا فيما لم
 يخرج النوع الثاني في مواضع الخلف على البنات والخلف على الام
 الخلف على فعل نفسه على البنات وعلى فعل غيره على العبد لا
 اذا كان شئما يتصل به في خلف ثمانية لو وجب على العالم فاقفة
 ثمانية سقط الخلف مسئلة يخلف فيها كل المقتضى ضمن له ان
 الميت يخلف كل الورثة خليف اعد الورثة يدون الميت كاف
 الخلف على الحاصل والخلف على السبب المدعى عليه
 لو انكر السبب يخلف على السبب ولو قال ما علي ما يدعيه يخلف
 على الحاصل قيل ينبغي ان يفوض هذا الى رأي القاض لخلف كيف
 ما رآه من المصلحة النوع الرابع فيما يخصه من خلف الخلف
 وما لا يخصه في كل موضع لو اقرت لزمه فاذا انكر يخلف
 الا في ثلث البنات يخرج في الاستخلاف ودون الخلف
 يعني بقولها انه يخلف فيما عدا ذلك ولو كان واحدا
 المتأخر ون ان هذا لو المدعى عليه منعت اما لو
 مطلوما يعني بقول له حنيفة انه لا يخلف في الكناج
 والرحقة واستيلاء ورق ونسب واولاده والفق
 في الابدان لم يدع المدعى هذه الاشياء مالا اما لو ادعى
 يخلف وفاقا النوع الخامس من مال متفرقة
 متعلقة باليمين لو اراد اخذ قيمته عنه من غاضب
 بغير خلفه ولو اراد اخذ العاين يدعى على المشتري
 ودعوى العاين على غير البائع لا تسع الخلف
 عند غير العاين لا يعتبر وكذا النكول لو حكم القاضي بكونه
 مرة واحدة جاز عرض عليه اليمن ثلث مرات فابي قال في الحكم

فيما يخص الخلف ثمانية
 في العلم لا يتغير
 في العلم لا يتغير
 في العلم لا يتغير

استعمل بعد التمسك ولوحكم بانه السكول حقيقي
عبد وصبي باذونات جلفان برهن ان المدعي حلفه عند
خافض لم يكن يقبل ولولا بنية له حلف المدعي بشيئ
الوكيل في غير مجلس الحكم لا يصح تخلف المحضر بحسب
وتخلف الشفع من حلفي بالانكشاف استينافه حالا اي انشاء
لا يصدق بلا بنية في كل موضع ادعى انه اقره كاذبا بحلف
عند شمس يومه يعني وقيل يوفى الى القاضي او الخليفة
في بيعه فله حلف خصمه اربعة اشياء تخلف القاضي فيها الخصم
لا يطلب المدعي الاجماع على تخلف مدعي دين على ائتمت لا طلب
وارثه او وصيه وكسب ووصي ومتولي واب صغير يتخلف
ولا تخلف الا وكسب بيع او حصونه في رد بعينه لا تخلف القاضي
ولا تدفع على كونه شهوده تخلف المدعي والثابت امر متزوج
باطل وفي قول ضعف جواز تخلف الشهود جاز التخليف
بطلان وعناق لوانه الحفم كن لا يحكم بكونه ولو حكم لا ينفذ
في دعوى اشياء مختلفة مجمع القاضي الكل وتخليفه عليه مرة
لو انكر فطه لا تخلف عليه لا تخلف على عتق العبد ولا دعوى
واختلف في الطلاق وعتق امة لا دعوى انكر وكالة او وصاية
لا تخلف وبعض مسائل لا تخلف فيها مائة تحفظ للمنفق
عليه تخلف للمنفق القول في كل امانة للائتمن مع المائمين
والبنية ببنية الضمين يقبل بنية لا يمينه على الايمان كل ائتمن
ادعى ائتمن الا امانة الى رتبها تصديق الالة مسئلة القاضي لو
حلف المحم لا يطلب المدعي تخلفه المدعي ثانيا البنية حجة من
حيث الظاهر لا يمين في الحد وكلها السارق تخلف لاهل المال
لو اراد المدعي اخذ المال لا القطع يستحق في الحدود اذا قضى
حقا كعقوب عتق عبده بالزنا تخلف في الغرر لا تخلف على حق
محمول الالة سنة مواضع المدعي الالة سنة مواضع المدعي
والعور وما يتعلق بها من احوال الروايد في الاستحقاق ونحو ذلك

وتفضل

وتفضل ما ذكره في الاستحقاق الرجوع بالخروج من اربعة امور
توحي ان يبطل الملك وناقض للملك وبينها فرق الحكم بحسب الامر
حكم على كافة الناس وكذا العتق وفروعه الحكم في ملك مورث حكم
على الكافة من وقت التاريخ لا قبله القضاء يعني في ملك مورث قضاء
على كافة الناس من وقت التاريخ لا قبله البيع متى ينفذ لا استحقاق
المبيع استحقاقه باقرار المشتري او كونه بطلان الزعم بالحسب
شرائط صحة دعوى استحقاق المبيع من المشتري على بائعه جدير
المستحق عليه مع بائعه العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع فوكه
يدان شرطه ينفذ وتكلم كعادتك لا تحتاج الى البنية على
الرجوعات والاستحقاق الاول وعند دفع الثمن لا اقراره لا استحقاق
لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بشهادة على ثمنه
وكذا كل ما سوى نقلي شهادة ووكالة حكم الاستحقاق من يد
مستاجر ومودع وعاصف فله حلف المستحق من مودع او فاصف
فلما ملك ان يدعى على المستحق اراد المشتري الرجوع فقال بائعه
لي دفعه استحقاق من يدينه ومنه ومن مودع بعد هذا البيع
وقبله يعني استحقاقه وقيل يرفع غيبته الدابة من تاريخ ملك البنية
اقرار المشتري بائعه عن عهده الاستحقاق المشتري يرجع
على بائعه ولو اقر ان شهود المستحق وشهود المودع وشهود العاصف
الى المشتري بعد الاستحقاق هل يلزم رده على بائعه اذا اجتمع
البنية والاقرار فيها يقضي بل يرجع الواهب على بائعه
كيف تخلف المستحق عليه المستحق كقول ثمن يسع فاستحقاق المشتري
فكر المبيع حرا وقد مات بائعه فملكه وبائع المبيع حاضر وكيل
غائب ولا بد من مكانه بطلب من موكله للمشتري ان يدعى على البايع
وان خرج المبيع عن يده مسائل الرجوع فمن الزايد في الاستحقاق
كبناء وولد مما يذلل تبعه يرجع بقيمة البناء يوم الاستحقاق
يوم البناء شرط الرجوع على البايع بالبناء نزع ارضا مشراها
فاستحقاق اخلاف المشتري عليه مع بائعه بل يرجع البايع

على بائع ثمن بناء رجع عليه **شترى** كما في استحقاق أرضه فمطهر
شترى أرضا فيها أشجار فاشترى الأشجار لا الأرض ولا وصفها لغيره
أذا قبضت الأرض وصفها من ما يدخل في البيع تبعا **دعوى** الاستحقاق
على الشفعة **البيع** بشرط القرار فتم البناء ليست في الركن
وله المخور رجوعا فتم **الاستحقاق** البض **استحقاق** بعض
منبع غير ضرره **استحقاق** بعض ما يغير بلا ضرره **استحقاق** بعضه
فقبل قبضه **استحقاق** بعضه بعد قبض بعضه **استحقاق** بعضه بعد
قبض كله **الفصل** الثاني عشر في بيان عقود يتعين
فيها النقص وما لا يتعين وتفضيله هذا لا يتعين النقصان
في المعاوضات ولو عرفت **غير** المتكسب **بيع** ابداء الوكيل
والعدوى المتقارب بين بيع وتكسب **وما** يتعين العقد
فموسم **بيع** **وما** لم يتعين فكل من الا ان يقع عليه لفظ المبيع
قبل التمسك ما كان في الذمة **النقصان** اما ان ابداء لا يتعين ما
بالعقد الاموال **ثمة** اقامه **النقصان** منس واحة في بعض
الاحكام **النقصان** يتعين في تبرعات وشركات ومضاربات
وكالات قبل التسليم **واختلف** فيما بعده **يتعين** **النقصان**
في عقود وامانات ايضا **هل** يتعين **النقصان** للرد في عقود
فاسدة **تعيينا** في بيع فاسد **الاصل** **تعيينا** في قبض **ثمة** من
وبين مشتركة **في** الا ان يلزم رد **ثمة** لا عليه **ما** يتجالس
التبضين **في** ما بينهما **ما** يتوجب احدهما عن الآخر **وما** لا يتوجب
قبض الرهن لا يتوجب عن قبض البيع **القبض** مساوية
ليس **قبض** **المبيع** **لو** تجالس **الدينان** تقع **المقاصة** بين
الدراهم **لا** **قبض** **فصلا** **بين** **الدينان** **فما** **مقاصة** **الفصل**
الثامن عشر في بيع الوفاء واقف **وصف** **البيع** **واحكامه**
وتفصيله **ذلك** **بما** **فصل** **سور** **من** **وقبل** **بيع** **مستحب** **وفي**
ثمة **اوال** **ايضا** **منها** **ما** **صح** **الامام** **في** **بيع** **الدينان** **العبرة** **في**
القرضات **للمقاصد** **والمعاني** **لا** **الصورة** **والمباني** **والعبرة** **فيها**

للمنفذ

للمنفذ لا المحظوظ **من** **يشتري** **والبائع** **مبيعه** **وقد** **احكام**
مقتضى **البيع** **وقد** **استهلك** **المشتري** **البناء** **او** **الشجر** **هل**
المشتري **وقد** **خضع** **لمن** **يدعيه** **خراج** **المبيع** **وقد** **اعلى** **بائعه** **الوجه**
هل **يكسب** **بيع** **عقار** **الصبي** **وقد** **هل** **يجوز** **بيع** **الوفاء** **في** **المنقول**
بائعه **وقد** **ثم** **من** **آخر** **بائعا** **بلا** **اذن** **المشتري** **الشرط** **اللاحق** **هل**
يجوز **باجل** **العقد** **بائع** **ادعى** **وقد** **مشتريه** **بائعا** **فالقول** **لمن**
الفصل التاسع عشر في الاجارة المعهودة **بسم** **قوله** **بين**
المقرض **والمقرض** **لبيع** **الرجح** **فلا** **القول** **للدافع** **في** **قبضه**
اذا **وجد** **القبض** **والا** **فلقا** **بعض** **في** **قدر** **ما** **قبض** **وصفته**
وتعيينه **قال** **المستاجر** **ما** **دفعه** **اليك** **من** **رأس** **المال** **وقال**
مقرضه **هو** **من** **الاجارة** **حكم** **وتوقع** **مثل** **هذا** **الاختلاف** **بين**
ورثة **والطالب** **الاجارة** **بين** **بائع** **ومشتريه** **واهل** **ورثته**
وعاصبت **ومحسوب** **منه** **الفصل** العشرون في دعوى الكفا
ومهر **ونفقة** **وجهاز** **وما** **يتعلق** **بذلك** **وتفصيل** **ما** **ذكر** **هو** **هذا**
ما **كل** **دعوى** **الكفا** **يقع** **بانه** **يجري** **التخليف** **في** **دعوى** **الكفا**
ادعت **نكاحه** **فاكر** **ادعى** **نكاح** **منكوبة** **الغير** **والابينة** **له** **ادعى**
نكاح **امراة** **فاقرت** **لا** **احدهما** **سئل** **الشهود** **ومنى** **تزوجها** **فكنا**
التخلف **والصلح** **عن** **دعوى** **النكاح** **برهن** **على** **نكاحها** **فلم** **تظهر**
عدالة **شهوده** **انكرت** **نكاحه** **فبرهن** **عليه** **لا** **نفقة** **له** **ما** **يحل**
دعوى **المهر** **فمنها** **دعوى** **ما** **يرثها** **ثم** **المهر** **وبالعكس** **اضل**
زوجين **او** **زوج** **وارث** **في** **المهر** **وقدرة** **تحكيم** **مهر** **المثل**
دفع **الزوج** **مهر** **امراة** **الصغيرة** **الى** **وليها** **او** **وصيها** **النكاح** **لا**
ثبت **بحد** **التصديق** **ليس** **غير** **اب** **وجد** **وقاض** **ولاية**
في **مال** **الصغيرة** **قال** **دفع** **مهر** **الى** **ابيك** **في** **صغر** **وصدق**
الاب **لم** **يجز** **جبر** **الورثة** **على** **بيان** **قدر** **المهر** **اذا** **اتوا** **باصلة** **في** **الاب**
فكله **عارية** **يصدق** **تزوجها** **على** **انها** **بكر** **فاذا** **هي** **ثبت** **بشتر** **انها**
مساغا **فقال** **من** **المهر** **وقالت** **موتدية** **لا** **يجب** **عليه** **مهر** **انه**

في خف أمتهاء مسائل عوى النفقة فمنها البس النفقة وهي شئ
بنت البهنا لا نفقة لغيره لا يجمع مثلها حد مسالخ الجمل
النفقة للنفقة شدة خروج الزوج بها الى ان يلدش لا نفقة
في تكاح فاسد النفق على محنة الغير لزوم نفقها بس
النفقة المجلد لا يطلب بموته مسائل دعوى الجساره فمنها
ما تفت فاختلف الاب والزوج ان الجساره عارية او بية
صح اشهادا على اقرارها ان جميع ما في هذا الصك لايه دفع
الزوج المجهول ولم تفت المرأة بالجساره قبل كل دينار من المهر
المحل لثنته وثانيه من الجساره او اربعة تزوجها على انها بكر على
رباوة من مهر مثلها فاذا ثبت مسائل كون الولد للغير
فمنها منكره تزوجت باخر وولدت منه فالولد لمن يكون
مسائل احكام الخلوة فمنها احكام فيها الخلوة كالوطى الخلوة
والتي توجب العدة **المفصل** الحادى والعشرون مسائل
الخلع وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا الفاظ الخلع بالهرسية
احكام الخلع هو طلاق بين وهومن الكتابات انما الخلع فيه
بانه في طلاق لا اختلاف الفجائية فيه يبرأ بالخلع عن المهر وبل يبرأ
في الطلاق بماله الفاظ الخلع بالفارسية يبرأ عن المهر
فيها ولا يبرأه لا يسقط نفقة عدة ونفقة ولد واجرة رضاع
ان بالشرط الخلع مسقط الحقوق الكساح عن كل مناهة قوله
لغيره بعتك منك او وهبتك منك الفرق بين تعليق ومجازاة
في الخلع الخلع لا يبطل بشرط فاسده كون الولد عند امه حتى
الولد فلا يملك الام ابلا له طلقا بشرط ان لا يخرج سلبا من
بيته فقال اخرجت وانكرت قالت لو لم يبرأ من مهر امه
حقها كمرار يست لا يبرأ عما عدا المهر الخلع قد يكون مجازاة
خلعها وبذل لها المال حتى الخلع لا يبدل وكلمة يجمع في الخلع
او طلقها بماله ومن مدخوله ويكره طلعها بل عوى امره
ايما يجمع على البعثة او وجه سودا لها منه الخلع على اربعة

ايضا جاز

ايضا جاز من وكفاة بديل الخلع والتاجيل خلع السكران
وافتح بعض الفاظ خلع بالفارسية الخلع يكون بوض
عالمه والفرق خلعك وخلعتك واخلع الفاظهم بها الخلع والتا
لا يتم تعريف الطلاق البين والرجع مسائل التكرار وذكر العدد
في خلع وطلاق مسائل نفقة متعلقة بالخلع ايضا وقفت بديل الخلع
فقال قبضت لجهة اخرى خلع الزوج الصبيته مسائل خلع
الوضو خلع الاب بنتها الصغيرة مسائل الاستثناء والشرط
ادعاهما الزوج وكذا بقوله القول ما يقبل فيه الشهادة
على النفقة **المفصل** الثاني والعشرون مسائل
به وتقتضي ذلك هذه التفويض اليها لو كسب ام يملك
والى اجنبى لو كسب وفي مسئلة تملك احكام التفويض
ما يقبل به التفويض الواقع بامر باليه هو البين المستبر
في بطلان خياره الاعراض او تبدل المجلس اختلاف احكام
كلمة كلام واذا وصى وان ولم وابن وانها وحيد وانى وكيف
ونحو ذلك الطلاق له مطلق بالزمان لا المكان لا يكره الخلع
في هرگاه وهره وهرمان وهى واليه ونيكره في هر باره ترا
طلاق ايقاع طلاق ترانقويض الفرق بين قولها امرك ببدك
وقولها امرى ببدك وكذا بين قولها تشهدانه امرنا ان ينفقنا
انه فوض اليها امره وقولها تشهدانه قال لست فوض اليها امرها
صورة التفويض بالماله بعض الفاظ الكتابات ما يقع به الطلاق
بإيقاع المفوضه على نفسها هل يقع شئ بقوله كلمه اولسون
او كلمه شئ من اولسون الحكم العام هل ثبت لعرف خاص لا
العرف الخاص ولو افضوا به احكام اقسام الامر باليه النسخ
لا يبطل التعليق او عن الزوج ايقاع حق وانكرت المفوضه اليها
ايكون عذرا في عدم وقوع الشرط التفويض ما يقع به والاقا
الضرب اسم لفعل شوي بعض ما يقع به من المرأة ولا يستل

لا يملك المهر

لا يملك المهر

حيث لا يخلو من احتمال ان يسكنها ولا ينفق المحلل
سأل العطف بحرف او منها معان حروف او الفرق بين
حرف او الواو حروف او في موضع المعنى معني ولا وفي الاثبات
للتجيز وبين اثبات والمعنى معني ان امكن والا فلتجيز اذا ذكر
بين اثنين في البيع حيث لوجود احدهما وفي الاثبات يميز باحد
سأل العطف بحرف او واو فمنها من العطف مطلقا بلا انقضاء
مقارنته وترتيب فلا ثالث فيه الخلف بكلام فيه واو على ثلثة
اوجه لو علق شي لوجود فعلين هل يقع بوقوع احدهما لو علق بغير
لغير فعلين في بده فاذا مضى ولم يوجد الشرط ينظر فيه الى
التردد الى الحث في البيع الحث شرط واحد واختلاف في الاثبات
سأل المحل ان يغير العرف في كل ذكر **المسألة الثالثة** والعشرون
في تصرفات العتق والاحكامها وتفصيل ذلك هذا سأل
الحاج العتق في فقهنا لوزوج الحالف فصولي فاجازة ففعل
لا يثبت ما يكون اجازة ففعل او قولا وما لا يكون حيث لم يخل
لا يزوج ببنه العتق في الكساح هل يملك احدهما لا الاخر
وعاقد بالعكس سأل مع العتق ففقهنا انه يتوقف بالشرط
لصحة اجازة المالك بعد الاجازة هو كوكيل سكوت المالك
عند بيع العتق ما يكون اجازة قولا بملك الثمن في يد العتق
توقف العبد على الاجازة قولا بملك الثمن في يد العتق
لو لم يجز سأل شراء العتق ففقهنا انه لا يتوقف وينفذ عليه
العتق في شراء العتق على وجوده سأل صلح العتق في بيع اربع
مسئلة صلح المدعي مع العتق على ثلثة اوجه الامر ببيع اقر بعتان
وكذا المخلع لا الكساح وقد ذكر صلح العتق في فصل سأل المخلع
سأل ما ينفذ اجازة لافقة الاجازة نفي العتق والافصال
الاجازة في العتق ونفي الموقوف لا الممنوع **المسألة الرابعة**
والعشرون في الجارات وتفضيلها هذا الكتاب روعان نوع

ثبت

في البيع
في العتق
في الكساح

ثبت في عقود الاجل الفسخ ككساح وطلاق وعتق في و هو اقسام
لا يجري في الكساح خيار شرط وزونة وعيب لا يرد المراه بعيب
وكذا الزوج وقال محمد طهارة بجنس و بزمان و بمرض
لو لم يطق الفساح مع عدم لزوم زوج بعينه وجب خيارات
الكساح اربعة الاول خيار المخرجة الثاني خيار العتق للثالثة
الفرق بين هذين الخيارين الثالث خيار بعد الكفاة روي
من بعض الاولياء دون بعض ولى ابعد يقوم مقام الاقرب
عند عيبه فغير الغيبة المنقطة كفاة الثاني للرجال
هل يغير من له الخاصية في الكفاة شرائط الكفاة هل يعتبر
الكفاة في الفعل الرابع خيار البلوغ وجه الفرق بينه
وبين خيار الفسخ الفرق بخيارات بلوغ وعتق وعدم
كفاة ليست بطلاق كيفية ثبوت خيار في بلوغ وشفقة
فالت ردد الكساح كما بلغت وقال سكت الفرق التي
يحتاج الى القضاء سنة النوع الثاني من الجارات هو
ما ثبت في عقود تحمل الفسخ بيع واجازة وقسنة و صلح
عق و هو اربعة خيار شرط وكتفين وزونة وعيب
مسائل خيار الشرط ففقهنا في شرط خيار في البيع لها اولادها
اولا ثلثة هو يصح في ثمانية اشياء يملك المبيع قبل قبضه
شرا بخيار ما هو خيار بخيار شرط منعقدان اختلاف في
اشراط الخيار او في مضي مدته او في قدرها مسائل خيار
التعيين قال الباق كس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك جاز
خيار تعيين للبايع ايضا اجازات هل يورث صحة خيار
تعيين فيما دون اربعة اشياء مسائل خيار الزونة ففقهنا
بالمشتري لو ابطله قبل الزونة بيان ما بطله وما لا يبطله شري
ما راها سابقا قال الباق بعتك ما رايت وقال المشتري لو ابطله
اختلفا في غير المرق زونة احد شينين هما زوجان ما كان كونه
بعضه كونه كله وما لا مسائل الاستصناع ففقهنا انه اجازة بعد

ع

بيع انتهاء العقد فيه ليس بلازم لا يجزئ الضائع على العمل و
المتضمن على القول هو لا يجزئ فيما لا يتعامل فيه الوقف
ضرب الاجل من المتضمن ومن الضائع مسائل في الغيب
كل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو غيب مسائل
دعوى الرد وانقصه شرط صحة الخصومة فيه شرط الرد
يعيب على البائع وهو على بائعه شرط رد الوكيل يعيب
تصرف عيب يسير وفاحش مسائل اقسام العيوب في
اربعة ما يراه كل واحد ما لا يعرف الا الاطباء ما لا يعرف الا
النساء ما لا يعرف الا اهل الحرفة مسائل تعداد العيوب
بيع بيع معيب بلا تعريف عيبه معصية مسائل ما يمنع الرد و
ما لا يمنع لا يرد اذا لم يكن عيبا عند كل الخار الرد وعدمه
في بيع معيب بعضا واستحق بعضه اختيار الثالث بهلاك
المبيع مسائل الرجوع بالنقصان وعدم الرجوع مسائل
الصلح عن العيب مسائل البراءة من العيوب **الفصل**
الخامس والعشرون فيما يتعلق من العقود بالشرط وما لا
يتعلق وما يصح تعليقه واداءته وما لا يصح وفيه التناقض
في البين وغيره وفيه بحث دخول الغاية في مفاويف
مسائل تحريم احوال وتفصيل كل ذلك هذا تعليق التعليلات
والتمهيد ان بالشرط تفصيل ما جاز تعليقه بشرط ما لا يجوز ما يصح
تعليقه بشرط وبطلان بقا سبعة عشر وما لا يبطل بشرط ثلثون من ملك
التخلف ملك لتعليق الا وكيلا الطلاق من لا يملك الترخ لا يملك
التعليق الا بعد ادم بن ما يصح اضافة الى زمان اربعة عشر وما لا
يصح عشرة البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضع
مسائل بحث دخول الغاية في مفاويف وعدمه فقها صواب
كثيرة منها انها راجعان الى الدليل قيل ولو كان ان يحضر في مثاله
العرف في الاعمال والاجارة لا تدخل الغاية مسائل التوقيت
في البين اجملة لمن قال لها ان وطنتك ما دميت ابر الى فان

طال في

طال في ثلاثا الشرط لو وجد في غير الملك بخل لا الى جوار مسائل
توقيت الكفالة مسائل تحريم احوال وانه طلاق عرفا **الفصل**
السادس والعشرون في تصرفات اب وصي وقاض ومثل
مثولي وما مورس كغيره ووكيل وكوفا ومن بخل عنه
الغبين ومن لا يتحمل وتفصيلها بهذا نصب القاضى وصيا
ومتوكليا للقاضى بيع مال المديون غدا الى يوسف
محمد الولاية في مال الصغير يكون تصرفات وصي الصبي ولو لم
يتصرفات متول وان وقاض وصي ووكيل ومضارب
مخلوطا وفي خلال ذلك ان يجوز ان يبيع عفار
البسم سبعة امانا يعني عتب يسير لو انقروا اما لو خش فلا يبي
منه القدر اليسير ضمان من مات مجهلا للامانة هل للقاضي
عزل وصي بعد ذلك كاف لا يفزل وصي الميت الا في ثلث من
بخل منه الغبن اليسير بخل اليسير الا في ست مسائل يسير
الحاجة جاز في اربعة تصديق الوصي فيما يدعيه بلا شبهة في اثني
عشر وضابطه ان كل ما هو مستطاع عليه تصديق هو فيه
وصي القاضى كوصي الميت الا في ثمانية وصي الميت كالا ب
الا في مسائل الفروق بين الوصي والوكيل ذكر ما لا فرق فيه
بينهما الوقف بين وكيل بيع ووكيل قبض دين **الفصل** السابع
والعشرون في مسائل الزكاة والورثة والدين وما يتعلق
بذلك وفي خلال ما ذكر بعض تصرفات الوصي وتفصيل
مسائل هذا الفصل هو هذا مسائل فتحة العفار لانقاذ الفسقة
بمجرد دعوى احد الشركاء الغلط ودعوى الغلط فيها على وجه
مسائل الدين على الميت جاز استخلاص الوارث شيئا
الزكاة باءا فية الى الغرم لا الى الورثة احد الورثة ضمير الميت
فيما له عليه شرط ان يقاب احد الورثة ضمير الميت
الصبي لمع في ثمانية عشر ولا يجزئها الوصي مسائل شيخي
من جنس كل ما في مسائل اثبات الورثة الناقض في الميت

مسائل

لا يجمع صحته دعواه مسائل شتى من جنس ما مر ايضا المبت
 لا يرث الا في مسألة المبت لا يملك بعد موته الا في مسألة
 قول البعض بنورث بنت المقت من المقت المبت ليس
 في زمان ثابت المال **الفصل الثامن والعشرون** في اقرار
 احد الورثة بدين او وصية او بوارث آخر وتفصيل ذلك
 هذا مسائل اقرار وارث بدين على المبت اقرار احد الورثة
 لا يصح على البقية اقرار احد الورثة بدين على المبت ببيع
 وارث شيئا من تركته في حياطة بالدين اقامة بينة على خصم
 مقر اقرار وصي بدين على المبت مسائل اقرار بوارث
 قال المقر بالنسب انا كما نقول لكنك لست كما نعلم هذا
 ثلث مسائل امرأة ولدت بعد موت زوجها اقراره
 بولد ووالدين وزوجة ومولى جاز اقرارها بالدين وزوج
 ومولى وبولده ولو لا زوج لها ولو مودة فبشهادة القابلة او
 تصديق الزوج **الفصل التاسع والعشرون** في التفريق
 الفاسدة وانكاحها فيما يكون مضمونا لبعض وجوب
 وما لا يكون وتفصيل ذلك هذا **باب النكاح** فاما
 لانفقة في نكاح فاسد فاسد كصحته في النسب الفاسد
 لا يجرم اهما بحد النكاح حكم وقوعه مباحة بين زوجين
 مسائل البيع الفاسد بيع النكحة لو اثنى بالعقد شرط فاسد
 بل يلحق زوايد البيع فاسدا الزيادة التي تمنع الرد وما لا
 تمنع شرائط فسخ الفاسد ولا بشرط فسخ الفاسد باعه
 صحيحا فاسدا مسائل اختلافات المتبايعين في صحة
 وفساد وفي اصل الثمن وفي ان البيع بات او فاء وفي البيع
 والرجعية وفي ايجار والبنات وفي الطوع والاكراه وفي البيع
 والتجربة مسائل ترجيح بعض البنات عند فسخها لغرض
 بشيئ من زيادة وبشيئ من بيع وبراءة اختلاف المتبايعين في صحة
 وبطلان لغرض بشيئ من موت بعد تزويج غيب وكون

البقية مثل

القيمة مثل الثمن وبشيئ كون التفريق عاقلا وكونه مضمونا
 او مجبونا وبشيئ الكراه وطوع واختلاف المتبايعين في قدر
 الثمن ووصفه وجبه وقدر البيع وفي الثمن والمبيع جميعا
 قول كل منهما ان المبيع يملك في يد صاحبه برهن احد
 خارجين على الغصب والاخر على ملك مطلق عند الشاهد واحد
 وجوه اخر عند جماعة وجوه اثنان لو اجتمع بينا نكاح وطلاق
 او بينا ملك وعنف او بينا رقي وحرية او بينا كون البيع
 وفاء بامان او بينا العسار والبسا او بينا كون الدار في
 يد كل من المتبايعين او بينا كون البناء وجوه للمثمنين
 وكونه للشفع مسائل الاجارة الفاسدة هي تفصيل
 بالشرط مسائل الرهن الفاسد فاسدة كصحته الرهن بالآلة
 على ثلثة اوجه ما يجوز الرهن به وما لا يجوز الاعيان
 ثلثة غير مضمونة ومضمونة بعضها ومضمونة بغيرها مسائل
 الهبة الفاسدة فمنها جاز بهتة مشاع فيها لا يجهل القسمة لا يجهل
 طرؤ الشروع بقدر الرهن لا الهبة جاز هبة شاعلا لا يجهل
 ولو في يد الموهوب له صح مسائل الشركة الفاسدة
 لا شركة في المباح اشترك فيها كل الناس لا شركة في
 العوض جله جازها مسائل المضاربة شرائط جوازها
 خمسة لا يجوز تغير النقد بين بيان ما يفسد حكمها انواع ما يملكه
 المضارب مسائل المزارعة شرائط جوازها اختلاف
 المتعاقدين في بعض اشياء مسائل المساقاة مسائل الصلح
 فمنها الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة لكل منها فسخ صلح
 فاسد جاز الصلح عن معلوم او مجهول على معلوم لا مجهول
 الفسك والابراء عن اعيان وصحوق ودون مجهول جاز
 كل صلح بعد صلح باطل كل صلح بعد شراء باطل كل شراء بعد شراء
 باطل الاول كل شراء بعد صلح باطل الثاني كل صلح بعد بيع
 شرط صحة الصلح تطبيق البراءة بالشرط باطل اخذ شيئا لم يوجبه

بما صح

باطل

الدار بعض مصاحبات جازية وباطلة حكم صلح وقع على بعض الذين
 بدل الصلح عنه انواع مسائل الكفالة لمعاني لفظي العدة ونحوها
 عند الفقهاء ما يجوز الكفالة به وما لا يجوز ضابطه للجواز وعدمه
 الفاظ الكفالة مسائل الوضوء بكرة السفحة وهي نوع من الوضوء
 مسائل المكاتب **الفصل الثاني** في مسائل الشبوع واحكامه
 وتفصيلها هذا الشايع في مسائل اصول مساله سبعة مسائل
 بيع المشاع مسائل اجارة المشاع مسائل بينه المشاع
 به من شرائط الهبة الاقرار والغضن مسائل وقف المشاع
 مسائل رهن المشاع مسائل غصب المشاع المنفقات
 في ابداع مشاع وافراضه ومضاربه واعارته ووصيته وما
 استحقاق المشاع فقد مر في فصل مسائل الاستحقاق في هذا
 ومريون ومناجر وبيع ارض وقفت مزارعة وكرم وقت
 مساقفات وفيه مسائل الزرع في ارض غيره بامره وبدونه والزرع
 في ارض غصبها وفيه بيع غار على اشجار وجود ذلك وتفصيل كل ما
 ذكره هذا المقتضوب منه خبر بين الفقهين غاصبه وغاصب
 غاصبه الثاني ببراءة بالزاد على الاول بيع الغاصب وعقبة
 واجارة بيع الرهن والمناجر اجارة المربون ورهنه
 ما ينسخ به الرهن والاجارة وتول من فعل اجره حاله خدام اجر
 لغيره اليوم او يبيع او يهبه بل يبيع مسائل ارض وزرع يبيع
 ارض وقفت مزارعة ومساقاة ببيع زرع مشترك
 حيلة جازية ببيع الفصل ببيع ارض مزرعة قبل ان ينبت
 شرط دخول الزرع في بيع ارضه مسائل الزرع في ارض غيره باذن
 او غصب بيان مواضع يجب فيها الفلحة على المزارع وان
 لم يقدر مزارعة احكام زرع مشترك ونحوه مسائل بيع عمر على
 ثمر ونحوه ما يدل في بيع الكرم بغير ثمر ببيع حشيش ارضه
 لانه مباح لا يملك **الفصل الثاني والثلاثون** انواع العقارات

والقانون في بيع موقوف على
 الفقهاء في بيان الفصول العاشر

الواجبة

الواجبة وتفصيل كيفيةها وفي فقهين الامين وبراءة
 الفقهين وتفصيل كل ذلك هذا مسائل ضمان الامر ضمان
 من يضمن بالامر الاكراه ممن يتحقق نفس امر السلطان
 اكرهه الفضايل على الامر او المأمور مسائل ضمان السائق
 مسائل غصب قرض ونحوه مسائل اجنابات على القضي اجنابة
 منه لا يعلقه لغير الوهب حكم من خدع بنت رجل او امرته
 فقدت بنت رجل عند زوجها مسائل غصب من كراهة
 ومن نائم مسائل النسب والدلالة متى احدثا سمات منه
 او دخله بيانات فيه جوعا وعطشا جبه وطين عليه الباب
 فأت جوعا القاه في الماء فغرق فيه اذا اجتمع المنسب واليك شر
 اضيف الحكم الى المباشر الا في مواضع مسائل بيان الغصب
 تعريف غصب بوجوب الضمان لا غصب في العقار مسائل
 جنابة الدواب مسائل اجنابة على الدواب وفيها مسائل
 الاجنابة مسائل ضمان الضرب من حد او غرق فأت منه
 يد الا امره غرقا زوجها مسائل ما يحدث في الطريق ملكه
 كل من اكل الى سكة غرقا فقه مسائل ضمان ضرب وجرم
 مسائل ما يحصل بنار ورجح مسائل ما يحصل بالماء مسائل جوار البئر
 مسائل يهدم اجدار مسائل استهلاك شجر وزرع وبناء مسائل
 غصب العقار الاختلاف في تحقق غصب في العقار
 في غصب عقار ودار وقف ومنافع وقف يعني ضمان النافع
 لا الضمن غصب والطلاق الاسمي وقف وما لم يتم فبطل
 وفي المقعد للفقهاء ايضا مسائل افساد شئ مركب كسائل
 رد المقتضوب وكيفية ضمانه فانه ما يبرأ به الغاصب وما لا
 يبرأ الا ببراءة بدون بوضع وبينه وبين دونه ما لم يضره في يد
 او في غيره مسائل ما ينقطع به عن المالك من المقتضوب كالا ينقطع
 مسائل بيان ما يملك وما يورث وما يورث وما يورث وما يورث
 مسائل الانتفاع بمشرك ضمان أحد الشريكين مسائل ضمان المأمور بل ضمان

اجنابة صح

فقه

الدلال وفيها التسوم على الشراء **مسائل ضمان الوكيل مسائل ضمان المودع**
وعدمه وما يملكه وما لا يملكه **مسألة ضمان رب المودع مسائل ضمان**
المودع يدفع اليه ومنه لا يقضي مسائل ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق فيه
وفيها ما يبرأ بالهودن الى الوفاق بعد الخلاف ومن يقضي
مسائل طلب المودع ورد لها **مسائل استعمال المودع** او يهلك
مسائل جود المودع مسائل موت المودع **مسائل ضمان**
المستوفى وما يملكه وما لا يملكه وفيها العارية بفار ونودع ولا توجرو
لا يبرهن والمناجرو يوجرو بفار ونودع ولا يبرهن والبرهن
لا يبرهن ولا بفار ولا توجرو ولا يودع الا بالاتفاق والبرهن
والبرهن والمودع لا يودع ولا بفار ولا توجرو ولا يبرهن
قال اعزته او اجزته وقال المالك بل غصبته مني هكذا المستاجر
او المستاجر او المودع ثم استخفى بالحق اختلف معروفي
في زمان او مكان او فيما يملك قال اعزته شكك فان ضاع غصبته
لا يقضي اعارة المارة شيئا الا اذن زوجها **مسألة ضمان** ما يقضي
مسألة ضمان المستوفى وعدمه بانواع التوفيق **مسائل ضمان**
في اعارة الذوات **مسائل طلب العارية** ورد لها برهن انه رد
وبرهن ربهما انها يملك بعروها و زمانا سماء **مسائل**
ضمان المبرهن وما يملكه وما لا يملكه **مسألة ضمان** شئ كبره
اختلافات رهن ومبرهن **مسائل ضمان** المناجرو وما يملكه
وما لا يملكه **مسائل رد المناجرو** وما يخلق به **مسائل مؤنات**
الرد في امور متنوعة **مسائل الخالفه** في طريق او رفق **مسائل**
الخالفه في حمل او ركوب **مسائل اختلافات** موجوده **مسائل**
مسائل ضمان المطاري مسائل اماره الامنه **مسائل اماره**
العفار ووجوب الضمان فيها على المستاجر **مسائل ضمان**
انواع الاجراء كاجر شرك واجر خاص واجر عام **مسائل**
ضمان راع وبفار شرط الضمان على الامين باطل **مسائل ضمان**
اخارس **مسائل ضمان** احتمال **مسائل ضمان** النساخ **مسائل**

ضمان

ضمان اجباط **مسائل ضمان** العفار فائدة جليظة في كتابه
الي جفته مع الي يوسف **مسائل ضمان** الضمان **مسائل ضمان**
مسائل ضمان الضمان **مسائل ضمان** الضمان **مسائل ضمان**
نجار وبناء **مسائل ضمان** الحفار **مسائل ضمان** خلاف
ووزان **مسألة ضمان** الطباخ **مسائل ضمان** الملاخ
مسائل ضمان الخفاف **مسائل ضمان** حداد ونحوه **مسائل**
ضمان الحراج **مسائل ضمان** طب وكمال **مسائل ضمان**
حامي وشبان **مسائل ضمان** الطحان **مسائل ضمان** المزارع
مسائل ضمان المنبضع **مسائل ضمان** النحاس **مسائل**
ضمان الجنبين **مسائل ضمان** رد الآبق **مسائل ضمان** المنقط
مسائل ما يقضي بقض وجب **الفصل ٨٠** الثالث
والتشوي في الاحكامات واكثرها غير مذكورة في جامع الفصولين
وانما هي من خصائص هذا الكتاب بقول الله الملك الوهاب
احكام السكوت هو ليس كطق في شئ غير موصفا
وهو كطق في اربعين موضعا فليست حفظ فانها مهمة جدا
احكام اجماع واشاره احكام الكتابات منها انه لا اعتماد
على الخط احكام السكان وما جاز من تصرفاته وما لم يجز
احكام الوكالة وما يملكه الوكيل وما لا يملكه وفيها اكثر الامانات
مسائل الوكالة تقرب الفين الفاشن جيلة استيفاء
الدين من مدبون مما طل احكام وكالة بخصوصه وبعض
يقضي الوكيل بمعية فيما يدعيه الا في مسائل **مسائل**
ما يجز عليه الوكيل وما لا يجز عزل الوكيل وموته موت الموكل
عزل الوكيل الكوري احكام القسيان وهي جنة منه وفي
اولها اسامي مراتب سن الانسان الولد يتيه قبل الابوين
دنيا **مسائل** حد البتة وما ساربه احكام البيع بالتعاطي
احكام دلال ونحوه جاز دخول احماء باجر ولم يقدروا انما جاز
لمس الحاجة احكام اجرة كتابه الوثائق احكام الاستثناء

الكتابة في

الدلال وفيها التسوم على الشراء **مسائل ضمان الوكيل** مسائل ضمان المودع
وعدمه وما يملكه وما لا يملكه **مسألة ضمان رب المودع** مسائل ضمان
المودع برفع اليد وفيه لا يضمن مسائل ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
وفيها من يبرأ بالعود الى الوفاق بعد الخلاف ومن يضمن
مسائل طلب المودع وردها **مسائل استعمال المودع** او نهلاك
مسائل جود المودع مسائل موت المودع **مسائل ضمان**
المستوفى وما يملكه وما لا يملكه وفيها العارية بفار ونودع ولا توجد
لا يضمن **مسائل جود المودع** وفيها لا يضمن ولا يبرأ من
لا يضمن ولا يبرأ ولا يوجد ولا يوافق الراهن **مسائل**
والمرتهن والمودع لا يضمن ولا يوافق ولا يوجد ولا يبرأ من
قال اعرنيه او اعرنيته وقال المالك بل يضمنه من يملك المسافر
او المسافر او المودع ثم استثنى بالحق اختلافه **مسائل**
في زمان او مكان او فيما بينهما قال اعرنيته **مسائل** فان ضاع ضمانه
لا يضمن اعارة المرأة شيئا بلا اذن زوجها **مسائل** ضمان ما يضمن
مساومة ضمان المستوفى وعدمه بانواع النظم **مسائل ضمان**
في اعارة الذوات **مسائل طلب العارية** وردها بمرأه ان ردها
وبرأه ربهما انها يملك بعد ما وزع مكانا سماء **مسائل**
ضمان المرتهن وما يملكه وما لا يملكه **مسائل** اعارة شئ لمرتهن
اختلافات راين ومرتهن **مسائل ضمان المسافر** وما يملكه
وما لا يملكه **مسائل** رد المسافر وما يعلق به **مسائل** مؤنات
الرد في امور متفرقة **مسائل** الخالفه في طريق اوراق **مسائل**
الخالفه في حال اوراق **مسائل** اختلافات موجودات
مسائل ضمان المقاري مسائل اعاره الامتعة **مسائل اعاره**
العقار وجوب الضمان فيها على المسافر **مسائل ضمان**
انواع الاجراء كما يبرئك واجر فاضل واجر **مسائل**
ضمان راع وبقائه شرط الضمان على الامين باطل **مسائل ضمان**
اخارس **مسائل ضمان** اجمال **مسائل ضمان** النسيج **مسائل**

ضمان

ضمان اخباط **مسائل ضمان** العقار فائدة جلبه في مكانه
الى جنته مع الى يوسف **مسائل ضمان** الصانع
مسائل ضمان الصانع **مسائل ضمان** الحلال **مسائل ضمان**
تجار وبناء **مسائل ضمان** الحفار **مسائل ضمان** غلاف
ووزان **مسألة ضمان** الطباخ **مسائل ضمان** الملاح
مسائل ضمان الخفاف **مسائل ضمان** صداد ووجه **مسائل**
ضمان تجار **مسائل ضمان** طب وكمال **مسائل ضمان**
حامي وثمان **مسائل ضمان** الطباخ **مسائل ضمان** المزارع
مسائل ضمان المنبضع **مسائل ضمان** الخناس **مسائل**
ضمان الجنبين **مسائل ضمان** رد الابن **مسائل ضمان** المنقط
مسائل ما يضمن بغيره **مسائل** الفحص **مسائل** الثالث
والتشون في الاحكامات واكثرها غير مذكورة في جامع الفصولين
وانما هي من خصائص هذا الفن **مسائل** يعون الله الملك الوهاب
احكام السكوت **مسائل** ليس كظني في ستة عشر موضعا
وهو كظني في اربعين موضعا فليتحفظ فانها مئة جنة
احكام ابناء واثارة احكام الكتابات منها لا اعتماد
على الخط احكام السكران وما جاز من تصرفاته وما لم يجز
احكام الوكالة وما يملكه الوكيل وما لا يملكه وفيها اكثر الكتابات
مسائل الوكالة **مسائل** الغبن الفاحش **مسائل** حيلة استيفاء
الدين من مدبون مما طل احكام وكالة بخصوصه وقبض
بصدق الوكيل بمينة فيما بدعه الا في مسائل **مسائل**
ما يجز عليه الوكيل وما لا يجز **مسائل** عزل الوكيل وموته موت الموكل
عزل الوكيل الدوري احكام القسيان وهي جنة مئة وبن
اولها اساني مراتب سن الانسان الولد يبيع قبل الاوين
دنيا **مسائل** عد البائع وما يضمنه احكام البيع بالتفاطي
احكام دلال ونحوه **مسائل** دخول الحمام باجر ولم يقدر وانما جاز
لنس الحاجة احكام اجرة كتابه الوثائق احكام الاستثناء

الكفاية في

شرائط صحة ما يطله اربعة. قد جهد اخفاء في القراءة الاستثناء
هل يعمل في الاوامر اجيلة لمن اراد ان يحلف غيره ولا يستثنى
احكام دين وناجيل. تعريف الدين معنى قوله الدين تقضي
بما شاكلها. جازنا قيل كل دين سوى الفرض كل دين اجله صاحبه
يلزم الا في سبعة اخص الذين باحكام مسائل الابرار
لا يبلغ دعوى بعد ابراء عام. الاجنح حادث بعده صح الابرار
بعد الاداء. تغاير بين دين وابرار وبينى بيع وابرار. مسائل
مسائل ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل الحق بسقط بالترك
لا الملك. بيان ان التساقط لا يعود مسائل بينه الدين
اداء دين غيره مبرعا. مسائل ما يكون قضاء للدين وما لا يكون
ما يقصد فيه الدافع. القول للمالك في تعين ما دفعه ذ
وجد الخليلك والافلقا بن. احكام العارة في ملك الغير
مسائل العارة في الوقف. مسائل الامر بانفاق واداء دين
احكام النسيان. احكام الجهل. احكام الازالة. احكام
الرقيق اى العبد والجارية. احكام الاعلى. احكام التام
احكام المعنوية. احكام المخزون. احكام المحارم ثمنا
اخفاص الاصول منها بالاحكام. اخفاص الاب وجبر
منها بالاحكام بترتيب على النسب اثني عشر حكما احكام الاثني
ثمنا للفروج ان يفرضها على بعض امور هذه الخروج من
البيت لبعض امور احكام حمل وحنين احكام الذمي
مسائل ما يقضي المعنى فقط. مسائل ما يقضي اللفظ
فقط. مسائل ما يقضي كلاهما احكام الوطى احكام السر
احكام حرم مكة ثمنا الله تعالى احكام كساحد احكام
يوم الجمعة وقضاها بها احكام الفطر احكام الرابع و
الثلاثون في احكام المرضى وهي مرتبة على ترتيب كتب الفقه
وتعجيل ذلك بذكر احكام المجردة وفيه فوائد منها لو لم
يقدر على الوضوء بنفسه الاستطاعة لا تثبت بقوه

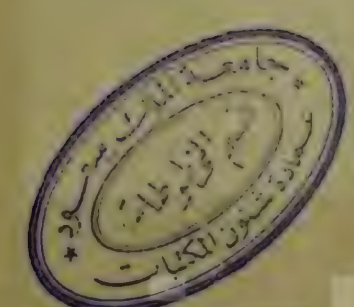
الوقف الى

الوقف عند ابي حنيفة خلافا لها اول فروع هذه الاعذار المبيحة
للنسيان والنسيان المسح على الجبهة كتاب الفصول اعذار
المسكين الفقير الاعذار للاجراء وسع الفريسي بسوع للعاجز
بنفسه كاهن العذر للاساقا سقوط قضاء الصلوة وعدمه
عن عاجز عن اجاء حكم الاعذار طريق اسقاط الصلوة عن الميت
كتاب المروءة كتاب الفهم حد الرض والاعذار
المبيحة للافطار من يوم باسماك بقية يوم مرض المختلف
كتاب شرائط وجوب اعذار تركه بل يقع الحج
عن المأمور او الامر كتاب الطلاق
تعريف صاحب الفرائض ومرض الموت كتاب النكاح
وجبه التدبير كتاب الوقف وقف المريض ووقف
الوقف بالشرط جاز. الوقف على ثلثة اوجه. وقف المرض
حكم حكم وقف القصة ولو اجتمع من الثلث. وقف المريض
بينا على مجرد. بيع المريض من ارثه لم يجز
عند ابي حنيفة وكذا جاز بانه منه للمريض ابطال حق وارثه
عن صورة المال كتاب الوكالة كتاب الكفالة كفالة المريض
بغير من كل ما له كتاب المضاربة كتاب المزارعة كتاب الهبة
على ثلثة اوجه كتاب الوكالة كتاب الكفالة كفالة المريض
بغير من كل ما له كتاب المضاربة كتاب المزارعة كتاب الهبة
بينه المريض وصيه ولكن لا بد من الفرض حق الورثة يتعلق
بمال مورثهم المريض بمعنى ثبوت حق الام لا الملك مسائل الابرار
دين ومهر وبنه كتاب الافرار عند مرض الموت
المعبر في تصرفات المريض اجازة وثنية بعد موته لا قبله مجروح قال
لم يجز حتى فلان اختلاف مقر له مع الورثة بطل اقرار المريض
لو ارثه بدين كتاب الوصية ما يقضي تصرفا للمريض
من الثلث وما لا يقضي بغيره ثلثة ثلثة بالنافع بغيره
من كل ما له قيل اوصى بشي فقال ثلث مالي قال ثلث مالي
وقف قال ثلث مالي اوصى فراء فعاش فرض اوصى

من يعنى عن عاقلة فانه عند ابطال الفاظ الوصاية صرحا وكناية المجاز
 تقدم على الوصاية ما قبل الندوى من المرض وهى فوائد
 ليس من شرط التوكيل ترك المظنون ذكر اسباب مجدها
 الندوى بكرة الندوى بالجرام جواز الحقة جواز النظر الى فرع الرول
 جاز وضع حجاب على جراحه جواز الندوى بالجرام وناولهم هذا جاز
 كى الصبي للمرض جاز شق المثانة للحصاة جاز قطع اليد لأكلة **الفصل**
الحامس والتثنية فيما يمنع عنه الانسان وما لا يمنع وفيما يجز عليه
 وما لا يجوز وفيما يجز فعله وما لا يجز **باب** ما يجز في الطرود
 العام والخاص معرفة هذا القدم في البناء ما يملك كل من اراد بغير
 لا ينفذ **باب** ما يملك الانسان من التصرفات على وجه
 يتصرف بها الجار وما لا يملك هذا القدم في البناء **باب** ما يجز في الجرح
 عليه الانسان وما لا يجز بعض ما يجز فيه على صاحبه وما لا يجز مع
باب علو ومنفل **باب** الزهر والشجر **باب** منع بيع الغلة
 لغير اهل البلدة اذا اضر بها **باب** التصرفات في المشترك
الفصل السادس والتثنية في مسائل ابطالان تفصيل
 الملازمة تفصيل ابطال الزرع مسائل وضع شجر على ما يبط مشترك
 اخذم او يدم مسائل ما يبط في ابطال اذ ذكر **باب**
 في ابطال المايل **الفصل السابع** والتثنية في
 معرفة معنى الاسامى وفي فوائد كثيرة متفرقة متعلقة بتعريفات امور
 كثيرة منها اوله بذكر بعض مسائل الوصايا وبعضها في الاجان واكثرها
 ذكرها غير كثيرة في جامع الفضولين وانما هو من خصائص هذا الكتاب
 بعون الله الملك الوهاب البلدان التى تشتمل اسماها
 على القرى والسواد وما يخص منها بالبلدة فقط الرخص
 دخول الكروم والبساتين وقدمه الشئى القليل
 السيرة الطائفة ببعض اسامى الزروع **باب** عام
 العرب
 لا يترند

التعريف

لا يترند على ثلثة اذرع **المناخ** الكوض **الدابة** الخور اجمل **والبعير**
الحجب البجى النافذ البقر والبقره الثور البغل والبطة الشاة
 الكلبى النيس الدجاجة الديك اجمار الاثان والحجارة الجبل
 البردون النوس محرم الانسان ذو الرجم العضة العيال الاقار
 والاقرباء وذو الفرائد وذو الانساب الوالدان ليسانة الاقرباء
 احوال الاصهار الاخوان الاهل الال الفقير المسكين اول الشجر
 البعيد السريع العاجل الابل غرة الشجر السليخ الفداء الضفوة
 المساء فجر الصباح الفداء البكرة الضفوة الضفوة الضفوة
 الرواح النك العقر الاصل العشاء الاول العشاء الاخر
 صلوة الظهر عند طلوع الشمس ومن نطلع ايام البيض الشنا
 القصف الربيع الحريف البرورة المهرجاني حين زمان وهو
 الدهر **باب** النسخ التى توقف فيها الوجوه
 الوثمة الاخذار بالكر الحرس بالضم الكوكبة النيفة الحاذية
 بضم الدال اسامى مراتب سن المرأة شرا وهى الصبي الغلام
 الشاك والفنى الكهل الشيخ اسامى مراتب سن الميت
 والمرأة لغة وهى من اللطائف الملمات التى قلما توجد الندى
 من المصيرت **الفصل الثامن** والتثنية في
 في المتفرقات في حرة الاصل وفيما يشيت صفحا لا
 قصدا في افساد البيع بعد صحته ومحنة بعد افساده وفيما يحكم
 فيه الحال وتفصيل كل ذلك **باب** الاصل في دار الاسلام
 هو احقره الناس احوار بلائيه الاب في اربع الظاهر بصلح
 حجة للذبح لا للاختلاف بفعل الشافى في دعوى الحرة
باب ما يشيت صفحا لا قصدا **باب**
 افساد بيع بعد صحته وبالكسر لو ايج شرط فاسد بعد العقد
 بل يلحق باطل العقد **باب** الحكم فيه حال سبيل بالحال
 صدق الحال **الفصل التاسع** والتثنية في ظلال الحاضر والسجلات و
 مسابله هذا صفة الدين باطله لو كتب مكان اسم الله عبد الله بل



في الحق يلزم ذكر اسم من اعتقه بعض ما يحتاج كناية
في حضوره وجل من السجلات لا يجعل الفاضل كل ذي حجة
على حجة كناية كلمة انشاء الله بانه على جميع ما تقدم عندنا حجة
مسألة دخول اولاد البنات في الوصف على اولاد الاولاد
لا بد من سجل الاستخفاف ان يثبت ان الاستخفاف بالي سبب
بملك مطلق او بملك سبب اذا حكم بخلاف **الفصل**
الاربعون **في مسائل الفاظ الكفر** عالمها وغير عالم او خطاء
ومدبث النفس بالكفر والرضا به وما ينصل بكل ما ذكره من انواع
وفي ظلال ذلك ما يكون خطاء لا كفا وما يخشى على فاعله الكفر وفي
اواخره بيان احكام المرتد وبيان ما يكون اسلاما من اقسام الكفرة
وبيان ما يجب على كل مسلم من الاعتقادات واكثر ما ذكر
في هذا الفصل غير المذكور في جامع الفضولين بل في اكثر
الكتب المعتبرة وانما هي من خصائص هذا الكتاب **بمعون الله**
الملك الوهاب وفي هذا الفصل مقدمة من كتابه وانه
بمنها عشر ابواب **المقدمة** فيها مسائل مهمة جدا الاول في
مفهوم الايمان **الثاني** فيما يتعلق به الايمان **الثالث**
في اخلاق الايمان **الرابع** في ان الايمان
لا يزول ولا ينقص **الخامس** في وجوب تعليم جهات الدين
السادس في ذكر دعاء بعض المؤمنين عند الكفر بوعده النبي عليه السلام
السابع في وجوب حفظ اللسان عما لا يهّم ذكره للانسان
الاول في ذكر اصول وضوابط هذا المذهب
مسائل الفاظ الكفر الاول في مناط الكفر ومعلقه **الثاني** في ضابطه
الكفار المسلم وعدمه **الثالث**
فيما لو خط بيلا وهو كاره ما هو كفو لو تكلم **الرابع** في الواجب
على لسانه كلمة كفو خطاء **الخامس** في تكلم الكفار بال
وسيلة ما زعموا بها وهو من اعطى امرها **السادس**
في حفظ **السادس** في كفركمرو والسكران والصبي المزبور

السابع

السابع في تعليل الكفر بالشرط وفيه ان تعليل ما يكون نتيجة كفاين
عندنا **الثامن** في اعتقاد احكام حلالا او بالاعتكاف وفيه تعصب
التاسع في انكار انحر المني واداء المشهور وجر الوارد واجماع الصحابة
ومن بعدهم وما يتعلق بذلك من عدم الكفار اهل القبلة الا في موطن
وفيها مباحث غلت ذكرها اكثر المذاولات **العاشر** في
الرضا بكفر الغير **الحادي عشر** في الضحك عن تكلم بالكفر **الثاني**
عشر في حكم الفرض على الكفر ولو بعد ما بين **البا**
الثاني فيما يتعلق به ذات الله تعالى ونقد رس وفيه
مسائل خمسة وكلها مهمة فليحفظها جميعا **الكتاب**
الثالث فيما يتعلق بالانبياء والملائكة وفيه بحث ان يعتقد ان
محمد عليه السلام رسولنا الان الاستخفاف بالسنه ككفر اللسان
عن الانبياء والصحابة الا يخرج من تكلم بلا قصد سبب استخفاف
بكلمة لا يلحق بشان النبي عليه السلام بكفر **الكتاب**
الرابع فيما يتعلق بالايمان والاسلام وفيه مقدمة بلغة وهي
لا تغفل الاسلام ومسئلة الشك في الايمان ومسئلة الا
في الايمان **الكتاب** **الخامس** فيما يتعلق
في القرآن والادكار والعبادات وفيه ادخال اية من القرآن
في المزاج كقوله من قال لقراء زمانا احسنت كقوله الاستغفار بالاذن
كقوله بالمؤمنين ترك العبادات نهانا او استخفافا كقوله لا توكنا سلا
او ما ولا توجه قوله لا اصلي الصلوة الى غير القبلة الصلوة بلا طهارة
الصلوة في ثوب نجس قال لو كان فلان قبلة لم اوجه اليه شغل
بشيء من رمضان **الكتاب** **السادس**
فيما يتعلق بالشرح والعلوم والعلماء وفيه سبب الصحابة
انفاض عالم بلا سبب **الثاني** في رضى انكار خلافتها وفيه
عائنه رضى قال لعالم عظيم او دانشمند بالنصير بالقرآن
لذا العلوي علويك في حق الشارب كقوله بل شتم العالم
الشبه بالمعلم **الخامس**

القبيلة

بالقرآن

العبادة

يعز كل من باشر المنكر الاستخفاف بمحمد ونحوه ما يعظم في الشرع
الكتاب الثاني في الكفر والظنانية
منها او ضحاوة في التشبه بالكفر وفي الرضا بكفر غيره ونسب الكفر
بالكفر وفيها يناسب كل ما ذكر فقيه قال لا يثبت الكفر الا باليقين
في الاعتذار لقوله كنت كافرا فاسلمت الغلط المجازاة والتقليد
نودي كافر فاجاب سلم قال لا يثبت الكفر الا باليقين
الكافر يعلق ما يكون تحفه كقوله الخنا للفقوى لو شئت
بما كافر ونحوه وهو من هذا المصنف اراد خلافا لابي بكر في كافر
بأنه فعل قال لغيره ان شئت لما وان ثبت كافر لقين
غيره كانه الكفر فما عزم ان يامر غيره بالكفر قال الكفر بما يقتضيه قال
لغيره جهوده انزوا اجابة دعوة الذي والا يهد له يحفظان بشرطهما
تغبط يوم النور كفر التشبه بالكفر ولو لم اقل كفر
الثامن في كلمات الفسقة والقوام واقفالهم فلهذا انوا
جواب من قبله لان اكل احرام ونحو ذلك النصارى بالمعصية كفر
قال خوشن كاربست في عاري حكم رجاوا من تصديق مجرم
قوله امين عند دعاء من تصديق عليه مجرم على عدم حرمه شيء حرام او
عدم وجوب واجب معنى عدم حرمه الاكل خوف الشيع قول
مبارك بادل من نفاط حراما او قد غلا بمطاطة اي التزام الهام
بالصفة كقوله فعل معصية فقبل لم فعلت فقال خوشن الورود
قال ارواح المشايخ حاضرة تعلم سال جوس بياحه شود
سال الاستدلال بسير الخوم وحركات الافلاك
على حوادث قال الفطرية خبر من اليهودية قال
الكفر خبر من الخيانة قال
قال جوس كاربست بلسنت
قال نجيب من الله والشرع قال بالله
ونرا سك قال
جبانة او قال بجبانة قال الرزق من الله ولكن رزبه خشن

خواهد

خواهد قيل له اليس عليك من الله او من الوالد او الوالد
او الجار والزوجة فقال لا قال الحاكم ظالم عادل قال لا يساوي
بدرهم من لادبرهم له قال لصاح القابك كلفاء الخبز قال
انا اسجد للضم ولا افعل هذا قال فقل فلاة حلال
قبل ان يعلم هل ظلمه ومن قال له صدقت او احسنت قال احسنت
لما هو فيه شرعا قال انا فرعون او انا ابليس قيل بئس هذا
فقال لا اخي بشا الله وراي ذلك عذرا انكره او في حكمه المظهر
اسخن كلاما لا يهل البديعة او قال له معنى صحبه او هو ذوق
قال درويشي بدجني است قال فلان كس برك خوشن
جوس بدمرد من اياج بخاخ المتعة قال لعن الله الورع او يي بدم
او يي ارباب او يي آدم شتم دين سلم او امانه شتم دين سلم
شتم انفس سلم شتم ذوق شتم جوارها كولا سب طاهرا بلكه
الجماع الكسيرة المخلوق تحفه ونحوها حكم الاختار بقبيل اليد بقبيل الارض
التقليد على غيرتي وملك لا يجوز اللعن على معاوية الامساك عند ذكر
الصحابه بل يجوز اللعن على يزيد بنى النبي عليه السلام عن لعن
القبيلة جاز اللعن على جنس الطالبيين لا على طاهر معين قال درويشي
درويشان الب
الثاني فيهما اتفاق بالموت
واحوال الآخرة قال امانك الله على الكفر قال كبرت كان بيني الله
او ما كان قال فلان لا يموت يموت نفسه انكر شيئا ما ورد من امور
البرزخ والآخرة قال اباي بن جدي في القيمة انكر خبر الجوانات قال
لا ادخل الجنة مع فلاة ونحو ذلك الب
الثاني في الكسيرة التي هي بالفاظ الكفر واخطا متعلقه بطويل
ركن من الصلوة لمجي شخص حكم الربا في العبادة قال كافر في
تقديم الكافر كقوله سلم على ذوق انظمتا لو قال لمجي با اسناد
تظلم من جاز الصلوة خلفه ومن لا يجوز
تظلم بكرامات الاولياء من بكفر بالسنة الموقدة وابل الكسيرة
الف جارية فاشترى اخرى فلامه احدكم المتناظر

الخليل الخليل قال كاذب بآيات الله في كذبك من ينج قربانا
 عند قدوم مسافر أو في الأمان ما قبل من قال لا أروا الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله وأكل الميتة وأصل بلاد كوك
 وجوده شاهد بما أراه وأبعض الحق وأحب الفتنه بل يباع
 في رخص والتمتع للصوفية **الحاشية**
 في ذكر فوائد عديدة من آية الأمانة الأولى في حكم من صدر عنها واجب
 الكفر ما في كونه كفرًا بغير خلاف يوم قايله بتجديد الأيمان والتكليف
 أصباطًا أحكام الأمانة والعباد بالله من ذلك بعضه
 عبادات تركها في الإسلام السابق ما أدى فيه بطل جميعها والآتي
 الأمان وتبين أمره بلا طلاق أذهي مجرد خوفه لا نقل كذا فهو
 يعقل الإسلام صحح إسلام الكفرة الحزن جود الكفرية
 جود المندردنة عود إلى الإسلام كل سلم ارتد فقبل
 لم ينسب إلا سنة تفرعت عن قولهم تقبل الشهادة
 بالردة من لا تقبل أن لم ينسب بحسب إلى أن ينوب السار
 والرد في لا يقبل بغيرها بعد الأمان ويقبلان وكذا الخائف
 وكذا أقطاع الطريق السار الذي يكفر والذي لا يكفر السار
 بحسب ونسب لا تقبل في الخلاصة أصح نقل من يكفر
 من أهل الأهواء والبدعة الفضل ساسنه وزجر قبل المبدع
 الداعي إلى بدعة سب ما يباح قبل صحابه عموما وصحبه
 الأتواك في حكم من سب النبي عليه السلام الفانية
 الثانية فيما يكون إسلاما من أصناف الكفرة وما لا يكون
 الفانية الثالثة في أصول عقائد أهل السنة والجماعة
 فما أوجب الشرع على كل مسلم حفظه وسماحه ولقد جمعت
 هذه المسائل السنية النبوية عن جميع الكتب
 الكلامية والأغفادية من منظوم ونثر ونادروا
 ولم أرها مجموع بهذه الجمعية **الحاشية** أو فقه
 سفي من الكتب

أفلا

لا فالحمد لله على النوفوق **والشأن** الهداية إلى
 طريق فيها أنا شرع في تفصيل ما قرنته في جمع
 نصوص السابعة من المسائل مستغنية بخلاف العذر
 الأصايل **الحاشية** **الاول** في مسائل
 القضاء وما يتعلق بذلك وما يناسبه قال صاحب جامع
 الفصولين بدأت أولا بما يصدر دار السلام دار حرب
 خاصة اليه في زماننا ومكاننا **قال**
 أبو جعفر رحمه الله لا يصدر دار حرب إلا بأحكام الشرع
 فيها وأصلها دار حرب بان لا يكون بيننا وبين دار
 الحرب مصلح مسلم وان لا يفي فيها مسلم أو في أمنا
 على نفسه بالامان الأول أي لا يفي أمنا إلا ما كان المشركين وعندهما
 بأحكام الشرع يصدر دار حرب أنصت أو لا وفي
 أحد بالامان الأول أو لا ثم إن كل مفسر في آل سلم من جهة
 الكفار يجوز من أمانه الجمع والعباد وأخذ الحراج وتقليد
 القضاء ونزوح الأمان لا سيطرة المسلم عليهم وأما طاعة
 الكفرة فهي موادة ومجادعة وأما في بلاد عليهم ولاية كفار فيجوز
 للمسلمين أمانه الجمع والعباد وبغير القابضة فاضبا
 براض المسلمين ويجب عليهم طلب والتمس دار حرب
 جميع وجوب ما يندري بالشهاد إذا كانا لا يجرى في
 دارهم وكذا في عكسه فلو أسلم وقتل سنا منة لا خود
 دية عندنا ولو قتل المسلم من المسلمين الآخر ثم جسد الدية لا الخود
 عندنا وكذا لو شرب مسلم خمر ثم أوزرته أو قذف لا يلزم له
 عندنا سب إن قتل أحد ما صاحبه لا شيء عليه
 عند سب إلا الكفارة لأنه منع لهم فصار كاصدق وعندهم جسد الدية
 إذا لم يفسد نفسه **الحاشية** في سب لا يباح طلب النفس
 حال عند الكفار ولو أغل لا طلب لا أجل له الخروج ما لم يجر عليه و
 قال مشايخ بلادنا لا بأس لمن يسلح له أو الصحابة ومن بعدهم قبلوه من غير

يحيى

وله في هذا الموضع

أما إذا لم يخلط لفظان نقل القضاء فطلب لك في آية المفتي
أن المفتي في زماننا إذا استفتي عن مسألة كانت مربية على ما
في ظاهر الرواية بلا خلاف بينهم وهم أبو حنيفة ومالك والشافعية
يقولون ولا ينظر إلى قول من قال لهم إذا الظاهر أن الحق مع أصحابنا
ولا يبعد قولهم ولو اختلف فيها أصحابنا بأخذ بقولهم أو لا ثم
يقول **قول** ثم يقول ثم يقول ثم يقول ثم يقول ثم يقول
المشايخ من بعدهم أو إذا كان في جانب وصاحباه في
جانب قيل فاجتاز للمفتي أن شاء أو فني يقول **قول** وإن شاء يقولها
وفي شرح الطحاوي الفقيه أن لم يكن مجتهد لا بأخذ إلا بقول
قول ولا يجوز له أن يأخذ بقولهما إلا في المراءعات والمسايق
لا تفاق المتأخرين على ذلك وإن كان مع أحد صاحبيه بأخذ
بقولهما وإن كان اختلافهم اختلاف عمر فإن القضاء بظاهر
العدالة يأخذ بقول صاحب الأحوال الناس والمفتي يسمى
مفتياً أيضاً في الصدر الأول **قول** ثم يقول ثم يقول ثم يقول
يوسف بن عيسى يفتي بالقضاء **قول** الفتوى على قول أبي يوسف
فيما يتعلق بالقضاء **قول** عدالة المفتي ليست بشرط حتى يصلح
الفاقد أن يكون قاضياً والعدالة شرط الأولوية في ظاهر
الرواية **قول** وقبل شرط لصحة التقليد ولو قلده وهو عدل
ففسق بسخط القول ولا ينزل وفيه أخذ عامة المشايخ
وجب على السلطان عزله **قول** وقال بعض المشايخ
إذا قلده وهو عدل **قول** بالفسق لأن التقليد عند عدالة فلم يكن
رافضاً بتقلده وهو **قول** وهل يصلح مقبلاً لا لأنه من
أمور الدين **قول** وهل يصلح لأنه مجتهد هذا النسبة إلى
أخطأ **قول** والامام يصير أماً مع الفسق بلا خلاف
قول هل المفتي أن يفتي لو ضوابة أكثر من خطاؤه فلو لم يكن
مجهولاً لم يجل أن يفتي إلا بطريق الحكمة فيمكن

كيف لا يأخذ بأقوال
أئمتنا الثلاثة

بصحة الفتوى
في الصدر الأول

الفتوى على قول أبي
في مسائل القضاء

أول استفتاء من أن المفتي التقليد
في زماننا الذي هو
يقول كما لا يخفى

ما يحفظ

ما يحفظ من قول الفقيه المفتي لو كان مقلداً غير مجتهد يأخذ
بقول أفقه الناس من بعده ويضيف أجواب إليه
فلو كان في مصر آخر يرجع إليه بكتاب ولا يجازف خوفاً في
الافتراء على الله تعالى **قول** في الجبلة العالم شرط الأولوية
لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بفتوى غيره يصلح **قول**
الصحة أن أهلية القاضي للاجتهاد شرط للأولوية لا التقليد
لأن تقليد الجاهل صحيح عندنا لأنه يمكن أن
يقضى بفتوى غيره ومقصود القضاء يحصل
وهو يصلح الحق إلى صحة قاضي فإن قال النبي عليه
السلام القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار
وإراد بال اثنين الجاهل وغير العدل ثم إن الجاهل الذي هو
بالقضاء من العالم الفاسق **قول** وينبغي للقاضي أن يشاور أهل
الفقه في الحكم **قول** فيقول القاضي بنا هذا حكم وما ثم و
يقول ويقرض **قول** نقل القضاء من الجاهل يجوز كما من العدل إذا
الضمانه تقلده من معاوية والحق مع علي في نوبته كذا يجوز
نقله من الباغي **قول** محمد وأصحابه لا ينزل ففتى
العدل ويقيم عز الدين **قول** حتى لو أضرمت الباغى بعده
لا تنفذ قضاياه بعد **قول** ما لم يقدّم سلطان العدل فائتاً
أو الباغي صار سلطاناً بالقدرة والقبلة ثم أهل البغي هم المخارون
على الامام الحق بلا حق بيانه **قول** إن المسلمين إذا اجتمعوا على
امام وصاروا أميين به **قول** يخرج طائفة من المؤمنين فلو
خرجوا على الظلم ظلماتهم فلا يسموا بغاة وعليهم أن يترك
ظلمهم وينصروهم ولا يلحق للناس أن يعينوا الامام عليهم
أذنبه أعانة على الظلم **قول** ولا أن يعينوا تلك الطائفة
على الامام ولو لم يكن خروجهم على الظلم أباهم ولكن دعوا
الحق والولاية فقالوا الحق مضافهم بغاة فعلى كل من يقوى على
القتال نصر الامام على البغاة لأنهم لم يكونوا لقوله عليه السلام الفتن

قاضي فاجتاز في القدر

بغير علم من غير الحق

الجاهل الذي هو

محيط بالمراد من قوله
فيما بينهم ولو لا جوده بأن لا يلزم الصلح وطلب القضاء فلهذا
الأول أن يكون جدياً مينا للفتنة في الوجه وبهم لا يقتل
والمطلب القضاء لهذا كرسج الإسلام خوفاً منه وهو نظير ما
الخالف به المشرك بأمر علي بن أبي طالب فأن الفتنة لا يقتل
طلبوا القضاء بأمر للصحة الوجه أن يكون وجه القضاء مينا
فتنة أبو الصلح فلهذا الوجه القاسم يفتي فيما بينهم كذا كرسج
الحكم أو كرسج الإسلام المستند في التفسير فلهذا الوجه
وبين أهل يدين وبين أهل يدين برأهم لا الصلح من أوتى
وان أبو الصلح

مائة لعن الله من انقضها ولو نكحوا بالخروج ولم يفرجوا على
الخروج بعد فليس للامام ان يفرج لهم اذا اخرجوا على الجارية
لم يوجد بعد كذا في **ق** وفي **ق** قال من كذا لا على كذا
القتال مع اهل القبلة وكان على رضى وتابعوه من اهل القبلة
وخصماؤه بغاة وبيع زماننا احكام للقبيلة ولا ندرى العاقل
والباغية فكلهم يطلبون الدنيا من اخذ القضاء برشوة لا
بصر فاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي اذا الامام لو قلده برشوة
اخذها هو او قومه وهو عالم به انجر تقليده كفضاء برشوة
اما من قلده بسبب الشفعة فهو كمن تقلده بحق وان كان
لا يحل الطلب في الشفعة لو ارشني ولدا الفاضل او بعض
اعوانه فلو بامر ورضاه فهو كارتشاة ففضاء او مردود
ولو بلا علم نفذ حكمه وعلى المرشني رد ما قبض **ع** لو ارشني فقبض
او عاين او ارشني ابنه او من لا يقبل شهادته لا ينفذ حكمه
ولو ارشني فبعث الى اخر الحكم بينهما ينفذ حكم الشك في
لان الاول عمل لنفسه لما ارشني ولو كتب الى الثاني
ليحكم واخذ اجر مثل الثاني نفذ حكم الثاني **ق**
اجمعوا ان القاضي اذا ارشني لا ينفذ قضاؤه فيما ارشني ثم
ان الرشوة على اربعة وجوه منها رشوة القاضي الى من ينفذ
القضاء الثاني الرشوة الى القاضي ليقضي للارشي واما
حوالان على الاخذ والدفع ولو كان قضاء بحق الثالث
دفعها خوفا على نفسه او ماله وهذه حرام على الاخذ لا الدفع الرابع
دفعها ليسوى امره عند السلطان حاله الدفع وحرم على الاخذ
ش اذا القيا بمحنة المسلمين ببل مال فلا يحل الاخذ المالح
عليه **ق** فان اراد ان يحل للاخذ ببل مال فلا يحل الاخذ ببل مال
البل ببل ببل ان يدفع اليه ففقد هذه الاجارة **ب** هذا اذا اعطى الرشوة
او لا ليسوى امره فان طلب منه ان يسوى ولم يكره
الرشوة ثم اعطاه بعد سوى امره قبل لا يحل للاخذ

اخذ القضاء
برشوة م

وقيل كل

وقيل كل وهو الصحيح لانه برز مجازاة للاحد ان يحل ولا يحل
للقاضي **ق** قول المحدثين من اجنبي لم يكن يحدي اليه **ق** قيل
قضاية وكذا الاستفراض والاستفارة ولو اهدى
من يحدي اليه قبل القضاء فلو لم خصومه فلا يحل قبوله
والا فان كانت مثل ما يحدي قبل القضاء او دونها فلا بأس
بقبولها ولو اكثر رد الزيادة ولا بأس بقبول يديه قريب
الذي لا خصومه له مع احد **م** اذا كان الاهداء بلا شرط
لكنه يعلم يقينا انه انما يحدي ليعينه عند السلطان فشاخنا
على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طمع فاهدي
اليه بعد ذلك فهي حلال لا بأس بقبولها وما نقل عن ابن
مسعود من كراهته فذلك توزع مع تعليق القضاء والامارة
بالشرط يجوز وكذا اذا فرما الى المنفصل وكذا انما قبض
القضاء بزمان **ب** ان قال انت قاض هذه البلدة هذا الشهر
او هذا اليوم ويصرف قاضيا بعده وكذا يجوز تقليده بمكان ويجوز
استشارة سماع بعض المحرمات وسماع خصومه رجس
معين ولا يصرف قاضيا في المشتني وتعليق الحكم بين اثنين
بالشرط لم يجز **ع** وبه يفتي وعند **م** جاز لو قضى
في حادثة ثم قال له اسمع خصومه فلان ثانيا بمشهد من العلماء
لا يرضى عليه ذلك القاضي لو استخلف بلا اذن **م** كجر
ولما مور باقائه الجمعة ان يتخلف بخبر بلا اذن الامام
ولو قضى ان يفرض الى غيره بلا اذن الموصي وخامس **ق**
قال السلطان لمرسل فلان ولايت رايتودام لا يملك لقب
القاضي لان ذلك تفويض بقبض الاموال ولو امره على بلده
وجعل خراجها له واطلق له النصرف في الرغبة كما يقضيه
الامارة فله ان ينفذ وان يقول قال الامام لوالي البلدة قلدين
شيت صح لا لو قال قلدين كما لو قال الموكل لو كبله وكل من
شيت صح لا لو قال وكل احد كذا اهل بلده يتابعوا على ساطع

يصير سلطانا بخلاف فضا فاض اذ في الاول ضرو
 لا الثاني **فت** صبي قلده سلطانا فبلغ بخارج الى تقليد
 جديد لبني سلطانا وكذا الصبي لو استغنى ثم
 بلغ بخارج الى تقليد جديد وفي العبد رواتبان **فت** مات سلطان
 فالتفت رعيته على ابن له صغير وجعلوه سلطانا فمن
 بقلده الفضاة والخطباء مع عدم ولايته قال ينبغي ان
 يتفقوا على وال عظيم فصر سلطانا له فقلده هو
 وهو بعد نفسه نفعا لابن السلطان وبطله لشرفه اما في
 الحقيقة الوالي هو السلطان **ابن الامام** مقتضى هذا
 الكلام انه يحتاج تقليد جديد بعد بلوغه وهذا لا يكون
 الا ان يقول ذلك الوالي العظمى نفسه من السلطنة
 وذلك لان السلطان لا ينقل الا بغيره فلهذا
 واقع **فت** اذ في عليه في بلدة دار في غير تلك البلدة
 نفذ القضاء وان لم تكن الدار في ولايته هذا القاضي اطلق
 اجواب وفصل في **فت** محدود ودر دعوى كردوان
 محدود ودر ولايت آن قاضي بنيت حكم نواند كرد
 لو كان في ولايته من قلده **ما يكون** **فت** من القاضي قوله ثبت
 عندي حكم في الصبي وقبل لا بد ان يقول حكمت او قضيت او
 انفذت وكذا قوله ظهر عندي او فتح او عكست فهذا كله حكم كذا
 في **فت** وفي **فت** وكذا قوله اشهد عليه **فت** حكم **فت** قوله
 ثبت عندي حكم لكن الاولى ان يبين ان التلويح ببيته
 او باقرار اذا حكم ببيته بخالف الحكم باقرار وهو لا اري لك
 حقا في هذا ليس حكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم
 سلم المحذور الى المدي ليس حكم وقبل انه حكم لان امر
 الزام وحكم انقض في ان امر القاضي ليس حكم اذ قال في
 قوله **فت** ليس حكم وينبغي ان يقول حكم كردم ويدل على صحة ما ذكره
 ما في **فت** انه لو وقف فضا على فضا واما حاج بعض وراية

ما يكون
 من القاضي

فاعطاه

فاعطاه القاضي شيئا من الوفاء لم يكن هذا قضاء
 من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل
 فله ذلك بان يعطى غيره من النفاء جميع الفضا اما لو قال
 حكمت ان لا اعطى غيري فانه نفذ حكمه فدل هذا ان فعل القاضي
 ليس حكم ولو لم يصر قاضيا كان كل منهما في حله فمخاصم
 رطلان واختلفا فمن خصمان اليه فان كان من الخصاصين
 في حله واحدة بخصمان الى القاضي تلك المحل وان كان من
 المختلفين فاراد المدي ان يخاصمه الى قاضي حله واپاه الآخر
 قال **فت** البقرة للمدي وقال لا بل للمدي عليه **فت** وينبغي
 وكذا لو اصدما من اهل العسكر على غير محذوف ومحرف سوف
 والاخر من اهل البلدة في على هذا ولا ولاية للقاضي العسكر على غير
 المحذوف ومحرف سوف العسكر جندي **فت** اخضع غريبان عند
 قاضي بلدة صح فضاوه على سبيل الحكيم ولو حكم السلطان بين
 اثنين قبل لا ينفذ وينبغي بفاضة **فت** اذ في قوله عزل القاضي
 بالشرط جازي وقال **فت** لا تخن لا تخن بخاره وكذا في عني وعنه وبجي
 في فصل ما يجوز تعليقه وما لا يجوز وللسلطان عزل القاضي
 لرئيه وبغير رية ولا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا يشي العلم
 وكذا **فت** اربع فضال لو حل احد من القاضي يقول ذهاب
 البصر والسمع والعقل والرفة القاضي لو عزل لا ينزل ما لم يصل اليه
 الخبر كوكالة فنقد فضاوه قبل وصوله وعن **فت** لا ينزل ما لم ينفذ
 غيره صيانة لمخوف الناس موت السلطان لا يوجب عزل
 القاضي حتى لو مات الخليفة وله امراء وفضاة فحكم على
 حاله وليس كوكالة ولو عزل القاضي بغير نايك
 لاومات القاضي كذا قبل **فت** وينبغي ان لا ينزل القاضي
 بغير القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة لا يري
 انه لا ينزل بموت القاضي وعليه ان يبين من شأنا بموت
 القاضي انزل خلفاوه كذا في **فت** القاضي لو قال عزلت نفسي اخرجت

فاض
 ما يحفظ
 يعني بان الوفاء للمدي عليه
 حيث يضاف الى القاضي

اهل القول

الفرق بين الوكالة وتقليد
 القضاء والامارة

نفسى عن القضاء أو كتب به إلى السلطان يقول إذا علم لا قبله
كوكيل وقيل لا يقول بفعل نفسه لأنه نائب العامة وحى العامة
منعنى بقضائه فلا يملك عزل نفسه وصلى القاضي لو عزل نفسه
ينبغي أن لا يقول إلا بعلم القاضي كوكيل وقاض ولو أراد وصى
أن يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي لا يملكه ويجوز
القاضي لو كافى لا ينبغي أن يخرج ولو عزله القاضي اختلف فيه عزل
الكوكيل لم يخرج بلا علم موكله والموكل لو كتب إليه بفعله يقول إذا علم بما
فيه وكذا لو أرسل رسولاً له ولو قضا صغراً أو غير عدل فقال استسنى
الملك فلان ويقول انى عزلتك عن الوكالة يقول والعزل حكمي
لا يخرج فيه إلى علم الكوكيل فلو مات موكله أو فرج ماله يبيع عنه
ملكه أو يرثه بفعل وكيله علم الكوكيل أو لا وكذا لو جاز موكله مطبقاً
أو ارتد وطحن بذار حرج أو كان مكاناً فخر أو ما دونها فخر أو فخر
شريكه أو وكله فخلع نفسه أو أباها الكوكيل أو الوصى لو رد
وكالته أو وصاية لا يخرج منه إلا بعلم الموكل أو الوصى والشرط
عليه لاصحته ولو وكله بخصومة ثم عزله حال غيبته الخصم فان كان قبل
الطالب صح عزله وان كان وكيل المطلوب فلو وكله بالناس
فلو كان الكوكيل غائباً وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله على كل حال
وان كان حاضراً أو علم به ولم يرد له لم يخرج عزله بعينه الطالب
ويصح بغيره رضى به الطالب أولاً ولو وكله بالناس القاضى
وان عزله بغير رضى الطالب يصح أيضاً وعزل العدل في
باب الرهن لم يخرج ولو بغيره الرهن ماله يرض به المرحوم
ولو وكله بطلاق امرأته حين أراد الشفراء بالناس المرأة ثم
عزله بلا حضورها ولا رضائها قبل بملكه هو الصحيح وقيل
لا يملك **باب الموكل** في عامة الكتب
أن الوكالة بطل بموت الموكل ولو أذن مال لأجاره
المقسومة بموت المولى على وكيله بالأجارة قبل حوزة وهو
الصحيح لأنه عزله بونه لكن يخوف تنقل به وقيل لم يخرج إذا لا انفساخ

باب القول الحكيم

باب الموت

المقصود

بالموكل

بموت المولى كما انفساخ بقضائهما وثبت لا بطل الكوكيل
كذا ينبغي أن الكوكيل بالبيع الجائز لو باع فمات موكله لا يقول
وبه محاضر كذا على قياس مسألة الأجارة ينبغي أن
يكون فيه اختلاف ولو مات الكوكيل ببيع أو شرا أو
غاب أو ارتد وقيل ينقل الحقوق إلى موكله وقيل لا وقيل
لو باع الكوكيل فمات فحق قبض المثلث لورثته أو وصيه وقيل
لموكله **باب** شري وكيله فمات فلو وكله رده يبيع **باب** في
الرد لورثته أو وصيه ولو لم يكن فلو وكله على وارثته **باب** في
رواية أخرى القاضي ينصب وصياً فرده **باب** وكيل الكوكيل يقول
يقول الأول لا يورثه لا يقول يقول الأول ولا يورثه مات
الوصى فولاؤه المطالبة فيما باع من مال الصغر لورثته الوصى أو
وصيه فلو لم يكن نصب له القاضي وصياً صل مات مضاف
والمال عروض فولاؤه البيع لوصيه لا لرب المال وهذا لا يصح
أذ لم يكن للمضارب والمالك لرب المال فكانا شريكان **باب** القضاء
باب يعلم **باب** روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله أن القاضي
لا يقضى بعلمه قال رجع إلى هذا في آخر عمره وقال لا يقضى بعلم
وأن استنفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه آخر
وقال لعلى القاضي غلط فشرط مع علمه شهادة آخر ليس بعلمه مع شهادة
آخر بمعنى شاهد بن قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر
بذمة المستند في فصل النافض وينبغي أن يقضى بعدم قضائه
القاضي بعلمه في غير كتاب القاضي بمعنى ظاهر في أكثر قضائه
الزمان أصح الله شأنهم القاضي هل يكتب بعلمه إلى القاضي
فهو كقضاياه بعلمه غير أن القاضي هنا يكتب بعلمه حصل قبل
القضاء بالاجماع **باب** في الأفضية القاضي يعطى في حقوق
العباد بعلمه بأن علمه حال قضائه في ماله فلا ناخذ
مال فلان أو مطلقاً أو في النحر بغيره رجع عن هذا وقال
لا يقضى بعلمه وفي حدوده من الله تعالى كذا الزنا وشرب الخمر لا يقضى

النافض

الفريد بن

في قوله قال الامم اعطوا
 الراس الى النكاح
 لا يعنى النكاح بالبيع في السائبه الموصى
 والسباوه والسائبه يعنى ما يقع في السبل جبره بين زوجه
 حرة بين النكاح وقال الناب الله قد خرجت من حرة والى
 بل يعنى النكاح يجوز ما سلفه فلان قال الامم يحل له انما السائبه
 اذا خرجت بذلك **خبر** السائب اذا بيع البينة
 وانك بذلك النكاح لا يعنى بل يكلف الدعي اعاده البينة
 اذا خيف واره
 في سجن النكاح
 له

اضحیٰ

الخصمين اذا اباه الآخر تغشا كما سباني في احكام الوكيل
 بالخدمة من فصل الاحكامات **احمد** **راحم** في
 القاضى احضار الخصم وان لم يعلم ان المدعى محي او بطل لو
 قربا ولو بعد من المصير بحيث لو ابتكر لا يثبت مع اهله باهر
 المدعى باقامه البينة فلو اقامها حضر خصمه **لا** اذا انقم قبل
 الى القاضى واذنى قبل رجل عفا ولا يعلم القاضى انه محي او بطل
 واراد احضار خصمه وهو الاغدا ان كان خصمه في المصير فكذا
 لو كان قربا من المصير بحيث لو يثبت باهله وان كان بعد
 من المصير لم يثبته بجر والدعوى وقال لخصاف باهر المدعى باقامه
 البينة ليكتب له لا يقضى عليه فاذا حضر بعد البينة وقبل يكلف
 على ما اذا عاه والمرأة المبرنة كالرجل لو نوارى الخصم من بينه
 لم يجر الهجوم عليه باعوان القاضى والنساء ليفتشنوا اذا قل
 الدار وقبل محز وعين **لا** ان كان يفعله **لا** ارسل
 القاضى فلم يوجد المدعى عليه وقال المدعى انه اخفى وسأل يستمر باه
 يكلفه اقامه البينة انه في بيته فان شهد اثنان وقال انباه اليوم او
 امس او قند ثلثة ايام فيقبل وباهر ائتم وان تفادى الرولية
 لا يقبل وحده فتوقض الى راي القاضى فان فصل له العلم انه في
 البيت ولا يحضر يستمر الباب ويستمر الدار المستأجرة وكذا دار
 امراته ان كان ساكن معها فان قال ائتم بعد ضم الباب انه
 في داره **قال** ابو يوسف يعث رملوا ولمعه عدلان فتنا
 على باه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات بافان ان القاضى يقول
 لك اخضر مع خصمك فلان بن فلان فجلس الحكم الا انصب
 لك وكبلا واقبل عليه البينة وينبغي في وقت جلوس القاضى
 وعن **م** هكذا واما الهجوم فقد وقع فيه بعض اصحابنا وعن
لا انه كان يفعله وقت فضائه وصورته لو قال خصمه انه
 نوارى عني في منزله وطلب الهجوم وبعث امينين وجرهما
 اعوان القاضى ونساء فيقوم الاغوان حول البيت في ندل

مجلس
و سانی
در مجلس
علی الغائب
از نه خیم
اعزاز
مال

الکونین

[illegible]

اجرة الاشغال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بِقَدَرِ الْمَدِينِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يقدر المدبول لو خيف فراره، وتحوّل من التجنّ إلى سجن التّصوّل
ومدة الحبس شهران وإن قبل أربعة وقبل سنة والصحيح أنه
مفوض إلى القاضي قال المصنف عليه القاضي أخذت الرّشوة فله
تغريبه ولو نجح القاضي على الصّليح بأثم والقاضي لو فاس سئل
فقطه خلافه بأثم أذ ليس بمجهد فأخضوم يوم البعثة للذي عليه على
القاضي وعلى الذي بهذه جملة وبني القاضي أن اضطر في قضائه
على المصنف له كان الحال المصنف به في مال القاضي وإن تفرّج
كان ذلك عليه **باب** وإذا عزل القاضي فقال لرجل أخذت منك
الفاقد فعزها إلى فلان قضيت بها عليك دينا فقال الرجل أخذتها
ظالما فالقول للقاضي وهذا إذا كان الرجل مفرّا عنه فله وهو قاض
ووجه أنها لما نوافها في فعله في قضائه كان الظاهر شأ هذا
إذا القاضي لا بعضي بأجور ظاهر أو لا يبين عليه لأنه ثبت فعله في
قضائه بالتّصادق ولا يبين على القاضي **باب** شهد أن القاضي
له على فلان بهذا فقال القاضي لم أقض تردّها وإنما تقبلت عدم
قال صاحب جامع الفصولين أوّل بنفي أن بنفي بقول المصنف ظاهر
بأن أكثر فضاة زماننا أصحّ الله شأنهم ويؤيد ما في أنه لو قال
القاضي قضيت على هذا برجم أو طلع فأعطه فعله وسكت أن يفعله
وعن محمد أنه رجع عنه وقال لا يأخذ بقوله حتى يباين الحق لأن قوله
يحتل القسط وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابه **باب** شخص المشايخ
هذه الرواية لغو وحال أكثر الفضاة في زماننا ألا في كتاب
القاضي **باب** الحاجة إليه انتهى وما في عجوب المذاهب أيضا أنه يفتي
أنه يقول **باب** **باب** في الفصل
في المذهب وفيه دعوى القضاء بلا شبهة القاضي ودعوى الفعل
بلا شبهة الفاعل **باب** عن محمد بن كل شي اختلاف فيه القضاة فخصي
فيه القاضي فقد فضاؤه وليس لقاض آخر إبطاله ولم يذكر
فيه خلافا **باب** قال القضاة وما أخذ من **باب** ما يخرج من ذلك الخلاف
فيه الناس حكمه حكم حكّام أهل الامصار فأخذ بعضهم يقول وأخذ بعضهم

من افاضل العلماء والفقهاء
 ورجال الخزانة في دار الفنون
 في سنة ١٢٠٤ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في الساعة السادسة
 في مدينة القاهرة
 في دار الفنون
 في خزانة الكتب
 في قسم المخطوطات
 في مكتبه الشريف
 في يد كاتبه العبد
 محمد بن عبد الله
 في سنة ١٢٠٤ هـ

قال الله تعالى فافعله
ليس له ان يفعل حتى يعاين
افساده

وسبأه كثيره مسائل القضاء في فصول مملوكة وبعض فروعها

الآخر قال فاشار الى ان يحد خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل الاجتهاد
الم يغير العلماء ويؤخذوا الاجتهاد الا ترى ان ابن عباس
ففيما الصحابة ثم لما لم يتوخوا الاجتهاد في روى القدر حتى
انكر عليه ابو سعيد الخدري لم يغير خلافه في حق لو قضى فاضل جواز
بيع درهم بدرهمين لم ينفذ فضاؤه قوله وانما يخرج من ذلك انه
يشير الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف في صيرورة المحل جهة اقب
وفي بعض المواضع يشتر ان العبرة لا تشبه الدليل لا بحقيقة
الاختلاف ولا بخصايف لم يغير خلاف بيننا وبين الشافعي وانما اعترض
اختلاف بين المتقدمين وبين الصحابة ومن بعدهم من السلف
ولما سئل ان العبرة بالدليل لا القابل حتى اعترض القضاء بشهادة
رجل وامرأتين في حد فؤود وان لم يقع في كل خلاف فيه **فيما**
في الافضة العبرة في هذا الباب لا تشبه الدليل حتى لا يكون
على خلاف الدليل القطعي لا الاختلاف حتى لو لم يقع في المسئلة
خلاف اصلا كان استنباط الدليل ولم يخالف الحكم النص القطعي
ينفذ وعلى العكس لا **فيما** ثم اصحابنا لم يغيروا خلاف الشافعي
وما كان بل اعترضوا خلاف الجمهور **فيما** وفيما اجمع عليه الجمهور لا يغير
خلافه البعض وذلك خلاف وليس باختلاف
والمعبر الاختلاف في قدر الاول المختلف فيه بين السلف بخلاف
فيه بين الصحابة حتى لو قضى القاضي في مسألة المادون في نوع
انه مادون في نوع واحد كما هو مذهب الشافعي يصير شافعا عليه
واما القضاء بكل من روى الشبهة عندنا في جوازها وعند **فيما** لا يجوز
القاضي لو لم يكن مجتهد او قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف
مذهبه نفذ ولم تقضه لا لغيره عند **فيما** وقال **فيما** ليس له نقض ما
ليس لغيره لو حكم القاضي في مجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض
المشايع قالوا ينفذون ما فهم على انه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم
بكونه مجتهدا في **فيما** قال **فيما** هذا ظاهر المذهب وبنا على
اخرنا فاذ الحكم في المجتهد فيه وهو ان يصير حكمه حاد في مجرى فيه

ال

فقط

خصوصه صحيحه عند القاضي من خصم على خصم **فيما** بخلاف
مذهبه نفذ حكمه عند **فيما** خلافا لما ذكرنا **فيما** اختلاف الروايات
في هذه المسئلة ثم قال ذكر اختلاف في بعض المواضع في نفاذ الحكم
في بعضها في حل الاقدام على الحكم قال **فيما** ورايت في **فيما** عن صحابي
في نفاذ حكمه بخلاف رايه روايتان وافقني بكل منهما **فيما** في القضاء
في مجتهد فيه بخلاف رايه لو تأسيا بمذهبه نفذ عند المجتهد رحمه الله
ولو عامدا فقيه روايتان وعندنا لا ينفذ في الوجهين قال في الهداية
عليه الفتوى قال في الفتاوى الصغرى اذا قضى في حل الاجتهاد
وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند المجتهد **فيما** وعليه الفتوى
كنا في الكافي **فيما** وقول ابى يوسف مع المجتهد **فيما** **فيما**
الوجه في هذا الزمان انه يعني بقولهما لان الشارح لم يذهب عند
لا ينفذ الا لغيره باطل لا لغيره جميل **فيما** وهذا كله في المجتهد اما الطفل
فانما ولاه من ولده ليحكم بدينه اذ ينفذ فلا يملك الخليفة
فيكون معرولا بالنسبة الى ذلك الحكم **فيما**
وقال بعضهم اختلاف في انه هل يجوز له بالخذ يقول غيره عندنا لا
ياخذ وعندنا **فيما** شافعي اذ في عندنا في الشبهة
باجوار قيل لا ينفذ له وقيل ينفذ وفي كل موضع حكم
الشافعي **فيما** الى الخلف ينفذ بمذهبه لا يذهب المختصصين
وقيل ان القاضي يشال الكندي ينفذ هذا فان قال
نفسه قضى له والا لا قال اكلوا بانه **فيما** وهذا عند الافاويل
نفسه من الانفاق لا يوجب الزنا عندنا خلافا للشافعي
رحم الله **فيما** وكذا الخلاف لو عجز عن اتياء المعجل فلو قضى لا ينفذ
له ان حكمه بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا **فيما** وفيما اجتهاده
عليه فتوى في الفرائد بلا اجتهاد فحين **فيما** في جواز حكمه روايتان
وكونت الى عالم يرى ذلك او امره ففرض بينهما فنفذ فقيهه لو لم
يرش الامر لا المأمور **فيما** ليس للقاضي ان ينفذ بالفرض بسبب
العجز عن النفقة ولو قضى ينفذ اذا الخلاف بيننا وبين الشافعي

على دخوله ثم رجوعه ضمن شاهد البين لا شاهد الدخول أو الأول
شهدا على الشبب والآخرة على الشرط شهدا أن قاضيا
من القضاة شهدنا أنه قضى لهذا على هذا بالف أو نحو الخوف
أو قال لا شهدنا قاضيا من القضاة حكم له عليه به أو شهد
أن القاضي الكوفة فعله ولم يسمي القاضي لا يقبل هذه الشهادة
ما لم يسموا القاضي وينسبوه إلى القضاء عقد من العقود فإذا
شهدوا بعقد ولم يسموا عاقبة لم يصح معلقا فلم يجز وليس هذا
في هذا الموضع خاصة بل في جميع الأفعال لو شهدا على فعل
لم يسميا قاضيا لا يقبل شهادتهما قال جامع الفصولين أول هذا
يقضي بسمي القاضي سواء كان القضاء سببا أو ظرفا لا يرى
إلى قوله حتى من الخوف فدل فيه الحكم بغير غيره مع أن الحكم
ليس بسبب البيع والبيع القضاء عقد في الكل فلا يدين ذكر
العاقبة يقول المحقق قوله بل في جميع الأفعال المحل ليس يفتق عليه
أذبات بعد ثلثة أسطران في اختلاف المشايخ أذني
بني فريز ذواليد على الذي أنى شربته من وصيتك في صغر
ولم يسم القاضي بل يسم دعواه وينسب القضاء فيه وكذا لو برهن أن
فلانا باعني باطلاق القاضي في صغر ولم يسم القاضي أضيق فيه
وعلى هذا لو شهدا على وقف ببيع الوافف أباه إلى المنور ولم يسميا
الوافف أو المنور أضيق فيه قال في الحاشية أن في دعوى الفعل في
الشهادة على الفعل بل بشرط بسمي القاضي فيه أصلا والمشايع
وأدله الكتب فيها منقضة ذكر في كتاب الحدود
أن الذي عليه لو برهن أن الشهود محمد ودون ينفذ فلا يدين
من بسمي من خدم من القضاة هذه المسئلة وما ذكره دليل
على أن بسمي القاضي شرط وذكر في لو أدعى أنه وارث
فلان الميت وشهد أن القاضي بلد كذا شهدنا على حكمه أن هذا
الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره بجعل وارثا ولم
بشرط بسمي

ذكر القاضي

أدعى أنه وشهد أن قاضيا بلد كذا حكمه
الاستصحاب ولم بشرط بسمي القاضي أدعى ببيتا في بلد كل
أنه لا يشترط من وليك ولم يسم الوكيل وشهدا على الشرا
ولم يسميا الوكيل يسم دعواه وشهدا عليها جملته قال في هذه
المسألة كل ما يدل أن بسمي القاضي ليس بشرط الفسخ الدعوى
والشهادة فليست من عند الفتوى والله أعلم في دعوى
البيع مكرها لا حاجة إلى تعيين الكو كمالا حاجة إلى دعوى السع
إلى تعيين العنوان وقبل لا بد من تعيين العنوان والأول أصح
الفصل الثالث في بيع خضما لغيره ومن لا
يصلح ومن بشرط حضور سماع الدعوى ومن لا بشرط وفيما
يحدث بعد الدعوى قبل الحكم المناجر بل يبيع خضما مثلاً
أدعى عليه أنه استاجر الدابة قبل أو استأجر ملكه أضيق
فيه المناجرون فيقبل أنه خضما لأنه يدعى ملك المنفعة ومن يدعي
الملك لنفسه في شيء ينصب خضما لمن يدعيه قال في هذا
القول أقرب إلى القواب وقيل لا ينصب خضما إلا إذا
أدعى عليه فعلا بأن يقول غصبها مني أما بلا دعوى الفعل عليه بأن
قال مثلاً استأجرها فبكت وسلمها إليك لا إلى لا ينصب خضما
وبه أفنى وقال في القضاة إذا لادى ملك العين كمنع فلا يكون
خضما والحاشية أن المناجر ليس خضما لمن يدعى إجازة
أو ربا أو شراء أو مشري يكون خضما للكل وكذا الموهوب له
والى هذا القول قال كذا في هذه أيضا باع منه شيئا فأدعى ثا
أن البائع أجز منه المبيع أو رهنه منه قبل بسمي لا يبيع مشري خضما
فلو حضر البائع فبرهن عليه المدعى الآن يقبل بسمي يقول المحقق
قوله لا يبيع المشري خضما في خالف لما مر منه أنفا أنه يكون خضما
للكل فليست بل فيما هو القواب والله أعلم **فصل في**
شري شيئا فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه
مواكك مني بالبيع لا يكون الوكيل خضما له من غير المشري

على

لث

جائز ان يبيع خصما للذي قبل الفضي بلا حصة البايح اجاب
شين وكتبت من مشايخ سمرقند انه يشترط حصة البايح وقيل
 لا يشترط فصل فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى المبيع بشرط
 حصة الراهن والمرحون وفاقا لكذا **و** ادعى بيبا على ذي اليد
 انه شراه من فلان الغائب شرا فاسد ابيح خصما للذي اذا
 قبض المبيع وقيل الفضي فالخصم هو البايح وحده كذا **ف**ش
 المبيع قبل قبضه لا يسمع بينه المصنف ما لم يجر البايح واشترى
 اذ الملك للمشتري واليد للبايع فيبطلها البينة فصارت كدعوى
 الراهن وبعد قبضه يشترط حصة المشتري فقط والا فلا تنفع
 نظر الاستخفاف كذا وفي **ش** للمصنف ولا يسمع الدعوى
 على البايح وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري
 غاصب الغاصب فصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن
 العين في يده لانه يدعي عليه الفعل **و** ادعى على آخر ان وصلي
 باع منك امثلي كذا وكذا في حال صفوي بكذا ومات لم
 ياخذ منها فادفعه اليه فقط قبل لا يسمع ادعى الفضي لو ارثه
 او وصيته وعلى قول **ف** في وكيل المبيع اذ امان قبل قبض الثمن
 فحق الفضي لو كله ينبغي ان ينتقل بها حق الفضي الى البايح و
 يصح دعواه **ش** في ظاهر الرواية يسمع دعوى المشتري الاول
 على الثاني فيما باعه البايح من اخر قبل نقد الثمن اذ الاصل ان
 كل من يدعي الملك لنفسه فذو اليد يقول لا بل هو ملكي فذو اليد
 خصم لكن لا باخذ العين من يده بلا تسليم ثمنه غصب دارا
 يدركناجر فدعوى ربه على غاصبه لم تجز بلا حصة المناجر اذ
 اليد له ودعوى المناجر على الغاصب بلا حصة المالك لا يسمع
 اذ ملك المنفعة له بعقد الاجارة فلا خصم بلا حصة المالك **و** اجارة
 فوجده في يد رجل يزعم انه له فوجدهم لو قال ذو اليد ودعوى من اعطاه
 منه قبل قبضه **ش** المودع لا يفسد خصما للمشتري لا انفاضا له
 للمقر ولو انكر ذو اليد ملك الغائب فخصي عليه على ذلك الغائب قر

دعوى المناجر
 على الغاصب
 بلا حصة المالك
 لا يسمع

ذو اليد

ذواليد انه الغائب وقد في المشتري في شرائه لا يؤمر بالسليم
 المودع او الغاصب لو مقر لا يفسد خصما للمشتري ويصحب
 خصما لو ارث المودع والمغضوب منه حتى لو ادعى رجل ان
 وارثه والمودع او الغاصب مغر بالمال ولكنه قال لا ادري ما
 فلان ام لا او قال لا ادري انت وارثه ام لا فبرهن على الموت
 او الوراثه **ب** قبل يذ لو مقر او لو منكر او ادعى نفسه فانه يفسد
 خصما للذي الشراء **ب** وضع الزين عند عدل فغاب العدل
 وادعاه من في عياله فلم يحن اخذ منه من الزين قبل حضوره
 لو كان المودع مغر بالبايع وان لم يعلم انه للراهن ولو ادعى
 ذواليد انه ليس للراهن اخذ منه من الزين لانه بائنه
 نوي **ب** مع ثوب الزين لو اراد ففسد دين المبيع بغير
 المزن على القول بكون المعبر مضطرا في الفضي **ب** اجر
 ثم اجر من آخر وسلم فبرهن الاول على اجارته لو كان المودع
 حاضرا بقيل ولو موثقا باجارة الاول اذ اقراره للاول لم يفسد
 في حق الثاني ولا بقيل لو غابا اذ يد الثاني بدامانه فلا يكون
 خصما للذي ولو اجر ثم باع وسلم فادعى المناجر الاجارة
 قبلت بينه على المشتري وان كان المودع غابا لان المشتري
 يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لمن يدعي حقا ذلك العين وكذا
 لو رهن ثم انتزع من يده بلا اذنه فباعه وسلم ثم المزن برهن على
 المشتري انه رهن بقيل ولو كان الراهن غابا و باخذ المزن
 العين فميد المشتري ولو اسحق المبيع ثم يد المشتري بملك
 مطلق ورجع المشتري على بائعه فبرهن البايح على التناجر او على
 وصوله اليه من جهة المصنف بيع او حقه وان احكم للمصنف باطل و
 ليس لك الرجوع على الثمن بل بقيل هذه البينة بغيره المصنف اختلف
 في المشايخ **و** حقه بشرط حصة واذا رجع **ب** انه لا يشترط كذا
 وفي **ب** المختار ان حصة شرط ولو فسب الفاضي خصما عن
 المصنف لسماع هذه البينة ليدفعه سجلا الى المشتري بشرط المبيع

ب

من المصحح لم يخرجه قال افعى شيخ بان هذه البنية بقيل بغيره
المصحح وافعى من انما لا يقبل كنت انك كالت شيخ انما
للاستاد دون التلميذ قبل على فاس يوم وس الاخر بشرط
حصة المصحح وعلى قول س الاول لا بشرط حصة وهذا القول
اظهر واشهر في دعوى المصالح بشرط حصة العاقدين
اذ الملك للموجر واليد للمالك فمشرط حصة كالمهرين
المشترى شراء فاسد لو اذنى استداد الثمن بعلة ان الملك
وضع فاسدا وانكر الباع المبيع او اقر بشرط حصة المبيع او للفقير
حكم الانداز وفيه بشرط كون المبيع مقدور النسيب معلوما خلاف
ما لو كان محرمة الاصل في الفقه فمهرين مشترى على باعه انما هو الاصل
لا بشرط حصة الثمن وله اقد الثمن والموصى له بعض حصة الميراث
الفقيه بسبب الشراء في الموصى والغريم ليس بحصة للميراث
الغريم الاول شيئا او لم يقبض والموصى له بالثلث ليس بحصة
للميراث فان زادت على الثلث وصحت بان لم يكن له وارث
فهو قسط للغريم وبغير وارث لان الاستحقاق ما زاد على الثلث
من حصة الميراث الوارث والمودع او الفاسد او المديون ليس
بحصة للموصى له لو كان الذي قبله المال مقر بان المال للميت وحده
في ذلك وارثه او وصيه ولو قال من بده المال هذا ملكي وليس
عندي للميت شي صار حقا ولو جعله الفاضل حقا بقضى ثلث ما في
يد المديون عليه والحكم في اثبات الوصاية عليه وارث او وصى له
وجاز يقبل من الوصية المصحح وهو الوصية او غريم الميت او وصى له
فانه من احد منهم وفيه رخصت في كل الوصى ما عدا البنية او وصى له
عنه من غريم وصى له الا في الوصاية ابواب الميراث بها لا يقبل
بسمع الدعوى ولو كان المشتري فاسدا بغير الشراء وهذا الميراث
في يد رجل وقال بنية من فلان وهو شره منك في قال لو قال
ذو اليد كنت بنية من فلان الذي بزمك انك وكله بشرط حصة فلا
غائب فلا خصومة بينه وبين ذو اليد وكذا
لو قال كنت بنية من فلان الذي بزمك انك شره منه وهو

في يدى

في يدى حتى تدفع الثمن او قال او بنية فلا خصومة بينهما وكذا بين
بين قوم بارت اذنى رجل انه شري من بعضهم نفسه وهو غائب
واقر الورثة بنصيبه فيه فمهرين على الشراء لا يقبل ولو قال او بنية
وانكر وانصب الغائب يقبل بنية المديون فاسد بسم غيره
على رجل وقال هذا الذي في هذا النصب باسم فلان عليك
قد اقره فلان لى ولى البنية على ذلك فلو انكر المديون عليه ان يكون
لفلان الغائب عليه شي فهو خصم يقبل بنية هذا المديون لا اقره
هو قول س وعن س انه لا يقبل بنية لو استخفى العاقد بنية
بشرط حصة الميراث والميراث وذكر في بعض المواضع ان في هذه
المسئلة وفي اشراط حصة المودع ايضا اختلاف المشايخ في
نكاح امرأة لها زوج بشرط حصة الزوج الظاهر ولو اذنى انه زوجه
بنية البكر البالغة من هذا بامرها واراد قبض مهرها واقر الزوج
بالنكاح ولم تدفع الدخول يوم الزوج يدفع المهر اليه ولا بشرط حصة
المرأة وبصح دعوى النكاح عليها بنزوح والدعوى بلا حصة الوالد
في غيب مالا او اودعه عند مولاه لسمع دعوى المالك
على مولاه ولو كان الفقه غائبا ونوافقا ان المال وصل اليه من حصة
فنه بخلاف لو نوافقا ان المال وصل اليه من حصة من المديون او نوافقا
فيه انه مودع من حصة الغائب ولو كان المال بيد من حصة من المديون
ودعه او غيبا او دينا من فرض او من بيع فافترق عنده المال ان
حصل المال من حصة من المديون وصده المديون لا يوم دفعه المال
الى المديون غيبا كان او دينا او الفقه هو الخصم فيما في يده هذا اوفر
ان المال من حصة من المديون ولم يقر بالملك للمديون فلو اقر به مثلا بان
قال هذا ملكي فخصه منك فذلك قد فسخ الى وصده المديون لا جرم الفاضل
على التسليم الى الميراث لانها لما تصادقا على وصوله من حصة الغائب
فقد تصادقا انه ليس بخصم كما في المسئلة المحقة لو قال واليد
انه ودعه فلان او حقه وصده المديون لا يقبض حقا وبه
وما يخالف هذا

في يدى
في يدى
في يدى

حيث قال قن او وقع عند رجل فليس له ان اخذه اذ الفقه بدعي
 فليس له الاخذة ما لم يجر الفقه وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعه
 كسب فقه اما علم انها كسبه او علم انها مال المولى فله اخذه كذا
 شي ويمكن التوفيق بينهما بان كلامه في حل الاخذة لا في الجبر فلا
 مخالفه اذ ينصرف جواز ولا يجري الجبر على الدفع لو ابي ذوالبيد الذي
 ان للفقيه ان ياخذ من وديعه كانت له بونه عند انسان ثم
 ليس للقاضي ان يجبر المودع على الدفع **عده** اخذت شيئا من
 اكتسبه من بيت المولى او وديعه رجل ضمن المودع لانه مال المولى
فشي فقه دفع مال مولاه الى رجل واقر المولى بدفعه ليس له اخذه
 ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجز ولو انكر المولى دفعه القن اليه
 وادعى انه ملكي وبرهن فله اخذه الا اذا برهن ذوالبيد انه فقه دفع
 الى فقه دفع عنه الدعوى **شي** استغنى عن دفعه عنها الى فقه
 ليوذعها فلانا فاودعها القن اياه ثم ابي القن وطلب المولى
 من المودع ونصادف ان القن كان ملك المولى فعلى قياس ما
 من **ع** ينبغي ان لا يملك المطالبة لنصادفها انه وصل اليه من جهة
 الغائب وعلى قياس ما في ينبغي ان يملك المطالبة واما الذي
 ان المودع لو صدق المولى انه ارسل القن للابيع فله المطالبة لا لو انكر
 كذا **شي** قال صاحب جامع الفصولين اقول لا مخالفه بين
 فقه بما من التوفيق والتداعل بقول الحق وعلى هذا التوفيق يكون
 جواب والد **شي** غير صواب كما لا يخفى وجهه على ذوي النباهه
 وادعى عما في يد رجل فقال بعثتها مع نعيمتي لنصليها وانكر القن
 كون العامة له لا يفتح هذه الدعوى اذا اقر ان العامة وصلت
 الى الرقاء من جهة الغير فالقاء ليس بخصم دفعه دلال شيئا الى
 لبيعه فباعه وغاب وادعاه الامر على المشتري واقرانه دفع
 الى فلان لبيعه ولكن انكر البيع هل يملك الدعوى لو صدق
 ان المانور دفعه اليه لا يملك الدعوى لنصادفها على وصوله
 اليه من جهة الغائب

لينة

العامة

ولو برهن

ولو برهن ذوالبيد انه شره من وكيله بدفع الدعوى **فشي**
 على خلاف امره بزوج عليها فبرهن انه تزوج عليها فلانة القن
 عن المجلس هل يسمع حال غيبه فلانة فبرهن ان بيان والحق
 انه لا يقبل **ط** ادعى شيئا على بيتي حجر عليه وله حق حاضر
 لا يشترط حفرة الصبي كذا ذكره في ما فصل **ط** لو وجب
 الدين بحاشية هذا الوصي لا يشترط حفرة الصبي ولو وجب
 لا بحاشية كالتلاف ونحوه بشرط احضاره **ط** ادعى على بيتي حجر
 مالا باهلك او غصب لو قال المديني لي بيتي حاضر بشرط
 حفرة الصبي لانه مواخذ بافعاله ويحتاج شهوده الى الاشارة لكن
 بحضرته ابوه او وصيه ليوذع عنه ما يشك وان لم يكن له اب
 او وصي وطلب المديني ان ينصب له وصي ينصب له القاضي
 وصيا لكن بشرط حفرة الصبي لنصب الوصي وقال بعض المتأخرين
 حفرة الصبي عند الدعاوى شرط سواء كان الصبي مدعيا او مدعي
 عليه **ط** والصحيح انه لا يشترط حفرة الاطفال الرضيع كذا **ط** و
 في **فشي** لا يشترط حفرة الصبي لنصب الوصي بل بشرط
 ان يكون القاضي عالما بوجود الصبي عند الدعوى والنصب
 ولكن المختار انه لا يشترط حفرة عند الدعوى **فان**
 وينبغي ان لا يشترط حفرة الاطفال عند الدعوى كما ذكره الامام
 خواهر زاده ولو ادعى على بيت دينا وورثته صفار فلو لم يثبت وصي
 لا يشترط حفرة الورثة وان لم يكن للبيت وصي وللصفار وصي
 بشرط حفرة الصفار وحفرة الواحد يكفي **ط** برهن على فلاس الجوس
 لا يشترط لسماعها حفرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين
 او وكيله حاضر بطلقة القاضي بخبره ولا بطلقة بكفيل طلب الغراء
 من القاضي يبيع قن ما دون دينه لا يبيع الا بخبره مولاه فبرهن
 رقبته وكسبه فان كسبه يبيع بغيره المولى شره على قن ما دون
 بغصب او تلاف ودعيه او باقراره به او شهدا يبيع او
 اجارة

ولو باعها بخفض الفاضل او اقر المدي بالبيع فلا خصومة بينهما **بين**
عليه المدي فباع المدي عليه او وبيع قبل الحكم قال لا اجزئ بغيره ولا
بينه قال ابو الفضل هذا اختلاف جواب الاول وفيه بيع قبل البيعة
بحوز فلو يبرهن ثم باعه فلو قدر ان على المشتري ان يثبت البيع
ولو لم اقدر عليه وعدت البيعة خربت المدي لو شاء اخذ من
البائع قيمته ولو شاء وقف الامر حتى يقدم المشتري **فمن**
شري فباعه فاشترى رجل فباعه رجل فباعه رجل فباعه رجل فباعه رجل
المن على بايعه بغير بقاء بشرائطه لا يندفع عنه دعوى المدي لانه
ما يبرهن عليه صار حقا فلم يجز له اخراج الف من ملكه ولو ان
لم يبرهن والباقى بحاله يندفع الخصومة عن المشتري اذ لم يصر حقا
تقدم لان اكثر ما في الباب ان البائع غاصب والمشتري
بازد الى الفاضل الاول غاصب الفاضل وغاصب البازد على الفاضل
الاول لو ثبت رده بينه كذا بينا وفيه ادعى فقبل البيعة وفيه
ذو اليد الى اخر فقال المدي هو ملك فلان ودفعته اليه فاذى
عليه لا يجزئ المدي عليه على اضراره اذ يجزئ الدعوى بلا اقامة بينة
لم يصر حقا فلم ينفذ به عن المدي ولو اقام شاهدا واحدا لا يملك
الدفع الى غيره اذ صار حقا وفيه لو ادعى فقال ذو اليد بعته من فلان
وكان ملكي وهو محسوس في يدي بيمينه وبرهين لا يسمع لانه ما اقربانه كان
ملكى ظهر انه خصمه فلا يمكن اخراجه نفسه من ان يكون خصما **الفصل**
الرابع في قيام بعض اهل الحق ببعض في الدعوى والخصومة
في عن ادنى بيتا وقال نصفه بي ونصفه لفلان
وقال ذو اليد نصفه بي ونصفه لفلان وبرهين المدي ان له
نصفه بفضلي له بالنصف ويكون النصف الباقى بين ذي اليد
وبين من اقر له بالنصف نصفين **ط** يبرهن عليه اتي وقلنا
الفائب اشترينا منه هذا بكذا وكذا فثبت فاعلى قياس
قول **في** حكم الحاضر بنصفه فاذا

بازد الى الفاضل الاول

دعوى

قدم الغائب

الحاضر

قدم الغائب كلف اعادة البيعة وعلى قول **في** حكم الحاضر
والغائب ويدفع الى الحاضر نصفه ويودع الباقي عند تقدي
لا يفسد حتى يجرى الغائب ولو وجد الغائب الشراء بطلت البيعة
وجاز نصف الحاضر بخلاف **في** وعن **س** لو باع نصف
الدار غير منقسم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف فالخصم فيه
البائع لا المشتري ويقضى للمشتري المدي على البائع بنصف الدار
ويقال للبائع سلك المشتري نصف الدار **س** دار لها اذى رجل
نصفه على احدكما يكون مدعيها ربعه وهو نصف ما بيده اذ في يده
النصف فلو كان مدعيها للنصف الذي بيده يكون مدعيها للنصف
المعتين وهو لم يبع النصف المعتين **دعوى الدين** وفيه يبرهن
ان له ولفلان الغائب على هذا الحكم له نصفه فقدم الغائب
فلا يأخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وانه ان يأخذ من شريكه
نصف ما اخذ باقراره بشركته عليه دين لم يطلب احد من نفسه
البيعة بحال يكون على الدفع **س** له دين عليها فبرهن على احدكما والا
غائب قال **في** قضى بالمال عليه وقال **س** افضى به عليها لو
كانا شريكين فيما عليها وذكر بيده المسئلة **في** وقال **في** افضى بالمال
عليها كذا **قصة** قال **في** هذا اجواب لا ينفذ على قول
في اذ احاضر لا ينصب خصما عن الغائب عنده في جنس بيده
المسائل قال وفيه **في** قال **في** افضى على الحاضر بنصف المال
وقال **س** افضى عليها بجميع المال قال اعلم ان محمدا ذكر بيده
المسائل **في** **س** على غطو امدان عند الحكم للحاضر وعلى
الحاضر بغيره على الحاضر عليه وذكر **في** بعض المسائل ان
الحكم على قول **في** بغيره على الحاضر وذكر **في** بعضها انه ينعدي
الى الغائب ونارة ذكر قول **س** مع **في** ونارة ذكر قوله بخلاف
قوله وكان **في** رواية في الفصول كلها سواء كان احد الشكا
مدعيها او مدعى عليه كذا **في** **س** روايتان واما الفرق فلا وجه له قال
صاحب طبع الفصولين اقول يجمل ان يكون اختلاف الروايات جواز

دعوى الدين

مدعى عليه

الدعوى على الورثة

كفقر الارث عنه **والشرك** بلا ارث انما يقسم لولا
غائب **والا فلا** حتى يحضر الغائب اذ يحامرون لبسوا بينهم عن
الغائب **واما** اوكثر **الدعوى على الورثة** في مات وترك
دارا وثلاثة بنين وغاب اثنان وبقي ابن والدار بيد نفسه له
ونصيب الغائبين ودفع عنه **والدار** غير مقسومة فادعى
رجل كنه فلو ادعى ملكا مسلما او ادعى الشراء من ابيهم حكم له
بكل الدار اذ بعض الورثة خصم عن كلهم اذ خصومه توجت على
الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر او
وصدقاه في الارث نفقة الحكم عليهم ولو قالوا الدار لنا شرينا او
ورثناه من رجل اخر فلها اذ تملك الدار لغيره وان كان له فيها
عنها فلم يحكم بحكم عليها ونهال للمدعي اعد البيعة فلو اعادها حكم له
والا فلا ولو لم يكن كل الدار بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين
ودفع عنه آخر لم ينفذ الحكم عليهما ايضا اذ الحاضر خصم في نصيبه الذي
بيده فقط فحكم عليه به **والحاصل** ان امد الورثة خصم عن الميت
في عين هو في يد هذا الوارث لا في عين ليس في يده حتى لو ادعى
عينا من التركة على وارث ليس تلك العين في يده لا يسمع وبه دعوى
الذين ينصب امد الورثة خصما عن الميت وان كان له في يده
شي من التركة **ورثنا** دارا فباع احدهما نصيبه من رجل فبرهن رجل
انه داره قال **الحكم** على المشتري حكم على البايع **والحكم** على
الاخر **حكم** على المشتري الا ان يقول المشتري لم يرث هذا عن
ابيه وسند كبر بعض من جنس هذه المسائل في فصل مسائل التركة
والدين وفي الفصل الذي بعده **الفصل الخامس في القضاء**
على الغائب والقضاء الذي يقضى الى غير المقتضى عليه وفيه
مسائل المفقود والنصف في اموال الغائبين **بقى القاضي**
لو حكم على وكيل الغائب او على وصي الميت **حكم**
على الغائب وعلى الميت **والحكم** على الوكيل والوصي
وكنت في السجل انه حكم على الميت

او على الغائب

او على الغائب بحضرة وجهه او وكيله **شيخ** الحكم على الغائب
ان يحضر عنه **دنا** سواء كان غائبا عن المجلس وحاضرا في البلد
او غائبا عن البلد **فقط** ادعى على الغائب شيئا ليس للقاضي
ان ينصب عنه وكيله ولو قضى على الغائب بلا خصم عنه فنفذ
حكمه روايتان **من الفتوى** على الغائب نفذاه **لا ينبغي** للقاضي
ان ينصب وكيله عن الغائب وان يقضى على الغائب اما لو فعل
وقضى على الغائب نفذ حكمه بالايجاب **شهد** قال **من القاضي** ينصب
عن الغائب خصما ويحكم عليه **لا ينبغي** للقاضي ان حكم للغائب
بلا خصم كما لا يحكم على الغائب الا ان مع هذا لو وكل وكيله وانفذ
اخصومه بهام جاز عليه الفتوى **فوله** وانفذ اخصومه دليل على ان
الوكيل لا ينفذ ما لم يخاصم ويقضى فيما بينهم اذ الوكيل لا يدخل تحت
الحكم وما لم يقض القاضي لا يصح **قدم** الى القاضي وقال ان لا
على هذا القاون ان غائب وانا اخاف ان يحجب هذا فجله القادر
وكيله لا يبدى وقبل بينه الابن على المال حكم به فرفع الى قاض اخر
فان الثاني لا يحجر حكم الاول اذ بينه الابن لم يمتحى على
الغائب واما فانت لغائب وهذا بخلاف المفقود اذ القاض
يجعل ابن المفقود وكيله في طلب حقوقه اذ المفقود كمنيت
للقاضي نوع ولا ينفذ ما له **ادعى** على غائب دينا بحضرة رجل يدعى
انه وكيل الغائب في اخصومه **فاو** الذي عليه بالوكالة لم يفتح
اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى دينا على
ميت بحضرة رجل يدعى انه وصي الميت **وافر** الذي عليه بالوصاية
كذا في **شيخ** وفي **الحكم** على المتخ لم يحج ونف الترخانه
ينصب القاضي وكيله عن الغائب **لا يسمع** اخصومه عليه واما يجوز نصب
الوكيل عن اخفى في بيته بعد ما نادى ابن القاض على باب داره
بقى الحكم على المتخ يجوز **وفيل** ينبغي ان يكون بيته
المسئلة على روايتين اذ ما حصله الحكم على الغائب وفيه وايتا
وكان **نه** يعني بان الحكم على الغائب لا ينفذ كيله بطرف الى يدهم قد ذهب

مطلب السجل

كذا **لا** وفيه **في** المشتري بخيار اعداد الرد في المدة فاقضى البايح وطلب
 المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البايح لردده عليه قبل ان ينصب
 نظر المشتري وقيل لا لانه لما شري ولم ينفذ منه كقسطا مع احتمال عسبه
 فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له ولا اذا لم ينصب طلب المشتري
 من القاضي الاخذ فعن **م** فبر روايان بعدى **ع** في روايه وهو
 ان بعث مناديا على باب البايح ان القاضي يقول ان خصمك فلانا
 يريد الرد عليك فان حضرت والا تفقت البيع فلا ينقض القاضي
 البيع فلا ينقضه بلا اعداء وفي روايه لا يعذر القاضي ايضا نقل
 بنفسه على انه من كم يواف به غدا فدينه على الكفيل ففاب
 الطالب في الغد فلم يجد الكفيل حتى مضى الغد لزم المال ولو رفع
 الكفيل الامر الى القاضي ينصب القاضي وكيلاه عن الطالب
 وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الروايه
 انما هو في بعض الروايات عن **س** قال
 لو فعل به افاض فلو علم ان الخصم يقبض لذلك فهو حسن
ف قال له مدبونه لو لم افضلك ما كنت اليوم فكذا افاضني
 الطالب فنصب القاضي وكيلاه يطلب الدين بالقبض منه
 المال لئلا يجتنب قبضه وحكم به الاخر قال **س** لم يجز فظا القاضي
 ينصب عن الغائب وكيله ليقبض من المدينين فيبرأ ويبرأ
 كذا **لا** وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه الجزاء لا يخصه عنه
 حاضر اما قصدي وهو وكيل الغائب اياه وانما حكمه وهو ان يكون
 المدين على الغائب سبيلا لما يدعي على الحاضر لانه لو شترط له
 على ما ذكر بعض المشايخ وعندنا من شرط السبيته فقط **ع**
 يجوز باجماع معان ثلثه احد ما وكيل الحاضر **والثاني**
 كون المدين على الحاضر والغائب شيئا واحدا ما يدعي على
 الغائب سبيلا لما يدعي على الحاضر **والثالث**
 كون المدين شيئا بينهما سبيته لانه كما في هذه الصور
 يحكم على الغائب بنوعى **ف** بين الشئ والشئين فشرط السبيته

فاض

فعل المشتري من البايح بشرط هو ما ذكر في المتن من علم البايح ان
 ان كان له اخل في لا فهو ركن والآن فان كان له اخل في غير ذلك
 فان كان له اخل في غير ذلك فليس له ان يرفع دعواه

لانتهاب

الانتهاب بحاضر خصما عن الغائب في الفصلين وذكر عامه
 المشايخ ان السبيته بشرط فيما لو كان المدين شيئا واحدا
 وهو الاشبه والا قرب الى الفقه بهذا في السبيته القطعية
 اما لو كان المدين شيئين وما يدعي على الغائب قد يكون سبيلا
 وقد لا يكون بكونه مما ينفك عنه بحال فينظر لو كان نفسا بغيره
 على الغائب سبيلا لما يدعي على الحاضر محكم في حق الحاضر لا الغائب
 ولو كان المدين عليهما شيئين والمدين على الغائب
 سبب لما يدعي على الحاضر باعتبار البقاء الى وقت الذي
 لا يحكم في حق الحاضر ولا الغائب **ع** وكله بنقل امره وقت
 او باجازه وقت فبرين على الطلاق او العنق او وكله بقبض داره
 فبرين ذواليد على الشرأ من موكله في هذه الصور يوقف الى
 الى حضور موكله ولا يدفع الى الوكيل ولو وكله بقبض دينه
 فبرين على الابقاء الى موكله بقبض **ع** بخلاف العين
 ويوقف عندهما في العين والدين سواء والحق ان قولهما
 اخوي وهو روايه عنه كذا **ع** وعنه **س** الانسان يصير خصما عن
 الغائب في اثبات شرطه كما يصير خصما على عنه في
 اثبات سبب **ع** لانه كما لا يمكن اثبات حقه الا باثبات
 شرطه وحاصل انه لو برين على شرطه باثبات فعل على الغائب
 فلو لم يكن فيه ابطال حق الغائب من طلاق او عنق او بيع او
 نحوه افتى بعض المتأخرين انه يقبل ويحكم على الحاضر والغائب
 وبه اخذ **ع** والاصح انه لا يقبل وما يفعل الناس من انهم اذا
 ارادوا اثبات شئ على الغائب في طلاق او وقف او بيع او
 نحوه يجعلون ما يريدون اثباته شرطا لو كاله الحاضر يدعون
 بغير الوكاله بوجود الشرط من الغائب **و** ويريدون
 على وجود الشرط من الغائب **والثاني**
 بعض المتأخرين والاصح ان هذه السبيته لا تقبل كما ذكر في
ج اذ في قولها ابطال حق الغائب كذا **لا** وفي **ع** اذ في قول

خط
 انتهى و يورد ايضا ما ذكره من اقسام الهدية في تفسيره على ما هو عليه
 ان ما ذكره من اقسام الهدية في تفسيره على ما هو عليه
 ان ما ذكره من اقسام الهدية في تفسيره على ما هو عليه

به الغائب بخلاف ما لو علق طلافا بها بدخول فلان الدار فثبت
 انه دخل بها فانها تقبل وبغضى بطلانها لان بينهما اقامت على
 شرط صحتها فيما لا يضرك على الغائب **فصل** برهن المدي اذ امره
 بحكم له بها فافراها بنكاح الغائب لا يدفع عنه المدي واما
 بعينه الا فافراها في حق سقوط البين عنها على قول من يرى الخلف
 في النكاح قبل بطلانها الا فافراها ولكن بطلانها بغير دفع عنها
 البين وقبل لا يدفع ولا يدفع عنها البين تزوجها فثبت مدعيها
 بخبرها عند القاضي انها منكوته فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة
 لعدم انحصار الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت احواله لعدم
 ثبوت النكاح برهنه على ذي اليد انما معناه فلان الغائب
 حرها وهو يملكها وهذا استرعى بغيره فيقبل اذ يدعي فسر مدعيها
 وهو لا يملكها الا بذلك فسرهما فحكم بغيرها وقضيه قال صاحب
 جامع الفصولين فعلى هذا لو برهن انها امرأة فلان الغائب فيبقى
 ان يدفع دعوى المدي نكاحا بين هذا التعليل وفيه ظاهرا فيقبل
 بالنظر بقول المحقق ما ذكره فباسم مع الفارق لان فيما يدعي المدي
 نفقا في مسئلة الحق للغائب وهو ثبوت الولاء بخلاف مسئلة النكاح
 اذ فيه ضرورة فيجعل النكاح ولو ازم عليه فافرقا **فصل** ادعى الورثة
 على فن انا ورثناه من ابنا فبرهن الفن انه فن فلان آخره وان حرره يقبل
 بغير خصما غ الغائب في اثبات الملك له اذ ملكه شرط عطفه فسرهما في
 اثبات الخبر وفيه ادعى على فن انه ملكي فبرهن الفن انه ملك فلان
 الغائب يدفع دعوى المدي كما لو برهن ذواليد ان ماني بده دعيه
 يدفع الخصومة كذا بنا لانه ثبت ان بده على نفسه بناية عن الغائب
فصل فن برهن على ذي اليد ان فلان الغائب
 وانه حرره وبرهن ذواليد انه فن فلان آخره ادعى اياه او آخره
 او رهنه لا يجزم ببعثه ولو رهنه ذواليد انه فن فلان
 الغائب ادعى اياه وقال
 الفن كنت
 فقال

انه

فقال فن برهن او قال كنت فننا فلان آخره برهن لا يصح بخلاف
 قوله انا حره الاصل فانه يدفع لانه في دعوى الخبر افر برهن
 وادعى زوالها فلا يصح الا بجنه وفيه لجهته انكر الرق فالقول
 للمنكر الا برهن انه لو حضر فلان وادعى انه فن وقال انا حر
 الاصل صدق الفن ولو قال انا حر الاصل وبرهن ذو
 اليد انه فن فلان او دفعه بغيره يكون فن فلان ويدفع الى ذي اليد
 حتى لو حضر الغائب وانكر كون الفن له لزمه بخلاف ما لو ادعى
 فنا بغير رجل وبرهن ذواليد انه ودعيه فلان وان دفع الخصومة
 لا يصح الفن مقضيا فلان حتى لو حضر وانكر كون الفن له لا يلزمه
 الفن وكلها بغيره وفيه فغاب هو واحد او كيلين وادعى
 الوكيل الاخر فافرا الفوم بدعيه وحجده الوكالة فبرهن الوكيل ان الدين
 وكله وقلنا ان الغائب يقضي دينه حكم بوكالتهما حتى لو حضر الوكيل
 الغائب لا يكلف اعادة البينة وكذا لو حجه الفوم المال الوكيل
 فبرهن عليهما الوكيل لحاجته حكم على الفوم بالدين وبوكالتهما لا يفي
 الحاضر شيئا في الفصلين حتى يحضر الوكيل الاخر اذ بين الخصومة و
 القبض فوق بان الوكيلين بالخصومة والقبض لا ينفرد احد منهما
 بالقبض وينفرد بالخصومة **فصل** المدي عليه لو اقرم غاب
 بحكم عليه باقراره بالاجماع ولو حضر فانكر فبرهن عليه ثم غاب
 بحكم عليه عند **فصل** لا عند غاب المدي عليه بعد برهن
 عليه او غاب الوكيل بعد قبول البينة قبل التعليل او مات الوكيل
 ثم عدلت البينة لا يحكم بها وقال **فصل** حكم وهذا فن بالنسب و
 لو غاب الموكل بعد برهن عليه ثم حضر وكيله او غاب الوكيل بعد
 ما برهن عليه ثم حضر موكله حكم عليه بملك البينة وكذا حكم على الوارث
 ببينة قامت على مورثه ولو كان الوارث غائبا جازة منقطعة بغيره
 وكيله بطلب الحكم وحكم عليه بملك البينة وكذا لو برهن على احد الورثة فغاب
 حكم على الوارث الاخر وكذا لو برهن على نائب الوصي فلو بلغ الصبي حكم
 على الصبي بملك البينة ومن توجه عليه الحكم فاضف لاجزم حكم عليه

عند ذلك وقال بنادي على بانه ثلثه ايام فلو خرج والامر عليه
ولو لم يخف لكنه غاب لا يحكم عليه وقد مر في هذا النوع من
آخر الفصل الاول نفلان عن اخلاصه وخرجنا بعض رجل على الغائب
من قبل اثبات الغيب على الغائب هو انه شهدا على رجل
فقال هما فلان فلان فبين الذي ان فلانا خرجنا شئت الغيب
عن الحاضر والغائب اذ الذي شئت المال والغيب على الغائب
وهو سبب لما يدعيه على الحاضر لا محالة اذ ولاية الشهادة لا تنفك عن
الغيب كمال فصار كشي واحد معنى حيلة اثبات الدين على الغائب
ان كفل بكل ما له على الغائب ويجوز المذني في الجاهل فيدعي الذي
على الكفيل لا مقتدر بسبب الكفالة المطلقة فغير الكفيل بالكفالة ويكره
وبه فبين الذي يدعي على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل كما اذا داه
عليه باقراره بكفالة ثم يبرأ المذني الكفيل فيثبت الدين على
الغائب لا انصب الكفيل فصار عند المذني على الحاضر لا يثبت الا
بشئ الدين على الغائب وفي مثل يصير حاضر فصار على الغائب
وهذا لو كانت الكفالة بكل ما له على الغائب ابا لو يكن بان في
ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر فقبل به فبين في حكم القاضي
على الكفيل لم يكن حكما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة بالمرئ
اما لو كفل بكل ما له على الغائب فاحكم على الكفيل بحال معان
حكم على الغائب سواء ادعى الكفالة بالمرء ولا
كذا وذكر كذا وقال وهذا لو كانت الحصة في
الكفالة وقال وهذا لو كانت الحصة في
احواله والكفالة بين الطالب والكفيل اما لو كانت بين
الكفيل والمكفول عنه بان قال الكفيل لمن كفل عنه كفلت
فلان بدينك بامرئ واذيت ولي الزوج او قال
المحال عليك للجمل حلت عنك بامرئ واذيت
ولي الزوج عليك فبين حكم على الغائب بغيره
على الغائب بغيره فبين حكمه وكذا لو اقر بالامر وانكر الاداء بهما

مسألة الغائب
على الدين

فبين

فبين حكم عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الى انكاره
بعده كفل بامر فلان بالمرء له او قضى به له عليه او ذاب له
عليه فغاب الامر فبين المكفول له ان له على الغائب الفاء
قال القاضي القاضي به على الغائب حتى يلزم الكفيل لا يحكم عليه
حتى يحضر الغائب بخلافه ما لو كفل بكل ما له عليه فبين الطالب
ان له عليه الفاء فقبل لو كان المكفول عنه غائبا ثم جاء كفل بالمرء او
قضى او ذاب لو اقر الكفيل بدين على المكفول عنه واني ان يدعي
فخافه ان يحضر الغائب لم يجز حيلة اثبات الدين على الغائب
اذا خرجها عند الشهود فغالب قاربت ان تزوج باخر ولا
يمكنها الا بعد اثبات لمرته على الزوج في مجلس القضاء لكون
النكاح موقفا ولا يمكنها اصفاره بعد المرافعة فقيه حيلنا
احدهما بطريق دعوى كفاية المهر على حاضر وقد مر في اوائل
هذا الفصل والثانية ان ندعي على اخر ضمان نفقة العدة
معلقا بوجوع الزوجة وبدعي وجوع الزوجة وبطالبة بالاداء وبين
على ما ذكره بحكم بالزوجة وبالبضمان قال
وهذا ان الوجه ان قلنا بوجوب ان في ضمان نفق المتدينين و
لكن ينبغي للقاضي ان يتطالع في سماع هذه الدعوى نظر الغائب
ولانه لو صح في الظاهر ولكن لا شناعة فيه محال لو حضر
الغائب ولكن مع هذا لو حكم بالحرمه نفذ حكمه لا خلافا
المشايخ فيه حيلة اثبات الدين على الغائب
ان المرء ان اذا اراد ان يحكم به القاضي بغير رجلا بدين رفته
المرء فبين ذو البذات رهن عنده فحكم به القاضي وذكر في
ان فيه روايتين في رواية لا يقبل البينة اذ فيه
حكم على الغائب ويقبل في رواية لانه لما رهن عنده فقط اخفطه
فاذا انقضى حقه الا باثبات الملك للمرء صار ضمانا
ذلك كماله الوديع ونحوها غاب المرء فبين المرء ان
ارفعه فلان وان هذا الغيب او اخره او اخره اياه يدفع اليه المرء
المرء بغيره

مسألة الغائب
على الدين

مسألة الغائب
على الدين

مسألة

وهو من فبين معان على من الاول
المرء بغيره

ويحفظ اجرة المفقود **سبل** **ش** عن غيب شيئا للفا
هل القاضي يفتنه منه اجاب له ذلك ولو كان هذا في ملك المفقود قبل
الاخذ بالطريق الاولى فانه ذكر في **ش** ان للقاضي سبوط يد في
مال المفقود ما لم يمس في مال الغائب وذكر في **ش** القاضي
لو اخذه ودفعه المفقود عن يده ووضعها عند نفسه لا باس به
للقاضي نصب القيم يحفظ مال الغائب **ش** رجل مات
في البادية فله صاحب ان يسبح حماره ومناعه ويجعل الثمن الى اهله
للقاضي نصب متى عن المفقود لطلب دونه من غنامه ولا ينصب
عن الغائب **ش** ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب نجيب
منقطعة يجوز نصب متى عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يخرج في
غير المنقطعة ولو نصب فيما في مال الغائب غيبة منقطعة بل ان
انصونه في دونه قبل تم وقبل **ش** للقاضي نصب
الوصي لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصك انه جعله
وصيا والوارث غائب مدة السفر **ش** زوج الميت قال
للقاضي انها ابنة من محرمها او هبته لي وان الورثة غيب
فانصب فيما لا يرثن عليه فغيب وبرهن وحكم به جاز في الغيبة
المنقطعة لانه غير ظاهر غاب البايع فوجد المشتري عيبا فاشت
عند الفاضل الشراء والعيب فوضعه القاضي عند امين فملك
في يده وحضر البايع كبس للمشتري ان يأخذ منه الثمن لانه يملك
على المشتري لانه اخذ القاضي لم يكن قبولا للمبيع لانه لو فعل ذلك
كان حكما على الغائب بل كان وقفا له عند امين القاضي اذا حضر البايع و
طلب المشتري الرد رده عليه وانما يترك في يد المشتري لئلا يقع من
المشتري فيه ما يمنع الرد وكان يملكه عند امين القاضي يملكه على
المشتري **ش** هذا لو لم يكن يرضى عليه بالرد اما لو رضى بالرد على
البايع حال غيبته فانه يملك عليه لانه حكم الغائب وهو ينفذ في ظاهر
الزوايين عن اصحابنا **الفصل الثاني في انواع الدعاوى**
شرائطها واما ما يجمع منها وما لا يجمع اعلم ان الدعوى اما في حق او

الفصل الثاني في انواع الدعاوى

عين والعين

في انواع الدعاوى

عين والعين اما غنارا او موقولا والمنقول اما مالك او قائم
فان امكن احضاره في مجلس الحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى والشهادة
الا بعد احضار المدعي مجلس الحكم بشهر المدعي والشهود لا يقطع
الشركة بين المدعي وبين غيره **ش** وفي دعوى احضار المدعي
الحكم لا بد ان يقول فواجب عليه احضاره مجلس الحكم الا في طلبه
البينة ان كان عاجدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان
ذا البند لو كان مقرا لا يلزمه الاحضار اذ يؤخذ من المقر والامر بالاحضار
انما يصح لو شك انما لو كان ودفعه عنه لا يقع الامر باحضاره
اذا الواجب في حق الخلفه لا فعلها فلو انكر ذوال البند الاحضار يكون
حقا اذ في غنائه يده واراد احضاره مجلس الحكم فانكر المدعي عليه
كونه في يده فبرهن المدعي انه كان بيد المدعي عليه قبل هذا التاريخ
بسته بل يقبل ويبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة لا ينبغي
ان يقبل واذا ثبت يده في الماضي ولم يثبت خروجه من يده فليقر
لا يبرول يشك بقول الجهر الظاهر ان قول ينبغي لا ينبغي لان اذ كره
يسمي في علم الاصول استصحابا وهو محتمل في الدعوى لانه لا يثبت
ولا شك ان ما ذكره من قبيل الاثبات قال
صاحب التوضيح وفي الحق الفاسدة الاستصحاب وهو محتمل عند الثاني
في كل ما ثبت وجوده بتكليف ثم وقع الشك في بقاءه وهذا ظاهر
المنقول لو تعذر نقله كرهى فالجزم في حضرة البعث ايضا وذكر في
هذا انما يستقيم لو كان العين المدعى به المصرا لاني خارج المصرا
ان يبعث انما يسمع الدعوى والبينة وبعضى ثم بعد ذلك بعضى
لان القاضي لا يجزم في خارج المصرا اذ المصرا شرط لجواز الفضا
في ظاهر الرواية **ش** الجبر على المدعي عليه باحضار العين الدعاء
انما يجري فيما لا حيلة ولا مؤنة وما لا يمكن رفعه دفعة واحدة هو
مما له حمل ومؤنة فيرسل القاضي ليراه ويجزم ثم **ش** بيان
وما لا يوجب **ش** لو كان العين المدعى بها ملكا وهذا في الحقيقة
دعوى الدين بشرط **ش** فيه بيان القدر والجنس والنوع

البند

في انواع الدعاوى

والصفة كسابر الذبون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة بل يحتاج الى
 ذكر الاثبات والذكورة اختلف فيه المشايخ قبل لا بد من بيان
 السن وفي ذكر النوع بان يقول فوس او حمار او حقة ولا يكتفى
 بذكر اسم الدابة لانها مجهولة وهذا على اصل **ج** يستقيم لان ظاهر
 مذهبه ان في المالك قايما في المالك وبشكل الى القيمة بغير
 او حكم القاضي وظاهر مذهب **ج** ان في المالك بغير نفس
 المالك وذكر في **ج** انه لا يلزم ذكر الاثبات والذكورة اذ الفرض
 في دعوى المالك قيمة والمضى والشهود يتفقون عن ذلك بيان
 القيمة **الاربي** انه لو ادعى مالا وشهد به فسالها القاضي عن سبب
 فقال لا استهلك دابة فالقاضي يقبل ذلك منها لما مر **فقط** **الاربي**
 اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل حكمة ولم يذكر
 قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ قبل لا بد من التفصيل وقبل
 بكتفي بالاحمال وهو الصحيح اذ المضى لو ادعى غصب هذه الاعيان
 لا بشرط لصحة دعواه بيان القيمة فلو ادعى ان الاعيان قايمة في
 يده يوم باحضارها فقبل الكسبة بغير حجة ولو قال انها مأكلة وبين
 قيمة الكل حكمة يسمع دعواه يقول **ج** هذا مخالف لما في **اخلاصة** من ان
 بشرط ان يبين قيمة كل عين لانه عسي بغير بعضه ويغير بعضه واذا كان
 الاعيان المدعى قايمة فلا حاجة الى ذكر القيمة اذ بشرط احضارها
ج وفيها قال في الافضة لو ادعى عينا وقال انه قايما لا بشرط ذكر
 في شخص التدوير بشرط الاول اصح ولو ادعى مالا بين وبين
 صفة احدتها وحقة وتوقع وجبه ولم يبين الاخر حتى يثبت الدعوى
 فيما لم يبين بل يثبت فيما بين اختلف فيه المناقون ادعى على اخره
 غصب عينا ولم يذكر قيمته ولا صفة دفع الدعوى وبشرط احضاره
ج لو ادعى انه غصب ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر برد الالة و
 لو كلفه القول في قدر القيمة للمصاحب فلما صح دعوى الغصب
 بيا القيمة فلان يفتح اذا بين قيمة الكل كان اولى وقبل انما بشرط ذكر
 اللون والشهادة الدابة حتى لو ادعى حمارا وذكر شبيهه وبين على وفي

خلاصة وفي فقه الغشيل وفي فقه النسخ في الشهادة على سبيل
 الاثر انه يذكر صفة الذكورة والاثبات وحده والذكورة والاثر والاثبات
 ليس بشرط ويشترط في القيمة عند الرهاك الاستهلاك ولو سأل القاضي
 الشهود عن لون الدابة وذكر انه شهدوا عند الرهاك وذكروا الصفة
 على حدة فقبل الشاخص فيها بالحق جازا بغير حجة

الامة

دعواه

دعواه فاحضر المضى عليه حمارا فانفق المضى وشهوده ان يذرو
 الذي ادعاه فظفروا فاذا بعض شبابه على خلاف قالوا ان ذكر
 الشهود انه شقوق الاذن وهذا الحمار غير شقوق الاذن قالوا لا
 يمنع هذا ان بعض المضى ولا يحل به شهادة كذا **ف** وفي **ج**
 ادعى فثار كيا وبين صفاته وطلب احضاره ليرى فاحضر فثارا خالف
 بعض صفاته بعض ما وصفه فقال المضى هذا ملكي وبين بعض
 قال وهذا احوال يستقيم فيما لو قال هذا ملكي ولم يذره عليه يسمع دعواه
 ويحلف كانه ادعاه ابتداء اذ لو قال هذا هو الفرس الذي ادعاه او لا
 لا يسمع للشاخص قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا مخالف
 ما قبله فظهر ان فيه اخلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب
 يحل به الشهادة **ف** ادعى زنديجا طوله كذا فبين انه ملكه
 بحقة زنديج يسمع لكن يذرع فلو نفق في الذرع او زاد لان
 تفصيل بنسبة لظهور كذبها والوصف في الاشارة لغو في البيع والايمان
 اكا اذا شهدوا بوصف فظهر خلاف ما شهدوا لا يقبل كما لو ادعى دابة
 فقال هذه الدابة التي سترها اربع سنين
 ملكي وشهدوا كذلك فظهر انها ازبدوا انقض لا يقبل لظهور كذبهم
 كذا ايضا قال صاحب جامع الفصولين اقول ما ذكر في
 او اسطر تحديق العفار في مسئلة الشهادة بملكته ارض من دان
 ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه الحكم في المشهود به ولا ذكره سواء
 فظهر ان في باب الشهادة اخلافا في الغاء الوصف وفيه
 ادعى حديدا وذكر ان وزنه كذا وحديد في مجلس الحكم فوزن
 فراد او نفق صبح الدعوى والحكم بموجب الشهادة اذ الاذن
 في مشار الالة لغو فالنفاوت لا يمنع صحة الدعوى قال
 صاحب جامع الفصولين فان قيل الوزن وصف وقد قال
 الوصف لغو في البيع لا الشهادة فيمن كلامه منافاة اقول لم يظهر
 كذب الشهود هنا اذ لم يذكروا انه شهدوا بالوزن الذي ادعاه المضى
 بخلاف ما مر في الكذب هنا في الدعوى الشهادة وثمة هنا خلافا منافاة و

يجوز ان يكون في المسئلة
 روايات فافهم

من مال نفسه لو آثر انه افرضه وكاله فيكون سفر او قبح لا يملك
المطالبة بالاداء ويذكر ايضا فضاة وحرقه الى حاجته فبصرف ذلك
وتبا عليه بالاجماع لان عند **س** الفرض لا يصير ديناً في ذاته
المستفرض الا بصرفه في حاجته **ف** لا يشترط في الفرض ان يخل
الا بقاءه وينبغي ان يخل الفرض **ن** افرضه لـ في بلد في الطعام
رخصت ثم القضاة في بلد في الطعام **ع** ان يخل فطالبة بجهه ليس
ذلك ولكن يوم المطلوب حتى يوثق له ان يوفيه في بلد افرضه
فيه **ط** افرضه بكملا فوقع اجلا فانتقل اهل البلد الى بلد اخر
فطالبة بجهه والمستفرض **ز** في بلد الفرض وفيه البلد بن خلفه
قبل يلزمه فيه بلد الفرض على قول **ح** وقبل يلزمه مثل ما فرض فان لم
يجد بجهه فيمنه انما اخذه ادعى بربا بشره حتى اى مكان بطالبة
فقد ذكر في **ح** لو باع براد من نوع واحد الا انه لم يصف
البيع الى ذلك الزمان قال بعت ثياب كذا من الزمان البيع وان
علم المشتري بمكانه جاز اخذه في ذلك المكان او تركه عند الاشياء
الى انه ليس له مطالبة بجهه في غير مكان البيع **س** لا بد
دعوى دين الترمين بيان السبب فانه لو لم يخل مطالبة في
مكان غيره ولو بفض او فرض او من مبيع يتطابق مكان القضاة
الفرض والبيع **ع** دعوى المتطلبات لا يصح الا ببيان السبب
لاضمال ان السبب هو القضاة وانه يختلف باختلاف موضع
القضاة في المطالبة **ح** وفي دعوى الودعة لا بد من ذكر بلد
الاداء سواء له حمل وموئنه او لا وفي دعوى القضاة لو لم
يكن له حمل وموئنه لا يشترط ذكر مكان القضاة وفي دعوى القضاة
المتطابق واهلا بجهه ان يبين فيمنه يوم غصبه في الظاهر الزوايه و
رواية بنجر المالك اخذ فيمنه يوم غصبه او يوم اهلا بجهه فلا بد من
بيان اخذ فيمنه اي اليومين ولو ادعى الف دينار بسبب اهلا بجهه
الا بجهه لا بد ان يبين فيمنه في موضع الاهلا بجهه وكذا لا بد من بيان
الاشياء فان منها ما هو متعلق ومنها ما هو غير متعلق بالاشياء

بجانب

في فضل

في فضل الفرضات الفاسدة في جنس الفرض وسائر متعلقه
بدعوى القضاة والاداء في بلد اخر في فضل الضمانات في
مسائل القضاة فليطرحها فانها **ح** دعوى الترمين قبل
صح وقبل الاداء وفي الذرة والنج بغير الوفاء اما الاشياء
التيه فالمغذرة هو الكيل في الاربع منها وهي بر وبنو وروم ورج
وفي الذهب والفضة المقدرة هو الوزن ثم لو ادعاها مكانا بل
حتى تحت الدعوى بلا خلاف وافاقه بينه على اقرار المدي عليه
بر او غيره لم يذكر والصفه في الاقرار قبلت بينه في حق الجبر
على البيان لا في حق الجبر على الاداء ولو ادعى الدقيق بغير الجبر
للتفاوت لا تكليفه بجهه ومضى ذكر الوزن حتى تحت دعواه
لا بد ان يذكر شكله ارد او شمسونه ويذكر بجهه او نابعه ويذكر انه
جيد او وسط او ردي ولو ادعى وزنا فاما بجهه لو بين الجحش
بانه ذهب او فضة ولو مضربا بقول كذا دينار او بذكر نوع
انه بخاري الضرب او ببيان بوري ويذكر صفته انه جيد او وسط
او ردي ونما يحتاج الى ذكر الصفه لو في البلد بغيره فمختلفه لا لو
فيه نقد واحد وعند ذكر محل الضرب لا حاجة الى ذكر كونه احمر
ولا بد من ذكر الجوده عند عامه المتطابق وذكر النسبه لو ذكر احمر خالصا
ولو لم يذكر احمر كفاه وقيل يجب ذكره انه مضرب اي وال وقيل لا
ولو ذكر كذا دينار بخاري مستقلا فلا حاجة الى ذكر الجوده وهو الصحيح
ولو في البلد نفود فمختلفه والكل في الرواج سواء ولا فضل للبعض
على البعض جاز البيع وبيع المشتري البائع اي شاء الا ان في الدعوى
لا بد من تعيين احد ما ولو في البلد نفود فمختلفه والكل في الرواج
سواء كعطر نفقه وعداينه في ديارنا في الزمان الاول لم يخرج البيع
بلا بيان قال صاحب طبع الفصولين
ينبغي ان يخل به على ان الكل سواء في الظاهر ومختلفه في الماله والا
يجوز نقد من قبل هذا انه لو اسنوى الكل في الرواج ولا فضل للبعض
جاز البيع انتهى قال كذا الدعوى لا يصح بلا بيان ولو ادعى القضاة او

نقد صح

الاشياء

اروج وللآخر فضل فاز العقد وينصرف الى الاروج ويصرف ذلك
كله في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا مضى زمان طويل
من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث لا يعلم الاروج
وقت العقد فحينئذ لا بد من بيان الاروج وقت العقد ولو
ادعى بسبب القرض والاهلاك لا بد من بيان الصفقة على كل
حال **فت** ولو في البلد نفوذ احدكما اروج لم يصح الدعوى
ما لم يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حرره في البلد فهو دهرم
لم يبين بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج قال
صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يصح اقراره في حق ايجر
على البيان لانه اقل جماله من اقراره في حق غيره ويجوز على البيان
وهذا اولى وقد مر في قبيل هذا ان بينه الاقرار بغير بيان
وصفة يجوز في حق ايجر على البيان **عده** لو ادعى نفقة عضوة بذكر
نوعها وهو ما يضاف اليه ويذكر صفاتها وقد رها انه كذا درهما
وزن سبعة اى وزن عشرة منها سبعة شافل ووزن الدرهم
يختلف باختلاف البلدان ولو كانت غير مضمونة لوفالته عن الغش
بذكر كذا خضعة فالصفحة ويذكر نوعها نفقة كلبحة او نفقة طفاخي ويذكر
صفاتها انها جردة او وسط او ردية وقيل ذكر طفاخي يغني عن ذكر
اجوده **فت** ادعى وفرمان او سرجل لا بد من ذكر الوزن لتفاوت
الوخر وتذكر معه الصف والبر والحلاوة والمحوص ثم يور بالاضافة
وقيل ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاضمار ادعى
انه باع شتر كاسيني وبينه فاجرة فله من شتر نصف الثمن الى لم يخرج منه
الدعوى ما لم يذكر ان هذا العين كان قابلا ليد المشتري وقت الاجارة
ولا بد ايضا من ذكر رواج الثمن في الاجارة اذ لو كسد لانها الاجارة في
لا بد من ذكر فضل البايع عند المشتري اذ الاجارة انتهاء كاذن ابتداء
والوكيل يطالب بثلث الثمن قبل قبضه في المشتري ويسأل الفضي
التي ان العين كان مشتركا بينهما شتره عقدا وملك فلو قال شتر
ملك لا بد من ذكر هذه الشروط ولو قال شتره عقد لا حاجة الى قيام العين

وفي الاجارة

وقت الاجارة اذ العقد نفذ حال وجوده ولكن بشرط قبض الثمن
وبه دعوى الزين ونحوه لو كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى
الاضمار للاشارة اليه ولو بسبب هلاك او فسخ او فسخ الاجارة
الى الاضمار وبه دعوى الديبايع هل يشترط ذكر الوزن الصحيح
بشرط ذكره في دعوى الديبايع ولو في دعوى الديبايع ولو في دعوى الديبايع
فقد قال البصره بالجوهري ان الجوهري من المتفقين صورة لو تفاوت
وزناتهما في ثمنها اذ لا نقل اصل ولا ينعى تغيره مع الزمان
وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن حاضرا فلو فاضل لا يشترط ذكر اوصافه
فلا في دعوى ديبايع وجوه غير معين بشرط ذكر الوزن اما لو
ادعى عينا فبشرط اضماره فلا حاجة الى ذكر الوصف في القيمة **فت**
ادعى كذا ثمنه اضماره لا بد من ذكر انه جيد او وسط او ردي ومنه
انه ضاير برك او ضاير سوده وكوفته كثر نفع اجماله وفي دعوى الوكيل
ينبغي ان يذكر كوفته او ناكوفته ولم يجز بدونه الجماله ولو ادعى من
مبيع قبض ولم يبين ما هو او ثمن محذور ولم تحده بقيل لانه دين
وبه يقبل هذا الاصح ولو ادعى من مبيع لم يقبض لا بد من
اضمار المبيع محاسن احكام حتى تثبت البيع عند القاضي
ولو ادعى من مبيع قبض لا يجب الاضمار لانه دعوى الدين
حققة ادعى انه تشرى العين من فلان وانت انها المالك
اجرت البيع فادفع الي العين ولم يذكر للفضولي اسم ابية
وحده هل يصح ذكره في هذه المسئلة مطلقا وقال
لا يسمع وصورها ادعى دارا بيد رجل فقال
ذو البدر اشترى من فلان وانت اجرت البيع لا بد من دفع
دعوى المدي في دعوى التسامع لا يجب ذكرها في
المال اذ يدعى على الشايع بسبب سعيه فاذا غرم يسقى بذا قال
على التسامع ايا كان الا انه في دعوى التسامع ولكن في دعوى التسامع
لا بد ان يفسر التسامع لينظر انه هل يجب الفسخ عليه لو ازان في
بح فلا بد من حجب دعوى تسامع في فصل الثمنان **فت**

شبهة في

اذني مالين وبين صفه امد بها لاصفة الآخر او نوعه وبين
لا يقبل لو كانت الشهادة واحدة يعني لا بغضى القاضى بالمال
الذى بينه لانهما شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها
بغضى مال بين نوعه وصفته والفساد بسبب جهالة في احد ما
لا يبعدى الى الآخر وفي دعوى الغصب اذا بين نوعه وجهه
صفته وقيمة لا بد ان يذكر مزرانه يازنانه خروجا مكان وفي دعوى
على الميت لو كتب نوعه بلا اداة وخلف من الزكاة بيد هذا
الوارث في جميع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان الزكاة وبين
لكن انما يامر القاضى الوارث باداء الدين لو ثبت وصول الزكاة
اليه ولو انكر وصولها اليه لا يمكن اثباتها الا بعد بيان اعيان الزكاة
في يده بما يحصل به الاعلام كذا وفي دعوى دين على ميت
يكفي حضور وصيه او وارث ولا حاجة الى ذكر كل الورثة فلو وصيا
يقول انه اوصى الى هذا فيجب عليه الاداء من الزكاة التي بيده ولو
اذني دنيا بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثة عن اذني على
اخر عتبه بيده وقال كان هذا ملك الى مات وتركه لثاني ولفلان
وعند الورثة الا انه لم يبين صفته نفسه فحين يسمع ولكن اذا آل الامر
الى المطالبة بالنسب لا بد من بيان صفته ولو بينها ولم يبين عدد
الورثة بان قال هذا ميراث لي ولجاءت سواي وخصني كذا لم يصح
دعواه اذ لم يبين عدد الورثة ليجوز ان يكون صفته انفس مما ينبغي
اذني شيئا من تركته ابيد انه شراه منه في مرضه وانكره بغير الورثة قبل
لا يصح دعواه اذ المرض قد يكون مرض الموت وقد لا يكون
مع المرض مرض الموت من وارثه وصفته له بالعين عند خصال
بعده من وارثه لم يجر ولو قبل فبطلت الا باجازه وكان هذا دعوى الوصية
على احد التقديرين فلم يجر لثبوت وقبل يصح لان تصرف المريض
مع وارثه منفذ بوصف الفسخ حتى لو اجاز بغيره الورثة نفذ فاعطاه
اعراضه عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت فاعطاه
مرض الموت كان التصرف حكم الفسخ فصح الدعوى ما عدا ذلك

اذني عتبه بالورثة وعد الورثة ولم يبين حصته لنفسه

وسلم الى

وسلم الى المشتري فادعاه المالك على البيع لو اراد اخذ الدار
لا يصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد نفسه بغير
صفته روايتان ولو اراد اجازة بغيره واخذ منه بغيره ودعواه وذكر
ان الاجازة تصح في ظاهر الرواية فلا تصح اذني دارا بغيره
نفسه فقال ذو اليد هو كان لي وقفه على كذا واراد المذني تخليفه
بجلف عند خلافا لما بناء على ان غصب الدار متحقق عند خلافا
ويفتي بقول مدعي الجحيلة كذا ويجعل ان يكون مرده انه يعني يقول
في غصب العقار بانه متحقق وعلى هذا يعني ان يكون في المسئلة
الاولى لو اراد المذني تعين البائع يعني بان كذا ذلك ويجعل ان مرده
انه يعني يقول في المسئلة التخليف فقط بدلالة قوله في الجحيلة
لانه لو لم يفت بقوله ولم يجلف القاصب الوافق فغضى
ان لا يكون لمدعي الغصب بنية فيفوت ملكه لانه لا يمكن تخليف
المشترى ولا الموقوف عليه الا كذلك في غيرهما من القصور يوضح ما ذكر في
في المسئلة الاخرة لو اراد تخليفه لباخذ العين منه لا يجلف وفافا
اذ الدار صارت مستهلكة بغيره فافا يقول الجحيلة
يجعل ان يكون الى قوله فقط محل كلام اذ لا شك ان المراد انه يعني
بكل قول لا باحد قوله على سبيل التردد كما توهم القائل الا ان
بقوله الاول قبل عليه قوله في الجحيلة واما الاقراء بقوله الثاني
فقبل عليه ما سياتي في فضل الضمان ان في غصب العقار يفتي
بالضمان اذ لا شك ان ضمانه فرع عن غصبه هو قول كمالا في
دعوى غصب نصف الدار شايها بل بشرط ان يبين كون جميع الدار في
يد المذني عليه قبل بشرط اذ غصب نصفه شايها لا يكون الا يكون كله
بيده وقبل غصب نصفه شايها بغيره ان يكون الدار بيدهما ففقد من
احدهما يكون غصبا لنصفه شايها اذني ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار
ولم يذكر ان جميعه في بيع وكذا المشهد وان جميعه في يده بغيره
ان غصب نصف الشيء شايها وقبل بغيره وقبل لا يصح اذني
عليه دارا بغيره انه له يحتاج المذني الى فاقته البينة انه يد المذني عليه

لا

ولو اقرانه بيدي اذا ادعاه مطلقا لو ادعاه بسبب الشراء
 ذي اليد واقره في اليد في يدي وانكر الشراء منه لا يحتاج المذني الى
 اقامة البينة على اليد كذا **ادعي** انه شق في ارضه نهرا او ساقا للماء
 فيه الى ارضه لا بد ان يسمى الارض التي شق فيها النهر وان يبين موضع
 النهر انه من الجانب الايمن فلو اقر المذني عليه بذلك لزمه والاخلفه
 باليد ما حدثت في ارضه النهر الذي يدعيه وكذا لو ادعي انه
 بني في ارضه بناء لا يسمع حتى يبين الارض ويصف البناء وطوله
 واخره خشب او مدر وكذا لو ادعي غرس شجرة في ارضه فهو
 على ما ذكر فلو يبين ذلك فان اقر المذني عليه امر برفع البناء وجر
 والاخلفه ما بينه وما غرسه في ارضه فلو نكل امر برفعها قال
 صاحب طمع القصور **ادعي** ان لا يحتاج الى ذكر خشب والمدر بل يحتاج الى ذكر طوله
 وعرضه اذ التمس التماسا على الامر لا امر برفعها لو اثبت **شاهد** انه
 نقص حائط فلان فلو بينا حده وطوله وعرضه جازت شهادتهما
 وان لم يذكر ابعده لانه بعد بيان حده وطوله وعرضه يوفى القضي
 قيمته بئواله اهله قال **ادعي** انه لا بد ان يذكر ان مدر
 او خشب وسببا موضع اذ يبين حائط المدر وحائط الخشب
 اختلاف فاحش **ش** في دعوى البضاعة والديعة بسبب
 جهلا لا بد ان يبين فحين يوم مونة وفي دعوى مال المضاربة بموت
 المضارب جهلا لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم مونة فقد اوعض لانه
 لو عضافه ولا بد دعوى فحين الموت وفي دعوى مال الشراكة بموت جهلا
 لا بد من ذكر ان مات جهلا بمال الشراكة ام الشراكة بمال الشراكة اذ قال
 الشراكة مضاعف بالمتشركي بمال الشراكة مضاعف بالقيصة ادعي انه ملكي
 وفي برك يفرح بغيره ولو لم يذكر يوم غصبه وكذا لو ادعي انه غصب
 مني هذا ولم يقل انه ملكي بغيره فلو بين على الغصب باخذه لكن لا يصير
 خصما في دعوى اقامه البينة على الملك حتى لو بين المذني عليه
 بعد ذلك انه ملكه بغير ادعي مالا يكفاه لا بد من بيان المالك

انه باق

الافتاء في دعوى البينة

انه باق سبب لو ازيل بطلانها اذ الكفالة بصفة المرأة اذ لا يبين بذكر مودة
 معلومة لا يصح الا ان يقول ما عشت او ما دمت في تكاثر والكفالة
 بمال الكفالة لا يصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول اجار الكفول
 له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه لم يجر ولو ادعي
 امرأة مالا على ورثة الزوج لم يجر بغير ما يبين السبب ان يكون
 دين النفقة وهي تسقط بموت **ادعي** في دعوى البيع والامارة والكفالة
 وقران سبب الملك لا بد ان يقول باع منه طائرا غيا في حال
 نفاذ تصرفه لا احتمال الاكراه وفي ذكر النكاح والصلح عن الزكوة
 لا بد من بيان انواع الزكوة وتحديد الفقار وبين فحين كل نوع ليعلم
 ان الصلح لم يقع على ازيد من فحين نصيبه لانهم لو استمكوا الزكوة ثم
 صالحوا المذني على ازيد من نصيبه لم يجر عند **ادعي** في دعوى
الدعوى بسبب افراز وفي ادعي ان هذا العين له ما اقر به اليد
 او ادعي عليه دراهم وقال بما انه اقر بحالي او قال ان هذا اقران
 بهذا العين لي او اقران لي عليه كذا قبل يصح هذه الدعوى وقيل لا
 وهو قول عامة المشايخ لان نفس الافراز لا يصلح سببا للاختصاص
 فان الافراز كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمفكر فقد اضاف الاستحقاق
 الى ما لا يصلح سببا وكذا اخلفوا انه هل يصح دعوى الافراز في طرف
 الدفع حتى لو بين المذني عليه ان المذني افرازه لاحقه له على المذني عليه
 او انه افراز هذا ملك المذني عليه لا يقبل وعانهم على انه يصح وجوب
 لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به ذواليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به
 عليه فانه يصح ويسمع البينة على افرازه اذ لم يجعل الافراز سببا للوجوب
 وفي هذه الصورة لو انكر بل حكف على افرازه فيه خلاف بين **ادعي** وقيل
 يحلف لانه لو نكل ثبت افرازه وبغيره بغيره يحلف على افرازه وانما يحلف
 على المال وفي دعوى الدين بعضه بماله ولو قال المذني عليه المذني افرازه
 وبين عليه فقد قبل لا يسمع لانه دعوى الافراز في طرف الاستحقاق
 اذ الدين **ادعي** عليه كذا **ادعي** في دعوى المذني لو قال
 للقاضي ان المذني عليه اقران هذا الشئ لي مرة بثلثي لم يسمع

الدعوى بسبب افراز

انه ملكي قال عامة المشايخ ببيع هذه الدعوى وكذا في غير ان تركت
قوله ولم يبع انه ملكي وقد غررت في قال عامة المشايخ لا يسمع هذه
الدعوى **شني** على قول من يقول في المشايخ ان الاقرار ملكك
الحال يعني ان يبيع دعوى الملك بسبب الاقرار **وقيل** الاقرار
اخبار عما سبق وقيل عليك الحال اسد لالا كما اقر رجل فرد اقراره
ثم قبل لا يبيع ولو كان اخبارا صح وكذا الملك الثابت بالاقوار
لا يظفر في حق الزوائد ملكة واسند الاول كما اقر نصف
داره مشاعا ولو كان عليك لا يبيع عندنا والمرأة لو اقرت
بالزوج يبيع ولو كان عليك لا يبيع الا عند الشهود والمضين
لو اقرت من كسوف كل ما له صح ولو كان عليك لا يبيع **ادعي**
الفاخرة ثم انكر اقراره قبل يحلف على اقراره وقبل لا يبيد
بناء على اختلافهم ان الاقرار هل هو سبب للملك وفيه بده
عين فاقر به لرجل ولو لم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب
الملك قال الامام محمد بن الفضل صح اقراره على ولا يجل للمفكره
لو اراد المفكره الاقرار عليك منداه فالالا يملكه اذ الاقرار اخبار
لا يملكه وكما لا يبيع دعوى المال بسبب الاقرار لا يبيع دعوى
النكاح ايضا بسبب الاقرار **دعوى الملك البديهي** في ادعي
شهادته اذ هو قال هو ملكي وهذا احدث بده عليه ملاحة قالوا ليس
بده ادعي الغصب على ذي اليد وكذا لو قال هو ملكي كان بيدي وبدي
احد **قال صاحب طبع الفصول** ان قول علي فباس من في **شني**
قبل الدعوى بسبب الاقرار انه لو ادعي انه ملكي في يدك يفرج يبيع ولو
بكر يوم غصبه يعني ان يبيع بها ايضا دعواه والله اعلم **ولو قال**
هو ملكي وكان بيدي الى ان احدث بده عليك بلا حق يكون
بده ادعي غصبه برهن انه كان بيدي وهذا اخذه مني هل يوم بده
ذكر في عدة غفار بده احدث اخبره لا يصير به زائد ولو علم
فاخر يامه بده ولو ادعي انك احدثت احدثت الملك وكان
بيدي فانكر يحلف ولو برهن انه بده منذ عشر سنين وهذا احدث

اي الاقرار اخبارا او عليك

شني ادعي دينا وبرهن على ادعي
بالدين قبل الغنم وقيل لا يزاد ادعي
بسبب جدي بينهما لا يسمع لا يبيع
لا يبيع سببا لو حوسب المال اشترى
دفع صاوي فاشترى من الشهادة على اقرار
بالسفر مع جود اس راق لا يسمع
شني

بده بملك

بده عليه يوم بده عليه لكن لا يبيع المدعي عليه مفضيا عليه
حتى لو برهن انه ملكه يقبل **شني** انكر المدعي عليه كون العفار ببيده
يحلف حتى يفر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر به يوم برك
التعريض فلو برهن المدعي بعد اقراره باليد انه لا يقبل منه المدعي
على الملك ما لم برهن انه في يد المدعي عليه فلو برهن على يد المدعي
عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعي عليه باليد وضمن باليد
لا يقض حكمه ما لم يبرهن او يعرف الشئ انه في يده **اما** بشرط
الشهادة بان العفار بيد المدعي عليه لتوجه الحكم وسماع البينة اما لو
انكر كونه بيده يحلف **طفا** لا بد من معرفة القاضى كون العفار بيد
المدعي عليه فيذكر المدعي انه بده اليوم بفرجى وفروا بينة وبين غير
بان المدعي عليه في غير العفار ينصف فطفا بده انه في غير اخر وفي
العفار لا ينصف الا باعتبار بده فما شئت بده عند القاضى لا
يجعل خصما شهيدا ملكية الدار للمدعي **والشهادة** انه بيد المدعي عليه
يقبل عند لا بد في ظاهر الرواية ولو شهد بالدار للمدعي لا يبيع المدعي
عليه وشهد اخر ان بيد المدعي عليه يقبل كلاما اذ الحاجة الى شهادة
بده ليقضي في اثبات الملك لا فرق بين ان شئت كذا الحكم
بشهادة فروق او غيرهم يقول **الحق** يعني ان يكون في الشهادة اثنان
فما سأل على سباني في آخر الفصل السابع من ان الشهادة الاولى يقبل
بده ليست تحجب بدون الثانية فان توى وجودها وعدمها وفيه
تفصيل فليظن هناك **طفا** ثم اذا شهد بده سألها القاضى اعني كما
شهد بده ام من معانين لانه كما سمع اقراره انه بده فطفا انه يجوز لها
الشهادة وقد اشبهت على كثرة الفقهاء انه يجوز للاقرار هل شئت
كلما قال بذكر وانها عاينا بده لا يقبل لا يخفى هذه بده كما في
بل في غير **طفا** ايضا كذلك حتى لو شهد ببيع وضمن ما له القاضى
ان شهد على اقرار البائع او على معانين البيع والنكاح فحكم
يحلف اذ الشهادة ببيع وضمن ببيع شهادة بالملك لا يبيع
والشهادة على اقرار البائع ببيع ببيعك بدها على ملك البائع

لم

ادعي

وفيه ايضا وفي الاجارة بذكر الغرض فارغا اذا اجماعنا بحجب
بالغرض وفي دعوى الارشاح والغرض لا بد ان يذكر في
الدار عن المتنازع حال قبضه حتى يصح الغرض كما في الجنبه وفراغه
عند قبضه شرط شهدا على اقرار الاربين بغرض الميراثين ولم
يشهدوا على معانته قبضه كان يقول اول لا يقبل ثم رجع وقال
يقبل هو قولهما اذ في غنا بيداخر بشرائه لا يخلو اما ان يدعي الشراء
فردى المداومين غره فلو ادعاه فردى المداومين الى اثبات
العقد فقط ولو ادعاه فخره لا يحكم حتى يثبت معه احد الاشياء
الثلاثة لاحد اثبات الملك لبايعه وقت العقد الثاني اثبات
الملك لنفسه في الحال الثالث اثبات الغرض والتسليم ويحتاج
الى اثبات الثمن في الشراء من ذي اليد او غره ولا بد من الاتفاق
الدعوى والشهادة ولو شهد احد باي شيء واخر باقراره يقبل كذا
وفي **ليس** لا يقبل بينه الشراء من الغائب الا بالشهادة
باجد الثلاثة اما بملك بايعة بان يقولوا باع وهو ملكه اما بملك
مشترى بان يقولوا هو المشتري شراء من فلان واما بقبضه بان
يقولوا اشراه منه وقبضه **فمن** لو شهدا بشرايه ولقد غره ولو شهدا
باجد هذه الاشياء لا يقبل بوجاهة ان البايعة ليس بملك
ويحتاج الى القبلات ليس بقبضه **فمن** اذ في داره ورث
من ابيه وادعى آخر شرايه من الميت شهوده شهدوا بان
بايعه منه ولم يقولوا بايعه منه وهو ملكه قالوا لو كان الدار في يده
الشراء او ملك الارث فالشهادة جازية لا تحتاج الى مجرد البيع
انما لا يقبل اذ الملك الدار في يد المشتري او الوارث اما لو
كانت فالشهادة بالبيع كشهادة بيع وملك **دعوى الارث**
والشعب في طلب ارثه فادعى انه من الميت بشرط القصة
ان يبين انه لا يورثه اولاد ابيه او لاهه وبشرط قول هو وارث
لوارث له غيره وكذا في الاخ والجدة او شهدوا انه من الميت
ابوابه لا بد ان يقولوا هو وارث لوارث له غيره فلو شهدوا

الثلاثة
بإحدى

دعوى الارث
والشعب

او شهدوا

او شهدوا انه اخ الميت لا يورثه ولا يورثه ولا يورثه
غره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء **فمن** اذ في ابن الميت
يحتاج الى ان يذكر نسبه الاب والام الى الحد ليصير معلوما لان
انسابه بحجة النسب ليس بثبت عند القاضي بشرط البيان
ليعلم اذ في ابني اخوه لا يورثه وشهدوا او لم يذكروا اسم الام
الجدة لا يقبل لعدم التعريف وقيل يقبل لانه ذكر في **ليس**
انه اخوه لا يورثه لا يقبل لم يشترط ذكر الجدة في الاخ لا يشترط ذكر اسم
الجدة وغره اما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابيه وجده
اذ في داره او غره ارثا عن ابيه فشهدا لا يقبل الا اذا شهدا
بسبب الملك للمدعي بان شهدا بملك مورثه وقت موته بان
قالا مات ابوهم وترك ميراثا **فمن** لو شهدا انه كان لابيه او كان في
يده ولم يريدا عليه قال **ليس** لا يقبل قالوا لا هو قول **ليس** او لا
وكذا لو شهدا انه كان لابيه مات فيه فعلى هذا الخلاف اذ موته فيه
لا يدل على قيام يده عليه غره موته ولو شهدا انه لابيه ولم يريدا يقبل
لا يقبل فافا وهذا الاصح وقيل هو على خلاف اما لو زادوا قول
تركه ارثا له او شهدا انه كان في يده ابيه يوم موته ولم يريدا يقبل
فمن لا يحكم لوارثه عند **فمن** ما لم يشهدا على اقراره او على ملكه او
يده عند موته **فمن** برهن انه ملكي وقع في سمع من تركه الى لاهه
من ذكر ان القسم براض او بقضاء **فمن** اذ في الارث
وقال انا اخوك لا يورثك وبرهن ان اباك اقربا اليه يقبل
وبرهن لشوكة نسبه باقراره اذ في الارث فلان لاني ابن
اخيه لا يورث وبرهن بالقاضي يسأل شهوده بما اذا علم انه وارث
فلو قالوا قال سمعنا من المورث قال انه وارث لا يقبل كذا
ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه حمل النسب على القدر لكن لو اقر
الميت انه وارث فثبت ابيه ثم مات الميراث لمقره باخذ
المال حكم الوصيه لان اقراره يثبت وصيه وبني تملك عنده
ولا وارثك لم يقبل الوصيه في حقه حتى لو قال هو فري ومات الميراث

منها

كنت في تحدي انتمى الى كذا او لزيد كذا ولا يكتب احد حروجه
 كذا وقال لو كتب احد حروجه نهج حلة او الطريق او المسكن
 حانر ولا يدخل الحد في البيع اذ قصد الناس به اظهار ما يقع عليه
 البيع لكن قال **س** البيع فاسد اذا حرد وفيه يدخل في البيع فاختارنا
 بنهي او لزيد او بياض نخري عن خلاف **ف**
 ذكر الحرد في قول حروجه وحقوقه لانه لو لم يذكر حقوق لا يدخل
 الطريق والمسكن فيمنع على الانفاق فلا ينفذ استحقاق الدار
 ولا ينبغي ان يذكر بغيره وقيل ما به لانه لو كان باب الدار
 والمزاج على طريق العامة بغيره في ذلك الموضع ملكه نفسه
 هو لم يجر اذ طريق العامة لا يملكه احد وحقوق عبارة عن
 طريق وعرة وقفا والمرافق عند **س** عبارة عن منافع الدار
 وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق **س** ولو ذكر في الحد لزيد
 او بنهي او حو حقه الشهادة ولو ذكر دار فلان او طريق او مسجد
 لا يضر بقول الحق قوله لا يضر مخالف ما قبله سبعة اسطر
 قول **ط** لا ينبغي ذكر الحد في ظاهر الرواية ولكنه ثلثه
 فجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينهي الى حد او الحد الاول
 والشهادة كالدخول في كل ما من الاحكام **س** ولو ذكر الفاضل
 وحكم بالمدعي هل يدخل الفاضل في الحكم **ف** **س** بن اشارة الى
 انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب في كتب الشرائع
 حروجه دار البائع والفاضل حدار رهن فالفاضل **س** لو كان
 في جوابه اشارة الى انه للمشتري ولو كان الذي ارضا وذكرنا
 ان الفاضل شجرة لا ينبغي اذ الشجرة لا يخط بطل المدعي به والفاعل
 يجب ان يكون محط بطل المدعي به حتى يبر معلوما **ف**
 الشجرة المنة فصل فاصلا **س** المعزة لو كانت
 ربة فصل فاصلا حد او الا فلا ولو ذكر في الحد لزيد ارض
 الوقف لا ينبغي وبنهي ان يذكر ارضا وقف على الفقير او
 مسجد كذا او حو قال صاحب جامع الفصولين اقول بنهي

باب الوقف
في الوقف
المراعى

لانه

ان يكون

ان يكون بندا ما يلو من جن على تقدير عدم الموقفة الابدية
 فهو يفتق بلا ضرورة **ف** جعل الحد حرد ارض الوقف على
 مصالح كذا ولم يذكر انه في يد من لا يصلح ولو ذكر ارض الوقف على
 مسجد كذا حانر لو يكون كذا الواقف وقيل لا يثبت التوقيف بذكر
 الواقف ما لم يذكر انه في يد من **س** لو كان الحد ارض وقف لا بد
 ان يذكر المصروف وكذا في **ف** وقال حتى يكون بيان المصروف
 موقفا كما في ذكر اسم الاب والجد لما لك الارض في الوقف
 لو ذكر لزيد دار ولدته فلان لا يحصل التوقيف لان التوقيف
 بذكر الاسم والنسب وقيل يصح ذكره لانه من سائر التوقيف
س لو كتب لزيد ارض ورثة فلان قبل الفسخ قبل البيع وقيل لا
س كتب لزيد دار من تركه فلان يصح حد او كتب لزيد
 ارض ميان دهي لا ينبغي لان ارض ميان دهي قد يكون للفقير
 وقد يكون ارضا تركه مالكه على اهل القرية بالخروج وقد يكون ايضا
 ترك لزيد دواب القرية من وقف الفسخ في الحد لا يحصل
 التوقيف قال جامع الفصولين اقول في نظر لان ارض
 ميان دهي لو كان موقفا في نفسه ينبغي ان يحصل به
 التوقيف ويجعل في مالكه وفي حقه تركه لا يضر التوقيف كما
 لو كان الرجل موقفا مشهورا باسمه او بلفظه لا بابه ووجهه فيكتفي
 بذكره اشتهره وجماله ابيه ووجهه لا يضر التوقيف بل ذكره
 هو عدم سوا عدم معرفة الناس به وفيه لو جعل احد حروجه ايضا
 لا بدري ما لا ينبغي ما لم يقل هو في يد فلان حتى يجعل بالموقف قال
 صاحب جامع الفصولين ايضا اقول لو كان موقفا **س**
 ان لا يحتاج الى ذكر ذي اليد لوصول الوقف بدونه ولو جعل احد حرد
 ارض المملكة يصح ولو لم يبين انما في يد من لا يخاف في يد
 السلطان بواسطة نائبه **س** المختار انه لو ذكر اسم ذي
 اليد كفي لو كان الحد ارضا لا بدري ما لا **ط** الطريق يصلح حد

لو كان الحد ارضا لا بدري ما لا ينبغي ما لم يقل هو في يد فلان حتى يجعل بالموقف قال

يصلح حد

ولا حاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الا على قول شيخه فانه قال بين
الطرفين بالذراع والنهر لا يصلح هذا عند البعض وكذا السور هو
رواية عن **ع** وظاهر المذهب انه يصلح هذا واخذ في كنهه
عند سور الكدنة والنهر والطرف لا يصلح هذا لانه يزيد وينقص
ربما يوجب السور ولا يوجب وطى برك الشوك في هذا الطريق
واجزاء الماء في هذا النهر وعندنا يصلح هذا واخار **ع** في هذا قال
صاحب جامع الفصولين في قول **ع** نظر لان تبدل دار فلان
اسم من تبدل السور وكذا عادة ومع هذا اذا اصل دار فلان
هذا فينبغي ان يصلح السور نحوه قدما بالطرفين الا في دار واحدة
بانه لزوم ارض فلان ولفلان في هذه القوة اراضى كثيرة متفرقة
فختلفت بقوى الدعوى والشهادة ولو قال لزوم دار فلان ولم
يذكر اسم الجدار ليعلم وذكر الاسم والنسب في الرجل انما
يحتاج اليه اذا لم يكن مشهورا اما اذا كان من خديرة ولو شهد
عنده وتمام حده بذكره صاحب الجدة وعندهما التحديد ليس بشرط
في دار موقوفة كدار عروبين كحارث بكوفة فخطه هذا لو ذكر لزوم دار
فلان ولم يذكر اسم من يسميه هو معروف بكنية او كناية اليها لا اعلام ذلك
الرجل وهذا ما يحفظه **ع** في قول **ع** نظر ان الفرض من كمال الاسم
واجب هو التوفيق فلو مشهور او معروف فيجب ان لا يحتاج الى ذكر
اسم وجده وذكر كنية صاحب الجدة او فلان او ذكر ابن الى فلان
لا يكفي الا اذا كان معروفا مشهورا بذلك كشره الى جيفه
ابن ابي ليلي من لو كتب احد حده لزم ارض فلان والقال
بغير حازقة بغيره لانه بالاصل لا يكون لزم ارض فلان فيجب
ان يكتب لزم ارضه وكذا لو وقع مثله في الدعوى بفسده **ع**
لا بد من تحديد من شئ بحيث يميز وما يكتب في زمان واحد
عرف المتأخر ان جميع ذلك واحاطا به علما فقد استدل
بعض مشايخنا وهو المختار ان لا يسمع الا بصير يعطوا لافاضلي
عند الشهادة فلا بد من التجهيز بين حده وده ولهم بين

في نسخة
الخديري
وفي نسخة

انكرم

انكرم او ارض او دار وشهد كذلك قبل لا يسمع الدعوى و
الشهادة وقبل يسمع لو بين المهر والمحل والموضع وقبل ذكر المهر
والقربة والمحل ليس بلازم **ع** وفي رواية شمس
السلام نصح اذا بين المهر والمحل والموضع واخذ و
ذكر المحل والسوق والسكر ليس بلازم وذكر المهر والقربة
الغلط في التحديد في شهد احد وثلاثة وقال لا يعرف
الرايع يجوز شهادتهما لا لو غلط في الرابع **ع** الشاهد لو
غلط في هذا لا يقبل شهادته بخلاف ترك احد احد في الفرق
ان المشهود به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبت الغلط
باقرار الشاهد اني غلطت فيه اما لو ادعاه المذني عليه لا
يسمع ولا يقبل بيته لان دعوى غلط الشاهد من الذي عليه
انما يكون بعد دعوى المذني وجواب المذني عليه والمذني عليه
حين اجاب المذني فقد صدق ان الذي بجده احد وده
بدعوى الغلط منافضا قال
صاحب جامع الفصولين اقول يمكن ان يجب المذني بان
هذا ليس كذلك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط بعده منافضا
فينبغي ان يفصل ايضا يمكن ان يغلط المحقق بغير المذني
فلا تناقض قال ثم قال ونقول نفي الغلط في احد احد و
ان يقول المذني عليه احد احد وليس ما ذكره الشاهد و
صاحب الجدة ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد ومن
ذلك نفي الشهادة على النفي لا يقبل قال صاحب جامع الفصولين
اقول لو قال بعض حده كذا لا لا ذكره الشاهد والمذني
ان يقبل بيته عليه من حيث اثباته ان بعض احد وكذا فينتفي
ما ذكره المذني ضمنا فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي وبذلك
عليه مسئلة ذكرت في فصل التناقض انه ادعى دار احد وده فاجاب
المذني عليه انه ملك في يدي ثم ادعى ان الذي غلط في بعض حده
لا يسمع لان جوابه اقرار بجدة احد وده وهذا اذا اجاب انه ملكي اما

له فعل روائية **فقد** لا يسمع دعواه ولا يثبت ذكر البناء في الشهادة
او لا وعلى روائية **صل** لا يسمع لذكر البناء في الشهادة ولا يسمع
اخر الظاهر ان الرواية الاولى قول **س** والثانية قول **س**
بعد اسطر فاقه الفقيه ابو جعفر **فما** والله اعلم قال صاحب
الفصولين ينبغي ان يفتي بالبناء للمدعي لا للبناء عليه ولو كان
لان يثبت خارج اولى من ذي اليد فلا يسمع بسماع بينه المدعي
يقول **فما** قوله ينبغي لان الكلام فيما ذكر البناء في الشهادة
فحينئذ تكون الدعوى خارج دار البناء ودعوى ذي اليد
بناء ملك الدار دون الدار لا دعوى خارج وذي اليد ارفع
بناءها فمدعي كل واحد منهما امر متباين لما ادعاه الآخر لان
شيء واحد من يكون يثبت خارج اولى والله اعلم **فما** فقال
الفقيه ابو جعفر اذا لم يذكر مشهود المدعي البناء فعند **س** لا يسمع
بينه المقتضي عليه وعند **س** يسمع ولا يكون اقرار المدعي بالبناء الا
لشهوده يقول **فما** وقد نقلنا عن **س** انه يسمع دعوى
المقتضي عليه بالولد بناء عند **س** لا عند **س** فاجنب الى الفرق
لعل وجه الفرق لانه يوسف هو ان البناء متصل بالارض فالعلا
بينهما بمنزلة الاتحاد بخلاف الولد اذ ينفصل للام قليله للانفصال
والله اعلم **فما** ثم في رواية الاصل جعل طلق الاقرار
بالبناء تكديما اذ ذكر الشهود والبناء في رواية المشتق ان قال
المدعي البناء لم يزل للمقتضي عليه او قال انه ملكه يوم الشهادة كان
اكذبا وان قال البناء له ولم يزل غير ذلك لم يكن الكذابا لانه
محتمل في شهادته بدار فلما زكيا قال المدعي عليه ان البناء له
وبرهن فلو كان شهود المدعي حضورا بسا له القاضي عن
البناء فلو قالوا البناء للمدعي مع الدار لا يثبت الى قول المدعي
عليه وان قالوا لا ندرى لمن البناء انا شهدنا ان الارض للمدعي
فليس ذلك بالكذب منهم بشهادتهم ويقضي المدعي عليه بالبناء
ولو برهن ويومر بحدسه ونسليم الارض الى المدعي ولو لم يبرهن

لعله

لعله

لعله

وعلل وجه الفرق في ان الولد يثبت الاثم في الملك والرق واما البناء
فقد يكون بناء لا يرضى اذا كان ارض وغيره يرضى اذا كان لغيره
فينبغي ان يسمع في دعوى البناء عند **س** لا في دعوى الولد عند **س**

على البناء

على البناء وقض عليه بالارض بشاهد المدعي وانفع البناء فلو
برهن المدعي عليه بعد ان البناء له اذنه اذ القاضي لم يقض عليه
بالبناء بشهادة شهود المدعي قال **س** وهذه الرواية نوافي
رواية الاصل **فما** شهد ابدار قال لا نعلم ما حال بناتها كما
فيها بناء فلا ندرى اهو هذا البناء ام لا في المشتق انه يقضي
للمدعي بدار وبناء فان برهن المقتضي عليه بعد ذلك في البناء
له يسمع اذ البناء دخل في الفضاء للمدعي بناء اذ في علم آخر
كرم بارت وبرهن مقتضى بالعرض ثم اختلف في الاستحسان
ولا يثبت قبل القول للمقتضي له وقبل للمقتضي عليه المدعي عليه
الدار لو قال انا بنيت بناء والمدعي يعلم ذلك فيطالب ببيت
لا يحلف المدعي لحوار ان يثبت المدعي عليه للمدعي بالجوحي لو
قال يثبت لنفسه بلا ام المدعي يحلف القاضي **فما** اذ في كرا
ولم يذكر البناء صرحا ففرض له ثم برهن المدعي عليه اني بنيت
البناء يقبل ويومر برفعه قال صاحب مع الفصولين وقد مر
خلافا في ان في مسئلة الدار ثم قال ويمكن ان يعطل بان
البناء اذ لم يذكر في الشهادة بدخل بناء وبكم به للمدعي بناء
على الظاهر فيصير المدعي بمنزلة ذي اليد في حق البناء فينبغي له
فينبغي ان يسمع فيه بينه المدعي عليه كما في الخارج وذي اليد انتهى
وفيه ايضا قال ذو اليد اني زدت في العمارات فالمدعي
يدعي الدار سوى عمارات المدعي عليه وبين ذلك لو كان
الشهود لا يبرهون العماره المحدثه بل يثبت المدعي من القاضي
ليامر المدعي عليه بان يفتح الباب ليدخل المدعي والشهود و
برون الرواية فلو اني ان يفتح لبرهم لا يجر على ذلك فالوجه ان
يدعي العرض وبرهن عليها فاذا حكم له بدار بدخلون الدار ويشهد
بالبار في فيما علموا انه فدي ولو قال ذو اليد منعك من الدخول
اذ البناء ملكي ليس له ذلك **الزمع** **والزائد** وفي **فما** ففرض
بالولد بناء للام ثم ادعى المدعي عليه الولد يسمع عند **س** لا عند **س** في

بارجحة في

الزمع

البناء والولد يستحقان الدار والامه وكذا ابنتي الشجر والثر
الذرع يستحقان الارض ولا يقبل بينه المقتضى عليه ان البناء والثر
له خلاف الذرع والثر قال صاحب جامع الفصولين وهذا على
رواية **فقه** لا على رواية **صل** وقد مر الزواني قبل ورقة **شاهد**
له بانه ثم غابا او ماتا فظهر الامه وكذا في المذني عليه لم يره شاهد
اخذه المذني وكذا لو كان الولد ظاهرا او شهيدا بانه والم يترك
الولد حكم له بانه وبولد فلو برهن ذوالبدان الولد لا يقبل
ينكره قال صاحب جامع الفصولين اول ينبغي ان يكون هذا على
اختلاف في البناء يقبل على قياس قول البعض يقول الجعفر
عن حنيفة اختلاف في سلة الولد وقد نسي ما قد نسي بانه
نقلنا عن **فقه** من وقوع اختلاف فيها بين **س** وقد مر ذلك
قبل ورقيين **صل** فلو مضى وقال لا يمكن الولد المذني انما هو المذني
عليه لا يحكم به المذني عليه ولو كانا حاضرين وسألهما القاضي عن
الولد قبل الحكم فقال لا هو المذني عليه او لا تدري لمن هو لا يحكم به
في الولد وحكم بالامه المذني والولد هناك البناء اذا البناء موصول
بالدار **فقه** برهن على ملكه اثنان يتبعها ولدها بغضيه بها ولو
بالام بدل بنها ولو كان الولد في يد غير المذني عليه فادفع
بالام المذني لا بغضيه بالولد حتى يبرهن بخبره في يده الولد ان
مملوك لهذا المذني ولد في ملكه من هذه الامه **شبه** شري انه قوله
عنده **درر** لا باسبلا ده **شبه** ثم استخف ببنيه يتبعها و
لدها ولو اقر بها رجل لا والفق انه بالبنية يستحقها في الاصل
اذا قلنا ان الباعه تبرأ حون فيما بينهم بخلاف الافراج حيث
لا تبرأ حون **شبه** ثم قبل بدخل الولد في القضاء بالام
ينع لها فيكتفي به وقبل بشرط القضاء بالولد وهو الاصل
لان **قال**
اذا قضى القاضي بالاصل لم يوف الزواني بدخل الزواني بخلاف الحكم
لانه مفصل وقت القضاء وذكر في النهاية ان الولد انما لا يبيع بالام

الامه

الافراج

الافراج بها اذا لم يدعه المقلد اما اذا ادعاه كان له اذ الظاهر
له مثل باع دابة وقال هذا ملكي فولدت عند المشتري ثم خفت
فالتحق باخذها مع اولادها والمشتري يرجع على الباع باليمن
وقد مر الاولاد لانه مؤور من جهة الباع فمنع العدة اليه كذا في
مشكل الاحكام نقلا شرح الزبادات **شبه** اذ في عهده كرم او
دار بدخل البناء او الاشجار يباع ولو لم يشترها صريحا ولو ادعاه لها
بيناتها وشهدا بالوصية فقد حكم له بالوصية والبناء يباع لها ولو
بالوصية واستثنى البناء بغضيه لا بالوصية فقط واجاب **شبه**
عن قاض قضى بالوصية انه بدخل البناء والشجر نفاذ ذكر في
الاشهادات انه لو قضى له بالارض بدخل البناء والشجر كذا **فقه**
قال الملك الثابت بالافراج يحل على الملك الحادث ولا يطهر في
حق الزواني بخلاف البنية على الملك المطلق حيث يحل على
الملك من الاصل يطهر في حق الزواني **فقه** الحكم بانه حكم بولد
وكذا الجوان اذ الحكم بانه كله بخلاف الافراج فانه لم يباع
الولد لان الافراج حجب ناقصة وهذا لو كان الولد بيد المذني
عليه فلو في ملك الاخرى بانه بدل في الحكم اختلف
فيه المشايخ هذا في الحكم واما في البيع قبل بدخل الولد بنها
شري بقره لها ولد ولم يذكر الولد وقت البيع قبل بدخل لو
رغبوا الا فلا وقبل لا بدخل مطلقا بل ذكر وهو الصحيح وفي
بيع الامان لا بدخل ولو رغبوا وقال بعض الفقهاء وكذا الاصل
والضمان وفي الفرس على قياس قول لا بدخل ولو رغبوا
شري لانه عابته بدخل ثياب فلهما في البيع لا يخال لبيع عابته عا
بخلاف اكارا لبيع عابته فلا بد قبل البرو عه الا **شبه** ما ذكر الا اذا
كان الحار مع البرو عه وقت البيع محبسته بدخل **فقه** **شبه**
وفي **شبه** ان جميع ما في فقه فلا في المذني والاراضي وغيرها التي هي
مؤوقه بفلان جازت في محبسته لهذا المذني لا وارث غيره يجوز لها
لو عفا عنه ودعا الا فلا اذ شهدا بالجرم قبل لو لم يعف عنه ودعا

بيع بقره

دول الزواني
في بيع الحار

لاجل اهما الشهادة ولو عرفا لكن لم يشهدا بها لا يقبل شهادتهما وهو
الا صوب فالصاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يحل
شهادتهما ويقبل في اصل الملك لو تصادق الخصمان على ان
المشهود به هو المتنازع فيه ويطلب في المذنب شهود واحد
ليرفع النزاع في احدى اقسامه في آخر هذا الفصل قال في
شهادة ان داره في داره او في داره في داره او في داره في داره
باطل شهادته غصب داره او ادخله في بناءه يفضى عليه بالقيمة
اذعي داره او بين حده وموضعه ومجد المدي عليه فلما خرج من
عند القاضي حار المذنب بشهود على المذنب عليه ان يخرج اقراره
ساعة ان الدار التي موضعها كذا التي بيده المذنب قالوا او اما
نحن فلا نفوق الدار ولكن اقر هذا او لم تحده في اقراره فانه
جائز وبفضي المذنب **قوله** قال المذنب الدار التي حدودها
مكتوبة في هذا المحضر ملكي وشهدا على طبق دعواه صح الدعوى و
الشهادة وكذا لو شهد ان المال الذي كتب في الكتاب عليه
يقبل والمعنى فيه انه اشير الى المعلوم **قوله** شهدا بدار فلا نفوق
حدوده اذا شهدا اليه كذا لا نفوق اسماء احدى ويسمى القاضي
لو عدلا وبغيرهما مع الخصمان وامتنان له ليقيم الشهود على احوال
بحفرة الامتنان فاذا اوففا عليها وقال هذه حدود الدار التي شهدا
بانها لهذا المذنب برهوا الى القاضي وشهدا الامتنانها وفتا وشهدا
باسماء الحدود فحينئذ يفضى بالدار وكذا القربة والحائوت وجميع
الضمانات لو شهدا ان الدار التي في بلد كذا في محل كذا التي هي
لما صعد دار فلان بن فلان الغلاني في يد هذا المذنب عليه هذا المذنب
ولكن لا نفوق حدودها فقال اننا انك بشهود آخر يقولون حدود
فاني بها فشهدا ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ انه يقبل في
بعضها انه لا يقبل اذ الشهادة الاولى ليست بحجة اصلها بدون الثاني
فانسوى وجودها وعدها وكذا القربة وجميع العقارات **قوله**
قوله اصطلت الروايات بهذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان كل الشهادة

غالبا يكون

الوجه بيا

غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة
والعقار في السواد قالوا ان الشهود لا يكونون حدود البيع
لكن سموا ذكر احدى ود يشهدون على تلك احدى والكذوبة في
البيع ولو كانوا لا يعلمون احدى وحقيقة وفيه شهدا بملكه محدود
شهدا اهران بالحدود يقبل شهادة الوفيين وكذا لو شهدا على
الاجسام والغصب بوفائة وشهدا اهران ان فلانا على ذلك
الاسم والغصب يقبل شهادة الوفيين **قوله** اذعي ضيعة
وذكر حدودها وشهدا ان الضيعة التي حدودها كذا ملك
المذنب لكن لا ندرى ما في موضع هي سمع هذه الشهادة ونور
المذنب باقائه البينة ان الضيعة التي شهدوا بها في موضع كذا
فلو برهن بفضي بجماله **قوله** اذعي دارا فقال له القاضي هل تعرف
حدوده فقال لا ثم انا و بين حدوده لا سمع ولو قال لا
اعرف اسامى اجرانك ثم ذكر في المرة الثانية سمع **الفصل**
الثامن في دعوى الجوارح وذو البدن والخارج مع ذي اليد
وما يتعلق بها وفيه معرفة الخارج من ذي اليد يقول العبد للجوارح
هذا المجمع المطبوع الفاق غرت سلوب طابع الفصولين في
بيان دعوى الرجلين لكثرة تكرارها وخطرت نيبه المجلد لاويل
الالباب في هذا الباب حيث لا يتضح منه القواب ولا يميز
الفصل عن الباب وزدت عليه شيئا مما امله من هجات
المسائل محذوفة الدلائل منقولة عن الكعيرات كتب الاول
والاواخر والادوية العصبية والكوفية وهو الهادي الى
سوار الطريق **دعوى الملك والارث** ذكر في رجلان ادعى
ملكهما مطلقا وادعى ارضا في اثنين و برهنها فلو كان العاين بثلث
ولم يورثا او ارضا سواء او ارض ارضا فقط فحينئذ لا حجة للخارج
فيفضي منهما نصفين وعند **قوله** يفضي للمورث في الصورة الكائنة
عند من اطلق في الملك المطلق لا الارث ولو ارضا
ونارخ ارضا سبني بفضي لاسبق عند **قوله** يفضي

شهادة قاصرة منهما

الفصل الثامن في دعوى الجوارح

دعوى الملك والارث

بداية برهن خارجان على شراء شيء من اثنين وارضاها فيه
سواء لانهما يشنان الملك لبايعتهما فبعضهما حقا وادعيا
ثم يخرج كل منهما كما في بعض مسئلة دعوى الخارجين شراء شيء
وقد مر بنا قبل عشرة اسطر نقلا عن سطر فليست اليد
برهن على شراء من اثنين وتاريخ احدهما اسبق
الكتب فانه الهداية بشرى الى انه لا يعرف لسبق التاريخ اي
يقضي بينهما وفي **س** ما يدل صريحا على ان الاسبق اولى
يقول الجفر ويؤيد في **س** ما مر قبل من اسطر نقلا عن
قاضي ان الاسبق اخى في ظاهر الرواية فيكون ما اشار
اليه صاحب الهداية بناء على اختيار قول **س** كما لا يخفى والله
اعلم قال صاحب جامع الفصولين: الاصول عندى ان لا يعز
التاريخ في دعوى التلغى من اثنين ما لم يورخ ملك من اتفق
الملك اليه من جهة اذ المتلغى من جهة ما كانا حقا وادعيا
بل التاريخ يقول الجفر بل الظاهر ان الاصول بعين
في الصورة المذكورة كما ذهب اليه صاحب المبسوط والامام في الحاشية
لان دليله هو ان الاسبق تاريخا يضيف الملك الى نفسه في
زمان لا ينافى فيه غيره اخى من دليل من ذهب الى انه لا يعز
هو قولهم لانهما يشنان الملك لبايعتهما فكانا حقا وادعيا الملك
بل التاريخ كوجه قوة الاول غير كاف على ما لم يؤيد ما ذكرنا ان
الاصوب هو الاشارة ما مر في قاضيها ان ظاهر الرواية ثم ان هذا
كله في صورة دعوى الخارجين اما لو ادعى ذوبين او خارج وذوبين
في اثنين فلم ارهما في الكتب صريحا غير ان صاحب الوجيز بعد ذكر مسائل
دعوى الرهين كلها مطلقا قال كذا لو ادعيا تلغى الملك في اثنين
بارت او شراء خارج وذوبين ادعيا شراء من اثنين وارضا وفي
تاريخ احدهما جهان بان برهن التاريخ ان شراء من زيد فندس
وبرهن ذواليدان شراء من بكر فندس **س** او سندن
في الرواية ففى التاريخ **بداية** ادعيا شراء من اثنين وارضا ملك

اذ التاريخ لا يندى ملك الباعين فانه المشتري لا يعتد به مع تعدد الدعا
فصار كما انما حضرا ورهن على مطلق الملك كما تاريخ وقال الجفر
ورقة اقول الاصول عندى ان لا يعز
التاريخ في دعوى التلغى من اثنين

ملك الباعين

ملك الباعين يعتبر وما قام برهن كل واحد من خارج وذوبين خارجين
او ذوبين على غير ذوبين فاصح ولو تيسر خاسفت البينة يترك الملك
في يد ذوبين لا قضاء عندنا قصص محمد بن عيسى وعندهم يكون الخارج
وان اخذت البينة في العصار وعندها قضاء وقت الحاجة سبق يقضي
لدى الباعين عندنا وعند الخارجين ما يشاء قضاء يقضي لدى الباعين
والذين وقت ذوبين يقضي الخارج سوا وشهدوا بالقبض والادعى **س**
وفي تاريخ خارج وذوبين على مطلقا بالان تاريخ يقضي لدى الباعين خلاف
الملك المطلق اذ لا يقضي الخارج يستغنى عن ذوبين واليد يختلف فيها المبلغ
ط قبل لا يقضي ذوبين بل على سبيل تقدير فصار كما لو رهن تاريخ
صريح كما في قوله في تاريخ سبيل بنية ذوبين هو تاريخ بعد على
ان تاريخا قبل تاريخا يقضي الخارج ادعى ملك امراة بيدا آخره
للمدعى فيرهن تاريخا قبل يقضي الخارج حكم الاقرار قبل يقضي لدى الباعين
ولم يقر من تاريخ على تاريخ وموت من ذوبين على امراة
او سكونه فالخارج اولى كما في دعوى الملك ولو من ذوبين تاريخا
فصل ذوبين وان لم يورخ بل سبق ملكه ومقتضى قالوا بنية
اولى مطلقا اذ السبب متيقن في باب الخارج فكذا في ذوبين تاريخ
على تاريخ من تاريخ تاريخ ذوبين تاريخ ذوبين تاريخ ذوبين
بعد تاريخ تاريخ كان بنية تاريخ اولى الا اذا ادعى ذوبين قال
تزوجها قبل تاريخ فخره ونا المقدره كذا في نسخة لا يندى في بنية
ذوبين ادعى تاريخا فانكرت تاريخ ذوبين حاضر وصلة المقدره
فادعى تاريخ تاريخ المقدره اليه بنية على هذا المدعى حجة المرأة فلو
برهن المقدره بغير من المدعى برهن المقدره للبيعة والقرار من من
على تاريخ امراة ليست بيدا صدقني في تاريخ آخر على منكره لا يحكم له
الا بتاريخ سابق **هداية** ادعى تاريخ امراة فانكرت في تاريخ ذوبين
فادعى تاريخ ذوبين على من لا يقضي التاريخ اذا القضاء للاول
فدفع فلا يقضي ما هو من ذوبين لان بوقت شره وثالثا
لان تاريخ تاريخ الاول فيين وكذا اذا ادعى التاريخ في يد التاريخ

كما لا يخفى يقتضيه الخارج على من ظاهر الشك في الإثبات حتى يتأكد
 على ظاهر ذي اليد والحقان إذا تنازع في امرأة وبرهنها فان أرحا
 وتاريخ أحدهما سبق فلو لم يرد أن لم يورثها أو أرحا سواها فلو كان أحدهما
 قسرياً لم يورثها أو نقل إلى من قبله من يورثها ولو لم يكن يورثها إلا القسري
 المرأة **فصل في التنازع** في حكم أدعاء تناجاً يقتضي فيه ذي اليد كذا
 لو ادعى ذي اليد تناجاً في الخارج ملكاً مطلقاً وهذا إذا لم يورثها فان أرحا لم
 لذ في اليد أيضاً إلا إذا خالف من الدابة لوقت ذي اليد ووافق لوقت الخارج
 في الخارج ولو خالف لوقت من غير التنازع عند عامة المشايخ ويترك
 في يد ذي اليد على ما كان **شك** كذا في رواية وهو بينهما نصفان في رواية
 برهن كل منهما أن الدابة تحت عنده أو عندها بغير سوء كانت بيدهما أو بيد أحدهما
 أو بيد ثالث فذكره الذي هو في خلافه في وقتها ما يحد وان أكل تناجاً
 قسرياً بينهما ان لم يكن بيد أحدهما فقط وان كانت بيد أحدهما يقتضي لذي اليد
 برهن خارجاً على تناجاً فلو لم يورثها أو أرحا سواها أو أرحا فقط فبرهنها
 ولو أرحا برهن تاريخ أحدهما فلو وافق تناجاً تنازع أحدهما فلو لم يورثها أو أرحا
 أو أكل فبرهنها قبل ما خالف بطلان التنازع فلا يقتضي لها ثمة كذا في رواية
فصل في التنازع في الدابة والظاهر في الدابة أنها لا يطلان بل يقتضي
 بها بينهما ان كانا خارجين أو بائنين أمّا أحدهما دون يده يقتضي برأيه لأن اعتبار
 تملك الوقت بينهما وحقهما هنا في استقاط اعتباره أو في اعتبارهما استقاط
 حقهما فلا يقتضي فساداً كانا ذكر التنازع بينهما تاريخ في ذلك واليد
 لو كانت في يد أحدهما أو لا في يد أحدهما إذا اشكل وهكذا ذكره محمد وأبو
 ذكره كذا وهو في بعض المشايخ لا يثبت انتهى في برهن خارج على تناجاً
 في كذا تاريخ برهن ذي اليد على التنازع في خلاف الملك المطلق كما هو في رواية
 أو راق في **فصل في حق الخصم في الظاهر** أو المسئلة اختلافه كسواء
 في بيان اختلافه في الأصل لا يقتضي برهن خارج أنه ولد في ملكه وبرهن
 ذي اليد أنه ولد في ملكه لا يبرهن كذا في اليد كذا في خصم فليعلم خصم تاريخ
 وجهه في اليد برهن كل تاريخ ذي اليد في تنازع في ملكه لا يبرهن
 حكم لذي اليد أن يثبت بينهما خصم فليعلم فليعلم تاريخه أو يدعيها ما كان التنازع

وجه رواية كذا في أحد من مسلم وكذا في رواية غيرنا على ظاهر كلامهم
 فتقضى لهم عندنا وعند من يقتضي للشك في صح

فانه جلي

فانه جلي في اليد فكذا هنا د برهن ثالث على مقتضى برهنناج ان برهن **المقتضى**
 ثانياً يقتضيه والاول يقتضيه المدعى برهن في الأصل انه يقتضي مقتضى حكم
 الاقضية لا يقتضي **في** المقتضى كذا في تنازع أو بملك مطلق لو برهن على التنازع
 أو التنازع في المقتضى يقتضي كذا في الظاهر ان هذا بناء على أن
 والله اعلم **المسألة** لا يثبت على السطح إلا إذا دعي الاستحقاق منه
 أو التنازع وفيها ادعى ذي اليد تناجاً أيضاً ولم يبرهن في حكم المقتضى التنازع
 ثم برهن المقتضى عليه بالتنازع لا يقتضي حكم بقول الخصم قوله لا يقتضي التنازع
 بخالفه لما تقررنا فيه قوله أو التنازع أو معناه لو ادعى المقتضى عليه التنازع يقتضي
 حكم التنازع لأن يقال لم يورثها أو زفر له أو التنازع ان يدعي المقتضى على التنازع ولم
 يكن يدعي المقتضى في التنازع أو يقال كذا اختاره في كلامه الأول رواية الأول
 وفي الثاني رواية الاقضية كما هو الظاهر في هذا الوجه بينه في خالفه
 لما تقررنا في **فصل** وما تقررنا في **فصل** في الثانية اسطره فليعلم تاريخه
 والله اعلم **فصل** في يد ذي اليد في ملكه كذا في رواية برهن
 عمر كذا في رواية برهن في اليد كذا في رواية فقامت على غير وجه فليعلم تاريخه
 فلو لم يورثها أو أرحا سواها لم يورثها أو أرحا فلو لم يورثها أو أرحا سواها لم يورثها
 على التنازع حكم له بالأنه برهن على شئ لو برهن في يده أو كان أخيه به كذا
 انها يثبت كذا في رواية أيضاً بناء على رواية الأصل لا يقتضي كما
 لا يخفى قال صاحب جامع الفصولين في على ذكره لو برهن على التنازع
 بمحكم التنازع لذي يدعي ان يحكم بذكر أيضاً في رواية خارج كذا في رواية
 وان كان زائد التنازع كذا في رواية ما في فليعلم تاريخه ملكه
 فقال في اليد أو غيره فلا يبرهن على يد غيره فلو لم يورثها أو أرحا سواها لم يورثها
 المودع ورجوع على التنازع ورجوع المالك على التنازع أيضاً كذا في رواية
 لا للمدعي إذا المدعي في اليد ورجوع على التنازع من لو برهن المودع على أن
 يقتضي التنازع للمودع إذا ظهر أن حكم الأول مدعي المالك المطلق فليعلم
 غير خصم فليعلم تاريخه فليعلم تاريخه فليعلم تاريخه فليعلم تاريخه
 التنازع بمحكم دعوى مطلق المالك برهن ان قامت يد كذا
 تقتضي الشهادة فهو مدعيه والانه لو برهن في اليد أنه ولد في ملكه يقتضي

Copyrighted material

والعين في عينين بان قال هـ في العين ملكه لانه بعته منه لو كان المدي
 ادعى الشراء منه لا يقبل لانه شهادة على نفسه **قاصحان** تنازعان في شئ فخرج
 احدهما ان كان في يد مندهم وخرجوا لآخرانه في يد الساعة اركان في يد مندهم
 اقره القاضي في يد المورخ المورخ **درج** لا ترجح في الدعوى بكثره الشهود
معرفة الخامس في **درج** وما يتعلق بذلك فتي ادعى كل منهما انه في يد لورين
 احدهما يقبل يكون الآخر خارجا ولو لايت لهما اختلف واحد منهما اذ لم
 يثبت لورين احدهما فاما الآخر اذ يصير خصما باليد ولم يثبت به واحد منهما
 ولو رخص احدهما على الآخر حكم بيده رخص على الملك لا يقبل ادبته في اليد
 على الملك لا يقبل يقول المختار المسئلة الاولى في الاختلاف في ادبته في آخر فصل
 انه لو اراد احدهما تخليف الآخر قبل الاجازة بذلك على الاستساقا هنا
 بعد سطر في قوله والا فالبين وبعد سطر في قوله ينبغي ان يختلف
 لا يظهر **ج** ادعى كل منهما انه له في يد ذكر في **صل** ان على كل منهما البينة
 والا فالبين اذ كل منهما موقوف بغيره عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو رخص
 احدهما حكم له باليد ويصير مدي عليه والآخر مديا ولو رخصنا جعل الله
 في يد كل واحد منهما في اثبات اليد في دعوى الملك في العقار لا يصح الاعل
 ذي اليد دعوى اليد يقبل على غير ذي اليد لو نازعه ذلك الغير في التبدل
 مديا لليد مقسودا ومديا للملك تبع الملك اليد **سك** تنازعان في يد
 فاما احدهما تخليف الآخر ينبغي ان يختلف لانه يظهر من قوله يد في حق
 فهو المالك يترك التعرض لان يبرهن على اليد فتي ادعى اذ افعال اليد
 كان لك بعته في الحوائج فوثقة انما تخرج من يد المدي لا صدق المدي
 في الملك **كذا** وقال كان لك بعته في فلان وانا اشتريته منه
 يؤمن تسليم المدي له اذ اقال المدي عليه في بينة حاضرة
 فلا يؤمن تسليمه اليه الى المجلس الثاني **ش** ادعى افعال
 ذي اليد في شريته من هذا المدي ينزع من يد من يبرهن على الشراء
 وهو اقباس **ب** في الاستساقا **س** ايتك سيد
 ثلثة ايام ويجعل في يده على الشراء فتي اقتنعنا من يد آخر فقال
 في اقتنعت من يد لانه ملكي وخرج على ذلك قبل لانه وان كان زائد

ج في رواية جندب بن سنان في يد مندهم في يد لورين فالتوا في يد
 وانه يثبت المدة او يبرهن بها جميعا فييدنا او لا فاما حجة معي

حلم

بحكم حال الحق لما اقر قبضه منه فقد اقر ان اليد في حقيقة صراح
 ولو اقر المدي عليه في اقتنعت من المدي لانه كان ملكي لو كنه المدي في الاقتنعت
 لا يبرهن اليه المدي لانه في اقتنعت اقراره وخرج على اليد ولو صدق
 يؤمن تسليم قبضه المدي زائد في خلاف او يبرهن الآخر وفيه غيب ايضا
 وزرعه فاذن اجل انه الى و غيبه في لورين على غيبه واعدات يد
 هو زائد في الزاد خارجا ولو لم يثبت اخذت يد فالزاد في يد المدي
 هو خارج **ع** بين عقار اخذت عليه الآخر لا يصير به زائد او علم به
 قاضي يا فخرية فلو ادعى عليه انك اخذت اليد وان بيدك فانك
 يختلف لورين من ان بين مندهم في يد مندهم في يد مندهم في يد مندهم
 لا يصير المدي عليه مقتنيا عليه حتى لو يبرهن انه لا يقبل **ك** ادعى انه
 فاق المدي عليه انه كان بيد المدي في يد مندهم في يد المدي في يد مندهم
 وقيل ليس باقرار اذ ان يقبله كاذبا يدانه في يد مندهم في يد مندهم
 باليد المتعلق لجامه وكذلك التزكيب ولي يبرهنه بخلاف ركني
 اذ الدابة بينهما المتساوية في كسرت ولا يبرهن التزكيب في المتعلق
 بكم في الحاشي على ساطع اليد او في المتعلق به فهو بينهما وكذا التزكيب في يد مندهم
 ولا في يد آخر في يد مندهم اذ الزيادة في يد مندهم فلا يبرهن زيادة الاستحقاق
الفصل التاسع في الاشارة والنسبة والتزكيب في الدعوى على الزيادة في
 الاشارة في موضع ما اهمه باختلاف اليد الدعوى والشهادة قطعا
 للافعال **ك** هذا هو السطر في بنية هذا المسألة في البيع والشراء
 والاجارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء فاما في البيع لا يكتفي الا بال
 البيان والتسليم ولو كتب في الخصم المدي في يد مندهم في يد مندهم
 اليه شهدوا على ما افقر المدي في يد مندهم في يد مندهم في يد مندهم
 المدي لا يفتى بقبض المدي في يد مندهم في يد مندهم في يد مندهم في يد مندهم
 لا يقبل التزكيب لو كتب شهدوا على من المدي لا يفتى اذا الشراة
 على قول آخر في ان يد عبيد الشاهد لنفسه كما يد عبيد المدي لنفسه
 ما سبب جامع الفصل في اقول ان من يد مندهم في يد مندهم في يد مندهم
 ادعاه المدي لثبت به الشك في لانه في يد مندهم في يد مندهم في يد مندهم

لا ذكر في لانه يشار فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكر جده
 اولى واما الغائب فلا بد من ذكر جده عند ذكره
 وكذلك في القديس لا بد من ذكر جده صاحب الحق
 تعريف الخاص على لا بد من ذكر جده القوي على قول جده
 لو ذكر اسم واسم ابيه ونحوه او صناعته ولم يذكر جده قبل شرط التعريف
 ذكره شيئا فليكن هذا في ذكر لقبه واسمه واسم ابيه قبل يكتفي الصحيح انه لا
 فالصانع الفصولين اقول الغرض التعريف لا تكثير الحروف
 فيتعين ان يكتفي بما يحصل به التعريف فلو كان معروفا لم يقبل فقط
 ينبغي ان يكتفي بذكر لقبه فقط قالوا في شرط ذكر جده خلاف
 فلو كان بدون ذكر جده نفس لانه جده فيه يقول المحقق وقد مر في
 تحديد المقارن فلا غرض انه لو ذكره كونه صاحب الحق فلا خلاف
 او ان فلان لا يكتفي اذا كان معروفا مشهورا بذلك كشيخ
 ابن حنيفة وابن ابي ليلى اذ في دارا وعفارا لا يسبح الا بغير
 وذلك لا يكون الا بذكر جده ان باسمائهم واربائهم واجدادهم
 واللقب الذي يعرف به ولو عرف باسمه واسم ابيه وجده
 لا يحتاج الى اللقب ولو لا يحصل التعريف الا بذكر اللقب فلا بد
 بان يشار في الضرعية في ذلك الاسم والنسب كما قال
 احمد بن محمد بن جعفر في هذا النوع التعريف اذ في الضرعية يشار
 في الاسم والنسب ويحدد جده ذكره في كثير من المواضع فلان بن فلان
 القائل ولو حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى
 ذكر جده في تعريف الفن مثل الغدي عن محضر كتب فيه
 دوزنة بن عتبة الهندي اذ في فاجاب انه غير صحيح اذ النسب على هذا
 الوجه لا يقع بها الا علام ويجب ان يكتب عبد فلان او مولى فلان
 اذ المعتق يعرف بمولاه وان كان مولاه معتقا ايضا لا بد ان يقال
 انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقا ايضا ولم ينسب الى المولى
 لا يكتفي به اذ المولى الثالث بمنزلة لانه في النسب فيجوز الاقتصار عليه
 وذكر القليلة في هذا كذا في التعريف ولو قال

مثل
 في تعريفه

فلان بن فلان القديس لم يجزئته ينسب الى هذه الخاصة اذ التعريف
 لا يتم بالنسب الى قوم لا يسمون **ط** المدينة والقريه والكورة
 عامة ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها قال
 صاحب جامع الفصولين اقول في هذا ان قد يصح المعرفة بالاضافة
 الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان يعرف الخريف بمدينة لا
 مثلا يعرف بالتسمية فلهذا والحاصل ان المعتبر هو حصول المعرفة والاضافة
 الالتباس ياتي شي كان **الشهادة على المرأة** ولو اخبر
 العدلان ان هذه الموقرة فلان بنت فلان يكتفي بهذه الشهادة
 على الاسم والنسب عندهما وبه يفتي الا يري اتمها ولو شهد عند
 يقضي باسم ادماء والعقضاء فوق الشهادة فيجوز شهادة احياء
 بالافواه في شى جاء رجلان الى الصنك وقد فرست امرأة
 وقالانا نعرفها فذلك ليس بشي لان هذا القدر
 ليس بتعريف اذ التعريف انما يكتفي بذكر الاسم فلو قال لا
 فلانة بنت فلان بن فلان يكتفي بتعريف **ق** شهدا عاها باسمها
 ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي المشهور هل تعرفون
 المدعى عليها فقالوا لا لا يقبل شهادتهم واما لو اخبرنا الشهادة
 على امرأة اسمها كذا وكذا لكان لا بد من ان هذه تلك ام لا تحت
 شهادتهم على المسماة وعلى المدعى ان يعرف ان هذه هي خلاف
 الاول اذ في رافيه بالجمله فبطلت شهادتهم كذا قال صاحب
 اقول في هذا في الثاني بالجمله ايضا في هذا القدر لا يحصل كونه
 ويكتفي الفرق بان يحمل الاول على الشهادة اصلية والثاني على الزيادة
 على الشهادة فيحمل الجمله في الثاني لا الاول يقول المحقق لا حاجة
 الى اذ ذكره من الفرق اذ الجمله في المسئلة الثاني يبرع اذا الظاهر
 ان معنى قولهم تخلفنا الشهادة في انما عرف المرأة المدعى
 عليها اذ عرفناها حين تخلفنا الشهادة عليها لكون لا تعرف
 الا ان هذه تلك ام لا خلاف المسئلة الاولى
 حيث اعترفوا في اربع وعشرين سنة في هذا الجمله

القاض لا يتحمل خلاف البسمة كما لا يخفى فحصل العرف والحق
الحق تعريف الواحد كفي كما في المكنى والمترجم والاشارة
واقفي بعضهم بان الفعل لا يصح بدون رؤية وجهها فاش لو اجرت
امارة انها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد ان يشهد باسمها
وبانها او تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي بقول
كفيرة وعلى امر انقضاء طينع ان يحل كما لا يخفى فاش ولو فاش
رجلان وقالوا تشهد انها فلانة بنت فلان بن فلان حتى لا يشهد
وقاما اذ في لفظ الشهادة من التاكيد اليقيني في لفظ خبر لانه
يدين بانه يقر ولو كان بلفظ خبر انها هو يجوز عندنا لو اجرت
لاستدراكه ولو لم يكن على الكذب وعندهما الخبر انها فلانة بنت فلان
ابن فلان يحل الشهادة على النسب ويصح تعريفه لا يصح شاهد
سواء كانت الشهادة لها او غيرها او قبل لا يصح فيما لها واختار النسب
الا ان اذ هو خبر لا يشهد وكذا لم يشترط لفظ الشهادة كذا في
تعريف الاب والابن والزوج يجوز ان يشهد هو لانه عليه معنى
التعريف ايضا لعدم التهمة بخلاف التعديل اذا تعذر شهادة والتعريف
لا يشهد بغيره ان يشهد على معرفتها عدلان او رجل وامرأتان وحصل
الشهادة على المرأة المستقبلة الى ابنة النكاح بمعنى ما يختص
يصح عند التعريف وعن ابن قتال لو سمع اقرار امرأة في وراء الحجاب
وشهدت عن اشارة فلانة وذكر اسم المخرج ان يشهد بها
اطلق الحجاب اطلاقا وقال لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا رأى شخصها
حال اقرارها فحينئذ يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها
وجزاها **ج** كشفت وجها وقالت فلانة بنت فلان بن فلان
وهبت الزوجين مني فلا يختص النسب الى الشهادة عدلين انما
فلانة مادامت حية او يكن للشاهد ان يشهد اليها فلو ماتت فحينئذ
يختص النسب الى الشهادة عدلين يشهد بها **ن** في فاش قال اسم
واسم ابني وكذا في جميع آخر لا يصح شاهد هذا القدر
انما قول من يشهد على اسمه وشبهه بالاولاد

شهد

شهدا عندهما كذا الحجاب في الموضع الذي قبله الشهادة فيها الت
فلا يجوز الاعتماد على اخبار المتأخرين باسمها من قبلها
لعلمها بتسويتها وانسبها باسم غيرهما ونسبها بين ان
يزور على الشهادة ليعجزها المبيع من يد مالك فلو اعقد على قولها فقد
تزوج بها وجعل مالا للناس ومن فصل فصل منه كثيرا
فانهم يسمونهون لفظ المبيع والشراء والاقراء والنكاح من وجوه
ثم اذا استشهد بعد موت صاحب المبيع شهد على ذلك الاسم
ولا علم لهم بذلك فحينئذ ان يخرج عن مثل هذا حذر اعيان الجارة
وعن شياع اطراف الناس وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد
عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عندنا وعندهما شهادة
رجلين كاف كما في سائر الحقوق فالصاحب جامع الفصولين
اقر ان يحل للمعا في العام بالنسب وبشهادة رجلين فينبغي ان يحصل
للسهود ايضا بشهادة عدلين كما هو قولهما وهذا في النوازل
والفصل العاشر في التناقض في الدعوى فيمنعنا فضاولين فينا فضاولين
في دعوى النسب والارث وفيها ايضا ما يكون دفعا في المدعى وفيه
وما لا يكون بقول الخصم لم يراع صاحب جامع الفصولين اتباعا
للاصل الترتيب في ذكر مسائل هذا الفصل ففسر للمراجعين
من اولي النهي وجدان مسائل الدفع المهمة من بينها بحيث اخرج شدة
الافتقار والاحتياط الى حال التبع والانتقال والانتقال فترتها
تسهل الامر على الطالبين والله الموفق والمساعد والمعين
بالتناقض يمنع الدعوى غير كما يمنع لنفسه ما قرع بين
لعينه لا يملك ان يدعيه لنفسه ولا غيره بوجه او وصاية
امرأة عن جميع الدعوى فادعى عليه مالا بوجه او وصاية
يسوع فلو ادعى عليه مالا ارث فلو مات مورثه
قبل ان ياتي بالبيع ومرة وان لم يعلم من مات مورثه
عند ان ياتي استأجر ثوبا او استأجر ثم ادعى له لانه القسير
يسأل وهو في الرواية التي تكون الاستعانة

جامع الكبير الاقرار المتأخر برفع الادعاء التقدم والادعاء التقدم برفع الادعاء المتأخر

اقرار ابا ان لا ملك للمستعير ولا يكون اقرارا بالملك
 للمستعير **وهذا** اقرار بان لا ملك له
 لا يمنع دعواه كغيره بانه ادعى دار لنفسه ثم ادعى ان له ملكا
 وقطع عليه بسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو ادعى
 الوقف او لا ثم ادعى انه لا يسمع كما لو ادعى لغيره ثم لنفسه
 فشي ادعى الا لنفسه ثم قال انا وكيل فلان لم يكن متناهما
 اذ يجوز ان يضيف الوكيل مال الغير الى نفسه وقت ادعائه
 انا لو قال انا وكيل فلان فزاد مال الى نفسه يصير متناهما
 اذا الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال صاحب جامع **القصير**
 بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل التاسع والثلاثين
 اقول يمكن ايضا في الثاني انه اضاف مال الغير الى
 فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يجوز مقبولا **ادعاه** لنفسه
 بغيره لا يسمع لان ما هو في ملكه لا يضيفه الى غيره **عند**
 فتمكن المناقاة بقول الخصم بانه في قريبا ما يوافق
 في ذلكها مخالفان لما ذكر في **ن** في **ن** ولعل في المسئلة
 روايتين لكن الظاهر انه يسمع اذا لافنا وان لم يضيف
 مال نفسه الى غيره لكنه قد يضيف مال غيره الى نفسه كما في
 الوكالة والله اعلم **ادعى** لغيره بوكالة او وصاية ثم ادعى لنفسه
 لا يقبل الا ان يوفق بانه كان لفلان ثم بشره منه
 وبرهن عليه ادعى لفلان بوكالة ثم ادعى لفلان آخر وكالة
 بحسبه **فيه** لا يقبل ويصير متناقضا والدين في هذا
 الحكم العين قال صاحب جامع **القصير** اقول التوفيق
 المتقدم بين هذا ايضا **فصل** ادعى بالانفال
 مراد ادعى خبز لانه وقتت الى وكيلك فلم يقدر على
 اثباته فقال وقتت اليك لا يقبل قوله بل ان يوفق
 فلو ووفق وقال وقتت الى وكيلك كذلك انك انك
 الوكالة قد وقتت اليك يقبل ولو قال

وصد اليك

وقتت اليك ثم قال وقتت الى وكيلك يقبل ولم يكن متناقضا
 وان لم يوفق بغير الحق لعل وجه الفرق بين المسلمين هو ان احدا لا يملك
 المتناقض في ايدى بل انما اذا التفتي به احدى الجهتين الثانية اذا اظهرت
 منها ما لا دفعه الى وكيلك لكسرة طنت انه جعل اليك فلما قلت فتمت
 اليك والى وكيلك ادعى اضافة صدق جاء به ثم عرض ذلك الحال بينه لفلان
 وقتت بحسبه يسمع لما قرأ الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه **اقرار** ان لا ملك له
 فيتم ادعاه لنفسه يقبل ولو قرأ ان لا ملك له فلان ثم ادعاه لنفسه لا يقبل لانه يملك لغيره
 بغيره **اقرار** ان لا ملك له في نفسه في نفسه في نفسه **هذا** المبحث في التخصيص
 لو قال في اليد ليس هذا الى المدين كذا لاني اذ اذ كان لا يوافق ولا يوافق ثم
 ادعاه لغيره فصار في اليد هو في الفلانة المتناقض لا يمنع لان اقراره هذا لم
 حقا احد الا اقراره **بغيره** لا يمنع او ان يوافق لغيره على احد
 ولو كان لغيره ساذج حين قوله ذلك فهو اقرار بان لا ملك له رواية لا ضرورة
 لكن القاضية ان لا اليد هو ملك الذي فلو اقر به امره بسلطه اليه ولو انكر
 برهن المدعى ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في **سنة** ان قوله ليس
 او ما كان في يده من القوم به **هذا** المتناقض لا لا يمنع والى المدين
 لقيام اليد في اصحابها مع الفصلين اقول ما ذكره اقرار ذي اليد انه
 الاقرار للمجهور بالجل والمتناقض انما يمنع **لانه** يتأخر في اقرار المدعى ايضا
 فينبغي ان يتحد احكاما والظاهر ان هذا الخلاف في اقرار المدعى
 قبل التراجع واما لوقاله مع وجود التراجع فينبغي ان يبطل دعواه وفاقا على
 ذي اليد بخلاف اقرار ذي اليد مع وجود التراجع فينبغي ان يبطل مع عدم التراجع
 لا يبطل دعواه وفاقا للفرق ان ذي اليد اذا التراجع قبل التراجع يبطل اقراره او اليد
 دليل الله في ملكه ملكه عن نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز فلها في ذي اليد
 ملكه وفاقا لغيره في اليد عند التراجع قبل ان اقراره المدعى ولا يبرهنه التراجع قبل
 ان لا يبرهنه الى ان ملكه دليل الله في ملكه لا يبرهنه التراجع في يد غيره فلو اقر
 قبل التراجع قبل التراجع فلا وجه للملكه ولا يخرج ليكون في يد اثنين المقوله
 قبل التراجع **لانه** لا يبرهنه اليد عند التراجع فينبغي ان يبطل اقراره ولما
 لانه في نفسه كغيره فلا يبرهنه الى اقراره في يد غيره وفاقا بغيره اليد

مسألة
اقرار قال لا حق له في الاملاك له

منه رحمه الله
على حق لو شرط ان اواره عليه لا يجوز ان يحقر قوله لو شرط في سندك
اذ لو صدر من وكيل في غير قبض القاضى لا يعتبر فلا حاجة الى الشرط
المذكور هذا اذا كان قوله والموكل على حق معطوفا على قوله عن الوكالة
اما اذا كان معطوفا على قوله لو فعله عند القاضى فلا سند لك لكن تكون
المسألة لا في ناقصة حيث لم يتعرض فيها الى كون الموكل على حق او لا في
صورة مساومة وكيد في غير قبض القاضى وهذا تصور وارى ان في
مقام بيان واعلان كما لا يخفى على الاعلام قد ادعاه وكالة فبرهن في
انك استغفرتني بيطل دعواه لادعوى موكله ولو ادعى التولي
فبرهن المدعى عليه انك استغفرتني وتو موكله كدك مست لا
يصح هذا الدفع لان اقرار المتولي على الوقف لا يصح قال صاحب جامع
الفصولين اقول كما لا يصح الاقرار على الوقف لا يصح على الغير ينبغي
ان يتحدا كما قال الصحيح عندي ان بطل دعواهما اذا اقرارا في
في حقهما وان لم يصح في حق غيرهما كما بطل ما في دعواهما بغيرهما فلا
يسمح لك ادعاه موكله بطل لان وكيلة اقر في قبض القاضى
يقول الحقير في بحث وهو ان الذوق الفقهي يقتضي الفرق بين باين
المستلزمين وذلك لان بطل الادعوى المتولى الوكيل لا يقتضيه كل
ادعوى على وجه دعواه واما بطلان دعوى المتولى فيضمنه في الوقف
فالظاهر انه ينبغي ان لا يبطل دعوى المتولى بخلاف الوكيل اللهم
ينقل المتولى باقراره على الوقف فحينئذ يمكن ان يدعى المتولى الآخر
والله اعلم بما خفي واطهر **فصل** الاستسقاء والاستسقاء اقرار بالملك
لذي اليد **فصل** الاقدام على الاستسقاء والاستسقاء اقرار بالملك
والاستسقاء اقرار بالملك له فيه اتفاق الروايات حتى لو برهن ذي اليد
على الاقول ان المدعى فعل مع شيئا من ذلك يدفع دعوى المدعى
ولو كان ملكي لكنه فضنه متى ولم يدفعه الى فلهذا استسقاء منه لا يصح
للتقاضى بين قوله ملكي قوله ليس ملكي والاستسقاء اقرار بالملك
عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان يكون الاستسقاء من غير المدعى عليه وكذا الاستسقاء

هذا هو الحق
في حق المدعى
المتولى
الاستسقاء
الاستسقاء

على حق

منه رحمه الله

منه رحمه الله
على حق لو شرط ان اواره عليه لا يجوز ان يحقر قوله لو شرط في سندك
اذ لو صدر من وكيل في غير قبض القاضى لا يعتبر فلا حاجة الى الشرط
المذكور هذا اذا كان قوله والموكل على حق معطوفا على قوله عن الوكالة
اما اذا كان معطوفا على قوله لو فعله عند القاضى فلا سند لك لكن تكون
المسألة لا في ناقصة حيث لم يتعرض فيها الى كون الموكل على حق او لا في
صورة مساومة وكيد في غير قبض القاضى وهذا تصور وارى ان في
مقام بيان واعلان كما لا يخفى على الاعلام قد ادعاه وكالة فبرهن في
انك استغفرتني بيطل دعواه لادعوى موكله ولو ادعى التولي
فبرهن المدعى عليه انك استغفرتني وتو موكله كدك مست لا
يصح هذا الدفع لان اقرار المتولى على الوقف لا يصح قال صاحب جامع
الفصولين اقول كما لا يصح الاقرار على الوقف لا يصح على الغير ينبغي
ان يتحدا كما قال الصحيح عندي ان بطل دعواهما اذا اقرارا في
في حقهما وان لم يصح في حق غيرهما كما بطل ما في دعواهما بغيرهما فلا
يسمح لك ادعاه موكله بطل لان وكيلة اقر في قبض القاضى
يقول الحقير في بحث وهو ان الذوق الفقهي يقتضي الفرق بين باين
المستلزمين وذلك لان بطل الادعوى المتولى الوكيل لا يقتضيه كل
ادعوى على وجه دعواه واما بطلان دعوى المتولى فيضمنه في الوقف
فالظاهر انه ينبغي ان لا يبطل دعوى المتولى بخلاف الوكيل اللهم
ينقل المتولى باقراره على الوقف فحينئذ يمكن ان يدعى المتولى الآخر
والله اعلم بما خفي واطهر **فصل** الاستسقاء والاستسقاء اقرار بالملك
لذي اليد **فصل** الاقدام على الاستسقاء والاستسقاء اقرار بالملك
والاستسقاء اقرار بالملك له فيه اتفاق الروايات حتى لو برهن ذي اليد
على الاقول ان المدعى فعل مع شيئا من ذلك يدفع دعوى المدعى
ولو كان ملكي لكنه فضنه متى ولم يدفعه الى فلهذا استسقاء منه لا يصح
للتقاضى بين قوله ملكي قوله ليس ملكي والاستسقاء اقرار بالملك
عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان يكون الاستسقاء من غير المدعى عليه وكذا الاستسقاء

منه رحمه الله

من غير المدعى عليه
اقرار بالملك للمدعى
كالاستسقاء

كالاستسقاء في كون كل منها اقرار بعد ملك للمدعي ويدل بانه **طاعة**
الاستسقاء هل هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادة يكون اقرارا بكونه
ملك للبائع وفي رواية اجماع لا يكون اقرارا الاول اصح وعلى الروايتين
لا يسمع دعواه بعد الاستسقاء والاستسقاء من غير البائع كالاستسقاء من
البائع والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء
اقرارا بانه لزمي اليد سواء ادعاه لغيره ولو اقيمت البينة
على ان الوكيل ساه في محاسن القضاء خرج من الخصومة
هو وموكله ايضا ولو كانت المساومة في غير محاسن القضاء خرج
هو من الخصومة دون موكله **قوله** ادعى انه قارذ والبراطال
دعواه فقال للمدعي بحضرة الشهود خذوه وديعة الى الغرة **قوله**
يبطل دعواه لان قبول الوديعة اقرارا بانه لا ملك له وقيل ينبغي ان
لا يبطل لان قبول الوديعة يدل على عدم الملك لا لادعاء المدعي
انه ملكه والادلة لا تعتبر مع القوي بخلافها وفيه اذان بشري
دارا فقال لرجل اكرهين خانه دعوى جواهي كذا كنون كن فقال
ذلك الرجل ابن خانه راد دست تود دست دارم ازانكه درست وي
لا يبطل دعواه لجواز ان يكون معناه درست تود دست تود
كچون دعوى كتم زودت تو انم كرفتن قال صاحب جامع الفوائد
لقول المحاصل جملة ما قرأت من الكتب لو صدر عنه ما يدل على كونه
يدل على ملك المدعي عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعد ملك
لا يملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالرجوع
بالقرائن والافلا يكون اقرارا للشك ثم قال واقول فعلى هذا لو
غصب جبل عينا له واخاف ثلثه فبيع عن وصوله اليه فله في ذلك الوقت
الا بجملة الاستسقاء او نحوه ففعله ثم ادعاه ووفق بما ينبغي
ان يسمع ولو اشتهر على ذلك ثم ينبغي ان يسمع بالاولى والله اعلم
ولو يره ما سياتي في نقله عن **قوله** في ضمن تعليل مسألة اخرى
من قوله ويحتمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق له سوى المساومة
من المشتري فقال المستقرض اقررت بالمال ولكن نأخذ شيئا

قوله ادعى انه قارذ والبراطال
دعواه فقال للمدعي بحضرة الشهود خذوه وديعة الى الغرة
قوله يبطل دعواه لان قبول الوديعة اقرارا بانه لا ملك له وقيل ينبغي ان
لا يبطل لان قبول الوديعة يدل على عدم الملك لا لادعاء المدعي
انه ملكه والادلة لا تعتبر مع القوي بخلافها وفيه اذان بشري
دارا فقال لرجل اكرهين خانه دعوى جواهي كذا كنون كن فقال
ذلك الرجل ابن خانه راد دست تود دست دارم ازانكه درست وي
لا يبطل دعواه لجواز ان يكون معناه درست تود دست تود
كچون دعوى كتم زودت تو انم كرفتن قال صاحب جامع الفوائد
لقول المحاصل جملة ما قرأت من الكتب لو صدر عنه ما يدل على كونه
يدل على ملك المدعي عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعد ملك
لا يملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالرجوع
بالقرائن والافلا يكون اقرارا للشك ثم قال واقول فعلى هذا لو
غصب جبل عينا له واخاف ثلثه فبيع عن وصوله اليه فله في ذلك الوقت
الا بجملة الاستسقاء او نحوه ففعله ثم ادعاه ووفق بما ينبغي
ان يسمع ولو اشتهر على ذلك ثم ينبغي ان يسمع بالاولى والله اعلم
ولو يره ما سياتي في نقله عن **قوله** في ضمن تعليل مسألة اخرى
من قوله ويحتمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق له سوى المساومة
من المشتري فقال المستقرض اقررت بالمال ولكن نأخذ شيئا

المقرض

قوله ادعى انه قارذ والبراطال
دعواه فقال للمدعي بحضرة الشهود خذوه وديعة الى الغرة
قوله يبطل دعواه لان قبول الوديعة اقرارا بانه لا ملك له وقيل ينبغي ان
لا يبطل لان قبول الوديعة يدل على عدم الملك لا لادعاء المدعي
انه ملكه والادلة لا تعتبر مع القوي بخلافها وفيه اذان بشري
دارا فقال لرجل اكرهين خانه دعوى جواهي كذا كنون كن فقال
ذلك الرجل ابن خانه راد دست تود دست دارم ازانكه درست وي
لا يبطل دعواه لجواز ان يكون معناه درست تود دست تود
كچون دعوى كتم زودت تو انم كرفتن قال صاحب جامع الفوائد
لقول المحاصل جملة ما قرأت من الكتب لو صدر عنه ما يدل على كونه
يدل على ملك المدعي عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعد ملك
لا يملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالرجوع
بالقرائن والافلا يكون اقرارا للشك ثم قال واقول فعلى هذا لو
غصب جبل عينا له واخاف ثلثه فبيع عن وصوله اليه فله في ذلك الوقت
الا بجملة الاستسقاء او نحوه ففعله ثم ادعاه ووفق بما ينبغي
ان يسمع ولو اشتهر على ذلك ثم ينبغي ان يسمع بالاولى والله اعلم
ولو يره ما سياتي في نقله عن **قوله** في ضمن تعليل مسألة اخرى
من قوله ويحتمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق له سوى المساومة
من المشتري فقال المستقرض اقررت بالمال ولكن نأخذ شيئا

المقرض انه ما اقر بما لا اذ الاقرار طارزا لا يوجب وهو بدعي انما اقر
بازلا والمقرض ينكر فحلف **قوله** في فصل التحليف نظاير هذه
المسئلة فيلنظر هناك **قوله** ادعى مالا بسبب فانكر فخرج خطا اقراره
فقال من اقراركم دم ولكن زرتمه فتم لا يسمع لانه انما رجع الاقرار
بقول الحق فيه بحث اذ ينبغي ان يسمع في حق تحليف المقر له
قباسا على المسئلة الاولى اذ لا فرق بينهما كما لا يخفى بل ينبغي
ان يسمع مطلقا قباسا على ما سياتي بعد اسطرين من له هذا خطا
كتبت ولكن ليس على هذا المال حيث يسمع قوله اذ الظاهر ان دليمة
يوان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون صكت الاقرار اذ لا يتم
ياخذون المال كما ذكر في الكافي في تعليل مسئلة الاقرار بدعي
ادعاه انه كان كاذبا في اقراره ولا يخفى ان هذا الدليل جار
هنا ايضا والله اعلم **قوله** انكره فقال المدعي انه كتب لي بخطا
فانكر المدعي عليه ان يكون خطا فاستكتب فكان بين الخطا وبين
نزل على اتحاد كتابتها لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما لو قال هذا خطا
وان كتبت ولكن ليس على هذا المال فتم القول قوله ولا شيء عليه
قاضي ان القول قوله الا ان يكون الكاتب سمسارا او فادحا
ذلك من يؤخذ بخطه **قوله** ذكر في كتاب الطلاق انه لو كتب
الطلاق على الرسم في مثله وقال لم انوبه الطلاق لا يصدق فله الاقرار
وتأويل ما يقول ان لو كتب على الرسم **قاضي** ان قال المدعي عليه هذا خطا
ولكن ليس على هذا المال ان كان الخطا على وجه الرسالة تنقون لا يصدق
ويقف عليه بالمال وخطا السمسار والراف جمة عرفا ادعى ديننا على
سيت بحضرة وارثه وعين عينا وقال هذا من الركة فبرهن وارثه ان
البيت باع هذا العين من فلان في حيوة يندفع ادعى دارا فقال
ذوالبيداني شريته من وصيك في صغرك وقال ان زيدا باعه مني باطلاق
القاضي في صغرك ولم يسم الوصو والقاضي هل يرفع اختلاف فيه
المشايخ ولو ساء ما يندفع وفاقا ادعى دارا وقال انه ملكي باصوتي
ملك حال بلوغي وقال ذوالبيداني صغرك فالحق للمدعي

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ادعى انه قارذ والبراطال
دعواه فقال للمدعي بحضرة الشهود خذوه وديعة الى الغرة
قوله يبطل دعواه لان قبول الوديعة اقرارا بانه لا ملك له وقيل ينبغي ان
لا يبطل لان قبول الوديعة يدل على عدم الملك لا لادعاء المدعي
انه ملكه والادلة لا تعتبر مع القوي بخلافها وفيه اذان بشري
دارا فقال لرجل اكرهين خانه دعوى جواهي كذا كنون كن فقال
ذلك الرجل ابن خانه راد دست تود دست دارم ازانكه درست وي
لا يبطل دعواه لجواز ان يكون معناه درست تود دست تود
كچون دعوى كتم زودت تو انم كرفتن قال صاحب جامع الفوائد
لقول المحاصل جملة ما قرأت من الكتب لو صدر عنه ما يدل على كونه
يدل على ملك المدعي عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعد ملك
لا يملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالرجوع
بالقرائن والافلا يكون اقرارا للشك ثم قال واقول فعلى هذا لو
غصب جبل عينا له واخاف ثلثه فبيع عن وصوله اليه فله في ذلك الوقت
الا بجملة الاستسقاء او نحوه ففعله ثم ادعاه ووفق بما ينبغي
ان يسمع ولو اشتهر على ذلك ثم ينبغي ان يسمع بالاولى والله اعلم
ولو يره ما سياتي في نقله عن **قوله** في ضمن تعليل مسألة اخرى
من قوله ويحتمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق له سوى المساومة
من المشتري فقال المستقرض اقررت بالمال ولكن نأخذ شيئا

وقال ولو برينا يقبل بينة ذي اليد لانهما هي البينة فاش ادعاه
ارثا عن ابيه فقال ذو اليد كان ملكا لفلان آخر و باعته مني لا يبيع لان
الدار لو كانت بيد البايع وبهر من انه ملكي لا يندفع دعوى المدعي فكذا
من تلقى الملك عنه **فمن** ادعى عينا فبرهن ذو اليد انك بعته من
فلان وانا شرية منه يندفع فله ان يحلف المدعي ادعاه ولا بينة له فكل
ذو اليد فيحكم به للمدعي فقال ذو اليد اني كنت شرية منه قبل الخصومة فانه
يحكم له به فلا يكون نكول كذا بالشهود **فمن** ادعى ملكا مطلقا فقال
ذو اليد اني شرية من زيد و انت اجرت البيع لا يسمع هذا الدفع اذا لا
قد يجزي بيع رجل ولا يكون الحجج بالكا فلا يكون هذا اقرا بانه ملك للمدعي
قال صاحب جامع القصولين اقول ينبغي ان يسمع ان يسمع لانه لو لم يكن
للمدعي لا يصح دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا يصح دعواه على كذا
المقصرين وايضا في تعليل النكول لانه لا يقيد مدعاه فليتا مل
ليقول الحقيقه ويدل على انه ينبغي ان يسمع ما سبب في فصل
التحليف نقلا عن **قصة** لو ادعى قنا وبرهن وادعى ذو اليد انه
شراه من آخر والمدعي سلم اليه البيع فالمدعي يحلف على الحاصل
ما بينه الذي اليد لانه ادعى عليه معنى لواقبه لزمه فاذا انكر حلف **فمن**
ادعى ملكا مطلقا وبرهن فبرهن ذو اليد انك شرية مني ثم اقلنا البيع
لا يندفع اذ كل من ياتي ملكا مطلقا فبينه اخرج اولى وقيل ينبغي
ان يقبل بينة ذي اليد وتامة في **د** خارج و ذو يد ارجعها شر من ذو
فقال ذو اليد اخرجها ارجع اني شرية بعد ما فسختها البيع الذي بينكما
يندفع دعوى الآخر وفيه برهان على الشراء من واحد وتاريخ اخرج
اقدام فبرهن ذو اليد ان البيع كان رهنا في تاريخك عند فلان لم يرض
بشراؤك فجاز شراؤك لكونه بعد فلك الرهن لا يصح هذا الدفع لولا
لذي اليد في ذلك الرهن اذ الرهن لم يبرع الرهن فكيف يصح
دعوى الرهن قال صاحب جامع القصولين اقول ما يدعي
على الغائب سبب لما يدعي على الحاضر فينبغي ان يصح دعوى الرهن
على ذلك الاصل وعلى **ش** هذه المسئلة بانه لما اقر بملك الرهن فقد

قصة او دار في رجل نكاحه و برهن المدعي على ان كان له ملكا
بكذا الفصل وتقبل بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يثبت
ان الشراء بانه المدعي بانه فانه الغائب في حق الغائب منه

اقرتقا

اقرتقا ذ البيع اذ البيع كان صحيحا بين عاقدين واستناع
النفاذ لحق الرهن فلما بطل الرهن نفذ البيع السابق في حق الكل
كذا **قصة** قال صاحب جامع القصولين اقول هذا التعليل لا يتم
عند من يجوز للرهن فسخ البيع فانه قال ولم يرض لشراؤك وهو
اشاره الى انه فسخه او تعرض انه فسخه فلا نفاذ بعد الفسخ يقول
الحق ما ذكره المتعرض منتقضا لانه ذكر في الهداية وغيره ان بيع
الرهن موقوف على اجازة الرهن ان اجاز جاز وان فسخ
لم يفسخ في اصح القولين فانه ذكره المتعرض بناء على القول للرجوع
كما لا يخفى فالعيب من ذوله وغفلت مع كمال اطلاعه واجاطة
برهان الشراء من واحد وتاريخ ذي اليد سبق فقال الحاج **قصة**
في التاريخ السابق كان نتيجة والآخر ينكر فله تحليفه لانه لو اقر بها
احد منه العاين فاذا انكر يحلف قال صاحب جامع القصولين
اقول ينبغي ان يكون هذا الاصل على قوله لانه لا على قول ح اذ النكول
بذل عنده فلا حليف عنده فيما لا يجري فيه البذل وان صح الاقرار
وتفسير النتيجة اثنوا اضعا ان نظهر البيع عند الناس لكن لا يكون
قصدا منه البيع حقيقة بقول الحق نعم الظاهر ان يكون ذلك
الاصل منبأ على قوله لكن يمكن ان يكون للمسئلة المذكورة جارية
على قول ح ايضا اذ البذل وان لم يجز في نفس النتيجة لكنه
يجز في متعلقها وهو البيع كما لا يخفى **فمن** ادعاه ارثا عن ابيه
فبرهن خصمه ان اباك باعه من فلان في صحته وانا شرية من فلان
قبل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يصح وهو الاصح
وفيه ادعاه ارثا من اخيه فقال خصمه اني شرية من ابن اخيك
لان اخاك ترك ابنا فليس لك الارث هل يصح
هذا الدفع فعلى قياس مالو برهن ان له وارثا آخر ينبغي ان يكون
على الاختلاف ولو قيل يسمع هذا فله وجه فتأمل بقوا حقير لعل
ذلك هو الوجه هو كون ما يدعيه على الغائب سببا لما يدعيه
على الحاضر فيجوز يسمع كما لا يخفى **ح** ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم

له منه رحمة الله

قصة او دار في رجل نكاحه و برهن المدعي على ان كان له ملكا
بكذا الفصل وتقبل بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يثبت
ان الشراء بانه المدعي بانه فانه الغائب في حق الغائب منه

تفسير النتيجة
له منه رحمة الله

له منه رحمة الله

بغير حق فبرهن — لانه اخذته بحق لا ينعى بعت منه كذا وقد
 اخذت عنه يندفع الخصومة لانه اثبت المبايعة اذ ادعى ثمنها فانك
 خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على ايفاء ثمنه لا ينعى
 للتناقص **عده** انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع الاقالة
 يسمع منه هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى ايفاء الثمن او الابرار
 اختلف فيه المتأخرون **ح** ادعى شرائه فقال ذو اليد لم ابيع او قال
 لا بيع بيننا فلما برهن المدعى على الشراء برهن ذو اليد ان المدعى وعليه
 المبيع يقبل بينة وينتقض البيع وهذا لو قال ليس اءولم يكن له
 على شيء قط فلما برهن عليه برهن على قضايه او ابرائه يقبل
 ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا يقبل منه
 المتخبر في الدين وقال من يقبل لو وفق بان قال لم يكن بيننا معاملة
 الا ان شهودى سمعوا منه انه ابراء لانه ولو انكر البيع فبرهن الثمن
 على الشراء فوجد عينا فبرهن البائع انه ابراء لانه من كل عيب يقبل
 في ظاهر الرواية وعن من انما يقبل **فش** ادعى رد ابيع
 فانكر البيع فبرهن المشتري فادعى البائع البراءة عن العيب
 لا يسمع وقبل الصحيح انه يسمع كما لو ادعى الفا فانكر ثم قال قبضت
 او ابرائه يجوز يقول الحقير الظاهر ان المسئلة الاولى
 مخالفة لما مر اتفان ظاهر الرواية ولعل هذا اختيار لقول من والله اعلم
ح قال المدعى عليه ابراء لانه المدعى عن هذه الدعوى
 يسأل المدعى الكسب بينة على المال فلو برهن بحلف المدعى على البراءة
 وان لم يبرهن بحلف المدعى عليه او لا على دعواه المال فلو حلف ترك
 ولو حلف بحلف المدعى على البراءة ودعوى البراءة اقرار بالمال عند
 المتأخرين لا عند مشايخنا المتقدمين وهو الاصح **ط** ينبغي ان
 يحلف المدعى او لا على البراءة لان المدعى عليه بطلان دعواه وربما نكل
 فينقطع الخصومة **د** ادعى شيئا فبرهن خصمه انك ابراء لانه
 عن الدعوى كلها في سنة كذا يسمع وفيها ايضا انكره من المدعى انك
 استعملتني منذ عشرة ايام وقال خصمه ابراء — سنة منذ عشرين

شرح من قال ببيع فبرهن المدعى وطلب منه ان يبرهن المدعى
 ببيع لانه انكار ما عدا النكاح فبرهن له فلا يكون مينا فضا ومنه
 انه ما بعد ما عدا النكاح فبرهن له فضا ومنه ان لا يكون مينا فضا
 ومنه ان لا يكون مينا فضا ومنه ان لا يكون مينا فضا

يوما يصح

يوما يصح دعوى الابرار لنا خراج الاستعمال عن تاريخ الابرار
عده ادعى البيع مكرها فبرهن المشتري على تسليمه واخذه ثمنه طوعا
 يندفع وكذا لو ادعى الهبة مكرها فبرهن الموهب له على اخذه
 عوضه طوعا يندفع فيه ادعى البيع مكرها فقال ذو اليد انه ساءد مدعي
 وانه اجازة منه للبيع هل يندفع **فش** عن هذه المسئلة
 فتأمل اياها وقال ما وجدت نصا ولا دليل فيه متعارضة فان الشفع
 اذا ساءد المشتري يكون تبليما للشفعة فهذا يقتضي كونه
 اجازة اذا ساءد تقيير للملك المادوم ويحتمل ان قصد الوصول
 الى ماله ولا طريق له سواء قال صاحب جامع الفصولين او
 قد مر قبل هذا ان استباع المدعى اقراره حتى لو وفق بان استبعت
 بانه كان ملكي قبضته من لا يسمع توفيقه **فش** وفي دعوى البيع مكرها
 لا حاجة الى تعيين المكره كما لا حاجة في دعوى التعاينة الى تعيين
 العوان يبرهن على اقراره بشئ طوعا وبرهن المدعى عليه انه باكره
 فيبينة الاكره او لا لانها تبين خلاف الظاهر **ادعى** على
 الكفيل مالا فقال الاصيل المال غرض واجب على لانه اقررت مكرها
 قيل لا يسمع هذا الدفع اذ المدعى لا يدعى على الاصيل وقيل يسمع لو كفل باده
 لان ضرر الدعوى على الاصيل الا يقر ان البيع لو استحق من
 يد المشتري فبرهن البائع على المسحق بانه باعه منه قبل ان يبيعه
 هو من المشتري يسمع هذا من البائع ولو لم يكن الدعوى من البائع
فش ادعى ديناً فبرهن مديونه انه احلقت به على فلان يقبل
 لانه اراد به تأخير المطالبة واستطاعها عن نفسه ولا يمكنه اثباته الا بان يبر
 خصما عن المال عليه ولو لا بينة على الحوالة فله ان يحلف المدعى على
 الحاصل بالادب عليه حق عليه ولو ادعى مالا على الكفيل على ان الاصيل
 احلكت به على فلان وانه قبل ينبغي ان يقبل قياسا على هذه المسئلة
 وعلى ما لو برهن على ان الاصيل اذاه ادعى عليه ايفاء ثم قال بطلان
 حواله كعدمه او وسائعه است قيل لا يندفع للتناقض اذ الحوالة
 غير الايفاء وقيل يسمع لان ايفاء الحال عليه ايفاء المحل ولو ادعى الايفاء

شرح من رتب على ان زوجا كانا مكرها فبرهن المدعى
 على انها ابراء لانه من هذا المهر الذي يبرهن فيبينة المرأة او لا
 لان بينة من الزوجين يطلبان اقرار المدعى عليه لا اقرار المرأة
 بينة البراءة وكذا شهود البائع والاقالة فانه بينة الاقالة او كسر
 ليطالب بينة البائع ما هو اقراره الاقالة ويستحق ان يحلف هذا الا
 فانه يخرج به بغيره لانه اقراره في الدعوى بغيره لانه اقراره

في المدعى بغيره لانه

ثم قال فلان كس يتوذاذ يا من يقبل دلتنا قض وفيه ايضا
ادعى الى كس ففعلت اليك عشرة دراهم فضا فقال نعم
دفعته الى ولكن امرته ان ادفعها الى فلان ودفعته اليه
ويرهن فمذا وقع صحيح وفيه ايضا ادعى دينارا فمذا وقع صحيح
اجال به فلانا ودفعته اليه وصنعه فلان يدفعه لان المصالح بغيره
يقضي الدين او العين اذا اقر بالقبض يصح على الموكل وبراءة القيم
صلى الله عليه وسلم لا يصح ان لا شيء عليه بطل الصالح
فصل في صحة الدعوى دين ثم يبرهن على الابراء او الابطال
لوصالح عن انكار لا يسمع بينه لان هذا الصالح افتداء عن العين فلان نقض
وكذا لو اقر بدين ولم يبرع الا ببراء او الابطال او الابطال وهو لا يبرع
وانكر فلم يقدر على اثبات فصالحه ثم يبرهن على الابراء او الابطال
يقبل لعدم التناقض وهذا الصالح لم يقع فداء عن الدين اذ لا
يمين على المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل الصالح فقط ادعى دارا فذكر
ذو اليد فصالحه على الف على ان يسلم الدار لذي اليد ثم يبرهن
ذو اليد على صلح قبل هذا الصالح صح الصالح الاول وبطل الثاني
كذا حي وقال كل صلح بعد صلح فالتاسع باطل ولو شره بطل
الاول ونقض التاسع ولو صلح ثم شرى جازا شره بطل
الصالح قال صاحب جامع القصولين اقول في الصالح
الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كما في الشراء
واصله ان الشراء الثاني في فتح الاول اقتضاء وقال يعرف
بهذا ما يلى كثيرة يقول الحق يؤيده ما في خلاصة القنادي
قال القاضي الامام ان ما سمي التفتي من قوله كل صلح بعد
صلح باطل فالمراد به الصلح الذي هو اسقاط اما اذا كان الصلح
على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالتاسع هو الجائز والنقض
الاول كالباع انتهي والعيب من عدم عثور صاحب المصالح على
هذا التقييد المقيّد كمال تنبّه واطلاعه وسوخ قدوة طول
باعه **ح** وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل وفيها لوصالح المدين

فصل في صحة الدعوى دين ثم يبرهن على الابراء او الابطال

ثم ادعى

ثم ادعى الابراء او الابطال قبل الصلح لا يسمع وفي الاصل ادعى المدينون
قضاء دينه وانكر الدين وحلف ثم المدينون صالح الدين على
شيء ثم يبرهن انه قد كان قضى الدين اختلف فيه المشايخ
فيبرهن على نكاح امرأة تقول ان لي زوجا في بلد كذا وسقطت
ام لا يحكم بها للمدعى وافرار بالغيرة لا يسمع من الحكم بينة المدعى **عده**
ادعى نكاحها وادعت انها منكوبة فلان الغايب لا يندفع
كلم لا يندفع الا ان يكون نكاح الغايب معروفا **فصل في**
وبطل يعبر اقرارها بنكاح الغايب في حق سقوط اليمين
عنها على قول من يرى التحليف في نكاح قبل يصح هذا الاقرار ولا
يبطل بالتكذيب ويندفع عنها اليمين بيمينت على ذواليد
انها معتقة الغايب حررا وهو يملكها وهذا السرقة في غير حق يقبل
اذ يدعى فسر المالا بغيرها وهي لا تملكه الا بذلك فيصير خصما فيحكم
بعقوبتها وقصر يده قال صاحب جامع القصولين اقول فعلى هذا لو
برهنست انها امرأة فلان الغايب فينبغي ان يندفع دعوى
المدعى نكاحها بعين هذا التعليل وقد مر خلافه قبل اسطر يقول الحق
فيكس مع الفارق وكافة نسبي ما قدمت يداه في فصل القضاء
على الغايب نقلا عن **فصل** ان الصحيح من الجواب فيما
لو كان ثبوت الحكم على الغايب شرطا للمدعى على الما فربما لم
يتفرق الغايب يصير الما خصما عنه لا هو ابرأين نفع وفي
انتهى ولا شك ان الغايب يتفرق بيمين نكاحها دون
ثبوت الولاء له عليها كما لا يخفى **فصل في** تزوجها فشهد
جماعة بحضرتها عند القاضي ان هذه المرأة منكوبة فلان الغايب
لا يقبل هذه الشهادة ولا يثبت الجبولة لعدم الخصم الغايب
عده اراد تزوجها فشهد احداه او عند القاضي ان لها زوجا فشهد
هو لا يفرق بينهما **قال** لانكاح يميني وبينك فلما برهنست
على النكاح يبرهن على الخلع يقبل بينة ولو قال لم يكن بيننا نكاح
قط او قال لم اتردها قط والباقي في بحاله ينبغي ان لا يقبل

نوع الدعوى في الدين بغير دعوى بغيره

اذ الخلع يقتضيه سبق النكاح فيحقق الناقض **برهن**
 على نكاحها فبرهن ان خالها يستدفع لولم يوقت اذ وقت
 احدهما فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع سبق لا يستدفع فيه
 بينهما ولو ادعى نكاحها اذ ادعت نكاحه وهو يدعى الخلع فهذا
 دفع انكر نكاحها فبرهن فادعى الخلع يسمع اذ يحتمل انه زوجتها
 ابوه وهو لا يعلم **فصل** لا يسمع اذ الزوج مست **فصل** **ثاني**
 انه مات وهذه امراته واخران انه طلقها قبل موته قال **بي**
 بينة الزوجية اذ لي وقال **سعد** بينة الطلاق اذ لي وقيل لو كانت
 المرأة تدعى عقد بين يفتى باو لوية بينة الزوجية والا فباللوية بينة
 الطلاق وقيل لو انكر والاصل النكاح لم يكن هذا فعاد عودا ولو لم
 ينكر والاصل بل قالو لم تكن زوجة عند موته او لا يبرهن بالزوجية
 او نحوه فهذا دفع قال صاحب جامع الفصولين اقول يفتى
 باو لوية بينة الطلاق لان شهره بقاء الزوجية شهرا وباشهاد
 الحال والاخر اثبت الزوال كما ذكر في **شني** ان بينة الخلع في
 من بينة النكاح ولو ادعت النكاح لان الخلع ابر يكون بوجوه النكاح
 ولان بينة النكاح بناء على عقد سبق باستصحاب الحال فيبينه
 الخلع يكون بظلمه وان بينة الابراء اولى من بينة ان له عليه كذا في الحال وكذا ذكر
 في **شني** انه لو ادعى ان شريته من ابيك وبرهن ذواليد
 انه ملك ابيه الى موته فيبينه الشراء اولى بقول الحق قوله ويقضى باللوية
 بينة الطلاق الخ محل نظر اذ قد ذكر في فتاوى قاضيان بعد ذكر مسألة
 دعوى الزوجية والطلاق ان كون بينة الزوجية اولى له وجه اذ يجعل
 كانه طلق ثم تزوج استرعى **بكر** بالغة زوجها ابوها قبض مهرها
 ومات فادعت المهر على زوجها فبرهن ان اباه قبضه لولادة ابوه
 ينقطع المصومة **فصل** لو قالت الورثة ان ابانا حرهما على نفسه
 قبل موته بسنتين فقالت ان زوجها اقر في مرض موته اني
 حلال عليه فهذا دفع ولو انكر وانكاحها فبرهن عليه فقالوا ان ابانا
 طلقها مصمت عدتها قبل موته قال **سعد** بهذا دفع وقال **بي** لا وقيل

برهن على امراته انه زوجها منه اذ لا يقبل بل يبرهن وبرهن ان
 منه بعد بلوغها بغير رضا فبينها اولى لانها مثبته للبطلان فكانت
 انكر ثبوتها

لو انكرها

لو انكر والنكاح اصلا لا يكون دفعا والا فرفع **شني** ادعت
 مهرها على ورثة زوجها واقعت الورثة الخلع بعد انكار اصل
 النكاح لا يسمع للنفق قض ولو ادعى الابراء والباقي بحاله قيل
 يسمع وقيل لا **سقي** قيل يسمع وقيل لو قالوا ابرائه عن المهر لا يسمع
 للنفق قض ولو قالوا ابرائه عن دعوى المهر يسمع ولا تنفق قض
 وذكر **رحم** مثل هذه التفصيل في انكار الرين ثم دعوى الابراء قال
 صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يسمع في مسألة النكاح
 اذ النكاح لغير الورثة فيمكن التوفيق بعدم الوقوف عليه كما مر مرارا
فصل ولو صدقتها الورثة في دعوى النكاح على الميت لكن انكرها
 بهذا القدر من المهر فاثبتة بالبينة ثم برهن الورثة انها ابراء زوجها
 في جوفه او بعد مماته يقبل **رحم** برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا
 وبرهن انه اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه ليست
 بابرائه فهذا دفع صحيح حتى يكلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل
 يستدفع **رحم** برهنه على طلاق ثلث وبرهن الزوج انها اقرت
 بعد الطليقات الثلث انها اعتدت وتزوجت بزواج
 آخر ودخل بها وطلقها ومصمت عدتها وتزوجته وهي امر اليوم
 فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع صحيح ولو ادعى نكاحها
 وهي تدعى اقراره بحرمها فهذا ايضا دفع وفيها ايضا جعل امر امراته
 سيدها على انه لو لم يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها
 متى شاءت ففرضي ذلك الوقت فاراد تطلق نفسها
 فاختلغا في وصول النفقة في ذلك الوقت فبرهنه انه اقر انه لم يصل
 اليها نفقتها يقبل ويندفع دعواه ولو برهنه انه اقر انه لم يدفع اليها
 نفقتها لا يقبل لجواز ان وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجهين
 لان دفع وكيله دفع في برهنه على نكاحها وبرهنه انه تزوج
 باختها او امرتها او بنتها وهو يكره يقضي بنكاح الحاضرة للمدعى
 الانكاح الغائبة عنده وكذا لو برهنه الحاضرة ان المدعى انكر
 الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يحكم بنكاح الحاضرة استحسانا

وكبره بنت انه تزوج بامرها ودخل بها وقتلها او سبها بشرف
بين الحاضر وبين المدعي ولا يقضي بيمينها الغاية **ادعي** انها امته
وغصبها منه ذوالسيد فبرهن ذوالسيد انها كانت امته فلان
وقد حررها واما تزوجتها فهو دفع **في** امره محتاجة خاصمت
عنها ليفرض القاضي عليه النفقة لها فبرهن العم على رجل انه اخوها
وهو ادلى منه بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يرى
العم من النفقة ويقول لها ان شئت فرضتها على الاخ بخلاف
ما اذ اثبت النسب من رجل يقبل البيعة من ذلك الرجل ان الاخ
ابوه **قش** ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا وادعى للمهر
في تركته فبرهن ورثته ان مورثات مات في صفر تلك السنة لا يقبل
لانهم يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت الحكم وينتد الكساح والمهر
من التركة ادعى انه قتل اباه في يوم كذا فبرهن خصمه ان اباه كان ميتا
في ذلك اليوم لا يقبل بيعة مودة **برهن** انه مات وترك هذا امرا
لامتي وترك لي وحكم له وبرهن خصمه انك ماتت قبل من يدعي
انه مات او لا قبل يستدفع وقيل لا لان زمان الموت لا يدخل تحت
الحكم فلا يثبت بيعة خصمه موت فلانة قبل موت فلان قال صاحب
جامع القصولين اقول فعلى هذا فيما مرافقا من مسئلة الزوج في رجب
ومسئلة قتل ابيه يوم كذا ينبغي ان يكون فيها خلاف لو برهن خصمه
ان اباه كان ميتا قبل ذلك اليوم **قش** ادعاه ارثا عن ابيه فقال خصمه
شريعة من ابيك في تاريخ كذا فقال المدعي ان ابي مات قبل هذا التاريخ
بسنة كذا ينبغي ان لا يسمع قول المدعي لان يوم الموت لا يدخل تحت
الحكم قال صاحب جامع القصولين اقول ينبغي ان يكون فيه في المسئلة
خلاف على ما مر في **قش** يقول الحقيدي على وجود الخلاف ما في ان
الوكيل يقبض المال لو برهن على وكالة وحكم له بها ثم المطلوب
ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض يصح
منه دفع ستوق **قش** كفل بثمان او بمر ثم برهن الكفيل على فاد البيع
من انواع مشترحة او النكاح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصفة

سبب وجوب

سبب وجوب المال فلا يسمع منه بعد دعوى الفساد
وبرهن على ايفاء الاصيل او على ابرائه يقبل لانه تقرير للوجوب
السابق **قش** ادفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان المدعي عليه احد
الورثة فبرهن الوارث الاخران المدعي قال انا مبطل في دعوى يبيع
قال صاحب جامع القصولين يرد عليه ما قر قبل ثلثة اوراق ثلثا
عن انه يسمع من البايع ومن المكفول عنه وان لم يكن المدعي عليها
قال فان اجيب بان كلا منهما مدعي عليه معنى يرد ان الوارث الاخر
ايضا كذلك فلا وجه للمنفعة **قش** انكر الوارث ببيعة فبرهن المدعي على ابراه
فادعى خصمه الرد او الهلاك لو قال في انكاره ليس لك على
شيء يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو قال لم تدع اصله لا
يسمع لعدم الامكان **قش** ادعى انه اخذ منه بغير حق ومالك عنه
وبرهن خصمه انه اخذته بحق لانه ملكي يستدفع المدعي لانه يدعي الضمان
فدفعته البيعة ولو باقيا في يده وبرهن على ما ادعى يقبل بيعة
الاخذ ايضا لتصادقهما انه كان بيد المدعي فيكون المدعي ذا يد حقيقة
والاخذ خارجا فبيعتة اولى وفيها ايضا ادعى وصيته وانكر حالها
فبرهن الموصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع
وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصي اوصى ثم رجع ولم يعلم بها الوارث
فانكر فلما اخبر ادعى الرجوع والتناقض في مشكلا لا يضر ولو برهن على
جود الموصي الوصية يقبل على رواية كون الجود رجوعا لا على رواية
انه ليس برجع يقول الحقيدي الظاهر ان الرواية الاولية
هي الاصح والاوالة اذ قد مر في نسخة اوراق تقوية نقلا عن **قش**
ان جود ما عهد الكساح فسخ له **قش** ادعى دارا ان شريعة
من ابيك وبرهن ذوالسيد انه ملك ابيه الى ان مات وترك
ميراثا لا يقبل بيعة لانهم شبهه بدستحقاب الحال والمدعي
اثبت الزوال **قش** برهن انه له فبرهن خصمه ان شهودا ادعوه انفسهم
مبطل بيعة المدعي **قش** برهن المدعي عليه ان الشاهد اقر انه ملكي يقبل
والشاهد لو انكر الاقرار لا يحلف **قش** ادعى دين ابا فحالة

اذ اثبتت العدالة ويصح الدفع قبل اقامة البيعة وبعد وقبل
الحكم وبعد حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر
قبل الحكم انه ليس عليه شيء يبطل الحكم قال صاحب جامع
القصولين اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بعد ونشر
بعد اقراره على ما ينبغي في قريب في **فصل** انه لم يبطل الحكم الجائز بشك
يقول الحق قوله ينبغي محل نظر لان ما في **فصل** على اختيار اشارة
التوفيق وعدم الاكتفاء بحجة وامكان التوفيق كما مر مرارا ودليل
صحته قبوله بعد الحكم ان القضاة يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم
وتركت كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يومان
التمردان لم يسمع الدفع بعد الحكم لغت كتابه هذا يقول الحق
في هذا الاستدلال نظر كما لا يخفى على من تدبر **فقط** متقدوما
يحتاج جواز دفع الدفع وبعض مستاء فبرهن على انه لا يصح وقيل
يصح فالمرحاض والتمليس **فصل** حكم له بحال ثم رفعه الى
قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه
لواني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل بخوان برهن
بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل
الحكم لو ازال التوفيق بان شره بخياره فله ملكه في ذلك الزمان ثم
مضت مدة الخيار وقت الحكم فلهما احتمال هذا يبطل الحكم
الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك ايدفع الحكم
ولا يرفع يقول الحق الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فلهما ان التوفيق
ينبغي ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا
اذ لا شك حينئذ لان امكانه كنه حجة عندهم والله اعلم **فصل** ايضا
ادعى البراءة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن
فالمختار ان لا يقبل ويبطل الحكم **فصل** لو قال المدعى عليه لي دفع بماله القاض
الى المجلس الثاني بعهده الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه **فصل**
لا يبره على وجه يبطل حتى المدعى وانما يبره ثلثة ايام وما شبه ذلك
فصل لو قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه ويحكم عليه

لمن رزقه الله

لمن رزقه الله

هذا من القضاة عليه السلام وهو بعد في الدار من على القضاة
بان ادعى دارا بارة رتت وبرهن وقضى ثم ادعى القضاة عليه السلام
او ادعى ان القضاة عليه السلام وبران المدعى عليه شره فلهما او فلهما
قبل وقضى عليه بالبراءة فبران على قضاة جاعلة **فصل** سح

قاضيها

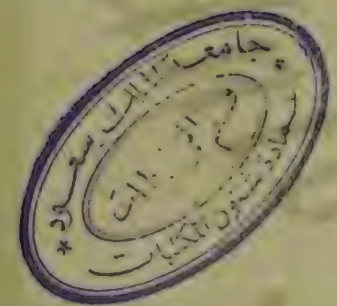
ولو بين

ولو بين وجه الدفع ولكن قال ينبغي غايبة عن البلد فلهذا الباب وكذا
لو برهن دفعا فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال ينبغي حاضرة في الموضع الى
المجلس الثاني وفيه لو ادعى ايفاء دين فان قال ينبغي في الموضع الى
مجلس آخر وهو اليوم الثاني فان لم يبرهن يحكم عليه **فصل** لو ادعى براه من
دين وقال لي بيعة حاضرة في الموضع جل ثلثة ايام **فصل** لو ادعى لي دفع ليس
باقرار منه للمدعى وينبغي للقاضي ان يساله عن الدفع ان كان صحيحا
وان كان فاسدا لا يبره ولا يلتفت اليه **فصل** دعوى الدفع من
المدعى عليه ليس بتعديل المشهود حتى لو طعن في الشاهد
ادنى الدعوى يصح **فصل** ادعى عينا فقال ذو اليد شرية
من يبره المدعى ينزع من يده قياسا حتى يبرهن على الشر او به
افتي **فصل** ويترك في يده ثلثة ايام استحقاقا او يقبل وعليه
المديون اذا ادعى الايفاء يؤمر بالاداء ثم يؤمر بالشايات الايفاء
فصل لو ثبت عليه حق فقال لي حجة اي دفع فلو لم يفر لا يقبل
ولو فر وهو ما ينقطع به يساله عن البيعة لو قال نعم يساله عن الاختصار
لو قال نعم يؤجله يومين او ثلثة ايام **فصل** قال لا دفع لي ثم جاء به فقد
قيل هو على خلاف فيما لو قال لا يثبت له وخلف ثم برهن
يقبل عنده لا عنده يقول الحق وقد مر تفصيل هذه المسئلة
في اويل هذا الفصل نقلا عن **فصل** وعن **فصل** فليظن ثم يقول
جميع ما ذكر في هذا الفصل انما هو مسائل التناقص في الدعوى
واعامسايل التناقص في الشهادة وبين الدعوى والشهادة
فيما في في الفصل الحادي عشر والفصل الرابع عشر والله
الموفق **الفصل الحادي عشر** في الاختلاف بين الدعوى والشهادة
وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق بذلك **فصل** لو روي
مطابقة الشادة للمدعى معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدا
بملك بسبب تقبل لانها تشهد باقل مما ادعى وفيه
مطابقة معنى وبعبارة لا تقبل لانها تشهد بالكثر فكان المدعى
ملك بالهوا ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا في اللفظ **فصل** الاختلاف

عندئذ وعندهما يكفي الاتفاق في المعنى فلو شهد أحدهما بالنكاح
والآخر بالتزويج يقبل واحد منهما بالف والآخر بالفين أو مائة ومائتين
أو طلقة وطلقتين لا يقبل لاختلاف المعنيين كما إذا
ادعى غصبا وقتلا فشهد أحدهما بالآخر بالقرار به حيث لا يقبل ولو
شهد بالقرار به يقبل ولو شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة
يقبل على الالف أن ادعى المدعى الف ومائة لا تقاها في
الالف وانفرد أحدهما بمائة وان ادعى الف فقط لا يقبل لأن الرعي
كذب شاهد الزيادة هذا في الرين اقام في العين فيقبل على الواحد
كما لو شهد واحد أن هذين العبدان له وآخر أن هذين لا يقبل على العبد
الواحد اجماعا وفي العقد لا يقبل مطلقا أي سواء كانت على الأقل
أو الاكثر وكان المدعى هو الباع أو المشتري فلو شهد أحدهما
عبد أو كسابة بالف وآخر بالف وخمس مائة لا يقبل فاختلا
التمن كذا عتق بمال وصلح عن قود والرهين والمخ إن ادعى العبد القائل
والرايين والمرأة أن ادعى الآخر فلعوى الرين والجاره كالبيع أو الزنة
للحاجة إلى اثبات العقد كالرهن بعد ما و المدعى هو الموصى
أو الحاجة هنا إلى اثبات العقد والنكاح ويصح بالأقل مطلقا
عندئذ وعندهما يبطل الشهاداة ولا يقضي بشئ انتهى مطلقا
ظ ادعاه بسبب كسرا أو ارتد ونحوه وبهرمين على مطلق
الملك لا يقبل أن ادعى الشراء من معلوم بأن يقول شريته فلان
ابن فلان القلا في أمالو ادعى من مجهول بأن يقول شريته من محمد
أو من أحد خبر من على الملك المطلق لا يقبل لأن الكثرة ما قبله آخر
لبايعه وهو لم يحل لانه اقترع وهو باطل فكانه لم يذكر الشراء
وهناك يقبل البينة على الملك المطلق كذا أيضا في قول
لا يقبل في المجهول أيضا لأنهم شهدوا بالكرامة عية **ظ** ادعوى
الملك بسبب الارتد بمنزلة الملك المطلق **ف** ادعى ملكا مطلقا
وشهدا بملكه يقبل شهادتهما باقلا مما ادعاه أو ادعاهما
بملكه حادث ينبغي المقاضى أن يسأل المشتري انه ادعى الملك بسبب

الذي شهدا

الذي شهدا به أو بسبب آخر فلو قال ادعية هذا السبب يحكم له
بملكه بسبب السبب ولو ذكر سببا آخر أو قال لا ادعية هذا السبب
لا يقبل شهادتهما ولو ادعى شراء مع قبض وشهدا بملكه مطلقا
اختلف فيه المشايخ فقبل يقبل لأن دعوى الشراء مع
القبض دعوى الملك المطلق عند بعضهم فلا تناقض عندهم وقيل
لا يقبل لأن دعوى الشراء معتبرة في نفسه من الأبرار لا يحكم
بالزوايد وبهذا لو ادعى شراء من معلوم أمالو من مجهول بأن قال
من رجل لا اعرفه أو قال من رجل ثم ادعاه مطلقا يسمع كذا وفي
ف ادعاه ملكا مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بمطلق
شهادة شهادتهما بالمطلق لأنهما لما شهدا بسبب حل دعوى المطلق
على السبب فلا يقبل شهادتهما بالمطلق ولو شهدا بمطلق
ثم بسبب يقبل لأنهما شهدا بسبب ما شهدا به لا لأنه
نتا جاز شهدا بمطلق يقبل لافي عكسه لأن دعوى المطلق
دعوى أدلوية الملك بالاحتلال وشهاداة الشاخص شهادة أدلوية
الملك يقين فقد شهدا بالكرامة ادعاه فردة وهذه المسئلة تدل على انه
لو ادعى نتا جاز مطلقا يقبل لا عكسه **ط** ادعى نتا جاز بسبب
شهادة **ف** ادعى مطلقا وشهدا واحد بمطلق وآخر بسبب يقبل بملكه
عكسه ويحكم بملكه حادث فلا يكون له الزوايد لا يقبل
الشهاداة **ف** شهد واحد أن فلانا باع منه وآخر أن فلانا باع منه
منه يقبل لأن لفظ الاخبار والانشاء منه واحد القاضى لو سأل
قبل الدعوى من لون الدابة فقالا لا كما ثم عند الدعوى شهدا بلون
بجالفه يقبل أو سأل عما لا يكلف الشاهد بانه فادعوى
ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة **ط** ادعى ملكا مورثا وشهدا
بمطلق بلا تاريخ لا يقبل ولو شهدا أحدهما بملكه مورثا والآخر
بملكه مطلقا فلو ادعى ملكا مورثا وشهدا به ولو ادعى
يقبل ويقضى بملكه مورثا **ط** ادعى انه له وقبضه منه فادعاه
وارثه وشهدا بقبض مطلق لا يقبل ادعاه وقبضه منه فادعاه



لو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة فذكروا ثم شهدوا عند الدعوى فذكروا
على خلافه يقبل والتناقض فيما لا يكلف الشاهد بانه لا يضر بغيره في الجامع الصغير إذا
اختلف الشهود في لون الدابة في دعوى مورثة الدابة لا يمنع قبول الشهاداة
عند من لا يضر بغيره في لون الدابة لا يمنع قبول الشهاداة
بمنع قبول الشهاداة في لون الدابة لا يمنع قبول الشهاداة
على الموال

لا يقبل حتى تشهد انه مات وهو عليه يقول الحقير قال صاحب جرح
 حسين الكلام الحكام وفي المحط خلافة وافي برهان الدين بهذا
 الجواب مدة ثم رجع عنه فليست في اول الشهادات من المحط
 انتهى فالجواب من عدم توضح صاحب جامع الفصولين
 لهذا الكلام الدافع للمخرج والمحيط المنقول عن المحط مع انه
 في المتنور على الروايات بحرف محط واجبي منه انه ارتكب
 العمل بالاستصحاب لمجرد دفع المحرر فيما سبق ولم يدرك ان
 المحرر فيما نقله عن القنينة اشتد واشق فهو بالدفع احق
 وفي القنينة ايضا لو شهد على اقراره بدين فقال لا ادري اهو
 المشهود عليه تشهد على ان هذا القدر على الان لا يقال لا ادري اهو
 عليك لان لا لا يقبل شهادته **فشي** لو شهد انه كان ملكه
 فكانما شهد انه ملكه في المكان لا يجوز ان يقول او زك ملك وي
 ميدان يدعي هذا الوادي دينا وشهد انه كان له عليه كذا او قال
 او راين مقدار زرد در دست اين بود ينبغي ان يقبل كما في العيان
 وفي **ط** ما يدل على قبول الحان فانه قال لو اقر بدين عند رجلين
 ثم شهد عدلان عندك بدين انه قضي دينه **فشي** اقراره
 يشهد ان انه كان عليه ولا يشهد ان انه عليه يقول الحقير بل
 يدل على عدم قبولها ولعل كلمة عدم سقط سهوا من قلم النسخ
 وفيه كذا لو شهد واحد انه ملكه واخر انه كان ملكه يقبل كلاهما
 لا تفاهما انه له في الحال معني **لاقر** ادعي تكا حيا وشهدا
 بهذا اللفظ ما يرد وزنه وشوهد انتم ايم لا يقبل ولو شهدا
 احدهما كانه ابن زن وي بود است يقبل **فشي** ادعي انها
 امراتي لان اباها زوجها زوجا مني برضا فاشهد بهذه المصارة
 كزوجي بدوي را بنزله داد اين دختر رضا داشت اين تكاح
 بدوي را قبل بر دوشه دته لانه شهادته برضا لا ينكحها اذ لم
 يقول لها انك امراتي بل يقبل لان شهادته تكاح ورضا
فشي ادعت تكا فشهدوا انها امراته واخر الخ

كانت امراته

كانت امراته يقبل كذا لو شهدوا انها امراته واحدة واحدة كانت
 امراته قال فليقبل هذا الوادي كما فعلها وشهدا انه ورثه من
 ابيه او شهدا انه شره من فلان ولم يتوضا ملكه في الحال في الصور
 بان لم يقولوا هو ملكه يقبل لكن ينبغي ان يسأل شهوده هل يعلمون
 انه خرج من ملكه وكذا الوادي انها امراته او شكوا حتى وشهدا
 انه كان تزوجها ولم يتوضا للحال يقبل وهذا كله اذا شهدا
 بملك في الماضي او لو شهدا بدين في الماضي بان ادعي دارا بدين
 فشهدا انه كان بيده المدي لا يقبل في ظاهر الرواية لانها شهدا
 بيده في الماضي وقد عرف ان خروج من يده يمين بخلاف ما لو
 شهدا بملك في الماضي وعرف ان يقبل ولو شهدا باقرار المدي
 عليه انه كان بيده المدي يقبل ادعي ملكا في الماضي وشهدا به في
 الحال بان قال هذا كان ملكي وشهدا انه له يقبل وقيل لا وهو
 الاصح وكذا الوادي انه كان له وشهدا انه كان له لا يقبل لان
 اسناد المدي يدل على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة له في اسناد
 ملكه الى الماضي مع قباح ملكه حالا بخلاف ان يشهد بدين لا يدل
 اسنادهم على ذلك ادلهم فائدة فيه سوى النفي وهي ان
 يشهدا بما عاينا من ملكه يمينين ويحترزا عن الشهادة ببقاء
 الملك لعدم يتقنهما به لانها لا يتوفاته الا بالاستصحاب او ما
 المال كما يثبت ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا **فشي** ادعي
 كانت امراته وشهدا انها امراته او قال لا كانت امراته لا يقبل كما في
 دعوي العيب **فشي** ادعي مائة قفيز برب سبب سلم وجهه وشهدا
 ان المدي عليه اقران له مائة قفيز برب ولم يزيدا قبل يقبل وقيل لا
 وهو الاصح بخلاف الوادي بسبب القرض وشهدا انه اقر ولم يذكر
 سبب القرض يقبل **فشي** ادعي دينا وشهدا باقراره بالمال يقبل يكون
 اقامة البينة على اقراره كاقامة على السبب **فشي** ادعي مائة لا
 يقبل **فشي** ادعي دينا وشهدوا بالمال واخر باقراره بالمال لا يقبل
فشي يقبل عند من **فشي** مثل هذه الشهادة لم يقبل في العيان لان

مسائل متفرقة في الاختلاف والربط
 اقامت بدين بغيره فليست بيمين
 يقبل

منه رحمه الله

قال صاحب جامع الفصولين اقول على ما مر انه لو شهد بخروجي و آخر
 باقراره يقبل ينبغي ان يقبل هنا ايضا يقول الحق قوله ينبغي ان يقبل
 اذا المشهود به هنا انما هو العيب فقط وذلك في قول مخالف
 البيع فقياسه مع الفارق كما لا يخفى على ناظر الحق قال في هذا كالمال
 ادعي عينا انه كذا شهد به ملكه و آخر ان ذاك الذي ادعي ملكه
 لا يقبل **قوله** ادعي بيع الوفاء فالتكليف واليد تشهد به باع بشرط الوفاء
 و آخر ان المشتري اقر انه شترى بشرط الوفاء يقبل اذ في البيع لفظي
 الاثبات والقرار واحد ولو شهد ان المدعي به بدها لمدعي عليه
 و آخر انه اقر انه بيده لا يقبل ادعي ودعيه وشهد ان المدعي
 اقر بالايداع يقبل كما في الفصيص العارية ولو شهد بالايداع و آخر
 انه اقر بالايداع فعلى قياس القرض ينبغي ان يقبل على قياس الفصيص
 ان لا يقبل يقول الحق فيه بحث اذ الظاهر ان الودعيه فصل للحق
 بالقول فيمنع ان يقاس على القرض وليس بفصل حتى يقاس
 على الفصيص اللهم الا ان يقال من بعض صور الودعيه اذ هو
 المفقود فلا بد من الاجابة بالقول ما هو فصل فخص كالمال
 وضع رجل عند رجل ثوبا ولم يقبل هذا ودعيه عندك فذهب
 وتركه عنده ثم ذهب المودع ايضا فلو ضاع الثوب ضمنه
 لان مثل هذا ايداع عن فاعدا كذا في فتاوى قاضي خان والله اعلم
ص ادعي نكاحا وشهدا باقراره بانكاح يقبل كقضية ولو
 احد هما نكاح والاخر باقراره لا يقبل كقضية ايضا **قوله** ادعي
 مراهبة طلاق و ادعي زوجا انهما متهمة وبرهن شهد
 واحد بهمة و آخر بابراء يقبل الثبوت الموافقة اذ بهمة
 الدين حكمه السقوط وكذا حكم البراءة وقيل لا يقبل للاختلاف
 المشهود به اذ الابراء استعاط والهبة تملك فان الدارين لو و
 للقبيل يرجع على الاصيل لا الوابراه وكذا المديون لو ادعي دينه
 ثم و هبة منه يرجع لا الوابراه فاختلف حكمهما **ط** ادعي قنا
 وبرهن على اقراره في اليد انه لا يقبل اعتبار الاقرار الثابت

منه رحمه الله

بالينة

بالينة بالثابت عيانا وكذا لو شهد ان ذاك اقر بالحق له و آخر انه
 اقر بان المدعي ادعيه يقبل ولو شهد انه اقر بان المدعي دفعه
 اليه لا يقبل ولم يجعل الاقرار بالدفع اقرارا بالملك للدفع وجعل
 الاقرار بالايداع للايداع اقرارا بالملك للمودع ادعيه طلاقا تشهد
 و آخر باقراره به يقبل ادعيه خلع وشهدا باقرار الزوج به
 يقبل ادعيه انه ستم ثوبا اليه صباع فحده فشهد به دفعه اليه
 احمد و آخر ليصيفه اصغر لا يقبل للاختلاف المشهود به ولو شهد
 انه اقر ان له عليه الفا و آخر انه ادعيه الفا يقبل ان ادعي المدعي
 الفا دينا مطلقا اما لو تقرر لاصحابين فلا لانه كذب احد
 شاهديه ولو لم يشهدا باقراره لكن شهدا بهما ان له عليه الفا
 قرنا والاخر ان له عنده الفا ودعيه لا يقبل شهدا بسيرة بقوة و
 اختلاف في لونها يقبل عند من لا عند من واجمعوا ان هذا الاطلاق
 في الفصيص يمنع قبول الشهادة وكذا اختلافهما في الكثرة والائنة
 يمنع اجماعا **ص** شهد ان قيمة المفضوب كذا و آخر ان غاصبه
 اقر به لا يقبل **قوله** ادعي الاتلاف وشهدا
 يقبل ادعي انه قبض ثوبا فباعه بغير حق وشهدا انه قبضه
 بجهة الربوا يقبل ولو ادعي غصبا وشهدا بقبضه بجهة الربوا
 لا يقبل اذ الفصيص قبض بلا اذن والقبض بالربوا قبض
 باذن ادعي انه غصب منه وشهدا انه ملك المدعي وفي يده
 بغير حق لا يقبل لا على المدعي ولا على الفصيص يقول الحق زيف ما
 جامع الفصولين دليل هذه المسئلة قال الاول ان يقبل
 بان المدعي فصل الغصب ولم يبرهن عليه فبرهن لا على المدعي
 فلم يقبل للاختلاف وفيه نظر لان هذا الاختلاف لا يمنع
 قبول الشهادة لانها شهدا باقتل ما ادعي اذ في دعوى الغصب
 منه دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفصل فيمنع
 ان يقبل مع ان عدم القبول في امثاله يقتضي الى التضييق
 وتضييق كثير من الحقوق واجرح مدفع شرعا انتهى كلامه

منه رحمه الله

لكن الظاهر ان التعليل الذي ذكره بقوله فالاول في امر صحيح والنظر غير
 وارد عليه اصلا لان دعوى المدعي انما هو مجرد الفصص منه
 ولا يلزم منه ان يكون المفضوب كله البينة والشهود وشهدوا
 بالتمسك ولم يذكروا الفصص منه فلم يجتمع الدعوى والشهادة على
 شيء كما لا يصح قوله لانها تشهد بما قل انما هي هذا بطلانها
 قوله مع ان عدم القبول انما اذبح وجود كمال اختلاف بين الدعوى
 والشهادة كيف يكون مجرد دفع الجرح سببا للقول ان هذا الشيء
 عجائب والله اعلم بالصواب **فصل** ادعي انه قبض مني كذا
 قبضا موصيا للرد وشهد انه قبضه ولم يرد عليه يقبل في اصل
 القبض يجب رده ولو شهد انه اقر بقبضه ينبغي ان يقبل
 قبا على الفصص ادعي عشرة افقرة بر وشهد انه قال لا ينبغي
 القبض لواز انه ارسل اليه ولم يقبض ادعي انه اهلك الشيء
 كذا وعليه قيمتها وشهد انه باع وسلم لفلان يقبل لانه
 اهلك ولو ذكر ايضا لا سيما لا يكون شهادة بالهلاك ادعي
 الشراء وشهد واحد ببيع واخر انه طلب ثمنه منه يقبل لان
 طلب الثمن اقرار بالبيع **در غرر** ادعي قتل وشهد انه اقر يقبل
بسي ادعي قتل وشهد واحد به واخر انه اقر به لا يقبل اذ
 الما اقرار يتكرر لا القتل **في** ادعي ذينة وشهد واحد بالاداء
 واخر باقرار الدين بالاستيفاء لا يقبل كانه في دعوى الفصص
ناضحان ادعي المديون الايفاء وشهد واحد على اقرار الدين
 بالاستيفاء واخر انه ابراءه لا يقبل ادعي انه ابراءه وشهد به واحد
 واخر انه وبه له او تصدق به عليه او طلبه يقبل ادعي الايفاء
 وشهد واحد على اقرار الدين بالاستيفاء واخر على الهمية والقصد
 او التحليل لا يقبل وان شهدوا صدان الدين ابراءه في بلد كذا
 واخر انه ابراءه في بلد اخر يقبل ادعي ابراءه وشهدا على اقرار
 الدين بالاستيفاء سال القاضي القبرم كانه البراءة بالاستيفاء

في دعوى الفصص
 لا يقبل

او كذا

او بالاستقاط بالابراء ولو بالاستيفاء يقبل ولو بغية لا يقبل
 وان سكت لم يجز على بيان ولكنه لا يقضي ببيان اذ البراءة
 بالاستيفاء فوق البراءة بالاستقاط فاذا شهدوا بالبراءة اذ عاه
 لا يقبل بل لا يفيق وان ادعي الايفاء وشهدوا بالبراءة او التحليل
 يقبل ولا يثبته القاضي عن البراءة لانهم شهدوا باقل ما ادعاه
 فلما جاز الى التوفيق **ط** ادعي شراء منه وشهدا بشراي وكيله
 ترد وكذا الوشهادان فلان باع وهذا المدعي عليه اجازة بجه
ص ادعي سراي وشهدا بلفظ خانه لا يقبل في بينهما معا
 وهذا اذ اذعت الدعوى والشهادة بالعريضة اما لو وقعت
 بالفارسية يقبل لان خانه يطلق على سراي بالفارسية بخلاف
 العربية **صل** شهد انه وكله بخصومة مع فلان في دار سما وشهد
 اخر انه وكله بخصومة فيها وفي غي اخو يقبل في دار اجتماعا عليا اذ
 لو وكله يقبل التخصيص **ص** ادعي كفالة وشهدا باقراره با واحد
 بر او الاخر باقراره با يقبل **ص** شهد واحد بكفالة واخر كونه
 يقبل في الكفالة لانها اقل وهذا اللفظان جعلوا كلفظة
 واحدة اذ الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرطان
 لا يبرأ كفالة **ط** شهدا احدهما بكفالة لهذا اللفظ كواي حيدهم
 فلان جنين كفت كذا فلان سرماه مال ندم من ضمان كردم
 مرس مال را وشهد الاخر فلان جنين كفت كذا من مال فلان
 كردم از فلان من فلان سرماه لا يقبل اذ الثاني شهد بضمان
 منجز والاول بخلق وبينهما مغايرة ادعت ارضا وشهد
 انه ملكه لان زوجها اعطاها عوضا عن الاستيمان واخر
 انها ملكه لان زوجها اقر انه ملكه يقبل لان كل بايع بملكه
 لشدة بكتانها شهد انه اقر انه ملكه وقيل لا يقبل اذ شاهده
 الموصي شهد بالعقد والاخر باقرار الملك فاختلف المشهود
 اما لو شهدا معا ان زوجها دفع عوضا والاخر باقراره
 انه دفع عوضا يقبل لاتفاقهما كما لو شهد ببيع واخر باقراره به

قبة او عوالمور الهما الى الدارين متفرقا وشهدا شهودا
 او حجة لا يقبل

ادعي عقارا فشهدان هذا العقار ملكه وآخوان هذا الضيقة ملكه
لا يقبل اذ العقار اسم للوصية المبينة والضيقة اسم للوصية فقط
فكانما ادعي عقارا وشهدا ببستان فانها لا يقبل اذ العقار
غير البستان وقيل يقبل في المسئلة الاولى لانه يجوز اطلاق اسم
الضيقة على العقار ادعي ان مولاي اعتقني وشهدا انه حر ترد
لانه يدعي حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصير الى حرية
الاصل هي زائدة على ما ادعاه وقيل يقبل لانه لا شهدا انه
حر شهدا بنفس الحرية قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه
نظرا لانه لا يندفع به ما من دليل الرد قال قال والامة لو ادعت
ان فلانا اعتقه وشهدا انها حرة يقبل اذ الدعوى ليس
بشرط هنا قال المتعاضد المبرور اقول فيكي هذا ينبغي ان يكون مطلا
المذكور في القن على قول في اما على قولها ينبغي ان يقبل
في القن رواية واحدة كما في الامة اذ الدعوى ليس بشرط في القن
عند ما كالاته ادعي حرية الاصل وشهدا ان فلانا حرة قيل ترد
وقيل يقبل لانها شهدا باقتل ما ادعاه يقول حيدر الظاهر ان
الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ بين حرية الاصل والفق
فترقا كثيرا فافتلقت الشهادة والدعوى قال شهدا بنزول الاب
لا يقبل من القول يقبل اذ النكاح معاوضة فيكون شهادة
بالايجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهدوا اهدانه باعه
منه وآخوان هذا شرا منه يكون شهادة الشراء شهادة
بالبيع **فصل** ادعي فحل نفسه وبهر من على فحل وكيله والكس
او ادعي انه ملكي شريفة من فلان بكذا فقال شهوده شريفة وكيله
يقبل ادعي شرا بنفسه وشهدا على شرا وكيله فلا موافقة اذ ليس
حقوق القفال في العاقد كيف وان احد طرفي اجهلنا الوكيل
يهرش بالنفه ولا يتم بصير بايها من موكله فلم يوافق الدعوى
الشهادة قال المديون قضيت حقه وشهدا ان وكيله قضى يقبل
اذ ليس له الحق ادعي ان الدار ملكي فقال في واليه شريفة من

فصل في حرة

والموت

وشهدا انه شري من وكيله لا يقبل وكذا لو شهدا انه شري من غلام آخر واجاز
المخبر لا يقبل اذ اجازة البيع **فصل** في عشر فيما يسمع في الشهادة
بلا دعوى وفي الشهادة بالتامع والشهادة على النفي قال اعلم ان الشهادة
بالطلاق ودعي الامة يقبل حصة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة
وكمن يشترط حضور الزوج والمولي **فصل** وانما يشترط حضور المرأة
لانها لو حضرتا وكذا الشهود لا يلتفت الى قولها من لا يقبل تلك الشهود
لا يبالى حضور ولا **فصل** يحضر المرأة ليس لها الشهود **فصل** احب ما عدل
ان زوجها مات وطلقا فلما بالها التزوج ولو اخبرها فاسق غثرت
وانما يعتمد على خبر العدل لو قال عاينته ميتا او شهدت جنازته لالو
قال خبرني به خير وباي تمام ولو شهدا عند بطلانها والتزوج حاضر
ليس لها التزوج ولكن لا يمكن زوجها منها وكذا لو سمعت طلاقا
وانكح الزوج وحلف فرد ما عليه الفاضلي لم يسمع المقام معه ونفي
ان يقتدي بالها او تهرجا اذا هربت فلما التزوج باخر ديانته
لاقتضا **فصل** نفي اليها زوجها فزوجت ثم اخبرها اخر انه حي فالتقت
الحبة الاول لا يمكن تصديق الثاني ولا يبطل نكاح الزوج الثاني وسما
المقام معه قبل لو كان المخبر الاول عدلا واكبر رايها صدقه لا يقرن
بينهما وبين الزوج الثاني **فصل** اخبرها واحد بموت
زوجها او بردها وبطليقها حل له التزوج ولو سمع من هذا
الرجل آخر حل له ان يشهد لانه من باب اليقين فيثبت بخبر الواحد
بخلاف النكاح والنسب **فصل** لو اخبرها به عدل وغير عدل فانما
يكاتب من زوجها بطلاق ولا يدري انه كتابه ام لا الا اكبر رايها
حق فلا بأس بالتزوج **فصل** والاخبار عند وليها كاخبرها عند
فصل شهدا انه ابان امراته فلما نه فأنكرت وقال الزوج ليس اسمها
فلما نه وشهدا ان اسمها فلما نه فالتقا حق اليقين بينهما وكذا في حق الامة
لو شهدا انه حر با وان اسمها فلما نه فالتقا لم يحز في حكم بسترها
والشهادة بحكمة المصاهرة والايلاء والنظر لا يقبل بلا ادعي بشرط
حضور الشهود عليه وقيل لا يقبل بلا دعوى في الايلاء والنظر

مطل

والشهادة بالوقف بلا دعوى ترد وقيل يقبل لان الوقف حق الله
وهو التصديق بالملك فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وعقامة
والشهادة بعتق القن بلا دعواه لا يقبل عند خلافا لهما
فصل ان خلاف في الشهادة بالعتق العارض اما في الحرية الاصلية
فتقبل بلا دعوى وانما اذا الشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية
وكذلك شهادة بحرية الفرج وهي حق الله تعالى فتقبل بحسب كافي
الطلاق وعقامة لا يقول بحرية في اطلاق كلامه نظرا لما ذكر في
جامع الفصولين فصل المتفرقات فطلاق عن **فصل** ايضا
ان الشهادة في الحرية الاصلية تقبل لو كان امة فحسب ولو كانت
ميتة لا تقبل اذ لا يتصور في الميت تحرير الفرج وقيل ينبغي ان يقبل
بلا دعوى من غير هذا التفصيل **فصل** الصحيح ان دعوى القن
شرط عند في حرية الاصل ايضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى
والشهادة لا في حرية الاصل ولا في العتق العارض **فصل** شهد
ان الميت او مولى بغير هذا القن وهو لا يدعيه يقبل بلا دعواه
لانه شهادة على اثبات حق الموحي فيصير كان الموحي يبيح يقول
منفذ او يصحح فيجب على ورثته تحريره ولو استمروا القاصي تحريره
فصل لا يحلف على حق القن بلا دعوى وانما في عتق الامة والطلاق
بلا دعوى قيل يحلف وقيل لا فليتنامل عند الفتوى يقول الحق وسيا في
في فصل التحليف ان محمد اشار الى انه يحلف وان **فصل** قال لا يحلف
فصل في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة
كما يشترط في سائر الاخبار وفي هلال شوال ينبغي ان يشترط
لفظ الشهادة وانما الدعوى ينبغي ان لا يشترط كما في حق امة وطلاق
جرة عند الكل وعق البعد عند س م وفي الوقف عند الفقهاء في جعفر
وعلى قياس قول ج ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال رمضان وشوال
كما في حق البعد عنده وانما هلال ذي الحجة ففي ظاهر الرواية انما هلال
شوال وفي النوادر انه هلال رمضان **فصل** هل يشترط حكم الحاكم
لثبوت الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان لا يشترط حكمه

الحق في حقه الله

بل يكفي

بل يكفي ان يأم الناس بالصوم بالخروج الى مصلى العيد **الشهادة**
تقبل الشهادة بحسب بلا دعوى في اربعة عشر موضعاً في الوقف
وطلاق الزوجة وتعيين طلاقها وحرية الامة وتبشيرها والجمع
وهلال رمضان والنسب وحرية الزنا وحرية الشرب والايلاء والظهار
وحرة المصاهرة ودعوى مولاه نسبه وفي الاشهاد ايضا ثمانية
اذا اقر شهادته بلا عذر لا يقبل لفقدانها في القنبة **الشهادة**
بالتامع وفي ط كبحر الشهادة بتامع وشهادة على الامكان
واسبابها كبيع ومهنة ومدة وتجزئتها في اشياء منها النسب فلو سمع
من الناس ان هذا فلان بن فلان الفلاني وسمعه ان يشهد وان
لم يعين الولادة على فراشه وطريق معرفة النسب ان يسمع
من جماعة لا يتصور قواطوهم على الكذب عند وعده بما لو اخبره
به عدلان يكفي وقد مر في فصل للاشارة الفتوى على قولها ومنها
الكناح فلو راي رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس انها زوجته
وسعدان يشهد بذلك وان لم يعين العقد **فصل** شهد بسبب
او كناح وقال سمعته من قوم لا يتصور قواطوهم على الكذب
لا يقبل وقيل يقبل وفي **فصل** اشارة الى ان القول صحيح ومنها القنا
فلو راي رجلا يقضي رجل بحق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضي
هذه البلدة وسعدان يشهدان قاضي بلدة اقصى لفلان بكذا وان
لم يعين تقليد الامام ومنها الموت فلو سمع من الناس انه مات
او رايهم صنعوا به ما يصنع بالموت وسعدان يشهد بموته وان لم
يعين وعن م اذا اخبرك واحد عدل بالموت وسعدان يشهد
به **فصل** الصحيح ان الموت ككناح وغيره لا يكفي فيه شهادة
الواحد ثم في النسب والكناح والقضاء اذا ثبت الشهادة عند س م
بغير عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا **فصل** وبه اذ في ج
في الموت تثبت الشهادة بغير واحد اجماعا ولا يجب بلفظ الشهادة
بل يكفي مجرد الاخبار **فصل** اما من يشهد عند القاضي فيسلف بلفظ
الشهادة **فصل** شهد بموت واطلاقا يقبل ويحلف على الشهادة والحجامة

ولو تالا سمعناه من الناس ولم نصيب من مونه فلو لم يكن مونه شهرا
ولا يقبل وفاقا ولو شهرا قيل يقبل وقيل لا والشهادة
لا تثبت بقولها سمعنا من الناس اذا التماع قد يكون من واحد
غير عدل او جماعة غير عدل **فقط** الشهادة الشرعية ان يشهد
عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استناده ويقع
في قلبه ان الامر كذلك **ط** لو قال لا يشهدن فلانا مات اخبر به من
حضر مونه ممن يوثق به فقبل يقبل في الاصح كذا **عده** وقيل
لا يقبل **ح** قالوا الشهادة مات بافرقية ولم يأت يقبل وكذا لو
قالا دفنا او شهدنا جنازة يقبل لانه لا يفعل ذلك الا بالميت
وهنا مشكلة محبة لارواية لها وهي انه لو لم يمت الموت الا
واحد وشهد لا يقضي به وحده قالوا يخبر به عدلا مثله اذا سمع
منه هل ان يشهد بموت فيشهد ان معايقضي جاء خبر موت
غائب وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسمع لاحد ان يشهد بموته
لان مثل هذا الخبر قد يكون كاذبا ويبعد عنه فلا يعتمد
عليه حتى يخبر ثقة عن معيئة عمله **ط** وفي **س** انما يعتمد على خبره
لو لم يكن متهم فيه بان لم يكن دارنا ولا موصى له والا فلا يعتمد لانه
يخبر به لنفسه **ط** شهد بموته عدل وامرأة عدل يشهدان
يشهد بموته **فانضحان** شهد رجل بموته واخر بموته فامرأة تأخذ
بقول من كان عدلا منها ولو عدلين فيقول خبر بموته اذ تثبت
العارض **فشي** اخبر با عدل بموت زوجها القايب وانسان
يحكي مته ان اخبر بخبر الموت بمعينة الموت وانه شهد جنازة
هل لها التزوج وان كان المخبران يحكي مته ارضا بتاريخ لا حق فشهدا
فشهدا اولي **فشي** يجوز الشهادة بالتسامع بسماع من محدود
في قذف ومن نسوان او جسد اذا كانوا صادقين ويجوز بسماع
من صبي حمير **ط** شهادة انه قول بسماع يقبل ويتعلق به احكام
معروفة من نسب وهدم وعدة واحسان بخلاف الزنا حيث لم يجوز
الشهادة به لانه فاحشة والشهادة بالمهر بسماع يقبل لانه ذكر به

شعاني

شع عن قوم خرجوا من بيت رجل فاجروا من في الخارج
ان فلا تزدوجت على كذا من المهر وسع الحار جبين ان يشهدوا ان
المهر كذا وقالوا سمعنا الذين شهدوه يقولون للمهر كذا لا يقبل
س عن ام ان الشهادة بالمهر بالتسامع لم يجوز يقول الحقيق هذه الرواية
مرجوة لانه ذكر في الخلاصة واما المهر بمل يشهد بالتسامع فيه رواية
والاصح انه جائز كذا في المشتقي **س** والشهادة بالوقف وشرايطه
هل يحل شهادة وسماع لارواية له هذا واختلف فيه المشايخ قيل كل
وقيل لا وقيل كل على اصل الوقت لا على شرايطه وهو الاصح اذ يشهد
اصلا لا شرايطه **زيلي** وذكر الامام المغربي انه لا بد من بيان الجهة
بان يشهدوا انه وقف على هذا المسجد والفقراء ما اشبهه فلو لم يذكر
الجهة في شهادتهم لا تقبل **س** شهد بالوقف وصرحا بالتسامع
يقبل **ش** خلافت ساء يجوز فيه الشهادة بسماع فانها لو صرحا
انها شهدا بسماع لا يقبل وانما يقبل في الوقف اذا الشاهدان
يكون سنة عشر سنين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة مثلا فيثبت القاطن ان يشهد
بسماع فاذا الا فرق بين سكوت وانضاح **فانضحان** شهدا بما يجوز
به الشهادة بالتسامع وقالوا لم يمت ذلك لكنه اشهد عندنا جازت
شهادتهم ولو قالوا اشهدنا بانه مملوك ناسمنا من الناس لا يقبل
س الشهادة بالحق لا يحل بشهادة وسماع عندنا خلافا للشافعي
والشهادة بالولاء لا يحل بشهادة عند مالم يمتاين خبر مولاه وهو
قول من الاول وعلى قوله الثاني يحل وقول من مضطرب **ح** المتى
كالولاء اختلفنا **الشهادة على النفي** لا يقبل الشهادة على النفي
والشهادة لو قامت على ثبوت وفيها نفي بان يقول هذا غلام او
دايته نجي عنده ولم ينزل ملكا له هل يقبل اختلف فيه المشايخ والاصح
فيقول كذا **هو** وفي **س** شهد انه اقرب منه بوج كذا او وضع شيئا في
مكان كذا فبرهن المدعي عليه انه لم يكن في ذلك الموضع في مكان ذكره
الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل الشهادة الثانية لانها قامت
على النفي لان قولها في مكان كذا نفي معني ولو كان اثباتا صورة اذا الغرض في

ما تات عليه البينة الا في الاشياء تقبل البينة على النفي المتوار
 كما في الظهيرة **فشي** ادعى الابطاء وشهد بهما اللفظان في
 راجز من مقدار داء في يست لا يقبل لانه في الحقيقة شهادة على النفي
س شهدا عليه انه قال المسيح ان الله لم يسمع منه غيره بتر
 الشهادة ولا يقع الفرقة شهدا بجمع او طلاق بلا استثناء بان
 قالان شهدا له خالف بلا استثناء او خالف ولم يستثن لا يقبل قول الزوج
 ويطلق ولو قال لم يسمع منه غيره كلمة الخلع او الطلاق كان القول للزوج
 ولا يفرض بينهما الا ان يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البديل
 او غيره فيمنع يكون القول قولها وهذه المسئلة مما يقبل فيه
 الشهادة على النفي **فت** امن الامام اهل مدينة فاضلوا باهل بيته
 اخوي وقالوا كذا جميعا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت
 الامان فيها يقبل الشهادة **ج** قال في حران لم اجمع فقال حجت
 فشهدا انه ضحي الصباح بكونه لم يمتي قال لم يمتي وذكر **فشي**
 وقال سمع ج ولم يذكر قول س وقيل هذه بناء على شرط
 الدعوى في شهادة عتي العبد قال صاحب جامع الفصولين
 قول فملي هذا لو وضعت المسئلة في الامة ينبغي ان يمتي
 وانا اذ دعوا العتي لا يشترط يقول الحق وعلى هذا لو وضعت ايضا
 في صورة دعوى العتي لا يشترط من العبد ينبغي ان يمتي وانا ايضا
 فليت شعري لم لم يتوض لذكره ثم اقول المسئلة مطلقة يمكن حملها على
 وقوع الشهادة بدعوى من العبد وعلى وقوعها بلا دعواه فلا وجه لحملها
 على النافي فقط كما لا ينبغي على دي فهم سالم من الغلط ثم الظاهر ان عدم
 العتي ليس لما ذكره بل لكون الشهادة بالتفحيط بكونه شهادة على
 النفي حقيقة اذ الغرض منها انفي حج الموالي يؤيده ما تقبل صحيفة
 نقل عن **ص** من قوله فهو نفي معني النفي ويجوز ان يكون لا افعال حج
 الموالي يوم عرفته بكنة وتفحيط يوم النفي بكونه بطريق قطع المسئلة

في قوله فملي هذا لو وضعت المسئلة في الامة ينبغي ان يمتي
 وانا اذ دعوا العتي لا يشترط يقول الحق وعلى هذا لو وضعت ايضا
 في صورة دعوى العتي لا يشترط من العبد ينبغي ان يمتي وانا ايضا
 فليت شعري لم لم يتوض لذكره ثم اقول المسئلة مطلقة يمكن حملها على
 وقوع الشهادة بدعوى من العبد وعلى وقوعها بلا دعواه فلا وجه لحملها
 على النافي فقط كما لا ينبغي على دي فهم سالم من الغلط ثم الظاهر ان عدم
 العتي ليس لما ذكره بل لكون الشهادة بالتفحيط بكونه شهادة على
 النفي حقيقة اذ الغرض منها انفي حج الموالي يؤيده ما تقبل صحيفة
 نقل عن **ص** من قوله فهو نفي معني النفي ويجوز ان يكون لا افعال حج
 الموالي يوم عرفته بكنة وتفحيط يوم النفي بكونه بطريق قطع المسئلة

البينة

البينة في يوم واحد كرامة وقد مر في فصل الشاخص ان الشك منع كالم لا يفي
 البينة مع الشك في حج مولا **ب** الشرط يجوز اثباته ببينة ولو كان نفي
 كما لو قال لقن ان لم ادخل الدار اليوم فانت حرة فبين النفي انه لم يدخلها يمتي
 قيل فملي هذا لو جعل مرابيد ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها فقال ضربتها الجنابة
 فبرهنت انه ضربها بغير جنابة ينبغي ان يقبل بغيرها وان قامت على
 النفي لقيامها على الشرط ويجوز في مسائل الامم باليد ان يقول
 الحق الذي ينبغي بوعده قبول بينتها نقل عن **د** فليست هناك
ج قال ان لم يمتي فلان في هذه المسئلة فامري كذا فشهدا انه
 حاضرا كذا ولم يمتي فلان في تلك الليلة وطلقة امراته يقبل لانها على
 النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمفاد لا للصور كما لو
 شهدا انه اسلم واستثنى واخران انه اسلم ولم يستثن يقبل ببينة
 الاسلام ولو نفي انفي اذ غيرها اثبات اسلامه يقول الحق ظاهر
 ما في **ج** و **ب** يري مخالفا ما تقبل صحيفة في **فشي**
د وجه التوفيق هو ان الشهادة لو قامت على اثبات شيء
 في الحقيقة تقبل وان كانت في صورة النفي ولو قامت على نفي شيء
 في الحقيقة لا تقبل ولو كانت في صورة الاثبات فالمشهور به
 حقيقة في مسئلة **ج** و **ب** انما هو الطلاق والعنان واما
 امران ثوبان بخلاف ما في **فشي** و **ص** اذ المشهور به فيها مجرد
 نفي ما ادعاه المدعي الاثبات شيء سواه كما لا ينبغي في الاشكال في
 مسئلة **ج** ولعل كلاما بان يقال المشهور به فيها لفظها هو ان الموالي
 ضحي العام بكونه والغرض منه نفي وقوع حج الموالي فقد ثابت
 فيها الشهادة على نفي محض واما كون المراد منه عتي العبد فذلك من
 الغرض ومعنى العتي ملا بغير كما ان الشبهة معتبرة وشبهة الشبهة
 غير معتبرة اذ يبعد الترجمة بسقط عن الاعتبار هذا مالا ح بالبال
 العليل وانه لما دعي الى سواء السبيل **فشي** ادعى انه امراته
 فقال اني مطلقه فلان لانه قال كذا فلان دون كذا ودوان ثابته
 بنزولك فيما تم فانت طالق فلما وصفي ذلك اليوم ولم يات بها

نحو قوله

نحو قوله

Copyrighted material

ويرى على ذلك يدفع الخصومة ولو برهن المسلم اليان السلم
 ناسد لانه لم يذكر الاجل قبل لان **ح** قال يقبل على الشرط
 ولو كان نفيا **س** الوارث لو كان الحج بغيره كجد وجدة
 واخ واخت لا يعطي شيئا لم يبرهن على جميع الورثة او شهدا
 انهما لا يعلمان وارثا غيره لان ارث الاخ واخت معلى بشرط
 الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولد فمال يثبت هذا الشرط بنقص
 من الشهود لا يتران ولو قال لا وارث له غيره يقبل اذ المراد انا
 لانفسه له وارثا غيره ولو كان الوارث من لا يجب باحد فلو شهدا
 انه وارث ولم يقولوا لا وارث له غيره او لا فعله يتلوم القاضي
 زمانا جادا ان يحضر وارث آخر فان لم يحضر وارث آخر يقضي
 بجميع الارث ولا يكفل خدح بها قال لا وارث له غيره وبها
 قال لا نفله هو الاصح من مذهبه وعندهما يكفل منهما ومدة
 التلوم مفضول الى رأي القاضي وقيل سنة وقيل شهر وبهذا
 عندس واما احد الزوجين لو اثبت الوارثة بعينه ولم يثبت
 انه لا وارث له غيره فعندس م يحكم لهما باكثره النقيبين بعد
 التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعندس باقل النقيبين
 له الربع ولها الثلث **الفصل الثالث عشر** في دعوى الوقف
 والشهادة عليه وفيه مسائل متفرقة متعلقة بالوقف **ط**
 القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن
 المتولي على وقفية ارض وحكم بالعلي ذي اليد في ادعي آخر انه ملكه لا يبيع
 فبعض كقضاء بخرية الاصل قبل لا حتى لو ادعي آخر انه ملكه يبيع فبعض
 كقضاء بملك **ش** ادعي ملكا في دار يرد متولي يقول وقف زيد
 على مسجد كذا او حكم به للمدعي فلو ادعي متول آخر على هذا المدعي انه
 وقف على مسجد كذا من جهة بغيره يقبل اذ المقتضي عليه هو ان الوقف
 لا مطلق الوقف **قط** ارض بيده وارثا اخرى يداخر فادعي رجل
 ان ياتين الارضين وقف عليه وقفها جده على اولاده واحفاده
 ابداننا سوا واحد ذي اليد من حاضر فبرهن على المدعي فلو شهدا

وقف بملك وقف برهن على وارث اقله زيد بغيره كجد وادعي
 وقف بغيره من وارث عطف الوقف له الوقف وبشرط ان الوقف
 مفسد فبينة الوقف او لانه انما يثبت بالحق او بغيره فبينة الوقف
 وله ادعي بغيره فلو شهدا وقف عليه وقفها جده على اولاده
 بايعي ارثا بغير الوقف وارثا بغيره فبينة الوقف اقله وقيل بالثبت
 ذواليدما وبما سابع فبينة اقله فبينة الوقف اقله

انما

انهما ملكا الواقف وقفها جميعا وقفوا واحدا وذكر اشرائط الوقف
 حكم على حاضر يكون الارضين وقفها اذ الحاضر منها يصير خصما عن
 الغائب فصار باحد الورثة ولو شهدا انه وقف وقفين فقولان
 يقضي بوقفية ما في يد الحاضر فقط قال وفي المسئلة نوع اشكال
 وينبغي ان يحكم بوقفية ما في يد الحاضر فقط في الوجهين جميعا لانه
 الحق باحد الورثة وذكرنا ما يصير خصما عن البقية اذ كان العاين
 بيده اما لو ادعي خصما من القرعة على وارث ليس العاين بيده لا يسمع
 وفي مسئلتنا اصدالارضين بيد الغائب فكيف يقضي بوقفية ما في
 الحاضر يقول الحق لا اشكال وقوله ينبغي لا ينبغي لانه وان كان
 اصدالارضين في يد الغائب لكن الشهود لما شهدا ان الواقف وقفها
 معا راني حكم ارض واحد فاشبه الحاضر حينئذ اصدالورثة شيئا
 اذ كان العاين بيده ثم ان الظاهر انه اذا كان عاين بيده يوارث
 حاضر وعين اخرى في ايدي ورثة غائبين فادعي رجل كذا الغائبين
 على الحاضر بانه شراهما من المورث في صفقة واحدة بكذا وبرهن
 على ذلك ينبغي ان يحكم للمدعي بالغائبين جميعا ويكون الوارث الحاضر فبعض
 على البقية في كلتا المصنفين فلو شهدا بكونهم معا في الشراة
 فيصير كلان في يده كلتا المصنفين فلو شهدا بكونهم معا في الشراة
 بين المصنفين فلا اشكال في اليقين **ح** ادعي كذا ما فادعي البقية
 على الفقراء وانا قيمهم صح اقاربه ويكون وقفها فلو اراد المدعي تخليفة لكانت
 القيمة فبعض قياس قول **ح** من لا يخلفه بعد اقراره بالوقف لا انما لا
 يقتضي ان قيمة العاين وعلى قياس قول م يحلفه وان يحلف باخذ مائة
 ويقضي بقول م كذا لا يحال بهذه الحكمة لدفع الغنى عن نفسه على
 هذا الواو اقرار بالدار لابنه الصغير فقد توفى م بائنا الاستحلاف
 وقفه في صحته فمات فادعي احداته له واقربه ورثته لا يبطل الوقف
 وضمنوا قيمته من تركته الميت ولو انكره فله تخليفهم لاخذ القيمة
 اما لو اراد تخليفهم لاخذ الوقف فلا يمان له عليهم وفيها الفتوى
 في غصب العاين بالوقف بضم ان نظر الوقف وفي غصب ما في الوقف

منه رحمه الله

ايضا بضمنا ان نظر الوقف في شئ بغيره المقارن المقتضوب عقار
 ١ من قبلين على سبيل الوقف الاول لانه بدل الاول **فصل** في
 ان ملكه فبرهن قوم انه وقف وقفه عليهم حكم بالوقف فوضه وهذا
 صريح في ان دعوى الموقوف عليه صحيح **فصل** في دعوى الموقوف عليه وقف
 عليه لو ادعاه باذن القاضي بغير وثائق وبلا اذنه فبغير رواية والى
 انه لا يقع اذ حقه في الغلة فقط فلا يكون خصما في شئ اخر
 الحقير الظاهر ان هذا التحليل عليل اذ الوقف والغلة ليسا بشئان
 متغايرين كلما اذ الغلة ناء الوقف فبغير الوقف يزول الغلة
 فيصير كان الموقوف عليه ادعى شرط حقه فيمنع ان يكون الرواية
 الاولى هي الاصح والاولى والله اعلم وفيه ايضا لو كان الموقوف عليه
 جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يقع روايته واحدة
 وفيه ان سعى غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما ملكه الموقوف
 يقول حقير برده عليه اشكال بان الغلة حقه فكيف لا يملك دعوى حقه وفيه
 لو كانت الوقف على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو الموقوف بغير اطلاق
 القاضي اذ الحق لا يبدوه ويفي بانه لا يصلح ان حقه اذ الغلة لا يشر
 في الوقف ولو خصب الواقف احد ليس لاحد من الموقوف عليه خصوصه
 بلا اذن القاضي **فصل** في دعوى الموقوف عليه **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 يقضي والموقوف عليهم لم يكتوا جارة الوقف وقال **فصل** لو كان الاجر كله
 للموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره ولا يشتر في الغلة
 فيمنع جوزه وهذا في الدور والحوايت **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 الضم والخارج وسائر الخون فليس للموقوف عليه ان يواجر ولو لم يشترط
 بحسب ان يشترط يكون الخارج والموتنة عليه وهو نظير ما لو كان
 الموقوف عليه متعدد اقساما واحدا حقه اقساما فزعه بنفسه
 قال من ان كانت الارض عشرية جاز ما باهم ولو خراجية لم يكن **فصل**
 وفي **فصل** في ادعى انه وقف وانكره الموقوف عليه لم يجر اذ الصلح بيع
 وليس للموقوف عليه ان يستبد له ولو دفع الموقوف شيئا الى يد واحد
 الدار للوقف يجوز لو لم يكن له بيعة على ثبات الوقف الموقوف عليه

الوقف

الوقف

لو فعل ذلك

لو فعل ذلك لم يجز لانه ليس بخضيم **فصل** في ادعى دار الحكم له ثم ادعى
 الموقوف ان الوقف وقف وبرهن فلو كان المدعى ادعى الدار بغير
 لا يقبل بيعة النوى وانما فالوقف وقف والبناء للمدعى **فصل**
 ادعى المشتري على بايعه ان البيع وقف يقبل في الاصح وينقض البيع
 ولو لم يقبل البايع انه وقف على ذكره في **فصل** في ادعى هذه الدعوى قال
 صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل لو برهن **فصل** في ادعى
 وقف قبل بيعه يقبل وبطل البيع وليس للمشتري حبس المبيع بغيره
 ولو لا بيعة له فالقول للمشتري ولو برهن المشتري انه كان وقف
 كذا لا يقبل لانه ساء في نقص ما تم به ولانه ليس بخضيم في دعوى التوبة
 عن الموقوف عليه قال صاحب جامع الفصولين القول للوقف **فصل**
 في المشتري وهو مستقل به فهو مما يخفى فيمنع ان يقبل كما في طلاق
 وخفق وتولية ليس بخضيم **فصل** في ادعى المشتري بريد المبيع فبرهنه
 فيسبح دعواه كما في الخبر يقول اطيعه بغيره ما قرأنا في **فصل**
 انه يقبل في الاصح لكن لما قيل ان يقول الاول ان يكون الاصح عدم قبول
 اذ المشتري بريد ابطال حق الغير بنقض البيع فهو منتهى فيه ادعاه
 ندم في شرايه فزوجه على البايع دعوى الوقف لينقض البيع والله اعلم
 ان منقول ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر الواقف قيل لا يصح **فصل** في ادعى
 يدكر الواقف عند حرم اذ الوقف عند صاحب الوقف على ذلك الوقف
 فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا للمجهول **فصل** في ادعى بالوقف بالبيان
 واقفه بطل **فصل** في ادعى ان يقبل لو كان قدما ولو ذكره
 الواقف لا المصنف يقبل لو قدما وبصرف الى الفقهاء وقف فبرهنه
 لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى النوى انه وقف على كذا شراؤه
 وشراؤه كذلك فالحق انه يجوز اذ الشهادة على اصل الوقف بشراؤه
 يجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم واما على الشرايط
 فلا يجوز المختار كذا في **فصل** في الوقف تقبل الشهادة على الشراطة
 وشهادة الرجال مع الشراطة بشراؤه ولو صرح به ولو شهدوا به
 انه وقف على زيد واخوانه وقفه على عمرو يقبل وبصرف غلة الى الفقهاء

فصل في ادعى ان الوقف وقف على كذا ولم يذكر الواقف
 يقبل لو كان قدما ولو ذكره الواقف لا المصنف تقبل
 وبصرف الى الفقهاء ولو شهدوا على الواقف بالوقف لا يقبل
 الا اذا كانوا اقر بالوقف وهو عليه صحيح

لانها اتفقوا انه وقف ولو شهد آتاه وقف على فقره وسجده وبها في قضاة
يقبل وكذا لو شهد اهل مدرسة بوقف المدرسة او اهل محلة بوقف المحلة
يقبل والمشايع فصلوا فيها فقالوا اهل المدينة ان كانوا باخذون الوقف
من ذلك الوقف لا يقبل ولا يقبل وكذا اهل المحلة وقيل هذه المسائل
كلها يقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه من المدرسة والرجل في المحلة
ليس لازما بل ينتقل وشهادة اهل المسجد يقبل لانهم لم يجزوا الاشياء
بهذه الشهادة نفقا شهد آتاه وقف حصته في هذه الدار او الفرس
وجعلها حصته لا يقبل عندنا فمقتضى ما لو باع حصته في الارض
ولم يعلم المشتري حصته لم يجز البيع عندنا لا عند من قبله
ضبعة فاذا عي آتاهها وقف واحضر صاحبها في موطوء العدول
والقضاة الماضين وطلب الحكم به ليس للفاضي ان يقضي به
لانه انما يحكم بالحجة وهي البينة او الاثر لا الضحك اذ الخط مأثور
كذا لو كان على باب الخانات لوج مضروب ببطون بوقفة الخانات
لم يجز للفاضي ان يقضي بوقفه **فصل** في غصب وقف فنقص
مما اذن بنقصه يضر الى ادمته لا الى اصل الوقف لانه بدل الرتبة
وحصل في الغلة لانه الرتبة ولو زاد غاصبه في شيئا فلو لم يكن
مالا ولا حكم المال يوفد منه بل انشئ ولو كان مالا قاعا كغرس
وبناء او بقلعة الا اذا اضر بالوقف فبضم القلم والقائمة فيمنه
في غلة الوقف ان كانت والا يوجب الوقف ويعطى الجرة كذا
فصل وفي جسر بني الساجونية فزاد غيره في الغلة ليا فذه فلو
اجرم مشاهير فليتموا فسخ الاجارة في رأس الشهر لانها في الشهادة
تتفق عند رأس كل شهر ثم بعد الفسخ بغير البينة يرفع بناءه لو
لم يضر ولو ضر ليس للبانية رفعه لانه وان كان ملكا فليس له ان يضر
بالوقف لكن ان رضى المستأجر ان يأخذ المتولى بناءه للوقف بقيمة منزله
او مبنيا ابرها كان اقل فليتم ان يأخذ للوقف باقل القيمتين
ولو لم يرض لا يجز اذا التمس بغير رضاه لم يجز فوجوه غيره وبني
البناء انما ان يحتصن ملكه ولا يمنع البناء وصحة الاجارة من غيره

اذ لا يدلل على ذلك البناء حتى لا يمكن رفعه ونفيه حانوت
وقف عمارته لا تخايله صاحب العماره ان يستأجره باجره فلو
كانت العماره لورفعت يستأجره باجره فلو كان وقف رفع العماره
ويجوز من غيره اذ النقصان عن احوال المثل لم يجز الا عن ضرورة
ولو كانت لورفعت لا يستأجره باجره بترك بيده **فصل** في النسي
عن ارض وقف عليها بناؤا مملوكا كان صاحب البيت قد استأجر
الارض باجره فلو يوقفه فليتم المثل بعد زمان وزاد او مثلها
فالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجديد لا يرضى الا باجره المثل
الا ان يمل للمتولى ذلك اجاب نعم استأجره وقف ثلاثين
باجره مملوكا حتى جازت فوجبت اجرتها لا ينسخ في رواية
لان احوال المثل بغير وقت العقد وينسخ في رواية ويجز العقد
والى وقت الفسخ لزوم المستأجر الاول وقبيل بعده لورضى السأجر
الاول بالزيادة فهو اولى من غيره ولو لم يمكن نسخ العقد بان
كان فيها زرع فاله وقت زيادة المستأجر الاول وبعد زيادة
بحسب اجرتها وزيادته الاجرة تغير لورادوت عند الكل حتى لو
زادوا احد ثقتنا لا تغير هذه الزيادة **فصل** لو أجرة باجره مملوكا لا ينسخ
ولو أجرة باقل وجب الاقل فلو زاد آخر فليتم ان يخرج الاول
الا ان يستأجر الاول باجره مملوكا بنى السأجر باذن المتولى فلما مضت
المدة زاد في الاجرة لتقبل فرضي صاحب السكن بالزيادة فهو
اولى **فصل** المتولى لو اسكن رجلا دارا الوقف بلا اجره فليتم لاشي على
السكن وعامة المتأخرين على ان عليه احوال المثل سواء اعدت الارض
للغلة او لاصيانة للوقف عن الظلمة وقطعا لا لاطماع الفاسدة
وبه يفتي وكذا لو سكن دارا وقف بلا اذن واقفه ومتولى لزمه
اجره مثله بالغاما ببيع وكذا متولى باع وقف فليتم المشتري فقول
المتولى وولى آتاه فادعي الثاني على المشتري فسادا ببيع لزم المشتري
اجره المثل اعدت للغلة او لا **فصل** احوال القسيم باقل من احوال قدر
مالا يتقارب ان اس فيه حتى لم يجز فليتم المستأجر لزم احوال القسيم

على ما اخذناه المتأخرون وكذا الواو اجارة فائدة **ط**
لا يضمن منافع الغلة في ظاهر الرواية وفي بعض ما في المتن
وما لا يضمن والمعدة للغلة اي يجب ان يكون المثل في غصب وقفا
فأجوه يجب المستحق على المستأجر ولو جوه الغاصب **فقط** متول
أبو بدوان اجوده لزمه فانه وكذا اب ابو منزل صغره اذ ليس
لها ولاية **فقط** سكن بيتا شره فظاهرة وقف اوله يصير
يجب ان يكون مثل مقت عن زرع في وقف بلا اذن متولك لا
غله واجب شود با غلة زمين جناكته معهودت و ان يكون
سهم بكم جبار في حال نكاح كنهه وقف را كرام بهرست سزار
غله باز مين برداشتن ان طلب بكنهه وقال بعض مني ان
يجب الثالث او الرابع على عرف ذلك الموضع **فقط** متول شرى
بمال الوقف و ارا الوقف اختلاف الشايع فيه قبل الخرج بالوقف
فلا يجوز بيعه وقيل يجوز بيعه وهو الا اذا في صحة الوقف وشرايط
لزومه كلام كثير ولم يوجد هنا **فقط** متول اراد شره بكنهه بكنهه الوقف
لكنه موقوفه على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد بوجوب
قبول بكنهه القاضي ثم انفقوا على انه لم يجوز بكنهه المتولي لو فعل اذ
يجوز على الوقف شره ما يكون فيه عارة الوقف وزاوية الغلة
واما ما يكون وقفا على ذلك الوجه فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف
الاول الا يرى ان غلته تصرف الى عارة نفسه ما فضل بصرف الى
عارة الوقف الاول **فقط** اجمع من مال المسجد في قبيل ليس للقيم
ان يشترى به و ارا الوقف ولو فعل وقف يكون وقفه ويضمن
وقيل يجوز ان يشترى بكنهه انما و به افه في حق ابن سنان **فقط** ولو ضرب الوقف
يجوز تحويله بكنهه الى حال آخر **فقط** استبدال الوقف باطل الا و آية
عن سن وقيل يجوز ان يكون مستجلا **فقط** يجوز له جوزه الواقف
فقط متول باع الوقف باء القاضي و رايه جاز لا ارشاد من
فقط قال بعضهم لم يجوز بيع الوقف مستجلا فكلوا وهو الاصح **فقط**
واقف افتقر الى بيع وقفه برفع الى القاضي حتى يبيع لولم يكن

فان كان له من الارض

و يبيع من الارض و يبيع بالارض و يبيع عند الحاجة فهو موقوف
على الجواز

مستجلا

مستجلا **فقط** عن وقف تعذر استغلاله محل متولية بيعه
واستراة اخذ مكانه بكنهه قال نعم قيل له لو لم يعطى ولكن يوجد بكنهه
ما هو خير منه قال لا يبيع وقيل لم يجوز بيع الوقف يعطى او لا وكذا
لم يجوز استبدال **فقط** عن م لو يعطى فللقاضي بكنهه واستراة آخره
وليس ذلك الا للقاضي وضعف ارض وقف عن الاستغلال ولو
بكنهه ارض هو اكثر ربحا منه فللقائم بكنهه واستراة ارض اكثر ربحا بكنهه
فقط شرط ان يستبدل بارض اخرى اذا شاء او شرط ان يبيع
ويشترى بكنهه ما يصير وقفا مكانه جاز الشرط عند سن وعدم
جاز الوقف وبطل الشرط ولو لم يشترط الاستبدال بكنهه ما يصير
وقفا مكانه قال سن جاز الوقف وبطل الشرط وقال م بطلا
فقط عن م في مسجد غني لا يعرف بكنهه لاهل المحلة بكنهه وصرف
بكنهه في مسجد آخر **فقط** اذا لم يشترط الواقف الاستبدال
استأثر في السر الى انه لا يملك الا للقاضي اذا اراد ان يبيع ولو شرط
الاستبدال لم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى فله ان
يستبدلها بغير العقار من ارض او دار وكذا لم يقصد الاستبدال
في بلد فلان يستبدل في اي بلد شاء **فقط** اجمع العلماء على جواز
بيع بناء المسجد وحصيه اذا استخفى عنه **فقط** بيع بناء الوقف
جاز بعد التقدم لا قبله وكذا الشجر المثمر الموقوف جاز بيعه بعد ذلك
لا قبله ولو غير مثمر جاز قبل قطعه وبعده **فقط** وقف على فقراء
فاحتاج بعض قرأته ورفع الاداري القاضي فاعطاهم منه فم يكن
كلما اذ هو بمنزلة الفتوى فله ان يبيع في المستقبل بان يعطى غيرهم
من الفقراء جميع الغلة اما لو حكم لا يعطى غير قرأته قيل نفذ
حكمه وقيل لا ولو وقف على اولاده نفذ عامة الشايع بغير حدود
الغلة لا يوم الوقف فالوجود من ولده يوم الوقف ومن ولد
بعده سواء من استحقاق الغلة اذا كان موجودا وقت الغلة
وكذا لو وقف على ثروة قرأته فمن كان فقيرا يوم حدود الغلة
يعطى له ولو استخفى بعده او كان غنيا قبله **فقط** وقف على اولاد

واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان يعني
 بانهم لا يدخلون يقول الحقير يخرج عدم الدخول مخالف لما في كتاب
 الامام فاصبحان كما سبأته بعد اسطرمد الامام فاصبحان
 قال ارضي هذه وقف على ولدي وولد ولدي ولم يزد عليه يدخل
 فيه ولده لصلبه واولاد بنيه يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد
 الصلب على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر ويحل يدخل في ولد
 البنت قال قتال يدخل وكذا لو قال ارضي وقف على ولدي وولد
 ويحل على الرازي اذ وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكر
 والامانات من ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الابن
 الواقف دون ولد بنت الواقف ولو قال على اولادي واولادهم
 كان ذلك كله يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والحق في قوله
 اسم ولد الولد في تناول اولاد البنين تناول اولاد البنات فانه
 ذكر في السير ان اهل الحضر امنوا على اولادنا واولاد اولادنا
 يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال الامام السرخسي لان ولد
 الولد اسم لمن ولدته ولده وابنته ولده فمن ولدته بنت يكون
 ولد ولده حقيقته بخلاف الوفاي ولدي فان بنته ولد البنت لا يدخل
 في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الصلبة وانما
 يتناول ولد ابنة لانه ينسب اليه وفاقا عن محمد بن ولاد الولد يتناول
 ولد البنت عند الصحابي بناء على ما في مسجد رضى الغلة وذهب قبل
 سنة السنة لا يستر منه غلة بعض السنة والعبرة
 لوقت الحصاد فان كان وقت الحصاد يؤخر من المسجد حتى يفسد
 كبره وموت فاض في خلال السنة ويحل للامام اكل حصته
 لو فقير او كذا الحكم في طلبه العام في المد آرس **فقط** مات امام
 او مؤذن ولم يستوف وضيفته فانها تسقط لانها في معنى الضمان
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانها كالاجرة ولو للامام وقف في يد
 المستأجر فلم يأخذ الاجرة حتى مات فلو اجرة المتولي سقطت لولده

اجرة الامام

اجرة الامام لا يجعل القيمة من الاجانب مادام يوجد من ولد الوفاي
 واهل بيته من يملك ذلك ولو اقام القيمة غيره مقام نفسه في حقته
 لم يجز الا اذا فوض اليه على سبيل العموم ومن حل اخذ الوقف في
 قيمته نصيبه اوقف لوضيعة الوقف وذكر في **الفاضي** لا يملك نصيب
 وصي وقيمته مع بقا وصي الميت وقيمة الاعن ظاهر او كناية منها
 المتولي الواقف حتى تنضب القيمة الى الواقف لا الفاضل فلو كان
 الواقف ميتا فوصيه او ولي من الفاضل فلو لم يوص فالترا ان يملك
 الفاضل وكذا **فقط** وقال وذكر في السير انه الى الفاضل وواقف
 بشرط الولاية لرجل فمضى للواقف ايضا وله عزل من بشرط ونصيبه
فقط وقف وجعل له متوليا بشرط التولية لا ولاده واولادهم ليس
 للفاضل ان يولي غيره ولو فعله لا يصح **فقط** اهل سجد او اربا وقف
 لوضيعة متوليا بلا او الفاضل لم يجز هو المختار **فقط** اهل سجد او اربا وقف
 مدرسته فقبل بنائها لوقف عليها قرى بشرط وجعل آخره
 للفقراء وحكم فاضل بحتة قبل لا يصح الوقف وقيل لا يصح
 ويصرف الغلة الى الفقراء الى ان ينتهي المدرسة ثم الى المدرسة **فقط**
 ارضه على اولاد فلان وجعل اخوه للفقراء وليس لفلان اولاد
 جازا الوقف والغلة للفقراء فان حدث لفلان اولاد فالفقراء
فقط جاز جعل شيء من مسجد طريفا وبالعكس ارض الوقف
 لو يجنب المسجد يجوز ان يزيدوا فيها في المسجد باذن القاضي وكذا
 من الدور واخوانيت ولو لرجل ملك بجنب مسجد ضا على اهل بيته
 ارضه بغيره كرها وصح عن عمر وكثير من الصحابة انهم اخذوا
 ارضي بكرة من اصحابها وزادوا في المسجد احرام يقول الحقير لعل
 الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضا بل الظاهر ان يختص عالم يكن
 في البلد مسجد اخذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذات
 البية ثم فيه وجوب لكن الاخذ كرها اشد وجبانه ويؤيد ما ذكره في
 الضمان اذ لا مسجد في مكة سوى مسجد احرام **فقط** مسجد واسع
 جعل متوليه بعضه حائونا للمسجد لم يجز **فقط** لو لم يكن للمسجد ارض

وجوز ان يكون الوقف امينا ثقة فليكن الميزان ارضه
 وبوليته من يتق به

واجتاج الى العمارة لا بائس بان يوجب جانب منه مسجد مائة
 من جانب الطريق ليس له حكم المسجد بل هو طريق اذ لو لم يكن
 عاد طريقا كما كان قبله **قوله** وقفه على انه باختيار رجل الوقف لو
 جعل ارضه مسجدا على انه باختيار رجل المسجد وبطل الشرط **قوله**
 اوصى لعمارة مسجد كذا او وقفه جاز **قوله** اعطى وراهم في عمارة
 مسجد ونحوها بطلت لغيره لا بطريق الوقف قال وقفت
 عشر من دينار على مسجد كذا لم يحز لانه منقول ووقف المنقول
 لم يحز الا في المتعارف استحقاقا لا جوارح وقدم وفاس
قوله اوصى في صحته بداره على مصباح المسجد يكون وقفاً برتبته لا لغيره
 حتى لو باعه متوليه بدار القاضى جاز كذا قال بعض المتأخرين وقال
قوله ينبغي ان يكون بخلته ولا يكون للقاضى ولا لغيره لا يقول
 اطيعه قوله يمنع محل نظر اذا الظاهر ان مبناه **قوله** ان الوقف
 حسن العين على تلك الواقف والتصدق بالمنفعة والفتوى على
 قوله من في ان الوقف يخرج عن ملك الواقف فما ذكرني
قوله اوصى واولي كمال الخلف والله اعلم وسئل **قوله** عن اوصى بشئ
 لعمارة مسجد في ان شئ بصرف قال عمارة ببناءه في الوقف ولا
 ترتب عليه قبل له حكم المنارة قال ذاك من بناء المسجد فيكون ان
 المنارة **قوله** قال ارضي هذه السبل ولم يزد عليه فلو كان من
 قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف والافلو اراد
 به الوقف فهو وقف ولو صدقة فهو صدقة يتصدق العينة
 لا بقيمة **قوله** يعني بسنة في اجارة دار الوقف وبثلاث سنين
 في ارض الوقف ولا باجار الوقف ولا يبرهن وطالب التولية
 لا يولي وكذلك القاضى في ارضه فوقف البناء ودون الارض
 لم يحز وقبل جاز **قوله** لو وقف على المصباح فهو امام فطلب
 ومتول وشراء وهن وحصر ومزاج لم يحز الاستدانة
 على الوقف الا اذا اجمع المصلحة الوقف كنعمة وشراء بذر فيجوز
 بشرطين اوله اذن القاضى الثاني ان لا يشترط اجارة العين

قوله في ارضه فوقف البناء ودون الارض لم يحز الاستدانة
 على الوقف الا اذا اجمع المصلحة الوقف كنعمة وشراء بذر فيجوز
 بشرطين اوله اذن القاضى الثاني ان لا يشترط اجارة العين
 فلو كان من قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف والافلو اراد
 به الوقف فهو وقف ولو صدقة فهو صدقة يتصدق العينة
 لا بقيمة يعني بسنة في اجارة دار الوقف وبثلاث سنين
 في ارض الوقف ولا باجار الوقف ولا يبرهن وطالب التولية
 لا يولي وكذلك القاضى في ارضه فوقف البناء ودون الارض
 لم يحز وقبل جاز لو وقف على المصباح فهو امام فطلب

والعرف

قوله في ارضه فوقف البناء ودون الارض لم يحز الاستدانة
 على الوقف الا اذا اجمع المصلحة الوقف كنعمة وشراء بذر فيجوز
 بشرطين اوله اذن القاضى الثاني ان لا يشترط اجارة العين

والعرف من اوجها والعرف على المستحقين ليس من الضرورة
 والاستدانة القرض والشر او بالنسبة ويجوز للمتولي شراء متاع
 بالقر من قيمته وبيعه وصرفه ويكون ربحه على الوقف استبدال
 وقف عاقد لا يجوز الا في مواضع الاول لو شرط واقفه الثاني
 قبضته المتولي القيمة ويشترى بها ارضا بدلا الثالث
 ان يحده غاصب ولا يبينه الرابع ان يرغب احد فيه بدل
 اكثر غلة واحسن صفقا على قول س وعليه الفتوى كما في
 فتاوى قاضي الهادي لم يحز اجارة وقف باقل من اجرة
 المثل الا اذا لم يرغب احد الا بالاقبل او كان النقصان براء
 شرط الوقف كنعمة الشراء في وجوب العمل به وفي الفتوى
 والدلالة الا في مواضع الاول شرط ان لا يفرق القاضى الناظر
 عزل غير الاهل الثاني شرط ان لا يوجب وقفه اكثر من سنة والظاهر
 لا يرغبون في استجاره سنة او كان في الزيادة نعم الفقهاء
 الخالفه دون الناظر الثالث شرط ان يقر او على قبره فالعقار باطل
 الرابع شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على سائر السبل ككل يوم
 فلما نظر القصد في غيرهم الحامس شرط ان يتصدق في اجرة
 معن كل يوم فلما نظر ان يدفع القيمة من النقود في موضع
 آخر لم يطلب العين واخذ القيمة السدس يجوز زيادة
 القاضى على وخليفة الامام اذا كان لا تكلفه وكان عالما بفق
 السابع شرط عدم الاستبدال فللقاضى الاستبدال اذا كان
 الصالح ليس للقاضى عزل الناظر بغير شكايته المستحقين حتى يشعروا
 عليه ضيانه وكذا الوصي والحاوي الذي يبداه من ارتفاع
 عمارة مشروط الواقف او لا اذا تم هو اقرب اليها واغم للمصلحة
 كحمام ومدرسة بصرف اليها قدر كفايتهم ثم السراجه والسبل
 كذلك اشترط في ظاهره ان يقدم في الصرف امام ومدرس وفاد
 وفراش وما كان يجهلهم لتعبيره بالكاف فاما ان يعطى المظن

يجوز

يقول الحق ان لا يختلف الشاهد لان التناول بذل الخلف انما يكون
 فيما يجري فيه البذل ولا شك ان الشهادة في ما لا يجري في البذل فلا
 يختلف فيها هذا عندنا واما عند من لا يتناول فان كان في التناول
 بالشهادة ليس من الحقوق التي يطلب بها في الدنيا وحكم عليه
 بموجبها اذ لو قال الشاهد لك عندي شهادة في هذه المادة فكن
 لم اشهد بها لم تجر على ادائها ولا يحكم على تلك المادة بحج هذا الاثر
 ما لم يود الشهادة صريحا بلفظ الشهادة **مسألة** يشهد آية وقال
 سه ساله است فاذا امكن جهار ساله لا يقبل شهادتها وتنهاه عن
 اذ يقبلها لجهار لكونها سه ساله وقت تحمل الشهادة والاشارة
 صارت جهار ساله **فصل** لو وقفوا وقالوا حين تحمل الشهادة
 كان ستمائة او الآن كذا فشهدا بناء عليه يقبل وفيه ادعى ان
 هذا القن ملكي فشهدا به وزادوا ابوع من يد المدعى يقبل شهادتهما
 بالملك ولا عبرة للزيادة اذ لا تعلو لها بالقضاء ملكا مطلقا
 ذكر محمد ان اداة اسير او مفقود او طلبت من الغاصب ان يرد
 في المفقود او مودعه بانفاق عليه ما من مال زوجها فلو قال احدكما
 اني شهدتك تكا حها ولا ادري طلقها ام لا ولم يقل انها اداة اليوم
 فرض لها القاضي النفقة لان ما عرف ثبوتها فالاصل فيه البقاء
 حتى يوجد المذيل الاصل المتمدن في تعيين الشاهدان متى ذكر شأنا
 لا يحتاج اليه للفضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمن وما لا يحتاج اليه
 في الشهادة فذكره وتركه سوا **مسألة** ان اقرضه عام اول الف
 درهم فحكم به فبرهن المدعيون ان المدعى ابراه فقبل شهادتهما يوم
 بالبراة وردها لالم يضمنها اذ لم يظهر كذبهما لجواز ان لم يعرفا بوقوع
 البراة ولم يشهدا بقرض بل بان عليه الف درهم والمسلم بها
 ضمنا وكجز المدعى عليه ضمن المدعى والشاهدان لانهما قد فعلا عليه
 ايجاب المال في الحال فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول حيث اقرضا
 فبيحوا القرض سابقا او قرض دارا وشهدا به وحكم له به ثم الحكم له
 اقرضه بالبناء والحكم عليه لم يبطل الحكم بالارض للمدعى وعمله كونهما

بارض

بارض وبنوا للمدعى نصا والباقي بحاله يبطل الحكم بالارض
 يدفع كل الدار للمدعى عليه اذ البناء في الاول دخل تبعا فلم يكن
 الاثر بالبناء الكذا للشهود وفي الثاني دخل قصد امكن الاثر
 به الكذا وبعض سائل هذا الفصل قد سبق ذكرها في فصل ثلثة
 الدعوى وتحديد العقار **الفصل الخامس عشر** في التحليف
 وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين او بيمينه وفيه انواع
 الاول قال اعلم ان التحليف يجري في الدعوى والصحة لا الكفاية
 لو انكر المدعى عليه وقال المدعى لا شهود لي او قال شهودي غيب
 او مرضي حلف المدعى عليه اما لو قال لي يمينه حاضرة في المص
 وطلب يمينه لا يحلف عند **مسألة** حلف اشارة باصبعه الى اربعة
 ما لهذا على كذا اصدت او بآية لا قضاء واما يحلف في غير ثلثة النفس
 وفيما جاز الحكم بنبول لا فيما لم يجز الحكم بنبول الثاني في من وطع
 ما على البنات والحلف على العلم والتحليف على نفسه على البناء
 او على فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به تحلف
 ثابتا كما في رد الفتن على ما يوجب الاثبات والسرقة عند البائع
 ادعى انه ستره من زبد فقال ذو البعد او عينه زيد ذلك وفع
 الخصومة برهن او لا فان لم يبرهن وطلب المدعى
 عينه ان زيدا او دعه اياه يحلف بنائا بالثقة او دعه ولا
 على العلم ولو على فعل الغير لان ثامه به وهو قبوله ولو طلب المدعى
 عليه يمين المدعى يحلف على العلم بالثقة ما لم يعلم ابداه لانه يمين
 على فعل الغير ولا يتعلق به شيء وعامة مرفق فصل التناقض
ثم الرهن ثم بد الرهن فمن فلو ادعى الرأى حلف الرهن
 بد يمينه او يدفع المال الى الرهن فلو ادعى الرأى حلف الرهن
 وانكر الرهن حلف بنائا ولو وضعا في يد عدل فاختلفا في حاله
 حلف الرهن على العلم **مسألة** من كل موضع يجب البيان بنائا في الفاش
 على العلم لا بغير نبول ولو وجب على العلم حلفه بنائا سقط عنه
 الحلف ان البت اقوى ولو نكل بيمينه عليه وقيل هذا الفرع شكل

تدور في ادعاء المدعى ان لا يمينه في نفسه
 لا في مجلس الخصومة قال ابو جهم قال لا يمين في نفسه
 سقطت وانه يمينه مجتهدا في ما يجتهد في برهانه
 ان قول ابي حنيفة صحيح

انما يتبين في ما ادعى المدعى

يقول الحقير الظاهر والله اعلم ان الاشكال في هذا الفرع ^{شكلا}
في فرع المسئلة الاولى اذ السكول انما هو بدل او اقرار وعلى كلا التقديرين
ينبغي ان يقضى بالسكول في كلتا المسلتين كما لا يخفى على من فهم
مقتضى **اليمين** في كل موضع وجب اليمين فيه على البناء بخلاف
على العلم لا يكون معناه حتى لا يقضى عليه بالسكول ولا سقط البيان
عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم بخلاف على البناء
بعينه اليمين حتى يقضى سقط اليمين عنه ^و ويقضى عليه بالسكول
الحلف على البناء الذي يعتبر مطلقا بخلاف العكس ^و
تساو عاه رجل ولا يثبت بخلاف على العلم ولو ملكه هبة او ثمن او
عاهه او حلف بناه او الوارث حلف عن الميت والنيابة لا تجزى في البناء
كي يحلف بناه ولا كذلك المشتري او الموهوب له لانه اصل نفسه
لما ناب عنه غيره ولا ان الشخص قد يموت فجهلا ما في يده فلا
يدري اذ ارثه او غيره وفي يده فلا يقدر ان يحلف بناه يجب على
العلم بخلاف هبة ونشأه اذ المهر لا عليك الا مال نفسه فالظاهر
انه لا يحلف بناه انما يحلف على العلم في الارث لو علم الفاضل
بالارث او اقرب المدعى او برهن عليه ولا يحلف بناه وكذا لو
ادعى وبنا على الوارث يحلف على العلم ولو ادعى الوارث وبنا
او عينا لمورثه يحلف حصة **بنات** قال المدعى عليه ورثة من
فاحلف انت على العلم فله يحلف المدعى بانته ما يعلم انه وصل الى
من ابن فاحلف فيحلف المدعى عليه بناه ولو نكل المدعى يحلف
المدعى عليه على العلم ما يعلم انه ملك المدعى ^ط ادعى على ميت ما لا
فله ان يحلف كل الورثة على علمهم ولا يكتفى بيمين احدهم ولو ادعى
الورثة لميت ما لا على رجل وحلف احد المدعى عليه عند القاضي
كفي وليس لبقية الورثة ان يحلفوه اذ النيابة لا تجزى في الحلف
وكجزى في الاشكال ونظيره ادعى احد الشركيين حقا من الشريك
على رجل وحلف المدعى عليه ليس الا ان يحلفه وبمثله ادعى رجل
حقا من شركتهما عليهما وحلف احدهما فله تحليف الآخر ولو ادعى

جماعة من شركتهما على رجل فحلف احدهم فالبقية المشتري ان يحلفوه
بخلاف الورثة يقول الحقير فعل المسئلة الاخير لم تكن جازية
النيابة في الاشكال فضايلة حكمه مطروحة فاحتمل الى الاشكال
والعجب انه لم يتقرر له احد والله اعلم **جمع** لو وقع الدعوى
من فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال
شريت او استأجرت او استقرضت مني او خذوه فاذ يحلف بناه
وقد قيل التحليف على فعل الغير انما يكون على العلم اذ قال الحقير
لا علم لي به اما لو قال لي علم به يحلف بناه لا يري ان المودع
لو قال قبض المودع يحلف بناه وكذا وكيل البيع لو باع ولم يسم
المشتري ثم اقر الوكيل ان موكله قبض عنه والموكل يحلف
وكيله بعد قبض موكله فبناه المشتري وهذا التحليف على فعل الغير
وتكن الوكيل ما ادعى انه علم به حلف **بنات النوع الثاني** في
بنا النوع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب **جمع**
ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعى وبنا او ملكا عين
او حقا عين وكل منه على وجهين اما ان يدعى مطلقا او بنا
على سبب فلو ادعى وبنا ولم يذكر سبب يحلف على الحاصل بانه
قبلك ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا عين حاضر
او حقا عين حاضر ادعاه مطلقا ولم يذكر له سبب يحلف على
الحاصل وهذا القلان ولا شيء منه ولو ادعى بناء على سبب بان ادعى
وبنا بسبب فرض او شرا او اذعى ملكا بسبب بيع او هبة او اذعى
غصبا او وديعة او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على
السبب بانه ما استقرضت ما غصبت ما اودعت ما شريت
منه ما بيعت منه وحينئذ سس انه يحلف على السبب في هذه الصور
وذكر **ش** هذه الرواية مطلقة ولم ينسبها الى س **كافي** ومن
سس يحلف على السبب في الصور المذكورة الا عند تغير المدعى
عليه نحو ان يقول ايها الفاني قد بيع الانسان سينا ثم يقبل
فحينئذ يحلف الفاني على الحاصل **جمع** وذكر شمس **الاجمة** اطلقا

رواية اخرى عن سنان المدعي عليه انكسر السبب بحلف على السبب لو قال
ما على يد غيره يحلف على الحاصل **فانما** وهذا احسن الاثاويل
عندي وعليه اكثر القضاة يقول الحق وكذا في مختارات النوازل
لصاحب الهداية رحمه الله **وقال** ينبغي ان يقول لمن الحلف
يحلف على السبب وعلى الحاصل كيف اراد من الحلف **وقال** يحلف
على الحاصل في سبب يرتفع برفع بعد ثبوت كسبه ونكاح وطلاق و
غصب وتغير برباطه ما يتكلم به قايما الآن او ما هو باين منك
الآن او يجب عليك رده الآن او ما يجب عليك حتى التغير ولا
يحلف على السبب ما بعده ما كثرها ما قلقتها ما خصته ما شئت
والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع برفع
وقوعه كبيع ونظايره فالحلف يكون على الحاصل لا السبب عند
حجته **الا** اذا كان فيه ترك النظر للمدعي يحلف على السبب اجماعا
كدعوى شفعية باجوار ونفقة بنتوته ويحلف في سبب يرتفع
على السبب لا الحاصل اجماعا كدعوى مسلم يدعي عقه بخلاف امته
وعبد كافر **فانما** والحاصل ان الحلف على الحاصل هو الاصل
عند حجته **الا** اذا ادعى الاضرار بالمدة او كان سببا لا يتكلم
يحلف على السبب وعند من الحلف على السبب هو الاصل
الا اذا ادعى المدعي عليه فحلف على الحاصل **وقال** وذكر
الخصا في دعوى ودعيه غير حاضرة يحلفه بانه ما هذا المال
الذي ادعاه في يدك ودعيه ولا شيء منه ولا قبلك هو منه لانه
متى انقضى او قل عليه نسألم يكن في يده ويكون عليه قيمة
فلا يلتزم بقوله في يدك بل يضم اليه لانه قبلك هو منه احتياطا
وهذا يستقيم على رواية البردوي لانه يحلف على الحاصل ولو ادعى
انني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان او فلانة
اليك يحلف المدعي عليه بانه ان رد الكل اليه ليس بواجب عليك
فاذا حلف برفع الخصومة ولو ادعى مدعي ما ينقل فلو حلف
في مجلس الحكم يحلف ما هذا المالك المدعي من الوجه الذي يدعي

لا يمكن ترك الرقعة بالردة والحق
والسبب عند العبد في نفي العبد
والحق والغير على العبد لم يحلف

ولا شيء منه

ولا شيء منه ولو غابا عن المجلس فان اقر المدعي عليه انه بيده
وانكر كونه ملكا له طلقه احضاره للاشارة اليه فلو انكر كونه بيده
يقول المدعي ستمه وهذا السبب الى جنبه وستمه قيمته وهل شرط بيان
القيمة فيه اختلاف ثم اذا استمر جميع ذلك حتى صرح دعواه ولا يثبت يحلف
ما لهذا ابديك هذه الامة التي ذكرها ولا شيء منها ولا شيء عليك
ولا قبلك ولا قيمتها التي سماها وهي كذا ولا شيء منها **وقال** ستمه آه
وقبضه ثم ادعى آخر ستمه من البايع قبل ستمه ان يحلف المدعي
عليه على العلم بانه ما تعلم انه ستمه قبلك لان بقرض يقول
قد يشترى الرجل شيئا ثم يفتخه البيع باقائه او غيرها فالقائه
يحلفه ما يعلم ان بينهما بيعا فاما الكسب عنه **فانما** لا يثبت في بيان
ما يجرى فيه التحلف وما لا يجرى **وقال** وفي الزبائن من كل
موضع لو اقرت زمة فاذا انكر يحلف الا في ثلث مسائل كقول
شراؤه وجد عيبا فاراد الرد وآراد البايع تحليفه بانه ما يعلم ان
الموكل رضي بالعيب لا يحلفه فان اقر الموكل لزومه الثانية
وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المدعيون ان موكله ابرأه
الدين **فانما** الحلف على العلم لا يحلفه ولو اقرت زمة انكره الحلف
لم يذكر الثالث في خلاصة **وقال** النيابة تجزئ في الخلاف
لان الحلف فوكيل وصحي ومنول واب صغير يحلف
ولا يحلف **الا** اذا اصرح اقراره على الاصل كوكيل بيع او خصومة
في الرد بالعيب يحلف لان اقراره صحيح على موكل فكذا انكوله
وقال ولو ادعت نكاحا او ادعاه فلا يحلف عند حجته خلافا لما
وكذا الواو على ولي صبية انه زوجها اباه فانكر الولى يحلف
عند حلفه انكوله اقراره عند حلفه اقرار الولى على وليته بالنكاح
عند حلفه وكذا لو كان الدعوى في الرضا بالنكاح او في الار
بالنكاح يحلف عند حلفه لا عند حلفه انكوله بذل عنده **وقال**
يجزئ فيه البذل فالنكول فيه حجة والبذل لا يجزئ في النكاح
فلم يجزئ فيه البيان ولو ادعى عليه انه تزوج بنته البالغة لا يثبت حلفه

فانما الحلف على العلم لا يحلفه ولو اقرت زمة انكره الحلف
فانما الحلف على العلم لا يحلفه ولو اقرت زمة انكره الحلف

ايضا بخلاف الصبي لان اقرار الولي على وليته البالغة بالنكاح
لم يجز اجماعا بخلاف الصبي عندنا ولكن يحلف البالغة على ما
لانه على فعل الغير ولو ادعى عليه انه تزوج امته يحلف المولى عندنا
ولو كبره لان اقراره على امته بالنكاح يمتنع عندها وعلى قول
اذا لم يحلف فلو قالت المرأة للقاضي لا يجلسني التزوج لانه زوجي
وانكر الزوج يقول للقاضي قل لها ان كنت اراة فان طالق
فخالص لو كانت اراة ولا يلزمه شيء لانه لم يكن مقرا بالنكاح
وروي لا يحلف في نكاح ورجعة والف في ابلاد وورق
ونسب واولاد ولعان عندنا وعندنا يحلف فيما عدا
الحد واللعان قال الامام قاضيان الفتوى على قولهما وقيل
ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان راها معتدلة
اخذت بقولها وان كان مظلوما لا يحلفه اخذ بقول من كذا في
الكافي يقول الحنفية قال الزبيدي في شرحه لكن بعد ذكر ما في الكافي
من قوله وقيل ينبغي في هذا اختيار المتأخرين من مشايخنا
عندنا في نكاح ورجعة وفي الف في ابلاد وورق ونسب واولاد
واستبلاء وعندنا يحلف ويقولها بغيره وهذا اكل اذ لم يمتنع
المدعى بغيره هذه الاشياء مالا اذ ادعاه بان ادعت طلاقا
وفجر او نكاحا ونفقة يحلف وفاقا وكذا الوادع على ما عسى
اخوة وانكر الاخر اخوته ثم عندها لو حلف في الاشياء السبعة
يحلف على ما حصل او على شراء فان ذكر نفقة حلف خصمه بهذا
ملك المدعى ولا شيء منه بسبب يدعيه ولا يحلف بالله ما عت
وان لم يذكر نفقة عنه يقال له اضرب عنه فاذا اضرب حلفه القاضى
فبعض هذا الثمن وتسلم الثمن من الوجه الذي ادعى وان شاء
حلفه ما بينك وبين هذا اشرا او فاقم الساعة والحاصل ان دعوى
مع نفقة الثمن ودعوى البيع ملكا مطلقا وليس بدعوى التقديرات
بفتح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى البيع مع
سلم المبيع ودعوى الثمن معنى وليس بدعوى العقد وهذا

على
فعلت ادعت فاحضر وانكر اخذت بعضهم انه يحلف بالله ما بين زوجة في
في كانت زوجة في فمطابق ما بين اذ البين في نكاح عندنا
وبيعق وانما يحلف بالله والمطابق لغيره في نكاحه في نكاحه في نكاحه
معلقة لاذات زوج ولا مطلقه وادعى النكاح فحلف في نكاحه في نكاحه
للدعوى حلف الزوج على العمل فان حلف انقطع الفسوخ وان لم
حلف المرأة بآثارها فحلفت في نكاحه في نكاحه في نكاحه
كل منهما تزوجتها فحلفت لاحدهما وانكرت لآخرها
له المرأة وفاقا وكذا الوادع حلف لاحدهما فحلفت لآخرها
المادة لا ضرورة **وروي** انما يحلف امرأة فحلفت لاحدهما قال
نصير ليس له بالحلف لا ضرورة لم حلفت المرأة على دعوى الاخر
في حلف المرأة على دعوى الاخر فان حلف المرأة على دعوى
فروق بينهما ثم حلف المرأة لا ضرورة فان حلفت برئت وان حلفت
نصير زوجة له متى

يفي

بفتح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن **والنفق** **والخمس** مسائل
منقولة متعلقة باليمين **باب** ما عتق فادعى ان له غصبه
منه البائع لو اراد اخذ القيمة يحلف البائع للوارث اذا اخذ العيان
او دعوى العيان على غيره في البذل لا يسمع او على شراؤه فقال خصمه
ما بعته منه شيئا فحلف على ما حصل ما هو ملك هذا المدعى
او عاه بغير سمائه ولا يحلف ما بعته ولو ادعى البيع وقال خصمه
ما شريته فلو ادعى انه سلم المبيع الى المدعى عليه لم يقبض به
ماله فملك هذا ولائنه ولا يحلف ما شريته بغير سمائه ولا يحلف
على العيان واليمن جميعا كما في دعوى الشراء ولو ادعى انه باع ولم
يسلم ولم يقبض منه يحلف ما هذا المبيع بهذا البيع الذي يدعيه هذا
الثلث المستحق وهذه المسائل كلها ظاهرها التزوية ولو ادعى كفاية
بمال او بعرض حلف على ما حصل ولو ادعى كفاية محبته بالله ماله
فبذلك هذه الالف او هذا العرض بسبب هذه الكفاية التي يدعيها
بذكر لئلا يتناول كفاية اخرى وكل الكفاية بالنفس يقول بالله ماله
فبذلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفاية التي يدعيها او على
مالا فانك فاصطلي على ان يحلف المدعى عليه وهو برئ من المال
يحلف بطل الصلح والمدعى على دعواه ولو برهن اخذه والاكفية
القاضي لو لم يكن الحلف الاول عند القاضي اذ البين عند غيره القاضى
لا يعتبر اذ المعبر عن فاعلمه الخصم من عند غيره فاعلمه ولو كان
عنده لا يحلفه ثانيا وكذا الوادع على المدعى لو حلف فالحق في
عليه من المال بطل الصلح ولا شيء على المدعى عليه اى لا يحلف
فصل كما ان النكول عند غير القاضي لا يعتبر فكذا التحليف
مدعى قال ان حلف المدعى عليه فانما برئ او قال فدعوى بطلته
لا بطل دعواه عليه وبين مؤجل فاراد حليفه ينبغي للمدعى عليه
يسأل القاضي ان المدعى عليه او نسبه فلو قال حاله حلف
ماله عليه هذه الالهام التي يدعيها وبسبب ذلك قال بعضهم لو
انه ليس له فبذلك شيء فلو لم يبرهن ان يدعيه بطله ان لا يبرهن

وإذا ادعى المدعى ان له غصبه من غيره
ولا يملك ولا يحلفه المدعى ان له غصبه من غيره
ولا يملك ولا يحلفه المدعى ان له غصبه من غيره

والبين

عليه
ق
و
.

عرض البعدين على المدعي عليه ثلث مرات ليس بلان في ظاهر الرواية
حتى لو حكم بكونه مرة او في نفع حكمه وهو الصحيح وبه اذ عامة المشايخ
وقيل لا ينفذ حكمه ولو عرض عليه البعدين ثلث مرات فابى ان يحلف
وحكم عليه ثم قال انا احلف لا ملتفت اليه ولو قال احلف قبل الحكم
عليه قبل من ذلك وقيل بشرط كون الحكم على ثور النكول وقيل لا
بشرط من ذلك وقيل بشرط كون الحكم على ثور النكول وقيل لا
بشرط فان استعمل المدعي عليه من الفاضل بيمين او ثلثة ايمان
عرض عليه البعدين ثلث مرات وكل في كل مرة فلا باس بان يحلف
ولو لم يهل وقدم جاز ولو عرض عليه البعدين ثلثا فلم يقل لا احلف
بل سكت كل مرة يحكم عليه وكذا لو امتنع عن جواب المدعي بسكوت
فالقاضى يجعله ناكلا اذ النكول نوعان حقيقى وهوان يقول
لا احلف وقلمى وهوان يمتنع عن البعدين وليس في لسانه
افتمتعه عن البعدين او في اذنه ما يمنع سماع كلام القاضى اذ في
على قن حجر مالا او حقا فلكل من احضاره وحليفه سواء كان
دينا يؤخذ به في الحال كدين الائلاف ونحوه او دينا يؤخذ به بعد
حقته لاني الحال كدين المهر والكفالة ولو ماؤنا حكم القس
الحجر **عيت** صيتى ناجو او قن ناجو يحلف ويحكم عليه بكونه في
قن حجر لو كان المدعي مالا يؤخذ به مالا فلو لاه منعه عن احضار
مجلس الحكم وكذا المأذون ولو اذعن على صيتى حجر فلو لا يثبت له البس
له حق احضاره لعدم ثابته اذ لو اقر لا يصح فلا يحلف ولو لاه
والمدعي بسبب اتلاف محل شرط احضاره قن فضل من يصلح
ضمما وقيل لا يحلف صيتى ماؤن حتى يدرك قبل يحلف ويحكم بكونه
وعن م حلف صيتى ثم ادرك لا يحلف وهذا قول على ان يمينه يمين
اراد حليفه فيمن ان المدعي حلف على هذه الدعوى عند قاض
بله كذا يقبل ولا يثبت له فله حليف المدعي لانه يدعي اياها حقه في البعدين
ولو اذعن ان المدعي ابراني عن هذه الدعوى ليس له حليفه انه لم يثبت
عنها اذ المدعي بوعده استحق الطعاب على المدعي عليه وطول
انا اقر او انكار وقوله ابراني اني ليس باقر او انكار

فتاوى لو حلف المدعي عليه سكت وقلمى فله ان يسكت ولم يجب
بخدمته كغيره في حاله بل به افتمتعه من الكلام او لسانه
فانه سكت فظهر ان ليس به افتم اعاده الرجوع ويؤيد عليه
ثبت مرات لم يثبت **در كوز** قال المدعي عليه لم يحلف ابدا
المدعي عليه هذه الدعوى عند قاضى بله كذا فانه المدعي عليه
المدعي عليه يقبل ولو لم يبرهن واراد حليف المدعي جاز **حلف**

فلا يسمع وقال له اجب خصمك ثم اذع ما نشت وهذا بخلاف
بالو قال ابراني عن هذا الالف فانه يحلف اذ دعوى البراءة
عن المال اقرار بوجوبه والافرا جواب ودعوى الابراء مسقطا
فيثبت عليه اليمين ومنهم من قال الصحيح ان يحلف على دعوى
البراءة كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال **ح** وعليه اكثر
فضاء زماننا ادعي المشتري على وكيل الشفعة ان موكله سلم
الشفعة لا يحلف نيابة عن موكله والنيابة لا تجرى في اليمين كوكيل
بقبض دين اذ ادعي الغريم ان موكله ابراه لا يحلف الوكيل
وبدفع الدين من ثم هو على خصوصية مع موكله اذ ادعي تسليم وكيل
غير مجلس الحكم لا يحلف لان تسليمه في غير مجلس الحكم لا يصح ولو اذعن
تسلمه في مجلس الحكم يحلف عندها لان تسليمه فيه يلزم عندها فاد
فعلوا اقر به لانه فلو انكر يحلف والخبرة بخيار البلوغ كما بلغت بحيث
او بسن يبيع لهما ان يختار نفسها شفع اذ بلغه الخبر ينبغي ان يطلب الشفعة
وتشهد على اختيارها بنفسها لو عندها من يصلح لذلك والا
تخرج الى الناس وتختار ثانيا وتشهد ولو لم تختار في بينها
وخرجت بطل خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها
لكن شرط لاثباته بينة فيبطل عنها اليمين والتحالف على اختيارها
كتحالف شفع على طلب شفعة فلو قالت للقاضى قد اخترت
نفسى حين بلغت طلبت الفرق صدقت مع اليمين ولو قالت
بلغت امس وطلبت الفرق لا تصدق وتحتاج الى البينة تستفج قال
طلبت حين عثت صدق لا لو قال عثت امس وطلبت فعليه البينة
وهذا لانها اضافا لاختيارها والطلب الى الماضي حكما مالا يمكن
استينافه في الحال ومن حكى مالا ملك استينافه حالا لا سيما
بلانية واذا لم يضاف الى الماضي بل اطلقا كلاهما فقد حكى مالا يمكن
استينافه لانا نجعل الجارية كأنها بلغت الآن واختارت نفسها
الآن وكذا الشفع اذعت على زوجها نفقة العدة لا يحلف على
الحاصل ماله عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعي اذ لا نفقة

او قاتل من يمينه

قوله

للمبتوء عند الشافعي فربما بنا قول قوله فيحلف على السبب فأي معتد
 عنك من الوجه الذي تدعي وكذا خلت بمهرها وانكر الزوج فله القول
 فيحلف على السبب عند س ويحلف على الحاصل في ظاهر الرواية
 اقران الموهب له قبضها في المجلس او بعد بامره ثم قال انه لم يقبض
 واقرت به كاذبا وسال القاضي ان يحلف الموهب له بانه لم يقبض
 حكم هذه المسئلة التي تدعي فعند محمد لا يحلف المتناقص وعند س يحلف
 هذا الخلاف لو اقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى انه ما قبضه وطلب
 من القاضي تحلف البائع بانه لم يقبضه ثم ادعى المشتري بحكم هذه المسئلة
 الذي يدعيه البائع لو اقر بقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه او اقر بالبيع
 ثم انكر وقال اقرت كاذبا واراد يحلف المشتري والداين لو اقر
 بقبض دينه واستشهد عليه ثم انكر قبضه واراد يحلف الدينون والمقرين
 لو انكر الدين وقال اقرت به كاذبا واراد يمين المقر له فالحلف على خلاف
 مروي يقول يوسف يعني اذا المعنا وفيما بين الناس ان البائع يقبض
 المبيع والمشتري يقبض المبيع للاشهاد وان لم يقبضه وكذا المستقر
 يكتب او لاخط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال عادة فلو منع
 المتناقص صحة الدعوى والتحلف بطل حقوق الناس وكذا
 وكل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيها اقر لا يحلف على قول ح م
 ويحلف على قول س والثاني فاذا كان في المسئلة خلافا فليس
 يفرض الى رأي القاضي والمفتي ولو شهد البائع على البيع وقبض
 الممن ثم ادعى التلويح وطلب يمين المشتري على ذلك يحلف وفاقا
 اذا البائع لم يبا قبض اذ لم يوجد منه اقرار ببيع مطلقا والبيع قد يكون
 حذوا وقد يكون تلويح فيصح الدعوى والتحلف ويحلف ما شرط
 كون هذا البيع تلويح قال س اربعة اشياء يحلف القاضي الخصم
 فيها بلا طلب المدعي احد ها شفع طلب الحكم بالشفعة يحلف بانه
 لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وعند س لا يحلف الثاني
 كبريلغف وطلب من القاضي التفرغ يحلفها لقد اخبرت الصفة
 حين بلغت وان لم يدع الزوج الثالث مستر ادر دابغيب

يحلف

يحلف القاضي انه لم يرض بالخيب ولا عرضة على البيع منذ اراه الرا
 حراة سالت القاضي ان يفرض لهما نفقة في مال زوجها الغائب يحلفها
 ما عداك نفقتك حين خرج ويجبان يكون مسئلة النفقة عند س
 وفاقا **فانما** يحلفها بانه ما استوفيت النفقة ولم يكن سلكا
 ما يمنع النفقة كشوز وغيره وياخذ منها كقبيل نظر الغائب وقال
 في كتاب الدعوى رجل ادعى دينا على ميت وابنته بينة قال اصحابنا
 يحلف القاضي بانه ما استوفيت منه شيئا ولا ابرائه يحلف القاضي
 على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من عجز
 عن النظر بنفسه لنفسه **خلاصة** واجمعوا على ان من ادعى
 دينا على ميت يحلف بلا طلب وصية او ارث بانه ما استوفيت
 دينك من الميت ولا من احد اداده اليك ولا قبض لك فاقبض
 بامر ك ولا ابرائه منه ولا شئ منه ولا اخذت بذلك ولا بشئ
 منه ولا عندك ولا بشئ منه رهن هذا في شرح ادب القاضي لخصا
 المصدر **الشهادة** ادعى عبنا واراد التحليف فقال ذو البعده هو
 لفلان لا يدفع عنه التبعين اليه من خلاف ما لو قال هو لابي الصغير
 وفي موضع اخر لو قال ذو البعده هذا لابي الصغير او قال لفلان يحلف
 فلو نكل حكم عليه ثم ينظر لموع الصبي ان صدق المدعي في دعواه فالأ
 ماض وان كذبه يؤخذ العين من يده ويدفع الى الصبي ويضمن الاب
 للمدعي قيمة العين وبعض المشايخ فرقوا بين اقرار للصبي وبين
 اقرار للغائب كما مر وبعضهم سوا بينهما وقالوا يحلف في الفصلين
 كما مر دفعا للحملة واستدوا لوالد ادعى دارا فقال ذو البعده وقت
 على كذا اجاز اقراره ويصير وقفا لكن لا يدفع العين عن ذي اليد
 فيحلف فان نكل ضمن قيمة الدار للمدعي ولو برهن ذو اليد على الوقف
 لا يدفع عنه العين ولا يدفع خصومة المدعي اذ صار وقفا قبل
 ان يبرهن فصار البينة كالعدم ويحلف الوصي لو ارثا لصا اقراره
 في نصيبه ولو لم يكن لا يحلف اذ اقراره لم يحل لا اقراره على الغير **س**
 الاب او الوصي او المتوفى او القيم فيما يدعي عليهم او على الصبي خصم

هذا من ربي ان لا يملك الميت حلفا على ما استوفاه ولا شيئا
 منه وان لم يدر الوتره لاستيفائه الفنا وروا ان ابرار
 التحليف لا يملك الميت

في حق سماعة البينة لاني حق البين لان اقرارهم على الصبي والوفاء لا يصح
 النياية تجري في الاستخلاف للحلف فوكيل وصفي ومنول واب
 الصغير يستخلف ولا يحلف الا اذا صح اقراره على الاصل كوكيل
 ببيع او خصومة في زرع بعتب شأ هذا انكره ما دة لا يحلف
 مدعي عليه قال كذب الشاهد و اراد تخليف المدعي ما يعلم انه كاذب
 لا يحلفه قال المدعي عليه ابن شاهد مقرر انه است بيش
 اركواهي كذا ابن محدود ملك منبت ياد عوى كرهه است
 ابن را برين بيش از كواهي و اراد تخليف الشاهد او المدعي لا
 يحلف وليس للمدعي عليه تخليف المدعي ان ما يخذ ياخذ بحق
 لو طلب المدعي عليه تخليف الشاهد او المدعي انه لا يعلم ان الشاهد
 كاذب لا يجيبه القاضي لانا ام نايك ام الشهود والمدعي لا يجب
 عليه يمين لا سيما اذا اقام البينة وفي التمهيد للفقهاء وفي
 زماننا لما تعذرت التزكية لغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف
 الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى لمصنوع غلبة الظن انتهى
 وفي مناقب الكردري اعلم ان تخليف المدعي و الشاهد
 منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى
 القاعدي وخراته المفسرين ان السلطان لو امر قضاه تخليف
 الشاهد يجب على العلماء ان ينصحو السلطان ويقولوا له لا
 تخلف قضائك امر ان اطاعوك يلزم منه نسخ الحاق وان غصوك
 يلزم منه نسخك الى اخر ما فيها انتهى كلام الاشباه في اثار
 شهاب او اجره او او و قد مر من اخر انه لا يحكم بشئ حتى
 يحلف لا يبعث ولا وهب ولا اذنت فيها ولا هو خارج عن
 ملكك للحال فلو حلف و حكم بالمال للمدعي فقبل قبضه او هلك
 في يده بغير المدعي ضمن الدافع او القابض فلو ضمن الدافع لا يرجع
 على احد ولو ضمن القابض لو كان القابض مودعا او مستأجرا
 او من يمارج بما ضمن على الدافع ولا يرجع المستعير لانه حامل
 لفه ادعي فتاوى برين والشيخ ذو البينة شرا من آخر والمدعي

لو كان المدعي عليه الشاهد كاذب لم يحلف له البينة
 ان الشاهد يحلف برين على عوايه و طلب الشاهد ان يحلف المدعي
 محقق في الدعوى على الشهود وما دون او يحقون في الشهادة كجيب
 قال عدلة خوارزمي يحلف برين كذبا لا يبرأ منه
 من عندنا فاذا قال الشاهد حلف و لا يبرأ حلف و لا يبرأ حلف
 بغير الشهود و قد قيل حلف و لا يبرأ حلف و لا يبرأ حلف
 تخليف الشاهد لا يبرأ حلف و لا يبرأ حلف و لا يبرأ حلف
 مقدم على الشهادة ايضاً يقدم على حلف الشاهد و لا يبرأ حلف
 لم يحلف و رتبها و قد قلنا لم يحلف البين

سلم

سأله المبيع فالمدعي يحلف لانه ادعي عليه معنى اذا اقر به لزمه فلما انكر
 يحلف على الاصل ما هذا الذي البدي يقول الحضر في فصل الشافعي
 في مسئلة دعوى الملك المطلق نقلها في **ش** ما يقيد انه لا يسمع
 فليظن هناك **ش** غريم الميت ادعي ابقاء و بنية للميت يحلف ورثته
 على العلم ما لم تعلم ان اباكم قبضه ولا شئنا منه ولا يرى اليه قال
 صاحب جامع الفصولين اقول قوله ولا يرى اليه لا حاجته اليه
 لانه يدعي الابقاء لا البراءة فلا وجه لذكره في التخليف يقول
 الحضر قوله لا حاجته اليه محل نظر لان المدعي هو ابقاء مجموع الدين
 فلو اريد تسوية بالخلاف عليه لاكتفي في الحلف بلفظ ما تعلمون
 ان اباكم قبضه فزيادة لفظ ولا شئنا منه تدل فطعنا على ان
 المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث
 نظرا لغريم و شفقة عليه ويجوز ان يكون وجه زيادة ولا يرى
 و ليه احتمال ان الغريم يجوز فاراد بالابقاء ابراء نظر الى اتحاد مالهما
 وهو خلاص الزمة **ش** ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق اذا
 البين بانه دون غيره لقوله عليه السلام من كان منك حالف فحلف
 بانه اولي ذوق قبل في زماننا اذا الخ الخصم جاز للفاضة
 ان يحلف بذلك لقلة المبالات بالبين بانه وكثرة الامتناع
 بسبب الحلف بالطلاق **ش** لكن اذا تكلم لا يقضي عليه بالتكلم
 لانه امتنع عما هو منه عن شرعا ولو قضى عليه بالتكلم لانه امتنع
 لا ينفذ القاضي لو حلف المدعي عليه تخلف ثم قال القاضي بانه
 كذا ابن سوكندرا است حوردي فتكلم عن هذا البين الحكم عليه
 حقه تخليف مرة وحلف ادعي اشياء مختلفة اجنس وانكر كل فاقا
 يجمع الكل ويحلف يمينا واحدة اقر فمات فقال ورثته انه اقر كاذبا
 فلم يحرف اقراره والمقر له عالم به ليس لهم تخليف اذ وقت الاقرار لم يتعلق
 لهم حق بمال المقر فصح الاقرار وحيث يتعلق حقهم صار حقا
 المقر له **ش** اقر ومات فقال ورثته انه اقر تخليف المقر بانه لفة
 اقر كذا اقرار صحيح و ارث ادعي ان مورثة اقر تخليفه قال بعضهم

المنه رجعة

حداصة في الفتاوى الصغرى للحلف واليمين واليمين الحائقة
 الزمة بخلاف ما في الفتاوى الكبرى فيمنع الزمان من الحلف
 الشيخ بالطلاق فتكلم وقضى بالمال لا ينفذ قضاه

لا تخلف المقر ولو ادعى انه اقر كاذبا لا يقبل يقول المحقق كان ينبغي ان
 يتخذ حكم المستلزمين ظاهرا اذا اقر كاذبا موجود في النتيجة ايضا
 ولعل وجه الفرق هو ان النتيجة ان يظهر احد شخصين او كلاهما
 في العلن خلافا لما تواضع عليه في السر ففي دعوى النتيجة يدعى الوارث
 على المقر فخلاله وهو تواضع مع المقر في السر فلا يخلف بخلاف
 دعوى الاقرار كاذبا في الجحفي على من ادعى فيها صوابا **ادعى** مالا
 فانكر فادعى في مجلس آخر انك ستملكه متى فطرت به مفرافا فانكر
 المال والاستعمال قبل يخلف على المال لانه يصير بالاستعمال مقرا والاف
 حجة المدعي والمدعي عليه لا يخلف على حجة المدعي فانه لا يخلف بانه ما
 للمدعي بينه وبينه الا يدعي الاستيلاء او الاقرار وحقا بسبب الخط
 وانكر كونه خط لا يخلف على ذلك عليه دس فافتر به ثم انكر اقراره
 قبل يخلف على اقراره وقبل يخلف على نفس الحق يقول المحقق
 ما من انفا من مسئلة الاستعمال يدل على رجحان القول الثاني
 كما لا يخفى والله اعلم **لا يخلف** على عتق العبد سنة بدون الرجوى وفاقا
 ويحل يخلف على عتق الامة وطلاق المرأة بدون الرجوى قبل يخلف
 وقبل لا يخلف فليتا مل عند الفتوى يقول المحقق وهو جامع الفصولين
 في فصل المتصرفات نقلا عن المحيط ايضا انه استأجر رجلا من ابناء
 يخلف كذا **قال** لا يخلف فليتا مل عند الفتوى انتهى
 ثم ان الظاهر ان يكون رواية الخليفة صحيحا ولو لم يقر قبل ثلثة او رافا
 نقلا عن الخليفة ان في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يخلف لاني ثلثة سالين
 فليست هناك **ادعى** انك صبي فلان او وكيله ولي عليه كذا فانكر وصفا
 او وكالة لا يخلف **ط** برهن المدعي انه وصي فلان او وكيل يقول فقه
 جعل خصما في حق سماع البينة دون الاستحالة ولو ادعى عينا في يده كل
 واحد يدعي انه شراؤه من ذى اليد لو اقر انه باعه من احد بها بعينه فليس
 للاخر تخليف ان لم يبعه من ذى اليد لم يقر ولكنه حلف لاحد بها فنكحل وحكم الكلف
 للاخر لانه اقر او نكل فخرج الملك عنه بده وكذا لو ادعى امرأته وقال كل منهما تزوج
 فانكرت لاحدهما وانكرت الآخر لا تخلف له وفاقا وكذا لو لم يقر ولكن حلفت لاحدهما
 فنكلت

فنكلت لا تخلف للاخر وكذا لو ادعى احد هما شراؤه من ذى اليد والآخر انه
 ارتمه من ذى اليد فافتر بالبرهن وانكر البيع لا يخلف للمشتري وكذا
 وكذا لو ادعى احد هما اجارة والآخر شراؤه فافتر بالاجارة وانكر الشراء
 لا يخلف للمشتري ويترتب الى تمام مدة الاجارة وفك الرهن وكذا لو ادعى
 احدهما صدقة وقبضا والآخر شراؤه فافتر باحدهما لا يخلف للاخر وكذا لو ادعى
 اجارة ورهن فافتر لاحدهما او نكل لا يخلف للاخر وكذا او كبل شراؤه اراد رد
 بعيب وموكل غائب فقال الباع رضى موكله بالعيب لا يخلف للوكيل
 على رضاء موكله وكذا ابالغزو وجها ولها فادعى الزوج رضاهما وانكرت
 لا يخلف وكذا الزوج وجها رجل لاخر ثم ادعت امره به فانكر لا يخلف
 وكذا لو ادعى ان زوجة ابنته له صغيرة وانكر الاب لا يخلف الاب
 وكذا اصانع ومستضعف اختلفا في انه كذا امر او لا لا يخلف احد
 منهما شراؤه عينا فادعى بايعة براءة يخلف المشتري وفاقا
 ولولم يدعى البراءة لا يخلف المشتري عند حجة خلافا لهما ولو ادعى
 عينا باطنيا في الامة والابنة لا يخلف الباع عند حسن لاعد هما جمل
 وفي **ع** لمحقق عليه ان يخلف المستحق بانه ما باعه ولا وبنه ولا
 لنفسه في به ولا خرج من ملكه بوجه من الوجوه وسبب في تفصيله في فصل
 الاستحقاق **ادعى** مالا يحكم شركة وانكر خصمه ثم قال كان في يدي
 من مال كذا وكذا يحكم الشركة وانكر خصمه ثم قال كان ولكن دفوعه
 فانكر المدعي الدفع بنظر ان كان المدعي عليه انكر الشركة وقبض المال اصلا
 يحكم بالشركة ولا يخلف المدعي على القبض ولو كان قال ليس في يدي
 شئ من الشركة يخلف المدعي اذ في الاول تناقض لا التناهي لانه يمكن ان
 يقول ليس في يدي لا في دفعي فبعت اليك بايع قبضت منه او موقوف قبض
 ماله يخلف ادعى مضارب وشريك الذي كان المال بيده اذ القول للامير
 مع البمين اما المال فمضمون على المشتري والمستقرض **و** على
 الضمين بينه وبينه ثم لو حلف الباع انه لم يقبض منه فقال المشتري
 اتا بمرهن **ع** على الابطاء لا يجبر على ادائه منه بل يملك ثلث
 ايام لو ادعى حضور شهوده اما قال شهودي في يدي لا يملك

دفع المال فانكر ربا مال او ربا البعقن فليست له

ففس لو حلف رجل المال والمودع والشريك الآخر كمال نكسهم
لا يعتبر والحاصل ان القول في كل امانة للمامين مع يمينه وكذا البينة
بيته والغيب يقبل بينة لا يمينه على الايحاء **سواء** كل امين ادعى ايمان
الامانة الى مستحقها يقبل كمودع ادعى الرد وكيل ومثول ادعى
الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حيلولة مستحقها او بعد
موته الا في وكيل قبض دين ادعى بعد موت موكله انه قبضه ودفعه
اليه في حيلولة لا يقبل الا بينة بخلاف وكيل قبض عين وفروق بينهما
في الولوية بان الاول لا يجاب ضمان على الحب اذ لا يكون
تقضي بامثالها بخلاف وكيل قبض عين اذ هو يرد نفق ضمان عن
نفسه **ففس** القاضي لو حلف الخصم بلا طلب المدعي ثم طلب
المدعي تخليفه فله تخليفه فانما يكون حلف ان لا دين عليه ثم
برهن عليه المدعي فعندئذ لا يظهر كذبه في يمينه اذ البينة حجة من
حيث الظاهر وعندس يظهر كذبه فيجوز في الفتوى
في مسألة الدين انه لو ادعاه بلا سبب فحلف ثم برهن عليه بظاهر
كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب
لا يظهر كذبه لجواز ان وجد الغرض ثم وجد الايحاء او الابرار **فت**
حلف بطلاق او عتق ماله عليه شيء فشهد عليه بدين له والزمه
القاضي وهو ينكر قال س يحنث وقال محمد لا يحنث
لانه لا يدري لعلمه صادق والبينة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر
كذبه في يمينه **ذكر** **ح** قال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شيء
فشهد ان فلانا افترضه كذا قبل يمينه وحكم بالمال لم يحنث
ولو شهد ان فلانا عليه شيء وحكم به حنث لانه جعل شرط
حنثه وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين وجب شهده بالقرن
لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما شهد ان المال عليه
يقول المحقق قوله بخلاف ما شهدا محل نظر اذ كيف يظهر كون
المال عليه اذ شهد بان المال عليه بعد ان مر انفا ان البينة
حجة ظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه وانما يرد عليه ان يقال فعلى

ما ذكرتم

ما ذكرتم ينبغي ان يحنث في مسألة الحلف بطلاق او عتق ايضا
اذ لا شك ان الحلف عليهما لا يكون الا بطريق الشرط ايضا
والحاصل انه ينبغي ان يحنث حكم المسلمين نفيا او اثباتا والفرق
حكم ما لعجب كل العجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله مع انه اما
المدعي الادب والادب والاربت **ففس** لا يمين في الحدود سواء كان خالص
احد الامرين حتى انه لم يحنث في الزنا والسرقة وشرب الخمر او دابر امين حقه لعنه
عنه عني حتى يحنث العبد كذا القدر على حتى لو انكر القاذف لا يحنث او المقلب
فيه حقه لعنه عندنا فالحق بخالص حقه لعنه والاربت يحنث
لاجل المال اذ اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له حنثه وع
ذكر السرقة اذن وادع تناول مالك فيكون لك عليه يمين
سواء يحنث الارق فان نكل ضمن ولم يقطع اذ الواجب
شيثان الضمان والقطع فالاول يجب مع شبهة فيجب بكون
بخلاف الثاني ويقال في الاستحالة ماله عليك هذا المال وغيره يقول
القاضي للمدعي ما ذا تريد ان قال اريد القطع قال له احنث ولا يحنث
فيها فليس لك يمينه وان قال اريد المال قال له دع دعوى
السرقة وادع المال **فت** لا يحنث في الحدود اجماعا
الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنيته
انا فانت حر فادعى العبد انه زني ولا يمين له عليه سيحلف للموكل
حتى اذا نكل ثبتت العتق لا الزنا **ففس** وفي قود نفس وطرف
يحنث الا انه يقضي في الطرف بالقطع عندج وبالمال عندجها ولا
يقضي في النفس بالنكول عندج ولكن يحبس حتى يقر او يحنث
وعندهما يقضي بالدية **فت** قال بامتناف او باكافر او ادعى انه صر
اوله او نحوه مما يوجب التعزير يحنث المدعي عليه اذ التعزير يخص
حق العبد ولذا عليك العبد عتق واليمين بحري في حقوق العباد
سواء كان عقوبة او مالا فلو نكل بعد اذ التعزير ثبت لهما
ويحنث فيه المدعي عليه على الحاصل لان تخليفه على السبب بغيره
لجواز ان فعله الا ان المدعي عني عند فتنصر بالحنث على السبب

كودية واجارة فلو يملكه الوديعه والعين المستاجرة ثم استحققت
 وضمن المودع والمستاجر فانما يرجعان على الراجع بما عتداه وكذا
 من كان مبعوثا بها وفي عارية وبهية لا رجوع اذ القبض كان لنفسه
 ونماه في الثانية من فصل العود من البيع وقد ذكر في الفينة مسائل
 مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى ببناء على
 قوله ثم ظهر انه اراد منه قيمة وقد تلف المشتري بمحضه فانه يرد مثل ما
 ويرجع بالتمتع ومنها اذا اشترى البائع المشتري وقال له قيمة متاع كذا
 فاشترى فاشترى ببناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحسن فانه يرد وبه
 يعني وكذا اذا اشترى المشتري البائع والمشتري يرد بغير الدال ايضا
 قال وبما قرره فانه ظهر ان قول الرابعي في باب ثبوت النسب ان
 العود يثبت باحد الطرفين بالشرط او المفاوضة فاصح وتفرغ على
 الشرط الثاني مستلزمان في باب منفرقات بيع الكنز اشترى فانا
 عبد ارمي لا الاستحقاق نوعان مبطل للملك بحيث لا يبقى لاحد
 عليه حق الملك كحرية اصلية وعمق وفروعه من تدبيره وكنهه واستيلا
 ونافل للملك من شخص الى شخص كالاستحقاق ملك والنوعان بعد
 اتفاقهما في انهما يجعلان بغير حق عليه ومن ملك ذلك الشيء من جهة مستحقا
 عليهم حتى لو برهن احدهم على المستحق بملك مطلق لا يقبل بغيره
 بوجه اذا المبطل بوجه الغش العقود بين الباعه بلا نسخ القاضى
 بلا اختلاف رواية فلكل من البائع عود رجوع على بايعه وان لم
 يرجع احد عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل وان لم يقض
 على المكفول عنه والحكم بحرية اصلية حكم على كافة الناس فلا يجمع
 دعوى المالك من احد وكذا العتق وفروعه واما الحكم في ملك مورخ
 فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعني لو قال زيد لباكر انك عبد ي
 بملكك منذ خمس سنين فقال باكر اني كنت عبد لبشر ملكي منذ
 ست سنين فاعتق ويرهن عليه انه قد دعوى زيد ثم لو قال عمرو
 لباكر انك عبد بملكك منذ خمس سنين وانك ملكي ويرهن عليه بغير
 ونفس الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمرو فاحفظ هذا فان الكتب المشهورة

خالية

حالية من هذه الفائدة يدل عليه ما قال قاضينا في شرح الزيادات
 العتق في ملك مطلق بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على
 كافة الناس والقضاء بعتق في ملك مورخ قضاء على كافة الناس
 من وقت التاريخ لا قبله فاحفظ هذا فان الكتب المشهورة خالية
 عن هذه الفائدة والنوع الثاني وهو التاقل لا يوجد في نسخ
 العقود في ظاهر الرواية والحكم به حكم على من يرد على ملك
 منه بواسطة او وساطة فلا يجمع دعوى المالك منهم بل دعوى نتاج
 او تلقى المالك المستحق ولا يبعد البينة للرجوع ولكن لا يرجع احد
 على بايعه قبل الرجوع عليه ولا يرجع المحكوم عليه على كفيل بذكر قبل
 قضاء على المكفول عنه **ح** الاستحقاق نوعان قديم ومن جهة ان
 يرجع على بايعه بيمينه اذ يظهر ان بايعه باع ملك غيره وحديث ومن
 جهة ان يرجع لان بايعه باع ملك نفسه ثم استحق بسبب حدث
 عند المشتري **ح** استحقاق يرجع على المشتري ان العبد له
 ولم يوفت رجوع المشتري على بايعه بيمينه ولو وقت باقل من
 مدة الشراء يقض به للمدعي ولا يرجع المشتري على بايعه بيمينه
 استحقاق المبيع بوقوف العقد على الاجارة لا نفقة في ظاهر
 الرواية ذكر في **ح** ان البيع متى ينفسخ قبل اذا قبض المستحق
 وقبل ينفسخ الحكم والصحيح انه لا ينفسخ مالم يرجع المشتري على
 بايعه بيمينه فاذا رجع ينفسخ حتى لو اجاز المشتري بعد ما قبضه
 قبل ان يرجع المشتري على بايعه بصح **ح** الصحيح ان الباعه
 لا ينفسخ بالاستحقاق مالم يرجع كل واحد على بايعه بالقضاء
 عزج انه لا ينفسخ مالم ياخذ العين بقضاء اذا اخذ بقضاء دليل
 الفسخ فينفسخ حتى لا تحتل اجازة بعده وفي ظاهر الرواية لا
 ينفسخ مالم ينفسخ وهو الاتح وهو الاستحق واراد مشتريه
 نقض البيع بلا قضاء ولا رضاء البائع لا يمكن لان احتمال البينة
 على النتائج من البائع او التلق من المشتري ثابت الا اذا حكم القاضي
 فيلزم العجز فيفسخ والمشتري انما يرجع بيمينه على بايعه لو ثبت

القضاء بيمينه في ملك مورخ
 قضاء على كافة من وقت
 التاريخ

القبض
 على المشتري
 قبل ان يرجع
 على بايعه
 بيمينه
 لا ينفسخ
 الحكم

ان المشتري لا يرجع على
 بايعه بيمينه
 الا اذا حكم القاضي
 فيلزم العجز فيفسخ
 والمشتري انما يرجع
 بيمينه على بايعه
 لو ثبت

بينة اما لو ثبت باقرار المشتري او كونه او باقرار وكيله بخصوصه
 او كونه فلا يرجع اذ الاقرار ليس بحجة في حق غيره وكذلك اذ وفي
 شري دارا فالحق باقرار المشتري او كونه لا يرجع بيمينه على بايعه
 فلو برهن المشتري ان الارض ملك المصدق ليرجع بيمينه على بايعه
 لا يقبل للثبوت فليس لانه لما قدم على الشرا فقدر ان ملك البايع
 فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو
 ثابت باقراره فلفا اما لو برهن على اقرار البايع انه للمصدق يقبل
 لعدم التناقض ولانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو اقر به لزم يقول
 الحقوقي في الدرر والفرع بعد ذكر هذه المسئلة وهذا مما يجب حفظه
 والانس عنه غافلون **قوله** ولو لورجع المشتري على البايع باليمين
 ودفع البايع الثمن اليه من غير خصومة ولا الزام قاض فليس
 للبايع ان يرجع بايعه لان دفعه بمنزلة هبة ولو ادعى المشتري
 استحقاق المبيع ليرجع بيمينه فلا بد ان يثبت الاستحقاق
 ويبين سببه فلو بينه وانكر بايعه البيع فبرهن المشتري على
 البيع يقبل فيرجع بيمينه وقيل بشرط حصة المبيع للمشتري
 البينة وقيل لا وبه يقضى **قوله** بل لو ذكر شية العبد وصفته
 وقد رثته كفى وعلى هذا الفن لو ادعى العبد لا يبرى فادعى حرية
 على المشتري الاخر ورجع بعضهم على بعض وقيل بشرط
 حصة العبد عند رجوع بيمينه وقيل لا بل لو شهد ان الفن
 برهن على حرية باعه هذا امر هذا كفى ثم لبايعه هذا ان يرجع على
 بايعه بيمينه وان زعم انه ليس له الرجوع لا انكار البيع لانه لما حكم
 عليه بيمينه الحق زعمه بعدم فالحق صاحب جامع الفصولين يقول
 على هذا الواجب عليه مالا فقال ليس او ما كان كذا على شئ
 قضا ولا اعطى فبرهن وبرهن هو على قضاء او ابراء والبايع
 لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد عيبا فبرهن البايع ان يبرهن
 من كل عيب ينبغي ان يبينه المدعى عليه لما قرأ ان الحكم بيمينه يلحق
 الزعم بعدم مع انهم صرحوا بانها لا يقبل **قوله** اما لو ادعى المشتري
 الحكم

الحكم اثباتا او نفيا يقول الحقوقي هذا قياس مع الفارق لان المشتري
 عليه ما الحق زعمه بعدم وثبت خلافا وهو كونه بايعا لم يحسم
 في اعادة زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بموجبها حتى جعله مبي
 له عيبا من الرجوع على بايعه واما المدعيون والبايع فيما ذكر المعترض
 فقد احتجوا في اعادة مال زعمها وهو براءة ذمتها بعد النفاذ بعدم
 بثبوت خلافا واراد نقض ما اثبت البينة وهو عدم براءة ذمتها
 فهذا فرق واضح حق وقد غفل عنه المعترض حيث نطق بما نطق
 وايضا لو صح ما قاله لانه نقض كلمة كون البينة ملحقا للزعم بعدم
 مع انه ضابط مسلم وانه تعلم **قوله** بايع ابراء المشتري عن
 ثمنه او هبة منه ثم استحق المبيع منه المشتري لا يرجع بشئ على
 بايعه وكذا بقية الباعة لا يرجع ببعض الثمن القضاء على الذي ابراء
 مشتريه **قوله** لا يرجع المشتري الاخر على بايعه لوجود ابراء قول
 يرجع بايعه على بايعه اختلف فيه المتأخرون فقل يرجع وقيل لا **قوله**
 وفي المحيط فقل يرجع وقيل لا قال رحمه الله يرجع **قوله** المشتري لو
 رجع على بايعه وصالح البايع على شئ قليل فليأخذ به ان يرجع
 على بايعه بيمينه وكذا لو ابراء المشتري عن ثمنه بعد الحكم له الرجوع
 عليه فليأخذ به ان يرجع على بايعه ايضا اذ المانع افعال اجتماع بدل
 ومبدل في ملك واحد ولم يوجد لزوال المبدل عنه ملكه ولو حكم
 للمصدق فصالح المشتري لياخذ المشتري بعض ثمنه من المشتري
 ويدفع المبيع الى المشتري ليس له ان يرجع على بايعه اذ بالصالح
 ابطال حق الرجوع **قوله** بشرط اعادة آخر فقبل ان يثبت الاستحقاق
 صالح المشتري ودفع اليه شيئا وامسك المبيع بغير هذا الشرط للمبيع
 من المشتري فينبغي ان يثبت له الرجوع بيمينه على بايعه يقول الحقوقي
 ان لا يثبت الرجوع اذ لم يثبت الاستحقاق بيمينه فكيف يكون حجة على
 البايع ولعل كلمة الاستحقاق من قوله ان يثبت سواء كانت
 اعلام **قوله** من ادعى عليه على من يمينه حاز وصار بيعا فلو مات
 في يد المدعيون قبل قبضته يرجع الطالب الى اصل حقه وهو الدين

واما المبيع فله الرجوع على بايعه ما دفعه له فانه اذا اشترى
 لم يثبت فلو انبته وحكم له فرفع اليه شيئا

وكذا اكل شئ بعينه ولو صالح عزه در ايم على كبر جاز ولو اسحق
 الكراو جديبه فترج الى الدر ايم ولو صالح عزه مائة درهم على
 خمسين درهما فاسحق بدل الصالح يرجع بمائة لاماثة اذ
 الحسين لم يكن عوضا وانما هو استيفاء بعض و ابراهيم بعض
 الا اسحقا يوجب نقص الاستيفاء لانقص الابرء والحاصل
 الصلح لو وقع على وجه الابرء لا المعاوضة بان صالح على بعض و
 فعند الاسحقا يرجع بمثل بدل الصالح ولو وقع على وجه المعاوضة
 بان صالح على خلاف جنس فحقه فعند الاسحقا يرجع الى اصل
 حقه **ب** لا بد من معرفة اسحقا بدل العقود فاسحقا بدل
 الخلع يوجب الرجوع بعينه واسحقا بدل البيع يوجب
 الرجوع بعين المبيع قانما وبقيته بالكاواسحقا لا جرة يوجب
 الرجوع باجر المثل الذي هو بقية المنفعة **ش** ثراه فادعاه اخر
 فتراه منه ايضا ثم اسحقه ثالث بينية وحكمه رجوع المشرى
 على كلا الباعين بالمثل لوجود الشراء منهما **س** شري امه
 غصبت وثمة يعلم ان بايعه غاصب فاو له ما فوله بارقيق اذلا
 عزه لعلمه ولكن يرجع بالمثل على الباع اذ العلم بالاسحقا لا
 يمنع الرجوع عند الاسحقا **ف** ثراه على ما بانه ليس لبايعه
 فاسحقا يرجع بمئة فلو برهن بايعه المشرى اقر بعد ثراه انه
 للمسحق لا يبطل حتى رجوعه بمئة **ج** قال بايعه بدان شرط مي
 فوسم كعادتيست بر بدان لا يرجع عليه بمئة لو اسحق
 فاسحق فله الرجوع **ش** ثراه لانه فاسحقا يرجع بعضهم على
 بعض بمئة حكيم فانكر البيع احد الباعة يحتاج الى اقامة بينية على
 البيع في حقه وهل يحتاج البها على الرجوعات والاسحقا الاول
 فان علم الفاضل بملك الرجوعات فلا يحتاج الى اثباتها وان كانت
 عند فاضل آخر او عند مكرن سيب يحتاج الى اثباتها اسحقا
 المشرى الا خبر يكون حكما على كل الباعة حتى يرجع كل منهم على
 بايعه بلا اعادة البنية ولا يرجع كل منهم مالم يرجع عليه ولا المشرى

الاول لا

الاول لا يرجع على بايعه او على كفيته بالدرك مالم يرجع عليه ومالم
 برهن على الاسحقا لا يلزم الباع دفع ثمة ولو اراه سبيل
 الاسحقا فاقبل بالاسحقا وقبل السبيل ووعدان يدفع
 ثمة ثم ابي يجبر على دفع ثمة ولو لم يقر بالاسحقا ولكنه وعده
 ان يدفع ثمة لا يجبر عليه ونجد الوعد لا يلزم شئ ولو وجد بايعه
 سمرقند واظهر سبيل فاضل بخارا وبرهن اذ سبيل قانسته
 بخارا لم يجز لقاضي سمرقند ان يعرضه بمئة مالم يبرهن ان
 قاضي بخارا حكيم على المسحق عليه بالمبيع واخرجه منه بده وهذا لان الخطأ
 شبه الخطأ فشرط بينية الحكم والاخراج عزه بده قال صاحب جامع
 الفصولين اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف لا يي يوسف
 كحاشي الكتاب الحكمي فان قوله اخر ان شهادته انه كتابه كفي
 ولا يشترط علمه بما في الكتاب الحكمي خلافا لم سبيل الاسحقا
 ولا بد من رواية عنه تدل على تسوية الحكم بل الظاهر انه وضع الامر
 في الكتاب ون ذلك السبيل اذ ليس في الاول حكم من القاطن
 الكتاب بل مجرد اخبار شهادته وقعت لديه واما الثاني ففيه
 اخبار للحكم على المسحق عليه واخرج المسحق عزه فلم
 يوسع فيه ويؤيد ما ذكرنا ما قال صاحب الدرر والعز لا
 يحكم بسبيل الاسحقا بشهادته انه كتاب كذا ابل شهادته
 على مضمونه كذا ما سون نقله شهادته ووكان والمراد بما سونا
 الحاضر والسجلات والصكوك اذ في كل منها كونه حجة على الخصم
 وهو لا يكون الا به بخلاف نقل شهادته ووكانه اذ المقصود
 بها حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهادته
 الطريق كفا راوان كان الخصم كافرا **ش** ولو اسحق
 ولم يدفع ثمة او بعضه يجبر على دفعه بخلاف
 ما وجد المشرى عيا حيث لا يجبر على دفعه لانه
 في فصل العيب لو دفع بتره قطع

بجواب الحكمي في شئ لا ينبغي
 اذ لا بد من اظهار ما في الكتاب

بجواب شهادته على مضمونه
 اذ المقصود بكل ما

وفي الاستحقاق لا يسرد قطعا لجواز ان التالف لا يحكم بينه المستحق
او يجزى المستحق البيع وكذا لو شري دارا وقبضته ثم علم ان البايع
بائعته غيره لا يسرد ثمنه ما لم يخرج الدار عنه **فصل** ولو استحق
من يد متاجر او مودع او غاصب لا يرجع المالك على بايعة بثمنه
و استاجر دابة فاستحقها آخر ولم يصدقه انه مساجر فالجواب
لا يرجع على بايعة **فصل** لو استحق من المودع والغاصب فللمالك
ان يدعي على المستحق اذا الغاصب والمودع لا يعلم خفاها قبل
القضاء **فصل** القسمة لو كانت مما يجزى عليه الا في قسمة جنس
واحد فلا يشترط فيها حكم الغرض فلا رجوع عند الاستحقاق ولو
حصلت بترابها ولو كانت مما لا يجزى كقسيمة في جنس فالغرض
يشترط فيها **فصل** عارية ملكك فاستحققت فضمن المستعير قيمتها لا الرجوع
على المعير ولو ملك العين في يد من ليس اودع او استاجر ثم استحق بينه
فاخذ منه قيمته فله ان يرجع على الراهن والمودع والمودع واجب ما
غصب او باع او تصدق به او اجر او اودع او اعار فملك ضمنوا القيمة
ولا يرجع المودع والمصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب
ويرجع المستاجر والمودع والمرهون بالقيمة على ويرجع المشتري
بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب **فصل** ولا السارق منه **فصل**
ادعى المستحق على المشتري واخذ به الحكم فقال المشتري لبايعة المستحق
اخذ منه معنى بلا حكم فاذا غنى الى دفع البايع ثمنه ثم يبرهن البايع
على المستحق انه له مع غيبة المشتري صح لانفاق البيع بينه وبين
المشتري بترابها فبقي على ملك البايع ولم يبيع الاستحقاق مستحق
اخذ العين من المشتري بلا حكم فملك كيف يرجع المشتري على بايعة
بثمنه فالوجه ان يدعي على المستحق انك قبضت معنى بلا حكم وكان ملكه
وقد يملك في يدك فاذا التي قيمة فبرهن الا اذا اذله فبرجع على المشتري
على بايعة بثمنه فلو استحق فاراد المشتري ان يرجع ثمنه فقال بايعة لم يدفع
ولم يبرهن وجهه او بينه وقال بيني ثمانية عشر الف درهم او بين
لا يثبت اليه ويحكم عليه ولو بين دفعها صح **فصل** وقال

لقد اختلفت في الوجهين لقسمة دارا او ارضا فبين وبين كل واحد في القيمة
ثم استحق الدار لم يرجع احد على الآخر لقيمة البنية ولو كانت دارا
او ارضا اخذ كل واحد منها دارا فبقي احد بها في داره ثم استحق
بنيصة فتم البنية ولا يبرهن الدار الواسع كل واحد في القيمة ثم يثبت
والغرض المصطفي لا يثبت في الدارين غير مقتضى هذه القيمة لا يثبت
كل دار على حدة بل ان يثبت بنسبة النصف فثبتت هذه مباديها فثبتت
كالبسوق وقسمها وغور الخ فثبتت بنسبة وضع صح

بقي تافه

بينني تافه في المصداق بل الى المجلس الثاني وقد مر في فصل
التناقض والدفع **فصل** قال المستحق غاب الدابة منذ سنة فقبل
الحكم له بها برهن البايع انها ملكه منذ عشرة سنين يقضي بها للمستحق
لان الرجوع قيمتها لا الملك والبايع ارجح المالك ودعواه دعوى المشتري
لتلفيه مرجحة فصار كان المشتري ادعى ملك بايعة بتاريخ عشر
سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الافراد عند حقيق دعوى
المالك المطلق فيحكم للمستحق قال صاحب جامع الفصولين اقول
يقضي بها للمدعي عند حسن لانه يرجح جانب المودع حاله الافراد
ويستفي ان يقضي بقول حسن لانه ارفق واظدر انه اعلم اذ عاده
يقضي ان يبرهن ويقضي له برهن على البايع انه نتج في ملكي سمع
لان تقديري ملكه وببعضه قال المستحق للمشتري بعد الحكم هذا الثمن الذي
اعطيتك للبائع متى فاخذه وعلى الرواية التي تنسخ البياعات
بالمستحق يصير فاضيا ومن بايعة شرا فاضح وعلى الرواية الثانية
لو اذن قبل رجوع المشتري لم يكن فاضيا دينة فله ان يسرد
اذا الدين لم يجب بعد على بايعة قبل الرجوع ولم يفسخ البيع
السابق فحكم للمستحق فانه لا يرد اياها ولو طلب المشتري ثمنه
من بايعة ثم استحق ودفع الثمن اليه ليس له ان يسرد
باتفاق الروايات اذ البيع يفسخ برجع المشتري على
بايعة هذه الجملة بعضها في **فصل** وبعضها في **فصل** استحق فاراد
الرجوع فقال بايعة انه نتج في ملكي وحججته انباء حتى اخذ منه
الثمن فاراد ان يرجع على بايعة فانكر بايعة البيع فبرهن مدعي
النساج انه باع معنى له ان يرجع لانه لما حكم عليه واخذ منه الثمن
الحق ودعواه النساج بالعدم **فصل** رجوع المشتري على بايعة
بحكم ثمنه ثم يبرهن البايع انه ملكه لا يقبل لانه مقتضى
عليه ولو يبرهن على التلق من المستحق على المشتري
لا يقبل عند **فصل** ويشترط اقامتها على المستحق ولو
برهن ليس له ان يبرهن المشتري ويبدأ على امره لا يرجع

على البائع لكن لم يقض عليه بالرد حتى يبرهن البائع على التلحق
فلو برهن على المشتري بقبول ولا ان يلزم المشتري وليس
للمشتري قبضه لواجب البائع عليه وهذا ظاهر ولو برهن على
المشتري بقبول لا يثبت لانه لو برهن على المشتري كان له ان يلزم
المشتري فيكون دفعاً وكذا في الوجه الاول عند حسن تم ويجب ان
يقضى بقوله لا يثبت لانه اظهره شراءه فباعه حراً فاشترى بيمينه في الآخر فثبت
الاقراران المشتري باعته البائع الاول وهو باعته باعاً بغير قبض او لا يثبت
لم يوجب انفساخ العقود فيثبت قبضها ولو برهن وكذا خالص
بالباع في الحق وحكمه لم يبرهن باعته ان المشتري باعته من
الاول وهو باعته منها اخذ المبيع فله ان يلزمه المشتري عند حسن
تم ادا الحكم بالفسخ لم ينفذ باطلاً وعند حسن ليس له ذلك
وكو رجوع البائع الاخر بيمينه بعد ما رجع عليه مشترية ثم برهن
الاول فافاد المبيع فللاول ان يلزم الثاني وليس للثاني ان
يلزم مشترية لانه لما رجع على الاول رجع بفسخ جبرئيل وبان
مشتريه عند حسن وعند حسن ليس للاول ان يلزم الثاني لتفاذه عند
ظاهر او بالناجف اسحق فافاد المشتري بيمينه باعاً فظهر
فاد الحكم بظهور فاد الفسخ ايضا فثبت شراءه فقال ان اسحق
فاني ابرأت البائع من ثمنه لا يصح لان تعليق البراءة بالشرط
لا يصح ولا يغير حكم الشرع والادلة فيه ان يقر المشتري ان
بائع قبل بيعه كان اشتراه متى فلا يرجع حينئذ على بائعه لانه لا يثبت
اذ يلزم الدور باقراره **بازية** لانه لو رجع على بائعه رجع فهو ايضا
عليه اسحق وطلب ثمنه بائعه فقال ان المبيع لي وشهد ابوزور
فقال المشتري انا اشهد انه لك وانما شهد ابوزور فطلب المشتري
ان يرجع على بائعه مع هذا الاقرار اذ المبيع لم يسلّم له فلا يثبت ثمنه البائع
شراءه فاسحق ثم وصل اليه بوماً من الدرهم لا يومئذ عليه البائع
لانه وان جعل محراً بالملك للبائع كنهه ففسخ الشراء وقد فسخ
الشراء بالاسحق فافاد الاقرار ايضا ولو اقر بفسخ البائع والبايع فحكم

بشليم

بشليم الى البائع لان اقراره لم يثبت كذا **فصل** في الرجوع عليه
عند الاستحقاق لو اقر بالاسحق ومع ذلك يبرهن الرجوع على البايع
كان له الرجوع على بائعه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه يحتاج الى ان يثبت
عليه الاستحقاق بيمينه الرجوع على بائعه وفيه ما يوجب المدعى ثم اقر المدعى
عليه بالملك لم يقضى له باقراره باليمين اذ هي انما تقبل على منكر لا مقترنة
اختلف فيه المشايخ قبل يقضى باقراره قبل يمينه اذ المدعى حين يبرهن
كان خصمه منكر او اسحق المدعى الحكم باليمين فلا يثبت هذا الاستحقاق
باقرار المدعى عليه الاول فلهذا اقرت الى الصواب بقوله ان اسحق على الظاهر
ان الثاني اظهر لقوة دليله وامكان المناقشة على دليل الاول
بان المدعى عليه كان منكر احسن قاست اليه فثبت تقبل اقراره
بعد قيامها غير مفيدة فلا يلزم قبولها على المقر ولان فيه
شك النظر على المدعى عليه حيث يستطاع الرجوع على بائعه لما مر
في اول هذا الفصل ان الاستحقاق لو ثبت باليمين يبرجع
لا لو ثبت باقرار او لمول والله اعلم شراؤه فوجب لاضرر الموهوب
بائع من آخر فاسحق لا يرجع الاول على بائعه ما لم يرجع المشتري
الثاني على الموهوب له فاذا رجع عليه رجع عليه شراؤه فوجب
فاسحق من الموهوب له يرجع الواهب على بائعه لان الموهوب له
يدوم به في الاستدانة اذ الملك انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت له
الا حتم يصير قابضاً للملكه شراؤه فوجب ثم وهبه الموهوب له
الاخر فاسحق لا يرجع احد بالثمن اذ الهبة الثانية
لو انقضى فالاولى لم يفسخ كذا **فصل** في بخلافه
فانه ذكر هذه الصورة وقال يرجع المشتري على بائعه من ان
المبيع قد استحق وهذا لا يثبت البيع لان ثمنه لا يرجع
حتى يرجع عليه بيمينه يقول الحقير ثمنه ببيع الموهوب له المذكورة
اتفقت على صحة القول بالرجوع كما لا يخفى فان كان له لاجل غيره
بامره ذلك الغريم ان الامر وجهها للمشتري فاولد فاسحق
واخذ عقرها وضمنه ولها فلو اطلق لا يرجع على البائع بيمينه

شراها لغيره قال صاحب جامع الفصولين قول سبيع ان يرجع
للمرأة بقول الحق قوله ينبغي ان ينفى اذا انفك رخص من الوكالة
بعد اداء امر به فكيف يرجع على بايعه بعد ان صار اجنبيا قال
قال والمشتري لو اولد لأمه مات الولد فاستحق لا يجب
على المشتري من ثمن الولد لانه قبل الاستحقاق كذا في الغصب
المستحق عليه بخلاف المستحق بالثمن ما باعه ولا وهبه ولا تصدق
به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه فلو قال قد كنت بعته ولكن
شريته من فلان منذ سنة وشهد به بصرى استحقاقه ولو قال لا
يهول بملكه منذ سنة لا يقضى له حتى يشهد الله شراؤه من فلان ولو
قال المستحق بعد عرض البين عليه بعته من رجل لم اعرفه ثم شريته
منه وشهد الله لشراؤه منذ سنة او لم يقول لشراؤه وقال لا يهول بملكه
منذ سنة يقضى له من قبل ان لم يقبل لاحد وقوله شريته من رجل
لا اعرفه بمنزلة ما لم يقبل لاحد وكذا لو قال شريته من فلان بن فلان
التميم ولا يكون المعرفة في هذا الا كما يكون في كتاب القاضي
الى القاضي ثم لو حلف انه ما خرج من ملكه ثم استحقاقه لا لو بكل
شراؤه ولم يتقابضا حتى اذاعه احد والمدعى مقر الباع فاحضر
الباع والمشتري عنده الحكم ولا يثبت له فاستحقاقها بخلاف الباع
وكل المشتري يوفى المشتري بثمنه فاذا اذاعه سلب البيع المدعى ولو حلف
المشتري وكل الباع فعلى الباع جميع قيمه البيع الا ان يجزى
المشتري البيع ويرضى بثمنه **شراؤه** بدراهم ودفع عوضها
ونائبه فاستحق البيع يرجع على بايعه بدائره ولو اعطى عوض
الدراهم عوضا يرجع بالدراهم لان بيع العروض صح وان لم
يصح البيع الاول بخلاف الدائره البين انه لم يكن عليه بدراهم
فلم يصرف ايضا اذ القبض شرط من ايجابين في الصرف **شراؤه**
صحيح الثمن للمشتري عند الشراء مطلقا لظهور الاستحقاق جاز
لكن لو اخذ المشتري من يده يحكم فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب
الثمن وانما يجب الثمن على الباع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه

ويقتضيه

ويقتضيه القاضي بفسخ العقد وتجزئ المشتري باخذ ثمنه بايعه
او كفيله ثم الكفيل لا يرجع لو كفل بلا امر لكن الباع بعد الاستحقاق
واحكم عليه يرجع هو على بايعه الا يرى ان المشتري بعد الحكم له على بايعه
لا يرى الباع عن ثمنه فالباع ان يرجع على بايعه **شراؤه** **شراؤه**
شراؤه وكفيل بثمنه اخر ثم الكفيل قضى الثمن فاستحق البيع من المشتري
ليس له الرجوع لانه لم يوف الثمن وانما اذاع الكفيل فبرجع الكفيل
على الباع والمشتري على الكفيل **شراؤه** استحق فانما يرجع المشتري ان يرجع
بثمنه وقدمات بايعه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا
ليرجع المشتري عليه **شراؤه** رخص فثنا وغاب والقرن مقر بانه قرن
ثم يبين انه حر لا يرجع المهر من بدنه على القرن ولو كان سكر ايرجع
بالبين عليه ثم محال القرن به على بايعه **شراؤه** ظهر البيع حر او قدمات بايعه
ولم ينكر سكره ولا وارثا ولا وصيا غير ان بايع المبتدح حاضر
يجعل القاضي للمبتدح وصيا فيرجع عليه المشتري ثم لو كان يرجع
على بايع المبتدح **شراؤه** قال لا يشتري فانما قرن شراؤه فاذا هو فلو كان
الباع حاضرا او غائبا عنه معروفة لم يكن على القرن شيء ولو كان
الباع لا يدري اين هو يرجع المشتري على القرن ثم يرجع هو على بايعه
وكذا لو كفل غاب ولا يدري مكانه يطلب من موكله **شراؤه**
ولو قال له اجبني اشتره فهو فوق والباقى بحاله لا يرجع على الاجنبي
بحال **شراؤه** وعن **شراؤه** ان المشتري لا يرجع على القرن بغيره بحال كما
في الاجنبي **شراؤه** التناقض يمنع دعوى الملك الادعوى التحرية
الاصلية او العارضة والطلاق والنسب فلو قال رجل لا اضر
اشترى فاقبى عبده فاشتراه ثم ادعى التحرية وانتمها ضمن العبدان لم
يعلم مكان بايعه ورجع العبد على بايعه اذ اوجبه وان علم مكانه
يفضى الباع لا العبد بخلاف ما لو قال ارهنى فاقبى عبدا لا يجعل
العبد ضمانا لانه يخص بفقد المعاوضة والرهن جليس الاعوض
بقابل **شراؤه** **شراؤها** وبفضها فبا عهدين آخر وبا عهدين الثاني
لثالث ثم ادعت انها حرة فزادها الثالث على الثاني يقولها وقيل الثالث

يوم البناء عشرة آلاف ويوم الاستحقاق مائة يرجع بانه وكذا
لو انفق مائة بقيمة البناء يوم الاستحقاق الف يرجع بالف
ولو كان البائع غائبا والمشتري اخذ المئتين مائة وبقيت المائة
الى المشتري فلو حضر البائع بعد هذه المائة يرجع على المشتري بقية
بنائه وانما يرجع لو كان البناء قائما فانه لم يفسد البعده البائع
واخذ النقص ايا الوهمه المشتري فلا شيء على البائع وهذا
خلاف ما تقي **قوله** يقول الحنفية الظاهر ان ما ترمي الاظهر لكونه
اقرب الى النظر كما سياتي به التصريح فربما عن قاضيه ان يظن
البه **برأيه** للمشتري ان يكلف المشتري قلع البناء ولا يتبرص
حضور البائع وان كان يظل حق المشتري في قيمة البناء لانه
ليس يعرف ظالم حق يقول الحنفية قوله وان كان يظل انما هو على رواية
لا على رواية **قوله** كما لا يخفى **قوله** ان استحق الدار بعد البناء وباعه
غائب والمشتري اخذ المئتين بدم البناء فقال المشتري ان البائع
قد غنى وهو غائب قال لا يلتفت الى قول المشتري بل يورث
البناء ويوفى الدار الى المشتري فان حضر بايع بعد المدة لا يرجع
المشتري على بايعه بقيمة البناء وانما يرجع لو كان البناء
قائما فليس للمشتري الى بايعه بعده البائع واخذ النقص انما اذا
بيده المشتري فلا شيء على البائع فان حضر البائع وقد هدم المشتري
بعض البناء قائما وبقيت البقية وبعضه للمشتري ان يأخذ بايعه
بقية ما بقي من البناء قائما وبقيت البقية البائع ويكون النقص لوان
المشتري نقص كل ولا يمس البناء وهذا كله قول من في ظاهري
الرواية وروى **قوله** ان القاضى يبعث من يقوم البناء
ثم يقول للمشتري انقصه واحفظ النقص فاذا طهرت بالبائع
ثم اليه النقص ويقضه لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي
ان المشتري اذا انقص على البناء فليس النقص الى بايعه فانه يرجع
عليه المئتين بقيمة البناء وان لم يستلم الا المئتين وهذا
اقرب الى النظر **قوله** لو كان البائع وكيل البيع يرجع المشتري

بعد الاستحقاق

بعد الاستحقاق على هذا الوكيل كل ما كان يرجع به على الكيل
من المئتين وبقية البناء ولو لم يكن وارثا لم يمسرى ارضه
فما استحق لم يرجع بقيمة بنائه ولو لم يمسرى دارا فخر سيرا او نفق
بالوعة او رخم من الدار شيئا ثم استحق لا يرجع بشئ منها الا ان
يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كسب في الصلح فانفق المشتري
فيه او رخم نفق البائع فسد البيع واوخر سيرا او طواها يرجع
بقية الطي لا بقيمة الخضر فلو شتر فلانفسد البيع كذا **قوله** فاشترى دارا
فبني فاستحق بجميع بنائه يرجع بثمنه لا بقيمة بنائه لما تقرر الاستحقاق
اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع
والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يعذر
المشتري ان يستلم البناء الى البائع وقد تقرر انه لا يرجع بقيمة بنائه
ما لم يستلم الى البائع **قوله** ولو علم المشتري ان الدار لغيره بايعه لم يرجع
البائع كانه فبني فاستحق لم يكن معزورا **قوله** فاشترى دارا
ويعلم ان بايعه فاصب بايعه بلا اذن مالكه فبني فيها فاستحق
بوجه شرعي لا يرجع المشتري بقيمة البناء على بايعه لانه معزور لا يجوز
بيع ولو لم يعلم انه يبيع بامر المالك لكن البائع قال انه امرى فبني
فشره فبني ثم استحق مالكه وانكر الامر ببيع فاستحق يرجع
على بايعه بثمنه وبقية بنائه لتحقيق الفرض كما لو شترى امة من يقول
اشترى مالكا يبيعها فاولدها المشتري ثم انكر المالك الا ببيعها طاب له
حزب قيمته ويرجع المشتري بالثمن والقيمة على بايعه على ما سياتي
والبناء الاول يحرقان مجرى واحد في الفرض وكذا **قوله** وفي
زراع ارضا شراها فاستحققت الارض فالقن يورث بقطع الزرع
لو كان البائع غائبا ولا يرجع المشتري على بايعه بشئ فلو اشترى زرع
بالارض فلا شيء ان يفسد نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري
على بايعه الا بثمنه ولو كرى المشتري منها او خربها فبني او فطر
على النمر ففطرة فاستحققت الارض ويرجع بثمنه وبقية ما تروى
من هذا الفطرة ولا يرجع ما انفق في الكرى والحفر ولا في سائر

جعلها من الشرايب ولو جعلها من آجر أو قصب أو لبن أو من لبن القيمة
فترجع على بائعه بقيمة وهو قائم ثم يؤمر بائعه بقلعه **فقط**
شراي دارا فاستحققت عرضتها ونقص البناء فقال المشتري لبائعه
أنا بئنها فارجع عليك وقال بائعه بئنها مبنية فالقول لبائعه
لأنه منكر حق الرجوع **فقط** المشتري لو رجع على بائعه بئنها بقيمة بناءه
فبائعه هل يرجع على بائعه بهما عند رجع لا يرجع إلا بئنها فقط وعند رجع
يرجع بهما شراي كرمافا فاستحق الأصل دون نخره ونقصه وخطأه
فللمشتري ولا لشراي على بائعه وبسر الثمن إذ لو لم يرد بئنها
لأنه يؤمر بالقاب كذا وقال شراي حمار رجع بئنها فاستحق الحمار
إلا البردعة ليس للمشتري أن يرد البردعة ويرجع بكل الشجر فاستحق
الحمار وحده من الثمن والفرق أنه يؤمر بقلعه الشجر فاستحق
عن حماره ارتفاع شراي لأجل بخلاف البردعة **فقط** سئل
بعضهم عن شراي أرضا فاستحق شراي حتى دخلت بلا ذكر فاستحق
الأشجار هل لها حصص من الثمن قال لا كما في ثوب من وبردعة
حمار فان ما يدخل تبعها لا حصص له من الثمن قال واحد منهم لهذه المسئلة
رواية الشيخ المشتري بخصمته الأشجار وورق بينهما
وبين البردعة والثوب إذا اشجار ركنه في الأرض فاستحق
النسب فالتبعية هنا أقل فكانه استحق بعض الأرض وكذا لو زاد
البائع أن يعطى غير تلك النسب فلا ذلك لو كانت ثياب مثل تلك
للأشجار قال صاحب جامع الفصولين أقول في الاستحقاق في كل ما يدخل
تبعها إذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصص من الثمن
على ما سأل فربما في **فقط** والله أعلم بقول المحققين سئل قيل فقل
عن **فقط** أن يرد من ذلك دالة على ما ذكره فليظن بهما شراي أنه عليه ثياب
يباع مثلها فاستحق ثوب منها أو جده به عيب لا يرجع المشتري
على بائعه بشي لأنه دخل في البيع تبعها لا قصد أو يرد الوهم يذكر البنا والشجر
في البيع حتى إذا اشجارها أو ذكرها كانا مبيعين فبعضها حتى لو كانا
تبل وقبضه يأخذ الأرض بخصمته ولا خيار له والشجر كالبنا

ولو أخرفا

ولو أخرفا أو قلعهما ظالم قبل القبض يأخذها جميع الثمن أو ترك
ولا يأخذ بالخصمته بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض
وهو على المشتري كذا في **فقط** وهذا بخلاف ما سأل في **فقط** يقول المحقق
الظاهر أنه لم يرد به شيء بخلاف ما ذكره بنا فليظن بهما شراي **فقط**
باع دارا على أن يبيع عشرة أبنان فنقص عن العشرة جاز وبخبر
كما في أرض نقصت منها نخلة ولو استحق بعضها أو المنة البائع
أخذ البنا في حصصه إن شاء **فقط** له دار وبناؤه لا يرجع أحدهما باذن
الأخر بئنها واحد فاستحق بعض البنا وقيل قبضه حتى ترك أو أخذ
الدار بكل الثمن يقسم الثمن على البنا صحيحا وعلى قيمة الأرض **فقط**
فما أصاب البنا فهو للبنا وما أصاب الأرض فهو للأرض
الأرض ولو هلك كل البنا وجب ترك أو أخذ الأرض بخصمته من الثمن
فلا شيء لرب البنا وهذا كما استحق البنا ووثقه بطرح حصص البنا
من الثمن كذا هذا أو الشجر كالبنا شراي دارا وقبضه فاستحق البنا
أو هدمه المشتري أو الأجنبي فاستحق العرضة قال **فقط** المشتري
يرجع بخصمته العرضة من الثمن لا بكل شيء إلا ووصاف لا يقطع
لها من الثمن إلا إذا أورد عليها القبض والوصاف لا يدخل في البيع
بلا ذكر كرمافا وشراي في أرض وأطراف في حيوان وجوده في الكيل
والوزن في **فقط** البنا وإن كان تبعها ظالم يذكر في الشراي إذا قبض بعضه
مقصودا ويصير له حصص من الثمن **فقط** وتنع محمد رحمه الله أصلا فقال
كل شيء إذا بيعت وحده لا يجوز بيعه وأذا بيعت مع غيره جاز فإذا استحق
ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ الباقي جميع
الثمن وإن شاء ترك وكل شيء إذا بيعت وحده يجوز بيعه فإذا بيعت
مع غيره فاستحق كان له حصص من الثمن **فقط** أخذ دارا بشفعة فبني
ثم استحق من الشفعة رجع الشفعة على المشتري بئنها لا ببقية بناءه
لأخذه برباية شراي سكني في مكان وقف فقال متولي ما أدنت
له بالسكني فأمره بالرفع فلو شراي بشرط القرار يرجع على بائعه **فقط**
فلا يرجع عليه بئنها ولا ببقية بناءه **فقط** وعن محمد أئمتنا لو بني في ملك الغير

ثم باعته من اخوه المشتري عالم بان في ارض الغيرة فاشترى ربا ارضه
لا يرجع على البائع بشئ اذا لم يبيع بغير القرار كما ذكر في الوقف
شعري فاشترى الدار فاشترى الدار فاشترى الدار فاشترى الدار
في رواية لاني فاشترى الدار فاشترى الدار فاشترى الدار
افا يلزم البائع بسبب الغرور فصار كعيب فلا يقرب سبب العيب
ولو اشترى بغير نقص المبيع والمشتري في العقد في النقل وكفيل
على ذلك فولدت فاشترى الدار فاشترى الدار فاشترى الدار
الزوج ان تزوجها على انها حرة فيكون الولد حرا وعلى ابيه
قيمة في مال حال الوقت الحكم به دون مال الولد ولا ولد للمشتري
على الولد ولو مات الولد قبل الخصومة فلا شئ على الاب من قيمته
اذا لو كان مملوكا لم يكن مضمونا كما في ولد العصب بغير المملوك
اولى ان لا يكون مضمونا ولو لم يكن للزوج على انه تزوجها على انها حرة
وطلب من المشتري على عهده حلف لانه يدعي مالوا قربة لربه
فاذا انكر حلف الوالد لها على حصة او صدقة او شئ او وصية
احد المشتري لانه وقيمة الولد اذ الموجب للغرور ملك مطلق
لا استباحة في الظاهر وقد وجد يرجع الاب على بائعه بيمينه
ونفقة ولده لا بعقره عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق
والموصى بقيمة الولد عندنا لان حق الرجوع لا يثبت بمجرد الغرور
بل اذا كان الغرور في ضمن المعاوضة اذ بها نص صفة البالة
مستحقة بخلاف التبرع وكذا لا يثبت له حق الرجوع بالعيب في التبرع
ولو باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاشترى فاشترى
على الاول باليمن وقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا باليمن
عنه وعندنا يرجع بقيمة الولد ايضا شراها فخرها فخرها فخرها
فولدت فاشترى لا يرجع على بائعها بقيمة الولد كذا
اشترى بانه توهم اخذها نصيبه من شريكه فاولدها فاشترى
فاحدها وعقرها وقيمة الاول يرجع الاب بنصف الثمن ونصف

جامع المتنازع
بائع دابة فولدت عندها اولاد فاشترى رجل واحدا
بجميع اولادها يرجع المشتري على بائعه باليمين وقيمة الاولاد فاشترى رجل واحد
من جهة البائع فخرج العبد كفتاة على سلامة عند المعاشرة فاشترى
ارض حرة فانفق في عمارتها وتسوية اكارها وحفرها ثم اشترى
لا يرجع على البائع ولا شئ من المشتري فانفق في عمارتها

قيمة الولد

قيمة الولد على بائعه ولا يرجع بالنصف الاخر لانه لا يملك من حصة
بطريق المعاوضة ولا يرجع على الواهب بشئ من قيمة الولد
لانه تبرع ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البائع
اذا اشترى على الموهوب له استحقاق على الواهب لم يفرم
الواهب بشئ من قيمة الولد ليرجع به على البائع ورثتها من ابيه
فاولدها فاشترى بغير الولد حرا بغيره المفقود ويرجع باليمن
وقيمة الولد على بائعه مورثة الا يرى انه يرد بالعبث وبذلك خلاف
الموصى له لاولدها فاشترى لا يرجع على بائع الموصى الا يرى انه
لا يرد بها بعيب ولو شراها عالما بان البائع غصبها او تزوج اوطاة
اجبرته انها حرة عالما بانها كاذبة فاولدها فالولد رقيق لعدم الغرور لعله
ولانه رضى برئ مائة لعله ولو شراها عالما بانها لغيره فقال
ان مالكا وكلني ببيعها او مات ووصى الى فاولدها ثم جاء مالكا
والكر الوكالة والوصية باخذ امته لانه لم يثبت اذنه وبأخذ عقرها
وقيمة ولدها المفقود فاشترى يرجع باليمن وقيمة الولد على بائعه
لانه لم يسل مال الزم ولو شراها وكيله فاشترى فاشترى فاشترى
فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
هو بمنزلة الامة وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يبي
فيه اذ البائع التزم صفة السلامة للوكيل الا يرى ان الخصومة
في العيب للوكيل دون موكله ولو عقره واخبرته انها امه لهذا
فشراها منه فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
الولد على البائع دون الامة فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
منه ايضا ثم اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
بالثمن على البائع فان كانت ولدت الاكثر من ستة اشهر
من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما
الخصم وفي شئ من شراها فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
على بائعه بشئ الا ان شراها فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
اربعه فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى

Copyright

فصاحبه ايضا على الف ثم استحق نصفه لا يرجع على واحد منها
بشيء او كل يقول اني نصفه ولو استحق ثلثه اربعة رجع عليها بنصف
ما اخذ **شري** ارضا فبني فاستحق نصفها وورثته ما بقي
على البايع يرجع عليه ثمنه ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف
ولو استحق نصفه بغيره ولو كان البناء في ذلك النصف فقط رجع
بقيمة البناء ايضا ولو كان في نصف قيمة البناء لم يستحق فلذلك الباقي
ولا يرجع بشيء من قيمة البناء **شري** نصفه شاعا فاستحق نصفه
قبل القسمة فالبايع نصف الباقي وهو الربع **فصل** استحق نصف
دار شاعا او ثلثه او نحوه بغير المشتري عندئذ الباقي يرجع بكل
الثلث او اسك الباقي ورجع ثمن المشتري فلو استحق منه موضع
بغيره فلو كان قبل القبض فهو بغيره كما ذكر ولو كان بعده فلا خيار له
ويرجع المشتري وقبل له ان يرد الكل ويرجع بالثلث بقول
الحقير الظاهر ان القول الثاني اولى اذا كان باقي الدار بحيث ينقص
ثمنه بعد افراد ذلك البعض الذي استحق لانه ذكر في جميع الكتب
ان ما يوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب به يرد المبيع
على البايع بدل على اذكرنا صريحا ما سبنا في بعد غشوة **فصل** في رد المبيع
بشيء في دار شاعا فاستحق نصفه بغيره فلذلك النصف
ولا يرجع بشيء من قيمة البناء ولو في يده ارض فغرس فاستحق
نصفه شاعا ينبغي ان يكون حكمه حكم بناء احد الشريكين في ارض
الشركة وثمره يقيم الارض بينهما فما وقع من البناء في النصف
من لم يبن يوم بقلعه **شري** حايطا وبني عليه فاستحق ثلثه
فلان مرد البيع ويرجع بالثلث وثلث قيمة البناء على بايعه ولو استحق
نصف الدار شاعا يرجع بنصف قيمة البناء ولو استحق نصفه بغيره
ونصف البناء يرجع بقيمة البناء كله ولو كان البناء في النصف الاخر
ورده نقض البناء ولم يرجع بقيمة البناء على البايع **شري** كذا فاستحق
نصفه فلان مرد الباقي ولو لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره
استحق بعض المبيع ولو لم يتمم الا بضر ركاد وكوم ورجى ورجى

بشئ

خف

خف وصري باب ومن بخر المشتري الا فلا **فصل** كذا
لان شفعة الدار يتعلق ببعضها ببعض وشفعة الثوب لا يتعلق
بشفعة ثوب اخر **شري** استحق بعض البيع قبل قبضه بطل البيع
في قدر المشتري وبخر المشتري في الباقي كما مر سواء اوردت الاثنا
عيان الباقي او لا تنفرد الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد
قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غير بخر لما مر من التنفرد
ولو قبض كل فاستحق بعضه بطل البيع بغيره ثم لو اوردت الاثنا
عيان الباقي بخر المشتري كما مر ولو لم يورث عيانا فيه كذا
او قبض استحق احدكما او كل او رضى استحق بعضه اذا بضر
بشيء فاستحق الباقي بخره بلا خيار **فصل** في
شري دار مع بنائها بالف درهم فاستحق الباقي قبل القبض
قالوا بخر المشتري اخذ الارض بخصتها من الثمن او ترك وان استحق
بعد القبض اخذ الارض بخصتها من الثمن ولا خيار له وكذا لو شري
ارضا مع اشجارها فاستحق الاثنا وان اخترق البناء
والاشجار او قلها فاستحق قبل القبض بخر المشتري اخذها بكل ثمن
وان ترك وليس له اخذ بخصتها من الثمن وبعد القبض يكون
الملك على المشتري **شري** ارضا فاستحق بعضها بعين بطريق
العامة او للقبلة لا يفسد البيع فيما بقي كبيع بن قمع ومدبر ولو ظهر
بعضها سجدا ذكر في لو كان سجدا راعى فيه البيع وكان
سجدا خاصا لم يفسد باع فبعضه بوقالة فظهر بعضها نقدا
فللمشتري رد الباقي على الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد عليه
بيئته لا باقراره وهو الرد بعيب سواء ثم يفسد البيع
في الباقي قبل يفسد كما لو جمع بين حرقين والاصح انه لا يفسد
اذا وقف باق على ملكه فهو كمن لا يخر **شري** دارا فبني فاستحق
نصفه بيئته يوم بخر المشتري بقبض بناءه لعدم اذن شريكه في بخر
المشتري باخذ نقض بناءه ولا يرجع بشيء لانه لا رضى بالقبض ابراء
البايع من الزيادة وان شترك نقضه لبايعه ورجع عليه بقر بناءه

مبنيا ولو كان البايع اثنين والشئ واحد والسؤال بجائزا
 يوترشتر بنقص بناءه كما ترى ثم اذا اختلف بايضا ببيع عليه
 بنصف قيمته بناءه مبنيا وسلم نقضه اليه ثم ولو حضر الآخر فحكمه
 الاول ولو كان البايع واحدا والمشتري اثنين وغاب احدهما
 والمشتري واحد فله الشئ الحاضر ان يضم البايع نصف قيمته
 البناء وترك نقضه له ولو حكم له بنصف قيمة البناء لم يقض شيئا
 منه حتى حضر المشتري الآخر فلا ان خيار ذلك فلو اختار وحكم له
 بنصف قيمة البناء ثم قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء
 لم يشارك الآخر شئ كرا بئني او غرس فاشحق ثلث الثمن شايضا
 بقسم الارض بينهما فواقع في نصيب المشتري بغيره ثم جمع
 على بايعة كما ترى البناء وهذا لو بني في ارض غيره اما لو كان في ارض
 فبني فيه او غرس فاشحق نصفه او ثلثه بل يحترق على تفرقة كل الارض فله
 مسئلة بناء احد الشريكين في ارض مشتركة بغير اذن شريكه حكما
 ما ذكر في ص ان شريكه ان ينقص اذ لا ولاية للنقص في نصيبه والتميز
 غير ممكن وكذا الغرس **فصل** صالح على ارض فظهر ان مشاع بين
 المدعى عليه وبين غيره صح الصالح في ملكه حتى لو كان الدين المهرعي
 عشرة اشحق نصف الارض يدعى خمسة والايض الصالح في ملكه
 الغير ولو اشحق كل الارض يزوج جميع الدعوى فاشحق
 نصفه يرجع بقدره عبء للبعض بالكل **هذه اية** ادعى دارا
 كلها فصالحه على مائة درهم فاشحق منها شئ يرجع بحسابه
 فلو اشحق كلها رد العوض **فصل** صالحه على قن فاشحق نصف
 بجزء ما بقي وصار على دعواه او امسك ما بقي وكان نصف دعواه
 وقد تر كثير من سائل الاستحقاق في فصل دعوى الخارج
 وذو اليد في سائل الدفع من فصل الناقض فليراجع اليهما
 لدى الحاجة **الفصل السابع عشر** في بيان العقود التي لا تتعين
 فيها النقود التي لا تتعين فيها **ص** الدائم والثاني لا تتعين
 في المعاوضات ولو عيشت خلافا لثبوت في غير المشتري بيع ابد

لانه يتعين

لانه يتعين والكيل والوزن والعدد في المنقار سبيل بيع
 وغيره فان قوليت باحد التقديرين فهو بيع لتزج معنى
 التقنية في التقدير وان قوليت بغيرهما بان قوليت بعين
 فان كان الكيل والوزن والعدد في المنقار سبيل بيع
 ايضا ولو غير معين فان اشتمل الايمان **المجموع** بان ادخل
 عليه حرف الباء **مع** فهو بيع نحو ان يقول اشتريت منك هذا
 القن بكذا ولو اشتمل المبيع كالمسك كقوله اشتريت
 منك كذا بكذا القن **الاسماء** والفلوس كذا درهم في انها
 لا تتعين بالتعين وباعد النقود يتعين في العقود **المجموع**
 الاصل في معرفة الثمن من المبيع ان ما يتعين بالعقد فهو بيع
 وبالم يتعين فهو ثمن الا ان يقع عليه لفظ المبيع بان عييت
 لا يكون مبيعا فالغايير بينهما ثابت حكما حيث كان ثابتا اسما
 اذ الاصل ان الاغلاظ المتباينة توضع بازاء المعاني المتباينة
 قال تعالى وشهدوه بثمان بخر وراهم معدودة قال الفر الثمن
 ما كان في الذمة فجعل ذلك اصلا في الفرق بينهما فالنقد ان ثمان ابداء
 لا يتعينان بالعقد كذا في شرح المجموع المصنف **الاموال** ثلثة عن
 محض نقدين وقسم يصلح مئنا ومبيعا كيلي ووزني فللا تفاع
 باعيا منها مبيعة ولكونه صالحا للثمن والقيمة لظهور ثمن فالعاقلة
 لو ادخل حرف الباء في بدله بصير مبيعا وقسم هو سلفه محضه لكنه
 قد يمين بالثمن في بعض الاحكام باذخا لحرف الباء على كناية لا يصلح
 قيمة اصلا حتى لو ائلف ثوبا بالبرية ثوب ثمة ففي كل موضع يكون الكيل
 ثوبا يجوز الاستبدال به قبل قبضه ولم يجز الاقالة عليه بعد ذلك المبيع والايض
 رد عينه عند الفسخ ففي كل موضع كان الثمن ثوبا لم يجز الاستبدال قبل
 قبضه ويجب رد عينه عند الفسخ ولو يملك الثمن يجوز الاقالة عليه ما يصلح
 ثمنه ويصلح اجرة وما لا يصلح ثمنه لا يصلح اجرة الا المتفق
 فانها يصلح اجرة الا اذا اختلف الجنس ولا يصلح ثمنه واعتبر
 الاجارة بالبيع لانها بيع كسائر البياعات ثم اذا كانت الاجرة

عروضا او شيئا بابتها في جميع شرائط السلم خلافا وفاقا
او الاجرة نظير السلم في **نقد** النقدان جنس واحد عند ابن ابي
ليلى مطلقا وخرج في بعض الاحكام كزكوة وقيمة متلف وارثن
جنابة وكذا النسيئة لو كان مال احدتهما وراهم والاخر وناشر قال
استاجر بيتا بدرهم فاجره بالثمن استاجره به لم يجز ويطلب له
الفضل ولو اقره بدينار جاز وان كانت اكثر من قيمة ولم يجعل
كشي واحد وهذا لان بعضهم قالوا جاز لان يفتقر على الاجارة
بمثل ذلك الجنس فلما اختلف فيه وجد ادنى غلبة وهو ان يفتقر
الجنس من حيث الحقيقة بنى الحكم عليه **في** نفس النقدان التبرعا
كمية وصحة والنقد يتعين في الشراكات والوكالات
بعد التسليم الى هؤلاء لكونها امانة وقيل التسليم لا يتعين
وجيز النقدان لا يتعينان في العاوضات وشوخمها وان عشت
حتى لا يستحق عندها **والشرا** ان يملكها ويرد مثلها
ويتعينان في العصب والامانات والوكالات والشراكات
وتجارات قال له اشترى بهذه الالف امة وراه الدرهم
ولم يسلمها اليه حتى ضاعت فشترى الوكيل امة بالالف ثم ترك الوكيل
والاصل ان النقد لم يتعين في الوكالة قبل التسليم فكذلك انما هو
وسيلة الى الشراء واما بعد التسليم فاختل الشراخ بعضهم
قالوا يتعينان حتى يملك الوكالة بهلاكهما لتعينهما في الشراء قبل
التسليم ولان يد الوكيل امانة وهما يتعينان في الامانات وقال
عائمه لا يتعينان فايدة النقد والتسليم على قولهم شيان توقيت
بقا الوكالة يبقا النقد وقطع الرجوع على الوكيل فيما وجب
عليه للوكيل ولو سرق من يد الوكيل لا يضمن لانه امانة فيما فوض
قبل الشراء ولو شترى بعده امة بالف فقد عليه لانه لم يبق كالا
بعد هلاك الدرهم **صط** دفع اليه الفا وامره ان يشترى بها
امة فملك نصفه في يد الوكيل فشترى امة بالف فهي له اذ الوكالة
تبطل بقدر ما يملك فيبقى وكلا الشرا امة بحسبة ووكيل الشرا

بحسبة

بحسبة اية اذا شترى بالف ينقد على الوكيل كذا هذا ولو شرا بحسبة
فان ساءت حسبة فهي له وان ساءت الفا واقل قدر
ما يعين فيه فهي لموكله لانه لما امر بشراؤها بالف فقد حصل
مقصوده ولو دفع اليه الف لم يشترى له شيئا بعينه فملك
الدرهم ثم شراه فهو للوكيل لما امر بملكه بعد الشراء فهو
لموكله ويرجع بينهما على موكله ولو اختلفا في الهلاك قبل الشراء
او بعده فالقول للامر مع يمينه ولو يملك في يده بعد الشراء
ويرجع بها على الامر فملك الامر فاني يد الوكيل لم يرجع بعده
على الامر وكذا لو قبضها لوكيل من موكله اثناء الشراء او قبله
في يده لم يرجع بها على الامر ينقد ثمنه من مال نفسه **جف** امر
مد يونه بان شترى له بدنة فتا بغير عينه فشره فمولا عني
وعندهما للامر **يهل** يتعين النقدان في عقود الفاسدة للرد
ففي رواية ينقطع حق الشراء في استرداد عينها اذ البيع الفاسد
مبادلة من كل وجه وفاسد المبادلات لم يجرها فيما سوي
الحل من الاحكام وفي البيع الجائز متى وجب رد الثمن حكم الانقضاء
للعقد لا يجب رد عين ما قبض وكذا فاسدة وفي رواية لا ينقطع
وعلى البائع رد عينه باثنا القبض بسبب فاسد والقبض بسبب
فاسد معقبة والاصل في المعاصي ردّها من كل وجه وهو مخفي
برد العين **فمن** يتعين النقدان في بيع من الاصل الاثما
ينقض بعد الصحة والاول كظهور المبيع صرا او ام ولد فيتعين
فيه الثمن في الرد لان لهذا القبض حكم الغصب فتعين الرد والاشارة
كملاك المبيع قبل تسليمه فالتعين فيه لا يتعين في رواية وهو الاثر
وفي تعيينه في فساد الصرف لعدم القبض روايتان والصحيح
تعيينه كذا **فمن** وتعين في قبض شيء من دين مشترك حتى
لو قبض احدهما نصيبه يوم برده نصفه على شريكه سواء كان القبض
مثلا حقا او اجزا وارثي الكلي او الوثني لو بيع وقبض
فالاقالة والرد يعيب بوجوب رد عين ما قبض فان كان ثمتا

بان باع فدا بكم تر فدا بالارز رومثل التبر لا عينه لان في الاتقان لم يرم
روممثل العينه او الفسخ انما يلا في الغنم الذي وقع في الذمة ورون
العين والكيل والوزن لا يتبعان كالغنم لان او صافهما اتقان
واعيانهما سلع **فانما** يتبعان وتباينهما وما يتوب احدهما
عن الآخر وما لا يتوب **ج** كل شئ مضمون في يده بقيمة لو شرا من ملك
يقع الشراء والقبض معا ولم يجر الى قبض جدي وليس له قبض منه
مالم يجز وقبضه واما الهبة فانها تقع والقبض معاني الوجوه كلها
والاصل ان القبض لو تجا نسا يعني لو كانا مضمونين او غير مضمونين
ناب احدهما عن الآخر ولو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه
اقوى القبضين فينبوب عن الاضعف والمضمون بغيره يتوب
عن المضمون لا عن غير المضمون والمضمون بغيره هو الرهن فانه مضمون
باقبل من قيمته ومن الدين فالرهن لو باع الرهن من مرتبه لا يتوب
قبض الرهن عن قبض البيع ولو هبته منه يقع العقد والقبض
معا والبيع قبل قبضه مضمون بغيره وهو التمس ولو شرا ولم يقبضه
حتى و هبته من بايعه فهو اقاله ولو اجر رهنه من مرتبه صح ولا يصير
قابضا مالم يجز وقبضا للاجارة بخلاف ما لو اعاره منه حيث يصير
قابضا وان لم يجز حتى لو هلك قبل ان يسمعه بعد الاعارة
يهلك امانته كما لو هلك في حال الاستعمال وفي الاجارة لو هلك قبل
ان يجزده يهلك بملك الرهن القبض بطريق السادة لم يكن قبضا للبيع بل
اخذه من المشتري بعد البيع للتمتع فلو فارقه البايع قبل القبض بطل
اخذ الثوب فهذا رضى منه بقبضه فليس له ان يبرده كذا **وهذا**
بشكل على تر من ان كل شئ مضمون بقيمة يقع الشراء والقبض
او المقبوض على سوم الشراء الوسمي منه فهو مضمون بقيمة فبقي
ان يكون كذلك **ج** او دعه الفانم افرضه منه قال ج لا يخرج الا الف
عن الوديعه حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك قبل ان يصل به اليه
لا يضمن وكذا كل امانة وكذا الوقال المودع لرب الوديعه ان كان
ان اشترى بالوديعه مستغنيا وبيع لانه امان **ج** الدينان لو نجاسا

يقع المقاصة

يقع المقاصة و المودع على رب الوديعه دين نجاسها لم يقع القاصه
مالم يجعها عليه وبعد ما اجتمعا لا يصير قضا صا ايضا مالم ياخذها
من اهل ولو كانت في يده لا يحتاج الى شئ غير ذلك متى صار في يده
صار قضا صا وحكم المقصوب لو كان اجل في رب الدين وحكم
الوديعه سواء **ج** فدين لهما فاتفق احدهما مالا للمدين حتى صار
قيمة قضا صا فليشرك ان يرجع عليه وهذا يدل على ان الدين
لو ائلف مال المدين حتى لزم قيمته بغير قضا صا بدسته
فقد له عليه ماله درهم لا يصرف ولا يسلم وللمدين عليه مائة
دينار فرض او عصب لا يقع المقاصة بينهما مالم يتفقا صا
فاذا اتفقا صا يصير قضا صا عن عشرة ونايز وبعي لرب الدين
سحون دينار فاعلم ان دين الدارهم لا يصير قضا صا بدست
الدينار بدون المقاصة والحاصل ان رب الدين لو ائلف مال
مدونه فلو نجاسا يصير قضا صا بدسته وان لم يتفقا صا ولولم
يجانسا لم يصير قضا صا مالم يتفقا صا **الفصل التاسع**
في بيع الوفا واقسامه وشرايطه واحكامه **باب** ذكر
في المحيط ان بيع الوفا هو ان يقول البايع للمشتري بعتك
هذا العين بملك علي بن الدين على ان ياتي قبضته فهو **ج**
او يقول بعت منك هذا بكذا على اني اذ اوفقت اليك منك ترفع
العين الى **ج** البيع الذي تعارفه اهل زماننا اجناسا للمدين
وسموه بيع الوفا وهو رهن في الحقيقة لا يملك ولا يتفقد به الا بالاذن
صاحبه ويضمن ما اكل من ثمره وائلف من شجره وسقط الدين
بهلاكه لو بقي ولا يضمن الزيادة وللبايع ان يبرده اذا قضى دينه
لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام اذ المتعاقدان
وان سمياه بعتا لكن غرضهما الرهن والاستيناف بالدين والفا قد
يقول رهن بملك فلانا والمشتري يقول ارهننت ملكك فلانا
والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني فان
الحال يشترط ان لا يبر الا بالاصل كقوله والكفالة بشرط البراءة حواله **وهذه**

ففيها بحظيرة الشهود مع شجرة الميراث والاسماء
اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظايره كثيرة فلو باعه وفاء ففما يصح
فاستأجره من المشتري لا يلزمه الاجر لانه من الرهن لو استأجر
من مضمونه لم يلزمه الاجر ولو باعه وفاء ففما يصح المشتري من اضر
بيعا باناسم وغاب فللبايع الاول ان يحاصم المشتري الثاني باخذ
منه لانه وان كان حق الجبس للمشتري لكن بد المشتري الثاني
والبايع الاول مال له وله طلب ملكه من اخذه بغير حق لم يلزم
ان ياخذه منه ويجب حتى يحضره كذا لو مات البايع الاول المشتري
الاول والاخر فلورثة البايع الاول ان ياخذه من ورثة المشتري
الاخر ولورثة الورثة طلب ما اخذه البايع من الثمن ولو رثته
المشتري الاول ان ياخذ البائع من ورثة البايع الاول الجبس
بدن موثرهم الى ان يقضوا دينه فتوى ائمة زماننا ان حكم
حكم الرهن قال الشافعي اتفقوا على ان يمانا على صحة
بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها لم يلفظا بلفظ البائع
بل ذكر شرط فيه والعبرة ايضا باللفظ دون المحو فان من
تزوج امرأة ومن ثمة ان يطلقها بعد اتمامها العقد
قال صاحب جامع الفصولين قول ان الانتفاع به مقصود
كما ان الاستيفاء به مقصود فلا وجه لجعله رهنا مع رضا
بالانتفاع فعلى هذا لا يكون رهنا لفظا ولا عرضا يقول الحق
في كلامه نظر اذ يقصد الاستيفاء يكون رهنا عرضا وان لم يكن
رهنا بالنظر الى الرضا بالانتفاع ولا شك ان الاستيفاء
هو المقصود اصاله في عقد هذا البيع بخلاف الانتفاع اذ لا يشترط
مقضية والانتفاع مقضاه كما لا يخفى على ذوي الانتباه وفيه
قال الشافعي سنفت اني بعت حائطا فطلب المشتري الاقال
ويقول بعتي فاء وقلت بعتك بانا فاجاب القول فلو كان
فقال لو افقني على ذلك جعلت حتى ان احلف وكان نيتي
ان ياخذه فانوت منه واراد ائمة ثمة بعد زمان وكان قصد المشتري

ايضا ذلك

ايضا ذلك لانني لا اقدر اليوم على نقد ثمنه فاجاب انما ذكر ذلك
قبل العقد وما كان في القيد عند العقد لا عبرة له لو لم يذكر عند
العقد سوى الاحتياج والقبول وذلك ان تخلف بعتا فان
يشكل بذا بان البيع اذا احتاج الى العارة فالبايع بعثه ولو دى
خارج ايضا فاجاب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع
لا يجبر وكذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك فيجعل البيع بائنا والمشتري
حق طلب المشتري لا غير فان انتقض البيع بان كان دارا فاندبم
للاجرة البايع على رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان البيع قفا او
دابة فملك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على الاخر
الصحيح ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان
ذكر شرط الفسخ في البيع لم يذكره منه ومنقطع بلفظ
البيع بشرط الوفاء او بلفظ البائع الحاضر وعند هذا
البيع غير لازم فذلك يعني بفسد ولو ذكر البيع بالشرط
ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اذ
المواعيد قد تكون لازمة فجعل لازما لم حاجة الناس **باب** الزم النول
الرابع ما اختاره الامام طهري الدين انه بيع فاسد فوثق بقاءه قال
احد سما جونس بسم اريم بيع بمن بارده فقال نعم لا يفسد البيع
المالوسطاه في البيع بفسد ولو بعد العقد يفتى عندنا وهل
يشترط المجلس للتحاق ذكر الشرط وادبو اليسر انه بشرط
وهو الصحيح وفي فوايد البراءة في تبايعا مطلقا لم يحق الوفاء
تفتي عندنا كاثبات الشرط المفيد واستقاطه اذ لم يكن
قويا وعندنا لا يفتي وادبو الشرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقر
بالتسليم على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بان في التلحة عندنا
والخمس اختاره ائمة خوارجهم انه اذا اطلق البيع كمن وكل المشتري
وكذا يفسد البيع اذا اضر بالبيع الثمن او عهد على ان اذا اوفاه
فسد البيع والثمن لا يعادل البيع وفيه عين فاحش او وضع
المشتري على اصل المال رجحا بان وضع على مائة وعشرين مثاقيل

فمن وان لا وضع ربح على الثمن او يبيع بغير ثمن شرط ان يعلم
البائع بالبيع الثمن اما اذا اطلق ان يبيع عدل كونه يبيع بغير ثمن
حققة فبات لانا انما يجعله بها بظاهر حاله انه لا يقصد البات علما
بالثمن وليس له وجه وضع الربح على الثمن في البات واختار حاشية
المجتهدين مولا تاسيف الدين انه رهن والى كما اختاره الشيخ
الامام مخير الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع يجعله بغير ثمن
في حق المشتري حتى يملك المانع ومنها في حق البائع فلم يملك
المشتري فوجب له بدو وكله الى غيره واجبر على الرد اذا حضر الدين
لانه مركب من البيع والرهن وكثير من الاحكام لم يملك كونه
في الموضع بشرط العوض وجعلنا كذلك الحاجة الناس اليه
فراى آخر الرأى وما ضا في امر على الناس الاتساع حكمه في غير
الرواية يخرج ان البيع لا يكون تاما حتى ينص عليها في العقد
بان يقول بعتك بهذا ثمنه ومي والوفاء واحد واختار الصدق
والبدل والامام الميرغني في ان البيع بشرط الرد وعندنا في ملكه
المشتري وقال البدل بملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره احوال
سوى البدل يصح البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري
برضاؤه وانما بيع انه لا يبيع وموافقا لصاحب الهداية واولاده
ومشايخ زماننا وعليه الفتوى ان يملك المشتري البيع بالعين
كما في بيع المكره لا كما في بيع القاسد بعد القبض وحكم زوايد كزوايد
البيع القاسد وزوايد المعضوب بغير ثمن ان استهلك ولا يضمن
ان يملك والثامن وهو القول الجامع فيه انه بيع فاسد في بعض
الاحكام حتى يملك كل من التمسح وصحح في بعضها كل منافع المبيع
ورهن في بعضها حتى يملك المشتري بغير ثمن اخر ولا رهنه ولم يملك
قطر النجاشي ولا يدرم البناء وسقط الدين بهلاكه وان قسم الثمن
ان دخل في ضمان كالحال الرهن فيجزئ هذا العقد لحاجة الناس اليه
بشرط سلامة البدل لصاحبها وهو شبه البعثة اذ هو صحيح
عند لا عند ما عطل له حكم الصحة علما بقوله وحكم القاسد

نحو

في بعض الاحكام علما بقوله وحكم الرهن في بعض الاحكام علما
بقول الناس كما ذكره واذا وقع الرد في الحاقه بالصحح او
او العكس فالحاقه بالصحح اقول في تعليلا للفظ ووجه القول
الامام فيعتبر المذكور غنا لا لما اخذ انتهى بخصاصه البرازية **هداية**
قال ومن جعل البيع الجاني المتعاد بيعا فاسد يجعله كبيع المكره حتى يضمن
بيع المشتري من غيره لان العفد لغوات الرضا ومنهم من جعلها
لنقص المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا بالهزل وشيخ
سعد جعله بيعا جازا فيقيد البعض الاحكام على ما هو المتعارف
للحاجة اليه **عن** قوله فيقيد البعض الاحكام مولا لا تنفع به في
البيع واليه على ما هو المتعارف بين الناس الحاجة اليه واختاره
المصنف واختاره اليه بقوله البيع الجاني المتعاد يقول الحق في قوله
واختاره المصنف ما ذكر المصنف في كتابه المسمى بمختار آيات النور
بعد ذكر كون بيع الوفاء رهنها وبعضهم جوزوا هذا البيع لمخلصان
الربوا والمخلص من الربوا حسن **هنا** وعلى حوازي الفتوى **نص**
شراء وفاء فباعه من اخره ما با قبل بغير البيع الثاني فليس للبايع
استرداده كبيع المشتري شراد فاسد وقيل المشتري لا يملك بيعه
وعليه الفتوى فيلحق الثاني والفتوى على ان البيع الوفاء فاسد
ويوفر عليه احكام البيع القاسد الا ان المشتري لو باعه من اخره
فللبيع الاول اخذه كما لو باعه المشتري من المكره من اخره وزوايد المبيع
وقد ذكرنا في المبيع فاسد **الفتوى** في بيع المبيع من غير قبضه في العقد
لا بد منه كزوايد العصب برزيم استقر فتوى صاحب الهداية واولاده
ومشايخ العهد ان المشتري يملك زوايد المبيع وفاء ولا يضمنها بالاعتلاف
اذ ائتم البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الرقع لا يجبر المشتري
على قبوله وقيل بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من الثمن
وقيل يجبر على القبول ويسمى الثمن للبايع فجعله كالرهن وان كان
المشتري رفع غلة السنة ثم بعد البائع الثمن في السنة الثانية قبل
الادراك قبل جبر قبيل لا وقبل ان كان مضي ثلث السنة لا يجبر المشتري

على القبول وان كان المبيع مستغلا كالدار ونحوه فالمحتار ان
في اي وقت احضر التقدير المشتري على القبول ولو بعد البيع
التم قبل خروج الغلة قبل لا يكون له قط من الغلة وقيل له
ذلك ويعتزم الغلة على ان ياتي عند خرواها فخذ قط الماشي في السنة
قيل هذا اذا ظهرت الغلة لانه اذا لم تظهر ففي اي شيء يبقى العقد قال
صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فلو ظهرت الغلة للم
المشتري وفاء اذا باع مائتا او فاء او ذهب لا يبيع وادامات
فورثة يعومون مقامه في احكام الوفاء وان هلك استجار
الحقيقة المشتراة وفاء باقية سماوية قبل بيع البائع ان شاء تركه
على المشتري وان شاء اخذ العرضة بخصمها من الثمن المنقوض
وقيل بغير على الاقالة ولا يضمن الهالك قبل لا يضمن الهالك
ويقبله اذا اخذ البائع الثمن وان استهلك المشتري البنية
والاشجار قبل يضمن وقيل لا وروى عن صاحب الهداية فيما
اذا اشترى المبيع وفاء بغير البائع بين الاخذ بكل الثمن والترك
ونسجوا امر الفقه انه يثبت الجوارح في فضل النقصان للبائع
كما ذكرنا واستوفى الائمة في ذلك على سقوط حصص النقصان
من الثمن فيضم الثمن على قيمة البنية والهالك فيسقط قط
الهالك ويبلغ حصص البنية ببنائه شري دارا قيمتها الف بناية
وفاء بخرت الدار وصارت القيمة خمسائة سقط من الثمن
خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة
كالمثلين واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد مشتريه قبل يكون
المشتري خصما لمن يبعه وقيل لا وصاحب الهداية وكثير من
مشايخ سلفه على انه يشترط حضرتها قبل لا يشترط فيه الاختلاف
والخراج في البيع وفاء على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان
نقصه الزراعة لانه يجب الضمان عليه وهو كالموحد والخراج
على الموصر عند خفاؤه لم يظن انه فقد ضيع حقه كما اذا ابراه عن
الاجرة ويدل عليه ما قال في الاختان ان الجراج في جميع الصور

عائز

على رب الأرض الا ان زرعها الغاصب لم ينقض الأرض الزراعية
وزكوة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا
لانه بعد ماله موصوفا عند البائع او دين له عليه وليس فيه
زكوة مال على رجلين لان النفوذ لا يتغير في العقود والنفوذ
يقول الجفر لم يذكر حكم زكوة المبيع وفاء والطاهر انه على البائع
وحده قياسا على الخراج والله اعلم قال وان اجر المبيع وفاء على البائع
فمنه جعله فاسدا قال لا يبيع الا جارة ولا يجب شيء لان المشتري
بجته اذا وصل على وجهه الى المشتري يبيع على تلك الجهة والرد حكم
الثمن ولا يزم فيبيع عنه ومن جعله رهنا كذا لم يزم البائع
الاخر ومن اجاره جوارح الا جارة من البائع وغيره واوجب
الاخر وان اجاره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية
انه لا يبيع ويستدل بما لو اجاره عنده اشتراه قبل قبضه انه كذا
الاخر وهذا في البات فما ظنك في الوفاء غير ان الرواية
في اجارة المنقول قبل القبض والذى ورد عليه الوفاء في النفوذ
مطلق فلا يرد في القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يبيع بعه قبل
قبضه بجوارحه جارة وما لا فلا وسع العقار قبل القبض فانه كذا
اجارته وقال الامام في الدر المنثور ان يندى لا يجوز اجارة العقار
ايضا قبل لان العقد بر عليه المنفعة وهي منقولة واعترض عليه
الكرامى ما يانه ان صح لزم ان لا يجوز اجارة المتاجر قبل القبض
والنص على خلافه وان ثبت فيه بان العين قائم مقام المنفعة
في حق ارتباط الايجاب القبول وفي محل آخر من البرازية ايضا
باع ارضا وفاء ثم اجاره من البائع قال صاحب الهداية الاقدم
على الاجارة بعد البيع وان عاها قصدا بالبيع الرهن لا البيع
فلا يحل للمشتري الانتفاع به يقول الجفر بل دلالة الاقدام المذكورة
على انها قصدا بالبيع حقيقة البيع اكثر والهداية لا يخفى على من تذكر
قلت شهر ما وجد عدول صاحب الهداية مع انه في الرواية انه
واية آية **تقضي** لبعض المدة وجاء البائع بثمن المبيع وفاء

بجبر المشتري على قبض ثمنه والوفاء بما شرط ويجب الاجرة بحسب ما
في المدة وكل منها نقضه في كل حال اذا العقد غير لازم ولو بيع كرم
يجب الكرم المبيع وفاء فالشفعة للبائع لا للمشتري **فك** لان البيع
المعاملة وبيع الشفعة حكمها حكم الرهن والراهن حكم الشفعة وان
كان في يد المدين **فك** باع كرم بايعا جائزا فقبض بعض المدة وخبث
الثمر ثم باعه من المشتري جائزا بايعا بما لم يذكر الثمر فالثمر للبائع
لا للمشتري ولو باعه جائزا ثم باعه من ثمنه بما ثم تقاسم البائع لم يعد
الجائز لان تقاسمها ببيع جديد حتى لو كان فتي مطاوعة حتى انكل بعد
الجائز ولو باعه جائزا ثم باعه من ثمنه بما ثم وقف على اجازة المشتري
جائزا فقبض ثمنه او تقاسمها لا ينقد اليات فلا بد من تحريم
البيع بخلاف الرهن ولو باعه من غيره وقال لمشتريه جائزا فقبض
بما ثم وهذا انك فخذ فاحذ فهو اجازة ولا يحتاج الى التحريم ولو
ابى المشتري عن قبض ثمنه لا يجبر ولا يبيع ولا يقبل ولو قبض بعض الثمن
ينقض بقبضه **عده** باعه جائزا ثم باعه من ثمنه بما ثم باعه من اخر فاتها
اجازة المشتري شراء جائزا او يتعقد كاش في الرهن ولو هو البائع
المشتري شراء جائزا في يده اخر وقد طلب الثمن بعد القبض فله ذلك
كاش في الرهن ولو كان له حمل وموثة واخذه في يده اخر فله ان يطالبه
برأيه ولو جمع في البيع الجائز بين العقار والمنقول الذر لا يجوز البيع
الجائز فيه بان لم يكن سببا للعقار حتى يفسد البيع فيه هل يقيد
العقار اجاب لا يقيد في العقار وبيع جائزا وهذا اشارة الى
ان البيع الجائز لم يجز في المنقول وقيل الوصية يملك مع عقار الصبي
بيعا جائزا وقيل لا يملكه **بنازبه** وفي الموازل يجوز بيع الوفاء في المنقول
ايضا واختلف ائمة سمعت في ان الوصية هل يملك بيع عقار الصبي
وفاء في كثرهم على انه لا يملك وقيل صاحب المداينة على انه يملك **درع**
واختلف في جواز بيع الوفاء في المنقول فبيل لصح كعموم
الحاجة وقيل لا يصح لاختصاص التعامل بالعقار في باعه وفاء
ثم باعه من اخر بما بلا ادل المشتري وفاء نقض البيع الثاني لانه بات

وبطل

وبطل الاول لانه موقوف والبات بطله كذا الفتي **مسألة** وقال
من المتأخرين نقض البيع الاول وبه افتى **ح** وقال واحد من المتقدمين
رواية انه يقض البيع الاول لا الثاني في **فك** الكفالة بمال الوفاء يصح مضيفا
لا في الحال اذ المال على البائع بعد الفسخ لا في الحال ثم باعه جائزا
ولم يقبض ثمنه ليس له بيع بلا حصر المشتري ولا يملك بيعه من
آخر بلا رضا المشتري **فك** باعه جائزا فاحتاج الى العارة ففعل ما
القاضي على ان يرجع فله الرجوع باع كرمه وفاء حتى استثنى المشتري
كل غلته ثم بعد البيع شرط ان يكون للمشتري ربع الغلة او نحو
لا باخذ المشتري كله بل شرطه اذ الشرط لا حتى يلحق باصل
العقد عنده فكانه شرط وقت العقد **فك** باع ارضه وفاء فزعه
المشتري ثم ادعى اليه البائع مال الوفاء حتى الفسخ البيع والبيع
يقبل اجاب بعضهم بان لا يادى بطلب المشتري بغيره على ثمن الارض
لا لاداءه بل لطلبه بل يترك في يده باع مثله ولو قيل يترك في يده باع
مثله في الوجوب من ثمنه **فك** استأجر ارضا فزعه ثم تقاسمها والزم
يقبل هل يترك الارض في يد المستأجر باع مثله الى حصاده او لم
يقبله قيل لا يترك اذا المستأجر رضي بطلان حقه في الزرع حيث
ا قدم على الفسخ باختياره وقيل يترك اذ عليه مسئلة صورتها دفع
ارضه فزارعة فزرع في اخر السنة ليس لرب الارض فله فترك
باجر مثل نصف الارض حكم الى حصاده صيانة لحق الزارع وفي
الزارع هنا بطلان حقه في الزرع حيث اخر الزرع الى اخر السنة
ومع ذلك ترك باجر المثل وفي هذا الفصل ايضا لو مضت مدة
الاجارة وقد غرس المستأجر نخلا في السنة لم يقبله الا ان يترك
على الموجبة قيمة النخل مقلوعا بخلاف الزرع فانه يترك باجر مثله الى الاداء
اذ الزرع له نهاية بخلاف الغرس **فك** باعه جائزا فقبضه اخر من المشتري
وبخر المشتري عن اخذه هل للمشتري اخذ بايعه بثمنه قبل فسخ البيع
واسترداد المبيع فبيل قياس عصب الرهن ينبغي ان لا يكون له طلب ثمنه
بل اولى كما قرآن مال الوفاء ليس بثابت في ذمة البائع ما دام المبيع قائما

فصل لو غصب الرهن ليس للمشتري ان يطلب ربه من الراهن
من اخلف فقال المشتري شريته بآنا وقال البائع بعته وفاء
فالقول للبائع اذ المشتري يدعي روال العين عن البائع والبائع
ينكر فيصدق المنكر **فصل** القول عندنا في هذه المسئلة قول المشتري
لو لم يشهد عليه الطاهر وهو نقصان الثمن فاخذ الا اذا ادعى
تغير السعر فغير السعر يلزمه ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم نعم
والنقصان الكثير سواء لا يتغابن فيه الناس ويعتبر فيه
يوم البيع لما مر ان تغير السعر يمنع ان يجعل الحال حكما **ثاني** ادعى
البائع وفاء والمشتري بآنا او بالعكس فالقول للمدعي البات قال
وكنت افتي او لا ان القول للمدعي الوفاء وله وجه حسن الا ان ائمة
بخارا هكذا اجابوا فافهم بقول الحنفية الظاهر ان ذلك الوجه
الحسن هو ان يدعي الثبات يدعي روال حق حصته في العين او
الدين والاخر ينكره فيصدق بحكم الاشارة اليه قبل سبعة اسطر
في من لكن ما ذكره ائمة بخارا احسن من ذلك اذ الثبات في البيع
هو الظاهر والقول لمن ينكر بالظاهر وفاقا للدليل الباقية
على اصحابه لا اسم اذ المنكر في الصورتين على ما ذكره وان
كان منكرا باعتباره لا كنه يدعي اسمه وادعى هو مدعي الثبات
فجعل القول له احسن واسم اعلم ثم باعه وفاء ثم باعه من غيره وادعى
الثمن للمشتري الاول لم يجز البيع الثاني واخذ الثمن ليس برضا
ادعى شراؤه بآنا ثم ادعى وفاء لا يسمع الثاني اذ لا يمكن توفيقه
بقول الحنفية فيه دلالة على سماع الثاني لو انعكس الامر اوجب
يمكن التوفيق على التحقيق وائمه ولي العصمة والتوفيق فلا
الفصل التاسع في مسائل الاجارة المعهودة بمرقة
بين المقرض والمستقرض يقول المقرض ما بينته هذه الاجارة بهيمة
طاهر او المستقرض منه من مجموعة ما ذكر في اجماع الفصولين
ان بودع المقرض المقرض شيئا قبل القيمة كمين وشط ونحوهما

فان قيل ادعى احد اجماع الرهن والآخر البتة فالقول للمدعي
البتة والبتة بين الرهن والآخر البتة فالقول للمدعي
فان قيل لم يدعي الصحة واما ان يثبت بها البتة في البيع الا
ان في الرهن والبيع لراعي احد هما البيع والآخر الرهن
فالقول لمنكر البيع صحيح

ويستأجر

وبتأجره لحقطة ويعين بدل الاجارة على قدر الرهن الذي عيناه
لاصل مال القرص ليكون الرجح حلالا للمقرض ودنيا واجبا على
المستقرض واسم اعلم **فصل** في حل هذه الاجارة لبعض الجهات
وان افتوا بحلها في بدل الاجارة المعهودة حلالا وطيب **فصل** في رفع
الى مقرض مشطا واستأجره لحقطة فمضت مدة الاجارة في المقرض
بالمشط فطلب اجره ما مضى فقال مستقرضه المستأجر ليس بهذا
مشطى فالقول للمستأجر فلا يلزمه الاجرة لانه منكر لحقطة عينه وجوب
الاجر عليه والقول للمقرض في عين المشط فيبرأ بيمينه عن ثمنه
اذ القايض اعلم به قال صاحب جامع الفصولين اقول قالوا القول
للقايض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه وتحصيله بما لو اراد المشتري
رد البيع بعيب وقال البائع البائع غيره يصدق البائع لا المشتري
مع انه قايض فالحق ان يفضل بان القول للمالك في عينه
اذ اوجد الخلل والافلاقي يرضى كغيره من المصنوع وزرق العسل
في مسئلة الاختلاف في وزن الزرق في السع الفاسد مستأجر قال
المدفع البك من رأس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للمدفع لانه
اعلم بحسن الرفع ولومات الرافع فوقع هذا الاختلاف بين ورثته
وبين الطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة اذ لا علم لهم **فصل**
بملك المستأجر على حققة فقال الاجير ملك بعد تمام السنة فعليك اجر
السنة وقال المستأجر ملك بعد شهر واحد فالقول للمستأجر لان حصة
الاجر عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول فان قيل الاصل اقامة
الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يعيدق الاجير فيقال المدفوع
طاهر يصلح للرفع لا للاختلاف وعرض الاجير الاجر فلا يصلح له دفن مستأجر
المشتري بايعة لم يخطأ المبيع قبل قبضه لم يجز وكذا لو استأجر الراهن
مرته لم يجز اذ الحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استأجر المستقرض او المدفع
لحفظه او دفعه حيث يجوز لانهما متبرعان في الحفظ وفيه عيب
واية واجر ما من اخر يلزمه الاجر وان كان المستأجر عايبا الغائب
اذ الاجر انما يجب بمقابلة الانتفاع وقد وجد في الاجر ثم لو اجبر

الموجز

منه دأبت فمات احد المومنين بطلت لا جارة في حقها لا في حق
 الحي وكذا لو استباح امرأته فمات احد المومنين بطلت لا جارة في حقها لا في حق
 احد المومنين بطلت لا جارة في حقها لا في حق احد المومنين بطلت لا جارة في حقها لا في حق
 لو دفع العيب المتأخر على خطبة المومن ليس بمنع عيب له وامره
 بخطبة محظوظة فما يجب اجماعك المدة اذا اجبر على العمل اذا لم يشرط
 عليه العمل بنفسه وليس للمودع ان يودع الى من ليس له عيبه لا يقول
 هذا ابداع غشني والخصيفات بخلاف العصبية على ما عرف يقول
 الحقير بياض هذه القاعة مومنين في ضمان المستعير فقول له
 والاصل انه قد ثبت بطلان قصد او ثبت بطلان
 ما بطل من جاحل من الامة صح بطلان وحده وله نظائر كثيرة
 في الكتب **الفصل العزوف** في دعوى النكاح والمهر والنفقة
 والجسار وما يتعلق بحسب ذلك **دعوى النكاح** اعلم ان كثيرا من
 ما بل هذا الفصل فذكرته في جامع المصنفين هنا لكي ذكرتها
 في فصل دعوى الخارج وفي اليد وفي فصل التناقض وفي فصل
 اختلاف الدعوى والشهادة باقتضاء الحال المناسبة فالباقي
 ما في جامع المصنفين هذا واسم الموفق **في الدعوى** على قولان
 في دعوى النكاح كالحكم **الحكم** ادعت انه تزوجها ووطئها فانكروا
 بانه ما وطئها فلو كل بعض عليه بالمهر لا النكاح عند وعده
 من بخلاف بانه تزوجها **فقط** ادعت نكاحه وانكروا فاحضهم
 انه بخلاف بانه ما في تزوجه في فان كانت روضة في طلاقين
 او البينين تحري في النكاح عند من وبيني وانما بخلاف بانه في
 الطلاق لجواز كونه في بینه بانه قتيق معلقة لا ذات زوج لا
 معلقة في ادعى نكاح شكوة الغير ولا بينة للمدعي يستخلف الزوج
 والمرأة ببداهين الروح على العلم وان حلف انقطع الخصومة
 وان كل بخلاف المرأة بآباء وان حلفت فهي للمدعي ط ادعى امرأة
 وقال كل منها تزوجه فان قرنت لاحدهما وانكرت الاخر لا تخلف
 المرأة

في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح

المرأة وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحدهما فماتت لا تخلف
 المرأة للاخر **لو ادعى** كذا ما يخبر فهو ولا يدان بذكر سماع الشهود
 كلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا في ان سماع الشهود كلامها
 هل موثوق والاصح انه شرط فلا بد من ذكره ليصح الدعوى **جو**
 شهد انه امرأته وحلله قبل لا يعمل لم يشهدوا على العقد وقبل
 اثباتهم الى انهم يقبل فانه قال لو قال المتهود عليه بالزنا اني تزوجتها
 او قال لي امرأتى فري عنه الحد سوى بين الاخيرين فدل انها واحد
 كذا **الكفو** يقول الحقير لا اثارة فيه كما زعمه القابض والقياس مع الفارق
 لا يجدي بطلان لان سقوط الحد بدينك النطق ليس بشي
 حقيقة الزوجية بل يحصل شبهة الزوجية بها وهي كافيته في الدرد
 اذا الحدود وتندرج بالشبهات فابن هذا من ذاك بل القول الكفر
 هو ما ذكرته في فصل اختلاف الدعوى والشهادة فاعلم ان
 افلوا ادعى انه تزوجها وشهدا انه منكوحة فاستوى ذكره وتزوجه
 والله اعلم **في** ادعى المدعي ابن زن منته وشهدا كذا فقال
 القاضي للمدعي متى تزوجت او الشهود متى تزوجها فكنوا الاجل
 الدعوى **عده** لو ادعى نكاح صغيرة وقال رزقها فافني جند
 ولم يذكر اسم الصبي ولا شبه لصح الدعوى وينبغي ان يذكر انه من الصغير
 ولي ام لا وهل للقاضي ولاية تزويج الصغير يقول الحقير في الطلاق قوله
 ببعث الدعوى ففقط قد مر في حقه الفصل الثاني في نكاحه وان تزوج
 العقل والشهادة عليه هل بشرط تسمية الماعل فيه اختلاف المشايخ
 واول الكتب فيها تعارضه فليست هناك بتعصيلة **في** ادعى
 كذا ما تزوج ابها في صغرها وشهدا انه قال رزقها بنتي البكر
 المسماة كذا فلان لكن لا تعرف بنتها بوجهها فيقبل شهادتها على
 النكاح ثم لو لم يدعي ان بغير ان بنته البكر في المسماة كذا هذا
 حكم عليها فلو كانت ابنته الكبرى وصديق المدعي يحكم بها ولو
 شهد انه رزق بنته منه ولا تعرفها بوجهها فلو لم يدعى عليه الابنت

في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح

في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح

في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح
 في دعوى النكاح

يقبل لزو ال الجمالة البالغة لو برهن على رد النكاح عند السبوع
 وبرهن الزوج على سكوتها يقبل بينتهما لانها تثبت الفعل وهو
 الاماء قال صاحب جامع الفضولين اقول ينبغي ان يقبل بينة الزوج
 لانه يثبت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند عدم البينة
 خلافا لزوج لانها تنكر حدوث الملك فالابن ان يكون المذكور منجب
 زفر فعلى ما ذكر يكون القول والبينة للمرأة عندنا وله وجه يقول المحقق
 قوله ينبغي ان لا تشهدا على السكوت شيئا مدة على النفي
 فلا يقبل وما ذكره من حدوث الملك فهو امر صفني اذا لم يرد
 حقيقة هو السكوت وحدث الملك فرعه والضمينات بخلاف
 العقد يات كافر وختم ايضا ادعت نكاحا فذكر ثم تصادقا على
 ان النكاح كان لا يثبت النكاح لانها في الابطال ولو تصادقا
 كما ذكره وشيخ لا يثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع
 بان ادعى الشراؤه فذكر ثم تصادقا عليه يثبت البيع الا اذا
 وجد التفاضل اذا البيع ينقضي بتفاضل ولو نكاح قال صاحب
 جامع الفضولين اقول قوله ثم تصادقا على النكاح يدل على
 سبق النكاح فبين ان يحكم بينهما بنكاح والحاصل ان النكاح
 لا ينفذ بخلاف التصديق بلا سبق العقد بخلاف البيع **فشر**
 ادعى نكاح امرأة سبدا اقول انما الذي اليد فضا لها المدعى
 ودعواه على مال يبيع ويكون فلما لو كان يلفظ البراءة بر ادعى نكاحها
 ومن سكره فضا له على مال يترك دعواه جاز فلما في جانبها
 على زعمه وبذلك الحال لرفع الخصومة في جانبها ولو ادعت بغيرها
 فضا لها على مال لم يجز ادعى نكاحا فاضلعت هل يبيع الخلع
 وبطلان ان ترجع ما ادعت دفعت ما قرض ان الصلح ضلع في
 زعمه الخ يشتر ان يوزره وقال بعضهم ينبغي ان لا يبيع الخلع
 اذا النكاح لم يثبت فكيف يبيع الخلع ولها ان ترجع ما دفعت
 لافذه بغير حق بخلاف الصلح عن دعوى النكاح يجوز خلع
 الخلع **فشر** ادعى نكاحا فذكرت وقد تزوجت ما يشتر
 فاضلعت

لا ينبغي

قاضي قال لا يجوز جلاء البرك وانما صغيرة قاله
 زوجه في المكية لم ارضى فاقول قد اها والبينة
 بينة الزوج **فشر**

قاضي ادعت على رجل انه تزوجها فانكر ثم ادعى الزوج
 النكاح بعد ذلك وبين قضيته بخلاف البيع لانها
 لا يملك بغيره ادعت على رجل نكاحا فانكر
 المرأة بينة تقضي لها ولا ينفذ النكاح بخلافه

اذا الصلح

فاضلعت مع المدعى لا يحتاج زوجها الى تجديد العقد ولا الى العدة
 عن المدعى ولم يصب هذا الخلع **فشر** ادعى نكاحا فانكرت فضا لها
 على ماية على ان يقر بذكرها فانكرت جازا قرارها ولم يزل المال **فشر** ادعى
 نكاحا فانكرت وادعى عليها فضا لها على ماية على ان يقر بالنكاح
 صح فلو وجد بينة على اصل النكاح الاول لا يرجع في المائة لانها
 كزنا دة في المهر ولو ادعت على زوجها طلاقا على ان يقر بذكرها
 على ماية على ان يقر بذكرها بالطلاق جاز ولو وجدت بينة على الطلاق الاول
 على ماية فليس ان يقر بذكرها بدل الصلح **فشر** برهن على نكاحها ولم يثبت
 عدالة الشهود حل لها ان تتزوج باخر **فشر** في هذه الصورة توفى
 المدعى كواه ويكره ان يهرج كل ايام التزوج لو اقبل القاض
 المدعى اياما فقام فمضت تلك الايام لا يحل لها ان **فشر** اكثر نكاح
 فمضت عليه لانقضاء ايام هذه المسألة يخرج جواب كثير من
 الب **فشر** **دعوى المهر** وفي **فشر** ادعت مهر المثل ثم ادعت المهر
 يقبل او المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد
 بان سمي بعد نكاح بلا بينة ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل
فشر اختلف الزوجان في المهر فزوج اصابه مهر المثل ولو
 في قدره فان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بمعينة فان
 كان م وبالمعينة المرأة او اكثر منه فالقول لها مع عينها وانما
 برهن يقبل سواء شهد مهر المثل له او لها وان برهن يقبل
 بينة مهر لا يشهد له مهر المثل وان كان مهر المثل بينهما اتفاقا
 حلفا او برهن يقضي مهر المثل وان برهن احد يقبل ان لا يثبت
 قبل الوسط حكم متعة المثل اي ان كانت متعة المثل م وبه نصف
 ما يدعى الرجل واقل منه فالقول له وان كانت م وبه نصف
 ما يدعى المرأة او اكثر منه فالقول لها وان برهن يقبل وان برهن
 بينتهما ان شهدا وبينة ان شهدا وان كانت بينهما مخالفة
 بعده رجعت متعة المثل وموت احد ما كونهما حلفا وبعد موتها

برأه تزوجت امرأة القاض برهن من الزوج
 على انها امرأة اذا ادعت الطلاق لا يبرأ القاض

ينبغي ان يثبت في العقد
 ما لا يثبت في غيره

ويرجع ببقية المهر ولو بقيها لا يرجع على الزوج ببقية المهر قال
صاحب جامع الأصول في قول ينعى ان يكون لها رد فبقية المهر
ببقية المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المهر فبقية المهر
فينبغي ان يجوز لها رده فاما ورتو فبقية المهر لا يصلح له حقها على
قال واما ما بعث ابوها فلو كان لها لا يرجع على الزوج بشئ
ولو فاما ما بعث الاب فمما لم يشرده من الزوج لانه مهبة
ليفرق في رحم محرم ولو بعثه من مال بنته البالغة برضا لا يرجع
فيه لانه مهبة احد الزوجين لا اخر فلا يرجع فيه وقال صاحب جامع
العصولين في قول ينعى ان يكون للاب الرجوع فيها بعثه من ماله
ولو كان له لا يبعث على سبيل العوض من البنت فاما ما بعثه من ماله
ينبغي ان يجوز رجوعه **فيها** بعث البنت من ماله فاما ما بعثه من ماله
يقول الحق في قوله ينعى لا ينعى لان الاب لم يبعث ما بعثه عوضا كذا
يكون من المهر عوضا بل انما يبعث به من ماله لانه لا يجوز له ان
ان لا يرجع الا **بشرط** بعث الامراته شيئا فقلت هو مهبة وقال
هو من المهر صدق الا فيما يוכל بصدق مالا وهو هذا لانه محتمل ولم
يشهد لها الطاهر فصدق الحاكم لانه اعرف بقول الصالح اوله بان
يقبل من قول الجاهل الا فيما يكثر عرفه **صدق** الا فيما لا ينعى
ويصدق والجم لا ينعى **بما** المراد ما لو كل ما ينعى لا ينعى فارق
مهبة فاما البر والشعر فالتقول له وقيل لا يجب عليه من خمار ودرع
وغيرة ليس له ان يجبره المهر او الطاهر بكزته **درع** بعث اليها
شيئا فقلت فقلت مهبة وقال مهر فالتقول له ينعى ان لم يكن
لها بينة لانه الحاكم فلو كان يعرف بجملة التملك لو كان المبعوث ما
يحق للاكل فانه لا يكون مهر لكل حال **في** خطب بنية وبعث بها
ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهر ايتها وعينه ان فاما وقيمة
ان قالوا وكذا كل ما بعث مهبة وهو قايما واما الهالك المستملك
فلا شيء له منه تزوجها وبعث اليها وعوضه وزقت اليه فقارفا

يقول الحق في قوله ينعى لان الاب لم يبعث ما بعثه عوضا
كذلك ولا ينعى عن المهر من ماله فاما ما بعثه من ماله
ويحكم حكم البنت ومن ماله الرجوع بهلاك المهر فبقية المهر
يرجع المهر في صورة ماله ماله **في** بنية المهر
شيئا فقلت هو مهبة وقال هو من المهر صدق الا فيما لا ينعى
تصدق في ماله وعوضا لانه محتمل ولم يشرده
الظاهر فصدق الحاكم لانه اعرف
فتقول العالم اوله بان يقبل قوله
الجاهل الا فيما يكثر عرفه
في الا فيما لا ينعى ويصدق
والجم لا ينعى **بما** المراد
مما ينعى لا ينعى فارق
مهبة فاما البر والشعر فالتقول له
وقيل لا يجب عليه من خمار ودرع
وغيرة ليس له ان يجبره المهر او الطاهر
بكزته **درع** بعث اليها شيئا فقلت
فقلت مهبة وقال مهر فالتقول له
ينبغي ان لم يكن لها بينة لانه الحاكم
فلو كان يعرف بجملة التملك لو كان
المبعوث ما يحق للاكل فانه لا يكون
مهر لكل حال **في** خطب بنية وبعث
بها ولم يزوجها منه الاب قالوا ما
بعث مهر ايتها وعينه ان فاما وقيمة
ان قالوا وكذا كل ما بعث مهبة وهو
قايما واما الهالك المستملك فلا
شيء له منه تزوجها وبعث اليها
وعوضه وزقت اليه فقارفا

فقال

فقال ما بعثته حكمه عارته فالتقول له في ماله لانه نكح الملك ولها
اخذ ما بعثته لانها رعت عهده عوضا لانه لم يكن عهده فقلت فقلت
منها اخذ ما دفع وقال ابو بكر الاسكاف ان صرفت من ماله
انه عوض فقلت كذا وان لم تصرف وكنت ثبوت كان بينه وبطلانها
يقول الحق في قوله ينعى ان لم يشرده من الزوج لانه مهبة
الزوج اليها فاما المهر البتة وقلت ينعى ان يجوز له النصف من ماله فاما
كذلك وكذا لو اتلف الزوج ما بعثته اليه ينعى ان يجوز لها النصف من
في بعث اليها عند زفافها وبعثها شيئا فقلت اخذته من ماله ليس
له اخذها لكن لو لم يشرده من الزوج اخذته لو بعثته اليها عارته
الملك **في** بعث الامراته شيئا فقلت ادعى انها عارته فقلت **في**
بعث الزوج الى اهل زوجته شيئا عند زفافها من ماله وبعث اليها
زقت اليه اراوان ياخذ من ماله ليس له ذلك لو بعثته اليها عارته فقلت
عده تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فالحكم لازم **في** ان اشترى
لامراته شيئا فقلت فقلت هو من المهر وقال مهبة ان كان لا ينعى
يقول الحق في قوله لو كان لا ينعى لا ينعى فقلت وقال الصفا ركل من ماله
لا يجب عليه شيئا او لم ينعى فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
مثل الربع والخمار ومن ماله لا ينعى فقلت فقلت فقلت فقلت
الحلف والحلالة قال ليس على الزوج ان يبيعها لغير امره فقلت
الفقيه وبه يقول **في** وهذا مسئلة عجينة وهي انه لا يجب على
الزوج خلع ويجب خلع امرأته لانها منهية عن الخروج لا امتها
وسيجب بعض ما على المهر من ماله مهبة المهر وفي امره المهر
في فصل الاحكام وقرع بعضها في فصل النكاح في فصل الكل بالنفقة
المستحقة **دعوى النفقة** تزوج بكسرة فطلبت النفقة وسعى في
ببيت الاب بعد فلان ذلك لم يطلبها الزوج بالنفقة فقد ترك
حقه او النفقة حقها والانتقال حق الزوج في ان يطلبها بالنفقة فقد ترك
حقه ولا يطلب حقها بغيره وقيل لا نفقة لها اذ لم تزق الى زوجها
ولو انتقلت عن الانتقال بحق كطلب الحق فليس النفقة

اولا وقبل ان يبرج لو شرط الرجوع ان لم تزوج نفسها منه
لو لم يشترط والاصح انه يبرج لو لم تزوج لالتزوم وجبت سوا
شرط الرجوع اولاما لو انفق بلا شرط التزوج ولكن علم ان
ينفق بشرط التزوج قبل يبرج وهو الاشبه اذا المردف كشرط
وقبل الصحيح انه لا يبرج **عده** الاصح انه لا يبرج قال **طه** الاصح
انه يبرج زوجة اولالانه رشوة وبذالودفع الدرهم اليها تنفق
على نفسها اما لو اكلت معه لا يبرج **تنبه** انفق على محبته انغير
على طمع ان تزوجها يبرج عليها بانفق والاقبل الاصح انه لا يبرج
وقبل الاصح انه يبرج زوجة نفسها منه او لم يزوجها لانها
رشوة **د** وينبغي ان يبرج لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق
عليها كان ذلك بمنزلة الشبهة وان لم يكن بشرط النكاح كقوله
لمقرضه شيئا لم يكن اهدى البه قبل اقرضه كان حراما **هـ** لانه
انه يبرج في القرض لانه البتة بعد النكاح وفي هذه الصورة يخجل
القرض والبتة غير ان القول للدافع انه قرض فلو ادعت البتة
بجلف الدافع فان كل فلا شيء له ولو حلف وقال نويت به القرض
فلو زوجت نفسها من احبب خرم منه ما يصدق ولو لم يبرج
برء ما ينقضه **و** قال اعلم في كرمي في هذه المسئلة حتى اذا فكرت في فعل
ولم يزوجها منه قبل يجب احوش على سوا الاشبه وقبل لا ذكر
اختلف فيما لو عمل بلا شرط الاب ولكن علم انه انما يعمل طوعا في
التزوج وعلى هذا الوفا لرجل لا فاعمل معي حتى افضل في حقا كذا
قاضي **عده** محفل لامرأة نفقة شدة او سعة فان لم يبرج
كرجوع في البتة ينقطع بالموت وبذا عند سبي وبه يعني ولو ملكته
في يدك لم يبرج دفقا **قوله** رثني وادشت ورجا لي نفقة
يكسب لفرس ناد باران زن را بخانه خود او در نفقه كوش
از كوشنن پس نفقه داده راده را تواند كه طلبيد بانه اجابت
في اذا المحلة لا تطلب **دعوى** المحلة وفيه زوجة وحقها فان

لنقل الحق في هذه امرأة ابرأت زوجها عن النفقة لم يكن من زوجته كذا
وان فرض السكاح الا برأه عن نفقة شره وكذا الموقوفات ابرأتها عن نفقة
الاب في الاخر نفقة الشر الاول صحيح

[illegible]

فترى علم الجواز انه اعاد الجواز ولم يصب له ما قاله قول للزوج انه سبب
 وعلى الاب بنية اذ الظن به سبب للزوج اذ الظن به ان الجواز
 بطريق التملك والبنية الصحيحة ان يشهد عند السلم الى بنية
 انه اعطيت هذه الاشياء لثبتي عارية او يكتفى نسخة
 معلومة وتشهد البنت على اقرباها ان جميع ما في هذه
 النسخة ملك ابى عارية منه في يدى لكن هذا يصح للقضاء
 لا للاحاطة لجواز انه سبب اما ليس في صفة هذا الاقرار
 لا يصح للاب وبانته والاحاطة بان يشترى ما في هذه النسخة
 ثم يترتب البنت عن الثمن وعن السفق ان القول للاب
 او ليد استغنى عنه فله فواء عرف ولان العارية والبنية
 تبرع والعارية او ما فيها فحل على الادنى **فقط** والعقوى على
 انه ان كان العرف مستمدا ان الاب يدفع ذلك الجواز للاحاطة
 فالقول للزوج وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب **مضى**
 القول للزوج مع بنية على علمه **ج** وينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان كان من الاشياء لا يقبل قوله وان كان
 ممن لا يجزى البنات مثله فبقوله **فقط** كبت نسخة الجواز
 وادق الاب ان هذه الاشياء ملك البنت كمن الشهود ولم يرد
 هذه الاشياء جملتها واحد بعد واحد لم يجز لهم ان يشهدوا
 بانها ملكها قال صاحب فامع العقول ان قول طاهر بانه
 انه يكتفى نسخة وتشهد البنت على ان جميع ما في هذه النسخة
 ملك ابى **ان** يشير الى ان يجوز اسم هذه الشهادة **فقط** غرة
 وقال رزق جملتك **ان** واجهته ما جاز اعطيتا فتزوج ووقع
 المستيمان الى ايها ثم انما لم يجز ما لا رواية فيه وانما
 ان الزوج يطلب اباً المرأة بالجمعة فان جاز والابنة وماراد
 على مستيمان مثلهما وقد يعرض الجواز باله مستيمان
 لكل دينار من المستيمان ثلثه دينار من الجواز اربعة
 فالزوج يطلب بهد القدر والابنة وماراد على مستيمان مثلهما

فقط
 العرف

فتدفع الصيغة للزوج بشئ على الاب اذ المال في باب النكاح ليس بغير
 اصلي **فقط** وضع اليه مستيمان زن جواز نيا وروى جمل
 على ذلك قبل انه يجوز مستيمان جواز نيا وروى جمل
 بدرو جواز نيا زكته فلزوج طلب ما وقع من المستيمان و
 قبل لا يجزى كما هو جواب الكتاب تزوجها على ان يكون وحى ثبت جمل
 لان يخرج عليها ما زاد على مستيمان مثلهما على قياس ما في **فقط**
 ينبغي ان يكون له ذلك تزوجها على ان يكون على زيادة مهر مثلهما
 وحى ثبت لايك الزيادة لانه قابل الزيادة ما هو غوب وقدر
 فلا يحق ما قول **فقط** وينبغي ان يكون الرجوع بازا على مستيمان
 مثلهما غير انه ذكر في **فقط** انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى
 ان الزيادة يجب **فقط** تزوجها على ان يكون وحى ثبت فاطمة
 لازم **فقط** وفي **فقط** اخبرت بوث تزوجها على ان يكون **فقط**
 فترجعت باخود ولدت ثم جاء الاول حيا فعند حنيفة الاول لا اول سواء
 لا قبل فمستة اشهر او لا قبل فمستين او لا كثر لانه ذو فراش
 صحيح والثاني ذو فراش فاسد كمن تزوج امته فولدت بنتا لزوج
 لانه المولى وان ادعاه وانفقوا على ان الاول لو كاف حاضر
 او خفي فاولد الاول لان نفي الاول والاخر الولد
 او نفاه اصدها فهو الاول على كل حال ولا حد ولا لعان وعي
 ح انه رجوع وقال يثبت نسبه والثاني **فقط** وعليه الفتوى
ب وقال ابو يوسف لو ولدت لا قبل فمستة اشهر منه تزوجها
 الشان فهو الاول والا وهو للثمن سواء ادعاه او نفاه
 قال عمر لو ولدت لا قبل فمستين منذ دخل بها الشان فهو الاول
 ولو ولدت لا كثر فمستين فهو للثمن وقول احمد **فقط** وبناخذ بقول
 الحنفى قول احمد على نظر اذ الظاهر ان قول ابو يوسف **فقط** كما يقتضيه الذوق
 السلام خصوصاً هو موافق لما روي في الذي هو الطاهر للفتوى كما
 ذكره صاحبان والله اعلم **فقط** وكفى سبب المرأة فتزوجها رجل
 خرج فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو ادعت الغلات وتزوجت

وغير ما اشترت ونحوها فلا يسقط ذلك لاجتماعه لا يطلق
 ما لم يقل اشترت قال لها خالعك ونوي الطلاق يقع ولا
 يبرأ عن المهر فافهم **فصل** قال لها تراخى ختم وهي لم تقل خرم
 لو نوي الطلاق يقع ولا فلا ولو قال لقته وهبت لك نفسك
 او بعثت منك نفسك غرق قبل او لا ونوي او لا بيع نفس القن
 منه اعتاق وكذا هبته ولو قال بعثت منك نفسك كذا لا يعتق مالم
 تقل كذا اخذوا اما لو قال سر تو فرختم كذا فلا تطلق بلا قبولها
فصل قالت سر خرم فقام زوجها فقال فرختم لم يخرج الخلع
 يقول الحقير وجهه عدم جواز هو ما قرئناه عن **صالح** ان المرأة
 لو استدت بالخلع يبطل كلامها بتمام كل واحد من الزوجين **فصل**
 خالعها وقالت ان لم اؤد بدل الى اربعة ايام يكون الخلع بالام
 ولم يفرغ من هذا الخلع بشرط الخلع حيث يجوز **فصل** خلعها بخيارها
 ولو بوقت فان اخذت في الخلع فلها ما اخذت وان سكنت
 حتى قامت فالطلاق واقع والخلع ثابت **فصل** قالت لزوجها
 ان ازمع سيو شد حتى يثني خرم فقال فرختم لو ذكره في
 وجهه لاجازة بان جري بينها ما يثبت لك كان خلعاً محججاً
 ولو اذ بد التعلق لم يصح ما لم يقل الزوج اؤى سيو شده **فصل**
 اختلفت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط
 اذا خلع لا يبطل بشرط فاسدة وكون الولد عند الام حتى الولد فلا
 يملك الام ابطاله **فصل** اختلفت مهرها ونفقة بعد اتمامها على ان
 تمسك الولد ستين فامسكتها اياماً ثم اختلفت فلزوجان يرجع اليها
 ببقية نفقة الولد في مدة عدم مسكها الولد لانها استعت عن ابقائه
 بدل الخلع فلزمها قيمته **فصل** اختلفت على ابرائه من نفقة ولها
 وهو ربيع صح الخلع قال لا يخرج طلق اراقي بشرط ان لا
 يخرج شيء من البيت ففعل وقال الزوج انك اخرجت وهي
 تقول لم اخرج قال للزوج كاختلافها في الخلع **فصل** قال لها
 تو طلاق بدان شرطه فلان خير لي من وجه طلق لو قبلت

تقول الحقير في فضل الامر بالبدن بعد **فصل** ما يجال في **فصل** في **فصل**

في الخلع

في الخلع **فصل** طلقها على جعل في العدة بعد الخلع تطلق
 ولا يجب المال تزوجها بالمتعة ثم اباها ثم تزوجها ثانياً غيرها
 فاختلعت على مهرها براءه الثاني لا الاول وكذا لو قالت
 خرم حتى خرم بمهر وهي حرة لا برأت لا براءه في الاول
فصل نكحها فاسد في طهرها فاختلعت المهر قبل يسقط الخلع كتابة
 خاص عن البراءة قبل يسقط الخلع لانه انما يصح في كاخ قائم وكذا
 لو ابا فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف **فصل** لو سمي في الخلع
 ما هو مالا يتعين وجوده بزمان الا انه محجج لا يوقف على
 قدمه بان خلع على ما في بيته او يد هامة لتساع او على ما في خلعها
 في الثمن او على ما في بطون غنمها من الولد فلو هناك ما سمت فليرجع
 ذلك ولو لم يكرهت مهر اقبضته ولو لم يقبض برى الزوج ولا يجب
 قيمته هذه الا شئاً للخص **فصل** ما جاز كونه مهر جاز كونه
 بدل الخلع **فصل** خالعها على قن او قوب جاز لو كان بعينه والا
 فيجوز في القن ويجب الوسط والمخرج في الثوب يعني لا يبرأ عن المهر
 وتبين لانه معاق بالقبول **فصل** في الثوب والجوان يقع
 الطلاق ويذكر مهر المهر خالعها على ما يرضاها ويشترط شي فلو
 كان فيه في الحال فهو له ولا خلاف في ان وتطلق اذا خلع قد يقع
 تجاؤا ولو كان البديل مالا الا ان ليس يجوز كمالا بان خالعها على
 ما يفرغها العام فقيدها بزمان ما قبضته **فصل** خلعها
 على مال غرمه اذ في البديل لم يخرج الزيادة **فصل** الزيادة في جعل الطلاق
 بعد وقوعه **فصل** ولو وقع الخلع تبديل على الزوج قبل المخرج
 وقبل يجوز ان جعل ذلك القدر مستثنى عن المهر **فصل** خلعها
 وبذلها المالك جاز الخلع لا البديل **فصل** وكل طلاق في المهر مال
 او طلقها مال فالصحيح انه لم يخرج لو مدخولة لانه وكل طلاق لا يرفع
 النكاح وقد اتي بطلاق برفعه ولو خرج جاز فعلى هذا وكما
 الخلع لو طلق طلقاً ينفى ان يخرج من الخلع الى غيره **فصل** وكل طلاق
 خالعها بلا عمن لم يخرج من الخلع انما يجوز اذا خلع بمهر وبه

يقول الحقير في اكله بعد قوله لا براءه في الاول ويلزم من المهر المهر
 اختلفت عليه على قول **فصل** الصحيح انه لا يبرأ من المهر وفي المهر المهر
 على ان لا يجوز لكل على وجهه ثم اذ لم يبرأ من المهر المهر
 البراءة مختصة بحق الخلع **فصل**

متعارف فيصير كمالا بجمعا **ف** لم يخرج سواه دخلها أولا
اذ الخلع تصرف اخر غير الطلاق **ف** قال الزوجان خويشتن خريدم
بعدة وكاين فقال الزوج لا خرق في ختم فقال له الزوج **ف** ختم
ف ختم امرت خالها لم يخرج خلع بعد هذا الخلع ان يخرجها
على الخلع **ف** قال امرها خلع فخرجت اربعة اوجبالا ولا ان يقول لها
اخلى نفسك بكذا خلعت بفتح ولم يقد الزوج بعده اخبرنا فيك
على الخلع اذ الواحد يتولى طرف الخلع اذا كان البدل معلوما الشا
ان يقول اخلى نفسك مال ولم يقد المال فقال خلعت او قال
طلقي نفسك باثنت فقال خلعت بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع
ما لم يقبل الزوج اجرت اذ جهالة البدل يمنع صحة التوكيل
وقيل يصح الخلع الثالث ان يقول اخلى نفسك لم يزد عليه
فقال خلعت ففي اربعة اوجبالا انه ليس بخلع وكذا في قوله اخلى
اخلى امرتي ليس له ان يخلعها بالمال اذ الخلع غالبا يكون بغير
وعن محمد لو قال لها اخلى نفسك فقال خلعت تطاق بانها
بالبدل وبه اخذ كثير من المشايخ **ف** ما صحت وبه اخذ اكثر المتأخرين
ف الرابع ان يقول اخلى نفسك بالمال يقع طلاق باين وكاين
قال طلق نفسك باينا ولو سألته ابتداء ان يخلعها فليس ايضا اربعة
الاول ان يقول خالني بكذا فخلعها بفتح الخلع بغير ولا يحتاج الى قول
اخلمت على الخلع ان شاء ان تقول خالني بال او لم يرد في قدر
فلو خالها على لا يتم الخلع ما لم يقبل المرأة في ظاهر الرواية ومنه
عدم القام عدم حجب البدل وهل تطاق قبل تطلق وقبل لا وهو الاظهر
الثالث ان تقول بالمال فقال خلعت تطاق الرابع ان تقول اخلى
بزد عليه فقال خلعت **ف** امرت زوجها بالخلع باللفظ السبع
بان قالت تن مرا بغيري او سر مرا بغيري او قالت بغيري
او في ذلك فخرجت بغيري على امرتها فخلعها **ف** ما صحت ان قال
اخلى او بارأني فقال الزوج فعلت فهذا ما لو كان الخطأ
عن قبل الزوج سواه وكيل المرأة بالخلع اذا قبل الخلع بغير الخلع

على انما

على انما برينة من النفقة والتكفي تم الخلع وبه ان النفقة
ولا تبطل التكني وان اختلفت على ان خواتم التكني عليها
فعلينا ان تكفي بينا من زوجها او غيرها فتعقد فيه بغير
الرجوع والكفالة بيد الخلع وكذا التاجيل فان اجل الى موت
احد او قدوم حد يجب البدل حالا وبطل التاجيل وان اجل الى
الحصاد او الذاب من التاجيل وخلق السكران جائز لبعض الفقهاء
فالتخوين من اذ يجهل حقيقة خريدم فقال الزوج دست باز
داشتم تم الخلع اذ الناس يريدون به وبمثل الجواب قالت
وهبت حقي منك خلت ارض باز دار فقال خلت باز
داشتم قاله ثلث مرات قبل بخلاف وقوع الثلث وقال النفقة لا يقع
الواحدة لانه باين والباين لا يلحق الباين قالت لزوجها كاين
ترا جسدك مرا جسدك باز دار قال ان طلقها يسقط للهرم والاول
فلاذ قال لها خويشتن خريدم بكذا فقال خريدم بفتح الخلع
يقول لها خويشتن خريدم بكذا فقال خريدم بفتح الخلع
يقول الزوج فخرجت في ظاهر الرواية **ف** قال لها خويشتن خريدم
خريدم بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع
الزوج بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع
خويشتن خريدم بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع
باينة قبل ان كان عليه مهر يبرأ او لم يبرأ لا شيء له عليها
وقيل لا يبرأ قال لها خويشتن خريدم بفتح الخلع فقال خريدم بفتح الخلع
الزوج فخرجت في ظاهر الرواية **ف** قال لها خويشتن خريدم بفتح الخلع
لان كلامه لا يخلو وكذا في قوله بالهبة اشترى نفسك بفتح
عن كلامه لا يخلو وكذا في قوله بالهبة اشترى نفسك بفتح
وقيل كلام المرأة فلا تطلق واذا ذكر بزوجتي فاجابت المرأة
بفتح الخلع **ف** قال خالعتك فخلعت المرأة تطلق وبه الزوج
عن المصنف عليه جرح الا بغير مهر ما قبضت في المهر اذ المال
مذكور في المهر وهذا باين تد ما ذكر عن المصنف في الخلع
لا يكون الا بغير مهر في محل آخر منه فقل في اربعة اوجبالا

في قوله لا ينفك
 عن الزوجية
 في قوله لا ينفك
 عن الزوجية
 في قوله لا ينفك
 عن الزوجية

غلبا يكون بمعنى اشترى في خلاصة نقله عن الشافعي
 الصنف ايضا انه لو قال لها خلعتك وقالت قبل لا ينفك
 عن الزوجية فطلق بيمينها او في قبل المرأة او في قبل
 لم انفك به الطلاق فالقول له **لا ينفك** اذا كان في حال
 الطلاق ولو قال خلعتك على او حتى ما لا ينفك لا ينفك
 ما لم يقبل المرأة وان قال لها قبلها الم اوفدك الطلاق لا ينفك قضاء
 لان ذكر الموضع وليس عليه الطلاق ظاهر في قوله لا ينفك
 الفرق بين قوله خلعتك وخلعتك حيث يسقط المهر في الاول لا الثاني
 فانه حرمت **من** قالها اخلع وطرد كذا فقال خلعتك تطلق
 لانها لا ينفك عن الزوجية ولا يبرأ من المهر كقول طلق نفسك
فان قال لها اخلع فقال خلعتك تطلق عند اكثر الناس لانه
 امر بايقاع طلاق بلفظ خلعت فاذا لم يذكر بدل صار كأنه قال ايسر نفسك
 فقالت انت فلا تطلق **من** قال لها خذتني بغير سقطة المهر
 وبغيره وكذا قوله اشترى نفسك بقول المهر وكسقط المهر
 هذه القولي غلط واضح كما يدل عليه ما نقله من اسطر
 عن صحاحه وقيل في بعض الكتب **من** قال لها خذتني
 بغير سقطة المهر فمضى فمضى كذا لا معلوم ما صح الخلع وان لم يذكر
 بلفظ المهر فلا ينفك وبغيره **من** قال خذتني بغير سقطة المهر
 ولم يقل الزوج فمضى ختم قبل الخلع والاشارة انه يتم بقول المهر قوله
 والاشارة الى ان المهر كان مدلا كما مر قبل خمسة عشر اسطر وفيه
 ايضا قال خذتني خذتني اذني كذا فقالت خذتني ولم يقل هو
 فمضى ختم قبل الخلع وقيل لا يتم وقيل بانه الزوج لو اراد المهر
 السوم فلا يتم ولو اراد الخلع يتم بقوله خذتني على وجه القبول
 الثاني ما بينه وبين **من** وهو في صحة القول الثالث ما بينه وبين
 من قال خذتني **من** قال خذتني من اذن خذتني كذا فقالت
 خذتني الخلع ما لم يقل الزوج فمضى ختم وهذا الاتفاق لانه لا ينفك
 بقول المهر في الاتفاق نظر اذ قد مر الاختلاف في انفاطعها ما بين

خذتني

قريباً منه فاما ان لا فرق بينهما في احوال كل منهما للسوم
 والتحقيق حقيقة كما لا يخفى فيها ايضا وكذا لو قال خذتني
 في ختم فقال خذتني **من** قال لها خذتني خذتني خذتني
 كقولها خذتني **من** قال لها خلعتك نفسك منه كذا فقالت
 خلعتك او قالت فعلت قبل الخلع ذلك قبل لا ينفك اذا لم يقبل
 الزوج والخيار ان الزوج ان قوي التحقيق لا السوم فيجوز والا فلا
 اذ هو يحمل السوم والتحقيق والظاهر انه سحر فاذا قوي التحقيق
 يصير كأنه قال خلعت نفسك منه كذا فافى خلعتك فاذا قالت
 خلعت تم الخلع امرأة قالت اخلع على الف درهم فقال الزوج انت
 طالق قيل كلام الزوج يكون جواباً او يتم الخلع وقيل يقع طلاق
 بلا خلع والخيار ان يجعل جواباً لانه جواب ظاهر فان قال بسد
 ذلك لم انفك به الجواب فالقول له ان يقع الطلاق بلا شيء وكذا لو
 قالت خلعت منك فقال لها طلقك قيل هو جواب ويتم الخلع
 وقيل يقع واحدة رجعية وقيل بانه الزوج عن النية ايضا
 وقالت خذتني من ختم او فقال خذتني ختم الخلع ولا ينفك
 انها ارادت وعد الواجب بالان لا يجب بقول المهر سبق انفاطعها ايضا
 انه لا يتم الخلع في شيء كذا ينفك عنه تناقض وتعارض واحل قوله هذا
 هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **من** لم يكن خلعاً ذكر الجعل
 او لم يذكر لانه لا يستفهم امر **من** قال خذتني خذتني خذتني
 فمضى ختم لا ينفك ولا ينفك لانه في الفارسية للوعد بقول المهر فمضى
 في الفارسية بين قولها ختم وفي ختم ذكره قاصحان ايضا
 بان ختم عدة وفي ختم الجواب وكذا اخرى ومثل هذا الفرق
 غير جار في اللغة العربية لان قولها اشترى نفسك بمثل عدة
 واجبا فينوي في ذلك كما ذكره قاصحان والظاهر ان يكون النية
 مثل العربية فيحفظ هذا فانه مضم **من** قال خذتني خذتني
 ونفقت عدتي فمضى ختم فقال اري يتم الخلع وان قال اري يتم لا ينفك
 وكذا قوله ينفك ليس بجواب ولو قال نعم او لا في الجواب **من** قال

من المهر فمضى ختم

حوثني خريدم از تو بعدت و كايين فقالت انت طالق و قال
 طلقك الصحيح ان جواب فطلق باين قيل ويراد الزوج عن الجهر
 ومن لا يبرأ و هو لا يخرج **خلاصة** قال الجاهل في حق خري كذا
 فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يقع فطلق و قال **عنه** قال الجاهل
 بعث منك تطليقة كذا فقالت كيان خريدم تبين ان جواب علي
 سبيل المبالغة و كانا قالت به امر و خريدم ولو قالت بعث منك
 تطليقة كذا فقالت خريدم يقع رجعتا ولو قالت بعث نفسك منك
 تطليقة كذا فقالت خريدم يقع يقول الجاهل طهراني قوله يقع
 رجعتا سر و الصواب ان يقع البائن لان وقوع البينة في السنة الاولى
 ليس لاجل زياده لفظه بجان في جواب بل لان الطلاق و الخلع على
 مال باين لما ساء في قريبات **فت** ان في كل موضع وقع الطلاق او
 الخلع يبدل فهو باين **فاحصيا** قال الجاهل بعث منك طلاقك ما
 علي من مهر و فقالت طلقت نفسي تبين بواحدة لان هذا
 يصلح قولاً لكلام الزوج فيجعل قولاً وقيل يقع واحدة رجعية قال
 الجاهل بعث منك تطليقة و لم يذكر بكلا فقالت اشتريت بيع واحدة
 رجعية ولو قال بعث نفسك فقالت اشتريت بيع طلاق باين
 اذ بيع الطلاق عليك فاذا الميزك بر ابرص كانه قال ملكك الطلاق
 فيكون رجعتا اما بيع النفس فملكك لنفس من المرأة و ملك
 النفس لا يقع الا بالباين فيكون باين **عنه** قالت خوثني
 خريدم از تو بعدت و قايي فقال من يكي طلاق رجعي دادم يقع
 رجعي لانه ابتداء لا جواب بخلاف قول كريك طلاق دادم لا يقع
 جواب بخلاف قول كريك طلاق رجعي فروختم فان جواب يقع باين
 و يقع قول طلاق رجعي لانها سالت جواب كلامها و الجواب
 فروختم **فت** قول كريك طلاق دادم قال غنيت بالابتداء
 يقع رجعتا ولو قال غنيت بالجواب كان جواباً ولو لم يخبر بالاشئ
 لم يكن جواباً ايضا لان جواباً فروختم واختار **فت** و **فت** ان جواب
فت ولو قال دست كونه كروم لم يكن جواباً وقيل

ينبغي

ينبغي ان يكون له نوي جوابا اذ طلاقا **فت** في قايي
 لو قال دست كونه كروم لا يكون جواباً وان نوي الطلاق

كان ايقاعاً باين ابتداء **فت** في قايي **فت** في كل موضع وقع
 الطلاق او الخلع يبدل فهو باين وفي كل موضع لم يجب البائن نظر
 الى المنظر الذي خرج من الافضاع فهو رجعي وان خرج من
 الكسائية فهو باين حتى لو دخلها ثم طلقها
 على مال تطلق بلا مال **فت** كل طلاق وقع بشرط ليس على رجعي
 كل خلع بطل فيه الجعل و طلقت فهو باين لان لفظ
 الخلع باين كسائر الكسائيات فكذا حكمه عند سقوط الجعل وكل طلاق
 بطل فيه الجعل و طلقت فهو رجعي اذ الطلاق بلا مال رجعي
 فكذا حكمه عند سقوط **العدد** **فت** قال خوثني خري
 كذا و كره ثلثا فقالت خريدم يقع الثلث بالاموال الثلثة ولو
 قالت خوثني خريدم كذا و كره ثلثا فقال فروختم يقع واحدة
 بالمسعى و بطل الاول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاضاة
 اذ الخلع من جانبها معاوضة من قالها قد طلقك و كره
 ثلثا و اذ الطلاق فهو باينة واحدة ولو قال قد طلقك على
 ما علي من مهر قال ثلثا فقبلت طلقت ثلثا لانه لم يقع
 الا بقولها و كذا لو قالت خلعت نفسي منك بالثالث
 ثلثا فقال رجعت او اجزت كانت ثلثا بثلثة الاف وهذا
 خلاف ما قرأنا **فت** وما فيها هو الصحيح بقول الجاهل و كره
 قوة دليله وهو قوله اذ الخلع من جانبها معاوضة **فت** قالت
 خوثني خريدم فقال خريدم ابرص فروختم يقع واحدة
 قال طلقك على الف على ثلثة الاف فقالت قبلت لانه كلاما
 وكذا اعتق بمال بخلاف البيع فانه يقع على احوال فان اذ الرجوع في البيع
 قبل قول به بخلاف علق و طلاق **فت** قالت مرا طلاق ده و مرا طلاق
 ده و مرا طلاق ده فقال دادم يقع ثلثا ولو كره بلا و اشترى
 واحدة ولو قال اشترى اشترى اشترى فقالت اشترى يقع واحدة

قال الجاهل على حرام الف مرة يقع به واحدة **فت** قال الجاهل اذ هي الف مرة
 ينسب الى الطلاق طلقت ثلثا **فت** هذا رجل ابرص فروختم ان طلق كذا
 يقع واحدة لوضع **فت**

ذوات طلقه طلقه طلقه فقال طلق تطلق ثلثا
 يقول المحقق هذا مخالف لما مر انفا في فم و لما ساء في فم في الحلق
 و لكنه موافق لما ساء في الحلق ايضا فقلنا عن المستحق فالمسئلة
 اختلافية و الظاهر ان لا صوب ما مر في فم و ساء في الحلق
 والله اعلم و لو قالت مر اطلاق كذا اطلاق كذا فقال كذا
 كذا و تطلق ثلثا و هو الصحيح و قيل تطلق و احده لا جواب
 عن السؤال الاخر **فصل** في طلقه و طلقه فقال قد طلقك
 يقع ثلثا في الزرع او ثلث او لم ينو وان قالت بغير حرف
 العطف ان نوى ثلثا ثلث وان نوى واحدة فواحدة
 او لم ينو شيئا فهي واحدة و في المستحق في الوجه الثالث يقع الثلث
 وان لم يذكر حرف العطف لم يشترط النية **فصل** في طلقه
 المدخولة بها انت طالق قد طلقك يقع عليها اطلاقا و لا يصح
 قضاء ان قال نويت بالثانية لغير **فصل** قال ليعا بعد الدخول
 ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلث كما لو قال لها
 انت طالق انت طالق انت طالق يقع الثلث و قال في موضع
 آخر بعد ذكر هذه المسئلة فان قال عينت بالار الطلاق
 و بالثانية و الثالثة افرامها صدق و بانه وفي القضاء طلق
 ثلثا و قال في موضع قال لها اعتدي اعتدي اعتدي و قال نويت
 بالكل بطلقة واحدة صدق و بانه لا قضاء و لو قال اعتدي
 و كثر ذلك مرارا و قال عينت بلحضي صدق ايضا **فصل** في طلقه
 خويشتن خويشتن فقال خويشتن بطلقة فلو هلك يقع
 الثلث و الا فلا يقع شيء الا اذا نوت الشراء بثلاثة بطلقات
 حينئذ يقع اخلع بثلاث **فصل** في طلقه بطلقة واحدة فلا يصح
 على ذلك فقال دوسه باد لم يقع شيء لانه ليس بايجاب **فصل**
 قال لها ترايك طلاق فلا يصح فقال ديك
 و ادم يقع طلاق آخر لانه جواب لذلك و بانه عليه
فصل قالت اخليني و قالت سده خي اهم

ان طلق قد طلقك
 او قال انت طالق

فقال

فقال سده باد ثم خلعها يقع واحدة اذ الحكم يقع و هو واحد
فصل في طلقه واحدة لان قول اولاسه باد ليس بايقاع
فصل في طلقه واحدة لان قول ما شئت و لم ينو الزرع
 شيئا طلق واحدة لان تقويض الشبهة اليها في النية ليس بشيء
 و اختلاف في كونه الخلع فقال مر بان و قالت ثلاث قيل القول له
 و قيل لا يختلف بعد التزوج فقالت لم يجز التزوج لانه وقع بعد
 الخلع الثالث فانكر القول له و لو اختلف في العدة
 او بعد مضى فقال هي عدة الخلع الثاني و قالت هي عدة
 الثالث فاقول لغيرها فلا يحل النكاح **فصل** في طلقه
 سالت الطلاق فركها و قال دار طلاق او ايك طلاق او
 جين بها جيب اختلف فيه قيل يقع و قيل لا لانه لا يقع
 قالت مر اطلاقه مر دوج برداشت و في رد و في كفت است
 ثم و كرها ايك و طلاق فضل يقع قال نوت قالت سرخر دم فقال
 مستهزأ في رد و خويشتن خويشتن ان يكون خلع على ما عليه
 استمرات الفتاوى و قال في جوابها كذا في رد و في كفت است
 ان لا يقع اذ قوله مر دوج مر دوج **فصل** قال لها مر دوج مر دوج
 كدرة شواءه و دوج خويشتن خويشتن انزع فقالت خويشتن فقال
 الزوج ردو كدرة لا تطلق اذ قوله ردو كدرة يحل الايقاع و يحل
 اظهار الفرق عنها حين علم ما قلنا فلا تطلق الا بالنية و هذا
 انما يستقيم على قوله في قوله في قوله خويشتن خويشتن فقالت
 خويشتن انما يستقيم الخلع اما على قوله كدرة في قوله كدرة في قوله كدرة
 يقول المحقق الظاهر ان القول الاول في حاقه قبل و رقتين
 ان الظاهر ان قوله خويشتن خويشتن و نحو التسليم و ان جعل الخلع
 ايضا والله اعلم و قد ايضا لو قالت خويشتن خويشتن خويشتن فقال الزوج
 ردو لم يكن خلع كذا لو نوى الطلاق تطلق و لا يحل له و لو قالت
 خويشتن خويشتن خويشتن و كذا في قوله خويشتن خويشتن خويشتن
 خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن خويشتن

خوشتن خردم از تو بجا می و هم حقها در برتست لا بد
عن المهر الأول **بسم** طلاق الصبي على مال حتى اذ لمزها المال
فصيرها بلا عند وجود الشرط انت طالق بكذا من المال فطلق
فجاءنا **شكر** بالغ خلع زوجة الصبي فلو بلفظ خلع فباين
ولو بلفظ طلاق فرجعت **خلع المهر** وفي صبيته وكلمت
رجلا بخلع فخلعها بمهرها فلو ضمنه تبين وفاقا وقيل لا
اوبها او اجنبي بمهرها فلو ضمنه الخالع تطلق فلو بلغت
ياخذ الزوج بنصف المهر لم يدخل ولم يدخل بها **شكر** يرجع
النبت بنصف المهر في الفصل الأول ويحكم في الشك في العيب
لا الزوج هذا الوضو مهرها للزوج والا فلا شك ان المهر يسقط
الخلع لصغرهما وحل تبين لو قبلت في عقد الخلع وكانت من
اهل بان تقبل المقدور وتقر عنه تطلق وفاقا ولا يسقط
المهر ولو لم تقبله في فلو كان الخالع اجنبيا لا تبين وفاقا
وهو يتوقف على اجازتها بعد بلوغها اختلف فيه وكذا
اباؤ لم يضمن حل يطلق **قال** **خ** اختلف في المباح في فلو
حمل وفي **شكر** تطلق ولا جعل عليها ولا على ايسرها على قول
ابن سلم وعنده انه يجب الجعل على الاب وان لم يضمن **بسم** قيل
تطلق وقيل يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف لعدم الفائدة بل
تطلق ويجب كل مهر مدخل في نصفه مدخل في نصفه وهو الصحيح
خلع الصبي اوبها على اجاز الخلع ولا يجب المهر عليها
ولو ضمنه اوبها بلزوم ولا يرجع بعينها **بسم** خلعها اوبها
مهرها ولم يدخل بها ضمنه جاز ولها نصف المهر ويضمن الاب
للزوج نصف المهر يقع طلاق باين لانه طلاق بعوض ولو كان بلفظ
الطلاق ولا قبل الدخول فلو دخل بها فلها كل مهر والاب
يضمن للزوج وهذا احد وجوه خلع الصبي وحده اخرى
ان يجعل الزوج المهر على الاب حتى يسرا الزوج اذ الاب عليه
الاختيال بال ولده الصغير **شكر** وحده اخرى وهي ان يفر

الاب

الاب يبيع مهرها ونفقة عدتها ثم تبينها زوجها وهذا
مختص بالاب دون سائر الاطراف اذ الاب يبيع اقربا ولا
اقرار غيره وسرا الزوج في الظاهر **شكر** هذه الخلع فيها تبين
وهو غير كافي بالمهر **صط** الاب لو خلع صبيته بمهرها
وراه خيرا لها العلم لانه لا تحسن العشرة مع زوجها يصح
على قول فالك وبزول المهر مكرها او يسرا الزوج عند فلو ضمن به
فقد لا يجهده فيه **خ** خلع الاب او اجنبية كبيرة بمهرها
جاز لاجازته ولا فلو لم يضمن الخالع لم يحسن فلا تطلق **شكر**
ويتوقف على اجازتها فان اجازت جاز ويسرا الزوج من
المهر ولو لم يضمن في ان تطلق لا تعلق بالقبول **شكر** وحده
ولو ضمنه الاب او الاجنبى وقع الخلع فاعبر هذا معا وضد
فيما بين الزوج والخالع وطلاقا باينا تحانا في حق المرأة فيعده
اذ بلغها الخبر فاجازت فقد عليها وبزوي الزوج من المهر
ولو لم يحسن فلما ان ياخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على الخالع
حكم الضمان والاب كالا جنبي اذ ليس للاب ولاية الخلع وكذا
خلع الاب والاجنبى على نفقتها وهي صبيته او كبيرة لم ياذن
به ولم يخرج بعد الخلع جاز الخلع فطلق فيجب النفقة على الزوج
ثم يرجع هو على الخالع بسبب الضمان **شكر** كبيرة خالعها
اوبها او اجنبى بالها جاز والمال عليها وان لم يخرج يرجع
بالصدق على الزوج وهو على الخالع ان ضمن الخالع والاب
فالخلع يتوقف على قولها ان قبلت يتم الخلع في حق المال
وهذا يشير الى ان المطلاق وان قال صاحبه بلفظ الطلاق
في هذه الصورة الا باجازتها في الخالع الكبير فالآخر خلع
امر انك على هذا المعبد او على هذه الدار فخلعها على ذلك
فالقبول الى المرأة لا الى الاجنبى لان المدل مرسل فاذا
قبلت وجب عليها تسليم ما اشترى اليه ان امكن ولا فائدة
ان كان متنيا ويقتدونيما **شكر** وفي لودى الزوج

او على هذه الالف

الزوج

وكذا الوجهية فترى انك او بالعكس وكذا الوجهية ثانيا
ولم يفر عن المجلس وكذا النزول عن الدابة وبطلان كونها
يقول الحقير هذا الخالف لما في خلاصة وقتها وفي قوله
انها لو كانت كذلك فترى انك وبطلان واسم علم قال وكذا لو كانت
على دابة واقفة او متحركة فترى انك وبطلان ما كانت ثم سارت او
سارت فقامت فما سمعت في خطوتها ملك بانث منه ولا
لو كانت او لو سقت خطوتها جوها لم يفر عن ولو كانت الدابة
سائرة فوقها بقي فيها ولو كانت في بيت فثبت في جانب
الي جانب لم يفر والفتنة كبيت لا كدابة لان سائر الدابة يفر
الي ركنها لا السقطة كركبها بجاء ويخرج **وهو** المجلس كما خالف
بقياسها لو قاعدة او بطلان كونها دابة وسر وعما في قوله وحمل لا يفر
بماضي من النقطة من فلو من القائمة وانها واحدة وهو المثلثة
ودعاء الاب المشورة او دعاء سقطة تشبهه وهو خوف دابة على انما
لا يقطع المجلس لان كلاما ذكره لجمع الركن فيصير على ما مضى ولا ملك
ولم يفر على الاخر **وهو** ولو دعت بطعام فقامت بطلان كونها
بشر باء ولا يفر في مجلس الزخرفة وخلاف الشرب يقول الحقير
في كلامه نظرا لانه لو اراد ان يحرقه لا يفر كما يشوبه فلا بد من
ينبغي ان يحدف فيه الدعوة لو اراد ان يخطو به دعوة الطعام
ينبغي ان يعمل بان دعوة الطعام الى مجلس الركن غير متناه وعلى
النقد من الاطباء ويحذر من دعاء كمال لا يفر على ذوي الانبياء **وهو**
الاكل في المجلس وان قالوا قال الله تعالى ان قال لا يفر **وهو**
لو كان من غير ان يدعوه **وهو** شرب الماء لا يفر **وهو** بالانها
شرب يسكر من حموه لان رطوبته تغمر تذهب بالشفقة فلا
على الكلام ما لم يشرب فلا يكون دليل الاخرى وكذا اذا اكلت
شرب يسكر من غير ان يدعوه **وهو** ولو شربت بطعام **وهو**
شرب يسكر من غير ان يدعوه **وهو** او غلب المشورة وكذا
اشهدهم لانه انما هو قبول الاخرى ولو لم يجد من يدعوه

منه وانما قامت لندعوهم ولم يتقبل اخلاف فيه المشايخ كذا
وهو في **وهو** فقامت لندعوهم ولم يخرج الا بطلان ولو فرجت
اخلافه **وهو** استحسن قول **وهو** وقال ديبيل من قال بطلان
فيما ان المجلس شغل وان لم يوجد دليل الاخرى الى ما مره
ان الذودج لو كانها كرها لكانت كسند المجلس وان لم يوجد دليل
الاخرى **وهو** وان لم يتحول من موضعها لا يفر **وهو** وان
لم يتحولت اخلاف فيه المشايخ **وهو** على ان الحقير في طلاقة
اعراضها او يتبدل المجلس عند البعض انما وجد عند البعض الاخرى
وسيد الحقير يقول الحقير وعلى قوله وسيد الحقير ما مر من البطلان
بقيامها كذا اذا لم يفر منه شدة وقافية ودليلها يتبدل المجلس كما
لا يخفى ثم ان صاحب الهداية اقتضا القول الاول حيث قال المجلس
دابة يتبدل بالتميز بل دابة بالاختصاص والمجلس قد يتحول وقد يفر
فيبقى الى ان يوجد ما يقطع ما يدل على الاخرى والمجلس على العمل
انه قطع لما كان فيه لا مطلق العمل **وهو** قال امرئ سرى فقامت
لم لا يقطع في مجلسك ثم طلق نفسه اطلق اذ قولها ذلك ليس
بمراد التملك فيه فترى انه يتبدل به المجلس لانه كلاما لا يقول
حقير بل في نظر نظر الاول ان التبدل ان من قال يفر منه
من يقول ان ما يدل ان الحيا انما هو لغيرها او هو ودليل
الاخرى كما يشهد به تحصيله فان ذلك ليس مراد التملك بل لاراد
عليه النظر بقوله من يقول ان التبدل يتبدل المجلس الشارح ان
قوله لم لا التبدل انما يكون دابة الركن على الاستقراء الا انما يكون
على الاستقراء الحقير فلا يكون زائدا بل يكون لجمع الركن فانه قيل
لعل مشجرة الارواح من ركن كون استقراءها انما يكون لجمع الركن فانه قيل
البرهان قد رتب على نقلها لبيان امر غريب الى ما الى سؤاله في حقيقة
جوابها فلا يكون كلاما زائدا انما هو لندعوهم ولم يفر
تبدل بل لا لولا قال **وهو** لو سجد او قرأ آية في لانه عمل دليل
يقول الحقير قول هذه المسئلة وهو ما سيجيء في البيت بالفتنة

تكون دابة

لانه وان لم يكن فيها دليل الا من لم يكن فيها دليل المجلس في طلاق
خارج عن الوطن كما لا يخفى **قالت** كذا على عيني بنية او حجة
تلك لما قبلت وقد طلقت نفسي تطلق الالة لا بشيخ القلوة
ولو كانت في صلاة الفجر بقيت بها اذا قطع منى والامر
انما يكون بترك الاختيار بعد التمس ولو مطلقا وسكت على كل
كيفية بقي لا لولبعية ولم ينفصل في **سلب** من تطلق ولو
من غير ان الرابع قبل الفجر كغيره في هذه الالة لم يرد
بغير شئ وكذا لو تركه بعد جرح وعدم ادائه بغير شئ وان كان
سنة تخلف بها وقتها ايضا قال لها امرك ببيدك تطلق شئت
هو كذا في جوابي فلما ان كتبت نفسها تطلق شئت في المجلس ولعدة
بشأن بطلت الا ان لا تطلق نفسها في دفعة واحدة الشئ واحدة
لان كلمة تطلق تقوم الافعال بالتقدير لانها تفسد
نفاذ دون الابتداء **س** فلو شئت اخرى في العدة تقع وكذا
الثانية ثم شئت بعد زوج اخر لم يقع خلافا لذكر ولو شئت في
وتزوجت بآخر وحدث الى الاول عادت بطلت عند جرح
وعند جرحها بقي ولو قال امرك ببيدك اذا شئت او حتى شئت
فلما ان كتبت مرة في المجلس وغيره فلو اقامت زوجا فخرج الامر
من يدك بالمرء بها فممن اليها وكذا قوله اذا شئت او حتى شئت
ولو قال امرك ببيدك كيف شئت بقتل على المجلس وكذا قوله
ان شئت او لم اومن او انما لا يتقيد بالمجلس والارجح الذي
ولا يرددها بل تطلق نفسها الى التمس بالشرع وفي حيث
وان شئت لا تطلق حتى نشاء وتقتد بالمجلس لكن حيث
من من سكاك المكان والطلاق لا يتعلق له بالمكان حتى لو
انت طالق في الشام تطلق الآن فيلغو او يبقى ذكر طلاق
شئت بقتل على المجلس بخلاف الزمان فان له طلاقا حتى
يقع في زمان دون طلاق زمانة فوجب اعتباره خصوصاً

في طلاقها
في طلاقها
في طلاقها

كما في طالق عدل او محوما كما في انت طالق اني شئت
وفي انت طالق كيف شئت يقع قبل المنة طلقت جسد الالة بقتل
اللفظ فان شئت بنية او تملك وقال الزوج نوب ذلك ومع
وان اختلف نيتهما وجعت وان لم ينفوا شئت وفي لم
او ما شئت الملققة نفسها ما شئت في المجلس وان ردت
ارادة وفي انت طالق من ثلث ما شئت تطلق واحدة او
شئ من دون الثلاث **قالت** قال انت طالق حين لم
اطلقك او زمان او حيث او يوم لم اطلقك تطلق كما سكت
واليوم لجز الوقت منها او في حال محال **تتعلق** بها الفاظ
فان شئت بهي يردت وهو كذا وهو كذا وهو كذا وهو كذا
وهي كذا وهو كذا وهو كذا وهو كذا وهو كذا وهو كذا
في قوله برب **قالت** في قوله طالق يقع رجوعا الى الامر باليد ببيان
ولو قال الملققة نفسك ان شئت بقتل على المجلس **قالت**
لا امره امر فلانة بيدك لتطلقها متى شئت فهذا صورة
تقتصر على المجلس **س** قال امرك ببيدك تطلق نفسك
عدا فقولك تطلق الخ بصورة فلما ان تطلق نفسها في حال **قالت**
وقال امرك ببيدك تطلقها بقتل على المجلس **قالت**
امر ببيدك تطلق نفسك او تطلق نفسك او حتى تطلق
نفسك فطلقت فهو بائن قال امرك ببيدك تطلقها
فهو رجعي كما لو قال امرك ببيدك في تطلقه **قالت** امر ببيدك
بعدة السنة وطلقت نفسها فقتل زوجها فلا يحل لها ان ياتي
السنة او الام واحدة الالة ممتدة فالحكم بمره ولو قال امرك ببيدك
بعدة اليوم فهو على اليوم كذا ولو قال في عدة اليوم كان على مجلسها
قال امر ببيدك في عدة السنة ببيدك واحدة قبل
وصول فقتلها في تلك السنة بقتل على المجلس **قالت**
قال امر ببيدك في عدة السنة ببيدك واحدة قبل
وصول فقتلها في تلك السنة ببيدك واحدة قبل

في طلاقها

والأفلا إذا انفصل عن شرط الإبراء **عده** فوضه إليها على
أن غاب شرطها ولم يصل إليها نفقتها تطلق نفسها متى شاءت
وبعث إليها عشرين ديناراً ولو لم يكن بينها عقد نفقة لم يضر
أمرها ببيعها ولو كانت نفقتها مفرقة فوجبت المرأة النفقة
من زوجها فمضت المدة ولم يصل نفقتها لا يبرأ الأمر ببيعها
إلا من عند الزوج لا عند سمس ولا من غير مسئلة الكوز ولو لم يكن بين
وصلة النفقة وانكرت ينبغي أن يصدق الزوج لأنه ينظر في ما
صاحبه **عده** هكذا سمعت الإمام الاستاذ في قولها وهو الأصح
لا يصدق وكذا في كل موضع يوجب إياها حتى يقل قولها وهو الأصح
عده ولو انفصل في وصول النفقة واليه في حاله فالقول لها
الأمر ببيعها في رواية لاني رواية القول لها في عدم الوصول إليها
القول له في حق الطلاق وعلى هذا الوجه جعل أمرها ببيعها
بلا جفأ بطلان نفقتها متى شئت فخرها فاختلها فقال فخرها
فالمقول له لأنه ينكر صوره الأمر ببيعها وإن لم يبين الجارية
فالمقول له لأنه ينكر صوره الأمر ببيعها حتى مضت المدة ينبغي أن
ذكر مسئلة النفقة فقال فلو شئت حتى مضت المدة ينبغي أن
يعبر الأمر ببيعها لأنها لما شئت لم يوجب لها نفقة مضى طلقها حتى
مضت المدة **عده** قال الركن ما نفقة تزوجها بتواضع بعد
يس ذلك في اجازة شوي بخانه بدرفت خشم فلم يرسل إليها
نفقة حتى مضت المدة ينبغي أن لا يعبر الأمر ببيعها لأنها لما شئت
فلا نفقة لها نفقات الشرط قال صاحب جامع الفصولين القول
ينبغي أن يكون عند الزوج لا عند سمس كمانى مسئلة الكوز قال الركن ما
نفقة بتواضع سمس بعدك فاسلمها ولكن رسول يدين ذمة
دين ما ويسلمه يدك كانه اذن ناسم فتبرأ الأمر ببيعها
نظره فذكر في **عده** قال ان لم يرسل اليك نفقتك بعد الشهر فلما
فارسلمها فمضت من يد الرسول لا يثبت لأنه ارسل **عده** قال
ان لم يبعث نفقتك من بخانه الى شهر فانت كذا فبعثت من ماله
فتبرأ من المدة بخت **عده** قال ان عبت عفت شهر فامكن بيعك
الوفاء

ينبغي أن يبرأ من المدة إذا علم أن قوله الأول صحيح ويؤيده ما مر في أوائل الفصل
فقد غرض من كل الصواب وهو ما سبقت في شرحه من نفقة الزوج لا نفقة الزوج
بأنه يبرأ من المدة بين الزوجين وذلك لأنه لا يثبت

فاسره الكفار

فاسره الكفار بغير الأمر ببيعها **عده** فاسره الكفار بغير الأمر
اجبره على الذمات قد ذهب بنفسه ينبغي أن لا يثبت الشرط
أذا لا يثبت بالشرط مكرها وعامة أسوأ في كنف قال صاحب
جامع الفصولين القول لو حلف لا يخرج فمضت نفقتها
خلف وقيل لا وقيل ان أمكنه الاستماع خلت وإذا فلا
ينبغي أن يكون على سبيل الخلاف **عده** لو لم يبرأ من غاب شرط
الأبواب وحضر في اليوم الآخر فمضت المدة نفقتها حتى تم الشهر فمضت
عده أن لا يبرأ الأمر ببيعها لأنه نفقة بغيرها أو نظره
أنه لو حلف لا يبرأ من غيره حتى يأخذ منه فمضت نفقة
لا يثبت لأنه لم يبرأ منه وإنما فارقته غيره وكذا لو كان بده
فانقضت من يده وأضفى **عده** لو لم يبرأ من يده لم يبرأ الأمر ببيعها
ولو لم يعلم ولم يبرأ من يده لم يبرأ الأمر ببيعها وهذا هو الحق ولو
شبهه كونه له كونه غاب تلك المدة لا يبرأ الأمر ببيعها قال صاحب جامع
الفصولين القول بغيره نظر **عده** فاسره الكفار بغيرها
فامضه فخرها بخت كما لو حلف لا يبرأ من يده فامضه فخره فلو
فخرها بخت أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
الفرق فخرها بخت أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
يكن في حالة الفرج فلو فخرها بخت أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
فخرها بخت أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
بهذه الألفاظ لا يبرأ من يده فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
جامع الفصولين القول وكذا ما مر كونه وسببها أصح من غيره
عده حلف لا يبرأ من يده أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
فخرها بخت أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
في حرف الأمر **عده** لا يبرأ من يده فامضها بغير الأمر ببيعها إذا
عفتها بخت لأنه لم يفعل مطلقاً وقد حقق الإمام بهذه الفعل
لا يثبت في حال الملاعبة لأنه لم يسمي حادثة لا فخرها بخت أو عفتها أو ختمها فامضها بغير الأمر ببيعها إذا

فاحسب وجهها لا كنت لانه لا يتعارف ضربا ولا يقصد وجهه
منه ولو ما كان بجارية او سهم او نحوها لا كنت لانه من لا يقصد وجهه
ينبغي ان يكون فيه خلاف لما انما ان بعضهم عدوا ونحو العنق
الشعر ما باقت الاسلام فيكون الرمي هو ما عندهم على غير وجهه
بالرمي لانه لا يرمى في الظاهر ان كنت بالرمي محاذي لوجهه او في
محاذي لوجهه كما يقال رماه في ولا كنت بالرمي بسهم او لان قالوا
رماه بسهم واما علم قالوا وكذا الوجه لا كنت لانه لا يقصد
غير ما قام بها قبل كنت وقيل لا قال ان في منك ملاحضات
تأمر من يترك في تحت بلا اذنه من البيت فلهذا لا يرمى الا في
بيد ما لو اذناه مهرانا المجرم والا فبصرفه في المجرم لا في
افق فانه ذكر في ليس له من المجرم في كونه في كونه
من البيت بعد او نبت المجرم جنبا به ان في شوي را دغاني
يدكونه في جنبا به واكر دله واهوا واذ بذكره وبيرون شيئا من
شئونه يملح جنبا به قال فيختلف باختلاف الاشياء من
لو استعملت صوتها جنبا به لوجهه لا في المجرم
ام باسب ما على انه من شئها في كونه في كونه لا في كونه
او لا تأكل العذرة او كذا او اكل راسك بالجدار لا يرمى الا في
بيد ما ولو جعل امره ببيد ما على انه من شئها في كونه في كونه
نقرا فاشقت وجهها من غير محرم افق الاشياء الامام الا
سدا وانه يكون جنبا به وقال الامام في كونه لا يكون جنبا به
قال وسيد موافق لما في القدوري الى وجهها في كونه في كونه
اما لو استعملت صوتها جنبا به يكون جنبا به بان كانت اجنبا
او نكحت على يد التمس جنبا به او شاخت مع زوجها في كونه في كونه
اجنبا ثم قال لها ما د رتوما وده مكنه است ما است
فان كنت ما ونبت وخبر تو فخرها لا يرمى الا في كونه في كونه
جانبه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
لغت برتوما وفتا لفتت خود برتوما وبيد ليس جنبا به لانها

١٥٤

م سبعة وقال لا كنت لانه لا يتعارف ضربا ولا يقصد وجهه
منه ولو ما كان بجارية او سهم او نحوها لا كنت لانه من لا يقصد وجهه
ينبغي ان يكون فيه خلاف لما انما ان بعضهم عدوا ونحو العنق
الشعر ما باقت الاسلام فيكون الرمي هو ما عندهم على غير وجهه
بالرمي لانه لا يرمى في الظاهر ان كنت بالرمي محاذي لوجهه او في
محاذي لوجهه كما يقال رماه في ولا كنت بالرمي بسهم او لان قالوا
رماه بسهم واما علم قالوا وكذا الوجه لا كنت لانه لا يقصد
غير ما قام بها قبل كنت وقيل لا قال ان في منك ملاحضات
تأمر من يترك في تحت بلا اذنه من البيت فلهذا لا يرمى الا في
بيد ما لو اذناه مهرانا المجرم والا فبصرفه في المجرم لا في
افق فانه ذكر في ليس له من المجرم في كونه في كونه
من البيت بعد او نبت المجرم جنبا به ان في شوي را دغاني
يدكونه في جنبا به واكر دله واهوا واذ بذكره وبيرون شيئا من
شئونه يملح جنبا به قال فيختلف باختلاف الاشياء من
لو استعملت صوتها جنبا به لوجهه لا في المجرم
ام باسب ما على انه من شئها في كونه في كونه لا في كونه
او لا تأكل العذرة او كذا او اكل راسك بالجدار لا يرمى الا في
بيد ما ولو جعل امره ببيد ما على انه من شئها في كونه في كونه
نقرا فاشقت وجهها من غير محرم افق الاشياء الامام الا
سدا وانه يكون جنبا به وقال الامام في كونه لا يكون جنبا به
قال وسيد موافق لما في القدوري الى وجهها في كونه في كونه
اما لو استعملت صوتها جنبا به يكون جنبا به بان كانت اجنبا
او نكحت على يد التمس جنبا به او شاخت مع زوجها في كونه في كونه
اجنبا ثم قال لها ما د رتوما وده مكنه است ما است
فان كنت ما ونبت وخبر تو فخرها لا يرمى الا في كونه في كونه
جانبه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
لغت برتوما وفتا لفتت خود برتوما وبيد ليس جنبا به لانها

ما لم يعقن النفس نفسه والقن بهي ذلك والمكسب ولا قول النفس
في امر لا نه كبحر لا يملك انتباهه لزوج الامر من به تبديل عليه
وكذا القول ان غشك على مال حسن فم يقبل وقال النفس تبلى القول
للنفس لان انتباهه مطلق بشرط القول ولو لم يقبل حقيقة بل طاهر
لا يقبل قول النفس في وجود الشرط كذا انما او يذهب الى ان
وفي الامر ما يقبل حقيقة الظاهر ان يكون القول للزوج في هذه الامور
كلها انما هي بمنزلة لا محذور بل ما يحسن كما تبلى عليه ما يحسن في الامر
فصل في تلخيص ما لا يسمع اما لو طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت
امها بغيره لا يسمع اما لو طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت
وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء عليه فانه يسلم ويس
للمرأة ان تخرج الامر الى القاضي ليعبر في الزوج على التقدير
صحة امرها بغيره وطلقاتها احد بها ثم تخرج المصلحة تلت
لو حافت ان يحسبها الحامل تقول له زوجت نفسي منك على
امر من بيدي ويقول الزوج تبلى فيجوز النكاح وتعتبر الامر
بيده ولو باء الزوج وقال تزوجتك على ان امر من بيدي فبطلت
فانما النكاح لا الامر الا ان يقول الزوج فيما تبلى به
تزوجتك على ان امر من بيدي بعد ما تزوجتك تقول تبلى
لقول الحق كما قال الحليان فانه تبلى فليشأن اذ قد مر ان الامر
بانه يبطل بتبديل المجلس فلا يصح فيها الا فيما اذا كان الزوج والمجلس
والمجلس المرأة نفسها في مجلس واحد وتبلى بغير ذلك ما حسن
الحليان بهذا الباب ما ذكره من ان الحامل تقول تبلى العقدان
تزوجتك وهاهنا كانت طاهرة ثلثا او بائنا ثلثا ثم تطلق
فانه حافت ان يحسبها الزوج ذمنا ولا يبرأ بانك لا تطلق
يقول لها ان تزوجتك واسكنك فوق ثلثه اتم او كونه فانت
طاهرة ثلثا او بائنا **العقد** قال الشافعي في تفسير قوله
كقريب من السماء او في القرآن على ثلثة عشر وجها
في علوم القرآن للسبيل او حرف بآخر لكان الشك من الشك

كقوله

خوفا من الدنيا وما او بعض يوم والامر على الساس نحو انما او
على هذا في ضلال مبين والتميز بين المعطوفات بان
يتمتع بها كقوله من صدم او صدقة او منسك والامر على
ما لا يمتنع الجمع كقوله على نفسك ان تاطوا من بيوتكم او موت ما لم
والفصل بعد الاشارة نحو قوله لو كونا هودا او نصارى او مجوس او
قال بعضهم كذا وبعضهم كذا والامر بغيره كقوله اسئله الى
الف او زاده ون وعطى الجمع كقوله او نحو قوله كذا او كذا
ومعنى الامر ان نحو لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تفرقوهن فريضة معنى او اشكات احدكم من امره او اشكاه
في امره والنكاح والتميز والامر والتفصيل بمعنى الامر و
اصل الجمع هو الاول فقط كقوله في الجمع النكاح لم يكن في الكلام
ما يوجب زيادة عليه ويجوز ان يمتنع حتى نحو قوله تعالى من
من الامر ثم او يتوب عليهم اي حتى يتوب عليهم كقوله او
لا احد منكم فانه كانا مفروقا من جنس فبطلت النكاح في امرها
واذا كانا مجتمعا فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
اولا هذا الامر وجوز الجمع واثباته انما هو كسب محل
الكلام ودلالة القول **الامر** ويسمى بالامر في موضع
والعطف لا فيه وذلك اذا كانت في موضع النفي والامر
كقوله وايضا لا اله الا الله فلا ما حتى اذا كانا مجتمعا
لا يثبت الامر وانه ولو حلف لا يثبت الامر الا انما فلا فله
انه يعلم ان الامر انما يثبت اذا طهر احداهما لان النكاح في موضع
النفي ثم فيكون كل واحد منهما مطلقا بالنفي على الامر
بخلاف الواو حيث لا يثبت الا يثبت الا يثبت الا يثبت
الا اجتماع فلا يثبت الا يفعل الجموع الا ان يثبت وليس على المراد
احدهما كما اذا حلف لا يثبت الزنا او كل ما لا يثبت دلالة
على ان لا يفعل ذلك انما اذا طهر واحد منهما ثم شكا ولا يثبت
لا اجتماعهما في المنع **الف** الباطنة في الزنا مبين او الكون في موضع النفي

هي انه اذا قام قرينه في الواو على شمول العدم فذاك والا فهو
لعدم الشمول وفي اوبالعكس قال واحد لا دخل في
الواو اليوم اولاد دخلت منه الواو او دخلت منه الواو
بانهما كان لان اوفي موضع النفي بمعنى ولا ولو قال لا اولاد دخلت منه الواو
او اولاد دخلت منه الاخرى قال دخل الاولى او لا حلت لا لولد في الثانية
ثم دخل الاولى لان او هنا بمعنى حتى فكان دخول الاخرى غاية لثبته
فاذا دخلها انتهت اليقين قال ولو دخل او بين انبات
ونفي يكون بمعنى حتى ان اكس وهو ان يقع النظم باطلا حتى
يكان او لا فيكون الذي يكون لا افعل كذا او كذا اكنث
بانهما كان ولو كان قال لا فاعلى كذا او كذا افعل كذا
وان تركها حتى مضى الوقت حلت كلمة او في الاشياء
يكون للشيء حتى لو حلف لا فاعلى كذا او كذا ابر ما به
اذا ذكرت او بين شيئين في النفي كحلت بوجود او في الاشياء
حلف ان كلمت فلانا او فلانا كحلت بوجود او في الاشياء
يتردد بها فلو قال ان لم اكلم فلانا او فلانا وكلمت فلانا او فلانا
بذلك لو قال امك بيديك ما كفش يا جبر كرسام فوجد
احد في الاخر في المدة لم يغير الامر به ما وقوله او فلانا يا فلانا
من ساءم كقوله فلانا يا فلانا برسام لانه في كلا الوجهين
انبات كقوله لا فاعلى كذا او كذا او هو مقتضو او
بما انه نفيست ورس مدت فقد ذكر او في الاشياء فيكون للخير
فبترجوه واحد فان لو دخل كلمة او في المصح او النسخ ففسد البيع
للمجهل لانه لا موجب او النسخ ومن له اختيار منهما فمجهول فلو كانا
معلومين باذن الاشياء والثلاثة استحياسا ولم يجر في الزيادة
لواء كخط بند نفي من له الحسا ولكن اليسير من الخط لا يمنع جواز
البيع والفاختش منه واما في النسخ فاذ قال لا فاعلى كذا او كذا
حالة والنسخ في نفسه او تزوجت بالف ودرهم او مائة دينار
قال نس من كثر لم يقيد كما في باتين القصورتين ولا يحل لولم يقيد
بانه يقول تزوجت بالف او الفين يجب الاقل اذ لا فاعلى كذا او كذا

بين يديك

بين يديك وكثير في جنس واحد وصحة النكاح لا يتوقف على تسمية المهر
فيجب المال عند التسمية في معنى الابداء قال ان عنت عندك
او يوحيان فامر بك بيديك فغاب يوما قال امر سيد بالان سيد الاول
الامر من قال امر بك بيديك ان شربت الخمر او شربت عنتك فوجد احد
الامر من وطلعت نفقها ثم وجد لا فليس لها التطلق مرة اخرى
قال ان شربت الخمر او شربت عنتك او فزنتك فامر بك بيديك
بعد وجود كل شرط من هذه الشروط فوجد احد هذا فطلعت
نفسها ثم تزوجها ثم وجد الشرط الاخر يعني ان تطلق نفسها فقط
قال ان شربت الخمر او شربت عنتك او فزنتك فامر بك بيديك
وان شئت شئت وان شئت شئت فلا فوجد الشرط فطلعت
نفسها واحدة ليس لها ان تطلق نفسها اخرى في ذلك الجلس فوض
اليها على وجه الذي شئت واحدة انتهى الامر فقط
هي للعطف وفاقا وكنته عند العطف مطلقا فوجب للاشتراك
بين المعطوف والمعطوف عليه في الجنس خزان يقتضي مقارنته
وتزويجا وهو قول اكثر اهل اللغة فنج لا يكلم فلانا وقلنا او لا دخل
هذه الواو وهذه الواو لا حلت ما لم يكلمها او لا دخلها قال فان
جاء الفصول من اقوال يعني ان كحلت باحد بهما الترتيب لان
كل واحد منهما على انقاده يصلح وضائي عنهم فبصرف مطلقا بكل
سما على حدة فان ذكر بين الكلام جعله على نفسه هو به اما
ان يقول كما حلف ان كحلت بكلام كل منهما فبصرف به واما ان
يقول ان لا كحلت حتى يكتمها انهما كذا نوى واما اذا لم يكن له شيء اخلف
فيه والمتمسك ان لا كحلت ما لم يكتمها كمالا لا يكتمها او كذا وكذا
لا يكتمها او حلف بالفارسية باس ووتحن كذا وكذا وكذا كحلت بكل
سما لم يصح منه فلا كحلت باحد بهما لانه في قوله فلانا وقلنا
وقوله سيد او سيدا يمكن نفي نية باء والجر فان
العطف بينهما كانه قال لا يكلم فلانا ولا فلانا ونسبه كحلت لغير
سما بغير نفي على حدة وسيد الا يمكن في لا يكلمها فم تقبح بيته

حكم

يقول الحق بندا مخالف لما سألني قريبا من فتاوى فافهم ان
 ينبغي ان تصحح كلامه والظاهر ان ذلك هو الصواب كما لا يخفى على
 ذوي الالباب **قال** لها ان قلت فلانا وفلانا او قال ان دخلت
 بيعة الدار وبيعت الدار فانت طالق لا تطلق بكلام احد هما ولا
 بدخول احد الدارين فان نوى الطلاق بكلام احد هما هكت
 منته لا نه نوى ما يمكن يصححها جوف الشرط ونقد
 الجواب **قال** على الشرط ان كان موضع يردون في تعليق
 الجواب بكلام كل واحد على الآخر وتطلق بكلام احد هما **قال** الامام
 محمد بن الفضل في عرفنا كجنت بكلام احد هما ولو قال والد لاكم
 فلانا وفلانا او قال لا ااكم سندا وهذا حكم احد هما لا كجنت فان
 نوى كجنت بكلام احد هما فهو على ما نوى ولا قال لا ااكم سندا من اجل
 او قال بالفاستة بين دو سحن نكح لا كجنت بكلام احد هما فانه
 نوى كجنت بكلام احد هما قالوا لا تطلق بيعة وبنيت ان تفسخ لانه
 المضي نكح ورا ديه الواحدة نوى ذلك وبنيت تفسخ على لغة
 بصر ولو قال كلام فلانة وفلانة على فم احد هما روي
 الحسن عن ج انه كجنت وبيعت الرواية انما هو قول من يقول
 اذا قال داسه لا اكم فلانا وفلانا فكم احد هما كجنت لان قوله
 كلام فلانا وفلانة على فم احد هما قول واحد لا اكم فلانا
 وفلانا والحق للفتوى انه لا كجنت الا انه يسيى ذلك
 ثم في قوله ان كجنت فلانا وفلانا او قالوا كلمة الشرط ذكرني صاحب
 الدرافة سدا على ثلثة اوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط او جعل
 الجواب وسط كلام سندا وهذا اواخر اما اذا قدم به قال ام انه
 طالق ان كجنت فلانا او قال كجنت فلانا او وسط الجواب فقال
 ان كجنت فلانا فامرته طالق وان كجنت فلانا تطلق بكلامهما
 وجد وبطلت البيعة ولو اقر الطلاق فقال ان كجنت فلانا
 وان كجنت فلانا فامرته طالق لم تطلق حتى يحكمها ولو قال
 لا يكلم فلانا ولا فلانا فكم احد هما كجنت الى المحيط خلف بالطلاق

لا بد من طاعة

لا بد من طاعة ولا يشترط اتفاق احد بهما لا كجنت قال الفضل بنوي
 فان لم يكن له بيعة فالجواب كما قال في الكتاب **قال** الحسن
 المشيئة انما كجنت فلانا بنحوه في نكحهم فامرته كذا ان ذهب الي
 فلان ولم يبق له طلاق اذ البتة معلق بالشرطين فلم يوجد كجنت
 ذكر المشيئة كجنت من بيننا في وراعات كجنت فانك طالق
 مرد كجنت من رقت وراعات كجنت كذا ما كان كجنت من رقت
 فقد قيل تطلق وهو لا يشترط لان شرط التبرم اعم من التبرم
 كجنت ولم يوجد كجنت يقول الحق في ذكرني جامع الفصولين
 نقل عن **قال** ايضا انه لو قال انك كجنت ما روي في مائة وثلاثة
 امرك بيعة قبل مقتضى الشهر نفقة سيد امام ديننا لا يبرم الامر
 بيعة بالانه معلق بالشرطين وقد وجد احد هما فقد انتهى في بيان
 كلامه شافض ونحوه كجنت كما لا يخفى وانتم علمتم كجنت ان
 الطلاق لو كان معلقا بغير فعلين في مدة كما لو قال ان لم ادخل
 بيعة الدار وبيعت الدار او ان لم ادخل الدار فانت طالق فادخلت الدار
 ولم يوجد الشرط فهو وجود الدار ليس في اليوم كجنت **قال** كجنت
 احد هما وان كان شرط كجنت عدمهما لان شرط البر وجودهما
 ولم يوجد وانما ينظر في بيعة الى البر لا الى كجنت فان صاحب جامع
 الفصولين يقول في بيعة نظر اذ الكلام ثم نظر الى كجنت ايضا لان
 له صوتين لان وجودهما شرط للبر وانما شرطه ليعود بهما
 وعدم احد هما قال **قال** في بيعة نكح فلانا كجنت ما روي في نفقة
 من يتنوزر سيد فامرته بيعة فوصف احد هما لا اكم بعد الامر
 بيعة او قوله فلانا وفلانا ثم ساءم كقوله فلانا وفلانا ثم ساءم
 وهذا اذا علم الطلاق بغير العملين فان علقه بوجودهما لم
 كجنت عالم بوجودهما فلانا فلانا ان دخلت بيعة الدار
 او ان دخلت بيعة وبيعت فانت طالق او قدم الطلاق او
 اقره فهو ساءم لا تطلق الا به فوطها حتى لو حلف لا ينفق شيئا
 ساءم ففعل بغيره لا كجنت **قال** ان انقضت بيعة المهر

اقول انما نفق بين المهر لان صاحب جامع الفصولين
 ذكر الروايات وبيها نوال الفتاوى في رواية
 جامع الفصولين اذا كان المهر معلقا بالشرطين
 فلم يوجد كجنت في رواية الزهري
 اذا وجد احد هما لا يفسخ
 كجنت احد هما

الاعلى امسكت فكذلك فانقص بعضه على اهل وبعضه على غيره **شرط**
بعدم انفاق كل على غيره **شرط** حنث صفة وهو انفاق كل على غيره
حلف بطلاق ان ينفق من الشئ ليسا بمسكن في كل واحد
ملكه لا الامر فقد قيل ينبغي ان لا تطلق اذ شرط التران لا يكونا ملكه
شرط حنث صفة وهو كونها ملكه فلم يتحقق **حلف** قال لا خير
من حين تو ان ينام وينب خنث ولو فعلت فله ان ينفق باحد
النشرطين حتى لو ذل الارض ولم يلق **حلف** كذا انفق
الشئ الامام الاستاذ وكنى فرائد **حلف** الاثم اكلوا في دلو قال
اكرخانة فلان يوم وباء من كرم فكذلك فلم يذهب اليه
لكنه كلفه في موضع آخر لا يحنث لاشئ شرط الحنث شاة و
احد بها فلا يحنث ولو قال اكرخانة فلان نروم وباء من كرم
نكروم فكذلك والمسئلة بجالها يحنث لان بشرط الشرط بالي
بيت والكلام معه وقد وجد احد بمخافت شرط الشرط كفتحت
حلف قال اكرس باده خورم وخارنكم وزنا نكم اكرس بيه
طلاق اكرس اكرس كما كانا نكحنا تطلق ولا خلاف في النكاح والطلاق
في الاشياء ويحتمل اذا قال اكر باده خورم وتما كرم وزنا نكم اكر
بيد ففهم واحد من ذلك لا يصير الامر بهما او مستلزم بغيره
انفرد من شرط هذه الفاظ منع النكاح عن المخطور وكل واحد
من هذين الافعال بانفاده يصح في نفسه ان لا يتوقف
على الكلام ان كان اللفظ الجمع **حلف** قال الفضلي كل واحد من شرط
على عدة وقال غيره الشرط واحد **حلف** قال طحاوي كل واحد
اكر باده ووجوبه وحده **حلف** خورم يصير الامر بهما كالمشترطين
بما كرمي بحد احكامه قال **حلف** كذا احاب ووافقه الباقر من
اهل زمانه **حلف** وفي الحديث قال امراته طالق اكر باده خورم وخار
كذلك وكسوتهم **حلف** قال الفضلي كل واحد شرط على عدة وغيره
من المشايخ جعلوا الشرط واحدا ولو قال باده في خورم
وخار نكح وكسوتهم **حلف** وادرك كل واحد شرط على عدة بلا خلاف

حلف

حلف قال ان اكلت من ثابن الخلتين فكذلك لا يحنث ما لم ياكل
منها حال اكر برتوزن خورم وكسوتهم خورم فامسك بيديك فلو
فعل احدهما لا يصير الامر بهما لان الطلاق اذا كان معلقا
بوجود فعلين لا يحنث باحدهما قال صاحب جامع الفصولين
اقول من قبله في **حلف** وفي **حلف** انه يتعلق بكل واحد بالجموع
فيما ينفق ان يصير الامر بهما بفعل احدهما يقول الحنفية
الذي مر في **حلف** هو كون هذا المذكور احد القولين لا كونه
متفعا عليه فكيف يرد الاختصاص على من اختار القول الآخر
حلف لو حلف سبب وزر الوي اين باع خورم يحنث بهما لا
باحدهما لما مر قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
فيه خلاف على ما ذكرت آنفا ان دخلت دار فلان وفلان يكر
دارك فانت طالق فدخلت دار فلان لم يدخل دارها تطلق
ولا يرد بهذا الملع قال صاحب جامع الفصولين اقول الحق فيه
فيما تقدم من امثاله ان يعتبر العرف يقول الحنفية لقد صدق فيما
نطق واجاد فيما افاد ويؤيد ما مر قبل ورقة نقله عن صاحبان
انه اذا كان في موضع يكره يدون به تعليق لجنه اكل واحد
على الاخر احنث باحدهما **حلف** الثالث **حلف** في نكاحات
الفضولي واحكامها **حلف** وفي فتاوى الامام قاضها
زوجة الخلف فضولي قبل اليمين فاجازه الخلف بعد اليمين يقول او
فعل لا يحنث لان عند الاجازة يستند النفاذ الاحالة العقد فيصير
متزوجا قبل يمينه فلا يحنث ولو زوج بعد اليمين فان اجازته قولا
حنث في الحنث وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن حم وعنه ايضا
انه لا يحنث يحتاج الوكيل ايضا وان اجازته فعلا كسوف المهر و
خوفه فمن ام انه لا يحنث وعليه اكثر المشايخ وقيل يحنث والفتوى
على الاول ولو زوج فضولي بغيره فامسك بهما اليمين واجازته
قولا او فعلا لا يحنث ولا يحنث اليمين مع زوج بعد ذلك بغيره
جارية يحنث **حلف** قال كل امرأة ان تزوجها غيب لا حيلة و

الامر انما

فان قيل فيما ينبغي ان لا يتحقق الاجازة فعلا في بيع المهر
على قول من لم يجوز الاجازة بمعية وكيفية لانه لو قال المهر
يكون اجازة قولاً وان لم يكن يقبل فلا يعرف انه من كتاب بان
يبعثه بنية بل قول فيكون اجازة فعلاً وهو يعتبر به ائمة وان
لم يذكر حتى لو اختلفنا القول قولاً ولو اجازة بالكتابة ذكره
حلف لا يملك ولا يقول مع شيء فقلت لا يثبت وعين م ان يثبت
يقول بحقه لعل وجه ما روي عن م هو ما قيل ان الكتاب كالحطاب
بغير قبول التهنئة والاجازة بقبولها باجازة من قبول التهنئة
وقوله للفضولي اصحت واصبت يكون اجازة وكذا البيع
قال **قوله** تأخذ وفيه زوجة بلا امره فقالت لم يعجبني ما قيل
او قالت مراخوش بنامدين لا يكون رداً حتى لو رضيت بعد
فقد **الكتاب** قال للفضولي بئسما صنعت فهو اجازة في
الكتاب وطلاق وبيع وغيره كذا نحن م وهو ردي في ظاهر
الرواية وبه يفتي حررقن خيرة فقال حوله سهل بود
لم يكن اجازة كقولنا بئسما صنعت زوجة بلا امره فقال نعم
ما صنعت او ذكر الله لنا فيه ليس باجازة وقيل اجازة
قيل وبه يؤخذ **قوله** سهل بود يعني ينبغي ان يكون خاتماً
لخلاف ايضا ولو زوجها بلا امره وهي يثبت فسكت ثم ظا
طالبت الزوج بالمهر ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكر في خلاف لا
يزوج بنته ولو وكل يكتف فاحتمل ان يוכל هي رجلا بزوجها
ثم يقضي الوصي مهرها او يطالب به مهرها فانه اجازة للكتاب ولا يثبت
قوله الطلاق كالكتاب في حكم الفضولي في اجازة قولاً وفعلاً **فقط**
في طلاق الفضولي بعث المهر ليس باجازة لوجوبه قبل
الطلاق فلا يحال به الى الطلاق بخلاف الكتاب قال لامرأة غير
ان دخلت الدار فانت طالق فاجازة الزوج فدخلت تطلق
كذا امر باليد وكيفية من الفضولي يثبت حكم مقصودا حاله
الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجازة وهذا بخلاف
الموقوف

الموقوف على اجازة المالك فانه اذا اجازة يثبت المالك من حين العقد
حتى يثبت المالك للمشتري في الولد والزبادة لهادية بين العقد والاجازة
كذا **قوله** وطلق امرأه غير طامال او طلقها بلا امره ثم الزوج
قبض منه المهر من غير ان يجزها بل انه قيل يجب ان يكون اجازة كقول
المهر ليس في الكتاب بلا مهر فقبضته وقيل اجازة الطلاق لا يكون
الا بسان والفضولي في الكتاب لا يملك الفسخ قبل الاجازة وفي
البيع يملك كذا **قوله** والفرق ان عمدة البيع يعلقه فثبت له الرجوع للآ
يتصرف بخلاف الكتاب فان حقوقه يرجع الى المعقود **قوله** ليس للفضولي
الكتاب فسخه عنده وعند م ذلك والعاقرون في الفسخ اربعة
عقد لا يملك الفسخ قولاً وفعلاً وهو الفضولي قال صاحب جامع
الفضولي اقول ينبغي ان يكون هذا في الكتاب لا البيع يقول الحنفية
ويؤيده ما قبل ثلثه بسطه قال مالك حتى لو فسخ قبل اجازة لم يملك
وكذا لو زوج امرأته بثلثه امرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخا للاول
وعا قد يفسخ قولاً لا فعلاً وهو الوكيل بكتاب امرأة بغيره فزوج
بها وخطب عنها ففوض فان هذا الوكيل يفسخ قولاً ولو زوج
افتر لا يفسخ الا قول وعاقبة يفسخ فعلاً لا قولاً وهو الفضولي
اذا زوج بلا اذنه ثم الزوج وكل ان يزوجه امرأة بغيره فزوج
افتر يفسخ الا قول لا الفسخ قولاً وعاقبة يفسخ بها وهو الوكيل
بزوج امرأة بغيره اذا خطب عنها فضولي فان فسخ الوكيل
يفسخ ولو زوج امرأته ففسخ الا قول وتامه في **قوله** اصل ان
الفضولي لا يملك فسخ الكتاب قبل الاجازة والوكيل يملك قبل
اجازة الامر وكل من الزوج والمرأة يملك فسخ الكتاب قبل اجازة الآخر
صغيرة زوجها وليها من رجل بلا امره ثم يفسخ قبل ان يجزها
الزوج ينتقض لبقاء ولا يفسخ فصار كوكيل مع موكله **قوله**
زوج بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلا اذنه وخطب عنه
ابوه مات ابنته الصغيرة قبل اجازة الابن بطل الكتاب وكذا ان
كان الصغيرة كبيرة زوجها بلا اذنها والمسئلة كالمالك لا يطل

بموت الابن عن سرق بنه الصغيرة من غائب فمات الاب
ثم اجازة الوقح جاز في قول كذا في غير فصل الكبيرة يدل على ان بقا
الفضولي ليس بشرط لصحة الاجازة في الكساح بخلاف البيع
زوجه فضولي بامه بالف درهم ثم الفضولي والمراة جده الكساح
لذلك الرجل يمين دينار ينسخ الاول بالثاني حتى ان الوقح
لو اجاز الكساح الاول لا يعمل اجازته ولو اجاز الثاني **فقط**
ولو كان العاقدان فضولين ثم عقدا فانيا فللمرقة ان يجيز
اياهما شاء ولو كان العقدان برضا واحد لم يكن للآخر الا
اجازة الاخير اذا الاول انتقض بالثاني في حق من ارضى به
بيع الفضولي وفيه يتوقف بيع الفضولي عندنا وبطل
عندنا لثا فقي ثم لا يخلو اما ان يباع بثن عين او دين فلو باع
بثن دين كنقد بن و فلو س و كليل و وزني بغيره يفسد بشرط
لصحة الاجازة قيام اربعة باع ومشتروا ملك و بنيه ولا يشتر
قيام الثمن فان يملك احد الاربع لم يجز الاجازة فالاجازة الاخر
حقه كوكالة سابقة فالثمن للمجيز لو فائما ولو عطل في يد الباع
يملك امانته قيام الثمن بشرط للاجازة ايضا ولو باع بثن لا
يتعين بالنعين **فقط** ويشترط لصحة اجازة المالك قيام العاقد
والمعقود خليه لا قيام الثمن ان كان من النذور وعند اجازة المالك
يملك المشتري بزيادة الحادثة بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقد
الاجازة ترجع الى العاقد واما ما نسخ العاقد قبل الاجازة صح فسخه
ح ولو كان الثمن حراما بشرط قيامه ايضا ويكون اجازة نقد الاجازة
حق حتى يكون العرض ملكا للفضولي وعلمه مثل المبيع مثله والا
فقيمة لانه شرا من وجه وهو لا يتوقف ولو يملك المالك لا
ينفذ باجازة الوارث في الفصلين ان يرضى عن دين وعرض وذكر
في هذه المسئلة بخلاف القسمة عند من هو ان التركة اذا كانت
بين كسارتا كجوز عا قسمة فاقسموه بلا امر القاض وبغيرها غا
فيتوقف اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فاجازة ورثته جازة

استحسانا

استحسانا لا حذم قياسا في بيعه المتألف من الفضولي اذا هلك العرض
الذي من جهته ثم اجاز المالك عن سرق بنه بخلاف ما ذكره **فقط**
ما ذكر اجاز بيع الفضولي بشرط علمه احكام التوكيل بالبيع حتى لو
خط من الثمن ثم اجاز المالك البيع بغير البيع وللمط علم المالك بالخط
اولم يعلم الا انه اذا علم به بعد الاجازة يثبت له كساح بشرطه ولم يقبضه
حتى باع الباع من آخر بكثر فاجازة المشتري لم يجز لانه بيع باع
ليقبض باع امه بلا اذن مالكها فولدت فاجازة فالولد مع امه
المشتري **فقط** اختلف المتبايعان فقال المشتري المبيع كان كذا
وقت الاجازة وقال الباع هلك بعد ما قال قول للبائع فضولي
باع نصف دار مشتركة بين رجلين لينصرف اليه الا نصيبهما فان اجاز
احدهما صح في كل نصيبه عند سرق قال لم يجز في نصف نصيبه وفي بيته
وبها بيع احد الشريكين فانه يجوز في النصف لان بيع المالك
ينصرف الى نصيبه وبيع الفضولي ينصرف الى النصف الشايع
باجازة احدهما فيصير في ربع الدار فضولا باع ورهنته
فاجازة المالك جاز البيع لا الرهن ولو اجتمع بيع واجازة
فالباع اولى بترقيق امه خفيه وباعها آخر فاجازة المولى جاز
البيع وبطل الكساح **فقط** قبض الثمن اجازة وكذا طلبه **فقط**
دفع الثمن اجازة ولو باع فضولي واخذ المالك بثنه حقا
من الفضول فهو اجازة **فقط** حلف لا يبيع فباعه فضولا فقبض
لحالف ثمنه لا يجزى فضولا باع ومالكه حاضرا كان لم يكن
سكوت اجازة ولو باع فقال مالكه احسنت او اصبحت او وقعت
او كفيتمى مؤنة البيع او احسنت فذكر ان لا يبرأ لم يكن اجازة لانه
يذكر للاستمرار وقال احسنت او اصبحت اجازة استحسانا قال
صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان ينصل فانه قال قد انهو
اجازة لا لو قال استمر او يعبر فبالقرائن ولو لم توفى فريته
ينبغي ان يكون اجازة اذ جاز اصل قال قال وهبة الثمن للمشتري
او النصبة وبطل اجازة ثم اجازة بيع الفضول ولم يعلم فريته الثمن

فلما علمت البهية فالمعتبر جازية لارده: امره ببيعها بانية دينار فباعه
بالف درهم ولم يعلم موكله فقال بعتة فقال موكله اجرت جاز البيع بالف درهم
وكذا الكفاي بخلاف ما لو قال اجرت ما امرتك به **فصل** في باع فوضو
فبرهن مالك على الاجازة وطلب ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا
اذا ادعى ان الفوضو **وكلمه** باع فن خيرة فأت في المشتري
فلو ادعى المالك وقال كنت امرته بصدقة ولو قال بلغني فاجرت
لم يصدق الا ببينة وكذا لو زوج الكسيرة ابوها ومات زوجها
وطلبت المهر وادعت الامر والاجازة فهو كما امرت ببيع نصف
نوال كرم قيل لا ادرك لم يكره وكيفية فيه ان يبيع الكل ثم يقبل النصف
فلو باع الكل وهو فوضو في النصف ثم فسح العقد نصف هو فيه
فوضو لم يكره **فصل** في باع الفوضو قبل الاجازة فان قيل قبض المشتري
بطل العقد وان بعد ولم يجر الاجازة فلما ملك تضمن قيمته ايها شاء
وباختياره تضمن اصحابها بئرا الآخر فان ضمن المشتري بطل البيع
والمشتري ان يرجع على بايعه بثمنه لا بما ضمن وان ضمن الباي فان
كان البيع مضمونا عليه بغير البيع بضمانه لان سبب ملكة العقد
وان كان قبضه مائة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع
لا ينفذ بضمانه لان سبب ملكة تأخر عن العقد وتذكر في الظاهر الزيادة
ان البيع يجوز بتضمن الباي وقيل تأويله انه سلم او
لا صح صار مضمونا عليه ثم باع فصا كغصوب **فصل**
فوضو باع دارا فانهم بنوا دارا ثم اجاز المالك ببيعها لانه في
الدار ببقاء العرصه **فصل** في الثمن في يد الفوضو ولم يجر
المالك ببيع فان علم المشتري وقت ادراك الثمن انه فوضو يملك
امانه والا فيضمن **فصل** في باع فوضو بعرض فملك العرض
في يد الفوضو قبل الاجازة بطل العقد ولا يلحق الاجازة فبر
البيع على مالكه ويضمن الباي للمشتري مثل عرضه او مثله او
فقيمة لانه قبضه بعقد فاسد ونقص في الباي في العرض
قبل القبض او في لعدم اذ ملكه والاصل عند ان
العقد

١٧٥
العقد يستوقف على الاجازة لو كان له محجز حاله العقد والاطل
وقال ان في بطل سلفا بانه ان الصبي يجوز عليه لو تصرف
بنفسه تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه في صفة كبيع وشراء وتزوج
وتزويج امته وكفارة فنه ونحوها يتوقف على اجازة وليه مادام من
صبي ولو بلغ قبل الاجازة فاجاز بنفسه جاز ولم يجر بنفسه بل لو
بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته او خلفها او حرر فنه عانا
او بعوض او وهب ماله او تصدق به او زوج فنه امره
او عا **فصل** في باع ماله محابة جشنة او شرية شيئا بالكثر من قيمته
حدث او عقد عقد اتم الوفقه وليه في صباه لم يجر عليه فنه كذا
باطلة وان اجازة الصبي بعد بلوغه لم يجر لانه لا يجيز له وقت
العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ الاجازة بعد
البلوغ ما يصح لا ابتداء العقد فصيح ابتداء الاجازة كقول
او قمت ذلك الطلاق او العتاق فيبيع لانه يصح للابتداء
فصل في ايضاح الشراء لا يتوقف اذا وص
شاذ انما المشتري جاز لو شرى حر بالغ له جل بلا امره فهو بنفسه يجر
الرجل ولا ولو لم يجر شاذ اذ عليه يتوقف على من شرى كصبي وفي
مكسورين اذا اشترى بالغيره يتوقف فان اجاز جاز وحده لا يجيز
لا العاقد وهذا الواضحة العاقد العقد الى نفسه تا لو اضاف
للمن شرى له بان قال بعت من فلان وقبله له فانه يتوقف على
فلان ولو قال شرية فلان فقال الباي بعت او قال بعت
ملك فلان فقال المشتري قبلت نفذ على نفسه لا يتوقف بقوله
الحقيق عدم التوقف في المشتريين الاخيرين مخالف لما سيجي في
فيري نقله من فاضلان من قوله او ابتداء المشتري فقال المشتري
هذا فلان **فصل** في الظاهر ان فيها روايتين كما ذكر في ج ان الفوضو
لو اضاف الشراء الى المشتري له فنه اختلف فيه المتأخرون يقول
الحقير وبهذا تبين ان عبارة بالاتفاق في قول صاحب المحلل
قال الباي بعت ملك وقال الفوضو اشترى او قبلت لان

لا يتوقف وينفذ عليه بالاتفاق سهره كما لا يخفى والله اعلم **وهذا**
لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا الاثر فلو سبق احدهما فشرى
التوكيل نفذ على موكله وان اضاف التوكيل الشراء الى نفسه وجاز
التوكيل العدة **فان** اضافة الفضيحة الى جوده احداهما ان يقول
البائع بعته من فلان ويقول الفضيحة اشترت او قبلت ففيه
يتوقف على اجازة الثاني ان يقول لبائعه بعته ويقول البائع
بعته ويقول المشتري اشترت او قبلت يتوقف ايضا
الثالث ان يقول شريته فلان **فان** فقال البائع بعته
او قال البائع بعته منك فقال الفضيحة قبلت او شريته
فانه ينفذ على المشتري ولا يتوقف ولو قال البائع بعته
منك وقال الفضيحة قبلت فلان او قال شريته له او قال
الفضيحة اشترت فلان فقال البائع اني بعته منك **فان** في
انه يتوقف ولا ينفذ على الفضيحة يقول الحق قوله **فان** في
خالفه كما في فريضة نقله عن فاضل ان الصحيح ان لا يتوقف
فان في شرى الفضيحة لا يتوقف ويكون مشتريه بنفسه
وهو على وجهه وجوه اربعة ان يقول البائع بعته فلان فلان
بالف درهم ويقول الفضيحة اشترت له او قبلت له او قال شريته
او قبلت ولم يقل فلان يتوقف على اجازة الغائب ان اجازة يكون
له والا بطل العقد الثاني ان يقول بعته منك **فان** فقال الفضيحة
قبلت او شريته ونوى الشراء فلان ينفذ على المشتري ولا يتوقف
الثالث ان يقول الفضيحة اشترت هذا فلان **فان** فقال
البائع بعته منك ففيه روايتان داخلتان والصحيح انه باطل
لا يتوقف ولو قال البائع بعته من فلان **فان** وقال الفضيحة
اشترت لاجله وقبلت لاجله **فان** المشتري فقال اشترت
هذا فلان فقال البائع بعته لاجله ولم يقل لاجله يتوقف على اجازة
الغائب الرابع ان يقول البائع بعته منك **فان** لاجل فلان وقال
المشتري اشترت او قبلت او قال **فان** لاجل فلان فقال
البائع

163
البائع بعته ينفذ على المشتري ولا يتوقف ولو قال الفضيحة اشترت
هذا فلان **فان** فلان باجازه ثلثة ايام لا يتوقف **فان**
يتوقف شرى الفضيحة اذ اشترى بغير خيار **فان** شره واشهد
انه يشترى فلان وقال فلان رضيت فللمشتري ان يمنح العين
لانه اذ لم يكن وكيله صار مشتري لنفسه فلا يتغير عقد **فان** الاجازة
تعمل في الموقوف لا في الباقي **فان** دفع اليه العين واخذ منه كان
بيعاً منها ابتداء **فان** شرى بغير خيار **فان** واشهد انه يشترى فلان
او قال البائع اشترت منك فلان وقال البائع بعته وقال
فلان رضيت فللمشتري ان يمنح العبد من فلان لان الشراء وحده
نفاذ على العاقبة فينفذ عليه فان سلمه المشتري لفلان كانت العدة
على المشتري اذ هو العاقبة ويكون تسليمه لفلان بمنزلة بيع
ستقبل حرج بين المشتري وبين فلان **فان** الفضيحة يملك نقص
الشراء والبيع الموقوف بخلاف الكساح وكذا الوصايا الفضيحة قبل
الاجازة انفسه يتوقف كغيره بخلاف الكساح انما هو على من نصبت
من وعنده لم يفسخ الكساح كما في قبل ورقتين نقله عن **فان** وقد بين
وجه الفرق على من نصبت من وهو ان خدمة البيع بالحق فيثبت له
الرجوع لئلا يتضرر بخلاف الكساح فان حقوقه يرجع الى الموقوف له
لو طعن الفضيحة والمشتري به ان الشراء وقع للمشتري له فله البيع
بشئنه وقبله الاخر صح وجعل كانه ولا له منه ما شره ولو طعن بعد ان
كان نافذاً على الفضيحة لا يملك حرجه ياخذ به المشتري له ولو
اختلفا فقال المشتري له امرتكم بشراي لي وقال المشتري شريته بلا
بلا امرتكم فمروني بالقول للمشتري لانه لا امرتكم شره له فقد قرأته
شره بامر **فان** الفضيحة وفي **فان** الفضيحة لو صالح من غيره فلا يحلوا
من ان يكون الدخول في دين او عين وكل واحد وجه اما ان يترك المديونية
او يقر وكل واحد وجه اما ان يكون بلا امره او بامر فاما كان في الدين
وهو مكره وصالح بلا امره فهو على نفسه او به لانه ان قال صالح
فلان على الف درهم من دعوكم عليه يتوقف على اجازة فلان اجازة

ويطالب المدعي عليه الفضيحة لانه لم يصف انفسه فلا يرجع حقوق
اليه وان قال صاحب الحق على الف من دعوى على فلان قيل انه يقول
صالح كما سباني فينفذ الصلح عليه لانه اضاف انفسه فصار
كوكيل يقول شريعت يكون هو العاقد بهذا التفظ وقيل انه
كقوله صالح فلانا كما امر لانه وان اضاف الصلح الى نفسه لم يكن منفعة
تعود الى المدعي عليه والاضافة الى نفسه كتمل النيابة والوكالة و
يحتمل خبر ذلك فكان العقد مع المدعي عليه ولو قال صالح من دعوى
على فلان بالف درهم او صالح فلانا بالف درهم من مال او على
الف هذه او صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن بما يقع فيه
الوجه الثلثة ينفذ الصلح على الفضيحة ويلزمه المال لا يبيع
في الاول اضاف الصلح الى نفسه وفي الثاني اضاف الى مال وفي الثالث
ضمن ببدل الصلح فيلزمه ولا يرجع به على المدعي عليه لانه لم يكن
واكان في الدين وهو يتبرع وصالح بامره فحسبه اوجه ايضا في قوله
صالح فلانا فينفذ على المدعي عليه ويلزمه المال ويخرج المأمور من
البين وفي قوله صاحب الحق قيل هو كقوله صالح فلانا لا يرجع اليه
لحقوق وقيل هو كقوله صالح من دعوى يرجع اليه لحقوق ولو قال صالح
على او قال صالح فلانا بالف من مال نفذ الصلح على المدعي عليه لانه
ويلزمه المال على المصالح اذا الاضافة الى نفسه والى ماله سواء قال
صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يرجع على المدعي عليه لادائه
بامره يقول الحقير يؤيده ما في فتاوى قاضيان بعد ذلك
المسئلة ويجب البذل على المأمور غير يرجع به على الامر لانه اذا
الصلح الى نفسه فهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشرع انتدال
وان قال صالح فلانا بالف على اني ضامن نفذ على المدعي عليه ويلزمه
المال والمصالح كقيل به يقول الحقير وفي فتاوى قاضيان نفذ
الصلح على المدعي عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعي عليه
بالسبل حكم العقد وان شاء طالب المصالح حكم الكفالة بخلاف
ما اذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه فان ثمة ينفذ الصلح على المصالح ولا
يرجع

يرجع هو على المدعي عليه انتهى وان كان في الدين وهو مقر به وصالح بلا امر
فحسبه اوجه ايضا في قوله صالح فلانا في يتوقف على اقراره كما ترى وفي
قوله صاحب الحق في اختلاف كما ترى وفي قوله صالح في وفي قوله صالح بالف
من مالي فينفذ على الفضيحة ويلزمه المال ولا يتوقف ولا يرجع على المدعي
على عليه لعدم امره ولا يكون الدين المدعي به ملكا للفضولي لان شرا
الدين باطل بخلاف العين كما سباني وفي قوله صالح فلانا على الف على اني
ضامن يتوقف على اجازة المدعي عليه ان اجاز يفسد كقوله في اختلاف الكفار
فانه ينفذ فيه على المصالح كما امر وان كان في الدين وهو مقر به وصالح بامره
فحسبه اوجه ايضا في قوله صالح فلانا فينفذ على المدعي عليه ويلزمه المال
وفي صاحب الحق في اختلاف كما ترى وفي صالح في وفي صالح بالف من مالي
نفذ عليه ولزمه المال ويرجع على الامر وفي صالح بالف على اني ضامن
نفذ على المدعي عليه لانه ويلزمه المال على المصالح لانه ضامن كفالة يقول
الحقير وفي فتاوى قاضيان في لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف
ما لو قال من مالي فانه ثمة يلزمه المال حكم العقد حتى يرجع على الامر قبل
الاداء كوكيل بشر او انتهى وهذا كله اذا كانت الدعوى في دين اما اذا كانت
في حين فلو كان المدعي عليه متبرعا او الصلح بلا امر فهو نظير الصلح من دين بلا
امره في الوجهة الخمسة وان كان متبرعا او الصلح بامره حكمه حكم الصلح من دين
بامره من الوجهة الخمسة ايضا وان كان مقر او الصلح بلا امر فهو على خمسة
اوجه ايضا في قوله صالح فلانا بكذا يتوقف ولم ينفذ على الفضيحة وفي
صاحب الحق في اختلاف كما ترى وفي صالح في او صالح بالف من مالي او صالح
على الفضيحة ينفذ عليه ويصير شرا للعين لنفذه العين يقبل البيع
وهو اضاف الشراء الى نفسه الا انه نواه لغيره فينفذ عليه بخلاف
الدين حيث لا يقبل البيع وفي صالحه على اني ضامن يتوقف
ان اجاز صار كقيل كما في الدين وان كان مقر او الصلح بامره
فحسبه اوجه ايضا في قوله صالح فلانا فينفذ على المدعي عليه ويخرج المأمور
من البين وفي صاحب الحق في اختلاف كما ترى وفي صالح في او صالح
الف من مالي نفذ على المدعي عليه ويصير مأمورا هو المطالب بسبل

لاضافة الى نفسه وماله وفي صالحه على ان ضامن نفسه على المتعدي عليه كانه
صالح نفسه ويصير له مورا كفيلا لانه اضاف الضمان الى نفسه قال صاحب
جامع الفصولين اقول يصير للمتعدي اربعين مسئلة **مسئلة**
لوصالح فوضوي وضمن البديل او اضاف الى ماله بان قال على الف
هذه او اشار الى نقد او عرض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذا الف
او على هذا العبد والطلق بان قال على الف ونقدان سلم صح القيل في
الصورة وصالح المصالح متبعا في الصورة التي بعده لانه فعلة بلا اذن
المتعدي عليه وان لم ينقد البديل صار القيل موقوفا ان اجازته المتعدي
عليه صح ولزمه البديل وان لم يجزه بطل القيل **فصل** في صحة المتعدي مع
الفضولي على ثلثة اوجه الاول ان يضطلع عا ان يكون المتعدي به
للمصالح جاز سوا اضاف الى ماله او لا وضمن او لا فله ان يطالب
المتعدي بتسليم المتعدي به لانه صار مشتركا بين معلوم فيطالب
بأيه فان امكن تسليمه بان يبرهن او اقر المتعدي عليه للمتعدي تسليم
اليه والا فللمصالح ان يفسخ الصلح ويرجعه ببدله عليه وان كان المصالح
المتعدي عليه لو جاز حده لانه يدعى المالك لنفسه فينصب خصما له ولو
اقر للمتعدي لا يبيع خصومة المصالح معه لانه زعم المصالح انه موافق
المتعدي او خاص به فلا خصومة له معه الثاني ان يضطلع عا ان يكون
المتعدي به للمتعدي عليه ويبرهن المتعدي من الدعوى فاضاف الصلح الى
ماله او وضمن بدله عليه او صلح جاز ولا سبيل للمصالح على المتعدي
الا ان يستحق المتعدي ببنيته فيبطل الصلح ويرجعه المصالح ببدله
على المتعدي وان استحق نصفه يرجع بنصفه وان اقر به ذوا اليد
للمتعدي فسد الصلح وذكرتم ان المتعدي به يكون للمصالح لانه كشته منه
ان وقع الصلح عا ان يكون المتعدي به للمتعدي عليه لانه لما اقر به صاحبه
المصالح مشترك للمتعدي به ليكون الثمن عليه والبيع لغيره وهو لم يكن
واما ما دام جاز حده فلا يكون مشتركا فيصح الثالث ان يضطلع عا ان يكون
المتعدي عليه ويبرهن الدعوى ولم يضاف الى ماله ولم يضمنه يتوقف حده
المتعدي عليه فان اجازته صح الصلح ولزمه المال والا بطل الا اذا قضى
المصالح

المصالح بالمال بدل القيل فيفقد كما لو اضاف الى ماله ابتداء وانما توقف
هذه لانه يحتمل ان يكون الصلح بمال على المصالح او بمال على المتعدي فاذا اطلق
جمل الجاهل المتعدي عليه اذا المنفعة له فوضوي قال المتعديين صالحين
ديتك على هذا فصالح فاستحق البديل لا يلزم المصالح شي بل يرجع
اليه من اصل حقه وفوق بينه وبين الخلع فانه لو قال لا اخر اخلع
او تركت على هذا الخلع بين الخلع وبينه المسمى لو قدر على تسليمه ولا اقله
او قيمته **فصل** في الامر بالصالح امر بالضمان مع لوامره بالصالح عنه فصالح واذكر
البديل من كل من ماله نفسه يرجع على المولى وان لم يأمره بالضمان وكذا
الامر بالخلع امر بالضمان بخلاف الامر بالضمحاج مع ان وكيل الكتاب
لو ضمن المهر واذكر اليه لا يرجع به على موكله لو لم يأمره به يقول
له غير وقد مر جميع مسائل خلع الفضولي في فصل مسائل الخلع
فليظهر هناك **باب** في جواز استحقاق البديل في جواز استحقاق البديل
ثم اجاز بعد وكالة جاز استحقاق **فصل** في جواز استحقاق البديل
ثم صار وصياله ناجزا ببيع جاز استحقاق **فصل** في جواز استحقاق البديل
اختلف في جوازه **فصل** في بيع الوكيل قبل حله بوكالته لم يجز حتى يجزه
موكله او الوكيل بعد حله بوكالته مات وبيع وصيته قبل حله بوصيته
وموته جاز استحقاقا ويصير ذلك قبولا لانه الوصاية ولا يملك
خل نفسه **فصل** في جواز استحقاق البديل بعد وكالة جاز لا لو هلك فاق
جاز قال وهذا غير مسلم على اطلاق الا برك انه لو زوجه امه غيره
ثم ملكها فان حرم عليه وطهر فله ان يجز ذلك العقد **فصل** في جواز استحقاق البديل
فوضوي باح مال غيره ثم اشتره من المالك فاجاز ببيع لا يجوز
ولو باعه ثم وطهر المالك ببيع فاجازه الوكيل جاز استحقاقا باح
مال غيره واجازه وكيل المالك جاز ويتعلق حقوقه بالمباشرة لا الوكيل
كذلك امره بشره فحق فشره آخر فاجازه الوكيل جاز **فصل** في جواز استحقاق البديل
لم يشتر في امره فوجه فوضوي والوكيل حاضر فاجاز حده
وكذا البيع ولو وكله بطلا قرا فطاعه فوضوي
والوكيل حاضر فاجاز لم يجز وكذا العتق ولو كان الوكيل

خائفاً لم يحجز في الكل والكله والكتابة ككتاح باع قن مال مولاه
ثم اذن له بالتصرف او حقق لا ينفذ البيع باجازه الفتن ولو تزوج
بلا اذن مولاه ثم اذن له في الكتاح ان اجاز الفتن ذلك الكتاح
جاز والا فلا يجوز ولو لم ياذن له لكنه حقق جاز ولا يشترط
الاجازة بعد عتقه **فان** عبد محجور شرعي شيئاً بلا اذن مولاه
او باع شيئاً من مال مولاه او ما وهب له او اقترانه رهن
او ارث من او اقرض او استقرض فكله موقوف وكذا لو
فعل ذلك وصبي بعقل البيع والشراء يتوقف على اجازة وليه
وفي العبد على اجازة مولاه ان اجاز نفذ وان لم يحجز حتى اذن له مولاه
في التجارة فاجاز العبد ما يشاء قبل ذلك صححت اجازته استخفافاً
ولو لم ياذن له مولاه ولكنه اعتقه فاجاز العبد بعد عتقه لا البيع
اجازته محجور شرعي امرأته فاعتق نفذ كما من غير اجازة
وكذا امته محجورة زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ كما من بلا اجازة
ويكون المهر **لها** تزوج بلا اذن مولاه فباع واجازة المشتري
جاز حتى صبي تزوج او باع ثم بلغ لم يحجز الا باجازه بعد بلوغه
ولو لم يبلغ لكن اذن له الولي فاجاز جاز وينبغي ان ينفذ
يحجز الا اذن بلا اجازة كفتى **ج** اذن له مولاه لا يؤخذ في المال
بدون استدانه في حال المحجور ولا ينفذ تاريره وعقوده وبوافقه
بعد عتقه قن محجور باع شيئاً فعتق فاجاز لم يحجز ولو اقرضه بدني
ثم اذن له مولاه لا ينفذ اقراره ولو اعتقه نفذ لواله ملك مولاه
ج تزوج الولي الا بعد مع قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاب
فان فاق بالاقرب وتحوّلت الولاية الى الابعد لم يحجز ذلك الكتاح
الا باجازه بعد تحوّل الولاية اليه تزوج ابنه الكبير بلا اذن فتن
الابن قبل اجازته فللاب ان يحجزه **فان** تزوج اخاه وابوه
حتى مات الاب قبل اجازته فاجاز الا في المذوق جاز لا لو كانت
ماله فمات الاب ولا وارث غيره لا ينفذ البيع الا بعد اذن الكتاح
ولاية والبيع فملكه بعد كون الملك **بالتكاث** ككتاح الفتن والامه
ينفذ بينهما

ينفذ بينهما وباجازة المولي وباجازتها بعد الاذن بكتاح لا ينفذ الا في
واما بيعها ونحوه فينفذ باجازه المولي فقط قال صاحب جامع الفصول
اقول ينبغي ان يكون هذا في بيع مال مولاه لا في بيع مال غيره قال قال
خير الاب وجدة لوز قن الصبية من غير كفو لم يحجز وفاقا فلو بلغت
واجازت لم يحجز ايضا وكذا لو نقص خيره من مهر مثله نقصاناً
فاجاز لم يحجز ولو بلغت فاجازت لا ينفذ ولو باع فتا تحبها للبايع
محرره المشتري ثم اجاز البايع البيع لا ينفذ **ج** اقرضته سنة
محرره في سنة السنة ان شاء الفتن واجه ما مضى للمولي وان
شاء اجاز واجه ما بقي للفتن الا انه هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة
جرة ولو مات المولي واجاز ورثته الاجازة لم يحجز قال كمدون
الرفع الى القائلان حكيمك ففسى ان يحجز الطالب وانما لست بوكيل
عنه فدفع واجاز الطالب جاز ولو وكل عبد الاجازة بملك الطالب
ولو وكل ثم اجاز لا يعتبر الاجازة **كذا** وفي **ش** قبض دين غيره
بلا امره ثم اجاز الطالب لم يحجز قايماً او وكالاً وكذا قبض مكانه
وقته ولو اقرض مال غيره فاجازة ماله يكون المقرض رتب
المال وان لم يحجز وضمن القابض برئ الدافع ولو ضمن الدافع
ملكه دافع بضائه وفيه المضارب لا يملك اقرض مال المضاربة
مالم يصرح له فيه فلو اقرضه ثم اجاز رتب المال بيمينه لو تباينت
الاجازة والا فلا **ج** المشتري من الغاصب لو حرره فاجاز
المالك يبيع لا ينفذ عتقه قياساً وهو قول من وخصه ما ينفذ
استحساناً والمشتري من الوارث لو باع او حرره فاجاز للوارث
الارث من البيع بعد عتقه او يبيع ينفذ فاقا وكذا المشتري من
الوارث والدين محيطه بخصب شيئاً فاجاز للمالك قبضه
برئ وكذا لو اودع مال غيره فاجاز ماله برئ الغاصب
اذ الاذن استأجره كما مر استأجره من الغاصب والمودع
الاجازة للحق المقود لا الافعال **ج** ويخلفها عند بيعها
والاجازة في العتق تحقق الموقوف لا المبيع الاجازة لا تحقق الافعال

فان قال المالك منعت بيمينه واجاز له

خراج وتلفها عندهم كمنفق فلو ان الفاضل لوردة المفصوب طاجين فاجاب
 المالك من الفاضل عندهم لا يخرج لو بحث دينه بغير رجل الى الدار
 فجاء الرجل الى الدار واخبره به ورخصي وقال لمن جاء به استر لي به شيئا
 ثم يترك قيل يترك من مال المديون وقيل يترك من مال الطالب هو
 الصحيح اذ الرضا يقبضه انما كان بقبضه ابتداء وهذا التعليل
 اشارة بخلق الافعال وهو الصحيح **الفصل الرابع والعشرون** في
 الخيارات **باب** في انواع منها ما يثبت في جميع التصرفات
 وهو خيار اجازة عقد الفضيحة وعند الشافعي خيار الاجازة لا ينص
 لان عند عقد الفضيحة لا يتوقف ومنها ما يثبت في تصرفات
 يحتمل الفسخ **باب** الخيارات انواع منها ما يثبت في تصرفات
 يحتمل الفسخ ولا يثبت فيما لا يحتمل كالكساح وطلاق وعقود
 ما يثبت فيما لا يحتمل الفسخ ولا يثبت فيما يحتمل اما الخيارات التي
 لا يثبت فيما لا يحتمل الفسخ فمما فيها الشرط اذ انزفج بشرط
 الخيار لهما او لاحدهما صحيح الكساح لا الشرط عندنا وقال الشافعي
 يبطل به الكساح ومنها خيار الرقبة لا يثبت في الكساح لاني المرأة والاني
 المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا لا يثبت
 في الكساح فلا نرد المرأة بعيبا وقال الشافعي لا يرد بها عيوب
 مخفية كجنون وجذام وبرص وقرن ورتق فان ردها قبل الدخول
 سقط كل مهر وان ردها بعد ذلك كل مهر ولا يرد الزوج كجنون وولم
 وبرص خنثى س وقال لم يردده **باب** وقال لم يردده باخذ
 هذه الثلاثة اذا كان كمال لا يطبق المقام **باب** ولا يرد الزوج بعنة
 وجبت وله المطالبة بالامساك بمهر وف والتفريق بنا عليه
 ولذا كانت الفقرة بسبب عنة وجبت طلاقا باينا **باب** لو خيرة
 الفاضل بعد سنة في العتق يقتصر على المجلس يبطل خياره
 بتقاضيها ولزمه الكساح واما الخيارات المتعلقة بالكساح اربعة خيار الخيرة
 وفي العتق وفي الفسخ بعد سنة وفي البيع اما الاول فلو
 قال لامرأة اضرابا او اضيا بثلثك بنوي به الطلاق فلما

الخيار في مجلسه وان سطا اول يوما او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس
 يكون هكذا خيار قبول البيع وخيار المشتية وغيره وهذا يقتض
 بالمرأة ولا يبطل بسكونها بكم كانت او ثيبا ولا لو اكلت فليلا
 او شربت وكل جواب ذكر في الخيار فهو الجواب في تعليق طلاقا
 بعشيتها وفي قوله طلق نفسك وفي امرن بيدك وفي طلب الشفعة
 في كل موضع يبطل خيار يبطل بهذه الامور وفي كل موضع لا يبطل
 الخيار لا يبطل بهذه الامور والفرق بين هذه الامور لا يختص بالي
 القضاء ويتبين به فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعده **باب**
 خيرة وسعت الاثم لم تعلم بثبوت الخيار لها فقامت حين
 المجلس يبطل خياره **باب** وانما خيار العتق للمكسور اذا كان
 امرا او مبررة او امرا ولم يفتقت قبل الدخول او بعده
 فلما الفسخ خزانة زوجها او فئا وقال الشافعي لا خيار لها في
 طلاقه وكذا المكاتبه لو زوجه المولى برضا ففتقت باذنه
 او تحرير تخير عندنا وهذا الخيار خيار الخيرة يثبت للامتنع
 فقط ووقع الفرق به لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكون
 ويختص الى امر المجلس الا اذا ابطلت صحتها او دلالة بان
 تمكنه من نفسه ونحوه وانما ينفرد في هذا الخيار خيار الخيرة جوهر
 احدهما ان الفرقه خيار العتق لا يكون طلاقا وفي الخيرة يكون
 طلاقا لانه ثبت بتسليم الزوج وهو اهل للطلاق والثانية
 ان خيار العتق يعذر فيه لجهل خلاف الخيرة اذ لامة مشفوعة
 كخدمة المولى فلا تنفع العلم الاحكام خلاف كرهه وعلم هذا
 لو كانت الخيرة امة ينبغي ان تعذر لجهل لو علمت بالعتق
 لا خيار العتق ولا يبطل بقبولها وهو قول اكثره وشافعي
 قال صاحب جامع الفصولين اقول بهذا اشارة لان فيه خلافا
باب وانما ينفرد في هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو
 ان الفرقه في خيار العتق لا يكون طلاقا وفي خيار الخيرة يكون
 طلاقا كما يثبت له خيار العتق مكسورة فلذا في فقرة الرضى

ويجوز في الكفاية ذوات الرجم المحرم منها وبما هو في قول ولي اذا عارضت
 الولي وهذا اولى كذا في كذا وكذا في كذا ان الفسخ لا يورث من العصة
 في الكفاية تقية في كذا في كذا فان العزم في كذا ان كذا في كذا
 كذا وسواها من العرب الكفاية في كذا وان كذا في كذا
 فلم ينفه ليس كذا الذي ابي واحد في كذا والابوان في كذا
 كذا لا ياب ولا تقية في كذا ايضا في كذا ومثقف ليس كذا في كذا
 ولا مثقف ابو كذا في كذا ابو بن حير بن وتقية في كذا ايضا في كذا
 فاسق كذا في كذا او بنت صالح وتقية في كذا ما لا يباح من
 مهر معجل ونفقة ليس كذا في كذا ولا تقية في كذا في كذا
 اذ في كذا كذا من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 حرة ايضا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وبنار والابو العالم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 والعالم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لم يذكر صاحب الهداية الكفاية في كذا في كذا في كذا في كذا
 وقال بعضهم لا رواية في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 فيه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لا لا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 بها البيع في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وجنون وبرص اذا كان كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 النروجة لا الولي وكذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 غير الاب والجد لوزوج صبية او صبية في كذا في كذا في كذا في كذا
 عتق من لا عتق من لوزوجها او لوزوجها او لوزوجها او لوزوجها
 وانما في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لوزوجها الاب والجد لوزوجها او لوزوجها او لوزوجها او لوزوجها
 لها في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 عتقت وبلغت فلها خيار العتق واختلف في كذا في كذا في كذا

البلوغ

البلوغ فيه والعتق عنه اذ ولاية المولى فوق ولاية الاب ثم
 خيار البلوغ في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 والاثنى وخيار العتق للاثنى فقط ومنها ان خيار العتق للبكر
 لا يبطل بتوثيقه بل يمتد الى آخر المجلس حتى لو بلغت ولم
 ينفذ ساعة ما بلغت يبطل خيارها وان كان المهر قايما لكن
 يشترط علمها بالنكاح لا بثبوت خياره والامة البكر اذا عتقت
 ولم ينفذ لا يبطل خيارها ما دام المجلس قايما وفي كذا في كذا في كذا
 للثيب والغلط لا يمتد الى ما وراء المجلس والمهر وقت له ولا يبطل
 الا بالابطال نصا او بما يؤول على الرضا قال صاحب جامع الفصولين
 اقول في شرح الهداية جعل المثل في كذا في كذا في كذا في كذا
 يدل على ان خيار البلوغ يقتصر على المجلس فلو قال الغلام نفقت
 النكاح ونوى طلاقا فخرج انه طلاق وان ثلثا فثلاث ومنها
 ان العتق بالبلوغ لا يثبت ما لم يفرق القاضي ويثبت في كذا في كذا
 بقولها افسدت نفسي ثم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 مدفونة والا سقط عليه وهي فرقة لا طلاق سواء كان من رجل
 او امرأة في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لا يكون طلاقا خيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يبطل الا بالابطال
 نصا او بالتمسك من الزوج او طلب المهر او طلب فرض النفقة
 بخلاف خيار العتق وخيار الخيرة فان ذلك يبطل بالقيام عن
 المجلس ولو خلاها بعد البلوغ وهي ثيب هل يبطل خيارها
 بوقوع مهر او طلب فرض نفقة ينبغي ان يبطل لانه ذكر في
 الثيب البائعة لوزوجها وبها في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 منها لارادة فيه وعندى انه اجازة صبية زوجت نفسها ثم
 بلغت فدخل بها رضا ما ينبغي ان يكون اجازة على ما ذكر في كذا في كذا
 وفي كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وهو منه لانكاح بنتها فدخل بها بعد اكبره ورضي واجازة قال
 صاحب جامع الفصولين اقول هذا مستقيم اذا كان العاقد

البلوغ في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

س واما خيار البلوغ فغير الاب والجد لوزوم صبيها وصبيته
فيلحقها بخيار الفسخ عند عدم لاعتداس بلوغ زوجها
اخرها او القاضى من روادى كتاب والطاخير والمعتونه
لزوجها

انتهى والعجب ان كيف نسي ما قدمت يده وزلت في مثل هذا الامر
قدما لو لم يفت وقال المدة اختارت نفسي فهي على خيارها
ويستغنى ان تقول في فور البلوغ اختارت نفسي ونقضت النكاح
فبعد لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجب التكليف ونحوه بكونها متاعمة
فستكتفي علمت ان الاب زوجها من فلان فرددت صحتها
الحق لا شك ان هذا في بكرة بالغة لا البكر مطلقا وانما يقيد به ظهور
قال ولو ثبت للبكر خيار بلوغ وشفعة تقول طلبت التحقين ثم تبداء
بتغير الاختيار وقيل بالشفعة وببداء الشب بالشفعة لان خيار
البلوغ للفتى يتبدى كما روي بلغت بكرة افعالت ردت
كما بلغت وقال زوجها سكنت فالقول لم وكذا لو قالت طلبت
الشفعة كما سمعت وقال المشتري سكنت فالقول لها ولو قالت
البكر لم ارض بالنكاح وقال الزوج رضيت فالقول لها عندنا
بالغة زوجها ابو فلان فاختصمت الى القاضي فادعى الزوج
انها سكنت حين علمت فقالت لا بل ردت ان قالت
ردت حين علمت فالقول لها وان قالت علمت بالنكاح
يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكنت فالقول له صغيرة زوجها غير
الاب والجد فاختصمت مع زوجها بعد بلوغها وهي بكرة فقالت نصرت
الفرقة وكذبها الزوج لا يعقل قولها لا يثبت وان اختلفا في الحال فقلت
بلغت الان واخبرت الفرقة وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا سكنت
فالقول لها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا
صحيحا ودلالة على التكليف وغير ذلك لو اختار احدهما الفرقة
ور والنكاح بخيار البلوغ لم يكن ردا ولا يبطل به العقد ما لم يكن بالتراضي
فتتوارثان قبل الحكم بخلاف النكاح بعد البلوغ فانه يبطل به
محض حكم الابلاء والطلاق وغيرهما قائم بينهما ما لم يفرق القاضي
وكذا الخيار بعد الكفارة كل فرقة يحتاج الى الحكم بخير الحكم
عند غيبة الزوج بخيار البلوغ والشرع من غير كونه الفرقة بطلان
وعنه وجبت واباء عن الاسلام وكل فرقة لا يحتاج الى الحكم يصح

بينة

بينة لاخر كخيار الفرقة وخيار عتيق وام بالبد ولو خلع بشرط لها الخيار جاز
عند ح وقالا لم يجوز ولو بشرط له الخيار لم يجوز فاقا خلاصة النوق
التي يحتاج فيها الى القضاء ومنه فرقة بحت وعنه وهي طلاق
وفرقة بخيار البلوغ وهي فسخ وفرقة بعدم الكفارة او نقص
الدم وهي فسخ وفرقة باللعان وهي طلاق والانس اذا اعلنت
الذمية يعرف من الاسلام على زوجها الذي فان ابى فرقة بينها
ويكون طلاقا عندهما وعند من يكون فسخا بلغت زوجها
غايب لا يفرق بينهما بخيار البلوغ لانه قضاء على الغائب لكن
تختار نفسها حين بلغت كليل لا يبطل حقها فاذا حضر زوجها
تدعى انها اختارت فتفرق بينهما ولو ثيبا فان شاءت اختارت
وان شاءت تنظر حضوره فانها بخيارها ولم يوقت
فان اختارت في المجلس فلها ما اختارت وان سكنت حتى ماتت
فالطلاق واقع وخلق ثابت ثم اختارها وقالت ان لم اؤد
البدل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا فنقضت المدة ولم تؤد فهو
كله بشرط الخيار لها حيث يجوز واما الخيار التي تثبت في عقد
تحمل نفقة انواع منها خيار بشرط تعيين ورؤية وعيب
اما الخيارات التي تثبت في العقود التي تحتل الفسخ
كبيع واجارة وقسمة وصلة عن مال فانواع يكثر في مواضعها
خيار الشرط ان يكون العقد خيرا بين قبول اصل العقد ورده
وقرار التعيين ان يشترى احد شيئين او ثلثة علمي ان يعين
يا بشاء وهذا الخيار ان يمتنع ابتداء الحكم وخيار الرؤية يمنع
تمام الحكم وخيار العيب يمنع لزوم الحكم بشرط خيار في البيع
جائز انما او احدهما او غيرهما كما سياتي موقفا بثلثة
ايام او اقل وان شرط الترفس البيع عند ح وزفر والشافعي قال
س م لو كره وقت معة ما كره وسنة او اكثر يجوز ولو قال على ان
الخيار اياها او قال ابداء الشرط فاقا خلاصة النوق
للتعاقدتين بخير جاز فاقا خلاصة النوق اجاز او نقص من استحسان

لن يابى الغير عن العاقبة وفي اجازة احد من الاصيل والنايب
الاكثر الاول وفي بيعته كلامها النقض اولى خيارا بشرط
يثبت في بيع فاسد كجائز لا في الصرف والسلم حتى لو شرط فيها
لاخذ مما بطل العقد هو بيع في ثمانية اشياء في بيع واجازة
وملح عن مال بعينه وبغير عينه وكتابة وخلع وعشق على مال بشرط
الخيار للمدة والقن يبيع عنده واما المذبح والمولى فلم يبيعه وفاقا
وكذا اجازة شرطه للمهر من كماله من اذله نقض المهر من متى سار بها
خيار ولو كفل بنفس او مال بشرط الخيار للكفول له او للكفيل
جاز ولو استأجر خيار له ثلثة ايام جاز بيع ولو شرط في الثالث
هل يجب على المستأجر اجرة يومين اقل من ان لا يكون له الاثنتان
من الاستفاد جاز خيارا ولو انتفع بطل خياره
الليل او الظه او الى ثلثة ايام فله خيار في كل الليل ووقت
الظه وثلثة ايام ولا يمتد بالتمتع القاية عنده وقال لا يدخل
الغاية في الخيار وسيا في غاية تفصيل بحث الغاية في الفصل
بعد هذا قال ولو باعه بخيار ولم يبين المدة فالباع وقتا فان
ابطل ذو خيار خياره في ثلثة ايام عاد الى الجواز عند رس م لا
عنده وزفر ثم لو شرط له ما في البيع لا يثبت حكم العقد اصل ولو
لاحد ما لا يثبت في حق من له خيار كذا وفي كذا باع بشرط الاكثر
من ثلثة ايام فله البيع عنده فان اجازة ذو خيار في الثلثة او
الخيار بموته او بموت القن او صرة المشتري او حدث فيه يوجب
لزوم العقد فالبيع جائز عنده وعليه الثمن ولو كان الخيار بالتباعد
فات احد ما لزم البيع من جهته والاخر على خياره ولو مضى وقت
الخيار تم البيع تباعا فلما قال الباع لمشتريه فخيرت
شهر او ثلثة ايام قال لا تبعد من ساعته شهر او ثلثة ايام وقال
يخير كما لا يبعد به العقد فيما شرط الاكثر من ثلثة ايام ولو لم يحدد
بعقد صحيح مكان الخيار شرط فاسد ابطال الشرط ولا يفيد العقد
عندهما وان لم يلتحق به الشرط الفاسد وينسد العقد ولو لم يحدد

شرطا جائز لا يلتحق به وفاقا في شرطه على انه ان لم ينقد الثمن الى
ثلاثة ايام فلا يبيع ببيع صحيح والى اكثر لا لان ينقد في الثلاثة ولا يخرج
المبيع بخيار الباع عن ملكه فان قبضه للمشتري فملكه ضمن قيمته ويخرج
بخيار المشتري فان ملكه ضمن الثمن وذو الخيار يحرم بلا علم صاحبه
ولا ينقض بدونه وان نقض فلو علمه الاخر في المدة انتقض والا
تم العقد لو تخير الباع لا يخرج البيع عن ملكه عندنا ويخرج الثمن عن
المشتري ولا يدخل في ملك الباع عنده وعندنا يدخل ولو تخير المشتري
لا يخرج الثمن عن ملكه وفاقا ويخرج المبيع عن ملك الباع ولا يدخل في ملك
المشتري عنده وعننا يدخل في ملك الباع في يد المشتري فلو
كان الخيار للباع ينقض البيع ويضمن المشتري قيمته ولو للمشتري
يلزمه الثمن ويتم البيع ملك المبيع قبل قبضه يباعا با
او خيارا باقة سماوية او بفعل الباع او بفعل المبيع يبطل البيع ولو بفعل
المشتري يصير قابضا ولو بفعل اجنبي يتخير المشتري ان شاء
فسخ البيع او اجازة ضمن الملك وسيا في تفصيل هذا البحث
قبيل الفصل من ايجوب فليظفر به نقض الخيار بغيره الاخر
لم يجز له ان يرضى بعده وقد اخرج م وقال س وزفر وملك و
واش في يجوز نقضه بغيره الاخر يتوقف عنده م فان علم به
الاخر في مدة الخيار جاز والافلا هذا في فسخ يقول فلو لم يفعل
جاز بلا علم الاخر وفاقا وهو ان يتصرف في المبيع ببيع او طمى فان
كان الخيار للباع يفسخ البيع ولو للمشتري فهو اجازة وان
اجازة خصه الاخر جاز وفاقا وخيار السرورية على هذا الخلاف
والمراد بالخصة العلم لا نفس المحصور حتى لو علم الاخر في المدة صح
الفسخ رضي به او لا وان لم يعلم حتى مضت المدة لا يفسخ ولو كان
الخيار للمشتري ففسخ اذ لا يفسخ الاخر لم يجز بشرط الخيار
فاذا رجع بمدة ولا خلاف انه ليس لاحد منهما ان يرد خصته
دون الاخر هذا عند م وقاله ذلك وكذا لو شرط ان لا يرد
فوجب اعيبه قبل قبضه فاراد احد بهارده فهو على هذا الخلاف

الفسخ بخيار شرط وروية وعيب اذا كان قبل القبض ففسخ من الباطل
 بقبضه او بدونه كذا في **المدا** اذا اختار المدة او القبول بقبضه
 فهو باطل لتعلق الاحكام بالظاهر لا بالباطن **لو كان** الخيار للمشتري
 نفذ البيع باجزائه قولاً او فعلاً يتصرف به ويموت به بمضي المدة
 وبغير ضرورة للبيع بحال لا يمكن فسخه كتلف ونقصان يسير
 او فاحش بفعل المشتري او البائع او الاجنبى او باقية مائة
 وقال من اخبر او قيل هو قول لم لو نقص في يد المشتري بفعل
 البائع لا يبطل خيار المشتري **لو باع** خيار ففسخه او ربحه وسلم
 او اجره او باع او فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك كان فسخه
 للبيع علمه به للمشتري **ولو باع** خيار ففسخه او ربحه وسلم
 لا لزام له بل شرط او ربحه او لم يشرى اضراراً ففسخه او فسخه منه
 شيئاً او حصده او عرض البيع للبيع بطل خياره لا لوعضه ليقوم ولو
 اسكن الدار شخصاً باجرة او بدونها او ربحه منه شيئاً او ربحه
 او ربحه او هدم منه شيئاً فهو رضى **فصل** لو اسكن رجلاً باجر بطل
 خياره لروية لا لوطا اجرة ولو قصص حواف الدابة او اخذ من عظامه
 يبطل **لو استخدا** م خادم مرة ولبس ثوب مرة وركوب دابة
 مرة لم يبطل خياره ولو فعل مرتين بطل **فصل** ركوب دابة لينة او
 لينة او باعها بطل خياره قياساً لا استصحاباً كذا **لو باع** خيار
 ففسخه او نقد منه لم يبطل ولو لم يره فلما رآه قبضه ونقده
 بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو تخير البائع فدفعت البيع الى
 المشتري لا يبطل خياره ولو للمشتري فابراه البائع عن منه
 لم يخبر ابراه **المشتري** بعد البراءة خير بين ردّه واخذ كذا عن من وانه ردّه
 انه لم يخبر ابراه **لو قول** من فسخ ابراه عن الدين على انه بالخيار
 لا لانه لم يفسد والساقط لا يحتمل الفسخ وكذا في الهبة بطل الخيار لا
 الهبة وكذا لو قال وكذا في كل ما كان بالخيار اذ لا ولاية له في
 وقفه على انه بالخيار بطل الوقف **ولو جعل** أرضه مسجداً على ان يبني
 بطل خياره لا المسجد **لو تخير** البائع ففسخه او ربحه وسلم
 الباطل

المالك

التملك بطل خياره لا لوعلى وجه الاختيار **لو باع** شيئاً بخيار
 ففسخه او بدونه كذا في **المدا** اذا اختار المدة او القبول بقبضه
 فهو باطل لتعلق الاحكام بالظاهر لا بالباطن **لو كان** الخيار للمشتري
 نفذ البيع باجزائه قولاً او فعلاً يتصرف به ويموت به بمضي المدة
 وبغير ضرورة للبيع بحال لا يمكن فسخه كتلف ونقصان يسير
 او فاحش بفعل المشتري او البائع او الاجنبى او باقية مائة
 وقال من اخبر او قيل هو قول لم لو نقص في يد المشتري بفعل
 البائع لا يبطل خيار المشتري **لو باع** خيار ففسخه او ربحه وسلم
 او اجره او باع او فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك كان فسخه
 للبيع علمه به للمشتري **ولو باع** خيار ففسخه او ربحه وسلم
 لا لزام له بل شرط او ربحه او لم يشرى اضراراً ففسخه او فسخه منه
 شيئاً او حصده او عرض البيع للبيع بطل خياره لا لوعضه ليقوم ولو
 اسكن الدار شخصاً باجرة او بدونها او ربحه منه شيئاً او ربحه
 او ربحه او هدم منه شيئاً فهو رضى **فصل** لو اسكن رجلاً باجر بطل
 خياره لروية لا لوطا اجرة ولو قصص حواف الدابة او اخذ من عظامه
 يبطل **لو استخدا** م خادم مرة ولبس ثوب مرة وركوب دابة
 مرة لم يبطل خياره ولو فعل مرتين بطل **فصل** ركوب دابة لينة او
 لينة او باعها بطل خياره قياساً لا استصحاباً كذا **لو باع** خيار
 ففسخه او نقد منه لم يبطل ولو لم يره فلما رآه قبضه ونقده
 بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو تخير البائع فدفعت البيع الى
 المشتري لا يبطل خياره ولو للمشتري فابراه البائع عن منه
 لم يخبر ابراه **المشتري** بعد البراءة خير بين ردّه واخذ كذا عن من وانه ردّه
 انه لم يخبر ابراه **لو قول** من فسخ ابراه عن الدين على انه بالخيار
 لا لانه لم يفسد والساقط لا يحتمل الفسخ وكذا في الهبة بطل الخيار لا
 الهبة وكذا لو قال وكذا في كل ما كان بالخيار اذ لا ولاية له في
 وقفه على انه بالخيار بطل الوقف **ولو جعل** أرضه مسجداً على ان يبني
 بطل خياره لا المسجد **لو تخير** البائع ففسخه او ربحه وسلم
 الباطل

Copyrighted material

ليس البيع هنا وقال المشتري هو ذلك صدق البائع بميمنه فعلى هذا
 ينبغي ان يكون القول للبائع في مسألة خيار الشرط ايضا والاصل الاصل
 القول للمقبض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته فعلى هذا ينبغي ان يكون
 القول للمشتري في مسألة خيار العيب كما في خيار الشرط والاصل
 ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتخذا حكما يقول
 المحقق لا ينبغي لا ينبغي لان وجه كون القول للمشتري في المسألة
 الاولى هو ان البائع يدعي عليه الجاب غير مباح والمشتري ينكره
 ووجه كون القول للبائع في المسألة الثانية هو ان المشتري يدعي
 عليه حق الرد بعيب والبائع ينكره والقول للمشتري بميمنه في جميع
 الصور فظهر الفرق واتضح الحق والله اعلم ويدل على اختلاف
 حكم المشتري ما في فتاوى **مفتي** من ان خيار الشرط يكون له في جميع
 احواله رده بخيار وفيه عيب فقال البائع ليس منذ ثبوت وقال المشتري
 لابل هو ثوبك قال ح سن القول للمشتري والبيئته للبائع وكذا لو
 كان خيارا للبائع وكذا لو لم يكن للبائع خيار شرط واختار ان يرد
 خيار الشرطية وان كان يريد الرد بالعيب فالقول للبائع **ليس**
 ولو لم يقبض البيع فاراد المشتري ان يخير البيع ويأخذ المبيع من
 من يده بايعه فقال ليس البيع بهذا وقال البائع هو ذلك لم ينكره
 قالوا ينبغي ان يكون القول للبائع كما لو ادعى بيع هذا وانكر البائع
 اصلا بهذا اذا كان خيارا للمشتري فلو للبائع فان كان مقبوضا
 واراد البائع اخذه فقال المشتري هو هذا وقال البائع ليس بهذا
 فالقول للمشتري بميمنه ولو لم يكن مقبوضا واراد البائع الزم البيع
 في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا فالقول للمشتري **هو**
مفتي بخير خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري
 والبائع ان يلزم ايهما شاء على المشتري ويأخذ الاخر فان ملك
 احد هاتين يد المشتري فله ان يلزم ايهما شاء وان ملك احد هاتين
 يد البائع فله ان يلزم الاخر بعهده ولو قبضها المشتري وخيار
 التعيين للبائع فله ان يبيع بالمال فان مات البائع فليار لورثته

وان كان يبيع بغيره فليار لورثته
 كقوله

وكذا لو مات المشتري وخيار له ويورث خيار التعيين لا الشرط
 ويورث خيار العيب لا الشرط والمروية **مفتي** لا يورث
 خيار شرط ورؤية وتعيين بل ثبت الخيار في العين للورث
 ابتداء واختلاط ملكه بملك العمة واذا بطل الخيار لم يورث البيع وتم ولا يورث
 خيار العيب بل المورث استحق المبيع سالما قلدا وارثه لقيامه مقامه
 ولهذا ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث
 وان لم يثبت للمورث **مفتي** خيار التعيين فيما دون الاربعه
 وهو ان يبيع احد الشئيين او التلاثة على ان يأخذ ايهما شاء ويجوز
 ذلك في اشتداد اربعة وهذا مستحسن وقال زفر والشيخ **مفتي**
 اصلا والقياس لهما البيع وجه الاستحسان ان الحاجة اليه متحققة **مفتي**
 وان تعيب احد المبيعين في يد المشتري وخيارا للبائع فله الزم
 ذلك ولو اخذه البائع كذلك فلا شيء له على مشتريه من ضمان
 نقصانه ولو كان خيارا للمشتري وملك احد هاتين يد البائع فله المشتري
 الباقي ان شاء وخيار التعيين لم يجز الا موقفا بثلاثة ايام ويدل على احد
 الا ان يكون مع ذلك خيار الشرط فيكون المبيع مضمونا بالثمن
 وغير المبيع امانة ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضا الا ان
 هنا ما يتعين مضمون بقبضته والباقي كما قلنا في البيع الجائز فان
 ما لم يضمن نصف قيمة كل منهما او خيارا للرؤية فيختص بالمشتري
 في ظاهر الرؤية وعن ح م ان البائع خيارا للرؤية ايضا **مفتي**
 للمشتري وفي **مفتي** خيار الرؤية وخيار العيب يثبتان في
 البيع الفاسد **مفتي** وفي **مفتي** هو يثبت في كل عين ملك
 بعقد يحتمل الفسخ كبيع واجارة وقسمة وصلى عن دعوى الا
 اما في عين ملك بعقد لا يحتمل الفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع
 والصلح عن قود ونحوها من عقود يكون المردود فيها مضمونا
 بنفسه لا بما يتقبله فلا يثبت خيار الرؤية فيها يثبت
 خيار البائع في الثمن لو عينها واليكلي والوزني اذا كانا عينها
 كسائر الاعيان وكذا البئر من الذهب والفضة والاداني ولا

موال

يثبت

خيار الرؤية فيما ملك وينافي الذمة كالسهم والدرهم والدينارين
او دينارا والكيفي والوزني لو لم يكونا عينيا فاما كالنقد لا يشترط
فيهما خيار الرؤية اذا قبضنا **فصل** في قبضه قبل الرؤية هل في
الرضا لا للخيار ولو ابطال خياره قبل الرؤية لم يجز حتى لو اراه بعده
فله خيار الرؤية وكذا بعد الرؤية اذا سكت وابطال باللسان لا
يبطل ما لم يقل رضيت **كذا** قال صاحب جامع الفصولين
اقول قد ذكر في **سنة** انه يبطل برؤية وكيل القبض عند القبض
عند وعنه هذا يدل على انه يبطل بالرؤية فضلا عن السكوت والا بطل
بلسانه ويكفي التوقيع بان يحمل ما في **سنة** على قبض القبض وما
في **سنة** على القبض فلو اراه يبطل لو قبضه والا فلا ما لم يقل رضيت
او صرعا او دلالة فالصريح قوله بعد الرؤية رضيت او اخرت
والدلالة ان يراه بعد شرائه فيقبضه او يتصرف فيه تصرف المالك
كما في خيار الشرط فاذا فعل شيئا من ذلك بطل خياره **الفصل**
في خيار الرؤية مع بلا قضاء ولا رضاء وسوضح على كل حال قبل القبض
كذا **لكن** ايهما لا يخفى البائع عنده م وقال من يبيته
ايضا والرضا يبيته وفاقا **فصل** لو فسخ خيار الرؤية ولم يعلم به
البائع حتى يملك البيع يتصرف عليه اذ الفسخ لم يتم لان كونه يعلم
البائع به ويكلف البائع انه لم يعلم بفسخه **فصل** في خيار الرؤية بوقت
قبضه فقال لم ارجع لمجد ولا يتقبل قوله لا يتوقف خيار الرؤية بوقت
بالتوقي الى ان يوجد ما يبطل ويبطل كما يبطل به خيار الشرط كتمه ببيع
واجارة ورهن وهبة **فصل** في خيار الرؤية من تعيب او
تصرف يبطل خيار الرؤية ثم كان تصرفه لا يمكن رفعه كافتاق
وتدبير او تصرفا يوجب حقا للغير كبيع المطلق والرهن والاجارة
يبطله قبل الرؤية وبعد لانه لما لم يتصرف في الفسخ فبطل الخيار وان كان
تصرفه لا يوجب حقا للغير كبيع بشرط الخيار او كسنة واليه من
غيره لا يبطل قبل الرؤية لانه لا يبريد على **فصل** في خيار الرؤية
بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه او

نقد

او نقد ثم بطل خياره وكذا خيار العيب **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه
بعد قبضه بطل خياره **فصل** في الاجارة فلو باع بعد قبضه قبل الرؤية
ثم رده عليه بعيب حكمه كما لو فسخ من كل وجه او فك الرهن
او انقض الاجارة لم يعد خيار الرؤية وسو الحكم ولو باع بعد الرؤية على
انه بالخيار او عرضه على بيع او هبة ولم يسلم بطل خياره لا لو قبل
الرؤية قال صاحب جامع الفصولين اقول دل هذا على انه لا يبطل
بغير الرؤية والقبض والاصار ذكر البيع والهبة مستدركا او
يبطل حيثما برؤية وقبض سواء باع او وسب او لا فان قيل الغرض
البيع او وسب قبل قبضه يقال التصرف قبل قبضه لم يجز فيجب ان
لا يبطل به الخيار يقول الحقير الدلالة التي ذكرها بقوله دل هذا على انه
انفسه **لكن** يبرده عليه اشغال عظيم فاما من قبل ختمه **فصل** في خيار الرؤية
عنه **فصل** لو باع خياره في فتاوى قاضي **سنة** ان من اشترى مال بغير قبضه بعد
ما رآه بطل خياره **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه ولا
يكن التوقيع الا بان يقال القبض مبطل للخيار اذا وقع بعد الرؤية واما اذا
قبض ثم ردى فلا يبطل ما لم يوجد الرضا صرحا او دلالة والله تعالى اعلم
بما لا يبطل به خيار الرؤية **فصل** في خيار الرؤية بالاشترى
يبطل وكذا لو باع بيعا فاسدا او يملك بعض البيع عند المشتري بطل خياره
لان خيار الرؤية يمنع تمام **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه بطل خياره
بطل خياره ولو عوض بعضه بعد الرؤية على البيع او قال رضيت بعضه
بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو اراه قبضه رسوله يقول الحقير
مسئلة عوض بعضه على البيع ليست باتفاقية لما ذكر في فتاوى قاضي
انه لو عوض على البيع بعض البيع بعد الرؤية بطل خياره عند
س **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه بطل خياره
بعض البيع مع العلم بالعيب رضاه بالعيب **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه
بالعيب حتى لا يفسد خياره عند من خيار الرؤية يبطل برؤية وكيل
القبض عنده **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه بطل خياره
الرؤية لو كان لا يبطل خياره **فصل** في خيار الرؤية بوقت قبضه بطل خياره

بغير قبضه
عنه

قبض الوكيل بعد علمه بالبيع كذا وفي رواية وكيل الشراء
 كروية موكله وفاقا ورواية رسول الشراء ليست كروية مرسلة قال
مفسر فعلى هذا لو وكله وارسله قبل الشراء حتى رآه ثم شره
 الموكل او المرسل بنفسه يجب ان يثبت له الخيار والتوكيل بالروية
 مقصود الالابح ولا يصير روية كروية موكله حتى لو شرى ما لم يره فكل
 رجلا برؤية وقال ان رخصته فخذ لم يخره والوكيل بالشراء لو شرى
 ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فلو كسب خيار الروية لو لم يره وسد
 فيما وكل بشرائه لا يعينه في العين ليس للوكيل خيار الروية زوكله
 بشرائه لا يعينه فشرى قناره الوكيل ليس له ولا الموكل خيار الروية
 وكذا خيار العيب **مفسر** من رأى شيئا ثم شره فلا خيار له الا
 ان يطول المدة والشهر طويل وما دونه قليل ولو توفقه الخيار على كل
 حال ولا يصدق في دعوى التغير الا بالوجه الا اذا طالبت المدة
 فعليه البيعة في التغير وعلى البائع العيب وقيل لو رآه غير قاصد
 شره ثم شره فله الخيار ولو شرى ثوبا مملوفا قد رآه قبل وسوء
 الا يعلم انه ذلك فله الخيار ولو رآه ثانيا فخرج البائع بعضها فشرى الباقي
 وهو لا يوفى الباقي فله الخيار **مفسر** اختلافا في الروية فقال البائع
 بعثت ما رأيت وقال المشتري لم اره فالقول للمشتري بيمينه وكذا
 لو اختلفا في البيع فقال البائع ليس هذا ما بعثتك وقال المشتري هو هذا
 فالقول للمشتري بخلاف خيار العيب اذا اراد المشتري الرد يعيب
 يحدث مثله عند المشتري فانكر البائع كون العيب عنده فالقول للبائع **مفسر** اختلافا
 في التغير قال المشتري تغيروا قال البائع لم يتغير فالقول للبائع بيمينه وعلى المشتري البيعة
 شره وقوله البائع الى بيت المشتري فراه ليس له الرد وكذا اختاره لانه
 لو رده كانا الى محل فيه فذا كعب حدث عن المشتري كروية رد
 البيع يعيب او بخلافه او روية على المشتري ولو شرى متاعا وحمل الى موضع
 فله ردّه يعيب او روية لورده الى محل العقد والالا **مفسر** شرى ثوبا بالي فله
 الى الكوفة قال لم ليس له الرد يعيب حتى يردّه الى الري ولو كان مكان القدر
 اثباتا الى انما ليست كتمه حيث قال اري شعيرة ثم ومنا قريبا لا اذى

يقول المفسر في الدليل نظر لانه في بعض الروايات مؤنة المبيع
 بخلاف روية على المشتري فعلى هذا لا يخفى البائع الى محل العقد
 انه يكون مؤنة المؤنة للمشتري خصوصا بصورة عدم حضور البائع
 عند المشتري مع

محله

بحالها ملك المؤنة ولو شرى امة او متاعا فله الى موضع فلا يرد بخلاف روية
 التي في محل العقد سوى في خيار الروية بين الامة وغيره ولو شرى
 ارضا لم يرد فزرعه اكله بطل خياره وكذا لو قال الاكاد رخصت
 تفريق المشتري في البيع يسقط خياره الا في الاعارة فانه
 لو اعار الارض قبل ان يزرعها لم يزرعه المستعير لا يسقط خياره قبل
 الزراعة **مفسر** شرى دارا لم يزرعها فبيعت وارخصها فاختار بشفقة
 لا يبطل خياره في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشفعة اذا اخذ بشفقة
 دليل الرضا وخيار الروية لا يبطل بغير الرضا قبل رويته فلا
 يبطل بدليله وخيار الشفعة يبطل بغيره **مفسر** بدليله
 روية احد المتعديان او اثنين او النعمان لا يفي شرى بركة
 او شاة فطلب لبنها بطل خيار الروية والشفقة لا عند من ماليتها
 وكذا يمنع الرد يعيب اذ الذين زياوة متولدة فيمنع الرد رضى به
 البائع او لا وكذا لو اشترت الشجرة فاكل من ثمرها ولو اكل عليه القن او الدار
 فله رد يعيب **مفسر** البيع اذا كانت اشياء متفاوتة
 لم يكن روية احد كروية كلها فله رد الكل **مفسر** خيار شرط روية
 منع تمام الصفقة قبض او لا فيس له رد بعض دون بعض لتفريق
 الصفقة على البائع قبل التمام وبما ظاهرا يعيب قبل القبض
 واما بعد القبض فله رد المبيع فقط المشتري لو اجاز العقد في
 بعض المبيع دون بعضه بان شرى ثوبين او قنين او نحوهما
 فقبضهما فراضى باحدهما فقال رخصت بهما لم يخره والخيار
 بحاله ولو لم يقبل ذلك ولكن عرض احدهما للبيع لم يكن له رد هما
 وكذا لو اكل في يد البائع فقبض احدهما فهو دليل الرضا بهما فلا
 يردهما **مفسر** وفي عن ابن عمر لو ارضى باحدهما فهو رضاء بهما ولو
 رأى احدهما ورضى به لم يكن رضاء بهما ولو شرى دارا لم يره فاسكنه
 رجلا بلا اقرار فلما رآه في نفسه فعلى قياس خيار الشفعة ينبغي ان يبطل خيار
 الروية عند جرح قول الحكم الظاهر ان هذا محل نظر وان الصواب ما مر
 قبل ثمة اوراق نقلها عن **مفسر** انه لو اسكن رجلا باقر بطل خيار الروية

شرى ارضا
 ملكا
 بغير روية
 الا في الاعارة

شرى ثوبا
 فله رد
 بغير روية

لا لو اسكنه بلا اخر وقد مر ما يؤيد قبل ذلك من كلامه في الهداية
 من قوله وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير فلا ينفذ فيه وليا
 على وجه وجبة لو كان البيع عدا متفقا والتوفي وعاء واحد
 فروية بعضه كروية كله لو كان الباقي على تلك الصفة وقيل لا الاول
 اصح ان كان البيع من الهدايا المتفاوتة كيطبخ ورمال
 وسفرجل فالمرء الكل لا يبطل خياره بشرى زقين من سمن
 او زيت او عسل او حنظل من طعن او حنظل او بن او شيئا بل يوجب
 وراي احد ما ورعي به فليس له رد الاخر الا ان يكون مخالفا
 في شيء باخذها او يرد ما قال الشئ لو شري وقم يطبخ فلو من نوع
 واحد فروية بعضها كروية كلها ولو من انواع لم يكن كذلك
 والاصل انه لم يكن روية بعضها كروية كلها الا ان يكون في شريحة
 لو كان البيع من نوع واحد من كلب او زني في وعاء او
 في اكثر فروية البعض يكفي فيل هذا اذا لم يتفاوتت وفي العدي
 المتفاوتة يفسد روية الجميع وخلف الكه في يتفاوتت وفي غيب
 الكرم يقرب من يرى من كل نوع شيئا وفي الخيل نوعا منها وفي الرمان
 الحامض والابو يقرب من يرى منها وفي النار على راس الاشجار يقرب روية
 كلها بخلاف الموضوع على الارض في الكلب والوزني لو راى الاخذ
 سلة خياره من نظري وجه الصورة او الى ظاهر الشوب مطويا
 او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكذا في الخيار له والاصل في
 هذا ان روية جميع البيع غير مشروط لتفاديه فيكون روية ما يدل
 على العلم بالمتعدد ولو دخل في البيع شيئا فان كان لا يتفاوتت
 احادها كالمكيل والموزون وعلا متما ان يوضع للموزن كمن في روية
 واحد منها الا اذا كان الباقي اذ في ما راى محسنا كون له خيار وان
 تفاوتت احادها كشياب ووداب لا بد من روية كل واحد والجز
 والبعض من هذا القليل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل
 الحنطة والشعير كونها متقاربة العدد في المتقارب كوز ووز
 وبيض وتفاض واجاص والكينلي والوزني اذا كان في وعاء واحد

ادومون

او مومنا على الارض فهو كشي واحد اذ اري منه جفنة او اكثر
 ورعي به فهو كروية كله اذا كان غير المرئي كالمزني ولو في وعاءين
 فواي احد منهما فالبيع كروية كلها لانها كشي واحد والتفاديهما
 كشي واحد في حكم الغيب حتى لو وجدنا في احد الوعاءين عينا فلو
 قبل فبعضه اخذها او ردوها وبعد قبضه يرد الميعب فقط قال
 صاحب جامع الفصولين اقول فذا في قوله انها كشي واحد
 في حكم الغيب فان الشئ الواحد كليلي في وعاء واحد او وجد فيه
 عيب فله رد كله لا الميعب فقط يقول المحقق في خيار الغيب
 نقلنا عن قاضين ان ايضا ان ما كان في وعاءين في الغيب بمنزلة
 شئين مختلفين فيبين كلامه تناف غير خلاف ووجه التوفيق هو
 ان يقال انما جعلوا في مسألة الرد عيب في وعاءين قبل القبض
 في حكم شئ واحد وبعد القبض في حكم شئين فلا منافاة بينهما بين الكلامين
 بلا شك ولا يبين في رد التوفيق ما نقله المحقق عن قاضين ايضا
 بعد قوله يرد الميعب خاصة من قوله قالو وجدوا في عينا بعد القبض
 للرؤية لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فكان اللال فيه بعد القبض
 كالل قبل ما خيار الغيب فلا يمنع تمام الصفقة بهذا كله اذا كان
 غير المرئي على صحة المرئي فان لم يكن بقي خيار الرؤية فان قال
 المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك
 الصفة فالقول للبائع والبيعة للمشتري ولو شري قتا واحدة فزني
 الوجه ورعي به ولم يبر مسائر الاعضاء بطل خياره وان كان البيع
 دابة فعن م انه اذا راى العود ورعي به بطل خياره وعن س
 لا يبطل ما لم يرد وجهه وموضعه وان كان على شاة فلا بد من المجلس
 مع الرؤية وان شاة قيمته فلا بد من النظر الى ضرعها وجسدها
 ولو منقولا غير حيوان فان كان الشئ منه مقصودا كوجه في المعافر
 ونحوه فله الخيار لم يرد وجهه وان لم يكن كلبا يرد اذ اري بعضه ورعي به
 بطل خياره ولو وجد الباقي مثله ولو شابا يختلف قيمته باختلاف العلم
 بغير روية العلم ايضا ولو شابا مطويا فزني موضع الطالفي ولو اثارا

يمنع تمام الصفقة ببعض اولاما خيار الغيب في

ان لا يعمل ولا يجبر عليه المستصنع ان لا يقبل ما ياتي به ويرجع عنه
والصحيح من المذهب جواز بيعه لان محله فيه العيب المستصنع
وهما لا يجريان في المواعدة ولانه جوزه فيما فيه تحصيل دون
ما ليس فيه ولو كان مواعدة جاز في الكل وسماه شراء
فقال اذا رآه المستصنع فهو بالخيار لانه شره ما لم يره ولا ان
الصانع يملك الدراهم بقبضها ولو كانت مواعدة لم يملكها
واشبهت ان البس الخبار لكل منهما لا يدل على انه غير بيع الا بال
ان في بيع المتألف لولم يركب كل منهما عين الاخر كان لكل منهما
الخيار وحينئذ لم جواره على ان الشارع اعتبر في المعدوم
وجوده والمحقق عليه هو العين دون العمل فلو جاء به ففردنا
لان صنعة او من صنعة قبل العقد فخره جاز ولا يتعين الا
باختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز **ببيع**
وانما يبطل موت احد هـ لان الاستصناع شبه بالاجارة
من حيث ان فيه طلب الصنع فلذا اذا بطل موت احد هـ وكشبه
بالبيع وهو المقصود ولذا اجرنا فيه ما ذكر من احكام البيع
وقبل بنقذ اجارة ابتداء وبيعاً انتهاء قبيل التسليم لان البيع
لا يبطل موت احد هـ بل يستوفي من تركه والاجارة لا يثبت فيها ما ذكر
من احكام البيع فجمعنا بينهما على التقابل عند جمعهما في حالة وفاة
كهيئة بشرط العوض هـ ابتداء ببيع انتهاء والمحقق في ان المستصنع
طلب منه العين والدين فاعتبرهما جميعاً في فراقه على الارض فخطما
فان قيل اذا اعتبر في معنى الاجارة ومعنى البيع وجب ان يجر
الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى ولا يخفى ان الاجارة
تفسخ بالاعتذار وهذا عذر لان الصانع يلزمه الفسخ بقطع الاثم
في عتباره كان له فسخه وكذا البيع يثبت فيه خيار الرجوع
فما عتباره يكون للمستصنع الفسخ لانه اشترى ما لم يره يقول
المحقق رد على ظاهر قوله كان للصانع فسخه ان يقال هذا جائز لما ذكره
هو وغيره ان الصحيح انه لا خيار له ووجه التوفيق هو ان يقال

لا خيار له

لا خيار له بعد روية المستصنع المصنوع لا قبل فلا يخالفه والدفع
ابن الهمام ولان جواز الاستصناع للحاجة وهي في الجواز لا للزوم
ولذا قلنا للصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه المستصنع لان
العقد غير لازم واما بعد رآه فالاصح انه لا خيار للصانع بل اذا
قبل المستصنع اجره على دفعه لانه بالافرة بايع يقول المحقق قد ظهر
من جميع ما سبق في بحث الاستصناع ان قول صاحب الدرر والعز
وصاحب خزانة المفتي ان الصانع يجبر على عمله والامر لا يرجع عنه
سهو واضح كما لا يخفى **خيار العيب** وفيه لو اختلف الصانع
والمستصنع في ان الحكم امر او لا لا يخلف واحد منهما **هـ** اذا
اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع
الثمن وان شاء رده وليس لان يمكنه وبهذا نقضان وكل
ما وجب نقضان الثمن في عادة التجار فهو عيب **شخص** خيار
العيب يثبت بل بشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الكلف للثمن
ويورث فلو رده بالعيب قبل قبضه يفسخ بقوله ردوت ولا
يحتاج الى رضاء البائع ولا الى القضاء ولو رده بعد قبضه لا يفسخ
الا برضاء البائع او بقضاء فان رده بالرضاء فهو فسخ في صحتها
وبيع جديد في حق غيرها وان رده بقضاء فهو فسخ عام **خل**
المهر وبدل الخلع وبدل الصالح عن دم العبد يرد بها جش العيب ليس
وفي غيرها يرد بها والعيب الفاحش في المهر كل ما يخرج من الجيد
الى الوسط ومن الوسط الى الردي وانما لا يرد المهر بعيب يسير
اذا لم يكن كلبيا او وزنيا اما كلبيا والوزني فيرد بسيروا ايضا
عده خيار العيب يثبت في الاجارة سواء كان عيبا قديما
او حدث بعد عقد وقبض كخلاف المبيع فانه لا يرد بها بعيب حدث بعد
القبض **ق** خيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض
الشركاء في نصيبه بعد القسمة عيبا فلو شأ واحد حكم كلبيا او وزني
فلو رده كله ونقض القسمة سواء كانت بشرط او حكم اذا القسمة
بشرط بيع وحكم البيع وهذا وكذا اذا كانت حكم القسمة عتبت

نصيبه على انه سليم ولم يوجد فلا الرد تحقيقا للتسوية وان كان
 نصيبه لغيره ككتاب او عبدا او غنم ردة المعيب فقط البيع ويكون المردود
 بينه وبين شركائه ويرجع بحصة فيما اخذه شركاؤه لان عوض
 المردود في جميع ما اخذوه فان كان المعيب را فاسكنه بعد علمه
 بعيبه لم يكن رضاه احتسابا وقال في البيع السكني بعد علمه بعيب
 دليل الرضا وقيل لا فرق بينهما وكل ما بهو رضاه رضاه
 وانما اختلف الجواب لا اختلاف الموصوفه فهو موصوفه البيع علم انه
 لم يكن ساكنا فيه وقت البيع ثم سكن وموصوفه القسمة ان كان
 ساكنا فيه فدام عليه جملته وهو مثله في خيار الرتبة من وفي
 خيار العيب ثبت في صلح عن مال فلو ادعى بيا فصاله على قس
 فله ردة بعيب حكمه حكم البيع فان ردة حكمه كما في فسخ الصلح فلمن ردة
 على بايعه **مورد** او الخاتمة وما يتعلق بهما **الاصل** ان
 ظهور العيب شرط لصحة الحفوضه لان حق الرد يثبت على وجود
 العيب فاما لم يثبت وجود العيب في الحال لم يكن بينهما حفوضه
 الا برك لو كان العيب ظاهرا فزال بطلت الحفوضه **مورد**
 بشرط الرد ومعاودة العيب في يد المشتري في جميع العيوب الا في
 الزنا وهذه رواية **م** وقال سن وكذا الجنون بقول الحق سبحانه في
 تعذر العيوب نقلا عن الزبيدي ان الصحيح ان بشرط معاودة الجنون
 عند المشتري **مورد** اراد رد والمبيع بعيب فليبايعه ان لا يقبل بغير
 قضاء وان كان يعلم بالعيب لو قبله فلا قضاء لا يكون له الرد
 على بايعه **مورد** مشراه وقبضه فادعى عليه لم يجز على دفع ثمنه الى
 بايعه حتى يجلف البايع او يبرهن المشتري على العيب برده وان
 قال شهود في التام فحينئذ يجز على دفع الثمن ويقول القاضى اما
 ان تدفع الثمن او تخلف البايع وتدفع الثمن اليه لو ادعى خيار الرتبة
 يفسخ العقد بقرينة رد وت ولا يحتاج الى القضاء ولا يجرى دفع
 الثمن **مورد** باع مشراه فان قبل بقضاء او اقرار او بينة
 فله ردة على بايعه

عليه ان يردده على بايعه ولو ردده على حكم ثم لم يردده فليس له ردة

فان اختلف البايع على وجود العيب عند المشتري ان انكر
 وجود العيب في يده عند رد وعند ما جلف والقول البايع
 انكر حق الرد

او تكول

او تكول فله ردة على بايعه لانه فسخ من الاصل فجعل البيع الثاني
 كان لم يكن والبيع الاول قائم الحفوضه غايته الاسرانه انما قيام
 العيب لكنه صار مكذبا بشرعا بالقضاء فان رفع التناقض قال
 صاحب جامع الفصولين اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري
 فوجد عيبا فبرهن البايع انه برى من كل عيب لا يقبل للتناقض
 مع انه مكذب شرعا انكاره البيع فعلى هذا الاصل ينبغي ان يقبل
 يقول الحقير ينبغي ان لا يقبل لان ما ذكره قياس مع الفارق
 وقد عرفت وجه ذلك في اوائل الفصل السادس عشر في مسئلة
 منقوله عن **ط** فليست من فانه من الفوائد المهمة **مورد** ومعنى الحكم
 بالاقرار انه انكر اقراره بالعيب فبرهن عليه المشتري قال صاحب
 جامع الفصولين اقول انما اول هذه الاية لولم ينكر الاقرار يرد
 باقراره لا بالقضاء فلا يرد على بايعه لكن لا حاجة الى هذا التأويل
 لان يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيحكم فلا يكون
 بيعا في حق بايعه لعدم الرضا يقول الحقير يؤيده ما ذكره الزبيدي
 بقوله فان قيل لما باشر سبب الفسخ وهو التناول والاقرار بالعيب
 كان راضيا حكم السبب فلا يلزم بايعه قلنا المسئلة مفروضة فيما اذا
 اقر بالعيب وابل القبول فله ردة عليه الترضيه جبره والفسخ لا يثبت
 باقراره وتكوله بل بالقضاء فينفذ القضاء في حق الكافر فله ردة
 على بايعه لانه لما فسخ العقد بينهما عاد اليه قديم ملكه فصار كأنه لم
 يخرج من ملكه **مورد** وان قبله بلا حكم ليس له ان يردده لانه بيع جديد
 في حق الثالث وان كان فسخا في حقها والبيع الاول هو الثالث
 ولورده عليه بلا حكم بعيب لا يحدث مثله ليس لان خاصه بايعه
 وقيل له ذلك للتيقن بقيام العيب عند بايعه بخلاف ما يحدث
 مثله **مورد** والاصح انه لا يردده في الكل اذا الفسخ براضى بيع جديد
 في حق غيرهما اذ لا ولاية لها على غيرها بخلاف الفسخ اذ لا ولاية
 عامة فينفذ قضاؤه في حق الكل وهذا اذا رد بعد قبض فله ردة
 قبل قبض فله ردة على بايعه ولو بالتراضى في غير العتار اذ يبيع

قبل قبضه لا يجوز فلما يمكن جعله بئجا جديدا في حق غيره فاجل في
في حق الكل وفي العتار اختلف المشايخ على قول 2 والاظهار ان بيع
جديد في حق البايع الاول اذا العتار يجوز بيعه قبل قبضه عند 2
فان لم يرد على بايعه كان اشتراؤه بعد ما باعه وعند من فسخ لا
لا يجوز بيعه قبل قبضه عند من وعند من يبيع في حق الكل ولا فرق عند
من سبب ان يكون القضا وبسببه او اقرار او توكول اذا القضا فسخ في
حق الكل **خلاصة** اشتراؤه فباعه فرد عليه عيب بلا قبضا وليس يرد
على بايعه لا يبيع جديد وكذا لو توكلا او لو رد عليه قبضا وبسببه
او توكول او اقرار عند القاضي فله الرد لا فسخ ثم ينظر ان رد بسببه
فله الرد اذا ثبت ان العيب كان عند البايع الاول ولو رد توكلا او
باقراره بقضا فلو عيب لا يحدث مثله ويجوز ان لا يحدث مثله في تلك
المدة يرد عليه ولو حدث لا يرد الا بسببه انه كان عنده اي عند البايع
الاول قال وفي نسخة الامام السرخسي وهذا بعد القبض فلو قبل القبض
فرده سواء كان الرد بقضا او بغير قبضا وقال ولو اشتري شيئا
تقابضا فاراد يرد به بعيب فقال البايع بعينه مع شيء آخر وقال المشتري
بعينه وحده فالقول للمشتري **خلاصة** اراد المشتري الثاني الرد بعيب
حدث فقال له المشتري الاول هذا العيب حدث عندك برهن الثاني ان
حدث عند البايع الاول فرد بها القاضي في المشتري الاول فلم يرد في الاول
ان يرد على بايعه بذلك العيب **مس** وقيل هو قول 2 ولا يرد عند من
وكيل المشتري **مس** على ذلك العيب عند من وقيل هو قول 2 يرد بعيب
بلا حصة موكلة قبل التسليم وبعده لا يرد الا بحضوره والموكلة لا يرد الا بحضور
وكيله والوصي خصم يرد بالعيب يرد عليه لومات البايع ولم يترك دارنا
فوجد المشتري عيبا بغير القاضيه وصبا عن الميت فان رد السلعة بسببه
يباع ويؤدى دينه من ثمنها وان نقص فالتقصان على بيت المال **خلاصة**
يباع رد على وكيل يبيع بعيب قبل بلا قبضا لزمه دون موكله في عيب
يحدث مثله وفاقا وفيما لا يحدث على القول الصحيح ولو قبل قبضا
لوعيب لا يحدث مثله في تلك المدة يرد على موكله سواء قبضه عليه بسببه

قضية او المشتري انه يرد على البايع بالبيع الجار للبيعة وقال البايع
ما يرد به جاري في القول قوله لا يرد بعينه للعقد والمشتري يرد به ذلك
العقد في يد العيبين والبايع يرد به خلاف ما اذا قال المشتري وجوز له
ان يرد في القول قوله لا يرد بعينه للعقد وكان منكر القضي

او توكول

او توكول اقرار ولو عيب يحدث مثله فلو رد عليه بسببه او توكول فله رد
باقراره لزمه ولكن لان يبيع موكله واما وكيله الشرا فدان يرد به بالعيب قبل
ان يدفعه الى موكله احتسابا ولو ادعى البايع رضا الموكلة فلا يمتنع على
الموكلة لانه ما جازيها عقد ولا خلاف الوكيل لانه يدعي رضاها والخير لو برهن
على رضا الموكلة بطل الرد ولو اقر الوكيل برضا موكله جاز اقراره في حق نفسه
ولزمه المبيع الا ان يرضى الموكلة بقوله ويبرهن على رضا الموكلة **خلاصة**
ادعى البايع رضا الموكلة وهو غايث طلب بيمان الوكيل او الموكلة ليس
ذلك فلو برهن على ما دعه ببيع وان اقر الوكيل انه كان ابراء بايعه عن
العيب صح اقراره على نفسه لا على موكله **مس** وفي كل آخر من فسخ
قاضي لا يرد شيئا فوجد عيبه فوكله غيره بالرد وغاب هو فقال
البايع الموكلة رضى بالعيب لو كمل لا يكون خصما له حتى يحضر الموكلة **مس**
وكله يرد مبيع بعينه ادعى البايع رضا المشتري لم يرد عليه لو كمل حتى
يخلف المشتري اذا التذكرة غير ممكن لان القضا بالفسخ ينفذ ظاهره وباطنه
عند من فسخ القضا ولا يستلزم المشتري بعده اذا القضا لا ينقض حكما
مسئلة الدين اذا القضا فيه فاذا ظهر الخلف فيه لم يكن نزعه منه ودفعه الى
غيره **مس** لنقض القضا **خلاصة** موكله وجد عيبا بعد موت وكيل الشرا يرد
بالعيب المشتري من الوكيل لو وجد عيبا لان يأخذ الثمن منه لو نقده اليه لو نقد
للموكلة اخذه منه والمشتري من الوكيل يرد بالعيب على الوكيل وان حصل
التمن الى الموكلة وكيل الشرا لو وجد مبيع عيبا وسد الموكلة لا يرد الموكلة
وكذا في الاجارة والاستيجار **خلاصة** قبض ما شراه وكيله فوجد عيبه رده
على وكيله وهو على بايعه وكيل الشرا وجد عيبا قبل قبضه فان رد بعيب
رده وان رضى بالعيب فلو يسير الزم الموكلة ولو فاق حاش لزمه دون موكله
وفي كل بله فلو ان ما لا ينفوت حسن المنفعة كقطع احد البين فهو يسير
وما ينفوت كقطعها ففاق حاش وذكر الشمس لانه السرخسي ان ما لا يدخل
تحت تقويم القويمين يعني لا يقوم احد مع العيب بقيمة الصحيح فهو فاق حاش
وجعل العيب يسيرا كالعيب البير في المشتري عند من اذا كان المبيع مع العيب
يساوي ثمن العيب يسيرا به فرضي بالوكيل لزم الموكلة وهذا اقرب

يقول المحقق لا يرد الموكلة بعينه لانه لا يرد الموكلة على البايع لانه لا يرد
مطلقا لما سببته بعد سطر واحد انه يرد على وكيله وهو على بيع

من قول الرخسي **خلاصة** العيب ليس ما يدخل تحت تقويم المقتضى من تغيير
 ان يقوم مقام صحيح بالف ومع العيب باقل واخر يقوم مع هذا العيب
 بالف والفا حش ما لو اتفقوا على تقويم صحيح بالف ومع هذا العيب **قل**
 قبل صفة العيب الفاشح حتى ان يرد من الجودة الى الرداءة او الى الشبهة
 بينهما فاما ما دام في حد الجودة وان جاز ان يكون غيره اجموده فلا مرد
 من عينه الى قيمته وقيل حتى ان يرد من عزة المبيع الى كساده وقيل
 حتى ان ينقطع عنه رغبة التجار فاما ما كان حال لا يزداد علم فيه
 فليس بفا حش وقيل يرجع فيه الى اهل خبرته فاطلقوا القول
 فيه بأنه فا حش فهو فا حش وما امتنع عليه الفا ظاهرا فلا
 قيل ما دخل في اجتهاد المجتهدين فهو يسر وما لم يدخل ففا حش
 يقول الحقير التعريف الثاني والثالث من معنى وفي صحتها
 نظرا اذا الفاشح يطلق على بعض العيوب في بعض المبيعات
 مع رواج ذلك المبيع وعدم انقطاع الرغبة والتجسس على
 ما ذكر في الخلاصة وهو مختار شمس المالك كما مرنا عن قاضيان واجله
 هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب ومآل التعريف الاول
 والرابع يرجع الى الخامس كما يظهر بان نظر قد تفرقا **فان**
 وكيل الشراء وجد فيما شره عيبا قبل القبض وبراء بائع العيب
 مع ابرأؤه ويلزم موكله ولو وجد العيب قبل القبض فبراء بائعه و
 رضى بالعيب يلزمه دون موكله لان العيب قبل القبض لا يقطع لها
 من الثمن وفي الزيادة الوكيل اذا رضى بالعيب فلو قبل قبضه لم
 الموكل ولو بعد لزوم الوكيل ولم يفصل بين السير والفا حش الصحيح
 ما من المتفق سواء قبل القبض او بعده اذ برضاه بالعيب يصير
 كأنه شره مع العلم بالعيب فان كان لايب وي ذلك الثمن لا يلزم
 الموكل وكيل الشراء علم بعيب قبل قبضه فقال له موكله لا ترضه بهذا العيب
 فرضه بلا يلزم الموكل وهو بمنزلة الرضى به الوكيل بعد قبض الموكل لو
 ابرأه البائع عن العيب صح ابرأؤه ولا يبي للوكيل حق الرد **اقسام العيوب**
 وفي قول العيوب اربعة اقسام الاول ما هو ظاهره ككل موكله

وشلل
 وصم

وشلل وصم وعرج وسن ساقطة او سوداء او شاغية واصبع
 زائدة وشذوق وقروح ومرض ونحوه في الاواني وخرق وعقود
 في الثياب ونحوه في الارض فلو علم به بعد البيع فله رده بان كان
 بعيب لا يحدث مثله في تلك المدة ولو ما يحدث فالقول للبائع ان العيب
 لم يكن عنده لا يحدث في الحال الا اقرب لاقوات الا اذا برهن المشتري
 على قدمه والا فلا تخليف باله بعتة وسلمته وما به هذا العيب فان كان رده
 لا لو حلف **بس** الصواب تخليفه بالتسليم ثم هذا البيع وما به هذا
 العيب باله ليس عليك حتى الرد بسبب يدعيه لانه لو حلف باله بعتة
 الخ ربما يكون العيب بعد البيع قبل تسليمه فيمنه صار في بطلان المشتري
 ولو شك البائع فله ان يحلف المشتري على ان ما رضى به صرا او دلالا لانه
 ادعى عليه امر الواقع بلزومه فاذا انكر حلفه يبي في العيوب الظاهرة
 التي لا يحدث مثله عند المشتري كاصبع زائدة او ناقصة يقضي القاضي
 بالرد بلا تخليف لتيقن وجوده عند البائع الا اذا ادعى البائع رضاه
 المشتري باو اثبت بطريق **في** العيب الظاهر هو رد القاضي على البائع بطلا
 على العيب عند البائع الا اذا ادعى البائع رضاه المشتري او الابرأ عنه فحلف
 المشتري باله ما رضى بذلك العيب كذلك في عيب حدث مثله كعرج
 وامراض ولكن لا يحدث في مثل تلك المدة ولو حدث في مثل تلك المدة
 فانكر البائع كونه عنده قال مني تخلفا يخلف البائع باله الى حق الرد
 عليك بهذا العيب الذي يدعيه **خلاصة** ان فاضل قبل قبض المبيع في عيب
 ظاهر يعرف بالمشاهدة فله رده وينسخ العقد ويقراردت والاحتجاج
 الى رضاه ولا قضاء وفي الاصل بشرط علم البائع دون خفته ورضاه
 فان رضى به البائع فيها فان لم يرض فاضلها فالفاضل ينظر في العيب
 ان وقع عنده انه قديم او حديث لكنه لا يحدث مثله في هذه المدة رة
 عليه بقول المشتري ولكن يخلف المشتري باله ما رضى بذلك العيب ولا
 عطف على البيع من رآه وانما الفضاة على خلاف باله ما سقط حكم
 في الرد بالبيع الذي يدعيه البائع لكنه اذا اطلب البائع منه بمينة
 وان لم يطلب لا يخلف في ظاهر الرواية وعن سبب انه يخلف اما اذا كان العيب

لا العبد وان لم ينجس فليس بجيب فيها والادان عيب في فظة
ماء على اربعة الانف داما والعشي وهوان لا يبرح الليل والواد
والخفة ضرر ساكان او غيره وفي الصفة اخلاف الروايات و
العسر وهوان يعمل سببا له الا ان يعمل بيديه جميعا **فزانة المفت**
العسر عيب وهوان يعمل سببا له ولا يستطيع العمل بعينه الا ان
يكون اعسر يسير انتهى يقول الحنفية لا اعسر يسير هو من يعمل بكفا يديه
وتقال له الا ضبط ايضا وهوانا وكمال وليس جيب روي
ان عمره الدعة كان اعسر يسير كذا في الفتاوى الطهرية **فلا**
وظهر اسود اذا نقص القيمة والفتق وهوان لا يستعمل النول
والجل في الامة عيب لافي الدابة ونزول بالولادة والاحتياضة
والدين عيب في قرن وامة الا ان يقضي البايح او براء الغراء
فانحان والادرة عيب في العبد لانه لا يسرع المشي بقول الحنفية لادرة
هي عظم الحفيتين وكبرها وانتفاها وذلك يحصل من الفتق
في المثانة ومن به الادرة يسمى باللغة التركية دكة قال
والعقل في النساء عيب وهوان في الفرج يمنع الجماع وقيل
هي التي تكون مسلكا بها واحدا وعدم الختان في العبد اكبر عيب
لا في الصبي **فلا** في المولود البالي عيب وفي المجهول لا **درع**
والدفع عيب وهوان في راجحة الاربط والشو والماء في فم العين
عيبان لانها يضعفان البصر وارتفاع حين بنت سبع عشرة عيب
ابفا **فزانة المفت** والجرى وهوان في تحت السرة والزن عيب
وهوان يسيل الماء من المخزئين والعشا عيب وهوان ضعيف البصر
حتى لا يرى عند شدة الظلمة او شدة الضوء بالنهار ومنه يسمى
الاعشى وهوان لا يبرح بالنهار يقول الحنفية في الناموس
العشا مقصورة سواد البصر بالليل والنهار **فلا** لاجه
يبصر في الشمس وفي ترجمان الصحاح الاعشى من لا يبرح
بالليل ويبصر بالنهار انتهى قال والعشم عيب وهوان
وتشيج في الاعصاب ومنه اصل العرج والدخس هو من يكون
في دور

ع

في دور حافر الفرس والفرج عيب وهوان في الرسغ بينه وبين
العاود وفي القدم كذلك عيب بينه وبين عظم الساق وفي الفرس
التواء الرسغ من الجانب الايمن والفرج عيب وهوان في الفرس تباعد
بين الكعبين والصلك عيب وتوصف لك كبتاه ان يفر بركبته
والصدف عيب هو التواء في اصل العنق والتدق عيب هو افراط
وسعة الفم والجر عيب هو كل ما حدث في عروق الدابة من تزايد
انتفاخ عيب في الفرس عيب وهوان في الماقي وربما يسيل منه شيء
والحققة عيب وهوان في رة في عرض اقل صدره ويتفتت بها
ومنه يقال اتقوا الخيل المهرقة والحوول عيب وهوان في
البقرة يربى الشئ شيئين والحوول عيب وهوان في
من الحول حتى اذا كان ميل انسان العين الى الجانب المقدم يسمى
قبلا والى الجانب الاخر يسمى حوصا والفرع عيب هو يابض يظهر
في انسان العين ويسمى بالفارسية ناخته ويرى السيل عيب
لان ينعف البصر وربما يذهب بالبصر والحب عيب والبرص
والجذام عيب والقرن عيب والقراء هي التي في فمها مانع
يمنع من سلوك الذكر فيه والرتق عيب والرتقاء هي التي لم
يكن بها فرق الا المبال والنتق عيب وهوان في المثانة
يحصل من انتفاخ بين امعاء وخضية والسلة عيب هي
زيادة يحدث في الجسد كالغدة والكلى عيب الا ان يكون علامة
كما في الدواب **فيلع** والجنون عيب لانه فساد في الباطن
اذا العقل معدن القلب وشغله في الدماغ والجنون انتفاخ ذلك
الشغاء وهو لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عند بابة في صغره
وعاود عند المشرى بعد كبره برده لانه عين ذلك الاول الصحيح
لا يبرده حتى يعاوده عنده ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة
وما دونه ليس بجيب وقيل المطبق عيب لانه اذونه والكفر
عيب في قرن وامة لان طبع المسلم ينفر عن صحبة الكفاوة الدينية
فلا والشيب عيب يقول الحنفية الظاهر ان ليس بجيب طفا بالفتق

في القن
في القن
في القن

يكون بحيث يورث ضعف القوة والجر من غلبتها ولا يورث
في القن عيب وكذا الحضي فلو شراه على انه خفي فوجده خللا
لا يردّه وبالعكس يردّه والنكاح في قن وامة عيب شرقي قنا
قد ابقا وسرق او بال في فراشه عند بايعه في كبره ولم يبيعه عند
المشترى قبل له الرد وقيل لا يملك يبعده عند المشتري وهو العيب
قيل له الرد وقيل لا يملك يبعده عند المشتري فابق عنده وكان ابق عند
البائع لا يرد ويقتضيان العيب دام القن حيا آتيا عند 2 وكذا لو سرق منه
المبيع ثم علم بعيبه لا يرجع بنقصانه **فصل** في عيب المشتري ان يطلب
بالباع بالتش قبل عود الا ببق **خلاصة** وان كان البائع والمشتري غير
بذلك **فقط** ابا فيهما دون السفر عيب اختلافوا انه هل يشترط الخروج
من البلد يقول الحق في الخلاصة انه لا يشترط ذلك **فصل** ابا في البلد
الى القرية عيب كذا ابا في من البلد مولا عيب اذا العيب ينقص
القيمة وهذا كذا قال صاحب جامع الفصولين اقول وعلى هذا ينبغي
ان يكون العيب عيبا يقول الحق وينبغي ايضا ان يكون قبح الوجه او سوا
عيبا وسيا في نقل عن قاضي خا ان لا يرد لهما ولا يستقيم وجه الفرق
والداع علم **فصل** سرقة كذا درهم مولا او لغره عيب سرقة ما كولا من
اجنبى عيب لان مولا ان كان لا ياكل ولولا ذرا وبيع فوجب بطلانها
ولو نذرت البقرة الى منزل البائع فهو عيب وقيل الذممة
او ثلثا ليعيب ولو علم الدوام فوجب في القن لافي الدابة
وقمار نرد وشرائح ونحوها عيب لا تجوز وطبخ وطبخها
والسم عيب في القن والامة لما فيه من الضر فنقص لما فيه فيهما
صح شرب الخمر عيب لو باع لان وادمان لا يكتفيان في الاحيان
يقول الحق لا شك ان هذا في المالك لافي الاحوار والمقام قريبة
دالة فلا حاجة الى التقييد والظاهر **خلاصة** شرب الخمر عيب في
قن وامة ان نقص الثمن **فصل** الزنا في القن ليس بعيب لا يرفع
فست فلا يوجب خللا كونه اكل الحرام او تادير الصلوة **فصل**

الزنا عيب

الزنا عيب في الامة القن سرقة قنا لان يكون مديبا على ذلك
وولد الزنا عيب في الامة القن شرقي قنا فوجده مختارة
لا يثبت بعيل قبيح ولو بالمشتري والتدليل فليبع بعيل الحقير
قول ليس بعيب محل نظر لما ذكر في الخلاصة ان الرعونة والتجش
اليان في صوته وتكسره في مشيه ان كان يسرا فليس عيب وان
فاحت **فقط** شرقي قنا فوجده بعيل بعيل قوم لوط فلو كان عيب
لا لو جسد خلاف لالو وجد الامة رانية فوجب فيها عيب او غيره
يقول الحقير المسئلة الاولى مع كمال ب عتيا محل نظر من وجبت
ان اول انه يخالف لما قرع عن قاضي خا ان التحث بالعل النسخ
عيب بلا تقييد كونه بلا عيب والطاهر انه موافق لانه لو اقبل
كوبه خلافة قلنا ان تقييد بعيل المد او مة ولو جسد كافر نظره
انفا في مسئلة زنا القن **فصل** سرى دابة نيام حين وقت العن
هو عيب وشر عيب الدابة لنها في صرحها عيب **فصل** السعال عيب
لو خشن والافلا **فصل** السعال ووجع الفرس القديان عيب
خلاصة وجع الفرس مرة بعد اخرى عيب ان كان قدما ولوراد
عنده يرد شرقي قنا وامة فطلب ان به وجع فرس ياتيه مرة بعد
اخر له ان يردّه **في** دابة تاكل الذباب ان كثر فعب لان تاكل
احيا ما شرى دابة فوجد بعيل كاكل فله رد ما لا يوجد الجار بطي
الذباب الا اذا اشترى على انه يحول وان كان بعيل كثر اذ ابا فعب
لا لو احيا **خلاصة** في الدابة لو كانت اكل خارجا عن العادة ليس
بعيب وفي الامة عيب لانه انفس الفرس **فصل** الحزن عيب وهو
كسل في الدابة على وجه التفسير لا ليس بعيب **في** الحزن هو الذي يقف
في الطريق في بعض المواضع بلا مانع شرقي قنا فوجده كبر السن
فيل ينبغي ان لا يكون له الرد اذا اشترى او على انه صغير السن قياسا
على مسئلة بطو الجار **خلاصة** في الدابة الحزن عيب وهو لا ينفذ
والحقير وهو ان لا ينفذ عند الجار وقلع الرستن وهو ان يخلع النعام
والجدار شررا سدا قبل الخلافة اذا كان ينقص الثمن وهو باطل الخلافة

بل ايت فليسا من فها ميو العوايب **فمنها** شئ امة قد بلغت واد
 انت خشي قال لم يخلف البايع التبة ما هي كذا لك لانه لا ينظر
 اليه الرجل ولا التاء يقول الجعفر العا من ان هذا اذا كانت الامة
 خشي شكلا والافقي تطلب له نظره ثم اقول من قبل عدة اوراق فاعلم
فت ان اقسام العيوب اربعة فغير هذه المسئلة ينبغي ان يكون
 خمسة وهذه الخامسة ولعل وجه عدم التفرق لما كونا من دارة الوقوع
 وانما درك المعذور **فمما** الشط عيب يكون بعض شعر الرأس
 او الحية ابيض وبغضه اسود **فمنها** شئ فظهر حضايا راسها
 ان طر بها شط فله ردة لا ان طر شقة الا اذا شجر طسوا شعر
 في ابيض والصهوة ومن لون بين صفرة وحسرة فغير عيبا في التوبة
 والتمسدة لان الروميت والصفالب لان عامة شعور اهل الروم
 كذا كثر شري عيبا لغيره فوجد مخلوق الحية او مشوق له ردة ان
 طر ذلك في مدة بعد الشئ او يعلم انه كان عنده بايع يقول الجعفر
 عليه اشكال بما تر قبل ورتة فاعلم **فمما** من قولنا الغرض من
 الحذنه اذ مقتضى ذلك التعليل ان لا يرد العيب بالانها والاحكام
 انه ينبغي ان يحد المسئلة في الحكم نقيبا او اثباتا كما لا يخفى على ذوي
 فهم **فمنها** شئ امة فوجد فوجد بطلان الموضع عيب
 له ردة والحال على شقة الامة او جفها عيب يقول الجعفر في الخلاصة
 الحال والتولول عيبان لو كان في موضع يستقيم في الاول
 في الاثبات عيب ثم اقول مسئلة الحال والتولول مخالف لما من
 قاصدا ان الامة لا ترة ببيع الوجه فيخفى ان يحد اثباتا المسئلة
 ايضا حكم لغيا او اثباتا كما لا يخفى **فمما** اكل الطين وحضاب
 الشعر عيب شري امة اوقت فوجد لاجل الجفن والطبع اصلا
 فليس عيبا اذ لم يشترط فان كانا يحدان ثم ثبته عند البايع
 فله الرعدة ثم ثقب احدى الاذنين عيب شري فاعلم على ان
 الكحل مثل الحاشي وليس من جنس ردة شري لو باع فوجد في
 ان الثوب بجال او غسل نقص فهو عيب ولا فلا **فمنها**

شري

فمنها شري باقية عيبا فزيب العيب رتنة ونقص به
 في الكحل فلا يرد عيب وكذا لو كان فيه رطوبة فبست وكذا
 لو شري حشبا رطبا فبست عنده **فمنها** شري خبطة فوجد
 فيها ترابا لو بيعت لا يبعد عيبا عند الناس لا يرد وكذا لو عيب
 لكنه ليس بقا حش فله الردة ولو خشن التراب فان شاء اخذ
 الحطة بخصتها من الثمن او ردها واخذ كل الثمن كما لو شرا
 على انها عشرة اقصة فوجدها تسعة فخر كما ذكر وان اراد ان
 يخر التراب ويمسك الحطة بخصتها من الثمن فليس له ذلك اذ
 الحطة لا تخلو من قليل تراب هذا اذا علمه المشتري قبل بيعه
 فان جهر التراب فوجد ما حش ان امكنه خلطه بالحطة وروها
 بما نقض ان يرد الحط ويستر الثمن وان نقض بعد خلط بالندرية
 لا يرد لانه لا يمكنه الرده كما قبض على عيبه الثمن حصته نقضان
 الحطة ولو شري البايع اخذ ما ناقصة فبردها حينئذ وكذا حكم ما
 لا تخلو من تراب شري مسكا فوجد فيه رصا صا فله ان يخر الرصاص
 ويرده على بايعه بخصته جعل من الجنس هذه المسائل اصلا فقال
 كل باياع في قليله لا يخر كثيرا وما لا يباح في قليله فله ان يخر
 كثيرا والرصاص في المسك فما لا يباح بخلاف تراب في حطة
 وغامة المباح اخذوا بهذه الرداية شري بطيخا عذوا وبغضها
 وكثيرا واحدة فاذ هي فاسدة لا يتفقد بها فله ان يرجع بخصتها
 من الثمن ولا يرد غير ما الا ان يهر من على فاد البايع بخلاف
 الجوز اذ هو شئ واحد اذا كان بعضه فاسدا فخر منتفع به يرد
 كله وكذا اللوز والستق والبعض واما نحو بطيخ ورمال وسفرجل
 وخيار فلا يرد غير الفاسد **فمنها** شري حب القطن فزرعه فلم
 ينبت قبل يرجع بنقص عيبه وقيل لا لانه اهلك المبيع **فمنها**
 شري به خيار فبذره فلم ينبت لو علم انه ممت فاد البايع
 عنه لو شري شئ اخر بعد فاد وثبت فاد به بينة انه
 فاسد ويجوز ان يبعه ونظيره ما قرأه لو شري امة فوجد في الحوض

فد طوبى انما اتوا البائع او كونه شري بذر بطبخ فظلمانه
 بذر فناء بر المشتري مثله ويستدغمه لاختلاف الجنس فطل
 البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بمثله **فقط** شري بذر الفيلين
 على انه تركي فلما خرج الدود تبين انه غير تركي وبينهما تفاوت
 بطل البيع اذ المسمى معدوم لانها جنس مختلفان كهر وني
 مع موهدي شري بذر ا على انه بطبخ كذا فزرعه فظلمانه
 جاز البيع للاتحاد الجنس من حيث انه بطبخ واختلاف الصفة
 لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند **قاسم**
 اراد بيع شئ فيه عيب وهو يعلم به ينبغي ان يبطل العيب ولا
 بدس فان باع ولم يبين قبل بصير فاسق مودود الشهاده
 والصحيح انه لا يصير كذلك لان هذا الصغار **بما يبيع الرد**
وما لا يبيع وفي خاصم بايعه ثم ترك الخصومة اياها فخاصمه
 ثانيا فقال البائع لم امسكه طول المدة بعد علم عيبه فقال المشتري
 امسكه لانظر هل يزدل العيب فله الرد **فقط** وكذا لو اراد رد
 فلم يجد بايعه فاطعمه واتمكه اياها ولم يتصرف فيه تصرفا يدل
 على الرضا ثم وجد بايعه فله الرد **فقط** ولو هلك برجع بالنقصان
 وجد عيبه فخاصم بايعه فيه ثم ترك الخصومة اياها ثم عاد
 الى الخصومة فله الرد **فقط** لو تصرف فيما اشتراه بعد علم عيبه
 تصرف الملاك بطل خصمه في الرد وكذا لو اشترى المبيع او رهنه او
 كاهنه لم يمسك الثوب او سكن الدار قال الامام المصطفى الاستخدام
 مرة بعد العلم بعيبه ليس برضا استحقاقا والصحيح ان المدة الثانية
 دليل الرضا وحده بسط الثوب انما في السطح ورفعه فاذا
 جاوز حد الاستخدام فهو رضا **فقط** مداواة القرحه وجلب لن
 الحاربه وقوله لغيره بعد اعرضه على البيع رضا ولو شري ظنرا
 فوجد عيبها فاعرها ان ترضع صبيا او استخدمها لا يكون رضا
 لانه يحتاج اليه للاتحان يقول **فقط** مقتضى هذا الدليل ان لا يكون
 جلب لغيره ايضا رضا لكونه للاتحان فبيان كلاميه منافاة

وبنحوه

وينبغي ان يتحكما كما لا يخفى وبويرة ما ذكرنا ما قال في الحقة ان
 الجلب بدون الاكل والبيع لا يكون رضا **فقط** شرا ما فخرت
 صبيا له فوجد بها عيبا له رد هالان هذا بمنزلة الاستخدام والاتحان
 لا يمنع الرد بقول **فقط** الظاهر ان مراده الاستخدام مرة اذ لمرة
 دليل الرضا كما مر انفا عن الحقة **فقط** مداواة المعيب وعرضه على
 البيع ليس باستخدامه وكوبه في حاجته رضا لا لور كبرها للرد
 والسبق اذ لم يعلف بغيره في الاخير في يقول **فقط** عدة مطلق
 الاستخدام محل نظر لمخالفته لما مر انفا عن **فقط** وانما العلم
فقط لو ركب الدابة لينظر الى سيرها او لبس الثوب لينظر الى قدره
 فهو رضا يقول **فقط** الظاهر انهما ليس برضا لانها انما يفعلان
 لحد الامتحان فاني يكون رضا وفيها ايضا وجوب عيب الدابة
 في السوء وهو خوف في الطرق فامضى السفر لا يكون رضا بعيب
فقط راي غيره فوجدتها فقال البائع ركبها في حاجتك فليس
 رد ما قال المشتري ركبها لا رد ما اليك **فقط** فالحق للمشتري **فقط**
 شري قبا بركتية ورم فقال البائع انه ورم حديث اصابه ضرب
 فاورمه ففناه على ذلك فظهر قدمه لا يرد وكذا لو شراه على انه
 حديث فظهر قدمه **فقط** هذا اذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه
 بسبب اخر فله الرد اذا العيب يختلف باختلاف السبب **فقط**
 راي المشتري العيب لم يعلم انه عيب ثم علم بنظره ان كلان عيبا
 يتنا لا يخفى على الناس كعور وشلل لا يرد ويعلم منه مسائل كثيرة
فقط ان اختلف التجار فقال بعضهم هذا عيب وقال بعضهم لا
 ليس له الرد اذا لم يكن عيبا يتنا عند الكل **فقط** راي على رجل فرس
 شراه ورم فقال البائع يمشي خورده است نادى فخرام برد
 وقيل لا **فقط** شري فرسا بركه بشر قاله بالفارسة ختم فقال
 بايعه بشر اخر ففناه على ذلك فظهر انه ختم سقط الرد كما في مثله
 الورم وظهره موقوف شراه على انه لته بمن فظهر انه لته
 بنصف من لا خيار للمشتري وكذا لو شري قميصا على انه متخذ غشوة

وإذا اشتد العيب وانما لا يرد
 ولو اشتد العيب وانما لا يرد
 ولو اشتد العيب وانما لا يرد

فقط وكذا اذا قال البائع انه كان قد فاجأه على
 ثم تبين انه قد تم فليس له الرد **فقط** صح
 يقول الحق فوعدنا ان لا يبين السبب فالحق لما سألني منه ليجيبه
 بما فوضه ان لم يظهر بينهما فرق بعينه كما لا يخفى على من لم يفتنه **فقط** صح
 او عيبا به بخراته وقال للمشتري لا تخف منها فانك لم تلبسها فاما فاضا فاحذرا
 في كل سببها لا يمسك على البائع صح

ادع

من الكريه فظهر انه متخذ في اقل من ذلك المشتري ينظر الى العيب
 وقت الشراء فلا خيار له **فد** شري بقره وشرب لبنها فوجد عيبها
 لا يرد ولا يرجع بنقصانه **فد** لا يرد ورضي به البائع او لا ولكن يرجع
 بنقصانه وكذا لو اشترى شجرة فاطم ولو اكل غلة القيق او الدار فله الرد
فد جلب لبن بقره شرا لم يرضه شربه ولا لانه لا يمكنه الرد بل لبن
 لانه نفاؤه ولا مع اللبن لانه الفضل فلا يمكن فتيحه العقد فيه
 تبعاً للفسخ في الاكل يقول الحقير هذا مخالف لما سألني قريب
 في اكله وكلف في هذه المسئلة روايتين كلتيهما **فد** لو جلب
 لبنها فاكل او باع فهو رضا لان اللبن جزء منها واستيقا جزء
 منها وليس الرضا وفي صلح الفداء يجب بدون الاكل والبيع لا يكون
 رضا **فقط** شري زوجه فوجد احداهما معيها في الجواب ان له
 رد المعيب فقط كفتين وقال في هذا ان الف احداهما العمل مع
 صاحبه ولا يعمل وحده يرد بها لا المعيب فقط فصا لمصرعي باب
فد اراد رد ما شراه بعيب فبرهن البائع على اقوال المشتري انه
 باع بطل حق الرد المبيع لو رد عليه بعيب بلا بيعه فضا ليس له رده
 على باعه وكذا لو تقابلوا ولو رد بفضاء يرد **فقط** الزيادة لو منعه
 متولدة كسمن وجمال وكبر ونحوه لا يمنع الرد في الصحيح فان اراد
 المشتري الرجوع بنقصه لا رده فله ذلك عند عدم لاعدتها والمنفصل
 التي لا تتولد ككسب وغلة لا يمنع الرد والفسخ بساير اسباب الفسخ
 وفيه ايضا شري خفين فوجدتهما صنفين لا يدخل فيهما رجلا لعلته
 في جلده لا يرد ولو لعلته قيل لو شراهما للمسيهما يرد لو شراهما
 مطلقا ولو وجد احدهما اضعف من الآخر فلو خارا جاعا عليه خفاف
 الناس عادة رده والا فلا ولو قال البائع يتسع في رجلك فليس فلم
 يتسع لا يرد **فقط** شري خفين فاذا احدهما لا يدخل جلده لصيقه
 له رده وان كان كلاهما صنفين لا يرد اراد شراهما فرائي بها فرة
 ولم يعلم انها عيب فتراها لم يعلم انها عيب له رده لان هذا المشتري
 على الناس فلا يثبت الرضا بعيب شراه فوجد به فرة قد واه

لماذا يرد

ان دادني القرحة فهو رضا بعيب وان واه من عيب حدث فيه
 لا يخ القرحه فهو ليس برضا ولو جمعه بعد علمه بعيبه فله رد ايتان
فقط شري معيها فرائي عيبا اخر فبالح الاول مع علمه بالثاني لا يرد
 ولو عالج الاول ثم علم عيبا اخر فله رده **فقط** اذا زال فالقديم
 يوجب الرد **فقط** عرض بعض المبيع بعد الرؤية على البيع او قال رضىت
 ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب **فد** قبض بعض المبيع مع العلم
 بعيبه رضا **فد** ليس برضا حتى يسقط خياره عند شرا وجمعا ان
 خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد علمه بعيب **فقط** شري دارا
 فباع بعضها فوجد بها عيبا قال في حق لا يرد ولا يرجع بشئ ولو وجد
 عيبه قبل القبض فقال المشتري رددته عليك يتنقض البيع
 قبل البائع ام لا شري دابة باحدى يديها جرح اندل ونبت عليها
 شعر ولم يعلم به ثم جاء به بعد ايام وسال منه دم فلو لا يجرى مثل فله
 رده والافاقول للبائع انه حدث عند المشتري شري شجرة ووجد
 بعض اشجارها معيها قال المشتري يرد كل لا المعيب فقط وان تباينت
 الاشجار وقال **فد** ان كان قبل القبض فله انجاب وان بعد فله
 شري الشجرة بارضها فذلك ولو شري الاشجار خاصة يرد المعيب
 فقط **فقط** شري جارين لم يقبضهما فوجد باحدهما عيبا فان
 قبض المعيبة لزمناه اذ رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبضت
 كالله ردها لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يمكن التفرق فيهما وان
 باع السليمة بعد قبضها او اعتقها قبل قبضها او بعده لزمته المعيبة **فقط**
 وجد عيب مبيع وباعه غايب فانبت عند القاضي ثمراته وعينه فوضعه
 القاضي عند عدل فله ان يرد على المشتري اذ الرد لم يثبت
 على الغائب **فد** ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقبض بالرد على الغائب ولو
 قضى ينبغي ان يملك على البائع اذ غايته انه حكم على الغائب بالخصم عنه
 وهو ينقد في اظهر الروايتين شراه فاجره فوجد عيبه فله نقض الاجارة
 ورده بعينه بخلاف رهنه من غيره اذ يرد بعد فله شري ثوبا فاذا
 اوصفتم فله رده وكذا خف ولسنوة بخلاف قول البائع اراه انما ط

لا يسقط ظ

فأراه آية فقال انما خطا انه صغير فله رده وكذا لو قضاه في يومه
وقال المقلب انفق فان راجت والارضا على قبيلها على هذا فلم
ترج فله ردها بخلاف ما لو قال له بايعه او ضعه على البيع فان لم يشتري
مشتك فرده على المشتري منه سقط الرد ولو استقال بايعه فابى ان
يقبله فليس هذا بوفاء على البيع فلا يكون رضا بايعه فله الرد ولو
سأوم البائع المشتري وقال هل تتبعه منى فقال نعم سقط الرد فيقول
ايحقر وهذه نصيحة خيلة في البائع لا سقطا خيرا ليعيب عن مشتريه كما لا يخفى
قال البائع ان لم ارده اليوم فثبت بالبيع لقا فله الرد
له الرد حتى تأخذ كل يومين او ثلثة ايام ولو صار به صاحب فراش
عند المشتري فهو عيبا خوفا من غير محرم فيرجع بنقصه ولا يردده **قاضي** فراه
وهو محرم فقال بايعه اي محرم عيب فاذا اى غير محرم فله ان يردده لان العيب
يختلف باختلاف السبب فراه فوجه محرم عند بايعه كل يومين
او ثلثة ولم يعلم المشتري فاطلقت المحرم عند المشتري له رده ولو صار
به صاحب فراش عند المشتري فهو عيبا خوفا من غير محرم فيرجع بالنقصان
ولا يردده **قاضي** محرم عند بايعه محرم عند مشتريه لوانثانية مثل الاولى بان كان
عيبا او كانا في وقت واحد فله الرد والا فلا **قاضي** كان محرم عند بايعه
فمحرم عند مشتريه لوفى وقت كان محرم عند بايعه فله رده لا لو محرم في
وقت اخر قال صاحب جامع الفصولين قول شيخنا ان لا يبطل الرد
بهذا القدر اذ محرم العيب سببه واحد وان تغير وقته بان يستمر
في الظاهر وفي النوبة الاخرى في العصر وهذا القدر من التغير لا يفسد
في كونه عيبا وان كان سببه واحدا فينبغي ان لا يبطل به حق الرد
بخلاف ما لو صار محرم ربيع مثلا **قاضي** وجده عيب قن فخره لا يردده
ولا يرجع بنقصانه ان اترفه الضرب والا فله **قاضي** المبيع
لا يجوز ان يكون شيئا واحدا او شيئين وهو واحد حكما بوجوب
لا يقوم احدهما بلا صاحبه كمرعى باب وزوي خف ونحوهما
او شيئين او شيئا وبلا اتحاد حكما كشيئين وعبدتين ونحوهما مما يقوم
كل منهما بلا اخر ثم احدث في المبيع نوعان عيب واختلاف في الاول

مسألة قال البائع بعد تمام البيع للمشتري فقبض المبيع فانه لم يشتريه
في اجاره ويؤجل غرضه ان يرد عليه ويكذب نفسه لا يجوز
العيب ولا يفسد اذ المبيع قد كلف الا حياط ان يقول له لا علم
بذلك وان لا ارى العيب فلو ظهر عند رده عليك صح

فله الرد

ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط اما لو وجد في بعضه
عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع او حدث
بعده قبل قبضه فالمشتري يحقره كالحل بمنته اور كنه لا للمعيب
وحده بحصته من الثمن وكذا ليس للبائع ان يقبل المعيب خاصة الا
اذا اترضا على رد المعيب فقط واخذ الباقي بحصته من الثمن
فلها ذلك اذا الصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انفساخ البيع بوجه
بلا رضاء ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجه فيه او فيما لم يقبض
فحكمه حكم الفصل الاول في كل ما اذا الصفقة لا تتم بعد سوا ذلك كان
المبيع واحدا او شيئا ولو قبض كله فوجه بعضه عيبا قدما
او حادثا بين شرائه وقبضه فان كان المبيع واحدا كدار وكرم
دارض وثور او كيتا او زينا في دعاء واحدا وضرة واحدة
او شيئين كشيء حكما كخمر بين اخذ كله ورد كله دون رد بعضه فقط
اذ فيه زيادة عيب هو المشتري في الاعيان وان كان المبيع شيئين
او اكثر بلا اتحاد حكما ككتاب وعبيد ونحوهما او كيتا او زينا في
او عية مختلفة فلمشتري الرضا به بكل ثمنه او رد المعيب فقط ولا يرد
كله الا تراش ولا يرد المعيب الا برضاء او قضاء اذا الصفقة تمت
فيجب تفرقا في رد المعيب بحصته من الثمن غير معيب اذا المبيع
المعيب دخل في البيع سليما وفي خيار شرط وروية ليس له رد
بعضه فقط وان قبض الكل لانهما بمنعان تمام الصفقة وهي قبل
تمامها لا يجتمعا التوفيق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفقة لانه يردده
بلا قضاء ولا رضاء ولو قبل قبض الكل ومنع عجز عن رد البعض لزمه
الكل سواء كان المبيع معيبا او شيئا بخلافه هذا الذي ذكرنا لو وجد
بعض المبيع معيبا بطل البيع بقدره والمستحق ياخذ الباقي
بحصته من الثمن او رده سواء يقبض الباقي او لا اذا الصفقة تمت
على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق بعد قبض بعضه
فقط واستحق بما قبضه او غيره حكما ما رد ولو قبض الكل ثم استحق بعضه
بطل البيع بقدره ثم لو قبض الباقي كما لو كان المبيع واحدا

ما تبعية ضرر كذا وقت ونحوها لمشتري ياخذ الباقي بحصة من الثمن او يرد
وكذا لو كان شئين في حكم شئ واحد فاشترى احدهما فلا خيار
في الباقي ولو لم يتعيب به الباقي لمكون المبيع فبين او قنين فاشترى
احدهما او جرة برا وحملة كين او وزني فاشترى بعضه لم يمتد الباقي
بحصته لا خيار اذا لا ضرر في تبعية **صل** رد المغيب فقط
ان شاء الا في كين او وزني من نوع واحد وليس له الا ان يرد
كمله او يمسه ولم يفضل بين كونه في وعاء او في وعاء الا ان
مشتريا قالوا اذا كان في وعاء واحد يرد الكل ويمسكه كقن
واحد ولو في وعائين رد المغيب فقط كقنين **فصل** في شراء
دورات ارض فاشترى احدها من لاجل المشتري بل يرجع بحصة
ارض واحدة بخلاف ما لو اشترى ارضا على اثنا عشرة اذرع فاذا
في القن اخذه بكل ثمنه او تركه اذ كل واحد من الاراضى اصل
برسه اما الذرع فلا يملكه من الثمن بقول الجهم لان الذرع
وصف والوصاف لا يملكها من الثمن الا ان كان **فصل** في شراء
الطماوي لو ملك المبيع قبل قبضه بفعل البائع او بفعل المبيع او
بافته بما قبله بطل البيع ولو بفعل المشتري فعليه ثمنه لو بيع
مطلقا او بشرط خيار لمشتري ولو خيار للبائع او كان البيع
فاسد الزم المشتري ثمنه لو ثمنيا وقيمة لو قيميا ولو بفعل اجنب
تخلى المشتري فسخ او اجازة وضمن المهر المثل في الثمن والقيمة
في غيره ثم لو ضمن من جنس الثمن وفيه زيادة لا يطيب له ولو
من خلافه وطالب له ولو ملك بعد القبض يملك على المشتري الا
لو استهلكه البائع لمشتري قبض بلا اذن البائع والثمن حال
غير مفقود صار البائع مستردا وسقط الثمن عن المشتري ولو ملك
بعضه قبل قبضه فلو بفعل بابه طرح عن المشتري حصة النقصان
من الثمن قدر اكان النقص او وصفا وتخير المشتري اخذ بحصته
من الثمن او تركه ولو بفعل اجنبى تخلى المشتري فسخ البيع واجازة
وضمن المهر ثم كل الثمن قدر اكان النقص او وصفا ولو

بافته ما دونه

بافته ما دونه فان كان نقصان قدر طرح عن المشتري حصته
من الثمن وتخير في الباقي اخذه بحصته من الثمن او تركه لمكون المبيع
كثليا او وزنيا او عدديا متقاربا وفات بعض من القدر ولو نقص
وصفا لا طرح عن المشتري شئ من الثمن وتخير اخذه بكل ثمن
او تركه والوصف ما يدخل تحت البيع لا ذكره كاشجار وبناء
في الارض والطراف في الحيوان وجودة في كين وزني ولو لم يفعل
المبيع فاجاب بكذا يقول الجهم ان المهر ان المهر هو قوله
ولو بافته بما قبله قال ولو بفعل المشتري صار قابضا قدر ما ملكه
ما استهلك الباقي بالتعيب حتى لو ملك الباقي في يد البائع
قبل وجوده لم يمسك على المشتري ولو ملك بعد قبضه يملك على البائع
ولو لم يمسك على المشتري حصة ما استهلكه لا غير فان حبس وليس له
حتى حبس الزم ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن واذا اختلفا
في ملك المبيع فقال البائع يملك بعد القبض وقال المشتري يملك
قبله فالقول للمشتري وايهما برهن يقبل ولو برهن البائع بتمت البيع
ولو ادعى البائع ان المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري
ان البائع استهلكه فاجاب على ما ذكرنا هذا اذا لم يكن للبائعين
تاريخ اما لو ارجح لبيع السابق فبما مر من صورتي الهلاك واستهلاك
وهذا اذا كان قبض المشتري غير ظاهري اما لو كان ظاهري فكل
من البائع والمشتري استهلك صاحبه فالقول للبائع وايهما برهن
يقبل ولو برهن المشتري بتمت البيع فبما مر من صورتي الهلاك واستهلاك
للحجب صار الاستهلاك مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن
المشتري وفيه لا يكون له الاسترداد فلو لم يمسك البائع قيمة
المبيع ولا ينفسخ البيع الكحل من شرط الطماوي كذا في المحل حصة
بائع ارضا على ان فيها حيلة او سمي عدا او لم يسم او باع دارا على ان
فيها بيتا ولم يكن جارا لعقد وتخير المشتري اخذه بكل الثمن او تركه
والاصل فيه ان ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدم جاز
العقد وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يخرجه من ثمنه

شيئا فوجها عيبه فصالح احدهما البايع في حصة فليس لها ان
يخافم وهذا فرع مسئلة ان الرجلين لو اشترى باع فوجها عيبا ليس
الردود وان الاخر عتق وعندهما رد حصة بدون الاخر **في النقصان** وفي **صل الال** في مسائل الرجوع بالنقصان
انه متى امتنع الرد من جهة المشتري فلو بفعل مضمون لا يرجع
بنقصه ولو بفعل غير مضمون يرجع **بس** المراد بالمضمون
انه لو حصل ذلك الفعل في ملك الغير وجب الضمان كما لو اشترى
المبيع من ملكه يبيع او يهبه ثم رأى عيبه لا يرجع بنقصه لان المشتري
صار ممسكا اذا البايع يقول رده على **صل** وان امتنع الرد من
جهة البايع او من جهة الشرع يرجع بنقصه بانه متى لم يقطع
ولم يخط اوامة فوطها فوجها عيبا يرجع لان امتناع الرد حصل
من البايع اذ المشتري يرد الا ان البايع لا يرضى للنقص فلو قبله
فلم يوجد الامساك من المشتري فيرجع اذا البايع شرط سلامة المبيع
عن العيب ففقدت شرطه فيرجع المشتري بحصته اذا امتنع الرد
ولو صبغ او قطع ثم خالطه وولدت لانه يرجع اذ الرد امتنع من جهة
الشرع اذ المشتري يرد كمن الشرع يبعنه عن الرد ولو اشترى المبيع
راضيا بالعيب وكذا لو صبغ او خالطه فرأى عيبه ثم باع يرجع اذ
الرد امتنع فلما جال الى البيع ولو قطعه ولم يخطه فرأى عيبه فباعه
لا يرجع اذ الرد امتنع من كل وجه يبيعه فكان باعه لا يقبل
ولو مات القن يرجع اذ الرد امتنع من جهة الحكم لا المشتري وكذا لو
طعن را اولت بوقا يرجع اذ الرد امتنع للشرع **بس** كل را اول
سوقا لا يرجع بنقصه عنده خلافا لهما كما لو اكل ثم رأى عيبه ولو
باع بعضه لا يرجع بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي وفاقا ولا يرجع
اذا الرد امتنع من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كما لو باعه الا انه
لا يقبل لو لم يكن فاعاد جميع الفصولين اقول ينبغي ان يرجع
بنقصه في الباقي اذ الرد امتنع فيه من جهة البايع اذ المشتري
يرد الا ان البايع لا يرضى للنقص بفعل غير مضمون **في الرجوع**

ثم رأى عيبه

لان

لان الائمة جعلوا الباقي في بيع البعض مبيعا حكما في عدم
ردة وعدم الرجوع بنقصه فلا يرد ما ذكر المعترض من كلامه
المتنقض والعيب من غطته عن قولهم فصار كما لو باعه اذ لا
ان ضمير باعه يرجع الى لفظ الباقي في قولهم ولا يرد الباقي
فالمعنى فصار كما لو باع الباقي ايضا **وعن** ثم انه لا يرجع
بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعبد الفتوى
بس لو كانت له او حرة على مال لا يرجع بنقصه في ظاهر الرواية
لاخذه القوض بازيه فكانه باع وكذا لو قتله غيره او غرقه او
اوطأها ما فاته او اكله غيره لا يرجع لانه وجب عليه ان يبيعه
فصار كبيع وعن **س** ثم انه يرجع بنقصه لانه وصل اليه قيمته
معيبا لانه في الواجب على فاته فيرجع على البايع بالنقصان
وان امتنع الرد من جهة المشتري بفعل غير مضمون فله الرجوع
بنقصه كما لو حرقه او دبره اذ القن في ملك الغير غير مضمون
واختلفوا في جملة هذا فيما لو كان المبيع ثوبا فليس حتى يخرق
او طما ما فاته عنده لا يرجع اذ الرد امتنع من جهة المشتري
بفعل مضمون فصار كبيع وقيل وعنده **س** يرجع لان الرد امتنع
ببيع يصنفه الناس فصار كفتق وكفة بشكل بالبيع فانه ما
ينقصه الناس ومع ذلك بطل حقه قال صاحب جامع الفصول
والجواب ان المراد من مضمون مضمون البس والاكل ونحوه
كذلك بخلاف البيع فان العرض الاصل بالشرع لا امتناع
لا البيع فافترقا يقولون يخبر فيه ما فيه ولا يخفى على من اكل ثوبه
بس ولو اكل بعضه لا يرجع عنده بنقصه فيما اكل ولا يرد الباقي
كبيع بعضه وعن **س** يرجع بنقص ما اكل وفي الباقي يرجع
بنقصه ولا يرد الا ان يرضى البايع وفي رواية عنه يرد وان
لم يرض وعندهم يرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقص العيب
فيما اكله **وعن** الفتوى عبرة للبعض بطله بفعل غير عبادة
عبرة للبعض بطله ليست بعبادة في فتاوى فاصحح وانما المذكور فيها

على ان المسألة قد حصل ان يرد المشتري بفعل مضمون
حيث باع البعض فلا يرد الباقي ولا امتناع الرد من جهة البايع
كما تقدم العرفي مع

وقال محمد بن زيد الباقي ويرجع بنقصان ما كمل ويعطى لكل نقص حكم
نفسه انتهى ثم ان هذا الشكال عظيم وهو ان قول محمد بن زيد
قوله في مثله بيع البعض ثم وجد ان العيب فيما باع وفي الباقي
حيث قال هناك لا يرجع بنقصان البعض الذي باعه والآخر
بين المستثنين بالكل والبيع لا يقتضي اختلاف حكمهما
فكان ينبغي ان يحدد في الرجوع بنقصان البعض الباقي
والبيع فليتل قال هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد فلو
وعاءين فكل واحد باعه فليس يعيب في كل واحد والباقي
اذا قيل ولو في اذ كان في وعاءين فلو في حكم العيب شيئين
مختلفين شري ارضا فجعله مسجد ثم راي عيبه لا يرد فاقا وخار
انه يرجع بنقصه شري قنا على انه خنا او طباخ بحسن ذلك فجهده
بجلافة ومات عنه قبل رده يرجع بنقصه وعنده وفي رواية لا يرجع
خلاصه اراد رده بعيب فلم يجد باعه فاطعمه لم يسكه ولم
يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا برده على باعه لو حضر ولو ملك
يرجع بالنقصان **باب** حدث عند المشتري عيب ثم اطلع
على عيب كان باعه فله ان يرجع بالنقصان ولا يرجع المبيع الا
ان يرضى البايع ان ياخذ عيبه **باب** اذا باع للزوجة فمجان
شري ثوبا فقصه او ارضا فبني فيها او غرس ثم وجد بها عيبا عند
باعه يرجع بالنقصان ولا يرد ليس باعه ان يقبله ويرد كل
الثلثين **باب** شراها وقبضها فوطئها او قبضها بشهوة **باب** او
لمشترها بشهوة لا يرد بعيب فيرجع بنقصانه الا اذا رضى البايع
باخذها ولا يرد بنقصانه ولو وطئها المشتري فعلم بعيبها فباعها
بعد العلم وقبله لا يرجع بالنقصان لان شرط الرجوع عدم رضى البايع
برده الا يرى انه لو رضى بها فلا شيء عليه ولم يفتقر هذا الشرط بعد
البيع ولو وطئها غير المشتري مطلقا او زوجها المشتري غيره مطلقا
ولو وطئها الزوج او لم يطئ ثم راي المشتري عيبها لم يرجع بالنقصان
الا لو تحقق المانع في كل الوجه **باب** شراها وقبضه ثم اعطاه او دونه

١٤٥

ثم علم ان ما عيبا لا يرد بل يرجع بنقصه اما لو باع او وهب لا يرجع
ولو كان العلم بعيب بعد البيع والرهبة وكذا لو اعطاه على مال
لا يرجع بنقصه ولو باع بعضه او وهب بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع
بشيء يخرج من ولو باع ما سلكه غيره او طبا ما فاطمه غيره لم يرجع
بنقصه وعنه من يرجع ولو ثوبا فخرقه ثم علم عيبه لا يرجع وعنده ما يرجع ولو
وهب او تصدق به او شرا او طبا بالبيع على مال ثم وجد
عيبا لا يرجع بنقصه **باب** تبيع ما شرا بعقل المشتري او بعقل غيره
ادبانه ثم اذنه ثم علم عيبه ليقوم فلا يرد ويرجع بنقصه فيقوم سلكا
ومعيبا فان نقص العيب عشر القيمة مثلا كان حصته النقص عن
الثلثين على الحد **باب** فان رضى البايع باخذة ورد كل ثمنه فذلك
باب نقصان العيب ان يقوم صحيحا ويقوم بعيبا على حاله فما انقص
فهو حصته العيب فيرجع بحصته من الثمن **باب** وان كان المبيع
مقايضة فاذا انقص قدر عشر قيمة المبيع يرجع بعينه ما جعل ثمن
المقوم لا بد ان يكون اثنين بخبر ان يلفظ الشرا بة بحصة المقايضة
والمقوم من يكون اهلان كل حصة **باب** ان وجد المشتري الثاني
عيب المبيع ونفذ رده على باعه بعيب حدث عنه فرجع على باعه
بالنقصان ليس لباعه ان يرجع بالنقص على عيبه عند وقاله
وكذلك باع ما شرا فمات المبيع عند المشتري الثاني ثم اطلع الثاني على عيب
قديم فله الرجوع بالنقصان على باعه وليس لباعه ان يرجع على البايع الاول
عنده خلافا لما **باب** شري كسلا غول فاستعمل بعضه فوجد
اسفله ارضي مما بقى لزمه لانه كسلا واحد وقيل يرجع بالنقصان وقارن
اشترى رطلين غول استعمله وروى عنه وكذا اجمع ما يحال ولو كان
بل ابريجا باء فرائ عيبه يرجع بنقصه وكذا لا يرد لو انقص في المسك
فرائ عيبه لم يرد وان رضى باعه وهذا مشكل ولو ادخل النار قد وما
فرائ عيبه لم يرد اذا لم يرد بنقص بخلاف الذهب والفضة كحديث قال
صاحب جامع الفصولين ان رجل اشترى فضة فباعها لثمن النار لثمن الا
ان يكون قبل الذهب لو وجد عيبا فرائ عيبه فان عدله بغيره راد

لو لا حادثة بمرور لانه ينقص منه **فانما** شره فوجدته ثم عند بيعه كل يومين
او ثلثه ولم يعلم به المشتري فاجب ان يرد له ردوه ولو صار به
صاحب فراش عند المشتري فوجد عيبا فيه فخرج بالنقصان
ولا يردده **وجز** ثم عند بيعه ثم عند شتره بمرور لانه انما يرد في الاول بان
كانا غيبا او كانا في وقت واحد قبل الرد والاختلاف **فانما** شره
اقتضى في نفسه فوجد عيبا فيه فخرج بالنقصان على ما علمه البائع بعيب حدث عند
المشتري فليبايع ردها على المشتري بذلك الحادث مع ان عيبه القديم
او بمسكه بلا شئ ولو حدث بها عيب اخر عند البائع بعد الرد فليبايع
برجوعه على المشتري بنقصان ما حدثت بهما عيبا فليبايع ردها على المشتري
ان يفسله في البائع يقول بغير قوله فليبايع برجوعه على المشتري
البائع انما هو بعد ضمانه للمشتري ان عيبه القديم والافلا لا يرد
كما لا يجزي على المسألة ان الله لم يرد في فناء او امانة ونقصه ونقصه ثم او
اقول المشتري ان يبايعه كان اعنته قبل بيعه ودره وقال في لانه كان
استوله البائع وكثر البائع ذلك وحلف فالتقن لانه يعق على المشتري
ويصير مديرا ادم ولد ويعقن بموت البائع وكذا لو ادعى ان العيب
حرفا ثم وجد به عيبا كان عند بابه يرجع بنقص عيبه على بابه استهنا
فقط ذهب بئلي بابه ليرده بعيبه فملك في الطريق فملك
على المشتري ثم يرجع بنقصانه على بابه **فاضي** ان تشرى دابة على انة
ان وجد عيبها ردها فوجد عيبا فاراد ردها فملك في الطريق فملك
على المشتري فان ثبت عيبها يرجع على بابه بنقصان **فقط** الزيادة
نوعان مفصلة ومفصلة وكل منهما متولدة او غير متولدة فالتفصلة
التي لا تتولد كصبيغ ونباء ونحوه تمنع الرد وان قبله البائع وهذا وانما
فليبايع على الرجوع بنقصه المتولدة كسمن وجمال ونحوهما لا تمنع
الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله
ذلك عند لا عندهما **والمتفصلة** المتولدة كولد ونحوه وارسل وعق ونحوها
تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بربايب الفسخ **والمتفصلة** التي لا
لا تتولد كسمن ونباء لا تمنع الرد والفسخ بربايب الفسخ

في كل يومين فوجد عيبا فيه ثم عند شتره بمرور لانه انما يرد في الاول بان
كانا غيبا او كانا في وقت واحد قبل الرد والاختلاف
اقتضى في نفسه فوجد عيبا فيه فخرج بالنقصان على ما علمه البائع بعيب حدث عند
المشتري فليبايع ردها على المشتري بذلك الحادث مع ان عيبه القديم
او بمسكه بلا شئ ولو حدث بها عيب اخر عند البائع بعد الرد فليبايع
برجوعه على المشتري بنقصان ما حدثت بهما عيبا فليبايع ردها على المشتري
ان يفسله في البائع يقول بغير قوله فليبايع برجوعه على المشتري
البائع انما هو بعد ضمانه للمشتري ان عيبه القديم والافلا لا يرد
كما لا يجزي على المسألة ان الله لم يرد في فناء او امانة ونقصه ونقصه ثم او
اقول المشتري ان يبايعه كان اعنته قبل بيعه ودره وقال في لانه كان
استوله البائع وكثر البائع ذلك وحلف فالتقن لانه يعق على المشتري
ويصير مديرا ادم ولد ويعقن بموت البائع وكذا لو ادعى ان العيب
حرفا ثم وجد به عيبا كان عند بابه يرجع بنقص عيبه على بابه استهنا
فقط ذهب بئلي بابه ليرده بعيبه فملك في الطريق فملك
على المشتري ثم يرجع بنقصانه على بابه **فاضي** ان تشرى دابة على انة
ان وجد عيبها ردها فوجد عيبا فاراد ردها فملك في الطريق فملك
على المشتري فان ثبت عيبها يرجع على بابه بنقصان **فقط** الزيادة
نوعان مفصلة ومفصلة وكل منهما متولدة او غير متولدة فالتفصلة
التي لا تتولد كصبيغ ونباء ونحوه تمنع الرد وان قبله البائع وهذا وانما
فليبايع على الرجوع بنقصه المتولدة كسمن وجمال ونحوهما لا تمنع
الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله
ذلك عند لا عندهما **والمتفصلة** المتولدة كولد ونحوه وارسل وعق ونحوها
تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بربايب الفسخ **والمتفصلة** التي لا
لا تتولد كسمن ونباء لا تمنع الرد والفسخ بربايب الفسخ

فانما في شرح الطحاوي شره فوجد عيبه بعد از دايه فلو قبل
فقيهه والزيادة متصلة متولدة من اصل نحو كبر وسمن وحسن
لا تمنع الرد بالعيب ولو متصلة غير متولدة كصبيغ وعق ونباء
صا المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة فصارت كائنها
حدث بغير قبض فتمنع الرد ويرجع بالنقصان ولو متصلة متولدة
كولد ونحوه ولين وصوف وارسل وعق ونحوها لا تمنع الرد ونحوه
ان شاء ردها او رضى بهما بكل الثمن يقول بغير قوله لا تمنع الرد
ونحوه بخلاف ما في فتاوى فاضلحان من قوله الزيادة المتصلة
بغير القبض كولد ونحوه وارسل تمنع الرد بعيب ويرجع بالنقصان
انتهى ولعل في المسئلة روايتين او كلمة بغير في كلام فاضلحان
سواء كان النسخ والاصواب ان يثبت بدل بغير كلمة بعد والله اعلم
ثم الجواب ان لعل ابن الرهام قد خبط حيث خبط بالقبول
بقوله والزيادة المتصلة المتولدة تمنع الرد لتعذر الفسخ عليها
لان العقد لم يرد عليها ولا يمكن التبعيض لا لفصل فخر المشتري
قبل القبض ردها جميعا او رضى بهما بكل الثمن واما بعد القبض فيرد
المبيع خاصة بحصة من الثمن انتهى ووجه خلط هو ان حكم
منع الرد وهو الرجوع بالنقصان كما ذكره فاضلحان وغيره واما
الخيار الذي فرعه عليه فانما هو حكم عدم المنع بالرجوع كما هو غير خاف
على ذي فهم صاف له بالانصاف انصاف **فقط** لا فرق في كون الولد
مانعا من الرد بين شره امانة حامل او حايلا فولدت عبدة فاذا ولد لم تمنع
ردها بعيب سواء اهلك الولد او لا بخلاف غير امانة حيث لا يمنع ردها
بعيب اهلك الولد اذ الولادة تنقص في نبات ادم دون غيره من ولو
شرى امانة حامل فولدت رال العيب **فقط** ولو وجد العيب في الزيادة
فقط لا يرد ما الا اذا ورثت قبل القبض فنقصا في اصل فله الرد بنقصان
في المبيع ولو قبضه بها ثم وجد اهل معيبا والزيادة قابضة ردها لا فقط
بجسته من الثمن بعد ان يتم الثمن على قيمته اهل وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت
القبض ولو وجد بالزيادة عيبا دون اصل يرد ما فقط بجسته من الثمن واد

توضيح في شرح الطحاوي
في مسئلة الرد

حصته من الثمن بعد القبض بخلاف ما قبله ولو كانت الزيادة
 منفصلة غير متولدة كهيئة وصدة وكسب لا يمنع الرد فاذا ردوا الزيادة
 للمشتري بلا ثمن ويطلب له عتق وثالث عنده ان الزيادة في البيع
 البات للمشتري ثم البيع او انفسخ وفي البيع بالخيار موقوفه ان
 ثم البيع فله وان فسخ فله بايع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض فلو
 حدثت بعده فاطلع المشتري على عيب كان عند البائع ان كانت الزيادة
 متصلة متولدة منعت الرد والفسخ عند حرج ويرجع بالنقصان
 ولو متصلة غير متولدة منعت الرد اجماعا ولو منفصلة متولدة منعت
 الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراخيا على الرد فصار كبيع
 جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فان هلك
 ينظر لو باقته سميته جعلت كان لم تكن وله ان يرد البيع ولو قبض
 للمشتري فخر البائع قبل ورد كل الثمن او لم يقبل ورد حصته المبيع
 سواء احدثت الزيادة نقصا في الاصل او لا ولو قبض جزي لا يرد
 لجوب الضمان على الاجتهاد وقيام الضمان لقيام العيب ويرجع
 بحصة العيب فلو لم يرد المبيع كختمه انقص بعد القبض فلو باقته سميته
 او قبض المبيع او المشتري لا يرد لانه لو رده لورده بعبء يبين
 ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البائع غير داو ورضي المشتري بكل
 الثمن وان نقص بفعل البائع او الاجتهاد لا يرد ويرجع بحصة
 العيب لكل من شرح الطحاوي كذا في خلاصة **الصلح على العيب**
 وفي **قوله** الصلح على العيب على شيء يدفعه البائع للمشتري جاز
 ولو على شيء يدفعه المشتري للمبيع للبائع لم يجز لانه رلوا الا اذا باعه
 باقل من الثمن الاول وقد تقدم الثمن حكمه **فصل** في عيب فضاكه على
 مال ثم وجده عيبا اخر فله رده مع الصلح ولو قبض بدل الصلح
 وزال ذلك العيب برؤيدل الصلح وقيل هذا اذا زال بلا عيب فلو باع
 فلا يرد **قوله** شراؤه بما يتيقنه فوجد عيبه فضاكه على ان يرد
 البائع ويرد ما يتيقنه الا اذا قال ح ان اقول العيب كان عنده فقلبه
 رد الباقي من الثمن وان قال لم يكن عند رل لم يرد لم يملك الباقي

وهو قول سرح ولو عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة فعليه رد الباقي
س ادعى عيبا وانكر بايعه فضاكه على مال على ان يبري
 المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر ان العيب لم يكن او كان
 فزال البائع اخذ بدل الصلح ولو شراؤه ثم صالح من قبل عيب على مال
 جازا في الصلح ابطال حتى يعرض وابطال حتى يجوز يعرض لغيره
 ولو لم يصالح بغيره من العيب لم يجز والمدعي على خصوصية
 اذ في الشراء يملك العيب وهو باطل بخلاف الصلح لانه قطع خصوصية
 وبراه على الدعوى ولو صالحه عن العيوب كلها جاز ولو شراؤه
 فوجد عيبا فضاكه احد البائع من حصته فليس للاخر ان يخاصم
 وهذا قرح مسئلة ان يجلين لو شراؤه فوجد عيبا ليس لاحد من
 الرد دون الاخر عند حرج وعند هلك الكل منهما رد حصته بدون الاخر
 ولو شراؤه وتقا بقضا ثم طعن فيه المشتري فضاكه البائع على ان
 حطه عنه من الثمن على انه يبري من كل عيب جاز الصلح وكسب شراؤه
 شري وقبض فطعن بموكله بعيب فضاكه الامر البائع جاز حتى تا
 اذ لو ابراه يجوز شري طعاما فرائي عيبه فضاكه البائع على ان يبريه
 طعاما بعينه جاز وكانه شري هذا مع الطعام الاول بذلك
 الثمن ولو تقدم ثمنه ثم صالحه على طعام الى اجل لم يجز ولو لم ينفده
 الثمن فضاكه على طعام الى اجل واعطاه الثمن قبل ان يتفرقا جاز
 لان بعض الدراهم صار بازا طعاما شراؤه وبعضها بازا
 طعاما صالحه فبغير كسب سواء كان الطعام من جنس الاول او لا
 وهذا عند هلكا وعلى قياس قول ح ان كان من جنس الاول لم يجز
 الا ان يبين حصته طعام صالحه عليه شري فضاكه بالف درهم وتقا بقضا
 فوجد عيبه فضاكه البائع على درهم حاله او منجولة جاز ولو على غيره
 فان حاله جاز لا لو منجولة لانه لما طهر عيبه وجب على البائع
 رد الثمن بكانه اجلمه في الدراهم التي عليه ولم يكن ذلك معاوضة
 اما لانه فقيمه عوضا عن الدراهم التي عليه فان وجد القبض جاز
 والا فلا لانه ليس بدراهم ولو صالحه على بر بعينه فضاكه قبل قبضه

بما يحل لا يجوز كبيع دابة واحدة وبراءة الدين وغسل الكوبل
ص واما التفسير فيقول عن الوكالة وتجعل قن ورجعة
واما التفسير فيقول عن تقيده عند من اذ فيه ملك الولاية
ويجوز عند لا يطلق الولاية وتعلق القضاء والوصاية والولاية واذن
القن بالشرط جاز وقيل كذا الولاية وقيل لا **ص** تعلق الحكم بين اثنين
لان ان بائع او مضاف الى وقت في المستقبل صح عدم وعقد البيع
وبه يفتي وتعلق القضاء والامارة بالشرط نحو ان يقول قدم فلان ان
امير فلان بسلطة او قاضيهما **ص** تعلق الكساح بشرط علم المحل ان يكون
مختصا بقوله لا يجوز فحينئذ ينكح فقال زوجهما فلان قبل هذا
فلان بغيرها فقال لا بان لم يكن زوجهما فلان فقد زوجهما منك
وقبل انكاحك فظهر كذبه فيعقد هذا اذا تعلق
بشرط كان بينه وبينها كذا قال لها انت طالق كانت السماء
فوقنا تطلق في الحال تعلق البراءة بشرط كان يفتح فلو قال له بنة
مال من ذه فقال بئذان داهم فقال كذا داهم في بنة ارضهم ان
وداهم ست صحت البراءة قال لا يجوز اذا جاء بعد بيعك كذا
لم يجوز ولو قال بنة كذا ان رضي فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال
بنة منك كذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع تعلق الالها بالشرط
كان بيع اذا لم يكن المال واجبا بسبب القرض بان قال كرم
ان يبيع لك ان شئت بكذا فترادفان وادم صح التاجير ولو
قال بنة اذا جاء بعد فقد اذنت لك في التجارة صح ما اذن ولو قال
اذا جاء بعد فقد جرت عليك البيع ولو قال اذا جاء بعد فانت طالق
صح لا لو قال اذا جاء بعد فقد راجعتك ولو قال ان لم يخل كذا
فقد بطلت خياري لا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب
ان لم يرد اليوم فقد بطلت خياري ولم يرد اليوم لم يبطل
خياره ولو لم يقبل بل قال بطلت خياري عند اوقات بطلت خياره
اذا جاء بعد بطل خياره وتعلق القبول في البيع بعد ما اوجب الاخر
ان يبيع ذكر انه لو قال فزوجم جون بها من سدا ان دفع اليه الثمن

بني

في البيع جاز البيع استحقاقا ولو قال ان اوديت ثمن فافق بعت منك
صح البيع استحقاقا ان ادى الثمن وقيل لا على خلاف ظاهر الرواية الصحيح
انه لا يجوز قالت لزوجهما اخويش من خريدم از توبده ورم شوي
كفت فزوجتم بدان بشرط كذا تاد ورواين دة ورم من دمي وروز
كذشت ولذا وقيل لا يصح به التامع وقيل لا يصح به التامع فلو قال
لان تعلق بشرط القبول لا بشرط الاداء فقد بطلت الكتاب على ان لو قال
لها ان اعطيني الف الفانك طالق لم يطلق الا بالاداء ولو قال ان اعطيني
الف الفانك اعطيني الف الفانك وتعلق الايمان بالشرط باطل كقوله ان زلو
فلان في الثمن فقلت اجرت ولو زوج بنة الب لعة بلا رضاها
فبها اخبر فقالت اجرت ان رضىت اني اطلب الاجان
او تعلق بشرط الاجارة اعتبارا بابتدأ العقد قبل
مطل اضافة الايمان بان قال اذا جاء بعد فقد راجعتك لانها
ملك المستفدة وقيل لا جازان وقيل بطل الاجال لتعلق
الملك ببعوض ولو قال اعزتك عند ابيع الاعان ولو قال
اجرتك عند افق اختلاف والخيار انها يجوز ثمن في الاجان
المضافة اذا ما ع او سب قبل الوقت يفتي بجواز ما صنع
وتبطل الاجان فلو رد عليه ببيع بفساد او رجع في البنية
قبل الوقت عادت الاجان ولو نكح واليه ملك مستقبل
لا تعود الاجان وفي فتاوى طهر لو قال احببتك بنية زواج
كل شهرا كذا يجوز في قوله ولو قال اذا جاء برأس الشهر
فقد فاسختك لا يصح اجماعا ولو قال فاسختك عند الارواية فب
واختلف فيه المشايخ ولو غلب قبل الوقت في الوكالة المضافة فيقول
عندم لا عنك وس ولو رجع صح الرجوع اجماعا ولكن بشرط علم
الوكيل ولو قال لا مبرر لرجل او اقدم فلان فانت قاضي بكذا
او امير يا يجوز ولو قال اذا اتاك كتابي فانت مغرول فيقول
بوصول الكتاب وقيل لا وتعلق البراءة من الكفاية بشرط يجوز وقيل
لا ولو قال المكحول عنك المكحول ليجوز بغيره فادامت مراية اذن
بغيره

فأبرأه لا يبرأ الكفيل لأنها تصير حواله كحال لو شرط في الكفالة براءة الأصيل
ابتداءً وقيل براءة الكفيل إذا جاء عند فقده عفوكم عن القود
لا يصح بعض التمسك ولو قال لغيره أن كان عليك دين فقد أبرأك
وله عليه دين برئى إذ علق بشرط كان فيجوز ولو قال كردن واسم
دار من بعد از مرگ من از آدم يكون وصية ولو قال لغيره أن
مست انا فانت برئى أو في حال لانه وصية ولو قال لغيره أن
فانت برئى لا يصح تعليق بغيره ولو قال كان عليك دين فقد أبرأك لا يصح
وكذا أصالة الأبراء لا يجب في الزمان الثاني ولو قال لغيره أن
العشرة التي لك عليك أعطني منها خمسة ووهبت منك خمسة صح
الأبراء سواء أعطاه الخمسة أو لا لأنه تجزئ الأبراء ما تعلقت به الأبراء
لو قالت لزوجه طلقني ولك الف درهم فطلقها لا يجب لغيره ولو
قال أبرأك عن خمسة على أن تدفع خمسة حاله فان كانت العشرة حالة
صح الأبراء لان إذا أخرجت بحب عليه حاله فان كان في التعليق الأبراء بشرط
يجب الخمسة ولو لموجله بطل الأبراء إذا لم يفسد الخمسة حاله صح تعليق
وعود الولد بان قال ان كان است حاله فموتني وبطل تعليق الأقرار
بان قال فلان على الف درهم ان سميت الرجح ولو قال على
الف ان سميت لزمه الف عاقل ولا يقول الحق فلي هذا ينبغي ان
يقيد بطلان تعليق الأقرار بما إذا كان بشرط غير متعارف في إطلاق
كأنه شرط قال وصح تعليق الكفالة بشرط متعارف نحو ان قدم فلان
أو ان سحى المبيع فاما من ولو شرط محضاً نحو ان دخل فلان الدار
أو ان سميت الرجح أو ان جاء الموطر صح الكفالة لا الشرط **باب**
الكفالة بشرط متعارف أصح الكفالة والشرط وبغير متعارف وموما إذا
كفل فلان عن فلان على أن يكفل فلان بطل الشرط وصحت الكفالة
يقول الحق وكذا في الهداية أيضاً كذا في فتاوى فاضلان ان تعليق الكفالة
بشرط غير متعارف لا يصح ولو علق بمات مو شرط محض لا يصح كفساد
وسباني في فصل التصرفات الفاسدة فقلنا نحن الدرر والفرار في
المسئلة روايتين وفيه تفصيل فليست شرطاً فانها ممتنع وجاز

تعليقه بالشرط

تعليقه بالشرط لا يبطل الشرط الفاسدة كطلاق وعقد وحواله
كفالة ويبطل الشرط ولا يصح تعليق الاعتراف ولا يبرأ ويصح تعليق
تسليم الشفعة بان قال ان اشتريت انت فقد سلمت الشفعة فلو
اشترى غيره فهو على شفعته ولا يبطل الرجوع والاقالة بالشرط الفاسدة و
يبطل الاجل به ولا يجوز تعليق الكفالة بشرط وبطلانها قال صاحب جامع
الفصولين اقول في الكلام لا يتم على إطلاقه لانه لو كان شرط عبداً بشرط
ان لا يخرج من المدين صح الكفالة ويبطل الشرط في بن الصوت
لم تبطل الكفالة بفساد الشرط **باب** في فصول العباد من قوله ولا
وتعليق الكفالة بالشرط لا يجوز ان يبنى على كون الفاسد في صلب العقد
وما قال تأنيب الكفالة بشرط متعارف وبغير متعارف لا يبنى على الشرط
زائد اليس مع فساد في صلب العقد ولهذا قيل الشرط في الاول الفاسدة
دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين في الكلام لا يتم على
إطلاقه لانه لا يجوز **باب** في الوكالة تعيها قال لغيره غدا فباعه
اليوم لم يجز اذا يكون وكذا قبله وكذا العتق والطلاق ولو قال
اشترى لي اليوم ففعله غدا ففقهروا بيتان وجه يجوز ان ذكر اليوم
للتعجيل لا للتوقيف الا اذا دل الدليل على عدم جواز
باب في الوكالة تعيها ولو قال بع عبدك اليوم او اشترى لي عبد اليوم او عتق
عبدك اليوم ففعله غدا ففقهروا بيتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا يبنى
بعد اليوم وقال بعضهم يبنى وذكر اليوم للتعجيل لا للتوقيف الوكالة لا يبنى
الا اذا دل الدليل على ذلك **باب** في تعيها ولو قال تعيها لغيره غدا ففعله
اليوم على ان تعوضني كذا او توشرط محضاً صح الهبة لا الشرط **باب**
تعليق الهبة بالشرط باطل كذا في كفاية ولو ذكر بكلمة على فلو كان شرطاً
ما صححت الهبة والشرط ولو لم يفسد صح الهبة لا الشرط **باب**
ولا يبطل الشرط بالشرط الفاسدة وقيل لو كان في المضاربة بشرط بطل
الشرط لا المضاربة والبيع بالشرط ان كان بكلمة على فلو كان الشرط مما
يقضي العقد صح البيع ولو لم يفسد مقضى العقد وفيه منفعة لغير
الف قدين فسد البيع ولو كان الشرط بكلمة ان كقولك بعث ان كان كذا

فكلمة بيع عبداً غداً فهو جليل غداً وبغيره ولو كان كذا

بطل البيع سواء كان نافعا او ضارا او كيف ما كان لا في حصوله و
هي ان يقول بعت ان رضى فلان ويجوز اذا وقت ثلث ايام
يعني بالخيار **فصل** في العقد ثلث عقد يتعلق بالشرط الجارز وهو ذكر
البطل لا يصح هذا العقد الا بسبب منطوق وينبغي ان يكون معلوما
حلالا لما يجزى فيه التمليك والتملك والشرط الفاسد يفسده كبيع
وشراء واجازة وقتية وصلاح عن مال وعقد لا يتعلق بالشرط
الجارز والشرط الفاسد لا يبطل ككساح وخلع وصلاح عن دم العهد وعقود
على مال فلهذا العقد لا يصح ما ذكر بدل ويجوز بيع الجاهل ومعلوم
وحلال وحرام وعقد يتعلق بالشرط الجارز وهو لو كان نوع
بفسده ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وانه يتعلق بالشرط الجارز
من حيث انه لا ينعقد الكتابة الا بسبب المذكور في العقد فان
كان الفاسد قويا ودخل في صلب العقد افده بخوان يكاتب
على بدل حرام او مجهول قال وذكر بن المصنف ان لعبد ان يوضح من
هذا في زيارته الامام فاضحان حيث قال العقد والشرط
يتعلق تمامها بالقبول ثلثة اقسام قسم يبطل الشرط الفاسد
وجمالة البطل وهي مباداة مال كمال البيع واجازة وشفعة و
صلاح عن دعوى المال وقسم لا يبطل الشرط الفاسد ولا جمالة
البطل ولا مسموع وقسمه مال بغير مال ككساح وخلع و
صلاح عن دم العهد وقسمه شفعة وبيع وكساح وهو الكساح يبطلها
جمالة البطل ولا يبطلها الشرط الفاسد واذا جمع بين شيئين
فقبل العقد في احد مما في القسم الاول لا يجوز قسم كل واحد
منها بدلا او لم يسم وفي الثاني لا يجوز اطلاق كل جال في الثالث
ان يسم لكل واحد منها بدلا جازوا لافلاس الشرط يتعلق الرجعة
بالشرط باطل وكذا اذا فسخها الى وقت مستقبل ككساح كماله
قال اذا جاءه فسخ راجعتك وانما يحتمل التعليق بالشرط
ما يجوز ان يحلف به ولا يحلف بالرجعة بقول المحقق في اطلاق كماله
فلان عدم التحليف في الرجعة انما هو قول في امانته بما يحلف

وبه نصي

وبه نصي كما مر في فصل التحليف فعلى ما ينبغي ان يصح تعليق
الرجعة بالشرط على قولهما كما يحلف قال عز الوكيل لا يحتمل التعليق
بالشرط تعليق الغزل بالشرط صحيح الظاهر على مال او بدونه والعقود
والصلح عن دم العهد وعن الجارحة التي فيها قصاص حال او موقوف لا يبطل
بالشرط فاسد ولا اجازة الغصب وجباة الوديعة والعارية اذا ضمنها
رجل بشرط فيجب حواله او كفا له لا يبطل بالشرط تعليق الوقف بالشرط
لا يصح في رواية وتعليق الوصاية والوصية بالشرط جارز تعليق اجازة
الاغت كاف بالشرط لا يصح ولا يذره القرض بالشرط حرام والشرط
ليس لازما بان يقرض شيئا ان يكتب الى فلان بكذا حتى يوفيه دينه
تعلقه بغيره بالشرط باطل وله الرد بالعيب كما لو قال ان لم ارد هذا
الثوب المعيب عليك اليوم ففقد رضى بالعيب وتعلق الرد
بخيار الشرط صحيح كما لو قال اطلعت خياري اذا جاء غدا فاعقد
الذمة لا سطل بشرط فاسد صورته الموصالح الامام على مال
معلوم على ان ياخذ ذلك من الرؤوس خاصة او من الاراضي خاصة
لا يصح الشرط **فصل** في حجة ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل فاسده ثلثة عشر
بيع وشفعة واجازة ورجعة وصلاح عن مال وبراءة عن دين وحجر فاذون
وعزل وكساح في رواية واجازة احتكاف ومزارعة ومساواة
واقرار ووقف في رواية يقول المحقق لم يذكر الحجر في الكثرة والخاصة
ولكن ذكر بدل ذلك في الكثرة التحكيم وفي الخاصة الاجازة براء
محبة بعد ذلك الاجازة براء محبة ولعل في هذا ما يخلو اختلاف
المشايخ والله اعلم ثم ان صاحب الدرر والرفيد لا يبرأ عن
الدين بقوله اذا علق بشرط كان من امي واقع حتى لو قال لو لم يوفه مال
من ذمة فلان شريك ثوداه ام فقال المدعي الرواية بغير شرط
از تو واداه است صحت البراءة لان هذا التعليق البراءة بشرط
كان **فصل** في ما لا يبطل بشرط فاسد ستة وعشرون طلاق وخلع مال
او بدنه ومن قرض وهبة وصدقة اصدارة وسنة وشركة ومضاربة
ونشاء وامانة وحالة وحالة ونصب واذن قن وعقود وله

وصالح عن قضا ص حالاً او مؤجلاً وعقد ذمة وجب فيه غصب وودعة
وعارية اذ اضمنها رجل بشرط فيجوز كفاً او حواله وتعين الرد
ببيع بشرط وتعين الرد بخيار بشرط وعمل قاض وحكيم
عندم لا تخفى **صلح** وعقد مبال او غير مال وكالة وقالة
ونسب ودعوة ولد **درر** و **الصلح** عن دم العبد وكالة البراءة
ولم يذكره الكفاً بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان الوكيل لو قال
للقائل عمة البرات فمتك على ان لا تقبض في هذه البلدة مثلاً او
صالح مع عليه صح لبراء والصلح ولا يصح بشرط والصلح عن الجرح التي
فيها القضا ص والصلح عن جناية المصنوب وعن جناية الوديعة
وجناية العارية اذ اضمن موجبات الصلح في الصور المذكورة
رجل بشرط فيها كفاً او حواله صح الصلح وبطل الشرط **ولا يصح**
تعليق النكاح بشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل ويبطل الشرط و
كذا حجر المأذون يبطل الشرط لا الحجر وكذا الهبة والصلح في المكتبة
بشرط متعارف وغير متعارف **رأى** وكفاً ان لم يكن الشرط داخل
في صلب العقد ولو دخل ففسده الكتاب **في بيع** الوكالة قبل
التعليق بشرط امي شرط كان **خلاصة** وفي الفتاوى الوكالة مما
يقبل التوقيف في رواية حتى لو تصرف الوكيل بعد فسخ الوقت
لا يصح وفي فتاوى شمس الاسلام بصير وكذا بعد الشبهة في رواية
بصير وكذا مطلقاً **اشباه** من ملك التجيز ملك التعليق الا الوكيل
بالطلاق ملك التجيز لا التعليق ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا
اذا علقه بالملك او سببه **عن** وجعل ما يصح اضافته الى زمان
اربعة عشرة اجان وضيقها وحرارة ومضاربة وكالة وكفالة
وايصاء ووصية وقضاء وامانة وطلاق وعقد ووقف وساقا
وما لا يصح اضافته الى زمان عشرة بيع واجازة ونسخة و
وقعة وشركة وهبة ونكاح ورجعة وصلح عن مال وبراء عن دين
اشباه البيع لا يبطل بشرط في اثنين وثلاثين من خصاله
وكفيل واحالة مع مومن واشهاد وخيار ولفظ من ان يثمة وياجل

التمن

التمن الى معلوم وبراءة من العيوب وقطع الثمار المسبقة وتركها على
التخمين بعد ادراكها على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم
تسليم البيع حتى يثبت الثمن ورده بعيب وجب ولو كان الطريق لغير
المشتري وعدم خروج البيع عن ملكه في غير الاودي واطعام المشتري
البيع الا اذا عين بالعلم الاودي وحمل الجارية وكونها مغتربة وكونها
جارية وكون الفرس معلوماً وكون الجارية مائة وادى
التمن في بلد اخر والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية
وجذو النعل وخرز الخف وجعل رقعة على الثوب وخياطتها وكون
الثوب سداً وكون السويق ملتوماً بسم وكون الصابون
متحماً من كد اجرة من الزيت وبيع الاذن الا اذا قال مفلان جعل
الدار بيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم
مسيحاً او برضى الجيران او اعينهم في بيع الدار الكل من الخانبة
كذا في الاشياء والتقاليد **الغاية** لو شري شيئاً بخيار الى ثمة
ادخل في الخيار ولو اجل الثمن لم يدخل كذا في خل حلف ليقضين
وذلك في خمسة ايام لا يجتث ما لم تعرب الشمس من اليوم الخامس
وكذا في الايكام فلانما الى عشرة ايام دخل العاشرة وكذا في ان تزوجت
الى عشرة سنين دخلت العاشرة وكذا الواجر الى خمس سنين دخلت
الخامسة كذا في **ع** قال العمادي هذا بخلاف اصله في خمسة سنين
في الاقرار بدرسم الى عشرة وكذا في الفل في عامة الكتب من ان
الغاية في الاجان لا يدخل في الصمد لا يتناول الغاية فكانت لم الحكم
ويمكن ان يكون فيه رواية ان ويمكن ان يكون عدم دخولها في نحو
الاجان الى رمضان والدخول في نحو الاجان الى خمس سنين والفار
به العرف يقول الحقير الفاروق ما سياتي بعد سطر من قوله وقت
اليمين بها الخ بخلاف الحلف الى يوم الخميس فانه اذا لم يقض حتى طلع
الجمعة من يوم الخميس جئت اذ لا يدخل في الخمسة فغاية وهي لا يدخل اذا
لم يكن غاية اخرج بخلاف اخره اذ وقت التمسك وبدون الخامسة
لا يفتقر الى خمسة قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يستقيم

ع

على مذهب سقم لا على مذهب ج على ما قرر في مسئلة القول على من
ورحم الى عشرة في دخل العاشر تحت بما ذكره الدليل ولا بد من عند
لعدم ثبت ولصدر ولكن ج روايتان غاية اليقين في رواية
الحسن المتناول في ظاهر الرواية لا يعرف فعلى ما ينبغي ان يكون له رواية
في كل واحد من مسئلة الخمس والخمس واما الفرق المذكور بينهما فلم يرد عن
في الكتب المشهورة ولكن له وجه ذكر في الفاية لو كانت غلط قيل
تجمل نحو بعت هذا البستان ثم هذا الحائط في ذلك الحائط واكملت
السكة الى رأسها لا يدخل تحت المغني ولو لم يكن غاية قبل تجمل فلو تبنا لها
صدر الكلام فذلك نحو قوله الصيام الى الليل فيكون له الحكم ولو تبنا لها
الصدر يدخل الفاية نحو وايدكم الى المرفق قال صاحب كتاب جامع الفوائد
ايضا اقول الفاية بالي مسئلة الحائط والسكة والصوم وناجيل الدين
وقوله تعالى فطرة الى ميسرة لم يدخل وفاقا وفي قرأت الكتاب
اوله الى اخره وفي خذ من مالي من رجب الى ما ياتي وفي شتر
في من مائة الى الف يدخل وفاقا وكذا في دخل في الفيل
عندنا خلافا لرفوف في يمين من ورسم الى عشرة قال لا يدخل الفاية
لانه لم يتناول الصدر وادخله سقم لانه ليس بقائم ثم بقت وكذا
قال انت طالق من واحد الى ثلث فعلى هذا الخلاف وعلم في
كشف البردوي مذهب ج في مسئلة الطلاق بان الاصل ان لا يدخل
الفاية وقال ج لو باع نجس رالي رجب يدخل الفاية او الصدقة
يقنا واما فاسقطت ما رواه بخلاف الوبايع موجب الى رجب فان طلقه
نصف يوم او ثلث ايام او شهر وبه يقيس فانما يقيس التام فلهذا يدخل الفاية
بخلاف الخيارات فان طلقه يقضي التام فيجب ان يدخل الفاية وقال لا يدخل
الاصل ان لا يدخل الا بدليل وعلى هذا التام في اليقين رواية الحسن
وقوله بقوله في ظاهر الرواية اى لا يدخل وصورة حلف لا يكمل عند
وذكر في بعض شروح البردوي ان لا يتجمل الفاية مطلقا فيدخل وما
لا يدخل الا يكون الا بدليل يقول الحقير ساق كلامه يشعربضعف المذهب
وليس الامر كذلك لما ذكره العلامة المتقاربان في التلويح بقوله احتفظوا

في المذكور

في ان المذكور بعد الى هل يدخل فيما قبله حتى يشمله الحكم لا والمتحقق في الفاية
على ان لا يتقيد الا بتجمل الفاية من غير دلالة على الدخول وعده
بل موراجع الى الدليل قال وتحقيقه ان الى النهاية فيحراز ان يقع على اول
الحذوان ان يتوغل في المكان لكن يتبع المجاوز لان النفاية غاية
وما كان بعد شئ لم يتسم غاية وقال بعد اسطر والمختار ما من
ان لا يدخل على الدخول ولا على عده بل كل منهما يدور مع الدليل ولهذا
يدخل في قرأت الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا قرأت الى باب
القياس مع ان الفاية من جنس النفاية انتهى ثم قال صاحب جامع
الفصولين ولم اجب في كتب الاصول والفروع ضابطا كافيا يخرج
عليه من الفروع المشتقة خاليا عن الاشكال فان حاصل البردوي
ان الفاية لو كانت بنفسها لا تدخل كاللبيس في الصوم الا ان تبنا ولصدر
الكلام كرفق في الفيل والافلاك لا يشك في ان الرواية في نجيل الدين
اذ الفاية لم تدخل في مع ان الصدر يتناولها فان قيل هي قائمة
بنفسها اذ الاصل عدم الدخول فلهذا لم يدخل قبل على تقدير التسليم
المعتبر موت ولصدر والاشكال في غاية في الحجب وكذا يشك
برأس السكة فانه كرفق في تناول الصدر والقسم مع انه لم يدخل
وصورته حلف ان لا ياكل السكة الى رأسها وكذا يشك بقوله خذ
مالي فزدهم الى مائة وبقوله اشترى بدينار من مائة الى الف فان
تمام المائة وتمام الالف يدخل مع انه كالعاشرة في مسئلة الاقرار
حاصل كشف البردوي ان الصدر لو ثبت ول الفاية تدخل ولو
فائمة بنفسها كرفق والافلاك كالعاشرة وباشكال رأس السكة فانه كرفق
مع انه لم يدخل وكذا يشك في تمام المائة والالف وحاصل
المنا ان الفاية لو كانت قائمة بنفسها لا تدخل كقوله من هذا الحائط
الى هذا الحائط وان لم يكن قائمة بنفسها تدخل في تناول الصدر
كرفق والافلاك كاللبيس في الصوم ونحو اشكال رأس السكة فانه كرفق مع
انه لم يدخل وكذا يشك في غاية الحجاب فانه لم يدخل مع انها قائمة بنفسها
فان قيل انها غير قائمة بنفسها يقال على تقدير تسليمه ان ظاهر الرواية

في تأجيل اليمين في الغاية لا تدخل فيه أيضا هذا الضابط بخلاف
 الاولين لانه جعل المرفق والليل هما ليس القاع بمقتضى بخلاف الاولين
 يقول الحق لا شك ان جعلها هما ليس القاع بمقتضى ليس بصواب
 لان المراد يكون الغاية قائمة بنفسها كونها موجودة قبل الكلام غير
 مستقرة في الوجود الى الغيب كما ذكر في التلويح والله اعلم قال
 صاحب جامع الفصولين أيضا وكذا سائر الضوابط المذكورة
 في غير ما من الكتب لا يجوز عن خلل فالظاهر من ما تقدم في
 هذا المقام ان الاصل عندنا ان لا يتغير عما كان قبل الكلام في دخول
 وعده لا بدليل ويؤيد ما ذهبنا اليه من ان الوجود عدله قبل
 تمام المدة وتام الالف بدليل الاباحة وقرينة الحال والسماعة و
 خرج راس الحكم مع تناول الصدور ودخوله قبل التكلم
 لئلا ينفذ ذكره الا يرى انه لو قال الحكم في نصفه لم يدخل النصف
 الاخر والازم ان يتجاوز الى عن الف مرة وخرج غاية اليمين
 في ظاهر الرواية للعرف والاصل عندهما ان لا يدخل الغاية الا
 بدليل فدخل العاشر في الاقرار لانه ليس بقائم بمقتضى ولا يتحقق
 له الا بشقة قبل ودخل الاخر في قوله قراءة من اوله الى اخره
 لانه سبق لاحاطة القراءة ودخل المرفق ايضا بالنبي عليه السلام
 حين تعليمه فان قيل فينبغي ان يغسل المرفق واجبا او مستحبنا ان
 فعل لما كان للتكليم التحسين نال قدر الفرض ويمكن ان يكون الالف
 عند الكل ان لا يدخل الغاية واختلافهم في الفروع احوال
 العرف او غيره قال الحق ان يعتد العرف في امثاله في التكلم اذا
 يريد الكلام في امثاله ما هو المتعارف فينبغي ان يراعى العرف
 ولا يترك الدليل لانه دخل المرفق يغسل النبي عليه السلام في الحقيقة
 اختلافهم في المسائل من اختلافهم في اعتبار العرف ويدل
 على اتحاد الاصل واعتبار العرف ما ذكر في طلاق الهداية لو قال انت طالق
 من واحد الى ثلث يقع واحدة عند رفر ومو القياس في الغاية
 لا تدخل في المخيا وعندهما يقع الثلاث نسخا واما في الكلام

براد الكلى

براد الكلى عرفا فكذلك قد من بالي مذهب الى ما وعنه
 يقع ثلثان اذ براد بثلث الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر فانما
 سمي بثلثين الى سبعة ويريدون به ما ذكرنا واردة الكل لغاية
 طريقه طريق الاباحة كما ذكرنا الاصل في الطلاق الخطر لا الاباحة
 ثم الغاية الاولى لا بد وان يكون موجودة ليترتب عليها
 الثاني ووجودها بوقوعها بخلاف البيع لان الغاية فيه موجودة
 قبل البيع انتهى قال هذا ما يسهل في هذا المقام والله اعلم بالصواب
 ثم الغاية لا تدخل في الاجل بالالتحاق كما في الاجارة وروى
 عن ابي بصير انه دخل في اجل الايمان قال الامام الحسن في
 الاجال والاجارات لا تدخل الغاية لان المطلق لا يقتضي التأييد
 وفي تأخير المطالبة بملك المتقعة في موضع الغاية شك وكذا في اجل
 اليمين لا يدخل في ظاهر الرواية عن ابي بصير انه لم يرد في حرمه الكلام
 ووجوب الكفارة بالكلام في موضع الغاية شك فحلف بكلمة
 الى صفر لا يدخل صفر في مائة في ظاهر الرواية للعرف قال سوكند
 خورده تا صفر ثلث خور وروى اول صفر خور واقبنا لا يثبت
 لما من العرف **حلف** تاده روز مثلث خور وروى سم خور
 ينبغي ان يثبت كما يدخل العاشر في الكلام الى عشرة ايام ولو حلف
 تار ورجعه خور وروى جمعة خور لا يثبت بقول الحق في طلاق قوله
 ان يثبت الى نظر لما مر ان اجل اليمين لا تدخل الغاية في ظاهر الرواية
 عن **حلف** تار ورجعه هر روز بنبر ويك توبى يوم هر روز
 ادا تار ورجعه بنبر لا يثبت **حلف** تا قيت اليمين مرة يكون الفاظ
 التا قيت ومرة بالتقيد بوقت والفاظ التا قيت ما دام
 وما دامت وحتى وان قلوا قال ان فعلت كذا ما دمت في بخارا
 فكذا فخرج منه لانه لم يرد وفعول لا يثبت انما قيت
 اليمين الى غاية فمبين بعد ما واليمين يقع على ذات الحالف لا على
 ولايت حتى لا يخلف الجواب بين كونه امير او غير امير ولو قال
 ما دمت في بن الدار فخرج منه باهل وامت وعدة فعل لا يثبت ولو خرج

مسائل التوفيق في اليمين

قاضي **ع** قال انما قيل في شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا انه لو سلم
نفسه قبل الشهر يرى في الكفالة لانه سلم بعد السب ولو قال
كفالت بنفس فلان شهر يصير كفيلا اذ قبل الشهر وبعد واعتم
اهل زماننا على انه لو قال بالعربيه كفالت بنفس فلان شهر يكون
كفيلا في الحال واذا مضى الشهر لا يبقى الكفالة ولو قال سب شهر يخرج
التاضي عن الكفالة بعد الشهر كما في كتاب الدعوى جفت وى
قاضي **ع** ان في كتاب الكفالة من كفالت بنفس رجل في ثلثة ايام
ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الثلثة وجعل يترد الى قال الامر
انت طالق في ثلثة ايام فانت طالق بعد الثلث وعمر بن
كفيلا في الحال قال القصب ابو جعفر وذكر الثلثة في اخر المطالب
الى الثلثة لالت اخير الكفالة لانه لو سلم نفس المكفول في قبل الثلثة
يجبر الطالب على القبول كمن عليه ثوب لو عجل قبل حلول الاجل يجبر
الطالب على القبول والمراد ذكر في الاصل ان يصير كفيلا
مطالبا بعد الثلثة وغيره من الشايع اخذوا بظاهر الكتاب و
قالوا لا يصير كفيلا في الحال فاذا مضت الثلثة قبل تسليم النفس يصير كفيلا
ابدا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم وقال الامام الحنفي في قول
يطالب الكفيل في الثلثة ولا يطالب بعد ما وهذا اشبه بعرف
الناس وعنه بن في رواية اخرى لو قال انما كفيل بنفس فلان
ثلثة ايام يصير كفيلا في الحال واذا مضت الثلثة لا يبقى كفيلا ولو
قال في ثلثة ايام يصير كفيلا بعد الثلثة كما ذكر في الاصل وروي
ان الامام الفضل كان يعجز عن الرواية يقول الحقيقه وذكر قاضي
في كتاب الدعوى ان الفضل كان يقول في حق الرواية الثانية
وهذا اشبه بعرف الناس ولعل مراد الفضل عرف اهل بلدته فقط
او الاشبه بعرف اهل المصارف في كل الاعصار انما هو الرواية الاولى
كما يشهد بذلك ما مر تفاسير قول الحنفي وادعاءه قال بعض الشايع
قالوا لو قال بغير فتم من فلان ثلثة ايام وروى ولم يمت حتى مضت الثلثة
يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج عن الكفالة وبه كان يفتي

الامام طهر

الامام طهر الدين ويحكمه عن جدي ولو قال انما كفيل بنفس فلان
اليوم اني عتق ايام يصير كفيلا في الحال وبعد العتق لا يبقى كفيلا
بالا اتفاق لانه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل
التأقيت ولو قال كفالت بنفس فلان الى عشرة ايام فامضت
فانما منها برى قال الفضل لا يكون كفيلا في العتق ولا بعد ما كفالت
بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فغلب بالمطالب على فلان
اخر جاز استثنى ما ومو قول لم لا يقاب ومو قول **ع** كفالت
الى شهر على انه برى بعد الشهر فهو كفيلا في التوكيد في عشرة ايام
من سبته بمضيتها الاصح انه لا يثبت بقول الحقيقه في كتابه بحث من جدي
الاول ان قوله فهو كفيلا غير مسلم لمخالفته لما مر عن م والفضل
والحاوي في انه لا يصير كفيلا اصلا واحتمال كون كونه كفيلا في
بعده اذ لو كان كذلك لاشير اليه في الخلاصة والخامسة
ولم تعرض لغيرها لثاني ان قوله الاصح انه لا يثبت محل نظر
لانه وان ذكره صاحب الخلاصة ايضا كذلك لكن من قبل خمسة
اوراق نقل عن **ع** انه لو قال اشترى كذا اليوم فشره غدا فاصح
عدم جواز ومو موافق لما في قاضي **ع** وى قاضي **ع** ان والله علم **ع**
الحلال وفي ذمتنا افتوا في قوله انت على حرام وحلال كبريت
حرام وهو حرام حلالست من ابر من حرام انه طلاق بالاتفاق
وان لم ينو للعرف وكذا احلال الله على حرام وكذا احلال ايزد وحلال
وكذا احلال **ع** النوازل لصاحب الهداية لو قال حلال الله على
حرام او كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب
استحسانا ان ينوى غيره وقال المتأخرون يقع به الطلاق بانية
نقابة الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى ولهذا لا يخلف به الا
الرجال ولو علقه بفعل مستقبل ثم وجد الشرط فاحكم فيه مو
الطلاق لوله امرأة والا فالكفان قال ان فعلت كذا فاحلال
على حرام وقد كان فصله طلقتم امرأته ولو لم يكن له امرأة
فلا معنى عليه لانه ليس بنكاح قال لامرأته ان تزوجت عليك

س

ما عشت فحلال الله على حرام ثم تزوج عليها يقع على كل من القديمة
والحديث تطلقه ثم اذا حلفت بهن الا لفاظ على فعل المستقبل
ففعلا وليست له امرأة لزمته الكفارة ولوله امرأة وقت البين
فما ت قبل الشرط او بانتهى بلاء عدته ثم باشت الشرط فالكفارة تقي
الطلاق وقت تكلمه وان لم تكن امرأة وقت البين فتزوج امرأة
ثم باشت الشرط قبل تطلق المتروكة وقبل لا وعليه الفتوى
كما يصح اضافة التحريم الى المرأة يصح اضافة الى الرجل لقوله
عليك حرام او حرمت نفسي عليك الا ان اضافة التحريم اليها يصح
بلا ذكر الزوج حتى لو قال حرمت نفسي طلاقا او قال انت حرام طلاق
وان لم يقل على و اضافت اليه لا يصح بلا ذكر المرأة لقول حرمت
نفسى او انا حرام ولم يقل عليك ونوى طلاقا لا يقع و اضافته
البيونة على هذا الفصل **خاص** قال في غير حال مذاكرة الطلاق
انت على حرام ان نوى الطلاق فباين وان لم تكن ثلثت وان
ثنت بين لا تصح الا في الامة وان نوى طلاقا رخصه عند حرس
وان نوى بيبس او لم ينو فهو ايلاد وان نوى الكذب فكذب
في خلاص الرواية وعلى هذا القول حرمتك على وانت محرمة على او
حرام على او لم يقل على في كل ذلك وقال انا عليك حرام وانا عليك
محرمة او حرمت نفسي عليك لكن بشرط قوله عليك في تحريم نفسه حتى
لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يطلاق وكذا
في البيونة بخلاف تحريم نفسها وبها جواب المتقدمين اما عند ابى بكر
الاسكاف وابى بكر بن حبيب فطلاق بلاية **فاضيح** قال كل
حل على حرام او قال حلال الله او قال حلال المسلمين وله امرأة ولم ينو
شيئا اختلفوا فيه قال المشايخ الامام محمد بن الفضل والفقهاء ابو جعفر
وابو بكر الاسكاف وابو بكر بن سعيد بين امرأة بتطبيقه وان نوى ثلثا
فثلث وان قال لم اؤطلاق لا يصدق وقت لانه صار عرفا
ولهذا لا يخلف به الا الرجل **خاص** قال كل حلال على حرام او حرام
مراحم انت برين حرام في الفتاوى الصغرى لا بد من النية قال

الحيط

الحيط فان نوى البين او لم ينو شئ كان مبنا ويصرف الى الطعام
والشراب ولا تدخل فيه امرأة الابلية استحيانا كذا قال ثم وعنه شيخ
بلخانه يدخل امراته بلاية ثم على قول من اذا نوى امرأة حتى دخلت
فبلاية لا يخرج الطعام والشراب من البين فيجوز ان يذوق ذلك وجدوا
شاول شيئا من طعام او شراب حنث وانقص حكمه حتى لو قرب امرته
بعد ذلك لا يحنث ولو نوى الطعام والشراب فهو على ما نوى ولو قال
حلال الله على حرام يكون طلاقا بلاية مبناية هو الصحيح وان اختلف فيه
المشايخ ومن قال القاضي الامام الاسناد ولا يصدق على ترك النية الكل
الا في قوله بمرج حلال كرهه استخداى برين حرام وفي الفتاوى لو قال
حلال الله على حرام فان كانت له امرأة واحدة فقد ذكرناه ولو كانت له
اربع نسوة طلقت كل واحدة تطليقة بلاية وبهذا بخلاف الصحيح فان من
قال مراعى طالق وله امرأتان او اكثر يقع واحدة وعليه البيان وان لم يكن
له امرأة يلزمه الكفارة وفي فتاوى النسب لا شئ عليه اذا حنث ولوله اربع
نسوة حكمى فتوى شمس الاسلام الماورجندى والامام مسعود الكاشغرى
ان يقع طلاق على واحدة منهم في البياين وسوالا شيخنا
شيخ الاسلام السبكي في منع للمفتي ان يتطرق في سؤال السائل في كل
موضع بشرط النية ان قال قلت كذا هل يقع بيبس نعم ان نوى
وان قال لم يقع بيبس يقع واحدة ولا يتعرض للنية وان حنث قال
حلال الله على حرام وله امرأتان تبين احدهما والبياين لانه
مبهم ولو قال بمرج بيبس راسا لم يبر من حرام كذا راجع
بن جميعا او قوله مرفا راسية كل فيجعل الكل **فاضيح** قال لها انت
على حرام وعند الحرام طلاق الا ان ينو الطلاق تطلق لانه لما كان
طلاقا عنده كان ناولا به الطلاق ولو قال لبيس ان فعلت كذا
فانت امي ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شئ قال لها انت على
حرام الف مرة يقع به واحدة **فاضيح** ان قال لها اذبي الف مرة
ينوى به الطلاق طلقت ثلثا **فاضيح** من اراد حلال برين حرام ان
فعلت كذا يقع واحدة لو فعله وقال لها فلان كذا كردي فأنكرته فقال

المرودة في توطأ طلاق نطق باقرار الزوج ولو حلفت انها لم تفعل
فصل قال لها حلال بر من حرام كذا زاد وكنم نيسيت فقال نيسيت
تطلق لانها تصدق كما في الجبض وقال غير كذا تصدق قال نيسيت
مرات حلال بر من حرام ان فعلت كذا ثم فعلت تطلق بثلاث قال
لا خراي زن حرام فقال نيسيت هذا اقرار بالحكمة **باب** لو قال لامرأته
انا منك طالق فليس بشئ وان نوى طلاقا ولو قال انا منك
باين او عليك حرام فهي طالق **باب** لو قال لها انت علي حرام او
حرامك او قال انا عليك حرام او حرم ان نوى طلاقا فطلاق و
ان لم ينو شيئا فهو بمنزلة **فصل** قلت لزوجها انت علي حرام او
قلت انا عليك كان ميتا وان لم ينو كذا في جانب الزوج حتى لو
كنت زوجها حنثت ويلزمها الكفارة **الفصل السادس والعشرون**
في تصرفات الاب والوصي والقاضي والمتولي والمأمورين
كمضارب ووكيل ونحوه وفيمن يحمل عنه الغيب ومن لا يحمل يقول
الحق وقد اخذت ذكر مسائل تصرفات الوكيل والملك والمالك
الى فصل الاحكامات فاذا ذكرنا هناك مفصلة ان شاء الله تعالى
فلينظر هناك **باب** لو نصب القاضي وصيا في تركه ايتام وممن في
ولايت لا التركة او بالعكس او بعض التركة في ولايته لا بعضها
فيل صح نصب على كل حال ويصير النظام والاستعداد فيصير
وصيا في جميع التركة ايتاما كانت وقيل يصير وصيا فيما في ولايته
من التركة لا في حقيرة وقيل بشرط صحة النصب كون التيمم في ولايته
ولو نصب متوليا في وقف ولم يوافق والموقوف عليه ولاية
قبل صح النصب لو وقعت المطالبة في مجلسه وقبل للصحة
لو كان الموقوف عليه في ولايته بان كان طلب العلم او باط
او مسجد في مصره لا الوقف قبل بغير النظام والاستعداد وقيل
بغيره لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز **فصل** القاضي لو نصب
الوصي نظريا ان يشهد واعف القاضي ان فلانا مات ولم ينصب
وصيا لان النصب من القاضي انما يجوز اذا لم يكن وصي من جهة

المس

الميت **باب** القاضي لا يملك نصب وصي ومتول اذا كان في ذكر
التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في مشنونه ونظيره
مسئلة استخلاف القاضي من قاضي سمرقند نصب قضاة في
وقف بخارا والمدعي عليه بسمقند صح المدعي والى **باب** القاضي
ان يبيع مال المديون تحت ضمانا لا تحت **باب** الولاية في مال الصغير للاب
والابن والوصي ثم وصي وصي ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص
فالولاية لاب الاب ثم وصي ثم وصي وصي وان لم يكن فالقاضي
وصي القاضي ولكل من هؤلاء ولاية التجار بالمعروف في مال التيمم
ولا ولاية الاجان في نفس ومال ومنقول وعقار وعقود وبمثل القربة
او بغيره **باب** صح لا يباحش ولا يتوقف على الاجان تبع بلوغه
لانه عقد لا يجزئه حال العقد وكذا اشتر اعم لليتيم صح بغيره
ولو فاحشا فقد عليه لا عليه ولو بلغ في من الاجان فلو كان النفس
تجربة ابطال او امضى ولا على المالك فلا خيار له وليس له فسخ بيع عقد عليه
في صفة **باب** قيل انما يجوز اجارة متهم التيمم لو باجر المثل لا باقل
منه والصحيح جواز ولو باقل وللأب ان يغير ولده الصغير بخلاف
استادته لتعلم الحرفة لا لو بخلاف ذلك **باب** لو وصي ايتام مال
اليتيم وللأب ايضا ذلك عند بعض المشايخ استخانا لا عند
عامة قبايل ولو اجره الاب او اجد او وصي صح اذ لهم
استعماله بما عوض بطريق التهذيب والرياضة فبالعوض
اولى ولم يجز اجان غيرهم مع وجود احد منهم فلم يكن فاجره
ذوهم محرم موبى في حقه صح ولو في حقه فاجره اقرب كما لو
له ام وكلمة وكسوف في حقه تمت فاجره انه صح عنه من لا عند
ولمن اجر قبض اجرة وليس له ان ينفقها عليه لانها مال الصغير وليس
لغيره ايب وجده ووصيها التصرف في ماله وكذا الوصي له
فلن يوتي حقه بغيره ولا انفاق عليه لامر ولا بيب وجده ووصيها
اجان قد وسار امره ولا لغيرهم ولو في حقه لم امر دعوى الحسن
المستأخرون ان يوجر قف وان ينفق بالابر من التصرف

في دينه بلا رضاء

باب الفكاك لا ولاية للوصي في فكاك الصغير والصغيرة ولو اوصى الى اليتام

الا اذا كان له اجرة فياكل بقدر ما **ص** ربح الاب او الوصي مال
اليتم من نفسه **ص** استحباتنا والقياس ان لا يجوز وهو قول
قاضي ان الطاهر ان للاب والوصي ان يربهن بدين نف مال الصغير
استحبنا وفي القياس ليس لهما ذلك **ص** وعندنا ان الربيعين
كل منهما قد اذن لهما ما وعان فيما اذا على الدين اذ لهما والاب الا اذ اع
ص يضمنان كل الربيعين **ص** ولو ربح الوصي مال من اليتيم او ربح مال
اليتم من نفسه لم يجر للاب جاز ذلك ولو استدان الوصي حاجة
اليتم ورغب في شئ اليتم خرج اذ فيه قضاء دينه وهو ملكه **ص**
لا يبيع الاب غاصبا باخذ مال ولده وله اخذه بلا شئ الوصي جازا والا
فلو اخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا التفتة بلا حاجة **ص** لا ينبغي للقاضي
ان يبيع عقارا لفقير ولا مالا يفتد به لافي النفقة ولا في غيره
وله بيع كسر الفسار وضرب غنم في نفقة الاقارب وانا يبيعهم
انفقناهم فاجعوا على المنع في عقاره ولو منقول غير حبس حقهم
اجعوا على منع غير الاب وصح للاب بيع منقول ابنه الكبير الغائب
لنفقة عند جرح الا عند جرح الام كسب الاقارب في هذا واجمعوا على ان
للاب بيع عقار ولده الصغير في نفقة نفسه **ص** بيع الاب
الزيادة على النفقة من منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند جرح ايضا
ويملك بيعه لغيره سوي النفقة وذكره انه لا يملك ولو ربح الوصي
لدين الميت بعض التركة عند بعض الغرماء لم يجر للاب بطلان حق غيره
فلو كان الغريم واحدا **ص** **قاضي** لو وصي بيع العقار يبيع بالوفاء ويل
لا ولو انفق وصي الوصي مال اليتيم ثم استقرض وانفق عليه
لا يطالب به بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وانفق على الصبي
لا يرجع عليه بعد بلوغه **ص** زرع الوصي بذر اليتيم وشهد عند
زرعه انه يستقرض بذره واستاجر الارض لنفسه فلو ضم اليتم
فلا اجرة له والزرع للوصي ولو كان الزرع خيرا جعل الزرع
اليتم ولو استقرض بذره وزرعه في ارض نفسه فالزرع للوصي
وصدق انه زرعه لنفسه وكذا زرعه بذر نفسه في ارض اليتيم

لهذا

لو زرعه بذر اليتيم في ارض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق انه زرعه
لنفسه **ص** لم يجر للوصي اخذ ارض اليتيم من ارضه لو البذر
اليتم ولو للوصي جاز **ص** جاز اخذه من ارضه لغيره وبشهاد
عند العقد اخذه من ارضه **ص** ليس للوصي في هذا الزمان اخذ
مال اليتيم مضاربة ولا لمتولي ان يزرع في ارض الوصي **ص** لا
يضمن الوصي خلط ماله بمال اليتيم **ص** للوصي خلط طعامه
بطعامه وبما ياكل بالمعروف **ص** لم يجر بيع القاضي مال من يتيمة وكذا
عكس **ص** عدم جاز بيع مال اليتيم من نفسه بمحول على قول
اما على قول **ص** فيبيح ان يكون **ص** ذكر في موضع منه ان يكون له
حتى لو رفع الي قاض اخر نظر فلو ضم اليتم اجازة **ص** وكذا لا
يجوز للقاضي تزويج اليتيمة من نفسه او من ابنه وشريكه
وصيته او باع من اليتيم وقيل وصيته جاز ولو كان الوصي من جهة
هذا القاضي **ص** جاز بيع القاضي مال احد اليتيمين من الآخر
لا يبيع الوصي ارضا غاصبا جاز للاب واللاقاضي بيع مال احد
الصغيرين من الآخر **ص** جاز للاب ذلك لا لو كيد ولو وكل بذلك
وكيلين جاز **ص** للاب شراء مال طفله لنفسه بغير سبيل لا
بفاحش ولم يجر للوصي ولو عطل قيمته ولو بالكثر جاز الا عند
الاب كالملة في ذلك **ص** جاز للوصي ذلك لو خيره ونفسه لم يجر ان يشتر
بثمن عشرة مائات او عشرة او يبيع منه بعشرة مائات او يبي
عشرة ويغني **ص** وصح للوصي بيع عقار اليتيم بثمن قيمته ونفقة بانه
لا يجوز الا بضعف قيمته او لفروقة **قاضي** الوصي الاب يبيع كل
شئ من التركة من متاع وعروض وعقار ولو كان الورثة صغارا
والضرورة البيع وهذا عند التلف واما عند المتأخرين فلا يجوز له
بيع العقار الا لفروقة ويبي ان يكون على الميت الا وفادله الا ثمنها
او يكون له وصية برسالة يحتاج في تنفيذها الى ثمنها او يحتاج
الصغير الى ثمنها او يكون بيعها خيرا اليتم ويؤثر ان يبيع احد
في شئها بضعف القيمة **ص** **قاضي** عشرة عشر

ما لم يكن ويبتاع بما بقي ما يتفجع بعينه ^{منه} وصحي ترجمال يتيم علي
بغير الخبز وفي فناء من فناء وصحي ترجمال يتيم جازر وهو خائف ان لا يبر
يبيع المال من ذره ويره مال يتيم قال بعضه لا يبيع عليه وكذا المصنف اذا
قال المصنف ربه قال ابو بكر الاشعري ليس بذاك اول اصحابه وانما هو قول من
وهو استعانة بغيره في بيعه لا يبيع بغيره ولا يبيع بغيره ولا يبيع بغيره
في اموال الناس واما خصال من يبيع بغيره في اموال الناس واما خصال من يبيع بغيره
في كتاب الله تعالى اما المصنف فكانت له في بيعه في الجواز والبيع
اعني اجاز المصنف قال المصنف في بيعه في الجواز والبيع
في خصوص ما في البيع في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
ان المصنف يبيع بغيره في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
كان مما قاله المصنف في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
وبالملك استحقاقه في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
انفق الوصي في حقه في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
لا جرة الشخص في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
يعني صحيح

^{عطل}
فانما هو لا يملك بغيره في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
واجبا بغيره في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
وكذا يبيع بغيره في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
استوفى جميع مال الميت في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
ذمة فلا بد في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
وافر الوصي في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
فيعتق واما استيفاءه في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
معه الاقرار في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
ليتم لم يجر ولا يجر في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
وبهذا افاضت في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
بالف واما الاول في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
المنع وجوه عند المصنف في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
وصي باع شيئا من التركة بغيره في الجواز والبيع في الجواز والبيع في الجواز
للبيع صحيح

من الاول

من الاول ^{منه} ما كان الخصال عليه مثل الخصال في المذلة لم يجر الوصي
ان يخل بالمال يتيم اذا جواز مطلق بشرط كون الثاني املا
ج عريم البصري لو حال فقبل ابوه او وصيه فلو كان الثاني املا
او مثله يبيع والا فلا ^{قاضي الوصي} احوال ببال يتيم لو الثاني املا
من الاول جاز لا لولا ^س لو احوال وكبل البيع صحيح ويخرج
للموكل عند ج م او الجواز ابراء موقت والمطابق في المطلق و
الموقت سواء ويستوفيه الاملاء والا فليس بخلاف الاب
والوصي اذ لو احوال على الاملاء لم يضمن ^س الوصي لو يولي
العقد صحيح احواله على اقل من يضمن عند ج م اما قال في فتح
الايثار كشر ^{قاضي الوصي} او متوكل باع شيئا بكثر من قيمته ثم
اقاله لم يجر ^{قاضي الوصي} وصيه ثم اقال صحيح لو نظر له والا فلا
ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اقال البيع صحيح لو خيرا اذ
الاقالة نوع تجارة والاب يملكه ^{قاضي الوصي} المتوكل يملك الاقالة لو خيرا
لوقف ^{قاضي الوصي} او كبل بيع باع واستنع عن استيفاء الثمن
والقاضي لا يجر على ذلك بل يقال له وكل الموكل يستيف الثمن
فلو كان وكبلا يجر ببيع او سمسار وتوكل على الاستيفاء يجر على الاستيفاء
ونظيره المضارب ^{قاضي الوصي} اخذ منه كقبيل ورهن بدين الميت
لا يوثق وله ان يره من مال يتيم بدين لقصه على الميت رجل
ضمن دين ميت بامر وصيه فاذا به يرجع في التركة لا في مال الوصي
رجل انفق على وارث ثم قال انفق بامر وصيه فاقر به الوصي
صدقا لو وارث صغير رجل وصي بهذا الثوب فلو باعه الوصي بغيره
بثمنه صحيح ذلك كما لو قال تصدقوا بثلث مالي ولا عقار فلو
بيعه والتصدق بثلث ثمنه وكذا ايمد القس وهذه الدار له البيع
والتصدق بثلثه لا لابقاء المورثة والتصدق ببقية ثمنه وفي هذه
الالف لو ابقاها للمورثة وتصدق بالف سواها من التركة جاز
ولو تذر ان يتصدق على هذا الفقير او فقرا مئة فتصدق على
غيرهم صحيح ولو قال لرجل تصدق بهذا المال على فقير مئة فتصدق

على فقراء غير مضمين ولو اوصي لفقراءها بكذا فاعطى الوصي فقرا
غير ناجز عندس وقال يضمن **في المضارب** بملك تاجر الدين
وتأجيل والاقلان والموت والاباء والخط ويضمن لرب المال لو خطا
اخر او قبض فان لم يكن فيه ربح صح خطه وتأخيرته وقبضه اذ يملكه
ولو ربح جاز قبضه ويخو خطه في حصته وملكه هذا كله لا تنهار
من امور التجارة وقد ان فيها وتأخيرت المال لم يخر عندس وعندس
صح في حصته وهذا لا خلاف في دين بين اثنين اخر احدهما واذا
شركي عنان فلو اقر العاقد صح ولو اقر الاخر فلو كانا كل منهما
اصاحبه اعطى يرك صح تأخيرته والا لم يخر عندس مطلقا وعندس
صح في حصته فقط لهما امة باعها احدهما بدون شركه ثم خط البائع
من الثمن واخر صح ويضمن حصته شركه وعندس لم يصح في
حصته شركه وغدا البائع صح خطه في حصته لا في حق شركه ولم يصح
تأخيرته اصلا عندس وعندس با خطه فالشرك الحاض وشرك العنان
واذا انان في العنان اذا اقر لم يضمن لانه من التجارة اما الحاض فانما
يباع وكالتفكه في حق شركه حكم الوكيل والثن لما روي صح تأخير
واقالته وجوانته وخط يقد الحبيب ولا غيب لم يخر بما نال المكاتب
في بيع الوكيل يبيع بملكه بغير ان يقره مع من لا يقبل شهادته
له عندس دور وهم اصل وفتره وزوج وزوجه سيد لجهده
وشركه فيما يشتر كانه **قالوا** اذا اقر بملك الموكل
اما اذا اطلق بان قال له بيع من شئت فجدد جديده لهم بمن القينة
في بيع الوكيل وقالوا يجوز بيعه بمن القينة الامن عبده او مكانه ببيع الوكيل
الوكيل ممن لا يقبل شهادته له بالكر من قيمته صح وفاقا لا يقبل فاقش
وفاقا ولو يقبل يبيع صح عندس لا عندس ولو يقبله فقيه عن ح
روايتان **في الظاهر** انه لا يجوز للمضارب كالكوكل فيما اقر
البيع والشراء الا انه لو بقيته جاز عندس ايضا بانفسه روايات عنه
وعايد الخلف الاجازة والصرف والتسلم ونحوه ما يبيع
الوكيل من نفسه او طفله او قتل لم يخر ولو اقره بملكه او اجاز ماله

والا لولا لولده ولا الرقة لزوجها ولا الزوج لاولاده ولا العبد لسيده ولا الولد لجدده ولا العبد لسيده

ولو اقره ببيع من ابويه او ولد البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة
او ممن لا يقبل شهادته واجاز جاز **في بيع الوكيل** كفسد
فيما يمتثل فيه العين البسيطة انما يقبل بانفسه او اتم اذ اقر
فلا يقبل فيه القدر البسيط من الكفاية على توب **في بيع الوكيل** لا يمنع المساواة
قد لا يبرهن ولو اقر ببيع ولا يقال ان قدر له ثم عفو والزيادة لا تبطل
فحقه ان العفو مقيد بانفسه البسيط **في بيع الوكيل** متول باع مال الوقف او اقر
ممن لا يقبل شهادته له لم يخر عندس وكذا الوصي وقيل الوصي بغير
وفيه متول اجر دار الوقف من ابنة البالغ او اب له لم يخر عندس الا
بالكر من اجر المثل كبيع الوصي او بقرينة صح عندس ولو خير البتيم
صح عندس **في بيع الاب مال طفله** ثم اوصى عينا لا يبيع مع
بهذا اذا اقر بقبض عن المثل واشهد عليه في الصلوات ولو لم يقر ولم
يشهد او قال بعت ولم اعلم العين او علمته ولم اعلم ان العين لا
يجوز بيعه وفي محل اخر اذا عين الاب فاحشا فاما كفسد فيما
عن الصبي يدعي على المشتري ولا يبيع دعوى الاب ولو اقره
الابن بعد موته والمشتري انكر العين بحكم الحال ان لم تكن للمدة
قد ما تبدل فيه السعر والاب بعد موته ولو اقره بقبض الزيادة
في بيع الوكيل مال طفله قبل قبض ثمة لا يبيع منه للثمن خلاف
تسليم الصغير في باب النكاح **في بيع الوكيل** ان يوطن كل ما جاز ان
يعلم نفسه فلو بلغ قبل ان يبيع له ان يعمل ويموت الصبي
ينحل الوكيل للمشتري لو اقره غيره في كل شيء وان يوصي الي
غيره لانه لو صح وليس له ان يقبل غيره بمقامه في حياته الا اذا
فوض اليه على سبيل العموم ولو انفق على الوقف من مال نفسه
يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو اقر
في الوقف بملك امر جاز قياسا على المضاربة ويقضي بعد ذلك لا يبيع
موجرا او مستأجرا صح لو اقره بالكر ان يعمل فيه **في بيع الوكيل**
او متول انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البتيم والوقف
ليس له ذلك لانه يدعي دين نفسه من مال البتيم والوقف فلا يبيع بغير

لو اقره ببيع من ابويه او ولد البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة او ممن لا يقبل شهادته واجاز جاز في بيع الوكيل كفسد فيما يمتثل فيه العين البسيطة انما يقبل بانفسه او اتم اذ اقر فلا يقبل فيه القدر البسيط من الكفاية على توب في بيع الوكيل لا يمنع المساواة قد لا يبرهن ولو اقر ببيع ولا يقال ان قدر له ثم عفو والزيادة لا تبطل فحقه ان العفو مقيد بانفسه البسيط في بيع الوكيل متول باع مال الوقف او اقر ممن لا يقبل شهادته له لم يخر عندس وكذا الوصي وقيل الوصي بغير وفيه متول اجر دار الوقف من ابنة البالغ او اب له لم يخر عندس الا بالكر من اجر المثل كبيع الوصي او بقرينة صح عندس ولو خير البتيم صح عندس في بيع الاب مال طفله ثم اوصى عينا لا يبيع مع بهذا اذا اقر بقبض عن المثل واشهد عليه في الصلوات ولو لم يقر ولم يشهد او قال بعت ولم اعلم العين او علمته ولم اعلم ان العين لا يجوز بيعه وفي محل اخر اذا عين الاب فاحشا فاما كفسد فيما عن الصبي يدعي على المشتري ولا يبيع دعوى الاب ولو اقره الابن بعد موته والمشتري انكر العين بحكم الحال ان لم تكن للمدة قد ما تبدل فيه السعر والاب بعد موته ولو اقره بقبض الزيادة في بيع الوكيل مال طفله قبل قبض ثمة لا يبيع منه للثمن خلاف تسليم الصغير في باب النكاح في بيع الوكيل ان يوطن كل ما جاز ان يعلم نفسه فلو بلغ قبل ان يبيع له ان يعمل ويموت الصبي ينحل الوكيل للمشتري لو اقره غيره في كل شيء وان يوصي الي غيره لانه لو صح وليس له ان يقبل غيره بمقامه في حياته الا اذا فوض اليه على سبيل العموم ولو انفق على الوقف من مال نفسه يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو اقر في الوقف بملك امر جاز قياسا على المضاربة ويقضي بعد ذلك لا يبيع موجرا او مستأجرا صح لو اقره بالكر ان يعمل فيه او متول انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البتيم والوقف ليس له ذلك لانه يدعي دين نفسه من مال البتيم والوقف فلا يبيع بغير

لو اقره ببيع من ابويه او ولد البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة او ممن لا يقبل شهادته واجاز جاز في بيع الوكيل كفسد فيما يمتثل فيه العين البسيطة انما يقبل بانفسه او اتم اذ اقر فلا يقبل فيه القدر البسيط من الكفاية على توب في بيع الوكيل لا يمنع المساواة قد لا يبرهن ولو اقر ببيع ولا يقال ان قدر له ثم عفو والزيادة لا تبطل فحقه ان العفو مقيد بانفسه البسيط في بيع الوكيل متول باع مال الوقف او اقر ممن لا يقبل شهادته له لم يخر عندس وكذا الوصي وقيل الوصي بغير وفيه متول اجر دار الوقف من ابنة البالغ او اب له لم يخر عندس الا بالكر من اجر المثل كبيع الوصي او بقرينة صح عندس ولو خير البتيم صح عندس في بيع الاب مال طفله ثم اوصى عينا لا يبيع مع بهذا اذا اقر بقبض عن المثل واشهد عليه في الصلوات ولو لم يقر ولم يشهد او قال بعت ولم اعلم العين او علمته ولم اعلم ان العين لا يجوز بيعه وفي محل اخر اذا عين الاب فاحشا فاما كفسد فيما عن الصبي يدعي على المشتري ولا يبيع دعوى الاب ولو اقره الابن بعد موته والمشتري انكر العين بحكم الحال ان لم تكن للمدة قد ما تبدل فيه السعر والاب بعد موته ولو اقره بقبض الزيادة في بيع الوكيل مال طفله قبل قبض ثمة لا يبيع منه للثمن خلاف تسليم الصغير في باب النكاح في بيع الوكيل ان يوطن كل ما جاز ان يعلم نفسه فلو بلغ قبل ان يبيع له ان يعمل ويموت الصبي ينحل الوكيل للمشتري لو اقره غيره في كل شيء وان يوصي الي غيره لانه لو صح وليس له ان يقبل غيره بمقامه في حياته الا اذا فوض اليه على سبيل العموم ولو انفق على الوقف من مال نفسه يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو اقر في الوقف بملك امر جاز قياسا على المضاربة ويقضي بعد ذلك لا يبيع موجرا او مستأجرا صح لو اقره بالكر ان يعمل فيه او متول انه انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البتيم والوقف ليس له ذلك لانه يدعي دين نفسه من مال البتيم والوقف فلا يبيع بغير

يبدأ الوصي من مال نفسه فلو أدى من مال اليتيم أو الوقف فلو أدى
 نفقة المثل في تلك المدة صدق **الملتقط** لو أنفق على الملتقط ما
 القاضيه فقال انفقته كذا وذلك نفقة مثلهما وكذا رب الذاب في جلد
 انفاقه عليه باصدق بيمينه على العلم أو الواجب بدعي عليه وبها وهو ينكر
 بخلاف وصي قال انفقته من مالي على اليتيم وهو نفقة مثل صدق
 الوصي بيمينه لأنه اجاب بدعي صرف الامانة الى موضعها **متول** تليف
 مال الوقف أو صرفه في عمارة ليس بغيره لو وقف ثم وضع مثله في
 لم يبرأ أو الواجب لا يصح مملكا ومثلها ولو نصب لغيره ثم يرفع
 اليه يبرأ ولو خلط المتولي مال بمال الوقف لم يضمن **في القاضيه** لو خلط
 مال وصي بمال لم يضمن وكذا استسار خلط مال رجل بمال آخر ولو
 مال ضمن ويضمن ان يكون المتولي كذلك ولا يضمن الوصي بموت جده أو لواله
 خلط بماله ضمن ويضمن الاب لو مات بماله أو قيل لا يضمن الوصي بموت جده أو لواله
 والقبول الثاني اصح ان الاب ليس اوفى حاله من الوصي فيبني انهما كمالا
 والقبول الثاني اصح ان الاب ليس اوفى حاله من الوصي فيبني انهما كمالا
 الى قوله ولو أدى من مال اليتيم في بيته ومات بماله ضمن لأنه متول
 الايداع **في الامانات** تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في تلك متول
 قبض بعض غلات الوقف ومات من غير بيان وسلمان اودع بعض غلات
 عند غار ومات ولم يبين عند من اودع وقاض اودع مال بيمينه لم يضمن
 ولم يبين عند من اودع **اجل المتولي** دار من المتولي في عليه جازا
 بملك رقبته ولو لم يجر للمتولي من الوقف ولو اذن المتولي لغيره
 ان يخدم المسير وقطع له الام وجعل اجرة المثل جازا وليس للمناظ
 على المتولي ان ينصرف في مال الوقف **في الامانة** المتولي الا في لو استأجر من
 حساب فالاجر يجب في مال الوقف **في الاستدانة** لغيره مصلح الوقف
 المختار ان يرفع الام الى القاضيه ليلزمه **في الامانة** لو اذن المتولي لغيره
 ليعده فيستدين نفسه وقيل يصح بل ارفع ولو امكن الرفع
 ينبغي ان يكون الاستدانة على الصبي كالمتولي **في الامانة** لو استأجر من
 جاز وكذا لو اقر به **متول** يعني في عهده الوقف فهو لو بوي لفه

يندرج تحت هذا لو خلط المتولي مال بغيره
 في الغنائم العرفية في حياجه السجدة والدفع الى الحاكم ان يرفع القينة ولو اذن القاضيه
 للغير في خلط مال الوقف بغيره لا يضمنه وفيها العتق
 في وقف الناصر اذا اقره اوقية او وصى القاضيه او امينه وقال
 العتق فصدعت او صرفتها على الوقف عليهم ونكروا فالقول صحيح

المتولي

استأجر المتولي رقبته حيا
 فالاجرة ماله

مال نفسه

بمال نفسه والشاهد عليه ولا يضمنه الوقف بخلاف اجنبي بني بمال
 نفسه ولم يذكر شيئا فهو **ارض** وقف منقضية ببيوت الميراث
 الناس في استيجار بيوتها ويكون غلتها فوق غلة زرع وشجر فلهما
 ان يبنى فيها بيوتها ويواجهها وهذا الاستبدال انفع للفقراء وبيع
 غلة المسجد بادن الجاعة بلا اذن القاضيه يجوز قال المتقدمون
 الاولي باذن القاضيه قال المتقدمون الاولي بلا اذنه لعلية الطمع
 في هذا الزمان **في الامانة** لا ينبغي للقاضيه عزل وصي الميت لو عدل
 كافيا ولو غير عدل يعزل ويضرب غيره ولو عدل لا غير كاف في بغيره
 بل يضمن البه كافي ولو عدل يعزل وكذا الوصي العدل الكافي
 يعزل كذا ذكر الامام خواري زاده وعند بعض المشايخ لا يعزل
 العدل الكافي يعزل القاضيه لأنه مشتار الميت فيكون مقتضا على القاضيه
 وكذا القدر وبس للقاضيه عزل وصي الميت ولا ان يعزل اليه
 غيره اما لو ظهر منه خيانة او كان فاسقا سقرا فابالشرع يعزل ويضرب
 غيره ولو عدل لا غير كاف يضمن اليه غيره ويكفي في الاصل والطمع وبني
 في شره ولم يذكر انه لو عدل بل يعزل قال الامام الفقيه اذا جرح
 الوصي عن الوصاية فملكها في عزله وفي محل آخر من المال له وصي
 جرح فاقام الحاكم وصيته اتم لا يعزل الا في المقتضى فيضمن ثمان الى الاول
 وان اقام آخر مقام الاول يعزل الاول او الثاني لا يقوم مقام الاول
 الا بعد عزل الاول وللقاضيه عزل الوصي العاجز كذا يوضح
 مال الميت ليس للقاضيه عزل الوصي العدل الكافي فان عزله
 كان ظالما انما يحكي في المحيط واختلصوا في صوته عزله والاكثر على القاضيه
 كي ذكره ابن الشحنة **وصي الاب** لو عدل كافيا لا ينبغي للقاضيه
 ان يعزله فلو عزله قيل يعزل قال صاحب جامع الفصولين الصحيح
 عندي انه لا يعزل كوصي وهو كشاف بنف من القاضيه فكيف
 يعزله **في بيع** ان يفتي به لفساد قضاء الزمان يقول الفقهاء جازا
 في افساد بقوله وينبغي ان لا يكتفى بهم فيما قبل بقوله عندي انه لا يفتي
 بما ذكره وليس كذلك بل هو مختار كثير من السلف والافاض

فيما ذكره

ان كيف لم يظفر المثلث والالت منع كونه في التتبع غابة الغابات
ولو كافيا لا عدل بعزل ولو عدل كافيا يعطى اليه كافيا ولو لم يكن
تبدل الوصي ولا القم الا اذا كان في يد المبيع **درع** القضاة
وصيا امين كافيا لم ينعزل بعزل القاضيه اياه لانه استغفال بالانقيد
الا ان يكون عدلا فيعزل وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف فتم اليه
كافيا وينعزل بعزل اياه **بدايه** من اوصى الي عاجز عن الوصاية
ضم اليه القاضيه غيره ولو شك في اليه الوصي ذلك لا يجنبه حتى يعرف
ذلك حقيقة او ان الشك قد يكتسب حقيقة على نفسه فان ظهر له غيره
اصلا استبدل به وكذا الوصي الورثة او بعضهم عن وصي المبت
الي القاضيه لا ينبغي ان يعزل حتى يظهر له منه خيانة **سنة** القاضيه
اذا اتهم الوصي لا يعزل عند بل يقيم اليه اخر وقال سن بعزل
عليه الفتوى القاضيه لا يعزل وصي المبت الا في ثلث فيما اذا
ظهر خيانتة او تقرب مالا يجوز علما محضارا او ادعي دينا على
المبت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول ان اتان شر المبت
او عزالتك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة
منقطة او اقر له من الدين بقول الطهيري **بدايه** لصاحب
العزل خمسة لثلاثة كما ذكر **سنة** بيع اب ووصي ومضارب
صح بعين بسير فاحش وذكر انهما لا يعطى في مسئلتين احدتهما
لو باع في مرض موته وثانيهما رب المال لو باع مال المضاربة
قبل ظهور الرجوع ومبايل يعطى فيها الفاحش عند لا عندهما
سنة الوكيل بشر اشئ بعينه والوكيل يبيع مطلق وصي وقن
اذن لهما ومكاتب ومسئل لا يعطى فيها البسير عند خلاف لهما
وهي ما اذا باع من قته المأذون المدعون بسير العين بفد البيع
عند خلاف لهما **لو** وكذا بشر اشئ لا بعينه ولم يستم تحملا
فيه عين بسير ولو عينه او سمي تحملا قبل يتحل البسير وقبل لا
يحل البسير الا في ست مابل وكيل باع من قن نفسه
او ممن لا قبل شهادة له قبل جاز بقدر قيمته عند وقبل لا

الثانية رتب المال باع مال المضاربة **الثالثة** الغاصب ضمن
مع بيمينه ثم ظهر قيمته اكثر بسير فلما ملك اخذ المصوب الرابعة
او وصي يثلث ماله فباع الوصي في مرض موته شيئا بعين بسير
فانه يدخل في ثلث ماله **الحامسة** بيع مريض مستغفرا بدين
فبفسخ او يتم المشتري تمام القيمة **ج** **سادسة** بيع المريض
من وارثه ولو باع وارث صحيح من ماله لمريض او شرى منه
بقيمة او بعين بسير لم يخر عند ذلك خلاف في القيمة انما يسير
الغفل فلا يجوز اجماعا لانه لو صبه فلم يخر وان قلت وصي المبت لو
عقد مع وارث المبت بمثل القيمة فعلى هذا الخلاف **ط** والمباصل ان
وكيل البيع صح عقده عند ولو فحش غيبه لا عند بها الا بسير
كشرا وعليه المأذون كمكاتب وقن وصي والمضارب والمفاوض و
شريك العنان يجوز بيعهم بعين فاحش عند لا عندهما ولو شرى
بعين بسير وبغير التقدين نفذ شرأهم على انفسهم وانا الاولياء
كاب ووصي وقاض فلهم البيع بعين بسير لا بفاحش وكذا شرأهم
ولو شرى مضارب او مفاوض او شريك عنان بعين فاحش
صار مخالفا قال له اعل برائك او لم يقل ونفذ عليه وبسيرة الحياة
جاز في اربعة مأذون مديون باع من مولاه الثاني مريض مديون
وانما صبه بعد موته فلو باع تركته لدية وجب صح وهذا من اعجب
المسائل الخلف بملك مالا بملك الاصل **الثالث** بيع رب المال مال
المضاربة الرابع مريض باع من وارثه لم يخر عند اصلا وعندهما
بلا محالة لهما **سنة** بيع المضارب ممن لا يجوز شهادته له بمسألة
فيلزم لم يخر الوصي لو باع من مولاه ولو بمثل قيمته بخلاف الوكيل
عند لان مبني المضاربة والوصاية على العجوم يصح البيع بالمحقق
القيمة وبني الوكالة على الحصة **سنة** يقبل قول الوصي فيما لا
بلاينة الا فيما ادعي قضاة ومن المبت او ادعي ان البسير بملك
مال آخر فدفق ضمانا او ادعي انه ادعي جعل عبده الا ان من غير اجازة
او ادعي انه ادعي خراج ارضه في وقت لا تصد الزرعة او ادعي الاثفا

على محرم البنيهم او ادعى انه اذن للبنيهم في التجارة وان كان كسبه ويؤمن فقضايا
عنه او ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة مال البنيهم واراد الرجوع
او ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماله او ادعى فدا عبده الى ابي او ادعى
قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها او ادعى انه
زوج البنيهم امرأة ودفع مهرها من ماله هي صبيته الثانية عشر
التجر ورعي ثم ادعى انه كان مضاربا قال الثاني والاضابط هو الكل
شيئ كان الوحي مستطاعا عليه فانه يصديق فيه وما خلا وصي القاضية
كوصي الميت الا في مسائل الاول في الوحي الميت ان يبيع من نفسه
ويشتري لنفسه لو فيه نفع ظاهر للبنيهم عند خلوها من خلاف وصي
القاضية لانه لو كسبه ويؤلف لا يبعد لنفسه الثانية اذا حقه القاضية فحققت
بخلاف وصي الميت الثالثة اذا باع من لا يقبل شهادته لا يبيع
بخلاف وصي الميت وقيل بما سواه الرابعة الوحي الميت ان يوجره
الصغير لتعلم القصة بخلاف وصي القاضية الخامسة للقاضية ان يوجره
دون عزل وصي الميت اذا كان عدلا كافيا وفيه خلاف الثالث
بملك وصي القاضية القبض الا باذن جدي من القاضية بعد الايصار
بخلاف وصي الميت التي اربعة جعلت في القاضية عن بعض التفقات والا
بجعل في الميت وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي
القاضية اذا جعل وصيا عند موته لا يبيع الثاني وصي بخلاف وصي الميت
وصي القاضية لو صبه اذا كانت الوصية عات الوحي لا يملك بيع
شئ من ثمنه من ثمن المثل الا فيما اوصى ببيع عبده من ثمنه فلا يملك
الوصي ان يضمن المثل الا فيما اوصى بالخط الوحي اطلاق غريم الميت من المثل
او معسر الا لو موثرا لا يملك القاضية التصرف في مال بنيهم مع وجود وصي
ولو كان منصوبا لا يضمن الوحي ما نفقه على وجهه ختان البنيهم اذا كان
لا اسراف فيه ومنهم من شرط اذن القاضية وقيل بضمن مطلقا
الغلام لو لم يكن ابوه حيا كالسبي لمن هو في حجره ان يعلمه الجارية لا يباع
بها قضي الوحي ودين الميت ثم ظهر ثمنه من حقه الا اذا قضى بامر القاضية
وصي الميت كالأب الثاني مسائل منها لا يجوز اقراره مال البنيهم ويجوز

اقرار الأب في رواية ومنها انه يشتري ويبيع لنفسه لو خير البنيهم
ولأب ذلك لو اضر للبنيهم ومنها لأب قضاء دينه من مال ولده
بخلاف الوحي ومنها لأب الاكل من مال ولده قدر الحاجة ولا وصي
قدر عمل ومنها لأب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوحي
ومنها ان عبارة الوحي لا تقوم مقام عبارتين فاذا باع او اشتري
لنفسه بشرط الجزئية فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الأب
ومنها لا يلي الاكساج بخلاف الأب ومنها لا يموت بخلاف الأب ومنها
لا يودي من ماله صدقة فطر البنيهم بخلاف الأب ومنها لا يستحق
بخلاف الأب واخاوية عشر لاحضانه له بخلاف الأب وفيه في فن
الفروا الفرق بين الوكيل والوصي ان الوكيل يملك عزل نفسه
لا الوحي بعد القبول ويشتري القبول في الوصاية لا الوكالة ويتقيد
الوكيل بما قبله الموكل بخلاف الوحي ولا يستحق الوكيل ابرة على
عمله بخلاف الوحي ولا يبيع الوكالة بعد الموت والوصاية تصح في
الوصاية وان لم يعلم بها الوحي بخلاف الوكالة ويشتري في الوحي
الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشتري في الوكيل الا العقل
واذا مات الوحي قبل تمام المقصود نصب القاضية غيره بخلاف
موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقصود للحفظ والقاضية
يعزل وصي الميت لحياته او ثمة بخلاف الوكيل الوحي اذا باع
شيئا من التركة فادعى المشتري انه مضى والابنة فانه يملك
على البينات بخلاف الوكيل فانه يملك على عدم العلم ولو اوصى
لفقراء اهل بلدة معينة فاعطى الوحي لاهل بلدة اخرى جاز في الاتح
ولو اوصى بالتصدق على فقراء الجحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم
من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه التركة لم يخر ولو قال ينفق
علي ان اتصدق على جسد فتصدق على غيره وفصل ذلك بنفسه ولو
امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور فهذا ما خالف فيه
الوكيل الوحي كقول القاضية لم ينعجب جميع وجوده ما خالف فيه كما عرفت وقد
ذكر في جامع الفصولين نقل عن ادعي انه وصي ميت فطلب

الدين في الميراث من نصيب

فصل في الميراث لا يورثه الابوين لا بدفع اليه والفرق بينهما
للقاضي ولان نصيب الوصي فلو قضى بدفعه يكون انما هو موقوف
الي اسقاط حق الغير وهو براءة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكيل اذا
القاضي لا يملك نصيب الوكيل الثاني لو قضى بدفعه اليه يصير وصيا
في جميع المال بخلاف الوكيل **باب** ويجتمع الوصي والوكيل بان كل
منهما يدين يقبل قوله مع يمينه ويصح ابراءهما معا وجب بحقوقهما
بعضان ويصح حطبهما وتاجيلهما فيما وجب بعقدهما فقط والفرق
بين وكيل البيع وكيل قبض الدين انه صح ابراءه الاول من الثمن
وحطه ومن ولا يصح من الثاني وصح من الاول قبول الحوالة
لا من الثاني وصح من الاول اخذ الثمن من المدين الثاني وصح منها
اخذ الكفيل وصح ضمان وكيل قبض الدين فيه الضمان وكيل البيع
والشر في الثمن وقبل شراؤه وكيل قبض الدين لا وكيل البيع
والدائري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلم الي الموكل بعد فتح
البيع بخلاف وكيل قبض الثمن ولا يصح له ان يبيع كل الشئ
عن دفع الثمن الي وكيل البيع بخلاف وكيل القبض الكل من
الشبهة والنظامين لان بيع حذاته **فصل في بيع والعقد**
في سائر الشئ والورثة والدين وما يتعلق بذلك وفي بعض
احكام الوصي **باب** اراد الورثة القسمة وقالوا ليس فيها
غائب يقسم القاضي المنقول بينهم بقولهم لا غير المنقول حتى
يبرهنوا على اصل الميراث عند ح وعندهما يقسم المنقول وغيره
بقولهم فلو فهم غائب يقسم ولا ينظر حضوره لو الحاضر اثنان
كبيرين او احدهما صغير فينصب عن الصغير وصيا ويقسم بين
حصة الغائب تحت يد عدل ثم لو حضر الغائب واقر كما
اقر وامضى الامر وان اكره القسمة في المنقول وفي غيره عنها
وعند ح في المنقول وفي غيره لا لانه قسم بالبيت فيقبل البيعة
على الغائب ولا ينفذ الي غيره **باب** في بيع العقار بطلب
الورثة نالم يبرهنوا على وفات المورث وعلى عدم الورثة وعطائ

الصفحة

العقار في ايديهم ميراث من مورثهم وعندهما يقسم ويشهد
القاضي انه قسم بالقرانهم كما يقسم المورث ولو فهم كبير
غائب او صغير والدار في ايدي الكبار الحضور عند القاضي
كما هو وعندهما يقسم ويعزل نصيب الغائب والصغير ويشهد
كما هو ولو هرب من الكبار على اصل الميراث وعد الورثة وبعضهم
صغار قسم القاضي بين البالغين الحاضرين وينصب لكل من
الغائب والصغير من حفظ نصيبه ولو كان البالغ الحاضر واحدا
وطلب القسمة لا يسمع ولو جاء مع صغير نصيب القاضي عن
الصغير من يقسم ويأمره بالقسمة ولو الورثة كبارا حضروا
برهنوا على ما ادعوا من وفاة الميت وغيره الا ان في الدائري
لا يجزي غائب لا يقسم حتى يحضر ولو كان الشريك حاضرا
وبعض الورثة غائب وقامت البيعة يقسم ولو كان الشريك
الغائب اخ الميت ورث الدار عن ابويهما وبرهن الحاضر ونقسم
القاضي بينهم ويعزل حصته عنهم فالحاصل ان العقار لو بين قوم
ارث بعضهم غيب وبعضهم حضور فلو في ايدي الحضور و
طلبوا القسمة قسم بينهم ولو كان شركتهم بالشئ لا يقسم
حتى تحضر الكل **باب** في قسم القاضي العقار بطلب احد الشركاء ان
استفحق **باب** كل حقيقة وان استفحق احدتهم حقيقة اذا قسم نفر
الامر لقلة حصة يقسم بطلب ذي الكثرة لا بطلب ذي القليل
لذا ذكر الخصاف وذكر الخصاص على وذكر الحاكم في مختصره
ان ايها طلب القسمة يقسم القاضي قال في الحاشية وهو اختار
الامام خواهر زاده وعليه الفتوى وقال في الحاشية ما ذكره الخصاف
وفي المختصر اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى يقول الحنفية وقاصدا
الهداية ايضا هو الاصح **باب** وجه قول الخصاف ان ذلك لا يطلب
من القاضي ان يتحقق بالانتفاع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع
بملكه وهذا طلب الانتصاف فيجب اليه ولا يعتبر بغيره الاخر لانه
يبريد الانتفاع بملك غيره فيمنع عنه وان تضرر ولو طلب ذلك لطلب

فجيبه وجه قول الحكم ان طلب في القليل
فقد رضى بغيره

لا يجيبه لانه متعنت في طلب الغير لنفسه والفاحش لا يستحل جمالا
يفيد وجه قول الجصاص ان ذلك غير مبرر بالاضرار بغيره والاضرار
راض بغيره لنفسه ولو طلب ذو الكثر فقد طلب ان ينفع بنفسه
فيجب كل واحد منهما والاصح قول الجصاص ان الفاحش لا يستحق عليه
ايصال الحق اليه مستحقه وفي طلب ذي الكثر ذلك ولا يلزمه ان
يجيبهم الي امره انفسهم وفي طلب ذي القليل ذلك يقول الجصاص
الظاهر ان قول الحاكم هو الاصح او هو الصحيح لانه ما ذكره الجصاص
متضمن للمظلم بذى القليل وما ذكره الجصاص متضمن للمظلم بذى
الكثير كما لا يخفى على متابعي خبر **قاضي** قال احد الورثة للقاتل
اجعل نصيب من الدارين والارضين في دار واحدة واخرى واحدة
وانني صابغة قال ج نعم القاضيه كل دار واراض على حدة ولا
يجع نصيب احد الورثة كما اراد ذلك الوارث وقال الميراث في القاضيه
ان راي الجع صحيح والا فان كانت الورثة في مصرين لا يجع وفاقا
او الورثة في مختلفه كاجناس مختلفه دارين رجلين في اجناس
بناء دون الاضر فقال احدهما اجعل قيمة البناء بزارع من الارض
واخذ حق من ذراعان الدار وقال الاخر لا بل اجعل البناء بالدار
واعطيك حقتك في البناء من الدارهم فالاول اولى واحسن
يقول الحقير هذا يشبه بحواشي الثاني فيجب ان يكون جواز الوهابان
مقيدا بعنونة الترخيه اذا الظاهر انه لو لم يرض طالب الدار عن
بالدارهم لا يجع عليه والله اعلم قال لانعا والقسمه تجع دعوي
احد الشركاء الغلط فيها ولا يعاد ذرع شي من ذلك ولا ساحة
ولا كيل ولا اوزنه الا بالبحر فان لم يكن له بيتة واستخلف الزكاه
يخلفون رجاء المنكول ثم دعوي الغلط على وجهه منها ان يكون في
القدر بيان بقول حق النصف وقد اخذت الرجع او الثلث وقال الميراث
لا يحقك الثلث وقد اخذت فيتم الفان ونعا والقسمه ومنها ان يكون
في القبض فبقوا احدهما لم يقبض حق وقال الاخر فيقبضها فاجاب
كنا ومنه ان في الزيادة يقول احدهما اخذت اكثر من حقتك فغلبت
يكون

الزيادة بعد

الزيادة بعد قبضته ويقول الاخر قبضت حقي وما اخذت الزيادة
فالقول للاخذ والبيتة لصاحبه ولا يتماثلان ولا تعاد القسمه
ومنها ان يكون بعد ما استشهد كل منهما على قبضه واستشهد حقه
تماما ثم يقول احدهما حقي ما في يدك وحقت ما في يدي او يقول
قد قسمنا لكن اخذت انا بعض حقي دون بعضه لا يسمع دعواه
بعد الاستشهاد على الاستشهاد ومنها ان يكون في التقويم فيقول احدهما
قبضت اكثر مما قومته ويكفر الاخر فلا يسمع ابنا قال الهانجي هذا اذا
كان الثفا وتكثيرا برحق ان يسمع وقال القبة ابو جعفر شمع
اقتساما دارين واخذ كل منهما دارا فادعى احدهما غلطا ان له اكثر ارضا
في دارين في يد صاحبه فضلا في القسمه ويرى من عليه يقض له
ذلك الترعان ولا تعاد القسمه وليس بهذا كدار واحدة قيل هذا
قول سمس واما عند القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان
اقتسموا ميراثا او غيرهم فظهر غبن فاحش في القسمه ان كانت
بالقضاء تبطل وفاقا ولو بالتراضي اختلفوا فيه والصحيح انه كما
القضاء اقتسموا محمدا وادعى اتم اختلفا في الحدة فقال احدهما هذا الحق لي
وقد دخل في نصيب صاحبه فلو برئنا جميعا اخذ بيتهم لان كل منهما
يثبت الملك لنفسه في جزءه بعينه فما في يد صاحبه واجتمع
في ذلك الجزء بيتهم فبقضي بيتة الخارج **سما** لو على الميت دين
مستغرق لم يجر القليل ولا القسمة اذ وارثه لم يملك تركته
فان لم يستغرق لا يبقى ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه فتقدم حابة
الميت ولو فعلوا بجوز قياسا وقيل لا يجوز له ان يوافقوا
تركته ثم ظهر دين محيط ردت القسمة لا يجمع وتوقع الملك للوارث
وكذا لو غير محيط لتعلق حق الفراء بالتركة الا اذا بقي من التركة ما يفي
بالدين ولو ما قسم لانه لا حاجة الي انقص القسمه في ايها جهتهم
ولو ابراء الفراء بعد القسمه او اداة الورثة من مالهم والدين محيط
اولا جازت القسمه لان المانع قد زال ولو ادعى اخذ المتقاسمين
دين في التركة صح دعواه لانه لا ينافي ان ينفق بالدين والقسمه

مسألة الدين والبيت

تصادف الصورة ولو ادعى ميتا باي سبب كان لم يسمع
 للتناقض ان الاقدام على القسمة اعتراف منه بكون المقسوم مشتركا
 الوارث لا ينفذ به بعد من تركه مستغرق بدو الابن فانه ما به
 لعدم ملكه ونفذ بيع القاضيه وان ثبت الدين على ميتت بخصة وارثه
 او وصيته ولو لم يكن بيده ما تركه او ينفذ ملكا من اخذ مال الميت او اظهره
 ولو انكره وارثه فلو صدق المدعي فلا سبب له ولو كذبه فقال لا يلزم له بيع
 القاضيه تركه مستغرقه يصح لو بغيرها وليس للغريم ابطاله او كسبه
 بوصايا وعقود من فباع بعض ورثته بعض التركة وقضى دينه وانفذ
 وصاياه فباع البيع الا ان يبيعه بامر القاضيه للوارث ان يأكل ويأكل
 لو غير ذلك بغيره ففانما الدين والوارث سواء لو باع وارث
 كغيره من التركة ليس لو قبضه ان كان في يده شيئا غير ذلك
 يستطيع ان يبيعه وينفذ منه دينه وصاياه ولو هو يبيع شيئا من التركة
 لا ابرو دين الميت لو فيها ما يقضي بالدين لانه لو حصل له ذلك لم يرد
 فيها دين لم يستغرق قسمته فجاء غريم فانه يأخذ من كل ما في الوثه
 حصته من الدين وهذا اذا اخذهم عند القاضيه اتا لو طم باحدهم
 اخذ منه جميع ما في يده يقول الحق المسلم الثاني ثبت بوقا قتيبه
 او سببا في اول الفصل الثاني خلافا لفقهاء من شوا انه علم
 التركة لو مستغرقه دين ففقدته ورثته لاستخلاص التركة بحكم الدين
 على القبول اذ لهم حق الاستخلاص وان لم يملكوها بخلاف الاجنبي
 ولو قالوا ان وريته ولم يكن المال نقدا فالملك يبيعها للدين ولو ارادوا
 عليها فلهم استخلاصها باءاد دينه كله لا بقدر تركته ورثه ارادوا
 اداء دين الميت ليبقى تركته لهم فانفقوا عليه وحكموا قضاء دينه
 وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فلهو حتى يبيع
 الدينه وصاياه ولا يلتفت الي قولهم في جوار احد الورثه استخلاص
 العين من التركة باءاد قيمته الي الغرما ولو اراد بعض الورثه استخلاص
 شيئا من التركة لنفسه وادار قيمته الي الآخر ليس له ذلك لان حق الغرما
 متعلق بماليتها لا ببيعته فلو مستغرقه فالحصم في اثبات الدين

انما

انما يوارثه لانه خلف عنه فبيع البينة عليه لكن لا يختلف لو كان لا ينفذ
 اقراره على الغرما ولو اقر وارث بان هذا وديعه عند مورثه في قبيل
 ولو كذبه غريمه لانه كونه قبيل هذا اذا لم يستغرق التركة اما اذا كانت
 مستغرقه فلا يصح اقرار الوارث بوديعة فان ادعى فلان وصدقه
 الغرما او كذبه فلو وقالوا هي للميت او لوالده لاندري لمن هي فليس للغرما
 المدعى الوديعة اذا الاستغراق يبيع ملك الوارث فاقروا اقرارا
 في ملك الغريم فلم يصح ولم يعمل تصديق الغرما اذ لا يمكن له التركة
 وانما لهم استيفاء حقه من وارثه ولا يختلف الوارث لو انكره كما ترى وكذا
 عارية واجارة وبضاعة ورهن ومضاربة **فان ادعى في تركه**
 مستغرقه دينه واخذ الوارث قبيل الوارث لا يكون خصما اذ لم
 يرث شيئا وماتت التركة على ابيه خصم وان لم يرث فلو لا يريان
 للمدعى وارثا تخليف الوارث او تخليف الغرما فلا يختلف وكذا لو
 اخضر الوصي ورهن عليه ببيع ولو لا بينة له وارثا تخليف الوصي
 لا يختلف ولو لم يكن للميت وصي ولا وارث حاضرا فالقاضي ينصب
 وصيا وبيع البينة عليه ولا يختلف هذا الوصي ايضا بانه في التركة
 المستغرقه وفي غيره ان كان الفاضل من الدين معلوما ظاهرا
 في الوارث استخلف الوارث في هذا الوجه **ففي المودع دين**
 مودعه بالوديعة ضمن في القبيح **واودع ماله وما عنده من الاربع**
 لارجل ثمرات وله دين محيط او لا فدفعها المودع الوارث الي
 بعضهم بلا قضاء ضمن الدفع فلو كانت الاموال والودائع منزلة
 الميت فاخذ التركة بعض ورثته ليقض دين الميت الودائع
 ليرد باعلى ملاكها لا يضمن استحقاقا **فانما** متدين مان قال
 دائنه قبضت منه في تحته الالف التي كانت عليه وقال طرما والميت
 لا يل قبضت منه في مرض موته ولنا حق التركة فيما قبضت قالوا لو
 المقبوض قائم شاركو فيه اذا اخذ حادث في حال الاقرب لا واثقا
 وهو حال المرض فلو المقبوض هالك فلا شيء منه للغرما لانه انما
 يرضى في اقرب الاوقات ببيع ظاهر الظاهر ببيع المدعي لا الاجاب الضمان

البينة
 مات وعاد من قبضه ببيع ماله وانما في رجل ثبت وصيا وشرعوا في بيعه
 ليس له ان يبيعه فلو كان له دين او الورثة ولو لم يبيعه فلو كان له دين او الورثة
 ولو لم يبيعه فلو كان له دين او الورثة ولو لم يبيعه فلو كان له دين او الورثة
 فلو كان له دين او الورثة ولو لم يبيعه فلو كان له دين او الورثة

ولو ادعى وصيا على الميت بخبرة وارثه فاقروا ان وارثه وارثه
 انه ميت الدين ولا ينفذ باقرار قبيل بينة وكذا لو ادعى
 بالدين ففرض المدعي على الدين قبلت بينة حتى تصير ميتا
 البينة فيبطل حق الورثة وفي حق غريم اخر لو لم يرد بعد ذلك

في النكاح دين فلو دفع المودع الوديعه الى الوارث بلا امر القاضي
 ضمن ولو سئفه ضمن وهذا اذا لم يؤمن الوارث والا فلم
 الاخذ واداء الدين الوارث محض مديون الميت وله قبضه
 لو لم يكن الميت مديونا له وصحي او لا ولو مديونا لم يحضر ولا يقبض
 الا الوصي ولو اذني مديون الى الوصي ببراءه اصلا ولو لا وصي دفع
 الى بعض الورثه ببراءه من حصته خاصه من احد الورثه صلح
 ضمن عن المورث فيما له وعليه وبغير ذلك في حق الكمل الا اذا
 له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكمل وانما ثبت لو ادعاه
 وقضى به اما لو ادعى حصته فقط وقضى به فلا يثبت حق
 الباقيين ادعى بيتا فقال ذوال اليد انه ملكي ورثته مني الى
 فلو قضي عليه يظهر على جميع الورثه فليس لاحد منهم ان يثبته
 انما اذا صار مورثه مفضيا عليه فلو ادعاه ملكا مطلقا
 يقبل اذا لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذوال اليد
 ملكا مطلقا لا ارثا لا يصير الورثه مفضيا عليهم فلم يثبت
 بدعوى الارث كمن ليس له اليد حصته فيه اذ قضى عليه
 مرفق ادعى حينا واحضر وارثا ليس ذلك العين بيده لا يسع
 اذا احد الورثه اذ لم يكن بيده نكره ينتصب حصصا عن مورثه
 في دعوى دين لا عين ولو ادعى نصيبه من العين طردوا
 آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث حصصا اذ
 ينتصب احد الورثه حصصا عن الباقيين لو كان العين بيده
 بخلاف الاجنبي ففي دين الميت مديونه بلا امر وصيه
 فلو قال خذ هذا الالف التي لفلان الميت على من الالف التي
 لك عليه جاز ولو لم يقبل كذلك كمن قضى الالف عن الميت لم
 ينتج والالف عليه فشرافه ان للميت على كذا فدفعه الى داني
 الميت بلا امر القاضي جاز اذا لا تأخذه في دفعه الى الورثه ثم
 دفعهم الى دين الميت في قصصه للمساكين ميت عليه دين
 وله دين على رجل فلم يدين الميت ان لا يقض دينه فامتنعوا

دين الميت

دين الميت لا يدين مديونا لا يبرأ بدفع الدين الى الوارث حال قيام
 الدين على الميت لا يملك الدين اثبات الدين على مديون الميت لا
 على الموصي له ولو اثبت على من يثبت اثباته عليه كوصي ووارث ثبت
 له حق الاستيفاء منها ولو اكره وارثه وجوده نكره بيده فللمدين
 اثباته الا لو اجنبيا فلا يقبل عليه بينة الدائن اذ ليس بحصصه في
 اثبات الكمل ولو ادعى دينه على ميت وكبلا ورثته خيب والفقير
 حاضر فللقاض نصيب وكيل عن الصغير يحكم عليه فيكون قضا
 على جميع الورثه الا ان الغريم يأخذ دينه من حصته الخاصه
 عن حصته الكبلا فيرجع الحاضر عليهم اذا حضر والتقدم الدين
 على الارث واللقاض نصيب وصي ليدفع عليه لو وصي الميت
 او وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصية غايبة
 السهم وذكر ان ذلك ولو لم يكن الوارث غائبا في رواية ولو اقر
 الكبار بدين فاعلى الغريم ان يبرهن لثبت الدين في حق الصغير اذ
 اقر الكبار لم يعمل في القضا ولو اقر به كمل الورثه فبرهن الدين
 يقبل لاحتمال ادعى الاثبات في حق غيره ايضا اذ ربما يظهر غريم
 آخر ودينه ظاهر ودين المقر لا يظهر في حقه باقر الورثه وكذا لو
 اقر بالوصية فبرهن يقبل ايضا يقول الفقير ويمكن ايضا ان يكون الاحتمال
 في الاثبات لاحتمال ظهور وارث آخر سوى الورثه المقرين فينبغي
 ان يثبت هذا الى التعليل يقبل بينة على دينه ولو اقر به بعضهم
 لانه ربما لا يفي نصيب المقر بالدين فيها بينة يقض من جميع النكره
 اقر الوارث يقتصر على نصيبه ولا يجوز اقر الوصي على الموصي الا
 ان يشهد هو مع آخر فيصح على معنى الشراة فشرافه وارثه
 دينه من نكرته باقراره في داني آخر ضمن له ولو ادعاه بنفسه
 لم يضمن ويشترك الا قول لا يثبت الدين بشراة فلا يدين
 القضاء فشرافه يدين فادعى ابنا مورثه لا يقبل ولو برهن
 على غيره نكره مورثه وادعى حينا عليهم فقالوا ان ابنا باع في
 حوته واقر الثمن وبرهنوا بينة الدين في قضي وصيته دينه بلا امر

يقول الفقير في القنية استحقاق نصيب احد الورثه بعينه القنية
 بينة وقضا فقال خذ بالمدعي ظمنا بغير حق ليس له ان يرجع
 على غيره الورثه بشراة

يقول الفقير في القنية استحقاق نصيب احد الورثه بعينه القنية
 بينة وقضا فقال خذ بالمدعي ظمنا بغير حق ليس له ان يرجع
 على غيره الورثه بشراة

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً موطئاً
 قدمنا فيها على دارنا المصطفى دارنا المصطفى بعد الأبرار
 حال لا دارنا فيه المصطفى في دارنا المصطفى حال لا دارنا فيه المصطفى
 انه يقول له ذلك وهو الامع

وان يرهنه بعد ان ارادته بطل القيلح **ح** لو قبض الغريم حصته
 احد الوارثين او تبرع به اجنبى وسلم الاخر ثم نوى نصيبه فلم يرجع
 وبشرك صاحبه فيما قبض **قيلح** ادنى على بعض الورثة ديناً على الميت
 فصالحه وبعضهم غائب فحضر ولم يحضر فلو ثبت الدين بالبينه
 وادى بدل القيلح من التركة بامر القاضي فصح ورجع لو من مال نفسه
 اذ دفعه بامر القاضي بحجة شرعية والدين لو ثبت بينته وادى احد
 الورثة من مال نفسه بوجه ولو دفع من التركة بامر القاضي القاضى
 فللقايب استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على القايب
 اذ لم يثبت بحجة شرعية **قيلح** احد الورثة غائب فصالح البقية
 امره الميت بالخارج لو كان الخارج على ما لهم على ان نصيبها لهم
 جاز ولو على بعض التركة على ان يبق الكل مشتملاً بين الكل
 يوقف على اجازة القايب او قضاء القاضي **ح** او وصى اليه
 ببيع فنه هذا ونصته في ثمنه على الفقهاء ففعل فاستحق القتل
 ورجع بثمنه على الوصى بوجه الوصى على من تصدق عليه لا على مال
 الميت باح فنه وصية الفقهاء فضاء ثمنه عنده ومات القتل
 قبل تسليمه يرجع المشتري بثمنه على الوصى وهو يرجع على الفقهاء
 امره بالبيع او لالا لانه باع لهم ولو استحق القتل يرجع المشتري
 بثمنه على الوصى وهو لا يرجع على الفقهاء الا ان امره ولو لا دين
 ولكن الوصى باح القتل لورثة كبارهم كالغرماء في كل ما تعلقوا
 لم يرجع عليهم في الاستحقاق امره بالبيع او لا ولو باع القاضي
 للغرماء فضاء ثمنه استحق بوجه ثمنه على الفقهاء ولو لم يأمروا
 القاضي لانه اذا باح فكان الغرماء وكلوا البيع بانفسهم ميت
 عليه دين ولم يتكروا الا فناء فباعه وصية بلامر القاضي فاستحق
 وضاع ثمنه قال لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم بعه واقض
 فلو كانا غريمتين احدهما غائب فحضر لاضر وباعه الوصى بوجه ثمنه
 عليه ما لبيع لهما باح فنه وصية بامرهما ولا مال سواه و
 طلبوا واستعدوا على الوصى وقضاهم الثمن من دينهم فاستحق

من المشتري

من يد المشتري بوجه المشتري بثمنه على الوصى وهو يرجع على الفقهاء
 ولو استعدوا عليه الى القاضي فباع القتل لدينهم بامر القاضي
 فاستحق من يد المشتري بوجه المشتري بثمنه على الفقهاء وصلى دفع
 جميع التركة لالا ابن الميت وشهد الابن على نفسه انه قبض
 كل تركة ابيه ولم يبق منه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادرك
 داراً في يد الوصى انها من تركة ابي ولم يقبضها يقبل بينته ويقبض
 بها كما لو قال استوفيت كل ما ترك ابي من دين حلي
 الناس وقبضت كله ثم ادنى على رجل ديناً لابي وبهره من
 يقبل ويقبض له بالدين وصلى ادنى ديناً للميت فقال للميت عليه
 قضيت الميت ديني وشهودي غيب فقبض عليه بدفع
 الدين فقبض الوصى وادنى منه دين الميت وانفذ وصايا
 ودفع ما بقى الى وارثه ثم برهن المديون على الاداء الى الميت
 فعل الوصى ما فعل بامر القاضي لم يرجع عليه الغريم بشئ ولو فعله
 بلامر رجوع على الوصى بكل ما اذاه ويرجع هو على من دفع اليه
 رجل بيده ودبغة مات وله وصى وابن كبير يكون الوديعة في
 يد الابن ولو قال الابن هذه دار ابي وقال الوصى بل هي لغلان
 سمعت ودبغة بيد ابيك ولي بيتة يقبل بينته ويكون الدار للغلان
 المودع رجل او رجلان او قال ان مات فادفعه الى ابني فدفعت
 اليه والميت وارث غير ضمن الدافع نصيبه ولا يكون سراً
 وصياً ولو قال فادفعه الى فلان الاجنبى ضمن ان دفعه اليه ترك
 مالا بيد رجل نقد او عقار او غيره فادنى رجل ان ذلك له او
 عند الميت او غصب منه الميت وصدقه ذواليد بذلك وبانه لا
 يعلم الميت ترك وارث او ترك وارثاً غائباً فالقاضي لا يدفع الى
 المتلقي شيئاً باقرا ذى اليد ويجعل في بيت المال بعد البلوغ و
 الانتظار **قيلح** الميت لا يرث الا فيما لو ضرب بطن امرأته
 فالتقت جنين ميتاً فان الفرية يرثها الجنين لو ورثت عنه كافي جنائيات
 المبسوط الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نهب شبكة للصيغ

استحق في فناء في فسخ مات وله دين على الناس وليس له وارث
 فخذ السطوح ديون الميت فغرماء ثم ظهر له وارث كان له ديون
 لهذا الوارث لانه ظهر له اليه ما ولم يدفعه المال له حسب الحق
 لهم البرادة وكان عليهم الاداء فاني اكتب

فتمنع القصد فيه بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكره الزبلي
في المكاتب **نيل** لو مات المعتق ولم يترك الا بنت المعتق منع
فلا شيء لها في ظاهر الرواية ويوضع في بيت المال وبعضها يملكها
بفتون يدفعه المال اليها لا بطريق الارش بل لانها اقرب الناس الميت
فكانت اولى من بيت المال الا يري انها لو كانت ذكر كانت تستحق
وليس في زماننا بيت المال ولودفع اليه السلطان او القاضي لا يصح
لا المسحق ظاهر هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين برءه
لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذا الابن والبنات
من الرضا يعرف ليهذا الم يكن هناك اقرب منها ذكره في
المسائل في الثانية **الفصل الثامن والعشرون** في اقرار الورثة
بين او وصية او وراث آخر اذ على كل ميت حقا او شيئا به
الميت ما اقر الورثة برأيه في حقه حتى يستقر اذا اقر
نفسه فصحة وبقية الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراره عليهم
ذكره **نيل** وفي **نيل** وذا **نيل** زيادة يحتاج اليها ولم يشترط
احد سواء وهم ان يقض القاضي في هذا الوارث وانما يظهر هذا
في مسألة في **نيل** وهي احد الورثة اقرت بين ثم شهد هو وآخر بذلك
الذين يقبل شهادة المقر فلو حل الذين في نصيبه بمجرده اقراره لم يقبل
شهادة ما في من دفع الغرم وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة وفي محل
آخر قال **نيل** قال شيخنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وفي ان يقض
ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات موثقا فان نعم في الصغير الوارث
يسأل عن دعوى المال فلو اقر وكذا ببقية الورثة ولم يقض بالبرهان
حتى تشهد هذا المقر واجبت معه يقبل ويقض على جميع الورثة وشهادة جميع
بعد حكم عليه باقراره لا يقبل ولو لم يقر به البيت او اقر الوارث او قال
نيل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الذين من حصة المقر لانه مقران قال شيخنا
الذين يقر على ارثه وقال **نيل** هو القياس ولكن المختار عندنا ان يلزمه الزيادة
بالحصة وهو قول الشعبي والمالك والشافعي ولم يقر ذلك
ابن ابي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول اعدل وابعد من الضم

اقرار بالدين

ولو يورث

ولو يورث

نيل ولو يورث من لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفات **نيل** ياخذ ما يخصه
لا يظهر من جملة عند القاضي اما اذا حضر باحدهم ياخذ جميع ما
في يد **نيل** النكحة لو كسب بدين واشتت فخرج دينها على الورثة
بيعه على امر نصيبه ويقض ما يخصه وليس له بيع نصيب غيره
الذين لانه ملك الآخر ولو اخطا الذين لا يملك الوارث بيعه الا بغير
الغرم وصح لو باع لا ينقد اذ في بعض الورثة دينها موته وصدقه
البعض وانكر البعض ياخذ الذين من حصته من صدقه بعد ان
يظهر حصة المتبرع من ذلك الذين كذا **نيل** وفي **نيل** اقر الورثة
بين الطالب عليه يقبل ويحكم له من كل النكحة وكذا لو اقرت كل
الورثة وكذا الموصل له اقر بالوصية وارث واحد او كل الورثة
يقبل بينته قال **نيل** يبيع البيت على المقر كما في وكيل قبض العين
لو اقر من حصة العين اقر وكيل قبض العين لا يفي اقراره في كل
الوكيل فانه البيت على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك قلنا
هنا **نيل** الورثة كبر وصفا فافتر الكبار بين على الابن يحتاج الغرم
لا اقامة البيت ليثبت في حق الضم اذا اقرارهم لا يعمل في حق الضم
في الكبار غيب وكما في صغير يجعل القاضي وكيله بخلافه المدي
فلو قضى على الوكيل فهو قضا على كل الورثة قال **نيل** خيرة ان الغرم
يسئ في حصة الصغير لانه اذا لم يقدر على حصة الكبار غم اذا حضر
الكبار رجح الصغير عليهم لتقدم الذين على الارش ولم يجز اقرار الوكيل
بين على الميت ولا اقراره بشئ من النكحة لانه اقرار الغير على الغير وهو
شهادة وشهادة الفرد ليست بحجة فلا يصح اقراره الا ان يكون الوصي
واذا جئت بجملة اقراره في حصة فقط **نيل** احد الورثة لو اقر بالوصية
يؤخذ منه ما يخصه وفات **نيل** الوارث الواحد لو اقر باثنين للميت
يثبت نسب من الميت خلا لاني يوسف وان فقي وسمعوا ان
يشاكر في الارش لانه ان مجرد حمل النسب على الغير لا يقبل كما لو اقر به
في صورة ابيه او كما انسان آخر او كان في الورثة غيره **نيل** قال احد
ابن حجر على البيان فلو مات ولم يبين فقال احد الورثة بهذا ابن الميت

الاقرار بالدين

يثبت نسبه ولا يثبت المحمود الباقين وفي الاملاء محمد لا يثبت
النسب حتى يثبت كل الورثة طاعة ابن الميت يقول الحقير الظاهر
ان الصالح هو في الاملاء اذ قد مر في اول هذا الفصل ان اقرار
بعض الورثة لا يثبت طاعتهم مال بيده زعم انه ورثه من امرته
ثم قال لرجل انت اخوه فقال الرجل انا اخوه ولست انت بوريث
برجوع قال سي المال بينهما نصان وقال زفر كنهه للاخ الا ان
يسير بين الزوج انه زوجا وهما ثلاث مسائل اقدمها هذه والثانية
بحصول النسب في بده مال فقال ورثته من التي خلا من اخيه باخ
لا يورث فقال الاخ انا ابنه لا انت قال سي المال بينهما نصان
قال زفر كنهه للاخ والثالثة امرأة اقرت انها ورثته من زوجها
فلان ثم اقرت باخ لزوجها فقال للاخ انا اخوه ولست انت
امرته قال سي المرأة الربع والباقي للاخ وقال زفر كنهه للاخ الا
اذا برصنت مات وترك الف بيده ثم قال ذو البهائم اني وهو
ايون وترك هذه الف وقال المقر هو اني لا ايون قال المال بينهما نصان
اذ لا تخاف في لم يثبت الا باقراره ولم يقره الا بالنصف وعلى هذا
كل من بيده مال يزعم انه اخوه من ميت يثبت باقراره واثبت
غير معروف وكذا المقر فالحق للمقر فاما لو ادعى ذو البهائم
الزوجية واقرت بوارث وانكر المقر الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن
والفرق ان القرابة سبب صحي للاسحقاق والزوجية سبب طارئ
اقر بالنسب ادعى لنفسه حقا طارئا لم يثبت في الابنية وانما في النسب
فيها فلهي سواها يقول الحقير هذا ما لم اذكر ان في اثنين المسائل
خلافا بين من وزفر ولعله اختار في المسئلة الاولى قول من وفي
الثانية قول زفر كما لا يخفى والله اعلم قال اقرت بوارث معروف بوارث
آخر قاسم بيده بمقتضى اقراره ولا يثبت نسب المقر له اذ في حيل
النسب على الغير فلو اقر باخ بعد فلو اقر المقر الاول ايضا اقتضاها
ما بيده ما يحكي ربه ولو كذب فلو دفع المقر الاول بقضا فلا
يفض فيضير ما دفع كذا لك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء

يجعل

يجعل المدفوع كباقي في يد فيضن ويدفع لالثاني حقه من الكل
لانه محتاج في التسليم وقد اقرت سلمه غير حق فيضن قال لو اقر احد
الاثنين باخ ثالث وكذب الاخ المعروف اعطاه المقر نصف ما بيده
وقال ابن ابى ليلى يعطيه ثلث ما بيده ولين انه في زعم المقر تبا وبه
في الاستحقاق والمنكر لم يجعل ما بيده كباقي لك فيستويان في الباقي
الا بن للمعروف لو اقرت باخ ثلث ما بيده ولو اقرت بامره انها
زوجه ابيه اخذت ثمن ما بيده ولو اقرت باخ لم يثبت اخذت سدس
ما بيده امرأة ولدت بعد موت زوجها قبل تمام سنتين فلو صدق الوتر
في الولادة يثبت النسب في حق المصدق وفي حق غيره لو تم نصاب الشاؤ
بهم يثبت والا فلا وفي ثبوته في حق غيره قيل يشترط لفظ الشاؤ
وقيل لا **الخ** جازاقرار الرجل بأربعة نفر بولد ويحتاج فيه لانصديق
المقر لو معترعن نفسه وان يولد مثله مثله وان ليس نسب معروف
وبولد ويحتاج فيه لانصديق وان يولد مثله مثله وان ليس المقر اب معروف
وبزوجة ويحتاج فيه لانصديق وان ليس الزوج معروف وان لا يكون
حكت المقر رحم محرم منها ويولي ويحتاج فيه لانصديق وان يكون له ولي
معروف واجمع السماع هنا كذا **الب** يقول الحقير اهل ذكرا لا ولا
منه ايضا لما ذكر في الهداية وغيره ان اقرار الرجل والمرأة يكون بالولي
الحق قال اقرت بنت فلان النصف والباقي للعصبة اذا اقرت بنت
جائز لا يثبت الابن فلو اقرت بنت وله بنت معروف فلهن
الثلاثان والباقي للعصبة ولو اقرت بثلاث اخوات متفرقات
وله خالة معروفه فالمال لخالة ولو اقرت بابنة وامرأة وثلاث
اخوات متفرقات فللابنة النصف والمرأة الثلث والباقي
يرد على الابنة خاصة واقرار المرأة جائز بثلاث نفر بزوجها
ومولي لا يغيرهم يقول الحقير هذا سمي موطا هو موطا لابي الهذيل
وغيره ان اقراره جائز بالوالدين والزوج والمولى اللهم الا ان يكون مسئلا او راياهم خليفته
قال فلو اقرت بزوج فلان النصف والباقي للعصبة ولو اقرت
ولها ام معروفه فلها الثلث والباقي للاب ولو اقرت له بنت

خليفته
مستدركا

فلما انصف والباقي للاب ولو بوجوب عتاقه ولما لم يعرف فلما الثلث
والباقي للمويز ولو بابنته ولما بنت معروفة فالمال للمعروفة
ولو لا طهرته لربها قال صاحب جامع الفصولين اقول بهذا في ذات الزوج
فلا يهرس ما لو لم يكن مكتوبة او متعة ينبغي ان يكون المال لها اذا لا
الزام على احد حينئذ فيثبت النسب من المتعة في حقها على ما ذكر في غيره
وقيل لا يثبت هنا ايضا يقول الحنفية انما يثبت النسب كما يثبت من
تقليد المذكور في الهدية **قوله** اقراره بالولد ان شئت به قاله
او تصدق الزوج **قوله** هذا اذا كانت ذات زوج او متعة واذا
كانت ان الولد منه انما لو لم يكن ذات زوج ولا هي متعة او كان له وادعت
ان الولد من غيره هذا الزوج صح اقراره لان فيه الزامها لنفسه فقط
كما اذا ادعى انه ولد من امرأته لا تصدق في حقها الا بتصديقها
ترك ثلثة بنين فاقراهم بامرأة للميت يعطون ثلثة اعشار مائة
اذا اصل في اقرار الوارث بوارث آخر ان يظن ان نصيب المقر للمويز
يقسم ما يبيد له على ذلك ولو ترك ابنين فاقراهم بامرأة للميت يعطون
تسعي ما يبيد ولو ترك بنتين فاقراهم بامرأة للميت يعطون ثلثة
اجزاء من احد عشر ما يبيد ولو ترك ثلاث بنين فاقراهم بامرأة
للميت يعطون نصف ما يبيد قال صاحب جامع الفصولين اقول في نظر
الفصل التاسع والعشرون في التفرقة فان الفاسدة واحكامها
فيما يكون مضمونا بقبض وجس وما لا يكون كذا فرق بينهما بفناء
الكساح فان لم يدخل بها فلا مهر ولا عدة ولو خلا بها وان دخل بها
فلما الاقل من المسمات ومن مهر مثلها لو سميت والا فلها مهر مثلها
بالغا ما يليه وتجب العدة **قوله** لا نفقة في الكساح الفاسدة ولا في العدة
منه ولم يجر القساح عن نفقة في كساح فاسدة **قوله** الفاسدة القساح في حق
النسب لو دخل وبغير المدة وهي سنة اشهر من وقت الكساح عند المهر
حينئذ من وقت دخوله وبغيره اذ القساح يجعل كوطي لانه دونه الذي شرع
بخلاف الفاسدة ولو خلا بها وانكر دخوله فله رواية عن ج ثبت النسب
ويجب المهر والعدة ولا يثبت شيء من رواية ولو لم يحل بها الا بغيره

ويشهد به سبعة بعد طهرين

الكساح الفاسدة

الفاسد

الفاسد لا يحرم امه بمجرد الكساح بخلاف الصحيح فله التفرقة بانها
وبنتها قبل التفرقة وكذا المرأة التفرقة باخر وهذا سلم قبل المسيس
والعدة تنطبق الفاسدة من وقت التفرقة عند اثبتنا الثلثة في كل
من الزوجين صحيح الفاسدة مع غيبة صاحبه وقيل كذا لو لم يدخل بها والا
لا لا يحضره كما في البيع الفاسد كساح فاسدة غيبة الآخر لا بعد والمنازكة
بعد تولد الفاسد لا يتحقق بعد من كل منهما الى الآخر وانما يتحقق
بالقول كقوله تركتك او تركتها فثبت سبيلك او سبيلها **قوله** لا يتحقق
الا بالقول دخل بها ام لا وقيل يتحقق بتفريق الابن لو لم يدخل والافاقول
والصحيح ان علم المرأة المتنازكة ليس بشرط كطلاق الكساح **قوله**
انك كما حرم تكون متنازكة لو قال لها اذهبي وتزوجي والا لا تجوز
الانكاح والطلاق في كساح فاسد متنازكة لا طلاق **قوله** وكذا طلاق الفتن
ثلاث قبل جارية مولاة ككساح **قوله** لو وقعت بين زوجين حرة
مساها لا يربح الكساح اصلا بل يفسد على صفة الفساد لا يحل
التفرقة باخر الا بالمتنازكة ولو بعد سنين ووطي زوجها لم يربح
لا خلا في **قوله** من تفرق امرأة لا يحل له كساحا فوطيها لا يجب
عليه كحد حنح ولكن يوجب عفوته اذا كان علم بذلك وقال من
والشافعي عليه فله اذا كان عالما بذلك **قوله** الوطي كساح لا يربح
بوجوب العدة اذ هو كساح مختلف فيه وكل كساح كذا كساح بوجوب العدة
ولا تجوز الوفاة في الفاسد لو اختلفت في الفاسد لا يسقط
المهر **قوله** بشرط التلخيص في البيع فسد البيع ولو تواصفا قبل البيع
ثم تباعا بلا شرط جاز البيع عند الا اذا تصادقا انهما تباعا على
ذلك الموضع **قوله** لو كان الشرط في البيع نابلا فلو كان الفاسد
في صلب العقد صح كذا في المجلس لا بعده **قوله** الشرط اللاحق
يلحق باصل العقد عندنا يقول الحنفية ينبغي ان يثبت هذا بالوطي
بفقد شرط فاسد لو لم يوطي بفقد شرط صحيح بل يفتي عند
وقانا بخلافه **قوله** وصاحبه ما هو في الخاف الشرط الفاسد **قوله**
الشرط الفاسد لا يعلق بالعقد بل يعلق عندنا لا عند من يقولون

البيع الفاسد

خالف ما سياتي في فصل المتفرقات فقلت عن **الشرط الثاني**
لو لم يرد العقد هل يلحق باصل العقد عند قبل يخلو وقيل لا وهو
وهل بشرط الا حاق في مجلس العقد لصحة الاحاق اختلف فيه
المشترى والقاضي انه لا بشرط **الشرط الثالث** ذكر الشرط الثاني وابو اليسر انه
بشرط وهو القيد **الشرط الرابع** شرط شرطنا فاسد قبل العقد عند بطل
العقد وبطل لو مضاف **الاصل** في العقد الفاسد ان كل من يملك
بيع جائز يملك فاسد فلو شرى قنا بخره وهاهنا مملكتين بشرط
بقضيه باذن ولا يملك الباي للمز وكذا لو شرى قنا بخره او مكاتب
اقم ولا يملك القن بشرطه بقضيه والمشتري لا يملك هو ولا ولو قبضه
باذن وكذا لو شرى عبد ايمال الغير باذن مالكه وتبا يملك الباي
مشتريه ولا يملك الاخر ما قبضه حتى يخرجه ما كتم البيع ويعتبر الاذن ولو
دلالة فلو قبضه عقيد القدة كحضرة بايعه ولم يخرجه ملكه استحقاقا
كما في الهبة لا لو قبضه بغير حضرة الا اذا اذن بايعه بقضيه صريحا
لو قبض الباي فاسد باهر بايعه وفي العقد موقوفان كل منهما مال يملك
البيع والزمه قيمته **الشرط الخامس** لا يثبت عقد بشرط فاسد الا بانفسال
به فان قبض من المجلس صح قبضه مالم يمه الباي وان قبض بعد
المجلس لو اذن الباي صح قبضه والا فلا **يضمير** ما يقا بالخلية
كما في بيع صحيح واختلف على ما في جواز تصرف المشتري فاسد قال
العراقيون يملك تصرفه لا عينه ويدل عليه عدم حل اكله ووطئه وكذا
الشفعة للشفيع في دار شرا فاسد او صح تبيع لتسلط الباي على
ذلك وقال البخاريون يملك عينه وهو الاصح اذ نص ص انه لو اذن على
هذه فهو خصم فيه اذ يملك الرقبة ويقل عليه سائل من ان المشتري لا
اعتقه ثبت الاول لا لا للبايع ولو اعتقه الباي لا ينفذ عنه ولو
المشتري فالتمس له وجبة قيمة للبايع ولو شرى دارا فاسدا فيبطل
بجانب دارنا لشفعة للمشتري لا للبايع ويجب التمسك به الباي
رد المشتري انه شرا فاسدا ولو باع الاب او الوصي فله البيع
فاسد باعتقه المشتري جاز وانما لم يحل له وطئ الامه اذ لم يملكها

من الملك

من الملك في شيء الا بغيره انه لا يحل له بيع مالم يضمن به انه يملكه ولو شرى
رضا يملكه ولا يحل له وطئه وانما لم تحت الشفعة للمشتري كونه الباي
حيث وفي انما يجب انقطاع حيوة الباي وذلك ان الوطئ يكره ولا يحرم وذكر
بجزم جعلت منه صارت ام ولد له عليه قيمته لا عنه وقيل عليه كلامهما
وقيل يجوز للمشتري بكل تصرف يكره فيه الاباحة والا فلا ولم يحل
المباشرة كعصية وقع فيه فانه يحل بيعه لا مباشرته نحو اكله البيع
فاسد يضمن قيمته يوم قبضه لو قيتا **وهذا** اذا اهلك
عند المشتري او استهلكه او كان عبدا فاعتقه المشتري او وجبهه
سرا وينقطع حق الاسترداد الباي وكذا لو رهن او باع المشتري
اخر لو اذ قيمته سورا او يهلك ففسخ عليه قيمته يوم قبضه و
كذلك الغصب المقبوض على سوا سوا الشراء للبايع استرداد المبيع
فاسد مالم يوجد بطل الفسخ ولا يبطل بغيره وباجارة وكوثر المشتري
لقيام وارثه مقامه يبطل بتصرفه حق الاسترداد الباي سورا وحل
الفسخ كببيع وهبة ورهن ونحوه الا الاجارة والكنج فانه لا يبطل
بهما به من المشتري طايبعه من فلان الغائب لا يقبل فله بايع اخذ
لا وصدقه فله قيمته ولو بني فيها بطل حقه عند اخذ المانع اذا
زال كملك رهن وجوع هبة وحجر مكاتب وردد بيع المشتري بسبب
بعد قبضه بقبضا فله بايع حق الفسخ لو لم يقض بقيمته كان هذا
العقد لم يفسخ من كل وجه في حق الكل حتى زال المانع بسببه
عقد جديد في حق الثالث بان رد بعد قبضه بسبب بطل حقه
يجعل في حق المشتري كانه شرا فانيا ولو قض بقيمته بطل حق الاسترداد
في الوجوه كلها ولو وقف او جعله مسجدا لا يبطل حقه مالم يبن ولو
بن او غرس بطل عند اخذها **الشرط السادس** زوايد المبيع فاسد لا يبيع
الا متصلة لم يتولد من الاصل كبيع وخياطه ولت سويق وانما الباي
والغرس يبيع المراد لا الشفعة عند عكسه **الشرط السابع** لو منفصلة متولدة
يضمن بالتقدي لا بدونه ولو عكس المبيع لا المتولدة فله بايع اخذ الزايد
وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع به هذا الزايد
ولا يضمن

بشر من التذمان قطع ثوباً شره فاراد ولم يخط حجة او دمه عند
بابه يضمن نقص القطع لا قيمة لوصوله الى رتبة الا قدر نقصه فوقع
عن الرد المسحق قال هذا التعليل لثبوت ان المبيع فاراد لو نقص
في بدنه شره لا يبطل صفة الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه
ولو كان بمبيع فاسد لا يبيع فلم يقبله فاحالة المشتري الى المشتري
يضمن وكذا الغصب لو وضع بين يدي مالك فلم يقبله فاحالة المشتري
ضمن اذ الرد يقع بوضعه وان لم يقبله فاحالة المشتري الى المشتري
بمخالفة ما جاز به ولم يضعه بين يديه اذ لم يضعه رده **مسحق** بغير
اذا وصل الى المسحق بجهة اخرى انما يقبله واصلا بجهة مسحقه لو وصل
اليه المسحق عليه لا لومن جهة غيره فالمشتري لو وهب شره
فارسد من اجبتي فوجهه لا اجبتي من البائع وسلكه لا يبرء المشتري
حين قيمة اذ لم يبرء العين واصلا لا البائع من جهة مسحقه بل من
جهة اخرى **مسحق** بغيره صحيح ثم باعه فاسد بطل الا قول اذ كان
مطلقا بالحق في حق الاحكام ولو كان الثاني صحيحا بطل به فلا
القول كذا هذا فلو باعه موجه من ساجره بغيره فاسد بطل
الا حاشا كما في بيع صحيح **مسحق** اختلف المتبايعان احداهما يتبع
الصحة والاخر الفاد فالقول لم يمتل الصحة والبيته لم يمتل الفاد
وناثا وفي غير ظاهر شره وان من ادعى فسادا في صلب العقد
فالقول له وان اختلفا في اصل الثمن مخالفا وشره اذ ان بهرهما يتبع
بيته البائع واصل هذا انه لو اختلف الثمنان وانفقت بينهما
على ثمن وان وزاد احدى البيتين على ذلك ما يفسد البيه فالقول
لمنك الفاد والبيته لم يمتل ولو كان الثمنان من صنفين مختلفين
واحد منهما يفسد البيه فالبيته للبائع ان ادعى الصحة واذ ادعى
احدهما يبيع الثاني الوفا والآخر بغيرا بانا فالقول لم يمتل البيه
والبيته لم يمتل الوفا لان بيع الوفا وان احبته فاسد فالقول
لم يمتل الصحة ولو احبته فاسد فالبيته لم يمتل البيه الا ان احدهما لو
ادعى بغيرا والآخر بهرهما فالقول لمنك البيه ولو ادعى البائع كون البيه بغيرا
والمشتري

اختلف المتبايعان في صحة البيه

والمشتري كونه باثما في ظاهر الرواية عن قول لمنكرا اخباره عنه
في رواية لو ادعى البائع اخبار نفسه فالقول له وعندم القول لم يمتل
للاخبار والبيته لا آخر ولو ادعى المشتري اخبار نفسه والبائع البينات
فالقول للبائع على كلتا الروايتين عن **مسحق** ولو ادعى احدهما البيه
بطوع والآخر الاكراه اختلفوا فيه الصحيح ان القول لم يمتل الطوع كما في
الصحيح والغاسد وكذا لو اختلفا في طوع وكره في صلح واقرار
فالقول لم يمتل الطوع والبيته لا آخر في الصحيح وقيل بيته الطوع اولا
ولو ادعى احدهما ان البيه تلجئة والاخر ينكر لا يقبل قول المدعي الا البيته
ويستخلف الآخر وصورة التلجئة ان يقول لغيره اني ابيعك اذ يرى بطلان
وليس ذلك بيع حقيقة بل هو تلجئة ويشترط ذلك ثم يبيع في الظاهر
بلا شره فلهذا بيع مطلق كبيع المهازيل **مسحق** تعارضت بيته الدين و
بيته البراءة ولم يعلم التاريخ فثبت بيته البراءة ولو تعارضت بيته
البيع وبيته البراءة فثبت بيته البيع كذا في المحيط اختلف المتبايعان
في الصحة والفساد فالقول لم يمتل الصحة كذا في الثانية ولو اختلفا في
الصحة والبطلان فالقول لم يمتل البطلان كذا في البرزانية بقول آخر
البرزانية محل نظر لما قبل حقيقة نقلها عن قاضيان ان في غير ظاهر الرواية
من ادعى فسادا في صلب العقد فالقول له **در غير** بيته اخرج اول من
بيته الموت بعد البرزانية الغبن اولى من بيته كون القيمة مثل الثمن
وبيته كون الثمن عاقلا اولى من بيته كونه مخلوطا العقل او مجنونا
وبيته الاكراه اولى من بيته الطوع اختلف المتبايعان في قدر الثمن
او وصفه او جنسه او قدر المبيع حكم لمن برهن وان برهنا حكم لمن
الزيادة ولو اختلفا في الثمن والمبيع جميعا **مسحق** البيه في الثمن
والمشتري في المبيع اولى وان عجزا قبل للمشتري اما ان ترضى ثمن ببيعة
البائع والا فبيته البيه وقيل للبائع اما ان تستم ما دعاه المشتري
من المبيع والا فبيته البيه وان لم يرضها بدعوى احدكما في الفاء وباد
بغيره المشتري لو سلمه بغيره والا فبيته البيه انما في الفاء بدعوى
بطلان احدكما او بطلانها لا يقبل بغيره بغيره بل انفسا وقيل بغيره

مسحق في البيه انما يقبل بغيره بغيره بل انفسا وقيل بغيره

مسحق في البيه انما يقبل بغيره بغيره بل انفسا وقيل بغيره

مسحق في البيه انما يقبل بغيره بغيره بل انفسا وقيل بغيره

مسحق في البيه انما يقبل بغيره بغيره بل انفسا وقيل بغيره

اذله يدب تحقه على ما ذكر هذا اذ ارضه بمقابلته الدين اما لو رضى بدين
كان عليه قبل ذلك والسئلة بما لا يملك خب كما لو رضى الجايز
بدين كان عليه قبله اذ انما سخطا لا يملك خب **ط** فاسد الرضى
في الاحكام كلها **عده** فاسده بملك امانة عند الكفر في فاسده لا يتعلق
به الضمان وباطله لا يتعلق بالضمان اصلا بالاجماع **فانما** عن سن
شترى مسلم خلا واعطى بتمنه رضى فضايع الرضى في يده ثم ظهر
انه كان خيرا بضم الرضى ولو شترى عبدا ورضى بتمنه رضى
فضايع الرضى ثم ظهر انه كان حرا لا يضمن الرضى لانه رضى باطل
والاول فاسد **فقد** بطل الرضى بالاعيان مضمونة او لا يقول الحقير
هذا مخالف لما في عامة الكتب كما استفتى عليه بعد اسطر **فان** الرضى
بالاعيان ثلثة اوجه رضى بعين امانة كودعه فهو باطل بملك
امانة لو ملك قبل خب وضمن لو بعد التنازل رضى بعين مضمونة بنفسها
وصحى لو ملك قبل استرد العين لا يصير مستوفيا
للعين ويغرم الاقل من قيمتها ومن الدين وبأخذ العين ولو ملك
العين فله جس الرضى لضممان العين ولو ملك الرضى قبل استيفاء
الضمان صار مستوفيا للضمان لو في قيمتها وفاء الثالث رضى بعين
مضمونة لغيرها كبيع قبل قبضه وهو لم يجز ذكره ان لا شترى فخذ
رضى ببيع فلو ملك في يده قبل قبض البيع ملك بالاقل من قيمة
ومن قيمة البيع ولا يصير قابضا للبيع وله قبض البيع اذا اوفى ثمنه
وعليه ايضا ضمان الاقل بملك الرضى بيده ولو ملك البيع قبل
قبضه والرضى قائم بطل البيع وعلى المشتري رد الرضى فلو ملك في
يده قبل رده يضمن الاقل للبايع ولا يطل ضمانه بملك البيع وبطلان
البيع **عده** لا يجوز الرضى بالامانات كوديعه وعارية ومضاربة وكل
مال شركة وكذا باعيان مضمونة بغيرها كبيع في يد بايعه واما الاعيان
المضمونة بعينها وهوان يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه
كمغصوب بدل خلع ونهر وبدل صلح عن دم ومعد الرضى بمسار
الرضى بالذبح جائز باى وجه وجب **فانما** جاز الرضى باى

دين كان

دين كان لا باعيان مضمونة بغيرها كما لو باع عينا واعطى للمبيع رضى
للمشتري التسليم **خلاصة** لا يجوز الرضى باعيان مضمونة بغيرها حتى
لو ملك الرضى بملك بغير شترى وهذا قول الكرخي وقال الفقيه هذا
خلاف رواية الاصل فان لم قال رجل شترى سيفا فاخذ به رضى بملك
الرضى يضمن الاقل من قيمته وقيمة السيف **ورغم** الاعيان ثلثة
اقسام **عين** غير مضمونة اصلا كالامانات وعين مضمونة بنفسها
كمغصوب ونحوه والقوانين بتمونها اعيانا مضمونة بنفسها اى في قدر
ذاتها اذ العين الرابكة لو تملك او قيمته بعين في ضمانه المثل او القيمة
فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض والاثبات عين
غير مضمونة لكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع اذا ملك لم يضمن بملك
او قيمة لكن الثمن سقط عن ردة المشتري وصو غير المثل او القيمة بغير
هذا الاعتبار سمي مضمونة بغيرها فكانت من قبيل المشاكلة **بس**
لو كفل نفسه ورضى بذلك لم يجز وكذا الرضى بخراسة فيها قصاص او
بدم عند الرضى جس شترى مضمون يمكن استيفاءه من مال به
الرضى وكذا الرضى بالدرك باطل بخلاف الكفالة به وكذا الرضى
بشفعة ووديعة وعارية واجارة باطل في بعضها عدم الضمان وفي
بعضها وجد ولكن لا يمكن استيفاءه من الرضى **ح** لو للعارية
صل ومونة جاز الرضى بردها لا بها ولو بردها بنفسه لم يجز **فان**
الاقرار بهية اقرار ببيعها فيكون اقرارا بهية وقبض اذ قبضها
بمخرله القول والاقرار بعقد اقرار بركنيه والصحيح انه ليس باقرار
بهية **عده** الهبة الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب
ايحسب له بالقبض هو الختار والقدرة الفاسدة كهبة فاسدة
عده هبة الهبة الفاسدة كثيرة منها لو وهب سلم لاثنتين شيئا
يحتمل القسمة ملكاه قبل القسمة وضمناه **ص** وبه يقتضى **فقط** هبة
المشاع لا تقيد الملك ولو قبض وفي **بس** ذكر خلافة **فت** هبة
المشاع فيما لا يقسم لا تقيد الملك عند قول الحقير ظاهر مخالف لما
في عامة المسببات ان هبة المشاع فيما لا يقسم لا تقيد بغيره ولو لاداه

الهبة الفاسدة

من قوله فيما لم يقسم بما يحتمل القسمة ولم يكن مقصودا حين الريبة
وانه اعلم **حار** ذكر في الاصل ان من شرب ايا الريبة الا فرأى حتى لا يجوز
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة كبيت ودار وارض ونحوها ويجوز فيها
لا يحتمل القسمة كحماء وبئر ورجى ونحوها **وجيز** الهبة الفاسدة مضمونة
بالقبض لا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض لقض عليه م في
المبطو وهو قول من اذا الهبة الفاسدة تنقلب عقد معاوضة
فاضح ان هبة المشاع فيما يقسم لا يفيد الملك ان التصل بها القبض
وبه قال الطحاوي وذكر عصا انما تفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ
وقد نص م ان الهبة الفاسدة مضمونة **نص** الهبة الفاسدة تفيد
الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلك افضيت بالرجوع للمواهب
هبة فاسدة لذي رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت
مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت حق الرهن قبل الهلاك **فقط**
بشرط كون الموهوب مقصودا فخر اوقت القبض لا وقت
الهبة حتى لو وهب نصف دار ثم باعها ولم يستلم حتى وهب النصف
الاخر وسلم الا فرج **حار** الشيوع حال القبض يمنع الهبة وحالة
العقد لا يمنع والتخلف في هبة حاججة قبض لا في الفاسدة الشيوع
الطاري يفسد الرهن لا الهبة وهو بان يرجع في بعضها شيئا عما
الاستحقاق فانه يفسد الكل لانه شيوع مقارن **حار** هبة الشئ
لا المشغول الاصل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام
الهبة اذ القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا
بمنع **حار** وهب دابة سرقة بدون سرقتها ولجأها وسلمها كذلك
لم يحز لاشتغالها بها وجاز عكسه لعدم اشتغالها بها وعرضها
الرهن قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر اذ الدابة مشغولة
للسرقة واليغام لا مشغولة يقول الحقير يؤيده ما سياتي قريباً عن
فاضح من سئلة جارية عليها حل الخ **حار** غلس في ما بين الصورتين
يقول الحقير الظاهر ان هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب
نقطة القبض هبة فاسدة على الواهب شرعاً ورواية وعلى الموهوب له

٢ رواية بتنا، على أنها تفيد الملك في رواية فتكون على الموهوب له
 ولا تفيد في رواية فتكون على الواهب **فأما** وصحبته عليها حكم
 وثياب وسكنها جاز ويكون الحلي وما فوق ما ينزعه عن الثياب
 للواهب الموهوب له مكان الحرف ولو وصحب الحلي والثياب دون
 الأمانة لا يجوز حتى ينزعها ويدفعها إلى الموهوب له لأنها ما دام على الأمانة
 يكونان تبعاً لها وشخولاً بالأصل فلا يجوز رصبة ولو وصحب بيتاً
 لا يدخل في الرهبة الغلق والسرور والسلاالم المفردة لا تجزأ بمزلة
 مناع موضوع في البيت **ت** جاز رصبة الشخول بملك غير
 الواهب فلو أعار بيتاً فوضع فيه البعير أو المستعير ما عاقبته ثم
 وصحب البيت من المستعير جاز وكذا لو وصحب بيتاً أو جوالين
 بما فيها من المناع ثم استخفى المناع جاز في البيت والجوالين إذا لم
 يهرب كانت ثابتة على الدار والمناع جميعاً حقيقة فصحت نسبة
 ثم بالاشتقاق ظهر أن المناع لغيره ولم يظهر أن الدار مشغولة بملك
 الواهب وهو المناع وكذا الرهن والصدقة إذا قبض شرطاً لها
 كالهبة **قال** صاحب جامع الفصولين أقول في الفصلين استدلال
 بهذه المسائل على جواز رصبة الشخول بملك غير الواهب وقد مر
 في زيادات فأما حجة الرهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره كونه
 الرهبة إنما منع إذا كان الاشتغال بتمامه في يد الواهب أو في يد غيره
 الموهوب له أما إذا كان في يد الموهوب له بعضه وأعاره أو غيرها
 فلا يمنع واستدل عليه بما مر من مسائل الأمانة والغصب الاستحقاق
 فظهر أن الأصل أن الرهبة الشخول بملك الواهب أو بملك غيره الموهوب
 له يمنع الصحة إذا لم يكن في يد الموهوب له **ب** كل شركة فسد فيها
 على قدر أس المال وبطل شرط التقاضل تبعية الزرع فيه للمال فيقدر
 بقدر كسبه في الزرع للبذر في المزارعة والزيادة إنما استخفى بالتسمية
 وقد فسدت ففيه الاستحقاق على قدر أس المال **ب** الشركة تبطل
 ببعض الشرط الفاسدة لا ببعضها حتى لو شرط التقاضل في الوضعية
 لا تبطل الشركة وتبطل للبذر في المزارعة لا أحدهما أو كلاهما بشرط فاسد

باب في الرجوع في الهبة **قال** ابو جعفر منعه امراته من زيارته ابوها حزنه من امر ما فعلت في الهبة
 يقول **الحنفية** وفي هذه الهبة انه استحق العوض في الهبة رجوع الهبة وانه استحق الرجوع
 رجوع عوض عوض فان ملك العوض رجوع بملكه وفيه انه وفيه الرجوع في الرجوع
 في الهبة بالقبض او بغيره ويجوز الرجوع الموهوب له ببيعاً وعقداً وبه
 قبل القبض بالرجوع ولا يجوز بعد القبض ويجوز ما منه في يد بعد القبض لا يثبتها
 الا بالبيع واستحق العوض في الهبة رجوع في الهبة ان كانت قائمه ولا يرجع في
 ان كانت بالملك بخلافه اذا استحققت الهبة حيث يرجع العوض ان كان
 استحق وفي هذه الهبة لو قال الموهوب له ملك فاعل بوله ولا يثبت له
 قال الوابي يبيد حلف الشكر ان لم يثبت في الهبة وفي القسمة المتعاقبات
 منعه كل واحد منها بعينه استباحه من رشوة لا يثبت الملك فيها والردافع
 استرداها لانه الرشوة لانك التزمك الرشوة **مسألة**

والظاهر انما لا تبطل بكثر الشروط **القصار** وبثورة الشركة لا تبطل بالشروط
القاسدة اذ فيها معنى الوكالة وصح لا تبطل بها **لعمري** بكثر الشركة لا تبطل
واختصاص ذلك في سائر البحوث فما اخذه كل منهما فهو له فقط ولو
اخذاه معا ينصف بينهما ولو عمل احدهما واعانه الاخر في عمله بان قلعه
احدهما وجمع الاخر او قلعه وجمعه وحمله الاخر فلم ينعين اجر مثله بالغا
ما بلغ عندهم وعند سائر الاجازة نصف نعم ذلك **وجيز** عندهم ثم
بالغا ما بلغ **لعمري** ولو اشتركا ولا حدما بغيره ولا اخر راوية يستحق عليهما
والكسب بينهما لم يمتنع والكسب كله المستحق وعليه اجر مثل البطلان
كان هو صاحب الراوية ولو صاحبه البطل فعليه اجر مثل الراوية
جف خلطاني نحو احتطاب ولم يتميز يكون بينهما فلو اختلفا صدق
كل منهما الى النصف لاني اكثر الالبينة ولو اتفقا على شئ فكلما اتفقا
فقط اشتركا في جواهر المعائن ونما ربحا ليجوز ووجه اذ في اخذ
جس او كل او ملج من موضع مباح فهو فاسد ولو خلطا وباعا قسم
الثلث بينهما بقدر ما اصابا من كيلي او ذن وغيرهما يقسم الثلث
على قدر قيمة ما لكل منهما ولو عمل احدهما واعانه الاخر فقد مر حكمه
ولو اشتركا في الصيد فارسا لكل واحد منهما فصيد بينهما كنصيبهما
شبكة ولو ارسلوا كل واحد منهما فصيدا لما كلف لان ارسال غير المالك
لكل لا يعتبر مع ارسال المالك ولو ارسلوا كل واحد منهما فصيدا او احدا
فوبينهما ولو ائتمنتا كل واحد منهما فصيدا فلهما فصيدا ولو عمل احدهما بغير
والاخر بغير اشتركا على ان يواجر احدهما والاجر بينهما فهو فاسد ويقسم
الاجر على اجر مثل البعير والبغل **فاضح** تقبلا اجمالا معلومة باجر معلوم
ولم يواجر اذ ائتمنتا لكن حمل على بخل وبيع اضافة عقد الشركة اليهما ينصف
الاجر بينهما اذ سبب جوب الاجر هنا تقبل العمل وقد استويا فيه ولو
تقبلا الحمل وحمل على غنا فلهما ينصف الاجر بينهما ولو دفع دابته الى
رجل على ان ما اجره به فهو بينهما فلهما فاسد اذ تقديره كانه قال اجر
دايتي ليكون الاجر بينهما ولو خرج به كان فاسدا لاجل المالك والمعاقل
مثال بطلان اذ لم يرض بعملة الا باجر **لعمري** اجرا واحدا بغيره واعانه الاخر على الحمل

فلمعينة اجر

في اجزاء من البضاعة فاسد في
الاجزاء من البضاعة فاسد في

فلمعينة اجر مثل عمله على امر اختلاف فيه بين سمس ولو اشتركا و
لا حدما دابة ولا اخر جوالق واكاف فهو فاسد وكذا لو دفع دابته الى رجل
ليبيع براء على ان الرجح بينهما فهو فاسد بمنزلة شركة بالعرف في الرجح
لرب البر وارب الدابة اجر مثلها **فاضح** والبيت السقيني
هذا كالأدب **وجيز** ولو اشتركا على ان يعمل في بيت هذا ابادة الاخر جاز
وكذا سائر الصنائع لان الشركة وقعت على التقبل لا على غيره
دفع دابته او سقيني الى رجل يواجرها على ان الاجر بينهما فهو فاسد والاجر
للمالك وللآخر اجر مثله وكذا لو دفع شبكة ليعيدها التكميل بينهما نصفان
فالصيد للصيد ولرب الشبكة اجر مثلها **فقط** وضع بقرة الى رجل بالعلف
على ان احاصل ينصف بينهما فالحاصل للمالك وللرجل مثل علفها
واجر مثله فيما قام عليها وكذا دفع الداجية الى آخر بالعلف على
ان البيض ينصف بينهما **جف** في مسئلة البقرة هذا استيجار ياجر
بمحصول فعلى مالكها ثمن العلف اجرة احفظا وما حصل من عجل وان كان
فصولا لمالك بلا خلاف واما ما اتخذ من سمير وغيره فقبل هو لى فقط وعليه
لبن مثل ما اتخذ منه السمير وقيل للمالك البقرة لا تخاد بامره ويجوز ان
يبع نصف البقرة منه حتى يصير اشريكين ثم يامره بان يتخذ من الباقيا
ما ذكر ينصف بينهما **فقط** وكذا في امثالها ولا يجوز الشركة في العروس
وجيلتها يبيع كل منها نصف عرضه بنصف الآخر فيشتركان شركة ملك
ثم بعد ان شركة العقد مفادضة او عنانا فيصير العروس رأس مال
الشركة والعروض المشتركة يقع رأس مال الشركة فكل واحد منهما
درهم وللآخر عروض ينفع لرب العروض يبيع نصفها بنصف رابعها
وينصفان ثم يشتركان مفادضة او عنانا ولو كل منهما طاعا على
حدة واشتركا عليها وغلطا صما واحدهما اوجد من الآخر جازا والثلث
بينهما نصفان وذكر في موضع اخر يقسم الثمن بينهما على قدر قيمة الجهد
والردي ولو اشتركا في بقر في القرآن في الحياض والتعاون بزرقة لهما
لم يجز اذا اشتركا في بقره لا يكون مستحقا عليهم ولا على احدهم ولو اشتركا
على ان يسالا من الناس امولا على ان احاصل بينهما نصفان فلهما

اذا التوكيل بالتكدي والسؤال باطل **فما لا يجوز فيه التوكيل** لا يصح فيه
الشركة وكذا في عمل محرر **عده** الشركة في حفظ الصبيان وتعليم
القرآن والكتاب يجوز في المختار **فقط** بشرط جواز المضاربة
اذا كان رأس المال دراهم او دينار **فما يحل** لا يجوز تغييره
كيلى او وزنى او عوض عنده **س** وقال **م** يجوز بالفلوس الربحية
عدد او لا يجوز بذهب فضة غير مضروبة في رواية الاصل ويجوز
بالدراهم النهرية والزئوف لا يجوز بالسوق فان راجت السوق
في كالفلوس **در** دفع عروضا وامر ان يبيعها ويجعل مضاربة
في غيرها فقبل صح اذ لم يصف المضاربة الى العود بل الى ثمنها **فقط**
وثانها كوخا عينها لا دين **در** اى دين على المضارب ولو دين
على آخر فقال قبض مالي على فلان واعمل به مضاربة **فما يحل** امر مدبونه
ان يضارب بما عليه من الدراهم لا يجوز ويكون الزيج للمضارب
لا للداين عنده **و** عند **س** م الزيج للداين وبشر المضارب عن دين
امر مدبونه ان يشتري له بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون
مشتريا لنفسه عنده وعندهما يكون مشتريا **للامر** ولو امره بشراء
بدنه من هو معلوم صح الشراء **للامر** اجماعا **فقط** وثانها كونه معلوما
عند العقد اما بتسمية او اشارة **الرابع** كونه مسلما الى المضارب لا بد
لرب المال فيه ولذا يفسد بشرط عمل رب المال مع المضارب المضارب
لو وقع المال مضاربة الى غيره باذن مالكه بشرط ان يعمل هو المالك
فسدت المضاربة الخامس كون حصة المضارب من الزيج معلوما على وجه
ينقطع الشركة ويكون مشاعا بينهما فلو شرط لاحدهما دراهم مسماة
من الزيج يفسد العقد لانه يقطع الشركة اذ عساه لا يبيع الا بقدر
المسمى **و** من شرطها كون الشروط للمضارب جزوا **شايعا**
من الزيج كنصف وثالث لاسرها معينا يقطع الشركة اذ لو قال كان الزيج
مائة دراهم او شرط مع النصف عشرة دراهم يفسد منها اطلاق قدر
الزيج ومخاكون الشروط من الزيج **فقط** اذ لو كان من رأس المال
او منه ومن الزيج يفسد **فقط** والاصل ان كل شرط يوجب محالة

في الزيج

المضاربة

ب

في الزيج او يوسع قطع الشركة يفسد المضاربة وغير ذلك لا يفسد بها
ويبطل الشرط كشرط الوضعية اى ان يحضر ان على المضارب ذكرنا
قبل هذا ان الشركات والمضاربات لا تبطل بشرط فاسدة
على الاطلاق ويبطل الشرط **در** **ع** لجهالة في الزيج كما لو قال لك
نصف الزيج او ثلثه او اربعة يقول الحق بضع لم يعين واحدا من
هذه الثلثة بل يذكره جملة واحدة بكلمة او المفيدة للشك والتزويد
و **ج** **م** ان اشترت به حصة فلك النصف من الزيج ولو دقيفا
فلك الثلث جاز كالخياطة الرومية والفارسية ولو قال ان
عملت في المعز فلك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى
في المعز فباع في السفر فله ما شرط في السفر سواء باعه في المعز او في غيره
فالمسلم به على الشراء حتى لو اشترى في السفر وباعه في المعز فله ما شرط في
السفر وان اشترى ببعض المال في السفر وبعضه في المعز فله كل واحد
على ما شرط **در** اعطى الرجل الف دينار ومائة ذراع كرايس على ان
يتصرف فيه الزيج بينهما تنضم المضاربة في الدناير لا الكرايس ولا يصير
وكيلا في الكرايس لانه ايج الشئ في الدناير الزيج **در** لو شرط عمل المالك
تفسد المضاربة عمل اولاد ولو استعان المالك في العمل لا شرط او دفع
اليه بضاعة جاز **در** **ع** حكم المضاربة انواع امانة او لا ووكالة عند عمله
وشركة ان ربح وخسب ان خالف فلو اجار بعده واجارة فاسدة
ان فسدت فلا ربح جند بل اجر عليه ربح او لا بل لا زيادة على المشروط
ولا ضمان فيها كالفحيجة واما دفع المال الى رجل بشرط ربح المالك
فبضاعة بشرط العمل ففرض **در** المضارب لو ادعى الهالك صدق
بسمه والمال امانة بيده فلو تلف كله فله اجر مثله بخلاف فقار وخياط
وذكر الطحاوى انه لا يضمن عنده وعندهما يضمن كاجر مشترك عندهما
لو عملت باجر مشترك التمر زعينة والاصح انه لا يضمن وفاقا وكذا جاز المضارب
في الصحبة من بيع وشراء واجارة وغيره فله ذلك في الفاسدة بقاء
عموم التوكيل وكذا لو قال له اعمل مرايك في النقة له في الفاسدة في
السنة لانه جبر **در** **ع** اذا صح المضاربة فله مضارب مطلقا البيع مطلقا

الآباجل غير متعارف له الشراء والتوكيل بها والتفويض والابضاع ولو
لرب المال وابداع ورهن وارتجان واستيجار واجبا بالتمتع لمقا
لا المضاربة الآباجل المالك او بقوله اعمل براكب لا يبعدان في فرض
واستدانة بل يجب التصريح بها **بطل** الفتوى على قولهم في جواز المزارعة
والعامل للمجاعة ولو ازرعها على نفسها بشرط احد هاتين المدة تاتيا
كون الارض فارغة يمكن ان يزرع فيها ثلثا التخلية بين الارض وبين
المزارع رابعها بيان رب البذر ولو لم يبعث بمكالم العرف ان احتلف العرف
فسد العقد كما مضى بين جنس البذر فلو لم يبين فلورب الارض جاز لا
للعامل الا اذا علم بان قال على ان تزرع ما بدا لك ولا ولو لم يبين حتى يفسد
فاذا زرع انقلب جائرة سببا في حقيقة من لا بد له من قبل
سابعها الشراكة في الخارج عند حصوله على وجه لا يقطع الشراكة حتى لو
شوطا لاحد منها اقترعة معينة من الرخ لم يجز لوان لا يخرج الا ذلك
القدر فتقطع الشراكة **فانما** وكذا لو شرط ان يخرج من هذه الناحية
لاحدهما والباقي للآخر وان يكون لاحدهما مع الخارج وارض معلومة
على الاخر وان يرفع رب البذر بذره من الخارج والباقي بينهما **وذكر**
وانما تقع المزارعة عند ستم اذا كان الارض والبذر لواحدهم والبقر
العمل الاخر او الارض لواحدهم والبقر للآخر او العمل لواحدهم والباقي للآخر واذا
كان نفقة الزرع عليها بقدر خرقها كما جرحا ودور فاع ودوس فندبة
اذ الغرم بالغرم حتى لو شرطت على احدهما فسدت المزارعة ونفسدان
كانت الارض والبقر لواحدهم والبذر للآخر او العمل للآخر او البذر لواحدهم
والباقي للآخر او البذر والبقر لواحدهم والباقي للآخر **فانما** او البقر لواحدهم والباقي
للآخر او البذر والبقر لواحدهم والارض لثان والعمل لثالث او البذر
والارض لواحدهم والبقر لثان والعمل لثالث **فانما** او الارض لواحدهم والبقر
لثان والبذر لثالث والعمل لاربع **فانما** او شريك ثالثة او رابعة
والبذر او البقر لواحدهم فقط **وذكر** واذا فسدت المزارعة فالخارج
لرب البذر والآخر لوجوه لواعمل مثل ارضه لو رب الارض فلو
البذر لرب الارض فلعامل اجر مثله لا يزداد على المستحق ولو البذر للعامل

المزارعة الكفارة

بأن يزرع البذر لواحدهم على التماس في ثلثا نفقته
واسم علم

فلرب الارض

فلرب الارض اجر مثل ارضه واذا احتقت المزارعة وجب المشروط ولا شئ
للعامل ان لم ينبت الزرع ويجز العامل على العمل ان ابى لارب البذر قبل
القائه وبعده يجز ولو ابى رب البذر والارض له وقد كرس العامل فلا شئ
للعامل في عمل الكراب فضاء ويبستر في ديانته وبطل بموت احد هاتين
مضت المدة والزرع لم يدرك فعلى المزارع اجر مثل نفسه من الارض حتى يدرك
ونفقة الزرع على العاقدين وفي موت احد هاتين قبل اركان الزرع ترك
الزرع في مكانه الى ان يدرك ولا شئ للمزارع وتفسح يد من يخرج الى
بيع الارض كما في الاجارة ولا شئ للعامل ولو نبت الزرع لانباع الارض
قبل استحصاله **فانما** المزارعة تبطل بالشرط الفاسد **فانما** كل من لم يبين
من اعطى الفاسد حال الوضو اعطى لها **فانما** لو دفع بذرا مزارعة فسدت عند ستم
وكان يقول صححها او لا يجوز **فانما** عند ستم لو دفع البذر مزارعة فلا شئ
يجوز فالكراس مال المضاربة ولم يجز عند ستم قال ابن سميح
قول سوانه حسن **فانما** شرط على رب الارض مع العامل لم يجز
سواء كان البذر له او للعامل رب الارض او لا وفي كل آخر منه ايضا
في المزارعة لجائزة لو لم يخرج الارض فلا شئ لاشئ لو احد من المتعاقدين
على الارض اذا المستحق بعض الخارج ولم يوجد في الفاسد لو لم يخرج
شئ فاعلى رب البذر اجر مثل صاحبه لو عاملا ولو البذر رب الارض
فعليه اجر ارضه **فانما** دفع ارضه الى آخر مزارعة على ان يزرعها بنفسه
وبقرة والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعلى هذا يفسد الخارج
بينهما نصفان يحكم البذر وليس للعامل على رب الارض اجر لعمله في الشراكة
ويجب على العامل ان ينفق الارض اذا استوفى من نفقة وكذا لو كان
البذر ثلثاه لواحدهما وثلثه للآخر والربيع بينهما بقدر بذريهما ففسد كذا
فعل الربيع بينهما **فانما** لو الارض لواحدهما وشرطا كون البذر بينهما وكون
العمل على غير رب الارض وكون الخارج بينهما نصفين ففسد العقد وكذا
شرطا كون ثلثي الخارج للعامل وثلثه لرب الارض او بالعكس واذا
فسدت فالخارج بينهما على قدر بذريهما **فانما** لرب الارض ما اخذ من
الخارج وله على الآخر نصف الارض وما اخذه الآخر من الخارج يطيب له

قد بذره ويرفع من الباقي احو نصف الارض وما انفق ويتصدق بها
بالفضل وحصل له من ارض الغير بعد فاسد ولو الارض لاحدها
البذر متخفا وشطر العمل عليها وكون الخارج بينهما نصفين حاز
ولو الارض بينهما وشطر ط كون البذر والعمل من احدهما وكون الخارج
بينهما نصفين لا يجوز وكذا لو البذر من الدافع والعمل على الآخر وخارج
بينهما نصفان وكذا لو شطر ثالثي الخارج للعامل والثالث للدافع
او بالعكس ولو البذر للعامل وشطر ثالثي الخارج للعامل جار وكذا
لو الارض البذر منها وشطر العمل على احدهما على كون الخارج بينهما نصفين
بخلاف لو شطر الدافع ثلثي الخارج والثلثين للعامل او شطر الثلثين
للدافع ولو الارض لها وشطر ثالثي البذر على الدافع او العامل على كون
الخارج بينهما نصفين لا يجوز ايضا اراد اخذ بذر من آخر زرعها في ارض
نفسه فيكون الخارج بينهما نصفين قالوا الجيلة فيه ان يشتري نصف البذر
من صاحبه بنصف معلوم ويبرئه البايع على النفس فيصير البذر مشتركا
بينهما ثم البايع باقره بزرع كل البذر على ان يكون الخارج بينهما نصفين
فاذا بنت الزرع يكون بينهما لانه تمام ملكها **وقرر** اتفاقا على ان الزاوية
واختلفا في قدر المشط والبذر لرب الارض وبرصا قبل الزاوية باليسته
للمزارع وان لم يبرصا تحالفوا وترادى في الاحارة وبدا بيمين الزرع
اذ هو اشدا تكاوا وبعد الزاوية والنبات القول لرب الارض بيمينه
والبيسته للمزارع ولو البذر للعامل فالقول له والبيسته للآخر بعد الزاوية
وقبلها بيمين الفان وبدا بيمين رب الارض ولو اختلفا في جوارحها
وفسادها بان ادعى احدها النفقة والآخر اقفرة معلومة فالقول
لمدعى الفساد قبل الزاوية وبغيرها لرب البذر ادعى جواز افسادها
والبيسته لمدعى الجواز **وقرر** ارضها وبذر اربعة حائرة فلما بنت
قال العامل شطر ط ليه نصف الخارج وقال رب الارض شطر ط لك الثلث
فالقول له بيمينه لانه ينكر زيادة الاج ولا يتجالفان واجها برصا يقبل
ولو برصا يقبل بيسته العامل اذ هي ثبوت الزيادة ولو اختلفا قبل
الزراع تحالفوا وترادى الزاوية وبدا بيمين العامل واجها برصا يقضي عليه

واجها برصا

وايهما برصا يقضي بيسته العامل ولو البذر للعامل وقد خرج الزرع
فاختلفا كما مر فالقول للعامل بيمينه ولا يتجالفان واجها برصا
يقبل ولو برصا يقضي بيسته من البذر له وان اختلفا قبل الزرع تحالفوا
وترادى **وقرر** دفع كرمه معاملة اي مساقاة على ان يرد الكرم اليه بعد
تمام المدة بوشا ينده نقس لانه شطر ط بيمينه العقد ولا حددها
فيه منفعة ونحوه نظر من اج ارضه ليزرعها وبينها اي بردها مكروبة
در زر المساقاة دفع الشجر الى مصلحه بجزء من ثمره وصح باطله غنح
والفقوى على قولهما انما جازية وشطر ط بعد اربعة قديان
نصيب العامل في ايجالته بينه وبين الشجار والشركة في الخارج ونقطة لا
ذكر مدة وتقع على اول غنح وتقسيد ان لم يخرج وذكر مدة لا يخرج منها الثمر
يفسد صلا لا يقدح في غنح وقد يخرج في وقت سمي على الشطر والافلا للعامل
اجو المثل وتفتح في كرم وشجر ويقول واصولها دخان وتخلو لوفيه
ثم ان لم يدرك كالمز اربعة دفع ارضا سنين معلومة على ان يفرسها
اشجارا ويكون هي مع ارضها بينهما نصفين فسد فان غرس
العامل الارض من غده فاخرجت ثمرها فلكل رب الارض وعليه الغراس قيمة
غراسه اجو مثل عمله **فانما** وكذا لو لم يشطر له من الارض شيئا لكنه قال
على ان يكون على مائة درهم او شطر ط كخطه او نصف ارض اخرى له
وكذا لو شطر ط ان ما خرج من الغراس يكون بينهما نصفان على ان للعامل
على رب الارض مائة درهم او كخطه وكذا لو كان الغراس من قبل العامل
وشطر ط ان الخارج بينهما نصفان على ان لرب الارض على العمل مائة درهم ثم
الخارج كل للعامل ولرب الارض اجو مثل ارضه ولو الغراس من رب الارض على
ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم كان
فاسدا ثم الخارج كل للعامل ولرب الارض اجو مثل ارضه وقيمة غراسه
در زر ويبطل العقد بموت احداهما وبمضي مدهتها والثمر لم ينضج في
الصورتين فلو مات رب الارض فلعامل القيام عليه حتى يدرك
الثمر ولو كرمه الورثة وان مات العامل فلو ورثته القيام عليه لو كرمه
لرب الارض وان ماتا فالحيا لورثة العال ان لم يمت احدهما بل انقضى

المساقاة

وخيار البليغ ففي هذه الصور يبطل الحق ويرجع الراجع بما دفعه **شك**
في صلح كفيلا بنفس لا سقاط كفالته لم يحجب المال في سقوط كفالته رواه
بنيان **في رواية** الى حفص بن غصن وبه يفتي **س** انه يجوز ولو كفل نفس
ومال فصالح بشرط البراءة من كفالته النفس يرى **في** لو صلح السارق
مع رب المال بطل ببراءة عن الخصومة بدفع السرقة الى مالكها الصالح
قد القذف باطل فيرد المال واما ان يفسق لو كان ذلك قبل الزرع
الى القاع لا يوجد **شك** دفعه عن دار شره فقال له غيره سجد لله الذار
مكنه على اسمه فادفع الى كذا الادفع اليك ففعل ليس له استرداده اذ
مشتريا انما غدر منه بهذا المال او يصير مالا بين جنين او ملك كان له في هذه
الادوار ما كان صح الدفع **س** الصلح عن العصب على اكثر من قيمته جازع
ح لا غدرهما قايما او متافحا **س** الصلح عن الاعيان على نقد بكثر من ثمنها
لا يما ينقabin فيه حالا او مؤجلا جازع جازع لا غدرهما مودع قال
ضاعت الودعة او ردوها صدق فلو صلح صاحبه بعد ذلك على مال
عن شئ ثم سرى له النفس وفات بطل الصلح **س** عليه السلام
في مال وعنده الصلح ماض ولا يجب عليه شئ **س** في ثمنه او حقه
ومضى في امره اذ لو ربي محبت لفرقة الصلح ماض وانما بين عليه الاستهلاك وهو ينكر جاز فيه الصلح وفاقا للتائنه ان يقول المودع
لا يرضى بطل الصلح اجماعا وفيه ايضا صلح عيب **س** في رايهم ثم زال العيب
بطل الصلح ورد ما اخذه بالخصومة زالت وكذا اذا صلح على مال
فبين انه لم يرضه ذلك المال **س**

ينزل الجعير في فسد العمار لا يصلح على المودع جلف فانه في عريضة
وحلف بطل الصلح **س** في ثمنه او حقه انما روي في استباه ولا يجوز انما
في حقوق المودع على الشفعة فلو صلح على ما يملك جازع به ولو صلح على
بال بخت زرع بطل ولا شئ اياه على هذا لا يجوز الا بين جنين او ملك كان له في هذه
باله وفاقا لشره ووجه الجمع لو شئ راسا ان الصلح الشخوم راسه على شجة
على شئ ثم سرى له النفس وفات بطل الصلح **س** عليه السلام
في مال وعنده الصلح ماض ولا يجب عليه شئ **س** في ثمنه او حقه
ومضى في امره اذ لو ربي محبت لفرقة الصلح ماض وانما بين عليه الاستهلاك وهو ينكر جاز فيه الصلح وفاقا للتائنه ان يقول المودع
لا يرضى بطل الصلح اجماعا وفيه ايضا صلح عيب **س** في رايهم ثم زال العيب
بطل الصلح ورد ما اخذه بالخصومة زالت وكذا اذا صلح على مال
فبين انه لم يرضه ذلك المال **س**

صلح المودع

ايضا وفاقا

ايضا وفاقا والتالت ان يدعي عليه الاستهلاك وهو يدعي الرد او
الهلاك ثم صلح على معلوم جازع عنده وعند س اخر او لم يخرج جازع
وعند س اولاه به يفتي واجمعوا على انه لو صلح بعد ما حلف انه رد المودع
او بركة او هلك لا يجوز الصلح انما اختلف فيما قبل المدين والرابع ان
يدعي المودع الرد او الهلاك ورب المال سكت ولم يقبل شيئا فخذ
س لا يجوز الصلح وعندهم يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل
الصلح انما هلك او رد وخذ فلم يصح الصلح على قول ح وقال رب
المال ما قلت ذلك فالقول للمكر ولا يبطل الصلح **س** القول فيه للمكر
عندهم وعند س للمدعي لو برهن وبراه من الصلح ولو لم يبرهن فله
تحليف الطالب اقدامه على الصلح ليس باقرار للهلك الصلح
عن انكاره فيقول الصلح صحيح فلا حرج الا ان كان لي بيان انما اخذته بطلا
حق وانما استرده وعلى قياس هذا يجب ان يكون الحكم في الصلح على
الانكار هكذا بعد اذ ابين محبة بوجوب فساد الصلح بعد الصلح
ينبغي ان يقبل حجته اذ عني عينا فقال ذو البدين اذ وبعده فلا
فصلحه بعد البيئته او قبلها صح اذ قبلها خصم في دفع الخصومة
عن نفسه وبعد ما يدفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصالح عنه
لعدم امره **س** شرى شيئا فادعاه او بعضه رجل فضا له شرى
صح لا يرجع على بايعه لادفعه برضاه لم يثبت الاستحقاق **س**
صلح عن دعوى دين على كسبي او وزني يشار في المجلس او البيت صح
ولا يبطل بقيام عن المجلس لا قبضه اذ لم يقر قاعين دين بدين ولو كان
الكسبي او الوزني بغير عينه بطل الا فراق عن دين بدين **س** عليه شرة
درهم وعشرة ونايز فصالحه عن الكل على خمسة دراهم جازع او شنة
اذ الاصل في مال الربوا ان يقر في الجنب فيكون مصالحا عن
خمس دراهم بخمسة دراهم مبراه عن الخمسة الاخرى وعن عشرة دنانير
س وكذا كل صلح وقع على بعض الدين **س** كل ما يصلح بدلا في
البيع يصلح بدلا في الصلح ولو صلح عن دينه على بعضه عاجلا او آجلا جازع
بطل الصلح عن الف على خمسين الف جازع على خمسين الف

صلح من ضمن المال

وعن الف حال على الف مؤجل لا عن دراهم على دنائره مؤجلة لان بيع
 الدراهم بالدينار نسيئة لا يجوز وكذا عن الف مؤجل على نصفه مجلان
 لان التعجل غير صحيح بعقد الدائنة اذ البيع صحيح وهو المؤجل والتعجل غير منه
 فكان اعتبارا عن الاجل وهو حرام صالح عن كونه على شرة وراهم
 فان قبض العشرة جاز والافلا لانه ان يقبضها بنما محال يكون بيع دين
 بدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقية خمسة فصح في النصف فقط وكذا
 لو صالح عن عشرة دراهم على كسبي او وزني فان قبض في المجلس جاز
 والافلا لما عرفت **باب** صالح عن دين على دين غير نسيئة ولم يقبض
 حتى تقضى فالم يجزى الا اذا صاحبت المرأة زوجها من نفقتها على دراهم ثم
 صاحبت من الدراهم على كذا من الدين في قبضه بغيره جاز ولو لم يقبض
باب صالح عن دراهم بدنانير فتقضى قبل القبض بطل الصالح ولو عن
 انكار لانه صرف في زعم الدعي وكذا اكل كسبي او وزني بغيره اذ العلم
 اذا جاز على دراهم صار مبيعا وبيع ما ليس عنده باطل عليه فلو لم يبر
 فشرى ما عليه بدراهم فتقضى قبل قبضه باطل وهذا يجب حفظه والناس
 غفلة فخلون فان عادتهم ان من له على غيره او نحوه ياخذ من عليه عند
 الغلاء خطا بذهب مما ان ذلك في فاسد ليدن بدين **باب** ادعى في ارضه
 على بيت من مصالح مجزى في اقراره وانكاره المقبوض غير حقه وهو عليه دعواه
 في الباقي بخلاف صالح على بعض دينه فالوجه ان يبريد رجعا في اليد فحصر
 عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به كذا لانه ادعى الباقي **باب** لو ادعى الباع
 ببيع وقيل لا **باب** غصب كثر براء الف درهم فصالح على نصفه فلو كان
 المصنوع بالكلية جاز الصلح ولو لم يكن غيبة او اخفاء وهو غير او منكر
 جاز قضاء لا ديانة ولو حاضر ابراه كمن غاصبه منكر جاز كذلك فلو دبر
 المالك بنية على بنية ماله قضى له به والصلح على بعض حقه في كسبي او وزني
 حال قيامه باطل ولو اقر بعبثه وهو ظاهري بده بقدر ما كلفه على نفسه فصاله
 على نصفه على ان ابراه قبيح جاز قبالا لانه انما لو صالح في ذلك
 على ثوب وقعة جاز في الوجه كلها اذ يكون شرا بالثوب بالمصنوع
 ولو كان المصنوع قنارا او عرسا فصالحه غاصبه ما كلفه على نفسه وهو محبت

وحيث ادعى دارا فصالحه بغير معلوم منها جاز حقه بنية بعد
 ادعى دارا فلو لم يكن عليه فصاله بنية بنية
 كجدة الغيبه الباع وانه لا يثبت **باب** صالح في العشرة
 لا يثبت الصلح بغير حقه اسقاط والساقط لا يعود وهو كسبي الباع
 والعتق الكسبي اذ ان بيع العاقره يثبت بغيرها واذ كان بغيره
 البعق اسقاط لبعض بغيره ما صح

عن مالكه

عن مالكه وغاصبه مؤقرا منكر لم يكن اذ صلح على نصفه اقرار بقبضه
 بخلاف كسبي او وزني اذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف
 ثوب وقين **باب** الصلح على حال خربة او جرة الاول صلح على رايهم او دنائره
 او فلس فيحتاج الى ذكر القدر فقط الثاني صلح على ثوب او كسبي او وزني
 فالاحمل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه اذ يكون جند او وسطا
 ورديا فلا بد من بيان الثالث صلح على كسبي او وزني على حمل ومؤنة
 فيحتاج الى ذكر قدر وصفه ومكان تسليمه عند كفا في السلم الترابيع
 صلح على ثوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصفه واصل والثوب لا يكون
 دين الا في السلم وهو عرف مؤجلا الحاس صلح على حيوان ولا يجوز
 الا بئنه اذ القلم من التجارة والحيوان لا يصلح دين فيها **باب** شري
 قنارا ادره بعيب وانكر ما يوجب كونه عنده فصاله على دراهم مجزى
 او مؤجزة ويكون صالحا عن بعض الفرس فلو على دنائره جاز ولو قبل
 التفرق لانه صرف واقتراره بالعيب وانكاره سواء فيما يمتنع فيه الرد
 وفيما يمكن رده فبما ضرره لا يكون صالحا عن الثمن بل عن حق بمال يجوز
 بمجانس الثمن او لا وكذا لو كان على كسبي او وزني بغيره فلو بعينه
 جاز وكذا لو كان الفرس عند المشتري او حرره او حدث به عيب منع
 الرد واقا فيماليه حتى الرجوع بنقص العيب لا يصح الصلح **باب**
 ادعى عيبا كذا ومن تنكر فصاله على حال بذله له كسرك الدعي
 جاز وكان في معنى الصلح ولا يحل له اخذ المال بديانة اذ كان مبطلا ولو
 ادعت هي عليه كذا فصالها على حال بذله لها جاز هكذا البعض
 بنية تحقير القدر وتي وقال في بعض سالم مجزى وجه الاول ان يجعل زيادة
 في مهر او وجه الثاني انه بذله المال لشرك الدعي فلو حصل الذكركش
 فهو لا يعطى عوضا في الفقرة وان لم يجعل فالحال ما كان عليه الدعي
 فلا يلحقه بقابل العوض فلم يصح يقو الطمير الظاهر ان عدم الجواز هو
 الاصل كما يظهر بتعيل المصنف ليعو ويؤيده ان صاحب الحلاصة ذكر
 عدم الجواز ولم يتوقف على كسبي الجواز **باب** صلح في مسئلة دعي على كسبي
 لو برهن على كسبه بدين لم يقبل لا يقر من الصلح فلا يفيده **باب** ادعت

ادعى عيبا ما لم يعد ما فصاله على ثوب وقين
 بارة الدعي في جميع عاواه وخصوماه اذ لا يحل له ان يقبل بغير الصلح لانه
 لم يبره في المال المدعى به ولا بد من بئنه بعينه ان هذا الصلح وقع معاوضة او صلحا
 ولا يعلم انه وقع معاوضة فبئنه لبعض في المجلس وانما بعد ذوق قبضه من الصلح
 ولم يتوقف المجلس الصلح فلهذا الحال لا يمكن ان يقبل بغير الصلح وانما الا براء
 فقد حصل على سبيل التهم فلا يصح ادعى المدعي جده بارة التهم
 لا الصلح

وكان ادعى عيبا ما لم يعد ما فصاله على ثوب وقين
 لا يقبل بغير الصلح لانه لم يبره في المال المدعى به ولا بد من بئنه بعينه ان هذا الصلح وقع معاوضة او صلحا
 ولا يعلم انه وقع معاوضة فبئنه لبعض في المجلس وانما بعد ذوق قبضه من الصلح
 ولم يتوقف المجلس الصلح فلهذا الحال لا يمكن ان يقبل بغير الصلح وانما الا براء
 فقد حصل على سبيل التهم فلا يصح ادعى المدعي جده بارة التهم
 لا الصلح

فيه التوكيل لو كليل صغيرا محضاً فلا بأس بصلافي ان تسمى الرسالة بالتوكيل
وكالة كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالة وبؤيد ما ذكرناه ما
قال لا نام الكاساني في البدائع ويجوز التوكيل في الاقراض والتوكيل
وما قال الامام الزينبي ايصاف في شرح الكنتز وعن ابي يوسف
ان التوكيل بالاسقف من جائز انتهى لا يفتل لو كان
وكالة لما وقع للتوكيل فيما اذا اضاف الى نفسه لا ان يقول حال
الوكالة بالشراء ايصاف كذلك لان التوكيل بشيء بشئ بلا عينة اذا
شراء يكون موله اي ان ينوي الشراء للموكل او يضيف العقد
الى دراهم موكلة في الهداية وغيره وكالة اعلم **فصل** في الاستقراض
لي من فلان كذا فقبضه المأمور وقال فعت الى لاهم وجهد الامر
ضمن المأمور ولا يصدق الاستقراض برفاق عطاءه مثله بعد تقييد
السعر بحجر على القبول وكذا الوعص بتمت فاعطاه قيمته يوم
قبضه بعد تقييد السعر في ذلك البلد بحجر على القبول استقراض برفاق
يبلغ فاخذ المقتض بمكة قال من على قيمته برفاق يوم اقرضه وقال من
قيمته برفاق يوم اختصا وليس عليه ان يرجع معه الى بلد فياخذ
برفاق الاستقراض برفاق في بلد فيه البرخص فليقبض في بلد فيه البرخص فليس
لجبر المستقرض في يوم بان يوافق لبلد برفاق في بلد اقرضه فيه
ولو اقرضه برفاق الحمل وموته او غصبه فالتقيا في بلد اخر فيه البرخص
او اعلى روي عن ج لو كان المقتض قابلاً في يده لم يفتت في
البلدين سواء او في هذا البلد اكثر ولو اقل طالبة بقيت مكان الغصب
او اخذ المقتض او انتقل ليس له في محل الغصب ولو لم يكن قابلاً
بيده وقيمة بلد الغصب اكثر خيرة المالك اخذ مثله لو مثلاً او قيمته
يوم غصبه وانتقل ليأخذه ببلد غصبه ولو قيمته اقل خيرة عاصبه اعطى
مثله وقيمته ببلد غصبه ولو قيمة البلدين سواء فليأخذ مثله وبيان
كثير من مسائل دعوى الغصب في بلد اخر في فصل الضمانات قال
ولو اقرضه فلوساً فسدت قال ج عليه مثلها وقال ج عليه قيمتها
يوم قبضه وقال ج عليه قيمتها احو يوم رواجها وبيرقي وكذا لو اقرضه

وكذا الوعص

وكذا الوعص فلوساً او عدائياً فهو على هذا الخلاف اقرضه دراهم
بخارية بخاراً فالتقيا في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال ج من
بهم قدر المسافر ذكراً او ابناً او يفتل ولا يأخذ ما بقيتها قبل ماله لوليه
في بلد بروج فيه ذلك لنقد كمن لا يوجد فيه ذلك النقد قال المتقاضي
وجدت القرض زيوفاً وكان بعد ان اذله لا يرجع على المقتض بشئ
ولكنه برده مثله **فصل** في كاتبة قيمته على قيمته فالكاتبة فاسدة
لان القيمة مجهولة قدر اوجبت وصفها فغشت اربابها وصار كما
لو كاتب على ثوب او دابة يقول الحقير المراء من القيمة فثبت في
نفس الام لا ثمن الذي نقضه حين شراؤه اذ لا جرم له فيه **فصل** في
كاتبة على قيمته فاذا اها فقبل المولى عتق وبجمل في الكتابة
جرم له الوصف لاجرم له القدر والجنس **فصل** في فاسد ما
يجب الاكثر من قيمته ومن البذل فلوم ببلد اكثر من قيمته يعقوب باء ببلد
ثم يترد ما زاد على قيمته اكثر يعقوب باء ببلد ويغرم بمقام
قيمة كاتبة فاسدة فمات مولاه فاذا في البذل الى ورثته
عتق استحسن **فصل** كاتبة الى قطاف او حصا او دوايس
جاز استحبنا ولو غل البذل يجب قبوله ولو شرط الخيار لهما
كان جاز لانه معاوضة كبيع وما دام خيار ثابلاً لا حد لهما لا يثبت
حكم الكتابة وحكم فاسد ما ان يكون لمولاه من القرض بلاء رضا القرض
وللقرض فسخ جائز ما فاسد ما بلاء رضا مولاه **فصل** في كاتبة
بشرط ان لا يخرج من المصير جازت وبطل الشرط كاتبة على الف
بوجهها الى غريم المولى او يضمنها له في الكتابة والضمان جائز ان
فصل في كاتبة لا تقبل بشرط الا ان يكون الشرط في مذهب العقد
يقول الحقير وما ذكره من في جامع القسوليين من مسائل فصل ما يفتن
بالقطن والطبس وما لا يفتن اخبرنا ذكرنا الى فصل الضمانات
فذكرتها هنا بانقضاء كمال المناسبة فليفتن **فصل** في
في مسائل الشيوع واحكامه اعلم ان الشايع قهراً شايع قال
القسمه و شايع لا يحكمها كحكم ورعي وثوب وبيت صغير

انتم في القينة استقضى من دراهم اسكنه في داره قالوا على المقتضى الجرم
لانه اسكنه عوضاً عن منفعة القرض وقبضها البزاز استقضى عشرة دراهم
وارسل عبده ليأخذها من القرض فقال المقتضى دفعها اليه فاقتر العبد
وقال دفعها الى مولاي وانكر المولى فبقي العبد عشرة قالوا له
ولا شيء عليه ولا يرجع المقتضى على العبد لانه اقرضه فبقي الحق
الكتابة الفاسدة وفي

ونصف قرن والفرق بينهما ان القاضى لو اجبر احد الشريكين على القسمة
بطلب الآخر فهو من الاول ولو لم يجز فممن الشايع اذ اظهر علامه قول الغنى
واصول مسائل الشيوخ بسوء بيع الشايع واجارته وزمنه واعارته
ومسته وسدقته ووقفه اقامتة نعمت كما يحل القسمة او لا وكل
قسم على وجهين اما ان باع من اجنبي ومن شركه فالبيع من اجنبي
على وجهين ايضا اما ان كان الكل له فباع لغيره او بين اثنين
فباع احدهما لغيره فليبيعه فالبيع جائز في المواضع كلها كذا في
فمنه ثلثة باع احدهم سهم من احد شركه لم يجز ولو باع منهما جاز
ان باع سهم من المشركه بلا اذن شركه بغير ارض فلو باع اثني ربا
او ان القطع جاز اذ المشتري لا يتضرر بالقسمة ولو لم يتبعه عند القسمة بقية
بما تله الزرع بين اثنين **مسألة** مردى يتم درخت مشاع خريد به من
روا بوديانى اجاب في قيل له انك بشرط اخر يد درجائش روا بود
يانه اجاب بود **مسألة** تملك بينهما وعليه غرض بينهما وفيه زرع
فباع احدهما خف من الكل ينبغي ان يجوز اذ المشتري لا يضر على القسمة
لقيام مقام بايعه **مسألة** دار بينهما باع احدهما بناها من اجنبي
لم يجز لانه لو باع بشرط التكر فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري
سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في بيع ولو باع بشرط القسمة لم يجز
ايضا لضرر شركه فيه وكذا لو ادعى رجل على احدهما شيئا فضا له على
نصف هذا الزرع المشترك لم يجز **مسألة** شري يبيع احد الشريكين
من البناء دون الارض لم يجز ثانيا وبلا ارض على ان يترك المشتري البناء
فقد البيع وان لم يترك **مسألة** باع احد الورثة شيئا من التركة فلو باع به
كل شئ والمشتري يعلم نصيبه جاز ولو باع شيئا معينا لم يجز في كل ذلك
الشئ لاحتمال ان لا يقع في نصيبه اقامتي قدر نصيبه فيجوز **مسألة** باع نصف النشا
مع نصف الارض جاز من اجنبي او من شركه لا لوبدون الارض فالواحدة
لو كان البناء بحق ولو بلا حق جاز ببيع نصفه من اجنبي او من شركه وكان
كبيع نصف زرع بلا ارض وهو متعذر في الزرعة فانه يجوز **مسألة** دار
فباع نصف بناها بلا ارض لم يجز **مسألة** باع نصيبه من دار ولو

لم يعلم

لم يعلمه اذا علم المشتري **مسألة** كان بشرط تصديق البائع
فيما يقوله المشتري **مسألة** ولو لم يعلم المشتري لم يجز عند من علم البائع
او لا وعند من يجوز لو علم البائع ومن مع من في رواية عن قال
جاز ولو للمشتري الخيار اذا علم الجميع اعلوا على جوازه لو علم المشتري سواء
علم البائع او لا **مسألة** قال الغنى بعت منك جميع مالي في هذه الدار
من رقيق ودواب ونياب والمشتري لا يعلم بما فيه فاصد اذا البيع
مجهول ولو جاز هذا الجاز ما في هذه القرية او المدينة ولو جاز ذلك
جاز بيع ما في الدنيا ولو قال بعت منك جميع ما في هذا البيت بكذا جاز
وان لم يعلم به المشتري اذ الجاهل في البيت ليس في الدار وغيره
كثيرة فاذا جاز في البيت جاز في غيره صدوقا وبوالق عن وكذا
شرط المضاربة من الزرع ما شرط فلا ان المضاربة جاز لو علم المضارب
كيفية والافعل الخلف ولو قال وليتك البيع بما قام على او بعتك مراكية
وه يارده جاز لو علم المشتري بما قام والافعل وتا ويل هذه المسئلة لو
علم المشتري وامثاله صدقة **مسألة** **مسألة** اجارة المشاع فيما
يقسم وما لا يقسم فاصد عند من وعليه الفتوى ولو اوجه من شركه جاز
في اظهر الروايتين عنه وقال صاحباه يجوز على كل ولو اوجه نصيبه
من اجنبي فبني عن روايتنا والظاهر انه لا يجوز **مسألة** وفي المعنى الفتوى في
اجارة المشاع على قولها **مسألة** لو اوجه داره من رجلين جاز عند الكل
مسألة ولو كان كله لرجل فاجر نصفه من اجنبي فصدق لا يجوز وعند من يكون عليه
فيل لا ينعقد حتى لا يجز الاصل او قيل ينعقد فاصد **مسألة** المثل وهو الصا
ولو كله فاجره من اثنين فان اجملا وقال جاز لانهما جاز وفما ولو
فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك او ثلثه ثلث او ربع يجب ان يكون
عند من على خلاف من فبما اذا كان بينهما واجر احدهما النصف
من اجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لافي رواية والشيوخ الطارى لا
يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند من ويفسد في رواية كذا في
وفي مختلف **مسألة** استأجر دارا منها فمات احدهما انتقضت الاجارة
في حصته لاني وكذا لو استأجر ارجل فمات احدهما يبطل في حصته لاني

اجارة المشاع وفيه فتاوى

لا الحج وعند زفر بطل في الكل **ش** اجد داره من اثنين جاز لتوقد القند
حتى لو تفر واحد بالقبول لم يفتح ولو اجر البناء بلا ارض لم يجر وكذا
لو كان البناء ملكا والوصة وقف فاجر البناء لم يجر ولو اجر الدار
وفيه بيت في اجارة الغير جازت الاجارة في غير البيت
لو كان البناء لرجل لا لرجل فاجر ربه البناء بناء من اجنبي قيل
لم يجر ويفتي بجواره وان اجر من ربه العروة جاز ولو استاجر
العروة بلباب جاز والخلعة في جواز اجارة المشاع ان لم يجر بالكل
او يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض **ار** ارض بين قوم قول احد
باجارة حفظه فاجر وكيد من جميع جاز ولو من احد لم يجر عند
تخالفوا باشر الموكل بمسبة المشاع **و** التفتيح **ي**
عن مسبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من شريك
ومن غيره وفيما يحتملها لم تجز لامن شريك ولامن غيره **خ**
من شريك الرببة الا في ارضي لا تجوز بمسبة المشاع فيما يحتمل القسمة
كبيت ودار وارض وكذا تجوز فيما لا يحتملها كالحمام وبشر ورجل
وكذا **ف** يشترط كون الموهوب مقسوما موزاوت القبض
لا وقت الهبة حتى لو وجب نصف دار شيئا ولو بستر حتى
وجب النصف الاخر وسلم جاز **عن** طر والشيوع لا يفسد الهبة
ونافا وجب الكل من اثنين فلو اهل بان قال بمسبة شريك لم يجر
عند جواز عند جواز ولو فصل بالتصنيف فهو على هذا الخلاف
لو فصل بالتشريف جاز عند جواز عند جواز وجب لهما ما ينقسم
واقبضهما لم يجر عند جواز عند جواز وعند جواز في الجاهل الصغير
جاز ونافا **ق** **ش** وجب نصف داره من رجل ثم وجب للآخر
من الخوصلة الدار اليها معا جاز وان تقدمت شريك الى احد الجاهل
لا يجوز وقال لا يجوز في كل الوجهين **د** **و** وجب نصف داره
ثم وجب الباقي لم يجر ولو وجب الباقي قبل التسليم لم يجر **ك** اكل جملة
صحت في الكل **هـ** وجب دارا من واحد جاز اذا سلمه جملته

جملة فلا

جملة فلا شيوع ولو وجب واحد من اثنين لا يفتح عند جواز وقال لا يجر
لان هذه مسبة الجملة منها التوقد التملك فلا شيوع كرهن من
رجلين ولا انهما مسبة النصف من كل منهما **ط** **م** **ح** **ج**
وكذا لو يملك قسم قبيل احد بمسبة جواز لان الملك ثبت لكل في
النصف فكذا التملك لان حكمه تحقيق الشيوع بخلاف الرهن لان
حكم للرهن وهو لكل منهما كحلاذ لا لثانيين فيه ولذا لو قضى دين
احدهما لا يستره شيئا من الرهن **ف** **ق** **ن** قال لهما وجبت لهما هذه
الدار لك نصفها ولذا نصفها جاز ولو قال لاحدهما وجبت لك
نصفها ولذا نصفها لم يجر ولو وجب لهما دارهما فالتحق بهما بقول الحق
قوله جاز مخالف لما مر انه لو وجب منه لاثنيين لم يجر عند جواز ولعل هذا
احتياط لقول س م اوبت على ما نقلنا عن جامع الصغير انه يجوز
ونافا والله اعلم قال وجب المشاع لا تقيد الملك ولو قبض الجملة
مروى عن ج وهو الصحيح يقول الحق بهذا موافق لما مر في اوائل
فصل التصرفات الفاسدة نقلا عن ج **ع** ان الهبة الفاسدة
لا يملك بالقبض في المختار كمنه مخالف لما مر هناك ايضا نقلا عن
ان الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبقيت وكذا مر هناك عن
ب **س** ايضا فظهر ان المسئلة خلافية **ق** **ن** **ح** **ا** **ن** مسبة المشاع فيها
يقسم لا تقيد الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر
عصام انهما تقيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ **ق** **ن** **ح** **ا** **ن** مسبة المشاع
فيما لم يقسم لا تقيد الملك عند جواز يقول الحق الظاهر ان المراد ما يحتمل
القسمة ولم يكن مقسوما وقت الهبة وهذا لان مسبة المشاع فيها
لا يحتمل القسمة جازية ونافا **ف** **ق** **ن** **ح** **ا** **ن** مسبة المشاع فيها
سسم او سمن في لبن لم يجر اذ الموهوب معدوم ولذا لو استخرج
الفاصل يملكه ولو طحن وسلك لم يجر بخلاف المشاع اذ هو محل للملك
والخلل في القبض وبه قول بعد القسمة وبخلاف ما لو وجب لبن في
سمن او سمن فاعطى طر غم او خلا او زرع في ارض او غر في شجر او ارض
في شجر او زرع دونها او دار او طر فانه مشاع الواجب لزوال الخل

بالفرق وذكر **مفسر** ان الصدق بالشايح كونه في كل ما عدا الا انه لو
 ذهب من اثنين ما لا يقبل القسمة لم يجز عنده رواية واحدة
 وفي الصدقة عنه رواية في رواية وهو الصحيح لو صدق
 على محتاجين بعشرة دراهم جاز وكذا لو وهبها لهما ولو صدق بها
 على غنيين او وسبها لهما لم يجز وقال لا يجوز لغنيين ايضا في الهبة والصدق
 في الحكم وسوى في الاصل اذ الشايح مانع فيها لتوقفها على القبض
 والفرق ان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد لا يتوعد فيه
 ويراد بالهبة وجه الغني وهما اثنان وقيل هذا هو الصحيح والمراد
 بما ذكر في الاصل التصدق على غنيين **نقطة** والظاهر ان في المستدين
 روايتين **رخ** قبل جاز التصدق على غنيين لانها محل صدقة
 التطوع **رخ** لا يجوز وعند من يجوز بشرط المساواة وعند من يجوز
 في الحالىين **رخ** جاز وقف المشايخ عند من اذ القسمة من تمام
 القبض وهو عند من ليس شرط فكذا انتم ولم يجز عند من لان
 القبض شرط عنده فكذا انتم وهذا فيما يحتمل القسمة وفيما لا
 يحتملها يجوز مع الشايح عند من ايضا **قائمان** بقول من اذ
 مشايخ بلح وبقول من اخذ مشايخنا وعليه الفتوى والمال من
 الجواز على قول من هو الشايح وقت القبض لا وقت العقد
وجيز عند من لصحة الوقف شرطا اربعة التسليم الى المتولي وان
 يكون مقرر وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف
 وان يكون مؤتد بان يجعل اخوه للفقر او عند من لا يشترط شيئا
 من ذلك حتى لو وقف على نفسه او وقف مشايخه عنده لا غنى
 ومشايخ بخارا اخذوا بقول من ومشايخ خراسان اخذوا بقول
 من غيب الناس في الوقف **در غور** الوقف عند من سقابا فغيره
 عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى قضاء او غيره ويجز الشايح
 وبه يفتي مشايخ العراق وعند من صدقة فيشرط التسليم والقبض
 ويتيح الشايح فيما احتمل القسمة وبه يفتي مشايخ بخارا وفي الجمع
 الشاوي بعض مشايخ زماننا اثنا بقول من وبه يفتي **ت**

وقف مشايخ

لو حكم القاضي

لو حكم القاضي بجوازه جاز وفاقا فلو طلب بعضهم القسمة قال لا
 يقسم ويترى ان يكون قال من يقسم واجمعوا ان الكل لو وقفوا
 على الارباب فارادوا القسمة لم يجز **نقطة** وقف نصفه او ثلثه
 جاز عند من ولو قال وقفت نصفتي منه ولم يسمها قال الحسن
 ان اجيز لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف والافلو مشايخ
 عليه بالوقف وبغير حصته اخذوا القاضي بان لم يسم حصته ولم يقولوا
 ستمه ويجز بوقفه ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فما
 اقر به الزم له الى ان يثبت الزيادة عند القاضي فيحكم بما ثبت عنده
 منه ولو شهد انه اقر ان جميع حصته وهو الثلث فاذا هو اكثر
 يصير حصته وقف الا يترى ان اصحابنا قالوا لو قال وصيت
 لثلث مالي وهو الثلث فاذا هو اكثر فله الثلث بالتمام
 وكذا لو قال وصيت لثلثي من هذه الدار وهي الثلث فاذا الثلث
 فله نصفه فكذا الواقف **نقطة** وفي الشايح يمنع القبض فمن
 اجاز وقف المشايخ لم يشترط القبض وهو قول من وبه لا
 التسليم يمكن في الشايح وهو رفع موانع القبض والشايح فيما لا
 يحتمل القسمة لا يمنع الوقف وفاقا **نقطة** الا في المسود والمضرة فاذا
 لا يتم مع الشايح ايضا عند من اذ في الشايح يمنع للخصوص
 لله تعالى ولان المراهية فيه في غاية القبح بان يغير فيه للولي سنة
 ويرفع سنة ويصلي فيه في وقت ويتخذ اصطبلاني وقت ولو
 وقف واستحق جرحه ومنه بطل الوقف في البني عند من لقان الشايح
 ولو استحق جرحه معين لم يبطل في الباقي لعدم الشايح وكذا اجاز
 في الابداء وعلى هذا الهبة والصدقة **نقطة** طرد الشايح في المسود
 كقرانه **رخ** ومن المشايخ لم يجز من شريكه ومن غيره احتمل القسمة
 او لا وطردوا الشايح كقرانه وطردوه بان باع العدل بعض الرهن
 وقد كان وكيلنا يبيعه مجتمعا ويتوقف بطل الرهن في الباقي
 من ان طردوا الشايح لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فلو كان
 المستحق شايحا يبطل الرهن مما باع ويكون محبوبا بكل الدين

منه وشايخنا قبل حكم بالوقف
 ولو شهد على قارة ولم يسمها

المشايخ

وان القاضي لا يفتي
 في بيعه

فان ملك الباني وفي فمته وفار بكل الدين ملك بحصة من الدين
لا غير **رهن** رهن المشاع بفسد او بطل على حسب اختلافهم على
قول في اجارة المشاع كحمار هذا كونه من النصف لثلاثين
واحد مفضلا لم يجز ان يكون من اثنين واحمل بان قال رهنه
مشككا جاز ولو رهن عينا عند هاتين ككل منهما جاز وكله رهن
عند كل منهما حقة دينه منه فلو قضى احدهما دينه فكل رهن
عند الآخر فدفوتها في كل منهما في نوبته كعدل في حق الآخر ولو
ارهن منهما دين له عليهما رهن واحد جاز وهو رهن بكل
الدين وللمرتهان حصة واحدة دينه كله كذا في **رهن** وفي رهن
عند رجلين جاز اذا لا يسوع في الدين الا اذا قال كل منهما
رهنك بحق فحينئذ لا يكون **رهن** لو رهن داره من رجلين جاز
وفاقا **رهن** لان حبسهما جملته يتصور **رهن** لم يجز رهن مكر على ثم
وزرع على ارض وشجر بل اخر والاصل ان الرهن لو مفضلا بغيره
لم يجز لتعذر رهنه وخذ وعين **رهن** ارض بدون شجر جاز بخلاف
دار دون بناء اذ البناء اسم للشيء فيفسر رهن جميع
الارض وفي مشعولة بملك الرهن ويدخل البناء والخمس في
رهن ارض ودار وقرية ولو رهن دارا بها جاز فلو سكن
بعضها فلو جاز الباني ابدا بهي رهن بحقته والاصل كله
رهن رهن قنين بالف فاستحق احد هما فالباقي رهن بحصة
كما لو ملك ولا يملكه الا بجميع الدين **رهن** رهنها بالف فقضى
حقته احدهما لا يأخذ حتى يقضى باقي دينه وحقته ما يحقته
اذ اسم الدين على قيمتها وهذا لان الرهن محبوس بكل الدين
فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبذورة في حمله على رهن
الدين وصار كبيع في بدايه فان سمي لكل واحد من اعيان الدين
شيء من مال رهنه فلهذا الجواب في رواية الاصل وفي الزيارات
له ان يقضيه اذ اذى ما سمي له وجه الاول ان العقد متحد لا يتفرق
بمفرق التسمية كما في البيع ووجه الثاني انه لا حاجة الى الثاني لان

احد العقدين

احد العقدين لا يكون مشروطا في الآخر الا يرى انه لو قيل الرهن في
احدهما جاز **رهن** ارهن من رجل رهنين لهما عليه واما
شريكان فيه او لاجازا اذ قبلوا ولو قيل احدهما فقد لا يقع ولو
قضى الرهنين دين احدهما وقد قبل ليس له ان يسره فلف الرهنين
ولو رهن منهما فقال رهنه نصف من هذا ونصف من ذلك لا يجوز
وان قبلوا ولو رهن دين عليهما من رجل رهن واحد جاز يكون
رهن لكل الدين وللمرتهان حصة حتى يستوفي كل الدين **رهن**
رهن عبد مع بالف وملك احدهما ودينه اكثر من الدين سقط
من الدين لا كذا وكذا اذا رهن دين على قيمة البناء وقيمة
العروة يوم الدين القرض فيسقط حصة البناء والا العروة **رهن**
واما غضب الشئ فيقبل فيحقق وقيل لا **رهن** في دعوى غضب نصف
الدار شايعة لانه من بيان ان يكون جميع الدار في يد المدعي او غضب
نصف الدار شايعة لا يكون الا يكون كل الدار من يده ولنا لم يجز
اجارة نصف الدار شايعة لان تسليمه لا يتصور الا بتسليم الكل وقيل لا يبرط
ذلك بل يدعي نصفه شايعة وغضب نصفه شايعة يتصور بان يكون
الدار بيد رجلين فغضب عن يد احدهما واذ كان كل الدار بيد رجلين
كل منهما نصف شايعة لا يدل على كون كل الدار بيد كل منهما بل على
وامتناع اجارة المشاع بمعنى آخر وهو تعذر الانتفاع على وجه انتفاء
العقد اذ العقد يقتضي الانتفاع بملك الموهوب وهو يتفقد بملكه وملك
شريكه **رهن** غضب نصف الشئ شايعة قبل يتصور وقيل لا وقيل
غضب نصف الدار شايعة يتصور بان يكون الدار بيدهما فغضبه
من احدهما يكون غضب النصف شايعة **رهن** شرب ماء بين خمسة
فقر فغضب السلطان نصيب احدهم واخرجه من الشرب قال هو من
الوسط وشارك الغضوب منه اعيانه بحقته كما كان وكذا دار بين
ثلاثة مشاعا فغضب السلطان نصيب احدهم وقال لا اغضب الا نصيب
قال هو شربهم جميعا في الشرب واما دعوى الشايعة ذكره زاده لو ادعى
عليه ثلثة اشهم من دار وذكر ان الثلثة الاسهم في يد المدعي عليه

نفسه

ولم يذكر ان جميع هذه الابدان وكذا الم يشهد بشيئ من اهل بيته
قد عواذوا والشهادة مقبولة ان **فصل** وارلها اذ عي رجل من
احدنا بصير مديعة للربيع وهو نصف ما في يده اذ في يده النصف
فلو كان مديعة للنصف الذي بيده يكون مديعة للنصف المعين
وان لم يذع المعين واما استحقاق الشايع فقد تم جميع مسائله في
فصل الاستحقاق **فصل** في بيع المقصود والمهرمون والمستاجر وبيع
الارض المدفوعة فزارعة وكرم وبيع مسافة وفي مسائل بيع الزرع
ومسائل الزرع في ارض الغير بامره وبدونه الزرع في ارض غيبها
وفي بيع النما على الاشجار ونحو ذلك للمالك بيع الغصب ولو لم يكن
او اقر غاصبه والالم بخر في ظاهر الزواجر وري حواره الا ان لا يبي
حق الغصب ولو لم يبي بالغصب لا تو علم كمن شري رهن او مسكنا
لا الغصب او الكمية تصل الى الفراغ لو لم يعلم ولو علم ليس له الغصب
بيع ملك غيره فزارعه من ملكه وسلم الى المشتري فالبيع باطل لا فائدة
والما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه فلو باع الغاصب ما غصبه
ضمنه المالك جازيعة اقل لو شراه من ملكه او وجهه او رثته منه لا ينفذ
بيعه قبله اذ الغصب سبب الملك عند الضمان **فصل** في بيع ما غصبه
فان ضمنه المالك فتمت يوم الغصب جازيعة لا لو ضمنه فتمت يوم البيع
فصل لان الغاصب ملكه يوم ضمته فلم يجر بيعه قبله لقول الحق فتمت
قيمة يوم الغصب انما يتعين اذا كان المعصوب فتمت كمن وش
وحوان وعد ربات متفاوتة اذ لو كان ملكا مكمل وموذن
عدوى متقارب فيجب المثل فان انقطع المثل فقيمة يوم الحفوفة
عند وعنده يوم الغصب وعنده يوم الا تقطع كاتساع الفصل
في اوابل فصل الضمانات **فصل** لو ضمنه ملكه جازيعة لا لو شراه من ملكه
ملك بائط على ملكه موقوف فيبطل ولم يفصل بين فتمت وضمنه ويمكن ان
عامة الفتاوى **فصل** المشتري بالثمن ولو حوّل او باع ثم لم يبيعه لم يرد
للمشتري من المكره ولو فعل الغاصب ثم ضمن القيمة فليس له الاحتفاظ

المتفق
جائز بالاجماع عن مضاف اليه
في كل الوجوه وصية المشتري جازية لقول الحق

ولو فعل

ولو فعل المشتري من غاصب ثم اجاز ملكه بيع غاصبه لم يجر
النشاء واما عقبة فلم يجر قياسا او هو قولهم وعندهما نقض الاحتفاظ
فصل في بيع ما غصب ثم شراه باطل مما باع يكون فسخا للبيع الاول
والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا للمالك ولو استاجر رجل لغيره
الشيء بكذا فظهر بعد مدة انه ملك الغير ينبغي ان لا يجب اوجه ما ينبغي
ذو اوجه غاصبه ثم اجاز ملكه في المدة فعند من اوجه ما ينبغي وما ينبغي
للمالك وعند من اوجه ما ينبغي للمالك ووجه ما ينبغي للغاصب لانه العاقد وعلى
هذا الخلاف لو اجره ثم استحق في المدة واجاز المشتري اجازته
اخر ارضا غصبها ففعل المالك اجرها ففعل المجرع غصبها ففعل المجرع
صدق رب الارض ولو بوي في ارض غصبها ففعل مبيته فقال رب الارض
اخرى ان يبنى وتوجب وقال المجرع غصبته منك وبنيت واجرت ليعلم
الاجر على فتمت الارض وقيمة البناء ففعل البناء للغاصب وحفظ الارض
لرهنها **فصل** غاصب الغاصب لو باع ما غصب واخذ ثمنه ليس للغاصب
الاول اجازته ولا اخذ ثمنه اذ ليس بملكه فمالكه يضمن ليا ماله **فصل**
بيع الغاصب موقوف على اجازة المالك فان اقر به الغاصب ثم البيع
وان حجب ولم يفسد منه بيته فكذلك **فصل** غاصب الغاصب يبرأ
برده على الغاصب الاول وكذا برده قيمة عليه لو ملكه اذ القيمة يكون
فصل بيع الرهن والمستاجر وما في مزارعة الغير يتوقف على اجازة
المرتهن والمستاجر والمزارع ولو فسخ الاجارة والمزارعة واذي
الذين رهنه التمسك الى المشتري **فصل** يفتى بان بيع الرهن لم ينفذ في
حق المرتهن وليس للرهن والمترين حق الفسخ كبيع الموهوم
للمستاجر فسخه في ظاهر الرواية **فصل** فيه روايتان وفي رواية لا يملك
شخصا **فصل** هو الصحيح يبرأ من رهنه ومن استاجر بغير المشتري
ولو علم به عند من كان استحقاقه وعند من جاهلا لا علم له كبيع
ظاهر الرواية قوله **فصل** بيع ما موقوف على اجازة مرتهن ومن استاجر
في اية الروايات الا ان مرتهن يملك نقض البيع واجازة والمستاجر
يملك الاجازة لا النقض **فصل** المستاجر يملك ارضه في ظاهر الرواية

ع

وروي عن س أن المتاجر لا يملكه ولا الاجارة **فمنه** بيعه مرور
في ظاهر الرواية اي للمتاجر ردة وهو الاصح كبيع الرهن وروي
عن ج أن له الفسخ والاجارة **فمنه** لو لم يجر المتاجر حتى الفسخ
الاجارة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرئى اذا لم يفسخ البيع حتى
قضى له دينه ونكح الرهن نفذ البيع وليس له ان يوجبه ان
يفسخ البيع فلو اجاز المتاجر البيع نفذ ولا ينزع من يده حتى يصل
اليه ماله **فمنه** البيع بلا اذن المتاجر نفذ في حق البيع والمشتري
لا في حق المتاجر فلو سقط حق المتاجر عمل ذلك البيع والاجارة
الى التخيير وهو الصحيح ولو اجاز له المتاجر نفذ في حقه ايضا ولا
ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة
للاستئجار من يده وعن بعضهم انه لو باع وسقط اجازهما المتاجر
بطل حق حبه ولو اجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبه
ع باع الراهن الرهن ثم باعه من اخر نفذ ما اجاز له المرئى ولو كان
بيع الموهب فاجاز المتاجر الثاني نفذ الاول **فمنه** باع الرهن رافعه
بلا اذن مرئيه ثم باعه من المرئى جاز البيع من المرئى وينتقض
البيع الاول وكذا الموهب لو باع المتاجر من يمل بلا اذن المتاجر
ثم باعه من المتاجر جاز البيع من المتاجر وهو ينقض للبيع الاول
ج لو اجر ثم اجر توقف الثاني على المتاجر الاول ان يبطل بطلان
البيع فانه لو بطل لا يبطل اذ الاجارة تقع على المتقوع وهي للمتاجر
الاول والبيع يقع على عين لا يملك المتاجر الا ان له حقا فاذا زال
نفذ البيع ولو اجاز المتاجر الاول الاجارة الثانية صحت الثانية
والاجرة للاول لا للاحق بخلاف البيع فانه اذا اجاز فبطل للاحق
بالاجارة لا يفسخ عقدا لاول فلو مضت مدة الثانية وهي اقل من الاولى
فلما زال ان ينتفع حتى تتم مدة ولو سواه تنقضي المدة ان تمسعا ومن
الموهب جاز بينه وبين مرئيه وللمتاجر حبه وبيع الرهن جاز
في حق مرئيه ايضا اذ اجاز فتمت رهن مكانه اذ حكم المبدل لكل
في **فمنه** ليس للمرئى بيع الرهن فلو باعه توقف على ما ملكه ان

اجازة

اجاز جاز ونعمه رهن والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهننا ويجز
الاجارة بعد تلفه في يد المشتري فالرهن يضمن ايها شاء فلو ضمن
مرئيه جاز البيع ونعمه رهن له وللمرئى رهن وقيل انما يجوز البيع
بتفويض مرئيه لو سلم الرهن لا المشتري اولا ثم باعه انما لو باع
ثم سلم ليؤخر ويرجع ما ضمن على المشتري اذ سبب ملكه تأخر عن البيع
كما لو باع شيئا بلا اذن مالكه ثم شراه من مالكه لم ينفذ البيع الاول
كذا معنا الا في ظاهر الرواية قال يجوز البيع بتفويض المرئى ولم يفصل
ولو ضمن المشتري يبطل البيع وضمانه رهن ويرجع المشتري بفسخه وكذا
يصير التمن رهن في صورة الاجارة بخلاف اجارة الابارة فان الرهن
يبطل وليس له على الاجرة **فمنه** لو باع الراهن او المرئى الرهن
باذن الاخر يخرج من ان يكون رهننا ويكون التمن مكان العين
قبض المشتري اولا ولو باعه العدل يخرج من كونه رهننا ففسخ رهن
ولو قبض التمن **ع** مرئيه قال الراهن بيع الرهن من فلان
فباع الراهن من غيره لم يخر ولو قال المتاجر لموهبه بعه من فلان
جاز بعه من غيره **فمنه** **ج** مرئيه اجر بلا اذن رايه لم يخر فلو ملك
ع يملك المتاجر فالراهن ان شاء ضمن مرئيه قيمته وقت تسليمه لا
المتاجر فيكون رهننا ويرجع المرئى بما ضمن على المتاجر ولكن
يرجع عليه باجرة انتفاعه الموقت لانه لا يطيب له ان شاء
ضمن المتاجر فيرجع بما ضمن على المرئى من اذ غرة ولا يلزمه الاجرة ولو
استرده المرئى صار رهننا كما كان كودع عاد الى الوفاق والاجرة لا
يطيب له اجره رايه بلا اذن مرئيه لم يخر وله ابطاله ولو اجره احد
باذن الاخر او بدونه ثم اجاز جاز وبطل الرهن وللمرئى رهنه وللعاقد
قبضه ولا يجوز رهنه بضمي عمدة الاجارة ولو استأجر مرئيه فاجاز بطل
الرهن ولو جرد قبض الاجارة فبطلت اجارته لو لم يحبس رايه بضمي
مدة الاجارة رهنه مرئيه بلا اذن رايه لم يخر وللمرئى ابطاله ولو
ملك الراهن الاول لو شاء طرح الرهن الاول ونحوه رهنه و
ملك الثاني يدين الرهن من اذ ملكه ايضا فكانت رهنه بملكه

ولوضوح الثاني ففهمنا من عند الاول وبطلان الرهن عند الثاني في
 يرفع الثاني على الاول عما نحن وبدينه ولور من الاول باذن الرهن
 صح الرهن الثاني وبطل الاول وصار كأن الرهن الاول استعار مال
 الرهن الاول للمراهن فرفع باع الموجه فصح مستأجره وجاء
 اليه وزاد في مال الاجارة وجده عقد الاجارة نفذ البيع وقال المستأجر
 للموجه مال اجارة بده او المشتري للبائع بهما من بازده فقال الموجه
 او البائع على يد الموجه يفسخ العقد ويحل هذا مستأجر قال الموجه في الاجارة
 الصولية مال اجارة بده فقال روايا بشد يفسخ الاجارة **فقط** طلب
 المستأجر مال الاجارة دليل الفسخ حتى لو قال موجه نعم يفسخ ولو
 قال زمان بده يجب ان يفسخ ولو حال بعض مال الاجارة بلا سبق
 طلب قبل يفسخ ولو قال الموجه مال اجارة خود بكس فقال لا يفسخ
 كوجه قال بعد طلب المستأجر وبه نفي بعضهم واتي بعضهم بانه لا يفسخ
 بخلاف قوله المستأجر ان خاندان بفلان في فروش فقال
 فسخه فروش يفسخ اذ لو لم يفسخ لا يمكن من بيعه بغيره المستأجر
 فلا يفسخ الا بانه وفي المسئلة الاولى لا يفسخ البيع الاجارة فانه
 موجه قال المستأجر ان خاندان فروش يفسخ قبل لا يفسخ ما لم يفسخ
 المستأجر ولو قال الموجه مال اجارة بده فقال دراييم تانفد كنتم قبل
 يفسخ وكذا لو قال يارم او قال روايا بشد يفسخ ولو قال طلب كنتم
 اكر بيايم بديهم لا يفسخ ولو قال المستأجر مال اجارة خود بكس
 خرج غيبود فقال توداني قال بعضهم يفسخ لو نوي الفسخ والافلا
فتبين المشتري وفاء لو قال لبائع زمان يتو ما ندم حواه كروكن
 حواه فروش زمان دادم ترالم يفسخ بسم الله من ستم الرهن الى
 رايهم ليبيعه قبل لا يصح استرداده اذ بطل الرهن والافلا بقاء الرهن
 لانه كاعارته واعارته من رايهم لا يبطل الرهن ولكن يبطل ضمان
 يملك امانته في تلك الحالة لروايل الاستيفاء في البيع الموقوف قال
 الاجازين بطل البيع بخلافه مستأجر قال الاجازين بيع الموجه ثم اجاز

سوال المحقق في هذا على وجه كذا في كتاب الفاسية معناه نعم

المستأجر ولو قال الموجه ان خاندان فروش في فروش
 لا يفسخ بخلافه

وهذا يدل

وهذا يدل على ان المراد لو قال الاجازين بيع الرهن بطل البيع قال الاجازين
 هذا عند يد رايهم ثم اجاز الموجه من اخر الا ثلثة ايام فجاء الغد فلا قل فسخ
 الثانية في رواية لافي رواية وبه يفتي هذا الموجه فافلا عند ثم اجاز
 فلو اجاز مضافا ثم باع من غيره او وبع نقد تصرف في رواية وبه يفتي
 وبطل الاجارة لافي رواية **فانها** اذ في عليه رجل اجارة عين واتي
 عليه اخر شراها منه فاقى الذي عليه للمستأجر فله في الشرا او خليفه
 على البيع لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عينا
 ولو اجاز ثم باع من اخر لزم البيع في حق الموجه فلو انكر بيعه بطله جلا
 اذ عا اجارة واقى الذي عليه لانه ليس بالآخر خليف الذي عليه
 لان اجارة احد ما لا تثبت باقراره صار كانه اجاز ثم اجاز فلا يقع الثاني
 فلا يفسخ **بيع ارض وزرع** وفي ذبيع الارض يتوقف على
 المزراع من آيةها كان البذر فلو اجاز له فلا اجاز له من لو اجاز له
 يكون كلا التصيبين للمشتري لو فيها غلة ولو لم يجرى البيع كذا الكرم
 سواء ظهر غاراه ولا وقيل على التفصيل لو البذر للمزارع يجوز بده
 ولو لم يزرع الارض وقدر زرع لم يجر ولو كان قارعة يجوز وكذا الكرم
 قبل ان يظهر غاراه جاز وبه افي بعضهم **فقط** لو البذر للمزارع
 لم يجرى حقه اذ الارض مستأجرة ولو للمالك نفذ لم يزرع اذ المزارع
 اجاز له وزرع ولم يثبت بعد لم يفسخ لعلق حقه ولو لم يزرع ولكن
 كرم الارض وحفر الانهار وغير ذلك نفذ في ظاهر الرواية وقيل لا
 والافلا جواب الكتاب ببيع الكرم لا يفسخ حق العامل على اولا
علق لو البذر للمزارع لو يجرى بلا اجازته لا يفسخ وفي الكرم قبل ظهور
 المزروع فلو باع نصيب من المزراع برضي المزارع والبذر للمالك ولو
 يثبت لاشي للمزارع من الثمن ولو للمزارع ولم يثبت فله المزارع حقيقة
 البذر فله مبدور في الارض وفي كرم وتخل لو لم يجرى من شيء فلا شيء
 للعامل ولو باع مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت او خرج الثمر
 واجاز له المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم ولو لم يثبت ولم يخرج
 الثمر والبذر للمالك لاشي للمزارع ولو باع في هذا كذا في المزارع ونقد

ع

فكذلك ولو بلا عذر فله المزارع ابطال البيع **فقط** باء امنا مرزوعه
اشان باء برضا المزارع او بدونه وان نبت الزرع ولا والبذر لم يرب
الارض او لم يزرع فصورها ثمانية وللمزارع نقصان ريعتها وهي فيها
لم يربض ونفذ في ريعتها وهي فيها رضى فلو باء برضا ولم يربض فلو
البذر لم يربض فلا شيء للمزارع من الثمن اذ حقه بعد البناء لا قبله
ولو للمزارع فله قيمة بذر مرزوعا اذ ذلك ملكه ولو باء ففصيب المزارع
فيه قائم كان البذر او لم يربض **خ** باء ارضه المرزوعه مع نصيبه
من الزرع فلو طلب المشتري تسليم المبيع فسد البيع ولو قال انا امكت
حتى يصح صد الزرع جاز ولا يتصدق المشتري بشيء من الزرع لانه زاد
في ارضه وكذا لو باء دارا جاز ما فقال المشتري انا امكت حتى تتم الاجاره
جاز ولو طلب التسليم في الحال فسد البيع **صل** باء ارضا فيها زرع
بقل يوقف على المزارع لانه مستأجر للارض فلو لم يجره لانفسه البيع
ويشترى المشتري بائني ترتضي ونقصه ليجزى البايع عن التسليم فلو جاز
جاز **فقط** باء ارضا بلا زرع فلو جاز المزارع نفق لا لو لم يجر
ولا يشترى المشتري في ظاهره **و** باء ارضا بلا زرع فلو جاز المزارع نفق لا لو لم يجر
فلم يربض نقصه للبايع **ح** ارض فيها زرع فباعها بدونه او عكس جاز
وكذا لو باء نصفها بدونه ولو باء نصفه بدونه لم يجر الا ان يكون بينه
وبين الاكابر فيبيع الاكابر حظه من رتب الارض فيجوز ولو باء رتب الارض
حظه من الاكابر لم يجر هذا ولو البذر لم يربض رتب الارض ولو لم يربض في ان يجر
ولو باء نصفها بنصفه جاز **ق** باء ارضه بلا عذر قبل القاء
بذر فيها ولو البذر جاز ببيع المشتري منع الاكابر من الزراعة ولو من
المزارع لا ينفذ البيع على المزارع فلا يمنع المشتري من الزراعة اذ هو
مستأجر للارض ومن اجازها لم يجره الا ينفذ ببيع في حق مستأجره
كذا ما دفع ارضه من ارضه فزرعها العامل ونبت ثم باء الارض برضا
العامل جاز ويقسم الثمن على الارض والزرع ففصيب الارض لربها فقط
ونصيب الزرع يقسم بين رتب الارض والمزارع لانه يربط ملكها ولو
باء الارض بعد الزرع قبل البناء باذن المزارع جاز ايتها والارض

الزرع

مع الزرع للمشتري ويقسم الثمن على قيمه الارض مبدوره وغير مبدوره
فالقيمة الثانية للبايع فقط وفضل بين القيمتين يكون بين البايع
بما في البيع برضا المزارع فلو باء بلا رضاه وبعد نبات الزرع يتوقف
على اجازة المزارع اذ لو باعها بعد البناء وهو محبوس يدين لا وفاء له
من ثمنها لم يجر بلا رضاه المزارع ففي البيع بلا عذر او ان يتوقف فان باء
بلا رضاه وبلا عذر بعد القاء البذر وقبل البناء يتوقف على اجازة العامل
كان البذر للعامل او لم يربض الارض اذ انكرت بينهما شركة بالقاء البذر **و** نصيب
على اجازة شريكه ان اجاز جاز وان لم يجر ولم يفسخ حتى ادرك الزرع
نصفه المزارعة فان باء الارض بزرعها فله المشتري ارضه ونصف الزرع
بحصته من الثمن ويقسم الثمن على الارض كما لو باعها ابتداء وكما امر
اذا ذكر البايع الزرع في البيع فان لم يذكر لا يدخل فيه الزرع وكذا لو باء
الارض بقل يوقف على المزارع او يجرها لا يدخل الزرع وعين ح من لو باعها
بحقوقها وموافقها يدخل الزرع والقر ولو قال بقل قليل او كثير او
فيها او منها يدخل فيه الزرع والقر **ج** باء نصف زرع مشتركين شريكه
جاز في ظاهره ولو لم يجره لم يجره **د** باء مزارع حظه من الزرع
من رتب الارض او من غيره لم يجر وفيه بيع حظه من رتب الارض او غيره
جاز بعد النبات لا قبله **هـ** باء المزارع حظه من رتب الارض جاز
لا عسكه بلا ارض وما بقي من الاعمال من سقي وغيره ينبغي ان لا يسقط
من المزارع ما دامت مدة المزارعة باقية **و** فلو كان في ارض ادرك
بعضه فباع ما به من حقه قطنها جاز لو ادرك اكثره والا فلا في زرع
كله فباع نصفه بلا ارض جاز لو لم يدركه والا لا يتصرف لم ينفذ
فسد كبيع جند في سقف فلم لم يفسخ حتى ادرك الزرع ينقل حظه
لرب الارض ولا يعلم من هذا كينون السائل وكذا زرع مشترك بين اثنين
باء احد حظه من شريكه او من غيره لم يجر غير مدركه وينقل حظه لرب الارض
ولو مدركه وقت البيع جاز وكذا القطن وسائر انواع الزرع لو باء
او حظه بلا ارض انا لو باء نصف الزرع مع نصف الارض من شريكه
او غيره لم يجر غير رضى شريكه جازت ارض بينهما فيها قطن لم يجر

ملع

حظه بلا ارض من شريكه وغيره **ح** بينهما قطن في ارض رجل فباع
 نصيبه من شريكه او من غيره قبل ادراكه لم يخرج من شريكه ولو كان القطن
 بين الاكابر ورتب الارض فباع الاكابر نصيبه من رتب الارض يجوز ان يعكس
 لم يخرج نصيبه من الترتيب وهو يقبل **ح** من شريكه نصيب احداهما
 من البتة بلا ارض لم يخرج **ق** باع نصيبه بلا ارض الاخر حتى لم يخرج نصيباً
 للاخر من الاخر فلو باع الاخر نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري يتقلب
 البيع جائز اذا زال الضرر **ح** باع نصف زرع انما يخرج زولت الارض
 حق القرار بان زرع يجرى ولو لم يكن له حق القرار بان تعقد في الزراعة
 كونه غاصباً جائز بيع النصف اذ حينئذ يستحق عليه قلمه وحق القلم
 كقوله حقيقة وفيه يجوز بيع نصفه فكذا هذا وكذا بيع نصف بناء
 بلا ارض جائز متعدياً في البناء لا لوجهاً وهذا مما يحفظ **ح**
 اذا لم يدرك الثمن والزرع لم يخرج بيع نصف بلا ارض العادل والمزارع
 لا يفضل الزرع في بيع الارض نبت اولاً **لا** لا يفضل لو لم ينبت لانه موعود
 فيه كسائر ولو نبت ولم يصرفه قيمته قيل يرضى وقيل لا وهذا بناء على
 اختلاف في جواز بيعه قبل ان ينال المشافرة والمناسل **ح** لو نبت
 ولم يصرفه قيمته او لم ينبت قبل لا يفضل والتصواب دخول **فقط** التصواب
 دخوله تبعاً لنقص عليه **ق** لو لم ينبت دخل لو عفن البذر
 والا فلا فلو سقاه المشتري حتى ادرك فهو متبرع فيما فعل وكان للبائع
 العفن لان بترافس في الارض لم يخرج بيعه منفرداً فصاحب الجوز من الارض
 فضل في البيع وكذا لو نبت ولا قيمة **ح** افضى ابو بكر ان يزرع الارض
 لها ما دخل اذ لم يخرج بيعه منفرداً **ح** باع كرمًا بائناً او فاء في وان ورد الثمن
 قيل يرضى الثمن تبعاً وهو التصواب **ح** لم يظهر اظهره ولكن لا قيمة له فصاحب الكرم
 بعد البيع وقيل لا يفضل بلا ذكره موجوداً وقت البيع **ح** في الزرع
 في ارض الغير باذن او بدونه وما يناسب من حال الزرع الشريك **ح**
 ارضا باذن ربهما فادارتها اخراج ليس له ذلك فلو قال انا اعطيتك نصفك
 وبذرك واخرجك قبل خروج الزرع لم يخرج الزرع لولا اصطلي على ذلك جاز ولو
 بلا اذن يخرج بالقلع اذ نبت الا ان يرضى المزارع باخذ بذر من ربهما

فقط اراد

فقط اراد رتب الارض ان يعطى المزارع بذر ونفقة ويخرج
 الشريك ورضي به المزارع جاز ولو طلع الزرع والا فلا **ح** زرع
 غيره بلا امره يقال لربهما ادفع الى بذر من واحد كذا وكذا والزرع
 دفع اليه قبل بذره فالزرع كله لرب الارض وللمزارع اجره **ح**
 ارض بينهما زرعها كلها احدهما بلا امر شريكه قال ان طلع الزرع
 على ان يعطى غير الزارع للمزارع نصف بذره ويكون الزرع بينهما
 جاز ولو تراضيا قبل نيات الزرع لم يخرج وان كان قد نبت فاراد من لم
 يزرع ان يطلع الزرع يقسم الارض بينهما انصفين فما صاب من لم يزرع
 يطلع ما فيه من زرع ويضرب الزرع ما حصل لا رضى من نقصان القلم
 بشرائها فزرعها ثم اشرك غيره فيها جاز لا لوالاشرك في زرع فقط **ح**
 قال من لو غصبها وزرعها فلما نبت جاء ربهما فهو خير ترك بذرهما
 باجر مثل ارضي البذر للغاصب **ح** روي هشام عن م لو غصبها فزرعها
 ثم اختصا قبل النيات فرب الارض بخير تركه حتى نبت ثم يقول القلم
 زرعه ان شاء اعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم وفيها بذر وبلا بذر **ح**
 فضل ما بينهما وروي المعلى عن سادة يعطيه مثل بذر **فقط** والمختار
 انه يرضى قيمته بذر من زرع في ارض غيره وهو ان تقوم بذر من بذر
 قلمه وغيره من زرعته فالفضل قيمته بذر زرع في ارض غيره وفيه غصب ارض
 فزرعها فلهما ان يأمر الغاصب بتفريقها فلو في فلهما ان يفعل ما لو
 الى الحاكم لفعله بريد قلمه نفسه ولو لم يخرج المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب
 وللمالك ان يرجع بنقصان ارضه كذا في موضع عن غصبها وزرع فيها فطناً
 فانما الارض ربهما وزرع شيئاً اخر هل يرضى ربهما للغاصب شيئاً اجاب
 لا يرضى اذ فعل ما لو رفع الى الحاكم لفعله ومن زرع ارض غيره بلا امره
 الثلث او الربع على ما هو عرف تلك القرية وفيه رواية كذا في المزارعة كذا
 على السخري وسئل درديهي معهودت كغلب بكارند حصص زمين
 سم يكباجرها ريك بد عند كسي بروجه تعدي كشت غله واجب خود ياني اجاب
فقط زرع الاكابر من بعد معة المزارعة جواب الكتاب لا يكون
 مزارعة فالزرع كله للاكابر وعليه تصديق ما فضل من بذر واجب مثل علم

لع

ويمكن ان يكونا ينفون بغيره او قيل يكون مزارعة وقيل لو كانت الارض
معدة للمزارعة بان كان ربتها من لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة
فذلك على المزارعة فليست حصة على ما هو عرف تلك القرية لكن الخايل
على هذا الوجه يعلم وقت المزارعة ان رزعا غصبا او دلا او على
تأويل فان من اجار ارض غيره بلا اذن ولم يزرعها وقد رزعا المستحب
فالزرع كله للمستاجر لا على المزارعة وان كانت الارض معدة للمزارعة
الا في الوقف يجب فيه الحصة ولا جباي جبهة رزعا او سكتها
اعدهت للمزارعة او لا على هذا استقر فتوى عاقبة المستأجرين
شراهم زرع لم يدر كم ثمنا سحبا فالزرع للمشتري اذا العقد ورد على
القصيل لا على الحب فلا يرد الفسخ على الحب سكتا لارض فقال القوم
معينين بمر كاشال درين زمين بكار دينج خود نيمه عظمه مرادوني
او افرزها القوم بذرهم فرب الارض اخذ النصف او لا اجاب في قبل المولى
شعرون بوجه اجاره كسبه باشد غضب ارضا ورزعا ونبت سكتا
فلما كان بامر القاصب بقلعه فلو اني فلما كان بقلعه فان لم يفسد للكل
حصة اذ كان الزرع فهو للقاصب وللمالك نصيب نقصان ارضه زرعها
بغير اذن يجر بالقلع اذ نبت **نصف** بذر ارضه بذر ارضه آخر شعير كفا
مستهلكا بذر الاول فلو شاء ضمن بذر ارضه في الحال يعني تقوم الارض
مبدورة وغير مبدورة فيضمن الفضل ويصير البذر ملكا للثاني ولو شاء
صبر حتى يثمر البذر من الشعير فيؤخر بقلع الشعير ولو لم يفعل بقلع
حتى يحصد فالبذر ملكه والشعير ملكه ولو سقاها ربتها حين بذرها
الثاني فنبت فالزرع كله لرب الارض وعليه التعجير لصاحبه يقول الفقير
الظاهر ان المراد من التعجير مثل اصل بذر الشعير لا الشعير الذي نبت كما
لا يخفى وجهه قال وكذا لو فصب ارضا فن رزعا ثم زرع آخر فالزرع كله
للتاني ويضمن الاول بذر رزعه ونقصان الارض على الاول **نصف** غصب
ارضا ففزعها مزارعة فالزرع بين الدافع والمزارع فلو اجاز للمالك قبل
البسات جاز ولو حصة الغاصب من الزرع والغاصب يتولى قص ذلك

يعتد التعجير في نفسه مساو للوقت لا غير ان يثبت نبتا للمنافع في الوقف
دال البذر والعد للعدلة انما يثبت نبتا على ما هو القصد

وضي الاراع

وضي الاراع نقصان الارض لما وقت الاجارة ولو اجاز بعد ما نبت
وصارت له قيمة فالزرع كله للغاصب ويتصدق بقيمة ما قبل الاجارة **نصف**
الاجارة بعد ما دفع من ذلك نقصان الارض الى وقت الاجارة وبعض
زرع ارض الغير ياتي في الانتفاع بغيره في فضل الضمانات **نصف** عظمه
بيع الثمر على الشجر ثلثة انواع الاول بيعه غير منتفع به بان لا يصلح
ولا العلق الدواب فليل جاز وقيل لا وحليم جوارحه وقفا بيعه
مع الاراق بان يبيع الكتمري مثلا في اولها يخرج من ورده مع اوراقه
فيجوز البعده الكتمري تبعا ويجعل كان الكل ورقة فيجوز في الكل انما
بيعه بعد ما يصلح للانتفاع لكن لم يثبتاه عظمه فلو باع مطلقا او بشرط
القطع جاز ولو بشرط ففسد فيما جاز ولو تركه برضاه طاب له
الزيادة وكذا لو استاجر الشجر اذ الاجارة تبطل لعدم العرف والحاجة
فيقيح جرد الاذن فتطيط بخلاف ما شرى زرعاً فاستاجر ارضه الى الادراك
فان الزيادة لا تطيب اذ الاجارة فاسدة فلم تكن في حكم العدم فيفسد
اذن يضمن فاوردت خبنا بخلاف الباطلة فانها كعدم ففي اذن
يجرد عن القسادة فلا خبث الثالث بيعه بعد تناهي عظمه فلو باع
مطلقا او بشرط القطع جاز ولو بشرط التركة لم يخر قيا ساء وهو قول
س وجاز التمسنا وهو قولم قال لانه اذا تناهي عظمه يأخذ النصف
من الثمر واللون من القوي والطعم من الكواكب الكل **نصف**
وفي شرى ثمر قبل ادراكه من المشتري بقطعه في الحال وكذا الزرع
ولو اراد ترك الزرع الى الادراك يستاجر الارض الى مدة يعلم ادراكها
بها جاز بيع ثمر ظهر ولو لم يصرف منتفعا به هو الصحيح وثمرى البني عدم
عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه والمراد بالبذر والظهور وصلاحه
لانتفاع به حالا ومالا وقيل لم يخر قبل بدو صلاحه والاول اصح
وعلى المشتري قطعها حالا فريحا للملك البائع هذا اذا شره مطلقا
او بشرط القطع ولو بشرط تركه على الثمر فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد
وهو شغل ملك الغير وهو صفقة في صفقة وهي عارة واجارة في بيع
بها لم يخر بيع ثمره باستثناء ابطال معلومه هذا لان الباقي بعد الاستثناء

بجهول بخلاف استثناء شجر معين اذا الباقي معلوم بالمشاهدة قالوا
بذلك على رواية واما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز اذا الاصل ان ما جاز
ايراد العقد عليه منفردا جاز استثناءه من العقد وبيع قفيز من صبر
جاز فكذا استثناءه بخلاف الاستثناء بالحل واطراف الحيوان اذا لا
يجوز بيعه فكذا استثناءه ويجوز بيع الخنطة في سبيلها والباقي لا يفسد
الاصل وكذا الارز والتسمم والجوز واللوز والفستق في قشره الاول
فقط شري ثمارستان على ما هو المعروف وبعضها خرج لا بعضها في ظاهر
الرواية وكان ينبغي جوازها في الثمر والباقي ان كان للبطن وغير ذلك في
انه مروي عن اصحابنا وكذا عن بعضهم كان ينبغي جوازها ويقول اجعل
الموجود اصلا في البيع والحادث بعده تبعا ولهذا شرط كون الخارج اكثر
من الحادث اذا اقل تبعا للاكثر لا عكس روي عن م انه يجوز بيع الورد
على الاشجار ومعلوم ان الورد لا يخرج جملة قال الاصمعي عنده ان
لا يجوز اذا المصلي هذا انما يكون عند الضرورة ولا ضرورة بها يجوز بيع
بذرة الاشياء مع ثمارها فاما يتولد على ملكه نص عليه القدر في قولهم في البيع
بيعه الاشجار فليست الثمار الموجودة بكل الثمن ويحل الباقي في حال ايرادها
بذلك النظر في حاشيته لاحاجة الى بيع المعلوم **ج** سئل بعضهم بشري
كرما فيه انواع الثمر بعضها مدركا بعضها قال لو شراها جملة جاز ولو
فيها ما لا قيمة له وهو اقل لانه يبيع الاكثر سئل عن شراء الانزال قال
ماله او لاكثره قيمه جاز ببيعهما استحسانا وما لا قيمة له حال الخوخ ورمضان
وتحريمهما لو بخر ببيعهما حالا والحيلة ان يبيع للمشتري ما له قيمة ويبيع له ما لا
قيمة له فان ادرك ثمنه المشتري على وجه الاباحة **د** سئل بعضهم
بعد بيع كبطيخ وبادجان يجوز بيع ما ظهر منه لاما لم يظهر وكوجه بيع
الاصل بما فيه باع ثم كرم وادرك من كل نوع ثمنه وشرط تركه حتى يدرك
جاز البيع والشرط وان لم يجعل لتركه اجلا معلوما **هـ** جاز عندم ولو با
صلاح بعضها وتقارب بعضها ولو يتاخر ادراك بعضها كثيرا جاز البيع
لاني الجنب اذا بعت قد يدرك في الاستثناء ولا يهدى في الخلل في التفاد
فباع ثم قبل ادراكه نحو حصرم وتناح جاز لان في خروج وكثير الا اذا
ادرك بعضها

لمع

ادرك بعضها فيجوز فيها ادرك وفيما لم يدرك على تلك الشجرة ولو تينا ادرك بعضه وبيع الموقوف فقط ولو لم يخذ المستر من ثمنه في افسد
على رواية واما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز اذا الاصل ان ما جاز
ايراد العقد عليه منفردا جاز استثناءه من العقد وبيع قفيز من صبر
جاز فكذا استثناءه بخلاف الاستثناء بالحل واطراف الحيوان اذا لا
يجوز بيعه فكذا استثناءه ويجوز بيع الخنطة في سبيلها والباقي لا يفسد
الاصل وكذا الارز والتسمم والجوز واللوز والفستق في قشره الاول
فقط شري ثمارستان على ما هو المعروف وبعضها خرج لا بعضها في ظاهر
الرواية وكان ينبغي جوازها في الثمر والباقي ان كان للبطن وغير ذلك في
انه مروي عن اصحابنا وكذا عن بعضهم كان ينبغي جوازها ويقول اجعل
الموجود اصلا في البيع والحادث بعده تبعا ولهذا شرط كون الخارج اكثر
من الحادث اذا اقل تبعا للاكثر لا عكس روي عن م انه يجوز بيع الورد
على الاشجار ومعلوم ان الورد لا يخرج جملة قال الاصمعي عنده ان
لا يجوز اذا المصلي هذا انما يكون عند الضرورة ولا ضرورة بها يجوز بيع
بذرة الاشياء مع ثمارها فاما يتولد على ملكه نص عليه القدر في قولهم في البيع
بيعه الاشجار فليست الثمار الموجودة بكل الثمن ويحل الباقي في حال ايرادها
بذلك النظر في حاشيته لاحاجة الى بيع المعلوم **ج** سئل بعضهم بشري
كرما فيه انواع الثمر بعضها مدركا بعضها قال لو شراها جملة جاز ولو
فيها ما لا قيمة له وهو اقل لانه يبيع الاكثر سئل عن شراء الانزال قال
ماله او لاكثره قيمه جاز ببيعهما استحسانا وما لا قيمة له حال الخوخ ورمضان
وتحريمهما لو بخر ببيعهما حالا والحيلة ان يبيع للمشتري ما له قيمة ويبيع له ما لا
قيمة له فان ادرك ثمنه المشتري على وجه الاباحة **د** سئل بعضهم
بعد بيع كبطيخ وبادجان يجوز بيع ما ظهر منه لاما لم يظهر وكوجه بيع
الاصل بما فيه باع ثم كرم وادرك من كل نوع ثمنه وشرط تركه حتى يدرك
جاز البيع والشرط وان لم يجعل لتركه اجلا معلوما **هـ** جاز عندم ولو با
صلاح بعضها وتقارب بعضها ولو يتاخر ادراك بعضها كثيرا جاز البيع
لاني الجنب اذا بعت قد يدرك في الاستثناء ولا يهدى في الخلل في التفاد
فباع ثم قبل ادراكه نحو حصرم وتناح جاز لان في خروج وكثير الا اذا
ادرك بعضها

في البيع
الاشجار
الكرما
الاشجار
الكرما

ابن اخذوا من ثمنها التي لم يدرها الراس من الثمن في البيع
دركه في حاله وان اشترى واحد من ثمنها في البيع في حاله
فان كان يجوز بيع ذلك كله اذا خلقت اصوله وان لم يخل
وتشابه في البيع

شترى نصف ما في هذا الكرم من العنب على اذ خمسمائة من جاز لوز
كذلك **فصل** جاز وجهه بذلك لوز او اقل او اكثر قال بعض الحكماء
يقع على الارض فلو فيه شتر ينظر الى مكان الثمن ثم المثلث فهو على الثمن ولو
ثمن الارض والاشجار فهو عليه **فصل** في ارض ادرى ان يكون بعضه
مائة من من قطنها جاز لوز ادرى اكثره والا فلا حتى لو في الارض الف
من من القطن فباع منها مائة فلو المذكر ستمائة من او اكثر جاز
البيع والا فلا قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر اذ يقسم
اصل المذكر ان المذكر لو اكثر من خمسمائة من ينبغي ان يجوز اذ المذكر
اكثر من غيره وقوله والا فلا يقتضيه ان لا يجوز لواز من ستمائة من
وبينهما توافيق والله اعلم وعلى هذا لو باع الف من من عنب هذا الكرم
والعنب مذكر والكل نوع واحد جاز بيعه لغيره لانه اقل اصله اذ
المرا من الاكثرية في قوله لوز ادرى اكثره هو ان يكون المذكر قد اقل من
تحتها كما افاده قوله لو كان ستمائة من او اكثر لغيره فلو في الارض
الف من وليس المراد ان يكون اكثر من الباقي ولو قدر ان يبيعها ثلثها
اذ في معرفته تقسم بل تقدر بخلاف القدر الكثير كما لا يخفى على ذي فهم غريب
من يدخل في بيع الارض كل شجر يفرس للتأبيد فلو غرسا ينقل لم يدخل
في بيع الارض **فصل** قال بعضهم كل شئ يزيد من نفسه كالا غصان
يجوز بيعه بلا اصل وكل ما يزيد من اصله لم يجز افاده بالبيع من اصله
كالشعر **فصل** شترى قصيلا قبل ان يصير متفعا به اختلف في جوازه
ولو بعد ما صلح لعلق الدواب جاز لو اطلق البيع او شرط القلع
وفسد لشرط تركه اذ لا يقتضي العقد وهو شغل ملك الغير او هو صفة
في صفة وهي اعادة او اجارة في بيع **فصل** شترى قصيلا ولم يبقه
صار حيا بطل البيع عند س **فصل** باع حشيش ارضه فلو نبت
يا بناتها كسقيها لاجل الحشيش جاز لا لو نبت بنفسه لانه مباح لا ملكه
فصل لم يجز بيع كلاء من ارضه ولا ماء من بئر او نهره لقوله نعم النكاح
شركاء في ثلث الماء والكلاء والنازله يمكن البائع اولى من الشترى
لشركه ولانه على اصل الاباحة فما لم يجزه لم يجز بيعه كصبي ارضه
وكلاء فيها

وكلاء فيها اذا هو على اصل الاباحة لا يملك الحيابة وكذا لو ساق
الى ارضه حتى لحقه مؤنة خرج الكلاء لم يجز بيعه اذ سوق الماء ليس
بجارية للكلاء فبقي على اصل الاباحة وهو خلاف ما مر في والله اعلم
الفصل الثاني في القطن في ارض الضمانات الواجبة وتفاصيل
كيفيةها وفي قضيتين الامين وبراة الضمين **فصل** **الامر** وفي
امره ياخذ مال الغير من الاخذ لا الامراء الامر لم يصح وفي كل
موضع لم يصح الامر لم يصح الامر من الامر لو سطا لا لغيره
اذا امر السلطان اكره اذ لا مأور يعلم عادة انه يعاقبه ان لم يمثل
امره بخلاف غير السلطان فيضن السلطان لا مأوره فيضن البوي
على الضامن لا على غيره ذكر في سيران مجرد امر السلطان ليس باكره
لولا يخاف منه المأور لم يمثل امره وفيه ومن الناس من جعل
جرح امره اكره لا ولو لم يخف منه المأور لم يمثل **فصل** **عده** خرق ثوبه
بامر غيره ضمن المخرق لا الامر والذين يضمن بالامر السلطان امره
اذا امره **فصل** ادعى ضامنا على اخره امره فلا نا فاخذ منه كذا
يصح الدعوى على الامر لو سطا نا والا فلا لان امر السلطان اكره
فانه يعاقبه لو لم يمثل واما امر غيره فليس باكره بل مجرد امر الامر
بلا يملك الامر لغو فضن المأور لا الامر قال صاحب جامع الفصولين
بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل السادس اقول ينبغي ان يكون امر
المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه كما سيأتي في فصل الثقات
وكذا ياتي فيه انه يضمن من امره بائنا مال رجل فليتنا مثل
فصل ادعى ضامنا على المأور صح لو كان امره غير السلطان لو
سلطانا وجرد امر السلطان قبل اكره وقيل لا يقول الطهيري قوله لو كان
امره غير سلطان بناء على قول من كمال في بعد سطر **فصل** **الامتحان**
الاكره لا يتحقق الا من السلطان عند ح وعندهما يتحقق
من كل متقلب يقدر على تحقيق ما عده به وعليه الفتوى وان غاب
المكروه عن نظر من اكرهه بزل الاكره ونفق امر السلطان بلا تهدد
يكون اكرها وعندهما لو لا مأور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل

ما يفعل السلطان كان امره اكره ما اذا اكره بوعيد قيدا وجب
على قتل من فعل لا يصح الاكره وعلى القاتل القصاص في قولهم
وان اكره يقتل او تلافى عضو ففعل قال ح م يصح الاكره
ويجب القصاص على المكره دون المأمور وقال من يصح الاكره
وحرمانه من الجاهل لغيره الاكره بوعيد قيدا وجب
واجابة وادرك بهت وسد قذرا والجموع في الدين وكذا ذلك
منه بوعيد القصاص في قولهم الاكره بوعيد قيدا وجب
لجموع ما في الاما او لغيره ما في الاما بوعيد قيدا وجب
لكم ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله المأمور
جميعا مع
فصل في الامور التي لا يجوز بيعها
فان قيل على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
اولم يعلم ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها ففعلها
بما جزم على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
لا يبيع من الصبي ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها
في ذمة من يبيعها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
الصبي ففعلها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
انتم يقولون ان الصبي لا يملك ما يبيع من الصبي
ما لم يملكه الاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
لغيره ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
المأمور بوعيد قيدا وجب على من فعله
فان قيل على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
بما جزم على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
لا يبيع من الصبي ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها
في ذمة من يبيعها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
الصبي ففعلها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
انتم يقولون ان الصبي لا يملك ما يبيع من الصبي
ما لم يملكه الاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
لغيره ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
المأمور بوعيد قيدا وجب على من فعله
فان قيل على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
بما جزم على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
لا يبيع من الصبي ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها
في ذمة من يبيعها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
الصبي ففعلها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
انتم يقولون ان الصبي لا يملك ما يبيع من الصبي
ما لم يملكه الاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
لغيره ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
المأمور بوعيد قيدا وجب على من فعله

وحرمانه من الجاهل لغيره الاكره بوعيد قيدا وجب
واجابة وادرك بهت وسد قذرا والجموع في الدين وكذا ذلك
منه بوعيد القصاص في قولهم الاكره بوعيد قيدا وجب
لجموع ما في الاما او لغيره ما في الاما بوعيد قيدا وجب
لكم ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله المأمور
جميعا مع
فصل في الامور التي لا يجوز بيعها
فان قيل على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
اولم يعلم ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها ففعلها
بما جزم على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
لا يبيع من الصبي ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها
في ذمة من يبيعها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
الصبي ففعلها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
انتم يقولون ان الصبي لا يملك ما يبيع من الصبي
ما لم يملكه الاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
لغيره ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
المأمور بوعيد قيدا وجب على من فعله
فان قيل على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
بما جزم على ما قلناه من ان كل ما لا يملكه الانسان لا يبيع
لا يبيع من الصبي ولو لم يعلم ببيعها ففعلها ففعلها
في ذمة من يبيعها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
الصبي ففعلها بغيره ففعلها ففعلها ففعلها
انتم يقولون ان الصبي لا يملك ما يبيع من الصبي
ما لم يملكه الاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
لغيره ما والاكره بوعيد قيدا وجب على من فعله
المأمور بوعيد قيدا وجب على من فعله

بلا حتى قال وقد فلا نكثره ولقطه فظهر كذبه لو السلطان عادل
بمثل هذه التعاليم او قد يعرف وقد لا يعرف بربنا السامع ولو وقع في قلبه
ان في الاما او امته فرفع الى السلطان فظهر كذبه لم يعرف
السامع عندهما وعندهم من وبه يبيع لقلبه التعاليم في زماننا قد قال
للسلطان فلا نكثره ولا نكثره ولا نكثره ولا نكثره
ايستغفره السلطان لا يبيع القاتل زيرا ان كلام امره عرفت
عن في الاما قال عند السلطان ان لفلان فرسا جيدا او امه جيدة والسلطان
ياخذ من ولو كان السامع قناضيه يبيع عتقه وسواء اخبر السامع عند
السلطان او عند غيره لو كان ذلك الغير يحال بغيره على هذا الما لم يعرف
عن دفعه من السامع شري شيئا ففعل لم يشتره بيمين غال ففعل
البائع عند ظالم فاحسره من لو كان ذبا لا لوصادقا ص الجاني لو امر
العوان بالاخذ فباعا عتقا والظالم من الاخذ لا الجاني وباعتها السامع
الجاني فليست له فيه عند الفتوى الفتوى على ان الاخذ من على كل حال
ثم لو دفع المأخوذ الى امره رجع عليه لا لوصادقا ص الجاني لو امر
بامره فهو كما لو ربا لا اتفاق من مال نفسه حابة الامر وقيل رجع لشرط
الرجوع وقيل لا يصح ان يرجع شرطا ولا طمحا ان الجاني لا يضمن
واتا الجاني لوراى العواذ بيت رب المال لو بيت شريكه ولم يامر بشي حتى
اخذ العوان المال او اخذ من بيته رهنا باذنا المطلب لا بطل ملكه وصناع
الرهن فالجاني والشريك لم يضمنوا بل يشبهه اذ لم يوصيه امر ولا جهل
ودفع العوان ممكن بطريقه بخلاف دفع السلطان **فصل في** حرويا از
خاتمة على جيسرى برداشت وكرود فلما لك تضمين الجاني والرهن
لو كان المرتين طائفا اذ في عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه
ضربة حتى يفرق ضربه مرة او مرتين وجبه ففعل ففعل السطخ في
فسط ففعل وقدمه في هذا الامر فظهرت السرقة على يد غيره ففعل
اخذ من السرقة بديته حورثهم وبغوا اذ في السلطان **فصل في**
فصل في امر قنا باقا او قال له اقبل نفسك ففعل من قيمته
ولو امره باذنا في مال مولاه فالتلف لم يضمن الا سراذ بامر باقا وقيل غاصبا

بلا حتى قال وقد فلا نكثره ولقطه فظهر كذبه لو السلطان عادل
بمثل هذه التعاليم او قد يعرف وقد لا يعرف بربنا السامع ولو وقع في قلبه
ان في الاما او امته فرفع الى السلطان فظهر كذبه لم يعرف
السامع عندهما وعندهم من وبه يبيع لقلبه التعاليم في زماننا قد قال
للسلطان فلا نكثره ولا نكثره ولا نكثره ولا نكثره
ايستغفره السلطان لا يبيع القاتل زيرا ان كلام امره عرفت
عن في الاما قال عند السلطان ان لفلان فرسا جيدا او امه جيدة والسلطان
ياخذ من ولو كان السامع قناضيه يبيع عتقه وسواء اخبر السامع عند
السلطان او عند غيره لو كان ذلك الغير يحال بغيره على هذا الما لم يعرف
عن دفعه من السامع شري شيئا ففعل لم يشتره بيمين غال ففعل
البائع عند ظالم فاحسره من لو كان ذبا لا لوصادقا ص الجاني لو امر
العوان بالاخذ فباعا عتقا والظالم من الاخذ لا الجاني وباعتها السامع
الجاني فليست له فيه عند الفتوى الفتوى على ان الاخذ من على كل حال
ثم لو دفع المأخوذ الى امره رجع عليه لا لوصادقا ص الجاني لو امر
بامره فهو كما لو ربا لا اتفاق من مال نفسه حابة الامر وقيل رجع لشرط
الرجوع وقيل لا يصح ان يرجع شرطا ولا طمحا ان الجاني لا يضمن
واتا الجاني لوراى العواذ بيت رب المال لو بيت شريكه ولم يامر بشي حتى
اخذ العوان المال او اخذ من بيته رهنا باذنا المطلب لا بطل ملكه وصناع
الرهن فالجاني والشريك لم يضمنوا بل يشبهه اذ لم يوصيه امر ولا جهل
ودفع العوان ممكن بطريقه بخلاف دفع السلطان **فصل في** حرويا از
خاتمة على جيسرى برداشت وكرود فلما لك تضمين الجاني والرهن
لو كان المرتين طائفا اذ في عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه
ضربة حتى يفرق ضربه مرة او مرتين وجبه ففعل ففعل السطخ في
فسط ففعل وقدمه في هذا الامر فظهرت السرقة على يد غيره ففعل
اخذ من السرقة بديته حورثهم وبغوا اذ في السلطان **فصل في**
فصل في امر قنا باقا او قال له اقبل نفسك ففعل من قيمته
ولو امره باذنا في مال مولاه فالتلف لم يضمن الا سراذ بامر باقا وقيل غاصبا

ان استعمل في ذلك الفعل اما بالامر بانه في مال مولاه لم يصير غاصبا
لما بل غاصبا لقوله وطول لم يملكه انا المتلف قال المولى يفعل فنه قال
صاحب جامع الفصولين ان قول في **فقط** مسئلة تدل على خلافه وهو
لو امر قن غيره بانه في مال رجل يفرم مولاه ثم يرجع على امره لا يصار
مستقلا للفن فصار غاصبا ويمكن الجواب بانه لا ضمان على القن
ولا على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا يرجع على الامر بخلاف اتلاف مال
غير المولى ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان فان قيل يدل ايضا
على ان الامر بغيره وان لم يكن سلطانا ومولى وقد مر خلافه فالجواب
ان المراد انه هو المتلفان لا المتلف في الذر بطريق الاكراه بدلالة ان المتلف
لا يضمن ثم بخلاف ما نحن فيه فافترقا والله اعلم **علا** في ركرفت
وفواجر اخبرنا ان نزلت بك مسئلة باز اين غلام كركفت لا يضمن

بنده يكرفت وينده ديكرا با خود برد بنده برنده حاضر شد
ينبغي ان لا يملك مولى الغائب عطا ليه يقيم قنه ويجبر مولى الحاضر
على بيعه لضمان قيمه الغائب لانه اتلاف فعلى **ص** استعمال قن الغير
كغصب فيضمن لو ملك من ذلك العمل ولو اودع قنا فبعه المودع
في حاجته صار غاصبا ولو بينهما قن استخذه احدهما بغيره الاخر
فما في خدمته لم يضمن وفي الدابة يضمن **ن** ضمن القن ايضا **هك**
لا يضمن بتصرف في امة مشتركة كالاخذ لم يملك ولو لم يملك ولو لم يملك
في شركة الاملاك لم يجر لاهد الشريكين ان يتصرف في نصيب الآخر الا
وكل منهما فيه كاجنبي **ز** استعمال قنا او امة لغيره فاقبل حال الامتياز
ضمن كغاصب **فقط** استعمال قن غيره ضمن سوله علم ان قن الغير
ق راد الابن استعماله في حاجته في الطريق ثم ابنه يضمن قال
من استعماله ويمكن ان يعقل بانه لما استعماله اذنه لنفسه فلا يبرأ
الا بوجه ان ملكه بخلاف المودع فان يده مستحارة بايدي المالكين
يعود اليه المالك حكما بخلاف الابن **ن** قال ابن حرق استعمله في
عمل نفسه فملك ثم ظهر ان قن ضمن علم او لا ولو استعمله في عمل غيره
لم يضمن

لم يضمن اذ لا يصير غاصبا لقوله القن غيره اربع الشجرة وانشر الثمر
لما كمل انت فسقط ليرفعن الامر ولو قال لتكلم انت وانا افعل **ح** انه
ينبغي ان يضمن قيمه كذا استعماله في منفعة كذا في كائنه يضمن
الذخيرة وفيها استعمال قن غيره فملك بعد ما فرغ من استعماله ينبغي ان
يكون كغصب دابة من الاصطبل ثم رده اليه لا الى المالك فيه روايتان
في رواية يبرأ لاني رواية يقول احقر يبرأ عند زفر لا عند غيره كذا في
قاضيها قال وكذا قن استعماله في غيبة مولاه ولو استعمله في حضرة
مولاه فماله يرد على مولاه لم يبرأ كغصب من يد المالك غصب قنا
مع مال مولاه يصير غاصبا للمال فلو ابى فغاصبه ضمن المال وقيمه
ك غصب حرا عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قنا
ضمن ثوبه ايضا **ك** استخدم قن غيره بلا امره ضمن ماله كذا
الخدمة او غيره كذا يكرفت يكرفت باز از دست كركفت اكنون ضماي
ميكويد كه اين كنيز كركفت كه من از ادم رها كرد من لو شهد عند الافد
انه **ل** المالكها صدق بيمينه ولو لم يشهد ضمن **الج** **ع** استعمال قن الغير
و في غصب من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان البصبي
من اهل الحفظ والافلا كرفع يده عن ظهر دابة ثم اعادته الى ظهره
لا يصح ولو استهلكه الغاصب فرفع قيمته الى البصبي صح لوماد ذوتا
في التجارة والافلا كذا في الفن المخصوص منه **ي** وضع سكين في
يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن **ي** دفع الى
صبي سكين لم يملكه فوقع عليه حجره ضمن **الز** **ف** صبي قائم على
سطح فضاخ به رجل وفتح البصبي فوقع ومات ضمن عاقلة الصبي
دابة وكذا صبي على طريق فمات به دابة فضاخ بها رجل فوطيت الدابة
فمات ضمن عاقلة الصبي **د** **ص** قال البصبي **ح** احمد هذه الشجرة
فانشرى ثمها فصعد فسقط عليه عاقلة الامر وكذا الواو **ش**
او كسر حطب بلا اذن وليه ولو لم يقل بل قال اصعد **ط** وانشر نفسك
اوخره فسقط ومات قيل لا ضمان والمختار هو التهان **ص** صبي بال
على سطح فسر لعن المنياب واصاب ثوبا فافسده ضمن البصبي **ج** **ب** صبي

يعود الحق في قنا ودين كذا في حرامه بغيره ثم في غيبة
وفي اقله لم يستعمل اما في غيبة وعنده ما قيل لعلنه في غيبة
للماني روي ولو قيل قنه او حاشية ثم في غيبة في غيبة
ولو كانت حاشية في حرامه واسطه لا يضمن في غيبة في غيبة ولو كانت
في حرامه الطلابة في غيبة في غيبة في غيبة ولو كانت حاشية
للماني لا يضمن في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة
فان قيل في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة
في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة

يعود الحق في قنا ودين كذا في حرامه بغيره ثم في غيبة
وفي اقله لم يستعمل اما في غيبة وعنده ما قيل لعلنه في غيبة
للماني روي ولو قيل قنه او حاشية ثم في غيبة في غيبة
ولو كانت حاشية في حرامه واسطه لا يضمن في غيبة في غيبة
في حرامه الطلابة في غيبة في غيبة في غيبة ولو كانت حاشية
للماني لا يضمن في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة
فان قيل في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة
في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة في غيبة

فأكل فاد
سقا فلي
فسك ف
مالك ف
المفرو
أوصى
البراجد

للاول بعد وان دنا منه ولو فتح زق سمن او ريس فخرج من لا يوقف
ساعة ثم قال **في** من على كل حال اذا ما في الزق من السائلات لا
يتمسك بنفسها شي اخر فاذا خرق فكانه اراقها بخلافه فادبته
فانما خرج باختياره لو ما في الزق جامدا فادبته الشمس **في** من
الحج هو الاول يعني قوله لا يوقف سمن الى اخره اذن
طبع ان يلاتان تسيل فاذا وقف ثم سأل علم ان
معه اخر اخرجه فقل اذا به الشمس او وقع عليه شيء فخرجه
اذا زال من سمن فكانه اراقه **في** من حكي
سفينته مربوطة في يوم ريح ان ثبت بعد الحياقل
القليل ثم سارت وغرقت لا يفتح وفي **في**
تقب حيايط وغاب فخرجه رجل فسرق لا يفتح النبا
وبه نفع لا يفتح سيب والاروق فيكرو وقال بعضهم من وفي
القوا الفقهية ان اذا اخرجت للنسيب والبا ستره فالحكم اليها ستره لان
على حافز كبره فكلها كانت بعد الولادة انما لا يفتح في المضي الا بارة
ليكونه فقل به نفعه وخرج عنها سائل منها لدل المودع ساقا الى الودعة فانه
لذلك الحفظ ومنها لو قال ولتبرها فخرجهما فانها حرة ومنها قال وكيلها فذلك فانه
انها امة رجع الكفر **في** من
على المودع والوكيل وفنهارا كحرم حلالا على صيد فقتل وجب الجواز على
الد بشرط المذكور في حله لا زالا الا في جمل من الدلالة على صيد
فانما لا لا يفتح شي ليقا اذ اذنت المكان جعة ومنها الا فتد بتغير
السائي وهو قول المناوي في اقلية السعاة ومنها الردف الى بيتي
ليكونه فوقع عليه فخرجه من الدافع وفي حفر البئر قال الوكي
سقط الجني في البئر ووقا الى او سقط نفعه فاقول الى ان كذا
في من قطار بل يفتح ان لم يفتح ابله ولا ان يفتح
زق فخرجه رجل فلو لم يافته يرمى ولو لفته ثم تركه فخرجه لوما كانا
لا يوافق او كذا لو راى ما وقع منه كم رجل **في** قال من يفتح دابة
بابها وذهبت قال ابو الفضل فلهذا فلا وجواب الاصل فلو كان

بالقوة من ويطر في آسا فانه لا يفتح فيه
وان على من تركه في بيته فخرجه

سائر الجني وهو العبد الذي في ماله من حفر البئر فخرجه
من قوله ان الذي يرمي البئر من ماله فخرجه وان كان
لغيره فخرجه فخرجه الجاني الذي يرمي

مربوط

مربوط والباب مغلق فخرجه رجل وفتح الباب فخرجه القاع وكذا
الفتح الذي رجلاه في الماء فقات فلو غرق من ساعته فخرجه دية
لا يوسع ساعته ثم غرق **في** من فتح ثم برى وتركه كذا فخرجه
اخر لا يفتح القاع **في** كره على الدلالة على متاع فخرجه على حله
متاع له ولغيره فاذا اكل لا يفتح سواء كان المبكره مودعا او لا
في من الفص عبارة من ايقاع الفص في
يكن فعله بغير اذن مالكه على وجه يتعلق به الفان اما من غير فعل
في الحبل لا يصير غاصبا حتى لو منع الموانع رجلا من دخول بيته
او لم يمكنه من اذنه لم يصير غاصبا ولو منع المالك عن المولى
لم يفتح ولو منعها منه ضمن **في** من الفص فعل في العين
لا يتحقق غصب العقار عند من **في** من الفص لغة اذ شئ الغير
بالقلب وشرقا اذ مال متقوم محرم بلا اذن مالكه بوجه يزيل به
فاسخام من وحل دابة غصب دون الجلوس على ساق
ثم لو لم العلم حكم الما ثم والمضرم والا فضاء بلا ان اذ الخياط
مرفوع **في** من الغصب الموجب للمضامة شرعا اذ مال متقوم
محرم قابل للنقل والتحويل على وجه يتضمن تفويت
المالك عنه بما وعده قبول النقل والتحويل ليس بشرط فالقاع
لا يفتح بالغصب عنه كما وعده عندهم **في** من فخرجه
احد وجلس على بساطه لا يكون غصبا اذ عند غصب
المتقول لا يتحقق به ومن النقل والتحويل فلا يفتح اذ ان
مالك بفعله وكذا لو استجاره من غير وجب خطه فخرجه
خطه وحدها واداسها فخرجه الا في حقه يعطيه الاجر
فمالك الخطه في موضعها لا يفتح الا اذا لم يحولها
عن محلها **في** من يفتح ويمن اكله حتى تلفت
من يفتح ويمنه فخرجه من يفتح من يفتح من يفتح
من يفتح من يفتح من يفتح من يفتح من يفتح من يفتح
من يفتح من يفتح من يفتح من يفتح من يفتح من يفتح

Copyright University

رفع قلنوة من رأس رجل فوضها على رأس آخر
فطرحتها فضاغت ان كان يرمى من صاحبها وامكنه
رفعها من ذلك الموضع لم يصح الطارح والآخذ
والرافع كما طارح اذ في الاول يصير راداً الى المالك
لا في الثاني ومنه يعلم حكم المعلق
وسقوط شيء من ماله **وقعت قلنوة**
المصلحة من رأس فخاها رجل بحيث يناله المصلحة
لم يصح ولو بحيث لا يناله منه او دعه شيئاً فجعل
المودع ثوبه فيها ثم طلب الوديعة رتبها فدفع الكل اليه
فرتبها يصح ثوب المودع اذ من اذن شيئاً على انه
ولم يكن له منه **فمن** من اتلف شيئاً له ولاية
اتلاف بعضه ولو يسيراً لا يصح كفاً اذ اختلف بعض
ما في دار الحرب من حطب وكفه **جناية الدواب**
وفي **الشيء** في الطريق حية ونحوها فلدغ ضمن الملقى
الا ان تحوّل من ذلك الموضع **فاجتنب** ضمن الملقى
ما اصابته الحية من قول الطية عن ذلك المكان رجل ارسل
دابة او كلباً او طيراً فالتف مال انسان في فوره ضمن المرسلي الدابة
لو كان ساقراً لا في الطير والكلب عند وعرض ان يصنع في الكل
دخل على قوم فقروا كلهم لم يصحوا اذ لم يوجد منهم اغراء
لكلب عقور بعض كل من يمر عليه فعرض رجلاً ضمن لو تعدوا عليه
والا فلا كما يظن ما بل قال **ينبغي** ان لا يصح لو لم يوجد
من مالكة اشلاء واغراء **هلا** اغري كلباً حتى عض رجلاً
لا يصح المغري كما لو ارسل طيراً وعند سبعة سواء قاده او
او لا كما رسال بهيمة وعندم لو قاده او ساقه ضمن والا فلا ولو
والفقير على قول سوي وقال بعضهم لو اكل طير لم لا يشترط سوية بل لا يشترط
ولو غير معي يشترط سوية **فان** ارسل كلباً الى ماشاة ان وقف ثم ذبحه وقال ماشاة
وان ذبح في فراشها قيل لا يصح ان لم يبقه وندس يمينه والماشاة اذا بقول

ارسل

ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله او خرف ثياباً ضمن المرسلي الدابة
في فوره فكانه خلفه اغري كلبه على رجل فقتله او خرف ثياباً لا يصح عند بعض
عند سوي ويصح ارسل كلباً الى صيد لم يصح فاصاب رجلاً لا يصح في الروايات
الظاهره وعليها الاعتقاد **ارسل كلباً فاصاب في فوره شيئاً او اغري كلباً**
على رجل فعقره ومنه ثياباً لم يمسها فاصاب في فوره شيئاً لا يصح وعلى الفقهاء
الزبادات لو ارسل بهيمة ولم يمسها فاصاب في فوره شيئاً لا يصح وعلى الفقهاء
اذا ارسل بخرقة السوق فان عطفت يميناً او شيئاً الا ان كان لها طريق اخر لا
بضم المرسلي وان لم يكن ضمن ولو وقف ثم سارت لم يصح فان ردته لم يرد
ومضت في وجهها ضمن وان ارتدت ثم وقفت ثم سارت لم يصح وان ارتدت ولم
يقف ومضت في وجهها ضمن الراد التي تهره الى حمامة او دجاجة فاكلتها ضمن
لو اخذت ببرصه والقابلة للويعده ويضمن بائناً كلبه لانه لا يملكه لانه لا يملكه
منه **تسوية** **سوي** فكل حمامة لم يضمن لقوله دم جرح العجماء جرحاً جرحاً
فصارت كدابة افسدت زرعاً **فان** كلب المعلم حراسه او مائة او سبعة نحو ما
يجمع ويغرم مناعه مع الفرد جاز على رواية لرسول وكذا عند كلب معلم
المشهور من جاز مع الاسد فعلى هذا ضمن مثلها **شئ** اتلف دابته شيئاً ليلاً
او نهاراً لم يضمن لو لم يمسها او لم يقدر **فان** انفلت دابته ليلاً او نهاراً
من غار سال فافسدت زرعاً لم يضمن لان فعل العجماء يهدى عن انفلت
زرعاً ضمن لو ساقراً والا فلا وكذا الغور وجرار **راع** قاد الغنم قريب من الزرع
بحيث لو شات تناولت ضمن الراعي الزرع **عند** اوقف دابته في سوق الدواب
شيئاً ضمن ولو اوقفها على باب السلطان او باب المسجد الا اذا جعل الامام
للمسلمين موقفاً او يقول فيه ولا يضمن **فان** اوقف دابته في السوق
فلما كان السوق موضعاً لا يطاق الدابة للبيع فاقفها فيه لم يضمن ذلك
بالبسلطان في عطش به لا يضمن ولو لا اذن ضمن اذا السلطان اذا اذن بذلك
يخرج ذلك المحل من كونه طريقاً اهل السفن اوقفوا على الشط في سفينة
فما سابت سفينة واقفة فاسرها فاضربها على صاحب السفينة الجائنة فان
الكلب على يمينه لا يضمن صاحب الواقفة لان السلطان اذن لا باب السفن
ما يقفها على الشط فلا يكون فعلهم تعدياً اوقف دابته في ملك غيره وربطها

ان ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله او خرف ثياباً لا يصح عند بعض
عند سوي ويصح ارسل كلباً الى صيد لم يصح فاصاب رجلاً لا يصح في الروايات
الظاهره وعليها الاعتقاد

فجالت في رباطها فالتفت شيئا فحين في اي مكان كان مادامت في رباطها الى
منتهى جملها رباط دابة في الطريق ثم باعها فقال للشترى خلتها وياك فافترقا
كان ذلك ففصلنا فان جنت الدابة في رباطها فالتفت الى البائع وان جالت
في رباطها عن موضعها ما لم تحل الرباط وتثقل عن موضعها فقبل ذلك لم تلتفت
بهاضه البائع او ففادتها في الطريق ففترت احدهما وهربت واصابت بالشرى
صاحدا له بانه لو ان جنته ولو تلتفت لكانت بالشرى ففترت الهاربة على صاحب الدابة
في كبريها من ان شدة حره لا رايست في كبريها من ان شدة حره لا رايست في كبريها من ان شدة حره لا رايست
خركشاده خربته رايجو كركي اذن مكاله رتبه كركوست ضمت
تاجان او قف دابة في الطريق ولم يشدها فسارت وتلفت شيئا لم يقبل
اذا لم يسلكها تكلوا كالتفتة ولو او قفها في الطريق فوطيت شيئا بيدا او جملها
ضمن ولو ضربت بيدا او رايت او بالث وهي تسير وخرج لعاب فربا او سال
عرقها فافسد شيئا لم يقبل وان او قفها في غير مكان فافسد شيئا ضمن مطلقا ولو في مكان
لم يقبل مطلقا وكذا الوقي ملكه يدين ويغير رباط دابة على باب دار استاجر بها
انسانا او هدمت حائطها لم يقبل في رباطها على الباب من مرفق الدار ولو فعله
الملك في دار اجرة ضمن الا اذا فعل باذن الاستاجر ولو عارية والسبيل كمالها لا يضمن
اذا بعد الاعارة بيع الدابة رباط دابة **در** ضمن الراكب في طريق العامة
ما وطئت دابة وما اصابته بيدا او جملها او اسبها او كدمت اي عضة
بقدم انسانها او جملتها اي ضربت بيدا او صدمت اي ضربت بنفسها شتلا
الاخرى عن هذه الاشياء فكل من جنت في السبيل في ملكه لم يقبل لانه غير متوقع الا في
وطئ شئ وهو ركبها والشترى ملكه غيره لو باذنه كان ملكه والاضمن ما تلف مطلقا
ولم يقبل الراكب في الطريق ما تلفت جملها او ذنبها سائرة اذا لم يكن الاحترار عن
مع سيرة حتى لو وقفها في الطريق ضمن الراكب بطلت او بالث في الطريق سائر
اذا او قفها لم يقبل ولو وقفها لغيره ضمن لانه متوقع بالايقاف حينئذ الا في موضع اذ لم
بايقافها فيه وان اصابته بيدا او جملها احصاها ونواة او اثار غيار او
جر اصغر اذ فاق عينا او افسد شيئا لا يقبل لغيره الاحترار وبالكسب يقبل
الراكب والسائق والقائد والرفيق فيما او طأت الدابة سواء **دابة** السائق
ضامن

ضامن لما اصابته بيدا او جملها والقائد ضامن لما اصابته بيدا او جملها
ولما اصابته كذا ذكر القدر في مختصره واليه مال بعض المتأخرين وقال
اكثرهم الضامن السائق ايضا وان كان رايا اذ ليس على ساجها ما يتبعها
به فلا يملكه الفخر عن خلاف الكدم لا مكانه كبحر الجاهل او بهد ان يطق الكسب
النسخ وهو الصحيح وفي الجامع الصغير وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السائق
والقائد الا ان على الراكب الكفارة فيما او طأت دابة بيدا او جملها او
حمارا لم يهرث خلاف السائق والقائد ولو اجتمع الراكب والسائق فقتل
لا يقبل السائق قبل الا يقبل السائق ما او طأت الدابة وقبل الضامن عليها يقول
لحقه والثاني هو المذكور في فتاوى قاضي العلاء هو الصحيح والداعلم **مجلس**
شترى ضمن الراكب ضمن السائق والقائد وما لا يقبله الا يقبله **مجلس** ضمن عاقلة
كل خرقة او راجل دابة الاخران اصبط ما خطا وما تامينه ولو كان من غير
العرب فالدين في مالهم اذا عاقلة للخرقة يقول الحق في الاصلاح والايضاح للمو
الشترى كمال باشارته وبشارته اخره كذا في الفتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل
واحد منهما على قفاه اذ لو وقع كلاهما على وجهه فلا شئ على واحد منهما ولا وقع
احدهما على قفاه ولا وقع على وجهه **مجلس** في النكاح وقع على وجهه بغير شرط اخره كذا
في الحديث وهو ان الراكب عامدين في الاصبط لدم او لو كان عامدين فيه ضمن
كل نصف الدابة الاخر انتهى وفي البرائة بعد قوله قدم الواقع على وجهه بغير روية
اخره على عاقلة صاحبها يعني بالصاحب من وقع على وجهه **مجلس** ولو جازيا جازيا
فانقطع ومات وقعا على ظهرهما فدمهما بغير روية او وقع على عاقلة كل واحد
دابة الاخران اختلفا فدينه الواقع على وجهه على عاقلة الواقع على ظهره وان
قطع اخره جازيا فدينه جازيا على عاقلة **مجلس** في قسمة فاصطدم انسانان
قات لو كان لا يقدر على منعه بغيره لان تسيره حينئذ لا يقاف **مجلس** ويجوز في
في كومة اذ افسدت كرمه خمسها فذلك ضمن ولو اخرجهما وساقرا ضمن للو لم يسبقها
فلكل واحد حصة من ربع الغيرة **مجلس** وجد في رعية دابة فقدر ما يخرجها عن ملكه
لا يقبلها فان ساقها وراة ذلك القدر يقبل بنفسه السوق وزاد اليه سعي ان
ساقها في موضع يأس في الاضمن والصحح ما قرئ ان لان يخرجها عن ملكه ولا
يسوقها ويؤخذ ذلك فان ساقها بعد اخراجها عن ملكه صار غاصبا ضامنا **مجلس**

يدون الخضر وكذا ذكر القدر في مختصره واليه مال بعض المتأخرين وقال
اكثرهم الضامن السائق ايضا وان كان رايا اذ ليس على ساجها ما يتبعها
به فلا يملكه الفخر عن خلاف الكدم لا مكانه كبحر الجاهل او بهد ان يطق الكسب
النسخ وهو الصحيح وفي الجامع الصغير وكل شئ ضمنه الراكب ضمنه السائق
والقائد الا ان على الراكب الكفارة فيما او طأت دابة بيدا او جملها او
حمارا لم يهرث خلاف السائق والقائد ولو اجتمع الراكب والسائق فقتل
لا يقبل السائق قبل الا يقبل السائق ما او طأت الدابة وقبل الضامن عليها يقول
لحقه والثاني هو المذكور في فتاوى قاضي العلاء هو الصحيح والداعلم **مجلس**
شترى ضمن الراكب ضمن السائق والقائد وما لا يقبله الا يقبله **مجلس** ضمن عاقلة
كل خرقة او راجل دابة الاخران اصبط ما خطا وما تامينه ولو كان من غير
العرب فالدين في مالهم اذا عاقلة للخرقة يقول الحق في الاصلاح والايضاح للمو
الشترى كمال باشارته وبشارته اخره كذا في الفتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل
واحد منهما على قفاه اذ لو وقع كلاهما على وجهه فلا شئ على واحد منهما ولا وقع
احدهما على قفاه ولا وقع على وجهه **مجلس** في النكاح وقع على وجهه بغير شرط اخره كذا
في الحديث وهو ان الراكب عامدين في الاصبط لدم او لو كان عامدين فيه ضمن
كل نصف الدابة الاخر انتهى وفي البرائة بعد قوله قدم الواقع على وجهه بغير روية
اخره على عاقلة صاحبها يعني بالصاحب من وقع على وجهه **مجلس** ولو جازيا جازيا
فانقطع ومات وقعا على ظهرهما فدمهما بغير روية او وقع على عاقلة كل واحد
دابة الاخران اختلفا فدينه الواقع على وجهه على عاقلة الواقع على ظهره وان
قطع اخره جازيا فدينه جازيا على عاقلة **مجلس** في قسمة فاصطدم انسانان
قات لو كان لا يقدر على منعه بغيره لان تسيره حينئذ لا يقاف **مجلس** ويجوز في
في كومة اذ افسدت كرمه خمسها فذلك ضمن ولو اخرجهما وساقرا ضمن للو لم يسبقها
فلكل واحد حصة من ربع الغيرة **مجلس** وجد في رعية دابة فقدر ما يخرجها عن ملكه
لا يقبلها فان ساقها وراة ذلك القدر يقبل بنفسه السوق وزاد اليه سعي ان
ساقها في موضع يأس في الاضمن والصحح ما قرئ ان لان يخرجها عن ملكه ولا
يسوقها ويؤخذ ذلك فان ساقها بعد اخراجها عن ملكه صار غاصبا ضامنا **مجلس**

في مكانها حتى عندئذ وعندئذ في بعض الكتب دابة بلا اذن حتى ساقها او لم يسبقها في ظاهر
الرواية في رواية بعض لوساقها قد رادته غيره او ساقها او جعل عليها شيئا او غيرها حتى
بذلك في تلك الحذمة او غيره حتى اخذها غيره بلا اذن واستعمله ثم ردها الى محل اخذه
وكانت تجلس في مكانه في بعض لوساقها حتى مع الالاء في بعضه بشيئان ساق
الام فاستاق في بعض معهما ذابها وحيثما **فقط** بوجع رجل يفر الى البقار فجاء بها و
قال بغيرها قال ان الكلب فقال البقار اذ يربها الى مالكها فاني لا اقبلها فذهب بها
فهلك حتى البقار لانه لما جاء بها الى البقار لم يقبلها من ارضها امسكها وليس للمودع
ان يودع قال صاحب جامع الفصولين ان قول فبعضه لم يقبل في بعض ان يجاء
بما فيه لم يقبل في **فقط** ان من وضع ثوبا في دار رجل فراه رجلا فافسده حتى
يخلفه بالواحد والى دابة في دار غيره واخرها بالدار الدابة تقرب الدار فذهب
الشر بالاجزاء الشوب فلا يفرها خارج الثوب ان لا يفر **فقط** بعثه الى مكانه
فركب دابة الباعث برى لوساقها انبساط في مثل ذلك في بعض صرع في عين
شاة قيمة النقص في عين عمار وبغل وفسس ويقرقر او جروها الى ابله في
القيمة وان لم يكن لصفره تجر وفصيل والدجاجة كالشاة **فقط** قطع اذن دابة
او بعضه او ذنبها حتى النقص **فقط** قطع احدى قوائمها فلم يكن مأكولا للحم فخذ
جميع الفير ولو مأكولا سلم بالية ومن تمام القيمة وامسكها وضعت النفسان
فقط قال لو انك حمارا او بغلا يقطع يده او ينجح ضمة وسلم اليه وامسكه ولا
شئ له وبه يغني ولو ضرب دابة فوجبت فمروك فقطع يده **فقط** ذبح شاة غير صغير
المالك فخذت قيمتها وسلم بالية واخذت من النقصان وكذا الجوز وكذا الوقطع
بدهما وهذا في ظاهر الرواية **فقط** قطع طرف من ضمة للمالك قيمته وسلم
اليه واخذت من النقصان بخلاف الدابة اذ لو امسكه فلا شئ له والفرق ان
الادنى لا يكون مستهلكا بقطع طرفه بخلاف الحيوان ولو فقه عيني حمار قال فخذ
كل قيمته ولو لا بعض النقصان مع امسك الحمة **فقط** ذبح شاة لا يجرى حيوان
لم بعض احسانا سواء كان راعيا واجنبيا وفي فرس وبغل يغني بعضا الاجنبى
وانما بعض قيمة فرس وحمار لا يجرى حيوانا راعيا او بقار ذبح بغلا
او حمارا لم بعض **فقط** خاف على شاة فذبحها حتى نجتها يوم

ينال القيمة في الذبح فانه لا يجرى حيوانا راعيا او بقار ذبح بغلا
شاهه الامساك فانه لا يجرى

يوم الذبح قال **فقط** انما بعض لوساقها حيوانا لا يجرى حيوانا راعيا او بقار ذبح بغلا
حفظ الاجنبى حتى لا يقول المحقق قوله والاجنبى بناء على القياس اذ قد
مر اننا انما نحن احسانا **فقط** لو اخذنا صلات المالك والبيعة على الذبح
ان لم يجرى حيوانا **فقط** الاحكام التي ثبتت الاذن بها والالة وتسمى المسائل الا
سحسانة كثيرة ومنها ذبح شاة وضاب شاة الذبح للولم يشهد ومنها ذبح
صغيره في ايامها بالاذن جاز احسانا او بغيره **فقط** اذا كان لا يقين ذكره
مسئلة الاجنبى في عامة الكتب مطلقة وفي **فقط** بالاجنبى الذبح ومنها
وضع قذرا على كائون وفيه لم ووضع خطبا تحتها فاقود النار رجل قطع يده
ومنها جعل جرة في دورها وربط الحمار وساقه رجل فطحنه بيه ومنها سقط
حمار في الطريق فحمله رجل بلا اذن ربه فقتل الدابة بيه ومنها جعل جرة تحت
قاعه رجل على الدرع فالتفت بيه **فقط** ومنها ساق الذرع ليس في قطع رجل
فويته الاخر فقتلها بيه ومنها مزارع زرع الارض بيزر بها ولم يثبت
حتى سقاها بيه بالامور فالتفت بيه لانه لما يتهاه للسقي والتميز جاز مستغنيا
يكل من قاذره فاذن الالة وكذا لو سقاها اجنبى والمسائل يحالها **فقط** ومن جنه
ما في ذكره في **فقط** ان من احضر فعلا للهدم دار فهدم اخرا بالاذن بيه احسانا
اذ الاصل في جنسها ان كل عمل لا ينافي فيه الناس يثبت الاستعانة فيه بكل
احد الالة وما ينافي فيه الناس لا يثبت الاستعانة بكل احد فاذ ذبح شاة
وعلقه للسباع فسلمت رجل من السباع يقول المحقق ومن المسائل الاحسانية
مسئلة من اكرم عن رفيقه المعنى عليه في الطريق كما سباني في حج المريض المستاجر
لا يملك ان يبعث الدابة الى السرير ولو فعل ضمن وقيل لوجري العرف بالبعث له ذلك
والا فلا **فقط** المستاجر ان يوجهه ويودع والبعث الى السرير ايداع فبذلك يقول
صحيح قوله والبعث الى السرير ايداع محل نظركم الا يحق في التزم الا ان يراى بعثها بانسان
فقط بغير المالك يملك فبعثه الى السرير لا يعين هو ولا السرعي وبقر العواني
والاجارة على هذا وقد اضطربت روايات المشايخ في هذه المسئلة
فيغني هذا المودع بحفظ الودعة كحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره
بالبعث الى السرير قلنا بقر الودعة ولو ترك البقر راغى اختلف المشايخ

بخلاف النار اذ طبع النار الخلود والتعدي بكونها يفعل ريح وتكون فلم يضاف الى
فعل الوقود وطبع الماء السيلان فالانلاق يضاف الى الفعل ومن مشا بخت من
فصل يانه لو اوقد في يوم الريح عالمك بانه يذهب الى مال غير فتلغه ضمن
ولو اسفل الماء الى ارض نفسه علما ان ارضه كحل ذلك لم يضمن لكن احسنا
اطلقوا الجواب كما مر **او** قد نارا فاحرق دار جاره لم يضمن لو اوقد نارا
يو قد مثله **شئ** لم يضمن مطلقا **شئ** تنورا او كان في داره استاجر جاره
بعض بيوت اليه ان او بعض الدار لم يضمن **شئ** اجبر فعل ذلك باذن المالك
اولا لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يتغير بيته الباقي الى نقصان فلو اوقد
فيه المستاجر نارا لا يوقد مثله في التنوير ضمن **فصل** احرق شوكا او بيتا
في ارضه فذهب السج بشرات الى ارض جاره واحرق رزقه لو غدا
النار من ارض جار على وجه لا يصل اليه الشر عاده لم يضمن لانه حصل
فعل النار وانه يدير ولو قرب من ارضه على وجه يصل اليه الشر غالبا ضمن
اذله الا في ملك نفسه لكن بشرط السلامة **فصل** اوقد تنوره والقبه
خطبا لا يحمله التنور فاحرق بيته وببيت جاره ضمن **فصل** اوقد رائي ملكه
يوم الريح ليحرق الحشيش وسدت النار الى المالك اس فاحرق لو كانت
الريح تهب الى جانب المالك اس ضمن والا فلا **فصل** وقعت جرة من يده
على الطريق ثم من الارض اصاب ثوبا انسان فاحرق يضمن استاجر
اصحا فاحرق الحصاب فاحرق كرس غير لا يضمن **فصل** وضع في الطريق
جرا فاحرق به شئ يضمن وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم احرق
به شئ لا يضمن لا لما تحول عن ذلك المحل **فصل** نسف حكم الفعل الاول وهذا اذا لم يكن
ريحا فان كان ريح ضمن لانه علم حين القاه في الطريق ان الريح تهب به
الى محل اخر فيضاف اليه فيضمن قال شمس الاية السمر ضمن اذا وضع
جرة في الطريق يوم ريح يضمن وذكر شمس الاية الملواني اذا وضع جرة في الطريق
او قرب نارا في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطقي رجل اوقد نارا
في الطريق فجاء ريح ونفا الى دار رجل اخر واحرقها لا يضمن لان جنابته

قد زالت احرق حصا يارضه فذهب بيت النار الى ارض جاره فاحرق
رزقه لا يضمن الا ان يعلم انه لو يحرقها تتعدى النار الى رزقه جاره **فصل**
اذ لو علم ذلك صار قاصدا احرق رزقه جاره فذهب من حصا يارضه وكان يامين
ان لا يحرق رزقه جاره ولا يطير شي من ناره الا شرا وشرا لعل الريح تار
الى رزقه جاره فاحرق رزقه وكلا لا يضمن ولو كان رزقه جاره قرب يامين ارضه
فان كان الرزقان ملتصقين او قريبين الالتفاف على وجه يصل ناره الى رزقه جاره
ضمن حرق النار رزقه الجار وكذا رجل له قطن في ارضه وارضا جاره ملاصقة
بارضه فاقود النار طرف ارضه الى جانب ذلك القطن ويعلم ان مثل هذا
النار يحرق هذا القطن فاحرقه ضمن للموقد القطن لانه اذا كان عالما
ان ناره تتعدى الى القطن كان قصدا احرقه او عسبا ارضه او حصا
يارضه او اجرة فحرجت النار لا ارضه غيره واحرقه شئ لا يضمن اذ
هو متصرف في ملكه قيل هذا اذا كانت الرياح كذلك حين
اوقد النار اما لو كان في يوم ريح ويعلم ان الريح يذهب
بالنار الى ارض جاره ضمن استخسانا ولو اوقد النار في داره
او تنوره لا يضمن ما احرق به **فصل** موت نارا في ملكه او ملك غيره
فاحرق ثوب رجل بشرارة وقعت منها قال محمد بن الفضل
ضمن اذ لم يخلل بين حمل النار والوقوع على الثوب واسطة
فيضاف اليه حرقه لو طبع الريح والعنقا على الثوب
لم يضمن اذ لم يضاف اليه كذا في النوادر عن من قال بعصم
لوموت نارا هو وضع له حق للمرور فوقعت شرارة والعنقا الريح
لا يضمن ولو لم يكن له حق للمرور فلو وقعت منه الشرارة يضمن
ولو هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وبه يعني **فصل** طارت
شرارة من ضرب الحديد فاحرق ثوب مات في الطريق ضمن
الحقاد **فصل** ولو قتل رجلا او قتل عينا او احرق ثوبه
او قتل دابة فضا ان ما تلف بذلك من المال والدية بالحداد

بذل الحقد في القبة ام يمينه لانه بالنار من ارضه فاحرقها
وسقطت منه شرارة وقعت في المالك فاحرق ثوبه
ويجب به على الامر

ودية القتل والعين على ما قلته لان ما طار من دق الى دوزخه
 كخبايته بيده لا عن قصد ولولم يدق الحبل ولكن احتملت الرشح بعض النار
 عن كبره او حديد الحبل واخرجه الى الطريق فقتلت انما اوجرت
 ثوبا او قتل دابة كان يهدى ولو سببت الرشح بعامة رجل او معة على قارورة
 غيره فالتكسرت لا يضطر باصاحب العامة رجل له يهدى في داره فترى
 الى الهديف في اوز سهمه دار فافترش في دار رجل او قتل نك فالضمان
 والدية على السراحي **ما يحصل بالماء** وفي **فقط** سقي ارضه فتعذك الى
 ارض جارة فلو اوجى الماء في ارضه بحيث لا يستقر الا في ارض جارة
 ولو بحيث يستقر في ارضه ثم يتعدك الى جارة فلو تقدم اليه جاره
 بالسكرو والاحكام ولم يفعل ضمير ويكونا سكرها د على حائط
 ما تيل ولولم يتقدم لم يضطر ولو ارضه صعود وارض جارة يهبط
 يعلم انه لو سقي ارضه يتعدك الى جارة ضمير ويؤ مروض
للسنة **فانما** حتى يصير ما نعا ويمنع عن السقي قبل
 وضع للسنة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي يقول الجفر
 يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم وفي فتاوى السقي
 ارضه فخرج الماء من الى غير ما فافترش او زعا او كرا بالايض
 لانه متصرف في ملكه فباح له مطلقا ولو صب ماء في ملكه
 وخرج من صنبه الى ملك غيره فافترش لا يضطر فتاب التصر
 في ملكه ومن الملك يخرج من قال اذا صب في ملكه عالما انه يتعدك
 الى ارض غيره يضطر لان الماء سياتل فاذا كان يعلم يتعدك
 عند الصب انه يسيل الى ملك جارة يضطر ولو لم يتعدك
 ارضه ثقب او حرقا فان علم به ولم يصبه جرف فكت
 ارض جارة ضمير وان لم يعلم لم يضطر وذكر الناطقي
 انه اذا سقي ارضه نفع فخرج الماء الى ارض غيره لا يضطر
 ولو صب الماء في ارضه صببا وخرج من ارضه الى ارض

وفي قوله في داره فترى
 في سبطه لا يمنع والمذكور في عامه كذا
 ضمير وان كان موصوفا لا يضطر انتهى

غيره ضمير **فقط** سقي ارضه من نهر العامة وكان على
 النهر انهارا رصغارا مفتوحة فوفاها قد دخل الماء فيها و
 فسد بذلك ارض قوم قال **فقط** ضمير اذا كانت اجري الماء فيها
 بنفس **سقي** اجري الماء في النهر ما لا يتحمل النهر فدخل دار شخص
 بغير ثقب ضمير ما تلف ولودخل من حجره لولا الحجر لادخل الحجر خفي لم
 يضمن انشوق النهر وخرب بعض الارض لا يؤخذ من ارضه ان الارض
فانما احقره في ملكه فغصب به ان او دابة لا يضطر
 وكذا لو جعل عليه حيسر ولو عقره في ملكه فهو كالبئر يضطر وكذا لو
 جعل عليه حيسر او غير من ان لا يضمن وان احدث الحيسر في غير ملكه
 اذا كان بحيث لا يضطر به غيره لانه محتسب بفتح الناس بما احدثه
 وفي ظلمه الرواية يضطر الا اذا فعل باذن الامام وان مشى على حيسر
 انسان متعمدا فاختسف به لا يضطر ولو عقره في غير ملكه فانشق منه
 ماء واغرق ارضا او قرية ضمير لانه اسال الماء الى غير ملكه فيضطر ولو جفر
 في ملكه لا يضطر لانه مباح له مطلقا **سقي** ارضه فيها ثقب يضطر
 بارض جارة ويفسد رعيه ولا يوقف على ذلك قال حكمه حكم
 حائط ما تيل فلو تقدم عليه فما اخر بعد ذلك **فقط** سقي
 ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرحت رجل
 اسفل منه في النهر تزايا فالأ ماء عن النهر واغرق قصر اخر من
 احدث في النهر لامن ارسل الماء لولا حرقه في النهر **سقي** لم يضمن للمرسل لوله
 حتى قبله ولم يعرف ما احدث فيه سقي ارضه فان في الماء من ارضه فا
 فافترش ارض جارة او زعي لم يضطر ولو ارسل الماء فافترش **سقي** ارضه
 ماء في الطريق فسقط عليه انسان او دابة ذكر في الكتاب ان يضطر
 مطلقا ومثله في الدابة مطلق وفي الانسان ما اول بان لو شرب كل الطريق
 بحيث لا يجد فيه عذرا لو تعديا برش ضمير والا فلا بان شرب كالعادة
 لوضع الغيارا ليس بجناية ولو رأى سابق الدابة الماء قد رشي
 فتركه لم يضمن الارش ولو لم تتركه او كان بالليل ضمير كذا افق بعضهم
فقط رشي فيه فجا رجل بجار يني فقتل صاحبها الى احدى ياقوده

يقول الجفر في القيمة جد ويزيل بغيره
 يعني على احد من ارضه سقي رشي
 عقب السقي بجرحت عاونه فترك احد من
 بعد السقي حتى عرفت ارضه بضمير
 من النسخ والسقي

فتبين للمال الاخر فلو كان رب المال سائفا لم يصغر اذ التلق
بصاف الى سوقه **فاحصين ان** رشتن الطريق فغطت بياتن
صغر بهذا اذا رشتن كل الطريق فلو رشتن بعضه ودرت انسان من محل
رشتن ولم يعلم بالرش ضمن وان مر عالما به لا يصغر بذلك قال مشايخنا
في الكتاب اوجب الضمان على الرش مطلقا وان مرته به دابة فغطت
يصغر على كل حال امر غيره برش فناء كان رشه فغطت به انسان
صغر الام لا الرش وحارس السوق اذا رشتن يصغر لما عطي به انسان
على كل حال هذا كله في الطريق العام اما في سكة غير نافذة اذا
رشتن فيها من هو من اهل السكة لا يصغر **وجنر** رشتن بعض
الطريق او تضاء فيه لولم يعلم المار بالرش بان كان اعمى
او مره الليل فغتر به ومات صغر وان علم لا يصغر **ار** صبت ماء
في الطريق فانجد فترلق به انسان او ذاب ثم اترلق
صغر **رشي** التلج في الطريق فقط عليه انسان صغر
وكذا لو رماو في الابواب لان في الاقاء بشط السلامة وكذا في
سكة نافذة اما في غير النافذة فلو رماه فيها اصحاب الدور فذلك
انسان لم يصغروا ذكر **نظ** والصحيح انه لا يصغر في النافذة وغيره
صبت ماء في الطريق عالما ان تحت متاع ففقد به صغر
لاولم يعلم **مخال** **حفر البئر** وفي **نقط** حفر بئر او غطي راسها
وفرغ اخر القطاء صغر الاول **ط** فلو كبها الاوّل بتراب او طين
او بما يكتس به مثله صغر الثاني ولو كبها بما لا يكتس به البئر كبر ودفني
فصغر ونحوهما صغر الاول حفر بئر في ارض غيره صغر النقصان
وقال بعضهم بئر يكتس لانقصان **ح** حفر بئر في فناء مسجد يوم
بتسوية لانقصان وكذا من حفره فناء قوم ولو حفره ملك رجل
صغر النقصان **فص** حفر حفرة او بئر في ارض غيره لا يؤمر بكتس
ولو قاله بعضهم **في** حفر بئر في ملكه فطمرها بجل بئر لا تقوم
محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينها ولو طمرها فيها
تراها اجبر على اخرجها **في** حفر بئر في دار غصبه ورشها

وفيما يورد من غير هذه الفقه على ما ذكره في الكتاب
حتى ذهب محمد وبشره ومثله وشيخنا يروي ذلك
ولومات في ذلك يجب الادوية واحدة مع

به لئلا يكسر واراد الغاصب الطم يمنع ما عندنا كماله طرح
ترايا رضي به ما ملكه **صفت** نخرج ماء بئر رجل حتى يبست
لم يصغر اذ ملك البئر لا يملك الماء ولو صبت ماء من الحب
يومر بما لا يملكه لانه ملكه والماء مشترك **فاحصين ان** حفر بئر
في مغانة في محل ليس بمر انسان بلا اذن الامام فوقع فيها احد
لا يصغر ولو في الطريق او في غير ملكه ضمن حفر بئر في محل يحتاج اليه
الناس ضمن لما عطي به ان حفره بلا اذن الامام حفر بئر في الطريق
فالقي فيها انسان نف عمدا لا يصغر اليه حفر بئر في الطريق فحماه بئر
اخر وحفر منه باطائفة من اسفل فوقع فيها انسان ضمن الاول فنيها
وبه اقدم وضمن كل الحافرين استحسانا حفر بئر في الطريق وحفظ
فيها انسان ومات فقال الحافرونه القى نفه فيها وكذبته الورشة
فالقول للحافرة قول من اخر وهو قولم اذ الظاهر ان البصير يرى
موضع قدمه وان كان الظاهر ان احد الاوقع نفه فالكتمان
لا يجب الضمان حفر بئر في سوق العامة فغطت به شئ لو حفر
بلاذن الامام لا يصغر **مخال** **هدم الجدار** وفي **ط** هدم جدار غيره
لم يجبر على بنائه فخر الملك ضمنه قيمته والنقصان للهادم او اخذ نقضه
وضمنه قيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قد بناه لا يؤمر بالاعادة ولو
جديدا يؤمر **ح** هدم جدار مسجد يؤمر بالتسوية ولا يقض بالنقصان
ولو هدم جدار رجل ضمن النقصان في هدم بيت نفه والقى فراجا كثيرا
لنزول جدار بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فان هدم الجدار فلو
اللبس سد جارا على الجاريط منقضا به بحيث دخل الويسن في الجاريط من ثقله
بعض **ب** هدم جدار جاره ثم بنى لواله هدم من تراب ثم بناه من تراب
كما هو او من خشب فبناه بخشب يبر للالون بناء بخشب اخر اذ الخشب ليس
بمشكلا فلا اعادة للاول **شفت** لو هدمه فلو كان من خشب صغر قيمته
ولو من طين فلو عتقا فذلك ولو جديدا يؤمر باعادة كما كان **خلاصة**
هدم داره فان هدم ملكه منزله جاره لا يصغر وقع حريق في محلة
فهدم انسان دار غيره بلا اذن صاحبا وبلا اذن السلطان صغر

خلاصة حفر بئر في الطريق فوقع فيها انسان ومات جرحا او غطا او غشا
قاله لا يشترط حفره في فناء فوقع فيها انسان فوقع في الفناء وقال من انما عطي
وانما مات جرحا فذلك كذا في البئر

بئر الحفر في دار الغير يؤمر في هدم الجدار بنائه بالنقصان وفي الجدار جداره

فبقيت يوم غصبه او يوم انلافه ومن اطلق القبيح فعليه بقية يوم غصبه
للقصوب لو قام باخذ ما كان مثله او الى كل الوجوه الا اذا كانت بقية بلد المقصومة
اقل من بقية بلد الغصب فحينئذ له خياران ثلاث رضى به او انتظر او اخذ
بقية مكان الغصب يوم المقصومة اذ التفاوت حصل لغير من الغاصب
وهو نقله الى بلد المكان فيخلف في القبة بلد الغصب وقد انقص السعر
حيث لا يتخير اذ النقصان لم يحصل بفعل الغاصب بل هو راجع الى
رغبات الناس فلا يصح له ولو كان في القبة للمالك بقية بلد الغصب
يوم المقصومة وفي الثاني لو تولى القبة في البلدين بطالب بغير مثله
وبغير رضى مثله اذ اضطر على احد جانبيه ولو بقيت بلد المقصومة اقل فللمالك خياران
ثلاث كما قر ولو بقيت بلد المقصومة اكثر فالغاصب يتخير اعطاه المثل او
بقية الغصب يوم المقصومة اذ المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب
فلو ازم الغاصب تسليم المثل على التعيين بتضرره اذ يابى به زيادة بقية
الاستحقاق للمالك فيخلف الغاصب بين اعطاء المثل حالا واعطاء القبة في مكان
الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير فله ذلك فعلى هذا ينبغي ان يترك
في دعوى القدر كما سوى التقدير مكان الغصب حتى يعلم انه حصل له ولاية لطلب
قلو ادعى انه غصب منه كذا روى بين الشرايط لا بد ان يذكر مكان الغصب
في الشئ لو غصب درهم او دينار فاما ذلك باخذ منه حيث وجد ولا يافد
بقية وان اختلف السعر **في راس** يوم الغاصب بغير تلك الدراهم او دنانير
او بغير مثله اذ لا تفاوت فيها بين البلدين وفي الشئ ولو غصب عبدا فله في
بلد اخر ان كانت بقية في ذلك المكان مثل بقية في مكان الغصب او اكثر لبلد
المالك الا اخذ عينا وان كانت بقية اقل يتخير المالك اخذ القبة على سعر مكان الغصب
او بقية حيث غصب او انتظر حتى يأخذ مثله حيث غصب **في راس**
وان كانت بقية اقل فللمالك يتخير ان شاء اخذ القبة على سعر مكان الغصب
وان شاء انتظر حتى يأخذ المقصوب في بلد الغصب ولو وجد المقصوب في
بلد الغصب وقد انتقصت سعره فانه يأخذه لا بمثله يوم
غصبه ولو يملك الغصوب وهو مثله فان
كان سعر بلد المقصومة مثل سعر بلد الغصب او اكثر فانه
يبقى

يبقى بغير المثل ولو اقل فللمالك يتخير اخذ القبة في مكان الغصب وقت
الغصب او انتظر ولو كان السعر في بلد المقصومة اكثر فله خياران
في بلد المقصومة او بقية حيث غصب الا ان يرضى المالك بالتأخير ولو كان
بقية المكانين سواء فللمالك لينة المثل وعن سرجل غصب مثله ولو كان
لما بعدا فعليه بغيره بملكه ولو غصب غلاما بملكه فجاء به الى بعدا ولو كان بملكه
فعليه بغيره بملكه اخذ غلامه **في راس** غصب بزره رجل وموئنة فالتعدي في بلد
آخر فيه ابرار رجس او اعلى روى عن ج لو كان المقصوب قابلا في يده يستلمه
او يبعه في البلدين سواء وفي هذا البلد اكثر ولو كان قابلا بغيره بملكه
او اخذ المقصوب او انتظر ليدفعه في محل الغصب ولو لم يكن قابلا بغيره بملكه
بلد الغصب اكثر فله المالك اخذ مثله لو كان في بلد الغصب او بقية يوم غصبه وانتظر ليدفعه
بلد الغصب لو بقيت اقل فله خياران عطفه ثمة او بغيره بملكه لو بقيت بلد الغصب
فللمالك اخذ مثله **في راس** غصب شاة فستنت فذبحها ضمن بقية يوم غصبه
غصبت بغيره بملكه رادت زيادة متصلة فصارت بقية الفين فباعها
بغيره المالك ضمن الغاصب بقية يوم غصبه هي الف وضمن المشتري بقية يوم
قبضه وهي الفان ولا ان يضمن البائع بقية الفين عند ما لا عند ذكره
غصبت بغيره عشرة فزادت حتى صارت بقية اربعين فالتلف الف وضمنه
بغيره بقية يوم غصبه الا ان لا يضمنها لان يضمن يوم غصبه ويوم التلف او يوم
بيع وسليم ثم قال وهذا ما سدد لان انبياء الجاهل من الاقل من المال والكثرة
حق شخص واحد بل قال صاحب جامع الفصولين اقول يمكن ان يجاب
بان القيمة قد يكون يوم الغصب اكثر وقد يكون يوم البيع والا فلا فله يتخير
باعتها بغيره بملكه فموجب فوضه بان هذه الناحية الكلية التي يعرف بها حرج
الصورة المذكورة وغيرها لا جواب هذه الصورة خاصة وبديل عليه قوله
او يوم بيع وسليم اذ البيع في الصورة المذكورة والله اعلم بقول الفقير
في جواب نوع ضبط الفاخر ان مراده من الجواب في قوله يتخير انه يضمن
بالاكثر من قيم تلك الايام الثلاثة بلا جواز التضمن بالاقل ويورد هذا الوجه
ما قاله صاحب الوجيز غصب جارية من ولى الف اخذت عنده حتى سادت
الفين فباعها وسليم وملك عند المشتري فللمالك ان يضمن الف الف

للقاصد **در غرض** بيمينه الا ان يرضى المالك للزيادة **وجز** ولو كفل رجل
بقيمة المصوب واختلفوا في القول للمكفل لا المالك والقاصد لو قال
القاصد دوت المصوب وقال المالك لا بل يملك عندك قال القول
للمالك برضى القاصد عليه رده الى المالك برضى المالك على ان القاصد
اتلف ضمن القاصد برضى على موت المصوب عند القاصد برضى
القاصد على موده عند المالك بيمينه القاصد **در غرض** بيمينه القاصد
اول عند موده المالك ولعند موده القاصد **در غرض** بيمينه القاصد
المالك في وسط الحق لا يسترد بها من القاصد لكن يوجبها له
الساحل وكذا ادا به غصب اذ وجدها ماله مع القاصد في المفازة
لا يسترد بها منه ولكن يوجبها له المالك **ما ينقطع برحق المالك**
در غرض بيمينه القاصد لا يرضى الا باليمين **در غرض** بيمينه القاصد
لو طعن برك او زرع وجعل حديقته وبناء على شجرة او اختلط المصوب
بملك القاصد لم يميز اصلا كما اختلط بركه بركه او شجرة بغيره او لم يميز
الا بركه بركه بغيره او بالقياس بيمينه القاصد بملكه بل حل قبل رضاء
المالك اما باذنه او ابراء او تفويض القاصد **خلاصة** جمل ما يجب
المالك الضمان اذا غصبه القاصد عن حاله خمسة عشر غصب كرايا
فقطد وخط فميصا **در غرض** بيمينه القاصد اذ غصبه القاصد
او صاعه سكينه فله بيمينه القاصد ان يقول الحق لعل ضمان المثل في غصبه
او التوب قيمى لا غنى كما سباني بعد ورقه والدمع **در غرض** بيمينه القاصد
فعليتها **در غرض** بيمينه القاصد فادخلها في بناء فله القيمة **در غرض** بيمينه القاصد
برقة يضمن المثل والقيمة على الروايتين **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسكنها
جعلها اربا اربا ملكها وعيد قيمتها **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسكنها
ملكها بيمينه القاصد **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسكنها
فمراخلها **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسكنها
وما الحق به اذا غصب بها فله القيمة او بيمينه فضمنها تحت دجابه
لو غصب سمسما فغصبه او قاله فانه لا يرضى او غصبه فله القيمة او بيمينه
لينا بيمينه الناس حايط ولو لم ينقطع برحق المالك عن العين ويعلم

فكرت ان يرضى بيمينه القاصد
ولو لم يرضى بيمينه القاصد
فله القيمة او بيمينه القاصد

منه

منه لو شئ او قيمته لو قويا **خلاصة** جمل ما لا يوجب للمالك فيه خمسة عشر
ايضا اذا قطع ثوب غير غصبه شاة فذبحها وسكنها بيمينه القاصد
وبيمينه القاصد او تركها واخذ قيمتها حية يقول الحق في الوصية لو غصبه
فذبحها وسكنها ولم يشوها او ثوبا فقطعه فله القيمة بيمينه القاصد او
ضمنه نقصانها انتهى **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسكنها بيمينه القاصد
او تركها واخذ قيمته القليل الذهب ان كان الطرد بها بيمينه القاصد بالدرهم
غصبه بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد وكذا الوضوء درهم عند يقول
الحق في الهدية لو غصبه او ذهبها فذبحها درهم او دينار او اربعة لم يزل
ملكها عند حيا فذبحها ولا شئ للقاصد قال يملكها القاصد عليه
شئها انتهى **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسكنها بيمينه القاصد
وكذا الوضوء درهم بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
فله القيمة بيمينه القاصد او رضى الى القاصد بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
در غرض بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
مقيمة **در غرض** بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
او دينار فله القيمة بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
وصدق بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
افذه ماله رده عوضا ومنه نقصان ولو شئ يقول ماله بيمينه او يقول
القاصد فيقول لا خيار للمالك الزيادة المتصلة للمصوب كسمن وحسن والمنفصلة
كولد ونزلا يضمن الابتداء ومنه بعد طلب المالك لانه امانة وحكمها هذا المانع
لا تضمن بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
المصوب وقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن **در غرض** بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد
من ترا بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
في كرم غيره بلا امره من تراب رب الكرم فله القيمة للتراب فالي يطر رب الكرم
والباقي متبرع ولو اقرضه فالي يطر الباني وضمن قيمه التراب ولو غصب ثوبا غصبه
فله القيمة بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد
فله القيمة بيمينه القاصد فله القيمة بيمينه القاصد غصبه بيمينه القاصد

[illegible]

فصل فی بیان

وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ

وفي ضمان احد الشريكين في استعمال من مشترك بلا اذن شريكه غير غاصبا على ارضه
 في رواية عن م لاني رواية عن ابي بصير غاصبا على الراعيين غاصبا على الراعيين
 مواش بينهما فغاب احداهما فذبح الاخر الى الراعي ضمن نصيب شريكه لانه مودع
 يمكن ان يحفظ بداجره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها في الصحراء ولم يترك في يده يمكن
 ان يرفع الامر الى القاضي لينصب فيما يحفظه **فان** لم يحفظه فاحد الشريكين الملك
 في المشترك بعد اذن شريكه تصرفا تصرفا بغيره غاب احد الشريكين في من فالحاضر
 استخدمه بحصته وفي دابة مشتركة لا يركبها احد الا بالناس يتفاوتون في الركوب
 فلم يكن الغائب راغبا به وفي استخدام من سكن دارا لا يتفاوت الناس فكان
 الغائب راغبا بفعل شريكه **ص** وارضيهما فغاب احداهما فالحاضر ان يسكن كل الدار
 وكلما القى بخلاف الدابة **ف** وارضيهما فغاب احداهما فالحاضر بقدر حصته ولا
 يسكنها غيره وقبل يخلى بينه وبينها لولا ان حصصه بوجوبها وبأخذ نصيبه الا بغيره وبغف
 حصته بغيره فلو وجدته والابن في سهم الف والابن في سهم الف والابن في سهم الف
 وفي الرعي لو احتاج الى اداة او بناء قامها ورجع في الغلة **ف** سكن دار مشتركة
 بغيره شريكه لا يلزمه اجر حصته ولو مقدة للاستعمال اذا دارا مشتركة في حق السكنى
 وفيما هو تواج الكسبي يجعل مملوكا لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال
 اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما من دخول وفقد ووقع منافع فيبطل منافع ملكها
 وهو لم يجر ولما كان كذلك صار محافرا كذا في ملك نفسه فلا اجر وعلله المستند
 في دابة سكن بئرا وبل الملك فلا اجر **فان** دار بين حاضر وغائب فلو غيب
 كل منهما مفر من الاخر ليس للمحاضر ان يسكن في نصيب الغائب لكن القاضي
 ان حافرا بوجه وبمسك اجره للغائب وفي غير المقسومة للمحاضر ان
 يسكن قدر حصته وعزم له ان يسكن كل الدار اذا خفف عليه الخراب لو لم يسكن
 وما كان على الراعي اذا اده مرتهنه بلا ان الراعي فهو تبرع وكذا الوادي الراعي
 ما يجب على مرتهنه وان ادى احداهما على صاحبه بآمره او امر القاضي يرجع عليه
 وروي من عزم في راين غائب انفق مرتهنه بامر القاضي انه يرجع عليه ولو حافرا
 لا يرجع وقال من يرجع والفتوى على ان الراعي لو حافرا ادى ان ينفق فامر القاضي
 الرهن بالاتفاق فانفق يرجع على الراعي ومسائل الشريكين ان يكون على هذا
 القيس **ص** ارض او كرم بين حاضر وغائب وبين بالغ وقيم يرفع الامر الى

القاضي

القاضي فان لم يرفع الحافر في الارض لوزع حصته بطيب له وفي الكرم يقوم
 عليه فاذا ادرك الثمر يبيع واخذ حصته ويوقف حصته الغائب فاذا حفر بغير اذن
 البع وانه الثمن او ضمنه القيمة قال لم لو اخذ من الحافر حصته في الثمر فالحاضر
 ويحفظ حصته الغائب فاذا حفر فحافرا وان يحفر فهو كلفه **قال** **ث** وهذا
 استيلا وبناخذ **فان** وان ادى الحافر خراج الارض فهو مستبرع
 في حصته بغيره لا ينفق دية بآمره بلا اخطار او ينفق على رفع الامر الى القاضي
 لآمره بذلك من ارض بينهما زرع احداهما فغيب الارض بينهما فواقع
 في نصيبه ارض مكانه وواقع في نصيب شريكه امر بقطع **ط** وضمن نقصان
 الارض هذا اذا لم يدرك الزرع فلو ادرك او قرب بضم الزرع
 لشريكه نقصان نصف الارض لو انقصت لانه غاصب نصيب شريكه
من وعزم لو غاب احداهما فغيب شريكه ان يزرع نصف الارض ولو اذنا زراف
 في العام الثاني زرع نصفها كان زرع **ط** وكذا الويات احداهما فالحاضر ان يزرع
 محافرا **س** ويغني بانه لو علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان
 يزرع كلها ولو حفر الغائب فله ان ينفع بكل الارض مثل ملك امة برضا الغائب
 في مثل ذلك ولو علم ان الزرع ينقصها او التكر يعجزها بغيره باقوة ليس للمحاضر ان
 يزرع فيها شيئا املا اذ الرضا لم يثبت هناك **فقط** **ق** في الحفر فله المراد اذ لا
 يزرع في كل الارض حينئذ لعدم ثبوت الرضا لانه لا يزرع اصلا اذا انقص
 حفر فلا مانع من الزرع فيه وانما اعلم من زرع ارض بينهما يعني فيها احداهما وقال
 الاخر ارفع هناك قال ارفع بينهما فواقع من البناء في نصيبه لم يبين
 برفع او بترسيه بغيره **فان** ارض بينهما زرع احداهما فغيب الارض بينهما فواقع
 قاله ان طلع الزرع فامر انشا على ان يعطى غير الزرع نصف بزره
 ويكون الزرع بينهما نصيبين جاز لا لولا تراخيا قبل ان يثبت الزرع وان
 ثبت فاما اذا لم يزرع ان يقطع الزرع بغير الارض بينهما نصيبين
 فالحاصب من لم يزرع يملك ما فيه من الزرع ويضمن له الزرع ما حصل لارضه
 من نقصان القلق **فقط** ارض بين ورثة زرعها بغيره بغيره مشتركة
 بينهم باذن الراعي لو كان ارضا باذن الراعي او صغارا فالغلة على الشركة
 ولو زرع بغيره فالغلة له **فقط** زرع مشترك او ملك فخصه احداهما بلا اذن

الارض

[illegible]

الان غفر

الان يقطر ويجاف التلغ فلو لم يكن الحفظ في مخرج السفر بان يترك منه في الممر لما هو من
 لوسا فرمها اما اذا احتاج الى نقل العيال ولم يكن له عيال فسا فرمها لا يضمن وهذا هو المكان
 ولو قال حفظ هذا ولم يرد عليه فادخله الطريق نحو فاضل جماعا والافلا كاب وصي ما فز ابل العتيق
 والطريق نحو والافلا وهذا كله لو لم يكن للود يد حمل وموتة ولو كان وقدم بحفظها اسقطت فلو
 لا بد لمن السفر ويخرج حفظها في ممر وودعه قبل يضمن فاقا ولو لم يكن السفر فذكر لك عند قرب او
 بعيدا وعن غير الطريق ولو دعه ليسل السفر العتيق كان العقد لحفظ **المودع** ان يسافر
 بالوديع ولو لم يحمل وموتة وقال ليس ذلك لانه حمل وموتة **وروي** للمودع ان يسافر بان امن الطريق
 ولم يمسلمه المودع على السفر فان لم يامن او ناه فضاى ضمن **المودع** لو سقط شيء من يده
 على الوديع يضمن **م** قال المودع سقطت الوديعا وبقيت اذ من حمل يضمن لو قال اسقطت او بقيتها
 ضمن **م** ولو ان حجرة الاسقاط ليس ضمان اذ لو سقطها فربها ولم يمسح حتى هلكت
 يبرأ فنهال يضمن **م** فلو قال اسقطت بل لم يمسح طان يقول اسقطت او بقيتها
 او اسقطت وذهبت او اسقطت في الماء ونحوه وقال لو اخرج فلو قال سقطت او بقيت او ذهبت
 الضمان للسقوط بتقصير في الشد او جعلها في محل لا يحتملها فيكون كمالا وذكر انه
 في قوله اسقطت او بقيتها يضمن ان لا يضمن **م** فلو قال هذا اذ لا يفرق العامة بين سقطت **اسقطت**
خاتمة قال الشيخ الامام ظهير الدين لا يضمن في كلا الوجهين اذ المودع لا يضمن بالاسقاط
 اذ لم يتركه للوديع ولم يذهب عليه الغنى لو قال لا ادرى اضيقت ايام لا يضمن ولو قال
 لا ادرى اضيقت ايام لا يضمن ولو قال ضايعت فاقول له ولو قال لم يذهب من مالي حتى لا يضمن
 ولو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت فاقول له يضمن ولو قال ابتداء لا ادرى كيف ذهبت
 اختلف فيه المتأخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعتها او بقتت فتمتها لا يضمن بالمقلد نعمتها
 اليه ولو قال وضعت باين يدي وبعثت ففست بها ضايعت يضمن ولو قال وضعت باين يدي
 في دارى والشيخ ابو حامد لا يضمن في عرصة الدار كرهه ذهب ونحوها يضمن والافلا ولو قال
 لا ادرى وضعت في دارى او في موضع اخر ضمن ولو قال وضعت في دارى او كرمي ونسيت مكانها
 لا يضمن ولو لم ياباب ولو قال وضعت في موضع اخر ونسيت مكانها ضمن **م** وقيل لا يضمن **ان**
 قال وضعت في دارى نسيت المكان لا يضمن لو قال وضعت في مكان حصين نسيت الموضع ضمن
 لا يجهل الامانة كما لو مات تحتها **م** وقيل لا يضمن كقوله ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت ولو قال
 لا ادرى ذهبت في دارى او في موضع اخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرت من مكان
 دفن فله يضمن او دفنها في الارض يبرأ لو جعل بها كعلامة والافلا في المغارة ضمن طلقا **م**

و فراموشی از این بزرگتر بود و اولی است
از اینهاست که
است که اینها را میگویند

وذكر في الكلام من الجرح ما لا يارب
له من صفات الخلق فيه احد بلا اذن من

تجربته القصص مخو في مغازة قد فنها حد راجع لم يظفر بحل فنه لو امكنه ان
فيه علامته ولم يفعل ذلك ضمن وكذا لو امكنه العودة قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد
جاء ولم يجد هال لود فنها باذن رها **فقط** وضعا زمان الفتنة في بيت خراب ضمن
لو وضعها على الارض لالود فنها نام ووضعا تحت رأسا وجنبه سيرا وكذا بوضع
بين يديه في الصبح قالوا سيرا في الفصل الثاني لو نام قاعدا ولو مضطجعا ضمن
لا في السفر **عنه** سيرا لو قاعدا لالود وضعا جنبه على الارض وفي السفر لا يفهم لو
مضطجعا جعل ثيابا لود يعرج تحت جنبه لو قصد به الترفيع لالود للحفاظ ولو جعل
الكيس تحت جنبه سيرا مطلقا جعل رايهم لود يعرج تحت جنبه في الامن لا في سيرا لانها
في الامن على شرف سقوط عند ركوبه وقيل سيرا مطلقا وكذا لو رطبا في طرف
كفه او عمامته وكذا لو شد ما في منديل وضعه في كفه سيرا ولو القاه في جنبه لم
تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا ضمن **فقط** ضمن ولو دخل الحمام وهو في جنبه
في الساكورة فسرق قيل ضمن **فقط** جعلها في جنبه خفي في مجلس شقي فضا عت بعد
ما سكر سيرا او سقوطا او غيرها قيل لا ضمن لانه حفظها في محل يحفظ مال نفسه وقيل
هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال فلو بحيث لا يمكنه حفظ ما لا ضمن لانه يحفظ
بنفسه فيصير مضمينا او مودعا غيره **فقط** ودعت دراستين هما ديار حاقق
ضمن لانه اكرم واجيب ولو وضعها في كيس او شدة في التكة ينبغي ان لا ضمن **عنه**
لو كانت شيئا من الثوب ورتها غائب وخاف المودع عليها الفساد بوضعها في القفا
ولو لم يرفع ولم يحل لرفع ذلك لم ضمن **فقط** وان لم يرفع لا ضمن في الحفظ على قراما
اخذها اجنبي والمودع يراه ويكت ضمن لو امكن منه ولم يمنع لالود لم يمكنه لونه من ضمن
خرج المودع وتركها مفتوحة ضمن لو لم يكن في الدار احد ولم يكن المودع في مكان
يسمع حسن الاصل **عنه** دفع خفي الخفاف ليصالحه فترك الحفا في مكانه لئلا يفرق
بري لو في الدكان حافظ او في السوق حارس والا ضمن **فقط** كان طه يعني بالبراءة
مطلقا وقيل لو كان العرف ان يترك الاشياء في المواضع بلا حارس ولا حافظ
سيرا لالود العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار والحائوت مفتوحة فلو عرفهم ذلك
سيرا ولو علق شيئا او نحوها على الدكان فذهب في اليوم ليس بتضييع والرواية
مخولة فيما لو تركها على باب الدكان في بيت الدار لم يكن في حاف ولا حارس
في السوق سيرا ربط دابة لود بعم على باب الدار ودخل الدار لو بحيث يراها جري لالود

لو في المهر

لو في المهر ولو في القوس لم ضمن ولو رطبا في الكرم او رأس المبطنة ذهب قبل لو غاب
عن يده وضمن وقيل يعتبر العرف في هذا واجتاسه **عنه** جعلها في الكرم فلو حاطت بحيث
لا يبرح المارة ما في الكرم لا ضمن اذا اعلق البنا والاضمن **فقط** سوقي قام الى الصلابة
وفيه وداع لم ضمن لانه غير مضيق اذ جبرته يخطونه وليس هذا بايداع المودع الى
ليقال لا يجوز لكنه مودع لم يضييع **فقط** ما يدل على الضمان فليست اهل عند الفتنة
فقط خرج الى العامة وترك باب دكانه مفتوحا وجلس في بابها صغيرة لالود الصبح
يعقل الحفظ لري والا ضمن **فقط** لم يتركها في الحضر ولم يضييع **فقط** قام عن المجلس
وترك كتابه ذهب القوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد ضمن اخرهم ولو قاموا جميعا
ضمنوا **فقط** رطبا ودفع ثوبه عند جالس في موضع ولم يتركه لالود لم يضمن
ولم يترك دكان مودعا حتى لو ضيقه ضمن **فقط** رطبا في رطبا هذا ودفعه عند دكانه لم يضمن
الاخر شيئا ذهب ربة الثوب ثم ذهب لوطر وترك الثوب هناك ضمن لانه وجد منه العقب
عرفوا ولو وضع الثوب وسكت الموضع ولم يعل شيئا والتباجا ضمن ايضا لالود قال لا اقبل
الودعة والتباجا لانه لا يضمن عند الرخصة قال صاحب جامع الفصولين اقول
ول هذا ان البقار لا يبرح دكانا في بقرة من بقرته اليه فقال البقار للرسول ذهبها الى ربتها
فان لا اقبلها فذهبها فضمن لان لا ضمن البقار وقد مر خلافة في الجانية على الدواب في هذا
الفصل بغير التغير قوله ينبغي لا ينبغي اذ لو سألنا في البقرة الى البقار خرج عن حكم الرسالة فصار
اجنبيا فلما قال البقار ردها على مالكها وان لم يبقها صار مكانه ردها الى اجنبيا ودها
مع اجنبي فلذا ضمن بخلاف سيلة الثوب فالقباس مع الفارق والعجبا انه كيف خفي على المولى
المحقق ويؤيد ما ذكرنا ما ذكر في جامع الفصولين في فصل الاحكامات وقد قدمت ذكره هنا
في مسائلهم ان لو كمل ثوبا عن رطله بايداع فنه رطله اذ اذ عكس فلان هذا قبله ثم رده
الوكيل فلما لا ضمن ايها شاء ان لم يبرح بالرد صار كروا الى اجنبي ولو قال لا اقبل حتى لم يبرح
سودا وترك الثوب ربه رده فنه ضمن لم يقبل اذ عليه يبرح ينبغي ان ضمن لانه لم يبرح الايداع
صار دغا صبا بر فنه يبرح فنه كمال وهران الغصب عا هو خفي بحيث يقتضي ان لا يملك
لو في المهر ولو في القوس لم ضمن ولو رطبا في الكرم او رأس المبطنة ذهب قبل لو غاب
عن يده وضمن وقيل يعتبر العرف في هذا واجتاسه **عنه** جعلها في الكرم فلو حاطت بحيث
لا يبرح المارة ما في الكرم لا ضمن اذا اعلق البنا والاضمن **فقط** سوقي قام الى الصلابة
وفيه وداع لم ضمن لانه غير مضيق اذ جبرته يخطونه وليس هذا بايداع المودع الى
ليقال لا يجوز لكنه مودع لم يضييع **فقط** ما يدل على الضمان فليست اهل عند الفتنة
فقط خرج الى العامة وترك باب دكانه مفتوحا وجلس في بابها صغيرة لالود الصبح
يعقل الحفظ لري والا ضمن **فقط** لم يتركها في الحضر ولم يضييع **فقط** قام عن المجلس
وترك كتابه ذهب القوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد ضمن اخرهم ولو قاموا جميعا
ضمنوا **فقط** رطبا ودفع ثوبه عند جالس في موضع ولم يتركه لالود لم يضمن
ولم يترك دكان مودعا حتى لو ضيقه ضمن **فقط** رطبا في رطبا هذا ودفعه عند دكانه لم يضمن
الاخر شيئا ذهب ربة الثوب ثم ذهب لوطر وترك الثوب هناك ضمن لانه وجد منه العقب
عرفوا ولو وضع الثوب وسكت الموضع ولم يعل شيئا والتباجا ضمن ايضا لالود قال لا اقبل
الودعة والتباجا لانه لا يضمن عند الرخصة قال صاحب جامع الفصولين اقول
ول هذا ان البقار لا يبرح دكانا في بقرة من بقرته اليه فقال البقار للرسول ذهبها الى ربتها
فان لا اقبلها فذهبها فضمن لان لا ضمن البقار وقد مر خلافة في الجانية على الدواب في هذا
الفصل بغير التغير قوله ينبغي لا ينبغي اذ لو سألنا في البقرة الى البقار خرج عن حكم الرسالة فصار
اجنبيا فلما قال البقار ردها على مالكها وان لم يبقها صار مكانه ردها الى اجنبيا ودها
مع اجنبي فلذا ضمن بخلاف سيلة الثوب فالقباس مع الفارق والعجبا انه كيف خفي على المولى
المحقق ويؤيد ما ذكرنا ما ذكر في جامع الفصولين في فصل الاحكامات وقد قدمت ذكره هنا
في مسائلهم ان لو كمل ثوبا عن رطله بايداع فنه رطله اذ اذ عكس فلان هذا قبله ثم رده
الوكيل فلما لا ضمن ايها شاء ان لم يبرح بالرد صار كروا الى اجنبي ولو قال لا اقبل حتى لم يبرح
سودا وترك الثوب ربه رده فنه ضمن لم يقبل اذ عليه يبرح ينبغي ان ضمن لانه لم يبرح الايداع
صار دغا صبا بر فنه يبرح فنه كمال وهران الغصب عا هو خفي بحيث يقتضي ان لا يملك

انتهى وبقرته الزم ذلك ما سئل بعد ذلك من ان
مؤدرا والوكيل من انتهى الايداع المودع فنه رطله
ويقتضي الرضا فنه رطله البين فنه اجنبيا سئل
انتهى وبقرته ايضا ما رده الجانية على الدواب
في مسائلهم ان البقار لا يبرح دكانا في بقرة من
بقرته اليه فقال البقار للرسول ذهبها الى ربتها
فان لا اقبلها فذهبها فضمن لان لا ضمن البقار
وقد مر خلافة في الجانية على الدواب في هذا
الفصل بغير التغير قوله ينبغي لا ينبغي اذ لو
سألنا في البقرة الى البقار خرج عن حكم الرسالة
فصار اجنبيا فلما قال البقار ردها على مالكها
وان لم يبقها صار مكانه ردها الى اجنبيا ودها
مع اجنبي فلذا ضمن بخلاف سيلة الثوب فالقباس
مع الفارق والعجبا انه كيف خفي على المولى
المحقق ويؤيد ما ذكرنا ما ذكر في جامع
الفصولين في فصل الاحكامات وقد قدمت
ذكره هنا في مسائلهم ان لو كمل ثوبا عن
رطله بايداع فنه رطله اذ اذ عكس فلان هذا
قبله ثم رده الوكيل فلما لا ضمن ايها شاء
ان لم يبرح بالرد صار كروا الى اجنبي ولو قال
لا اقبل حتى لم يبرح سودا وترك الثوب ربه رده
فنه ضمن لم يقبل اذ عليه يبرح ينبغي ان ضمن
لانه لم يبرح الايداع صار دغا صبا بر فنه
يبرح فنه كمال وهران الغصب عا هو خفي بحيث
يقتضي ان لا يملك

يفتح انما شاء لكن لو ضمن الاول لا يبرح على الثاني ولو ضمن الثاني رجع على الاول
قائما وهو مودع القاصب سواء عشرة اشياء او ملكها انسان ليس له ان يملك
غيره لا قبل قبضه ولا بعده منها المودع لا يملك الا بداع الى اجنبي ومنها الممنون لا يملك
الرجوع بلا اذن راعه فلو فعل وملك عند الثاني فالراجح ان يضمن ايتها ما شاء ففتح
فلو ضمن الاول لا يرجع على احد ولو ضمن الثاني رجع على الاول ومنها وكيل البيع لا
يملك توكيل غيره لو لم يقبل الموكل اعمل فيه براك فان وكل غيره فباع الثاني بحسنة
الاول واجاز الاول ببيع جازوا الا فلا وان قال لموكل اعمل فيه براك فوكل غيره جازا
وليس للثاني توكيل غيره ولو قال لا اعمل في براك فوكل غيره جازا فليس له
بنفسه الا بوجها غيره لا للوكوب ولا للخل وكذا مستاجر غيب ليلب لا بوجه غيره
ومنها لو استعار دابة للركوب او ثوبا لللبس لا يبيع بها غيره ومنها رجل اخذ ثوبا
وبذر البذر عرا ولم يقبله ربه اعمل فيه براك لا يذفعها الى غيره ضرار على كل حال ومنها
المضارب لا يدفع الى غيره مضاربه فان قال له اعمل براك كان له ان يضارب ويشارك
شركه عان ولا يملك المضاومة وان استبضع ومنها المستبضع لا يملك الا بامره
فان ابضع وملك فليس له ان يضمن ايتها ما شاء وان سلم وحصل الزرع فملك له المال
والمستبضع والاب والوصي والثقل لا يملكون الا بداع **ص** امر رجلا بدفع ثوب الى فلان فانه
وقال ان فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل فلما اكدت فيه ايتها ما شاء اذ الوكيل
حين اخذ الا بداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا وبتبانيه الرسالة خرج من بين يدي فصار
اجنبيا استودعها قال له سلطان جازي لو لم تدفعها الى تجسك شرا او فربك ضار او لطف
بك في الناس فلو دفعها اليه ضمن لا لو قال افطع يدك او رجلك او اضر بك حين سوطا
اذ لا يجوز دفعها الاخرى لنفس النفس او العضو فوجد في الثاني لا الاول ولو هدده بالثقل
ماله لو لم يدفعها فالتسليم واقعه الفتوى فذكر ان السلطان لو طلب من الوكيل بعض
مال اليتيم وهدده فلو خاف على نفسه القتل وتلف عضوه فدفعت لم يضمن ولو خاف
لجسمه القتل وان ياخذ ما لم يرضى قد الكفاية ضمن ولو خاف اخذ كل ما لم يرضى
اليتيم ومذكرة لوديع الوكيل ما لو كان السلطان هو الاخذ لم يضمن الوكيل **ما صدق فيه**
المودع وما لا ادعى الرد او الهلاك وادعى ربه الا تلف فالقول للمودع ولو هدده بقبول
بنية ايضا وقيل بقبول بنية المالك لا بنية الضمان ولو ادعى ربه الى اجنبي لغيره كزني
وخنو لا يصدق الا بنية عنده من وادع المشتق لو علم انه وقع الخرق في بنية يقبل قوله والا فلا
ولو قال

ولو قال او خسرنا عند اجنبي ثم ردها على من ملكته عندى وكذب ربه اضمن لان يبرهن
او اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البهارة فلا يصدق الا ببينة وكذا لو قال بعثت بها
اليك مع اجنبي ورجها بغيره وكذا لو دفعها الى رسول ربه فانكر ربه بالرسول ضمن ولم يبرهن
المودع على الرسول لو صدقه انه رسول ولم يبرهن له الرسول ضمان الدرك الا ان يكون المدفوع
قائما فيرجع ولو قال رده بدي او بدي من في عيالي صدق بجميعه ولو اقر المودع انه استعلا
ثم ردها الى مكانه لا يصدق فالحاصل ان المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ ولو صدق
المالك في العود لا لو كذب الا ان يبرهن على العود بخلاف ما لو جدها او منعهما ثم اقر لا يبرأ
بالرد على المالك المستاجر والمستعير لو خالف ثم عاد لا يبرأ والممنون كالمودع وككيل
البيع لو خالف بان استعمل القن ثم عاد وباعه جازا وككيل حفظ واجازة ورستجار
ولو خالف مضارب او مستبضع او رفع المال لينفق في حاجته ثم عاد مضاربا
مستبضا ومستاجر الدابة لو نوى ان لا يرد ما او المستعير ثم قدم لو كان سائر عنه
النية ضمن لو هلك بعد النية اما لو كان واقفا اذ تركت له الخلف عاد امينا وشريك
عنان او مفاوضة لو خالف ثم عاد عاد امينا ولو مودع اخذ فخره ففرض ثم استعلا
ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن او عاد والامر بالحفظ قد زال كذا في **ص** وفيه
قال له ربه اذ دفعها الى فلان فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفع الى و
ربه لم تدفع اليه فالتقول للمودع في حق ربه انه لا في حق ايجاب الضمان على المدفع اليه
ربه لم يدفع الى فلان ربه فقال المودع صرفت فانكر ربه بصدق المودع في ذمة لا على
الدين حتى يقر الدين على رب المودعة كما كان طلبها ربه في ايام الغنم فقال المودع
لا اضمن اليها التسعة فاعترض على تلك الناحية فقال المودع اعترض على بيعك فلو كان المودع
عاجزا عن رد حاجين طلبها بعد ما اولضيق الوقت صدق ولم يضمن والا فم
يصدق قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي انه لو طلبها ربه قال المودع لا يمكنني
احضارها الا ان يكون ابتداء ابداع الفعل هذا ينبغي ان لا يضمن منها ايضا فالحاصل انه
ينبغي ان يقي المسئلتان حكما **صل** رجل وكل رجلا بقبض وديعة فقال المودع دفعته
الى الموكل او الى وكيله صدق وكيل قبض وديعة قال له المودع دفعته اليك وانكر الوكيل
صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان على الوكيل **قائما**
ادعيا على رجل وديعة فقال المودع لا ادري انك او دعيها بملك لكل منهما انه ما ادع
عنده فان نكل اعمل المودع بها ومن لم يملكها لانه لا يملكها بالتجديل قال المودع لربها بعتها

جميع الفتاوى كل من خالف ثم عاد الا الذي عاد امينا كما كان المستعير المستاجر
فانه لا يبرأ منها من غير

ربها من اجبر بعلامته كذا فادفع اليه فانجر رجل بتلك العلامة فلم يصدر عنه ولم يدفع
فله هلكك الوديعه لم يضمن اذ تصور ان يأتي غيره رسول تلك العلامة قال له ربها اعلمها
الي اليوم فقال نعم ولم يحل حتى مضى اليوم وهلكك لم يضمن اذ الواجب عليه التحليل لا حملها اليه
فتبرع بقبوله فلا يجبر عليه طلبها ربها فقال المودع اعطيت كما فقال بعد ما لم اعطها
ولكن تلفت ضمن ولم يصدر عنه لثقت فقص **قاصي** او قيل لا يضمن والقاضي لم يضمن ولو
قال لربها هلكك عندي ثم قال ردتها عليك ضمن ولم يصدر عنه لثقت فقص قال له
اذا جاك اخي فخذها اليه فجاءه قال المودع عدلي بعد ما ساعد لا دفعها اليك فلما عاد قال انها
كانت هلكك لا يصدر عنه لانه متناقص فيضمن وقال الامام الفضل لو طلبها ربها فقال المودع
اطلبها غدا فطلبها غدا فقال قد ضاعت رد عن الصبي انما انما حتى ضاعت لو قال بعد اقراره
لا يضمن ولو قال كانت ضايعه وقت اقراره لا يقبل لانه متناقص فيضمن لان قولها طلبها غدا
انما يقال للشيء القائم **ص** طلبها ربها فقال المودع انفقته على اهك يا بكره صدقة الاجل
في الاموال والافاق وكذبها ضمن دفعها اليها فانما تحقت لم يضمن بوجه على من اخذ منه وكذا كل امانة
وعصبه لو قال ربها دفعها الي فلان قد دفعها فانما تحقت ضمن اذ لم يرد على من اخذ منه لليبس
ان يضمن اتي التلذذ شاء ردا الى اربابها وفي الزكوة بن ضمن للغرماء اودع وغاب فضمن
ابنه ان اياه مات ولا وارث له غيره واخذ الوديعه ثم جاء ابو يضمن ابنه او شاهده
لا المودع ولو غصب ضمن كل من يملك **ص** غاب ربها ولا يدرى اتي هو ام ميت يسكنها
المودع ابد حتى يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن عليه من سرقه رد على الورثة وان كان
يدفع الى من لم يمت استعمال الوديعه **قاصي** لا يضمن المودع حتى يملكه المودع في الخضر والبشر
لا في غيره عاوي يضمن وقبل ضمن في الخضر لا في غيره بمائله المهر من ويضمن المرأة مطلقا لانه انما
منها اخذ المودع وراهم لوديعه وبعضها لينفق فلم ينفق وردا في مكانها يبرئ ولو
انفق بعضها ضمنه لا البس ولو طلقها بالاشل انفق ضمن الكل لو لم يميز ما خلطه لا لتمييزه
او شذوذه خلطها المودع بما له ولم يميز ضمنها لو اختلطت بلا فعله شاركه ولو طلقه
اجنبي ومن في عيال المودع بما له المودع يرى المودع ضمن الخا لكبير او صغير ولا يضمن
ابوه لابل التفرع من عيال المودع ضمن المودع المثلث صغير او كبير او قناجر لا المودع انفق
بعض را هم الوديعه ورد بعضها فلو طلقه لم يجز شئ لم يضمن اذ انفق صار دينه
في الذمة فلم يكن حاسبا **قاصي** انما يضمن الوديعه واخلفه في رايها يبرأهم
المودع لا يضمن المختلط مستكرينها بعد ملكها فلو هلك بعضها بعد ذلك هلكت ما احصاها
جميعا

يقول في الخضر والبشر لا يضمن المودع حتى يملكه المودع في الخضر والبشر لا في غيره عاوي يضمن وقبل ضمن في الخضر لا في غيره بمائله المهر من ويضمن المرأة مطلقا لانه انما منها اخذ المودع وراهم لوديعه وبعضها لينفق فلم ينفق وردا في مكانها يبرئ ولو انفق بعضها ضمنه لا البس ولو طلقها بالاشل انفق ضمن الكل لو لم يميز ما خلطه لا لتمييزه او شذوذه خلطها المودع بما له ولم يميز ضمنها لو اختلطت بلا فعله شاركه ولو طلقه اجنبي ومن في عيال المودع بما له المودع يرى المودع ضمن الخا لكبير او صغير ولا يضمن ابوه لابل التفرع من عيال المودع ضمن المودع المثلث صغير او كبير او قناجر لا المودع انفق بعض را هم الوديعه ورد بعضها فلو طلقه لم يجز شئ لم يضمن اذ انفق صار دينه في الذمة فلم يكن حاسبا قاصي انما يضمن الوديعه واخلفه في رايها يبرأهم المودع لا يضمن المختلط مستكرينها بعد ملكها فلو هلك بعضها بعد ذلك هلكت ما احصاها جميعا

قاصي او قيل لا يضمن والقاضي لم يضمن ولو قال لربها هلكك عندي ثم قال ردتها عليك ضمن ولم يصدر عنه لثقت فقص قال له اذا جاك اخي فخذها اليه فجاءه قال المودع عدلي بعد ما ساعد لا دفعها اليك فلما عاد قال انها كانت هلكك لا يصدر عنه لانه متناقص فيضمن وقال الامام الفضل لو طلبها ربها فقال المودع اطلبها غدا فطلبها غدا فقال قد ضاعت رد عن الصبي انما انما حتى ضاعت لو قال بعد اقراره لا يضمن ولو قال كانت ضايعه وقت اقراره لا يقبل لانه متناقص فيضمن لان قولها طلبها غدا انما يقال للشيء القائم ص طلبها ربها فقال المودع انفقته على اهك يا بكره صدقة الاجل في الاموال والافاق وكذبها ضمن دفعها اليها فانما تحقت لم يضمن بوجه على من اخذ منه وكذا كل امانة وعصبه لو قال ربها دفعها الي فلان قد دفعها فانما تحقت ضمن اذ لم يرد على من اخذ منه لليبس ان يضمن اتي التلذذ شاء ردا الى اربابها وفي الزكوة بن ضمن للغرماء اودع وغاب فضمن ابنه ان اياه مات ولا وارث له غيره واخذ الوديعه ثم جاء ابو يضمن ابنه او شاهده لا المودع ولو غصب ضمن كل من يملك ص غاب ربها ولا يدرى اتي هو ام ميت يسكنها المودع ابد حتى يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن عليه من سرقه رد على الورثة وان كان يدفع الى من لم يمت استعمال الوديعه قاصي لا يضمن المودع حتى يملكه المودع في الخضر والبشر لا في غيره عاوي يضمن وقبل ضمن في الخضر لا في غيره بمائله المهر من ويضمن المرأة مطلقا لانه انما منها اخذ المودع وراهم لوديعه وبعضها لينفق فلم ينفق وردا في مكانها يبرئ ولو انفق بعضها ضمنه لا البس ولو طلقها بالاشل انفق ضمن الكل لو لم يميز ما خلطه لا لتمييزه او شذوذه خلطها المودع بما له ولم يميز ضمنها لو اختلطت بلا فعله شاركه ولو طلقه اجنبي ومن في عيال المودع بما له المودع يرى المودع ضمن الخا لكبير او صغير ولا يضمن ابوه لابل التفرع من عيال المودع ضمن المودع المثلث صغير او كبير او قناجر لا المودع انفق بعض را هم الوديعه ورد بعضها فلو طلقه لم يجز شئ لم يضمن اذ انفق صار دينه في الذمة فلم يكن حاسبا قاصي انما يضمن الوديعه واخلفه في رايها يبرأهم المودع لا يضمن المختلط مستكرينها بعد ملكها فلو هلك بعضها بعد ذلك هلكت ما احصاها جميعا

جميعا ونسب الباقي من مالها كان **جود الوديعه** طلبها ربها فنج المودع ثم ادعى الورثة او
الحصلا لا يصدق فيضمن ولو قال ليس له على شئ ثم ادعى ردا او هلاكا فلا يضمن ولو
جدها لافي وجه ربها بان قيل حاله فيضمن فلان فقال ليس له عندي وديعه او جدها في وجه
مالكه لا بناء على طلبها بل بان قال ما طل ودعيه ليس له على لفظ فقال ليس له عندي وديعه
فجواب الفصلين واحد عندهم لا عندهم **قاصي** قال الامام الحسن في هاتين المسلتين
ضمان بين س و ز فز على قول ز فز يضمن فيها وعلى قول س لا يضمن فيها **ص** جدها
المودع او ربها والاخر يدعي ثم اقر بها جدها يعود الالذاع والمودع اعلم لا يبرأ اذ جدها ثم
اقر لو كان المودع عنده بان طلب ودعيته **قاصي** ان جدها ثم يبرهن على هلاكها
قبل الجود ان قال ليس له عندي ودعيته قبل بيته ولا يضمن ولو قال ليست في الجود
او غلظت ثم يبرهن انه دفعها الي ربها قبل الجود يضمن طلبها ربها فنج المودع فبرهن ربها
انه اودع كذا فبرهن المودع انها ضاعت عنده لا يقبل يضمن وكذا لو برهن انها كانت قبل
الجود وفي المنفق جدها ثم ادعى ردا بعد الجود يبرهن قبل بيته ولو برهن انه ردها قبل الجود
وقال انما غلظت في الجود او نيت او ظنت اتي ردته حين دفعته الي وانما صادق في قوله
هذا قبلت بيته في قياس قول س طلبها ربها فقال المودع لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني
وكنتها هلكك يضمن **قاصي** وفي المنفق جدها ثم ادعى ردا بعد ذلك يبرهن
يقبل لو برهن انه ردها قبل الجود وقال غلظت او نيت او ظنت اتي دفعته فانا
صادق في قوله ولم تودعني قبل بيته ايضا في قياس قول س وفي الفتاوى جود الوديعه
عند مالك لا يوجب ضمان اذا هلكت كذا روى عن س وفي المنفق لو جدها في وجه الورثة
بحيث يخاف عليها التلف لان اقره هلكك لا يضمن كذا روى عن س يقول الحقير فبرهن المسئلة
الاخره انها لو هلكت بلا بيع اقراره يضمن وفي نظر لان ما مر انما في مسئلة الفتاوى يضمن
ان لا يضمن ولو هلك على اقراره والظاهر انه هو الضمان كالا يضمن على ذوى الالباب **ص** جدها
ثم يبرهنها بعينها فلو اقرها وقال لربها هذه ودعيته فبرهنها وقال ردها عندك فلو برهنها
عنده وهو قادر على اخذها يبرئ وديعه ولو كان يجز عن اخذها لم يبرأ **قاصي** جدها فلو
نقلها من مكان كانت في حال الجود ضمن والا فلا فلو نقلها بوجوب الضمان في الوجهين فله
وجه **قاصي** لو جدها انما يضمن اذ انقلها عن موضعها الذي كانت في حال الجود
هلكت وان لم يبقها هلكك لا يضمن وفي المنفق اذا كانت الوديعه العارية ما يحل ضمن
الجود وان لم يحلها **ص** جدها و برهن ربها على فقها يوم الجود يضمن يضمن يوم الجود ولو لم يعلم

وليس ان يجاوز ما تراه فلو استعار دابة ولم يسم شيئا له ان يحمل ويغير غيره للحمل اذا حمل
لا يتفاوت وله ان يركب ويركب غيره ولو اركب مختلفا لما اطلق فله ان يعين
حتى لو ركب نفسه ليس له ان يركب غيره لانه يعين ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب
بنفسه حتى لو فعله ضمن لانه يعين الراكب يقول الحقير في وجوب الضمان اخلاف كما سياتي
بعد اسطر **فانما** استعار دابة للركوب باللسان لم يذكر الركاب الالاس فله ان يعينها
غيره ويكون ذلك تعيينا للراكب والالاس فان ركبه هو بعد ذلك وليس قال الالاس لم يذكر
اذا هلك ضمن وقال الالاس السرخسي الالاس هو امر اخر اراه الالاس عارضا
وقال لاندفع الى غيرك فرفع فله ان يركب عند الشاقي قال الفقير ابو جعفر ضمن المستعير لانه
دفع بلا اذن وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف للناس في الانتفاع به لا يضمن **ومع**
المستعير ولو اوج العارية او رهنها فله ان يركب غيره ولا يرجع المستعير على احد او ضمن المستعير
المستاجر ويرجع المستاجر على الموصون ان لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع **ومع**
رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه شيئا
وطالبه المغير بالبرق فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زاوية بيتك انكر المغير البيت
في ايديهما لم يضمن **عده** طلب من اجل عارية فقال المالك اعطيك غدا فلما كان الغد
اخذه المستعير بلا اذن في **فنت** ضمن وفي من **لا قاضيا** استعار من رجل شيئا
فقال له المغير اعطيك غدا فغدا في الغد جاء واخذ من بيته عند غيبته واستعمله فهلك
في يده ضمن لانه اخذه بلا اذن ولو استعار من رجل شيئا غدا فاجابه المالك نعم فغدا
المستعير غدا ولم يجده المالك فاخذ الموعود من بيته واستعمله فله ان يضمن لانه
اخذ الموعود من بيته غدا وقد كان المالك اجابه بنعم غدا وفي الاول وعد له لا اعطاه
وما اعاره وفي صورة قوله نعم لوجه ولم يجده المغير فاخذ الدابة من امرئته واستعملها
فهلكت يكون ضمانا لغير النساء اعارة الدواب وانما لهن ما كان من متاع البيت
يقول الحقير بناتي بعد اسطر في **مع** انهما ضمن وراي عقيب من الخلاصة انهما ضمن
مع المستعير والله اعلم بالصواب **فانما** قال لاضر اعترتي وانك فله ان يضمن
رثها بل غصبها لا يضمن ان لم يكن ركبها ولو قال ركبها يضمن لانه قريب الضمان
ولو قال اجهرتا فالقول للراكب بميمنة لانها انقضا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي
عليه الالاس وهو يكره هذا بخلاف عين هلك في يد رجل فقال وجهته الى وقال رثها
بعينها لم يضمن ولو هلك المستعار بعد الاستعمال تجوز رجل ادعى انه كان له والقبلة
بالجزة

يقول الحقير ولو قال اخذت دابة من بيتي وادعيت اني غصبتها
فقال له المغير فبما عدا رثتها يضمن فله ان يضمن ولو قال
في مسئلة دعوى المالك الغصب فعلا غير ما كان

بالجزة فان شاع ضمن المستعير المستعير ثم هو لا يرجع على المغير وان ضمن المغير فلما يرجع المستعير
وفي الجارة اذا ضمن المستعير المستعير يرجع على الموصر واعطاه لاجرا الى الموضع الذي هلك
فيه ولو بيعت كالعارية **فانما** اختلف المغير والمستعير في الايام او المكان او فيما يحمل
صدق المغير بميمنة ولو تفرق المستعير وادعى الاذن وجده المغير ضمن المستعير لان المغير
فانما قال لاضر اعترتي فلو كان ضامنا لا يضمن **مع** امره اعارت شيئا من
متاع البيت بلا اذن زوجها ولو كان يكون في يد عادة لم يضمن ولو لم يفرق فله ان يضمن لو كان
شيئا مما يكون في ايديهن عادة فلا ضمان على احد في الفرس والثوب يضمن المستعير والمرة
عده في الميمنة باذنه فاخذنا ونسقط له في الميمنة ولو اخذه بلا اذن فله ان يضمن لو كان
يباع فيه الالاس فاخذنا بلا اذن فوقع ضمن **مع** ما دم قد حلفنا فقال ارني قد حلف
هنا ففعلنا فوقع ضمن على القدر فانكسر القدر واقدح اخرى ضمن الا قدح الا قدح
ساوم من استعماله فقام الحكم فوقع من يده واخذ فقاما يشرب فوقع لا يضمن لانه ما ذر
فانما قبل هذا اذا لم يقع من يده اسما فله ان يضمن **مع** استعار فاسا وقد مال كسر حطب
فوضع في بيت فلفق به التفسير فله ان يضمن لانه اذن كسر الحطب لا يضمن في بيت وقيل لا يضمن **مع**
المستعير اذا وضع العارية بين يديه وانما قاعد ابرار ولو نام مضطجعا ضمن في حفره لا في سفر
ولو نام مضطجعا رجل فحو الدابة في يده لم يضمن في سفر وحضر ولو مد الموعود من يده ضمن
ولو نام مضطجعا في الحفر والافلا **اعارة الدواب** وفي **مع** استعار دابة واستاجر بالبيع
جنازة فلما نزل للصلوة دفعها الى رجل ليصلي لم يضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت حتى
فانما ان استعار دابة فحضر للصلوة فدفعها الى غيره ليمسكها فضاة ان شرط
المستعير في العارية ركوبه فله ان يضمن لانه لا يملك العارية في هذا الوجه فلا يملك الا بداع
وان لم يشترط لا يضمن لانه يملك العارية في هذا الوجه فيملك البداع ذكره في السير
ان المستعير اذا ادعى الى من ليس في عياله كان ضامنا **مع** عن من دفعها الى رجل
ليمسكها حتى يصلح لو شرط ركوبه فله ان يضمن والافلا نزل في السكة عن دابة اعارة او
اجارة ودخل المسجد ليصلي فخرج منها فمضى من قال ضمن على كل حال واطلاقا لم يدل عليه
وبعض **فانما** وقيل لو ركبها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن **شئ** لانه يدخل المسجد
ضيقا لا غيرها عن يده يديه ما قاله عقيب هذه المسئلة نزل عنها في القصر او ليصل
فامسكها فانكسرت لم يضمن اذ لم يغيرها وعلى هذا الوجه يضمن في السفر لا في السكنى
او لا اذ غلبها عن يده فلو تسرعا يدخل مسجد او بيتا ولم يغيرها عن يده لا يضمن **شئ**

وتنزه مسافر الخلفه للالك

أخف من ضرر البهرلانه ياخذ من ظهر الدابة أكثر مما يأخذ البهركون أخف عليها بالانسياس
قال وبه كان يعني القدر الشديد **الاستعارة** بالبحر على عشرة فحينئذ يتم تغير محل عشرة
مخاتيم فخطه فملكته ضمن قيمته الدابة **الثالث** ان يخالف في القدر بان استعار ما
ليحمل على عشرة مخاتيم ثم يحمل على عشرة مخاتيم فلو علم ان الاطلاق حمل هذا القدر ضمن كل مخاتيم
للاطلاق ولو علم انها تطبق ضمن ثلثها توزع الضمان على قدر ما اذن وغيره خلا ما لو علم
بغيره فبغيره اسواط فبغيره احد عشر سوطا فمما ضمن نصف القيمة والمعتبر في القتل عدد
للجنة لاعد الجنابات وهذا لان قليل الجارية في المقتل ملكه الكثير في غير المقتل غير ملكه
بخلاف ما لو استعار ثوبه لثوبين ثم يخلع احد عشر فملكه ضمن كل القيمة لانه لما
طحن العشرة انتهى الاذن فبغيره استعملها بالاذن فبغيره لا يخلع لان حمل الكل بوجودة
واحدة وهو في بعض ما ذون وفي بعض مخالف فيوزع الضمان استعار ما الى مكان
مستحقا وزه فمما ذون الى ان يرد فاعلى ما لكرها قليل هذا الاستعارة ما ذونها لاجابا
اما لو ذونها لاجابا بغيره وهذا القائل يسوي بين مودع ومستعير وتساخر لو فالفواغ
عاد الى الوفاق فثبوته لو كانت مدة الابداع والعارية والاجارة باقية ومنهم من قال
لا يبرأ في العارية ما لم يرد فاعلى ثوبها سواء استعارها او اهبها وجابا وهذا القائل
يقول المستعير والمستأجر لو خالف فاعلى عاد الا بغيره بخلاف مودع خالف ثم عاد والقول
الاول لا يخفى يقول المستعير انما اذ قد سبق فاعلى ان المستعير والمستأجر لو خالف
ثم عاد الا بغيره وعلى الفتوى وجوب ما ياتي بعد مودع في مودع بعد اسطر عن كسب في فافهم
والاعلم فبعضهم قالوا الا بغيره مطلقا وبعضهم قالوا بغيره لو استأجر واستعار
وجابا واليه مال من غيره من شايخ زماننا فتوا بان لا يبرأ بالعود **ودعه** قال
في الهداية الاول الصحيح لو قال في الحاق في الثاني **الهداية** استأجر ما الى محل فجاز بها الى محل
اخر ثم ردها الى الاول فملكته ضمنه وكذا العارية في هذا الاستأجر هذا اهل الاجابا
لينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا تغير بالعود مودة الى يد مالكها معنى اما اذا استأجر
واهبها وجابا يكون كمودع خالف في المودع ثم عاد الى الوفاق وقيل يجوز جرح
على الاطلاق والفرق ان المودع مأمور بالخط مقصود به فبقى الامر بالخط مقصود
العود الى الوفاق فخط الرد الى يد نائب المالك في الاجارة والاعارة يصح الخط مقصودا
به بقا الاستعمال لا مقصودا فاذ انقطع الاستعمال لم يبق بغيره فالا بغيره ولو
وهذا الصحيح **الاستعارة** ان كان متناه فمقتده فملكته ضمنه لا يخالف فصار
غاصبا

بغيره من البهركون

غاصبا فلو عاد الى المسمى فملكته لم يبرأ مطلقا في الرواية وقيل بغيره استأجر
واهبها لاجابا وهي رواية النوادر وقال زفر بن ربيعة لانه استأجر خالف ثم ولف في غير
استأجر جابا الى محل متناه فجاز ثم رجع فملكته فخرج في قوله الامر بغيره فاعلى
يدفعها الى ربهما وهو قوله لهما وهو اختيار الامام الراسي وكذا العارية بخلاف مودع
خالف ثم ولف حيث لا يضمن فبغيره لا فرق بين مودع وديق واجارة ذكروا مطلقا لا الاجارة
فعلى الذباب دون الاياب حتى لو استأجر ما ذونها وجابا لا يضمن كالمودع وهذا
ليس بصحيح فبين المودع والاجارة فرق يقول الحق هذا الفرق موهمة في هذه
الفتنة من الهداية **الاستعارة** للكلوب الى الكوفة فجاز عنها فمما لا يضمن
فيه الناس وكرها في تلك الزيادة او لا ثم ردها الى الكوفة فبغيره ما لم يرد الى الجبا
حتى لو ملكته في طريق الكوفة بغيره قيمتها ولا يضمن عنه الاجارة وهذا عند من في قوله
الاخر مودع قوله **الهداية** لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو اقرضه وكذا لو امسكها
في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن **في** لانه اعارة بالذباب لا الامساك في البيت
يقول الحق يرد على اثنين المشككين الحال وموان المخالف فيهما الى ان يرد الى المكان
الغابر ان لا يضمن فيهما لقل في المسئلة الثانية **واثنين** اذ قد ذكر في
لو استأجر قد مال المستعير فوضعه في بيته فبغيره لا يضمن فبغيره لا يضمن
وملكته الضمان فمما ذون الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعار ما مطلقا او ليحمل
بالحمل الاخر **الهداية** استأجر ثوبا ليكره فبغيره ضمن وكذا الاجارة
الهداية لو كانت العارية موقوفة فامساكها بعد الوقت مع
الزمان الزم من وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توفقت لتساؤل لا
حق ان من استعار قد مال المستعير فامساك ضمن ولو لم يوقت وفيها خفي
وذكرت كزيادة ايام روزه دار وعمار روزه دارين جريتا بامسك روزه دار
فمما ذون روزه دارين فمما ذون روزه دارين فمما ذون روزه دارين فمما ذون روزه دارين
قوله ان يقول الحق **الهداية** على ان يبرأ في المودع ايضا كما ترى في المودع فان
ولو رد الدابة على من ربهما وهو يقوم عليها بغيره وكذا ان لا يقوم عليها في الصحيح ولو رد
الى بيت ربهما او اصطلح به في روزه دارين فمما ذون روزه دارين فمما ذون روزه دارين
هو الصحيح **الهداية** جاء خادم المغير فذفع اليه المستعير ثم اكره المغير الاخر لم يضمن المستعير
اذ رده على خادم المغير كذا على المغير **الهداية** ردها المستعير الى اصطلح ربهما ضمن في

استواها وزنا فدخل تحت الاذن وبدا في **حش** يقول الجوز قال في النهاية هذا هو لان
ضرب الشعر في حق الدابة اقل من ضرب البقرة استواها وزنا لان باخرة ظهر الدابة اكثر من باخرة
البقرة فيكون اخف عليها بالانسان **ص** استا جرم الجوز عليها عشرة اقفة من غير حمل
برأضين اذ البر يمشي كليل الشعر اقل على الدابة من الشعر في صورة ومشي ولو على وزن
الشعر يمشي قال صاحب جامع الفصول ان يكون ينبغي ان يكون جرمه وان لا يكون اقفة من غير حمل
وزنا من غير وزن عشرة اقفة من غير حمل في الاقل وزنا اذ كان في غير وانسان فلا
يضمن في الاكثر وزنا ولا يكون في وانسان اولى ولو استا جرم الجوز على بر او غير الوزن
معلوم فحمل عليها لينا او حديد او حديد وزنه ضمن اذ الحديد واللبن اقل في الدابة وكذا
لو حمل ثوبا او حطب او قطا بمنزلة ذلك الوزن لانها ما خد في الجوز من غير موضع الحمل فتكون
اشقى على الدابة ولم يذكر ما لو حمل عليها في حطب في حقه اقل وزنا في برسمي ونسبي ان يضمن
لوقوت قلبا او كثر بان شرط في البر مثل ما ذكر من حمل في الحطب في حقه خفيف فلو قبل
ببر او لا بعد قال صاحب جامع الفصول ان يقول ينبغي ان يضمن العزير كما في الشعر والله
اعلم ولو استا جرم الجوز عليها ثوبا او قطا او حديد او حطب او حطب بمنزلة وزنه بر او غير
ببر او اذ ضربها دون ضرب هذه الاشياء استا جرم الجوز فيها فارد في جرمه لو سلك في الجوز
ونصف الغيرة في غير ذلك ضمن الاجراء والرد في مستاجر الاستعارة استا جرمه في
فلم يركب وركب غيره فسلم سقط الاجر ضمن لو ملك اذ ركوب غيره لم يدخل تحت العقد لقوة
النسب ولو ركب نفسه وادرك غيره فملك بعد بلوغ المقصد في نصف الغيرة وكل الاجراء كان
الرد في حقيقا او ثقلا وهذا لو كانت الدابة تطيق مشكها والاضمن كل قيمتها ولو تطيق
مشكها ذكر ان يضمن نصفها وثقل يضمن قدر ما زاد وقال **ح** هذا هو الرد في كبره وخير
يستسك عليها ولو لم يستسك فهو كالحمل ولو حمل عليها مع نفسه شيئا اخر ضمن قدر
ما زاد ولو ملكه وليس معناه ان يكون الرجل وحمل يعرف الزيادة اذ الانسان
لا يوزن بالقياس وانما معناه ان يرجع الى اهل البصر ان هذا الحمل كغيره على ركوبه
في النقل وهذا لو لم يركب وضع الحمل فلو ركب ضمن كل القيمة اذ نقل الركاب ونقل الحمل
اجتماعي محال واحد فيكون ادى لظهوره وهذا هو الواقع في حمل مع الركوب فلو لم يعلق
يجب كل القيمة في كل الاحوال **خلاصة** استا جرم الجوز عليها اناسا باجرهم
فحمل عليها اناسا ثوبا او قطا او حديد او حطب او حطب بمنزلة وزنه بر او غير
تطيق ضمن جرمه لم يضمن في حقه اذ لا يضمن في حقه الا في حقه وان كان
عليها

عليها ثوبا او قطا او حديد او حطب او حطب بمنزلة وزنه بر او غير
الركوب استا جرم الجوز عليها كذا في حقه المسمى ولم الى المقصد فلا وضع الحمل جانبا
سليمه فصاحت قبل ذلك وبالي ربهما ضمن من قيمتها قدر الزيادة او غصب منها ذلك
القدر فلا يبرأ في الدابة وهذا كما ذكر ان من استا جرم من الكوفة الى البصرة فاجابها
وجاء في جازية البصرة في عا وسمي الى الكوفة فحمل نصف اجسامه عند ح من اذ غصب
فلا يبرأ الا بالرد قال وقد ذكر ان من خالف في عا وسمي الى الكوفة فحمل نصف اجسامه عند ح من اذ غصب
وفي فتاوى **فان** استا جرمه في حقه لم يضمن في حقه اختلاف افعال المستاجر الاجرة
درهم وقال الموجه عشرة تخالفان واني لكل من مدعي الاخر ويدعي المستاجر
فاذا تخالفنا فتح القاضي العقد بينهما واني من يقبل وان يثبتي بنية الموجه لانه
يثبت في نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة الا انه يبدأ فيها يمين الموجه واني
بر من يقبل ولو بر يمين يقضي بنية المستاجر ولو اختلفا في اجر ومدة جميعا في اجر ومدة
جميعا تخالفان واذا اختلفا في فسخ الاجارة واني بر من يقبل ولو بر يمين
يقضي بها جميعا يقضي بزيادة بنية الموجه وزيادة المدة والمسافة بنية المستاجر
واني بداء بالمدعى بحلف فثابتة ولو اختلفا في هذه الوجوه بعد قضى
مدة الاجارة عند المستاجر او بعد ما وصل المقصد قال القول للمستاجر
ولا يخالفان اجماعا ولو اختلفا في الاجر بعد قضى بعض المدة او بعد ما بعض الطريق
يتخالفان واذا اختلفا في فسخ الاجارة فيما بقي والقول للمستاجر في حقه الماضي ركب
دابة رجل الى الكوفة ثم قال لغيرتها وقال ربهما اجرها كذا قال القول للراكب ولو ركب دابة
رجل الى الكوفة وقال ربهما اجرها الى ابيها على اطراف البيت كذا قال
الدابة قال القول للراكب ولا يضمن في وان ملك قال القول لربها ونضمن الركاب قيمتها
ط استا جرمه رجل ليدب ثوبا الى فلان فقال ذهب به وقال المستاجر ذهب
فان بر من الرجل ان دفع الثوب اليه وبر من المجدد بحج الاجر كذا في الاصل
فاختلفا في وقت اخرون قال لا امر المستاجر في الاصل وكذا في تعيين الاصل في المدة
بكن متقارنين ولو اجمعا اصعب فلا بد من البيان **في الحمار** وفي **ق**
طأراد الحمار ان يضع الركوب عليها اخذ احد القولين من جانب واني بالعدل
الاخر فالشئ العدل من رمية من ماليف لانه يضمنه **ط** ص ضمن الركوب وما فرغ
منه من على الحمار ان يسير سيرا والمالك معبر ان يلقاها عت مع

اجرتي ثوبين بعشرة دراهم وقال الاجر لاني ثوبا واحدا عشرة دراهم
فانما بر من يقبل ولو بر يمين يقضي بنية المستاجر

مملها فاما المكاري لوضعية ترك المحفظ ضمن وفاقا لوضاعت بلا صيرورة عنده فلا
لما فتش مكارا استقبله المصنف فخرج الحمل وذهب بالذرية لوعجز عن تحريك الحمل
منه وعلم انه لو حمل اخذ المصنف الحمل والحيوان اذ لم يترك المحفظ قادرا على
الاستمرار في الحمل معلوم فضاقتها بها فوضعت المحفظ ففسد ولبس المتاع في معاصم
المكاري استأجر بالحمل فضاقتها وحرك هو المكاري لم يصنع المكاري وكذا
لو كانا يقودانها او يوقانها ولو انقطع جمل ففسد الحمل ضمن المكاري انما انما لو اصاب
الشيء او المظفر ففسد الحمل او رقت الحمل من ظهر المكاري عنده وعند المكاري ولو حمل عليها عبدا
فساقتها ربه الدابة ففقدت فخطب العبد لا ضمن لان العبد في نفسه بخلاف المتاع وكذا
لو حمل عليها رتب المتاع متاعا وكما فضاقتها رتب الدابة ففقدت فخطب الرجل او المظفر لم يضمن
رتب الدابة ولو كان العبد لا يملك ضمن مكاري حمل المتاع ويهيمه اذ يملك بسوءه وفي
فتاوى في البيت الجاهل اذ انزل في الفارة ويهيمه لانه لا انتقال في انتقاله حتى فسد
المتاع بغير اذنه فوضعت فضاقتها رتب الدابة اذ كانت الرقبة والمظفر غائبا **احكامه**
ووجوب الضمان فيما على المستأجر ثوبا يلبس ووضعت في بيته حتى مضى اليوم يجب
الاجر ولا يضمن لو اصابه بخلاف الدابة كالمركب ولو ضاع الثوب منه في اليوم فلا اجر الا ان
منع من الانتفاع فكانه غصب ولو سرق لا يضمن ولو تخلف ثوب لا يضمن ولو حصل
الحلاك بحضارة امرأة استأجرت حليا بوبه الى الليل لتدعيه فحسبته الرقبة
من يوم وليلة حتى غاصت فاول هذا الوجه بعد الطلب او حصة مستحقة لواله
جسمه المحفوظ قبل الطلب في العين بغير امانة فلا يضمن الا بالقبول او يمنع بعد طلب
كوديه بخلاف متاع مسك العارية بغير امانة ضمن لوجوه طلب حكاما اذ وجب عليه الرقبة
المدية بخلاف الاجارة والفاسل بين امساك المحفظ وامساك الاستعمال انه لو امسك
في موضع يملك للاستعمال فهو استعمال ولو امسك في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو
حفظ المستأجر ثوبا يلبس بوبه الى الليل فالبس بغيره ضمن ولو سلم ففسد الاجر ولو تركه
في بيته الى الليل لزم الاجر لانه من الانتفاع في زمان اصنف اليد العقد **فقط**
ولو ثوبا يلبس وذهب الى موضع كذا فلبس فيه بغيره ولم يذهب قال **كل من** عقد الاجرة
لا يملكه فضمن وقال يجب الاجر لانه مقابل باللبس لا بالذات بخلاف اجارة
دار يملكها الى مكان كذا فتركها في الموضع ولم يذهب فلا اجر والفرق ان بيان مكان الركوب
من شرط لصحة اجارتهما اذ الركوب يختلف باختلاف المكان فلو لم يبين في الثوب

لغيره

لا يشترط الا بيان الوقت اذ اللبس قد يكون في بعض الاوقات او في اقال **ش**
وعلى هذا لو استأجر ثوبا يلبس وذهب الى ولية فلا يذهب الى موضع اخر يعني
ان يجب الاجر لا يضمن المستأجر ثوبا يلبس في الموضع فخرجت به الى غيره ولو لم يتركه
بل يضمن مرتبة مثل العارية فلو استأجر ثوبا او دابة في الموضع واستعمل
في الموضع خرج به المظفر واستعمل ضمن والامتنع في الدابة لا الثوب **احكامه**
ووجوب الضمان فيها على المستأجر اذ استأجر ثوبا ولم يسم ما يريد جاز وان
يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى في موضع متاعه فيه ولو ربطه ودابله
فيه وضعه مع ربط الدواب الى ان ليس له ذلك ان يعرفه بالمال لا يضر بالبناء
كوضعه وغسل ثوبا ما يضره كفي وحدادة وقصارة فلا اضرار الا ان كان قبل المرد في
ناو دابة لارجى البدن قبل وضعه في الكحل وقيل لو فرج اليد بالمتاع والآلة وبيعته و
كسرت الحبل قبل وضعه مطلقا وبغيره كسرت الحبل والار لانه يضمن البناء لا الحائز وقيل
لا يضمن المصنف لانه في السكنى فلو اقصاه في قصار او حاد او على ذلك في نفسه ضمن
قيمة المصنف لانه ان فعله ولو لم يضمن شي يجب الاجر كخساراً ولو استأجر دار على ان
يسكن فيها فلم يسكن بل وضع فيها برا او شعير او غيرها ليس له الا ان يضره بخلافه اذ
وضع هذه الاشياء جمل السكنى ولو حفر في الدار او ملك فيه رجل ضمن لو حفرها اذ
اذ الحفر في الرقبة وهو ملكه في النفعة ولو اخرج حائطاً من رجل وحائطاً من اخر
فحقا حائطاً الى الاخر يرفع بذلك ضمن ما قسمه الحائط وضمن اجر الحائزين
بنظامه ربط المستأجر دابة على بالمتاع فخره بالبناء او هدمت طابعا
لم يضمن اذ ربطها على السابحة في الدار ولو فعل المالك ضمن الا اذا فعل باذن
المستأجر ولو عارية والمستأجر لا يضمن اذ بعد الاعارة يبيع المتاع ولا يربط
دابة ولو يضمن المستأجر ثوبا او دابة في دار استأجرها واحرق بعض بيوت حيران
او بعض الدار لم يضمن فعل ذلك باذن المالك او لا لانه انتفاع بظاهر الدار على وجهه لا
بتغيره يهيمه التمسك الى نقصان بخلافه في الرقبة وبخلافه البناء ولا يضمن
بتغيره يهيمه التمسك الى نقصان فلو وضع المستأجر في النقص شي لا يضمن الا في
من ترك الاحتياط وضاع او فسد لا يضمن في النقص **انواع**
الاجرة كالايجرة المشتركة الاجرة الخاصة واجرة المصنف ايضا **انواع** الاجرة
اجرة مشتركة وهو من الاجل الواحد كحياطة وصباغ ونحوهما او يعمل له

علما غير موقت فلو استاجر رجلا وحده لحياطة او نحوها في بيته غير مقيد بوقت يوم او ليال
كان اجرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او لم يمتد بلا موقت بل لا يخصص كمال الاستاجرة لغيره فلهذا
يكذا فهو اجير مشترك لان يقول ولا تنزع عن غيري فحينئذ يغير اجرا خاصا ولا يخصص الاجر
الا لاجله وان في اجير خاص يسمى اجيرا وحيدا ايضا وهو من اجل ان موقفا بالخصيص
وفوا بهذه العيود عرفت مما ذكرنا في هذا وهو ان الاجير يملك مدة وان لم يعمل
كما جرحه في مدة وعنه يقول الحق قوله يسمى اجيرا وحيدا ايضا فلهذا لا يخصص الاجر
في ضمان الراعي فلو غرق في الاجير الخاص قد يكون لواحد وقد يكون لاثنتين وثلاثة انتهى
في الاجير الخاص والاجير الواسع وهو مطلق التام ان يسمى الاجير الخاص اجيرا
وحيدا على الاكثر والغالبية اعلم **ص** الاجير الخاص لا يضمن ما يملكه في يده
بلا ضمان او يملكه في ملكه على المادون فاجامعا ولا يضمن شي في اجرة والاجير مشترك
ضمن ما جنت يده اجماعا وكذا ما يملك في يده بلا ضمان عندهما لو امسك الخزير عن
والانفلاذ قال ج وزفر لا يضمن وهو الغالب سوا ذلك يملك بما يمكن الخزير وكبره
وغضبه لا يمكن كخرق غالب وغارة غالب وقيل قول ج قوله على رضى وقولها
قول عمر رضى ولاجل اختلاف الصحاح اختلفت في خروج الفوتور بالصلح على النصف
جزاء عملا بالقولين وقيل يفتى بقول ج قول عطاء وطاوس وبها حر كبره والتابعين
وقول سمس قول عمر وعلى رضى يفتى استقاما بقول عمر رضى وصيانة لأموال الناس
خلاصة وفي الأصل الاجير المشترك لا يضمن ما يملكه في يده بغير فعله عن ج كالاجير
الخاص وهو من جهة عطاء وطاوس ومجاهد وعنه سمس يضمن شي لأموال الناس
وهذا من جهة عمر وعلى رضى وبعض العلماء اخذوا بقولهما احتسب ما تقول عمر وعلى
اقتوا بالصلح عملا بالقولين منهم شمس الزائدة الا وزجدهم وائمة فرغاة على هذا قال
اسناد ابن شيخ الامام والدين الكندي يسمي قنديل بن جبار الصلح وائمة يسمونه على
هذا شيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان يفتى بقول ج فقلت له لو كان قال بالصلح لو
امتنع الخصم من جرحه قال لا قال وكنت افتى زمانا بالصلح فوجعت لهذا والفاقي الامام
يفتى بقول ج قال ونحن يفتى **ق** فاجاب قال الفقهاء ابو الليث الفقيه ابو جعفر كان يجيب
في الاجير المشترك ان قولها ونحن فاذ يقول ج والفقهاء على قول ج ولو امتنع

بما لا يخفى في هذا الصلح فلهذا يفتى في القيد ويقول سمس يفتى بالبرهان
في جرحه كسبانه من يده في يده فلهذا يفتى في القيد ويقول سمس يفتى بالبرهان
في جرحه كسبانه من يده في يده فلهذا يفتى في القيد ويقول سمس يفتى بالبرهان
في جرحه كسبانه من يده في يده فلهذا يفتى في القيد ويقول سمس يفتى بالبرهان

او فقه غير مقيد ولا اجروا له بطلان بخلاف بقية او غيره فممن عتقت النكاح فلهذا
بترافه وفصا ووجاه الفقه والادلان وبيهم ان اجير مشترك لا يخصص الاجر لغيره
بهم بان استسمى من كسبانه الادلة فلهذا يفتى على وزن ج وهو اسم الحان
والسوى مطلقا وهو في الاجير مشترك وانما يفتى بان يخصص الاجر بالصلح
لو شرط الضمان على اجير مشترك فلهذا يفتى في وفاء وفي شرط وعنه سمس
اذ شرط الضمان على الامين باطل اذ يخالف قضية الشيخ قال **ث** وبه نأخذ
ص على فواتنا والصانع الذي اخذ من اجير مشترك لا يضمن ما يملكه في يده
في الفصل في بحث مستقل مفصلا فليست هناك في الاجير الخاص لا يضمن الا
بالتقصير وعلى هذا المذهب جميع الصنائع واجير مشترك لا يضمن الا بالتقصير
في حقه ولا يرجع عليه وبعض من المذهب الاجير بان في ضمان القصار **ص** الاجير لو
تم عاد الى الوفاق لا يبرأ عنه في قوله الاخر في قوله الاول يبرأ وهو قول سمس
والاجير لو قال ففهم وافق يبرأ عنه في قوله الاخر في قوله الاول يبرأ وهو قول سمس
لا يضمن قوله يبرأ اذ الذي يبرأ عنه ج ان لا يبرأ الله الا انما اخذنا قول ج الاول
اعلم **ص** ضمان المولى والباقى **ص** وكلم استاجر مشترك في مدة كل سنة يبرأ
بغير اجير مشترك كالا اذا اخرج بما هو حكم اجير وحيد بان قال ان لا تنزع عن غيري فلهذا
اجير وحيد ولو اورد العفة المدة او لا بان قال استاجر مشترك في مدة كل سنة يبرأ
كان اجير حديد الا ان يصرح بما هو حكم المشترك بان قال على ان تنزع عن غيري فلهذا
في غير مشترك كما في غيره الكلام بامره وكذا حكم ما هو في معنى الراعي راع هو اجير وحيد فلهذا
كلا لا يضمن اجرة ولو شرط في عقد ففقهائنا وكذا حكم ما هو في معنى الراعي راع هو اجير وحيد فلهذا
بطلان الاجارة وانما دخل في المدة او هو متحقق بالامر بصياح وشعوبه في ذلك
فاذا فرغ من عمله فلهذا يفتى في السعي والراعي لا يضمن الا في العقد والراعي لا يضمن
ما لا يملكه ولو شرط في العقد فلهذا يفتى في السعي والراعي لا يضمن الا في العقد والراعي لا يضمن
الموتة او يصادفها والاصدق الراعي يخرج لانه امان كودع وعنه سمس يفتى في السعي
ق فاجاب قال فقهائنا عتبت او كبر حليها في الاصل ان يفتى قال مشايخنا هذا
في قبيل قول ج اما في قبيل قولها لو شرط في العقد فلهذا يفتى في السعي والراعي لا يضمن
ان يضمن الراعي في غيره اجماعا لانها في صياح وصعق به فلهذا يفتى في السعي والراعي لا يضمن
في غير مشترك كسبانه المولى فلهذا يفتى في السعي والراعي لا يضمن

في حقه ولا يرجع عليه وبعض من المذهب الاجير بان في ضمان القصار
في حقه ولا يرجع عليه وبعض من المذهب الاجير بان في ضمان القصار

قال سمس

يقول المحقق في هذه المسألة ان ما ذكره في القاموس

مجمع النصارى بقا زك البقر في ضياع
ويعني بانه لا يضمن

ان يضمن الخاص لا المشترك وانه علم **فصل** بقا زك البقرة يبيد اجني بحفظها فلو تركها
قليلًا كبول او اكلا وضوء او نحو ما يبرأ من هذا القدر عفو ماله بان ما دامه في
وكر كوصاله راخو ويبرأ لو تركه بعد اكله الا ضمن ماله بان ما دامه را ضام
ماند وحقا زك وزن را فرستادن نگاه داشت تا شباهت كاه كاوي غائب
شد وقيده اند كه وقت ضايع شد ضمن را در تمام مستطوع ضمن
ولو جالساً فلو غاب عن بصره ضمن والا فلا كذا وقال قد ذكرنا في لوديعه في ان يضمن
وجالساً غير السهم وبتوبه سيماني السهم فقلنا سيماء مطلقاً فمهما ذكر لك **فصل** غاب
عن البقرة فو قعت البقرة في نزع فافسد يبرأ الا اذا ارسلها في الزرع او غيرها
من الفروع وهو يذنب منها حتى وقعت البقرة في الزرع او تلف مال الانسان في سيماء ضمن البقا
في ليس لراع وبقا لزرع فحل على النخيل ولو فعل ضمن ماله في ولو تركه في حل بلا انتر
يبرأ عند حرج وراع خاف ملك شاة فذبحها ضمن او الذبح ليس من عمل الراعي فلا يدخل
تحت العقد قال البلخي هذا لو رجع حيوتها او مشكلاً اما لو قلع من ثيابها يبرأ او اذا اكلها
البر الحفظ والحفظ الممكن حال يتحقق الموت هو الذبح فيصير مأموراً به **فصل** ولو لم يبرأ جوتها
ضمن الاجنبي لا الراعي والبقار قال **فصل** يبرأ الاجنبي ايضا لا ذك ولا ذك في هذه المسألة
وهو الصحيح وكذا البقر او الذبح في مثل هذه الاحوال لا صلاح **فصل** **فصل** في النوازل لا يضمن المستأجر ولا الاجنبي
شاة فذبحها في الاصل يضمن فمهما يوم الذبح وفي النوازل لا يضمن المستأجر ولا الاجنبي
رأى شاة رجل سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحساناً والمحتاج
للقوت ان يضمنه لا يضمن في الاصل **فصل** ولا يذبح بماله الذبح لا يصلح لهما وكذا الغنم
عند حرج او الصحيح من مذبحه ان لم يفسد مكرهه فمما اجمل من ذبحه وحرجه
في الجنابة على الذواب من هذا الفصل ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف ماله فلم يذبح
فملك يضمن ان يبرأ او في هذا شرط الضمان فيما مات خيف الفرو ولا يضمن في هذا الفصل
على الامين باطل كذا **فصل** وقال عماد الدين في فصوله عند ذبح البيع هذا الشرط لما ذكرنا
ذبح من ماله من الحفظ وكما يشرط عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز فلو لم يذبح فقد
قصر في حفظه ما شرط عليه فيضمن وخبر عن هذا جواب ما ذكره من ان شرط الضمان
على الامين قال صاحب جامع الفصولين اقول الظاهر ان الذبح ليس من الرعي فلا
يدخل تحت العقد فهو متبرع في التزاد فلا يضمن واقل ما فيه ان لا يضمن عن الملك فلا يضمن
بالملك يقول المحقق الذبح وان لم يكن من الرعي ظاهره كذا في حقيقة الذبح ان كان من الرعي

هو الحفظ كما ان المراء من الرعي الحفظ ايضا فاستويا في المراء والظالمين هذا
هو مراد عماد الدين والحجب ان المعتمر من كيف من ما قدمت به ان يضمن
من فلو قال المحقق انما يضمنه كموكب **فصل** راع قال في جنابة وقال راعيا في جنابة
منه في الرعي يضمن ان يكون الاجنبي كالراعي فيضمنه فلا يضمن في ضامته كذا في قوله
بأن يضمن فذكره راعيا راعيا اذا اقر سبب ضمان وهو شرط خلاف ما نحن فيه اذا اقر سبب شاة
سبية ولو قال الراعي ذبحها الرضا واكثر المراء راعيا صدق راعيا وضمن الراعي اذا اقر سبب الضمان
فصل اختلفا فقال ربة الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي ذبحها وهي ميتة فالقول للراعي ولو
شرط راعيا على الراعي ان ما يملك من الماشية بآية بعلامة لم يضمن هذا الشرط ويكون القول
في الهلاك للراعي ولو لم يأت بالعلامة **فصل** اختلفا فقال الراعي خفت موتها فذبحها واكثر
الملك فالقول للمالك وكذا البقار واذا اختلفا في العدد فالقول للراعي والبيتة للمالك
وليس للراعي ان يشرب من لبن الماشية **فصل** وضمن ما اكل من الابلان **فصل** في الجار
استوفى حقه في احوال فضاء منتهى قبل فممن عند من لو ضاع من خارج الحجر
لانه اجبر مشرك وقيل لا في الصحيح ويضمن لان اجبر واحد الا يبرأ ان لو اراد ان يضمن
بشئ من ماله لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بان نقت البقرة فلا يضمن الجار
في الاصل او الاموال المحفظة في البيوت في يد مالكها وجار السوق على هذا القول **فصل** في الجار
ان يضمن ما كان خارج السوق لا داخله **فصل** استوفى حقه في حقه خان فسرق من الخان شاة
قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر لا يضمن الا الجار من حرس الابواب اما الاموال المحفوظة
بالبيت وهي في يد مالكها وغيرهما من المشايخ من قال في حارس السوق اذا كان في حرس
الجوانب فقط جازات وسرق منه شاة ضمن الجار من الماشية اجبر مشرك والصحيح
ما قاله الفقيه وان استأجر الجار من احد من البيوت حتى لا يضمن احد منهم ولو استأجرهم
فقد عقد الرئيس عليهم وان كان **فصل** حارس الجوانب في السوق فقط جازات
رجل وسرق منه شاة لا يضمن الا الاموال في يد اربابها ووجو حافظه للابواب كذا قال الفقيه
ابو جعفر وعليه الفتوى قال وجبنا قولهما ما على قول لا يضمن مطلقاً وكذا
المان في يده لانه اجبر ولو استأجره واحد من اهل السوق وكانهم استأجروه كلهم
اذا كان ذلك الواحد رئيسهم وتخلل الاجرة وفي الحيط ولو كرهوا ولم يرضوا فكلهم
فصل وفي استأجره الجار لا يضمن الا حقه من التول من فدية هو العار وهذا الاكثر
في وسط الطريق فلو وقع بعد بيع المحقق فله الاجر بضماني كذا عن صاحب القاموس

لع

حين يطلع لم يسمع الكل معنونا عليه ووجب له كل الاجر فصلا لئلا يستحق ما لم يستحق
باجر والموتول من عمل غير معنونا ليس معنونا بخلاف قصار فلهما فلهما عند فلا ضمان
ولا اجرا عندنا يقع للمالك اذا سلم ثوب اليه ولم يوجده ولو اكتشف وسط الطريق بلاكل
بان الصابغة او كسره رجل او نحو ذلك وهو على نفسه يبرأ عندنا لا عند غيره ولو كان
في صاحب عن صاحبه يوافق قول لا على قول من وهو قول اولنا فالحال ان يوجب ان يضمن
ولو لم يضمن المقصد حال وصل المقصد فانزل الرق من رأسه مع رت الرق فوقع رجا
فذلك حين حال عندنا ومعهم اولنا الرق دخل في ضمانه فلا يبرأ الا اذا انزلت يده
وجه وقال امره براء الرق وصل اليه ما كان قال القياس ان بعض النصف لو وقع
الرق من فعله ما وكثير من مشايخنا افترقا على ان حال زواجه الناس حتى اكسبه بالحيث
لا يضمن اجاعا بمنزله خرق او عرق غالب ولو انه هو الذي زاحم الناس حتى اكسبه
فانه يضمن وصاحبه محترفة وقت اكسبه ويحظر عنه من الاجرة بالزاد ما حصل او ضمنه
قيمة وقت الحرق في ذلك المكان الذي حرقه استباحه ليجعل عليه طعاما الى مكان
كذلك الحرق اليه ثم رده الى مكان حصل فيه سقط الاجرة عندنا خلافا للفرق ويصرفه صاحب
كما لو سلم اليه حقيقة ثم اخذه مثل المالك مع الحال فغير الحال وفقد المالك ضمن لانه جناية
يده ولو سرق من رأس الحال والمال معه يبرأ اذا يد المالك فانه على المالك بعد ذلك
يمنع وقوع التسليم الى غيره كذا في سنن ولو لم يكن المالك معه يبرأ عندنا لا عند غيره ولو
الرق ما كان الحال ليضعا على رأس الحال فوقع فخر يبرأ اذا لم يمسك اليه الرق فانه
في يد ما كان بعد ولا يضمن الحال بلا تسليم كذا في سنن من حرقه في الطريق ثم اراد رده
فاعانته رت الرق فخر فعه ليضعا على رأس الحال فوقع فخر ضمن اذا صار في ضمانه
حين حصل ولم يبرأ منه بعد اذا لم يمسك اليه **صل** انقطع جيل حال وسقط لكل ضمن وقال
شدة جيل لا يضمن فكانه اسقطه فلف من جناية يده ولو انشقت الحقيقة بنفسها وخرج
ما فيها ضمن ويسأل في قياس قول ولا يشبه انقطاع الجبل اذا انقطع من الحال حيث
شدت جيل وانه وبنام المالك حيث جعله في حقيقة وايبره به يضمن منزل الحال
في مغارة وتباعد الانتقال فم ينقل فلف المشاع بمرقة او مطر ضمن وتاويله
لو كان المظفر او السرة غالب اذا جئنا بعينه مضيقا استباح حال الجمل
في طريق كذا في جند في طريق اخبره كذا الناس ببراءة قالوا هذا لو قارب الطريق
اذ ينفذ التعيين جئنا اتا لوبنها تقا في طريقه ولو قصر او قصوة وسهولة

ضمن

ضمن وهو رواية عن غيرنا اطلق في الكتاب اذا الطريقان اذا كانا مسلوكلين
فلي تقا وتما حتى لو حمل في البحر ضمن ولو قالا يضمنه الناس لخص النفاوت كل لوط
فلا اجرا في بحر او غيره قال **فقط** وكذا البضاعة الا ان ياذن المالك في البحر فله
من وقدر في الخالف في الطريق زيادة على هذا فليست **فقط** وقوع متاعا الاشكال
ليحمل الى موضع كذا في الحال فقال رتب المتاع ليس بمتاعا وقال الحال هو متاعا فكل من
قال من القول للحال يضمنه ولا اجرا الا ان يصدق المالك وبأخذ النوع الواحد والذو
فيه سواء الا في النوع الواحد لا يلزمه الاجر ولو حمل طعاما وربنا فقال الحال بهذا
طعاما فتح واختر وقال المالك كان طعاما لاجد من هذا قال فان هذا في هذا
الطعام ولا يعطى الاجر فاما في نوعين مختلفين فلا اجرا للحال الا ان يصدق وبأخذ
ضمان المتاع وفيه متاعا المتعلق من داره وترك الغزل فيها ضمن عندنا لا عند **فقط**
قالوا ان لم يغزل الغزل من مكان كان فيه الى بيت اخر من داره فغزلها ولو دعه لمن
في ذلك الدار لا يضمن عندنا اذا الغزل باقيا فيها كان هو ساكن فيها اذن اصلح
ان سكناه فيها لا يضمن ما بقي له فيها من عندنا يضمن **فقط** وفيه البعير الذي ليس فيه
المتاع الى سباح اخر ليس فيه من بيت الاخر فلو اجبره للاول برشا والوجه
ضمن الاول لا الثاني عندنا وعندنا ضمن ايتها شاكرا خلافا في مودع المودع **فقط**
فلو ان اجبر الاول برشا لكانها ولو ان في اجنبي ضمن الاول لا الثاني وهذا عندنا
الاول ضمن لو ان الثاني اجبره ولو اجنبي المالك ضمن الاول والثاني مقتضى ما ذكرنا كل
صالح شرط العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فربما لو شرط عليه الشئ ضمن بدفعه
الى غيره ولو اجبره يقول الحقير ويقضي ايضا انه لو لم يشترط ذلك لا يضمن لوقال
صاحب الحارصة وفي حرقه القدر رت القوت لو شرط على العامل ان يعمل بنفسه له
ان يستعمل ولو اطلق فله استعمال غيره ثم يقول الحقير ما سبأ في اول ضمان الصانع
من انه لو سرق من الثا في بعد تمام العمل لا يضمن الثاني لانه لا فرع صار مودعا وحسن العمل
كان يده بدفعه انقصه لانه ان المالك يعتقد ان يعينه بها ايضا **فقط** متاعا تركه المالك
في بيت الطريق فسر من ليل لو البيت حصين بمسك الثياب في مثل براء والا فلو حرق
رثه براء او بقاء الا ضمن **فقط** ليس عليه ان يبيت الطريق بل لو اعلق الباب في الليل
ببراء ولو سرق من بيت الطريق مرة او مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا خشي
بأفقه ثوب راد كرخانه ما قد وثق بجان رقت واغلق الباب

ولو سقط على دية عند رب البيت فاشهد ما من الاجرة وكذا لو عثر فسقط عليه ما سقط
او وسادة استعارة للبسط لا يضمن رب البيت والا الاجرة اذا مالكة اذ ان سقط
اجرة قصار انفلتت منه الدقة فوقع على ثوب فخرق فلو انفلتت او اطلع الثوب
قبل ان تقع على خشيته يدق عليها ضمن الاجير كيف ما كان **فصل** في الاصل اجرة قصار
انفلتت منه الدقة في الدقة فوقع على ثوب قصارة خرقه ضمن القصار لا الاجير
وفي الخيط اجرة القصار لا يضمن ما خرق من الدقة فيه الا ان خالف ويضمن الا اذا
خولوا الكسبي من ادوات القصار يعمل عليه مما يدق به وما يدق عليه
التلبيذ ولو من غير ضمن التلبيذ قصار ثوب القصار فاحرق او عقره فخرق ضمن
هو لا يملكه لو فعل ولم يفسده وضمن اسناده لا من وعن م قصار او دخل سراجا
في حانوته فاحرق به ثوب القصار بلا فعله ضمن لا مكان التحرق به الجار وانما يرد
غالب لا يمكن الطفاؤه وعند حرج لا يضمن ما يملك بلا فعله **فصل** في تلبيذ الاجير المشترك اذا خرق
من يده سراج فاحرق ثوب القصار ضمن الاستاذ ولو لم يكن من القصار فليس فيه
تلبيذ اطلاق سراجا وترك السرجة في الحانوت فبقي شرارة فوقع على ثوب فاحرق
لا يضمن ولو اذن السراج في الحانوت فاحصا به ثوبا ضمن الاستاذ لو اذن له
وبعض مسابك تلبيذ الاجير وولده من ضمن الاجير **فصل** في حرق قصار وجباط لو فزع ثوب
وبعث الثوب مع ابنه الصغير الى مالكة فملك في الطريق لا يضمن لو اذلا يملك حفظه والا
فوقع ثوبا الى قصار ثم امر رجلا بفضه منه فدفع اليه القصار ثوبا اخر فملك في ذلك
لا يضمن الوكيل وللمالك ان يبيع القصار بثوبه **فصل** في حرق وجوب الضمان على الوكيل مشترك
اذا كان الثوب المدفوع اليه ثوب غير الوكيل لانه اخذ ثوب غيره بلا اذنه بفعله فخير
لا اشكال حقيقة اذ الجاهل ليس بتفسير الوكيل حتى لا يعذر بل بتفسير القصار حيث
جهل وعثر فليس ينبغي ان يضمن الوكيل دون القصار اللهم الا ان يرد ان ينبغي ان يضمن
الوكيل اولا ثم يرجع على القصار كما يفهم مما سبقا في بعض طر من مسئلة بعث المالك
خ واد التثني لو دفع القصار الى المالك ثوب غيره فاخذ على ظن انه له ضمن عامر وطل
ليس بعدز ولو بعث المالك الى القصار من باخذ ثوبه فدفع اليه ثوب غير المرسى
عند الرسول لو ان ثوب القصار يبرأ الرسول ولو لغيره فخير رتب الثوب ضمن القصار
او الرسول ويرجع الرسول على القصار بلا عكس **فصل** في ارسل الى القصار من يبرئ
ثوب الاربعه ثوبا بخلافه الثواب وقال دفع القصار الى ثيابك ولم يعد ما علم

قال البخاري يسأل المالك لهما بعد فتيحة عن الخصومة ومن كذب بخلاف فلان حلف
ولو نكل لزمه ما عدا المالك ولو صدق المالك القصار فلان ان ثوب الرابع وان كذب به
فللقصار حلف المالك على ما ادعى من اجر الرابع فان حلف برسر **فصل** طلب
ثوب من القصار فقال دفعه الى رجل ظنت ان ثوبه ضمن القصار كسرا ثم سأل
يقول القصار ولو قال القصار دفعته ثوبك الى رجل وظنته انت لم يذكره وينا
ويبقى ان يبرأ فبما على سبكي في ضمان لجلي ولقد اعلم قال ولو بعث ثوبه فليزده
الى قصار فقال للقصار اذا سلمته لانه ثوب القصار الى التلبيذ قال لو قال التلبيذ وقت دفعه
الى القصار هذا الغلاني بعث اليك وصدة القصار ضمن القصار لا لولم يملكه او يصدقه
فصل اعطاء القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال المالك ليس هذا ثوبي قال القصار
عند ذلك لو اذاع القصار ثوب الثوب او عذر القصار امين وكذا كل اجير مشترك
والتقوى على قول فلو انكر المالك ثوبه لكن اخذه ونوى ان يكون عوضا من ثوبه قال الربيع
ان يبرأ ولا ان يبيعه الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم
يقول القصار في المقام اشكال عليه حيث لم يظهر ثوبه التبرج بقوله اخذته عوضا وقول
القصار نعم عليه ان لا يبرأ ولا ان يبيعه الا ان يملك ثوبه **فصل** في حرق قصار وجباط لو فزع ثوب
لا يضمن من شرط لان ذلك ثوبه وولده فخرق وجباط وجباط وجباط
قصار او جباط لا يضمن الثوب في الدكان وتلف لو تركه فخرق في ذلك الثوب او جباط
ومن حرقه في ضمان التسامح **فصل** في دفع ثوبه الى قصار فقال اخذته ولا تقع على يده
حين فزع منه او شرط اليوم او عذرا لم يفعل فبالله ربه صرات فخرق حتى سرق لا يضمن
او استغنى عنه فخرق عن قصار شرطه على ان يفرق اليوم من العمل في فزع وتلف في الغد
اجابوا بغيره **فصل** في حرق ثوبه فقال رتب الثوب به ان شرطه وادامه فلان رتبته ان
برمقت المدة وتلف الثوب على عيبك ضمانه وقال القصار لا بل دفعته اليه **فصل** في حرق
او لم يضمن مدة ينبغي ان يصدق القصار اذ ينكر الشرط والتمن والاريد عيه ثم لو شرطه على
اليوم او ثوبه ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجرا لم يبرأ عقد الا حارة
بدليل وجوب ضمانه لو ملكه وصار كما وجد الثوب ثم جابه مقصورا بوجوه **فصل** في حرق
لو يملك الثوب عند القصار بعد فزع من العمل لا يبرأ ان لم سلم العمل فلان ينبغي ان يملك
بلا يضمن عند حرقه كاجير وحمو به فخرق وعندهما يضمن ضمانه لا موال الناس ووافر
جاءه ثم عذر بهما بخلاف المالك مقصورا وان عذره الاجر او غير مقصور ولا اجر فلان يملك

التمليذ في حرقه

اختار كونه ثوبا

في الاصح ان قصصنا استوفت قال العاصم وهذا ما مر في اول هذا السائل ثم قال
فان وهو نظير ما لو دخل رجل خانقا فقال للذي في ارضها فقال هناك فربط ولم يترك
فقال للذي اخرجها صاحبك يسبقها ولا صاحب له من الخلف اذ قال ان ارضها استوفت
واشارة للذي في المكان اجابة فصار مودعا فصار في الخلف بقول الخبير قوله وهذا الخلف
منوع اذ لا يخالف اصله لان معنى هذا التوهم انما هو ذكر زيادة ليست في الخلف
وهي قوله علم ينفذ الخلف انما كان كذا اذ ذكر فيها او لا مستلثة للذي تمامها ثم عقيبها
بقوله وكذلك رجل دخل الحمام وقال للذي في ارضه اضع ثيابي فقال للذي في ذلك الموضع فهو والاه
سواء انتهى بجوابه وليست تلك الزيادة مستفادة من سئل للذي اذ لم يذكرها فظن
للذي كون يخرج الدابة ما كان على كونه صاحب ما كان على ان لا صاحب له على ان لم يذكرها
مسئلة ظن للذي ان لا بس الثياب هو المالك بل ذكر فيها ظنه ان المالك ليس بملك
فان هذا من ذلك **جس** نزع فوجد للذي في ارضه فوجد للذي في ارضه فوجد للذي في ارضه فوجد للذي في ارضه
ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض فظن وقيل لا اذ نوم مستجيرا واستودع الله
بعد حفظه عادة **تأصيحان** قالوا ان وجدنا ثيابا في ارضه فظن لا يملكها الا المستوفى كذا في كتاب
للخلف ولو مضطجعا واضع جنبه على الارض فظن لا يملكها الا المستوفى كذا في كتاب
فمن الثياب ان نام مضطجعا في الثياب لا لنام قاعا ولو خرج الثيابي من حمام فظن
ثوب ان تركه ضابطا بغير وان امر للذي او لم يملكه ان يحفظ لا بغير وقيل في
في الوديع رجل خرج من الحمام وقال كان في جيبى وراهم ان لم يبق الثيابي فلا شيء عليه
ضابطا بغير وان يضيع ثوب ج وحجاب سم وجواب الفصل قد ذكر في كتاب الاجابة
رجل ليس ثوبا بغير الثياب فظن الثيابي انه ثوب فاذا هو ثوب الغير فظن الثيابي ان
رجل وقع ثوبه الى جيبه واراد هو الثيابي فعلى الاختلاف عند جيبه لا عند جيبه لانه اجبر
امراة دخلت الحمام لا بغير الثياب وفاقا لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها
اذا خلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها اجرا على الخلف كان ايداعا ولو
لا بغير وفاقا لا بالتضييع لو دخلت قبل بغير ودفع ثوبها الى الثيابية واعطتها اجرا
بغير عند جيب وقيل هو قول ام ايضا وبنى بقوله ان الثيابية لا بغير الا بغير كون
قال ويبنى ان يكون الجواب عند سم على التفصيل لو كان الثيابي اجبر للذي باخذ
كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل بغير وفاقا بغيره تملك القصار والوديع بقول الخبير
بني ان الثيابي لو بغير للذي كذا بغير القصار وقوله ما خلفه عليه فلا يحكم بالوالم بين

يقول الخبير لا بد بغير ما مر في اول هذا السائل هو ما قبله من قوله نعم انما هو قوله
ولو كان ارضه احد ارض مالك الا ان كانت ارضه ارضه لا بغير

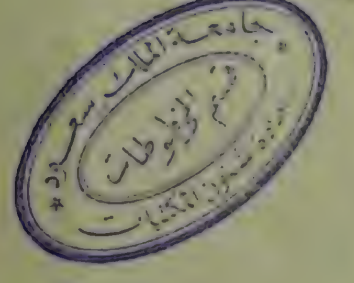
في الاصح ان قصصنا استوفت قال العاصم وهذا ما مر في اول هذا السائل ثم قال
فان وهو نظير ما لو دخل رجل خانقا فقال للذي في ارضها فقال هناك فربط ولم يترك
فقال للذي اخرجها صاحبك يسبقها ولا صاحب له من الخلف اذ قال ان ارضها استوفت
واشارة للذي في المكان اجابة فصار مودعا فصار في الخلف بقول الخبير قوله وهذا الخلف
منوع اذ لا يخالف اصله لان معنى هذا التوهم انما هو ذكر زيادة ليست في الخلف
وهي قوله علم ينفذ الخلف انما كان كذا اذ ذكر فيها او لا مستلثة للذي تمامها ثم عقيبها
بقوله وكذلك رجل دخل الحمام وقال للذي في ارضه اضع ثيابي فقال للذي في ذلك الموضع فهو والاه
سواء انتهى بجوابه وليست تلك الزيادة مستفادة من سئل للذي اذ لم يذكرها فظن
للذي كون يخرج الدابة ما كان على كونه صاحب ما كان على ان لا صاحب له على ان لم يذكرها
مسئلة ظن للذي ان لا بس الثياب هو المالك بل ذكر فيها ظنه ان المالك ليس بملك
فان هذا من ذلك **جس** نزع فوجد للذي في ارضه فوجد للذي في ارضه فوجد للذي في ارضه فوجد للذي في ارضه
ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض فظن وقيل لا اذ نوم مستجيرا واستودع الله
بعد حفظه عادة **تأصيحان** قالوا ان وجدنا ثيابا في ارضه فظن لا يملكها الا المستوفى كذا في كتاب
للخلف ولو مضطجعا واضع جنبه على الارض فظن لا يملكها الا المستوفى كذا في كتاب
فمن الثياب ان نام مضطجعا في الثياب لا لنام قاعا ولو خرج الثيابي من حمام فظن
ثوب ان تركه ضابطا بغير وان امر للذي او لم يملكه ان يحفظ لا بغير وقيل في
في الوديع رجل خرج من الحمام وقال كان في جيبى وراهم ان لم يبق الثيابي فلا شيء عليه
ضابطا بغير وان يضيع ثوب ج وحجاب سم وجواب الفصل قد ذكر في كتاب الاجابة
رجل ليس ثوبا بغير الثياب فظن الثيابي انه ثوب فاذا هو ثوب الغير فظن الثيابي ان
رجل وقع ثوبه الى جيبه واراد هو الثيابي فعلى الاختلاف عند جيبه لا عند جيبه لانه اجبر
امراة دخلت الحمام لا بغير الثياب وفاقا لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها
اذا خلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها اجرا على الخلف كان ايداعا ولو
لا بغير وفاقا لا بالتضييع لو دخلت قبل بغير ودفع ثوبها الى الثيابية واعطتها اجرا
بغير عند جيب وقيل هو قول ام ايضا وبنى بقوله ان الثيابية لا بغير الا بغير كون
قال ويبنى ان يكون الجواب عند سم على التفصيل لو كان الثيابي اجبر للذي باخذ
كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل بغير وفاقا بغيره تملك القصار والوديع بقول الخبير
بني ان الثيابي لو بغير للذي كذا بغير القصار وقوله ما خلفه عليه فلا يحكم بالوالم بين

لا عند جيبه لا بغير ما مر في اول هذا السائل هو ما قبله من قوله نعم انما هو قوله
ولو كان ارضه احد ارض مالك الا ان كانت ارضه ارضه لا بغير

الثياب

الثيابي اجبر للذي بغير الثيابي عندهما لا عند جيبه **الطمان** وفيه من قوله
الى الطمان ووضعا في صحتها وامر الطمان ان يدخل في البيت الطمان فلم يفعل
حتى ثوب وسبقه فلو على العن حابط مرتفع قد رما اليك ان يسور الا بغيره **فصل** في ما اذا
ضابطا مائة تارة فان بعض ادوات رابره من ضمن المستجر **رجل** اخرج طائفة من البر
في دولها فذهب البر من الدلو الى الماء لا بغير رب الطمان اذ البرية ما كانه فظن
وتعاقبه **فصل** فيمن كل من طمان وبياع وميسار بالخط الا في موضع يكون المظن
بخطه عفا ومن حصة **فصل** فيمن كل من طمان وبياع وميسار بالخط الا في موضع يكون المظن
يوم ترك السقي ولو لا قيمة للزراع في ذلك اليوم تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة
فيمن قدما ما بينهما بخلاف ما لو منع الماد من ارض حتى يترك زرع عطف لم يضمن الزارع
شئ ولو اتركه الا كما رقبته فاجبره بفعله الناس لم يضمن ولو ترك الزرع حتى اصابت
آفة من المطر او الوباء ونحوه فظن ان كان حاضرا او امكنه دفعه ولم يدفع ولو لم يكن معه
لا يضمن ولو اكله لجره لوضعه لو امكنه طرده والا فلا فالحاصل انه في كل موضع ترك الخط
مع احكامه ضمن لا بد **فصل** فيمن ترك شجرة بغير البذر كشجرة نين وكرم او اخرة
حتى اصابت البذر وضمن قال لا كما راجح البذر الى البذر الا ان رطب فاجر نفسه فظن
ولو ترك الشريب وهو خشب كروان فهو كترك السقي **فصل** لو ترك الكرم ولم يترك
بعد حفظه وخذ الماء وسقط حائطه وبذلك الزارعين ضمن فية الزارعين لا لما يظن
او يجب عليه حفظه لا حفظه ولو على الزارعين غلب لا بغير اذ حفظه لا بغيره لان ما كان
بعد بلوغ الثمار والزراع يكون عليها ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم الغيب
وبدون فبرج بفضل ما بينهما الى احداهما عن سقيه قال م يحجره على ذلك فلو ان جيبه
لا بغير قال وبه نأخذ فكان ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي فلو منع بعدة ضمن
فصل لو ابل فغرس الزرع قبل الرفع الى القاضي لا يضمن قال بعضهم انما لا يضمن العامل
لو قال لرب الارض يربها بيار وزمين را آب ده اكر رب الارض آب آو ولامره
بالسقي فاني ضمن اجماعا كذا **فصل** اكار لم يسق الزرع حتى فسد اختلف فيه المشايخ
والخيار اذ يضمن وكان بعد بلوغ الزرع ونأية وجفافه فهو عليه ما حتى يقتضا
وما قبل بلوغه مما يبيع به الزرع فهو على العامل بحكمة **فصل** وفيه من قوله
لا كاره اخرج هذا البذر الى البحر او هذا الجوز او الجوز فانه رطب فاجر نفسه
لو قيل الا كاره من رب الضبعة ثم لم يفعل ضمن فية الجوز والبذر الفاسد قال القاضي

ولو اخرجها من حياض فصح



لا بد من ان يدعى كناية او رسالة حث في ظاهر الرواية لا بحث كناية او رسالة
ببرهانه او يدعى حلفا لا يكذب بل عن امر فركت اسمه بالكذب لا بحث
ما لم يتكلم به وجواب السائل قد يكون بغير كناية الرأس والاشارة **في** سماع المتكلم
فاشار به الى السلام برأسه او يده او اسبوعه لا قصد صلواته وكذا لو طالب من المتكلم
شيئا فادى برأسه او قبيل الجيد هذا فادى برأسه بلا او لم لا قصد صلواته ولو قصد
بنية التسليم قصد صلواته **في** كناية وفي الرواية الكناية على ثلاث مراتب سببين
مرسوم ويوم عن بنية النطق في الغائب والحاضر على ما قاله اوستين غير مرسوم كناية
على جداره واوراقه او يرمي فيه لانه بمنزلة صريح الكناية فلا بد من البنية وغير سببين
لكناية على الهواء والماء ويوم عن بنية كلام غير مرسوم فالابتنى به الحكم **في** كناية
لو كان مرسومه ويوما يكون مقصدا معنويا مثل ما يكتب الى الغائب وغير مرسوم
ويوما لا يكون مقصدا معنويا ويوم على وجهين من بنية وغير مبنية فالمنبئية في
على الحقيقة والحقيقة والاضاع على وجه يمكن فهمه وقراءة وعلم المنبئية ما يكتب على
الهواء والماء وهي لا يمكن فهمه وقراءة **في** كناية لا بعدد على الخط ولا على الخط
على خطه طقسا ما بين ان الفاضل لا يقبل الا بنية او اقرارا وتلك كناية
وقد اختلفت في لو احضر المدعي خطا اقرارا المدعي عليه لا يحلف انه ما كتبه انما يحلف
ان المال كما في قضاء الخائنة شري حانوتا فوجد بعد القبض مكتوبا على باية في
مسحور كذا الابد لا ناعلمه لا يثبت عليها الاحكام كما في القينة وعلى هذا لا اعتبار
الوقت على صحف او كناية الا في سببين الاول ان كناية اهل الجرح يطلب الاما الى
الاما فانما يعلل به ويثبت الاما كما في الخائنة يقول الحقير كذا الا في قول الا في سببين
استثنى من قوله لا بعدد على الخط في اول هذا الجرح لان قوله لا اعتبار كما يتبادر
فانهم والله اعلم قالوا يمكن احقاق البرهات السطانية بالوفاء في زماننا كناية
الاما ان كانت العلة انه لا ينفرد وان كانت العلة الاحتمال لخطه الدم فلا الثانية
يعمل بغير السمار والتم في السباع كما في الخائنة لانه لا يكتبه وضمه الاما الى
وفي الزانية ادعى ما لا فقال المدعي عليه كما يوجد في تذكرة المدعي فقد التزمه لا يكون
اقرارا وكذا لو قال ما كان في جيبك فتك فعلى الا اذا كان في جيبك شيء او في كذا المدعي
شيئا معلوما فقال المدعي عليه ما كان قد تصديقا اذ التمسدين لا يلحق بالبول
وكذا اذا اشار الى الجرح وقال ما فيها فهو على يمينه ولو لم يكن مقصدا الى البيع لكان

كذا

كذا في الاشياء والنظائر في كتاب القضاء **في** بيع بالكتابة وفي الرواية الكناية
كالخط وكذا الا رسال حتى اعبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وقال الربيع
وصورة الكتاب ان يكتب ما بعد فقد بعث عبدك منك بكذا فلما بلغه وفهم ما قال في
الحق فقبل انتهى اما وقوع طلاق وعقار بها فقد قال في الزانية كناية في الجرح
على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة مقصدا معنويا وثبت ذلك باقراره او بنية
في خطه وان قال لم انوبه لطلاق لم يقصد في قضاء وديانة وفي المنسحق ان يصدر
ديانة ولو كتب على شيء سببين على امره او عبده كذا ان نوبى في حقه والا ولو كتب على
الهواء والماء لم يقع شيء وان نوبى ولو كتب امره طالق فمضى طالق بغير اقرار او
اذا حصل البك كناية فان طالق لا تطلق ما لم يصلح ان ندم ويحج من الكتاب
ذكر الطلاق وتزك ما سواه وبعث اليها فمضى طالق اذا وصل في حقه الطلاق كجرحه
عن التعليق وانما تطلق اذا ايق ما يسمي كناية او رسالة فان لم يسبق هذا القدر لا تطلق
وان محي الخطوط كلها وبعث اليها البتال لا تطلق لان ما وصل ليس بكتابة لو حجب الفرج
الكتاب وبعث عليه كناية بغير فرق بينهما في القضاء انتهى وفي القينة كناية طالق
ثم قالت لزوجها افرأ على فقراء لا تطلق ما لم يقصد خطا بها انتهى قال في الاشياء
وقد سئل عن كناية انما قال لا افرأ فقرأ ما يمل بغيره فاجبت بانها لا تمل له لو
بطلاق جرح لم يقصد ولو بالله تعالى فقالوا النسي والمخطي والابطل كناية
واما الاقرار بها ففي الزانية كناية باية اقرار بين يدي الشهود فهو على
اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا فهو ليس باقرار فلا تحل الشهادة باية اقرار
قال النسفي ان كتب مقصدا مرسوما وعلم الشاهد حل به الشهادة على اقراره كما لو
اقر كذا وان لم يقل الشاهد على هذا اذا كتب للشايب على وجه الرسالة اما بعد
فكان على كذا يكون اقرارا اذا كتب من الغائب كما في الخط من المحاضر يكون مكافيا
والعامة على خلافه لان الكناية قد تكون للتحريم وفي حق الاخرين يشترط ان يكون
معنويا مقصدا وان لم يكن الى الغائب الثاني ان يكتب ويقراء عند الشهود
فلم ان يشهدوا به وان لم يقل الشهود واعلى الثالث ان يقرأ هذا عندهم ويقول
اشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهد واعلى بما فيه ان علوا بما فيه كان
اقرارا والا فلا ذكر النسفي ادعى عليه لا واخرج خطا وقال لا خط المدعي عليه
بهذا المال فان كان يكون خطه فاسكت فكان بين الخطيين مشابها ظاهرة والتم

على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بما في الشيء اذا لا يبر على ان يقول هذا خطي
وانا حرره ولكن ليس على هذا الحال كذا الحال في ادراك العامة والقطر
والسمما انتم في كذا في كذا القضاة انه يعمل بدفتر البياع والصراف
والسمما في الخط فيه جهة وفي كذا ملك الكفارة بالاستيحاء حتى لو جرد في دارنا
فقال انما رسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كتابه فيعمل بها كما في سيرة النبي واما
الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغيره
وجوزد من الراوي والقاضي دون الشاهد وجوزد من لكل ان يتقن به وان لم يتقن
لونه لئلا يفسد في الخلاصة فالامام انحوا في ينبغي ان يفتي بقولهم وبكذا في الاجابة
انتم في في البرازية امر السكاك كمنه الما جارة واشهد ولم يجر العقد لانه غير مخالف
صك لا قوار والمهر انتهى واختلاف في حال امر الزوج بكتابة الصك بطلانها فقبل هو
اقراره بقبضه وقبل هو قبضه فلا يقع حتى يكتب به يفتي وهو الصحيح في زماننا وقبل
لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق كذا في القينة وفي المبتغي من رأى خطه وعرفته
ان يشهد اذا كان في جوزه به تأخرا انتهى ويجوز الاعتقاد على كتب الفقه العتيقة
قال ابن الهمام طريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهدين احاديث اما ان يكون
في طلبة او ياخذ من كتاب معروف تداء له الا يدعي نحو كتب محمد بن الحسن بن محمد بن
القضاة في المشورة انتهى ونقل لا سيما على من الى اسحق الاسفندي الابعاد على
النقل عن الكتب المعقدة ولا يشترط النقل الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتقاد على
خط المفتي اذا من قولهم يجوز الاعتقاد على اشارة فالكاتبه اولي اما الدعوى من الكتب
والشهادة من نسخة في يده فقال في الحاشية لو ادعى من الكتاب سمع وعواه لا يسمع لا يقدر
على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في مواضعها وفي العتيقة تشهد بالكتابة فطلب القاضي
ان يشهدوا بالكتابة بهذا اصطلاح القضاة واما الوصية بالكتابة ففي المجتبى كتب
صكها بخط يده او ابا بال ووصية ثم قال لا يشهد على من غير ان يقر له وسواء يشهد
انتم وفي الحاشية كتب صكها في يده وقال للمشهدوا يشهدوا بما فيه ولم يقره وفيه عليهم
قال علماؤنا لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسهم ذلك والعبيد ان لا يحل
لهم ان يشهدوا بالآباء احدى حاشية ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتبه غير
ويقرأ عليه بين يدي المشهدوا ويقول لهم يشهدوا على ما فيه ويكتب هو بين الشاهد
والشاهد يعلم ما فيه ويقولوا يشهدوا على ما فيه وعامة فيها انتهى الكل من الاشياء

والظاهر

والظاهر في مسائل احكام الكسابة من النوع الثالث كسبا ما رآه كل
امارة لا غيرك وغيره فانه طالق ثم يحل اسم فانه ثبت بالكتاب اليه لا تطلق امره
ولو كتب اليها اذا جازك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب اليها فانه كذا
ومرقة وم يرفع اليها ان كان الاب متعقفا في جميع احواله ووقع الطلاق وان وصيته
حينئذ كوصول اليها وان لم يكن كذلك لا يقع ما لم يصل اليها وان اخبره الاب بوصيته
فان دفعه اليها وهو عرق ان كان يكن فمعه وقراءته وقع الطلاق والافلام
وفي السكران ملحق بالمداني في العبادات والمخوف فيلزم سجدة تلاوة وقضائه
الصلاة السكران اذا افاق يلزمه الوضوء ولو كان حاله يعرف المذكورين الا ان
لا يكره عليه من سكر من شرب محرم او من المثلث لزمه كل الشايف في شربه
ويجب جميع عباداته ونسائه سواء شرب مكرها او طائعا بشرط السكر ولو عباح
كشرب مكره وشطط وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب غسل غنجه كالانجاء يمنع
من صحة طلاق وعتاق وسائر تصرفات السكران كسكر من كل شرب محرم وبنيته
مثلث في شربه الرابطة في المعقولات لا ينافي في خطا فيلزمه جميع احكام الشرع ويقع بانه
كلها بطلا وعتاق وبيع وشراء واقارب وبيع اسلحه لادته استحسانا ولو اقر
بقصاص او باشتر سبيل لزمه حكمه ولو قذف او اقر به لزمه الحد ولو نفي حد اذ اصح ولو
اقر انه سكر من خمر طابعا لم يتحد حتى يصح فيقره يقوم عليه البينة ولو اقر بشي من
لم يتحد الا في حد قذف ونقام عليه الحد واذ اصح في حد السكر اختلاط الكلام
وزاد ابو حنيفة ان لا يقر الا من السما ولو جوب الحد فقط واذا اقر من سكر من
محرم ومثلث بما يحتمل الرجوع كالزنا وشرب الخمر لا يتحد حتى يصح فيقره لان السكران
الرجوع ولو اقر بما لا يحتمل الرجوع كقصاص قذف وغيرهما او باشتر سبيل لزمه
لكن انما يتحد اذا اصح لا يتحد السكران حتى يعلم انه سكر من البينة وانه شر به طوعا
اذ السكران المباح لا يوجب الحد كالبيع ولبن الرماك وكذا شرب السكر لا يوجب
الحد ولا يتحد السكران حتى يبرأ عنه السكر كقصيدا لمقصود الانسحاب والسكران الذي
يحد عنه هو من لا يفعل منطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يفعل الرجل من المرأة وعندها
من يمدى ويخط كالا اذا هو السكران في العرف واليهما اكثر المشايخ والمعتبر في القبح
المسكرة حتى المحرمة عاقله اجماعا فكذا لا احتياط والفتوى على قولهما في نقل
الطهارة به وفي غيبته ان لا يسكره فلهم السكر عيبا كالا يشترط منه سقوط الصفقة فانه

ع

لا يقطع عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يفعل ما يشاء في جميع تصرفات
السكران الا الردة والاقارب بالحدود والاستهاد على شهادة نفسه في كل امر
سكران غير او شرب متخذ من اصل الخمر وهو العنب الزبيب والتمر كبقية المشروبات
ينفذ جميع تصرفاته عندنا وبذلك عاتة المشايخ وقال الحسن بن زياد والطي والكلبي
والصنار ومالك والشافعي في احد قوليه وداود والاسفي في الاخر منه تصرف ما
ورده لا يقع عندنا استسما اذ الكفر واجب في لا واجب الاثبات وعن ابن
يأخذ بالقياس ويقول يصح ردة امرئ قال فلو قلنا قاض يقول واحد من هؤلاء
نقد قضاؤه واحتلف المشايخ فمن سكر ما يتخذ من جوب واما قول من قال يوجب
محر بالسكر يقول ينفذ تصرفاته يكون زجره ومن قال لا يجب الحدية وهو الفقيه
ابو جعفر والامام الحسن يقول لا ينفذ تصرفاته ولو شرب شرابا حلي او اوفقه
وزهب عقله بالصداع لا يشرع فطلق قالم لا يقع وبه يفتي بنو ابي اشراف
طائفة فلو مكره فطلق فالصحيح انه كما لا يملك له لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفاته ولو
سكر ما يتخذ من جوب وفواكه وعسل اختلافوا فيه قال الفقيه ابو جعفر الصفي في الايام
احد لا ينفذ تصرفاته **باب** من سكر ما يتخذ من جوب وعسل فطلق امرأته لا يقع عند
حس ويقع عنده وبه يفتي لان السكر من كل شراب حرام لو سكر ما يتخذ من جوب
وعسل فابتنوا خلفوا في حد وصارت واقعة الفتوى في سعة قضا فافقت انا بحد
وعامة ائمة سعة بعد حن وان في بان في رواية بنين وكنتا طلب منهم الفرق بين
سكر بنين زبيب وتمر طيب وبين سكر هذه الاشربة وكانوا يجهلون الفرق بينهما
رواية عن اصحابنا جميعا انه يجب الحد زجر او رضاء للفساد عن الارض انما يقول الفقيه
قوله عن اصحابنا جميعا في الفاعل من قول النبي صلى الله عليه وآله ان السكران مباح كانه عتيد
وعامة ايضا من قول فابتنوا خلفوا في حد وصارت واقعة الفتوى في سعة قضا فافقت انا بحد
ان يقول فيمكن ان يعمل عنده وجوب الحد لما اختلف فيه او رضاء لفساد
تدري بالشبهات فلا قال من قال بسقوط الحد والاعلم لو كانت محمولة
بما لا يحرم لكن لا يشترط ما لم يسكر وفيما سوى الخمر ما يتخذ من جوب وعنب
وزبيب لا يجب له ما لم يسكر ومن سكر بالبنج فالصحيح انه لا يحد ولا يقع نكاحه
ولا يقع ردة

فانه يكون للتداعي غالبا فلا يكون زوال العقل ريبا فيه حتى لو لم يكن للتداعي بل للهو
وادخال الالة تصدق ان تقول يقع وقال ايضا الفقيه مشايخ الفقيهين في وقوع
طلاق من طلاق عقله بكل محض وهو المستحق ريق القلب لغواهم بغير منه انما في سكرهم
اذ لم يظهر امره في شرب من المتقدمين طلاق السكران بغير واقع وبه اخذ
كثير من مشايخنا وهو قول عثمان بن عيسى عنه بنيد عسل وبنين وضبطه وضبطه
حلال وان لم يطع عنده س اذا شرب بل هو وطرب لقوله لم يحر من بين النجس بان
واشار الى كرم ومخل ختم النجس بهما اذا مراد بيان الحكم في شرب الطيب لا باه
وقيل لانه اذا كان في الكتاب حل محذرا اسكره فليل لا يحد وقالوا لا يحد اذ هو
عن فبين سكر من الاشربة انه يحد بلا تفصيل اذ الفقيه يجمعون عليه زمانا عاصرا
الاشربة بل في ذلك يقول الفقيه قوله لا يحد ما وافق لما اختاره صاحب المصنوع كما مر
لكنه في خلاف ما يفتي عن الفقيه ابو جعفر وكان في البصر روى ايضا عن ج كما مر
كلها في اول البحث في الله اعلم بالصواب **باب** المثلث العتيق حلال عند س اذا تصد به
القوبة لا التلوي وعن من انه حرام وعنه انه مكره وعنه انه لو وقف فيه **باب**
بشيد عر وبشيد زبيب اذا طبع اذ في طبع ثم اشربة جاز شربه دون السكر عند س
لا سكر او العظم لا القوبة وعنه قليل وكثير حرام مطلقا قال الفقيه ابو الحسن في ما اخذ
وما يتخذ من جوب واما وعسل اذا اشربة وهو مطبوخ جاز شربه ما دون السكر عند س
س عند سكر من شراب قال الفقيه به ما اخذ **باب** بشيد عر وبشيد زبيب اذا طبع اذ في
طبع حل وان اشربة اذا شرب ما يقع عليه لا يسكر من غير له ولا طرب عند س بل هو
الصحيح لانه بعد تقبيل الصبابة رضاء وبشيد عر وشيد زبيب وعسل حلال وان لم
يطبخ اذا شرب منه بل هو عند س فهو كالمثلث لا يحد شربه عند س ولا يقع طلاقه
وان سكره وان انه حرام ويحد شربه اذا سكره يقع طلاقه والاصح فيه قولم وكذلك
المختار من اللبان اذا شرب في طيب هذا الخلاف **باب** حره او بكراهته اذ ان السكران
والسجباب اعادة وبني ان لا يقع اذ ان كان الجنون **باب** سكران يجه به فوسه
فاهظم انسانا فان لو كان لا يقدر على منعه فليس عليه فلا جناح اليه سكر فبشر
وكذا غير السكران لو عاجز عن منعه زوج بنته الصغيرة باقل من ثمنها ولو صاغر عند
ح اما غنما فقبيل يجوز النكاح لا التفصيص ونحو في **باب** لا يجوز النكاح عند س ولو
في سكر اختلف على قول من قبل جوب قبل لا وهو الصحيح **باب** تزوج امرأة جفيرة

من سكر ما يتخذ من جوب وعسل فطلق امرأته لا يقع عند حس ويقع عنده وبه يفتي لان السكر من كل شراب حرام لو سكر ما يتخذ من جوب وعسل فابتنوا خلفوا في حد وصارت واقعة الفتوى في سعة قضا فافقت انا بحد وعامة ائمة سعة بعد حن وان في بان في رواية بنين وكنتا طلب منهم الفرق بين سكر بنين زبيب وتمر طيب وبين سكر هذه الاشربة وكانوا يجهلون الفرق بينهما

الى فلان اذا ادعى الدفوع وكذبه فلان فالقول له في سيرة ذمته فقط الا اذا كان
مديونا او غاصبا بنف المديون المال على يد رسول له من تلك فلو رسول المديون بكما على المديون
ولو رسول الدين بهلك على الدين رجل فالمدونة من جاك بعلامه كذا فادفع اليه على
عليك لم يصح لانه توكل على رسول فلا يبرأ بالدفوع اليه وكل يعلل بينه وغاب الموكل
فخرج من على المديون فقال لا يدعي ان الموكل لانه ما اخذه متى او يمنه بصدق فهو ذلك
لنفس المال حتى يجي الموكل بل يوجب له الموكل ثم يطلب كل فخله ما اخذه
ولا يخله بصدق فهو ذلك من عيان الا اخذ لزمه المال لا يلزمه وكل اذا التكول
اقرار فلما يتعدى غيره ويكسر غيره يقول المحقق هذا دليل ناقص اذا التكول اقرار عند
وبدل عنده فالدليل النام ان يقال اذا التكول بدل اقرار فلو كان المال عند
الموكل فلا يسيل له عليه لانه مال موكل فلا يسر من المديون عا او الى الموكل فان شاء
اخذ من الموكل اذ قبضه كغيره وان شاء واخذ من وكيله لو قال الموكل قال الوكيل
ودفعته الى الموكل او تلفت بدي صدق بيمينه لا يضمن والغيرم يفي الموكل اذ قبضه تاكد
بالقبضه وقبض موكل لم يتأكد ففعل قبض موكل قبض غيره حتى وكل ما جازة فيه فخرج
القبض على الوكيل عقده وكل يتكفل المرأة فخرجت على ثلاث او دكر قبضه منه فخرج
ذو اليد عن شرايه من موكل حتى جاز الصور لا يدعي الى الوكيل ولا يقضي بما يوجب قبول
الى حضور موكل وكذا قبض دين فخرج على الاثبات يقبل له الدين كغيره في قول
وعندهما بوقفه التل العيان والدين سواء بقول الحق وقدره الفصل في نقل
فان الحق ان قوله اقوى وهو رواية عن عنته وذكر لو اقر المظن بالحق ثم
ادعى الدفوع الى الموكل فعند من يشكك في قبول البينة لا عندنا
وكل يقضي مال دادعي الغريم قبض الموكل اجبر على الدفوع الى الوكيل ولا يستخلف الموكل على عدم
قبضه لا الوكيل على عدم قبضه موكل به من المديون ان الموكل ابراه او انه
او فادعيه يقبل على الوكيل عندنا لا عندنا وكل طلب الشفعة والرد بغير الشفعة
البينة على ان موكله لم يسمع الشفعة او ابراه عن الوكيل وكيل قبض الدين ادعى عليه المديون
الى موكله او ابراه واراد تخلف الوكيل لم يعلمه لا يخلف اذ لو اقره لم يجز على موكله لا
على الغريم يقبل المحقق من هذه المسئلة في فصل الخلف فيما انه لا يخلف الوكيل ويوقع الغريم
الى الدين ثم لا يخلو من موكل فادعى عليه الموكل لا يخلف له ولا يخلف له الا
في غير ذلك من الحكم لا يصح ولو ادعى عليه الموكل في غير ذلك من الحكم لا يخلف له الا في غير ذلك من الحكم

وهو يشكك في قبول البينة لا عندنا
بعد القول كان القول موثوقا باليمين
فانقول قول الموكل ويصح سماع الوكيل في القضي بالدين فيه والشيخ
سماع الوكيل في البيع والشراء في القضي

عندنا فادعى فقال لو اقره لزمه فادى المديون فادى المديون فادى المديون
لو اقر لزمه فادى المديون فادى المديون فادى المديون فادى المديون
البائع كلفه بانه ما يعلم ان الموكل يرضى العيب لا يخلفه فان اقر الوكيل لزمه الثانية وكل
قبض الدين اذا ادعى عليه المديون ان موكله ابراه عن الدين واستخلف الوكيل على العلم
لا يخلفه ولو اقره لزمه يقول المحقق ولم يذكر ان الثاني في خلاصة وفي السيرة الثانية في
قوله ولو اقره لزمه نظر المعتبر هو الا يبراه الذي يدعي المديون فكيف يتصور لزمه على
الوكيل اللهم الا ان يقال المرد من لزوم الابرار لزوم عليه وهو الفرض من مطالبه المديون
واذا احتمل ابراه المديون باقرار الوكيل وانتقال الدين الى ذمته الوكيل جزاء على
اقراره فيعيد بل غير مسلم والله اعلم ادعى الميت وصية دينه على آخر فادى المديون
الاقرار حال جوده وانكره وصية لا يخلف لاقراءه لو اقره لم يجز فخرج الدين الى الوصي
فادى ارضاء وكذا لانه ملك موكله في حين وقال ذو اليد انه ملكي وموكلت اقربة
فلو لا بنية له فله تخلف الموكل لا وكيله فلو موكل غائب فالقاضي يحكم بالموكل فلو حضر
وحلف انه لم يقر له استقر الحكم ولو نكل اطل الحكم بخلاف ما لو كمل بر دمع معيب فقال
بابعرضي المشتري ولا بنية له فله تخلف الموكل لا وكيله فلو موكل غائب لا يحكم برده اذ
الوكيل يفتي العقد منه فلو حضر المشتري ونكل لا يطل الفسخ لصحة الفسخ ظاهر او باطنا
بالحكم وفي الاملاك المرسدة ينفذ ظاهر لا باطنا فاصحها ان وجد عيب ما شراه
فوكال ابراهه وغاب الموكل فادى الوكيل فقال البائع ان الموكل يرضى العيب لا يكون
الوكيل فصح له حتى يفسر المشتري في عشرة الشياخ في الاختلاف لاني خلف فوكيل
ووقتي ومثول واب صير تخلف ولا يخلف الا اذ اصح اقراره على الاصيل كوكيل سبع
او خصوصية في الرد عيب خليف لان اقراره صحيح على موكله فكذا كمول فاشي ادعى عينا
فقال ذو اليد شره من هذا المدعي ينزع من يده حتى يبرهن على شرايه ويترك في يده ارضا
فقاله ابراه ويكفل حتى يبرهن والا قول قيسس ويا فتى طه كما قر في فصل الخارج
وذو اليد وكذا يدعون ادعى الاثبات بغير ابراه اذ ان لم يثبت الاثبات وكيل جازة
الدار وقبض الغريم ادعى عليه بعض السكان ان عمل الاجرة موكله ورضى بوقف ولا يحكم بقبض
اجرة حتى يفسر الغائب جف ادعى وكذا يقضي دين او غيره واقر المدعي عليه المال والكمبر
وكذا تخلف المدعي عليه عند من لا عندنا او ليس بخلافه كذا ذكره المحقق في اختلافه
المشايخ قال بعضهم في اجاب الكثر غير ان الخصاف فخص قول من لم في الذكر لانه لم يحفظ

فلما ودفعته الى نذر ربي الغريم بخلاف ما لو اقر بقبض الطالب **ح** وكذا وكيل بيع اقر
بقبض موكله الثمن بغير الشراء كما لو اقر بقبض نفسه **قال** فلو قبض بغيره لم يمسك
ينبغي ان يبيع الا اقر بقبض الطالب في مسئلة وكيل قبض الدين قال صاحب المصنوعين
اقول يمكن الفرق بينهما بان وكيل البيع اصيل في قبض الثمن لعمد الحقوق اليه فلا ان يوكل به
غيره كما مر في قوله لا تسليط فلو قبض بخلاف وكيل القبض وليس له التوكيل فكان مقرا
بأن ليس له تسليط فلما يقول الحق في الفرق اشكال وعواء قرآن الوكيل بالخصومة
صحة اقراره على موكله عند القاضي وان انزل به فعل هذا ينبغي ان يبيع اقرار الوكيل
بقبض الطالب كما مر عن صاحب الخبره انما والله اعلم ويؤيد ما ذكرته ما في جامع
المصنوعين نقلا عن **حسن** وكيل خصومة وقبض دين قال في مجلس القضاء وقت
الى موكله صحة اقراره في السنتين جميعا ولو اقر في مجلس القضاء بقبض موكله والموكل قد
استثنى اقراره لم يجز انتهى ووجه التأييد هو ان الغنوم من قوله والموكل قد استثنى
في انه لو لم يستثن جاز اقراره عليه اذ لو لم يكن كذلك لكان ذكره مستلزما كالايجاز
وكيل قبض ودبغة وغارية ينزل بموت موكله فلو قال قبضته في حيوة ودفعته اليه
صدق وكيل قبض ودبغة قال له المودع دفعته اليك والوكيل انكر صدق في حق دفع
القضاء عن نفسه لا في الرام الضمان على الوكيل التوكيل بالتقاضي والقبض جاز سواء
كان الطالب حاضرا او غائبا صحيحا او مريضا بخلاف توكيل بخصومة عنه جاز فلو قيل
بموت موكله لا يموت المطلوب فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدق
اذا جرحه لانك انت ائتمنته وكان مرهقا في اقراره وقد انزل بموت موكله قال صاحب جامع
المصنوعين اقول هذا القياس ينبغي ان لا يصدق وكيل قبض ودبغة وغارية لو اقر بعد
موت موكله الى كنت قبضته في حيوة ودفعته اليه وقد قيل انما يصدق **استنباه**
لم يثبت صاحب المصنوعين لما فرقه بالولوي بان وكيل قبض الدين يريد الجواب
الضمان على الميت اذ الدينون تقضي بامثاله فلا تقبل قوله بلا شبهة بخلاف وكيل قبض
الدين لانه يريد بقض الضمان عن نفسه **فاحصيان** وكيل قبض دين قال قبضت ودفع
الى الموكل يصدق لانه ائتمن بدين الضمان لا ائتمن الى ربه فقبض قوله وكيل استثنى
قال قبضت المالك من الموت ودفعته الى الموكل وانكر الموكل لا يصدق الوكيل لانه
يريد الرام المالك على موكله فلا تقبل قوله في الجواب المالك عليه **استنباه** الوكيل يقبل
قوله بيمينه فيما يدينه الا لو كان يقبض الدين لو ادعى بعد موت موكله ان كان قبضه

في حيوة ودفعته اليه فلا تقبل قوله لا بيمينه وفيما اذا ادعى بعد موت موكله انه اشترى
لنفسه وكان الثمن مضمونا وفيما اذا قال بعد موت موكله اني اشترى وكذا موكله وفيما اذا قال بعد
موت موكله بيمينه من فلان بالف درهم وقبضتها وملكها وكذا الوارث في البيع
فانه لا يصدق ان كان المبيع قايما بيمينه بخلاف ما لو كان مستلزما للكل من الولوي لانه
الوكيل يقبض القرض لو قال قبضته وصدقه للقرض وكذا الموكل فالقول للموكل كذا في
الواقعات الحاشية **خلاصة** مات الطالب ولم يعلم بالمدين فودع المال الى الوكيل لا
يراء ولا ان يسترده ولو علم بموته ثم دفع ليس له ان يقبض الوكيل ان ضاع في يده
وعند بيمينه وكذا لو وهب الطالب المال او اقره ثم دفع الى الوكيل ضمن ان علم به
ورجع الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ولا يجوز كون الواحد وكذا في القضاء
والاقتضا ويجوز التوكيل بتقاضي الدين وقبضه من غير اخذ **حسن** وكيل قبض ماله على
اخر قبضته فوجه حجة قوله جازا وتبين انه ما قبض حقه ولو لا عيب فاستاجر محله
الى بيت الام فلو في المضر من الام كراهة استحسن اذ الظاهر في المضر ان الامر بالقبض
امر بالعليه والموت خارج المضر فلا يكون امره قبضه امر المحل اليه فلا يكون الكراهية
الامر فلو كان متبرعا وعلى هذا لو وكله قبض رقيق او دواب فانفق للراعي والكسوة
وطعامهم كان تبرعا وكيل قبض الدين لو وهب من الغنم او اقره او اقره واخذ من ماله كراهة
تفرق غير الامر والاصل ان وكيل القبض لا يملك القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه
وهو بالقبض حسن الحق بصفته واجبه ومنه ما كل الموكل ان يمنع عنه اذا عسر ضمه
عليه المطالب فليس للموكل ذلك كما استدلال وشرايين ولو اقره ففعل المالك جاز ولو
قال الوكيل برى الى ائتمنه او برى عليه هذا ربي الغريم اذ هذا اللفظ اقرار بقبضه وكله بقبض
دينه وانه لا يقبضه الا جميعا فقبض كله لا درهنا لم يجز قبضه على الامر والامر ان
يرجع كل حقه وكذا لو قال لا قبض الا درهمين ومنه ما لا يقبض مفرقا فلو قبض
شبرا ومن ثم لم يبرأ الغريم من شيء **حسن** وفي **ح** وكيل قبض ودبغة لو قبض
بعضها جاز فلو امر ان لا يقبضها الا جميعا قبض بعضه ضمن ولم يجز القبض فلو قبض
ما لم يقبل ان يملك الاول جازا لانه قبض على الموكل **حسن** **حسن** **حسن** وفي
حسن شهدا على كانه في كل شيء والوكيل يجزى لقبول لو ادعاها الطالب لا المطلوب
فاذا قلت الشهادة هل تجزى الوكيل على الخصومة مع الطالب لو شهد انه وكله بخصومة
مع الطالب وهو قبل الوكالة بغيره ولو لم يهددوا على القول لا يجزى **حسن** وكيل

وفي قوله قبضته في حيوة ودفعته اليه
فان قيل لا يصدق ان كان المبيع قايما
بيمينه بخلاف ما لو كان مستلزما
للكل من الولوي لانه الوكيل يقبض
القرض لو قال قبضته وصدقه للقرض
وكذا الموكل فالقول للموكل كذا في
الواقعات الحاشية خلاصة مات الطالب
ولم يعلم بالمدين فودع المال الى
الوكيل لا يبرأ ولا ان يسترده ولو علم
بموته ثم دفع ليس له ان يقبض الوكيل
ان ضاع في يده وعند بيمينه وكذا لو
وهب الطالب المال او اقره ثم دفع الى
الوكيل ضمن ان علم به ورجع الموكل على
الطالب ان لم يعلم الوكيل ولا يجوز كون
الواحد وكذا في القضاء والاقتضا ويجوز
التوكيل بتقاضي الدين وقبضه من غير اخذ
حسن وكيل قبض ماله على اخر قبضته
فوجه حجة قوله جازا وتبين انه ما قبض
حقه ولو لا عيب فاستاجر محله الى بيت
الامر فلو في المضر من الامر كراهة
استحسن اذ الظاهر في المضر ان الامر
بالقبض امر بالعليه والموت خارج المضر
فلا يكون امره قبضه امر المحل اليه فلا
يكون الكراهية الامر فلو كان متبرعا وعلى
هذا لو وكله قبض رقيق او دواب فانفق
للراعي والكسوة وطعامهم كان تبرعا
وكيل قبض الدين لو وهب من الغنم او اقره
او اقره واخذ من ماله كراهة تفرق غير
الامر والاصل ان وكيل القبض لا يملك
القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع
عنه وهو بالقبض حسن الحق بصفته واجبه
ومنه ما كل الموكل ان يمنع عنه اذا عسر
ضمه عليه المطالب فليس للموكل ذلك كما
استدلال وشرايين ولو اقره ففعل المالك
جاز ولو قال الوكيل برى الى ائتمنه او برى
عليه هذا ربي الغريم اذ هذا اللفظ اقرار
بقبضه وكله بقبض دينه وانه لا يقبضه
الا جميعا فقبض كله لا درهنا لم يجز قبضه
على الامر والامر ان يرجع كل حقه وكذا
لو قال لا قبض الا درهمين ومنه ما لا يقبض
مفرقا فلو قبض شبرا ومن ثم لم يبرأ الغريم
من شيء حسن وفي ح وكيل قبض ودبغة
لو قبض بعضها جاز فلو امر ان لا يقبضها
الا جميعا قبض بعضه ضمن ولم يجز القبض
فلو قبض ما لم يقبل ان يملك الاول جازا
لانه قبض على الموكل حسن حسن حسن وفي
حسن شهدا على كانه في كل شيء والوكيل
يجزى لقبول لو ادعاها الطالب لا المطلوب
فاذا قلت الشهادة هل تجزى الوكيل على
الخصومة مع الطالب لو شهد انه وكله
بخصومة مع الطالب وهو قبل الوكالة بغيره
ولو لم يهددوا على القول لا يجزى وكيل

في كل ما لا يجر عليه لامة وعدا ن سبرع يقول الحقير الظاهر ان هذا في وكيل المدعي
لا وكيل المدعى عليه كما سياتي وجهه قريباً **باب** لا يجر وكيل اشترى عن فاعل ما وكل فيه لكونه
مبتزعا لا في مسائل فيما لو وكل في دفع عين وغاب لكن لا يجر عليه الحمل اليه والمقصود والاعا
سواء وفيما لو وكل ببيع الرقبتين سواء اشترط فيه وبعدد وفيما لو وكل بخصومة بطلب المديون
وغاب الموكل ومن فروع هذا الاصل الجبر على وكيل باعتاق وتبديل وكاتبه وبهت من فلان
وبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب موكله ولا يجر عليه ولا يجر على موكله
ولو كان له حصة في الاموال ضمن **باب** قال جرجسي ودبره وكاتبه وبهت من فلان وجهه منه او
طلق امرأته او دفع هذا الثوب الى فلان فقبل وغاب الموكل لا يجر عليه على شيء من ذلك الا
في دفع الثوب الى فلان قال **باب** لا احتمال ان الثوب لم يجر عليه دفعه اليه **باب** العدل لو
ماوراء بين رايته على جبر على بيعه كوكيل خصومة بطلب المدعى لو جاء موكله جبر على الخصومة **باب**
يجر العدل على بيع الرقبتين فلو راي باعه التضي عند التثاثة **باب** لو لم يشترط التوكيل
بالبيع في عقد الرقبتين وشروط بعده قبل الجبر وقبل الجبر وهذا الصحيح وعن ساجوب الفصلين
واحد **باب** وكذا الوكيل اذا غاب موكله على جبر فوعلى هذا باع مالاً لو كاله في يد غيره لا يجر
الوكيل على الخروج الى ذلك البلد بقضاء الثمن بل يجر على ان يوكل المالك بالتمشيد بخروج
الى ذلك البلد او يكسب بالقبض الى ههنا ذلك لتبدل يقول الحقير الظاهر ان هذا في
الوكيل بل الاجرة ولو باجرة فعلى قيس كسباني بعد شرطين ينبغي ان يجر على الخروج
وانه على **باب** وكيل يبيع باع واشترى عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يجر على ذلك
بل يقال له لو وكل الموكل باستيفاء الثمن فلو كان وكيله باجرك يبيع وسما وكونه جبر
على الاستيفاء ونظيره المضارب **باب** المالك لو اخذ من القاصب او المستعير كفيلاً برده
يجر على الرد كما لا يصل واذا رد حرج على الاصيل باجركه الذي كفيلاً حرج على الاصيل بمثل ما
اذبح وشبل جركه ولو اخذ وكيله كفيلاً فانه يدفع حرجه ووجهه ولا يجر على حمله اليه
لانه مبتزع فلا يجر على تسليم المبتزع بخلاف الكفيل اذ التزم ذلك والوكيل لم يضمن الرد
وانما وعده فهو مبتزع ولا يجر على التبرع فان الوكيل لا يجر على البيع وكذا المأمور باء الدين
من مال نفسه لا يجر **باب** وكذا الوكيل بالاتفاق لا يجر **باب** وكل رجلاً يقضي كل حق له على
الناس وعندهم ومهم وفي ايديهم وخمس من يركب حبه ويكليه عنه لو راي ذلك
وكب ان اخره ان يخاصم ويخاصم ثم ان قوماً جهلوا ان لهم على موكله مالاً فلا يجر عليه ولا يجر
لان جهل الظلم ولم ينظم اذ ليس في هذه الشهادة امر باء المال ولا ضمان الوكيل عن

موكله فاذا لم يفر ولم يقين لم يجر عليه الا اذ من مال موكله فلم ينظم بامتناع عن الاداء
كذا **باب** فمذه المسئلة تدل على ان المأمور بالدين من مال موكله يجر على قضاء دينه
في اكثرى جهات وجعل عليها وامر الجاهل بدفع حمل الى وكيله يبيع وقبض كرايه منه فانه يبيع
اليه فقبل وكيله لعل واذي بعض كرايه لا بعضه قالوا لو لموكل دين على الوكيل وهو غير
بالدين والامر يجر على دفع الباقي ولو لم يكن على الوكيل دين لا يجر كذا **باب** والفرع الاخر
من هذه المسئلة تدل على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجر على اداء الدين لو لم
يكن للموكل دين على وكيله **باب** وكيل الموكل وموته وموت موكله **باب** وكله بخصومة ثم غلبه
في غيبة ختم فلو كان وكيل الطالب صحيح غلبه ولو كان وكيل الطالب فلو وكله بالتقاضي
الطالب فلو كان الوكيل غائب وقت التوكيل ولم يعلم بغيره على كل حال وان كان
حاضراً او علم به ولم يرد له لم يجر غلبه في غيبة الطالب وصح بغيره رضي الطالب ولا ولو
وكيل الموكل القاضي في غيبة الطالب فغلبه بغيره القاضي صح ولو غاب الطالب فغلبه بغيره القاضي
بغيره الطالب صح ايضا وغلب العدل في باب الرهن لم يجر ولو بغيره الرهن مالم يرض
الرهن ولو وكل بطلاق امرأته حين اداها السرايمس المارة ثم غلبه لا حضورها ولا رضاها قيل
عليك وهو الصحيح وقيل لا عليك **باب** الوكيل يغزل موكله ويغزل نفسه بشرط علم
الاخر فهما باخبار عدل او اثنين ولو غير عدلين وبموت احدهما وبجنون احدهما مطبقا
وبالحكم بقرعة بدار الحرب مرتا اذ لم يتعلق به حق الغير ويصرف موكله بغيره كيث الوكيل
عن الاشتغال به وتعود وكالة اذا عاد الى موكله قدم ملكه وبقى اثره وغلب ايضا باقرق
التركين وان لم يعلم التركين وبغير موكله لو مكاتباً ونحوه ولو ما ذوا اذ اوكل في عقود
وتصومات لا قضاة ومن واقضائه ولا يغزل بغير المولى وكيل عبده المأذون قال
وكذلك كذا على ان من غرلته فانت وكيله وبميت هذا وكيله دور يا يقول في غزله
غرلته ثم غرلته ولو قال كذا غرلته فانت وكيله يقول ان غزله رجعت عن الوكالة
المطلقة وغرلته عن النجوة **باب** يقول رجعت عن الوكالة المطلقة وغرلته عن
النجوة **باب** الغزل الحكمي لا يخاصم فيدلى علم الوكيل فلو مات موكله او خرج ما امره ببيع
عن ملكه او عنه يغزل الوكيل علم الا وكذا لو حن موكله مطبقا وارته بدار الحرب
او كان مكاتباً فخر او ما ذوا فخر او فارق شرعية وكله بخلع فلهما بغيره او ابائهما وكيل
ووصي لوروكا له وصلا لا يخرج الا بعد موكله وموصيه بالشرط على الاخره ذكر في غلة
الكتب ان الوكالة تطلب برب الموكل ولو ادعى مال الاجارة فمضت برب الموكل على وكيله

بالاجارة قبل جاز وهو الصحيح لا يعزل بموت لكن الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا انفسخ
بموت المهر كالفاسخ بغيرها وقيل لا يطالب الوكيل فكذلك امنا **باب** موت الموكل
بطل وكالته وكيله لا في التوكيل بالبيع وفكذلك في البرازية **فصل** في الوكيل بيع وفكذلك
فما هو موكل لا ينفرد في محاضر **فصل** في قيس مسئلة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف
فصل في بيع او شرائات او غبا وارثه قبل ينقل الحقوق الى موكله وقيل لا وقيل لو باع
الوكيل فمات حتى قبض الثمن لورثته او وصيته وقيل لموكله **فصل** في شري وكيله فمات قبل ان يبيع
بعيب **فصل** في حق الرد لورثته او وصيته ولو لم يكن فلو كان على وارثه **فصل** في رواية اخرى في القبا
ينجب وصية في حقه **فصل** في بيع موات ينقل حق قبض الثمن الى وصيته ولو لا وصيته لم
يرفع الا الى القاضى حتى يبيع له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل **فصل** في وكيل الوكيل يزل
بزل الاول لا بموته **فصل** لا ينقل بزل الاول ولا بموته موات الوصية قولانية المطالبة
فيما عمن مال الصغير لورثته الوصية او وصية فلولم يكن نصيبه القاضى وصية **فصل** في موات
مضارب والمال عزوض قولانية البيع لوصية لرب المال وهو الاصح اذ ان حق المضارب والمالك
رب المال فكانا شريكان **احكام الصبي** وفي **الاشياء** الولد يسمى جنتا مادام
في بطن امه فاذا انفصل ذكر اسمي صبي الى البلوغ وغلاما الى تسعة عشر وشابا الى اربع
وثلاثين وكذا الى اربعة وخمسين وشيئا الى اخر عمره انتهى يقول الخضر وسيا في تفصيل
هذا في فصل سميات الاشياء **فصل** في احواله كالمجنون فاذا عقل
فقد اصاب خبرا من اهل بيته لاداء فيسقط به ما يجمل السقوط عن البالغ فلا يسقط
عنه فرضية الايمان حتى اذا اداه كان فرضا ووضع عنه الجباب اذا داه وما حصل له يسقط
عنه العهدة ويصح منه وله العهدة فيه **فصل** في الولد يبيع خيرا لا يبيع دينه فلو ادهما
مسلم فالولد ايضا مسلم وكذا في والاخر جوسي فهو كذا في لانه انظر له وهذا الولد يختلف
الداريان كان في دار الاسلام او دار الحرب والصغير في دار الاسلام واسم الوالد في دار
الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما لو كان الولد في دار الحرب والوالد في دار
الاسلام ناسم لا يتغير ولده ولا يكون مسلما اذ لا يمكن حصول الولد من اهل دار الحرب
بخلاف عكس ذكره الرافعي والجوسي والوافي وسائر اهل الشرك ثم من الكفاية اذ له دين
سماوى ونحوه ولهذا يوزن في حقه ويجوز نكاحه نساءهم المسلمين فكان الجوسي
شرا حتى اذا ولد منها ولد يكون كبايها **فصل** في حقوق الله تعالى كالايمان وفروعه
يضمن الصبي يقول النبي عليه السلام من واصلكم بصلوة اذ لم يغفر استسجعا

واضره بم اذا بلغوا عشر اياما الضرب للسادس والعقوبة والصبي اهل للسادس
واهل للشواب والحب عليه ادرشي منها ويصح ردته فيلزمه احكام الاخرة بغير الاعتقاد
وكذا احكام الدنيا لانها تثبت بالحقوق فمما على انها تدرم بغير اللابوين ايضا **فصل** في احكام
الاخرة في الاتفاقيات اذ لو عني عنه الكفر وجعل مؤنسا لصار جهل بانه تعالى على الوصية
الكفر ودخل الجنة مع الشرك فالمراد به شرع ولا حكم به عقل واما احكام الدنيا فيخرج م
حتى بين منه امراته المسنة ويحكم عن الارث من المسلم لانه في حق الردة بمنزلة البالغ لان
الكفر مظهر لا يحكم المشروعية بحال ولا يقطع بعذر ولا عالم بقيل لان وجوب القتل
ليس بمجرى الارادة بل بالمجربة وهو ليس من اهلها كالمراة ولا عالم بقيل عند البلوغ
لان اختلاف العلماء في صحة اسلامه حال الصبا صار شبهة في اسقاط القتل **فصل** في ارتداد
الصبي العاقل ارتدادا عند حرم ويجوز على الاسلام لافيه نفع له ولا يقبل لانه يحقوبة و
العقوبات موضوعة عن الصبيان حرم عليهم ولو كان الصبي غير عاقل فلا يبرح ارتداده
لان اقراره لا يدل على تغير العقيدة وكذا المجنون وسكران لا يقبل اصلا ولا يبرح اسلام
ولا يرتد ابويه لو كافروا وقال من يعير اسلامه لا ارتداده وقال زفر والشافعي كلاهما غير
معتبرين عن وعن من اسلام الصبي لا ردة وهذا خلاف الظاهر **فصل** في احواله
العباد في فقه فخص كقول البتة ونحوه يصح منه وان لم ياذن له وليه وما فيه من خص
كطلاق وبهية وقض ونحوها لا يصح منه وان اذن وليه **فصل** في ما يرد بين
نفع وقهر كبيع وشرا ونحوهما لا يصح بشرط ولاية **فصل** في الصبي لا يكلف بشي من العبادات
ولا تبرك المنهيات فلا حد عليه لو فعل سبها ولا قصاص عليه وكذا خطاؤه وقصص عباداته
وان لم يجب عليه واختلفوا في ثوابها والمقدارة له والمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسنة و
تخطا عبادته بفعله ما يفيد كالحكم في الصلوة واكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف
لكن لا دم عليه في فعل مخطو احواله ولا تصح امامته واختلفوا في صحة امامته في التراويح و
المعزة عهدها ويجب سجدة الندوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله ويحصل
فصيل الجماعة بصلوة مع واحد الا في الجملة فلا تصح بثلاثة منهم وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء الا العتمة ويصح اذانه مع الكراهية كما في الجمع لكن في السراج الوهاج
ان الكراهية في اذن الصبي العاقل في نظام الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا
يصح تقريره في وظيفة الاذان واما قيامه في صلوة الفريضة فلامرهم لا يبرح حكم
بصحتها وان كانت اركانها وشروطها لا توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية

فهل يسلط بفعله قالوا لا قبل روايته ونقض الاجازة له وينع من مس المصحف ويجب
رد سلامه ويقام عليه التفرقة **باب** لا يجب الايمان على الصبي لكن لو اسلم صحه واثبت
عليه صلوة وصوم وحج وجهاد وفاقا ولا يجب الزكوة في ماله عندنا ويجب عليه في مال النفقة
زوجته وابويه وفاقا ولو له ارض عشر او خراج عليه العشر والخراج وفاقا لوجهها في الارض
بخلاف الزكوة اذ هي في الذمة واقصد في الفطر فقال حسب يجب في ماله وقال لم لا يجب
في ماله ولا على ابيه لو للصبي مال والا يجب على ابيه وفاقا **باب** في ظاهر الرواية عن جرحه ان لا يجب
التخيير عن ولده للصغير بخلاف صدقة الفطر اذ السبب هناك رأس بونه وعلى عليه
وبها يوجد ان في الصغير منه رتبة محضة والاصل في الغريب ان لا يجب على الغريب
الصغير ولذا لا يجب عن عبده وان وجب الفطر ولو للصغير مال يصح عنه ابوه او وصيه ماله
عند حس وقيل لا يجوز التخيير من مال الصغير وفاقا لان هذه القربة تنادي بالارادة
والصدقة بعدة تطوع ولا يجوز ذلك في مال الصغير ولا يمكنه ان ياكل كرهه والاصح ان يصح
من ماله وياكل منه ما امكن ويشترى ما ياتي ما يتفق عليه يقول الحنفية خيره في فوائد ما يحبان
والخلاصة ان كافي عدم التخيير من مال الصغير كما سياتي قريبا ولعله هو الذي حكاه
صاحب الهداية بقوله وقيل لا يجوز الخ كما قلنا لكون الظاهر ما اختاره اذ لا يخفى واجبه
وفي محضة والصبي لم يجب عليه شئ من الفرائض فكيف يجب عليه الواجب والله اعلم
فان قيل ان في التخيير عن ولده للصغير عن جرح روايتان في ظاهر الرواية يستحب اليك
بخلاف صدقة الفطر وروي عنه ان يجب التخيير عن ولده وولد ولده الذي لا اب له
والفقوى على ظاهر الرواية فلو للصغير مال قبل يجب على ابيه او وصيه ان يصير له منه قيا على
صدقة الفطر ولا تصدق عليه بل ياكل الصغير فلو فضل شئ لا يخرجه من شترى به ما يتفق عليه
وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس لها ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول
س وعليه الفقوى ولو فعل الوصي قبل لا يضمن وقيل ان كان الصبي ياكل لا يضمن ولا يضمن
يقول الحنفية قوله قبل يجب الخ هو القول الذي اختاره صاحب الهداية **باب** في التخيير
لوالصغير ما يصح عنه ابوه او وصيه عند حس وفي الاصل قال شمس الالية اشترى عظمي
شأننا ان على الاب والوصي ان يصح من مال الصغير قيا على صدقة الفطر عند حس
والاصح ان ليس له ذلك وفي الفتاوى الوصي اذا خرج عن الصغير مال الصغير ولم يصدق
جاز فان صدق ضمن **باب** الاصح ان لا يجب ان يصح للصغير من ماله وليس لاب ان
يفعل من مال الصغير صبيان زوجهما وليهما فاسم احد هما وهو يعقل الاسلام صح فلو

علم

يعقل الا فرغ من علمه اسم سبغ النكاح والاب يفرق بينهما القاضي وهذا الوجه مشترك
فلو كانت به فاسم زوجهما يبقى نكاحهما ثم التفرق اهل هو غرقه بطلاق كافي الزوج الكبير قبل
عند حس م لا يكون فزده بطلاق بخلاف الزوج الكبير **باب** اراض صبي ما دون واستقر
جاز وهو كالبالغ في هذا ولم يصح لو جرحه يقول الحنفية نقلا عن النقيح ان اراضه
غير جاز ولو اذن وليه والظاهر انه هو الصواب اذ قد ذكر في عامة كتب الاصول
ان ما فيه ضرر محض لا يجوز منه ولو اذن وليه وعدوا الا اراض منه والله اعلم قال ولو
ارضه احد في بغي فماله ان يسره ولو لم لا يضمن عند حس مطلقا وعند حس لو انفقه او
انفقه ضمن للزوج نفقة وفاقا وكذا صبي جرح المرف ودعيه عنده لا يضمن عند حس مطلقا
وعند حس لو انفقه وانفقه ضمن للزوج نفقة وفاقا ولو انفق ماله غيره فلا يسبق
ايام او اراض بالاجماع واجمعوا انه لو قبل الودعة باذن وليه وانفقه ضمن وعلى
هذا الخلاف لو مات صبي جرحه لا فانه ضمن عند حس م **باب** رد الفضا او
قيمة على الصبي قرى الفضا صبي اعا صبيات شالغيه لو كان الدافع ما دون ما صح
دفعه فخصم التلف لا يسلب له ولو جرحه ضمن هو بدفعه والاخذ باخذه لانه غاصب
الغاصب ولو اباك الودعة وخطبها ضمن وهو من ممتلكات ابراع الصبي يقول الحنفية
وسياتي جواب هذا الاستشكال بعد حجة نقلا عن الاشباه **باب** صبي وقت حبيته
اخرى قالت بكارتها قال م على الدفعة مهر المثل قال بلغا من عمر صبي في صبيته فمهرها
فان عدت احداهما ضمن الاخرى مهرها **باب** اراض صبي او امرأة فقلاؤه فمهره مهرها
عن دفع الابقرة وبعض سياتي جنابات الصبي حرت في انواع الجنابات والقبلى لو طلق امرأته
او حرقتها او هب ماله لا صح اذن فيه ابوه ولا الصبي لا يصح عقودها واقرارها
وطاقتها ومما مات عنها وصح فبعض الهبة الصبي وجبته لو تزوجا بلا اذن ثم اجاز
الولي جاز واخبار بالبلوغ لو اجاز غير الاب والجد **باب** صبي تزوج او باع ثم لم يجز
باجازته ولا ينفذ بالبلوغ فربما في اقراره فوات العضوى وجمعه في فضل سابل الخلع
صبي عاقل كالبالغ في الذبح **باب** تحلل ذبيحة بشرط ان يجعل التسمية ويضبطها بان يعلم
ان الحبل لا يحل الا بها ولو حبل القصير مبرم اذا سمى كذا في النكاح في الصبي ليس من الولايا
فلا يلى النكاح ولا الفضا ولا الاشهاد مطلقا لكن لو خطب اذن السلطان وصلى
تبعه جاز ويصح سلطنته ظاهر في البرازية مات السلطان وانفقت الزينة على سلطنته
ان يغيره لا ينبغي ان يوضع مورثه اليه وان وبعد هذا القول الى نفسه تبع لابن السلطان لشرفه

والسلطان في الرمز هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم الاذن بالعضاية والبيعة
من لولاية لا انتهى **الحكم** كما قال الشيخ كل مقتضى هذا الكلام انه يحل على
تقليد جديد بلوغه وهذا لا يكون الا ان يعزل ذلك الوالي نفسه من السلطنة و
ذلك لان السلطان لا يعزل الا بعزل نفسه وهذا غير واقع **اشباه** السلطان او
الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ بغيره الى تقليد جديد وصح القضي وصح وموتيا
ويقيم القاضي مكانه بالحق الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان وتقع الصيغة المطابقة
او الموت في عندها وجهان من التزوج الى انقضاء العدة بلا وجوب العدة عليها في
المعقد وفيه امان الصبي ولا بد اولى الا باذن وليه ولا يكسر نقب اذن البنت الطفل
استحسانا واذا اهدى الى صبي شئ وعلم انه لا يفسد له اليد الاكل منه بلا حاجة كما في
الملقط ويصح توكيله اي نصبه وكذا لو يعقل العقد ويقصده ولو كان مجرا ولا يفتح
اليه الحقوق في كل شئ بل الى موكله وكذا في دفع الزكوة والاعتبار بشئ موكل
يعمل يقول الصبي المميز في المعاملات كهدية وكفارة وفي الملقط والامتناع من
الصبي الا ان يكون ما ذواته انتهى ويحصل بوطية تحليل المطلقة ثلاثا لو كان فراهقا
تحرر منه ويشتهى النساء ويملك المال بالاستيلاء على البناج والقاطعة كالقاط
البائع وليس كالبائع في النظر الى الاجنبية والحلوة بها فحوز له الدخول على النساء الى
خمس عشرة سنة كما في الملقط يقول الجبر ليس هذا بمطلق بل منقضي ان يقيد بصبي بلغ
خمس عشرة سنة ولم يصير بالغاً او هو مخصوص بالخصم لما قال الامام فايضان في فئاواه
ولا بأس بدخول الخصم على النساء ما لم يبلغ الحلم وقد روي ذلك بخمس عشرة سنة انتهى
قال والصبي المجزؤ مأخذا فاعاله فلو قتل فالدية على عاقلة وفيمن ما لم يفسد للمال الا
في مسائل لو ائتمف ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعيره وما بيع منه بلا
اذن وليه ويستثنى من ايداعه ما لو اودع صبي مجزؤ مثله وكوديعه بغيره فاعاله ذلك
تضمن الدافع والاخذ قال وفي جامع الفصولين ان هذه المسئلة من المسئلة
اي ابرع الصبي قال صاحب الاشباه قلت لا اشكال لانه انما اتمام الصنف الصبي للتسليم
من بالكلية ومنه لم يوجب كالاخي وتمت حرة المصاهرة بوطية لو كان من يشتهى النساء
والا فالا وتمت ايضا بوطية العينة المشتهية وهي بنت تسع سنين على الثار والاب
الصبي في القامة والعاقلة وان وجد قيس في داره فالدية على عاقلة والاجرة عليه
ولا يدخل في الغرامات السلطانية كما في الولو الجدية ولا يؤخذ واصبيان اهل الذمة بالخير

عن صبيان المسلمين ولا تقتل ولا الحربي اذا لم يقاتل ولا تنقذ عمن القبلي ولو
ما ذواته فباع فوجد المشتري به عبدا لا يملكه حتى يبلغ كما في العدة ويخصه ولو ادعى على
صبي مجزؤ ولا يثبت له لا يخبره الى باب القاضي او حلف فشكل لا يقضي عليه انتهى وكفاية
باطلة ولو عن ابية ومحت له وعنه مطلقا ويجوز التفرقة بينه لا يشتهى بغير حره لها
ولو ملك صبي كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يجل لاجدان يشرب منه ولا يجوز للوالي الباس
حررا وذهبوا لان يقيه حررا ولا ان يجل لبول وغايط مستقبلا او مستدرجا
ولا ان يخصب يده او رجله بالحق يقول الخيرة وقد ذكر جميع مسائل خاتمة الصبي والجنابة
عليه في فصل الضمانات نقلنا عن الاشباه وغيره فليست هناك لدى الحاجة وكل صبي
بيع وشراء جاز لو عقل والعدة على امره لا عليه ولو جاز التضرره ولو ما ذواته فلو وكل
بشرايين مؤجل بطلب ثمنه امره لا هو ولو شري بشئ حال لزمه العدة استحسانا وكذا
لو وكله خصومة جاز لو يعقل ما يقول وما يقال والسئلة على وجهين فلو وكله خصية
جاز وصبي غيره فلو ما ذواته في التجارة جاز ولا يسأحر وليه ولو مجزؤا استأمر
ولم يذاته جاز ان يوكله عن من المشتري لو لم يعلم حال البائع ثم علم انه صبي
او مجزؤ فله خيار الفسخ اذا لم يبلغ ودخل في العقد على ان حقوقه تتعلق بالعاقد فاذن
خلافه بخير كما عرفت على عيب ولو ادخل المديون انه في كفالة وقدر ايقه ولم يملك اطلاق
بل توقف على الجازية اذا بلغ اذ لا يخبر له حال وقوعه فلو بلغ واقف كفالة قبل بلوغه
بطل اقراره اذا كفر كفالة باطلة ولو جردتها بعد بلوغه صح اما لو كان المديون هو
الصبي بان شري ابوه او وصيه شيئا له لبيد وقر الصبي حتى ضمن للداين او ضمن
الاب او الوصي جاز ضمانه بالاب والوصي لانه التزم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو
اختصاصهما فليس الحكم وبطل ضمانه بالمال لانه التزم شيئا كان يلزمه قبل الضمان كقول
رجل صبي لو الصبي تاجر صح الكفالة ولو خاطب عنه اجنبي وقبل عنه توفقت على اجارة
وليته وان لم يخاطب اجنبي وانما خاطب الصبي لا يصح عتق م وصح عتق من كقول
عن صبي نفسه او بما عليه باذن وليه او به ونهجه كان الصبي مجزؤا او لا فلو قتل لم يضمن
على الاصيل ولو اذله الكفيل باحضار الصبي فلو قتل باذن وليه يجرى الصبي على ان يجرى معه
لان اذن الوالي الصغير بالكفالة جاز اذ الاذن بها امر بقضاء ما عليه من الدين ولا بال
والوصي بملكه الا امر بقضاء الدين عن الصغير فيلزمه الامر بالكفالة ولو قتل بلا امر
وليته ولو اذله الصبي لا يجرى ايضا ولو بامره لو الصبي ما دون مجزؤ وكذا لو قتل عن صبي بال

احتمال مثل والام بفتح اواره كما صرح وقد ثبت في الأصول بل يفتقر بعد فكأنه
وقع له هو الكاتب يقول الحق قوله قلت تبين بسبب **فصل** ان المراهق
يصدق الخ حوض وهم ناشئ من قلة التدبر والعلم لان عبارة ويعلم ان مثله
لا يحتمل الواقعة في تلك المسئلة ليست بغيره وشرط لقوله ولو لم يكن المراهق كما عر
المعروض من غير ان يراه بل هو تفسير حقيقة يدل على هذا قطعاً ما نقل عن **فصل**
من قوله ولو لم يكن المراهق بان كان مثله لا يحتمل عادة وانما جعلناه تفسيراً لا شرطاً اذ لا
يحتاج لذلك لانه قد ذكره في المبدأ والانه وفي الثانية صرح ان الصبي لا يصدق في اواره
بل يصدق قبل ثلثي عشرة سنة وهو حد المراهقة فحينئذ يمنع ان يصدق قبل ذلك
بشرط احتمال احتلام مثله كيف وقد اختلف في ذلك احتمال قطعه عما تقدم من عبارة
بعد الواقعة في عامة النسخ موافقاً لما في **فصل** هو الصواب وان الغلط هو اياه
بكلمة قبل كما يخفى على ذوي الباب والعمر ان مجموع ما ذكره المعروض من كلامه النقض
خط بخط العشواء وكرم على الماء ونقش على الهواء فان قيل لو صح ما ذكره لم يتر
ان يكون قوله المراهق يصدق في اواره بل يصدق مقتداً بالوكان بالاجل كما لم يتر
بقيدوه بل ذكره مطلقاً وحكم المطلق ان يجري على اطلاقه فمن ابن التقي فقلنا
من ذكره مطلقاً فانما لم يقيد به بنا على ظهوره واعتماداً على انه قيد في محل اخر والمطلق
يجل على المقيد بشرائط المقتضى في كتب الأصول ويؤيد ما ذكرنا ما نقلنا عن
فاجي ان من ذكر المسئلة مطلقاً في محل وغيره في محل اخر فليست وليست به في قوم
اصطلاحاً على شئ وفيهم مراهق فاقول الصواب انما بلغ ثم قال بعض الورع بعد ذلك
انه لم يكن بالغاً ولم يفتح القطع قال صدق الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة
اذا قل من ذلك نادى ثم حكى عن القاضي محمد الترمذي ان مراهقاً اقر في مجلس سماع
فقال بماذا بلغت قال بالاحتلام قال فماذا اريت بعد ما انتهت قال الماء قال اني
ما فان الماء يخلف قال المني قال المني قال الماء الرجال الذي يكون منه الولد فقال
ماذا احملت على ابن اوبنت او امان قال على ابن فقال القاضي لا بد من
الاستقضاء فقد بلغن الاقرار ببلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاجتناب
وانما قبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بقبض **احكام المعاملات** وفي **فصل** البيع
بغاط يعقد في خبيس ونقيس وكفى قبض احد الجانبين مع بيان النقص للعرف
فانه باخذها بغيرهم ولا يبيط لهم بهم وفعل البائع يتضمن التملك فيه لا واخذ

انما يحتمل الاحتلام لانه قد ذكره في المبدأ والانه وفي الثانية صرح ان الصبي لا يصدق في اواره بل يصدق قبل ثلثي عشرة سنة وهو حد المراهقة فحينئذ يمنع ان يصدق قبل ذلك بشرط احتمال احتلام مثله كيف وقد اختلف في ذلك احتمال قطعه عما تقدم من عبارة بعد الواقعة في عامة النسخ موافقاً لما في فصل هو الصواب وان الغلط هو اياه بكلمة قبل كما يخفى على ذوي الباب والعمر ان مجموع ما ذكره المعروض من كلامه النقض خط بخط العشواء وكرم على الماء ونقش على الهواء فان قيل لو صح ما ذكره لم يتر ان يكون قوله المراهق يصدق في اواره بل يصدق مقتداً بالوكان بالاجل كما لم يتر بقيدوه بل ذكره مطلقاً وحكم المطلق ان يجري على اطلاقه فمن ابن التقي فقلنا من ذكره مطلقاً فانما لم يقيد به بنا على ظهوره واعتماداً على انه قيد في محل اخر والمطلق يجل على المقيد بشرائط المقتضى في كتب الأصول ويؤيد ما ذكرنا ما نقلنا عن فاجي ان من ذكر المسئلة مطلقاً في محل وغيره في محل اخر فليست وليست به في قوم اصطلاحاً على شئ وفيهم مراهق فاقول الصواب انما بلغ ثم قال بعض الورع بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يفتح القطع قال صدق الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة اذا قل من ذلك نادى ثم حكى عن القاضي محمد الترمذي ان مراهقاً اقر في مجلس سماع فقال بماذا بلغت قال بالاحتلام قال فماذا اريت بعد ما انتهت قال الماء قال اني ما فان الماء يخلف قال المني قال المني قال الماء الرجال الذي يكون منه الولد فقال ماذا احملت على ابن اوبنت او امان قال على ابن فقال القاضي لا بد من الاستقضاء فقد بلغن الاقرار ببلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاجتناب وانما قبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بقبض احكام المعاملات وفي فصل البيع بغاط يعقد في خبيس ونقيس وكفى قبض احد الجانبين مع بيان النقص للعرف فانه باخذها بغيرهم ولا يبيط لهم بهم وفعل البائع يتضمن التملك فيه لا واخذ

بمن

المشترى يضمن القبول قول **فصل** ينعقد في خبيس ونقيس قبض المبيع وان لم
يرفع ثمة للعرف **فصل** ينعقد باحد الجانبين مع بيان النقص يعني تسليم المبيع بلا ثمة
خبره ولم يطالبون به وافتى **فصل** ان لا ينعقد باحد الجانبين ان ينعقد به او بشرط لا
بقبض المبيع بيان النقص وبافتى **فصل** وفي **فصل** ان لا ينعقد باحد الجانبين ان ينعقد به او بشرط لا
فيه ثم جاء به عايد وفتح النقص خارجاً فذكر حكمه بوزن بيع باعطاء الدرهم وعن س في جبل
قال العرف كيف يبيع البر فقال كل فقير بغيرهم فقال كل من ثمة القفزة فقال فذهب
بها قال هذا بيع وعليه ثمة درهم فذلك المسئلة ان على الانتفاء باحد الجانبين وفي
فصل اختلف في البيع بغاط فيلخص بخمس كحل ولم وخير وحطوب وقيل ينعقد
في الكل وقيل لم يجر الا بقبض البديلين جميعاً وقيل يكتفى باحدهما **فصل** ما اذا قبض
المبيع لا الثمن اما على فلا يجوز ان يبيع اصله في المايضة يقول الحق هذا مخالف
لما سبنا في بعد اسطر من مسئلة البقال المذكورة في **فصل** ايضا ومن فعل سفيان الثوري
القول عن **فصل** والله اعلم **فصل** ينعقد البيع بغاط في خبيس ونقيس والصحيح عند ظهور
السنة لحق المرافعات **فصل** حلف ما شريت اليوم شيئاً وقد شرته بغاط قبل بحث
من وضع المسئلة في طرف البيع فقال لا يبيع الخبز فذهب ثمن اعطى للبحث **فصل** من عاين
ذلك المبيع ان يشهد بغاط لا يبيع **فصل** سبهم يقال اداك ان كان نوحاً ان خبره لم
نسبهم لا كشد بهلك على البقال اذ ملكه دل هذا على ان بيع الثعالب ينعقد بقبض الثمن
في **فصل** لو وضع درهما عند بقال ليأخذ به شيئاً بكرة ذلك لانه فرض كرهه اليه
ويعون ما يخذ منه شيئاً حالاً فانا ومثل هذا الفرض مني عنه ويمنع ان يستودعه ثم يأخذ
منه ما يشاء جزواً لانه لا يرد عليه وليس يرضى حتى لو ملك لاشي على الاخذ انما
يقول الحق وفي شرح القافية للمفاضل الثمن من وضع درهما عند بقال بشرط ان
يأخذ منه ما يشاء جزواً لانه لا يرد عليه ذلك واما اذا لم يشترط فلا يكره لانه جنيته يكون
وذلك لا فرقاً حتى لو ملك لا يضمن **فصل** روى ان سفيان الثوري وضع قسطاً عند
بائع الزمان واخذ ثمانية ومضى وبه اخذ **فصل** قال السيد تاج الدين في ذلك عند ظهور
السروا ما يجري فيه المماكة لا يكتفي فيه بهذا القدر حتى يكون بحارة عن تراض
يقول الحق ولعل هذا المعنى هو ما روى من قال يبيع بغاط ينعقد في خبيس لا في نقيس
وانما علم قال ولو لم يعل على اخره ما ينعقد الا على طيبك معادراهم فاشا وميزا هم ولم
يبيع ثم فارقته عن قبض ولم يستأنف ببيعاً جازلاً عنه ونحوه عن **فصل**

الاقالة بالتعاطي ببيع كبيع **فقد** مشى قال لبا بعد ان ثمنه قال فرد باينه وقبضه المشتري
لا يتقص اذا اقاله كبيع فلا بد في التعاطي من التقاض من الجانبين فكذا الاقالة
قد ان بيع التعاطي لا يتعقد بقبض الثمن **فقد** لا يتعقد النكاح بالتعاطي لظنه
ولذا يتوقف على الشهود وقلوبه قالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك بدينار ففرد بها
في المجلس ولم يقبل لئلا يشك في صحة البيع فانه يتعقد بهذا القدر قال
لاب جيبته زوجت بنك كذا فقال الاب اذهب بها حيث شئت وفيها
النية في المجلس لا يتعقد النكاح ولو بيعا يتعقد فيتعقد الاجارة بتعاطي ولو استأجر
قد رغبنا عن انما لم يجر لتفاوت القدر وصغر كبره فلو جاز تعدد رقبته على الكراوى الاولى
جاز فيكون هذا الاجارة مبتدأة بتعاطي **فقد** الاجارة الطويلة لا يتعقد بتعاطي بخلاف
غير الطويلة **الحكم** **دلال** **فقد** امر سائر المشتري له ودلالة البيع له فكذا يبيع
لم يجر الاجارة اذا بيع ثم المشتري لا بد له من ان لا يدري متى يبي المشتري فلو ذكر
لذلك وقتا فلو ذكر الوقت او لا بان قال استأجر منك اليوم بدينار على كذا جاز
ولو ذكر الاجارة لا بان قال استأجر منك بدينار اليوم على كذا لم يجر اذا قدمت
الاجارة وان لم يعلم كجب له اجتمعت الحجة في جواز استجاره ما ذكره
ان ياره بشره بشئ او يبيعه بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار
الى جواز دخول الحمام باجره بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار
الدلالة ولو انفسح البيع او لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل **فقد** فله ان يبيع حرام
او وقف لم يتعقد لال باع عينا بنفسه باذن مالكه ليس له اخذ الدلالة من المشتري اذا
هو الواقع حقيقة وتجب الدلالة على البائع او قبل بامر البائع ولو سعى بينهما فباع
الملك نفسه بغير العرف فوجب الدلالة على البائع والمشتري او عليها كجب العرف
وسئل بعضهم عن قال الدلالة ان عوض ارضى على البيع وبعدها ذلك جاز فافرض ولم يبيع
ثم ان دلالا جاز ببيع فله لال الاول اجرة بدينار وعناية قال **فقد** هذا قياس ولا جاز
لا سيما اذا جاز لال يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الامر اجارة بدينار فله الدلالة
في النكاح قبل الجلب لهما اجرة لال فيم يمل شيئا والتزوج انما يتعقد بالعقد وقبل الجلب
وبقي لهما في مقتنيات النكاح كبيع وبعده العرف في قدره **فقد** قال فانه الشايع
معظم الامر في النكاح لا يقوم الا بالدلالة اذا النكاح لا يكون الا بمقتنيات تكون منها فله
لها اجرة بمنزلة دلال في بيع حيث يستحق الاجرة ولو كان البيع يكون من بيت المتاع جاز

دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فماذا ينبغي وبيعت قال س ان باعه بعشرة
اولم يبعه لاجله وان تعب في ذلك الامر نفى الاجرة باعه بعشرة وانما جعل له
الاجرة اذا باعه بكثر منها وان باعه بكثر من عشرة فله اجرة مثله لاجل وزنه ودرهما قال
م اري له اجرة مثله بالثمن ما يبيع وان لم يبيع اذ تعب في ذلك لانه على حكم عقده فاسد
فيستحق اجرة المثل والفقوى على قول س لانه لم يحجل له اذا باعه بعشرة اراد ان
يبيع بالمرادة فامره رجلا لنادى ثم يبيع صاحبه فنادى فلم يبيع قالوا ان من له ذلك
وقد جازت الاجارة ولا اجرة له وكذا لو لم يذكر وقابل امره ان ينادى كذا صوتا
جاز ايضا فان نادى كذا صوتا ولم يبيع البيع كان السمتى وفي الوجه الاول قال
ابو نصر له اجرة مثله لانه عمل باجارة فاسدة وقال الفقيه ابو الليث لاشئ له اذا العادة
بين الناس انهم لا يعطون الاجرة الا متى يقع البيع هو انما رد لال اخذ الدلالة شتم
انفسح البيع بسبب من الاسباب سكت له الدلالة لان الاجرة عوض مقابل العمل
وقد تم فلا يستحق عليه الدلالة كخياط خياط ثوبا ففقدت رب الثوب فانه لا يرجع على
الخياط بالاجرة رجل امر رجلا ببيع شئ فباعه ثم اخلف فقال المأمور بعه باجره وقال
الامر بغيره جاز فلو كان المأمور دلالا يعرف به فله الاجرة الا فلا وكذا الخياط و
الصباغ يقول الخبير وينبغي ان يكون سائر الصباغ مثله لال الخياط وقدم مساميل
فكان الدلالة من فضل الضمانات فليظن هناك **فقد** **كتب** **الوفاء** وفيه لو تولى
القاضي القضية لال لاجل اخذ الاجرة وذكر ان يجل له اجرة لال لانه القاضي لو كتب
سجلا او تولى قضيته واخذ اجرة لال فذلك ولو تولى نكاح صبي لال لانه اخذ شئ لانه واجب
عليه وكل ما يجب عليه لا يجوز اخذ الاجرة عليه وما لا يجب عليه لال اخذ الاجرة كجوز المقتضى اخذ
الاجرة على كتابه لاجواب بقدره او اللازم عليه الجواب لا الكتابة قال فان قلت ان كان
الواجب عليه الجواب فقد حصل بالكتابة ووقع عن الواجب لا يجوز اخذ الاجرة قلت الجواب
مقتضى عمل الجواب والكتابة زائدة عليه انتهى يقول الخبير في الجواب نظر والطاهر ان يكون
جواز اخذ الاجرة على الكتابة خصوصا بما لو اجاب بل سانه ثم كتب الجواب والله اعلم بالصواب
فقد ذكر في التنازع ان اجرة كاتب القضي وقامه ان راى ان يجعل لك
على الخصوم فله ذلك وعلى من القصة التي كتب فيها العوى والشهادة ان راى القضي
ان يطلب من الدعوى فله ذلك **فقد** للقاضي اخذ الاجرة على كتابة السجلات والمحاضر وغير
من الوثائق او يجب عليه القضاء والقبض الحق الى اهل الكتابة ولكن انما يطلب له لو اخذ

دخلة وجوز اخذ الاجرة لعم القضي ولا يجوز لغيره فله الاجرة
غير مقتدرة وقال بعضهم مقتدرة في كل ما تهمته درهم
فقد سئل القاضي عن الخياط يقول اذا عقدت البس في دينار
والثوب نصف دينار فقال لم يملن فيه ولا فلا يجز ولا خلاف في ذلك

انما اخذت الدخلة في قدره فله الاجرة في مقتدرة
والسنة ذهب الامام السرخسي والفقهاء والامام تولى زاده وعليه الفقوى
لان مقتضى الدخلة بالقبض والقبض من الاموال الا انه احسن في مقتدرة
والصباغة لا يجوز بغير قدره لانه العفصة لا يتعقد باجره لال وسئل القاضي
بالجوز القدر قال هو حسن في زمانه وبه ما اخذه بربع العشرة لال فله الاجرة
والماخوذ به

ما جاز اخذه لغيره وقد بان الوثيقة لو بالبلغ الف الفية درهم وفي العين
عشرة كذا الى عشرة الاف حتى يصير في العشرة ثم ما زاد في كل الف درهم يتم
الى اثنين وفي اقل من الف فلو حقه من المشقة قدر ما حقه في وثيقة الف درهم فعينه
خمس وراهم ولو صغفه عشرة ولو صغفه درهمان ونصف في الزيادة والنقصان
باعتبار ذلك قيل كانه مروي عن ج اوعن بعض اصحابنا القاضى ان ما جاز ما يجوز
لغيره وما قيل في الف خمسة درهم لانقول ولا يلحق ذلك بالثقة واثبت للكاتب
في كثره الثمن وانما اجره مثله بغير مشقة وبغير عمل في منفعة كالحاكم وثقاب ساجر
باجر كغيره في مشقة قليلة وانما اجره السجل على من يجب قيل على المدعى اذ به اجابة حقيقة
له وقيل على المدعى عليه اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استاجر الكاتب وان لم يأمر
احد واهم القاضى فعلى من يأخذ السجل وكذا اجره الصكاك على من يأخذ الصكاك في عرفنا
وقيل بغير العرف وعلى هذا الواعظ المقر له اجره الصكاك يكون الكاخذ عليه فليكن
حبه بعد قضاء الدين واليه اشار **ش** حيث قال المدعى عليه لو اخذ خطا او اقل
مقرا بالمال ما جاز منه المالم وكذا الخط لو كان ملكا للمدعى ولو شكك ابيه من على ان خط في
يده وما جاز جبره ويدعى عليه المالم بكم الخط ولو لا بنية على الخط بكمه ان خط ليس في
يده فلو خط بكمه على دفعه ثم يدعى المالم من الخط **ش** ولاناس يترقب القاضى لان الثقة
في ما لهم وهو مال بيت المالم لان الجس من سباب الثقة وهذا فيما يكون كفاية
فان كان شرطه فموجرا وهو استجار على الطاعة او القضاء طاعة بل هو افضلها
القاضى لو فقير فالافضل بل الواجب الاخذ بالامانة اقامة فرض القضاء الا بالادال
بالكسب ببقده عن اقامته ولو غنيا فالافضل الامتناع عنه على ما قيل فعلى بيت المالم
وقيل لا اخذ هو الاصح حسنة للقضاء عن الهوان ونظر لمن يتولى بعده من المحتاجين
لانه اذا انقطع زمانا يتعدا عاونه ثم ان تيمنه زرقا دل على انه بقدر الكفاية **الحكم**
الاستثنائي هو في **الاستثناء** بطريق البيان وليس باخراج **الاستثناء** عن
ما يصلح له انما هو الصحيح ومعناه ان كل مستثنى منه اذا فرق بين قوله لقولنا على درهم وبين
قوله عشرة الاثنته فصح استثناء البعض من الجمل لا يبيح التكلم ببعض بعده ولا يصح
استثناء الكل من الكل او لا يبيح بعده شي يصير مستكلا او صار
للفظ السب ولو قال استثنى طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الاستثناء
لان استثنى الكل من الكل فلم يصح الاستثناء **قاضي**

قوله في الاستثناء
قوله في الاستثناء

قاضي ومن شرط صحة الاستثناء عندنا ان يكون مستوعبا بحيث يفي
السان اذنه المذموم بقول الحقير هذا مخالف لما سألني من خطا
ان هذا مجمل لا قراءه ولعل الصواب ما فيها والله اعلم فان يصح استثناء الاستثناء
ومن شرط الاستثناء ايضا ان يكون موصولا والاستثناء لا يقطع بنفس
وعطاس وجسماء وتخلل نزاهة بين الاستثناء وبين ما قبله فلو قال انت طالق
يا فلانة انشاء الله صح الاستثناء وتوقلا انت طالق حقه فليكن انشاء الله
يكون فاصلا فطلق **خلاصة** الاستثناء صح في جميع التصرفات وانما صح في
منعها بالعرف فلو تصرف بين الظلال والاستثناء ووجد من التصرف بدا ولم
يجد فهو استثناء اذا اوصله كذا قال من في الشئ وفي الاجناس فوسكت سكت
قدر الشئ لا يصح الاستثناء بعده الا ان يكون سكته خفي ثم قال وما
يبطل الاستثناء اربعة احوال احدها كون الشايع ان يرد المستثنى على المستثنى عنه
ثانيه طالق ثلاثا الا اربعة المالم ان يكون مساويا نحو انت طالق ثلاثا
الا لانا وفي الخطوط قال علم الاستثناء وقوت واحدة وتوقلا الثانية وقوت ثالثة
وتوقلا الاربعة وقوت الثلاث فقد صح استثناء الكل من الكل جهلا لام استثناء الكل
من الكل لفظا ونقرا في النوازل من قال نسائي طالق الا فلانة وفلانة وليس
من النسوة سواء من صح وتوقلا نسائي طالق الا نسائي لا يصح وما افترقا الا باعتبار
اللفظ البري ان يستثنى بعض الظلال نحو انت طالق الا نصفك وفي البقال قال كل امرئ
طالق الامانة وليس له من ماله تطلق وفي الفتاوى قال من اذنت طالق فري على
لسان انشاء الله بلا قصد صح الاستثناء ولا تطلق وفي تجريد قوله كسامة بالاستثناء
صح اذا تكلم بالزوج والسموعة ومو اختار الفقيه جعفر وفي مجموع النوازل لم يقرر
عن حلق واستثنى ولم يسم اذناه قال اذا جري سامة بجزء الاستثناء جاز استثناءه وكذا
روي عن من والى مظهر والامام الخفي وكذا التواء في الصلوة اذا حرك لسانه وان سمعت
نفسه فصار وثيق بقوله الحقير من احوال ما ذكره في فصل القراءة من كتاب الصلوة للمؤيد
اذ اتمه نفسه لا شك انجزه اتمو صح حركه بلسانه ولم يسمع نفسه فخلقه كسامة قال
الامام الفقيه والفقهاء من اتمه لا يجزى من الكبري ان يجرى به وهو وانعم وكذا من جرت
بجاءه من جرت في فرياد واحد مما خرج من فرياد صورته اذنه وفهم ما فرياد فرياد
ان اذنه في طهران سمع جرت واذا في الحاقه ان سمع نفسه وعاد به دون ذلك فصح

هذا السبعة في الذبح والاشياء في بين وطلاء ونكاح وعقار وسر الكهنة في الصغير
اختلفوا في حد جهر والاخفاء في العزاة فقال الهند واليهود ان جهر غيبه وكما فته
ان يسمع نفسه قال الكرخي جهر ان يسمع نفسه والحافه يصح طر وقالان العزاة فعل النساء
دون الصالح والاولا صح لان جهر حركة اللسان لا يسمع في لاد بدون الصوت وطا
كل ما يتعلق بالنطق كالنحية على الزجر وجوب السجدة بالاداء والعتاق والطلاء والاشياء
مما قاله الله تعالى فانه طالع
ولا تطلق في قول من وعده الفتوى وفي كل امر من فاداه الاستثناء عندهم ابطال تقدم على طر او
اوثاقه وعنده من تعليق وعنده ايضا الشرط اذا تقدم على الجزاء لا يعلق الطلاء الا بغير طر
فقط حصص قال النقي حرقه اشياء الله بعد موته في الامم لا الاستثناء الذي في الاول
باطل وكذا قوله في فاشاء الله او طلق اشياء الله لان هذا الاستثناء تعطيل فلا يعمل
على خلاف قوله امره بذكره اشياء الله حيث لا يملكه والاستثناء يعمل في التملك وتلك
اشياء الله اذا خرج في الكلام بوضع حكمه لا يفسر في كان فعله هذا الوفا لا امره طر فاشاء
اشياء الله او قال لا يجزي امره ان يملكه اشياء الله في الاستثناء لا يملكه قال صاحب
جامع الفصولين اقول فيه نظر اذ في تعطيل كما في قوله طر اشياء الله فلم يجز
يقول كقوله نظره باد وحي واد لان ما ذكره قياس مع الفارغ وهو فاسد له قوله
طلق امره في قوله واقا قوله امره في بذكره فاشياء الله ولا يجوز حكمه وبدل على هذا ما قاله
صاحبها لانه وفي الفتاوى الصوري قال لا يجزي امره ان يملكه بغيره على الجمل ولا يملكه
الوجوه قال في المحط هو الصحيح وان قال بغيره هذا التوكيد لا يصرح الامر ونحوه امره
لنطقه نفسه كان تملكه حتى يفسر انتهى في اشياء الله ان الاستثناء يعمل في الامم قال
عنصرت فتد امر اشياء الله يعمل الاستثناء فلا يصح الاقرار في قوله خلافه من
ط قال طر اشياء الله وشيء فطره المحاط لا يقع له هذا ان الاستثناء يعمل في
الاورام ايضا ويرفع حكمه صم قبل عمل في الاوامر قبل لا يعمل ونحوه في ان اصم
هذا اليوم اشياء الله في بغيره فصار عدله من الشئ جازا اشياء الله في هذا اليوم
يطر الوفاء اذا اراد ان يطلق امره ولا يقع بغيره ان يستصلا محظوظا لا يعمل النقص
والنقص في قوله وقبل بشرط كونه مسموعا وقيل لا والشرط في حروف واختلف
في ان الطلاء والعتاق اذا في بغيره الاستثناء هل يفسر لم يكونه موقعا له في بغيره
الوضع ولو خلق ان يطبق في اليوم فقال له في اليوم ان طالع اشياء الله وان طالع

هذا السبعة في الذبح والاشياء في بين وطلاء ونكاح وعقار وسر الكهنة في الصغير
اختلفوا في حد جهر والاخفاء في العزاة فقال الهند واليهود ان جهر غيبه وكما فته
ان يسمع نفسه قال الكرخي جهر ان يسمع نفسه والحافه يصح طر وقالان العزاة فعل النساء
دون الصالح والاولا صح لان جهر حركة اللسان لا يسمع في لاد بدون الصوت وطا
كل ما يتعلق بالنطق كالنحية على الزجر وجوب السجدة بالاداء والعتاق والطلاء والاشياء
مما قاله الله تعالى فانه طالع

لو طر في بغيره
في اليوم اشياء الله

على الف وفي بغيره المرأة قبله وقبل بحث في ظاهر الاداء فقط كتب في امره اما بعد
فانه طالع اشياء الله موصولا بكتابته لا تطلق اذ المكتوب الى غاية محظوظ
ولو كتب الطلاء واستثنى بلسانه او عكس لرواية فيه وينبغي ان يقع فقط
كتب اليها كتابا وكبت في اخره لو شئت في طر فانه طالع ثم قال بلسانه موصلا
اشياء الله في الاستثناء اذ الكتاب من غايه كطابق من حاشه وكذا قوله في
ان طالع وكبت في كاختره صدر اشياء الله متصلا بغيره ان يقع الاستثناء
يقول الحقي قوله في بغيره اشياء الله اذا ظاهر ان يكون الاستثناء حاشه من
قبل الاضمار وقد مر في اسطر ان اخره في بغيره لا يعمل والله اعلم قال صاحبها
ان طالع ان شاء الله متصلا في سورة الاستثناء بغيره لا يمكن فاشياء الله
لا رجوع عن الاستثناء فاشياء الله قال صاحبها طر اشياء الله
في ظاهر الاداء والقوله وذكر في الزاد في قوله من القول له وعلى قوله لا يصدق
ويقع الطلاء وعمله الفتوى احتياكا لغير الفصح في زمان غلب على الناس الفصح
ولو طالع في الاستثناء في ظاهر الرواية هذا الاطلاق سواء وان ذكره في
في الخلق رجل اراد ان يملكه غيبه وخاف ان يستثنى فالحيلة ان يامر طالع ان يقول
عقيدتي موصولا بسبحان الله واستغفر الله او كلاما لا يقع به الاستثناء قال
ان طالع وطالع اشياء الله في الاستثناء ولا تطلق ونحوه في طالع وطالع
وطالع اشياء الله في قوله في قياس قوله في بغيره الاستثناء لا يملك بين الملائكة
وبين الاستثناء ما لا يملكه في بغيره فلا يقع الاستثناء وعلى قوله من لا يقع شيء
قال بعده انت حر وحر اشياء الله او لا المرأة انت طالع فلا تملك اشياء الله
قال في مشايخي ومشايخي بلخ المكر تارك لما فاده اللفظ الاول فلا يغيره
حكم الاول وقال في مشايخي من قد لا يصدق هذا الجمل لان اللفظ الثاني لا يصدق
الاما فاده الاول في بغيره وصي فاصلا بين اللفظ الاول وبين الاستثناء في بغيره
ان لا يقع الجمل والاستثناء في قوله وفي بغيره الطلاء والعتاق والصحيح قوله
مشايخي لان في بغيره الكلام واجب ما لم يكن ممكنه يجعل الثاني تارك الاول
ولو كان لغوا فليس كل شيء يكون فاصلا لا يري ان يكون طالع اشياء الله
يا قاله ان دخلت الذارح الجمل ولا يصير المنداء فاصلا في قوله في بغيره
وبعض مشايخي الاستثناء المتعلقه بدعوى الرزق الاستثناء وكذا في رقب

علي

منه ان يكون
نقطة بالشارح

فصل في طهارة الدين عبارة عن ما حكمي بحرق في الذم
استنباه قال في طهارة الدين عبارة عن ما حكمي بحرق في الذم
او استهلاكه او غيرهما وايضا في استيفاءه لا يكون الا بطريق المقاصة عند
حتمه لا شره ثوبا بعشرة دراهم حصار الثوب ملكه وحرقه بالشرا في دمه عشرة
دراهم حكمه بالبيع فاذا دفع المشتري عشرة الى بايعه وجب مثلهما في دمه بالبيع
دينار وقد وجب له على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع
مثله بدلا عن العشرة المدفوعة اليه فالنقطة خاصة استوفى وتخرج على كونه
ايضا في المقاصة ان لو ابراه عند قضاءه في وجه المدعي على الدين بما دفعه
عد ويجوز تأجيل كل دين سوى القرض **واذ** فانه لا يلزم **فصل** في السداد
الدين المؤجل يكون من عليه لا يكون من له **عد** شره شيئا باجل ثمانية بايعه
لا يبطل الاجل ويبطل يكون للمشتري **واذ** ولو اجل الوارث لا يبيع لان الف في الدين
وكان فائدة التأجيل ان يتجر وتؤدي الف من ثمن المال والموت تعين الاداء
من التركة فلا فائدة في التأجيل وقوله للمشتري حكمه كذا ان الف حاله اذ في كل محبة
او الى شره لا يكون تأجيل **فصل** ما ان المقرض فاجل وارثه قال في بيعه كذا اجل
المقرض اذ القرض عارية والعارية تبطل بموت المورث **فصل** في ان يبيع من الورثة
على قوله البعض فان بعضهم رأيت في النسخ ان القرض اذا اصابته ملكا كان دراهم
او دنانير او غير ذلك وقاله في البيع وطالبه في حقه تأجيل القرض لا يبيع
على احدى دينه اذا احواله بمبرية بمادة الدين في رواية وبرائة المطالبة في رواية وروية
ان يطالب له عليه قبل الاجل **فصل** في موصو ما في حق الفسخ الاجارة فاجل
المستأجر ورثة الموصو هل يبيع قالوا اختلف فيه وصورته ما ذكر في **فصل** ما يمدون
وسله وارثه عن دابة التأجيل لم يجر قالوا هذا قولهم اما على قوله ان يجوز التأجيل
بناء على مثله في **فصل** صورته ما عزم عليه اجل عن دينه في داره لم يجر رده على قوله
اذ لا دين عليه ويصح على قوله ان لا يطالب به فلما عمل رده الوارث عند سرجه كان
عليه وجب ان يبيع التأجيل في حق الوارث ويجوز ان كان الدين عليه ثم قالوا **فصل** في حرقه
الكل اذا اجل ينسب صفة للدين ولا دين على الوارث فلا ينسب الاجل بعد هذا اما ان ينسب
الاجل في حق الميت فانه لا وجه له الى الورثة اذ الدين سقط عن ذمة الميت ولا وجه له
لادع عن معين متعلق الدين بالتركة والاعيان لا تقبل التأجيل ثم قال في الشرع عند حرقه تأجيل

وبه ان يبيع **فصل** في الدين ولو تعلق بالتركة لكن بسبب في الزمة وليس بعين حقيقة **فصل**
وان يبيعهم بعد الفسخ هذه الوماة الموصو اما الوماة المستأجر اجل وارثه الموصو اجل
المستأجر موصو بعد فسخ الاجارة في اجماعا وكذا لو اوجبت له زوجه في المهر
ولو اياها ليس لها ان تطلب المهر بها قبل الاجل مات مديون وتركة ايمانها فاجل الدين
لتعلق الدين بالتركة وتأجيل الدين باجل ثمانية فلهذا انقضاءات المستأجر موصو
حتى حل الفس بوجه واصل المبيع الورثة فلهذا في **فصل** في حق الفسخ **فصل**
كل دين اجله صحيح فانه يبرم تأجيله الا في سبعة الاولى في القرض الثانية في عقد الا في
الثالثة في الفسخ بعد الا في الرابعة في القرض لومان المديون للفسخ فاجل الوارث
وارثه طاحسة شفعه اخذ ارا يستغفره والمضى حال فاجل المشتري السادس بركة
السابع رأس مال السلم اخر الدين قضاء الاول عليه القرض فباع من مضمون شيئا
بالفسخ موقلة ثم حرقه في مضمون عليه دين فبعه المقاصة والمقرض اسوة للمقرض كذا
في جامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كذا كرهه فيلزم الوارث فيما لو كان محجورا فانه
يلزم تأجيله كحاية الظهيرة وفيما لو كان مأكلي المذموم لم يبرم بعد موت اصل الدين عنده
وفيما لو احواله المقرض على انسان فاجل لم يفسخ كذا في القية الذين لم يجل اذ قضاءه
للمدين قبل حلوله الاجل بحري الطالبة على قوله اذ الاجل حق للمدين فلهذا ان يسقط كذا
في الحائز وفي التزات لم يبرم تأجيله وان وطالبه الفسخ لا يقع للمقاصة بين الفسخ ولا رضا
الزوج كذا في سائر الديون لان دين الفسخ اضعف فصار كاختلافه في شئ ما وكذا
اخر طهارة الدين اذ الاخر دينا لا يقع المقاصة بل لا يبرم تأجيله ودينه والموت عليه دين
من جنسها لم يفسخ فصار بالدين يبيع بجمعا ثم يجرى فيه قضا وتوفيقه يكتفي بالاجتماع
بلا يجرى فيه قضا فلهذا في وصية عند قيام في يد ربة الدين كانه دينه استوفى في
حل اخر من الاشياء ايضا اخص الدين بالحكم منها جواز الكفالة به لو دينها صحا وهو
ما لا يسقط الا باءا او ابراء او ابراء فلهذا يبرم تأجيله لان يسقط بدونه بالبيع ومنها جواز
الرجوع به فلم يجر الكفالة بالاعيان امانه كحائز او مضمون بغيره كالمبيع واما المضمون
بنفسه كالمضمون **فصل** في بدل الخلع وبدل صلح عن دم وبيع فاسد والمضمون على
سوم الشرا في حق الكفالة والرجوع به لانها ملحة بالدين ومنها صحة الابراء عنه فلا يبرم
ابراء من اعيانه والابراء عن دعواه **فصل** في مضمون الاجل ولا يبيع تأجيل الاعيان
اذ الاجل شره دفعا للحصول والدين حاصلا **فصل** في **فصل** في حرقه تأجيله

وكذا دينه عليه اوجه خويشتن بنو مائده يكون ابراء يقول الحق في هذا المثلث
فيما مع دليله ولعله هو الصواب في قول الطائفة تركه ديني يبرأ قال من ابراهيم
وانه تركت بيتا رستم يبرأ ولولا لاضمة في عليه يبرأ **شع** قال تركت
عليك لا يبرأ ولولا تركه يبرأ **ف** قال تركت ديني عليك لا يبرأ اذ معناه تركته لا يقسم
في فان لم يكن **ف** ابراهيم قال لولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
عنه لم يكن ابراهيم قال لولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
يبرأ عن الباطن وبه افترق مولانا **ف** ابراهيم قال لولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
بغيره دمه ولولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
لا يبرأ ولولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ولا يبرأ في الثانية قبل المداين وانما تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
بجسدهم او كونه يبرأ عن معناه بوجه حسن لا يبرأ يقول الحق في هذا المثلث
تقدم الظاهر ان لا يبرأ اذ ليس فيه شيء يدل على البراءة او على طهرتها في اطلاق قوله فظن القوم
الا ان يكون عبارة رياء في من الفاظ البراءة في حقه قال ولولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
يبرأ ولولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
يبرأ عما يدعي عليه من هذا التاريخ في حكاية وبعد فانه سب في هذا التاريخ ولو
ادعي سب حاد بعد البراءة **ف** ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
كردم لا يبرأ من المصعدة لوجه من زوجها على يبرأ من كمالها
عربيها **ا** اذا كانت هناك سابقة قال ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ا ادعي شيئا بعد **ف** قال ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ا ادعاه لا يسمع قبل مدعي الدين اذ **ف** مائة جند يبعثه فقال ابراهيم كان
هذا اسقاطا لكونه القدر **ف** وكذا سري لم يكن ثم ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ف عندهم لا عندهما وكذا بيع باء فابرا موكلة المشتري عن عهده قبل البيع قال
ف هذا خلا في مذهبنا **ف** ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ثم ابراهيم عن دينه قبل رجع ما قبضه وقال لا يقول الحق في هذا المثلث
اول مسائل الدين فقل ان الاشياء ان يكون الفعل الاول **ف** والله اعلم قال
وكذا وكذا بيع قبض ثمنه ثم ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ط باء ابراهيم مشتريه عن ثمن بعد قبضه **ف** وكونه يبرأ الى المشتري **ف** كذا لكونه

كف

كف ابراهيم احد الود من الدين في حقه **ف** ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
العام ثم ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
تسقطه الثانية واراد ابراهيم ان يبرأ عما كان ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
الاستوفاه ثم ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
قبض جميع ما كان من تركه ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
وابرا عما كان من تركه ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
في سنة الاربعة العام في حقه عقدا فاسد لا يسمع الدعوى الا ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
وتقبل البينة لولا لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
وقد عذر على اولاده فبقوا اطلاقا من حيث كان من تركه ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
و يركل واحد من صاحبه من جميع ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
التركه جميع ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
العام الا في حاد من بعده اذ ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
اذا ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
خلا في عدم قصد ما كان ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ينبغي ان يستفسرها القاضى اذ ادعته فان ادعته باطلا قضاء ولا يرضى ولا يسمعها
والاستفسار والاستفسار في كل احوال الاشياء ايضا طائفة قال المظفر لا يعلق
عليه كان ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
الاصلي فقال ابراهيم لا يعلق في عهده لم يبرأ الاصيل وهو انما هو ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
الثالثة ابراهيم الطائفة الكهنة فزده في يبرأ وقبل وقد ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
الاربعة لا يستوفى على القبض الا ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
اذا اسقط بالقبض لا يصح الدين في وجهه يبرأ عما ادعاه اذ ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
اسقاط ولو ابراهيم براء استيفاء فلا رجوع فاحتلوا فيما اطلقوا ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
بعد لولا باطل عند من ينال على ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
فقط يبرأ بقضاء دين عن ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
ان يبرأ باقية الكهنة لا يبرأ اذ ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت
بجو قضاء لا يبرأ ان كان حيث يبرأ عما كان ابراهيم عن **ف** قال لكون تركه تركه كان ابراهيم لولا قال احرقت

على ان يبرأ قضاء وديانته وان لم يعلم الا برأه من الاعيان لا على الابد عزه وعلو قدره
او كنهه عن عيوبه وذلته في الابد فلا تسمع دعواه بها بعده وتوقلا بركته من هذا الدار
او من دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا تبنته وتوقلا بركته عنها او عن خصوصي فيها فهو
باطل وله ان يخاصم والمأجور عن ضمانه وفي الكفاية للحاكم قال لا يحل في قبلة يبرأ من دين
وعني وكفالة واجارة وحز وقصص الشئ وحكم ان يبرأ من الاعيان في الابد العالم
في القيد زوجه او ثوقا او اكل منها صاحبها من جميع الرعاوية وكان المروج يترقى
ارضها واعيان قائمة بالحصاد والاعيان لا تدخل في الابد العام انتهى ويدخل في الابد
العام الشفعة هو مسقط لها قضاء لا ديانا ان لم يقصد كساحته الدولية ونحوه
الابد عن عيب خصوصية ابرأ عن ضمانها وتصور امانته في يد الناصب وقال لا يحل
الابد في ربي مضمونة وتوكانت التمسك بركته في الابد ويترقى من ضمانه انتهى فتقوله
الابد عن الاعيان باطلا معناه انها لا تكون ملكا له بالابد والافالاء عنها بسقوط التمسك
صحيح او يحل على الامانة اذا تعارضت بينا الدين والبراءة وجعل التاريخ قد مرست
بينه البراءة واذا تعارضت بينا البيع والبراءة قدمت بينة البيع كذا في المحط الكلى من
الاشياء **ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل** **تسهيل** وارث قال تركه حتى يبطل
حقه اذا لم يكن لا يبطل بالذمة وكذا يبطل به حتى لو قال احد التامين قبل التمسك تركه حتى يبطل
حقه وكذا من تضمن قال تركه حتى في جسد المومن بطل كذا في العمادية وظاهره
ان كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام خوارجا انه ان حق الموصي لم يوجع الوارث
قبل التمسك غير متأكد يحل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل التمسك
وجع حبسه المومن وجع المسيل المرد وجع الموصي بالتكسر والتكسر قبل التمسك وجع
الوارث قبل التمسك على قوله خوارجا انه يسقط بالاسقاط وقد مر حواله من التمسك
يسقط بالاسقاط وقالوا وجع الرجوع في الحبس لا يسقط به فلو قال الوارث يسقط
حقه الرجوع في الحبس لم يسقط كما في البرازية واما الحق في الوقت في تاسيسه
فقيل ان اهل المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فلو قال
ابطال حتى في ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حقها منها خيار الشرط
قالوا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا لا يبطل بالزوجة بالقول لم يبطل باللفظ
يبطل وبعد الرؤية يبطل به ومنها خيار النسيب يبطل به ومنها الذي يسقط بالاداء
ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق الفسخ للموجة يسقط باسقاطها واما

لو قال تركه حتى يبرأ من دينه لم يبرأ من دينه حتى يبرأ من الاعيان لا على الابد عزه وعلو قدره
او كنهه عن عيوبه وذلته في الابد فلا تسمع دعواه بها بعده وتوقلا بركته من هذا الدار
او من دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا تبنته وتوقلا بركته عنها او عن خصوصي فيها فهو
باطل وله ان يخاصم والمأجور عن ضمانه وفي الكفاية للحاكم قال لا يحل في قبلة يبرأ من دين
وعني وكفالة واجارة وحز وقصص الشئ وحكم ان يبرأ من الاعيان في الابد العالم
في القيد زوجه او ثوقا او اكل منها صاحبها من جميع الرعاوية وكان المروج يترقى
ارضها واعيان قائمة بالحصاد والاعيان لا تدخل في الابد العام انتهى ويدخل في الابد
العام الشفعة هو مسقط لها قضاء لا ديانا ان لم يقصد كساحته الدولية ونحوه
الابد عن عيب خصوصية ابرأ عن ضمانها وتصور امانته في يد الناصب وقال لا يحل
الابد في ربي مضمونة وتوكانت التمسك بركته في الابد ويترقى من ضمانه انتهى فتقوله
الابد عن الاعيان باطلا معناه انها لا تكون ملكا له بالابد والافالاء عنها بسقوط التمسك
صحيح او يحل على الامانة اذا تعارضت بينا الدين والبراءة وجعل التاريخ قد مرست
بينه البراءة واذا تعارضت بينا البيع والبراءة قدمت بينة البيع كذا في المحط الكلى من
الاشياء **ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل** **تسهيل** وارث قال تركه حتى يبطل
حقه اذا لم يكن لا يبطل بالذمة وكذا يبطل به حتى لو قال احد التامين قبل التمسك تركه حتى يبطل
حقه وكذا من تضمن قال تركه حتى في جسد المومن بطل كذا في العمادية وظاهره
ان كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام خوارجا انه ان حق الموصي لم يوجع الوارث
قبل التمسك غير متأكد يحل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل التمسك
وجع حبسه المومن وجع المسيل المرد وجع الموصي بالتكسر والتكسر قبل التمسك وجع
الوارث قبل التمسك على قوله خوارجا انه يسقط بالاسقاط وقد مر حواله من التمسك
يسقط بالاسقاط وقالوا وجع الرجوع في الحبس لا يسقط به فلو قال الوارث يسقط
حقه الرجوع في الحبس لم يسقط كما في البرازية واما الحق في الوقت في تاسيسه
فقيل ان اهل المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فلو قال
ابطال حتى في ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حقها منها خيار الشرط
قالوا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا لا يبطل بالزوجة بالقول لم يبطل باللفظ
يبطل وبعد الرؤية يبطل به ومنها خيار النسيب يبطل به ومنها الذي يسقط بالاداء
ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق الفسخ للموجة يسقط باسقاطها واما

الرجوع

الرجوع في المستقبل واما حق الرجوع فلا يقبل الاسقاط من العهد قالوا لو عفا
المقروض ثم عاد وطالب حذرك لا يقام بعد عفو القبط واما ما ليس بالان
من العفو فلا يتصف بالاسقاط كوكالة وعارية وقبول وديعة واما حق الاجارة
فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة قاله قد وقع الاشتباه في مسائله ولم ارفها صرحا بعد
التفتيش منها ان بعض الدنية المشروط لم يرجع اذا اسقط حق فوري في استحقاق
ومنها المشروط التولية اذا اسقط بالغيره بان فرغ من عملها الا في القيمة وغيره وان
التولية اذا افضتها لغيره فان كان المتوفض له تفويضا عاما صح تفويضه لغيره والا
فلو في محضه لم يجر ولو عذر مودة جاز بناء على ان اللوحي ان يوجي لغيره انتهى وفي القيمة
لو عزل ناظر مشروط لم يظفر بغيره لا يعزل الا ان يخرج الواقف والقاضي انتهى ومنها
الواقف مشروط بنفسه شرط في اصله وقف كشرط ادخاله واحدا وزيادة وقصره
فاسقط حق من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكلي لا في الاصل فيمن اسقط حق
من شي كماله لم يخر من العمادة الا اذا اسقط الشرط وحده لا الاخر فلا يسقط حلا مالا
حق لغيره وفيما لو اسقط الواقف حق عاين شرط نفسه او لغيره واذا اقر للشرط لم يرجع او بعض
اذا لاح له فيه وانما يتحققه فلان ليسقط حق ولو كان مكتوب الوقف خلاه كذا ذكره
الحق واما حق المطالبة برفع جرح الغير الموصى به عاين شرطه فاما لا يسقط بابرأ
وصح وعفو وبه واجارة كفاية البرازية وفي الايضاح قاله السلي اسقطه حتى
في التسليم ذلك المكان او البلد يسقط انتهى وتوشط الواقعة ثم وطأ ما ادخله
واخرج وغيرهما وكذا بالوقف متفعا للشرط حكم حتى في رجوع الواقف عما شرط
لغيره من الشرط لا يحل رجوعه اذ الوقف بعد حكمه لازم وهو شامل للشرط ولو شرط
كل يوم وامر من الايضاح يدل على ان الشرط لو كان في حق لانه فانه يلزم ولا يقبل الا
الكلي من الاشياء **ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل** **تسهيل** وارث قال تركه حتى يبطل
حقه اذا لم يكن لا يبطل بالذمة وكذا يبطل به حتى لو قال احد التامين قبل التمسك تركه حتى يبطل
حقه وكذا من تضمن قال تركه حتى في جسد المومن بطل كذا في العمادية وظاهره
ان كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام خوارجا انه ان حق الموصي لم يوجع الوارث
قبل التمسك غير متأكد يحل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل التمسك
وجع حبسه المومن وجع المسيل المرد وجع الموصي بالتكسر والتكسر قبل التمسك وجع
الوارث قبل التمسك على قوله خوارجا انه يسقط بالاسقاط وقد مر حواله من التمسك
يسقط بالاسقاط وقالوا وجع الرجوع في الحبس لا يسقط به فلو قال الوارث يسقط
حقه الرجوع في الحبس لم يسقط كما في البرازية واما الحق في الوقت في تاسيسه
فقيل ان اهل المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فلو قال
ابطال حتى في ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حقها منها خيار الشرط
قالوا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا لا يبطل بالزوجة بالقول لم يبطل باللفظ
يبطل وبعد الرؤية يبطل به ومنها خيار النسيب يبطل به ومنها الذي يسقط بالاداء
ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق الفسخ للموجة يسقط باسقاطها واما

الرجوع

بوي وحيه اعدو بخ دينا كوفه وار شهر رفته واين شركه ميان ايستان برانداخته
بينجي ان لا يجمع الحكم على الامر لما في مشقة لجامع من اجرة ان يعذب بالفقده
بالعين يجمع بالعين عليه وليس كوكيل شر او لا لعقد بها وانما امره ان يخلصه
من امره ان ينفق عليه الفانفق الفيق اجبت امره ليشترى اسماء فلو قال اشترى
او قال من مال ربي والا الا ان يكون خليفه ولو الماس امره ان يعذب او تركه
وكيف فقال الوكيل اشترى صادر الوكيل الثاني من غير على اجمع على احد عاملا طراح
اخذ طراح من الاكاد ورتب الارض غائبه طراح المروية ان لا يجمع على ربة الارض
يجمع ولشترى كالكا وكذا الجوان في لبيان واخذ العامل من المستاجر ومنه داره
فقط احد الكهين نوادي خارج يكون منبر **احكام الكسبي** وفي الاشياء
حر النسيان عدم تدويره حجة اليه واختلاف الفرق بين السهو والسب
والعقد انهما متساويان فان يقول الحق يريد انهما متساويان فان عند الفقهاء يجمع
لا فرق بينهما شرا ولا في غيرهما فرق عند غير الفقهاء اذ قد ذكر في شرح مقاصد
وغيره ان الذم على الصورة الادركية لا انتهى الى ردها بل يجمع بين الحق والكسبي
جديد فنيان والافسوس انتهى قال صاحب الاشياء وانفق الاستسقط لا ثم
حظقا واما حكم الدينون فانه لو وقع في تركه لم يفسد بل يجب تداركه ولا
يحصل الثواب لمن قب عليه ولو وقع في فعله منتهى عن فانه او جبره كان
شبهة في اسقاطها فمن شئ صلو او صوما او حجا او زكوة او كفارة او نكاح
او زحف بغير عرفه غلط يجب فضاؤه اجماعا ومنها ما يصلح بخاتمة ما تقدمت
او نسي ركعتين الصلوة او يفتن خطا في اجتهاده في ماء او نوي او وقت صلوة
او صوم او نسي نية الصوم او نكلم في صلوة ناسيا عما سقط عليه في النسيان لو اكل
او شرب او جامع ناسيا صوما او اكل ناسيا في صلوة لم يبطل ولو لم ناسيا في صلوة
ربا حجة على اربع ركعتين امثرا وسجد للسهو والناسي والعاقد في الجنب سجد
وكذا في الطلابة لو قال في حق طلبة ناسيا ان لم زوجة وكذا في الغنائم وخطوات
الاحرام وقد جعل في الخبر اصلا فقال انه ان كان مع قركر ولا اكل
كل ما يصلح لم يسقط الاثم تقديرا بخلاف صلاة في الغدوة او الامم مع داء كل صائم يسقط
اولا ولا فاقه في تركه الذابح التسمية انتهى فقهاء في له ادلا ولا فاقه في سائر تعقده
وصليها من قوله اولاي او لا مع وقوله ولا فاقه ولا مع طلع ومعه الحج ان لا يكون

مع ذكر ولا مع داء يسقط بالطريق الاولى والله اعلم قال ومن مسائل النسيان لو نسي في
دينه حتى كان فاد كان من يسوع او نسي لم يؤخره واركان غصبا لو اخذ من كذا او طاعة
الكل من الاشياء **تلويح** النسيان لا ينافي في الوجوب ببقاء القدرة كما في الفعل وليس
بعذر في صفة العباد واما في صفة الله تعالى فاما الله فيعلم في النسيان
بتقصير من كماله الصلوة حيث لم يذكر مع وجود المذكر وهو معية الصلوة
فلا يكون عذرا واما لا بتقصير من يكون عذرا سواء كان مع ما يكون داء الى النسيان
ومنا في التلويح كماله في صوم لما في الطيف من الجهل الى الاكل او لم يكن كثر التسمية
عند الذبح فانه لا ينافي في تركه كمن يسوع حنك ما يذكر اخطار مما بالبال او اجرا
على النسيان قبل ان يذبح في القدرة عذرا فلا يبطل صلوة اذ لا بتقصير من يذبح
والنسيان عذرا في كل حالة التكررة تسليح الحصة في القدرة فمن داء الى السلام صار
النسيان لا ينافي في الوجوب في عود الذكركه اذ كان غالبا كما في اكل في الصوم وتركه
التسمية في الذبح وسلام النسيان يكون صفوا ولا يجعل عذرا في حق العباد **احكام**
الجهل وفي الاشياء حقيقة الجهل عدم العلم عما من شأنه ان يعلم فان كان
اعتقاد اليقين مفرقة وهو المراد بالشعور بالنسيان على خلاف ما يوجب وان لم يقارن
فيستط وهو لم يجمع الشعور وانما ما ذكر في كية الاصول اربعة الاول
جهل باطل لا يكون عذرا في الاخرة كجهل الكه في صفات الله تعالى وباحكام الاخرة
الثاني جهل صاحب الهوى والبدعة في اذكي وجهل الدين حتى يفتن مال العادل
اذ ائلف وجهل من خالفه في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى ببيع امراته الاول
وتحريم الثالث الجهل في حق النقص او في حق الشهادة وام حصل عذرا او شبهة كجهل
افضل على ان الحجة اخطرت ومن زني بجارية امه او زوجته ظنا انها كحل لم
الزني للجهل في داخرون من مسلم لم يهاجر وان لم يكون عذرا والحجة جهل النقص كجهل
الامة بالاعتقاد وجهل الكي بتكاح الودة وجهل الوكيل والمادون بالطلاق وحسنه
انتهى قال وعما تروا في بين العلم والجهل لو قال ان لم اقبل فلا تأكلوا ويوصيه انه علم
حسن والا لو لم يعلم الا انه ان لم يهاجر رالعق لا يبطل بسكره ولو لم يعلم الصغيرة بخبر
البلوغ يبطل ونواستام امة متقدمة ونوا لمفوقا فظهر ان حكمه بعد الكشف قبل عذر
اذ ادعاه للجهل في حق الفداء وقيل لا والمقد الاول وفيه الزيادة والوضوح والتمسك
بالناسق للجهل واذا قبله المرأة طلع في ارضه طلاقا فاقبله نسيه فاذا برهنت

استدرك البطل للجهل في قوله ولو قيل الكتابة اذ هي الميراث ثم ادعى الاعاق قبله في قوله
لو يربى واذا باع الابن او النسخ ثم ادعى ان وقع بعين فاحش وقال في اعني يقبل ولا
الناس في طهارة والنسب في الطلقة والحكم معتبر عندنا في الفساد فلا ضمان على كونه
جمله ان الارض مفسدة فلا ضمان لو تكلم بكلمة الكفر جازما لا يكفر وقالوا عاتقهم
يكفر ولا يجوز بالجهل التبري وفي الحقيقة طن جهل ان ما فعله من الحفظ والامانة فلا ضمان
ما يقع من دين النبي ضرورة كثر والا لا وقالوا لو اشترى ماله ولم يتغير فلا ضمان
الا اذا كان لا يعلم انه حر بنية تودع الرضا به وقالوا في الحقيقة لا يكون ماله الا غير دفع
الا ان الضمان وقالوا في الحقيقة ان كان على شخص من اقبائه بالوقوف ثم تبين
خطاؤه باقائه الا ان لم يقع ديانته ببيع فضاء ولو باع الكافر قبل ان يعلم بكونه كافر لم يجرى
ولو باع الوصي قبل ان يعلم بوصايته جاز ولو باع ملكه ابيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع
لمن ماله ابيه ولم يعلم بموته فقد على الصغير وحقق في الوارث ان لو بيع ابيه ثم علم بموته
موتة نفذ ولو باع على ابيه فظهر راجح بغير ان ينفذ في قضاء الدين لو فو الى
الطالب بعد ما وجب الدين من الميراث قالوا في الحقيقة ان الكافل بالقيمة في الاقل ولو دفع الى
الطالب بعد دونه قالوا ان علم ان الدين اليه بعد دونه لا يجوز ان يرضى ما دفعه والا فلا ولو
دفع بعد ما دفع للموكل فمن سأل الفرق بين العلم وجهه او لم يذهب العلم من حطافه والامور
بقضاء دين اذا ادعى الامر بغيره فحق الامر لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء موكله
على قولهما اما على قوله فيضمن مطلقا ولو جازت الورثة الوصية ولم يعلم ما اوصى له الا ان
اجازته كذا في الحاشية وفي الحقيقة امر ببيع فضاء ديار فباعه بالثمن
ولم يعلم الموكل بما باعه فقال الامور بغيره فقال اجازته جاز في الكفاية
وان قال قد اجرتك ما امرتك لم تجز في الولو طية اذا اصبحت بعض الورثة عن القائل
عندكم قتل الباقي ان علم ان عضو البعض يسقط القصاص اقتص والا فلا لان
هذا مما يشكك على الناس وفي الحاشية وكله بغيره دينه بفضله بعد ابراء الطالب
ولم يعلم فذلك في يده لم يضمن ولذا دفع فحين للموكل ولو لم يعلم بغيره فباعه بعد موته
عن غيره لم يضمن عنه وهكذا في يده لم يضمن ولا ضمان على موكله **احكام الاكراه** وتوقفه على
وفي الحديث **الاكراه** في الفاعل على امر بغيره وشرا على الغير على
فعل بما يرضاه بلا اختياره لكنه قد يرضاه اختياره وقد ابيد مع بقائه
اهلية وعدم سقوطه لطلبه عنه وشرط الاكراه اربعة الاول قصد الفاعل

المراد به

تحقيق

تحقيق ما هذبه سلطانا او غيره الثالث خوف الفاعل وقوع ما هذبه بان
يعقب ذلك على فاعله ان يكون الفاعل متمسكا بما اكراه به حتى نفسه كسبه ماله و
اتلا في اعنائه عبده او حتى شخص اخر كاتلا في ماله الغير او حتى النسخ كاتلا في
غيره نحو هما الرابع كون المكروه ملتقى بغيره او عضوا او موجبا لغيره فموجب الرضا
او الاكراه اما ما لم يفسد الاختيار لو كان باطلا فنفذ او عضوه او ما غير ذلك
لا يفسده لو جبره او قيد مديته او ضربه شديدا خلا في جسد يوم او قيد يوم او ضربه
شديدا الا ان جاء **تخاربا** او لذن صنع اي ضعفه اليه **دور** في الجبر
رخصت الكسبية ودم ولم يجرى وضرب جبره بالقيمة على القيل في هذه الصور بان
كان في الحقيقة ورضى ايضا بلفظ كونه الكفر وقيل بطلان بالايان وبالصدق على الله
في هذه الصور ثياب ورضى ايضا اذ لا ماله لمسلم ولكن ضمن لحامله اذ الفاعل له
الحامل فيما يصح له له والا فلا في حقه القيل ولا يرضى في قتل مسلم بل يرضى
على ان يقتله فانه قتله كان انما لان قتل مسلم لا يستباح (ضرورة الا ان)
ان لم يقتله قتله وبقاءه المودع له فقط عنه حرم اذ الفاعل له الحامل و
عند من لا يقدار واحد منهما للشبهة وقال في بقاء الفاعل لا ذميا بشر
وقال الشافعي بقاء كلاهما الفاعل بالمباشرة والحامل بالسيب ولا يرضى
بالاول زنا الرجل اذ ولد الزناها لكونه من برية فلا يستباح لغيره ربة
كاقبل لكن لا يحد استحسانا وبان لا يرضى المأمور المذكورة لكنه اسقط
الحقة في زناها لانها وان لم تكن مكرهة فلا اقل من البتة ولم يسقط
في زناه السرقات القولية للمكراه بالمحبة وغيره تنفذ عنه ثاوما
بجمل الغنم بغير الاضحية للمكراه وما لا يقتله فلا يرضى والا وكسبه
وشراؤه واجارته وصالحه وابراؤه مديونة او كقيله وهبته واقراره
وملكه المشتري اليسير باكراه فيصح اعتقاده ولو نزع فبطلت فان قبضه البايع
المكروه الشئ طوعا او سلبا لم يرضى طوعا نفذ بيعه وان قبضه مكرها
لا ينفذ ورر الثمن ان بقي في يده ولم يضمن ان هلك وما لا يقتل الفسخ كالحامد
وطلاقه وعتاقه ونزله وعينه وظهاره ورجعه وابلاؤه وفيه في البلاء وكاسلامه
ولا يقتل لورجه من اسلم كرها ولا يغير ربه رجل صا دره السلطان اي طلبه
مالا يكره ولم يقد يكره ما كره واعطى عنه في حق صحيح لم يرضى الاكراه بالنظر اليه خوفا

Copyright

زوجهما بالبرج حتى وجبت مهرها لم تصح الهبة ان تدعى عليها بالوجود الا كراه
احكام التي في قوله العبد والاشياء لا يجمع على العبد ولا عبيد ولا تسريح ولا
 اذان ولا اقام ولا ذكوة ولا لحي ولا لعة ولا يجوز كونهما بعدك الا ان كتب
 علامته ولا عاسرا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا اميا
 حاكم ولا اما اعظم ولا قاضيا ولا ويا في كتاب او قود ولا يظ
 امرأعا الا ان يثبت عن الامام الاعظم فلم ينصب القاضي نبيته عن السلطان
 ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبده بقضائه ففقد بعد عقبة كان
 بلا تجدي اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد المحصى والورثة صفاء عند
 2 ولا يملك وان ملكه سيده ولا فطرة عليه بل على مولاه لو كان له فطرة
 ولا الضحية ولا عهد عليه ولا يكفر بالاب الصوم اذا مال له ولا يصوم غير فرض
 الا باذن سيده ولا فرضا وجب بايجاب وكذا الاعكان والنجس والخنزير ولا
 ينفذ اقراره بماله ذواتا او كتابا الا باذنه مولاه الا اذا اقر المأذون بحقه
 به ولو بغير حجة وكذا اقراره بخبره موجب للدين والعهدة اذ يحل خلاف
 بحجة او قود ولا ينفذ بغيره نفسي ويجوز عليه ويجعل صدقا ولو كان نكرا او
 زهنا ولا يورث ولا يورث ولا يصح كفالة حاله الا باذنه مولاه ولاديه
 في قله وقمته قائم مقام الدية كلها وبعضها ولا ينفذ ولا اعاقلة ولا ستم
 منهم وصدة النصف ولا ارضان له وجانية متعلق بوقته كدينه ولا ستم من
 الخينة وانما يرضخه ان قاتل وباع بدينه ويدفع في حياته الخليفة مولاه و
 ينكح اثنتي عشرة ولا تسريح مطلقا ولا تصح عقبة عن الكفار ان ولا يحد قاذف واقا
 يعوز ولا عصفان الا قارب بل مولاه ولا عصف صبيته وبين حرة في الاطراف
 بخلاف النفس وجب الحكوم بجلد الخينة وداؤه مريض على مولاه بخلاف
 الحر ولو زوج واذا لم يتعد على الوضوء الا بيمين فعلى مولاه الا لو ضيق خلاف
 الحر ولا ينفذ في الاذن مولاه وحرره متعلق برفقته كدينه ويباع في
 نفقه زوجته ولا يجعل نفقة وله ولا تسريح على المدعي والشاهد الا بخصم مولاه
 ولا يحد في دين ويملك الكفر بالاسلام ولا تصح تصادق عبد وامه على
 النكاح الا في من قبل القسم بخلافه من واعاقا باطل ولو مطلقا بما ملكه جسدته
 وكذا اوصيته وماله وصدة وتبريره الامه او غيرها في ما ذور في حيا

۱۰

الاول الى اخره فلو ان الحكم المستقطب في غير موضع صام نام على
قائه ومثله مضى فقط فانه قطعه مطرقة صومه وكذا لو اكل احد صلاه ناء
وبلغ ذلك حوفه فوجها ووجهها وهي نائمة بعد صومها حرمتها
زوجها وهي نائمة فعليه الكفارة محرم نام على رجل نائم وجب عليه ان يحرره
محرم نام فانتقل على صيد ففعله وجب عليه حرره محرم نام على رجل دخل في غفلة
فقد اورك الخ الصبي المسمى بالسهم اذا وقع عذبة نام في غفلة ففعله كذا يكون
حرما كما اذا وقع عند يقظان وهو قادر على وكاته انقلب نام على مسرع
فكسر جب ضحانه اب نام تحت جدار فوقع عليه ابنه من سطح وهو نام ففعله
ابنه بحرم الاب عن الكراهة على قول بعض وهو الصحيح فمنع نائم وجوه تحت
جدار سقط الجدار عليه ومات لا يلزم الفقه فلا يحرره ونمة اجنب نام
لا تقع الحلة نام في غفلة في ثبات احده وتكثرت عنه ساعة صحت الحلة
وكذا لو نام نائم في بيت فضل عليها زوجها وتكثرت عنه ساعة صحت الحلة
نامت في موضع فارقت من ثباتها ثبت حرمة الرضا حرمة دابة النائم على
ما يمكن استعمل وهو نام عليها انتفض بتمهصيل نام وتكثرت عنه نومة ففعله
مستعمل نام وقراء حال في ثباته تحت تلك القراءة في رواية لو نامة سجدة في
نومة ففعله رجل تكلم السجدة كالنوم من يقظان اذا استيقظ هذا النائم
فاخره رجل بذلك كان ثمة النائمة بغير ثباته لا يحل عليه السجدة ويحرم
بعض الاقوال وعلى هذا الوقراء رجل عذبة نام فانه فاجر فهو على هذا
ان لا يكلم فلا يفيء الى الحلف الى المحلوف عليه وهو نائم وقاله ثم ففعله
فل لا يحنث والاصل انه يحنث على احده رجعا في امره واستهوا وهو نائم
صار اجبا لو كان هو نائما في وقتة بشهوة يصير اجبا عند من كان
نام في ثبات احده فادخلت فرجه ففرجه وعلم الرجل بغيره ثبت حرمة
المصاهرة جهات امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وانفق على ذلك المصاهرة
ثبت حرمة المصاهرة مصطلح نام في صلوة فاحتمى على الفيل ولا يمكن البناء
وكذلك اذا بقي نائما ولو لم يركب الصلوة وبنائا عليه
الغنى اختلال بالفعل كذا في تحصيل كلامه في ثباته بجملة الصلوة
كلام الجانيين في تفسير المصاهرة واسم ما قيل فيه هو

فمقتل الغنى خطا الكلام فاسد كذا في الآلة لا يبرب ولا يتم ففعله المالك
المعتد كصبي عاقل في الحكم ففعله العبادات ولا يجب وقيل هو كالمجنون
وقيل كالبالغ العقل العتد بعد البلوغ كصبي عاقل في كل
حتى لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العتد وانما صاما استهلكه من الاموال
بعده كذا في حرة او كونه صبي او معتق لا يفيء في حرة المحل وبسطة الخطاب
كالصبي ولو اولى عليه ولا يولي هو على الغير **الحكم** وفي الغنى اختلال
العقل كذا في منع قول الاقوال الاقوال على ما في العقل الاذا ذكر وهو في القياس
لحل العبادات لثباته الفدية ولهذا اعصم عنه الانبياء عليهم السلام وحيث لم يمكن
الاوا وسقط الوجوب لكنهم استخفوا انه اذا لم يجد لا يسقط العمد المخرج على انه
لا يفيء اهلية الوجوب لا يبرب ويملك لبقا ودمه وهو اهل الزنا هذا
لم يفتل بالي باليوم والاعا **الحكم** ثم عذبة نام السقوط اذا اعترض بعد البلوغ
اما لو بلغ مجنونا فانه سقط مطلقا ولم يفرق وفي اكثر الكتب الخلاف
نكوي بالعكس **الحكم** وفي كل احد من الصوتين الممتدة سقطا غير الممتدة سقط
عند ثم الامتداد في حرة الصلوة بان يبرب على يوم وليلة في عتد بصلوة
فصير الصلوات سدا وفي الصوم بان يستغفر شهر رمضان وفي الزكوة بان
يستغفر الحول عتد وعند من اكثر الحول كاف للسقوط **الحكم** واما انما ففعله
عدم كذا لعدم العتد وذلك لا يكون محررا بصيرته ثباتا لا يبرب وكذا يصير حررا ثباتا
واذا استت او انه يعرض الاسلام على ليد وفي الاصل ففعله الحكم **الحكم** واما
المعاشرة فانه يؤخذ بغير الاقوال في الاموال لانه اهل ثمن هذا العاقل من اسباب
للجوا انما هو من الاقوال في عتد بجملة **الحكم** وفي **الحكم** المحرم من حرمة
مؤبة البس او مصاهرة او رضاع ولو بوطي حرام فخرج بالاول ولا يبرب
والخولة وبالثاني اخذت الزوجة وعتدتها وعتدتها وعتدتها وعتدتها وعتدتها
الزواني وابنه واحكام الحرم او يخرج النكاح وجواز النظر والحلوة والمساودة
الا الحرم من الرضا فان الحلة بحكمه حرمة وكذا بالعصمة الثانية والثالثة
الثقات لا يقع مقام الحرم والنزوح في السفر وعبد المرأة في
حقها لا يجنس في المعتمد ويحقق الحرم النسب بحكم من عاقبة
قريبه لو ملكه ولا يحنث بالاسل الفروع ومنها وجوب بطة العجز على قريبه

بين المسلمين فلا يطلع في اراقتها او يكون المتلفا مائرا ذلك بخلاف اطلاق قوله من المسلم او
ولو اختلف في معنى ان يكون اطلاقا شرها كما فليها و سبها ولم يرد الا ان ولا يمنع من
محرر والمذهب ولا يفتقر الى كون كذا او كذا فيكون كذا ثم اسلموا يقبل قول الكائن
في قول و حرمه لو فرض المعاملة لا مقصودا و يؤخذ الذي بالنسبة عتاف المالك للمسلم
بالاكت والابليس الطائفة ولا الاروية ولا تباين اصل العلم و شرف و جعل على و رجم
عقلا ولا يحد في بيعة ولا كنية في المصدا و اختلف الروايات في كونهم من المسلمين في المصدا
والمعقود لكان في حقه خاصة و اختلف الشيخ في كونهم من المسلمين في حقه او كونه في حقه
والمعقود انهم لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العلم وان ركب لهما لعنوه و نزل في الجاهل و يوق
عليهم في المودع **في** فذكر ان داره في العسكر الخراج في معنى ان لا يباح
منه و لو اشترى بغيره بغيرها من المسلم و ذكر في الاجابة انه يجوز الشراء ولا يجوز البيع الا
اذا كثر ذلك **باب** لا يجوز احداث بيعة ولا كنية في دار الاسلام وان لم يكن
القدية اعدادها و يؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في ذمتهم و حاكمهم و سبهم و قتلهم
فلا يركبوا قتلهم ولا يجلدوا بالسلاح و في الجاهل مع الصفر و يؤخذ اهل الذمة باظهار الكسبية
والمركوب على سرج كسبية الاكف و انما يؤخذون بذلك اطلاق الصفا عليهم و صيانة
لضعفة المسلمين و لا يسميهم و قد ذكر في حقه فلا يبداء بالسلم و يقضي على الظالم فيكون
علا فمية فلحقا على معاملة المسلمين و ذلك لا يجوز و العلل التي ان تكون حيلة غلبتها من
الصفوف لينة على وسط دون الزنا و لا يسميهم فانه جفاء في حق اهل الاسلام و يجب
تميزهم و سبهم في ثبنا في الطرقات و الحما و يجعل على دورهم علامات كبدا يقف عليها
سائر من عولهم بالفقرة فلو اوقع ان لا يتركوا ان يركبوا الا لضرورة و عمنه لانه خارج
المسلمين فانه لزم الضرورة و انما سرجا على حية الاكف و يمتنع على سبهم في حق اهل
و الزهد و الشرف **باب** لا يؤخذ عبيد اهل الذمة بالكسبية لان عبيد المسلمين لم يمتنعوا
وكسبيات النصارى فلهذا سواد و زنا من الصفا يجعل ذلك بخط مشدود في وسطه ليس
العلم و الزنا من اهل البرسم فذلك زينة و فيه جفاء و لا يسميهم فلا يؤذن لهم ذلك
ويظهر الذي الكسبية و هو خطه لا يخط بقدر الاجماع من العتوف او الشرف و لا يسميهم
وسط و يجوز الزنا فانه من اهل البرسم **باب** و الذي لا يجرم ولا يجلد و نفاه عليه و ذلك
الا حد شرع لا يبداء بسبهم الا لاجبة و لا يزداد في جوابه على و حاكم و ذكره صاحب
و يحرم تعظيمه يقول المحقق في تعظيمه كونه قتل في سبب في فضل الخط الكفر قال في ذكره للمسلم

فمن جازى به كسبه في ذمة الاسلام

ان يوج

ان يوج نفسه من كافر لعن العن وفي الملتقط و كل شيء يمنع من المسلم يمنع من الذي
الا حد و الحنبر و لا يكره عبادة الجاهل الذي و صيانة ولا تمنع الكفاين اهل الذمة
الا اذا كانت بنت ملك خذها حياك او كنت من فتيق استكسب الغنمة كذا في
البرزان و لا يكره ان يقطع ما قبله من حقوق الله تعالى و حقوق الايمان و انما
و ضمنا الى الامان الا فيما لواجب الكافر ثم اسلم ان يقطع الجنازة و فيها لوزن ثم اسلم كان
زناه ثانيا بشبهه و مسلمين لم يقطع تحت اسلامه و لا سقط قال في اعلم ان من يشرك اليهود
و النصارى في وضع الجوزة و حل النكاح و البذخ و في الذمة و انهم لم يجرى في الجوزة
والذمة فقط و استوا اهل الذمة فيما ذكر و يعقل المسلم الذي و ذمة الكافر و المسلم
سواء و لا يعقل المسلم الذي يستأن قال و اعلم انه لا توارث بين المسلم و الكافر
و يكرى الارث بين اليهود و النصارى و الجوس اذا الكفر و ذمة واحدة عندنا بشرط
اتحاد الدار و ان الكفار يتعاملون فيما بينهم و ان اختلفت عليهم و خرج المزدقانية
كسب لاه و ذمة المسلم مع عدم الاتحاد **باب** الذي لو امتنع من الذمة افضل سلبا
او تب النبي ثم اوزني سلبا لم ينقض عهده و لا ينقض العهد الا ان يلحق
بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيجاء بونا فاذنا ينقض الذي العهد فهو بمنزلة المردة
في حكم موتة بالحق الا انه لو اسرى سيق بخلاف المردة و المردة يقبل الا ان
يرجع فسلم **باب** فيقول الحقير في فصل البيع بالوقف ان
في ان العبرة في التصرفات للمقاصد و المعاني لا للافظ و المساقاة في قوله
بشرط ان لا يبرأ او كذا و كذا في بشرط البرة حواله و ذمة حرة انفسها بغيره
مع تسمية المالك و الاستعانة ان اذا ضرب و الا حله و انما يوج
انتهى **باب** الاغتصاب للمعنى لا للافظ حواله في مواضع فلو انا قال بشرط
براة الاصيل حواله و الحواله بشرط عدم براة المصل كفاية و لو قال بفك العتق
او ان شاء ابي او زيدان ذكر ثمانية ايام و اقل كما يبيعان بالحق و لا يسلط
وهو لا يحكم و لو وجب الدين لمع عليه كان اسرا و لا يتوقف على القبول على وجه
ولو قال اعتق عبيدك عني باللف كان سقيا للمعنى لكنه ضمني اقضا فلا تراعي
منه و طيل منه و لا يقتضي فلا يبرأ ان يكون الاسر اما للاعتاق و لا لغيره
و لم يل منه و لو اجمعا لفظ النكاح تحت المعنى و لو اجمعا لفظ الرجعة تحت المعنى
قال في ان ادبت التي الفقات حرك كان انزاله بالجماعة و فعلقه بآل و

الحاكم في الارث بين المسلمين و النصارى و الجوس

بينة الدين من عليه الدين

نظر الى المعنى لا كونه فاسدة ولو وقف على قول لا يحل كسبي ثم نظر الى المعنى
وهو بانه لا يحل كونه فاسدا لا لفظا لكونه على كونه لا يحل كونه فاسدا لا لفظا
فكان اخذت ونفذت لفظ الهمزة مع ذكر البدل ولفظ الاعطاء والاشارة الى
والرود والاقالة على قول وتنفيذ الاجابة بلفظ الهمزة والتمليك ولفظ الصلح
عن المناخ ولفظ العارية وتنفيذ النكاح بما يدل على ملك العين للمحال
كسبي وشراء وهبة وتمليك وتنفيذ السلم بلفظ البيع كسبه لوقال الله
نفسك منك باللفظ انما قال على حال نظر الى المعنى ولو شرطت المال
للمضارب على الزبح كان المال قرضا ولو شرطت المال كان بضاعة ويقع
المطلوب باللفظ العتق ولو صالحه عن الف على نصفه الواو انما شرطت لفساد نفسه
عدم شرط العتق كان ابراءه ولو شرطت نصفه العتق لان الصلح كونه لا يحل
والعتق ولو شرطت البيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت امانة **فقط**
فقط يعول الحق وقد قرره في فصل البيع باللفظ نظر الى المعنى
ان العتق المملوك لردون المعنى والمطلوب فان من تزوج امرأة ومن نيت
ان يطلقها بغير ما جاء به العقد انتهى **فقط** خرج عن قول العتق المعنى
للاطلاق مسائلي وهي انه لا تنفذ الهمزة بالبيع بلا معنى ولا العارية بالاجابة
بلا اجابة ولا البيع بالعقار والنكاح والتزويج ولا يقع العتق بالطلاق وان
نوى **بغيره** **اللفظ المعنى** **فقط** **فقط** والطلاق والعاق بغيره
اللفظ المعنى فقط ولو قال الله ان ادبت التي كذا في كسبي فادابا كسبي
احضر المعنى ولو قلنا بطلان زوجته بغير اقلقه على كسبي لم يطل في الهمزة شرط
نظر الى الجانب اللفظي ابتداء فكانت حجة ابتداء الى جانب المعنى فكانت حجة
فتنت الحكم من الجانبين او وجه اللفظ **فقط** **فقط** وفي **فقط** **فقط**
بالوطى لا تخبر فيه الا نزال كونه شيئا اذا حرم الوطى حرمت ذواته التي هي النفس
والصوم من يامن على نفسه فحرم في الاعكاف والاحرام مطلقا وفي القمار والابتر
الذي يحرم على الرجل في طهر زوجته بغير النكاح كسبي النفس الصوم الواجب
وفت الصلوة والاعكاف والاحرام والابلا والظهار قبل التكفير ووطى الزانية
واذا صارت سفها اختلط فيها ودرهما فانه لا يحل له ان يات بها حتى يتبين نفقته
وفيما اذا كانت لا تحمله لغيره او من او سمعه وعندها اقتضاها القبض مهرها العقل

يحل

سجحت كرها وفي بعض كتب الفقه انه يحرم وطى من وجب عليها الفصال لغيرها
لكل ما حدث حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها اذا اختلف الزوجان في الوطى
فالمطلوب انما فيه لانه سائل ادعى الفتيان انما ساءت وانكرت المرأة وقلن شيئا لم
يبيح له الا ان كانت بكر ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل النكاح او بعده انما فيه
المؤخر الى انما على الوصول اليها قبل مضي مدة الايلاء ويقبل في بيحيته لا يبعد عنها الثلثة
لو قالت طلقني بعد الدخول الى محال المهر وقال طلقك فذلك بلفظ طلقها
في وجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي طهرها وارجح
واقترها للمحال طهرها بولده في مدة الحمل ثبت نسبة ورجح الى قولها في طهرها
عن بغيره عندنا التي تصدق به هكذا فممنه كلامهم ولم اره الا ان صرحوا بالربعة
المطهرة فلان ان النكاح دخل بها فقبلها لتمام الاول لا كمال المهر فممنه بولده في نكاح
وطى اليوم فادعت عنه وادعى وجوده فالقول لا لا نكاح ووجوده في الكسبي
اختلاف في وجود الشرط فالقول لا لا لوطى بمكسبيين الحكم كالحكم الوطى نكاح فوجب
تحريمها على الصلح وفروعه وتحريم صحتها وفروعهما عليه ووجوب الطهر ووجوبه
اقتضاها اليها ونحو لوطى نكاح حيث لا يثبت به التحليل والاصطفا **فقط**
وفي **فقط** من الحكم السفر خفة القصر والفتور المسعة لانه ايام وليا لها واما
التنقل على دابة فخرج المصلا السفر ومنها سقوط الحجمة والكبدن والاشعة وتكبير
الشربق واما حجة حجة فهي الحكم المصرو من الحكم السفر حرمه على المرأة بغير زوج
او محرم ولو كان السفر واجبا فهو واجبها شرط وجوب حج عليها واختلفوا في وجوب
نفقة عليها اذا اشبع الحرام لانهما والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب
يستثنى من حرمه حرمها الا باحد حاجتيها منة فالحرب الى ولا السلام ومن الحكم منع
الولد منه الا برضاء ابويه الا في احوال استغناء وتكسبه على الولد الا باذن الذي
الا اذا كان مطلقا ويختص ركوب البحر بالحكم سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم السفر
منه وضمان المودع لو سافر به في البحر وكذا الوصي ويستوي في نفقة الاحكام بقول الحق في طهرها
فالمطلوب في الاشياء ايضا في محل اخر السفر نوعان ما يختص بالطول وهو غلبة كسبي
ولنا لها يوم القصر والفتور المسعة لانهما والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب
وانما في ما يختص به والمدة طلق الزوج عن المصرو وهو ترك الحجمة والكبدن
والتنقل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نكاح القهر للمساخر

فالمطلوب في الاشياء ايضا في محل اخر السفر نوعان ما يختص بالطول وهو غلبة كسبي ولنا لها يوم القصر والفتور المسعة لانهما والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب وانما في ما يختص به والمدة طلق الزوج عن المصرو وهو ترك الحجمة والكبدن والتنقل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نكاح القهر للمساخر

ويستقيم الرجل النبي على اليد عند وفاء وعكس عند خروجه من البيت
الموجود به باغم ويغتن ويكره كحصى مكان فيه لصلوة ولا يتبع باللائمة
فلا يخرج منه كرسية البه ولا يخرج من اعادة اداءه لصلوة ولا يتبع باللائمة
الاخرى في فتنه عامة قال واعطى حرمه المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد
المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحلات ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت **في يوم**
الجمعة وفي يوم الجمعة اخفض يوم الجمعة باحكام لزوم صلوة الجمعة
للجماعة وكوكتها ثمانية سوى الامام والخطبة وكونها قبل الصلوة ثم قراءة سورة
المختومة بها وبجرم السفر قبلها شرطه واستناده المحدثين في الطيب
وابن الحسن وقوله الاظفار وخلق الشعر ولكن بعد الصلوة في الجوف في المسجد
والتي فيها الى الذهاب كبره اي وقت السجدة والاشتغال بالعبادة الى
خروج الخطيب ولا يستل الا رادها ويكره افراد يوم الجمعة يصوموا واخذوا ليلة
بالقيام يقولون الحمد لله الذي جعل في شهرنا بالهدى والنار في خيف افراد يوم
الجمعة والاحد بذلك فينبغي ان يقيم الى يوم الجمعة بربا قبله او بعده عند وقت
ذكره في هذا في حق غير من اللوردات في حق بان كان يوم الجمعة في يوم
مصادف يوم الجمعة ثوبه صومه فلا يكره افراد به بالصوم قال صاحب الشريعة
قراءة سورة الكهف فيه واخفض بنفي كرامته النافذة وقت استماعه على قول
ابو يوسف المعتمد وهو في يوم الاحد وهو يوم عيد للمسلمين وفيه صلاة
اجابة ويحتمل هذا الارواح وتزارة القبور ويؤمن الميت فيه من عذاب القبر
ومن مات في يومه ليلة امن من فتنه القبر وعذابه ولا يستجيبه من وفاء خلق الله
عم وفيه اخراج من الجنة الى الدنيا وفيه تقوم القيامة وفيه يزور اهل الجنة ربهم
سبح وتعالى يقول المحقر اي يا توبه في الجنة الى ضيافة ربهم ويتجلى لهم على
جسدهم جلست الله تعالى من الفانين برؤيته وجهه الكريم بحكمة رسول الله
بالخلق العظيم عليه وعلى اله الصلوات والصلوات **في يوم** وفي يوم الجمعة
وصل في كل جمعة سماعة الف عتيق من النار وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان
قبل الزوال عند استواء الشمس في كبد السماء فلا تصلوا في هذه الساعة الى ان تطلع
صلوة كلها وان تحتمل الشريعة يقول المحقر ولعل هذا الحديث هو دليل على ان
قوله الذي ذكره قبل سورة اسطر قال صاحب الاحياء وقال النبي صلى الله عليه وسلم

من مات يوم الجمعة استكمل الله له اجور هب في فتنه القبر وفي شهر المحرم
ان في جمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم الا الله تعالى فيها شيئا
الا اعطاه وفي ضرائف الايضاد منها بعد يصلي واختلاف منها قبل ان يات
طلوع الشمس وقبل عند الزوال وقبل مع الاذان وقبل اذا صعد الخطيب
المسبح وشعر في خطبة وقبل اذا قام الناس الى الصلوة وقبل اخر وقت
العصر يعني وقت الاحتياط وقبل قبل غروب الشمس فكانت
فاصلة رضي الله عنها ساعتي ذلك الوقت وثم عرف منها ان تظفر
الى الشمس فحرقها بقولها فتشريع في الدعاء والاستغفار الى ان تغرب
وكانت تحب ان تكثر الصلاة هي المنتظرة وثم عرفها عن ابنها صلى الله
عليه وسلم وقال بعض العلماء هي مهيمة في جميع اليوم مثل ليلة القدر حتى
تتفرق الدواعي على مراقبتها وقد قيل انها تنقل في ساعات يوم الجمعة تنقل
ليلة القدر قال وهذا هو السبب في انه لا يلحق بعلم المعصية
تكره انتهى كلام الامام في الاحكام يقول المحقر في شأن صلاة الجمعة
ويغتنم الدعاء عند خروج الامام فانه الساعة المرجوة انتهى قال
الامام الحنذلي في كتابه المستمير بالخصيص في احاديث سبب
المسلمين بعد ذكر الاقوال قلت والذكر اعتقده ان تلك
الساعة وقت قراءة الامام الفاتحة وصلوة الجمعة الى ان يقول
امين جميعا بين الاحاديث التي تحث عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كما بينته وغير هذا الموضع وقال النووي رحمه الله في صحيحه
بل القول الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عمر
رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة يوم الجمعة
الى ان تفتي الصلوة رواه مسلم انتهى كلام الحنذلي وقال صاحب الشريعة في كتابه
الدعوة المستحبة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول جماعة من ائمة الحديث
الفصل الرابع في شأن يوم الجمعة في احكام المرض على ترتيب الكتب المذكورة في كتاب الفقهاء
في هذه وان كانت من مباحات فضل الاحكام كالمكروهات وما هو في النوع المذكور
افرادها في فضلها من اوردتها والذكر في هذا من الامور المستحبة على ما بينه في هذا وهو لا يات
الجمعة وحرب كحكم حقه في العبد ولا اهلية الجاهل في حق كالحق والمريض وطاعة

ما يتعلق باجتماع ولكن المرض كما سبب الموت والموت عجزا عن كفاي في المرض من سبب الموت
فشرعت العبادات على المرض بعد القدرة وعلى كفاي الموت هلكه خلافة المراثي والاشهاد
في الحال كان المرض من سبب نفق على المراثي والفرق بين المراثي والموت سبب
لج على المرض بعد ما يتعلق به صيانة المحتين اذا انفصل المرض بالموت سبب الموت
المرض حتى لا يؤثر المرض فيما يتعلق به حتى غريم ووارث كماله كماله الموت
لا من كماله الاصلية وحدهم يتعلق فيما فصل عنها في كماله كماله الموت
الفسد كماله وسبب ما يتنقض ان اجتمع اليه ولا يحتمل النقض على كماله كماله الموت
كاعتق اذا وقع على غريم او وارث بخلاف اعتقاد المرض حيث يفيد لان
المرض في تلك اليد دون الرقبة **الطهارة** قال الله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر ولم تجدوا
فتمسحوا بوجوهكم وبالايمان على السجدة فممسحوا برؤوسكم وباجزاء من اجسامكم فاما اذا كنتم
في الحج والمضمر عندنا الفرض سواء كان بالمال او بالاجرة **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
او طول ما يستعمل الماء او بالحيض **الحائض** ولو لا نجاسة الحيض ولا ينفك الحيض
ولكن نجاسة زيادة المرض او ابطاء البرء في جوار النية عند غسله ولو لم يقرب الماء الى
التيتم كمن به وجع البطن او وجع الفرس ونحوها **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
التيتم بغيره بالوضوء وان لم يقرب الماء الى كف عطش في جوار النية عند غسله ولو لم يقرب الماء الى
بغيره بالمال او بالاجرة **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
جاء له عند خلعها والمسا في اذخاف الهلاك يتم ولا يغسل فانما
واخلعوا على قول في حديث في المصطفى الهلاك من التوضي والنجاسة لا يباح في
قال من تحت في وبارنا لا يباح له النية اذ عرف وبارنا اجريه على كماله
ان به خلعها ويعلق بالعبادة **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
في كماله الاصلية ان النية اذا انفصلت بالرضية من الهلاك بالرضية الاولى والنية
كامله كماله الموت **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
الا بعدل جائد النية عند مطلقا ولا يتم له الاجرة ربح ودرهم **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
عن سبب النية في كماله الاصلية عند **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
زوجته وهي كالجنتي وفي كماله الاصلية عند **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
لا يجب على الزوج ان يوصيها **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
يجب على مولاه ان يوصيها **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا

بمنطقه

بمنطقه

من النية بدع الصلوة عند اجازة وعند سبب في بلاطها رة ثم قد على الوضوء بعد
شلت بدو ولم يجد من يوصيه يسبح بدو على الارض ووجبه على كماله
من لا يقدر على الوضوء والابسط لا يباح له النية بعض لا يقدر على النية
على استيعاب النية لو لم يكن معه جازا له النية وقاما ولو معين بعينه فلو المعين
اذا امره جازا له النية عند وجبه على كماله الاصلية عند **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
لو بعينه المعين بلا اجرة لم يجز له النية عند الكمال **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
ان من جازا له النية لا يجوز له النية وقال الله تعالى لا يجوز له النية **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
اجزى من احد فاعده ومنها انه اذا كان لا يقدر على التوجه الى القبلة بغير وضوء
البدن ومنها اذا كان على الارض لا يمكنه ان يحول الى مكان ظاهر وعند من يحول
على نه اذا عجز عن القيام بنفسه وعند من بعينه فصل فاعدا جازا له النية
اختلاف الاعلى اذا وجد فابدا الى الحج او الى الجمعة عند لا يلزمه الجمعة ويجزى
بناء على ان الاستطاعة لا تثبت بالغير عند **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
الصلوة الجمعة ذكر الامام الفضل انه لا يجزى عليه عند الكمال وينبغي ان لا يكون على كماله
حضور بجائز بخلاف وذكر الامام الغدق ان الكمال على خلاف من ثمانية بدنه
جدي نيم جازا له النية لمن به جدي او حصة لان الاستيعاب بغيره
به جدي او جازا له النية الاكثر من كماله كماله النية في كماله الاصلية عند **الطهارة** في الحج والمضمر عندنا
بغيره كماله النية والوضوء فان كان الاكثر جريما والاقل صحيحا يتم والاكثر صحيحا والاقل
جريه يغسل الصحيح ويحج على الجريه ان امكنه بان كان لا يقدر المسح وان لم يمكنه
بمسح على الجريه او فوق الجريه لا يجزى بين مسح ونيم ولو نصف البدن صحيح ونصفه
جريه اخذوا فيه والامع انه نيم ولا يستعمل الماء وان استنوى الجريه
والنيم بغيره فاقبل لا يستعمل غسل النيم ولا يباح له النية وهو الصحيح لانه اوطأ
ولو نصف الاعضاء صحيح لم يذكره ظاهر الرواية وعن م لو عجز عن غسل القدمين
والوجه نيم ولو عجز عن غسل اليد فقط لا يتم هذا فيه قول ج وبه ثبت ان النصف
كالاكثر يقول احقر هذه الرواية عن م بدل على ان الصواب ما مره في الامارة فاني
والاعلم واختلاف المشايخ في معرفة القبلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد
الاعضاء حتى لو كان رأسه وجهه وبداهه وجوه ورجلاه جريه بين يدي النيم ولا يتم
وعلى العكس نيم ومنهم من اعتبر الكثرة من كل عضو من اعضاء الوضوء ولو الاكثر صحيح

وجب الفصل ولو الاكثر جرح بنجم المعدور مسح في الوقت لا بعد الا اذا انقطع
عذره وقت الوضوء واللبس حتى اذا وجد حال الوضوء لا باللبس او باللبس او في
الحالين لم يمسح بعده **باب** ما يحدى رجله من غسل عليه جرحه وغسل رجله المجهز
بمسح على خفا لا يمسح على الخفاف لو مسح عليه مسح على الجرحه والمسح على الجرحه افضل
لما تحتها فيصير جرحا بين مسح ومسح وذلك لا يجوز ولا لو لم يمسح على الجرحه
وحده **باب** لو لم يمسح على الجرحه ان مسح لانه ليس الخفاف عليها بعد غسل رجله
جرحه بشرة الفصل ولو لم يمسح على الجرحه يمسح لانه ليس له الا غسل واحد ولو لم يمسح
قوله يمسح مخالف لما قبله لانه اسطر من يمسح ان قالوا هو لا يصوب
او الصواب كما لا يخفى على ذوي الاكساب قال ومن شذبه عن علي جرحه ولو لم يمسح على
اذ المسح على الجرحه كغسله ولو لم يمسح على الجرحه لم يمسح على الجرحه قبله في المسح
ج يمسح اذا المسح على الجرحه لا يمسح على الجرحه لانه ليس له الا غسل واحد فيكون في المسح
اختيارا لخلاف الصحيح كما سياتي قريبا **باب** المسح على الجرحه واجب عند الجرحه
وعند لبس يوجب حتى زكركم بلا عذر في رواية قال في الغاية واليه يرجع واجب
عنده وليس بغيره حتى يجوز صلواته بدونه وليس للاختلاف بينهم لان قوله فيتم بغيره
المسح وقوله فيتم بغيره يقول الحق في الاصلاح والايضا نقلنا من العيون ان
الفتوى على قولهم احتياطا **باب** ما يحدى رجله من غسل عليه جرحه وغسل رجله المجهز
فاحدث مسح عليها وصلى صلواتا فلهما من غسلها وجعلها قدسها دم ولم يعلم
انها مني انشقت بنظره لو لم يمسح على الجرحه يمسح على الجرحه وقت الجرحه ونزعها
بعد الغسل لا بعد صلوة الجرحه بل بعد ما بعد ولو لم يمسح على الجرحه يمسح على الجرحه
مسح على الجرحه ثم تقشر الجرحه الظاهرة من الجرحه وبقيت الباطنة لا تكرر عادة المسح
صاحب جرحه مسح عليها وليس خفيه ثم احسن مسح على الجرحه ثم سقطت الجرحه عن يده
بطل مسح خفيه **باب** نجو المسح على الجرحه وان شدة على غيره وسنور المسح
على الجرحه على من يمسح على الجرحه ان لم يمسح وكذا لو لم يمسح على الجرحه ولا على الجرحه
ولو لم يمسح على الجرحه يمسح على الجرحه ولم يمسح على الجرحه ولو لم يمسح على الجرحه
مسح على الجرحه **باب** وان فر المسح على الجرحه ايضا سقط المسح
جاز المسح على الجرحه ولو لم يمسح المسح والا فلا وكذا القصد قال اهلا لو كان القصد
والجرحه في موضع لو حل الرباطة امكنا ان يشد ما ينفذ ولو لا يمكنه جاز المسح على

جرحه

الجرحه والرباطة ولو لا يمسح المسح على الجرحه الجرحه اذا ازادت على
نفس الجرحه ان جرحه محل المسح على الجرحه على الجرحه وان لم يمسح على
ما حولها ومسحها فيها وان جرحه محل المسح على الجرحه على الجرحه وان لم يمسح
ما حولها تحت الجرحه الزائدة اذا ما شئت بغيره تقدر بقدره قالوا ولم يمسح على
احل لا المسح لظهوره جرحه على الجرحه على الجرحه في الكلام في العصابة ان جرحه
عليها ومن جرحه ان يكون في مكان لا يقدر على ربطها بغيره ولا يمسح على الجرحه
الحق المسح الذي ذكره في قوله ولم يمسح في الاصلاح والايضا نقلنا
عن هداية الناطق بقوله اذا كان حل الجرحه بغير الجرحه وجرحه العصابة موضع نازح
فيلبس حل الجرحه ولا يمسح على الجرحه في غير موضع الجرحه وان كان حل
العصابة لا يمسح على الجرحه ولكن نزع العصابة عن موضع الجرحه بغير الجرحه فليلبس
ويغسل ما تحتها الى ان يبلغ موضعها بغير الجرحه ثم يمسح على العصابة ومسح على
موضع الجرحه ولا فرق بين جرحه وجرحه ولو انك نظره ففعل عليه دواء
او علكا او ادخله جرحه مرارة او مرهما فلو بغيره نزع مسح عليه ولو لم يمسح
ولو باعصا به شقوى امر عليها انما ان قدر والامسح عليها ان قدر والامر على غسل
ما حولها **باب** وان شدة عليه واه لا يمسح بل يمسح عليه جاز المسح على الجرحه
ولو زادت على محل الجرحه اذ في الرفع ضرر وخرج فصار الزايدة بها وكذا القصد
والفرقة والمستور سواء في مسح مسح لو دخل تحت العصابة موضع صحيح
اجزأه للضرورة اذا العصابة لا تقبض عليه وجهه باي موضع الجرحه فقط بل
يدخل تحتها ما حول الجرحه **باب** الفرقة المصححة بين العقد لا يجزئها للضرورة
اذ لو غسل رجلا بقبض العصابة فنقذ البلية الى موضع القصد والجرحه فنقذ خلاصه
وايصال الماء الى موضع لم تستره العصابة وبين المصنفين **باب** الاستيعاب
الجرحه بالمسح شرط لو مسح الاكثر جاز **باب** اذا مسح على الجرحه هل ينسحب فيه
الاستيعاب قال الامام فوايه زاده لا ينسحب ولو مسح على الاكثر جاز ولا يجوز
على المصنف وما دونه وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية عن **باب** العيص
انه لا ينسحب وفي رواية عن جرحه على الجرحه جاز وعليه الفتوى باهيه
فرقة فاذكر المرارة في اصبغها والامام فواز موضع الفرقة فتقصد مسح عليها جاز له
المسح اذا استوى المسح العصابة وكذا في حق المصنف عليه الفتوى

منه ما يمسح على الجرحه

بغير الجرحه انما هو انما غسله ثم غسله انما هو انما غسله
فانما وجهه على ذوي العرفان

وكذا لو بيده او رجله او جرحه فله المسح عليها ^{انما} كان الامام او على في
 لا يجزئ المسح على عصابة المقصود ويجزئ على خرقه المقصود وذكر الامام علا الدين
 لو كان المقصود في موضع يمكن ان يشد بغيره بلا عصابة احد لا يجزئ المسح على العصابة
 ويجزئ في موضع لا يمكن وعادة المتأخر على جواز المسح على عصابة المقصود
 لو سقطت الجبة فابدل غير عاجز والاولى ان يعيد المسح على الثاني ^{بطلان}
 ومنع الرباط من السيلان فلو لم ينشق خرقه فهو كصحيح ولو نشق فهو سائل ولو
 انقطع المسح فله ايضا ^{ادري} عن غيره انه ان لم يجز ان لا ينشق لا ينقض
 الوضوء وهو المختار بخلاف الجايش اذا لم يصل ما دامت ثوبا صغيرة او كدرة مع انها
 لا تسيل بخلاف دم الاستحاضة ^{فمن} المسح فله ومن به جرح سائل او اصابه بغيره
 حكم الدم ^{حاشي} جرح الدم من الدم ولا يخرج من كونه حاشيا بخلاف
 جرح سائل منع الجرح من السيلان يخرج من كونه صاحب جرح سائل ولو
 المسح فله ^{فان} صاحب جرح سائل لو منع خروج الدم ببلع او بباطل يكون
 صاحب جرح سائل والمقصود ليس بصاحب جرح سائل لا يمكن من منع الدم بصحة
 او غير فله ان يؤم غيره ^{در} غير المدعو ويصح على مخف في الوقت لا بعده الا
 اذا انقطع عذره وقت الوضوء واللبس فلو وجد حال الوضوء لا لبس وان لم يكن
 او في حالين لم يصح بعده صاحب العذر ابتداء بوضوءه ^{بغير} عذره تمام وقت
 صلوته ولو حكى بان لا يجزئ في وقت صلوته زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث
 وفي البعد كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب القطع ^{بأن}
 لو قل كل فرض يصلي به فيه ما شاء وينقصه خروج الوقت لا دخول ^{ان} ^{ان}
 النوازل اذا كان به جرح سائل فشد عليه خرقه فاصاب به الدم اكثر من قدر الدرهم
 او اصاب ثوبه فغسله لم يفسد ان كان لو غسله نجس ثوبا قبل الفراع من الصلوة
 جاز ان لا يغسله الا قلا هو المختار ولو كانت به دماء قبل فتوضأ وبعضها سائل لم
 سال الذي لم يكن سائلا انقضض وضوءه لان هذا حدث جديد كما اذا سال احد
 من غير فتوضأ مع سبيلانه وصلى ثم سال المنكر الاخر في الوقت بطلت عنه روي
 ومعه قبل ان يهر بالوضوء للحل وقت الاحتمال كونه صديقا قال هذا التعليل ^{الغرض}
 انه امر مستحب اذا الاحتمال في كونه ناقضا لا يجزئ كالمقتضى اذا اليقين لا يبرول
 بالثبوت ثم اذا علم بغيره العلق باخبار الاطباء وعلامات الغلب ^{فمن} ^{فمن}

انتهى كتاب ^{ان} وفي من افتتح الصلوة وهو صحيح فرضها بغيرها كما يمكن في
 رواية الاصول عن ج يستقبل الوضوء الى الامام صلى كونه بغيره وركوعه وحجوه
 فرضه صار الى حاله للعلية فسدت صلوة عنده كذا في النوادر اذا تم تحميد ^{ان}
 موجه ركوعه وسجوده لم تجزئ ونها ^{ان} وعندنا بغيرها ^{ان} صلى صحيح
 بعض صلوة قايما فرض فيها بغيرها قاعدا ركوعه وسجوده ولو لم يقدر او سلقا
 ان لم يقدر لانه بناء الا على الاعلى فصا ركعا ^{ان} افتتح معذور ثم صلى لا يفتح
 قاعدا ركوعه ويسجد فقد على القيام يعني عنده من ويسألف عنده اذا اصابها ان
 القيام يقدر على القاعد او القعود اصل القيام في ركوعه لا يقدر على القيام ايضا
 ولو افتتح بايما وقدر على ركوعه وسجوده استأنف وقا ^{ان} لا يغني عن افتعال الركوع
 الساجد بالمحامي لم يجز وكذا البناء وعندنا بغيره ^{ان} لو عجز المريض عن القيام صلى
 قاعدا ركوعه وسجوده لقوله لم يركع ان بن حنبلين صلى قايما فان لم تنطق فقاعدا
 فان لم تنطق فليس الجنب قايما ولا ان الطائفة بقدر الطائفة فان لم يستطع الركوع
 والسجود صلى قاعدا بايما لا وسع شمله وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع
 لوجهه الى يسجد عليه لقوله لم ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا ^{ان}
 قائم برأسك وان فسنك ^{ان} وهو يخفف من السجدة لوجود الاعاء وان وضع
 ذلك على جبهته لا يجزئ لانعدام الايام ^{ان} لو وضع الوسادة على الارض وسجد عليها
 جاز ^{ان} ولو سجد على الارض جاز ولا يستعمل جبهته جاز ولو لا اعاء ^{ان}
 ولو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا بايما ^{ان} والقيام وسجد سجود
 فاذا سقط المقصود وسقط الوسيلة ولو صلى قايما بايما جاز عندنا والمختار ان
 يصلي قاعدا بايما وقال زفر لا يجزئ ترك القيام اذا قدر عليه مع انما سقط القيام
 عن المريض لو يردا مرضه او وجعه بقيامه ^{ان} بغيره في قبل ان يصير حائضا ^{ان} وقبل ان لا
 يقدر على ان يذهب الى خارج نفسه خارج الدار ^{ان} فان لم يرد به مرضه او وجعه
 لكن بلحقة نوع شقة لا يجوز ترك القيام وفي محل آخر من قضاياه ايضا من عجز
 عن القيام بنفسه ^{ان} ثم من بعينه فليس قاعدا جازا ^{ان} مريض فعذر عليه ^{ان}
 او خاف زيادة مرضه او خاف بطلان البر بالقيام او دوران الاسر او وجد
 للقيام الشد يد يصلي قاعدا ركوعه وسجوده ^{ان} خوفا ^{ان} بغيره عن قيامه ^{ان}
 فلو قدر على بعض القيام دون اعانه قال الفقيه ابو جعفر يقوم قدر ما يقدر

للصبي فكيف للمريض كذا في الكافي وان استلقى على جنبه وجهه الى القبلة فافى
 جائز لما روي فيهما وينام من قوله فان لم يستطع فعلى جنب الحديث الاول
 هو الاول عندنا خلافا للشافعي لان الشافعي المستلقي تقع على يمين القبلة والشافعي
 المصطفى على جنبه الى جانب قدميه وبه تنادي القنوة قبل لا يجزئ في القنوة على
 الاستلقاء فيسجد بوزان بوجه المريض القريب الى الموت الى القبلة لقوله ان الله
 يحب المتواضعين في كل شئ حتى التعلو والتجمل واختارنا قل لا لنا استلقاء المصطفى على
 الغضا لانه ايسر لخروج الروح والاول هو السنة مريض غير عن الاربعة فذكر
 رأسه عن حنيفة وصلة فيسجد لا يذم بوجهه الفيل يقول الحنفية ان هذا القول
 الاول هو الصحيح لما قبل سنة اسلم من قوله فمضى ففاه يومه اياما وبث بها
 قلنا ان الامام فاضل ان ذكر القول الاول في قضاياه وعلم بانه وجهه الفيل ولم
 يذكر القول الثاني في اصحابه لو ان شاذ مريض حتى يخرج عن الاربعة لم يسه سقط عنه
 الصلوة في ظاهر الرواية ولا يذم ولا يثيب ولا يجازيه ولا يثيبه كما روي
 قوله فان لم يستطع فالتوجه بقبول المذمومة خلافا لحنيفة واذا سقط
 الايام فمضى مريضه بل يذم لانه عادة فيسجد لورد عجزه على يوم وليلة لا يذم الغضا
 والارام كالاغارة فيسجد لو كان لا يسقط عنه الفرض والاول هو الصحيح لان لم يذكر في
 التواردان من قطعت برأيه من مرقية وقد ما من ساقية الصلوة على فثبت ان
 وجهه الفيل لا يكفي لتوجهه لخطا لو عجز عن الاربعة لم يسه سقط عنه ولم
 يسقط ولو كان عجزه اكثر من يوم وليلة اذا كان مضيقا بوجهه لا يذم بغيره
 احتياط بخلافه على قوله هو الصحيح احتراز عما حقه فاضل ان الله لا يذم
 القضا اذا اكثر وان كان يفرح منقول الخطا بوجهه على وفي المحظوظ
 اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام لان وجهه الفيل لا يكفي لتوجهه لخطا واكثره
 فاضل انما روي ان من قطع برأيه من مرقية ورجلاه مع ساقية الصلوة يذم بان
 في اليوم المتبين امتداده الى الموت وكلنا فيما اذا وقع المريض بعد ذلك فيما مات
 فيسجد البدر على الغضا ولا يلزم عليه ولا الاربعة كسافر ومريض فطر في رمضان وما
 قبل اقامته فمضى ومن تأمل فليل الامام في الاصل في حق مجنون فيبقى في ثلث اشهر
 ولو ساعده بمرقة فمضى كل شهر وكذا من جرح او اغلى عليه اكثر من صلاة يوم وليلة لا يذم فيها
 دونها بقضى الفرج في ذنبه الجاهل القضا وعلى هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزم الاربعة

ان قدر عليه بطريقه وسقط طه ان راو على يوم وليلة قال ثم رأت من بعض المشايخ
 ان كانت الفوايت اكثر من يوم وليلة لا يجزئ القضا وان كان قال في
 في الشافعي وهو الصحيح انتهى كلام ابن المهرام المعبر في القضا حاله الاداء
 فثبت المرض فيصلي حتى يصلي الصلوة الصبيح ووافيته الغنى تقضى المرض باجماع
 يمكن من ان ياتي بصلواته حتى قضى ولو اكثر لا لا يغلى عليه يوما وليلة القضا
 لا لو اكثر من عند نفسه اكثر من حيث الساعات وعند من حيث الساعات ما لم يصبر
 الصلوة استقام بسقط عنه القضا وهو الاصح وقول من هو الاصح لان اكثره
 بالذوق في حد الفكر وثمره اختلفا في ظاهره فاما في الغنى في الزوال فانما في من الغنى
 بعد الزوال فمضى من يومه وايت عن حنيفة في الغنى لان الايام استوعب يوما وليلة
 وعند من جازى افاق قبل خروج وقت الظهر اذا التكرار يستحب سنة او فوات ولم
 يوجد هذا لو دام الايام ولو يتيقن سنة ثم يهاوده الايام فمضى من يومه ولو افاق
 وقت معلوم كالخوف مريضه عند الصبيح فيبقى قليلا ثم يعود او يتيقن من يومه في
 ثم يعود فيبقى عليه فمضى افاقته بعقوبة بطل حكم ما قبلها ولو لم يكن لافاقته وقت محدد
 لكنه يتيقن ويحكم بكلام الاحكام ثم يفي عليه فمضى افاقته لا تغتفر لو زال عقله بالبحر
 لزمه القضا وان طال لانه حصل بالمصيبة فكذا يقع طلاقه وكذا لو زال بالبحر والاراء
 عن حنيفة لان سقوط القضا وعرف بالافاقه اذ حصل باقية سماوية فلا يغتفر عليه ما حصل
 وعند من يسقط لانه صياح في قطع برأيه من المرقية ورجلاه من الكعب لا يسه
 عليه كذا في الكافي وقيل ان وجوبه بمرقه ليسل وجهه ووضع القطع عليه رأسه
 وضع وجهه ورأسه الماء ووجهه ووضع القطع على جدار فيصلي لانه التناحية
 فاضل ان امرت عليه صلاته فانتة فمضى ما الوارث بامره لا يجوز اذا الصلوة عبادة
 بدنية لا تجزئ فيها النيابة ماتت عليه صلاتا وادعى بان يطعمه لصلواته انما يذم
 على ان يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث مال ويعطى لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة
 وكذا الوتر واختلافه انه يلزم يقوم الاطعام مقام الصلوة قال ابن قتيبة وابن سلمة
 يقوم وقال البايع لا يقوم وكذا قال علماء ثقات الاطعام يقوم مقام ركعة والوتر
 مات وعليه صلاتا فانتة وادعى بان يعطى كفاية صلاتا يعطى كل ركعة نصف
 صاع من تمر وكذا الوتر ولسوم يوم ايضا نصف صاع واذا بطل من ثلث ماله
 وان لم ينكح ماله لا يسه من ثلثه نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم تصدق مسكين

مجلس
 من مائة مرة يصوم راسه

الشهر بالاطعام عند مجاء وعند مجيء الايام بقدر ما ادرك على قياس ما
الشخص الثاني الذي لا يقدر على الصوم بغيره يطعم كل يوم مسكينا كان في الشهر
على الصوم بغيره حكم الفدا لان شرط الخليفة استمرار الحج
لا يمكن ان يصلي فاما وان لم يصوم بغيره ذلك فان لم يصوم ويصلي فاما جمعا بين
من اعلى عليه رمضان او بعضه بغيره خلافا للحديث ان الاغاضاض
فلا يصح القضاء كسائر الاغاضاض في رمضان كما لا يقضى خلافا لما كان في
في شئ من فقه ما مضى خلافا لغيره والشافعي اعلى عليه اول ليلة من رمضان
يقضى غيره يوم تلك الليلة قالوا ايضا اذا نوى الصوم في تلك الليلة قبل الاذان ولم يذكر
ذلك في الكافي وجعلنا وبما نقدره في ما يجعلنا وبما نقدره اذا كان اهل البيت منه
النسبة اما لو لم يكن اهل البيت في تلك الليلة بان اعلى عليه اخر يوم من شعبان واما ما رواه
فقه في ذلك اليوم ايضا من اعلى عليه رمضان لم يقضى اليوم الذي صرف فيه
الاغاضاض ولو جرد الصوم فيه وهو الايام المقررة بالنسبة اذا الظاهر وجوده
ما بعده لانعدام النسبة المحبوس لو افاق قبل الزوال لم يأكل شيئا ونوى الصوم
جا اذا اجتمعوا في الايام في اصل الصوم ولا يصح الفدية بغيره لو نوى الصوم
وجن بالنها ولم يأكل جاز صومه من رمضان في نها يومها ما كان يقضى يومه
ان من صام في وسط الشهر رجا الوصاية او اعلى تلك الحالة لزم الصوم يومها
يومه من شهرها بالوصاية في غير الفضا من مقدم ومجئ افاقا وانما في شهرها
وكا في الصوم وجب عليه بدله من كل ما هو نظير ان الشهر عزيت فظهر عدم عزوها في كل
هو لا وامساك بغيره يومه عندنا وكذا اقيم تحت بعد طاعة الفجر وبو القليل
الامساك ايضا واجمعوا على ان من افطر خطا بان يفتقر فدخل ما وجب
اذا اكل متعمدا او مكرها او افطر يوم السبت فظهر انه من رمضان لانه لا مساك في شهرها
انه لا يجب له شيء من وجب ونفسا ومرض وسافر في حالة العذر كجاءه في
وبعضها في الحج وفي ان هذا الامساك يجب او يندفع قبل نسيب الاثم
فكيف يجب الامساك وقد قال في لو ظهرت في الشهر فلا يجب لها الاكل وهذا يدل
على قرب الامساك وقيل المصالح انما يجب ان قال فليس بغيره يومه والواجب
وكذا قال في حايض ظهرت فليس له الاكل بغيره الا في وقت لا يكون لها في
طها الا يرى انه قال في سافر اقام بعد الزوال في السقيح الكافي فسر ما لا يفي

ولا شك

والامساك ان تركت ما هو مستحب شرعا واجبتا فاما في الصوم والامساك
يجب ما هو مستحب للندب وبها فربما صام في يومه من الوجوه في اخطاره وفوق ترك الفجر
واجب بغيره في كل ما كان في ذلك بطلان على مكره ولا يجب تركه بل يندب فينبغي
ان يكون الامساك في التمسك فيه منكره ولا واجبا والله اعلم بقول الله عز وجل
لان الربيع ابن الهمام حر جبان وجو الامساك هو الصحيح لانه ثبت انه يوم امر
بالامساك لمن اكل في يوم عاشوراء جبان كان واجبا ثم ان ابن الهمام لم يذكره في
صا بغيره ومن ان كل من يخفق بغيره في انما والنها ما رواه ان ابنه اذ هو في
وتلك الصفة حيث لو كانت قبله استمرت معه وجب له الصوم فانه يجب عليه الامساك
تسبها انهم في الحج ان المعترض في غفل عن قول صاحب الهداية لو لم يكن في ذلك
مسافرا وظهرت حايض في رمضان وفي بعض شهر رمضان اسكوا بغيره يومه وقال ان
لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صام ليلة لزوم ولم يكن في ذلك في اول اليوم هو
يقول التمسك فلا يجب الا على من يخفق الاصل في حقه كقسط عدا وخطا ولنا انه
وجبنا في الحق الوقت اصلا لا خلفا لانه وقت معظم خلاف حايض في نسيب او مرض
ومسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام عذرهم لتخفيف المانع عن التمسك بحسب تخفيف الصوم
انهم فظهر بما قرأنا من المستحسن انما في ما ذكره الشافعي كما لا يخفى
مرض او مسافر في رمضان عن واجب اخر وقع عما نوى عند جوع وعن رمضان
عذرهما ولو نوى النطق فخرج من النطق في رواية وعن رمضان
في رواية رمضان او مسافر في رمضان بعد الفجر الا في حال من يحرمها
او غيرته فقلوا طبقا فالقصاص ان لا يقضى في رمضان لكن يفتى كالحرام
لو اغمى على المعتكف اياها او اصابه لم يعلم ان يسهل الا عما اذا جاز في الفجر التمسك
قدم منه وهو صائم في رمضان فافطر بعد ذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
بعض العلماء وان من لم يمس فلا يجوز اذ ثبت بغيره فانه اقيم ما فرضه في فطر
ذلك وامرأة افطرت ثم حاضت وصحح افطره من رمضان لا يستطيع موا الصوم
الكفارة عند خطا في افطره الاصل عندنا ان من صام في اخر النهار على صفة في كل ما
في اول اليوم بياح له الفطر سقط عنه الكفارة في المنقضي او افطره رمضان كذا كذا كذا
ساعة الكفارة عليه وفي من شرط وجوب الحج سلامة البدن ان
المريض في قول فلابد على معتق ومفاد وجوبه ولو ملك لا ذرا ولا لا يشترط

ظهور وجه الف وكذا يقول الحنفى وقد مر تفصيل المعنوية والمجنون واحكامهما وتفصيل
الاحكامات بتفصيل سبع فلينظر هناك المصروع لا يقع طلاقه حال صرعه طلاق
امرأة وهو موقوف ثم ينضم فراجعها في عدتها بفصل او قول وهو مجنون لا يقع الرجعة
كذا اجاب طحاين سئل عنهما وقال تقع الرجعة ~~في~~ لا يقع طلاق صبي
ومجنون ومعنوه وبه سمع وعمل عليه وان لم يقع طلاقه سكره وما زال ساه وسفيه
اي خفيف العقل وسكران واخرس من ابشارته المعهودة من مريضة اختلعت من زوجها
بغير طاقم ماتت ينظر الى ثلاثة اشياء الى مبرأته منها والى بدل الخلع والثالث الى ما يقع فيه
لا الزيادة كذا في ~~في~~ في هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه
والنصف الاخر وقبته وهو لغو وارتفع من الثلث فلو دخل بها فماتت بعد
العدة فكل المهر وقبته ويصح من الثلث اذا اختلعت بربع ولومات في العدة فكذا
عند نسيم اذا الفرج لم يقع وارتقا لقضاءه بالفرض وعند ج يعطى الاقل من مبرأته وان
بدل الخلع ومن الثلث اذا انما حق سائر الورثة ولم يتماخا الاقارب طلاقه رجعي
صحة او مرضه ثم ما كان في العدة ورثته وكذا الومات في العدة ورثها الزوج ~~في~~ من له
حكم المرض لو طلقها ومات في العدة ترثها مات بمرض البقرة او بغيره اخرى وان ابانها
في صحة ثم مرض ومات في العدة ورثته وان مات بعد العدة لم ترثه والاصل ان احد
الزوجين لو ابان الفرض بعد ثبوت حق الاخر عليه ورثه الاخر وانما يقتضى حق
اذا كان غالب حاله اهلاك بعض او غيره لا باصل المرض اذا ادعى لا يسم
عن المرض وليس كل بعض الى اهلاك فلما بدت هناك فاقا لوفى مرض الرجل
ان ثبته حتى يصيب صاحب فاش بعجز عن قيامه بمصالحه فخرجه ويزيد اكل يوم
مرضه وفي المرأة ان تفسد صاحبته فرائش تعجز عن الصلوة فائمه ولا تترك الخروج
بالمعيار ويعجز عنها العجز عن المصالح الداخلة اتمان بذييب ويحيى في حوايج
ودمج كل يوم فهو كصبي وكذا المقعد وفلوج لا يراه واد مرضه كل يوم وكذا الصابج
ودمج كل يوم كصبي صاحب فرائش المساول لو طلق امرأته وقد طال ولم يفسد فهو كصبي
واما المقعد والمفلوج قال في ~~في~~ ان لم يكن دائما فهو كمرضي ولو قدما فكلما صح اذا
يذهب عنه مرضه لا فائدة في ذلك فيه المشايخ قال لو مرض بمرءه بالعدوى فكلما صح
والا فكلما ~~في~~ لو طال وصار بحال لا يفي به الموت فكلما صح وكذا المسلول في
بعض الاحوال لم يبين حد النطاول فبعضهم قدره بسنة وبعضهم

اعتبر والوف في بقية نظامه لا فطاول والآفلا ان اصحابنا قدوه بسنة
فيه المقعد والمفلوج ولو ساء في اول ما اصابهما ثم ما في ايام فليله بغير الثلث
اذا العلة لم تنصر عادة **باب** سئل ودفق ما لم يصبر صاحب فراش فليصبر
اذا الانسان لا يخلو من مرض فنادام يخرج في حوائج نفسه لا بعد مرضه عادة
لو بداد كل يوم فهو كريض ولو ينقص من وينداد اخرى فلو مات بعده سنة فليصبر
فصل سنة فليصبر ويحكموا الجاني في جل غير المصالح في ارجاء الا اذ اخذ قال
مشايخنا لو قدر على القيام بمصالحه سواء كانت داخلية او خارجية فليصبر وقال
مشايخنا لو غير عن المصالح في ارجاء بغير مرضه جملته وفي **الامامة** المرض الذي
يعتبر لقمة من الثلث اصاب صاحب فراش لا يطيق القيام الى حاجته ويجوز
قاعد او يخاف موته اما لو طال مرضه ولا يخاف موته كفليج وسلول ومن
ومقعد وباب السبق فلهذا ليس في حكم المرض الا اذا تغير حاله عن ذلك وما
من ذلك التغير فما فعل في حالة التغير من الثلث قال الامام الفضل مرض
الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وفي البحر راعته عليه وقال لو خرج من البيت
لا يبقى حكم المرض ويحكم في شمس الاسلام ان المعتبر في حق الفقيه ان لا يقدر على
الخروج الى المسجد وفي السوقي ان لا يقدر على الخروج الى المدكان وفي المرأة ان
لا تقدر على الخروج الى السطح قال ابو الليث كونه صاحب فراش ليس شرط
لكونه مريضاً مرض الموت بل العبرة بالقلية لو الغالب من هذا المرض الموت
الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يعني السيد الشهيد صاحب القاموس
هو من يقوم بجوارحه في البيت كما يقصده الاحياء ولو قدر على ذلك بخله ومن
فيه ويؤثر في نفسه فليصبر اذا الانسان كلما خلع عن ذلك وقيل المريض من لا يقدر
على اداء الصلوة جالساً وقيل من لا يقدر ان يقوم الا ان يقدر عليه وقيل من لا يقدر
على المشي الا ان يهاذي بالان اثنين والفقهاء ان من يخرج في حوائج نفسه خارج
البيت فهو مريض ولو امكنه القيام به في البيت ليس كل مريض يخرج عن القيام به في قيام
لبول ونحوه **باب** تكلف بعض المشايخ وقال لو يخطو ثلاثة خطوات بلا معين
فليصبر والا فليصبر وهذا ضعيف جداً اذا المصبر جالس لا يخرج عن هذا القدر اذا
تلف **باب** سئل في السجدة ليقبل وقصداً او رجلاً فليصبر فاذا اخرج ليقبل
فليصبر اذا قتل في تلك الحالة ومن في السجدة فليصبر فان حاجت

الامام تكبر بعض من في صف القضاة كمن يسيح فاذا بارز فليصبر في تلك الحال ولو اعيد الى
السجدة ولم يقبل او رجع عن المبارزة او سكت الامام فليصبر صاحب فراش فليصبر
نظر فانه من جميع المال **باب** لو حاجت الامام وتلا طميت وخفف الغوى فليصبر ولو
اخذه السبع بفمها او انكسرت السفينة وبقي على لوح واحد فليصبر ولو طلق امرأته بعد
اشطرب السفينة قبل انكسرها لم يكن فارقاً **باب** امرأته حامل بغيرها الطلق فهي
مريض قال لو اخذها وجع الولادة فليصبر او اذا اشرف على الهلاك فليصبر
ثم يكره فذلك لا يعتبر كريض بعينه برؤاها ويعتبر وجع اخر الولادة اذا لم يضر
الموت وما ينص على الموت قال **باب** لو كرم في الاصل مسائل تدل على ان الشرط خوف
الهلاك غالب لا كونه صاحب فراش **باب** لو اخذها الطلق في غيبته في تلك الحالة يكره
الثالث لو سئل من ذلك جاز ما صنعت في تلك الحالة **باب** صاحب فراش طلقها ثم تزوج ثم مرض ثم
في العدة لم يكن فارقاً وكذا في صحتها بانها مرضت عن غير علة حتى بانها مرضت لم تنه
ولو قدر على علة تشرها بانها في مرضه وهما لا يتوارثان فصاحب فراش يتوارثان كذا
احدهما ففانفق او المرأة كن بية فاسلمت لم تنه ولو ارتدت في عهدها واسلمت لم تنه
علق طلقها بمرض فمرضت فماتت بمرضها **باب** لو كان في مرضه فماتت
انكسرت سفينة او نزل وجعك بلا شهود او بعثت بغيره قبل النكاح او تزوجك في العدة
وانكسرت المرأة ذلك بانه منتهى لا لوصدقة مريض في انكسرت في حقها ومنعت
عدتك فقتلها التزوج في حال **باب** لو كان مريضاً قال لا امرأته كنت طلقها فلما
في حقها كذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثته **باب** ماتت فقال لها بان في مرض
وانا في العدة الاولى والارثه وقالت الورثة اياك في حقها فليقول لها الا ان يبرهن
الورثة بخلاف ما لو قالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فليقول للورثة اياك
في مرضه فماتت لم تنه عن صداقته بيمين ولو طال المدة فلو نكحت لارثته امرأة
الغيبين او اختارت نفسها في مرض موته لارثته اذا الفرقة من قبلها فكلها في كل فرقة تقع
بعين من قبلها ولو جاءت الفرقة منها في مرضها او حاله طلقها بمرورها **باب** علق طلقها فليصبر
اجنبي ووجدت مرضه فلو كان التعلق في مرضه ايضاً لم تنه لا لعلقة به في حقها كذا لو حصل
التعلق بغيرهما وكذا في الرجل يزوج ولو علقه بغيرها فلو طلقها لم تنه لا لعلقة به في حقها كذا لو
زوجها لم تنه **باب** اجاعا لعلقة في مرضه اما لعلقة في حقها او لعلقة في مرضه ثم مرضت
لا عديم **باب** ونكحت الفرقة بينهما في مرضها ثم ماتت في العدة لو الفرقة طلقها في اختيارها

[illegible]

الثالث ويسمى في التثنية النائم ترك المولى غيره ولو وارث وفي كل مولى ولو لم يكن له وارث
نحو قوله ان مت في مرضي هذه او غيرها من الاوصاف فانما هو قبيح القى ويوجب ويرهن
ويقتضى من الثالث ان وجه الشرط قال يقوم معلوم من ان يترك ما يتركه من ماله
ينبغي ان لا يتركه من ماله في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
قال الماتة بهذه ام ولد في ماله في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
ام ولده وبقية من ماله لو لم يتركه من ماله في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
اعتقوا عني ان لا يتركه من ماله في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
فيها قياسا وفي الاستحسان في الثاني الا الاول كذا في قوله وفي ان قال ان مت
من مرضي هذا بقدر وقت ارضي ثم يتركه من ماله في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
لو قال ان مت جعلت ارضي هذه وقفا جازي تعليق الوقف بالشرط جازي
قال في مرض جعلت غلة كرمي وقفا وفي الكرم ثم صار كقوله وقفا كرمي باقية من الغلة
ان وقف ماله على الفقهاء في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
ولا يابى في مرضه كرمي جازي وقفا في مرضه فليس على المولى ان يترك ما يتركه من ماله في مرضه
تجوز للوارث في مرضه من الثالث اسعاف في احكام الاوقاف الوقف في مرض
الموت لازم لكنه لا يوصيه في حق نفوذه من الثالث كالتبديل المطلق والمضاف الى ما بعد
الموت وصية محضة فان مات من غير رجوع عنه ينفذ من الثالث الوقف على ثلاثة
اوجه في محضة ومرضه وبعد موته فاني محضة فشرط لصحة قبض واقرار كالماتة
فلا يشترط لصحة قبض واقرار لانه وصية لا ينفذ من الثالث وما في مرضه محضة فليس على
الصحة ولو ينفذ من الثالث كالماتة ينفذ من الثالث ويشترط فيها ما يشترط في الوصية
من قبض واقرار كذلك وقف المريض وذكر الطحاوي ان وقفه ينفذ في المرض كقوله
الى ما بعد الموت اذ تصرف المريض مرض الموت كقوله الى ما بعد الموت حتى ينفذ من الثالث
قال في الصحيح ان وقف المريض مرض الموت كوقف الصحة لا ينفذ في قول ولا
يترك كالماتة لان يقول في حياته وبعد مماته فحينئذ ينفذ لم يمت موتا وقف داره في مرضه
موت جازي من الثالث ولو لم يخرج من الثالث واجازة الوارثة جاز ولو لم يخرج وبطل فما زاد
على الثالث فلو لم يجر بعضهم البعض جاز بقدر ما جاز وبطل الباقي الا ان يظهر
للبيت مال غير ذلك فيوقف في الكل اسعاف في حكم المال الغائب حكم المهدوم
وقد ذكره في مرضه ومن ثم جاز لوباع نصيبه قبل ان يملكه لبيت مال اخلا لا يبطر بيعه

هو قال رحمه
الله اقره والده
نصير اقره والده

مجلس
الشيخ
المؤيد

قيمة الارض الموقوفة بقدره منها وكان وقفا على ما وقف فاذا كان
ثلث التركة خمسة عشر دينارا كسما وقيمة الارض عشرة دينارا والوصية عشرة دينارا
يعطى للموصي الخمسة ويبقى نصف الارض وقفا لكون الوقف في الارض كالموصية فيستأجر
بمخلاف ما لو احتق في مرض موته او دبره او وصي بوصايا فانه يبدى بالحق في فصل
شيء يعرف الى الوصايا والالتسقط ولو وقف في مرضه لم ير من ماله وقفا
فيلزم من كل ماله **كتاب البيع** وفي مرضه عليه دين يحيط بماله لوباع عينا من ماله من
اجبتي يعني يسيير لم يخرج المحاباة وفاقا اجازة الوارث او لا فالقضية في يتم
القيمة او يبيع البع ولو لا دين عليه جازت بقدر الثلث وصح المدة بولوباع
تركته للدين يعني يسيير وهذا من اجاب المسائل ان الثابت بملك لا يملك
المالك لو كان هذا مع الوارث لم يخرج عنده اصل الارض الوارثة ولو لم يملك القيمة
وعندهما جاز ويختص بين من فيه وانما لو فيه عين او محاباة ملك او كثر وكذا وصي
الميت بولوباع من الوارث فهو على هذا الخلاف عند لم يخرج ولو قيمة وعندها جاز **كتاب الميراث**
من الموت لوباع لوارثه شيئا من ماله او اقل او اكثر فيبيع منه باطلا ولا يترتب على هذا
العقد شفعة وقال لا يجوز بمثل القيمة ويصح طلب الشفعة **كتاب النكاح** فمن الادوية يعقب
كل ماله لورثته من اجبتي اما لو اراد من وارثه لم يخرج **كتاب النفقة** نفق المبيع من وارثه لم يخرج
بل اجازة بقيمة الورثة وكذا المحاباة مع لم يخرج الا بها وذكر على وجه الاستفساد
الاربي ان مريضا لو اشترى شيئا من وارثه بمعاينة المشهود واعطاه منه جاز لولا
محاباة فيه كثرانية من اجبتي والوارث بخلاف الاجبتي في الاقرار اما فيما ثبتت
فهما سواء ولم يترك خلافا فهذا دل على جواز شر الميراث عند الحكم بقول الحقوقي
الدلالة انظر لانه لم يذكر في صورة البيع ايضا خلافا مع ان خلافا كما مر اتفاقا على عدم
ذكر الخلاف لا يستلزم عدم الخلاف حقيقة كما لا يخفى **كتاب المحاباة مع الوارث** لم يجز اجازة
الوارث او لا ويتم القيمة وهذا من المسائل اذا حمل على مريض مديون باع ما قيمته
الف شخصاته من اجبتي ولا مال سواه فتسقط المحاباة بقدر الثلث ثم يخرج الميراث
بين قسمة وانما الثلثان وليس له رد المبيع بخلاف الموهوب له كما يجبي في البيع
من مريض باع من وارثه شيئا او تركه بغيره قال الامام الفضل لو كان
من حال الضعفاء والارواح وكان قضاؤه يتكلف بسبب مرضه لم يرد الميراث
صل للميراث بطلان وارثه عن صورة المال حتى لو باع كل ماله بدرهم يجوز **كتاب شرى**
قنا

قنا يعني ما شرى بخار ثلثه انما من مرض جاز وسكت حتى مضت المدة فالجواب
من الثلث **كتاب المحاباة** وفي مرضه جاز بغيره بدون اجابته لا يعتبر من
الثلث اذ لو ادعاه جاز تبصر الميراث بالنافع يعقب من كل ماله مريض
الكتاب اجبر او نكده الاجرة فللموهوب مشاركة ولو شرى شيئا ونكده فلا يشاركه
الموهوب اذ حقهم بملكيته لا بالصورة ومضاف احواله اذ لا يبقى بعد موته
حتى يتصور التعلق عند ذلك لم يستند كما في الاموال واما الاجرة فيموت ماله
تعلقها حقهم فشاركوه بخلاف البع والشرى اذ فيه نقل حق من محل الى محل لا
ابطاله فالاجارة كغيره اذ ماله في مرضه وسلم ماله يكون اسوة للموهوب **كتاب الهبة**
الاول وفي التوكيل خصوصه لا يلزم بل يخرج الخصم عند خلافها ثم على قوله قبل
رضاه شرط صحته والصححة انه شرط ان يرضى به ولا يلزم بدونه الا ان يكون كتم
مريضا او على سيرة سفوف الخدر فكمريض هو المختار واختار قوله ولو لم يرض
في شيء من الكتب قد مرض يلزم فقد روي زيادة ضعفه لو حمل على ابدى الناس
وبعضهم قالوا لو لم يكن له حضور بنفسه يلزم توكيله ولو امكنه الحضور بركوبه قبل
على ابدى الناس بل اذ يار مرضه هو الصحيح **كتاب الميراث** مريض قرب موته
فدفع الى رجل درهم وقال له ادفعها الى اخي وابني ثم مات الميراث فادرك الوكيل
الدفع اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال منه لو كان الادفع
قال له ادفع الى اخي وابني ولم يترك ذلك لايكل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة
لان الوكالة بطلت بالموت فبقى المال امانة في ذمتهم كما هو مودع والمودع
لو دفع المال الى الورثة بل امر القاضى والشركة مستفزة بين
ضمن وهذا صحيح اذ كان الوارث ممن يخاف عليه استهلاك المال اما لو لم يخف منه
فلا اخذ الوارث وفضل الدين الميت من ذلك **كتاب الكفالة** وفي **كتاب**
مريض كفيل عنه بما عليه وارثه بامره جاز عند من قياسا وعندها استحسانا
اذ الكفالة للفايت لا تصح عندهما في حال صحته وهما جواز لان وارثه يطالب
بالدين بل ضمانا فبالضمان اولى ولو لم يرضى بها فلا راية فيه **كتاب** يصح
من لا يحمل مريض كفيل عن وارثه اولا بطل **كتاب** كفاية الميراث يعقب من الثلث
ولو ارش في مرضه انه كفيل في صحته يعقب من كل ماله خلاصه كفاية
المريض على ثلثه اوجه في وجبه كدين الصبي بان كفيل حال الصحة وعلى

او ارثه الا قبل موت الميراثه الا اقراره اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض
كل المال ولا ارثه من الثلث واقراره للميراثه يجوز حكاية او ابتداء
جواب واقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
مولاه **جواب** اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
اباه الف درهم في مرض الاب او صحة عند الشهود فليأخذ منه الموت
اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
بالتفاق فلو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
في اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
له على اجنبي في صحة جاز اقراره باستيفاء ولو عليه دين معروف سواء وجب اقراره
بقبضه يد اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
دين وجب في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بغيره عند الشهود فلو ارثه لم يرض
بقبضه يد اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
فله لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
او اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
دين يصرف له ولو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
فلو قبضت ديونه وتوفي على الغريم فله لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
هل يرضى بالقبضه بقية الورثة وتوفي **جواب** فليأخذ على الجواب اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض
عن ما يارثه بامره او بولا يرضى لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
لكونه ديناً في تركته فلو قال قبضت الثمن وانكفته بغير المشتري ولو ارثه لم يرض
وكذا يصدر في قبضه عن ما يارثه من وارثه الا ان يقول فباع عنده او
دفعته الى امره **جواب** دين وجب لم يرض على رجل من حياته على يده او على غيره
خطاء او ماله او كونه فاقرب قبضه صدق في البراءة الا ان يوجب حقا على نفسه
او جعلا في ماله ولو وجب له عليه من ثمن ما اراده او غنمه من خصمه فله قبضه
لم يرض في قبضه فلو كان الغصب في صحة في الثمن او اقر في مرضه فقبضه عليه
بقبضه فاقرب قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
الاقر او لا يرضى في صحة فاقرب قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
باع في مرضه بغيره فاقرب قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
مرة

مرة اخرى او انقض البع عند من وعدهم بؤدي قد قبضه او نقض البع باع فنا
في صحة فاقرب قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
بقبضه فاقرب قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
يقول عند الرد لا ارثه في قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
كان مصداق قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
الوجوده كماله بانه ابرأ من غريمه في صحة من حقه او وجب له في صحة وبذلك في
يده لم يرض في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
انها وجبت مهر الزوج في قبضه صدق في ماله بغير الاقر ولو قبضه بغيره في صحة فقبضه اقراره
فلم يرض الا ان يرضى بالورثة **فقط** مريضه فان الزوج ماله على عيكة صح اقراره
قال الهادي وقد مر في كتاب الرهن انه لا يصح قبول الحق الذي يشترط الصحة
لاعداها فالوجه ان كيف شئ ما قدرت بده **جواب** مريضه اقرت بقبضه مهرها فلو
ماتت وهي زوجة او معتدة لم يرض اقرارها ولو اقرت بانه طلقها قبل خلع
جاز لو منكوته او معتدة لم يرض في صحة الصحة للامانة الا فيما فصل من
غناها بغير الزوج من الاقل مما اقرت بقبضه ومن ميراثه **فانما** مريضه اقرت
باستيفاء مهرها ان ماتت منكوته او معتدة لا يصح اقرارها ولا يصح ولو قالت بذكر ذلك
لامرئى صح اقرارها **خلاص** اقرت باستيفاء مهرها من زوجها في مرض موتها بعد
الطلاق ان كان طلقها بانه صح انقضت عدتها او لا ولو وجب فلو انقضت
عدتها صح وان لم ينقض لا يصح وفي النجس بطلان طلقها قبل الدخول وقد اقرت باستيفاء
مهر من زوجها وهي مريضه ثم ماتت كان ذلك من غناها وسقط المهر
عن زوجها والى الضارب الفاء بنصف المهر ولو مده فموتها واقرت بالاستيفاء
ثم طلقها وانقضت عدتها قبل موتها صح اقرارها سواء تزوجها صحيا او مريضا
ولو انقضت عدتها صح ماتت وقد طلقها بانه صح اقرت بالاستيفاء فغناها
الصحة او لم يرض حتى يسوفوا الحق ثم ينظر الى الباقي فيحصل للزوج الاقل مما اقرت
باستيفاءه وما يصحبه من الميراث **جواب** مريض ابرأ من دينه عليه حاله او
كفالة بطلان كذا اقراره بقبضه واحتماله على غيره وجاز ابرأ الاجنبي من دينه له
عليه لان يكون الميراث كقبضه فليأخذ على الجواب اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض
اقراره لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض

فان في مرضه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض لو ارثه لم يرض
فليس له ان يطلب المهر من الزوج

الاطباء للتداوى وهذا الخداع على جوار التداوى ولكن ينبغي ان يرى الشفاء التام
 لاسيما في هذه الامور والاعراض وما يروى من الانا اذا اراد الشفاء التام
 ويعتقد انه لو لم يعلم السليم في حق نقول لا يجوز العلاج بمنه في جميع النقصات
 ان من قبل ان يقرر نفسه على مخطوطة بها ما وجب له ان لا يعطش وجوع والى المظنون
 مسهل وسائر اعاجات الطب لا تصد كحرارة بيرونة ونحوها والى موهوم كقوة رقية فاما
 المخطوطة فليس كمن التوكل بل كمن يحول عند خوف الموت واما الموهوم فانه شرط
 التوكل اذ به وصف النبي صلى الله عليه وسلم فقال اريت الائم بالموسم فاني اتيه ذلك
 ويجوز ان يكون من غيرهم وبه يتبين حقيقة الرقية نعم قال مع هؤلاء السبعون الفاضل
 الحجة بغير حساب قيل من هم يا رسول الله قال الذين لا يكتفون ولا يتطهرون ولا يسترقون
 وعلى ريقهم يتوكلون وصف المتوكلين بكلمة طيرة ورقية واقوالا الكسبي ثم الرقية واداء
 الطيرة والاعتماد عليها غاية التعقيل في ملاحظة الاسباب واما المظنون فاستعمال
 الانيا في التوكل وتركه ليس بخطور بل فيكون افضل من فعله في بعض الاعمال في حق
 بعض الاشخاص وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن التداوى والرقى هل يرد من قدرته فقال لا يرد
 انه وفي تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وامره بذلك ورواها ما هو خارج عن المحرقة وقد صنف فيه
 كتاب يسمى طب النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاسباب ان موسى صلى الله عليه وسلم فعله فوفقوا عليه باقوالها
 ان دواها معروف في حجب وان تداوى به فبها فلو تداوت به لبرأت فادى لبرئ
 فادى الى الله لا ابرأ منك حتى تداوى بما ذكره فبها فادى الى الله ان تبطل خطيئة
 من ادعى في العقاقير منافع الاشياء غير وروى قومنا خلقوا الى بنيتهم في اولادهم فادى
 اليهم ان يطعموا نسائهم الحجاب الى السفوح فانه يكسب الولد ويفعل ذلك في الشجر
 الثالث والرابع اذ فيه يصور الله الوعد فبين هذا ان مسبب الاسباب جلت قدرته
 اجري منه بربط المسببات بالاسباب الدورية سبب حرة حكيمه فافهم ان الاله
 دواهم في العظم فكلما السكتين والسقمونيا دوا للمصطفي غير ان علاج الحنجرة
 بالحنجرة والماء حلى يدر بعض الخواص من ادركه بالحنجرة في حق الاول وكل ذلك
 يشبه الحق جل جلاله فلا يضر التوكل استعمال مع النظر الى مسبب ان يرى
 الشفاء منه تعالى من الدوا فان قيد الكسبي من الاسباب الدورية النفع ايضا
 قلنا ليس كانه ليس قصيد وحجامة وشرب مسهل ونحوها فان الكسبي لو كان مفعلا
 في الظهور لما خلت البلاد الكسبية عنها وانما هو عادة المانرك الاعاء والهند
 فهو من الاسباب الموهومة كالرقية وما وجب بآلها بالاول دوا يعني عند ليس

بالاسكندر بن وكوه صفى
 يدرك كل واحد واحد من الصفاء

فيه اوراق فالحرق في حجب للبيئة مخدور السرار مع الغنية بخلافه وحجامة فاما
 سرانها بعيدة ولا يد مسددها غير ما ولا انهي النبي صلى الله عليه وسلم الرقى وكل منها
 بعيدة التوكل وروى ان عمران بن الحصين اعتل فاشاروا اليه بالكنه فامتنع
 وعزم عليه الامير حتى اكتمى فقال كنت ارى نورا واسمع صوتا ويسلم على
 الملائكة على الكتوف انقطع عن ذلك وناب الى الله تعالى فوجد عليه ما كان يحذر سلام الله
 الملائكة وغيره يقول الحفيظ اول قول اعلام ان من قبل الفرض متعول عركت احيا العلقى للملائكة
 الغزالي رحمه الله منتحبا مختفرا وقد تفصيل جليل از يد هذا فمجلد انه قال ليس
 بشرط التوكل ترك المظنون بل استكمال كسب الماء على النار لا طعنا فيها وفتح
 فربما يندرج وقوعه في البيت احيا ان ترك التداوى قد تجد في بعض الاحوال و
 يدل على قوة الموهوم وذلك لا يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم والذين ندوا واد السلف لا يخفرون
 ولكن قد ترك التداوى ايضا جماعة من اكار العصاة والتابعين وغيرهم ولم يسموا
 الاول ان يكون المريض من المكشفين فكشف لانه انهم اجدوا ان الدوا
 لا ينفع الثاني ان يكون مشغولا يخوف عاقبه واطلاعه تعالى عليه فبئس ذلك
 الم المرض فلا يتفرغ قلبه للتداوى الثالث ان تكون مرضه قسرا والدوا الذي
 بوصف له موهوم النفع فيتركه المتوكل الرابع ان يقصد ترك التداوى
 استغناء المرض لئلا تنال ثواب المرض بحسن الصبر على بلاه الله تعالى او
 ليجرب نفسه في القدرة على الصبر فقد ورد في ثواب الصبر ما كثر ذكره المحققين
 ان يكون قد سبق له ذنوب وهد فافت منها عاجزة تكفير ما فبري للمرض
 كقولها فيترك التداوى قال عزم لا تزال العجز والميل بالبعد حتى يمشي على الارض
 كالبردة ما عليه خطيئة وفي الخبر حتى يوم كفارة سنة وقال عزم كفارة الذنوب
 بالحي السامس ان يستشعر بفساد مبادى البلاء والطغيان بطول مدة الصحة
 فيترك التداوى خوفا من ان يعاجله زوال المرض فبها ودو البطل والعقلة او طول
 الاكل واذا اراد الله بعبد خيرا لم يخله من الشبهة بمرض ومصابي ولا اقل لا
 يخلو المؤمن من علة او قلة او دلة وقد روى ان الله تعالى يقول الفقر يستحي والمرضى
 قبيح اجسب من اجب من خلقه وقد ورد في الخبر ان كل خطيئة من النار
 فكل كثر من ثواب المرض راي جماعة ترك الحيلة في زوالها اذ عزموا لانفسهم في
 نهما لا يرحب راء التداوى نقصا وكيف يكون نقصا فقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم

الاسطرلاب
الاصلي

عظم ابيض
خشن نابض
كبره النور
يكثر حرام
نحو حرقه لنداء

وضع العجيين على
الاباس

وسلم انتهى محققه الاحياء **صع** وفي كتب الامام **صع** يعظم الدواب
الا عظم خنزير وادى فانه يكره بهما ويجوز يعظم **صع** ولو كانت جاز
النداء يعظم رطباً وياباً فانه طاهر فعظمه يباح الانتفاع به كجميع النوا
الانتفاع ومنها النداوى ولو متيسر يجوز الانتفاع بعظمه لو ياب او طري
في العظم كد باغ في الجلد من حيث ان يؤخذ من رفس العظم بسببه كما يؤخذ
خرفه الجلد بباغته واما الخنزير فيجوز العظم بكل اجزائه والانتفاع به
حرام واما الادي ففيل الجاسه وروى عزم لوصلي وفي كبره عظم انسان
لم يخر صلوته فهذا يدل على جاسته **صع** انه كرامته وفي الانتفاع باجزائه فانه
وان عظم الكلب فيجوز النداوى به وقيل لا وحكي عزم في سقطة فافيت مكانه
سكن كلب فثبت ان يجوز ولا يتبع ولو عاده وثبت وقوى فلو كان قلمه لافترق
ولو بغير الاجماع ويتجسس فيه ولا يؤمن احدكم ان ياكل من لسانه ولا من عظمه في السلسلة عظم
الانسان من التي فانه ينجس بالنفس جملته ويؤتى في فناء **صع** كبره النداوى بكل جزء
النبي عزم ان الله تعالى يجعل شفاكم فيما قدم عليكم رجل دخل فمارة في اصبه النداوى
كبره عزم لا عزم وهو على اختلاف في كبره بول ما ياكل كل لمة للنداوى ويقول ليس اخذ
العقبة ابو العيث ويجوز الحققة للنداوى للذرة وغيرها وكذا الحققة لاهل الزبال
اذ اغتسل واقتنى الى السل ويجوز للرجل نظا الى فزع الرجل للحققة رجل ظهر به راء
فقال لا الطبيب عليك الروم فاجوبه فلم يفعل حتى ما لا يكون انما لانه لم يتيقن الانتفاع
فيه ولو كان برجله راحة قالوا كبره لان يباح بعظمه **صع** وضرب النرجس الانتفاع ولو
وضع العجيين على الجرح ان عرف به الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء وخر عزم
يسكن دمه فارد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من العوان قال ابو بكر الاسكندر
لو كتب بالبول مال لو كان فيه شفاء لا بأس به بل لو كتب على جلد ميتة ما كان كافيه
شفاء جاز وعزم اني خسر معنى قوله عزم لم يجعل شفاكم فيما قدم عليكم انما قال ذلك
في الاشياء التي لا تكون شفاء واما اذا كان شفاء فلا بأس به مال الاثر الى
يجل لشرب الخمر حالة الاضطراب ولا بأس به كبره العيث لاهل اصابه ولا بأس به شق
المثانة اذا كانت بها حصاة وفي جراحا محترقة وقروح عظيمة حصاة المثانة
ونحوها من العلل ان قيل فربما قد يوشعها لاجل ان قيل لا يجوز اصله لانه يداوى به
يترك ويباح قطع اليد لانه **صع** بول ما ياكل لمة كحل شرب النداوى
اخره

وفي كبره العيث نداء وادى فانه يكره بهما ويجوز يعظم **صع** ولو كانت جاز
النداء يعظم رطباً وياباً فانه طاهر فعظمه يباح الانتفاع به كجميع النوا
الانتفاع ومنها النداوى ولو متيسر يجوز الانتفاع بعظمه لو ياب او طري
في العظم كد باغ في الجلد من حيث ان يؤخذ من رفس العظم بسببه كما يؤخذ
خرفه الجلد بباغته واما الخنزير فيجوز العظم بكل اجزائه والانتفاع به
حرام واما الادي ففيل الجاسه وروى عزم لوصلي وفي كبره عظم انسان
لم يخر صلوته فهذا يدل على جاسته **صع** انه كرامته وفي الانتفاع باجزائه فانه
وان عظم الكلب فيجوز النداوى به وقيل لا وحكي عزم في سقطة فافيت مكانه
سكن كلب فثبت ان يجوز ولا يتبع ولو عاده وثبت وقوى فلو كان قلمه لافترق
ولو بغير الاجماع ويتجسس فيه ولا يؤمن احدكم ان ياكل من لسانه ولا من عظمه في السلسلة عظم
الانسان من التي فانه ينجس بالنفس جملته ويؤتى في فناء **صع** كبره النداوى بكل جزء
النبي عزم ان الله تعالى يجعل شفاكم فيما قدم عليكم رجل دخل فمارة في اصبه النداوى
كبره عزم لا عزم وهو على اختلاف في كبره بول ما ياكل كل لمة للنداوى ويقول ليس اخذ
العقبة ابو العيث ويجوز الحققة للنداوى للذرة وغيرها وكذا الحققة لاهل الزبال
اذ اغتسل واقتنى الى السل ويجوز للرجل نظا الى فزع الرجل للحققة رجل ظهر به راء
فقال لا الطبيب عليك الروم فاجوبه فلم يفعل حتى ما لا يكون انما لانه لم يتيقن الانتفاع
فيه ولو كان برجله راحة قالوا كبره لان يباح بعظمه **صع** وضرب النرجس الانتفاع ولو
وضع العجيين على الجرح ان عرف به الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء وخر عزم
يسكن دمه فارد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من العوان قال ابو بكر الاسكندر
لو كتب بالبول مال لو كان فيه شفاء لا بأس به بل لو كتب على جلد ميتة ما كان كافيه
شفاء جاز وعزم اني خسر معنى قوله عزم لم يجعل شفاكم فيما قدم عليكم انما قال ذلك
في الاشياء التي لا تكون شفاء واما اذا كان شفاء فلا بأس به مال الاثر الى
يجل لشرب الخمر حالة الاضطراب ولا بأس به كبره العيث لاهل اصابه ولا بأس به شق
المثانة اذا كانت بها حصاة وفي جراحا محترقة وقروح عظيمة حصاة المثانة
ونحوها من العلل ان قيل فربما قد يوشعها لاجل ان قيل لا يجوز اصله لانه يداوى به
يترك ويباح قطع اليد لانه **صع** بول ما ياكل لمة كحل شرب النداوى
اخره

ع

وغيره عزم وعزم من كحل شرب النداوى وعزم لا ياكل شربه اصلاً **الفصل الخامس**
والثلاثون فيما يمنع عنه الانسان والابيض وفيما يجز عليه وما لا يجوز فيها فعله وما لا يحل
ما يحد في السكة وهي الطريق **صع** اراد ان يحد في طريق العامة وهي لا تقدر
بالعامة فالصحيح انه يحد في المسكن من المنع والطرح قال ام حق المنع
لا الطرح وقال س ليس لكلها ولو فز فكل من حق المنع والطرح والرفع و
احداها في سكة غير نافذة لم يحد الا اذن اهلهما ولا ذكر ان احداها على طريق
العامة يباح قبل ان يحد احد لا بعده ولا قبل الانتفاع وبالمثل يتر كما قال
س م يباح له الانتفاع الطريق بهم التي امنع عن بناء كنف وظل على طريق
العامة فلو بني فقلع فز الا فلا وقال م لو اخرج كنفاً ولم يدخل في داره ولا يجر
اثره ولو ادخل فزها يمنع عنه والبينة على من يبيع اذ نهى الطريق وقال م لعله في غير
السكة النافذة ليس لاهلها هدمها لو لم يعلم كيف كان امرها ولو علم انه بناها
على السكة هدمت ولو نافذة هدمت في الوجهين قال س يهدم لغيره والا فلا
الاصلة ما على طريق العامة لو لم يعرف حاله يجعل حديثاً فلما مام رفعوا
في غير النافذة لو لم يعلم حاله يجعل قديماً فلا يرفع يقول كنف بعارض هذا الاصل
في نقرات بغيرها اجاز ان حد القديم في البناء وان لا يخط احدان وراى هذا الوقت
كبره كان في كنفه احد الاصحاب نظر وعلق ما ذكره على قول م ففهم ان السكة
قوله س والذين سلكوا حصون كان في سكة غير نافذة وانه اعلم بالصواب قوله
النافذة تأويل ان يكون دار شتر كنفه بين قوم او ارض كنفه بنوا فيها
مسكن وجرات ورفعت بينهم طريقاً حتى يكون الطريق للبر وفكهم حكم طريق العامة اذ
هذا ملك العامة لا يبرى ان لهم ان يدخلوا هذه عند الزحام وكذا هذا التأويل ياتي في
جميع الاحكام التي يحد في غير النافذة وحكي عن **صع** السكة ان يكون فيها
قوم يحصون اما لو حصي قومها فهي عامة وحكمها حكم طريق العامة في كل ما
منه عزم شري دارها فلا على طريق العامة على حائط الوار وحائط
الجار فان هدمت الظلة ليس لاهلها اذ شربا على ان الحق هدمها
ولو في غير النافذة فله اعادة بناء ولو علم انها محترقة فليس
لها اعادة بناء في النافذة ولا خيار له في الدار اذ شربا على ان الحق مائر
قال م بنى حائطاً على شرف الفارة واتخذ عليه راحة او بنى في طريق العامة

قال س فانما اذا شكك في السكة
اصطفاها كان شرباً وادى فانه يكره بهما ويجوز يعظم **صع**

بناء على ما استفتى به من اجراء
 ركن راسه من ان كان دار احدها
 بغير سقف او بغير حائط او بغير
 حائط او بغير سقف او بغير حائط
 حائط او بغير سقف او بغير حائط
 حائط او بغير سقف او بغير حائط

يبقى بان ليس ذلك **قاضي** كساحة بين رجلين افتتحتها كساحة لانهما
 والبناء لا يراه دار ب الساحة ان يجعلها بيتا ويستوي السطح والشمس على رب
 البناء في ظاهر الرواية ذلك وليس لرب البناء ان يمنع وقال فيمنع ان يمنع و
 الفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو اراد ان في الساحة اصطفا او تورا او حاما
 فلا ذلك **خلاصة** اذ بناء متور بغير الدائم او ربي للمطبخ او بوقته للفصارة لا يجوز قال
 صدر الشهيد وكان والى يبقى بانه ان كان الفرض سائبا منع حال الصدور عليه الفتوى
 قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية لا يمنع وصورتها في الاصل رجل احصاه
 ساحة في القسمة فاراد ان يبنيهما ويرفع بينهما واراد الاخر منه وقال فيمنع من
 والشمس ليس ان يرفع بناءه ولان بغير حائطها حاما او تورا او حاما او حاما او حاما
 فهو احسن لكن لا يجوز على ذلك ولو فتح رب البناء في علونها بابا او كوة لم يكن لرب
 الساحة منع او لرب الساحة ان يبنى في ملكه ما يستمر فيه ولو اخذت في ملكه او كوة ما
 او بالوقت فتمت منها حائط جاره وطلب منه جاره فلو لم يجر عليه فان سقط الحائط لم يكن ذلك
 لم يضمن والا لا ظهير الدين كان يفتي بجواز الرواية دار الجارين سطيح احدهما اعلى وسطيح
 ماؤه على اسفل فاراد رب الاسفل ان يرفع سطحه او يبنى على سطحه ذلك وليس
 لجاره منع لكن بطلان حتى يسيل مائه الى طرف الميزان وان انهدم السفل وهدم المالك
 ليس الاخران يكلفون بالعمارة لاجل اسالة المالك لكن ينبغي هو يمنع صاحبه بالانقاع
قاضي رجل دق في داره شيئا فسطع منه في دار جاره شيئا فذلك كان في ذلك
 على مبدق في داره رجل لم يهدق في داره في ورسمه من داره فاستدعى في داره رجل او
 قتل شيئا فالقاضي والرد على الراي يقول انهم قولهم يضمن مبدق في داره مخالفا
 لما قاله قبل من قولهم الفتوى على ظاهر الرواية والظاهر انه اذا اختار في هذا المسئلة
 خلافا لظاهر الرواية الذي اختاره جماعة من المشايخ كما يفهم مما مجموع ما ذكره في ورقة
 والله اعلم **خلاصة** لاجل حائطه وجهه في داره رجل فاراد ان يطين حائطه او انهدم
 حائطه ووقع الطين في دار جاره فاراد ان يسيل الطين لولا حوائطه في دار جاره فاراد
 حيزه واصلاحه ولا يمكن جميع ما ذكره الا بدخوله دار جاره وجاره يمنع من الدخول فيها
 يقال للجار المانع اما ان تترك حتى يدخل ويصلح او تفعله انت بما لك كذا روى عن ابي
 اخذ الفقهاء ان البيت قال في النوازل رجل اراد ان يتخذ بيتا ليس لجاره ان يهدم ذلك
 ان كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره ولوروخة يتعدى الى جداره فله

اراد ان يجعل في بيته ربي وذلك ببناء الجار في الجار فيمنع وكل
 في الجواب من حيث هذه المسئلة قول المشايخ بانه اذا كان في الجار فيمنع
 كان عنده من يفتي في ملكه لا يمنع عنه ولا كان يفتي جاره به وعلى
 مشايخ على ان الفرض في ملكه ولا يفتي جاره بذلك ضررا كذا قال
 الجار فيمنع **قاضي** لانه يمنع على حائط نفسه از يد حائطه وليس جاره
 منع وان منع عن بناء الساحة **قاضي** صاحب الدار اذا رفع بناءه
 فاستدعى الركن والشمس على جاره او نعت جداره او فتح ابوابا فليمنع
 وان يفتي جاره جاره وان يفتي في ملكه

منع وعلى هذا اذا جعل حائطه او جعلها للقضارة او اراد ان حاما او اصطفا
 ان اراد ان يتخذ حائطه سائبا فيمنع ذلك بجاره فربما كان علم ان دوران
 الركن او يجره ببناء جاره يمنع عنه والحاصل ان القياس في هذه المسئلة ان من
 تصرف في فاصلة ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره
 بيتا وقيل لا يمنع ويراد ان من منشاخا وعليه الفتوى داران مثلا فان جعل رب
 احدهما في داره اصطفا وكان في القدم سكنا وفيه ضرر لرب الاخرى قال الصغار
 لو كان وجه الدواب الى الجار لا يمنع ولو حفرها اليه يمنع لم يضره دواب الا
 جدار الجار يحفرها فيل لا يمنع رب الجار اذ لم يضره اذ لا يتعدى فعل الدواب اليه
 لما يتجاوز اى حيزه فلو ضمن فاما يضمن باده قال الدواب في الاصل من حيث يسيب
 الى التخصيب الا انه لم يفتي في هذا التخصيب اذ دخلها في ملكه والتخصيب انما يوجب
 الضمان عند التقدي **قاضي** اصحابه في القسمة بناءا لظروا في فاصلة في البناء
 في جداره كوة ليس لرب الساحة منه ان يفتي في ملكه ولم يفتي ملك غيره ومنفعة
 ولان لا يرفع كل جداره فلكوة اولي شري بيتا سطحيه وسطيح جاره يستويان فاختار
 بغيره من بين السطحين لا يجوز عليه اذ لا يجوز المالك سطيح بناء في ملكه ولو اراد منع من
 حيزه من سطره في دار جاره اذا منع فله منه اذ فيه ضرر زائد ولو لا يمنع بغيره لكانوا في الدار التي تفتح
 بغيره عليهم لو كانوا على السطح لا يمنع اذ استوي في الضر لانه ان كان يقع بغيره
 عليهم يقع بغيرهم ايضا عليه في السطح **قاضي** وعلى قيس ما تقدم ذكره وهو فتح مالكه
 البناء الكوة المح يبنى ان يقال بان ليس له منعه من الصعود ولو يقع بغيره في دار جاره
 الا يرى ان لم يجعل لرب الساحة حق المنع على الكوة مع ان يهدق الكوة يقع في الساحة
 قال صاحب جامع الفتاوى اقول يمكن ان تكون مسئلة الكوة على ظاهر الرواية
 وهو القيس ومسئلة الصعود على غير الظاهر فيجوز ان يكون جوار كل واحد منهما جوار
 في الاخرى ولكن الفرق بان وقوع البعير في مسئلة الصعود اكثر اذ السطح اكشف
 فان الضرر فاحش يمنع بخل الكوة فاقترنا **قاضي** في داره شجرة فضا دباع اغصانها
 فالمشترى اذا ارتقاها بطلع على عودات الجار يرفع الى القاضي حتى يمنعه من ان
 في **قاضي** المشترى يجره في داره فاقترنا **قاضي** في داره شجرة فضا دباع اغصانها
 فرفع الى القاضي فلو رضى القاضي المنع فلا ذلك فعلى قيس فتح الكوة يعني ان لا يكون للجار ولا
 المانع ولا لا تمنع المنع كذا قال صاحب جامع الفتاوى اقول انما على ظاهر الرواية
 بعض ما يجزى **قاضي** وبعض ما يرجع فيه على صاحبه وما لا يرجع مع جاز

ع

منه

الجير على الاتفاق في فن وزرع واداء مشتركة اذ حق كل واحد الشريكين جابم فيها وهذا
 الحق يغتفر بترك الاتفاق في جهة صاحبة فبغير المنع عن الاتفاق معونا حقا فالجبر
كذلك اقتسام دار بينهما فقال احدهما ينبغي جابمنا لا يلزم الاخر جابمنا ولو لم يرد
 احدهما الاخر ويطلع عليه في حال لم يجز الاطلاع فللقاضي امرهما ببيتا الجابم ويغلق كل
 منهما بجهة يفعل القاضي على وجه المصلحة **فانضج** دارا وبيت بين رجلين انهم
 فبناه احدهما لا يرجع على شريكه اذ الدار يحتمل القسمة وكذا الحمام اذ اخرج كل واحد
 ساحة والبيت اذا امتلأت من الطين فلا ان يطالب شريكه بالبيت فاذا لم يطالبه ولم يملأها
 وافرغها فهو متبرع واصل هذا النوع ان كل واحد يجبر على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل
 احدهما فهو متبرع وان لم يجبر ففعل لا يكون متبرعا فعلى هذا انهم بين رجلين كراه
 احدهما او سفينته تحرق ويحرق منها النوق او حماما فرب منه شئ قليل او اوفر
 عبد بين اثنين اذ جنى جناية فعده احدهما في هذا كانه يجز الشريك ان يفعل معه فاذا
 احدهما فهو متبرع **فت** رضى ما بينهما في بيت لهما فحرقته كلها حتى صارت صحرا
 لا يجز ان على العارة وتقسيم الارض بينهما ولو قايمة بينهما وادواتها الا ان يرد
 شئ منها يجبر الشريك على ان يخرج مع الاخر ولو معصرا قبل شريكه انفق انت كونه
 فيكون نصفه دينا لشريكه وكذا الحمام لو صار صحرا وتقسيم الارض بينهما ولو تلفت
 من الجير الا ان على عمارته من حمام بينهما انهم ببيت منه او احتاج الى قدر او ديرة
 والى احدهما لا يجز ويقال لاخر ان شئت فابنه وخذ من علة تفعلت ثم بسببها
 فيه يقول الجبر قوله لا يجز مخالف لما يقتضيه انما ينبغي ان لا يوزع من الحمام شئ قليل
 يجز والظاهر ان المسئلة احتملا فبما قلنا فيهما هو الصدوب **خلاصة** في الجبر
 في البئر المشتركة والدولاب المشترك يجز لكل واحد منهما على عمارته وفي الخلاصة ايضا
 دار بين صغيرين وكل منهما وصي فانهم وصي الدار والى احدهما العارة فالوصي يرفع
 الامر الى القاضي حتى يجبر على العارة زرع مشترك بين اثنين الى احدهما ان
 يسقيه يجبر عليه قال وفي ادب القاضي من الفسوى لا يجز ولكن يقال لا اسفه
 وانفق ثم ارجع في حصته شريكك بنصف ما انفق **ط** عن المتأخرين
 لو ابي احد الشريكين في الحمام فالقاضي يخرج الحمام من ايديهما ويوزعها بينهما
 فيما خففه فاجرة انهم دارهما وبيتها فبني احدهما لم يرجع على شريكه

فانما القسمة بغير جابم في البئر وكذا البيت اذا كانا كبيرين

بشي

شئ وكذا حمام وبيتا اما الدار والبيت فلا يرجع على القسمة والبيتا في نصيب
 لو كان البيت كبير يحتمل القسمة واما الحمام اذ اريد ان يصير محرا اذ كيلة القسمة حينئذ واما
 البئر فلم يرد انهم اياه وانما اراد ان يصير في حيازة اي طين اسود لحصولها باستقائها
 قبلهما اذ انهما غلبوا على شريكه بغير فلا يلزم هو المطالبة فصار بتركها متبرعا قال
 صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في فصل الجبا في مسائل الجبايط المشتركة
نقلنا **عنه** ان اذ احمولة لوبني الجايط يرجع لانه مضطر اذ لا يتوسل الى حيازة الاب
 فكذا البئر مع ان الشريك يجبر بها كالبئر لولوب فينبغي ان يتخذ حكمها ويكون لكل من
 التبرع والرجوع وجه في كل منهما نظر الى الدليلين والتحقيق ان الاضطرار يثبت
 فيما لا يجز صاحبه لا فيما يجز كسائتي بعد ورقة تقريباً فينبغي ان يدور التبرع والرجوع
 على الجبر وعدمه وانما خلافا وقوة وضحا فبما لا يجز شريكه وانما وفيها
 ينبغي بالجبر فينبغي ان يعني بالتبرع لو فعله بلام قال وهذا يخلصك عن التبرع ويخرج
 في هذا السبب من الاضطرار ويرشدك الى الصواب **فان** **ط** حيازة لها انفق
 احدهما في مرمتها بلام الا ان لم يكن متبرعا اذ لا يتوسل الى الانتفاع بنصيب
 الآب قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون هذا على تفصيل فتمت انفا
 وسئل الفضل عن طاحونة او حمام لهما استأجر بنصيب كل منهما رجل فانفق احد المتأجرين
 في الممرمة باذن موجه هل يرجع على موجه قال لا يرجع ثم قال يحتمل ان يقال المتأجر
 يقوم مقام موجه فيما انفق فيرجع على موجه وهو على شريكه ويحتمل ان يقال المتأجر
 انما يرجع على موجه بالاداء وانه انما يجوز على نفسه لا على غيره فالحق ان موجه متبرع بنصيب
 شريكه فلا يرجع على احد قال صاحب جامع الفصولين اقول لو رمت الموجه بنصفه فلو
 كان الرجوع على شريكه فينبغي ان يرجع المتأجر على موجه وهو على شريكه لصحة
 الاداء امر بما لا يفسد فكذا رمت بنصفه فلا معنى لفعله وانه انما يجوز له ولو لم يكن له الرجوع
 اذ ارمته بنصفه فلم يجز امره على شريكه فلا يرجع فلا يفيد قوله يقوم مقام موجه والى
 ان احد الاحتمالين باطل الا ان يكون قولان في رجوع الموجه لو رمت بنصفه والظاهر
 ان في قولين على ما يظهر مما تقدم ولو رمت الموجه بنصفه يتأدى فيه ما ذكره الفضل
 وذكرهما والحضور والغنية والدار القاضي وعدمه فينبغي ان يكون رجوعه على الفضل
 والدار علم قال من في حمام لهما ممرمة احداهما فقامت في الاخر فالدارم لو شافهما في
 فبئس ما كسر نصف قيمته ما بهي ويكون الحمام بينهما ولو شافهما لم يفسد قيمة ما كسر قال ابيهم

فيمنع من رجوعه في حيازة من لا يملكها في حيازة ممرمة لغيره في حيازة

جملة اقال صاحب جامع الفصولين اقول الاول ان يحلف ان هذه الارض ليست
 ملكك وليس لك بناء اذ لا تثبت عليك ذلك لانه لو كلف بآب
 هذه الارض لست بملك لك بلا تعرض لوجوب البناء يحصل الفرض والاعلم
 او يحلف بما في **جمع** اخذ من سفل وعلو وكل منهما يقول السفل لك فانه لا يثبت
 عليه يحلف كل منهما بانه ما قبلك حتى بناء العلو على سفلك **فانما** ان علو
 فهو من او تصدع فاشهد عليه اهل سفل ثم سقط العلو وانكسرت اهل السفل فممن
 اهل العلو سفل ولا ضرر علو وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل النساء
 ضمن ذو العلو لان العلو غير مدفع بل سقط بنفسه ففتح الاستهاد فيه على صاحب فملك
 بالعلو ضمن صاحبه **مسائل النهر والبحر** وفي **كتاب** باع ضيقة ولبايع اشجار
 في ضيقة اخرى يجنب هذه الضيقة اعضاها متديلة في المبيعة فملك
 ان يأخذ بتفريق المبيعة من اعضان المتديلة فيها وكذا لو ورثها وفي جنبها ضيقة
 كذلك لا تكون فله ففريق ضيقة من تلك الاعضان فله وارثه وقدره
 في نصيب احد التقاسمين اعضاها متديلة الى نصيب الاخر يخرج صاحبها على قطع
 الاعضان في رواية عن م ومعه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج ثلث ثلثة
 الى جاره فطلبها لتفريق هو ايق قالوا ايذا على وحسين فلو امكن تفريقه بئس
 الشعب على ثلثة او تفريق بعضه بئس بعضها فلان يأخذ رب الثلثة بالثلاثة
 بالقطع فيما امكن تفريقه بئس واما لا يمكن تفريقه الا بقطع فالاول ان يستأذن
 ربها فيقطع بنفسه او ياذن له به ولو اذن يرفع الى القاضي فيخرج على القطع ولو لم يفعل
 اجد كذلك ولكن قطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل الحرج اضر عليه منه
 او اسفل انفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل اخر انفع
 منه ضمن **جملة** قال صاحب جامع الفصولين اقول لو كان القطع من محل اخر انفع
 يبيع ان يضمن لو حصل مع التفريق والافتيحي ان لا يضمن والله اعلم **فانما**
 يقطع في ملك نعمة اذ ليس له ان يدخل بستان جاره ليقطعه قال صاحبنا انما يكون القطع
 من جانب نفسه لو كان حرره مثل حر القطع من جانب صاحبه اما لو كان قطعه من
 جانب صاحبه اقل حرره ليس له لقطع في رفع الى القاضي ليأمره فيقطع فلو انبعث
 القاضي من يقطع من جانب رب الشجر ثم في محل لا يضمن لو قطع بنفسه لانه جازع
 الشجر بما انفق في مؤنة القطع اذ لم يرفع الى القاضي ليأمره مع امكانه فكان جازعاً

شأنه

مسألة قال م النهر في أرض رجل فدخل أرضه ليصلح نهر فلبت الأرض منه وانما
 يعني رب النهر في بطن النهر ليصلح كما كتب **قال** م هذا قول ج اذ لا حريم للنهر غيره
 وقال **م** هذا قول الكل الا ان موضع المسلمين رب النهر باع المستأمن من رب
 الارض وبقي النهر لنفسه وهذا بخلاف المرو الى الفوات في أرض رجل فان للناس
 ان يمر واليد في أرضه بلا اذن لان قدره الخاص لم يقع حرر العام وهو جازعاً ما
 في مسئلة النهر فيضطرر لخاص لم يقع حرر الخاص فلم يجر **مسألة** م النهر في أرض
 رجل ولا يملك المرو في بطن النهر قال ابن سبيط قال رب الارض اما ان يرد ان يدخل
 الارض ويصلح ملك نفسه او تصدع انت مال الفقهاء بوليته بهذا فذلك ملك
 في مسئلة الحائط **مسألة** م شرى ارضاً بجنب ربه وشرى المشتراة من جانب غير ربه
 سوق الما ومن أرضه القديمة الى المشتراة ولو كان يسوق الما لاولي خالص ملكه لا
 يستعمل مجرى الما لانصال اوله باخره وليس للمشتراة شرب من هذا النهر اما لو جمع الما
 في الارض القديمة ثم ساقه منها الى المشتراة جاز لا يستعمل لارضه لا المجرى المشتراة
فان ارضه في بقول الكثرة من نهر رجل وخاف رب النهر يخرج المستأمن فله منه اذا
 الانتفاع بالما ومباح بشرط ان لا يفر كذا اختاره **م** في فتاواه **مسألة** م من يقوم بجر نهر
 رجل فلبت البستان ان يغرس على حافة اذ لا ضرر لاربا النهر فله حتى لو تفرقوا بالان يبيع
 نهرهم ببيع ولو عرس يوم يقطع الا ان يوسع النهر في الطرف الاخر بقدر ما ضاق على وجه
 لا يفتاوت في حق ارباب النهر فحينئذ لا يمنع ولو عرس على النهر العام لمنفعة المسلمين
 لو كلف امام اجري نهر القوم في بلدهم لاجل الشفة فلا يهل البلد اتخاذ البساتين عليه
 لو لم يجر بابل الشفة لا لو فربان لا يصلح الما الى اهل الاسفل او يصلح ولا يبيعهم
مسألة م سألت محمد عن نهر قوم بنيت عليه قرية ليس بها اهلها وداوهم وورس
 على اشجارهم الا اذ ليس لهم حق في اصل النهر فاذا داربا النهر نحو ملك القرية
 وبيعوا بها مال لهم ذلك وعرس لو ان اربابا قدموا الكوفة وارادوا ان يبنوا
 بها بئر فذلك باهلها منعهم عن ذلك لا لربان اهل البلدة يمنعون عن النهر المحلدة
 فهذا الاول في نهر الترت لو كان في المسجد فلا يملك بكونه ولم يجر اخذ ورد سئل
 الصغار عن اشجار على جانب نهر بها وبيعها كل منها قال لو عرس غارسا فله ولو اذنا
 في محل محكم لا احد بها حافة فهو له وما في محل مشرك فهو بينهما والاصل ان الشجر
 انما يستحق بالغرس او بملكه التامة او بالارض **م** لا يستحق على جانب نهر عام فثبت

Copyright University

من عودها اشجار في الجانب الاخر من النهر ورجل من ذلك الجانب كرم وبن كرمه
طريق العامة فاما فلو عود من عود فلو عود فلو عود فلو عود فلو عود فلو عود
الارض والاصل ان الشجر لو لم يعرف غارسه ولا مالكه لكان الحكم بالارض **فصل**
نبت شجر او زرع في ارضه ولم يزرعه احد فهو ارض الارض لتوكله من ارضه وكان
جزوا فليكون لربها كما رفع جرافتنا شرت حباته في الارض فنبت الزرع وفاء
الاكثر المستحصه فهو سبها على من ظلمها ولو نبت وسقى رتب الارض فكل له ومن
لا كارتضيه من الرشت لو لها قيمة ولو سقاها اجني فلا تملكه ولا زرع على الاكثر
ورب الارض **فصل** شجر في ارضه نبت من عود في ارض اخر فلو سقاها رتب الارض
وانته فهو له ولو نبت بنفسه فهو لرب الشجر لو صدق رتب الارض انما عود شجره
ولو كذب صدق قال صاحب جامع الفصولين اقول من ارضه لو عرف ان نبت
من عود فهو لرب الشجر بلا تفصيل انتهى قال سالت محمد بن الحسن عن شجر
في دار نبت من عودها اخرى في دار جاره قال لك ان تقطعها او نبت من شجر
قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا على الملاك ليقضي عدم التفصيل ايضا
فصل نواة او خوخة وقعت في كرم اخر فنبت منها شجرة فهي لرب الكرم الا ان
للسواة وكذا الخوخة اذا نبت بعد زوال الجها عن شجر في مسجد فهو مسجد
كسائر في المسجد ولو عود في ارضه موقوفه على رباط فلو غارسه على تعاده هذه
الارض فالشجرة للوقوف وهذا من جملة التعاهد فليكون غارسا للوقوف ظاهر ولو
يل تعاهد ما في له ولو عود في طريق العامة فالشجرة للغارس اذ ليس له
ولاية جعلها للعامة وكذا لو عود على نهر العامة او على حوض القريه في ارضه
فلو قطعها فنبت من عودها اشجار فهي له او نبت من ملكه **فصل** جعل ارضه موقوفه
وفيها اشجار فلو رثته فقطعها او تحلل الاشجار لم يضره ففلا لا يشغل ولا رجل
داره موقوفه فحل البناء لا يخل فيه مائة قطع من دار رجل شجرة بل امة فربها شجرة
لو شاد تركها على القاطع وصحة قيمتها قائمه بان تقوم الدار معها وبدونها فيغني
الفضل ولو شاد اسكنها وصحة قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها فالفضل فيه
الشجرة ثم ينظر اليها والى قيمته الشجرة مقطوعة فلو انقصت فمقتورة الا ان
قلع شجرة من رستان رجل او من داره فانها لزمه نقصان الدار ولو نبتت
اكثر من ارضه الدافع بامره فلو غرس للدافع فله الشجر ولو للعالم وقد قال

شجر في ارضه نبت من عود في ارض اخر فلو سقاها رتب الارض وانته فهو له ولو
بنفسه فهو لرب الشجر لو صدق رتب الارض انما عود شجره ولو كذب صدق
قال صاحب جامع الفصولين اقول من ارضه لو عرف ان نبت من عود في ارضه
سج حرر من كرمه

ار غرسه في تلك الكه ولا كارتضيه فغيره ولو قال ار غرسه ولم يقل لي فغرس بغيره
من غرسه فهو لغارسه ولرب الارض اقله قبل الرجع ولو قطع نال رجل ونفسها
وربها ما في للغارس بغيره يوم فلو **التصرف في المثل** وفي **تصنيف** دارينها فكل
منها ان يضع فيها مناعه ويربط فيها ابنة **فصل** ارض او كرم بين حاضر وعائ
او بين بالغ وبينيم فال حاضر او البالغ يرفع الامر الى القاضي ولو لم يكن يرفع ففي
الارض يزرع بحسنة ويطلب له ذلك ويقوم على الكرم فيبيع عودها ويأخذ حصته
ويوقف حصته الغائب ويبيع له ذلك واذا قدم الغائب فبعض القيمة او اجاز البيع
وذكر في موضع اخر عود لو اخذ الشريك نصيبه من العود واكثره جاز ويبيع نصيب
الغائب ويحفظ فلو حذر صاحبه فحرام ولو لم يحذر فله فقط **فصل** هذا الشخص
وبه نأخذ قال لادى الخراج كان متبرعا وكرم في **فصل** غاب حشره في الدار فاراد
الحاضر ان يسكنها رجل ويوجرها لا يبيع ان يفعل ذلك ديانة اذ التصرف في
ملك الغير حرام فحالة تعا والمالك ولا يمنع قضا اذ الان لا يمنع عن تصرف
فيما به ولو لم يزرعه احد فلو اجدوا اجدوا على شريكه قدر نصيبه لو قدر ولا تصرف
لكن النبت فيه لحي شريكه فكلها صلب جبره بقصد بالاجر ووده على المالك والما فيه
فيطلبه ولا حاشه فيه هذا لو اسكن غيره لو اسكن بغيره ليس له ذلك ديانة فيما به
ولو ذلك سحانا اذ ان يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره او بعده عليه الاستئذان
في كل مرة على هذا الامر الدور فيها بين الناس فكان ان يسكن حال غيبه يحل اسكان غيره
اذ ليس له ذلك حال حضره بلا اذن فكله في حال غيبه **فصل** دارينها غير مقسومة
احدهما وسج للحاضر ان يسكنه بعد رحلته ويسكن الدار كلها وكذا اجدام بينهما عات
احدهما فالحاضر ان يستخدم بحسنة وفي الدواب لا يملكها الحاضر لشقاوت الناس
في الركوب لا السكنى والاستخدام فيصرف الغائب بركوبها لا يملكه عن محمد بن الحسن
ان يسكن كل الدار لو خاف خرابها لو لم يسكنها وعجز ليس الحاضر في الارض ان يزرع
بقدر نصيبه وفي الدار له ان يسكنها ثم ان له ذلك في العوج بين فلو سكن الدار
احد شريكه نصيبه الاخر لا يلزمه الاجرة ولو اعدت للاستغلال والاصل ان الدار
المشتركة في حق السكنى وتوابعه جعل للملك لكل الشريكين على الحال فلو لم يحل كل
شريكها من عودها فلو وقود ووضع امعة فيتعذر عليها ما فاع ملكها ويملكه بغير
فصار ساكن في ملكه فليغرم الاجرة **فصل** ارض بين رجلين روى عود

انه ليس لاحدهما ان يزدع فيه فذكر جمعة وفي دار مشتركة ليس لان يسكنه وروى
بهم ان لو كانت في الوجهين وفي دار مشتركة غاب احدهما جيبها فلا خلاف ان يسكن
كل الدار بعد حصته وفي رواية ان يسكن في الدار قدر حصته ولو خاف ان يخترب
الدار بترك السكنى فله ان يسكن كل الدار يقول الحقير وبعض مسائل هذا النوع مرفي
فصل الضمان في الانتفاع بمشترك **الفصل السادس والثلاثون** في مسائل الحياطة
مسألة الحياطة المتنازع فيه لا تخلو اما ان يتصل بينهما او ببناء واحد منهما او لا يتصل
اصلا ولكنه بين داريهما والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال مجاورة
وملازمة ولا تخلو من ان يكون لهما عليه جذوع وللآخر هرايس وليس لشي
او لهما هرايس او لاحدهما فقط او لا يكون لهما عليه شيء فلو لم يتصل بينهما
ولهما عليه شيء من جذوع وغيره يقضي بينهما **مسألة** اذا استويا في الدعوى ولا
ينازعهما احد وليس احدهما اولى من الآخر ومعنى القضاء بينهما ان لو عرف كونه
في يداه يقضي بينهما قضاء ترك ولو لم يعرف ونزاعه كل منهما ان ملكه وفي يدك يجعل
في يدهما اذ لا منازع لهما لا ان يقضي بينهما وهذا كراهة رجلا كل منهما ان ملكه
وفي يدك ترك في يدهما لو عرف كونه في يدهما ولا يجعل في يدهما لا ان يقضي بينهما
وكذا لو لاهدهما هرايس او بوارس ولا شيء للآخر عليه يقضي بينهما اذ يوضع
الهرايس لا يثبت على الحياطة استعمال اذ الحياطة انما يبنى للتقيد وذلك
يوضع الجذوع عليه لا يوضع الهرايس والبيارات اذ التقيد عليها بلا جذوع
لا يمكن وبها يوضعان للاستظلال والحياطة لا يبنى للاستظلال **مسألة** الهرايس
توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب **مسألة** ولو لاهدهما عليه جذوع ولا شيء للآخر
يقضي بترك الجذوع لانه مستعمل وللآخر مجرد يد بلا استعمال واليد المستعملة
اولى وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا اذ في الاستعمال زيادة
زيادة دليل على الصدق من جنس اليد فيصالح مرجحا اذا استويا
بغاية اليد لانه انتفاع بعد ثبوت اليد فكان جنس مغايرة اليد
وكذا لو كان للآخر هرايس لا يراه الهرايس ان الهرايس ليس باستعمال للحياطة
فوجوده كعدمه ولو لاهدهما جذوع واحد وللآخر هرايس او لا شيء
ليس يترك في ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضي بده اذ الحياطة لا
يبنى لو وضع جذوع واحد وعن محمد انه لرب الجذوع

مع

الجذوع اذ لمع اليد نوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى تقضي لرب الجذوع
فيكون واحدا استعمالا للحياطة بقدره وليس للآخر ذلك وقد بيني الحياطة
لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا كله لو لم يتصل الحياطة بينهما
فلو اتصل اتصال تربيع ولازمة فيقضي بينهما نصفان اذا استويا ولو اتصال مجاورة
تربيع والآخر ملازمة فذو التربيع الاولان لمع الاتصال نوع استعمال ولذي الملازمة
مجرد اتصال فالاستعمال للاتصال او لافصال كركب راية مع المشاع لمجاها
وتغير اتصال التربيع اذا كان الجدار من مدرا او جران يكون النصف لبي الحياطة المتنازع
فيه واختلف في النصف لبي الحياطة والنصف لبي حياطة داخلية في المتنازع فيه ولو كان
فالربيع تركيب حشيت احدهما في الاخرى والموثق وادخل فيه لم يكن تربيعا
مسألة الاتصال الملازمة هو ان يلائق احد الطرفين بالآخر **مسألة** ولو اتصل
بأحد ملازمة او تربيعا وليس للآخر اتصال ولا جذوع يقضي لذي الاتصال على الكمال
في التربيع فكذا الملازمة اذا استويا في الاتصال بالامتنان كونه لاهدهما زيادة
اتصال تغاير الاول وهو الاتصال بالبناء فيترجع على الآخر وكذا لو اتصل باحدهما
والآخر هرايس يقضي لذي الاتصال ولو لاهدهما تربيع ولا جذوع فلهما الربيع في طرف
الحياطة فذو التربيع اولى عند عامة المتنازع في الاتصال على الجذوع ولو كان لهما استعمال
اذا الاستعمال بالتربيع وهو البناء يسبق على الاستعمال الجذوع وهو استعماله الان لا
يرفع جذوع الاخر بخلاف ما لو بهن ذو التربيع ان الحياطة اذ جند تربيع جذوع
الآخر اذ البنية في مطلقا يتصل للرفع والاستحقاق على الغير واما التربيع فتوقع ظاهر
والثابت به ثابت بنوع ظاهر ليصح للرفع لا لابطال حق الجذوع ولو كان التربيع في
طرف واحد قيل هو اولى وقيل الجذوع ولو في أعلى حياطة لوزع فيعود ركب على عود
على حياطة احد هما فقط ولاخ عليه جذوع فأيهما اولى اختلف
فرد الجذوع او كما من اتصال ملازمة اذ رب الجذوع يستعمل للحياطة ولا يخرج اتصال
ولو لاهدهما حشيت عليه ولا ملازمة فهو بينهما نصفان اذا استويا في استعمال
بي الحياطة لاجل لانه يبنى للتقيد وما يحصل بالعمرة يحصل ما دونه الى اللام
فاستويا به اعاد ما في البيت ان كذا العمرة زيادة استعمال الان الجند واحد
ثبت التربيع كغيره هذا ظاهر الرواية وعن جند رجع عنه وقال كل منهما اوجب
خشيته وانما في يده وما خرج في مودة اليد الثانية لانهما في رجع وقال الحياطة

اولا يقع على هذه الارض فلا يتغير رايه وشاركه المتغير كغيره قال
صاحب جامع الفصول ان يقول يعني ان يفسل بانه لو تغير في النصف بارتفاعه
ولم يتغير رايه يعني ان يجوز للغير ان لا يفسل على ما مضى من رايه بل يفسل
بما رايه يعني ان لا يجوز الظاهر ان اختلافهم وقع في هذا القسم الثالث كما يدل
عليه ظاهر قوله بغير رايه ويدل عليه كونه لال من لم يجوز به بانه يقع على الهم
الا على ما مضى من رايه من فماد كوفي ليس يحل الاختلاف ولكن على ما مضى
بين القولين بان من اجاب ان هذا القسم الثاني ومن لم يجوز ان الثالث
يحتل ان يكون هو مخرج قال بما مضى من رايه من فمخرج اختلاف
وانما علم اختلاف على حائط يعني لم يفسل بارتفاعه لم يفسل بارتفاعه قال
مسألة انما قول من اذا على قول من فمخرج على كونه على حائط
من الدعوى ولم يفسل بارتفاعه دخل بارتفاعه لارتفاعه لارتفاعه
أو يدل المسئلة او اصالح على حائط لم يتناول الدعوى كما لو صالح على حائط الشاوي
الدعوى بان ادعى ان اصالح على حائط فمخرج فله حائط بارتفاعه لارتفاعه
للحجة على ان على حائط فمخرج حائط بارتفاعه حكمه حكمه قال فمخرج
جوابه على انهما السفل له وعلوه فمخرج السفل سفل له وعلوه وادعى
وطبقة السفل فمخرج السفل السفل له على كونه السفل ولو صار على السفل
السفل حائط فمخرج السفل فلا ذكر لهذا من المتقدمين واختلف فيه المتأخرين
فقبل على ان السفل كالسقف فقبل لا يفسل به بالحائط كما اذا وفي السفل
في سبع حائط ارضه لاني سبع البناء بلا ذكر لان اسم حائط مشتق من حائط
وهي انما تقع بالقائم المنقوص ولا قيام له لا بارتفاعه فذكر لا بارتفاعه فذكر
بطلان على القائم بطلان المنقوص فلم يفسل بارتفاعه كونه السفل السفل
بين حائطه وادعى ان لا يفسل في الارض فمخرجها بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
حدود حائطه رجل يادنه وحفره ويا تحت داره يادنه فباع الدار بارتفاعه
رفع الحدود والسداد الا اذا شرط في البيع بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
في هذا كمنه الا ان النوارث رفعها على كل حال **مسألة** سكر دارا بارتفاعه
فمخرجها لا امرها كذا وقال له انفسك ثم باع الدار بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
بانه ولا خيار للمشتري لو علم ان الدار حقة وكذا لو باع الدار بارتفاعه
سبا على حائط هذه الدار على حائط دار اخرى لرب هذه الدار بارتفاعه
الكن

الكن دارا بسكنه وفيه الاخر فلهذا الغير رفع السبا من حائط داره وادفع لاربع
الكن على ما مضى يعني يقول الحق في القاسم ان السبا باطل هو سقيفة بين دارين
فلا يكون **مسألة** في القياس في حائط مايل ان لا يفسل بارتفاعه لارتفاعه
انما في غير ملكه ولم يكن فله من فعله فمخرج السبا بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
مسألة وفي حقيقة الشرط هو الطلب لا الاشهاد كمنه بشرط حتى لو جعل الطلب بغيره
وشرط صحة التقديم ان يكون على من له ولاية حتى لو تقرر ان من يمكن الدار باجارة او
عارية او رهن فلم يفسل فمخرج حائط مايل لم يفسل بارتفاعه لارتفاعه لارتفاعه
لا يقع التقديم من المالك والسكن باجارة او عارية لعوده لعوده لارتفاعه لارتفاعه
والاشهاد ان يقول ان حائط مايل او خوف فانه قد يفسل بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
قال ثم ان يقول اشهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا فلو عرفت
بوقوعه يقع فلو كان في طلب من يفسل لارتفاعه لارتفاعه لارتفاعه لارتفاعه
انما يقع بغيره بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
بوقوعه بغيره بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
والصبي حيا جان الى اذن المولى والولي ويعتبر القدرة على التفرغ من ذمة
الاشهاد الى ذمة السقوط خرج من ذمة القدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد على مايل
الى الطرح ان يقول واحد من الناس ان حائطك هذا مايل او خوف او متصدع
فما يهدم ولو مايل الى ملك الغير يقول بذكر ربه الدار وشرطه وجوب انفسه على حائطه
المطالبة بالاصلاح والتفريق والاشهاد حتى لو طرد بالتفريق ولم يفسل
قدرة عليه ضمن ولو قبل له ان حائطك مايل يعني لك كونه كانه كان ذلك متوقفا
الاطلبوا اشهادا او تفريقا المطالبة بالتفريق عند القاضي وعند غيره ولم يكن هناك
احد مايل اشهد عليه وقع على حائطه جاره فهدم حائطه لارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
حائطه وترك عليه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
حال الى دار رجل فاشهد عليه ثم اخذ او ابراه حتى فلا يفسل بارتفاعه بارتفاعه
بوقوعه بعده ولو وقع بعد الاجل ضمن وفي هذه الصورتين لا يفسل بارتفاعه بارتفاعه
القاضي ولو مال الى الطرح الا عظم لا يفسل بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
ليس للقاضي ثم يهدم ولو تلف بوقوعه بغيره بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه
وكذا يفسل من اخذ بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه

ما يدل على الخاف عليه في الطريق وانما يخاف في تلك رجل فاشهد عليه المالك فوقع
في الطريق لم يصب ربه حيا بل انزل شهد عليه على هذا الوجه حيا بل شهد على ربه
او وصية فوقع ضمن لاربه ووصية سواء فرض في النقص او لم يفرط اذا لا يشهد
عليها كاشهاد على القتيل وهو بالغ فلو بلغ او صفة بعد اشهاد عليها
بطل ذلك الاشهاد ولو تلف شي بوقوعه بعده **فصل** لان ولا يشهد
انقطعت بالبلوغ **فصل** وقف دار على فقراء ودفعها الى رجل فاشهد على
الوكيل فوقع مرجع على عاقلة الواقف **فصل** يثبت الطلب بشهادة رجلين او رجل
واثنين وبكتاب قاض الى قاض حق ربه حيا بل بعد الاشهاد بطل ان لم
يصب له ولاية الاصلاح بعد حوالة فلان لا يشهد الا بالاشهاد بعد اشهاد عليه
بغير اشهاد او بدونه او بخلافه او بشهادة من وقع له من الاشهاد او بدونه
حيا بل يثبت او غير ما شهد على الغير من الاشهاد قياسا اذا اشهد المالك لنفسه
ويصح حقه **فصل** ان يثبت من ان يطلب من شريكه في الميراث ما شهد عليه في وقوف
نقلت عنه دابة رجل فثبتت رجلا لا يثبت ربه حيا بل لا يثبت عليه فثبتت
بعضه ما يدل في الطريق وبعضه ما يدل في دار قوم فاشهد عليه في كل واحد منهما فوقع
واصح فاشهد عليهم فيما مال في الطريق فادخل في البصيرة في كل واحد منهما اما الاشهاد في كل
الدارين فيما مال الى دارهم والاشهاد في كل واحد منهما من جملة العادة **فصل** ما يثبت
بعد ما شهد عليه برئ من العتق لانه لا يثبت عليه بعد حقه خلاف اشهاد كنف
او حيا او ميراث او وضع حصة في الطريق ثم باع الدار او حصة ثم تلفت انما
ضمن ما ذكره في داره كنف في حصة فلا يثبت بالبائع ولو كان المالك رهن فاشهد
على الميراث ثم سقط فثبتت في كل واحد منهما اذا الميراث لا يملك الاصلاح والمدة والاشهاد
على الميراث بدل الميراث ضمن الميراث او هو ملك ذلك بان يثبت دينة وسر الرهن
له حيا بل مال في دار قوم فاشهد عليه القوم او احد منهم فسقط وانف شيا لهم او
لغيرهم فثبت وكذا حيا بل اعلاء رجل واستعمله في حيا بل بعضه صحيح وبعضه دابة
فاشهد عليه فسقط كلاهما وقتلا نفسا ضمن المالك ولو كان حيا بل في بعضه لم
يصبه من اصاب الوابي لا اصاب الذئب لم يصب لان حيا بل حيا بل يكون فثبتت
حيا بل من اصابها صحيح والاخر دابة فلا يشهد في الوابي لان في التهمة حيا بل اصابها
ما يثبت والاخر صحيح فاشهد على المالك فلم يسقط المالك وسقط الصحيح وانف شيا

كان هذا اشهد على ما يدل الى الطريق فسقط على انفسا فثبتت ثم عثر رجل فثبت
حيا بل فثبت وعثر رجل بالقتل فثبت فثبت القتيل الاول وقسم المالك
بالنقص على ربه حيا بل وشان المالك بالقتل الاول لا يكون على ربه حيا بل
لان رفع القتيل من الطريق على اولياء القتيل رفع النقص على ربه حيا بل
ولو اخرج حيا بل او كنف الى الطريق فسقط فانف انسان فثبت رجل فثبت النقص
ورجل بالقتل فثبت فثبت النقص على ربه حيا بل وان كان حيا بل فثبتت
فثبتت كانه الذي عليه من الذي شهد في الطريق ضمن ما يثبت ان لم يملك فثبت
فثبت قبل الاشهاد ثم اشهد عليه في رفع النقص عن الطريق فلم يقع فثبتت انما او دابة
فثبتت حيا بل على ربه ثم سقط على حيا بل فثبتت ثم عثر رجل فثبت حيا بل الاول
ورجل فثبت النقص الثاني فثبت فثبت حيا بل الثاني على ربه حيا بل الاول فثبت
بعضه فثبت حيا بل وثبت النقص او يثبت النقص ولا يثبت له يكون النقص لصاحبه
عثر بغير حيا بل الثاني فثبتت حيا بل لان النقص الثاني فثبت حيا بل الاول فثبت
فلما اخرج الاول حيا بل ضمن الاول من عثر الثاني وعطى ان لم يملك رفعه ولو كان
حيا بل الثاني فثبت حيا بل الاول فثبتت حيا بل فثبت حيا بل الثاني فثبت حيا بل
عثر الطريق **فصل** السبع والثمان في معرفة تسمية لاسامي حلف لا يدخل كونه
كذا ورتبة كذا فدل في ارضها كنف وقيل الكوفة اسم للعران ايضا واختلف في
تسمية العتق في زماننا على انه اسم للعران وتمام الكوفة وكذا في حلف
على واحد من هذه الموضع ان لا يدخل في حلفه فثبتت كونه حيا بل فثبت
وسقط تركت اسم الكوفة ولو حلف لا يدخل في حلفه او مدينة بلح او قرية كذا فهو
على العتق **فصل** سواد سمرقند غير سمرقند وسواد وخر وخر الكوفة وسواد
من الركن وهذا كله بحسب العرف **فصل** حلف لا يدخل في حلفه الميراث والقرين
وكذا الواسع ودية الى بلح ولو حلف لا يدخل مدينة بلح فاليقين
على المدينة وريضا لان الرض بعد من المدينة فان اراد المدينة خاصة
فثبت على انون ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدل راضي القرية لا يثبت
ويكون البين على عزها وكذا الواسع لا يثبت في قرية كذا فثبت
في كونه حيا بل فثبت لان يكون الكرم والبيع في العتق
كذا الواسع لا يدخل بلدة كذا يكون البين على العتق لان البلدة اسم

لا يملك حيا بل

قرية كذا فثبت بلح في حلفه كذا

[illegible]

والمزجوة من خلط الدم وهو رقيق وبقدره في السهل من السهل
الطبيخ وما اعتد لذلك في الحالتين الأولى والبعيدة عن السهل
لعل السهل فيكون رقيقا ولا يضر مركب الأولى والثانية من السهل
فيكون خفيفا في السهل من السهل من السهل من السهل من السهل
في السهل من السهل من السهل من السهل من السهل من السهل

يقول في الغاموس النفس الذكرو الانثى واخلل جماعة الفراس
 ناد احد له او واحد خاخر مع

انفسا به تخافه فصاعدا من ذوق احمد الا قرب فالاقرب سوي
 الدارين والدار الا لطبع عليها اسم العرب ومن سمي والده قريسا كان عا
 اذ العرب في العرف من قرب اليه غيره واسطة الفقه وقرب الولد والد لقبه ولا
 بغيرها يدخل فيجدة الجدة ودلالة الولد في طاهر الرابطة لا ذكر وجبانه ملائمة عنه
 هذا الغياص وفي الاشياء هو قوله ما هو من سكن شدة الحيرة ويكبره من سمة
 او الكحل يسمى جيرانا عا يقول الفقير بوليد قوله اقول النبي ع ارمون را ارجار
 وانت اعلم قال واصهاره كل في رحم محرم من امرته واخوته ذوق كل ذات رحم ثم
 منه كافر ج سيات واخوات وخالات وكذا اكل في رحم محرم من ارح
 هو لا وقبل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتبادل الا اذ ارفع المحارم وسوي
 فيه محرم البعد والاقرب والابعد اللفظ يحمل الكل واهله امرته اهل المراف
 له لغته وعرفنا قال تعالي اذ قال لاهله لان امرته وتعال تامل فلان في عرف
 يكون محرم في النكاح الا ان نظر لان كله اهلكه التواقفة في خرافة اذ قال لاهله كذا دليل
 قاطع بان ليس المراد امرته فقط كما لا يخفى قال وعندنا من كان في مسألة ونسبة تبارك
 للعرف قال في منجنيبه واهله الامرته والمرد من كان في عدالة والارواح من
 اذ لا ال قبيلة التي تنسب اليها فيفضل فيه كل من تنسب اليه من قبل ابائهم الى الغلبة
 في الاسلام الا قرب والابعد والذكر والانتحى والسلم والحقرة والفقير والكبر الية
 وجدة منهم لان الاب اصل البيت والابن جنة اهل بيت ابه دون امه اذ
 الانسان يتحقق بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الاب والام ابنتها
 وجنسا لا يتساوى ولذا قال الا اذا كان من قوم امها ومزاجها كتحقيق ذكرهم الا
 اذا كان اسم قبيلة او فخذ فتساوى الاناث وتواليا القادة والموالا وخلافهم
 الفقير من له ادنى شئ والمكسب من لا شئ له وهذا مما عرفت من حصة
 وقد قيل على العكس والكل وجه واحد
 يعني ان الفقير حصة واحد والمكسب حصة واحد وليس كلاما
 حصة واحد **قاضي** الفقير عند من ليس له نصيب وعندنا ما يكفونه ولا يكمل
 الناس والمكسب من لا كفاية له وسيل الناس **حاشا** اول التشرع قبل
 ان يخلق الفضة وعمره لو قال لا اكمل فلانا فاول يوم من اكل التمر واول يوم
 من افر التمر يتقاسم اكلها خمس عشرة ذاة ومن غيره ولو قال لا اكمل

الى بعد من شهر من شهر غير يوم ولو قال لا فقص
حرف فلان عاجلا على اقل من شهر واجلا على اكثر من شهر وفي نوادر
الاسلام قوله ابن جهمد وز على الشهر وفي مجموع النوازل على اقل
من شهر لان هذه الكلمة يراد بها التعجيل والاخل خلط العاجل
قدرة اصحابنا في شهر وذلك ادنى الاحال في السلم وعرة الشهر على
الليبية المأخوذ واليوم الاول من الشهر في العرف وفي اللغة عبارة عن
ثلاثة ايام ولو فوس السبعة التي تليها صحح والتلخ عبارة عن اليوم
التاسع والعشرين وخفا في اللغة ثلاثة ايام من اواخر الشهر او اواخر
والعزود والعدة من طلوع الفجر الثاني الى اقبل المزدال والعدة من حين
الغسق الى ان تغرب الشمس فيكون لانه مسا ان احدها بعد الزوال والا فبعد
غروب الشمس بقوله في قوله والعدة ان هذا اخذ الفقهاء
لاخذ اهل اللغة لان المولى الشهر بحال ما يشاراد قال في تفسيره لفتح اول اليوم
هو الفجر وبعده الصباح فثم العدة ثم البكرة ثم الفجر ثم الفجر ثم الفجر
ثم المساء ثم العشر ثم الاصيل ثم الغشاء الاول ثم الغشاء والا فذلك عند
الشفق انتهى خلاصة السجود بعد ذهاب شفق الليل وطلوع النجوم وقت
الظلمة وكذا قوله عند طلوع الشمس او حين تطلع هور من حين تطلع الى ان يغرب
البقيش الثالث عشر والرابع عشر والاربع عشر من الشهر والاشهر في غير
الاصول ان كان عندهم حساب يعرفون به الشدة والضعف فهو على حسابهم
الا فاشتا ما يشد فيه البرد على الدوام والضعف ما يشد فيه الحر على الدوام
الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام وخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام ومنه ما
منه قال الشدة ما يحتاج الناس فيه الى شئيين الى حرق الوقود وليس
المحرق والضعف ما يستقن فيه غيرة الربيع وخريف ما يستقن فيه غيرة
نابغة وقال بعضهم الضيف ما يكون على الاشجار اوراقا وثمارا والاشجار
ما لا يكون عليها ثمار اوراقا وخريف ما لا يكون على الاشجار اوراقا وثمارا
والربيع ما يخرج الاوراق والاشجار من اوراقها الى الضبط و
الا حاطة وتما يختلف باختلاف البلدان الا انه يتقدم في بعض
في البعض **ملاحظة** واليندوز على نهر المسلمين دون الجوس والمراد بيزر كجفت
حلف

حلف لا يحكم الى قدوم الحاج فقدم واحد من محلي الشرف الميمون وعلى
هذا حسن هذه المسئلة كوقت قضاء الحج وفي المتن لو حلف لا اطعمك فربما
من سنة لا يحكم سنة اشهر ولما انتهى يقول بغير من الايام المشهورة
التي تذكر في الايام بخلاف يوم المهرجاني الكلب لا بد ان المهرجاني كلب المهرجاني
يوم من حلف فيه فلو اورد دون بالحقك وجب في حلفه في شهر فلو حلف في
اليوم ذلك اليوم لوم عليه في الشهر هذا اليوم بين العرب الضامن **ملاحظة**
حين ذكرا بلانية سنة اشهر نكر الدخول الى الجبل يراد بالزمان الغسل قال في
فتح فبجاء الله حين غسوه بالانية وقد يراد به الجبل سنة قال في حلفه في
على الاشجار حين غسوه بالانية وقد يراد به السنة اشهر قال في حلفه في
فهره ابن عباس بسنة اشهر وهذا وسط فيعرف اليه والزمان يستعمل
استعمال محسن ويضع بالية فيها ما نوى لانه حقيقة كلامه وده لم يدر
قال في الدهر منكر الا ان ما هو الى باي يدره عند من نصف سنة
كحين وزمان الدهر هو فابر او بغيره **ملاحظة** ابو حنيفة رحمه الله
لم يقطع جواب مسائل معدودة فقال لا ادرى ما الدهر وحل اطفال
المشركين واذا بال تخفى من الوجوه ما اذكر انني والملايكة افضل
ام الانبياء وومني بعد الكلب معلما او حكم سكر الحمار ومني طيب لم يحل له
وتوقف في هذه المسئلة مع خلافة قدره وعلوه بقية في العلم وغاية كونه
في الزهد حيث توقف ولم يستعمل الجواب عند عدم الدليل نوع علم
قال في توقفه لا تقف ما ليس لك به علم قيل فمسئلة تجد من هذا القبيل
فانه توقف فيه لاختلاف الصحابة رده ولله الكره بعض العلماء المتأخرين
الفتا والكلام في مجده **ملاحظة** وتوقف في حلفه في الدهر وخوفه
الدليل فخره ودينه وسقوط اعتباره نفسه رجما الله به وقد علم حمله ما نوى
فيعتقال من قال لا ادرى ما الدهر لم يدره فقد اقتدى في الحقيقة بالفتا
في الدهر وتخفى كذا كجوابه وحل اطفال ووقت حضانة
الحرف فلو لم يدره المظلم وما ذكرناه قبله فلو لم يدره المظلم فلو لم يدره المظلم
لصاحب المدة ان مجموع ما توقف فيه ابو حنيفة رده في مسائل علم
حلف لا يحكم الايام فلو على ثلاثة ايام ولو حلف لا يحكم الايام

وهو سنة او نصف سنة او شهر

فقد على عشرة ايام عند ج وقال على ايام الاسبوع وحلف لا يتكلم الشهر
فقد على عشرة اشهر عند ج وعند ج على اثني عشر شهرا ولو قال بعد
ان خدمتي اياك عشرة فانت حرة في عشرة ايام عند ج وقال لست
اياتم **فالثاني** يقول الحق وفي بعض الكتب الادبقة الوليمة طعام العرس
والاعدا طعام النحان وتؤخذ طعام الولادة والكثرة طعام النجار والفقير
طعام القوم من السفرة وكل طعام وضع له عوة فهو مادية اي يقع الادا
وفيها وفي بعض الكتب والاحاد طعام النحان والفقير طعام الولادة
بمنزلة الصبي يسمى غلاما الى تسعة عشر سنة ثم شابا الى اربع
وثلاثين ثم نكاحا الى احدى وخمسين ثم شيخا الى اخر عمره وفي الشيخ
يسمى غلاما الى البلوغ وبعده شابا وفي بعض النسخ ان الشاب من
خمس عشرة الى ثلاثين مالم يغلب عليه السقط اي الشباب والكهل
من ثلاثين الى خمسين الا ان يغلب عليه السقط قبل ذلك والكهل
من ثلاثين الى اخر عمره والشيخ فيما زاد على خمسين وعشرين والكهل
من ثلاثين الى اربعين والشيخ الزائد على خمسين وان لم يشب وان زاد
على الاربعين وسبعة عشر شيخ وان سواده اكثفه فلا يخرج من الغلام
اقل من خمسة عشر والشاب والفتى فوقه والكهل من اربعين الى ستين الا
ان يغلبه الشباب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلان حتى يبلغ
اربعين ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين **السادس** وهو اسم يسمي ابن العادل
قبل الولد في بطن امه يستمر جنينا لا يفتنه في الرحم اى اختفا فاذا ولد فهو حية
فاذا خلع من الرحم فغلام الى سبع سنين ثم يافع الى عشر ثم حرة الى عشر
سنة ثم حرة الى خمس وعشرين ثم غطط الى ثلاثين ثم حرة الى اربعين ثم كهل
الى خمسين وقبل الى ستين ثم شيخ الى ثمانين ثم بعد ذلك هادي في كل احو
منه اول الكهولة ثلاثون وقيل ثمانون وثلاثون وقيل ثلاث وثلاثون وقيل
اربعون واخرها خمسون وقيل ستون ويزيد في الشفوفة وقيل هو في البطن حين فاذا ولد
فيلد فاذا لم يستقم الاسبوع فقصع وما دام من وضع فوضع في بطن امه الطعام واذا لم
يرضع في ثمانين فاذا دبت وفي فراح فاذا سقطت رواضة فقصع فاذا جاء الكثرة
فقصع وما شئ فاذا راها من حكم فباع وما شئ فاذا احلم فقصع وما شئ فباع
في

في جميع احواله بعد الولادة فاذا اخضر شاربه وبيال عماره فباع فاذا
الحق فقصع وما شئ فاذا حلت الحية فقصع من ثمانين الى اربعين سنات
ومن الاربعين الى ستين كهل قال ولا يمل اللغة عمارات فقصع في ذلك
هذه اشهر ما يقول الحق وفي بعض الكتب الادب الولد في بطن امه حين فاذا ولد
فقصع من ثمانين وانه ثمانون فان لم يمل جلية فهو حية وان خرجت رجلا فقص
رأسه فهو ثمانين وذلك من موم بعد الولادة يسمى طفلا وحيثما كان في بطن امه
واطل فهو حرة والاشي حرة فاذا خلع فهو بطن ورضع فاذا خلع فقصع وما شئ
فاذا ارتفع فوق ذلك فباع فاذا غلب حكم المهر فباع فاذا بلغ فقصع وما شئ
فقصع وجهه فباع فباع طر وقصه وطش شاربه فاذا جاء وقت النكاح ولم يشب فقصع
فاذا اجتمع وتم فقصع فاذا ارى البياض فقصع فاذا سقط فاقطع فاقطع
فقصع فاذا ارتفع عن ذلك فقصع فاذا ارتفع عنه فقصع فاذا غلب حكم المهر فباع
فاذا اراد على ذلك فقصع وما شئ فاذا ذهب عقله من الكثرة فهو حرة قال واما المرأة
فهي ما دامت صغيرة فهي حرة فاذا الغلب ندرها الى استداره في صدرها فهي حرة
فاذا ارتفع ثديها فهي حرة فاذا غلبت الحوض فهي حرة فاذا بلغت العشرين
ولم تنزوج فهي عانس وما دامت المرأة بكرا لم تنزوج فهي عانس فاذا تزوجت
فهي شابة فاذا بلغت ثلاثين او فوقها فهي ثمانية فاذا جاوزت الاربعين فهي
عوان ونصف فاذا تجاوزت فغير باقية من شباب فهي حرة في اثنى عشر
الاربعين لاسن النجاس الى ان يملكون الطقة ثم علقه ثم علقه ثم علقه ثم علقه ثم علقه
ثم ولد كاهن وضيعة ثم طفلا ثم باعها ثم ناشيا ثم حرة وعامه حرة ثم حرة
ثم حرة ثم باعها ثم حرة ثم طار ثم باعها ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة
ما حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة
ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة ثم حرة
فصل في النكاح في المتفرقات في حرة الاصل وفيها اثنتان
لا تصدق وفي انفسا البيع بعد تحية وتحية بعد اداء وفيها كراهة في جامع النكاح
اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو حرمة من ادعى انه لا يملك الاصل فاعلم ان
بينة كراهة في احد عليه الرق وبه لا يملك الاصل فاعلم ان الاصل فاعلم ان
الزنا والفساد حرام بينة الا في اربعة احوال العدة في ان ادعى العدة في اربعة احوال

انتهى و... من غير عافلة رثا العافلة سرفق لم العافلة
منتهى

مع فم ذلک فن راسو

بوكساره اوله
اختره لعل ان يلبس

اصلا من صناد
بكاله صناد
فدرة العفة

يوم ما تنفر

فمنه
ما جلة

في ايام النسخين الاسفلين وقالوا هؤلاء هم هؤلاء فلاحق كذا قالوا
سكان النسخين الى الاسفلين يوم الحفظ او علم انه كان يحكي اليهم فيها مقالي او يبين
الاسفلين انه كان يحكي اليهم والاحلون هم الذين سكره وخنهم لا يمنع عن الاسفلين
ويوم الاحلون بالاله السكر خنهم قالوا مشايخنا هذه المسئلة يدل على ان الشارة
على اليد المتفقيه صحيحة وسنابع الاب ملكك ابنة الصغرة فادعي بعد بلوغه ان يبع الاب
وقع بغيره فاحش وان قيمته كانت يوم باعها مائة وقد باعها منك بكنين فزاد على ذلك
قال المشركين الابل قيمته خمسين حكيم حال لو لم يكن المدة قد ما يتبين فيه الاسعار ولما
يتبدل فيها الاسعار صدق المشركين ولو بهما فبيته المثلث لزيادة اولى وسنابع
ارضا فاضلنا في محبة وفي دجكم النظر صدق مدعي الصحة وقبل حكم حال بعد الشارة
لونا في في الحال ولا يصدر الموجه كما في انقطاع مادة الطاحونة وقال ينبغي ان يصدر
منكم ان نقل **فانضج** اجراضنا فاضلنا فقال المشايخ اجراضنا فاضلنا فاضلنا فاضلنا
وقال رب الارض كانت مشفولة من روضة قال الامام الفضيل القول لرب الارض
من لانه نكح لاجارة اصلا كحلالا فمتبايعين اضلنا في صحة وفي دجكم حال
اذ فيه القول مدعي الصحة وقال الامام السفدي في الاجارة حكم حال لولا ان
قال القول مدعي الفراغ وقت العقد ولو مشفولة فالقول لرب الارض كما في مسئلة
الطاحونة اذا اضلنا في جريان الماء وانقطاعه وينبغي ان يكون القول للكل
الشغل لان في صحة اجارة المشفول رويتهان والصحيحة جارية وبغير
بالفرغ والتسليم **فصل الثاني في خلع الحاضر والتجارات**
ورد في خبره دجوك رجل زعم انه وصي صبي من جملة ابيه دينا لذلك الصبي
رجل فدخله بعله اعلم بذلك فيه ان الدين لهذا الصبي باي سبب لا بد من بيان ذلك
لو كان موروثا والبيت وارث اخر يصير الدين لهذا الصبي بالقسم وقسم الدين
باطله والشروط لم يشهدوا بموت الاب ولا يصح ان يرد الدين الى الابن من ادعي
ما به دجهم من ثمن مبيع قبض ثم قال فعليه اداء مائة درهم كذا قال مسئلة دادي
نسبت ما بين سبب دجوك يمكنه فدعواه صحيحة وجوابه في حق اداء المائة في حال
صحيح اما جوابه في حق اصل الدين فلا يصح لانه لم يقل هذا الدين ليس لي ولا يكون
الدين عليه لاجب اداؤه في حال اياه كان موصلا فلم يكن خصما في اصل الدين فلو
كان ثابت اصل الدين عليه لايقبل **سجل** ادعي على الوكيل محمد ودا بالشر من رجل بعد

فاجاب الوكيل موكله اني اخذ دين ابن مدعي خيرة نسبت وابن محمد ودا بالشر من
نسبت فممن المدعي على دجوك ففقد البينة فقبل خليل ظاهر لان هذا الجواب غير كاف في لافاته
البينة عليه لاثبات للكرامة لم يتعوض الا **سجل** المدعي اثبات ملكه فلو انصب
ضمما في محضر دجوك الوكيل فلا بد ان يبين انه يثبت وكالته عند وهو يوثق
فانما والدين ان يقول بئس بئس او اقرارا بخلاف الحال بين بئس او بئس او اقرارا
لو ثبت ما قرره لابل لم يوطأ وانما يدعي الوكيل وذكر فيه ايضا انه وكله في الدعاوى و
لخصه ما ولم يدعي في جميع الدعاوى والالف واللام **سجل** المدعي ادعي على اسم صحيح وكذا
للجنس والحكم فيها ان يبين ان الاول الثاني مع احتمال الاحتمال فبينا اول خصوصية واحدة
وانما في خبره لولا ان يبين بياضا او يقول في جميع الدعاوى والخصومات قال ويكتب
اسم المدعي والمدعي عليه وسبب الاحالة فلو لا يعلم نسب ادعيها تكتب محمد بن
عبد الله لا يكتب به وان تحققت الضرورة **خلاصة** ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه
وسبب الاحالة فلو لم يعرفوا اسم جده يكتسبوا من طلبة لا يكتب به وان لم
يكن الوفوق عليه تحققت الضرورة **سجل** وفي المعنى لو كتبت محمد بن جده فلو لم
الفاضل ان يكتب اعطاه هذا الاسم لا يكتب به ولا يدين قرينة اخرى وتبين المعنى
وغير **خلاصة** وفي نظم الزند وسبب يحتاج الى تاسع اليوم والشر في الحاضر
السجلا وذكر المجلس وذكر الشاهد بالعدالة وذكر اسمها وسببها وحمل كل ذلك
على حجة اذا كانت له خمس من التجارات لا يحل الفاضل كل ذي حجة على حجة النسب
وكذا شهادة القابلة ونسخ الكتاب بالقرينة ونسخ البيع بالاباق وتفسير النسخ
سجل فممن المدعي وجوه ادعيها ذكر مجلس القضاء ولم يتبين بين مدعي الثاني ان ثبت
ولم يذكر انما ثبت بئس او بئس فلو ثبت فبئس يجب ان يدعي المدعي الوكيل الوكيل
باسمها وسببها الثالث انه قال وحكمت محبة هذا الوقف وهذا ليس بنسخ في حلة
اذ الوقف صحيح جازي وفائنا وانما بخلاف في الزوم وذكر جلال الدين انه يكتب في
سجل حكمه بكون وحكمت على هذا المالك المدعي بعد بكونه عن المالك باله اذ التكلول
بغير الله كطلاق وعناقا لا يوجب القضاء ولا يكون اقرارا ولا بد ان يدعي ايضا
وكذا من الدين الا عرض عليه ان يرضى بطلب المدعي اذ التكلول من تخلف غير المدعي
بلا طلب المدعي لا يعتبر بقوله ولا بد ان يدعي ايضا في الظاهر الزوم
في هذه المسئلة وفي اسئلة الزوم احتياط واولوية الزوم الوجوب بالشر في قرينة

الظاهر

سنا

المطابق بنصر
الكل

اذا اخرجت
من المطابق

القبض على
معه

اجبت انه

ان شغل الدار
بغير حمار
الصدقة

من المطابق بنصر في الكل والكل بنصر في المطابق
الشرا وقد تغيرت حدودها من وقت الشرا الى وقت القبض
عند قول فوارح هذا بنصر الدار له وقد تغيرت بعض حدودها
فصار الحكم الذي لفلان بن فلان يوم الشرا فلان بن فلان
واجاز وخبرها كذا واذا حق كذا انما والله في اخر فانه باق على جميع ما تقدم
خارج وحفظ هذه الدار في الحال وفي البيع لو ضمن الدار غير البايع لا بد ان
يكسب قبول المشتري في قبض القضاة اذ الضمان للبايع مع عدم تسليم
واذا ضمن البايع الدار فلا حاجة الى قبول المشتري اذ البايع ضامن عندنا
ضمن او لا يكسب ضمان البايع للدرك بخلاف قول من يقول انه لا يلزمه بل الضمان
معرض على من قبض فيه ملكه ملكا صحيحا ولم يترك فيه انه ملكه بعض او لا بعض
قال **سليم** لا يصح الدعوى كالتقاضي في مثل هذا بقوله وبنت له بنتا صحيحة وقبض
وكل ما كان اجماعا وقرينة الى الاحتياط وفي بعض دعوى الوقف لو كتب وقفا
فلان وسلم الى التولي ولم يذكر حال كون هذه فارغة هل يوجب خلافا لم يذكر
وكان الاحتياط والطحاوي يكتبان وهن فارغة لان شغل الدار يمنع حوز الصفة
الموقوفة على قول من يجعل التولي شرا فلا بد من ذكره تحريضا عند كذا
وقيل لو ذكر في الصكوك والحاضر وقبض هذه الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض
يجوز اذا المطابق بنصر في الكل والكل بنصر مع ما يمنع والا فلو ان يكتبه قال
بغير القبض في الحاجة اذا الاجرة انما يجب بالقبض في الاجرة وفي بعض
دعوى الوصي لو كتب وهو الوصي في تركه اتيام من جهته الحاكم ولم يذكر التركة
الاتياع هل كانت في ولاية القاضي فهذا خلل عند بعضهم وفي بعض دعوى الوقف
بالاذن الحكم لا بد ان يذكر وهو الماذون من جهته في هذا الدعوى اذ يمكن له ان يوقف
من قبل من جهته الحكم ولا من جهته اذ في هذا الدعوى وهذا شرا لا بد منه لانه اذا كان
لوقف متول من جهة الوقف او من غيره من القضاة لا يمكن القاضي ان يوقف الا بغير
سبب موجب لذلك وهو ان يكون خيانة الا قول او شرا آخر يوجب خيانة فلهذا في بعض
القاضي لا بد ان يذكر وهو الماذون من جهته بالقبض اذ لم يكن وص من جهته الميت
شرا او حيا في رفع من خلاص ارض موقوفة وقفا فلان وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا
ومر فلهذا ان يصرف خلاصا وارثا على بعد شرا واداء نوبته وموتها الى الابد

شرا

شرا الى اولاد الواقف والى اولاد اولاده ابد ما تناسلوا بطن بعد بطن للذكر مثل
نظر الاشياء وقفا صحيحا موقودا وجعل اخرها في المالكين ويوضع هذه القضية الموقوفة
بقوله فلان بن فلان هذا الذي حضره حتى خلاصت هذا الوقف لانه ابن بنت الواقف
المذكور فيه وان هذا الذي حضره مع رفع من خلاصت هذه القضية كذا فواجب عليه تسليم
صفة اليه وهي كذا وفي بعض خلل من جهة احداه انما اذا وقف على اولاده واولاده
هل يدخل فيه اولاد التباين في روايتان والتولي على انهم لا يدخلون يقول الحنفية
قوله لا يدخلون محل نظر والصحيح انهم يدخلون كابدل عليه ما روي في فضل دعوى الوقف نقلنا
تاجيخان وفي هذا الباب تفصيل ذكره العلامة الشيركمان بالبيان زاده في رسالة مستقلة
والله اعلم قال الثاني ان حق الدعوى للتولي لا يحق وانما الاخذ القدر فلا يسير
دعواه والثالث انه لم يذكر ان البتر الذي في بيده زرعه بنفسه يحكم القصب او يحكم
المراثة ولو عطف ارض الوقف وزرع في رواية الاصل ان جميع الزرع لا يكون
لاصحق لمقتضى قوله ولو زرع بحكم المراجعة فلا بد ان يبين وجهه لانه يجوز ان ذكر
في شرط مفسد فيكون كل الزرع له الرابع ان يبين جميع المستحقين لينظر انه هل يحق
هذا القدر المسمى والاعمال انما قال وفي ذمة البتر مثل وانما يكون في ذمة اذا انقضى ولم
يتركه ان انقضى ولو انقضى بغيره في حيا او سم البتر في حيا اقل واكثر فهو محقق
بين ثلاثة اشياء ما تقدم فلا بد ان يبين قيمة كلا الموضوعين **سليم** يحضر ارض فلان
انه قبض منه كذا درهم بغير حق واستهلكه فواجب عليه اداء مثل هذه الدارهم لو وجد
ولا فبقية يوم القبض وحلله ان ذكر ان قبضه بغير حق ولم يذكر ان استهلكه بغير حق
او بغير ارض صالحة ويجعل ان المالك رضى بقبض صاحبه قال الامام فوارح زاده القضاة
اذا قضيت بيا ورضي المالك بقبضه وهو قبض الحفظ بر من الضمان وفي الجارية الكبرى
اذا قبض الحفظ اما اذا انتفع القاصب ثم اجاز المالك فلهذا لا يسير ارض الضمان ثم المالك
اذا اذ القبض بلا حق ولم يذكر الاستهلاك يفسر ان يطلب ويجوز ان يكون الدارهم اذا كان الدار
عليه بغير القبض بلا حق لانه لو قام به بغير علمه بغيره فانما يحجب علم القيد والصحة
ان يحال المدعى عليه باحضار ان كانت بغير علمه بغيره بغير علمه بغيره بغير علمه
ورقة متولي البتر كذا من الدارهم الوقف والدارهم الدارهم انما يستحق من المتولي
لا من غيره في بعض في دعوى الفدين وسبب استهلاكه ان اعيان بغيره وفلله
ان لم يبين قيمته في حل الاستهلاك وقد يكون بين البدين تفاوت الثاني انه لم

دفع على اولاد
اولاده موقودا
فهذا اولاد البتر

ان شغل الدار

لم يبين الاحيان وقد يكون قريبا وقد يكون متبعا وهو علم ذلك ولا بد ان يبين في نظر
مثل او في غير ذلك في دعوى الارش من جهة ذكره في هذا ظاهر وظل في قوله لم يبين الارش
انه من ابيه ومن ابيه وبانه لازم وان قال في الحقيقة وقد مكر فلان بود وكونه في
ميراث ولا ميراث ما ندم ولا بد ان يقول ميراث ما ندم من كره ودر حال الامام الثاني كتب
ميراث وبالفق في ميراثي كتبت وكرت ميراثا فافتي ستادي انه غير صحيح ومال في كذب
وكرت ميراثا قال في هذا ليس كمثل المسئلة مسطوف في الاقضية انه لو ادعى الارش وقال
كان هذا مكر لي في وقت موته او في يده الى وقت موته لاحابه الى ذكره في هذا
على ان الشهود قالوا مكر والده مات وكرت ميراثا ولم تذكر وان مكره الى وقت موته
يكتفي بقوله مات وكرت ميراثا ولا حاجة الى قوله وكرت في قوله مع ولا نصف ميراثه كغير
كتب فيه من الحكم من فلان العاني بالحق في الفرس وخلق فيه انه لم يذكر ان الاختلاف
بأن سبب بطلان او بطلان سبب الحكم مختلف وكذا لم يذكر ان البينة قامت
على الاقرار والدعوى وذكر فيه ان الحق عليه يرجع على ما بعد قبل العاني فلان ولم يذكر
الرجوع بقضا الجواز ان الرجوع كان عند الفسخ لكن بالاضافي وذكر في آخره ان ابا جاب
فلان هو الحق اقرن هذا ان لم يملك ابنه فلان لا دعوى له فيه ثم ان الحق فلا
ابا جاب الاول في استحقاق هذا الفرس بعد ما صدر عنه الاقرار ببطلان فواجب عليه
رد هذا الفرس الى الذئب حظه معه وكرت التفرغ له لخلل ان الدفع غير صحيح اذ لم يذكر في
الاقرار ان رجحا قبل البياعات كلها وعند الاطلاق ينصرف الى اقرب الاوقات والافراد
جهة خاصة لا يوجب ملكا في زمان سابق فلم يظهر عدم بطلان البياعات لكل من
خلاصة الفصل **الاربعون في مسائل النكاح** عالمها او غير عالم او خطاء او حديث النفس بالكفر
والرضا به وما يتصل به من انواع وفي خلال ذلك ما يكون خطأ ولا كفرا وبالحق
على ما يملك الكفر وفيه احكام لم يرد وفيه بيان ما يكون اسلاما من اصناف الكفرة وفيه
تنقيح ما يجب لكل مسلم من الاعتقادات **في بيان** على الله حنة كل تقصير ما ذكر في هذا
الفصل **الاربعون** واهتم من جميع ما سبق ذكره من اول الكتاب وتقدم لان ذلك يخص
بالكلام وهذا يجمع اهل الاسلام حفظ ما فيه من جهة حيث لم يمسس لاهل السنة
ان ما لم يحفظ الانسان ما فيه لم يحفظ ايمانه حنا في ما قال بعض اهل المال
حرف لا لشر لا لشر لكن لنوقية ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه غير يقول عليه
كنت حررت رسالة في هذا الباب باقتضاه امر يحتاج بيانه الى الاطباء جامعة
سكن الممات

الكفر

عل

عن ابن النضر في نسخة
ومر لا يعرف الشر من الخير

سكن الممات ما ذكر في المطلقات طر سيب لطيف عجيب يقبله كل لبيب ارب
فأردت ان اذيل هذا الكتاب بل ليزيد بكثرة الافادة حسن والبراء بدل ما ذكر
في جامع الفصولين في هذا الفصل ليظهر منزلة الفقه على الاصل فهذا نص جبار
تلك الرسالة حصصا صحتها عن موجبات بحالة **سنة ثمان مائة**
حمد الله الذي هدانا لهذا الاسلام والايمان وحدانا الى دار الجنان باشرف الاديان فالتسك
يحولنا على ما ذكرنا واولانا في اخرنا واولانا ثم الصلوة والسلام على سيد الانام
الشفيع الثلث يوم القيام وطا اله واهيائه وحسنه وانسائه وجميعه واجبا
الله مع المنتمين الى عزير خباب **سنة ثمان مائة** رسالة جامعة للممات مسائل الفاظ الكفر والخطا
نافعة بعون الله الكريم ذي المن والعطا نقلتها عن من كتب القصة للامة كقصة لطيفة
وجعلتها مستقلة على مقدمة وخاتمة بينها عشرة ابواب بأسلوب لطيف لم يسبقني فيه احد
من اولى اللباب حاوية على ما ذكر من جنس هذه المسائل التي كتبت والرسائل من مؤلفات
الاخر والاولى زيادة وضع الضوابط والقواعد والتمهيد لطيف الصاعد على حسن
الى اعلى المعاصد فصارت بعون الله الفقه من مراتب صحيح والنفق اقصا بحيث
لا يغادر في هذا الباب صغيرة ولا كبيرة الا اضماعا وستين تنوير الجنان في بيان
الايمان مبتدئا الى الله عز وجل وسلطانا في ان يجعله خالصة لوجهه الكريم نافعة
يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم والله الهادي الى سواء
السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل **المقدمة** في تبين الايمان والاسلام وتبيين ما
يجب على مومني الانام من خواص والعوام وفيه فوائد وما ينبغي ان يكون كل طبع اليها
ماثل **الاول** في مفهوم الايمان قال العلامة التفتازاني في شرح العقيدة الايمان هو
التصديق بما جاء به النبي من عند الله والاقراء به باللسان الا ان التصديق ركن
لا يعمل القبول اصلا والاقراء محتمل كما في حالة الاكراه وهذا كذا الا ان شمس
الائمة وفي الاسلام وكثير من العلماء وذهب الى انه لا يشترط وجوب التحقيق الى ان الايمان
هو التصديق بالقلب وانما الاقرار بشرط الاجراء الاحكام في الدنيا لما ان تصديق
القلب باطن لا يدل من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن
عند الله تعالى وان لم يكن مؤمنا عندنا في احكام الدنيا ومن اقر ولم يصدق فهو
منافق والنصوص مما حذر له هذا المذهب قال الله تعالى او ليكن كذب في قلوبهم
الاجماع وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تستفت قلبه الى غير ذلك من ابواب واحاديث

اتباعه

التي فيه

استدل بخصايقه فان الشيخ اكمل الدين في شرح لوصايا الامام الاعظم كون الايمان
جذبة عن التصديق والاقراء شرط لا جراه احكام الاسلام هو مذهب لما تروى
والشيخ والباقلاني والشيخ الاسفرايني وهو المروي عن ابي حنيفة واما
ظاهر قولنا الايمان هو اقرار باللسان وتصديق بالقلب بان يكون الايمان عبارة
عن مجموع التصديق والاقراء انتهى وفي مناقب الامام الاعظم للشيخ ترمذي في تصديق
ركنا والاقراء شرط لا جراه الاحكام هو مذهب في حنيفة ورواه الماتريدي والاشعري
فعل بهذا من صدق بقلبه ولم يتمكن من الاقرار مات مؤمنا عندنا كما دليل سبيل الام
فان عدم التمكن من الاقرار والتبديل بالصدق لما جعل هذا للقيام بسبب فلان جعل
عدم التمكن من الاقرار مع عدم التبديل عند اولى واما مع قيام التصديق بهما
من الاقرار انتهى يقول حنيفة قوله فعل بهذا من صدق ولم يتمكن من الاقرار لانه لم يتمكن
بين الفريقين واما التنازع فيما اذا كان قادرا وشك في اقراره لا يحل ولا يحل
اذا العاخر كما لا يخفى من مؤمن وفاتوا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وفاتوا
من ذلك من امارات عدم التصديق كذا في شرح المقاصد وقال العلامة ابن الهيثم
في كتاب المستبصرة في علم الكلام الايمان هو التصديق بالقلبك عندهم هو لان
والماتريدي وبالقلبك اللسان وهو المنقول عن ابي حنيفة والماتريدي عن اصحابه
عقلى الاشعة وهو لا قالوا لما كان الايمان هو التصديق وذلك كما يكون القلب
يكون باللسان فيكون كل ما ركننا في الايمان فلا يثبت الايمان الا بهما الا عند
الناطق وكذا الاحتياط واقع عليه والنصوص انه عليه وقال بعد اسطر فوجب كون
الما بينهما وهو الاحتياط وقال بعد اسطر ايضا وانفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار
على ان المصدق يقر ان يعتقد انه متى طوب بالاقراء متى بان طوب ولم يقر به فهو
وعناد وهذا ما قالوا ان شر كل الغنا رشرط وفرضه به انتهى اقول بوجه كلام ابن الهيثم
ما في مناقب الماتريدي انه حكى ان جمهور من صفوان ابي حنيفة والاشعري في حنيفة قال
اضمن عن عرف بقلبه واحد وعرف صفاته كلها لكنه مات قبل ان يتكلم مع الله عليه
مات مؤمنا انما اقراره فقال الامام مات كافر من اهل النار ما لم يتكلم قال جهم بن
عوف في التوحيد والصفات فقال الامام جعل الله الايمان في كتابه حجة القلب واللسان
مقتضى اذكر الماد وفيه في اول هذه الشاظر وفي اخرها تفصيل عظيم في ايمانهم
ثم اقول لكن في كتاب العالم والتعليم الذي وصل الى هذه النقطة انه لو كان في حنيفة

الاشعري

مات

انتم

انتم جمهور من صفوان
انتم اهل حنيفة

قال ابن تيمية
بأن

بلسانه ولم يوسن بقلبه لم يكن عتده في حنيفة من اهل السنة ولم يحكم بلسانه
عندنا من اجل موطن من موطنين وصدق بقلبه لم يكن عتده في حنيفة من اهل السنة
مؤمنا انتهى وفي محال حنيفة قال العالم والامام جهم بن عوف لما يكون مؤمنا من
بعضهم بقلبه وبعضهم باللسان يكونون كذا باللسان لم يكن عتده في حنيفة من اهل السنة
من جميع ما ذكر من ذلك المصنف انه روي عن الامام قال ان في هذه الامام كان ترددا
فيما حقيقة او ادرك الروايتين عند غيرهم او ادركها في قول الاول والآخر في قول الآخر
كما هو دأب المجتهدين في بعض المسائل والله اعلم بحقيقة الحال والله الموفق والمعال
فيما يتعلق به الايمان اعلم ان اول ما يجب على الانسان هو الايمان بالله تعالى وبالنبى صلى
وبحسبه ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم وذلك يؤمن بحل ومنفصل قال في المسألة شافعي
الايمان هو ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم فيجب التصديق بكل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقاد به وعلى
قال واعلم ان حقيقة العمل ونفا حيل بنين شئ كنهه هو ما في كنه السنة والاعلام
فانك بالاجال وهو ان يقر بان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله من مطابقة خبره وشكلا
لش واما التنازع في وقوع من في الملا حظة وجب اعطاه وحكم من وجوب الايمان
فيجب بان ينفصل الاستدلال في شرح العقائد الايمان تصديق النبى صلى الله عليه وسلم
خاعا بالبره وقبيصة من عند الله اجالا والله كما في الطرح عن حنيفة الايمان ولا يحل
في حنيفة عن الايمان التفصيل انتهى وفي شرح المقاصد قولنا علم بالبره واما
استدركونه من الدين بحيث يعا لمعا من علم فتشكك في نظر وسند الاكسوة الصانع
ث ووجوب الصلوة وحرمة لغيره وكذا لا يحل في الايمان لا يحل في الايمان لا يحل في الايمان
التفصيل فيما لا يحل تفصيلا حتى لو لم يصدق بوجوب الصلوات عند رسول الله
محرمة كنهه عند السؤال عنه كان كافرا بهذا هو الماتريدي وعليه جمهور النصارى وفي ذممة
النصارى في تعليم صفة الايمان للناس وبيان خصائص مذهب اهل السنة وكما انه من
اهم الامور والمكلف فيه تصانيف ومختصره ان يقول ما روي الله به قبلته واما انما
لا يحل انتم عنه فاذا اختلفت ذلك بقلبه وافر بلسانه كان ايمانا صحيحا وكان مؤمنا
بكل انتهى وفي تنقيح الاصول يكفي الاجال بان يصدق بكل ما الى الله النبى صلى الله عليه وسلم لان
سفر في الدين **المقالة الثانية** في اتحاد الايمان والاسلام قال في شرح العقائد بهما واحد
لان الاسلام هو الخضوع والاعتقاد بمعنى قبول الاحكام والادعان وذلك
حقيقة التصديق بوجه قوله تعالى فما خرجنا من كان فيها من المؤمنين في وجدنا

ما روي الله تعالى بقلبه
وما روي الله تعالى بلسانه

ان الكلام والاعمال
كل من يتقوا الله
يخرجهم من الظلمات
الى النور
الصدق والعدل
الحق واليقين

فيما غيبت من المسلمين وبالجملة لا يصح في الشرح ان يحكم على احد بها بان يكون
وليس يعلم او بالعكس ولا يعني بوجوبها سوى ذلك الذي هو متعارف
المفهوم اذا الايمان هو التصديق والاسلام هو الخضوع والالتزام **الرابع**
في وجوب تعليم الناس في الفنا وبالبزاة في تعليم صفة الباري جل جلاله
لنفسه بيان خصائصه من حيث هو كونه من الامور على الذين يتقون
لهو خطا ان يلتفتوا الى ما في جوارحه ذلك قال الله تعالى وذكر فان لم يكن في تنبيه
المؤمنين وعلى الذين ياتون الماسد ان يعلموا احوالهم بشرط الصلوة والسمع
الاسلام وخصائصه من حيث هو كونه من الامور على الذين يتقون
او داعيا الى بعبه منهوه وان لم يقدروا رفعوا الى الحكم حتى ينفوه عن البلد
ان لم يمنع وعلى العالم اذا علم من قاض وغيره دعوة الناس الى خلاف الشريعة
او ظن ذلك منه ان يعلم الناس بان لا يجوز اتباعه ولا الاخذ به لا حتى يخطئ
في شأن الحق باطلا ينفقه العوام حقا فينتقل الى الله وفيه في كل امر على
على المولى ان يعلم مملوكه قدر ما يحتاج اليه من الفرائض والاحتياجات والنوازل
لصاحب له لانه اذا خرج رجل ينبغي ان يقول لامرأته انا مقرر بالله وباتفاق
ويصف له الاسلام ويقول هذا اعتقادي وافتقار ذلك فقول هو نعم
قال ابو منصور لا ينبغي ان يسأل عن التوحيد لكن يقول ليس التوحيد كذا
فيقول نعم انتهى وفي التنبيه والاجل انه لا يخرج في الدين قلنا الواجب ان
المؤمن على الجليل ان يقال هو كونه كذا فاذا قال نعم يعلم انما هو كونه وفيه
المتن لا ينبغي ان يسأل عما في عن التوحيد لكن يقال له ليس لمين كونه
في بيان سبب العصبية عن الكفر ذكر في خلاصة الفنا وبان ينبغي للمسلم ان يتقوا
بهذه الدخائل واصباها ومساها سبب العصبية عن الكفر بوجه النبي وم وهو الهام
اني اطو ذلك من ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر كما لا اعلم انك
انت علام الغيوب **السادس** في وجوب حفظ اللسان في المختارات ينبغي للمسلم
يحفظ لسانه عما يجب الاخذ به من قول النبي من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليقل خيرا او ليصمت انتهى كلام المختارات يقول جامع كبروف حقا
عنه الرؤوف قد اتفق عقلا وجميع الادب ان على ان افه الانسان من اللسان
حق روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بلدا موكل بالناطق وقال ابن

سعود

سعود رضى الله عنه ما شئ احوج الى طول السجود من اللسان وقال بعض كبار
السلف اقلظ لسالكه ايا الانسان لا يدرى عنك انه غيبان كم في القفا
من قنبل لسانه كانت تراث لقابة الشجعان وقال الحسن بن علي رضي
لحكم زين والسكوت سلامة فاذا انطلقت فلا تكن من هذا **السادس** ما ان ندمت
على السكوت بمره لكن ندمت على الكلام مرارا وقال الشافعي العيني
في كتابه المسمى زين المجالس بلغنا ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه كان يحسب
في فمه اشترق عشرة سنه لا يضعه الا عند الاكل والصلوة والنوم وكان يقول
لا اكلم الا ما يردني يعني به الخير وكان يسبح لسانه كل يوم بطريق رواية
يقول هذا الذي اورد في الموارد وهو الذي يوفق الى موضع الاستغفار
اولى موضع السكوت **الباب الاول** في بيان اصول واساس التي ينبغي
حفظها للناس لا بد من بيان الفنا والكفر تحت تلك الضوابط والقواعد
من حيث لا يشعرك شيئا **واحد** ان مناط الكفر والاكتفاء كل واحد
من التكذيب والاختلاف والافتقار في كتاب لعالم والمتعلم قال العالم
ابن الامام الاظم تفسير الكفر بالجهل والتكذيب وذلك بان الكفر بالعبادة
والعرب وضعوا اسم الكفر على الافتقار والتكذيب والله تعالى انما انزل القرآن
بلد عربي انتهى وفي شئ الفاضل قلنا لمسلم اجتماع التصديق المعتبر
في الايمان مع تلك الامور التي هي كفر وفاقا فيجوز ان يجعل الشارع بعض
مخطورات الشرع علامة التكذيب والافتقار فحكم بكفر من ارتكبه مع عدم
وجود التكذيب وانتفاء التصديق عنه كالاختلاف بالشرع والفتنة الزناد
لهم وبعضهم لا كالزناد وشرب الخمر انتهى وفي الشفا للمفاتيح في بعض
كبر فعل ابيهم المسلمون طاعة لا يصدرا لامن كافر وان كان صاحب معتزلة
بالاسلام مع فعله ذلك كالسجود لله والشكر والصلابة والنا والسي الى
الكتايب والبيع مع اهله بزيارتهم من شد الزناد وكونه فقد ابيهم يكون
ان هذا لا يوجد لامن كافر انتهى وقد صرح ابن الهمام في المسامرة
ان مناط الكفر هو التكذيب والاختلاف والافتقار وفي مشايخنا
انه اذا كان في مسيلة وجوه توجب كفرة ووجه واحد ينعيم على المفتي الى ما
ينبغي من الكفر والافتقار الى وجه واحد لا بد ان لا يجمع لا يقع بكثرة

الفرق بين الضابط
وهو ان الاول يتم
فرباب والصدق والبيان
من البراب شئ كذا

الادلة والاحتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب الكفر قال في البرزخية
العلم الان يصح بارادة موجب الكفر فلا ينفع التاويل حينئذ انما
في جامع الفصولين ثم لو كانت القائل ذلك التاويل فهو مسلم ولو كانت
نتيجة الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفع حمل المعنى كلامه فيؤمن بالتوبة وتجنب
الفتاح فلو اني بكلمة الشكارة على وجه العادة لا ينفع ما لم يرجع عما قاله
يرتفع بكفرة انتهى وفي الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم فلا يحمل
المؤمن كافر متى وجدنا رواية انه لا يكفر انتهى وفي البحر روى الطحاوي
عن جراحنا انه لا يخرج الرجل من الايمان الا جرحا وما دخل فيه من الكفر
بانه ردة جكر بانه وما يشك انه ردة الا حكمه بانه اذا اسلام الثابت لا يزال
مع ان الاسلام وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام
انه يقضي بحد اسلام الملكة قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكره ما في
البحر وما بعده وانما قدمت ذكر هذه لتصميم ميزانا فيما نقلته في فصل
الفاظ الكفر من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قبال
هذه المقدمة فليتأمل وقال بعد ذكرنا ويل مسئلة تسمية السطان عادلا او
هذه انقضت بحال ان جرد امكان التاويل بحجة الاكبر وان لم يظهر التاويل فيها
هنا ينبغي ان لا يكفر في مواضع كثيرة مما قيل بكفر انتهى يقول الحقير اجابها
انما ذكرنا ان يجب ان يعلم ان من قال في مسئلة لا يكفر ينظر الى جهة التاويل ومن
قال بانه يكفر ينظر الى جهة التاويل ومن لم يخطره وجه التاويل قال
انما يتكلم بكلمة الكفر ونحو ذلك لانه يقول ذلك لجرد التهديد والرد
صاحب البرزخية حيث قال وما حكى عن بعض من السلف انه كان يقول
ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا فذلك للتخويف والتأويل لا حقيقة الكفر
وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب امنا الله به اعني علماء الاحكام بالان
وجامع الكفر والاسلام بل لا يتولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه
السلام وما ادرك له اجزاء والامام الهمام من نص القرآن الذي انزل الله
العلام الوحي من ربه سيد المرسلين والامام هو الذي لا يخطئ ولا يزل
هو مختار المشايخ الفخام بقايم الله تعالى بفضل دار السلام في الفتاوى
ان من خطب بانه هو كافر ما يوجب الكفر ولو تعلم بكلمة لا يضره ذلك وهو محض
الايمان

معلوم

الايمان بالحيث النبوي **فاما** في الفتاوى ايضا ان من اراد ان يكفر
بكلمة مباهة تجري على حال ككلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يكفر قالوا
محول على ما بينه وبين الله تعالى المعنى فلا يصح **وقال** ان التاويل يستلزم
اذا تكلم بالكفر استحقاقا واستندرا او مبرا كما يكون كفر عند الكل وان كان
اعتقاده خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضخان من اني بلفظة الكفر
حكمه انه كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد ولم يعلم انها
لفظة الكفر ولكن التي بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعتد
بالجهل كذا في المحيط وزيد في خلاصة جبارة خلافا لبعض وفي فتاوى
قاضيخان وخلاصة وما جامل اذ تكلم بكلمة الكفر ولم يدرك انه كفر قال
بعضهم لا يكون كفر واعتدرا بالجهل وقال بعضهم يصح كفا ولا يعتد
استعماله يقول الحقير بطلان القول الثاني هو الصحيح ما في كثر الفتاوى ان
من كفر بلش طائفا وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر
يعرف بما ينطق به فاذا نطق بالكفر كان كافرا عندنا وعندنا نطقا وما في كنية
والبرزخية ان من اطلق كلمة الكفر عندا ولم يعتقد الكفر قبل لا يكفر والصحيح
انه يكفر **وقال** كسر الملكة بقيد وجس كسر ولو كره بالقتل او بالاف
او بغيره من غير من وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كذا استخرا وكذا كسر
لو يعلم الخير من الشر والارض من السماء كذا في الاحكام ولو لا يعرف الارض
من الارض السماء والخير من الشر لا يكفر عندنا وكذا لم يبق كفر عند
الي حينة ومحمد حرم امراته ولا حمل ذكته ولا يصح عليه ان مات الا انه
لا يقتل بالردة واما المقتوه فلم تذكر في الكتب المعروفة قال شيخنا
هو في حكم الردة بمنزلة الصبي الكحل من فتاوى قاضخان وفي
بعض الكتب عن محمد بن ابي بكر ان من كفر على الكفر تبلف او ما شبه
ان يلفظ بالكفر وقلبه مطمئن بالايمان ولم يخطر بباله شئ سوى ما كره
عليه لا يحكم بكفره وان خطر بباله ان يخبر عن كفره في الماض كما ذاب او قال
اردت ذلك حين تلفظت جوابا لاسلامهم وما اردت كفا استقبالا
لحكمه بكفره فتارة حتى يفرق القاضي بينه وبين امرته لانه عدل عن انشاء
ما كره عليه وحكى عن كفره في الماض وهو غير مكره عليه ومن اقر بكفره

انما يكره كسر الملكة
بغير قصد لا يكفر

انما يكره كسر الملكة
انما يكره كسر الملكة

كسر الملكة

كسر الملكة
كسر الملكة
كسر الملكة

في الماضي طابعا ثم قال اردت انكذب بكم ولا يصدق الفاضي اذا الظاهر الصدق
حالة الطولية ولكن يدين ان يصدق ديانته لانه ادعى حتمل لفظه ومنه
قال هو يهودي او نصراني او بر من الله او من الاسلام ان فعلت كذا
سكان يميناً فان باشره هل يكفره خالفوا فيه وكذا لو حلف بهذا على امر بائع
او قال هو يهودي او نصراني او بر من الله او من الاسلام ان كنت فعلت
كذا السن وقد كان فعل فلو نسي انه يفعل لا يكفر وفاتح وان علم انه فعل
فقال المشايخ يكفر وقال شمس الائمة السرخس الاصح انه ان كان يعرف بهذا
عنيباً ولا يكفر به لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلاً وعنده
انه كافر في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط بكفر لانه
اذا باشره وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضا بالكفر كراهة وحاصل
ان كل كلمة توجب كلف اذا ذكرته غير معلقة بالشرط فاذا علقته
ماض وبها ذنب فيما اخبر بكفر وروي الحكم الشهد عن ابي جعفر
ابي يوسف انه لا توجب الكفر وان علقته بشرط في المستقبل لا توجب
الكفر اذا حثت فيه وتكون عنيباً والحنا ما ذكره الامام السرخسي والامام
خواجه زاده انه ان كان كالف جاهلاً بظن انه يكفر بهذا يكفر وان كان
عالمًا لا يكفر الكفر من الخلاصة وقال صاحب الهداية في حق هذا الحنا انه
الصحيح ثم انه ذكر في كتابه المسبب بالحنا ان كل ما يكون نتيجة كذا
كان تعليقه يميناً عندنا وهذا ما نؤمن عن عابثه وابن عمر رضي ذلك مثل
ان يقول ان فعلت كذا فانا بر من الله فان البراة منه تكفر في الحال
والكفر واجب لا امتناع فيكون يميناً ومنه ان من اعتقد حرام طلالا او با
كفر ولو تكلم به الا اعطى وقيل القوم كفر واجمعاً اما لو قال حرام هذا طلال
ليزج السلفه وحكمهم هل لا يكفر بهذا في حرام لعينه اما في حرام لعينه لا يكفر
وان اعتقده وفي حرام لعينه انما يكفر اذا كانت كرامة ثابتة بديل قطعي اما في
الثابت اخباراً لا احاد فلا يكفر كذا في خلاصة وخبرها قول الفريابي
لحام لعينه ولعنه هو ما ذكر في التلويح ان الفعل حرام نوعاً الاول ما يكون
منشأ حرمة حين ذلك الحرام كرامة ميتة وشرب خمر وهنوعا ويسمى حراماً
الثاني ما يكون منشأ حرمة خيرة ذلك الحرام كرامة اكل مال الغير فانه ليست لنفس
ذلك المال

فصل في كبر

تفسير في كبر
والاحكام

ذلك المال بل كونه ملك الغير فالكل حرام كمن الحبل قابل للكل في الجلبان
بكل ما كره خلاف الاول اذا حبل خرج عن قابلية الفعل ولمن ذلك عدم
الفعل ضرورة عدم محله فاذا قلنا الميتة حرام فنعناه انها منشأ حرمة اكلها
واذا قلنا حبة الفير حرام فنعناه ان اكلها حرام اما بما زاد من حرام المضى وان
اكل حبة الفير حرام انتهى وفي شرح العقاب يد من اعتقده حرام حلالا فلو حرمة
لعينه وقد ثبت بدليل قطعي بكفره والا فلا بان تكون حرمة لعينه او ثبت بدليل
ظني وبعضهم لم يفرق بين حرام لعينه ولغيره فقال من اسحل حراماً وقطع في
دينه كزيم يحتاج ذوق الحرام او شرب خمر فهو كافر انتهى وفي جوابه الفقهاء
ان حرمة حرام يوجب كرامة او شرك فيه ككفر انتهى فلو لم يوجب كرامة اي منفاه حلالاً وفي
الميتة من اسحل حراماً ولم يعلم انه حرام فقد كفر انتهى وفنا وبناضحة لو اسحل
وطي امراته الحايض او اسحل اللواط به لا يكفر وهو الصحيح وقال ابو بكر اسحل
بجماع في الحيض كفر وفي الاستبراء بدعة وضلال لا كفر وعن ابن رستم انه ان اسحل
بجماع في الحيض ميتاً ولا ان انتهى ليس بالخمر لا يكفر ولو اسحل مع اعتقاد النكاح
المفيدة للحرمة كفر وعن الامام السرخسي ان اسحله كفر لا تنصبل انتهى وفي عروة
القمي ان ابن المويدي من اسحل لمعصية صغيرة او كبيرة كفر ومنه حكم اكل الحنية
الموترة والمشهور وخبر الواحد واجماع الصحابة واجماع من بعدهم وما يتعلق
بذلك من حرام الكفار اهل القبلة الا في مواضع وجميع ما ذكر في هذه الضابطه
امور مهمة جداً بحمد المهتم بدينه من علمه بل حفظه بتداعلم ان القلي عضد
الدين صاحب من المواقف قال في آخر رسالته المسماة بالعقائد العشرة ولا
يكفر احد من اهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر الخبير العليم وبما فيه
شك له او انكاح النبوة او انكاح ما علم على محمد صلى الله عليه وسلم بضرورة او انكاح امرئ
تجمع عليه قطعاً كاسحلال المحرمات وما خيرة ذلك فالقابل به مبتدع وليست في انتهى
وذكر في المسيرة لابن الهمام ان من الاور التي يكفر من كبرها مخالفة ما اجمع عليه علماء
بعد العلم به وفي محل اخر منه وما يوجب التكذيب هو مجرد كل ما ثبت عن النبي صلى الله
عليه وآله ضرورة فان كان نبوة ضرورية من نقل شئ من نواشر فاني في يومه
خاص والعلم بكفر حرامه وما لم يكن كذلك بل نقل خاد يضلل حارة ويقتل
ولا يكفر وانما ثبت قطعاً ولم يبلغ حد الضرورة كاستحراق بنت الابن السدس

الحنا في كبر

اسحلال المرأة

تفسير في كبر

وقد عثرنا على الرواية عن أبي حنيفة ان الرضا يكفر الكفر لا ان يقبل
 كذا في الحبط وفيه ايضا انه يكفر من لقى غيره كلمة الكفر ليشتم
 بها ولو لفتن على وجه اللعوب والضحك وان من عزم على
 ان يامر غيره بالكفر كان بغيره كافرا انتهى وفي مختارات
 النوازل الرضا بالكفر مستقيم بالكفر ليس بكفر وانما الرضا
 بالكفر مستقيم ككفر كما لو امر امرأه بان ترتد لتبين من زوجها
 وقد كلف الامر قبل ان ترتد المرأة روي ان ابا حنيفة نهى ابنه عن
 التكلم في علم الكلام فقال انت تتكلم فيه يا ابت فقال نحن نتكلم فيه
 كان على روض الطير وانك تتكلمون فيه ويريد كل واحد منهم ان
 صاحبه ومن اراد كفر صاحبه فقد كفر هو انتهى وفي المنية قال الامام
 الفضل الرضا بالكفر لا يكون كفرا وانما غيره يكون كفرا وروي
 ان المسلم اذا دخل خشية في نفسه اسير حتى لا يقدر على التكلم كلمة
 الشهادة فقد اساء ولم يغفل كفر انتهى وفي جامع الفصولين قال
 الامام الشيخ بن هبة المسلم لا يصح دليلا اذا اذنا ويلزم
 ان المسلمين علموا انه لا يسلم حقيقة ولكن يظهر الاسلام
 تقية لينجو عن القتل فلم يكن هذا كرضا منهم بكفر غيره
ومنه ان من ضحك من تكلم بكلمة الكفر يكفر الا ان يكون الضحك
 ضروريا بان كان الكلام مضحكا كذا في مشايير الفنا وب
ومنه ان من عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال
 بخلاف السلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعلم
 على الاسلام كذا في خلاصة والمنية من اضر الكفر او اهتم
 بكفر لانه مناف لواجب التعظيم ولو وقع في قلبه انه
 ليس بمؤمن لا يكفر ما لم يعتقد كفرا **الباب الثاني**
 فيما يتعلق بالله تعالى وتقدس في الفقه الاكبر الامام اعظم
 صلوات الله تعالى في القول بغير حدثة ولا مخلوقة فمن قال
 ان مخلوقا واحدا او وقف او شك فيها فهو كافر بالله تعالى
 وفيه ايضا اذا اشكل على الانسان شيء من دقايق علم
 التوحيد

وعنه ان امرأته بالكفر
 كان بغيره كافرا

انما يصح العلم بالله
 عن انظار علم الظاهر

ضحك من تكلم
 بكلمة الكفر يكفر

دراهم الكفر او
 صغره يكفر

صلوات الله تعالى
 في القول بغير حدثة
 ولا مخلوقة

التوحيد فانه ينبغي له ان يعتقد في حال ما هو الصواب عند الله تعالى ان
 يجد عالما فيسأله ولا يسعه تاخير الطلب ولا يعذر بالتوقف فيه
 ويكفر ان وقف انتهى وفي البرزخية من وصف الله تعالى
 بالابليق به او استخف بلسان من اسماؤه او بامر من اولاده
 او انكر وعدا او وعيدا يكفر اذا كانت المحرارة تابعا بالقطع انتهى
 وفي التمهيد من قال ان الله تعالى نور مبتلا لا كثر ومن قال ان الله تعالى
 قوة العرش بلا كيف ولا ذات لا يكفر لكنه خطأ ومن
 قال ان الله تعالى لا يعرف بالحقيقة لانه لا يدرك كفر لان اوصاف
 المعرفة ثبت بالنص بقول الحقير يؤيده ما روي عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى ان كان يقول اللهم ما عبدتك حق عبادتك
 ولكن عرفتك حق معرفتك فهدب لي نقصان الخدمة بتمام
 المعرفة وفي التمهيد ايضا من قال ان الله تعالى ان الله تعالى
 شيء وليس بشئ اتوقف فيه بكفر لانه انكار للنص قال
 الله تعالى قل اي شئ اكبر شأنا من قل الله شهيد الآيات قال
 والاصل ان من وصف الله تعالى بما يوجب النفي والتشبيه
 بصفات المخلوقين سواء ورد النفي فيه او لا فانه
 يكفر بخلاف وفيه ايضا من انكر صفة من صفات الله تعالى
 كالسمع والبصر وكحوها كفر ومن سئمت الله تعالى باسمه لم يسم به
 نفسه ولم يوافق معنى الربوبية فقد اختلف في كونه خطأ ولا يصح
 انه لو من خصائص معنى الربوبية فلا خطأ ومن قال ان الله تعالى
 ما كلم آدم وموسى وجبريل وحده وغيرهم كفر لان كلام النفس
 ومن اعتقد ان الله تعالى او ما يشبهه كفر واذا ذكر عند احد ان الله تعالى
 يحب فلانا كذا فقال انما لا احبته كفر وكذا في مفضولة اذا قال
 انما لا ابغض كفر ومن لا يسمي الخلق والقوة من الله تعالى يكفر
 ومن قال لا ادري اين الله يكفر ومن قال ان الله تعالى لا يعلم
 بجزئيات يكفر ومن قال ان الله تعالى كدبة تظهر عند الرومية
 ما طنته يكفر ومن قال ان الله تعالى يحل في شئ يكفر ومن

اذا كان من جنس
 اقول قوله نور مبتلا
 كذا في البرزخية
 لا بد من العلم بالله
 لان العلم بالله
 في كل شئ من الاشياء
 هو العلم بالله
 فمن سئمت الله
 باسمه لم يسم به
 نفسه ولم يوافق
 معنى الربوبية
 فقد اختلف في كونه
 خطأ ولا يصح
 انه لو من خصائص
 معنى الربوبية
 فلا خطأ ومن قال
 ان الله تعالى ما
 كلم آدم وموسى
 وجبريل وحده
 وغيرهم كفر لان
 كلام النفس
 ومن اعتقد ان الله
 تعالى او ما يشبهه
 كفر واذا ذكر عند
 احد ان الله تعالى
 يحب فلانا كذا
 فقال انما لا احبته
 كفر وكذا في
 مفضولة اذا قال
 انما لا ابغض كفر
 ومن لا يسمي الخلق
 والقوة من الله
 تعالى يكفر ومن
 قال ان الله تعالى
 لا يعلم بجزئيات
 يكفر ومن قال ان
 الله تعالى كدبة
 تظهر عند الرومية
 ما طنته يكفر
 ومن قال ان الله
 تعالى يحل في شئ
 يكفر ومن

قال ان الله لا يعلم الاشياء قبل ان يخلقها وهو لا يعلم المعدوم كغير
انتها وفي الاشياء من وصف الله تعالى لغيره فقال كنت خلقت
ان الله في السما كغير انتهى وفي البرزخية من قال الله تعالى عالم في السما
ان اراد به المكان كغير وان اراد حكمية ما في الاثار لا يكفر وان
خلا عن النية كغير عند الاكثر لانه ظاهر في التخصيص انتهى وفي
الحانية لو قال خدك بغير اسمان مبداء كمن من جبري او
قال خدك بغير اسمان كوا من است يكفر لان الله تعالى برك
من المكان وغيره ايضا طالب رجلا بحق فقال اكرور خدك
جبري كنت ازوي بستانم قال لا ما الم الصغار يصير قندا
لانه ادعى انه يغلب الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر لان هذا
الكلام في العرف للتحويل لا التحقيق يقولون تحقيق في الدليل
نظر كما لا يخفى على من تدبر من قال دست خدك ازوست
فيل كير وقيل لا يكفر اذ لم يرد به لجا حجة اقول وحل هذا القول
يل ينبغي ان لا يكون كفا عند كل كما لا يخفى والله تعالى اعلم
قال خدك بغير اسمان كوا من است يكفر لان الله تعالى برك
المكان من قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى
كفر عند الجاهل وقيل ان عني استباح فعلة لا يكفر قال
ان الله تعالى يعذبك بما وبك فقال الآخر خدك برتوت ندي
ناخذ ان كند كير كوي يكفر من قال اين كاست كخدا افتاده
است لا يكفر كند شينج جدا ولو قال اين كاست كخدا افتاده است
فيل يخاف ان يكفر من قال لغيره برحق عني بايد فقال لا كير من قال خدا
بود وبيج نبود وباشند وبيج جبري نباشد كير لان قوله جبري نباشد
يشعر بفناء الجنة والنار وانه خلاف النص يقولون حقيقة في فصوله والاول
ان القول بفناء الجنة والنار وما فيها كغير عند بعض المشايخ فخطا
انتها من قال لا كير واما جبري كير قال الامامة ابو حامد النعماني لا يكفر
وقال الامام الفضل وغيره يكفر لانه كير في السما وجوزبه الحانية قال في
الاوطر جبري انتها وفي البرزخية لو قال ضيع السلم واصد السما وجوزبه الحانية قال في

من قال ان خدك بغير اسمان
كفر
من قال ان خدك بغير اسمان
كفر
من قال ان خدك بغير اسمان
كفر

من قال ان خدك بغير اسمان
كفر

بينه وبين ما من انتها من قول روي با خدا جبري كن في خلقه اثبات كماله ونوره
الحانية خاتمة الاشارة ينبغي ان يكون الاوطر جبري كير هذا ايضا والله اعلم
من قال خدك بغير اسمان كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
كفر لان شينج يقولون كير في السما لا كير في السما لا كير في السما لا كير في السما
قال خدك بغير اسمان كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
اولي بنيد اسمان او قال ان خدك بغير اسمان كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
وفي البرزخية قال امير اسما خدك بغير اسمان كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
كفر ولو قال علم خدك بغير اسمان كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
زق خالي في قوله كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
في الجنة كير لو قال من الجنة قال مؤلف القول في البرزخية ان الجنة ينبغي ان يكفر لو جعل
ظن الله تعالى لو جعل في الجنة قال مؤلف القول في البرزخية ان الجنة ينبغي ان يكفر لو جعل
في الاخرة والاشارة ان المؤمنين يرون الله في الجنة اي حال كونهم في الجنة وفيه قال لغيره
البار خدك فيل كير لان باره الفارسية برك فغناه برك خدك ومن قال لغيره
برك خدك كير فكل هذا وقيل كير لو حرف اي معناه ما قلنا والا فلا وقيل
لا يكفر هو الصواب لان خدك اسم من يتولى امر شي يقال كير اي لمن يقول امر
ابيت وده خدك لمن امر القرية وقيل لو ارد به كلامه كير لو ارد به كلاما
واحد لان بار خدك كلام من اسم الله تعالى وكلامه في الاسماء المركبة احدها
بار وكذا خدك انتها وفي الحانية قال لغيره اي بار خدك من قال بعضهم يكفر وقال
الامام الفضل ان اراد به مبداء من لا يكفر لان هذا اللفظ يذكروا برك ذلك ولو قال
ان خدك بغير اسمان وفي الخلاصة لو قال لا حلية باره اي خدك كير ولو قال لا حلية
بار خدك كير المشايخ عا انه لا يكفر هو الصواب يقولون حقيقة ان لفظ بار خدك من شينج يطلق
طامه تعالى ايضا في ان الفرس حتى قال شاعرهم في المناجات لا اله الا الله تعالى بار خدك
عنه الا ينبغي ان يكفر وجب عليه الكفر ولا اقل من ان يجب عليه جبري لايمان والحق
اصحابنا ان القول المذكور اننا لا نخلو طر كير واستحال كما لا يخفى من شاعر من ذوي
الكرام الله تعالى وفي البرزخية من قال من ضلح بغير هجرة برك من خود اسم
بالهجرة كير من قال من ضلح خدك بغير اسمان كير من است يكفر لان ليس بشينج ولو قال ان خدك بغير
فيل كير كانه قال ان ضليت به فان لا ارضي به قال الظالم خدك بغير اسمان كير من است يكفر كانه

من قال ان خدك بغير اسمان
كفر
من قال ان خدك بغير اسمان
كفر
من قال ان خدك بغير اسمان
كفر

من قال ان خدك بغير اسمان
كفر

رویه اللہ تعالیٰ کلام
جو تاں ایام الزامہ
الضمان

Handwritten text in a script, likely Indic, possibly a form of Devanagari or Grantha, appearing as a signature or note at the bottom of the page.

در احوال المسامه سماه

دل ہی بینا م

حامد و رب العالمين

جبريل وكلهم مع بلا واسطة وعلمه الاسم، وانه بالطواف والاحكام والمناجاة
والقرآن واشباه ذلك وكل ذلك كان فرضية عليه وعلى اولاده وقدره
الله اليه بذلك كله وهو بلغ وهذا هو احد رساله والشرعية والقول بان موسى
عليه السلام ما كانت شريعة ممتدة كروم انكر اسرا محمد صلى الله عليه وسلم ملكه
لا بيت المقدس كروم اجمالا لانه مخالف للنص القاطع ومن انكر معراج الاسماء
بالروح والجسم فلا يكفر لكنه يصير روحا فاستقام فيزجر ويعزر واذا ذكر عنه حد
النبى عليه السلام كان يجب كذا فقال ان لا اجبه بكفر وكذا في مبغضاته اذا قال ان لا اجبه
او قال ان اجبه بكفر انتهى يقول الحق الظاهر انه لا يكفر بقوله لا اجب لا اجب اذا قال
صكايه في خاله نفسه لم يرد به احتفاء بالنبى عليه السلام او مخالفة له وبؤده ما ذكرنا
ما ترى القائل في مسئلة الفح في صكايه الى يوسف والله اعلم وفي الثانية قال
لقاؤكم محاطا خلفا ملك الموت اختلفوا فيه قال اكثر منهم بكفر وقال بعضهم لا
يكفر وما لبعضهم ان قال لكواهنة الموت لا يكفر وان قاله لدواء ملك الموت
يكفر انتهى وفي جامع الفضولين قال له روي في ايها كروية ملك الموت فهو خطأ
خطيئ واختلف في كفه وكذا لو قال روي فلان يموت بئس مدياري ملك الموت است
او قال روي فلان لا دشمن مدياري يموت بئس مدياري ملك الموت كافر عنه اكثر قال
لا من فرشته، توام في موضعه كذا أعينكم على امر كذا قيل كفر وكذا لو قال مطلقا
ان ملكه خلاف ما لو قال ان النبى يقول كحقيقه قوله بخلاف ما لو قال ان الظاهر فيه صحيح
ويجب ان يكون يؤيد ما ذكرنا ما ذكر فيه ايضا انه لو قال ان رسول الله او جبار مريد
يقام بغير كفر فالجواب كيف نسي ما قدمت يده وزلت في مثل هذا الامر الظاهر
قدماه وفي التمهيد في شتم ملكا او ابغضه او ذكره بالحق ككفر وفي ان خذ
غلط في قبض روح فلا روح المدينة او الروم كفر وهو قول بعض الحشوية ومن انكر ان
علينا حفظه في الملائكة يكتبون الاحمال كفر وفي ادب المنازل قال لخر روي
ايك كروية الزانية ان يقال ذلك استقباحا للملائكة كفر انتهى وفي بعض التبرعات
في انكر الكرام الحائنين كفر في الفقه لقوله تعالى وان عليكم احا فظن كراما تبين
يعلمون ما يفعلون انتهى ولا التفات في سب النبى عليه السلام او عابه والحق به
نقصا في نفسه او شبهه او دينه او سنة او فضله او فضاله او عظمته او شبهه
بشيء بطريق التصغير انما العظيم او سب اليه مالا يليق بقدره العالي اولعب

در ملک غیر مندر
ملک کور است

نوفال مظفر آباد
ملک یوسف

مرکز حفظ
کف

في هذه العزبة يخفف الكلام او غيره في تمامه في البلاء والحجة عليه واخفوه
بعض العوارض الجارية والمعهود له في مناسبات لا يقتل باجماع العلماء، ثم حمله
الصحاب بالاسم جبره وكذلك من غيره برئي القتم وبالسوء والنسب او ما اصاب
من الخرج او ما يخفى لبعض جوار او باذي او شدة في زمانه او بائيل لما في
يقتل قال سجون في قال كان النبي سم سود يقيقل وقال الفتي ابن المدايطم قال
ما سم النبي في بعض خزفاته يستتاب فان تاب والاقتل قال ابو حنيفة والحجاب
ما كذب او ينقض احكام الانبياء او يرى منه فهو من دونه في الشفاء ايضا اعلم
ان القائل اذا كان خيرة فاصدقت والايراد ولا يعتقد له لكنه تكلم في حديث
بكملة لا يليق بحاله ثم اضاف اليه ما هو في حق نقيصة ابا جهم في حمله على ما
قاله او خروا عنكم اضطره اليه او قلته من قبله وضبط لسانه وتوهم في كلام حكمه
الفعل ايضا لا يعذر احد الكفر بالجهالة ولا بطول زلل اللسان اذا كان حقه
في فطرة سليمان الا من اكره وقبله مطمئن بالايمان قال وافق ابو الحسن القاسبي
فيمن شتم النبي في سكرة انه يقتل لانه مطمئن به انه يعتقد بهذا ويحمله على نحو
ايضا واستغنى سيما ابو محمد المنصور في رجل نقصه في شئ فقال انما زيد نقصي
بقولك وانا بشر وجميع البشر خلقهم حتى النبي ثم وافق باطالة سجته وباجماع ائمة
اذ لم يقصد سب وكان فقرا والا نذكر في مقتله وفي الشفاء ايضا من ذكر بعض
اوصاف النبي عليه السلام واستشهد ببعض احواله عليه السلام الجارية عليه في
في الدنيا على طريق ضرب مثل والحجة لنفسه ولو غيره او على التشبيه لا على طريق النسخة
والخفيف كقول القائل ان قيل في السوء فقد قيل في النبي عليه السلام وان كذب فتد
كذب الانبياء بضم الكاف اي نسبوا اليه الكذب وقال ان اذ ثبت فقد اذ ثبت الانبياء
او ان كيف سلم الناس ولم يعلم منهم الانبياء وكفوله لمن غيره بالفكر تغير في ما
بالفكر وقد رسل النبي وكفوله لمن قال له اسكت فانك ادي اليك ان النبي اميتا
وعوذ ذلك يعني ان يوجب لانه تعريض بذكره عليه السلام خيرة موضوعة وقد انكم
الرسالة على موسى في قوله فان يكن با في سحر فطعن فيكم فان عيسى موسى بكف نصيب
وقال له يا ابن الحنيفة انت الستماء بعض موسى وارب باخر اخ من عكره من ليلته لكل
في الشفاء بعبارة **السلام** فيما يتعلق بالايمان والاسلام في البزازية في قال سجون
القران فهو كما ومن قال خلق الايمان فهو كما فمن كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام

خان بیکان خان و خرد
خان عصامی و خان قصب

[illegible]

ان كان غير مخلوق وكذا روي عن كثير من السلف وقال الامام الفضل بن ابى طالب
 مخلوق لا يجوز الصلوة خلفه ووقعت هذه المسئلة بغير غفلة فاني لم تحضر في الصلاة
 بسبب استحيائي يقول الحق في حجب من خلفه الفضل بن ابى طالب عما ذكره الامام الاعظم
 في الفقه الاكبر ان الايمان والكفر فعل العباد ومن غفلته عما قال ابن الهيثم في المسئلة
 ان كانت في الحقيقة خلافا في ان الايمان مخلوق فاما لا فالاول لا يهل بسبب قنود واما لا يهل
 في العباد فاما في ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبأنه بعض الحارين في بعض
 آفة في غفلة فكفر وامن قال الحق في القرآن وجعلهم من شيعتين قنود وبعض لا يصدقون
 صرح في خلق الايمان حيث قال تعالى ان العبد مع افعاله واقاره ومعه خلقه خلق الله
 في المسئلة طحا وفيه تفصيل عظيم وفي مجموع النوازل قال لا يصدق مسلم
 يكون فقال لا اعلم فلهذا ليس مسلم وفي الجملة لا يكون له يهودي يهل بغير صفته اليهودية
 فقال لا فهو ليس يهودي فكذلك المسلم لا يهل بغير صفته اليهودية
 ما دينك فقال لا ادري قال محمد بن يونس يهودي ولا نصراني وحكمه حكم المرتد انتهى في المسئلة
 الاسلام الصغير في المسئلة باسلام ابوي اذا بلغت وهي لا تغفل الاسلام ولا تصغر
 بين من زوجه وكانت مرتدة وكذا نصرت في بلغت وهي لا تغفل النصرة ولا تدنا
 في الاديان بانتم زوجه المسلم وكذا نصرت في بلغت وهو لا يغفل الاسلام
 ولا يصغر يكون مرتدا الا انه لا يقتل انتهى وفي الحبيطة قيل له توحيده مبدع في قوله
 لا الوارث انما لا تحفظ التوحيد الذي يعرفه الصبيان في الكتب لا يصغر ولو اراد
 ان لا يعرف وحدانية الله تعالى فليس بمؤمن ولم يجرى حكمه وحيات ولم يعرف ان لم
 خالف وان لم يتكلم في هذه الدار ولم يعرف ان الظلم حرام لم يؤمن انتهى في المسئلة
 ثالثا ان اعتقل الاسلام وادعى على الوصف ولا اصف قالوا تبين في زوجه لا ياتركت
 ركن الاسلام وهو الاقرار عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وان قالت انما اعتقل
 الاسلام والا فدم على الوصف اختلفوا فيه قيل تبين اذا اهل ليس بعينه وقيل لا تبين
 ردة السكان لانهم استباحوا مع ان سبيهم معصية باسرها اختيارا فلان لا يتبع ردة
 هذه كان اولها انتهى وفي جوابه الفقه قيل لا الايمان او الاسلام فقال لا ادري كلف في
 جامع الفصولين في حال المضروب من من كل مسلم في حال المضارب لعنت برنوا
 وهو مسلم لا يتركه قال قول وعلم هذا ينبغي لا يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن
 التأويل بان مراده اخلاقه الدينية ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فينتهي
 ان لا يكفر

لكن
ن

ونقص ابن حنبل في الرواية
 صريح في خلق الايمان

ان لا يكفر وانه علم انتهى وفيه خلاف ما روي عن الامام وقال اعرض على الاسلام فقال
 اذهب الى فلان يعرض عليك الاسلام اختلف فيه المسألة قبل لا يكفر لان من الكفر
 في شئ لا يزول بكلمة الشك في مالم يتبرأ من دينه وعنه هذا الرجل لا يعلم بدين
 انتهى وفي المسئلة قيل لا يكفر لان من يكفر ذلك الطالب كماله في بعض الاوقات
 وقال الفقيه ابو جعفر لا يكفر انتهى وفي خلاصة الحديث في حال الفقيه ابو الليث
 ان بعث في علمه لا يكفر لان العالم ربما غلبت الجاهل فلم يكن راضيا
 بكفره بل كان راضيا باسلامه بانه وانما انتهى وفي ادب المنازل لو قال
 لم يزل الاسلام اذهب الى الامير واسلم عنده حتى يعطيك شيا يكفر ولو قال
 اذهب الى الفاضل او الملقب فحينئذ اختلف انتهى وفي جوابه الفقه من قال لم يزل
 الاسلام لا ادري صفته واصبر واخبر واصبر الى اخره كماله انتهى في التمهيد
 في شك في ايمانه كفر ومن شك في ايمانه غيره ينظر ان كان فيه شبهة الكفر لا يكفر وان
 لم يكن قال بانه انما المشكوك في ايمانه او في افعاله او في افعاله او في افعاله
 فقه جلاله في علوم الدين قال في شك في ايمان الشخص لا يكفر وان ارتكب الكبائر ولم
 يقتر على ذلك ولم يلق وهو عالم بعلوم الدين فلا يجوز الشك في ايمانه ومن شك فيه
 صارت مشكوكا ولو ان احد يعرف الله ورسوله ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويصدق
 في ذلك ثم يشك ان هذا اهل هو الايمان وهذا القول يهل هو ايمان منه ام لا وهل هو يزل
 الاكفر ام لا فهذا هو الشك في الايمان واليمان لا يشك بالكل وفيه من البصير ومن لم
 يزل العقوبة بالدين اولم ير المعاصي فيمنها اولم ير المشوا على الطاعة حسنا او لم ير
 جواب الطاعة فقد كفر ومن يتوهم فيه هذه المعاني يهل افعالها كحوز الشك في ايمانه انتهى
 وفي الردية قال لا ادري احب ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به في الشك من
 يقول انني لا ادري اي طبع فيه ادم لا ومن شك في ايمانه او قال انما يؤمن انشا
 الله فقد كفر الا ان ياوله بان يقول لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا ام لا فحينئذ
 لا يكفر وقد صحح كثير من السلف انهم كانوا يشتبهون في ايمانهم وذلك لما جاء في
 صفته المؤمن من الاضحية المؤمن الف لو لم يزل من سلم المسلمون من لسان
 ويدين ولكن يؤمن من مات شيئا من وجاهة فضله من استثنى من السلف
 فقد استثنى على انه لا يعرف ذلك من نفسه لا انه شك في ايمانه انتهى وفي المسئلة
 اختلف في جواز الاستثناء في الايمان فنهى الاكثر من منهم ابو حنيفة واصحابه

فالشك في دينه

ان كان لا
بالشك

الادب في الشك في الدين
 لا يكون الا في شئ من الدين
 لا في جميعه

وانما يقال يا مؤمن حقا وجوه كثيرة منهم التي في وصاحبه ولا خلا في بينهم في
انه لا يقال لخال والامكان لايمان منفيا بل بنوثة في الحال بخلافه غير ان بقائه
لا الوفاة عليه وهو المسمى بالامان الموقوفة غير معلوم له ولما كان ذلك هو المعتبر
في النجاة كان هو الموقوف عند المستعمل في ربطه بالمشية وهو مستقبل لا الاستثناء فيه
اتباع كقولهم لا تقولون شيئا اني فاعل ذلك عند الانشاء الله الا انه لما كان
ظاهر التمسك بالاجابة ببقاء الايمان بتقاربه الاستثناء به كان شركا كاستثناء البعد عن
التمسك فوجب تركه واما من علم قصد قريبا تعقلا والنفس التردد من الايمان في الحال
وهذا مفترى اذ قد خرج الى وجود التردد ايضا في اخر الحجة خصوصا والشك في
مستلزم لا شغل له سوال فيجب ترك الاستثناء انتهى وفي الحادي لو قيل مسلم
قل لا اله الا الله فلم ينكف استثنى وفي حجة الفتاوى احوالها قال لا تقول بلانية فخرت
او طانية التامية كقولونوب الان لا يكفر استثنى وفي جامع الفصولين قيل له قل
مرة ولو قال توكل في ان كلمة بحسب روي تامين بكونهم يكف استثنى من قال لا اله
واراد ان يقول لا اله ولم يقل لا يكفر لانه معتقد للايمان اما لو لم يحط به لكان
الاثبات واذى النفي فقط يكفر واما قوله لا اله فلفظ لا معنى له فلو اعتقده كذا
اعتقده المذنبان ذكره فيقول مرة لا اله الا الله ثم يكفر لا اله الا الله التاكيد كذا سمعة
من شايخ خوارزمي كذا في البرزخية وفي كتاب الكراهية من جعل عمل الصالح
لكنه وقع في قلبه ليس بمؤمن ولا ينفعه استمالا لانه عصى الله كثيرا فهو مؤمن
صالح وان وقع فيه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى ان استقر قلبه عليه فهو
سافر وان فناه عنه ووجد من نفسه انكاد كذا فهو مؤمن استمالا فيما يتعلق
بالقرآن والآداب والعبادات وفي شرح العقائد ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى كلام الله
غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق كقوله لا اله الا الله لان المولود من الاصوات
والحروف فمما كاذب عليه لما بله جهلا وعنادا انتهى وفي التمهيد من قال
لا تقول القرآن مخلوق او غير مخلوق كقولهم من قال الفرة والقرآن واحد كقولهم انتهى
وفي البرزخية من قال خلق القرآن فهو كاف ولو اراد بالقرآن الملقى باللسان لا الكيفية
لانه مخلوق بلا شك من انكاد من القرآن او بحجاية منه او استخفاف او انكر كتابا
من الكتب المنسوبة على الانبياء فقد كفر ومن قال شيئا في القرآن لم ادر ما ذكر الله بهذا
في القرآن كقولهم لم يقر القرآن او لم لا تكسر فيه فقال شيعت او كرهت كقولهم

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه
ان الله لا اله الا هو
العليم الغني
الذي لا يلهي
شئ الا به
ويعلم ما لا يعلمون

البرزخية

القرآن عاونه

القرآن عاونه المنزل او في جلد غيره فبالبعد كقولهم لا استخفافا في ادخال آية
من القرآن في المصحف والبرهان كقولهم لا استخفافا ايضا وكذا المصاحف به شل ان يقول
لمن يقرأ القرآن ولم يتذكر منه كلمة والنقطة التي في بالها او ان يقول لغيره
بخطيب المصطفى كقولهم والناجيات نزها او نزها او يقول قل هو الله احد
يوسر يردى او قال لم ينشج كقولهم كوفي او قال من يقرأ عند بعض سوف
يسر دردمان مرده منه او كفى بالفتح المملو ويقولون كانت دما او يقول
وكانت شرابا او يقول عند الكليل والوزن واذا كالموهم او وزنواهم بخرون
او جمع للمجاعة في موضع فقال فجمعناهم جميعا او فجمعناهم فلم نقاد منهم احد
او ادخل الى الصلوة فبالحاجة فقال انا اصلي ومدي لان الله تعالى ان الصلوة
تنهى عن الخلق فيل كلف في كلف وتال الامام كقوله العالم دون الجاهل
ولو قال لما بقي في الاواني والبقايا الصالحات يكفر وينبغي ان يقيد بكافره
الكلادي ونفس فخرت وي سره فخرت وفي قوله اذا قال فاعا صفتنا انه استمال
لا يكفر لكن فيه خطر عظيم ككل من البرزخية وغيره وفي التيممة من استعمل كلام الله في
بذنه من كلامه من قال عنه اذ جاء الناس فجمعناهم جميعا كقولهم انتهى وفي جامع الفصولين
قال لغيره اي كونه سارا ان احيطنا كقولهم ولو قال في القرآن كلمة اجمية ففي امره
كذا ذكره ابو القاسم المفسر ولو قرأ القائل ان كان الضار والصابح بجملة كتمان الصحابة النار
ويقرأ كيف مشا فان تعد كقولهم والا فلا لكن لم يجر اما من يقرأ القرآن فقال له اقر
ابن جابر بطون فاست كقولهم انتهى وفي الجبطين وضع رجله على المصحف استخفافا
كقولهم انتهى وفي الخنا ارت ككلمات في قراءة القرآن الحسن وتغير الاصوات و
الزمنه ونقل عن طه مبر الدين المصنفي انه قال من قال القراءات ثمانية است
يكفر انتهى يقول الحق وقد استشهد حديث في فسر القرآن برأيه فقد كفر ولم اره
في كتب الحديث الا عند الان وكذا لم ار في كتب الفقه ان المار به التمديد و
الكفر الحقيقي فمن ظفر ينقل صحيح فليسمع بالحاق به هذا الحل بجاء به الشواهد والله
عز وجل وفي من العقائد النسخية ان النصوص تحمل على طوايف والعذر وحسنها لا
معان يتخيرها اهل الباطن الحادي كقولهم انتهى وفي البرزخية من قال بسم الله عند كل الحرام
بخطيب محرمه كقولهم وكذا يكفر من يسلم عند مباشرة كل حرام فقط طمأنينة ولو قال
بعد كل الحرام الحمد لله اختلفوا فيه انتهى وفي بعض المعتمدات وان لم ينوش لا يكفر

البرزخية

الخطير

Copyrighted material

قال خستدین

۲۲

مجله علمی و ادبی
پیشرو

جنتیہ غازیہ
بنیہ قصہ الامامان
بایلم

افتر عليه الكفر لا حاضره عند القبلة واختلف الشايع في كفره كما اختلف في كفر
من صلي الى غير القبلة للحقيقة اذ قبلته جهة تحريم وهذا لما وقع تحريمها جهة
انصب تلك الجهة قبله في جهة فصار كما لو راس القبلة وصلى الى غير القبلة كما كان
يكنى قال بعض الشايع لا يكفر انتهى من قبل له اذ الزكوة فقال لا اؤذ بها قبل يكفر
مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وينبغي ان تكون على الاقوال التي مرت
في الصلوة قبل له اذ الزكوة فقال لا اؤذ بها قالوا يكفر قبل هذا اذا قال على وجه
الود والاشارة لكوة من قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الطويل والنقص او
الضيقة لنقص او وقعا في مرة اخرى ان قالته وتاخير رمضان او استغفلا للطاعة
كفر وان اراد به تعيب النفس قال لضعفه وجوه لا يكفر من قال كم من هذا الصوم
فان ملئت منه كفر كذا في البرزخية وفي جامع الفصولين قال عند دخول شهر
رجب بعقبه الله افتداهم لو قاله وتاخير الشهر الفضيلة كفر لا لو اراد به
تعيب نفسه يجب انتهى من قال بهذه الطاعات جعل الله على باطنها من غير
ما يدل كفر ما لو اذ بان مراده من الغضب هو الغضب والمثقة او غير غرضه
بالفارسية يوجب كونه لا يكفر وكذا لو قال لو لم يبرض الله تعالى خير لنا كفر وان
اقر بما ذكر لا يكفر قال للامام جعفر وعنه في رد المحتار لو قال على وجه الزور
يحق عليه كفر قبل لرجل من فلانا بالجمع وفي فقال من ما جردته است
او قال به جفا كرهه است كما او را معروف كنيم او قال انما احترت القاعة
او قال مالي بهذا الفصول كفر لكل من البرزخية وغيره يقول الحق الظاهر ان
قوله احترت القاعة يمكن تأويله فيبقى ان لا يكفر فيه كما لا يخفى وجهه على
النية وفي ادب المنازل من قال الكفر افضل من اداء الفريضة كفر استمال
وفي لفظة من انكر الحرج والعشر لا يكفر ولا ينفي خصوص ما في زماننا
فيما يتعلق بالشع والعلوم والاعمال في توجيه سبب واحد من الصلوة وبغضه ليس
يكفر بكسيرة وخلافه في العقل فيقول كغيره ان يقيد بما عدا الشايعين كما
سباني وجهه في بيان في ادب المنازل سبب الصلوة مرة واحدة ليس يكفر بخلافه
وغيره كما استبان ذلك مرات وكسب اكثر من ثلاث مرات فعلى الشايع
الاشياء الاستدلال بالعلم والعلو كغير انتهى وفي خلاصة من بغض على البلا
ظاهر خيف عليه الكفر وفيه الا فصح ان كان سبب تخلف بين ابائهم وغيرهم فهو
سافر ولو

ابواب الناس

سافر ولو بغض عليه عليه ما فهو مستمع انتهى وفي خلاصة من انكر خلافة الصديق
يكفر انتهى وفي البرزخية من انكر خلافة انكر فهو كافر في الاجماع ومن انكر خلافة من فهو كافر
في الصلوة انتهى وفي المناقب لكثير من انكر خلافة الشايعين بعضهم المأجبة اليه عليه
يكفر وان اخذ خلافتهم وقال يجب عليه كسرة من الاذنة في راسه استماعا ولا ينبغي ان يسلط ابو
صفه من منسوب اهل السنة والجماعة فقال ان تغض الشايعين وتحت طعنهم ويزيل المسيح
على الطيقين ونصا خلفه وتاخر انتهى وفي خلاصة من قال ابو بكر الصديق ليس من الصحابة
كفر لان الله سبحانه في القرآن صاحب ولوقال حر عثمان وعلمه يكونوا من الصحابة لا يكفر
ولو قد نسيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر بل يقر بالمال وقد وعده في الله
منه لا يكفر لانه عاقل نفس القرآن انتهى يقول الحق في قوله في الشايع في بيت النبي عليه السلام
يشعرون في كل من ساء عليه السلام يكون كفر اذ يوجب نسبة نقص لا قدره لظلال
صلى الله عليه وسلم كل خذاة واصيل فليست له فيه علة ووجهه بغيره وفي استقام قال لرجل
في الامم الله بن الشايع وقال اردت الظالمين منهم يوجب بغيره استناد السلطان
وكذا لو قال لمن هو من ذرية النبي عليه السلام قولاً قبيحاً في ابائه او من اسلمه وولده
على علم منه انه من ذرية النبي عليه السلام ولم يكن يقصد به تعيب بعض ابائه وانما
النبي عليه السلام من سبته منهم انتهى وفي الجمل لو قال لعالم عظيم ما عداه الاكثاف
كذا انتهى وفي الظاهر قال الفقيه فصح ان ساء ما افعى فصح ان يكفر لا يخفى
بالعلم انتهى يقول الحق وكيف ايضا لانه سنة فصح الشايع وفي خلاصة لو قال
لعالم قصصت شاربك ولغفت العامة على العاق استخفافا كغير انتهى وفي البرزخية
الاستخفاف بالعلماء اكونهم على الاستخفاف بالعلم وهو صفة الله تعالى فصح لا يكفر
بما عداه ليدل على عظمته من سبته من سبته لا استخفافا بهذا يعلم الى عبور قال الفقيه
دانشندگرا والعلو خلقه كغيره فصح ان الاستخفاف بالدين والا فلا لان الصغير
في حق التعظيم ايضا شرف العالم والعلو لا من غير صالحة في نفسه وحدانية
مختلف الشايع لا يكون كفر ولا خطا قال فعل دانشندان اما سنت كرفعل
سافر ان يكفر قبل هذا اذا راب كل افعالهم لانه تسوية بين الحق والباطل انتهى
وفي المسئلة قال فعل دانشندان اما سنت وفعل كافران بهان كفر ولو قال
ذلك لفقيه معين لا يكفر انتهى رجل جلس على مكان مرتفع وعاينه اهل
منه سائل بطريق الاستدلال ويحكمون كفره جميعا قال الامام عز الدين الكندي

عالم فاضل گردان به
ز و آید گردان

قال اینها که مرا آموزند
دشمنانست
بلکه

يكفر او فاعاد الشرع وكو قال الى القاضي فقال ذلك الجواب لا يكفر ولو قال
 بامن شرعت او فقال ابن جنينها سودند ارد او قال بيش نرود او
 قال من شرعت چه دارم او قال من او بوش حسبت شرعت راجه كنم
 بكفر في ذلك كله وكو شرع الى الشرع فقال الاسباعه اخرون قال بعض العلماء
 يعز او لو قال انكرا سبكم كفتي قاضي وشرعت كما بود بكفر واما المناشرين
 فيه قال ان ارد به قاضي البلد لا يكفر في البرازيه وغيره قال صاحب جامع الفوائد
 بعد ذكر هذه المسئلة القول وغيره ان وقت الانكاح كان بواجب ولا يجازي ولا يجلبه
 الى القاضي وليس غرضه انكار الشرع واستحقاقه فينبغي ان لا يكفر وان لم يرد به
 قاضي البلد وفيه قال خصم ما نقول ليس بشرع في حق جسدنا وعلينا فقال انكرا
 رالف قال خصم **مسئله** من بانو بكم فكم انكم فقال خصم في حكم ندائم او قال
 ابنا بكم نرود او ابنا بكم حسبت او ضدان حكمي نرانا بدوا بواجب بوش حسبت
 حكم چه كند فمدلكه كفر قال صاحب الهداية نقلنا في الفتاوى الصغرى في قوله ابنا بكم
 لو قال على وجه رد الحكم بكفر لا لو قال على وجه اخرون بان تغير الزمان وهذا حسن انتهى
 وفي الجواهر قال الاخر لا نهى في مجلس العلم فان ذهبت اليه تطلق او حكم ادوا
 محاربه او جدا كفر وكونه لا ريشي اعرف **حكم** العلم كفر انتهى وفي ادب المسائل قال
 التوحيد ليس في علم الشريعه او علم الحقيقه الصواب علم الشريعه او الحقيقه ليست
 في علم الشريعه او الحقيقه احب الى علم الشريعه واداه علم الحقيقه كفر انتهى
 بقول الحفيظ الظاهر ان بكفر بقوله التوحيد ليس في علم الشريعه ان لم يرد بان مراده
 فيه التوحيد المذكور والسماع على عاده الصوفيه وانه اعلم وفي المختارات قال لاخر
 حكم خدا جنين است فقال في هذا راجه كنم او قال چه دارم بكفر انتهى وفي البرازيه
 قال ابو القاسم قوله چه دارم استخفاف بامر الله فكيف في الصبح انه لا يكفر القول النبي و
 اندرون ما حكم الله فكلم انتهى ثم بان الشريعه او المسائل التي لا بد منها او قال لا اخر
 الطلاق والحرام او استخفاف بالمسجد ونحوه مما يعظم في الشرع كبره اتيته الفتاوى
الباب السابع في الاقرار بالكفر والرضا به صريحا او ضمنيا وفي التشبه بالكفرة

او بری نرسد بکافور الاسلام ان افعل کذا کان یسما فان ناسرا شریک حیل
 کفر اختلفوا فی کذا الوصف بدک علی امریاض وقد کان فعله اما لو لم یکن فعل
 او حلف ناسبا انه فعله لا کفر وفاقا وکذا حلف عالما به فعل قال اکثر المشائ
 کفر وقال الامام السرخسی الاصح انه ان کان یعرف هذا بعینه ولم
 کفر به لا کفر فی الماضي والمستقبل وان کان جاهلا او کان عنده انه
 کفر فی الماضي کفر فی الحال والمستقبل اذا لم یشر الشریک لانه اذا
 بانته وعنده انه کفر فقد رضی کفره والرضا بکفره انتهى فی جامع الفصولین
 ولو اعتقد انه یبطل لا کفر وعلمه الکفار فی المستقبل لا الماضي لا بد من
 قالت لزوجه کافر ثم کتبین کفره ونبین لک ان قبل هذا
 فخلین ونبین لا کفر قاله وجماعه یقولون بعد هذا وان لم یشر کفره
 کفر فی الحال انتهى فی الحاشیه قال لغيره ان سخر اولین ترسا واولین جهود
 لا کفر عند اکثر العلماء فان قال الخاطب یقوی او سکت لا کفر الخاطب
 وان قال الخاطب یجزم کفر قال الآخر کافر فقال لا یلزم انت لا کفر انتهى فی
 جامع الفصولین قال لامرأه کافره قالت لا یلزم انت او کفر لا یقع الی
 بینهما کذا فی فتاوی ابی اللیب وعلی قیاس فتاوی ابی یوسف ان یقع
 الفرقه وجماعه قال لغيره کافر ولم یقبل الخاطب شيئا قال الفقه البیانی
 کذا انتهى وحال غیره من شایخ بلح لا کفر فاستفتیت هذه المسئلة بخیار
 فاجاب بعض المتهم انه کفر فخرج اجواب الی بلخ فمن انفتی بحل الفقیه البیانی
 رجع الی فتوای قیاس ما تقدم ینبغي ان لا کفر علی قول ابی اللیب والخمار
 للفقوی فی جنس هذه المسائل ان قال مثل هذه المقالات لو اراد الشیخ
 ولا یستلزم ~~بعض~~ یعتقد کافر لا کفر ولو اعتقد کافر فخطبه علی اعتقاده انه
 کافر لانه اعتقد دین الاسلام کفر او دین اعتقد دین الاسلام کفر انتهى فی
 التمهید قال لغيره کافر منظر ان کان فی المشکوک شبه الکفر لا کفر ان تمیز
 ان المشکوک لو کان عربیا وعشرا او عونا لا کفر انتم وان کان کافرا
 معتقدا علی نفسه جاهلا فی علم الدین کفر انتم انتهى یعول المحقق ینبغي ان یبطل
 قوله کفر انتم بما مر من ان کفر لو اعتقد کافر انتم فی جامع الفصولین اراد
 ان یفعل خطا یقبل له کراين کارکنی کافر باشی ففعله ولم یلتفت الی
 قوله

قوله لا کفر انتهى وفی آداب المنازل قال کما فی السلم فقال له آخر دعوه لیکن کل امری
 علی دینه او قال ینبغي کفر امره ان یحفظ دینه کفر انتهى فی البرزخیه قال الآخر
 ان شئت مسلما وان شئت کافرا کلاهما عند سواد کفر لان الرضا کفر غیره کفر
 مرافق غیر مملو الکفر لیکلم به کفر الملحق ولو کان النافق علی وجه اللبس فک
 غرم علی ان یامر غیره بالکفر کان معزیه کافرا تحاشا فقال احد بهما لصاحبه الکفر
 خیر مما انت تفعله قال الفقه ابو اللیب ان اراد یجزم معاملة دون تحسین
 الکفر لا کفر ونبین کفره والخمار هو الاول قال مسلم جهوده ان تولی کفر لانه مراد به
 الشیخ وینبغي الافعال اجتمع المحسوس يوم النبروز فقامت کفره بکبر
 نهاده کفر انتهى فی المنیة لا یس باجابه اهل الزنه اذا لم یکن مع تعظیم شغلهم
 المحسوسه بهم بحسبی اتخذ دعوه خلق زاس ولله ودعی الناس الیهما من حفر
 فی المسلمین واهل الذمه لا کفر لان اجابه الدعوه ولو لاهل الزنه سنة و
 مجازاة الحسن بالاحسان سنة اجنبا وخلق الراس لیس بشرا یل العباد لکن
 الاوج للمسلمین ان لا یوافقوا اهل الزنه علی مثل هذه الاحوال لانهما الفرج والمسر
 فیکره المسلم ان یمد یهم فی هذه الدعوه لکن لا کفر به بخلاف اهل الذمه المحسوس
 فی يوم النبروز حیث کفر وقال الامام ابو حنیف الکبر لو ان رجلا اعتدک بحسن سنة
 فاجد يوم النبروز الی بعض المشرکین یقینه یرید تعظیم ذلك اليوم فقد کفر
 ما نسا وابطط عمله بحسن سنة وما یهدیه المحسوس يوم النبروز من الطعمهم الی
 من لهم به معرفه من المسلمین لا یجمل اخذ ذلك علی وجه الحوافر معهم وان اخذ
 لا علی ذلك لانه لا یس به والا حذر ازعه اسم لمن آمن بالله واسلم اهله من مسلم
 الی مسلم يوم النبروز شيئا ولم یرد به تعظیم ذلك اليوم لکن حزن علی ما اعتاده
 بعض الناس لا کفر لکن ینبغي له ان لا یفعل ذلك کبلا لیکون مشبهما بالکفر
 من اشترک يوم النبروز شيئا لم یکن یشریه فی غیر ذلك اليوم ان اراد به تعظیم
 النبروز کفر وان فعل لا جلا الشرف النعم لا تعظیم النبروز لا کفر ونبین ان بعض
 عمر الی عبد المشرکین فقال ان اراد به تعظیم ذلك اليوم کفر وان کان یس لا کفر
 من وضع علی راسه قلنسوة المحسوس قبل لا کفر لانه موجد لسانه مصدق بخلافه
 ونبین کفر لانه علامه الکفر ولا یلبسها الا من التزم الکفر من البرزخیه ویرد
 فی الحاشیه بعد قوله لا کفر وهذا انما یصح اذا لبس لغيره ولا یعتقد انه کفر

رشد غیر مملو
 الکفر لغير الملحق

اجابة اهل الذمه
 سنة

ما من رجل سبى
مراكم بنجر

نظرونا ولبه قال يا سبى ما من رجل سبى مراكم بنجر
بجانب مراكم بنجر كم بنجر قالوا لا يا سبى
يقني ان يكون من خلاف كما من قبل خمسة اسطر وفي المنة قال لا خبني
ان سجد سجدته الله تعالى وسجدة الى لا يكون لان المداومة الشكر والمنة
لا حقيقة السجدة حتى المذهب قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز
العمل به لا يكون انتهى وفي اداب المنازل قال في انكسب كبره لا تقبل بوجهه ابا بكر
لا تزدل منصوص انتهى وفي البرازيه من قبل لا تزدل منصوص ابا بكر
حق هب اوجن من هو مني بابه او نسبت فقال في جواب كل واحد منها لا يكون
في كل ذلك سلطان عطس فقال لرجل رحك ابا بكر فقال لا يكون لسلطان
هذا كذا انتهى وفي المختار من قال سلطان ظالم ان عادله كبر وقيل لا يكون
لان قد عدل في شئ ما انتهى وفي المنة ان الذي قال لا يكون هو السيد الامام ابو
شجاع من كبار فقه ما د الحقيقه واما الذي قال لا يكون فهو الشيخ الامام الاجل
علم الهدى ابو منصور المازني وفي البرازيه من قال سلطان زمانا عادل
لا يكون لان جابر بن عبد الله بن جابر لا يقد كبر وقيل لا يكون لان تاويله
ان عادل لا يكون تاويله عادل غير طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراهم حقيقة اللفظ
لا يكون عند الكل قال فان قيل عدله في قضية جزئية كيف يصح الاطلاق فلا
يكون قلنا لا سلم بل في العرف لا يطلق الا على من استمر على ونيرة الشريعة
بين الربا بما لا يقال طر صلي وذلك في عمره مرة مصل ومرك وطر صدرته
ظلم مرة ظالم مصلح ان وصف احد المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرف
عادل لا يجعل الظلم عدلا والبيع حسن انتهى وفي الظهيرة من قال لا يساوي
بدرهم من لادريهم لا كبر ومن قال لرجل صاقل لقاؤك عندى كفا والخبر برجان
عنه لا يكون انتهى وفي المحيط لو قال ما امرني فلان افعل ولو لا كبر كبر ومن قال
للمعاشي هذا ايضا طريق ومذهب كبر في حق الحقير الظاهر ان هذا
فيما لو قال مستحقا لها اما لو قامت قرينة حالية او معالية بانه
قال مستحقا لها او محترقا من اتحادها مذهبها وكجو ذلك ينبغي
ان لا يكون حينئذ وانه علم وقبه ايضا من روي الى الصالح فقال
اما اسجد للصائم ولا اخل هذا الصالح قيل كبر قال ومنه عندى من يقول

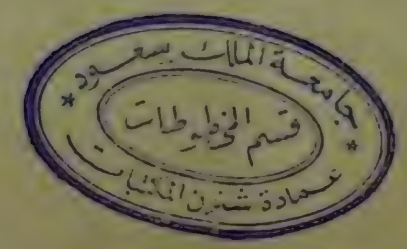
للمعاشي
سلام

الحقير

قال في المنة
ما من رجل سبى
مراكم بنجر

الحقير وفي المنة قال يا سبى ما من رجل سبى مراكم بنجر
بجانب مراكم بنجر كم بنجر قالوا لا يا سبى
يقني ان يكون من خلاف كما من قبل خمسة اسطر وفي المنة قال لا خبني
ان سجد سجدته الله تعالى وسجدة الى لا يكون لان المداومة الشكر والمنة
لا حقيقة السجدة حتى المذهب قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز
العمل به لا يكون انتهى وفي اداب المنازل قال في انكسب كبره لا تقبل بوجهه ابا بكر
لا تزدل منصوص انتهى وفي البرازيه من قبل لا تزدل منصوص ابا بكر
حق هب اوجن من هو مني بابه او نسبت فقال في جواب كل واحد منها لا يكون
في كل ذلك سلطان عطس فقال لرجل رحك ابا بكر فقال لا يكون لسلطان
هذا كذا انتهى وفي المختار من قال سلطان ظالم ان عادله كبر وقيل لا يكون
لان قد عدل في شئ ما انتهى وفي المنة ان الذي قال لا يكون هو السيد الامام ابو
شجاع من كبار فقه ما د الحقيقه واما الذي قال لا يكون فهو الشيخ الامام الاجل
علم الهدى ابو منصور المازني وفي البرازيه من قال سلطان زمانا عادل
لا يكون لان جابر بن عبد الله بن جابر لا يقد كبر وقيل لا يكون لان تاويله
ان عادل لا يكون تاويله عادل غير طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراهم حقيقة اللفظ
لا يكون عند الكل قال فان قيل عدله في قضية جزئية كيف يصح الاطلاق فلا
يكون قلنا لا سلم بل في العرف لا يطلق الا على من استمر على ونيرة الشريعة
بين الربا بما لا يقال طر صلي وذلك في عمره مرة مصل ومرك وطر صدرته
ظلم مرة ظالم مصلح ان وصف احد المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرف
عادل لا يجعل الظلم عدلا والبيع حسن انتهى وفي الظهيرة من قال لا يساوي
بدرهم من لادريهم لا كبر ومن قال لرجل صاقل لقاؤك عندى كفا والخبر برجان
عنه لا يكون انتهى وفي المحيط لو قال ما امرني فلان افعل ولو لا كبر كبر ومن قال
للمعاشي هذا ايضا طريق ومذهب كبر في حق الحقير الظاهر ان هذا
فيما لو قال مستحقا لها اما لو قامت قرينة حالية او معالية بانه
قال مستحقا لها او محترقا من اتحادها مذهبها وكجو ذلك ينبغي
ان لا يكون حينئذ وانه علم وقبه ايضا من روي الى الصالح فقال
اما اسجد للصائم ولا اخل هذا الصالح قيل كبر قال ومنه عندى من يقول

قال في المنة
ما من رجل سبى
مراكم بنجر



حما قال البعض من انما تطلق فلانا ولو شتم نفسك بكفر وقيل لا بكفر ولو شتمهم
كافر ككفر عند ابي حنيفة لا عند هذا وهذا الخلاف في الكفاية واما في المشرك فلا يكفر بشتمه
اجماعا انتهى وفيه قال العلامة الشهير بجمال ما سار اوده في مجموعته نقله عن المنية وانا
بكفر بسبب الغم لان الغم موضع الايمان والفران وموضع ذكر الله تعالى فمن شتم موضعها
فقد شتمها وذلك كقولنا لا يكفر عند هذا سبب افواه الكفار لانها مواضع كلام الكافر
ولا يكفر احد بسببها وقول ابي حنيفة قول عمر بن عباس وابن مسعود وقول ابي
علي وزيد بن ثابت وبه اخذ مالك ولو شتم حيوانا لم ياكله لانه لاث او الماد فخذ
حنيفة بكفر لا بشتم نعم الله وذلك ككفر عظيم عند هذا لا يكفر بغيره ولا شتمه ولو
شتم حيوانا لا ياكله بطلب وخبر لا يكفر اجماعا وروى ابن عباس ان من شتم كلاما لم ياكله
يباع ويشترى ويورث فصار من نعم الله تعالى ولو سب طعنا بكنية الجاهل
بكفر ولو شتم بغيره لا يكفر انتهى وفي الخلاصة السجدة للجارية قال بعضهم هي كونه
يقول كافر يدخل في الجنة التعظيم لا ذكر في الحاشية ان السجدة للتعظيم ليس بكفر لان الله
تعالى امر الملائكة بالسجود لادم عليه السلام والله تعالى لا يامر احد بعبادة غيره انما
وفي جامع العمول من قبل الارض بين يدي سلطان او امير او سجد فلو على وجه
الجنة والتكريم لا يكفر ولكن يا شتم لانها كبيرة اما لو سجدت للعبادة لكانت
النية كقوله قال مؤلفا قول اذا لم تحفده النية يعني ان لا يكفر اذا لعبادة يكون النية
والتكريم وان لم ينو اما الاخذ بالسلطان وغيره فكيفه لانه عادة الفسق
ولو قبل بغيره لا باس به لو على ما وسطنا وبه يعني انتهى وفي الخلاصة بتقبل
العالم او السلطان العادل جائز انتهى وفي جامع الفصول من ايضا وقيل
بغير عالم او سلطان ولو اراد بتعظيم المسلم فلا باس به ولو اراد بعبادة
ليقال به عرضا في الدنيا كبره وافق الصدر الشهير في هذا الفصل بالكرامة بالتعظيم
وعمر الرازي انه قال كن تقبل به المأمون وبشر بقوله هذا فاق قال ابو جعفر لا
باس بتقبل الوجه لو تقبها وزاهاه اعزاز الدين وفي جامع الصغير كره
تقبل الوجه والوجه والراس انتهى وفي الطهيرة السجدة للجارية
قال بعضهم كثر مطلقا اذا سجد لاهل الكرامة مثل الملك عند ابي حنيفة وكل قادر على
قتل الساجد عندها اما لو سجد لغيره لكان الكرامة على القولين بكفر عندهم بلا خلاف واما بتقبل

ولو شتم صرنا لا نقول
كلب وضمير لا يكفر

الصلوات على النبي وآله
الصلوات على النبي وآله

الارض فهو قريب من السجود الا ان وقع اليدين او وقع على الارض انحنى
واقبض في تقبيل الارض واما تقبيل اليد فان كان المحض تقبيل يده فانه كرامة شرعا بان كان
واعلم وتعرف برجي ان يقال الثواب كما فعل زيد بن ثابت بان عبال رضى الله
عنهما وان فعل ذلك لصاحب الدنيا يفسق انتهى وفي البرازيد لا يصلي على غيره
الا لنبيا والملائكة اي لا يقال لهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك لقوله تعالى لا تجعلوا
دعاء الرسول بينكم كدعائهم بعضكم لبعضنا والملائكة ايضا رسل الله تعالى وكلمة بينهم
بالرفض ولا يجوز اللعن على معاوية لانه كان نبي لوجهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ودو السابقة كذا خطأ في اجتهاده في قتيحة وزاد عنه سير كرمية النبي صلى الله عليه وسلم
وكيف اللسان عنه فخطبها لم يتوجه وصاحبه يقول الحق وقوله على السلام اذا ذكر
الصحابي فامسكوا اي امسكوا ساكنكم عزوكم بسوء وقوله قال واما اللعن
على يزيد والحجاج فيجوز ولكن لا ينبغي ان يفعل لعدم اليقين في كونهما وقد نهى
النبي عن لعن اهل القبلة ويحكي عن الامام الصادق انه قال لا باس باللعن
على يزيد واللعن على الشخص ولو ناسا ليجوز بخلاف اللعن على الجنس لقوله تعالى
الا لعنة الله على الظالمين وقد اشهر في رسالتهم ثروان ان من قال درويش وزياد
بكفر لان معناه جميع الاشياء مباحة ككفر به باطلا فان معناه مسكنة المساكين
او فقر الفقراء فكذا قال ان مسكن البك مسكنة المساكين او فقر الفقراء
ولا دلالة في على اباة شئ ما وان ادعى انه لا دلالة في تخفيض لازم في هذا المقام
كما قالوا في قوله جل على حرام انه على الطعام والشراب الكحل من البرازيد
التام فيما يتعلق بالموت واحوال الآخرة في الخلاصة لو قال لا خير تقبيل
القدم وحك على الكفر عن ابي يوسف انه لا يكفر واليه مال الصدر الثاني برمان الا
انتهى وفي البرازيد مسلم روى عن غيره فقال خراي جان وي بكافري بسا نة اختلوا
فيه قال الفضلي لا يكون كفو او قبل كفو لو قال لظالم اما كك على الكفر لا يكفر لا لطلب
سلب الايمان من حق يتق الله من على ظله اذا به الخلق من قال ما شمان الميت
ينبغي له ولا ينبغي له فقبض كفي كل من ذلك قال لا خراي فلا وبذل روحه كك
او قال فلا لا يوتى نفسه او ما بغيره من نفسه فقبض عليه الكفر من انكر البعث والقيامة
والجنة والنار والميزان والظلمة والحسب من الاعمال يكون كل واحد من ذلك من غير ايضا
في قال يخلو اهل الكفاية في النار فيمتدح ويكرهه القبر وشفاة الشافعي يوم

قيل به ابن عباس
زيد بن ثابت

وفي البراءة سبيل الزعفراني عن زعم الزاري ابن ادهم يوم النوبة بكوفة ورا
 ايضا في ذلك اليوم بكعة كان ابن مفضل بكوفة ويقول هذا المعجزة لا اله الا الله
 واما اناس يخجلون ولا اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف بكوفه وعلى هذا ما يحكيه
 جملة خوارزم ان فلانا كان يصلي سنة الفجر بخوارزم ويصلي فرضه بكعة وقد ذكر
 عليا وانا ان ما يوم المعجزة الكبار كاحياء الموتى وقلب القصاصة وشق العروق
 الجمع في الطعام القليل وخروج الماد من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه بطريق الكرامة
 للوطة وطى السيف فتم قبل المعجزة لقوله على السلام زو بيط للمراض فلو جاز
 بغيره ايضا لم يبق فائدة الشخص اوله كالا سراج بالجسم وذلك حادثة فيهم
 لكن في كلام القاضي الامام ابو زيد الربوسي في كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس
 بكفر اسمي كلام الزاري قال صاحب جامع الفضولين بعد ذكر قول الزعفراني
 الذي ذكره قبل اسطر اقول ينبغي ان لا يكفر ولا يخجل لانه الكرامة لا اله الا الله
 لا بد فيها من التحدث ولا تخشى بها فلا معجزة وعند اهل السنة بحجج الكرامة انتهى
 يقول اخبرني اجدادنا في ما وافق ما في مناقب الامام الاعظم للزاري ايضا
 ولا يلتفت الى ما قال محمد بن يوسف المعروف بابي حنيفة البخاري من تكفيره قال
 روى ابن ادهم في يوم وفاته بقرقا وبالبصرة في ذلك اليوم ايضا فان طي المسائلا
 من قبل الكرامات لا بد قبل المعجزة وعلى تقدير ذلك لا يلزم الكفر لكن المسئلة مختلفة
 فيها فانه ذكر في كتب الكلام ان ما يوم المعجزة الكبار فخلق البحر وانتقال القصاصة
 بل يجوز وجود كرامة ام يخص بعضا من المعجزة اختلف اهل السنة في ذلك
 والصحيح عدم جواز كرامة والا جاز استداها كاحياء الموتى بعد قتل من
 الدجال فلما كان مختلفا فيه لا وجه لتكفير المعجزة اسمي وفي مختارات السوالات
 ساحر يسحر ويديمي الخلق فيقتل لرد وساحر يسحر وهو جاد لا يستأ
 منه ويقتل اذا ثبت على سحره دفعه للضرر عن الناس وساحر يسحر ولا ينفق
 لا يكفر واما المؤمنون واهل النيران فخدمه الشياطين ويدعي علم الغيب
 منها كافران ايضا اسمي وفي الخلاصة قال به كاري سبيلت بس بكوفه يقول
 تخبرني اهل وجران اللحية سنة وهو اسخف بها فكيف وفيها رجل له اربع
 نسوة والف جارية فارد ان يسرى جارية اخرى فلامر رجل يأتها عليه الكفر
 اسمي يقول تخبرني لان الله تعالى في هذه اليوم يقول وان منكم منكم

خان على من زو في
 في الارض

الساحر الجاد
 كاستناب

لقد وجههم حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ابا انهم فانهم غير ملومين
 وفيها في كتاب الكرامة سمعت القاضي الامام ان المناظر ان اراد
 المناظره فحبل الخضم بكوفه ورايت في موضع وعندي لا يكفر ويحسن عليه
 الكفر انتهى وفي الخاتمة ربيع قولنا كذا فقال فلانا خذ ابن دروغ ترايت
 كذا ناد او قال برابن دروغ تو بركت كذا قال بعضهم هذا قريب
 من الكفر انتهى وفي ادب المنازل ومن كذب فقال له اخبرك
 انه في كذب كذا القائل انتهى وفي الظهيرية في ذبح شاة في وجه
 ابن ان وقت الخلة اول الغدوم او ما شبه ذلك من الخوازا
 كذا انتهى وفي البرازية الخورة جوار طاق في المحلات
 والاسواق عند قدوم الحجج والفرات والامراء ويزج
 الابل والغنم والبقر لوجه القادم وقد ذكر ان المذبح ممتة و
 اختلف في كذا الذابح انتهى وفي المنية قال الامام الفضلي بكفر الزايج
 وقال الامام اسمعيل هذا امر الزاهد بكبره انه الكرامة ولا يكفر لانه
 لا ينبغي الظن بالمومن يتقرب الى الادمي بهذا الخوازمي وفي مناقب
 الامام الاعظم رحمه الله ان رجلا سأل عن نال لارجو الجنة ولا اخاف
 النار ولا اخاف الله تعالى واكل الميتة واصلي بلا ركوع وسجود وشهد
 بالم اراه وابعض الحق واحب الفتنه فقال الامام امر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وياكل السمك والجراد ويصلي
 على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حي ويحب
 المال والولد وهما فتنه فقام السائل وقيل راسه وقال شهدك
 للعالم وعاد اسمي وفي اخر الفتاوى الظهيرية سلم الامام الفضلي
 عن قال لا اخاف النار وارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجوه
 فقال مولد لا اخاف النار وارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده
 بالنار يقول ما تنقو النار التي اعدت للكافرين ومن قبل له خوف ما خوفه
 الله تعالى فقال لا اخاف ردا ذلك كذا انتهى وفي البرازية رايتم فتوى شيخ الاسلام
 جلال الدين الكراني ان مسخول الرقص كافر انتهى الكراني المذكور هو صاحب

كفر من ممتة
 لمرطه القان

الساحر الجاد
 كاستناب

الكفاية في شرح الهداية وذكر في التمهيد ان من اباح اللعب والرقص والفساد
والشرب عيسى ولا يكفر لان حرمها ثبت بخبر الواحد انتهى فعول هو الخفيين
في وجه التوفيق القاطع للنزاع في امر الرقص والسماع بسند عن فضيل بن عبيد
ذكر في عوارف المعارف واحباء العلوم ونحوها خلاصة ما اجاب عنه العلامة
الخويزي الشيرازي بحال يشاء عليه الرحمة الخالق لما ثبت لا يستغنى عن ذلك
بقوله ما في التواجد ان حقيقت مروج ولا التمايل ان احلصت من بس
فتمت نسي على رجل وحق لم دعاه مولاه ان يسعي على الراس الرخنة
فيما ذكره الا وضايع عنه الزكرو والسماع للمعارفين الصارفين واما قوله
احسن الاعمال السالكين المالكين لخطب انفسهم عن تبايح الاحوال منهم
يسمعون الامر الامر ولا يشتمون الا ان ذكرنا وان شكروا باجواب
ان وجدوا ما حادوا وان شتموا استرحوا وان سرحوا في حقة قريسا حوا
اذا غلب عليهم الوجه بقليل وشتموا بواحد او اداؤهم في لمة طوف
الهيئة في ذاب ومنهم من يوقت في يد ارق اللطف في حرك وكاب ومنهم
من طلع عليه الحب في مطالع القوت في شكر وغاب هذا ما عني في الجواب
والاعلم بالصواب وحكيك وجده وجده اصحها فلم ينجح الى قول المفتي لم
ذا طرب قديم وسكر دايمة غير ان انتهى جوابه بعبارة الشبهة ما فودا
بعض ما قاله من ظلم وشتم الفتوحات المكتبة في ذكر فواد
عبدية مهمة الكبدية سبعة الا في حكم صدره عن ما يوجب الكفر وحلاسه
ما ذكر في الكتب المغيرة ان ما في قول القول بالالفعل بالاعتقاد كذا
اختلاف يوم صاحبه بالنوبة ان ينجب بالبيان والرجوع واليه في ذلك ويجيب
بالحج ايضا وانما يومها احتياط وما هو خطأ ولم يقل احد بالكفر يوم صاحبه
بالرجوع والاستغفار فقط الى الا يوم ينجب بالانان والكناج واما ما كان كذا الما خلا
فقد قاله ان فرارته والعبادة باليقول او فعل هو كذا واما ما يعرض عليه الاسلام
في الحال فكيف شبهة ويجيب ثلثة ايام فقط ان استعمل وقبل مطلقا ويؤثر
عليه الاسلام في كل يوم مرات جليل فان اسلم وناب بالتيقن في كل يوم
الاسلام او ما انتقل اليه بجاوان لم ينجب بقتل وشكر قبل الارض تركه بجا
فثمان وثمان امة المردة بطلاق عند في حنفية واد يوسف حتى يخرج منه ظليها

ما في التواجد ان حقيقت مروج
ولا التمايل ان احلصت من بس
فتمت نسي على رجل وحق لم دعاه مولاه
ان يسعي على الراس الرخنة
فيما ذكره الا وضايع عنه الزكرو
والسماع للمعارفين الصارفين
واما قوله احسن الاعمال السالكين
المالكين لخطب انفسهم عن تبايح
الاحوال منهم يسمعون الامر الامر
ولا يشتمون الا ان ذكرنا وان شكروا
با جواب

در بیان جهاد صحیح
بموجب اصول فقهی
در زمانه ظهور
و سکر و ایم و غیر آن

نظرة في كنه عليه الشرا والمسمى بوبعد الخول وعلينا العدة ولو قيل ان الخول
نصف المسمى ويجوز بينهما الكناج ان رغبنا زوجة بالعدو اليه والا فلا يجوز يعني
عبادات مفروضة تركها في اسلام السابق لا ترك الوضوء معصية وهي تبقى بعد الرد
وما دى منها في السابق بطلان الكفر بخط العمل بلا خلاف ولكن لا يجب فضاوه
بعد الاسلام سوى الحج فان بقي وبه ان لا بد بالردة صار كذا لم يزل كافرا
فاسلم وبعث في فعله الحج دون فضا سائر العبادات وهو يرد منه وبقين امة
قبل تجرية الكناج بالوطي بعد الردة ثبت سبعة من كمن يكون زنا وتوارثه ارا
وجد الاسلام الكناج في كل مرة فعلى حوال ان في خطه في داره بلا عصابة الرق
الشافي اذ علة الردة ليست بطلاق واما الزوج عدا الاسلام يكون طلاقا
وقد بان يوسف ردة واما بطلان بطلاق وعنه كذا لا يما خلاصه
اذا ردت الزوج الملوحة المارة قال بعض المشايخ لا يفسد الكناج ولا يوم
جيد بدمه مد اليد لاتباب طيبين ويور بالمالك او يجسها في رما في حقي
نسلم وينوب وقال علة الشايخ جسد الكناج بلا طلاق كمن يجر القاض
على الاسلام ونجد الكناج مع زوجها ولو بدنا ردة العدة واليه السكنى
لا النقة ولا الشايخ لها علة لو قبل الدخول وبعد الدخول يجب بحال المسمى او
او مده المتشركم وبجدة المردة وحيدة مطلقا ويؤثر كذا علة ما هو فودا ان
اسلم عاد وبقوت مفارقة وبيع وشراؤه وبيته واجارته وعقابه وتدبيره
وكتابة ووصية وقبض ديونه ان اسلم هذه الا بطلان ولا قبل المردة عند كنهها
تجبس الى ان يتوب عند الشافي في قتل وبيع اربعة اصبغ يعقله اسلام
ويجيب عليه ولا يعقل ان التي وبيع اسلام صبي ومعتوه يعقل الاسلام
يعرف الحق الباطل وكذا الاسلام المكرة لو حرها لا يوجبها جحد القدر
نوبة وجود المردة الردة عود الى الاسلام اكمل خلاصه ما في الخلاصة
الحانية والبرازية وغيرها ومجموعة الفاضل ابن المودب تلامذة لجاوي من تعلم بكلمة
الكفر نطق امة لومسلة والا فلا وهذا المكن مرتبها والانطلاق مطلقا
وقدم الامر اذ بها اذا تكلم بها خطأ واناب او يعلم معنى ما اوعده او لم يعلم
معنا ما علم معنا ما تكلم بها عا كان مردة او كذا خلق لو تكلم بها عا لم
يعتبا ما يهدى حق الله تعالى في حق غيره ففرق بين كلامهما فقالوا كان عالما

الكفر بخط العمل
على خلاف ذلك
كمن يمسك
الاسلام
فانه ينجس

في حقه كمن
رصد

نظري اذ ان امانة الاطلاق ولو عالمه بانته كذا انتهى وفي الاشهاد كل مسلم
ارند يقبل ان يثبت الا لامة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا اسلم
والكفره على الاسلام وخبر اسلامه شهادة رجل واحد ومن ثبت اسلامه
برجلين ثم رجعا الكار الردة نوبة فاذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منك
لا يقبل الا لا تكذب الشهود بل لان انكاره نوبة ورجوعه فائده قولهم
تقبل الشهادة بالردة من رجلين فثبت احكام الردة ولو تاب من خطيب
الاغفال وبطلان الوفاء وبينونة الزوجة والامانة اذا مات او قتل على ردة
لا يدفن في مقابر اهل بل يلحق في حقيرة كالكلب ومرة افيج الكافر الا ان
انتهى وفي نحو بعض العلماء الردة الذي لا يقبل ان لم يثبت بحبس حتى يموت
انتهى وفي المنية والسحر وهو الكائن لا يستتاب ويقبل عند ابي حنيفة
خلا فالابي يوسف والزريق يستتاب عند ابي يوسف ومحمد وعنه ابي حنيفة
في روايتان انتهى وفي بعض الفتاوى ان السحر يقبل اذا علم انه سحر
ولا يستتاب ولا يقبل بولاء رجوع عن السحر وان تاب بل اذا اقر انه سحر
فقد حل له ذلك اذا اذ الشهود بالشهود ولو قال كنت سحرا وقد
زكته فلو قيل الاخذ يقبل قوله والا فلا وكذا لو ثبت ذلك بالشهود وكذا
الكاهن انتهى وقال العلامة ابن كمال بنسب في رسالة الزريق قال الفقهاء
ابو الليث اذا تاب السحر قبل ان يؤخذ تقبل نوبة ولا يقبل وان اخذ
تاب لم تقبل نوبة وكذا الزريق الموقوف الداعي وقال الامام قاضيان
والغوى على هذا القول وانما قال هذا لان هذا قول اخر ذكره البرزاني ان
السحر لا يستتاب ويقبل والزريق عند ابي يوسف يستتاب انتهى قال
قال صاحب الخلافة وفي النوازل المحتاج والسحر يقبل ان اخذ لانها
ساعات في الارض بالف فان تاب ان كان قبل النظر بها قبلت نوبتها
وبعد ما اخذ الا تقبل ويقبل ان كان في قطع الطريق وكذا الزريق المعروف
والداعي اليه الى المذهب اللامع قال رحمه الله والابا جى على هذا لا يقبل
نوبة انتهى كلام العلامة وفي الخيارات سحر ويؤخذ انه يخلق
ما يقبل ككفر ويقبل الردة وسحر ويؤخذ انه لا يستتاب من يقبل
اذا ثبت على سحره دفعا للضرر عن الناس ولا يساع في الارض

المرتد او مات او قتل
على ردة لا يدفن في
مقابر اهل بل يلحق
في حقيرة كالكلب

يستتاب عند ابي حنيفة
الزريق يستتاب
عنه ابي يوسف

اختفى واسم
يقبل ان يقبل

بالف

هـ

بالف ويقبل وسحر يسحر ولا يعتقد بالاكفر قال ابو حنيفة السحر
اذا اقرب سحر او قبت بالبيئة يقبل ولا يستتاب منه والمسلم والذوق
والمرء العبد منه سحر وقيل سحر المسلم يقبل وسحر اهل الكتاب
لا يقبل واما المرأة اذا اقربا وشهد الشهود عليها بانها سحرة
لا تقبل ولكن تجلس وتغرب حتى تسبى لهم النوبة بتركها وكذا الامة
والذمية واما المؤمنون واهل النيرجات من خدعة الشياطين ويدعي علم الغيب
فهما كافران الضار والاراد من السحر غير المشعوذ ولا صاحب الظلم ولا الذي
يعتقد الاسلام انتهى وعنه ابي حنيفة قال سحرة لا تقبل بغير ما في خلاصة
انها تقبل بردها لو اعتقد انها تخلق ما تفعل وان لم تقبل الردة لكن السحرة
تقبل بالانكار روى عن عمر بن الخطاب انه كتب الى عماله ان يقتلوا السحرة والساحرة
انتهى فلو قيل في المسلم روايتان والله اعلم وفي التمهيد اهل الاموال اذا ظهرت
برعتهم بحيث لا يجب الكفر فاذ يباح قتلهم جميعا اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا
واذا تابوا واسلموا تقبل نوبتهم قال بعضهم تقبل نوبتهم جميعا الا بالاجرة
والغالية والشبهة الرداقض والفراسة والرتادقة من الغلاة لا تقبل
نوبتهم حال في الاحوال ويقبل بعد النوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع
لما حتى يتوبوا ويرجوا له وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاظهار
تقبل نوبة والا فلا وهو فيكون في حنفية وهو قول حسن جدا فاما في
لا توجب الكفر فانه يجب التعزير بما يوجب ذلك فان لم يكن
بما جسد وضرب يوجب رجمه وضربه وكذا لو لم يكن للنع بلا سيف ان كان
رئيسهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة وامتناعا والمبتدع لوله دعوة
ودلالة للناس الى بدعتهم ومنهم من ان يثبت البدعة وان لم يحكم بكفره
جاز للسلطان قتلهم سياسة ورجل الان فاده اعلى واعلم حيث يوزر
الدين والبدعة لو كانت كذا يباح قتل اصحابها عاما ولو لم تكن كذا لا يباح
قتلهم عاما بل يقبل معلومهم ورئيسهم ومقتداهم رجوا وامتناعا انتهى واما
حكمهم من سحر النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الخويزي الشبهة بحسام جلي من عظماء
دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان الشامي في رسالة لطيفة التمهيد
على البرازية في حكم كذا السحر اعلم ان سحر النبي عليه السلام ككفر وارتداد لا

المؤمن
الغير

الملك
حارس

الملك

سما جليل رسالة البرازية
في مسألة السحر

مناف

الكثر حتى لو اعترف اليهودي انه على دين الاسلام او قال انما مسلم
 قال ابو حنيفة او لا يكون هذا اسلاما حتى يبرأ اليه اليهودية ثم يرجع وقال
 يكون اسلاما يهودي او نصراني قال انما مسلم او قال اسلمت يسأل
 عنه ان شئ يريد ان قال اردت به ترك دين اليهودية او النصرانية
 والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك بعقل
 وان قال انما مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يزل عنه حتى
 صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل
 ان يصلي بجماعة فليس بمسلم وعنه الحسن ابن زياد واذا قيل اني
 اسلم فقال اسلمت او قال انما مسلم حكم بالسلام لانهم لا يكونون مسلمين
 وصف الاسلام بل بعدونه شعبة فيما بينهم مسلم ونصراني تنازعا
 في شرايين ففيل انما يباع من المسلم فقال النصراني انما مسلم لا يصير
 مسلما لم يقل انما مسلم ملك قالوا ويغني ان يصير مسلما بغير قوله
 انما مسلم لانه اخراج الكلام جوابا للكلام غيره كافر صلى مع المسلمين بحجة
 يحكم بالسلام حتى لو انك صار من آل كوسلي وحده اذ الكفر لا يعلون
 بجماعة على هيئة جماعة المسلمين وقال الناطقي اذا صلى صلوة في
 وقتها وحده متوجها الى الكعبة صار مسلما لا في غير وقتها او الى
 غير الكعبة وهلك الحق معناه صار مسلما ولو اتى من مسلم وصل
 خلفه حكم بالسلام لا لو اتى المسلمين لو شهد واعلى كافر انه صلى بجماعة
 صار مسلما اما كان او ما موثقا ولو شهدوا انه كان يؤذن ويقيم قال جعله
 مسلما كان الا اذا ان منه في السفر او في الحضر وان قالوا سمعوا يؤذن في
 المسجد لا يحكم بالسلام حتى يقولوا يؤذن للمسجد ولو قالوا ارنا به يصلي
 سنة وقال صلى صلواتي لا تقبل شهادة بهم حتى يقولوا صلى صلواتنا
 واستقبل قبلتنا يقول الخبر هذا شعر يابنهم لو قالوا ابتداء صلى صلواتنا
 الخ ان يحكم بالسلام وقد مر في ذلك في المنيعة من مخرجهم لو قالوا هل
 وجد صلواتنا واستقبل قبلتنا حكم بالسلام انتهى قال بعض المشايخ
 لو اذ كافر في وقت الصلوة صار مسلما كافر صام او حج دون الزكاة
 لا يحكم بالسلام في ظاهر الرواية وعنه محمد لواحرم ولبي وشهد

كان اسلاما لا حاد فليكون اذا قال اسلمت

وصا انه لا يجزئ
 معناه اسلم

لو اذن كافر في
 وقت الصلوة كان
 مسلما

الناسك

الناسك لو فعل اعمال الحج مع المسلمين يكون مسلما لا لولي ولا شهد
 الناسك او بعكث وان شهد واحد وقال رايته يقبل في المسجد
 الا عظمه وشهد اخر وقال رايته يقبل في مسجد كذا يقبل شهادتهما
 ويجزئ على الاسلام كما قرئ لقن كافر الا الاسلام لم يكن مسلما الا اذا علمه
 القرآن او قرأه بوضوح شهد فرائضه على نصراني انما مسلم وهو بغيره لا يقبل
 شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وبكر على دينه و
 جميع اهل الكفر فشهدوا ولو شهد نصرانيان على نصرانية بانها اسلمت جاز
 واجزئت على الاسلام وبه اكله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل
 وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيان على نصراني بانها اسلمت هذا خلاصة
 ما في الحاشية والدرر والفرق خالفين عبارتهما حاد فليكون انهما يقولان بغير
 حال في الوجيز في مسلمة شهادة واحد بصلوة في مسجد واخر في مسجد
 اخر ان يقبل شهادتهما ويجزئ على الاسلام ولا يقبل احد ان ابي وفيه ايضا
 ان اليهودي او النصراني لو مال دخلت في الاسلام قال بعض مشايخنا يحكم
 بالسلام وان اشراد عما كان عليه وبكذا ذكر الكرخي في مختصره انتهى وفي الدرر
 والفرق انما ان الباس غير مقبول بخلاف توبة الباس لان الكافر اجنبي غير عارف
 تعالى وابتهاد ايماننا وعرفانا والفاشي عارف حال حال البقاء والبغاء سهل
 من الابداء انتهى وفي شرح المقاصد الظاهر كلام النبي صلى الله عليه وسلم فيقول توبة المؤمنين
 المذنب مالم يظهر علامات الموت انتهى وفي الكافي في تفسير قوله تعالى انما التوبة
 على اعداء المؤمنين بملكون السوء يحال الاله ان وقت الاقتصار هو الوقت الذي
 لا تقبل فيه التوبة فما وراءه في حيزه لا يقبل وغيره ابن عباس رضى الله عنهما ان ينزل
 سلطان الموت وغير الضحك كل توبة قبل الموت فهو قريب وعنه
 الضحى مالم يوضح بطله ابن جبرائيل وروى ابو ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله يقبل توبة العبد مالم يغفر الله تعالى تقبل الله توبتنا وغسل باءنا
 رحمة جودتنا امانا تامنا منياد ان كان له عا عبادا سمعنا محييا النشوة
 الثالثة في اصول عقائد اهل السنة والجماعة مما اوجب الشريعة على كل مسلم
 حفظه جماعة والامام في هذا الباب ان يقول كل من ذكر في الآيات امنت بالله
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره وتفصيل ذلك هو ان

ابا هاشم غير مقبول
 خلاف توبة الناس
 كما قال بعض مشايخنا
 عا ر ك ل

Copyrighted material

يعتقد ويعول كل فرد من العقول انه هو الاله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفوا احد الحق القادر العليم القدوس السميع البصير الحكيم العزيز
بلا قبله الموجود بلا علة الواحد بلا علة الحق بلا استعانة والحمد المستفاد بالقدرة
المتنوع عليه العدم الصانع لجميع الكائنات العالم بكل ذرة في الخلق والحيات
الكلية مما هو كان وسكون ابدان الحركات والسكنات لا يعجز عنه شغل
ذرة في الارضين ولا في السموات الاول والاخر فلا يدركه ولا يناله ولا يملكه
الوجودانية دليل واية هو شئ لا كالاشياء وهو رب القوة والعظمة والكبرياء
والشبهه شئ مما سواه وهو رب كل منهم ومولاه واجب الوجود لذاته
قديم بسمائه وصفاته ليس بحس ولا جرم ولا عرض ولا مقصور وليس بركب
ولا متجزى ولا متغير ولا متبعض وكل هذا ما ثبت معزوم هو بى بلا كيف اذ هو
المستوفى بهم في الجنة فضلا عما اصابنا ورحمة وهدى ومارون في النص
في المخلوقات في الصفات بخلاف الرحمن على العرش استوى وبقي وجوب ربك
وبعد الله فوق ايديهم وقود ذلك مما في الاحاديث والآيات تؤمن بظلاله
ونوره الله عن حقيقة ونفوس علمه الى عالم السموات والارض لا من المشابهة
ولا تافها اذ في الجلال ما ورد في الصفات والله خلق العرش والعرش
وما بينهما والآنكلا ومنه من غير الزمان والمكان اذ هو خالقهما لا يخالقانه
بما او هناك هو المصنف بجميع صفات الكمال المقدس عن حالات النقص
والزوال خلق الاشياء بلا مادة ولا مثال ولا صورة وكلها جعله مشو ومحمود
الكل مستحق عظم قدرته لا يتحرك ولا يثبت في شدة وذرة الابادة
وكل ما يقع في العوالم كلها من خبر ونفع وضرة وحركة وسكون وما كان وما
سكون فعله وشيئة ويخلق وارادة لا يجل في شئ ولا يجل فيه غيره في شئ
وجاد تعالى ربنا عن الخلق والاتحاد لقد تفرقه عن النفا بغير الفناء وقدرة
جميع ما ثبت لا يجبر عليه زمان واحوال ولا يرضى ابدان بشئ من الخلق ولا خلق ولا
رازي غيره وهو المطلوب فضلا وخبره هو العلى الغنى عن كل شئ ويحتاج
اليه ما سواه من جاد وحى لا يوصف بالمادية والكمية والصفات والصفات
ارادته هي قسما ذاتية وفعلية فالاولى الحسوة والعلم والقدرة والارادة والسمع
والبصير والكلام والثانية الخلق والترزق والتكوين والاشكال والابواب والفتح

وكم ظلال
سما

هنا

مما في الجلال
والانوار

وغير ذلك

وغير ذلك من صفات الفعل كذا في الفقه الاكبر للامام الحام وصفاته كلها لا يحد ولا يحد بالجزم
والجسم لم ينزل ولا ينزل باسما وصفاته لم يحد له اسم صفاته واحدة
بالذات غير متناهية بحسب التعلقات وان جميع صفاته لا كصفا مخلوقة تارة
تقدس وتعالى شئ لا كاشياء فيعلم لا يعلمنا ويقدر لا تقدرنا ويحكم
لا نكلمنا ويسمع لا نسمعنا ويرى لا نرىنا فمنعنا عن الاعضاء والاجزاء والكيفية
كذا حاله على ما علمنا لم يتجدد له العلم بحسب حدود المخلوقات و ارادة ارادة
واحدة لا يتجدد بتجدد المرات ان يعلم المحدث من غيره معدوم ما يعلم
اذا اذ اوجده كيف يكون باقيا ويعلم الموجود موجودا وان كيف يكون غائبا
ويعلم القائم حين قيامه تانما اذا قد فقد علمه تاعدا حال فعود ذلك لتأخر
من غير ان يتغير علمه او يحد له علم زائد والتغير والاختلاف انما هو في المعلوم
وهذا بالاختلاف بين الاسلاف ويسمع كلام النفس وصوت ارجل الخلق
تحت الثرى ويصير في البعوضة السوداء في ليلة الظلمة ويرى هو الحكم العدل
المنزه عن الجور والخياف والمشيئة والقضاء والقدر وغير ذلك صفاته بلا كيف
وما لا يليق اسماؤه اليه تعالى بالنظر الى البديان فاول كل ما ينبغي والصفات
وهو مستكمل بكلام واحد هو وصفه في الازل مناف للكون واللا في ليس
بحرف ولا صوت ولا كيفية كذا اعتقد امر به وخافه هو مستكمل بكل ما مر به
خبره وبيان نوعه عنه بالعبرانية فهو نوره او بالسرانية فهو نور وبو الجليل
او بالعربية فهو قرآن واختلاف العبارات لا يستلزم اختلاف الكلام
كذا حقيقة العلماء الكرام وكلامه تعالى قد تم مقروا بالاسنة تحفظ في القلوب
مسموع بالاذان وحى المصاحف مكتوب كذا ليس بحال في شئ من ذلك
تقره عنه كلام رب العالمين وقد اسبح موسى بلا كيف وكلامه ورفع بالتعليم
منزله ومقامه واسماؤه تعالى توقيفية لا يجوز اطلاق اسم عليه لم يرد به
الشرع في كل اصل و فرع وكل ما ذكره العلماء من صفاته تعالى بالفارسية يجوز
القول به سمد البديان في الصفات كذا في الكتب الاعتقادية لا يجب على تعالى
شئ بفعله ما يشاء ويحكم ما يريد ان عذب فبعده وان اناب
فبفضله على رمة العبيد هو خالق الجوارح والاراضى وافعال ليست مخلوقة
بالاراضى كذا راي في حكم جليله ومصالحه فضلا على عباده من طائفة وصالحه لوقد

صفاته الجلال
والعظمة

ارادته ارادة واحدة
لا يتجدد بتجدد المرات

آدمية ماه سما

قد يجوز ان يقال في سائر الاسماء
وهو كذا في قوله في الحديث
بحر الهدى في هذا القفا بالسر
والعانية من بحر من جوارحه اهداه
والفارسية ما في خبر من جوارحه اهداه
بالحسنات ما في حديث النبي
قد ياتي به كذا في القفا
والعانية من بحر من جوارحه اهداه
الكفر

قال في المسيرة روى عن ابي حنيفة ان قال يقول ايمانى كايما ان جبرائيل
ولا يقول مثل ايمان جبرائيل اذ المثلثة يقتضي المسألة في كل الصفات و
التشبيه لا يقتضيه انتهى وفي البرازة قال محمد رحمه الله ان يقول احد
ايمانى كايما ان جبرائيل بل يقول امتت بما آسن به جبرائيل انتهى كلام البرازة
يقول الحق على الدعوى كل تقصير في ما بين الروايتين نظر لان الشيخ **الحسين**
الدين شارح الهداية قال في شرحه لوصايا الامام الاعظم **عليه السلام** علم ان ايماننا
مثل ايمان الملائكة والرسول **صلى الله عليه وسلم** في كتاب العالم والمعلم
لان صدقنا وحدانية و ربوبية وقدرته **عليه السلام** في الملائكة والرسول
انتهى اعلم ان جميع ما ذكرناه في هذا الفصل من اعمات مهمات مسائل
الاعتقادات انما هو خلاصة ما ذكر في جميع المنظومات والفتاوى
في المختصرات والمطولات ولم ارها مذكورة بهذه الجمعية في شيء من
الكتب الاعتقادية والكلامية وانما هي من خصائص هذا الكتاب فليقتضيه
بنظرنا وحفظها من احتاج في اولي الاسباب والله تعالى اعلم بالصواب
والله المرجع والناظر هذا هو ما ارادنا ابراده في هذه المجوعة من الجمعية
المطبوعة والى الله العظيم شأنه والعم **عليه السلام** وحسنه انما انصرف
في ان يعصمنا من الخطأ والزلل في كل قول وعمل ونجتنا على عباد اهل
الجنة ويجعلنا من اهل النيران الجنة وسبيل لدخول الجنة ويثبتنا على
القول الثابت في الحيوة الدنيا وفي الآخرة ويجمعنا في بحارة
رحمة الزاخرة بحرمة رسول الموفيد بالمعجزات الباهرة العظيمة
صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وصحبه المستبين
البيه والتابعين **عليهم السلام** جان الى يوم الحساب
ربنا لا تزعقل قلوبنا بعد اذ هدانا لهذا وهبنا من
لذلك رقة انك انت الوهاب احسن ما يفضل الوهاب
المبين مع عباد الصالحين دار الكرامة **عليه السلام**
وعواهم فيها **عليهم السلام** ونجيتهم في **عليهم السلام**
واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين

عن ابي حنيفة انه قال
ان ايمانى كايما ان جبرائيل
ولا يقول مثل ايمان جبرائيل
اذ المثلثة يقتضي المسألة

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111

1111



Copyright © King Fahd University

٥١١٩

جامعة الملك سعود

٢١٦٦
ن . ن

نور العين في اصلاح جامع البصولين لابن قاضي
سباونه - ٨٢٣ هـ . تأليف نشانجي زاده ، محمد
ابن أحمد - ١٠٣١ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر
الهجري تقديرا .

٤٢١ ق ٢٧ س ٢٨٥ x ١٧٥ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن .

٥١١٩

الأزهرية ٢ : ٢٩٣ كشف الظنون ١ : ٥٦٦

١- المخاصمات ، الفقه أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- مختصر جامع البصولين

Copyright © King Saud University

خود را می آید که در ملک بزم ضیافت
نیز دامنی ابر سه مانع است

[illegible]

الريح من لطيف حارس بيوتكم في الدم
الواحد على القلب شفا جليل
الكبرية

[illegible]

هذه الشقة حسب الرسل كلهم
 نقول اني مني لا اتي شقة
 وقد انقول له شقة واذن يجب
 وانفع شقة وقد شتم الملك

يا حفيظ يا كبير يا الله يا الله

عندما اسم سجان على عبد الغني
 مصطفى بن محمد بن حسين
 يوم اخذ اليه
 كيدونه

يوم
 وعنده امين
 ١٣٦٨

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم الدراسات
 الرقم: ١١٩٠
 التاريخ: ١٤١٠
 المجلد: ١
 تاريخ النسخ: ١٤١٠
 اسم النسخ: ١٤١٠
 عدد الأوراق: ٤٤٠
 ملاحظات: ٤٤٠

هذه الشقة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على توالي نواله . والحمد لله على خبر خلفه
 محمد وصحبه وآله **وبعد** فيقول العبد الفقير محمد الشيرازي
 ابو بنشاني زاده . جعل الله التقوى زاده . وانا له مراده . حتى
 عاد ومعاودة . ورسم جميع آياته . اسلافه . وعالمهم بآية الله
 لما اعتنيت بتتبع علم الفروع . باقتضار القضاء الذي عو
 مطبوع . الفيت كتاب جامع الفضولين الفع كبت الفنا وفي
 لفضله . وجميع السائل الدعوى والحضومات . غير ان كثرة
 التكرار والاطلاق . وذكر غير المهمات . في كل فصل باب مع
 في بعض السائل من الخطط والخطط . بحيث يتغير فيه افع
 هو الصواب . لاجل الخطط والضبط . خصوصاً في فصل عا
 الخارج . وفي البس حيث كثر وتكرر ذكر مسألة خارجة عن
 فادرس في تفهيمه . وتنبه به في كل فصل مكرره . وعسيرة
 وتكرر . في ذكر كثير من السائل ترتيبه . بنقل بعض باب بالقدم
 والباقي خير من مواضع البس . على ما يقتضيه كون السائل
 وفصله . لتساوياً وافقه . ثم اني ردت في اكثر المواضع .
 تسائل في سباحت حقه . لم تذكر في الاصل مع كونها لازمة
 ومهمة . وكتبت بحجة تمام سائل الكتب التي تضمنت علم
 ارمر اليه . يمتاز المراد عن المراد عليه . غير اني ذكرت بعض سائل
 من جهة الكتب نقل فيه عنها . وضمنها . وفي سباحت . ووقع خلط
 وخطب صحت او صحتها . ثم اني حررت في مواضع كثيرة . ملاح
 بالقرينة الجريئة الكسيرة . من دفع اعتراضات صاحب الاصل
 على كلمات السلف ذوي الشرف والعقل . وفي بعض استنار
 اقتضاها نقضاً عن الابدان . على حسب اقتضاء المقامات
 وبدلت ما ذكره من منقح الناطق الكفر . فلهذا سائله . وكون
 ترتيب غير صواب . رسالة الطبقة كنت حوزتها . في
 الباب . بحيث يجازي عنها الالباب . لكونها بالغة من رتب
 الجمع

الجمع والنفق . اقتضاه . اذ مني لا تغادر من المهمات صغيرة ولا
 كبيرة . ان احصاها . منقبة باصول عقايد اهل السنة . والجماعة
 . مكتوب مرعوب . يشفاق الفقهاء جماعة . ولقد بذلت في
 مجموع هذا الكتاب من جهدي ما يورث الثقب . وعلت
 في ترتيبه . وتنبه به على من طلت لمن حبت . ليصير بكثرة الفتاوى
 والمهمات . وحل الاشكال والالهام . اولى من اصد . واحسن
 وحسن سوق الكلام . والترتيب . والنظام . اعول . على وجه ان
 المرام . واهول . شهيد الامم على المحكمات . المتكلمين . فصل صغ
 الانام **فصل** . رجاء به العفو يوم التتار . من انه ذي الفضل
 رب العباد **فصل** . مجاز يعون انه كن . بنسب . حاد . وامن . سائل
 القضاء . لما كان حقاً وصواباً **فصل** . جعلته عدة لنفس . حين
 انتهى . رهن . ونسي **فصل** . ومحبته نور العين . في اصلاح
 جامع الفضولين **فصل** . ان ربي موفقي واليه ادا . وعليه
 توكل . واعتمد . **فصل** . الاول في مسائل القضاء والحكومة
 وما يتعلق بذلك . وتقسيمها هذا . ما يصير به دار الاسلام
 دار الحرب . مسائل تفقه القضاء . كيفية الاخذ بقوايل ائمت
 الثلاثة . الشورى على قول ابو يوسف فيما يتعلق بالقضاء . احكام
 عدل القاسم . وصرفه . صيرورة الامام الى السلطان اماماً . نصق
 قد راجح به الاقتضاء . والقضاء . معنى قضبان في النار . وفي
 في اجبت الغزال القاضي بتأخير الحكم . وانه يعز ذلك . وما عجل
 بعض مسائل القضاة . اخذ القضاء برشوة . ارتش . الف . في
 وقبوله المذبة . جواز تعليق الحكومة بشرط . توقفتها زمان
 اضافتها تقيده . بما كان اضافتها الى السقفيل . حوازا . استنفاد . بعض
 الخصومات . وحصوله شخص معين . وعدم كونه في صلبها . في السقفيل
 تعليق الحكم بين اثنين . استخلاف الحاكم . حال العبي القدر سلطان
 او قضائياً . حكم القاضي في شئ ليس في ولايته . بيان الناطقون
 حكام القضاة . وما لا يكون . العبارة المدعى عليه . لوتنازعا . فبين مختصمان
 اليه . ليس القاضي العكر . ولا به على غير اجتهاد . في غير سوق الحكم .

جواز حكم السلطان بنفسه **مسائل الفصل الثاني** في غل القضاة
ولو لم يكن القاضى لا يترك على القضاة اكثر من سنة كما يشي
العلم اسباب غل القاضى لا ينفعل قبل سماع غزله بل ينفعل
فانه كونه وبغضه غل القاضى والوضي والوكيل القاضى
الغزل الحكم للوكيل غل الموكل وكذا في غيبه حقه **مسائل الكو**
موت الموكل موت الوكيل موت الوصي **مسائل القضاء** القضاة
بعد ما لم يكون الراي فيها الى القاضى **مسائل كيفية اخضا**
الحكم فيها الاعداء بالكمه وسوطلب الاحصاء والاعوج
ويؤخذ في الحكم المحقق في داره والاغدار بالكمه وسوطلب
قربانية **مسائل في** الى متفرقة ومن ضمن ان ثمانية القضاة
بفصل القاضى بالجدول تعزير الوصي في حقه انه ارثت
القاضى باثم لوائح على الصلح وبأثم لو ناس مسئلة فاطما
الحال المتقضى به خطأ او طلب في ثمانية القاضى قول القاضى
غزله لا يبين على القاضى شهدا على حكم وانكره القاضى لا يسمع
للمرأ ان يشهد بما اخبر به القاضى **الفصل الثاني** في مسائل
القضاة في المجتهدين ودعوى الفعل بلا تسمية القاضى على قضاها
يزاها القضاة في مجتهدين فيه بل يجوز بغير القضاة بالقرعة
عن النفقة ويرد احد الزوجين الاخر بقبول حقه وطلان
طلان مكره وسكران وباستفاضة عدة وبالقرعة فيمن حقه بعد
عبدة والعدة لم يعين فحاش **وبشهادة رجل وامرأتين** في حدود القضاة
وتنفي احدى المسائل المحققة ويجوز من المشاع ويجوز مع المدبر
ذكر تعريف ضمان المخلص **وضمان العهدة** وضمان الدرك **القضاة**
في مجتهدين لا ينفذوا اختلاف في جواز نفس القضاء بنفسه
القضاة على الغائب وللغائب على خصمه **بغيره** لا ذكر اسم
المجتهدين الدعوى وفيه خلال كل ما ذكر بعض مسائل مهمة في
بها ولم ينفذ مع مجتهدين **مسائل** عدم تسمية الفاعل في ذكر
الفعل فيها عدم ذكر المتولى والوصي والقاضى بيان مواضع
استدراك تسمية القاضى هل يشترط تسمية القاضى في الدعوى

والشهادة **الفصل الثالث** فيمن يسمع خصما لغيره ومن
لا يسمع وخصم يشترط حضوره لسماع الدعوى ومن يشترط
وتقصير من ذلك يذاه للمنتحى الدعوى على البائع وان خرج
المبيع منه **لا يشترط** حضوره الدائن لسماع بينة افلاس المحض
او قول لا خصم بطلان القاضى بغيره **عدم** استهانة حضور الموكل
او ادعى القضاة **الا عدم** استهانة حضور امرأة واحدة غائبة
في شهادته على طلاق وعقدها **موضع** استهانة حضور المرأة
حضور المنقول شرط في اثباته **ما يحدث** بعد الدعوى قبل
الحكم وحاصله **الخارج** المدعى عليه المدعى به عن يده حيلة لاسقاط
الدعوى **الفصل الرابع** في قيام بعض اهل الحق عن البعض في
الدعوى والخصومات وتفصيل ذلك **بذاه** دعوى العيين **دعوى**
الدين **دعوى** الميراث **الدعوى** على الورثة **احد الورثة** خصم عن
الميت فيما يتحق له وعليه **واحد** خصم عن الميت **عن** موتى **بذاه**
الوارث **وفي** الدين هو خصم ولو لم يكن في يده شيء من الزكاة **الفصل**
الخامس في مسائل القضاء على الغائب وللغائب وتفصيلها **بذاه** الحكم على
وكيل وصي حكم على الغائب والميت **الحكم** على الغائب لا وكل
عنه لم يحضر غائب عن البلد او عن مجلس الحكم ولو حكم نقض في الاصل
ليس للقاضي بغيره وكيل عن الغائب ولو نصب وحكم عليه
نقض **لا حكم** للغائب ايضا بلا وكيله فلو نصب عنه القاضي وكذا
وانفذ المحضومة بينهم جازة للقاضي ولا تية في حال المعقود جبراً
للاسان على نقض ان لا يسمع البينة على من ثبت وكذا لانه او حاشية بخرو
اقراره **الحكم** على المنتحى لم يجر وهو نصب القاضى وكذا لا غير المحتج
كان بعضهم يفتي بعدم نقض الحكم على الغائب خوفاً من بطلان
مسئلة الاغدار وهو الذي ادعى قاضى القاضى على نائب خصم
محقق **جواز** نصب وكيل عن خصم في حق الخصم **فصل** دفع افعال
الخصم موكل لو كيلة **شروط** انتصاب الخاضع لغيره الغائب عينه
الحكم بعد بينة او اقرار قبل الحكم عليه **مسئلة** الاغدار بالكمه

ما يلحق الجبل على الغائب **حيلة** اثبات عنق عليه حيلة
 اثبات دين عليه **حيلة** اثبات الحرة عليه **حيلة** اثبات دين
 عليه **ما** يلحق الفاضل في مال مفقود وغائب **للقاض**
شروط في مال المفقود **ما** يلحقه **ما** الغائب **ما**
 الب دس في انواع الدعوى **ما** يلحقها **ما** يلحقها **ما** يلحقها
 منها **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 مجلس الحكم **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 بانه في الدعوى **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 لقوة البيع واليمين **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ظهور المدعى به على خلاف **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 القرض **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 يفتح ما بان السب **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ليقرب **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ما لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 عد والورثة **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 شرارة **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 يسمع منها **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 دعوى **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 محو **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ما يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 لصحة دعوى النسب **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 البائع **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 به **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 والشهادة **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ببيع **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 لا بد من **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 نفوذ **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق

بوصف

بوصف **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 وذكر **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 احد **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 بعض **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ومن **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 اذا **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 بناء **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ومالك **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 في **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 منها **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 بها **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 اصل **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 وفي **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 دعوى **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 دعوى **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 على **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 دعوى **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 شتم **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 به **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 الشهود **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 وهي **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 في **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 بانه **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 في **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 هذا **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 الشهود **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق
 ما **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق **ما** لا يلحق

ما يلحق
 ما يلحق
 ما يلحق

ما يلحق
 ما يلحق

اسمها وسماها **الدفع** العاشر في التناقض في الدعوى وما
فيما يشتر أي تناقض وليس تنافض. وفي التناقض في لب
وارت. وشايل انواع الدفوع من احد الخصمين لاجل التفضل
كل ذلك هذا التناقض يمنع الدعوى لنفسه وبغيره التناقض
انما يمنع اذا تضمن ابطال حق الغير الملك لا ينفي مجرد النفي لوقل
لا دعوى لي قبيل زيد بطل دعواه الاتي حادث بعدة قال لا بد
لي ثم برهن قال لا دفع لي ثم اتى بالدفع امكان التوفيق بل يكفي
في قبول التناقض التناقض متحمل في دعوى العتق والخلف
تقديم صحة الدعوى تعيل عذر وصفي وارث. وتقول بالتناقض
بالحبس وكذا عذر المرأة في دعوى طلاق بعد الخلع والرقب
في دعوى عتق بعد الكتابة. است ووصي او عيب اخب في وقت
بعد ان باعها التناقض متحمل في دعوى حرته والسبب وطلاق
مسائل التناقض في سبب وارث. تناقض الشخص على نفسه
لا يمنع صحة دعواه سماع بينة على شئ في حق ابطال حجة الخصم
لان حق بنوت ذلك الشئ السبب لا ينفى بالنفي المائل
التي تكون دفع على احد الخصمين لآخر وما لا يكون وهي حجة مهمة
جدا وذكر ما مستوعبه مرتبة انما هو من خصائص هذا الكتاب
يعود في اسم الملك الوفاة فليفتنه باخر احتاج
من اول الباب. فمنها المسئلة تحت. وهو الذي يدفع بدعوى
وبدعة واجارة ورهن واغارة ومضيق وفارعة وساقاة كسفة
تخلف في اليد على دعوى الودعة نوع في الدفع بدعوى
الافتراء محجود ما عدا النكاح فسخ له لو تعارض موجب مستط
لواخر المسقط الدفع باقرار المدعى انه مشهود فسخه او كذبه
وتخو ذلك نوع في الدفع بدعوى استعانة واستيداع
واستيداع واستعانة واستيداع واستيداع ونحو ذلك نوع في الدفع
ما لا يحار قال اخرت بالمال ولكن ما اخذته قال هذا خط ولكن ليس
على هذا المال تصديق ان لم يكن مصدرا معنونا خطنا

دفع آف ونحوها محجود في الدفع بدعوى بيع وشراء
نوع في الدفع بدعوى ابراء واقالة نوع في الدفع بدعوى
الكره ودعوى طلع بنية الاكره او الى من بنية الطوع نوع
في الدفع بدعوى الحوالة نوع في الدفع بدعوى الصلح لا يسمع
بنية ابراء بعد صلح عن انكاره لا يسمع بنية اقرار باقضاء
الدين وكل صلح بعد الصلح باطل وكل صلح بعد شراء فالاول
باطل والآخر صحيح ثم سري او بالعكس نوع في الدفع بدعوى كساح وغيره
صلح نوع في انواع الدفع في بعض الدعاوى من النساء وعليهن
هل بنية الطلاق او الى من بنية النكاح او بالعكس الموت
لا يدخل تحت الحكم وكذا يوم الموت النوع في دفع منسوخة من
انواع شتى فمنه الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان
احد الورثة وقيل يسمع من بايع ومكفول عنه. مسائل
بعض حيل الدفوع فمنها حيلة دفع دعوى النكاح حيلة
دفع الرجوع في البتة حيلة دفع شراء شئ من فساد
حيلة دفع دعوى ملك مطلق اوحتاج حيلة دفع اثبات شئ
انه حيلة دفع دعوى ارض بعصمة حيلة لدفع امرأة تطلب
التفريق بعد مضى اجل العنان مثل دفع الدفع وصفي
مهمة لازمة الحفظ فمنها كون في اليد خصما بحجزة ودعوى الغصب
عليه وهذا حيلة لدفع دعوى الايداع مسائل احوال
الدفع والكتابة قبولا وعدة ونحو ذلك ومنها صحة
الدفع ولو زاد على ثلث مرات صحيحة قبل قيام البينة
وبعدا وقيل الحكم بعده وقيل ان دفع الدفع يصح ما لم يطره
احتيال وتبليس مواضع قبول الدفع بعد الحكم
ومواضع عدم قبوله الشك يدفع الحكم ولا يرفعها اهل
المدعي لا يثبت ان بالدفع شرط الا يثبت للمدعي ودعوى الدفع
ليس باقرار المدعي ولا تعديله بل مشهوده قال لا دفع لي ثم اتى باقرار
لا بنية له وحلف خصمه ثم برهن **الفصل** الحادي عشر في الاختلاف

بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق بها
وتفصيل ذلك بما يجب موافقة الشهادة للدعوى في كل
يجب توافق الشاهدين في المعنى واللفظ لا بوجوب اختلاف
المعنى عند الحقيقة **ادعى ملكا بسبب شهادتك مطلقا** **وبك للملك**
اكثر من القيد **شهادة مطلقا** ثم بسبب ادعائه فاجاب **شهادة بسبب**
ادعى مطلقا **شهادة واحدة مطلقا** **واخر بسبب** **وبك**
لانتم توافقت الشاهدين فيما لا يختلف بيانه **شهادة واحدة مطلقا**
واخر مطلقا **ادعى قبضا مورثا** **وشهادة مطلقا** **قبض المطلق**
يحل على الحال **ادعى قبضا مطلقا** **وشهادة مطلقا** **ادعى ان لم**
منذ سنة **وشهادة انه لم منذ سنة** **ادعى شواذ مورثا** **وشهادة**
مطلقا **وبك** **ادعى ملكا مطلقا مورثا** **وشهادة ملك** **بلا تاريخ**
ادعى شرا **ادعى اول امس** **شهادة شرا** **في امس** **قبل خلاف** **الملك**
ادعى ملكا بلا تاريخ **وشهادة مورثا** **ادعى ملكا مطلقا** **شهادة**
بانها شكو حقه **حالا** **بجلاف مطلق الملك** **ادعى دنيا بسبب**
شهادة مطلقا **الفرق بين الدين والعقود** **ادعى دنيا** **شهادة بسبب**
دعوى من بسبب **لوشهادة مطلقا** **لا يترتب** **ان يدعى** **السبب** **من قبل**
الامانة **وهو** **ذكر** **كل** **كان** **مع** **الدعوى** **ممكن** **ان** **يملك** **في** **الشهادة** **وهو**
كان **في** **هذا** **الملك** **المدعى** **بلا** **تعرض** **لذكر** **الحال** **فمنها** **في** **شهادة** **الدين** **على** **المستل**
يلزم **ان** **يقولوا** **امات** **وعليه** **دين** **في** **شهادة** **ملك** **في** **الماضي** **لوم** **تعرضا**
الحال **يقبل** **بجلاف** **شهادة** **على** **يدعي** **الماضي** **هاز** **اسناد** **الشهود**
المدعى **مسائل** **متفرقة** **في** **اختلاف** **في** **الشهادة** **وبين** **الدعوى**
والشهادة **منها** **ادعى** **دنيا** **وشهادة** **بإقراره** **بالحال** **شهادة**
بالحال **واخر** **بإقراره** **به** **في** **الدين** **يقبل** **بجلاف** **في** **اختلاف** **لان**
الدين **شهادة** **واحد** **تعرض** **واخر** **بإقراره** **به** **نوع** **آخر** **اختلاف** **ان** **يترتب**
في **زمان** **ومكان** **ولم** **ضابط** **مهمة** **شهادة** **يقول** **تعرض** **واخر** **بإقراره**
به **يقبل** **لولا** **في** **فعل** **مض** **نوع** **آخر** **مسائل** **متفرقة** **متعلقة**

باجل

باجل في الشهادة وبين الدعوى والشهادة فيها شهد
واحد بيمينه واخر بإقراره **ادعى** **فك** **شهادة** **اقره** **لو** **احد** **بيمينه**
واخر **بإقراره** **ادعى** **اداء** **بينه** **شهادة** **واحد** **بإقراره**
بعض **من** **مسائل** **الاختلاف** **في** **دعوى** **اداء** **او** **إقراره** **ادعى** **كفالة**
وشهادة **بإقراره** **بها** **واحد** **بيمينه** **واخر** **بإقراره** **بها** **تفسير**
العقار **والضيق** **الشهادة** **بإيجاب** **شهادة** **وتقول** **الفصل**
الثاني **عشر** **فيما** **يسمع** **في** **الشهادة** **بلا** **دعوى** **وفي** **الشهادة**
بالتسليم **وفي** **الشهادة** **على** **النفي** **وتفصيل** **في** **لك** **بلا** **الشهادة**
بطلاق **وعقود** **يقبل** **بلا** **دعوى** **في** **يمينه** **المراة** **والام** **لا** **الزوج**
والمولي **وتزوج** **المراة** **بسماع** **موت** **زوجها** **او** **طلاقه** **ثم** **يحيى**
ضرموت **الشهادة** **بجريمة** **المصاهرة** **تقبل** **بلا** **دعوى** **واختلاف**
في **الشهادة** **على** **وقف** **بلا** **دعوى** **وتزل** **بجلاف** **فيما** **تقبل** **فيهم**
الشهادة **بلا** **دعوى** **طريق** **ثبوت** **بلا** **في** **رمضان** **وتسوان**
عدم **مواضع** **قبول** **الشهادة** **وهي** **بلا** **دعوى** **مسائل** **الشهادة**
بالتسليم **مع** **الشهادة** **جواز** **في** **النسب** **والقضاء** **والموت**
والدخول **والمرء** **واصل** **الوقف** **لا** **شرائطه** **ولا** **بدن** **بها**
المصرف **عدم** **جواز** **النسب** **بالتسليم** **مع** **في** **غير** **الوقف** **الزمن**
بين **قولهم** **استمر** **عندنا** **فولها** **سمعت** **من** **الناس** **سأل**
الشهادة **على** **النفي** **ومسائل** **لا** **تقبل** **لوقامت** **على** **اثبات** **وفيهما**
نفي **تقبل** **وتقبل** **على** **النفي** **المؤثر** **بعض** **ما** **يقبل** **في** **الشهادة**
على **النفي** **حاز** **اثبات** **شرط** **يمينه** **ولو** **كان** **نفي** **لوقامت**
اثبات **شي** **حقيقة** **تقبل** **ولو** **في** **صورة** **النفي** **ولو** **على** **نفي** **شي**
حقيقة **ترد** **ولو** **صورة** **الاثبات** **الشهادة** **معتبرة** **لا** **يمينه**
الشهادة **بيان** **مدة** **القول** **في** **الاثبات** **الفصل** **الثالث** **عشر**
دعوى **الوقف** **والشهادة** **عليه** **وفيه** **مسائل** **متفرقة** **من** **الوقف**
متعلقة **وتفصيل** **ذلك** **بها** **القضاء** **بالوقف** **هل** **هو** **مض**
على **كافة** **الناس** **بينة** **بعضها** **في** **الغصب** **عقار** **الوقف** **وتفصيل**

هل يسمع الدعوى من الموقوف عليهم الصلح عن دعوى الوفقة
وعن دعوى الوقف باع عقارا او استراخ ادعى انه وقف
شكرا بوقف بل بيان واقفة اذكرها الواقف لا الموقوف
بعض خصائص شهادة في الوقف ليس للقاضي ان يعمل بصحته
خطوط قضاة ما صينة اذ الخط مما يورث انما يجب كالحج وحي
البنية او الاقرار لا الصك لو صح بصرفه في ما نزلت بطلان
بوقفته لا يفتى به احكام بناء مستاجر في وقف ارض وادارة
عقار الوقف يعتبر الزيادة عند اكل للارزاد واحد تحتها انما
اولى لورضى بالزيادة يفتى بضمان منافع وقف و مال بنيم
ومعد الخسنة اي يجب اجر المشمل متول اجرد دون اجر مثله لزمه
وكذا ان اجر منزل صغير شراد المتولى شيئا للوقف مشروط
بما زاد استعمال الوقف مشمله مع الواقف وقف مشروط
ولد النسب في الوقف على اولاد الادلاء العبرة في الحصول بنوكا
لوقت الحصاد هل الوظيفة معلقة ام آتية وقف المستقول
لم يخرج الا في المتعارف فكم وقف التقدي على المسجد حكم وصية
دار على المسجد يعني سنة في اعادة دار الوقف وثلاث سنين
في ارضه طالب التولية لا التولى كذلك القضاة وقف بناء يدون
ارضه ما يطلق عليه مصارح الوقف شرط الواقف كض الشارع
الى في مواضع ترتيب مصارف الوقف يضر المتولى كل سنة
قدرا للغير ولا يقال انه لا حاجة اليه بتعين الاف في الوقف
بالانفعاله **العصبة** الرابع عشر من شدة يشي ثم ادعاها لنفسه
او شدة له لغير الاول وفيه مل تناقض ان هذا في شدة مائة غلط
ورجوعه ونحو ذلك وتفصيل ما ذكر هو هذا قال له كنت لفلان
خط اقرار على كذا يكون اقراره بيمين المدعى عليه ان الشاهد
ان اذ ملكي بالخلف الشاهد لو اقر اقراره قال لا شدة له في غير
شهادة يبدل الرجوع ان يقول كنت مطلقا في شدة مائة ما عرفت
فبونه فاقبل بقاءه حتى يوجد الميراث ت يذكره لا يحتاج اليه في غير ذلك

فذكر

فذكره وتركه سواء سئلته ايجاب الضمان على الشاهد **العصبة**
الخامس عشر في الخلف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه ضمان
او يثبت وفيه انواع الاول في المقدمة الخلف انما يجري في الرعا
الصحيحة انما يخلف في غير القود فيها جاز الحكم بفساد لا فيما لم
يجزه النوع الثاني في مواضع الخلف على البنات والخلف على
الخلف على فعل نفسه على البنات وعلى فعل غيره على العبد لا
اذا كان شتبا يتصل به في خلف ثباته لو وجب على العالم فاقفة
ثباتا سقط الخلف مسئلة خلف فيها كمالا المقتضى ضمن له لارس
الميت خلف كل الورثة خلف اعد الورثة يدون الميت كاف
التمخلف على الحاصل والخلف على السبب المدعى عليه
لو انكر السبب يخلف على السبب ولو قال ما علي ما يدعيه خلف
على الحاصل قيل ينبغي ان يفوض هذا الى رأي القاضي لخلف كيف
ما رآه من المصلحة النوع الرابع فيما يخصه من خلف الخلف
وما لا يخصه في كل موضع لو اقرت لزمه فاذا انكر خلف
الا في ثلث البنات يخرج في الاستخلاف ودون الخلف
يفتى بقولها انه يخلف فيما عدا ذلك ولو كان واحدا
المناظر ون ان هذا لو المدعى عليه منعت اما لو
مطلوما يفتى بقول له حنيفة انه لا يخلف في الكناج
والرحقة واستيلاء ورق ونسب واولاده والفق
في الابدان لم يدع المدعى هذه الاشياء مالا اما لو ادعى
خلف وفاقا النوع الخامس في ما لم يتفرقة
متعلقة باليمين لو اقر اذ قيمته عنه من غاضب
بعده يخلفه ولو اقر اخذ العاين يدعى على المشتري
ودعوى العاين على غير البديل لا تسمع الخلف
عند غير العاين لا يعتبر وكذا النكول لو حكم القاضي بفساد
مرة واحدة جاز عرض عليه اليمن ثلث مرات فابى قال فلان الخلف

فيما يخص الخلف ثباتا
في العلم لا يتغير
في العلم لا يتغير
في العلم لا يتغير
في العلم لا يتغير

استعمل بعد التناول بهيل ولو حكم بانه السكول حقيقي وكذا
عبد وصفي باذونات بجانان برهن ان المدعي حلف عند
خافض بله كذا يقبل ولولا بينة له حلف المدعي بسلام الدين الى
الوكيل في غير مجلس الحكم لا يصح تخليف الحجرة بحج البتوع
وتخليف الشفع من حكمي بالملك استينافه حالا اي انشاء
لا يصدق بلا بينة في كل موضع ادعى انه اقرته كاذبا بحلف
عند شمس بعبه يقضي وقيل يفرض الى القاضي او الخليفة
في بيعه فله حلف خصمه اربعة اشياء تخليف القاضي فيها الخصم
بلا طلب المدعي الاجماع على تخليف مدعي دين على ائتمت بلا طلب
وارثه او وصيه وكسب ووصي ومتولي واب صغير يخلف
ولا تخلف الا وكسب بيع او حصونه في رد بغيره لا تخلف القاضي
ولا تدفع على كونه شهوده تخلف المدعي والثابت امر مشروح
باطل وفي قول ضعف جواز تخليف الشهود جاز التخليف
بطلان وعناق لوانه الحفم كن لا يحكم بكونه ولو حكم لا يصدق
في دعوى اشياء مختلفة مجمع القاضي الكل وتخلفه عليه مرة
لو انكر فطه لا تخلف عليه لا تخلف على عتق العبد بلا دعوى
واختلف في الطلاق وعتق امة بلا دعوى انكر وكالة او وصاية
لا تخلف وبعض مسائل لا تخلف فيها مائة تحفظ للمحقق
عليه تخليف للمحقق القول في كل امانة للامان مع الممان
والبينة ببينة الضمين يقبل بينة لا يمين على الايمان كل ايمان
ادعى ايمان الا امانة الى رتبها تصديق الا في مسألة القاضي لو
حلف المحم بلا طلب المدعي تخلفه المدعي ثانيا البينة حجة من
حيث الظاهر لا يمين في الحد وكلها السارق تخلف لاهل المال
لو اراد المدعي اخذ المال لا القطع يستخلف في الحدود اذا قضى
خصما كعقوب عتق عبده بالزنا تخلف في الغرر لا تخلف على حق
محمول الا في ستة مواضع **المسألة** الاربعة شواهد الاستحقاق
والعور وما يتعلق بها من احوال الروايد في الاستحقاق ونحو ذلك

وتنقل

وتنقل ما ذكره في الاستحقاق الرجوع بالخروج من اربعة امور استحقاق
توحي ان مبطل للملك وناقض للملك وبينهما فرق الحكم بحسنه الامر
حكم على كفاية الناس وكذا العتق وفروعه الحكم في ملك مورث حكم
على الكفاية من وقت التاريخ لا قبله القضاء بعين في ملك مورث قضاء
على كفاية الناس من وقت التاريخ لا قبله البيع متى يفسخ الاستحقاق
المبيع استحقاقه باقرار المشتري او كونه بطلان الزعم بالحج
شرائط صحة دعوى استحقاق المبيع من المشتري على بائعه جليل
المستحق عليه مع بائعه العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع فوكه
يدان شرطه فيقر وتكلم كعادتك بل يحتاج الى البينة على
الرجوعات والاستحقاق الاول وعند دفع الثمن بلا اقراره لا استحقاق
لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بشهادة على ثبوتها
وكذا كل ما سوى نقلي شهادة ووكالة حكم الاستحقاق من يد
مستاجر ومودع وعاصف فله حلف المستحق من مودع او فاصف
فلما ملك ان يدعي على المستحق اراد المشتري الرجوع فقال بائعه
لي دفعه استحقاق من يبيعني ومنه ومن مودع بعد هذا البيع
وقبله يقضي استحقاقه وتوفيل يبيع غيبته الدابة من تاريخ ملك البينة
ابرار المشتري بائعه عن عهد الاستحقاق المشتري يرجع
على بائعه ولو اقر ان شهود المستحق وشهود المودع وشهود العاصف
الى المشتري بعد الاستحقاق هل يلزم رده على بائعه اذا اجتمع
البينة والاقرار فيها يقضي بل يرجع الواهب على بائعه
كيف يخلف المستحق عليه المستحق كقول ثنين يسع فاستحقاق المشتري
فكر المبيع حرا وقد مات بائعه فملكه وبائع المبيع حاضر وكيل
غائب ولا بد من مكانه بطلب من موكله للمشتري ان يدعي على البايع
وان خرج المبيع عن يده مسائل الرجوع فمن الزايد في الاستحقاق
كبناء وولد مما يذلل تبعه يرجع بقيمة البناء يوم الاستحقاق
يوم البناء بشرط الرجوع على البايع بالبناء ونزع ارضاء شراها
فاستحققت اخلاف المستحق عليه مع بائعه بل يرجع البايع

على بائع ثمن بناء رجع عليه **شترى** كما في استحقاق أرضه فمطهر
شترى أرضا فيها أشجار فاشترى الأشجار لا الأرض ولا وصفها لغيره
أذا قبضت الأرض وصفها من ما يدخل في البيع تبعا دعوى الاستحقاق
على الشفعة البيع بشرط القرار فتمت البناء ليست في الركن
وله المخور رجوعا فتمت **قال** استحقاق البعض استحقاق البعض
من بيع غير ضرره استحقاق بعض ما لم يضره استحقاق بعضه
فقبل قبضه استحقاق بعضه بعد قبض بعضه استحقاق بعضه بعد
قبض كله **الفصل** في بيان عقود بيعين
فيها النقص وما لا يتعين وتفضيله هذا لا يتعين النقصان
في المعاوضات ولو عرفت **غير** المثل في بيع ابداء الوكيل
والعدوى المتقارب بين بيع وتضمن وما يتعين العقد
فموسم بيع وهو لم يتعين فكل من الا ان يقع عليه لفظ المبيع
قبل التمسك ما كان في الذمة النقصان اما ان ابداء لا يتعين ما
بالعقد الاموال بل في اقسام النقصان منس واحة في قبض
الاحكام العقود متعين في تبرعات وشركات ومضاربات
وكالات قبل التسليم واختلف فيما بعده يتعين النقصان
في عقود وامانات ايضا بل يتعين النقصان للرذ في عقود
فاسدة تعينا في بيع فتمت الاصل تعينا في قبض من
وبين مشتركة في الاثان يلزم رد مثله لا عينه **قال** تجالس
القبضين في ايمانها وما يتوب احد منهما عن الاثم وما لا يتوب
قبض الرهن لا يتوب عن قبض البيع القبض مساوية
ليس قبض المبيع لو تجالس الدنان تقع المعاوضة بين
الدراهم لا قبض فصارا بدين الدنان غير ما في امانة **الفصل**
الاسن عشرة في بيع الوفاء واقفا **قال** في بيعه واحكامه
وتفضيله ذلك هذا فيل سورين وقيل في بيع صحيح وفيه
سنة احوال ايضا منها ما صحح الامام في بيعه ان العبرة في
القرافات للمقاصد والمعاينة لا الصور والمباني والعبرة بها

للمنفذ

للمنفذ لا المحظوظ متى استرد البائع مبيع وفاء **قال** احكام
مقتضى البيع وفاء استهلاك الشترى البناء او الشجر بل
الشترى وفاء خضم لمن يدعيه خراج المبيع وفاء على بائعه الوفاء
بل بلك بيع عقار الصبي وفاء بل يجوز بيع الوفاء في المنقول
باقية وفاء ثم من آخر باقيا بلا اذن المشتري الشرط اللاحق بل
يجوز بائع العقد بائع ادعى وفاء وشترى باقيا فالقول لمن
الفصل التاسع عشر في الاجارة المعهودة بسمرقند بين
المقرض والمقرض لبيع الرجح طلاله القول الدافع في قبضه
اذا وجد القليل **قال** فلكل بائع في قدر ما قبض وصفته
وتعنيه **قال** المستاجر ما دفعه اليك من رأس المال وقال
مقرضه هو من الاجارة حكم وقوع مثل هذا الاختلاف بين
ورثة والطالب **قال** الاجارة بين بائع وشترى ما وراهن
وعاصبت ومضوب منه **الفصل** العشرون في دعوى الكفا
ومهر ونفقة وجهاز وما يتعلق بذلك وتفضيل ما ذكره هو هذا
ما كل دعوى الكفا يقع بانه بحري الخليفة في دعوى الكفا
ادعت كفا فذكر ادعى كفا من كونه الجهر والابنية له ادعى
كفا امرأة فاقرت لاحد ما سئل الشهود منى تزوجها فكتبا
التحج والصلح عن دعوى الكفا برهن على كفا فتم نكاحه
عدالة شهوده **قال** كفا فبرهن عليه لا نفقة له بل
دعوى المهر فتمها دعوى ما مر مثله في المسح وبالعكس **قال** ان
زوجين او زوج ووارث في فصل المهر وقدره تحكيم مهر المثل
دفع الزوج مهر امرأة الصغيرة الى وليها او وصيها الكفا لا
ثبت بخود التصديق ليس لغيره وجه وقاض ولاية
في مال الصغير **قال** وقعت مهر الى ابيك في صغر وصدقة
الاب لم يجز جبر الورثة على بيان قدر المهر اذا اتوا باصله في ال
نكحة عارية يصدق تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب شترى لها
مناعا فقال من المهر وقالت موبدة لا يجب عليه حق امرانه

في خف أمتهاء مسائل عوى النفقة فمنها البس النفقة وهي شقة
بنت البهنا لا نفقة لغيره لا بجامع مثلها حد مسالخ الجوامع
النفقة للنفقة شقة خروج الزوج بها الى اتي بلدت لا نفقة
في تكاح فاسد النفق على محنة الغير لزوج نفقها بسنة
النفقة المجلد لا يطلب بموتها مسائل دعوى الجواز فممنها
ما نت فاختلف الاب والزوج ان الجواز عارية او بية
صح اشهادا على اقرارها ان جميع ما في هذا الصك لايه وقع
الزوج المجهول ولم تأت المرأة بالجواز قبل كل دينار من المهر
المحل لثنته وثانيه من الجواز او اربعة تزوجها على انها بكر على
رباوة من مهر مثلها فاذا ثبت مسائل كون الولد للغير
فمنها منكره تزوجت باخر وولدت منه فالولد لمن يكون
مسائل احكام الخلوة فمنها احكام فيها الخلوة كالوطء الخلوة
والتي توجب العدة **المفصل** الحادى والعشرة ونحو مسائل
الخلع وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا الفاظ الخلع بالهرسية
احكام الخلع هو طلاق بين وهومن الكتابات انما الخلع فيه
بانه في طلاق لا اختلاف الفحائية فيه يبرأ بالخلع عن المهر وهل يبرأ
في الطلاق بماله الفاظ الخلع بالفارسية يبرأ عن المهر
فيها ولا يبرأه لا يسقط نفقة عدة ونفقة ولد واجرة رضاع
انما بشرط الخلع مسقط الحقوق السكاح عن كل مناهة قوله
لغيره بغيرك منك او وهنك منك الفرق بين تعليق ومجازاة
في الخلع الخلع لا يبطل بشرط فاسده كونه الولد عند امة حتى
الولد فلا يملك الام ابلا له طلقا بشرط ان لا يخرج سلبا من
بيته فقال اخرجت وانكرت قالت لو لم يبرأ من مهر امة
حقها كمرار يست لا يبرأ عما عدا المهر الخلع قد يكون مجازاة
خلعها وبذل لها المال حتى الخلع لا يبدل وكلمة خلع مجازاة
او طلقها بماله ومن مدخولته ويكره طلعها بل عودت امره
ايما بخلع على ابعثه اوجه سودا لها منه الخلع على اربعة

ايضا جاز

ايضا جاز من وكفاة بديل الخلع والتا جيل خلع السكران
وافتح بعض الفاظ خلع بالفارسية الخلع يكون بوضوح
عالمه والفرق خلعك وخلعتك واخلع الفاظهم بها الخلع والتا
لا يتم تعريف الطلاق بالبين والرجع مسائل التكرار وذكر العدد
في خلع وطلاق مسائل نفقة متعلقة بالخلع ايضا وقفت بدل الخلع
فقال قبضت لجهة اخرى خلع الزوج الصبيته مسائل خلع
الوضوء خلع الاب بنتها الصغيرة مسائل الاستثناء والشروط
ادعاء مما الزوج وكذا بقوله القول ما يقبل فيه الشهادة
على النفقة **المفصل** الثاني والعشرة ونحو في الامر بالبدل ما يتعلق
به وتقسيم ذلك هذه التفويض اليها لو كسب ام تملك
والى اجنبى لو كسب وفي مسئلة تملك احكام التفويض ونحو
ما يتعلق به التفويض الواقع بامر بالبدل هو البين المستبر
في بطلان خياره الاعراض او تبدل المجلس اختلاف احكام
كلمة كلام واذا وصى وان ولم وابن وانها وحيد وانى وكيف
ونحو ذلك الطلاق له مطلق بالزمان لا المكان لا يكره الخلع
في هرگاه وهره وهرمان وهى واليهشم ويكره في هر باره ترا
طلاق ايقاع طلاق ترانقويض الفرق بين قل لها امر كسب
وقل لها امر يا بيه وكذا بين قولها تشهد انه امرنا ان يخلعها
انه فوض اليها امره وقولها تشهد انه قال لست فوض اليها امرها
معرفة التفويض بالماله بعض الفاظ الكتابات ما يقع به الطلاق
بإيقاع المفوضه على نفسها هل يقع شئ بقوله كلمتي اولسون
او كلمتي شدي اولسون الحكم العام هل ثبت لعرف خاص لا يتم
العرف الخاص ولو اذنت به احكام اقسام الامر بالبدل النسخ
لا يبطل التعليق او عن الزوج انباء حتى وانكرت المفوضه اليها
ايكون عذرا في عدم وقوع الشطر التفويض ما يقع به والاقبال
الضرب اسم لفعل شوي بعض ما يقع به من المرأة ولا يستل

لا يملك المهر

لا يملك المهر

حيلة المطلقة لما لم يقع احتمال ان مسكها ولا يطبق المحلل
 ما لم العطف بحرف او منها معان حرف او الفرق بين
 حرف او الواو حرف او في موضع المعنى بمعنى ولا وفي الاثبات
 للتخيير وبين اثبات والمعنى معنى حتى ان امكن والا فلتخبر اذا ذكر
 بين اثنين في البيع بحيث لوجود احدهما وفي الاثبات يميز باحد
 ما لم العطف بحرف او واو فمنها من العطف مطلقا بلا انقضاء
 مقارنته وترتيب فلا ثالث فيه. الحلف بكلام فيه واو على ثلثة
 اوجه لو علق شي لوجود فعلين هل يقع بوقوع احدهما او على شيء
 لعدم فعلين في مدة فاذا مضى ولم يوجد الشرط ينظر فيه الى
 الترتيب الى الحث في البيع الحلف بشرط واحد واختلاف في الاثبات
 قبل الحق ان يغير العرف في كل ذكر ^{البيع} الثالث والعشرون
 في تصرفات العتق والاحكامها وتفصيل ذلك هذا ما لم
 يحتاج العتق في فسخه لوزوج الحالف ففصولي فاجازة ففصولا
 لا يثبت ما يكون اجازة ففصولا او قولا وما لا يكون حيلة الحلف
 لا يزوج بفسخه العتق في الكساح هل يملك احدهما لا الاخر
 وعاقبة بالفسخ ما لم يزوج العتق ففصولا ففصولا ففصولا
 لصحة اجازة المالك بعد الاجازة هو كسب سكوت المالك
 عند بيع العتق ما يكون اجازة قولا بملك الثمن في يد العتق
 توقف العبد على الاجازة قولا بملك الثمن في يد العتق
 لو لم يجز ما لم يشر العتق ففصولا ففصولا ففصولا ففصولا
 العتق في شراء العتق على وجوده ما لم يزوج العتق في بيعه
 مسألة صلح المدعي مع العتق على ثلثة اوجه الامر ببيع امر بفسخ
 وكذا المخلع لا الكساح وقد ذكر في فصول العتق في فصل ما لم يزوج
 ما لم يزوج اجازة لاحقة الاجازة تخرج العتق والافصال
 الاجازة في العتق وتخرج العتق لا الممنوع ^{الرابع}
 والعشر في الخيارات وتفصيلها هذا الكتاب روعان يوسع

ثبت

ثبت في عقود الاجل الفسخ ككساح وطلاق وعتق وهو اقسام
 لا يجري في الكساح خيار شرط وزونة وعيب لا يرد المراه بعيب
 وكذا الزوج وقال محمد طهارة بجنس وبن وبن وبن وبن
 لو لم يزوج الفسخ بعد لا يرد زوج بعيب وعيب خيار
 الكساح اربعة الاول خيار المخرجة الثاني خيار العتق للثالثة
 الفرق بين هذين الخيارين الثالث خيار بعد الكفاة ربي
 من بعض الاولياء دون بعض ولي ابعد يقوم مقام الاقرب
 عند عيبه ففسخ الغيبة المنقطة كفاة الثاني للرجل
 هل يفسخ من له المخاصمة في الكفاة شرابط الكفاة هل يفسخ
 الكفاة في الفعل الرابع خيار البلوغ وجه الفرق بين
 وبين خيار الفسخ الفرق بخيارات بلوغ وعتق وعدم
 كفاة ليست بطلاق كيفية ثبوت خيار في بلوغ وشفعة
 قالت رددت الكساح كما بلغت وقال سكت الفرق التي
 يحتاج الى الفسخ سنة النوع الثاني من اجازات هو
 ما ثبت في عقود تحمل الفسخ بيع واجازة وقسنة وصلاح
 عتق وهو اربعة خيار شرط وكتفين وزونة وعيب
 مسائل خيار الشرط ففصولا ففصولا ففصولا ففصولا
 او للثالث هو بفسخ في ثمانية اشياء يملك المبيع قبل فسخه
 شرطا خيار ما هو بفسخ خيار شرط منعقدان اختلاف في
 اشراط الخيار او في مضي مدته او في قدرها مسائل خيار
 التعيين قال البائع ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك فانه
 خيار تعيين للبائع ايضا اجازات هل يورث صحة خيار
 تعيين ففصولا ففصولا ففصولا ففصولا ففصولا ففصولا
 بالمشتري لو ابطل قبل الزونة بيان ما بطله وما لا بطله شرطي
 ما راد سابقا قال البائع بفسخ ما راد وقال المشتري لا يرد
 اختلاف في غير المبيع رونة احد شيئين هما زوجان ما كان كونه
 بعضه كونه كله وما لا مسائل للاستصناع ففصولا ففصولا ففصولا

بيع انتهاء العقد فيه ليس بلازم لا يجزئ الضائع على العمل و
المتضمن على القول هو لا يجزئ فيما لا يتناول منه الوقف
ضرب الاجل من المتضمن ومن الضائع مسائل في الغيب
كل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو غيب مسائل
دعوى الرد وانقصه شرط صحة الخصومة فيه شرط الرد
يعيب على البائع وهو على بائعه شرط رد الوكيل يعيب
تصرفه بغير وفاقه مسائل اقسام العيوب في
اربعة ما يراه كل واحد ما لا يعرف الا الاطباء ما لا يعرف الا
الناس ما لا يعرف الا اهل الخبرة مسائل تعداد العيوب
بيع بيع معيب بلا تعريف غيبه معصية مسائل ما يمنع الرد و
ما لا يمنع لا يرد اذا لم يكن غيبا عند كل الخار الرد وعدمه
في بيع معيب بعضا واستحق بعضه اختيار الثالث بهلاك
المبيع مسائل الرجوع بالنقصان وعدم الرجوع مسائل
الصلح عن العيب مسائل البراءة من العيوب **الفصل**
الخامس والعشرون فيما يتعلق من العقود بالشرط وما لا
يتعلق وما يصح تعليقه وادافته وما لا يصح وفيه التناقض
في البين وغيره وفيه بحث دخول الغاية في مفاويف
مسائل تحريم احوال وتفصيل كل ذلك هذا تعليق التعليلات
والتمسك ان بالشرط تفصيل ما جاز تعليقه بشرط وما لا يجوز ما يصح
تعليقه بشرط وبطلان بقا سدة خمسة عشر وما لا يبطل بشرط ثلثون من ملك
التخلف ملك لتعليق الا وكيلا الطلاق من لا يملك الترخ لا يملك
التعليق الا بعد ادم بن ما يصح اضافته الى زمان اربعة عشر وما لا
يصح عشرة البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضع
مسائل بحث دخول الغاية في مفاويف وعدمه فقها ضوابط
كثيرة منها انها راجعان الى الدليل قيل ولو كان ان يحضر في مثاله
العرف في الاعمال والاجارة لا تدخل الغاية مسائل التوقيت
في البين اجملة لمن قال لها ان وطنتك ما دميت ابر الى فان

طال في

طال في ثلاثا الشرط لو وجد في غير الملك بخل لا الى جوار مسائل
توقيت الكفالة مسائل تحريم احوال وانه طلاق عرفا **الفصل**
السادس والعشرون في تصرفات اب وصي وفاض و
مثولي وما مورس كغيره ووكيل وكوفا ومن بخل عنه
الغبين ومن لا يتحمل وتفصيلها بهذا نصب الفاضلي ومسا
ومتوكليا للقاضي بيع مال المديون غدا في يوسف
محمد الولاية في مال الصغير يكون تصرفات وصي الصبي ولو لم
تصرفات مثول واب وفاض ووصي ووكيل ومضارب
مخلوطا وفي خلال ذلك ان تجوزات بيع عقار
البسم سبعة اما بيعي غبن ليس لو انقروا ما لو خش فلا يفي
منه القدر اليسير ضمان من مات مجهلا للامانة هل للقاضي
عزل وصي بعد ذلك كاف لا يغزل وصي الميت الا في ثلث من
بخل منه الغبن اليسير بخل اليسر الا في ست مسائل ليس
الحاجة جاز في اربعة تصديق الوصي فيما يدعيه بلا شبهة في اثني
عشر وضابطه ان كل ما هو مستطاع عليه تصديق هو فيه
وصي القاضي كوصي الميت الا في ثمانية وصي الميت كالا ب
الا في مسائل الفوق بين الوصي والوكيل ذكر ما لا فرق فيه
بينهما الوق بين وكيل بيع ووكيل قبض دين **الفصل** السابع
والعشرون في مسائل الزكاة والورثة والدين وما يتعلق
بذلك وفي خلال ما ذكر بعض تصرفات الوصي وتفصيل
مسائل هذا الفصل هو هذا مسائل فتحة العقار لانقاذ الفسقة
بمجرد دعوى احد الشركاء الغلط ودعوى الغلط فيها على وجه
مسائل الدين على الميت جاز استخلاص الوارث شيئا
الزكاة باءا فية الى الغرم لا الى الورثة احد الورثة ضمير الميت
فيما له فية وعليه شرط ان يقاب احد الورثة ضمير الميت
الصبي لمع في ثمانية وعشروا لا يجزئها الوصي مسائل شتى
من جنس كل ما في مسائل اثبات الورثة التناقص في الميت

مسائل

لا يجمع صحته دعواه مسائل شتى من جنس ما مر ايضا المبت
 لا يرث الا في مسألة المبت لا يملك بعد موته الا في مسألة
 قول البعض بنورث بنت المقت من المقت المبت ليس
 في زمان ثابت المال **الفصل الثامن والعشرون** في اقرار
 احد الورثة بدين او وصية او بوارث آخر وتفصيل ذلك
 هذا مسائل اقرار وارث بدين على المبت اقرار احد الورثة
 لا يصح على البقية اقرار احد الورثة بدين على المبت بيع
 وارث شيئا من تركته في حياطة بالدين اقامة بينة على خصم
 مقرر اقرار وصي بدين على المبت مسائل اقرار بوارث
 قال المقلد بالنسب انما نقول لك ذلك لست بمالكه هذا
 ثلث مسائل امرأة ولدت بعد موت زوجها اقراره
 بولد ووالدين وزوجة ومولى جاز اقرارها بالدين وزوج
 ومولى وبولده ولو لا زوج لها ولو موفقة فبشهادة القابلة او
 تصديق الزوج **الفصل التاسع والعشرون** في التفريق
 الفاسدة وانكاحها فيما يكون مضمونا لبعض وجوب
 وما لا يكون وتفصيل ذلك هذا **باب** انكاح فاسد
 لا نفقة في نكاح فاسد فاسدة كصحته في النسب الفاسد
 لا يجرم انما يجرى انكاح حكم وقوعه مباهرة بين زوجين
 مسائل البيع الفاسد بيع النكحة لو انحل بالعقد شرط فاسد
 بل يلحق زوايا البيع فاسدا الزيادة التي تمنع الرد وما لا
 تمنع شرائط فسخ الفاسد ولا بشرط فسخ الفاسد باعه
 صحيحا فاسدا مسائل اختلافات المتبايعين في صحة
 وفساد وفي اصل الثمن وفي ان البيع بات او فاء وفي البيع
 والرجعية وفي انكاح والنيات وفي الطوع والاكراه وفي البيع
 والتجربة مسائل ترجيح بعض النيات عند فسخها لغرض
 بشيئين دين وبراءة وبشيئين بيع وبراءة اختلاف المتبايعين في صحة
 وبطلان لغرض بشيئين جرح وموت بعد تزويج غيب وكون

البقية مثل

القيمة مثل الثمن وبشيئين كون التفريق عاقلا وكونه مضمونا
 او مجبونا وبشيئين الكراه وطوع واختلاف المتبايعين في قدر
 الثمن ووصفه وجبه وقدر البيع وفي الثمن والمبيع جميعا
 قول كل منهما ان المبيع يملك في يد صاحبه برهن احد
 خارجين على الغصب والاخر على ملك مطلق عند الشاهد واحد
 وجرحه اخر عند جماعة وجرحه اثنان لو اجتمع بينا نكاح وطلاق
 او بينا ملك وعنف او بينا رقي وحرية او بينا كون البيع
 وفاء بامانة او بينا العسار والبسا او بينا كون الدار في
 يد كل من المتبايعين او بينا كون البناء وجوه للمشتري
 وكونه للشقيق مسائل الاجارة الفاسدة هي تفصيل
 بالشرط مسائل الرهن الفاسد فاسدة كصحته الرهن بالآلة
 على ثلثة اوجه ما يجوز الرهن به وما لا يجوز **الاعيان**
 ثلثة غير مضمونة ومضمونة بعضها ومضمونة بغيرها مسائل
 الهبة الفاسدة فمنها جاز بهتة مشاع فيها لا يجهل القسمة لا يجهل
 طرؤا الشروع يفسد الرهن لا الهبة جاز هبة شاعلا لا يجهل
 ولو في يد الموهوب له صح **باب** الشركة الفاسدة
 لا شركة في المباح اشترك فيها كل الناس لا شركة في
 العوض جله جازها مسائل المضاربة شرائط جوازها
 خمسة لا يجوز تغير النقد بين بيان ما يفسد حكمها انواع ما يملكه
 المضارب مسائل المزارعة شرائط جوازها اختلاف
 المتعاقدين في بعض اشياء مسائل المساقاة مسائل الصلح
 فمنها الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة لكل منها فسخ صلح
 فاسد جاز الصلح عن معلوم او مجهول على معلوم لا مجهول
 الفسك والابراء عن اعيان وصحوق ودون مجهول جاز
 كل صلح بعد صلح باطل كل صلح بعد شراء باطل كل شراء بعد شراء
 باطل الاول كل شراء بعد صلح باطل الثاني كل صلح بعد بيع
 شرط صحة الصلح يتعلق البراءة بالشرط باطل اخذ شيئا لم يوجبه

بما صح

باطل

الدار بعض مصاحبات جازية وباطلة حكم صلح وقع على بعض الذين
 بدل الصلح عنه انواع مسائل الكفالة لمعاني لفظي العدة ونحوها
 عند الفقهاء ما يجوز الكفالة به وما لا يجوز ضابطه للجواز وعدمه
 الفاظ الكفالة مسائل الوضوء بكرة السفحة وهي نوع من الوضوء
 مسائل المكاتب **الفصل الثاني** في مسائل الشروع واحكامه
 وتفصيلها هذا الشايع في مسائل اصول مساله سبعة مسائل
 بيع المشاع مسائل اجارة المشاع مسائل بينه المشاع
 به من شرائط الهبة الاقرار والغضن مسائل وقف المشاع
 مسائل رهن المشاع مسائل غصب المشاع المنفقات
 في ابداع مشاع وافراضه ومضاربه واعارته ووصيته وما
 استحقاق المشاع فقد مر في فصل مسائل الاستحقاق في فصول
 ومربون ومناجر وبيع ارض وفعت مزارعة وكرم وحف
 مساقاات وفيه مسائل الزرع في ارض غيره بامره وبدونه والزرع
 في ارض غصبها وفيه بيع غار على اشجار وجود ذلك وتفصيل كل ما
 ذكره هذا المصنوب منه خبر بين الفقهين غاصبه وغاصب
 غاصبه الثاني ببراءة بالزاد على الاول بيع الغاصب وعقبة
 واجارة بيع الرهن والمناجر اجارة المربون ورهنه
 ما ينسخ به الرهن والاجارة وتول من فعل اجره حاله خدام اجر
 لغيره اليوم او يبيع او يهبه بل يبيع مسائل ارض وزرع يبيع
 ارض وفعت مزارعة ومساقاة يبيع زرع مشترك
 حيلة جازية يبيع الفصل يبيع ارض مزرعة قبل ان ينبت
 شرط دخول الزرع في بيع ارضه مسائل الزرع في ارض غيره باذن
 او غصب بيان مواضع يجب فيها الفلانة على المزارع وان
 لم ينفذ مزارعة احكام زرع مشترك ونحوه مسائل يبيع عمر على
 ثمنه ونحوه ما يدل في بيع الكرم بغير ثمن يبيع حشيش ارضه
 لانه مباح لا يملك **الفصل الثاني والثلاثون** انواع العقارات

والقانون في بيع مضمون
 الذي يملكه المالك

الواجبة وتفصيل كيفيةها وفي فقهين الامين وبراءة
 الفقهين وتفصيل كل ذلك هذا مسائل ضمان الامر ضمان
 من يضمن بالامر الاكره ممن يتحقق نفس امر السلطان
 اكره الفضايل على الامر او المأمور مسائل ضمان السائق
 مسائل غصب قرض ونحوه مسائل اجنابات على القضي الحنا
 منه لا يملكه لغير العوب حكم من خدع بنت رجل او امرته
 فقدت بنت رجل عند زوجها مسائل غصب من كراهة
 ومن نائم مسائل النسب والدلالة متى احدثا سمات منه
 او دخله بيافات فيه جوعا وعطشا جبه وطين عليه الباب
 فأت جوعا القاه في الماء فغرق فيه اذا اجتمع المنسب اليه شر
 اضيف الحكم الى المباشر الا في مواضع مسائل بيان الغصب
 تعريف غصب بوجوب الضمان لا غصب في العقار مسائل
 جنابة الدواب مسائل جنابة على الدواب وفيها مسائل
 الاستحسانه مسائل ضمان الغصب في حد او غرق فأت منه
 يد الا امره غرقا زوجها مسائل ما يحدث في الطريق ملكه
 كل من اكل الى سكة غرقا فقه مسائل ضمان غصب وحق وكر
 مسائل ما يحصل بنار ورجح مسائل ما يحصل بالماء مسائل جوار البئر
 مسائل يهدم اجدار مسائل استهلاك شجر وزرع وبناء مسائل
 غصب العقار الاختلاف في تحقق غصب في العقار
 في غصب عقار ودار وقف ومنافع وقف يعني ضمان النافع
 لا الضمن غصب والطلاق الاس في وقف وما لم يتم قبل
 وفي المقعد للفقهاء ايضا مسائل افساد شئ مركب كسائل
 رد المقتضوب وكيفية ضمانه فانه ما يبرأ به الغاصب وما لا
 يبرأ الا ببراءة بدون بوضع وبينه وبين دونه ما لم يضره في يد
 او في حوزة مسائل ما ينقطع به عن المالك من المقتضوب كالا ينقطع
 مسائل بيان ما يملك وما يملك وما يملك وما يملك وما يملك
 مسائل الانتفاع بمشرك ضمان أحد الشريكين مسائل ضمان المأمور بل ضمان

اجنابته صح

فتمت

الدلال وفيها التسوم على الشراء **مسائل ضمان الوكيل مسائل ضمان المودع**
وعدمه وما يملكه وما لا يملكه **مسألة ضمان رب المودع مسائل ضمان**
المودع يدفع اليه ومنه لا يقضي **مسائل ما يصدق في المودع وما لا يصدق**
وفيها ما يبرأ بالهودن الى الوفاق بعد خلاف ومن يقضي
مسائل طلب المودع وردها **مسائل استعمال المودع او يهلك**
مسائل جود المودع **مسائل موت المودع** **مسائل ضمان**
المستقر وما يملكه وما لا يملكه وفيها العارية بفار ونودع ولا توجرو
لا يبرهن والمناجرو بوجرو وبفار ونودع ولا يبرهن والركن
لا يبرهن ولا بفار ولا بوجرو ولا بوجرو الا بائناق الركن
والركنين والودع لا نودع ولا بفار ولا بوجرو ولا يبرهن
قال اعزته او اجزته وقال المالك بل غصبته مني هكذا المستاجر
او المستاجر او المودع ثم استخني بالحق اختلف معروفي
في زمان او مكان او فيما كمل قال اعزته شكك فان ضاع غصبته
لا يقضي اعارة المارة شيئا اذا نزل زوجها **مسألة ضمان ما يقضي**
مسألة ضمان المستقر وعدمه بانواع التوف **مسائل ضمان**
في اعارة الذوات **مسائل طلب العارية وردها** **مسائل ضمان**
وبرهن ربهما انها يملك بعروها و زمانا سماء **مسائل**
ضمان المرنين وما يملكه وما لا يملكه **مسألة ضمان**
اختلافات رهن ومرنين **مسائل ضمان المناجرو وما يملكه**
وما لا يملكه **مسائل رد المناجرو وما يعلق به** **مسائل مؤنات**
الرد في امور متنوعة **مسائل الخالفه في طريق او رفق** **مسائل**
الخالفه في حمل او ركوب **مسائل اختلافات** **مسائل ضمان**
مسائل ضمان المطاري **مسائل اعاره** **مسائل اعاره**
العفار ووجوب الضمان فيها على المستاجر **مسائل ضمان**
انواع الاجراء كاجر شرك واجر خاص واجر عام **مسائل**
ضمان راع وبفار وشرط الضمان على الامين باطل **مسائل ضمان**
اخارس **مسائل ضمان** **مسائل ضمان** **مسائل ضمان**

ضمان

ضمان اجباط **مسائل ضمان العفار** **فائدة جليظة في كتابه**
الي جنقه مع الي يوسف **مسائل ضمان الضمان**
مسائل ضمان الضمان **مسائل ضمان الحلال** **مسائل ضمان**
نجار وبناء **مسائل ضمان الحفار** **مسائل ضمان خلاف**
ووزان **مسألة ضمان الطباخ** **مسائل ضمان الملاج**
مسائل ضمان الخفاف **مسائل ضمان حداد وخود** **مسائل**
ضمان الحراج **مسائل ضمان طبيب** **مسائل ضمان**
حامي وشبان **مسائل ضمان الطحان** **مسائل ضمان المزارع**
مسائل ضمان المنبضع **مسائل ضمان النحاس** **مسائل**
ضمان الجنبين **مسائل ضمان رد الابن** **مسائل ضمان المنقط**
مسائل ما يقضي بقض وجب الفصل ٨٠٠ الثالث
والتشوي في الاحكامات واكثرها غير مذكورة في جامع الفصولين
وانما هي من خصائص هذا الكتاب بقول الله الملك الوهاب
احكام السكوت هو ليس كطق في سنة عشر موصفا
وهو كطق في اربعين موصفا فليست فانه مائة جذا
احكام اجاء واشاره احكام الكتاب منها انه لا اعتماد
على الخط احكام السكان وما جاز من تصرفاته وما لم يجز
احكام الوكالة وما يملكه الوكيل وما لا يملكه وفيها اكثر الامانات
مسائل الوكالة **تقريب الفهم الفاضل** **مسائل ضمان**
الدين من مدبون مما طل احكام وكالة بخصوصه وبعض
بصدق الوكيل بمبته فيما يدعيه الا في مسائل **مسائل**
ما يجز عليه الوكيل وما لا يجز عزل الوكيل وموته موت الموكل
عزل الوكيل الدوري احكام القسيان وهي جنة منه وفي
اولها اسامي مراتب سن الانسان الولد يتيه قبل الابوين
دنيا **مسائل مد البائع وما يملكه** **احكام البيع بالتعاطي**
احكام دلال وخود **ما يدخل احكامه** **ما جرد لم يقدروا** **ما جاز**
لمس الحاجة احكام اجرة كتابه الوثاق احكام الاستئجار

الكتاب في

الدلال وفيها التسوم على الشراء **مسائل ضمان الوكيل** مسائل ضمان المودع
وعدمه وما يملكه وما لا يملكه **مسألة ضمان رب المودع** مسائل ضمان
المودع برفع اليد وفيه لا يضمن مسائل ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
وفيها من يبرأ بالعود الى الوفاق بعد الخلاف ومن يضمن
مسائل طلب المودع وردها **مسائل استعمال المودع** او نهلاك
مسائل جود المودع مسائل موت المودع **مسائل ضمان**
المستوفى وما يملكه وما لا يملكه وفيها العارية بفار ونودع ولا توجد
لا يضمن **مسائل جود المودع** وفيها لا يضمن ولا يبرأ من
لا يضمن ولا يبرأ ولا يوجد **مسائل ضمان المراهين** **مسائل ضمان**
والمرتهن **مسائل ضمان المودع** ولا يضمن ولا يوجد ولا يبرأ من
قال **مسائل ضمان المودع** وقال المالك بل يضمنه من يملك المساجير
او المساجير او المودع ثم استثنى بالحق اختلافه **مسائل ضمان**
في زمان او مكان او فيما بينهما قال **مسائل ضمان** فان ضاع ضمانه
لا يضمن اعارة المرأة شيئا بلا اذن زوجها **مسائل ضمان** ما يضمن
مساهمة ضمان المستعير وعدمه بانواع النظم **مسائل ضمان**
في اعارة الذوات **مسائل طلب العارية** وردها بمرأه ان ردها
وبرأه ربهما انها يملك بعد ما وزع مكانا سماء **مسائل ضمان**
ضمان المرتهن وما يملكه وما لا يملكه **مسائل ضمان** شئ لغيره
اختلافات **مسائل ضمان** والمرتهن **مسائل ضمان** المستأجر وما يملكه
وما لا يملكه **مسائل ضمان** رد المستأجر وما يعلق به **مسائل ضمان** مؤنات
الرد في امور متفرقة **مسائل ضمان** الخالفه في طريق اوراق **مسائل ضمان**
الخالفه في حال اوراق **مسائل ضمان** اختلافات موجبه **مسائل ضمان**
مسائل ضمان المقاري مسائل اعاره الامتعة **مسائل ضمان** اعاره
العقار وجوب الضمان فيها على المستأجر **مسائل ضمان**
انواع الاجراء كما يبرئك واجر فاضل واجر **مسائل ضمان**
ضمان راع وبقائه شرط الضمان على الامين باطل **مسائل ضمان**
اخارس مسائل ضمان اجمال مسائل ضمان النسيج **مسائل ضمان**

ضمان

ضمان اخياط **مسائل ضمان العقار** فائدة جلبه في مكانه
الى جفقه مع الى يوسف **مسائل ضمان الضمان**
مسائل ضمان الضمان مسائل ضمان الحرام **مسائل ضمان**
تجار وبناء مسائل ضمان الحفار مسائل ضمان غلاف
ووزاق **مسألة ضمان الطباخ** **مسائل ضمان الملاحة**
مسائل ضمان الحفاف مسائل ضمان مدد ووجه **مسائل ضمان**
ضمان تجار **مسائل ضمان طبيب** وكحال **مسائل ضمان**
حامي وثمان **مسائل ضمان الطباخ** مسائل ضمان المزارع
مسائل ضمان المنبضع مسائل ضمان الخناس **مسائل ضمان**
ضمان الجنبين **مسائل ضمان رد الابق** مسائل ضمان المنقط
مسائل ضمان بعض بعض وجب **الفصل ٨ - ٣** **مسائل ضمان**
والتشون في الاحكامات واكثرها غير مذكورة في جامع الفصولين
وانما هي من خصائص هذا الفن **مسائل ضمان** بقول الله الملك الوهاب
احكام السكوت **مسائل ضمان** في سبعة عشر موضعا
وهو كمنطق في اربعين موضعا فليتحفظ فانها مهمة جدا
احكام ابناء واثارة احكام الكائنات منها انه لا اعتماد
على الخط احكام السكران وما جاز من تصرفاته وما لم يجز
احكام الوكالة وما يملكه الوكيل وما لا يملكه وفيها اكثر الكلمات
مسائل ضمان الوكالة **مسائل ضمان** الفاسد **مسائل ضمان** حيلة استيفاء
الدين من مدبون مما طلق احكام وكالة بخصوصه وقبض
بصدق الوكيل بمعية فيما بدعيه الا في مسائل **مسائل ضمان**
ما يجز عليه الوكيل وما لا يجز **مسائل ضمان** عزل الوكيل وموته موت الموكل
عزل الوكيل الدوري احكام الضمان وهي خمسة عشر
اولها اساني مرتب سن الانسان الولد يتبع غير الابوين
دنيا **مسائل ضمان** ما يملكه وما لا يملكه احكام البيع بالتفاط
احكام دلال ونحوه **مسائل ضمان** احوال احوال باجرو لم يقدروا انما جاز
لنس احكامه احكام اجرة كتابه الوثائق احكام الاستثناء

الكفاية في

شرائط صحة ما يطله اربعة. قد جهد اخفاء في القراءة الاستثناء
هل يعمل في الاوامر اجيلة لمن اراد ان يحلف غيره ولا يستثنى
احكام دين وناجيل كل دين سوى الفرض كل ادين اجله صاحبه
بما شاكلها جازناجيل كل دين سوى الفرض كل ادين اجله صاحبه
يلزم الا في سبعة اخص الذين باحكام مسائل الابرار
لا يبلغ دعوى بعد ابراء عام الاجنح حادث بعده صح الابرار
بعد الاداء. فاعرض بيني وبين وابرار وبنيتي بيع وابرار
مسائل ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل الحق بسقط بالنكاح
لا الملك. بيان ان التساقط لا يعود مسائل بينه وبين
اداء دين غيره مبرعا. مسائل ما يكون قضاء للدين وما لا يكون
ما يقصد فيه الدافع القول للمالك في تعيين ما دفعه ذ
وجد الخليلك والافلقا بن. احكام العارة في ملك الغير
مسائل العارة في الوقف. مسائل الامر بانفاق واداء دين
احكام النسيان احكام الجمل احكام الاكراه احكام
الرقيق اتي العبد والجارية احكام الاعلى احكام التام
احكام المعنوه احكام المخزون احكام المحارم ثمنا
اخفاص الاصول منها باحكام اخفاص الاب وجبر
منها باحكام يرب على النسب اثني عشر حكما احكام الاثني
ثمنا للفروج ان يفرضها على بعض امور هذه الخروج من
البيت لبعض امور احكام حمل وحنين احكام الذمي
مسائل ما يقضي المعنى فقط مسائل ما يقضي اللفظ
فقط مسائل ما يقضي كلاهما احكام الوطى احكام السر
احكام حرم مكة ثمنا الله تعالى احكام كساحد احكام
يوم الجمعة وقضاهاها وقضاهاها الفقه ٤٦٦ حل الرابع و
الثلاثون في احكام المرضى وهي مرتبة على ترتيب كتب الفقه
وتعجيل ذلك بذكر **المختار** وفيه فوائد منها لو لم
يقدر على الوضوء بنفسه الاستطاعة لا تثبت بقوه

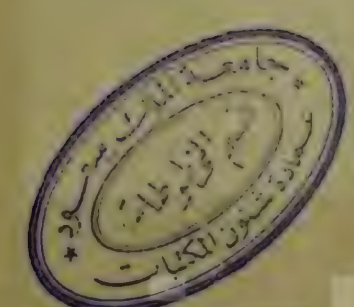
الوقف الى

الوقف عند ان جنته خلافا لها ول **فروع** هذه الاعذار المبيحة
للنسيان والنسيان المسح على الجبهة **كتاب** الصلوة اغذار
المسح على الكتفين الاعذار للاباء وسع الفريسيين بوسع للعاجز
بنفسه كاهن العذر للاسقاط سقوط قضاء الصلوة وعدمه
عن عاجز عن اداء حكم الاغناء طريق اسقاط الصلوة عن الميت
كتاب الركعة **كتاب** الصوم **كتاب** الاغذار
المبيحة للافطار من يوم باسماك بقية يومه مرض المختلف
كتاب شرائط وجوب اعذار تركه بل يقع الحج
عن المأمور او الامر **كتاب** الطلاق
توقيف صاحب الفرائض ومرض الموت **كتاب** النكاح
وجبه التدمير **كتاب** الوقف وقف المريض ووصيته
الوقف بالشرط جائز الوقف على ثلثة اوجه وقف المرض
حكم حكم وقف القصة ولو اجتمع من الثلث وقف المريض
بنيا على مجرد **كتاب** بيع المريض من ارثه لم يجز
عند ان جنته وكذا ما بانه منه للمريض ابطال حق وارثه
عن صورة المال **كتاب** الوكالة **كتاب** كفالة المريض
بغير من كل ما له **كتاب** المضاربة **كتاب** المزارعة **كتاب** الهبة
على ثلثة اوجه **كتاب** المصارعة **كتاب** المزارعة **كتاب** الهبة
بين المريض وصيه ولكن لا بد من الفرض حق الورثة يتعلق
بمال مورثهم المريض بمعنى ثبوت حق الام لا الملك مسائل الابرار
دين ومهر وبنه **كتاب** الافرار عند مرض الموت
المعبر في تصرفات المريض اجازة ورثة بعد موته لافله جرح قال
لم يجز حتى فلان اختلاف مقر له مع الورثة بطل اقرار المريض
لو ارثه بدين **كتاب** الوصية ما يقضي من تصرفات المريض
من الثلث وما لا يقضي بغيره ثلثة شرعية بالناسخ بعينه
من كل ما له قبل اوصي بشي فقال ثلث مالي قال ثلث مالي
وقف قال ثلث مالي لند اوصي فراء فعاش فرض اوصي

من يعنى عن عاقلة فانه عند ابطال الفاظ الوصاية صرحا وكناية المجاز
 تقدم على الوصاية ما قبل الندوى من المرض وهى فوائد
 ليس من شرط التوكيل ترك المظنون ذكر اسباب مجدها
 الندوى بكرة الندوى بالجرام جواز الحقة جواز النظر الى فرع الرول
 جاز وضع حجاب على جراحه جواز الندوى بالجرام وناولهم هذا جاز
 كى الصبي للمرض جاز شق المثانة للحصاة جاز قطع اليد لأكلة **الفصل**
الحامس والتشون فيما يمنع عنه الانسان وما لا يمنع وفيما يجز عليه
 وما لا يجوز وفيما يجز فعله وما لا يجز **باب** ما يجز في الطرود
 العام والخاص معرفة هذا القدم في البناء ما يملك كل من اراد بغير
 لا ينفذ **باب** ما يملك الانسان من التصرفات على وجه
 يتصرف بها الجار وما لا يملك هذا القدم في البناء **باب** ما يجز في الجرح
 عليه الانسان وما لا يجز بعض ما يجز فيه على صاحبه وما لا يجز مع
باب علو ومنفل **باب** الزهر والشجر **باب** منع بيع الغلة
 لغير اهل البلدة اذا اضر بها **باب** التصرفات في المشترك
الفصل السادس والتشون في مسائل ابطالان تفصيل
 الملازمة تفصيل ابطال الزرع مسائل وضع شجر على ما يبط مشترك
 اخذم او يدم مسائل ما يبط في ابطال اذ ذكر **باب**
 في ابطال المايل **الفصل السابع** والتشون في
 معرفة معنى الاسامى وفي فوائد كثيرة متفرقة متعلقة بتعريفات امور
 كثيرة منها اوله بذكر بعض مسائل الوصايا وبعضها في الاجان واكثرها
 ذكرها غير كثيرة في جامع الفضولين وانما هو من خصائص هذا الكتاب
 بعون الله الملك الوهاب البلدان التى تشتمل اسماها
 على القرى والسواد وما يخص منها بالبلدة فقط الرخص
 دخول الكروم والبساتين وقدمه الشئى القليل
 السيرة الطائفة ببعض اسامى الزروع **باب** عام
 العرب
 لا يترند

التعريف

لا يترند على ثلاثة اذرع المناع الكوض الدابة اخذوا راجل والبعر
 الخشب البخر النافذ البقر والبفرة الثور البغل والبطة الشاة
 الكلب النيس الدجاجة الديك اجمار الاثان والحجارة الجبل
 البردون النوس محرم الانسان ذو الرجم العضة العيال الاقارب
 والاقرباء وذو الفرائد وذو الانساب الوالدان لبيانة الاقارب
 ايجان الاصهار الاضخان الابل الال الفقير المسكين اول الشجر
 البعيد السريع العاجل الابل غرة الشجر السليخ الفداء الضفوة
 المساء فجر الصباح الفداء البكرة الضفوة الضفوة الضفوة
 الرواح النك العقر الاصل العشاء الاول العشاء الاخر
 صلوة الظهر عند طلوع الشمس ومن نطلع ايام البيض الشاة
 القصف الربيع الحريف البرورة المهرجاني حين زمان وهو
 الدهر **باب** النسخ التى توقف فيها الوصية
 الوصية الا عذر بالكره الحرس بالنسخ الكوكبة النسخة الحاذية
 بضم الدال اسامى مراتب سن المرأة شرعا وهى الصبي الغلام
 الشاك والفنى الكهل الشيخ اسامى مراتب سن المرض
 والمرأة لغة وهى من اللطائف الملمات التى قلما توجد الندوى
 من المضمرات **الفصل الثامن** والتشون
 في المتفرقات في حرة الاصل وفيما يشتر صفها لا
 قصدا في افساد البيع بعد صحته ومحنة بعد افساده وفيما يحكم
 فيه الحال وتفصيل كل ذلك الاصل في دار الاسلام
 هو احقره الناس احوار بلائيه الاب في اربع الظاهر بصلح
 حجة للدفن لا للاسحقاق بفعل الشافى في دعوى الحرة
باب ما يشتر صفها لا قصدا **باب**
 افساد بيع بعد صحته وبالكسر لو ايج شرط فاسد بعد العقد
 بل يلحق باطل العقد **باب** ما يحكم فيه حال سبيل بالحال الى
 صدق الحال **الفصل التاسع** والتشون في ظلال الحاضر والسجلات و
 مسائله هذا صفة الدين باطله لو كتب مكان اسم الله عبد الله بل بلى



في الحق يلزم ذكر اسم من اعتقه بعض ما يحتاج كناية
 في حضوره وجل من السجلات لا يجعل الفاضل كل ذي حجة
 على حجة كناية كلمة انشاء الله بانه على جميع ما تقدم عندنا حجة
مسألة دخول اولاد البنات في الوصف على اولاد الاولاد
 لا بد من سجل الاستخفاف ان يثبت ان الاستخفاف بالي سبب
 بملك مطلق او بملك سبب اذا حكم بخلاف **الفصل**
الاربعون في مسائل الفاظ الكفر عالمها وغير عالم او خطاء
 وصديق النفس بالكفر والرضا به وما ينصل بكل ما ذكره من انواع
 وفي ظلال ذلك ما يكون خطاء لا كفا وما يخشى على فاعله الكفر وفي
 اواخره بيان احكام المرتد وبيان ما يكون اسلاما من اقسام الكفرة
 وبيان ما يجب على كل مسلم من الاعتقادات واكثر ما ذكر
 في هذا الفصل غير المذكور في جامع الفضولين بل في اكثر
 الكتب المعتبرة وانما هي من خصائص هذا الكتاب **بمعون الله**
الملك الوهاب وفي هذا الفصل مقدمة من كتابه وانه
 بينا عشر ابواب **المقدمة** فيها مسائل مهمة جدا الاول في
 مفهوم الايمان **الثاني** فيما يتعلق به الايمان **الثالث**
 في اخلاق الايمان **الرابع** في ان الايمان
 لا يزول ولا ينقص **الخامس** في وجوب تعليم جهات الدين
السادس في ذكر دعاء بعض المؤمنين عند الكفر بوعده النبي عليه السلام
السابع في وجوب حفظ اللسان عما لا يهّم ذكره للانسان
الاول في ذكر اصول وضوابط هذا المذهب
مسائل الفاظ الكفر الاول في مناهل الكفر ومعلقه **الثاني** في ضابطه
 الكفار المسلم وعدمه **الثالث**
 فيما لو خط بيلا وهو كارة ما هو كفو لو تكلم **الرابع** في الواجب
 على لسانه كلمة كفو خطاء **الخامس** في تكلم الكفار بال
 وسائر ما زاد وما يلهي ويهين اعطى **السادس** في
 في حفظ **السابع** في كفركمرو والسكران والصبي المزبور

السابع

السابع في تغليب الكفر بالشرط وفيه ان تغليب ما يكون نتيجة كفا
 عننا **الثامن** في اعتقاد احكام حلالا او بالاعتكاف وفيه تغليب
الثاني في انكار انحر المني واداء المشهور وجر الوارد واجماع الصحابة
 ومن بعدهم وما يتعلق بذلك من عدم الكفار اهل القبلة الا في مواضع
 وفيها غلطت ذكرها اكثر المذاولات **الثالث** في
 الرضا بكفر الغير **الرابع** في الضحك عن تكلم بالكفر **الخامس**
عشر في حكم الفرض على الكفر ولو بعد ما بين **السادس**
الثاني فيما يتعلق به ذات الله تعالى وتقدس وفيه
مسائل خمسة وكلها مهمة فليحفظها جميعا **السادس**
الثالث فيما يتعلق بالانبياء والملائكة وفيه بحث ان يعتقد ان
 محمد عليه السلام رسولنا الان الاستخفاف بالسنه ككفر اللسان
 عن الانبياء والصحابة الا يخرج من تكلم بلا قصد سبب استخفاف
 بكلمة لا يلقى بشأن النبي عليه السلام بكفر **السادس**
الرابع فيما يتعلق بالايمان والاسلام وفيه صفة يلقى وفيه
 لا تغفل الاسلام ومثله الشك في الايمان ومثله الا
 في الايمان **الخامس** فيما يتعلق
 في القرآن والادكار والعبادات وفيه ادخال اية من القرآن
 في المزاج كقوله من قال لقراء زمانا احسنت كقوله الاستغفار بالاذن
 كقوله بالمؤمن ترك العبادات نهانا او استخفافا كقوله لا توكنا سلا
 او ما ولا توجه قوله لا اصلي الصلوة الى غير القبلة الصلوة بلا طهارة
 الصلوة في ثوب نجس قال لو كان فلان قبلة لم اوجه اليه شغل
 حتى شمر رمضان **السادس**
 فيما يتعلق بالشرح والعلوم والعلماء وفيه سبب الصحابة
 انفاض عالم بلا سبب **الثاني** في رضى انكار خلافتها وفيه
 عاقبة رضى قال لعالم عظيم او دانشمند بالنصير بالقرآن
 كذا العلوي علويك تغلب فظن الشارب كقوله بل شتم العالم
 الشبهة بالمعظم **الخامس**

القبلة

بالقرآن

العبادة

يعز كل من باشر المنكر الاستخفاف بمحمد ونحوه مما يعظم في الشرع
الكتاب الثاني في الكفر والعتاة
منها او ضحاوة في التشبه بالكفرة وفي الرضا بكفر غيره ونسب الكفر
بالكفر وفيها يناسب كل ما ذكر فقيه قال لانه باين الكافر قال
في الاعتذار لغيره كنت كافرا فاسلمت الفاطم المجازاة والتقليد
نودي كافر فاجاب سلم قال لانه اي كافر ضا ونداي بملك
الكافر تقليد ما يكون تحفه كذا الخنا للفقوى لو شتم
بما كافر ونحوه وهو من هذا المصنف اراد خلا فقل لاي كافر
بانه فعل قال لغيره ان شئت سلم او ان شئت كافر لغيره
غيره كانه الكفر ما عزم ان يامر غيره بالكفر قال الكفر بما فعله قال
لغيره جهوده اذ لو اجابته دعوة الذي والا بهد له يحفظان بشرطهما
تعتيم يوم النور كفر التشبه بالكفرة ولو امر الكافر
الكتاب الثالث في كلمات الفسقة والقوام واقفالهم فمنها
جواب من قيل له لا تاكل احرام ونحو ذلك التصادم بالمعصية كفر
قال خوشن كاريت ني غاري حكم رجا ثوا من تصدق بحرام
قوله امين عند دعاء من تصدق عليه بحرام على عدم حرمة شئ حرام
عدم وجوب واجب على عدم حرمة الاكل خوف الشيع قول
مبارك بادين نفاطي حرام او قلد مثلا بمطاطة اي التزام الهان
بالصفة كفر فعل معصية فقبل لم فعلت فقال خوشن الورود
قال ارواح المشايخ حاضرة تعلم سال جوس بامه شود
سال الاستدلال بسير الخوم وحر كات الافلاك
على حوادث قال الفطرية خبر من اليهودية قال
الكفر خبر من الخيانة قال
قال جوس كاريت سلبت بسنت
قال نجبر من الله والشرعنا قال بالله
ونرا سكت قال
جبانة او قال بجبانة قال الرزق من الله ولكن رزبه خشن

خواهد

خواهد قيل له اليس عليك من الله او من الوالد او الوالد
او الجار والزوجة فقال لا قال حاكم ظالم عادل قال لا ساوي
بدرهم من لادبرهم له قال لصاح لقايتك كلفاء الخبز قال
انا اسجد للضم ولا فاعل هذا قال فقل فلاة حلال
قيل ان يعلم كل ظلمة ومن قال له صدقت او احسنت قال احسنت
لما هو فيه شرعا قال انا فرعون او انا ابليس قيل بئس هذا
فقال لا احني بشا الله وراي ذلك عذرا انكر او لني حكمه المظهر
اسخن كلاما لا يهل البديعة او قال له معنى صحبه او هو ذوق
قال درويشي بدجني است قال فلان كس برك خوشن
جوسا يمدد من اياج بخاخ المتعة قال لعن الله الورع او ي شتم
او ي ابراهيل او ي آدم شتم دين سلم او امانه شتم سلم
شتم انفس سلم شتم ذوق شتم جونا ما كولا سب طهانا بكلمه
الجماع الكسيرة المخلوق تحفه ونحوها حكم الاختاء بقيل اليد بقيل الارض
التقليد على غيري وملك لا يجوز اللعن على معاوية الامساك عند ذكر
الصحابه بل يجوز اللعن على يزيد بنى النبي عليه السلام عن لعن
القبلة جاز اللعن على جنس الطالين لا على طام معين قال درويشي
درويشان **الكتاب الرابع** في ما ينافي بالموت
واحوال الآخرة قال امانك الله على الكفر قال كبت كان بيني الله
او ما كان قال فلان لا يموت يموت نفسه انكر شيئا ما ورد من امور
البرزخ والآخرة قال اباي نجدي في القيمة انكر خبر الجوانات قال
لا ادخل الجنة مع فلاة ونحو ذلك **الكتاب الخامس**
في المسائل المنفردة التي هي بالفاظ الكفر واخطا متعلقه بطويل
ركن من الصلوة لمجي شخص حكم الربا في العبادة قال كافر في
تقديم الكافر كونه سلم على ذوق انظمتا لو قال لمجي با اسناد
تظلم من جاز الصلوة خلفه ومن لا يجوز **الكتاب السادس**
متعلقه بكرامات الاولياء من كفر بالسنة الموقدة وابل الكبريت
له الف جارية فاشترى اخرى فلامه احدكم المناظر

الخليل الخليل قال كاذب بآيات الله في كذبك من ينج قربانا
 عند قدوم مسافر أو في الأمان ما قبل من قال لا أروا الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله وأكل الميتة وأصل بلاد كوك
 وجوده شاهد بما أراه وأبعض الحق وأحب الفتنه بل يباع
 في رخص والتمتع للصوفية **الحاشية**
 في ذكر فوائد عديدة من آية الأمان في حكم من صدر عنها ثواب
 الكفر ما في كونه كفرًا بغير خلاف يوم يقابل به جديدين الأيمان والتكافؤ
 أصباطًا أحكام الأمان والعباد بالله من ذلك بعضي
 عبادات تركها في الإسلام السابق ما أدى فيه بطل جميعها والآتي
 الأمان وتبين أمره بلا طلاق أذهي مجرد خوفه لا نقل كذا فهو
 يعقل الإسلام صريح سلام المكرة الحزن جود الكفرية
 جود المندردنة عود إلى الإسلام كل سلم ارتد فقبل
 لم ينسب إلا سنة تفرعت عن قولهم تقبل الشهادة
 بالردة من لا تقبل أن لم ينسب بحسب إلى أن ينوب السار
 والرد في لا يقبل بغيرها بعد الأمان ويقبلان وكذا الخائف
 وكذا أقطاع الطريق السار الذي يكفر والذي لا يكفر السار
 بحسب ونسب لا تقبل في الخلاصة أخصا تقبل من يكفر
 من أهل الأهواء والبدعة الفضل ساسنه وزجر قبل المبدع
 الداعي إلى بدعة ساسنه ما يباح قبل صحابه عموما وصحبه
 الأتواك في حكم من سب النبي عليه السلام الفانية
 الثانية فيما يكون إسلاما من أضاف الكفرة وما لا يكون
 الفانية الثالثة في أصول عقائد أهل السنة والجماعة
 فما أوجب الشرع على كل مسلم حفظه وسماحه ولقد جمعت
 هذه المسائل السنية النبوية عن جميع الكتب
 الكلامية والأغفادية من منظوم ونثر وروايات
 ولم أرها مجموع بهذه الجمعية **الحاشية** أو فقه
 سني من الكتب

أفلا

لا فالحمد لله على النوفوق **والشأن** الهداية إلى
 طريق فيها أنا شرع في نقاص بل ما قرنته في جمع
 نصوص السابعة من المسائل مستغنية بخلاف العذوة
 الأصايل **الحاشية**
 القضاء وما يتعلق بذلك وما يناسبه قال صاحب جامع
 الفصولين بدأت أولا بما يصدر دار الإسلام دار حرب
 خاصة اليه في زماننا ومكاننا **قال**
 أبو جعفر رحمه الله لا يصدر دار حرب إلا بأمر الحاكم الشرع
 فيها وأصلها دار حرب بان لا يكون بيننا وبين دار
 الحرب مصلح للمسلمين وإن لا يبق فيهما مسلم أو ذمي أمنا
 على نفسه بالامان الأول أي لا يبق أيضا إلا ما كان المشركين وعندهما
 بأمر الحاكم الشرع يصدر دار حرب أنصت أو لا وفي
 أحد بالامان الأول أو لا ثم إن كل مفسر في آل سلم من جهة
 الكفار يجوز من أقامه الجمع والعباد وأخذ الحراج ونقله
 القضاء ونزوح الأمان لا سبي المسلم عليهم وأما طاعة
 الكفرة فهي موادة ومجادعة وأما في بلاد عليهم ولاية كفار فيجوز
 للمسلمين أقامه الجمع والعباد وبغير القابضة فاضبا
 براض المسلمين ويجب عليهم طلب والى سلم دار حرب
 مجمع وجوب ما يندري بالشهاد إذا حكمنا لا يجرى في
 دارهم وكذا في عكس فلو أسلم وقتل سنا منة لا خود
 دية عندنا ولو قتل المسلم من المسلمين الآخر ثم جسد الدية لا الخود
 عندنا وكذا لو شرب مسلم خمر ثم أوزرته أو قذف لا يلزم له
 عندنا سب إن ثم قتل أحد ما صاحبه لا شيء عليه
 عند سب إلا الكفارة لأنه منع لهم فصار كاصدق وعندم جسد الدية
 إذا لم يكن نفسه **الحاشية** في ما لا يباح طلب النفس
 حال عند الكفار ولو أغل لا طلب لأجل أنه لا يباح ما لم يجر عليه
 قال مشايخ بلادنا لا بأس لمن يسلح له أو الصحابة ومن بعدهم قبلوه من غير

يحيى

كيفته الاخذ بقوال
اعلمنا المثلثية

بضميمة الضمى مضى
فى القدر الاول

الفنوق على قول في
في مسائل القضاء

في هذا النسخة ومكتوب
نقول كما لا يخفى

الحفظ

ما يحفظ من قول الفقيه المقتضى لو كان مفقداً غير محمد يأنف
بقول الفقيه الثاني من عبثه ويضيق أحوالهم
فلو كان في مصر آخر يرجع إليه بكتاب ولا يجازف خوفاً
الافتراء على الله تعالى **فلا بد** في المحيط العالم شرط الأول
لا شرط جواز التقليد حتى لو قضى بقوى غيره بطرح **هذا**
الصحة أن أهلية القاضي للاجتهاد شرط للأولوية للتقليد
لأن تقليد أجهل صحيح عنده لأنه لا يمكن أن
يقضى بقوى غيره **ومقصود القضاء** يحصل به
وهو اتصال الحق إلى الحق **قاضي بيان** قال النبي عليه
السلام القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار
واراد بال اثنين الجاهل وغير العدل ثم أن الجاهل الذي أولى
بالقضاء من العالم الفاسق **خير** وينبغي للقاضي أن يشاور أهل
الفقه في الحكم **هذا** في قول القاضي بآخر الحكم وبأنهم و
يغزل ويغز **هذا** نقله القضاء من الجاهل يجوز حكاه من العدل إذا
التحانية نقله من معاوية والحق مع علي في زينة كذا يجوز
نقله من الباغي **و** يجوز استدلاء الباغي لا يغزل قض
العدل ويصح عزل الباغي **هذا** حتى لو انصرف الباغي بعده
لا تنفذ قضاياهم بعده **هذا** ما نقله من سلطان العدل ثانياً
إذا الباغي صار سلطاناً بالقدرة والظنة ثم أبل البغي هم الخارجون
على الإمام الحق بلا حق **بيان** أن المسلمين إذا اجتمعوا على
إمام وصاروا أميين به **مخرج** طائفة من المؤمنين فلو
ضربوا عليه ظلم ظلمهم فليسوا بغاة وعليه أن يترك
ظلمهم وينصرفهم **ولا ينبغي** للناس أن يعينوا الإمام ظلمهم
أذنبه أعانة على الظلم **ولا أن يعينوا** تلك الطائفة
على الإمام ولو لم يكن خروجهم عليه **ظلم** إياهم ولكن دعوا
الحق والولاية فقاتلوا **الحق** معناه بغاة فعل كل من يقوى على
القتال نصر الإمام على البغاة لأنهم لم يحولوا لقوله عليه السلام الفتنه

مفتی قاضی محمد امجد علی

بن خواجه نصیر الدین

الحاجب النفاذ
من القاسم

حَيْطُ نَالٍ مَحْمُودٌ شَكَاهُ انْزِيَتْهُ خُصُومُ بَنِي اَدْنَا لَوْ رَجَا اَهْلُهَا
 فَمَا بَعِثَ مَوْلَا لَوْ رَجَوْهُ يَا اَبَا اَلْاَزَلِ الْعِلْمُ وَطَبِيعَةُ الْقَضَاءِ هَذَا الْعِلْمُ
 الْاَوَّلُ اَنْ لَا يَكُونَ حُجَّةُ الْقَضَاءِ مِثْلُ حُجَّةِ الْوَجْهِ بَرَاهِمُ رَحْمَةِ
 وَالطَّبَقِ الْقَضَاءُ كَمَا ذَكَرْتُمْ اَلْاِسْمُ خَوَابِرُ اَرَادَ وَهُوَ تَقَرُّرُهَا
 الْمَالِخُ بِرَأْيِ الشَّرْكِ بَاغِي عَنِ الْحُجَّةِ فَانْشَأَ الْقَضَاءُ الْبَعْضِي وَانْ
 طَبَقُوا الْقَضَاءُ بِبَرَاهِمُ الْعِلْمِ الْوَجْهِ اَنَّ اَنْ يَكُونَ حُجَّةُ الْقَضَاءِ مِثْلُ
 حُجَّةِ الْوَجْهِ اَلْعِلْمُ فَهَذَا الْوَجْهُ الْقَانِئِي بَعْضُهُ بِبَرَاهِمُ كَمَا ذَكَرْتُمْ اَلْاِسْمُ
 اَلْحُكْمُ اَوْ ذَكَرْتُمْ اَلْاِسْمُ الْمُسْتَعْلَى اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ
 وَبَيْنَ اَهْلِ الْعِلْمِ وَبَيْنَ اَهْلِ الْقَضَاءِ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ اَلْقَضَاءُ
 وَانْ اَلْقَضَاءُ

مائة لعن الله من انقضها ولو نكحوا بالخروج ولم يفرجوا على
الخروج بعد فليس للامام ان يفرج لهم اذ الغم على الجارية
لم يوجد بعد كذا في **قوله** وفي **قوله** قال من كذا لا على كذا
الفتال مع اهل القبلة وكان على رضى وتابعوه من اهل العدل
وخصماؤه بغاة وبعث زمانا احكام للقبلة ولا ندرى العاقل
والباغية فكلهم يطلبون الدنيا **قوله** من اخذ القضاة برشوة لا
يصرف قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي اذا الامام لو قلده برشوة
اخذها هو او قومه وهو عالم به **قوله** انما يتقيد بكفشاء برشوة
اما من قلده بسبب الشفعة فهو كمن تقدره حتى وان كان
لا يحل الطلب في الشفعة لو ارشى ولما قضى او بعض
اعوانه فلو بامر ورضاه فهو كارتشاة ففرض او مردود
ولو بلا علم نفذ حكمه وعلى المرشئ رد ما قبض **قوله** لو ارشى ففرض
او عاين او ارشى ابنه او من لا يقبل شهادته لا ينفذ حكمه
ولو ارشى فبعث الى اخر الحكم بينهما ينفذ حكم الشك
لان الاول عمل لنفسه لما ارشى ولو كتب الى الثاني
ليحكم واخذ اجر مثل الثاني نفذ حكم الثاني **قاضي**
اجمعوا ان القاضي اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى ثم
ان الرشوة على اربعة وجوه منها رشوة القاضي الى من ينفذ
القضاء الثاني الرشوة الى القاضي ليقضي للارشي ومانا
حواما على الاخذ والدفع ولو كان قضاء بحق الثالث
دفعها خوفا على نفسه او ماله وهذه حرام على الاخذ لا الدفع الرابع
دفعها ليسوى امره عند السلطان حاله الدفع وحرم على الاخذ
قوله اذ القيام بمحنة المسلمين ببل مال فلا يحل الاخذ المالح
عليه **قاضي** فان اراد ان يحل للاخذ ببل مال الاخذ هو الى
البل بغير بيان يدفع اليه ففرض هذه الاجارة **قوله** اذ اعطى الرشوة
او ليسوى امره فان طلب منه ان يسوى ولم يكره
الرشوة ثم اعطاه بعد سوى امره قبل لا يحل للاخذ

اخذ القضاة
برشوة

وقيل كل

وقيل كل وهو الصحيح لانه برز مجازاة للاح ان يحل ولا يحل
للقاضي **قوله** المحدث من اجنبي لم يكن يحدى اليه **قوله** قيل
قضاة وكذا الاستفراض والا استغارة ولو اهدى
من يحدى اليه قبل القضاء فلو لم خصومه فلا يحل قبوله
والا فان كانت مثل ما يحدى قبل القضاء او دونها فلا بأس
بقبولها ولو اكثر رد الزيادة ولا بأس بقبول يديه قريب
الذي لا خصومه له مع احد **قوله** اذا كان الاهداء بلا شرط
لكنه يعلم يقينا انه انما يحدى ليعينه عند السلطان فشاخنا
على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طمع فاهدى
اليه بعد ذلك فهي طلال لا بأس بقبولها وما نقل عن ابن
مسعود من كراهته فذلك توزع مع تعليق القضاء والامارة
بالشرط يجوز وكذا اذا فرما الى المنفصل وكذا انما قبض
القضاة بزمان **قوله** بان قال انت قاض هذه البلدة هذا الشهر
او هذا اليوم ويصرف قاضيا بعده وكذا يجوز لقبه بمكان ويجوز
استشارة سماع بعض المحرمات وسماع خصومه رجس
معين ولا يصرف قاضيا في المشتني وتعلق الحكم بين اثنين
بالشرط لم يجز **قوله** وبه يفتي وعند **قوله** جاز لو قضى
في حادثة ثم قال له اسمع خصومة فلان ثانيا بمشهد من العلماء
لا يفرض عليه ذلك القاضي لو استخلف بلا اذن **قوله** كجر
ولما مور باقائه الجمعة ان يتخلف بخبر بلا اذن الامام
ولو قضى ان يفرض الى غيره بلا اذن الموصي وخامس **قوله**
قال السلطان لمرسل فلان ولايت رايتو ادم لا يملك لقب
القاضي لان ذلك تفويض بقبض الاموال ولو امره على بلده
وجعل خراجها له واطلق له النصرف في الرغبة كما يقضيه
الامارة فله ان ينفذ وان يقول قال الامام لوالي البلدة قلدين
شيت صح لا لو قال قلدين كما لو قال لوالي بلده وكل من
شيت صح لا لو قال وكل احد كذا اهل بلده يتابعوا على ساطع

نفسى عن القضاء أو كتب به إلى السلطان يقول إذا علم لا قبله
كوكيل وقيل لا يقول بفعل نفسه لأنه نائب العامة وحى العامة
منعنى بقضائه فلا يملك عزل نفسه وصلى القاضي لو عزل نفسه
ينبغي أن لا يقول إلا بعلم القاضي كوكيل وقاض ولو أراد وصى
أن يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي لا يملكه ويجوز
القاضي لو كافى لا ينبغي أن يخرج ولو عزله القاضي اختلف فيه عزل
الكوكيل لم يخرج بلا علم موكله والموكل لو كتب إليه بفعله يقول إذا علم بما
فيه وكذا لو أرسل رسولاً له ولو قضا صغراً أو غير عدل فقال استغنى
الكوكيل فلا يقول أنى عزلتك عن الوكالة يقول والعزل حكم
لا يخرج فيه إلى علم الكوكيل فلو مات موكله أو فرج ماله يبيع عنه
ملكه أو رهنه بفعله وكيله علم الكوكيل أو لا وكذا لو جاز موكله مطبقاً
أو ارتد وطى بذار حرج أو كان مكاناً فخر أو ما دونها فخر أو فخر
شريكه أو وكلة تطلع فخلعها بنفسه أو بأمرها الكوكيل أو الوصى لو رد
وكالته أو وصايتها لا يخرج منه إلا بعلم الموكل أو الوصى والشرط
عليه لاصحة له وكلة بخصومه ثم عزله حال غيبته الخصم فان كان قبل
الطالب صح عزله وإن كان وكيل المطلوب فلو وكله بالناس
فلو كان الكوكيل غائباً وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله على كل حال
وإن كان حاضراً أو غائباً ولم يرد له لم يخرج عزله بعينه الطالب
ويصح بغيره رضى به الطالب أولاً ولو وكله بالناس القاضى
وإن عزله بغير رضى الطالب يصح أيضاً وعزل العدل في
باب الرهن لم يخرج ولو بغيره الرهن ماله يرض به المرحوم
ولو وكله بطلائق أمر أنه حين أراد الشفراء بالناس المارة ثم
عزله بلا حضورهما ولا رضاهما قبل يملك به هو الصحيح وقيل
لا يملك **باب الموكل** في عامة الكتب
أن الوكالة بطل بموت الموكل ولو أذن مال لأجاره
المقسومة بموت المولى على وكيله بالأجارة قبل حوزة وهو
الصحيح لأنه عزله بونه لكن يخوف تعلق به وقيل لم يخرج إذا لا انفصاح

باب القول الحكيم

باب الموت

المقصود

بالموكل

بموت المولى كما انفصاح بقضائهما وثبت لا بطل الكوكيل
كذا ينبغي أن الكوكيل بالبيع الجائز لو باع فمات موكله لا يقول
وبه محاضر كذا على قياس مسألة الأجارة ينبغي أن
يكون فيه اختلاف ولو مات الكوكيل ببيع أو شرا أو
غاب أو ارتد وقيل ينقل الحقوق إلى موكله وقيل لا وقيل
لو باع الكوكيل فمات فحق قبض المثلث لورثته أو وصيه وقيل
لموكله **باب** شري وكيله فمات فلو وكله رده يبيع **باب** فحق
الرد لورثته أو وصيه **باب** لو لم يكن فلو وكله على وارثته **باب** فحق
رواية أخرى القاضي ينصب وصياً فخره **باب** وكيل الكوكيل يقول
يقول الأول لا بونه لا يقول لا يقول الأول ولا بونه **باب** مات
الوصى فلولائه المطالبة فيما باع من مال الصغر لورثته الوصى أو
لوصيه فلو لم يكن نصب له القاضي وصياً **باب** مات مضاف
والمال عروض فلولائه البيع لوصيه **باب** المال وهو الأصح
أذا لم يكن للمضارب والمالك لم يرب المال فكانا شريكان **باب** القضاء
باب يعلم **باب** روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله أن القاضي
لا يقضى بعلمه قال رجع إلى هذا في آخر عمره وقال لا يقضى بعلم
وإن استنفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه آخر
وقال لعلى القاضي غلط فشرط مع علمه شهادة آخر ليس بعلمه مع شهادة
آخر بمعنى شاهد بن قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر
بذمة المستلزم في فصل التناقص وينبغي أن يقضى بعدم قضائه
القاضي بعلمه في غير كتاب القاضي بمعنى ظاهره في أكثر قضائه
الزمان أصح الله شأنهم القاضي هل يكتب بعلمه إلى القاضي
فهو كقضائه بعلمه غير أن القاضي هنا يكتب بعلمه حصل قبل
القضاء بالاجماع **باب** في الأفضية القاضي يعطى في حقوق
العباد بعلمه بأن علمه حال قضائه في ماله فلا ناخذ
مال فلان أو مطلقاً **باب** وبه النجى بغيره رجع عن هذا وقال
لا يقضى بعلمه وفي حدوده من الله تعالى كذا الزنا وشرب الخمر لا يقضى

النافع

الفريق الثاني

في قوله قال الامم اهلوا
 البصير الشك فابسمع في السابعة الموعود
 والسر باره والكتاب البصير باسحق في السابعة الموعود
 حزين في الكتاب وقال الكتاب البصير في السابعة الموعود
 في السابعة الموعود في السابعة الموعود في السابعة الموعود
 اذا اجزى ذلك الكتاب البصير في السابعة الموعود
 وكتب ذلك الكتاب البصير في السابعة الموعود

اضطراب

الخصم من اذا اباه الآخر تغشا كما سباني في احكام الوكيل
 بالخصومة من فصل الاحكامات **احضار الخصم في**
 للقاضي احضار الخصم وان لم يعلم ان المدعى في او مبطل او
 قريبا ولو بعد ان المصير بحيث لو ابتكر لا يثبت مع اهله باهر
 المدعى باقامة البينة فلو اقامها احضر خصمه **لا** اذا انعم قبل
 الى القاضي واذني قبل رجل مفا ولا يعلم القاضي انه في او مبطل
 واراد احضار خصمه وهو الاغدا ان كان خصمه في المصير محض وكذا
 لو كان قريبا من المصير بحيث لو يثبت باهله وان كان بعد
 من المصير لم يغيره بحج والدعوى وقال لخصاف باهر المدعى باقامة
 البينة ليكتب له لا يفيض عليه فاذا حضر بعد البينة وقبل يكلف
 على ما ادعاه والمرأة المبرزة كالرجل لو توارى الخضم بينه
 لم يحضر الهجوم عليه باعوان القاضي والتاء ليفتشوا اذا اخل
 الدار وقبل محض وعين **لا** انه كان يفعل **لا** ارسل
 القاضي فلم يوجد المدعى عليه وقال المدعى انه اخفى وسأل يستمر باه
 يكلف اقامه البينة انه في بيته فان شهد اثنان وقال ان اباه اليوم او
 احسن او شهد ثلثة ايام يقبل وباهر الخضم وان تفادمت الروية
 لا يقبل ومدة مقوض الى راي القاضي فان فصل له العلم انه في
 البيت ولا يحضر يستمر الباب ويستمر الدار المستأجرة وكذا دار
 امرانه ان كان ساكن معها فان قال الخصم بعد ختم الباب انه
 في داره قال ابو يوسف يعث لمولا وطمه عدلان فتنا
 على باه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات بافلان ان القاضي يقول
 لك اخضر مع خصمك فلان بن فلان فجلس الحكم الا انصب
 لك وكبلا واقبل عليه البينة وينبغي في وقت جلوس القاضي
 وعن **لا** هكذا واما الهجوم فقد وقع فيه بعض اصحابنا وعن
 انه كان يفعل وقت فضائية وجوزية لو قال الخصم انه
 توارى عن بيته فتم له وطلب الهجوم وبعث امينين ومنهما
 اعوان القاضي ونساء فيقوم الاغوان حول البيت في نكل

تسویں حکم
دوسری
تیسری
چوتھی
پانچویں
اٹھویں
نہاں
عزادرا
مال

النساء حدة ثم يدخل الاخوان فيفتشوا الدار غرها وما تحت السرير
وخرضى الله عليه وسلم على بيت رجلين بلغة ان في بيتهما شرابا فوجد
في بيت احدهما دكان الاخر وبيح على بيت نايحة بالمدنية واخرها
وعلاها بالمدنية حتى سقط اخراج عن راسها وعن هذا قال
مشايخنا اذا سمع صوت فساد عن بيت انسان لا يلبس
بالهجوم عليه وعامة اصحابنا لا يجوزون الهجوم **فانما**
قال تيسر الاثمة اصحابنا لا يجوزوا الهجوم وطوره ان يبعث
القاضي نساء بطلبه في البيت واخوانا باخذون التسفل و
العلو كلبا يهرب وقال الامام البرزوقي المشهور من قول
ابن حنيفة ان القاضي لا ينصب وكلمة بعد ضم الباب لكنه
يأمر عليه قال وهذا استحسان فعله مكرهه والظاهر ان بعده
تركها فيها القياس **فلا** فلوراي القاضي ان لا يبعث
الاشخاص ويخطي الطينة او الحائض للاحصار باز ويبدأ في خارج
المصر وبعث المصير بعث الاشخاص وقال اخشاف على عكس هذا
فان جاز بالطينة فامنع خصم يقول له هل تعرف ان هذا خان القاني
فان قال نعم لكن لا احضر اشد عليه شاكين فان شهدا به
عند القاضي يبعث اليه من يجهز ويقايف او ينفذ بالو
في احصائه واجرة الاشخاص في بيت الحاكم وقيل في مال المنزلة
وقيل على الذي قال في المحط هو الاصح **فانما** ومونة الاشخاص
على المنزلة هو الصحيح **فلا** ومنه القاضي في اراد ان يكون
موقوف من بالسلطان ولا يذهب الى القاضي وهو مطلق شرعا
لكن لا ينبغي به الا اذا عجز عن باب القاضي وبعض مشايخ زماننا
على انه انما يطلع له في ذلك اذا ذهب الى القاضي او لا وعجز
عن الاستيفاء من جهته انما لو اراد الذهاب الى باب السلطان
او لا لا يطلع له ذلك وفيه **فانما** في
فصلان نشأنا عند القاضي فله جبرهما وتفرعهما فاقامه كونه
المجلس فوقعه احدما لصاحبه لا يفرزه ما لم يطالب خصمه

الوقوف كثر

عليه السلام على المذبح عليه ولم يخرج قال ابو يوسف بن القاسم رسول الله
فيما كان رسول الله عليه وآله في مكة فقامت له امرأة فقامت له امرأة فقامت له امرأة
من فله في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية
ينفع الله عليه السلام فانه لم يبعث في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية
قال علي بن ابي طالب كان الامام السجاد عليه السلام يقول رأت في المنام
مثل من اعلم بجنته وحرره فكانت في ذلك زمانا قال ابو يوسف رحمه الله
لو ان الله لا يبعث الا نبيا بارضا عنه فمعه الله المصطفى ليعلم على
الكتاب على من هو مخلصا

اجرة الاشخاص

في احصائه واجرة الاشخاص في بيت الحاكم وقيل في مال المنزلة
وقيل على الذي قال في المحط هو الاصح **فانما** ومونة الاشخاص
على المنزلة هو الصحيح **فلا** ومنه القاضي في اراد ان يكون
موقوف من بالسلطان ولا يذهب الى القاضي وهو مطلق شرعا
لكن لا ينبغي به الا اذا عجز عن باب القاضي وبعض مشايخ زماننا
على انه انما يطلع له في ذلك اذا ذهب الى القاضي او لا وعجز
عن الاستيفاء من جهته انما لو اراد الذهاب الى باب السلطان
او لا لا يطلع له ذلك وفيه **فانما** في
فصلان نشأنا عند القاضي فله جبرهما وتفرعهما فاقامه كونه
المجلس فوقعه احدما لصاحبه لا يفرزه ما لم يطالب خصمه

يقصد المدون

عليه السلام على المذبح عليه ولم يخرج قال ابو يوسف بن القاسم رسول الله
فيما كان رسول الله عليه وآله في مكة فقامت له امرأة فقامت له امرأة فقامت له امرأة
من فله في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية

يقصد المدون لو خيف فراره او تحول من السجن الى سجن اللصوص
ومدة الحبس شهران وان قبل اربعة وقبل سنة والصحيح انه
مفوض الى القاضي قال القاضي عليه الفاضل اخذت الرشوة فله
تفريره ولو كلف القاضي على الفقيه باثم والقاضي لو فاس مسئلة
فقطه خلافا باثم اذ ليس بجديد فاحضوم يوم القيمة الذي عليه
القاضي وعلى الذي بهذه جملة وفي القاضي ان اخطأ في فضائه
على القاضي له كان الحال المفضي به في مال القاضي وان لم يجر
كان ذلك عليه **فلا** واذا عزل القاضي فقال لرجل اخذت منك
الفاقد فمضت الى فلان ففست بها عليك وبناف قال الرجل اخذها
فلما قال القول للقاضي وهذا اذا كان الرجل مفرقا فله وهو فاض
ووجهه انها لما نوافها في فضائه كان الظاهر هذا
اذا القاضي لا يفتني بالجرار ظاهرا ولا باطنا عليه لانه ثبت فعله
فضائه بالتصادق ولا يبين على القاضي **فلا** شهدان القاضي
له على فلان بكذا فقال القاضي لم اخض نرد شيئا منهما وتقبل عدم
قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يفتي بقول **فلا** يعني طاهر
في الزينة زاننا اصلح الله شأنهم وبتدما في **فلا** انه لو قال
القاضي فضيت على هذا برجم او قطع فاعطه فاعطه وسكت ان فعله
وعن محمد انه رجع عنه وقال لا ياخذ بقوله حتى يعاين الحق لان قوله
يحمل القاطع وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابه **فانما** المشايخ
هذه الرواية لفساد حال اكثر الفقهاء في زماننا الا في كتاب
القاضي **فلا** الحاجة اليه انتهى وما في عيون المذاهب ايضا انه يفتي
انه يقول **فلا** في **فلا**
في المحظوظ وفيه دعوى القضاء بلا شبهة القاضي ودعوى الفعل
بلا شبهة القاضي **فلا** عن محمد بن علي شيعي اختلف فيه الفقهاء
ففيه القاضي فقد قضاه **فلا** وليس لقاضي آخر ابطاله ولم يذكر
فيه خلافا **فلا** قال الفقيه **فلا** من **فلا** من ذلك **فلا** الصلح
فيه النسخ حكمه كما في حكم اهل الامصار فاخذ بعضهم يقول وامد بعضهم

عليه السلام على المذبح عليه ولم يخرج قال ابو يوسف بن القاسم رسول الله
فيما كان رسول الله عليه وآله في مكة فقامت له امرأة فقامت له امرأة فقامت له امرأة
من فله في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية والافضل وكلمة قبلت في الجاهلية

قال القاضي فضيت بقطعه
ليس له ان يفتي بغيره

وسبانه كبره من الفناء في فصله من بعض زواجر

الآخر قال فاشار الى ان نجد خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل الاجتهاد
الم يغير العلماء ويؤخروا الاجتهاد الا ترى ان ابن عباس من
فقهاء الصحابة ثم لما لم يتوخوا الاجتهاد في روى القدر حتى
انكر عليه ابو سعيد الخدري لم يغير خلافه في حق الوضوء فاض جواز
بيع درهم بدرهمين لم ينفذ فضاؤه في قوله وانما يخرج من ذلك ان
يشير الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف في صيرورة المحل جهة اوجه
وفي بعض المواضع يشتر ان العبرة لا تشبه الدليل لا بحقيقة
الاختلاف ولا بخصايف لم يغير خلاف بيننا وبين الشافعي وانما اعترض
اختلاف بين المتقدمين وبين الصحابة ومن بعدهم من السلف
ولما سئل ان العبرة بالدليل لا القابل حتى اعترض القضاء بشهادة
رجل وامرأتين في حد فؤود وان لم يقع في كل خلاف فيه **فيما**
في الافضة العبرة في هذا الباب لا تشبه الدليل حتى لا يكون
على خلاف الدليل القطعي لا الاختلاف حتى لو لم يقع في المسئلة
خلاف اصلا كان استنباط الدليل ولم يخالف الحكم النص القطعي
ينفذ وعلى العكس لا **في** ثم اصحابنا لم يغيروا خلاف الشافعي
وما كان بل اعترضوا خلاف الجمهور **فيما** وفيما اجمع عليه الجمهور لا يغير
خلافه البعض وذلك خلاف وليس باختلاف
والمعبر الاختلاف في قدر الاول المختلف فيه بين السلف والخلف
فيه بين الصحابة حتى لو قضى القاضي في مسألة المادون في نوع
انه مادون في نوع واحد كما هو مذهب الشافعي يصير متفقا عليه
واما القضاء بكل من روى الشبهة عندنا في جوازها وعندنا لا يجوز
القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف
مذهبه نفذ ولم نقضه لا لغيره عندنا وقال **ليس** بالنقض ما
ليس لغيره لو حكم القاضي في مجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض
المشايع قالوا ينفذون ما فهم على انه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم
بكونه مجتهدا في نفسه قال **في** هذا ظاهر المذهب وبنا على
اخرنا فاذ الحكم في المجتهد فيه وهو ان يصير حكمه حاد في مجرى فيه

ال

فقط

خصوصه صحيحه عند القاضي من خصم على خصم ففني بخلاف
مذهبه نفذ حكمه عند خلافا لها ذكرنا **في** اختلاف الروايات
في هذه المسئلة ثم قال ذكر خلاف في بعض المواضع في نفاذ الحكم
في بعضها في حل الاقدام على الحكم قال **في** ورايت في **في** عن صاحبنا
في نفاذ حكمه بخلاف رايه روايتان وافني بكل منهما **في** في القضاء
في مجتهد فيه بخلاف رايه لو تأسيا بمذهبه نفذ عندنا بمجتهده رحمه الله
ولو عاودا فقيه روايتان وعندنا لا ينفذ في الوجهين قال في الهداية
عليه الفتوى قال في الفتاوى الصغرى اذا قضى في حل الاجتهاد
وهو لا يري ذلك بل يري خلافه ينفذ عندنا بمجتهده وعليه الفتوى
كذا في الكافي **في** وقول ابى يوسف مع ابن جعفر **في** **في**
الوجه في هذا الزمان انه يعني بقولهما لان الشارح لم يذهب عندنا
لا ينفذ الا لغيره ما طلل لا لغيره جميل وهذا كله في المجتهد اما الطفل
فانما ولاه من ولده ليحكم بدينه انه ينفذ فلا يملك الخالفه
فيكون معولا بالنسبة الى ذلك الحكم **في**
وقال بعضهم اختلاف في انه هل يجوز له بالخذ يقول غيره عندنا لا
ياخذ وعندنا **في** شافعي اذ في عندنا في الشبهة
باجوار في حل لا ينفذ له وقبل ينفذ وفي كل موضع حكم
الشافعي **في** الى الخلف ينفذ بمذهبه لا يذهب المختصصين
وقيل ان القاضي يشال اكثر من ايعتد به **في** فان قال
نفسه قضى له والا لا قال اكلوا بانه وهذا اعدل الا فاول
نقض الخبر عن الانفاق لا يوجب الزنا عندنا خلافا للشافعي
رحم الله وكذا الخلاف لو خرج عن ابناء المعجل فلو قضى لا ينفذ
له ان حكمه بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده
عليه فلو حكم في الفرية بلا اجتهاد فحين **في** في جواز حكمه روايتان
وكوكت الى عالم يري ذلك او امره ففني بينهما فنفذ بغيره لو لم
يرش الامر لا المأمور **في** ليس للقاضي ان ينفذ بالفرة بسبب
الخبر عن النفقة ولو قضى بغيره اذا الخلاف بيننا وبين الشافعي

على دخوله ثم رجوعه ضمن شاهد البين لا شاهد الدخول أو الأول
شهدا على الشبب والآخرة على الشرط شهد ان قاضيا
من القضاة شهدنا انه قضى لهذا على هذا بالف او بجى الخوف
او قال لا شهد ان قاضيا من القضاة حكم له عليه به او شهد
ان القاضى الكوفة فعلة ولم يسمها القاضى لا يقبل هذه الشهادة
ما لم يسموا القاضى وينسبوه اذ القضاة عقد من العقود فاذا
شهدوا بعقد ولم يسموا عاقبة لم يصح معلوما فلم يجز وليس هذا
في هذا الموضوع خافعة بل في جميع الافعال لو شهد على فعل
لم يسمها قاضيا لا يقبل شهادتهما قال جامع الفصولين اولى هذا
بقضى شتمه القاضى سواء كان القضاة سببا او طرفا لا يرى
الى قوله بجى من الخوف فدخل فيه حكم بيع وغيره مع ان الحكم
ليس بسبب البيع والبيع القضاة عقد في الكل فلا يدين ذكر
العاقبة يقول الخضر قوله بل في جميع الافعال لا يحل ليس يفتى عليه
اذ بان بعد ثلثة اسطران فيه اختلاف المشايخ اذ
بنينا فبرهن ذواليد على المدعى انى شربه من وصيتك في صغر
ولم يسم الوصى بل يبيع دعواه وينتد اعطوا فيه وكذا لو برهن ان
فلانا باعته بى باطلاق القاضى في صغر ولم يسم القاضى اصفوا فيه
وعلى هذا لو شهدا على وقف تسليم الوافف اياه الى المتور لم يسميا
الوافف او المتور اصفوا فيه فالجواب ان في دعوى الفعل في
الشهادة على الفعل بل بشرط شتمه القاضى فيه اطلاق المشايخ
وادله الكتب فيها متعارضة ذكرتم في كتاب الحدود
ان المدعى عليه لو برهن ان الشهود محمد ودون ينفذ فلا يدين
من شتمه من خدم من القضاة هذه المسئلة وما ذكرتم دليل
على ان شتمه القاضى شرط وذكرتم في لو ادعى انه وارث
فلان الميت وشهد ان القاضى بل كذا شهدنا على حكمه ان هذا
الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره بجمل وارثا ولم
بشرط شتمه

ذكر العائى

صل اذنى اتمه وشهد ان قاضى بل كذا حكم اخذ
الامم صحح ولم بشرط شتمه القاضى اذنى بيتا في يد كل
انه لي اشترى به من وكيك ولم يسم الوكيل وشهدا على الشرا
ولم يسميا الوكيل يبيع دعواه وشهدا دونهما جملته قال
المالك كلها تدل ان شتمه القاضى ليس بشرط الفسخ الدعوى
والشهادة فليتنا مل عن الفتوى والله اعلم في دعوى
البيع ولو كان لاجابة الى تعيين الكو كما لاجابة بى في دعوى السع
الى تعيين العوان وقبل لا بد من تعيين العوان والاول اصح
الفصل الثالث في بيع خصما لغيره ومن لا
يصلح ومن بشرط حضور سماع الدعوى ومن لا بشرط وفيما
يحدث بعد الدعوى قبل الحكم المتأخر بل يبيع خصما مثلاً
اذنى عليه انه استاجر الدابة قبل او اخفا ملكه اختلف
فيه المتأخرون فقبل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى
الملك لنفسه في شئ ينصب خصما لمن يدعيه قال هذا
القول اقر الى القواب وقيل لا ينصب خصما الا اذا
ادعى عليه فعلا بان يقول غصبها منى اما بلا دعوى الفعل عليه بان
قال مثلاً استاجرناها فملك وسلمها اليك لا الى لا ينصب خصما
وبه افنى وقال هو الفسخ اذ لا يدعى ملك العين كمنع فلا يكون
خصما والحاصل ان المتأخر ليس خصم لمن يدعى اياه
او ربا او شرا والمشتري يكون خصما للكل وكذا الموهوب له
والى هذا القول قال كذا في وفتى ايضا باع منه شيئا فادعى ثا
ان البائع اجر منه المبيع او رهنه منه قبل بعه لا يصير مشتري خصما
فلو حضر البائع فبرهن عليه المدعى الآن يقبل بينه يقول الخضر
قوله لا يصير المشتري خصما في خالف لما مر منه انما انه يكون خصما
للكل فليتنا مل فيما هو القواب والله اعلم **فصل في**
شرا شيئا فادعى عليه فخره بالرد وفاء فقال البائع ان
موكك منى بالقب لا يكون الوكيل خصما له منى بخبر المشتري

لث

لث

جائز ان يبيع خصما للذي قبل الفرض بلا حصة البائع اجاب
شين و كثر من مشايخ سلفنا انه يشترط حصة البائع وقيل
 لا يشترط فصل فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى المبيع بشرط
 حصة الراهن والمرحون وفاقا كذا **و** ادعى بيبا على ذي اليد
 انه شراؤه من فلان الغائب شرا فاسد البعده خصما للذي اذا
 قبض المبيع وقيل القبض فالحكم هو البائع وحده كذا **ش**ين
 المبيع قبل قبضه لا يسمع بينه المصنف ما لم يجر البائع واشترى
 اذ الملك للمشتري واليد للبائع فيبطلها البينة فصارت كدعوى
 الراهن وبعد قبضه بشرط حصة المشتري فقط والا فلا ينفذ
 نظر الاستحفا وكذا **و** في **ش**ين للمصنف ولا يسمع الدعوى
 على البائع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري
 غاصب الغاصب فصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن
 العين في يده لانه يدعي عليه الفعل **و** ادعى على آخر ان وصلي
 باع منك امثلي كذا وكذا في حال صفوي بكذا ومات لم
 ياخذ منها فادفعه اليه فقط قبل لا يسمع ادعى القبض لو ارثه
 او وصيته وعلى قول **ش**ين في قبض المبيع اذ مات قبل قبض الثمن
 فحق القبض لم يملكه ينبغي ان ينتقل بها حق القبض الى البائع و
 يسمع دعواه **ش**ين في ظاهر الرواية يسمع دعوى المشتري الاول
 على الثاني فيما باعه البائع من اخر قبل نقد الثمن اذ الاصل ان
 كل من يدعي الملك لنفسه فذو اليد يقول لا بل هو ملكي فذو اليد
 خصم لكن لا باخذ العين من يده بلا تسليم ثمنه غصب دارا
 يدركناجر فدعوى ربه على غاصبه لم يجر بلا حصة المتناجر اذ
 اليد **و** دعوى المتناجر على الغاصب بلا حصة المالك يسمع
 اذ ملك المتغصب له بعقد الاجارة فلا ينفذ بلا حصة المالك **و** اجارة
 فوجده في يد رجل يزعم انه له فوجدهم لو قال ذو اليد ودعيت من اعده
 منه قبل قبضه **ش**ين المودع لا ينفذ خصما للمشتري لا المتناجر
 للمودع ولو انكر ذو اليد ملك الغائب فخصي عليه على ذلك الغائب قر

دعوى المتناجر
 على الغاصب
 بلا حصة المالك
 يسمع

ذو اليد

ذواليد انه الغائب وقد في المشتري في شرانته لا يؤمر بالبذل
 المودع او الغاصب لو مقر لا ينفذ خصما للمشتري **و** ينفذ
 خصما لو ارث المودع والمغضوب منه حتى لو ادعى رجل ان
 وارثه والمودع او الغاصب مغربا لماله ولكنه قال لا ادري ما
 فلان ام لا او قال لا ادري انت وارثه ام لا فبرهن على الموت
 او الوراثه **ب** قبل يذ لو مقر او لو منكر او ادعى لنفسه فانه ينفذ
 خصما للذي الشراء **ب** وضع الزين عند عدل فغاب العدل
 وادعته من في عياله فلم يحن اخذ منه من الزين قبل حضوره
 لو كان المودع مغربا لا يبيع وان لم يعلم انه للراهن ولو ادعى
 ذواليد انه ليس للراهن اخذ منه من الراهن لانه بائنه
 نوي **ب** مع ثوب الزين لو اراد خصما **و** دين المبيع بغير
 المزن على القول بكون المعبر مضطرا في الفسخ **ب** اجر
 ثم اجر من آخر وسلم فبرهن الاول على اجارته لو كان المودع
 حاضرا بفعل ولو مورا باجارة الاول اذ اقره للاول لم ينفذ
 في حق الثاني ولا بفعل لو غابا اذ يد الثاني بدامانه فلا يكون
 خصما للذي ولو اجر ثم باع وسلم فادعى المتناجر الاجارة
 قبلت بينه على المشتري وان كان المودع غابا لان المشتري
 يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لمن يدعي حقا ذلك العين وكذا
 لو رهن ثم انزعجه من يده بلا اذنه فباعه وسلم ثم المزن برهن على
 المشتري انه رهن بفعل ولو كان الراهن غابا و باخذ المزن
 العين فميد المشتري ولو اسخى البعثة بميد المشتري بملك
 مطلق ورجع المشتري على بائعه فبرهن البائع على المتناجر او على
 وصوله اليه من جهة المصنف بيع او حقه وان احكم للمصنف باطل **ب**
 ليس لك الرجوع على الثمن بل بفعل هذه البينة بغيره المصنف اختلف
 في المشايخ **و** في شرط حصة واذا رجع **ب** ان لا يشترط كذا
 وفي **ب** المختار ان حصة شرط ولو نسب الغاصب خصما عن
 المصنف لسماع هذه البينة ليدفعه سجلا الى المشتري بشرط المبيع

من المصحح لم يخرجه قال ائني شيخ بان هذه البنية بقيل بغيره
المصحح واؤني من انما لا يقبل كنت انك كالت شيخ انما
للاستاد دون التلميذ قبل على فاس يوم وس الاخر بشرط
حصة المصحح وعلى قول س الاول لا بشرط حصة وهذا القول
اظهر واشهر في دعوى المصالح بشرط حصة العاقدين
اذ الملك للموخر والملك للمصالح بشرط حصة كالمهرين
المشترى شراء فاسد لو اؤني استداد الثمن بعلة ان الملك
وضع فاسدا وانكر الباع المبيع او اؤني بشرط حصة المبيع او للغير
حكم الا ابتداء وفيه بشرط كون المبيع مقدورا تسليمه بمطابق
ما لو كان حرة الاصل في الفقه فبرهن مشتملة على باع الاخر الاصل
لا بشرط حصة الفقه وله اقد الثمن والموصى له بعض حصة في ذلك
الفقه بسبب الشراء في الموصى والغريم ليس بخصم للموخر
الغريم الاول شيئا او لم يقبض والموصى له بالثلث ليس بخصم
للموخر فان زادت على الثلث وصحت بان لم يكن له وارث
فوق حصة الغريم وبغير وارث لان الاستحقاق ما زاد على الثلث
من حصة الغريم الوارث والمودع او الفاسد او المديون ليس
بخصم للموصى له لو كان الذي قبله المال مقر بان المال للميت
في ذلك وارثه او وصيه ولو قال من بده المال هذا ملكي وليس
عندي للميت شي صار حقا ولو جعله الفاضل حقا بقضي ثلث ما في
بد المديون عليه والخصم في اثبات الوصاية عليه وارث او وصي له
وجاز يقبل من الوصية الا بغير خصم وهو الوصية او غريم الميت او وصي
فانه من غير واحد منهم وفيه رخصت بخلق الوصية ما عدا هذه البنية
على من غريم وصي له الا في الوصية ابواب ابر وعندها لا يقبل
يسمى الدعوى ولو كان المشتري فاسدا بغير الشراء وهذا يمكن اؤني شيئا
في يد رجل وقال بئس من فلان وهو شره منك في قال لو قال
ذو اليد فقلت بئس من فلان الذي بئس منك وكلمته بشرط لك فلا
غائب فلا خصومة بينه وبين ذو اليد وكذا
لو قال كنت بئس من فلان الذي تزعم انك شر بئس منه وهو

في يدتي

في يدتي حتى تدفع الثمن او قال او عينة فلا خصومة بينهما وكذا بين
بين قوم بارث اؤني رجل انه شري من بعضهم نفسه وهو غائب
واؤني الورثة بنصبه فيه فبرهن على الشراء لا يقبل ولو قال او لم
وانكر وانصب الغائب يقبل بئس المديون فاسد بئس باسم غيره
على رجل وقال هذا الذي في هذا النصب باسم فلان عليك
قد اؤني فلان لي ولي البنية على ذلك فلو انكر المديون عليه ان يكون
لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم يقبل بئس المديون لا اؤني
هو قول س وعن س انه لا يقبل بئس لو استخفى العاقد بئس
بشرط حصة الميراث وغيره وذكر في بعض المواضع ان في هذه
المسئلة وفي اشتراط حصة المودع ايضا اختلاف المشايخ في
نكاح امرأة لها زوج بشرط حصة الزوج الظاهر ولو اؤني انه زو
بئس البكر البالغة من هذا بامرها واراد قبض مهرها واؤني الزوج
بالنكاح ولم تدفع الدخول يوم الزوج يدفع المهر اليه ولا بشرط حصة
المرأة ويصح دعوى النكاح عليها بنزوح والدعوى بلا حصة الوالد
في غصب مالا او دونه عن ماله لسمع دعوى المالك
على مولاه ولو كان الفقه غائبا ونواقض ان المال وصل اليه من حصة
فنه بخلاف لو نواقض ان المال وصل اليه من حصة من المديون اؤني نواقض
فيه انه مودع من حصة الغائب ولو كان المال بيد من حصة من المديون
ودعه او غصب او دنا من فرض او من بيع فافترق عنده المال ان
حصل المال من حصة من المديون وصده المديون لا يوم يدفع المال
الى المديون عينا كان او دينا او الفقه هو الخصم فيما في يده هذا اؤني
ان المال من حصة من المديون ولم يقر بالملك للمديون فلو اؤني به مثلا بان
قال هذا ملكي فخصه منك فقلت قد فعلت الى وصده المديون لا بجره الفاضل
على التسليم الى المورث لانها لما تصادقا على وصوله من حصة الغائب
فقد تصادقا انه ليس بخصم كما في المسئلة المحقة لو قال واليد
انه ودعه فلان او حقه وصده المديون لا يقبض حقا وبئس
وما يخالف هذا

في يدتي
في يدتي
في يدتي

حيث قال قن اودع عند رجل فليس له ان يخذله اذ الفقه بدعي
فليس له الاخذة ما لم يجر الفقه وهذا اذا لم يعلم المولى ان الودعة
كسب فقه اما علم انها كسبه او علم انها مال المولى فله اخذه كذا
شئ ويمكن التوفيق بينهما بان كلامه في حل الاخذة لا يجر فلا
يخالفه اذ ينصرف جواز ولا يجر على الدفع لو ابي ذوالبيد الذي
ان للفقيه ان يخذل من ودعة كانت له بغيره عند انسان ثم
ليس للقاضي ان يجر المودع على الدفع **عنه** اخذت بنو ارا
الكسبة من بيت المولى وادعته رجلا ضمن المودع لانه مال المولى
فش قن دفع مال مولاه الى رجل واقر المولى بدفعه ليس له اخذه
ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجر ولو انكر المولى دفعه القن اليه
واذى انه ملكي وبرهن فله اخذه الا اذا برهن ذوالبيد انه فتنك دفع
الى فيندفع عنه الدعوى **شئ** استغنى عن دفعه عنها الى فقه
ليودعها فلانا فاودعها القن اياه ثم ابي القن وطلب المولى
من المودع ونصاذا ان القن كان ملك المولى فعلى قياس ما
من **عنه** ينبغي ان لا يملك المطالبة لنصاذاها انه وصل اليه من جهة
القائض وعلى قياس ما في ينبغي ان يملك المطالبة واما الذي
ان المودع لو صدق المولى انه ارسل القن للابدي فله المطالبة لا لو انكر
كذا **شئ** قال صاحب جامع الفصولين اخول لا خالفة بين
فقه كما من التوفيق والتداعل يقول الحق وعلى هذا التوفيق يكون
جواب والد **شئ** غير صواب كما لا يخفى وجهه على ذوي النيات
واذى عما في يد رجل فقال بعثتها مع تلميذي لتصلحها وانكر القن
كون العامة له لا يجر هذه الدعوى اذا اقران العامة وصلت
الى الرقاء من جهة الغير فالقاء ليس بخصم دفعه دلال شيئا الى
ليبيعه فباعه وغاب وادعاه الامر على المشتري واقرانه دفع
الى فلان لبيعه ولكن انكر البيع هل يملك الدعوى لو صدق
ان المانور دفعه اليه لا يملك الدعوى لنصاذاها على وصوله
اليه من جهة القائض

لينة

العامة
م

ولو برهن

ولو برهن ذوالبيد انه شره من وكيله بندفع الدعوى **فش**
على طلاق امراته بنزوح عليها فبرهن انه نزوح عليها فلانة القاي
عن المجلس هل يسمع حال غيبه فلانة فبرهن ان بيان والحق
انه لا يقبل **ط** ادعى شيئا على بيتي حجر عليه وله حق حاضر
لا يشترط حضرة الصبي كذا ذكره في ما فصل **ط** لو وجب
الدين بحاشية هذا الوصي لا يشترط حضرة الصبي ولو وجب
لا يحاشية كالتلاف ونحوه بشرط احضاره **ط** ادعى على بيتي حجر
مالا باهلك او غصب لو قال المديني لي بيتي حاضر بشرط
حضرة الصبي لانه مواخذ بافعاله ويحتاج شهوده الى الاشارة لكن
بخصمه ابوه او وصيه ليودي عنه ما يشئت وان لم يكن له اب
او وصي وطلب المديني ان ينصب له وصي ينصب له القاي
وصيا لكن بشرط حضرة الصبي لنصب الوصي وقال بعض المتأخرين
حضرة الصبي عند الدعاوى شرط سواء كان الصبي مدعيا او مدعي
عليه **ط** والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضيع كذا **ط** و
في **شئ** لا يشترط حضرة الصبي لنصب الوصي بل بشرط
ان يكون القاي عا لما بوجود الصبي عند الدعوى والنصب
ولكن المختار انه لا يشترط حضرة عند الدعوى **فان**
وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكره الامام
خواجه زاده ولو ادعى على بيت دينا وورثة صفار فلو لم يثبت وصي
لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للبيت وصي وللصفار وصي
بشرط حضرة الصفار وحضرة الوارثين **ط** برهن على فلاس المجوس
لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين
او وكيله حاضرا بطلقة القاي بخصمه والا بطلقة بكفيل طلب الغراء
من القاي يبيع قن ما دون دينه لا يبيعه الا بخصمه مولاه فبرهن
رغبته وكسبه فان كسبه يبيع بغيره المولى شره على قن ما دون
بغصب او تلاف ودعيه او باقراره به او شهدا يبيع او
اجارة

ولو باعها بخبر في القاضى او اقر المدي بالبيع فلا خصومة بينهما **بين**
 عليه المدي فباع المدي عليه او وبيع قبل الحكم قال لا اجزئ بغيره ولا
 بينه قال ابو الفضل هذا اختلاف جواب الاول وفيه بيع قبل البينة
 يجوز فلو برهن ثم باع فلو قدرت على المشتري بطلت البيع
 ولو لم اقدر عليه وعدت البينة خربت المدي لو شاء اخذ من
 البايع قيمته ولو شاء وقف الامر حتى يقدم المشتري **فمن**
 شري فباع فاستخف رجل فربى فقبل الحكم للمشتري رد المشتري
 الفين على البايع بغير بقاء بشرائطه لا يندفع عنه دعوى المدي لانه
 لما برهن عليه صار خصما فلم يجز له اخراج الفين من ملكه ولو ان
 لم يبرهن والبايع بحاله يندفع الخصومة عن المشتري اذ لم يصر خصما
 بعد لان اكثر ما في الباب ان البايع غاصب والمشتري
 بائنه الغاصب الغاصب وغاصب الغاصب يبرأ بالرد على الغاصب
 الاول لو ثبت رده بينه كذا بينا وفيه ادعى فقبل البينة وفيه
 ذو اليد الى اخر فقال المدي هو ملك فلان ودفعته اليه فاذى
 عليه لا يجزئ المدي عليه على اضراره اذ يجزئ الدعوى بلا اقامة بينة
 لم يصر خصما فلم ينفى به عن المدي ولو اقام شاهدا واحدا لا يملك
 الدفع الى غيره اذ صار خصما وفيه لو ادعى فقال ذو اليد بعته من فلان
 وكان ملكي وهو محسوس في يدي بيمينه وبرهين لا يسمع لانه لما اقر بانه كان
 ملكي ظهر انه خصمه فلا يمكن اخراجه نفسه من ان يكون خصما **الفصل**
الرابع في قيام بعض اهل الحق ببعض في الدعوى والخصومة
في عن ادعى بيتا وقال نصفه لي ونصفه لفلان
 وقال ذو اليد نصفه لي ونصفه لفلان وبرهن المدي ان له
 نصفه بفضي له بالنصف ويكون النصف البايع بين ذي اليد
 وبين من اقر له بالنصف نصفين **ط** برهن عليه اتي وقلنا
 الغائب اشترى ثوبا منه هذا بكذا ولقد ختمه ففعل قياس
 قول **في** حكم الحاضر بنصفه فاذا

بازد الى الغاصب الاول

دعوى

قدم الغائب

الحاضر

قدم الغائب كلف اعادة البينة وعلى قول **في** حكم الحاضر
 والغائب ويدفع الى الحاضر نصفه ويودع الباقي عند تقدي
 لا يفسد حتى يجرى الغائب ولو جدد الغائب الشراء بطلت بيبته
 وجاز نصف الحاضر بخلاف **في** وعن **في** لو باع نصف
 الدار غير منقسم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف فالخصم فيه
 البايع لا المشتري ويقضى للمشتري المدي على البايع بنصف الدار
 ويقال للبايع حكم المشتري نصف الدار **في** دار لها اذى رجل
 نصفه على احدكما يكون مدعيها ربعه وهو نصف ما بيده اذ في يده
 النصف فلو كان مدعيها للنصف الذي بيده يكون مدعيها للنصف
 المقتين وهو لم يبع النصف المقتين **دعوى الدين** وفيه برهن
 ان له ولفلان الغائب على هذا الحكم لم يقبضه فقدم الغائب
 فلا يأخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وانه ان يأخذ من شريكه
 نصف ما اخذ باقراره بشركته عليه دين لم يطلب احد من نفسه
 البقية بجزء يكون على الدفع **في** له دين عليها فبرهن على احدكما والا
 غائب قال **في** قضى بالمال عليه وقال **في** افضى به عليها لو
 كانا شريكين فيما عليها وذكر بينة المسئلة **في** وقال **في** افضى بالمال
 عليها كذا **قصة** قال **في** هذا اجواب لا ينفى على قول
في اذ احاضر لا ينصب خصما عن الغائب عنده في جنس بيده
 المسائل قال **في** قال **في** افضى على الحاضر بنصف المال
 وقال **في** افضى عليها بجميع المال قال اعلم ان محمد اذكر بينة
 المسائل **في** على غطو امدان عند الحكم للحاضر وعلى
 الحاضر بغيره على الحاضر عليه وذكر **في** بعض المسائل ان
 الحكم على قول **في** بغيره على الحاضر وذكر **في** بعضها انه ينعدي
 الى الغائب ونارة ذكر قول **في** مع **في** ونارة ذكر قوله بخلاف
 قوله وكان **في** رواية في الفصول كلها سواء كان احد الشكا
 مدعيها او مدعى عليه كذا **في** **في** روايتان واما الفرق فلا وجه له قال
 صاحب طبع الفصولين اول بخلاف ان يكون اختلاف الروايات جواز

دعوى الدين

مدعى عليه

الدعوى على الورثة

كفقر الارث عنه **والشرك** بلا ارث انما يقسم لولا
غائب **والا فلا حتى يحضر الغائب** اذا كان من ليسوا بينهم
الغائب **واما اوكثر الدعوى على الورثة** في مات وترك
دارا وثلاثة بنين وغاب اثنان وبقي ابن والدار بيد نفسه له
ونصيب الغائبين ودفع عنه **والدار** غير مقسومة فادعى
رجل كذا فلو ادعى ملكا مسلما او ادعى الشراء من ابيهم حكم له
بكل الدار اذ بعض الورثة خصم عن كلهم اذ خصومه توجت على
الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر او
وصدقاه في الارث نفقة الحكم عليهم ولو قالوا الدار لنا شرينا او
ورثناه من رجل اخر فلها اذ تملك الدار لغيره وان كان له فيها
عنها فلم يحكم بحكم عليها ونفاد للمدعى اعد البيعة فلو اعادها حكم له
والا فلا ولو لم يكن كل الدار بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين
ودفع عنه آخر لم ينفذ الحكم عليهما ايضا اذ الحاضر خصم في نصيبه الذي
بيده فقط فحكم عليه به **والحاصل** ان امد الورثة خصم عن الميت
في عين هو في يد هذا الوارث لا في عين ليس في يده حتى لو ادعى
عينا من التركة على وارث ليس تلك العين في يده لا يسمع وبه دعوى
الذين ينصب امد الورثة خصما عن الميت وان كان له في يده
شي من التركة **ورثنا دارا فباع احدنا نصيبه من رجل فبرهن رجل**
انه داره قال **الحكم** على المشتري حكم على البايع **والحكم** على
الاخ **حكم** على المشتري الا ان يقول المشتري لم يرث هذا عن
ابي وسند كبر بعض من جنس هذه المسائل في فصل مسائل التركة
والدين وفي الفصل الذي بعده **الفصل الخامس في القضاء**
على الغائب والقضاء الذي يقضى الى غير المقتضى عليه وفيه
مسائل المفقود والنصف في اموال الغائبين **بقى القاضي**
لو حكم على وكيل الغائب او على وصي الميت **حكم**
على الغائب وعلى الميت **والحكم** على الوكيل والوصي
وكنت في السجل انه حكم على الميت

او على الغائب

او على الغائب بحصة وجته او كجمله **شيخ** الحكم على الغائب
ان يحضر عنه **دنا** سواء كان غائبا عن المجلس وحاضرا في البلد
او غائبا عن البلد **فقط** ادعى على الغائب شيئا ليس للقاضي
ان ينصب عنه وكيله ولو قضى على الغائب بلا خصم عنه فنفذ
حكمه روايتان **من الفتوى** على الغائب نفذته **لا ينفذ** للقاضي
ان ينصب وكيله عن الغائب وان يقضى على الغائب اما لو فعل
وقضى على الغائب نفذ حكمه بالاجماع **شهد قال** من القاضي
عن الغائب خصما وحكم عليه **لا ينفذ** للقاضي ان حكم للغائب
بلا خصم كما لا يحكم على الغائب الا ان مع هذا لو وكل وكيله وانفذ
اخصومه بهام جاز عليه الفتوى **فوله** وانفذ اخصومه دليل على ان
الوكيل لا ينفذ ما لم يخاصم ويقضى فيما بينهم اذ الوكيل لا يدخل تحت
الحكم وما لم يقض القاضي لا يصح **قدم** الى القاضي وقال ان لا
على هذا القاون انه غائب وانا اخاف ان يحجب هذا جملته **الحكم**
وكيله لا يبدى وقبل بيعة الابن على المال حكم به فرفع الى قاض اخر
فان الثابت لا يحجر حكم الاول اذ بيعة الابن لم يتم حتى سئل
الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود اذ القاض
يجعل ابن المفقود وكيله في طلب حقوقه اذ المفقود كمنيت
للقاضي نوع ولا ينفذ ماله **ادعى** على غائب دينا بحصة رجل
انه وكيل الغائب في اخصومه **فاؤ** الذي عليه بالوكالة لم ينفذ
اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى دينا على
ميت بحصة رجل يدعى انه وصي الميت **واؤ** الذي عليه بالوصاية
كذا في **شيخ** وفي **الحكم** على المتخ لم يحج ونفد الترخانه
ينصب القاضي وكيله عن الغائب **لا يسمع** اخصومه عليه وانما يجوز نصيب
الوكيل عن اخفى في بيته بعد ما نادى ابن القاض على باب داره
بقى الحكم على المتخ يجوز **وفيل** ينبغي ان يكون بيته
المسئلة على روايتين اذ ما حصله الحكم على الغائب وفيه وايتا
وكان **نه** يعني بان الحكم على الغائب لا ينفذ كيلا ينفذ الى يدهم فذهب

مطلب السجل

كذا **لا** وفيه **في** المشتري بخيار اعداد الرد في المدة فاقضى البايح وطلب
 المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البايح لردده عليه قبل ان ينصب
 نظر المشتري وقيل لا لانه لما شري ولم ينفذ منه كقسطا مع احتمال عسبه
 فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له ولا اذا لم ينصب طلب المشتري
 من القاضي الاخذ فعن **م** فبر روايان بعدى **ع** في روايه وهو
 ان بعث مناديا على باب البايح ان القاضي يقول ان خصمك فلانا
 يريد الرد عليك فان حضرت والا تفقت البيع فلا ينقض القاضي
 البيع فلا ينقضه بلا اعداء وفي روايه لا يعذر القاضي ايضا نقل
 بنفسه على انه من كم يواف به غدا فدينه على الكفيل ففاب
 الطالب في الغد فلم يجد الكفيل حتى مضى الغد لزم المال ولو رفع
 الكفيل الامر الى القاضي ينصب القاضي وكيلاه عن الطالب
 وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الروايه
 انما هو في بعض الروايات عن **س** قال
 لو فعل به افاض فلو علم ان الخصم يقب لترك فهو حسن
ف قال له مدبونه لو لم افضلك ما لك اليوم فكذا افاضني
 الطالب فنصب القاضي وكيلاه يطلب الدين بالقبض
 المال لئلا يجتنب قبض وعلم به الاخر قال **س** لم يجز فظا القاضي
 ينصب عن الغائب وكيله ليقبض من المدينين فيبرأ ويبرأ
 كذا **لا** وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه الجزاء لا يخصه عنه
 حاضر اما قصدي وهو وكيل الغائب اياه وانما حكمه وهو ان يكون
 المدين على الغائب سبيلا لما يدعي على الحاضر لانه لا يشترط له
 على ما ذكر بعض المشايخ وعندنا من شرط السبيته فقط **ع**
 يجوز باجماع معان ثلثه احد ما وكيل الحاضر والآخر **ع**
 كون المدين على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعي على
 الغائب سبيلا لما يدعي على الحاضر لانه لا يشترط له **ع**
 كون المدين شيئين بينهما سبيته لانه كما في هذه الصور
 يحكم على الغائب بنوعى **ع** بين الشئ والشئين فشرط السبيته

فاض

فعل المشتري من البايح بشرط هو ما ذكر في المتن من علم البايح ان
 ان كان له اخل في لا فهو ركن والآن فان كان له اخل في غير ذلك
 فان كان له اخل في غير ذلك فليس له ان يكون له اخل في غير ذلك

لانتهاب

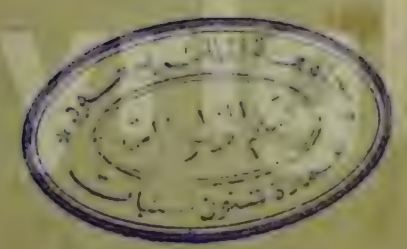
الانتهاب يحاضر خصما عن الغائب في الفصلين وذكر عامه
 المشايخ ان السبيته بشرط فيما لو كان المدين شيئا واحدا
 وهو الاشبه والا فرب الى الفقه هذا في السبيته القطعية
 اما لو كان المدين شيئين وما يدعي على الغائب قد يكون سبيلا
 وقد لا يكون بكونه مما ينفك عنه بحال فينظر لو كان نفسا بغيره
 على الغائب سبيلا لما يدعي على الحاضر يحكم في حق الحاضر لا الغائب
 ولو كان المدين عليهما شيئين والمدين على الغائب
 سبب لما يدعي على الحاضر باعتبار البقاء الى وقت الذي
 لا يحكم في حق الحاضر ولا الغائب وكله بنقل امره وقت
 او باجازه وقت فبرين على الطلاق او العنق او وكله بقبض داره
 فبرين ذواليد على الشرأ من موكله في هذه الصور يوقف الى
 الى حضور موكله ولا يدفع الى الوكيل ولو وكله بقبض دينه
 فبرين على الابقاء الى موكله بقبض عند **ع** بخلاف العين
 ويوقف عندهما في العين والدين سواء والحق ان قولهما
 اخوي وهو روايه عنه كذا **ع** وعنه **ع** الانسان يصير خصما عن
 الغائب في اثبات شرطه كما يصير خصما على عنه في
 اثبات سبب **ع** لانه كما لا يمكن اثبات حقه الا باثبات
 شرطه والحاصل انه لو برين على شرطه باثبات فعل على الغائب
 فلو لم يكن فيه ابطال حق الغائب من طلاق او عنق او بيع او
 نحوه افتى بعض المتأخرين انه يقبل ويحكم على الحاضر والغائب
 وبه اخذ **ع** والاصح انه لا يقبل وما يفعل الناس من انهم اذا
 ارادوا اثبات شئ على الغائب في طلاق او وقف او بيع او
 نحوه يجعلون ما يريدون اثباته شرطا لو كاله الحاضر يدعون
 بغير الوكاله بوجود الشرط من الغائب ويبرأون
 على وجود الشرط من الغائب **ع**
 بعض المتأخرين والاصح ان هذه السبيته لا تقبل كما ذكر في
ع اذ في قولها ابطال حق الغائب كذا **لا** وفي **ع** اذ في قولها

البيع اثبات وكالنه بحيث لو انك لا تسمع انكارة فله وجهان احدهما
 ان يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعي انه وكيل بقبضه وبعده
 فله ان يقول ذوالبد لا اعلم وكالنه فيمن فيهما الفاضل
 بنسبته اليه فينبغي **الثاني** ان يقول هذا فلان ابيع
 منك فاذا باعه وقبض منه يقول المشتري لا اقبض المبيع لاني
 انا ان يسلم المالك وكالنه ورجا يحكم المبيع في يد او
 بنقض قبضتي فيمن الوكيل انه وكيل بذلك ويجوز على القبض و
 ثبت بالبينة ولا يجرى على القبض وبتاوجه اخر وهو ان يسلم يقول
 اني فصول فلان يسلم المبيع فيمن المشتري انه وكيل فلان بايع
 فوخم فثبت انه وكيل **الثالث** ادعى على رجل انه كفل عنه فلان
 الغائب بكذا وادى الوكيل الكفيل ذلك المال الى الطالب وكره
 المطلوب الاداء فيمن عليه الكفيل والطالب غائب يقبل ويحكم
 على الغائب والحاضر **رابع** طالب الدارين كفيله بدينه فيمن الكفيل
 ان المديون اداءه يقبل وينصب الكفيل فضا عن المديون اذ لا يمكن
 دفع الدارين الا بهذا قال صاحب جامع الفصولين
 اضطرب رايتهم وبيانهم في مسائل الحكم على الغائب وله ولم يصف
 ولم ينقل عنهم اصل قوي ظاهر يثبت عليه الفروع بلا استكال الظاهر
 عندي ان يتأمل في الوقايح وجنات وبلا حظ الحرج والضرويات
 بحسبها جواز اوف او امثلا لو طلق امراته عند العدل فغاب
 عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف لكن يعجز عن حصاره او عن سافر
 اليه او وكيلها بقدره او طلقه اخر بان كان لا يرضى احد بالوكالة
 وكذا المديون لو غاب عن البلد وله نقد في البلد او نحو ذلك في مثل
 هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب الفاضل
 وغلب ظنه انه حي لا تزور ولا جيلة فينبغي ان يحكم
 على الغائب والغائب وكذا ينبغي للمفتي ان يفتي بجوازه دفعا
 للحرج والضرويات وصيانة الحقوق عن الضياع مع انه

جند فله

جند فله ذهب الى جوازه الشافعي رحمه الله وما كنت واجد من قبل
 وقيل روينا عن اصحابنا والاحوط ان ينصب على الغائب
 وكيل يعرف انه برأى جانب الغائب ولا يفرط في حقه فينصب
 الاولى ثم الاول له والله اعلم **فصل** ادعت تعلق طلاق
 نفسها بكذا غير طلاق وبرهنت انه تزوج فلانة فقي قول هذه البينة
 روايتان والصحيح انها لا يقبل اذ يكاد فلانة شرط طلاقها
 فلا ينصب خضعا في اثبات النكاح ثم قال والصحيح في جواب
 فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للذي على الحاضر بطلان
 لم يتضرر به الغائب لدخول الدار وغيره بصير الحاضر خضعا لالوداير
 بين نفع وضرر **ثاني** صاحب جامع الفصولين والحاصل
 ان الذي على الغائب اذ كان شرطا لما تدعي على الحاضر قبل نصب
 الحاضر خضعا عن الغائب مطلقا وهو قول بعض المشايخ وقيل
 لا ينصب مطلقا وهو قول عامة المشايخ وقيل ينصب
 فيما لا يتضرر به الغائب لا فيما يتضرر به وقيل فيما يتضرر بعضه على
 الحاضر لا على الغائب ثم قال اقول هذا بعيد اذ كان الحكم على
 الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع بدون
 الاصل فالاولى ان ينصب الحاضر خضعا عن الغائب في كل
 ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر الا باثبات ذلك على الغائب
 سواء كان سببا او شرطا اذ الحكم على الغائب بلا خضعه جابر
 وعليه الفتوى فينبغي ان يجوز الحكم على الغائب مع خضعه في
 الجملة بالطريق الاول وصيانة الحقوق وربانية للاصول بقول الجليل
 في كلامه كلام من وجهين الاول ان قوله هذا بعيد غير مدلل لان
 جوابه ظاهر لكل متأمل **الثاني** ان قوله فالاول
 مخالف لما مر اننا نقلنا عن **فصل** من قول والصحيح في جواب
 له وبوجه ما قال الامام **فيما** من رجل قال لا امرانه ان طلق فلانة
 امرانه فان طلق ثلثا وثلثا فلان فرهنت ان الغائب طلق
 امرانه لا يقبل هذه البينة وهو الصحيح لانها قامت على شرطها فيما يتضرر

على الغائب جاز



خط
 انتهى و يورد ايضا ما ذكره من اقسام الهدية في تفسيره على ما هو عليه
 ان ما ذكره من اقسام الهدية في تفسيره على ما هو عليه
 ان ما ذكره من اقسام الهدية في تفسيره على ما هو عليه

به الغائب بخلاف ما لو علق طلافا بها بدخول فلان الدار فثبت
 انه دخل بها فانها تقبل وبغضى بطلانها لان بينهما اقامت على
 شرط صحتها فيما لا يضرك على الغائب **فصل** برهن المدي اذ امره
 بحكم له بها فافراها بنكاح الغائب لا يدفع عنه المدي واما
 بعينه الا فافراها في حق سقوط البين عنها على قول من يرى الخلف
 في النكاح قبل بطلانها الا فافراها ولكن بطلانها بغير دفع عنها
 البين وقبل لا يدفع ولا يدفع عنها البين تزوجها فثبت مدعيها
 بخبرها عند القاضي انها مملوكة فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة
 لعدم انحصار الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت احواله لعدم
 ثبوت النكاح برهنه على ذي اليد انما معناه فلان الغائب
 حرها وهو يملكها وهذا مستثنى بغيره فيقال ان يدعي فسر يد لها
 وهو لا يملكها الا ذلك فسرهما فحكم بغيرها وقضيه قال صاحب
 جامع الفصولين فعلى هذا لو برهن انها امرأة فلان الغائب فيبقى
 ان يدفع دعوى المدي نكاحا بين هذا التعليل وفيه ظاهرا فيقبل
 بالنظر بقول المحقق ما ذكره فباسم مع الفارق لان فيما يدعي المدي
 نفقا في مسألة العوق للغائب وهو ثبوت الولاء بخلاف مسألة النكاح
 اذ فيه ضرورة فيجعل النكاح ولو ازم عليه فافرقا **فصل** ادعى الورثة
 على فن انا ورثناه من ابنا فبرهن الفن انه فن فلان آخره وان حرره يقبل
 بهرهما في الغائب في اثبات الملك له اذ ملكه شرط عطف فسرهما في
 اثبات الخبر وفيه ادعى على فن انه ملكي فبرهن الفن انه ملك فلان
 الغائب يدفع دعوى المدي كما لو برهن ذواليد ان ماني بده دعيه
 يدفع الخصومة كذا بنا لانه ثبت ان بده على نفسه بناية عن الغائب
فصل فن برهن على ذي اليد ان فلان الغائب
 وانه حرره وبرهن ذواليد انه فن فلان آخره ادعى اياه او آخره
 او رهنه لا يجزم بعينه ولو زعم ذواليد انه فن فلان
 الغائب ادعى اياه وقال
 الفن كنت
 فقال

انه

فقال فن برهن او قال كنت فننا فلان آخره برهن لا يصح بخلاف
 قوله انا حر الاصل فانه يدفع لانه في دعوى الخبر افر برهن
 وادعى زوالها فلا يصح الا بجنه وفيه لجهته انكر الرق فالقول
 للمنكر الا برهن انه لو حضر فلان وادعى انه فن وقال انا حر
 الاصل صدق الفن ولو قال انا حر الاصل وبرهن ذو
 اليد انه فن فلان او دفعه بغيره يكون فن فلان ويدفع الى ذي اليد
 حتى لو حضر الغائب وانكر كون الفن له لزمه بخلاف ما لو ادعى
 فنا بغير رجل وبرهن ذواليد انه ودعيه فلان وان دفع الخصومة
 لا يصح الفن مقضيا فلان حتى لو حضر وانكر كون الفن له لا يلزمه
 الفن وكلها بغيره وفيه فغائب هو واحد الوكيلين وادعى
 الوكيل الاخر فافرا الفوم بدعيه وحجده الوكالة فبرهن الوكيل ان الدين
 وكله وقلنا ان الغائب يقضي دينه حكم بوكالةهما حتى لو حضر الوكيل
 الغائب لا يكلف اعادة البينة وكذا لو حجد الفوم المال الوكيل
 فبرهن عليهما الوكيل لحاجته حكم على الفوم بالدين وبوكالةهما لا يفي
 الحاضر شيئا في الفصلين حتى يحضر الوكيل الاخر اذ بين الخصومة و
 القبض فوق بان الوكيلين بالخصومة والقبض لا ينفرد احد منهما
 بالقبض وينفرد بالخصومة **فصل** المدي عليه لو اقرم غائب
 بحكم عليه باقراره بالاجماع ولو حضر فانكر فبرهن عليه ثم غاب
 بحكم عليه عند **فصل** لا عند غائب المدي عليه بعد برهن
 عليه او غاب الوكيل بعد قبول البينة قبل التعليل او مات الوكيل
 ثم عدلت البينة لا يحكم بها وقال **فصل** حكم وهذا فن بالنسب و
 لو غاب الموكل بعد برهن عليه ثم حضر وكيله او غاب الوكيل بعد
 ما برهن عليه ثم حضر موكله حكم عليه بملك البينة وكذا الحكم على الوارث
 ببينة قامت على مورثه ولو كان الوارث غائبا جازة من طرفة بينة الغائب
 وكيله بطلب الحكم وحكم عليه بملك البينة وكذا لو برهن على احد الورثة فغاب
 حكم على الوارث الاخر وكذا لو برهن على نائب الوصي فلو بلغ الصبي حكم
 على الطبيعي بملك البينة ومن توجه عليه الحكم فاضف لاجزم حكم عليه

عند ذلك وقال ينادي على بانه ثلثه ايام فلو خرج والامر عليه
ولو لم يخف لكنه غاب لا يحكم عليه وقد مر في هذا النوع من
آخر الفصل الاول نفلان عن اخلاصه وخرجنا بعض رجل على الغائب
من قبل اثبات الغيب على الغائب هو انه شهدا على رجل
فقال هما فلان فلان فبين الذي ان فلانا خرجنا شئت الغيب
عن الحاضر والغائب اذ الذي شئنا المال والغيب على الغائب
وهو سبب لما يدعيه على الحاضر لا محالة اذ ولاية الشهادة لا تنفك عن
الغيب كمال فصار كشي واحد معنى حيلة اثبات الدين على الغائب
ان كفل بكل ما له على الغائب ويجوز المذني في الجاهل فيدعي الذي
على الكفيل لا بمقدرا بسبب الكفالة المطلقة فغير الكفيل بالكفالة ويكره
وبه فبين الذي يدعي على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه
عليه باقراره بكفالة ثم يبرأ المذني الكفيل فيثبت الدين على
الغائب لا انصب الكفيل ضمما عنه اذ الذي على الحاضر لا يثبت الا
بشئوت الدين على الغائب وفي مثل يصير حاضر ضمما عن الغائب
وهذا لو كانت الكفالة بكل ما له على الغائب ابا لو يكن بان في
ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر فقبل به فبين في الحكم
على الكفيل لم يكن حكما على الغائب الا اذ ادعى الكفالة بالمرء
اما لو كفل بكل ما له على الغائب فاحكم على الكفيل بحال مع
حكم على الغائب سواء ادعى الكفالة بالمرء ولا
كذا وذكر كذا وقال وهذا لو كانت الخصومة في
الكفالة وقال وهذا لو كانت بين الطالب والكفيل اما لو كانت بين
الكفيل والمكفول عنه بان قال الكفيل لمن كفل عنه كفلت
فلان بدينك بامرئ واذيت ولي الزوج او قال
المحال عليك للجمل حلت عنك بامرئ واذيت
ولي الزوج عليك فبين حكم على الغائب بغيره
على الغائب بغيره فقه وكذا لو اقر بالامر وانكر الاداء بهما

مسألة الغائب
على الغائب

فبين

فبين حكم عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الى انكاره
بعده كفل بامر فلان بالمرء له او قضى به له عليه او ذاب له
عليه فغاب الامر فبين المكفول له ان له على الغائب الفاء
قال القاضي القاضي به على الغائب حتى يلزم الكفيل لا يحكم عليه
حتى يحضر الغائب بخلافه ما لو كفل بكل ما له عليه فبين الطالب
ان له عليه الفاء فقبل لو كان المكفول عنه غائبا ثم جاء كفل بالمرء او
قضى او ذاب لو اقر الكفيل بدين على المكفول عنه واني ان يدعي
فخافه ان يحضر الغائب لم يجز حيلة اثبات الدين على الغائب
اذا خرجها عند الشهود فغالب قاربت ان تزوج باخر ولا
يمكنها الا بعد اثبات كونه على الزوج في مجلس القضاء لكون
النكاح موقفا ولا يمكنها اصفاره بعد المرافعة فقيه حيلنا
احدهما بطريق دعوى كفاية المهر على حاضر وقد مر في اوائل
هذا الفصل والثانية ان ندعي على اخر ضمان نفقة العدة
معلقا بوجوع الزوجة وبدعي وجوع الزوجة وبطالبة بالاداء وببين
على ما ذكره بحكم بالزوجة وبالبضمان قال
وهذا ان الوجه ان قلنا بوجوب ان في ضمان نفق المتدينين و
لكن ينبغي للقاضي ان يتطالع في سماع هذه الدعوى نظر الغائب
ولانه لو صح في الظاهر ولكن لا شناعة فيه محال لو حضر
الغائب ولكن مع هذا لو حكم بالحرمة نفقه حكم لا خلاف
المشايخ فيه حيلة اثبات الدين على الغائب
ان المرء ان اذا اراد ان يحكم به القاضي بغير رجلا بدين رقة
المرء فبين ذو البذانة رهن عنده فحكم به القاضي وذكر في
ان فيه روايتين في رواية لا يقبل البينة اذ فيه
حكم على الغائب ويقبل في رواية لانه لما رهن عنده فقط حفظه
فاذا انقضى حقه الا باثبات الملك للمرء صار ضمما به
ذلك كماله الوديع وخوطا غاب المرء فبين المرء ان
ارحمه ففلان وان هذا الغيب او اخره او اخره اياه يدفع اليه المرء
المرء بغيره فبين

مسألة الغائب
على الغائب

مسألة الغائب
على الغائب

مسألة الغائب
على الغائب

ويحفظ اجرة المفقود **سبل** **ش** عن غيب شيئا للفا
هل القاضى يفتنه منه اجاب له ذلك ولو كان هذا في ملك المفقود قبل
الاخذ بالطريق الاولى فانه ذكر في **ش** ان للقاضى بسوط يد في
مال المفقود ما ليس له في مال الغائب وذكر في **ش** القاضى
لو اخذه ودفعه المفقود عن يده ووضعها عند نفسه لا باس به
للقاضى نصب القيم يحفظ مال الغائب **ش** رجل مات
في البادية فله صاحب ان يسبح حماره ومناعه ويحمل الثمن الى اهله
للقاضى نصب متى عن المفقود لطلب دونه من غنامه ولا ينصب
عن الغائب **ش** ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب نجيب
منقطعة يجوز نصب متى عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يخرج في
غير المنقطعة ولو نصب فيما في مال الغائب غيبة منقطعة بل ان
انصونه في دونه قبل تم وقبل **ش** للقاضى نصب
الوصى لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصك انه جعله
وصيا والوارث غائب مدة السفر **ش** زوج الميت قال
للقاضى انها ابرأني من محرما او وهبته لي وان الورثة غيب
فانصب فيما لا يبرهن عليه فغيب وبرهن وحكم به جاز في الغيبة
المنقطعة لا في غيرها من غاب البايع فوجد المشتري عيبا فاشتت
عند الفاضل الشراء والعيب فوضع القاضى عند امين فملك
في يده وحضر البايع كبس للمشتري ان يأخذ منه الثمن لانه يملك
على المشتري لان اخذ القاضى لم يكن قبولا للمبيع لانه لو فعل ذلك
كان حكما على الغائب بل كان وقفا له عند امين القاضى اذا حضر البايع و
طلب المشتري الرد رده عليه وانما يترك في يد المشتري لئلا يقع من
المشتري فيه ما يمنع الرد وكان يملكه عند امين القاضى يملكه على
المشتري **ش** هذا لو لم يكن يرضى عليه بالرد اما لو رضى بالرد على
البايع حال غيبته فانه يملك عليه لانه حكم الغائب وهو ينفذ في ظاهر
الزوايين عن اصحابنا **الفصل الثاني في انواع الدعاوى**
شرائطها واما ما يجمع منها وما لا يجمع اعلم ان الدعوى اما في حق او

الفصل الثاني في انواع الدعاوى

عين والعين

في انواع الدعاوى

عين والعين اما غفارا او مقول والمنقول اما مالك او قائم
فان امكن احضاره في مجلس الحكم فالقاضى لا يسمع الدعوى والشهادة
الا بعد احضار المدعى مجلس الحكم بشهر المدعى والشهود ليقطع
الشك بين المدعى وبين غيره **ش** وفي دعوى احضار المدعى
الحكم لا بد ان يقول فواجب عليه احضاره مجلس الحكم الا في طلبه
البينة ان كان عاجدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان
ذا البند لو كان مقرا لا يلزمه الاحضار اذ يؤخذ من المقر والامر بالاحضار
انما يصح لو شك اما لو كان ودفعه عنه لا يقع الامر باحضاره
اذا الواجب في حق الخلفه لا فعلها فلو انكر ذوال اليد الاحضار يكون
حقا اذ في غنايه يده واراد احضاره مجلس الحكم فانكر المدعى عليه
كونه في يده فبرهن المدعى انه كان بيد المدعى عليه قبل هذا التاريخ
بشهر بل يقبل ويبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة لا ينبغي
ان يقبل واذا ثبت يده في الماضي ولم يثبت خروجه من يده فليقر
لا يبرول يشك بقول الجهر الظاهر ان قول ينبغي لا ينبغي لان اذكر
يستفي في علم الاصول استصحابا وهو محتمل في الدعوى لانه لا يثبت
ولا شك ان ما ذكره من قبيل الاثبات قال
صاحب التوضيح وفي الحق الفاسدة الاستصحاب وهو محتمل عند الثاني
في كل ما ثبت وجوده بتكليف ثم وقع الشك في بقاءه وهذا ظاهر
المنقول لو تعذر نقله كرتي فالجزم في حضرا وبعث ابنا وذكر **ش**
هذا انما يستقيم لو كان العين المدعى به المصرا اما لو في خارج المصرا
ان يبعث ابنا يسمع الدعوى والبينة وبعضه ثم بعد ذلك بمحضه
لان القاضى لا يجزم في خارج المصرا اذ المصرا شرط لجواز الفضا
في ظاهر الرواية **ش** الجبر على المدعى عليه باحضار العين الدعوى
انما يجري فيما لا حيلة ولا مؤنة وما لا يمكن رفعه دفعة واحدة هو
مما له حمل ومؤنة فيرسل القاضى ليراه ويجزم ثم **ش** بيان
وما لا يوجب **ش** لو كان العين المدعى بها ملكا وهذا في الحقيقة
دعوى الدين بشرط **ش** فيه بيان القدر والجنس والنوع

البند

في انواع الدعاوى

والصفة كسابر الذبون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة بل يحتاج الى
ذكر الاثبات والذكورة اختلف فيه المشايخ قبل لا بد من بيان
السن وفي ذكر النوع بان يقول فوس او حمار او حقة ولا ينبغي
بذكر اسم الدابة لانها مجهولة وهذا على اصل **ج** يستقيم لان ظاهر
مذنبه ان في المالك قايما في المالك وبشكل الى القيمة بقبض القيمة
او حكم القاضي وظاهر مذهب **ج** ان في المالك بقطع بنفس
المالك وذكر في **ج** انه لا يلزم ذكر الاثبات والذكورة اذ الفرض
في دعوى المالك قيمة والمضى والشهود يتفقون عن ذلك بيان
القيمة **ج** الا ترى انه لو ادعى كالا وشهد به فسالها القاضي عن سبب
فقال لا استهلك دابة فالقاضي يقبل ذلك منهما لما مر **فقط** اخر **ج**
اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل حكمة ولم يذكر
قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ قبل لا بد من التفصيل وقبل
بكتفي بالاحمال وهو الصحيح اذ المضى لو ادعى غصب هذه الاعيان
لا يشترط لصحة دعواه بيان القيمة فلو ادعى ان الاعيان قايمة في
يده يوم باحضارها فقبل الكسبة بغير حجة ولو قال انها مأكلة وبين
قيمة الكل حكمة يسمع دعواه يقول **ج** هذا مخالف لما في **اخلاصة** من ان
يشترط ان يبين قيمة كل عين لانه عسي بغير بعضه ويغير بعضه واذا كان
الاعيان المدعى قايمة فلا حاجة الى ذكر القيمة اذ يشترط احضارها
ج وفيها قال في الافضة لو ادعى عينا وقال انه قايما لا يشترط ذكر
في شخص التدوير بشرط والاول اصح ولو ادعى مالين وبين
صفة احدهما ونحوه ونوعه ووجهه ولم يبين الاخر حتى يثبت الدعوى
فيما لم يبين بل يثبت فيما بين اختلف فيه المناقون ادعى على اخرا
غصب عينا ولم يذكر قيمته ولا صفة دفع الدعوى ويشترط احضاره
ج لو ادعى انه غصب ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر برد الالة
لو كلفه القول في قدر القيمة للمصاحب فلما صح دعوى الغصب
بيان القيمة فلان يفتح اذا بين قيمة الكل كان اولى وقبل ان يشترط ذكر
اللون والشهادة الدابة حتى لو ادعى حمارا وذكر شبيهه وبين على وفي

خلاصة وفي فقه الغشيل وفي فقه النسخ في الشهادة على سبيل
الابتن يترك صفة الذكورة والاثبات وحده والذكورة والاثبات
ليس شرط ويشترط في القيمة عند المالك الاستهلاك ولو سأل القاضي
الشهود عن لون الدابة وذكر انه شهدوا عند المدعي وذكروا الصفة
على حدة فقبل القاضي فيها بحجة جارية بغير حجة

الامة

دعواه

دعواه فاحضر المضى عليه حمارا فانفق المضى وشهوده ان يذرو
الذي ادعاه فظروا فاذا بعض شبابه على خلاف قالوا ان ذكر
الشهود انه شقوق الاذن وهذا الحمار غير شقوق الاذن قالوا لا
يجمع هذا ان بعض المضى ولا يحل به شهادة كذا **ف** وفي **ج**
ادعى قنا تركيا وبين صفاته وطلب احضاره ليرى فاحضر قنا خالف
بعض صفاته بعض ما وصفه فقال المضى هذا ملكي وبين بعض
قال وهذا احوال يستقيم فيما لو قال هذا ملكي ولم يذره عليه يسمع دعواه
ويحتمل كانه ادعاه ابتداء اذ لو قال هذا هو الفرس الذي ادعاه او لا
لا يسمع للقاضي قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا مخالف
ما قبله فظهر ان فيه اخلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب
يحل به الشهادة **ف** ادعى زنديجا طوله كذا فبرهن انه ملكه
بحقة زنديج يسمع لكن يذرع فلو نفق في الذرع او زاد لان
تقبل بنسبة لظهور كذبها والوصف في الاشارة لغو في البيع والايمان
اذا شهدوا بوصف فظهر خلاف ما شهدوا لا يقبل كما لو ادعى دابة
فقال هذه الدابة التي سترها اربع سنين
ملكه وشهدوا كذلك فظهر انها ازيدوا انقص لا يقبل لظهور كذبهم
كذا هنا قال صاحب جامع الفصولين اقول ما ذكر في
اواسط تحديد العفار في مسألة الشهادة بملكته ارض من دان
ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه الحكم في المشهود به ولا ذكره سواء
ظهر ان في باب الشهادة اخلافا في الغاء الوصف وفيه
ادعى حديدا وذكر ان وزنه كذا وحده في مجلس الحكم فوزن
فراذ او نفق صبح الدعوى والحكم بموجب الشهادة اذ الاذن
في مشار الالة لغو فالنفاوت لا يمنع صحة الدعوى قال
صاحب جامع الفصولين فان قيل الوزن وصف وقد قال
الوصف لغو في البيع لا الشهادة فيمن كلامه منافاة اقول لم يظهر
كذب الشهود هنا اذ لم يذكروا انه شهدوا بالوزن الذي ادعاه المضى
بخلاف ما مر في الكذب هنا في الدعوى الشهادة وثمة هنا خلافا منافاة و

يجوز ان يكون في المسئلة
روايات فاختار **ج**

منه في دعواه وكتب في **لو** ولو لم يكن حاضر ذكر قيمة ولو قال
عقصة ولا ادري فثبت بيمينه اذا مالكت قد جعلها في يمينه كذا
ولو ادعى كلبا بذكر جنسه كراوتعروا ووجه كسفيه او برة او حريمه
او بريقه وصفته انه عبد او وسطه او ردي وبذكرها كندم سرقه او
سجده وبذكر قدره بكل اذ المذنب في البر الكليل قال صاحب جمل
الفصولين اقول ينبغي ان يكون هذا في الحادله بحسب امانى الحق
فجوز بانه وزباده وبغيره وبذكر بغيره كذا التفاوت القفران وبذكر
سبب الوجوب لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها
فانه لو كان بسبب التمسك بخراج فيه الى بيان محل الايراد خراج
النزع ولم يجر الا استدلال به قبل قبضه ولو كان عن بيع جاز
الاستدلال به قبل قبضه ولا يشترط فيه بيان محل الايراد ولو
كان من فرض لا يلزم التاجيل فيه **فصل** وبذكره التمسك
بيان شرائطه من اعلام جنس راس المال وعده وبذكره نوعه
وصفته وقدره بالوزن او وزنا وانفاذه في المجلس حتى يصح
عنده ولو قال بسبب التمسك ولو لم يبين شرائطه افني
بصح الدعوى وعده لم ينفوا اذ التمسك شرائط كثيرة لا عليها يقف
الا احواس وفي دعوى البيع لو قال

بروانه وبنها باخرى وبديل عليه ما نقلت انفا من وان ذكر التماسك
يا لا جناح اليه ولا ذكره سواء فلا اشكال غير ما نقلت
انفا من ان الشهادة تخرج بالكذب فينبغي ان لا يقبل **عده** ولو
ذكر في دعوى الارض انها باخذ خمس مكابيل بيزرو بين
حدودها واصاب خطأ في البذر اخلف فيه المناخرون
وكذا لو ادعى دارا وذكر ان فيها كذا بيا فاذا هو انقص اخلفوا فيه
اذ في حدوده او ذكر حدوده واصاب وقال في قوله وفيه
اشجار وكان خالبا عن الاشجار لا يبطل الدعوى وكذا لو ذكر
مكان الاشجار صيغانا لانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال
في قوله ليس فيه شجر ولا عايط فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور
حدودها بعد الدعوى بطل دعواه ولو امكن حدودها بعد الدعوى
صح الدعوى اذ في ارضه وحدوده وقال هو عشر دريات ارض
او عشر اجرة وكان اكثر لا يبطل دعواه وكذا لو بذر فيه خمس مكابيل
واخطأ فيه لافي تحديده لا يبطل دعواه لانه خلاف ويجعل التوفيق
وهو غير محتاج اليه ولو ادعى عينا غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى
انه غصب منه ثوبا او فنا ولا يدري قيامه وهلاكه فلو بين جنس
والصفة يقبل دعواه ولو لم يبين قيمته اشار في عامة الكتب الى انها
يقبل دعواه فانه ذكر في كتاب الزين لو ادعى انه رهن عنده ثوبا
وهو ينكر بيعه دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب
امته وبرهن بيمينه وبعض مشايخنا قالوا انما يسمع دعواه لو ذكر القيمة وذكر
ناويل باذكر في الكتاب وقال الفقهاء الا عشر ثوبا في الكتاب
الشهود شهدوا على اقرار المذني عليه بالغصب فثبت غصب الفتن
بافراة في حق الجبس والحكم جميعا وعامة المشايخ على ان يده الدعوى
البينة يقبل ولكن في الجبس في اطلاق في الكتاب يدل عليه في
الجبس حتى يجره بعد البينة على عينه فلو قال لا اقدر عليه جنس لو
قد اضره في يمينه بيمينه كذا قال **فصل** اذا كانت المسئلة مختلفة
فينبغي للقاضي ان يكلف المذني بيان القيمة فلو كلفه وتوهم

يبين بيمينه

يبين بيمينه دعواه وكتب في **لو** ولو لم يكن حاضر ذكر قيمة ولو قال
عقصة ولا ادري فثبت بيمينه اذا مالكت قد جعلها في يمينه كذا
ولو ادعى كلبا بذكر جنسه كراوتعروا ووجه كسفيه او برة او حريمه
او بريقه وصفته انه عبد او وسطه او ردي وبذكرها كندم سرقه او
سجده وبذكر قدره بكل اذ المذنب في البر الكليل قال صاحب جمل
الفصولين اقول ينبغي ان يكون هذا في الحادله بحسب امانى الحق
فجوز بانه وزباده وبغيره وبذكر بغيره كذا التفاوت القفران وبذكر
سبب الوجوب لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها
فانه لو كان بسبب التمسك بخراج فيه الى بيان محل الايراد خراج
النزع ولم يجر الا استدلال به قبل قبضه ولو كان عن بيع جاز
الاستدلال به قبل قبضه ولا يشترط فيه بيان محل الايراد ولو
كان من فرض لا يلزم التاجيل فيه **فصل** وبذكره التمسك
بيان شرائطه من اعلام جنس راس المال وعده وبذكره نوعه
وصفته وقدره بالوزن او وزنا وانفاذه في المجلس حتى يصح
عنده ولو قال بسبب التمسك ولو لم يبين شرائطه افني
بصح الدعوى وعده لم ينفوا اذ التمسك شرائط كثيرة لا عليها يقف
الا احواس وفي دعوى البيع لو قال

في دعواه وكتب في **لو** ولو لم يكن حاضر ذكر قيمة ولو قال
عقصة ولا ادري فثبت بيمينه اذا مالكت قد جعلها في يمينه كذا
ولو ادعى كلبا بذكر جنسه كراوتعروا ووجه كسفيه او برة او حريمه
او بريقه وصفته انه عبد او وسطه او ردي وبذكرها كندم سرقه او
سجده وبذكر قدره بكل اذ المذنب في البر الكليل قال صاحب جمل
الفصولين اقول ينبغي ان يكون هذا في الحادله بحسب امانى الحق
فجوز بانه وزباده وبغيره وبذكر بغيره كذا التفاوت القفران وبذكر
سبب الوجوب لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها
فانه لو كان بسبب التمسك بخراج فيه الى بيان محل الايراد خراج
النزع ولم يجر الا استدلال به قبل قبضه ولو كان عن بيع جاز
الاستدلال به قبل قبضه ولا يشترط فيه بيان محل الايراد ولو
كان من فرض لا يلزم التاجيل فيه **فصل** وبذكره التمسك
بيان شرائطه من اعلام جنس راس المال وعده وبذكره نوعه
وصفته وقدره بالوزن او وزنا وانفاذه في المجلس حتى يصح
عنده ولو قال بسبب التمسك ولو لم يبين شرائطه افني
بصح الدعوى وعده لم ينفوا اذ التمسك شرائط كثيرة لا عليها يقف
الا احواس وفي دعوى البيع لو قال

من مال نفسه لو آثر انه افرضه وكاله فيكون سفر او قبح لا يملك
المطالبة بالاداء ويذكر ايضا فضاة وحقه الى حاجته فبصرف ذلك
وتبا عليه بالاجماع لان عند **س** الفرض لا يصير ديناً في ذاته
المستفرض الا بصرفه في حاجته **ف** لا يشترط في الفرض ان يحل
الا بقاء ويتعين محل الفرض **ف** افرضه لـ في بلد في الطعام
رخصت ثم التقيت في بلد في الطعام **ف** حال فطالبة بجهه ليس
ذلك ولكن يوم المطلوب حتى يوثق له ان يوفيه في بلد افرضه
فيه **ف** افرضه بكملة فوقع اجلاء فانقل اهل البلد الى بلد اخر
فطالبة بجهه والمستفرض **ن** في بلد الفرض وفيه البلد بن خلفه
قبل يلزمه فيه بلد الفرض على قول **م** وقبل يلزمه مثل ما فرض فان لم
يجد بجهه فيمنه ايما اخذه ادعى بربا بشره حتى اى مكان بطالبة
فقد ذكر في **ع** لو باع براد من نوع واحد الا انه لم يصف
البيع الى ذلك الزمان قال بعت ثياب كذا من الزمان البيع وان
علم المشتري بمكانه جاز اخذه في ذلك المكان او تركه عند الاشياء
الى انه ليس له مطالبة بكماله في غير مكان البيع **س** لا بد
دعوى دين الترمين بيان السبب فانه لو لم يملك مطالبة في
مكان غيره ولو بفض او فرض او من مبيع يتعين مكان الفرض
الفرض والبيع للابناء **م** دعوى المتطلبات لا يصح الا ببيان السبب
لاضمال ان السبب هو الفرض وانه يختلف باختلاف موضع
الفرض في المطالبة **م** وفي دعوى الودعة لا بد من ذكر بلد
الاداء سواء له حمل وموئنه او لا وفي دعوى الفرض لو لم
يكن له حمل وموئنه لا يشترط ذكر مكان الفرض وفي دعوى غير
المتعلق واهلاكم ينبغي ان يبين فيمنه يوم غصبه في الظاهر الزواني و
رواية بنجر المالك اخذ فيمنه يوم غصبه او يوم اهلاكم فلا بد من
بيان اخذ فيمنه اي اليومين ولو ادعى الف دينار بسبب اهلاكم
الا ببيان ان يبين فيمنه في موضع الاهلاكم وكذا لا بد من بيان
الاشياء فان منها ما هو متعلق ومنها ما هو غير متعلق

بجانب

في فضل

في فصل الفرضات الفاسدة في جنس الفرض وسائر متعلقه
بدعوى الغصب والاداء في بلد اخر في فصل الضمانات في
مسائل الغصب فليطرقه فانها **م** دعوى الترمين قبل
صح وقبل الاداء وفي الذرة والنج بغير الوفاء اما الاشياء
التي فامغذره هو الكيل في الاربع منها وهي بر وبنو وروم
وفي الذهب والفضة المقدر هو الوزن ثم لو ادعاها مكانا بل
حتى تحت الدعوى بلا خلاف وافاضه بينه على اقرار المذني عليه
بر او غيره لم يذكر والغصب في الاقرار قبلت بينه في حق الجبر
على البيان لا في حق الجبر على الاداء ولو ادعى الدقيق بغير الجبر
للتفاوت لا تكلياً بل بسبب ومن ذكر الوزن حتى تحت دعواه
لا بد ان يذكر شكله ارد او شمس ويدر بجهه او نابجه ويذكر انه
جيد او وسط او ردي ولو ادعى وزناً فاما بجهه لو بين الجحس
بانه ذهب او فضة ولو مضرباً بقول كذا دينار او بذكر نوع
انه بخاري الضرب او ببيان بوري ويذكر صفته انه جيد او وسط
او ردي واما بخارج الى ذكر الصفه لو في البلد فغير مختلفه لا لو
فيه نقد واحد وعند ذكر محل الضرب لا حاجة الى ذكر كونه احمر
ولا بد من ذكر الجوده عند عامه المتعلق وذكر النسب لو ذكر احمر خالصا
ولو لم يذكر احمر كفاه وقيل يجب ذكره انه مضرب اي وال وقيل لا
ولو ذكر كذا دينار بخاري مستقلاً فلا حاجة الى ذكر الجوده وهو الصحيح
ولو في البلد نفود مختلفه والكل في الرواج سواء ولا فصل للبعض
على البعض جاز البيع وبيع المشتري البائع اي شاء الا ان في الدعوى
لا بد من تعيين احد ما ولو في البلد نفود مختلفه والكل في الرواج
سواء كعطر نفية وعداينه في ديارنا في الزمان الاول لم يخرج البيع
بلا بيان قال صاحب طبع الفصولين
ينبغي ان يحل به على ان الكل سواء في الظاهر وفي الماله والا
يجوز نقد من قبل هذا انه لو اسوى الكل في الرواج ولا فصل للبعض
جاز البيع انتهى قال كذا الدعوى لا يصح بلا بيان ولو احد النفدين اراد

نقد صح

الاشياء

اروج وللآخر فضل فاز العقد وينصرف الى الاروج ويصرف ذلك
كله في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا مضى زمان طويل
من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث لا يعلم الاروج
وقت العقد فحينئذ لا بد من بيان الاروج وقت العقد ولو
ادعى بسبب القرض والاهلاك لا بد من بيان الصفقة على كل
حال **فت** ولو في البلد نفوذ احدكما اروج لم يصح الدعوى
ما لم يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حرره في البلد فهو دهرم
لم يبين بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج قال
صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يصح اقراره في حق ايجر
على البيان لانه اقل جماله من اقراره في حق غيره ويجوز على البيان
وهذا اولى وقد مر في قبيل هذا ان بينه الاقرار بغير بيان
وصفته يجوز في حق ايجر على البيان **عده** لو ادعى نفقة عضوة بذكر
نوعها وهو ما يضاف اليه ويذكر صفاتها وقد رها انه كذا او رها
وزن سبعة اى وزن عشرة منها سبعة شافل ووزن الدرهم
يختلف باختلاف البلدان ولو كانت غير مضمونة لوفالته عن الغش
بذكر كذا خضعة فالضمة ويذكر نوعها نفقة كلبحة او نفقة طفاحي ويذكر
صفاتها انها جردة او وسط او ردية وقيل ذكر طفاحي يغني عن ذكر
اجوده **فت** ادعى وفرمان او سرجل لا بد من ذكر الوزن لتفاوت
الوخر وتذكر معه الصف والبر والحلاوة والمحوص ثم يور بالاضافة
وقيل ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاضمار ادعى
انه باع شئ كائني وبينه فاجرة فله من ثلثه نصف الثمن الى لم يخرج هذه
الدعوى ما لم يذكر ان هذا العين كان قابلا ليد المشتري وقت الاجارة
ولا بد ايضا من ذكر رواج الثمن في الاجارة اذ لو كسد لا نفعا الاجارة في
لا بد من ذكر فضل البايع عند المشتري اذ الاجارة انتهاء كاذن ابتداء
والوكيل يطالب بثلث الثمن قبل قبضه في المشتري ويسأل الفضي
التي ان العين كان مشتركة بينهما شريكة عقدا وملك فلو قال شري
ملك لا بد من ذكر هذه الشروط ولو قال شريكة عقد لا حاجة الى قيام العين

وفي الاجارة

وقت الاجارة اذ العقد نفذ حال وجوده ولكن بشرط قبض الثمن
وبه دعوى الزين ونحوه لو كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى
الاضمار للاشارة اليه ولما سبب بلاك او فرض او نحوه لا يحتاج
الى الاضمار وبه دعوى الديبايع هل يشترط ذكر الوزن الصحيح
بشرط ذكره في دعوى الديبايع ولا يشترط في دعوى الديبايع ولا يشترط ذكر الوزن
فقد قال البصره بالجوهري ان الجوهريين المتفقين صورة لو تفاوت
وزنا يتفاوت قيمتها اذ لا نقل اصل ولا يتبع تغيره وور الزمان
وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن حاضرا فلو حاضرا لا يشترط ذكر اوصافه
فلا في دعوى ديبايع وجوه غير معين بشرط ذكر الوزن اما لو
ادعى عينا فبشرط اضراره فلا حاجة الى ذكر الوصف في القيمة **فت**
ادعى كذا امانة اخفاء لا بد من ذكر امانة جده او وسط او ردية ومن
انه ضاير برك او ضاير سوده وكوفته كثر نفع الجمال وفي دعوى الوكيل
ينبغي ان يذكر كوفته او ناكوفته ولم يجز بدونه الجمال ولو ادعى من
مبيع قبض ولم يبين ما هو او ثمن محذور ولم تحده بقيل لانه دين
وبه يقبل هذا الاصح ولو ادعى من مبيع لم يقبض لا بد من
اضمار المبيع محاسن احكام حتى تثبت البيع عند القاضي
ولو ادعى من مبيع قبض لا يجب الاضمار لانه دعوى الدين
حققة ادعى انه شري العين من فلان وانت انها المالك
اجزت البيع فادفع الي العين ولم يذكر للفضولي اسم ابية
وحده هل يصح ذكره في هذه المسئلة مطلقا وقال
لا يسمع وصورها ادعى دارا بيد رجل فقال
ذو اليد اشترى من فلان وانت اجزت البيع لا بد من دفع
دعوى المدي في دعوى التسامع لا يجب ذكر قبض
المال اذ يدعى على الشايع بسبب سعيه فاذا غرم يسقي بذا قال
على التسامع ايا كان الا انه في دعوى التسامع لا بد من دفع
لا بد ان يفسر التسامع ليعلم انه هل يجب الفسخ عليه لو ازان في
بح فلا بد من حجبه وبه في فصل الثمان

شبهة في

اذني مالين وبين صفه امد بها لاصفة الآخر او نوعه وبين
لا يقبل لو كانت الشهادة واحدة يعني لا بغضى القاضي بالمال
الذي بينه لانهما شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها
بغضى مال بين نوعه وصفته والفساد بسبب جهالة في احد
لا يبعدى الى الاخر وفي دعوى الغصب اذا بين نوعه وجهه
صفته وقيمة لا بد ان يذكر مرقانه يازنانه خروجا مكان وفي دعوى
على الميت لو كتب نوعه بلا اداة وخلف من الزكاة بيد هذا
الوارث في جميع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان الزكاة وبين
لكن انما يامر القاضي الوارث باداة المدين لو ثبت وصول الزكاة
اليه ولو انكر وصولها اليه لا يمكن اثباتها الا بعد بيان اعيان الزكاة
في يده بما يحصل به الاعلام كذا وفي دعوى دين على ميت
يكفي حضور وصيه او وارث ولا حاجة الى ذكر كل الورثة فلو وصيا
يقول انه اوصى الى هذا فيجب عليه الاداء من الزكاة التي بيده ولو
اذني دنيا بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثة عن اذني على
اخر عينه ويقل كان هذا ملك الى مات وتركه ميراثي ولفلان
وعدا الورثة الا انه لم يبين صفته نفسه فحين يسمع ولكن اذا آل الامر
الى المطالبة بالنسب لا بد من بيان صفته ولو بينها ولم يبين عدد
الورثة بان قال هذا ميراث لي ولجاءت سواي وخصني كذا لم يصح
دعواه اذ لم يبين عدد الورثة ليجوز ان يكون صفته انفس مما ينبغي
اذني شيئا من تركته ابيد انه شراه منه في مرضه وانكره بغير الورثة قبل
لا يصح دعواه اذ المرض قد يكون مرض الموت وقد لا يكون
مع المرض مرض الموت من وارثه وصفته له بالعين عند خصال
بعده من وارثه لم يجر ولو قبل فبما لا باجازه وكان هذا دعوى الوصية
على احد التقديرين فلم يجر لثبوت وقبل يصح لان تصرف المريض
مع وارثه منفذ بوصف الفسخ حتى لو اجاز بغيره الورثة نفذ فاعطاه
اعراض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت فاعلم انه
مرض الموت كان التصرف حكم الفسخ فصح الدعوى ما عدا ذلك

اذني عيشا بالورثة وعدا الورثة ولم يبين حصته لنفسه

وسلم الى

وسلم الى المشتري فادعاه المالك على البيع لو اراد اخذ الدار
لا يصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد نفسه بغير
صفته روايان ولو اراد اجازة بغيره واخذ منه بغيره ودعواه وذكر
ان الاجازة تصح في ظاهر الرواية فلا تصح اذني دارا بغيره
نفسه فقال ذو اليد هو كان لي وقفه على كذا واراد المدين تخليفه
بجلف عند خلافا لما بناء على ان غصب الدار متحقق عند خلافا
ويفتي بقول مدعي الجحيلة كذا ويجعل ان يكون مرده انه يعني يقول
في غصب العقار بانه متحقق وعلى هذا يعني ان يكون في المسئلة
الاولى لو اراد المدين تعين البائع يعني بان كذا ذلك ويجعل ان مرده
انه يعني يقول في المسئلة التخليف فقط بدلالة قوله في الجحيلة
لانه لو لم يفت بقوله ولم يجلف الفاضل الوافق فغنى
ان لا يكون لمدعي الغصب بنية فيفوت ملكه لانه لا يمكن تخليف
المشترى ولا الموقوف عليه الا كذلك في غيرهما من القصور يوضح ما ذكر في
في المسئلة الاخرى لو اراد تخليفه لباخذ العين منه لا يجلف وفافا
اذ الدار صارت مستهلكة بغيره فافا يقول الجحيلة
يجعل ان يكون الى قوله فقط محل كلام اذ لا شك ان المراد انه يعني
بكل قول لا باحد قوله على سبيل التردد كما نؤمن القائل الاقيا
بقوله الاول قبل عليه قوله في الجحيلة واما الاقيا بقوله الثاني
فقبل عليه ما سياتي في فضل الضمان ان في غصب العقار يفتي
بالضمان اذ لا شك ان ضمانه فرع عن غصبه هو قول كمالا في
دعوى غصب نصف الدار شايها بل بشرط ان يبين كون جميع الدار في
يد المدعي عليه قبل بشرط اذ غصب نصفه شايها لا يكون الا يكون كله
بيده وقبل غصب نصفه شايها بغيره ان يكون الدار بيدهما ففقه من
احد ما يكون غصبا لنصفه شايها اذني ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار
ولم يذكر ان جميعه في بيع وكذا المشهد وان جميعه في يده بغيره
ان غصب نصف الشيء شايها وقبل بغيره وقبل لا يشي اذني
عليه دارا بغيره انه له يحتاج الذي الى فاقته البينة انه يدعى على

لا

انه ملكي قال عامة المشايخ ببيع هذه الدعوى وكذا في غير هذه
قوله ولم يبع انه ملكي وقد غرر في ذلك قال عامة المشايخ لا يسمع هذه
الدعوى **شني** على قول من يقول في المشايخ ان الاقرار ملكك
الحال يعني ان يبيع دعوى الملك بسبب الاقرار **وقيل** الاقرار
اخبار عما سبق وقيل عليك الحال اسد لالا كما اقر رجل فرد اقراره
ثم قبل لا يبيع ولو كان اخبارا صح وكذا الملك الثابت بالاقوار
لا يظفر في حق الزوائد ملكة واسند الاول كما اقر نصف
داره مشاعا ولو كان عليك لا يبيع عندنا والمرأة لو اقرت
بالزوج يبيع ولو كان عليك لا يبيع الا عند الشهود والمضيق
لو اقرت بدين كسوف كل ما له صح ولو كان عليك لا يبيع **اذ**
الفاخرة ثم انكر اقراره قبل يحلف على اقراره وقبل لا يبيد
بناء على اختلافهم ان الاقرار يمل هو سبب للملك وفيه بده
عين فاقر به لرجل ولو لم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب
الملك قال الامام محمد بن الفضل صح اقراره على ولا يمل للمفكره
لو اراد المفكره الاقرار عليك منداه فالالا يملكه اذ الاقرار اخبار
لا يملكه وكما لا يبيع دعوى المال بسبب الاقرار لا يبيع دعوى
النكاح ايضا بسبب الاقرار **دعوى الملك البديهي** في ادعي
شهادته اذ هو قال هو ملكي وهذا احدث بده عليه ملاخه قالوا ليس
بده دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال هو ملكي كان بيدي وبدي
احدث **الخ** قال صاحب طبع الفصولين اقول على قياس ما في **شني**
قبل الدعوى بسبب الاقرار انه لو ادعى انه ملكي في يدك فغير يبيع ولو
بذرك يوم غصبه يعني ان يبيع بها ايضا دعواه والله اعلم **ولو قال**
هو ملكي وكان بيدي الى ان احدث بده عليك بلا حق يكون
بده دعوى غصبه برهن انه كان بيدي وهذا اخذه مني هل يوم بده
ذكر في عدة غفار بده احدث اخبره لا يصير به زائد ولو علم
فاخر بده بده ولو ادعى انك احدثت احدثت الملك وكان
بيدي فانكر يحلف ولو برهن انه بده منذ عشر سنين وهذا احدث

اي الاقرار اخبارا او عليك

شني ادعى دينا وبرهن على ادعيته
بالدين قبل الغنم وقيل لا يرازم ادعيته
بسبب جدي بينهما لا يسمع لا يسمع
لا يسمع سببا لو حوسب المال اشترى
دفع صاوي فاشترى من الشهادة على اقرار
بالسفر مع جوارس اذ لا يسمع
شني

بده بملك

بده عليه يوم بده عليه لكن لا يبيع المدعي عليه مفضيا عليه
حتى لو برهن انه ملكه يقبل **شني** انكر المدعي عليه كون الغفار ببيده
يحلف حتى يقر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر به يوم برك
التعريض فلو برهن المدعي بعد اقراره باليد انه لا يقبل منه المدعي
على الملك ما لم برهن انه في يد المدعي عليه فلو برهن على يد المدعي
عليه وبرهن على الملك بعد اقرار المدعي عليه باليد وضمن باليد
لا يقض حكمه ما لم يبرهن او يعرف الشئ انه في يده **اما** بشرط
الشهادة بان الغفار بيد المدعي عليه لتوجه الحكم وسماع البينة اما لو
انكر كونه بيده يحلف **ط** لا بد من معرفة القاضى كون الغفار بيد
المدعي عليه فيذكر المدعي انه بده اليوم بغير حق وفروا بينه وبين غيره
بان المدعي عليه في غير الغفار ينصف فطما بذاته في غير امر اخر وفي
الغفار لا ينصف الا باعتبار بده فما لم يثبت بده عند القاضى لا
يجعل خصما شهيدا بملكته اذ المدعي والمشهد انه بيد المدعي عليه
يقبل عند لا بد في ظاهر الرواية ولو شهد باليد المدعي لا يبيع المدعي
عليه وشهد اخر ان بيد المدعي عليه يقبل كلاما اذ الحاجة الى شهادة
بده ليقضي في اثبات الملك لا فرق بين ان يثبت كذا الحكم
بشهادة فروق او غيرهم يقول **شني** ان يكون في الشهادة روايتان
فما على سباني في آخر الفصل السابع من ان الشهادة الاولى قبل
بده ليست صحيحة بدون الثانية فان توى وجودها وعدمها وفيه
تفصيل فليظن هناك **ط** ثم اذا شهد بده سألها القاضى اعني ما
شهد بده ام من معانين لانها سماها اقراره انه بده فطما انه يجوز لها
الشهادة وقد اشبهت على كثرة الفقهاء انه يجوز للاقرار بمل يثبت
حكمه فما لم يذكر وانها ما يبيد لا يقبل لا يخفى هذه بده كما في
بلح في غير هذا ايضا كذلك حتى لو شهد ببيع وضمن ما لا يملك
اشهد على اقراره بالبيع او على معانين البيع والنكاح فالحكم
يحلف اذ الشهادة ببيع وضمن ببيع شهادة بالملك لا يملك
والشهادة على اقراره بالبيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع ببيع

لم

شني

وفيه ايضا وفي الاجارة بذكر الغرض فارغا اذا اجماعنا بحجب
بالغرض وفي دعوى الارشاح والغرض لا بد ان يذكر في
الدار عن المتنازع حال قبضه حتى يصح الغرض كما في الجنبه وفراغه
عند قبضه شرط شهدا على اقرار الاربين بغرض الميراثين ولم
يشهدوا على معانته قبضه كان يقول اول لا يقبل ثم رجع وقال
يقبل هو قولهما اذ في غنا بيداخر بشرائه لا يخلو اما ان يدعي الشراء
فردى المداومين غره فلو ادعاه فردى المداومين الى اثبات
العقد فقط ولو ادعاه فخره لا يحكم حتى يثبت مع احد الاشياء
الثلاثة لاحد اثبات الملك لبايعه وقت العقد الثاني اثبات
الملك لنفسه في الحال الثالث اثبات الغرض والتسليم ويحتاج
الى اثبات الثمن في الشراء من ذي اليد او غره ولا بد من الاتفاق
الدعوى والشهادة ولو شهد احد باي شيء واخر باقراره يقبل كذا
في **س** لا يقبل بينه الشراء من الغائب الا بالشهادة
باحد الثلاثة اما بملك بايعة بان يقولوا باع وهو ملكه اما بملك
مشترى بان يقولوا هو المشتري شره من فلان واما بقبضه بان
يقولوا شره منه وقبضه **ف** لو شهدا بشرائه ولقد غره ولو شهدا
باحد هذه الاشياء لا يقبل جواز ان البايعة ليس بملك
ويجوز مال القربلات ليس بقبضه **ف** اذ في داره ورث
من ابيه وادعى آخر شره في الميت شهوده شهدوا بان
بايعه منه ولم يقولوا بايعه منه وهو ملكه قالوا لو كان الدار في يده
الشراء او ملك الارث فالشهادة جازية لا تحتاج على مجرد البيع
انما لا يقبل اذ الملك الدار في يد المشتري او الوارث اما لو
كانت فالشهادة بالبيع كشهادة بيع وملك **دعوى الارث**
والشعبه في طلب ارثه فادعى انه غم الميت بشرط القصة
ان يبين انه غم لا يوبى او لا يبه او لا غم وبشرط قوله هو وارث
لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة او شهدوا انه غم الميت
او يوبى لا يبدان يقولوا هو وارث لا وارث له غيره فلو شهدوا

الثلاثة
بإحدى

دعوى الارث
والشعبه

او شهدوا

او شهدوا انه اخ الميت لا يوبى او لا يبه ووارثه لا يبع المداومين
غره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء **س** اذ في ابن ابن الميت
يحتاج الى ان يذكر نسبه الاب والام الى الحد ليصير معلوما لان
انسابه بجدة النسبه ليس بثبت عند القاضي بشرط البيان
ليعلم اذ في ابني اخوه لا يوبى وشهدوا او لم يذكروا اسم الام
الجدة لا يقبل لعدم التعريف وقيل يقبل لانه ذكر في **س** ربه
انه اخوه لا يوبى يقبل لم يشترط ذكر الجدة في الاخ لا بشرط ذكر اسم
الجدة وغره اما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابيه وجدة
اذ في داره او غيرها ارثا عن ابيه فشهدا لا يقبل الا اذا شهدا
بسبب الملك للمدعي بان شهدا بملك مورثه وقت موته بان
قالا مات ابوهم وترك ميراثا **ف** لو شهدا انه كان لابيه او كان في
يده ولم يريدا عليه قال **س** لا يقبل قالوا لا هو قول **س** اول
وكذا لو شهدا انه كان لابيه مات فيه فعلى هذا الخلاف اذ موته فيه
لا يدل على قيام يده عليه غره موته ولو شهدا انه لابيه ولم يريدا يقبل
لا يقبل فافادوا هذا الاصح وقيل هو على خلاف اما لو زادوا قول
تركه ارثا له او شهدا انه كان في يده ابيه يوم موته ولم يريدا يقبل
ف لا يحكم لوارثه عند **س** ما لم يشهدا على اقرار نصا او على ملكه او
يده عند موته **س** برهن انه ملكي وقع في سمع من تركه الى لايه
من ذكر ان القسم براض او بقضاء **س** اذ في الارث
وقالوا انا اخوك لا يوبى وبرهن ان اباك اقربا اليه يقبل
وبرهن لشوئ نسبه باقرار ابيه اذ في الارث فلان لاني ابن
اخيه لا يوبى وبرهن بالقاضي يسأل شهوده بماذا علم انه وارث
فلو قالوا قال سمعنا من المورث قال انه وارث لا يقبل كذا شهدا
ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه حمل النسب على القدر لكن لو اقر
الميت انه وارث فمات ابنه ثم مات المورث فمقره باخذ
المال حكم الوصيه لان اقراره يدا وصيه وبي تملك عنده
ولا وارث له فقبل الوصيه في حقه حتى لو قال هو فري ومات المورث

وترك امرأة فانها ياخذ الربع والباقي يأخذ المقله وذكر في
الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المكتسب فيه فلو
ما ثبت باعتبارهما كابوة وبوة وولاء وزوجية فالتدعي خصم
لو انكر المدعي عليه وبقي بينه سواء ادعى خالف نفسه او لم يدع ولو
ما لا ثبت باعتبارهما كابوة فهو خصم لو ادعى خالف ذلك والا فلا
مدعي ادعى انه اخوة لا يسمع الا ان يدعي خفا من ارث او نفقة
او حن نرينه او حرنه في الكفيل وما اشبهه الا في الزوجين والابوين
والولد وولاء الفقي والموالاة فانه يقبل بينه وان لم يدع فيه
خفا لانه ثبت لحي نفسه في ذلك كله **فصل** ادعى ان لي حلي احمد
احمد كذا درهما وهو هذا وشهد ان هذا احمد بن محمد بن احمد وفيه
عليه كذا ثبت المال لا النسب او المدعي وشهده ليسوا بخصم
اشبات النسب فلا يثبت وثبت المال كوجود الاشارة اليه
وعلى فاس لو ادعى ان لي علي فلان ديناه وانما ماتت انت واري
وابنه واسم ابك كذا واسم جدك كذا وبرهن يقبل ثبت
النسب يتبع ان يكون هذا ايضا كذلك قال صاحب طبع الفصولين
اقول الاشارة اليه وان لم يثبت نسبه وانما هناك فلا يمكن
حذف الاثبات نسبه اذ المال على الميت فلا يقبل المدعي عليه لا بوجه
وارثا فاخته **فصل** او رجل له ابن ان فلانا اخي لا يعتبر امرأه
في حق اثبات النسب فلو ماتت ثم مات المفترج ماله لمقله
ارضاه بان ياخذ ماله فصار كوصي له كجميع ماله وليس له صرف
المال الى المقله ان يكون امرأه في حال عدم الوارث بل في
ان حال امرأته مات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمقله
ولو كان المقله معروف النسب فقال
المقله هذا ابن اخي او ابن عتي وماتت ولا وارث
فكذا لما قرع من رضاه فيصير في معنى الوصية
وقد مر هذا في نسب مجهول

مثله عليه او اقول الدين او زوجة او مولى او اقرت امرأة
 بهؤلاء غير الولد صح للحاجة الاصلية ولأنه لا يحمل للنسب
 على البغض فتح اقرارها بولد لو صدقها زوجها اذ نحن لم نولد
 شهدت قابلية لان شهادتها تقبل في الولادة ولو لم تكن مخلوصة
 ولا معتدة ثبت بخبر اقرارها اذ لا انزاع على احد وقيل الا لا
 يحجج وفيه الجلب انما ثبت نسب الموصى له في مولده
 والا فلا يحجج وقيل انما ثبت لو اخذ انوعا لا او اخلفا لو تبا
 ككون المولى زكيا ومعتدة بهندبا قال صاحب جامع الفوائد
 ولو تنازعنا فيه انه مجهول النسب لم اجد فيه رواية فاقول
 بحمل ان يكون القول للمولدة لانه ينكر ان يكون له اب غير المقلد
 ويحمل ان يكون القول لمن ينكر نسب من المولى اذ الظاهر ان العبد
 ناسب موفاه في مولده كما اشير اليه في كتاب الفقيه من الكتاب في رد المحتار
 ونحوه والله اعلم بقول الجرح وبعض مسائل الارث والنسب
 في فصل التناقض في مواضع شتى ان شاء الله تعالى
الفصل الثاني في خبر العفار ودعواه وما يتعلق به وما
 يناسبه **بابه** وان ادعى عفار احده وذاكرته في يد المذني
 عليه وانما يطالب به وبذكر احدود الاربعة واسماء اصحاب
 احدود واسماهم ولا بد من ذكر احد لان تمام التوفيق به عند
 هو بالصحة ولو كان الرجل مشهورا بكنية بذكره وكما بشرط
 التحديد في الدعوى بشرط في الشهادة ولا يثبت التمسك
 العفار بتصادق الخصمين بل لا يثبت الا بيمين او علم القضي هو
 الصحة فنسأل الله المواضعة اذ العفار عسى ان يكون في
 يد غيره بخلاف المنقول اذ اليه في مشاهد ولا بد من المطالبة
 لا بخافه ولانه يحمل ان يكون مؤثما في يده او محبوبا
 بالتمسك في يده وبالمطالبة يزول هذا هذا الاحتمال ولهذا قالوا في
 المنقول يجب ان يقول في يده بغيره في يد العفار
 العفار لا بد ان يذكر يده فيها الذارئم المحلثة ثم التمسك

في فضل السابغ محمد

كنت في تحديته انتهى الى كذا او لزي كذا ولا يكتب احد صوره
 كذا وقال لو كتب احد صوره نهز حلة او الطريق او الموضع
 حازه ولا يدخل الخد في البيع اذ قصد الناس به اظهار ما يقع عليه
 البيع لكن قال **ش** البيع فاسد اذا حذر وفيه يدخل في البيع فاحترنا
 بنهي او لزي او بلاصق خزانة **ش** خلاف **ش**
 ذكره في قوله بغير حذره وحذره لانه لو لم يذكر حقوق لا يدخل
 الطريق والمسيل فينوط على الانفاق فلا ينفذ استحقاق الدار
 ولا ينبغي ان يذكر بغيره وقيل ما به لانه لو كان باب الدار
 والمزاج على طريق القاعة بغيره في ذلك الموضع ملكه نفسه
 هو لم يجر اذ طريق القاعة لا يملكه احد وحقوق عبارة عن
 طريق وعرة وقفا والمرافق عند **ش** عبارة عن منافق الدار
 وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق **ش** ولو ذكر في كذا لزي
 او بنهي او نحوه صح الشهادة ولو ذكر دار فلان او طريق او مسجد
 لا يصح بقول الحق قوله لا يصح مخالف ما قبله سبعة اسطر
 قول **ش** لا ينبغي ذكر الحد في ظاهر الرواية ولكنه ثلثه
 فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينهي الى مبداء الحد الاول
 والشهادة كالتحوي في كل ما من الاحكام **ش** ولو ذكر الفاضل
 وحكم بالمدعي هل يدخل الفاضل في الحكم **ش** بن اشارة الى
 انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب في كتب الشرائع
 حدوده دار البائع والفاضل حد رهنه فالفاضل **ش** لو كان
 في جوابه اشارة الى انه للمشتري ولو كان الذي ارضا وذكروا
 ان الفاضل شجرة لا ينبغي اذ الشجرة لا يخط بطل المدعي به والفاعل
 يجب ان يكون محط بطل المدعي به حتى يبر معلوما **ش**
 الشجرة المنة فصل فاصلا **ش** المعزة لو كانت
 ربوة فصل فاصلا خذوا الا فلا ولو ذكر في احد لزي ارض
 الوقف لا ينبغي وبقي ان يذكر اخا وقف على الفقير او
 مسجد كذا او نحوه قال صاحب جامع الفصولين اقول بنى

باب الوقف
 في الوقف
 المرافق
 ا

لانه

ان يكون

ان يكون بندا ما يلو من جن على تقدير عدم الموقفة الابدية
 فهو يفتق بلا ضرورة **ش** جعل احد ارض الوقف على
 مصالح كذا ولم يذكر انه في يد من لا يصلح ولو ذكر ارض الوقف على
 مسجد كذا حازه لو يكون كذا الواقف وقيل لا يثبت التوقيف بذكر
 الواقف ما لم يذكر انه في يد من **ش** لو كان كذا ارض وقف لا بد
 ان يذكر المصروف وكذا في **ش** وقال حتى يكون بيان المصروف
 موقفا كما في ذكر اسم الاب **ش** لحد ما لك الارض في الوقف
 لو ذكر لزي دار ولد فلان لا يحصل التوقيف لان التوقيف
 بذكر الاسم والنسب وقيل يصح ذكره لانه من سائر التوقيف
ش لو كتب لزي ارض ورثة فلان قبل الفسخ قبل البيع وقيل لا
ش كتب لزي دار من تركه فلان يصح هذا وكذا لزي
 ارض ميان دهي لا ينبغي لان ارض ميان دهي قد يكون للفقير
 وقد يكون ارضا تركه مالكه على اهل القرية بالخراج وقد يكون ايضا
 ترك لري دوات القرية من وقف الفسخ في هذا القدر لا يحصل
 التوقيف قال جامع الفصولين اقول في نظر لان ارض
 ميان دهي لو كان موقفا في نفسه ينبغي ان يحصل به
 التوقيف وبجمله في ملكه وفي جملته لا يضر التوقيف كما
 لو كان الرجل موقفا مشهورا باسمه او بلفظه لا بابه وجده في يده
 بذكره اشتهر به وجمله ابيه وجده لا يضر التوقيف بل ذكره
 في عدم سوار عدم معرفة الناس به وفيه لو جعل احد صوره رضى
 لا بدري ما لا ينبغي ما لم يقل هو في يد فلان حتى يجعل بالموقف قال
 صاحب جامع الفصولين ايضا اقول لو كان موقفا **ش**
 ان لا يحتاج الى ذكر ذي اليد لوصول الوقف بدونه ولو جعل احد
 ارض المملكة بغيره ولو لم يبين انما في يد من لا يخاف في يد
 السلطان بواسطة نائبه **ش** الختار انه لو ذكر اسم ذي
 اليد كذا لو كان كذا ارضا لا بدري ما لا **ش** الطريق يصلح هذا
 لانه

لو كان كذا ارضا

يصلح هذا

ولا حاجة فيه الى بيان طوله وعرضه الا على قول شيخه فانه قال بين
الطرفين بالذراع والنهر لا يصلح هذا عند البعض وكذا السور هو
رواية عن **ع** وظاهر المذهب انه يصلح هذا واخذ في كنهه
عند سور الكدنة والنهر والطرف لا يصلح هذا لانه يزيد وينقص
ربما يوجب السور ولا يوجب وطشي تبرك السلوك في هذا الطريق
واجزاء الماء في هذا النهر وعند ما يصلح هذا واضرار قولها قال
صاحب جامع الفصولين في قول **ع** نظر لان تبدل دار فلان
اسم من تبدل السور وكذا عادة ومع هذا اذا اصل دار فلان
هذا فينبغي ان يصلح السور نحوه قدما بالطرفين الا في دار واحدة
بانه لزوي ارض فلان ولفلان في هذه القوة اراضي كثيرة متفرقة
فختلفت بقوى الدعوى والشهادة ولو قال لزوي دار فلان ولم
يذكر اسم الجدة لا يصلح وذكر الاسم والنسب في الرجل انما
يحتاج اليه اذا لم يكن شهورا اما اذا كان من خديرة ولو شهد
عند **ع** ونما حده بذكر جد صاحب الجدة وعند ما لا يثبت لغيره
في دار موقوفه كدار عروب كالحارث بكوفة فخطه هذا لوزي دار فلان
فلان ولم يذكر اسم نسبه هو معروف بكنية اذ الحاجة اليها لا اعلام ذلك
الرجل وهذا ما يحفظه **ع** في قول **ع** نظر اذ الفرض من كمال الاسم
واجب هو التوفيق فلو شهدوا مع وفاء في ان لا يحتاج الى ذكر
اسم وجده وذكر كنية صاحب الجدة او فلان او ذكر ابن ابى فلان
لا يكفي الا اذا كان مع وفاء شهورا بذلك كشهرة ابى حنيفة
ابن ابى ليلى من لو كتب احد حده لوزي ارض فلان والفاصل
بينهما حقيقة بفسد لانه بالفاصل لا يكون لوزي ارض فلان وجب
ان يكتب لوزي حقيقة وكذا لو وقع مثله في الدعوى بفسد
لا بد من تحديد من شئ بحيث يميز وما يكتب في زمان واحد
عرف المتأخر ان جميع ذلك واحاطا به علما فقد استدلوا
بعض مشايخنا وهو المختار اذ لا يسمع الا بصير يعطوا لافاضلي
عند الشهادة فلا بد من التبيين بين حده ودار فلان

فانما ينسب
الجدة
وفي **ع**

انكرم

انكرم او ارض او دار وشهد كذلك قبل لا يسمع الدعوى و
الشهادة وقبل يسمع لو بين المهر والمحلة والموضع وقبل ذكر المهر
والقربة والمحلة ليس بلازم **ع** وفي رواية شمس
الاسلام نصح اذا بين المهر والمحلة والموضع واخذود و
ذكر المحلة والسوق والسكر ليس بلازم وذكر المهر والقربة
الغلط في الجدة في **ع** شهد احد وثلاثة وقال لا يعرف
الرايع يجوز شهادتهما لا لو غلط في الرابع **ع** الشاهد لو
غلط في هذا لا يقبل شهادته بخلاف ترك احد احد في الفرق
ان المشهود به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبت الغلط
باقرار الشاهد اني غلطت فيه اما لو ادعاه المذني عليه لا
يسمع ولا يقبل بيته لان دعوى غلط الشاهد من الذي عليه
انما يكون بعد دعوى المذني وجواب المذني عليه والمذني عليه
حين اجاب المذني فقد صدق ان المذني بجدة احد ودنصر
بدعوى الغلط منافضا قال
صاحب جامع الفصولين اقول يمكن ان يجب المذني بان
هذا ليس كذلك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط بعده منافضا
فينبغي ان يفصل ايضا يمكن ان يغلط المحقق بغير المذني
فلا تناقض قال ثم قال ونقول نفس الغلط في احد احد ود
ان يقول المذني عليه احد احد ود ليس ما ذكره الشاهد في
صاحب احد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد ومن
ذلك نفى والشهادة على النفي لا يقبل قال صاحب جامع الفصولين
اقول لو قال بعض حده كذا لا لا ذكره الشاهد والمذني يثبت
ان يقبل بيته عليه من حيث اثباته ان بعض احد وكذا فينتفي
ما ذكره المذني ضمنا فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي وبذلك
عليه مسئلة ذكرت في فصل التناقض انه ادعى دار احد ود فاجاب
المذني عليه انه ملك في يدي ثم ادعى ان المذني غلط في بعض حده
لا يسمع لان جوابه اقرار بجدة احد ود وهذا اذا اجاب انه ملكي اما

لا يسمع دعوى المدعي عليه البناء الا ان يدعي تلفي الملك في حجة
 المدعي او حصار مفضيا عليه بالبناء مقصودا **شهد بال**
 او يدار ثم رجوع عن بعض ما شهد قال لو كان عدلا ورجع
 مكانه وقال او همت بفعل استحسانا لو لم يكن فيه كذب
 من المشهود له **عن** شهد له يدار ثم قال لا قبل الحكم البناء
 للمدعي عليه لا للمدعي لو قال لا قبل ان يتفرق عن الحكم بفعل
 شهدا منها استحسانا ما لم يطل ذلك ولو قام او طال ذلك
 بطل شهدا منها **عن** شهد له يدار وحكم له ثم قال لا لا ندري
 لمن البناء لا اضمنها فتمت البناء كانها قال لا شك كلنا في شهدا منها
 لو قال لا ليس البناء للمدعي اضمنها فتمت البناء للمدعي عليه
عن شهد له يدار فقال لا قبل الحكم انما شهدنا بالوعدة
 اقبل شهدا منها على ذلك ولم يكن يدار رجوعا او قال لا بعد
 الحكم اضمنها فتمت البناء **عن** شهد له يدار فقال لا
 قبل الحكم البناء للمدعي عليه لا للمدعي بحكم له يدار لا بناء له دخل
 البناء بغيره فالتيان قبل الحكم لتعيين المحل ولو قال لا بعد الحكم
 ضمننا فتمت البناء **فصل** ولو قال ادعي ان الارض واسمها راء
 لي وشهد بذلك ثم المدعي قال لا لا شجرة كانت لذي اليد
 لا الحكم له بالارض لانه كذاب لشهوده ولو ادعي الام والولد
 شهد له بها وحكم ثم ادعي المدعي عليه الولد لا يسمع ولو قضى له بالولد
 بناء ثم ادعي المدعي عليه الولد يسمع **عن** فلا فالحج ادعي عرض
 كرم سوي اشجاره وزراجه وشهد ان هذا المحل وولد له ولم يستثن
 اشجاره وزراجه لا قبل شهدا منها لانها شهدا بزيادة على
 يدعيه المدعي اذ لم يذكر الاستثناء قال

للقاضي

للقاضي اذ شهد ابدار ان يسألهما عن بناء فلو غابا قبل السؤال
 حكم بالبناء فلو برهن الحكم عليه ان البناء له لا يسمع ولو برهن
 على الارض فيها زرع حكم له فبرهن ذو اليدانه زرع بغيره بغير خلاف
 البناء **ط** شهد له يدار وبناء ففرض له بها ثم قال المدعي ليس
 البناء لي انما هو للمدعي عليه او قال بعد الشهادة قبل الحكم فانه
 الكاذب لشهوده فبطل شهدا منها في الارض والبناء وان فر
 بالبناء بعد القضاء فتمت البناء **فصل** لو قال
 المدعي بعد الشهادة قبل الحكم ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه يعني
 ان لا يفر كذبا بالبناء بناء على ما مر في من ان الشهود لو قالوا
 بعد الشهادة قبل الحكم البناء للمدعي عليه لا للمدعي ان لا يكون
 كذبا منهم بشهادتهم او يتيقن ان يكون كل من القولين كذبا
 اذ كل منهما يستلزم الآخر فينتفي ان يحد اجلا يقول الحق **ط** كذا
 الا عرض واضع الانفاض لان الذي مر في انما هو الشهادة
 يدار بلا ذكر البناء وذلك انما هو بناء على عدم جعل الشئ كالمصرع
 بشهادة الوقي الذي سباني ذكره فربما نقلا عن قاضيان
 واما الذي ذكره صاحب الاقضية فناء على جعل الشئ كالمصرع
 قال وذكر ان بناء او لا وقد مر ذكره وسباني بيانه ايضا بعد
 اصرافني بقباس هذا على ذلك **فصل** يصر البناء بذكره في
 الشهادة مقصودا في الشهادة والقضاء فلو اقر المدعي بعد ذلك
 بالبناء للمدعي عليه كان كذبا لشهوده وبطلت الشهادة
 ولو لم يذكر البناء في الشهادة وحكم له بالبناء والدار ثم اقر بالبناء
 للمدعي عليه لا يكون كذبا **فصل** وانما هو شهدا في الوجه
 الاول بالبناء بغيره فلا يكون اقرار المدعي كذبا بالهم اما في الثاني
 فشهدوا بالبناء نصا فكان كذبا **ط** ظهر في احوال المشايخ انهم
 اختلفوا فجعل بعضهم ذكر الدار كذكر البناء وجعل جعل حكم بغير حكم
 وبعضهم اعز الا احتمال فاجعل اقرار المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء
 للمدعي عليه كذبا بهذا لو اقر المدعي له فان لم يفر ببرهن المقتضي عليه ان البناء

اقرار المدعي عليه في البناء
 فلو ثبت جازع المصراع

لش

فلم

له فعل روائية **فقد** لا يسمع دعواه ولا يثبت ذكر البناء في الشهادة
او لا وعلى روائية **صل** لا يسمع لو ذكر البناء في الشهادة ولا يسمع قول
اخر الظاهر ان الرواية الاولى قول **س** والثانية قول **س** صاحب
بعد اسطر فاقه الفقيه ابو جعفر **فما** والله اعلم قال صاحب
الفصولين ينبغي ان يفتي بالبناء للمدعي لا للبناء عليه ولو بين
لان يثبت خارج اولى من ذي اليد فلا يسمع بسماع بينه المدعي
بقول **فما** فلو كان يفتي لان الكلام فيما ذكر البناء في الشهادة
فحينئذ يكون المدعي دعوى خارج دار البناء ودعوى ذي اليد
بناء ملك الدار دون الدار لا دعوى خارج وذي اليد ارفع
بناءها فمدعي كل واحد منهما امر متباين لما ادعاه الاخر لان
شيء واحد من يكون يثبت خارج اولى والله اعلم **فما** قال
الفقيه ابو جعفر اذا لم يذكر مشهود المدعي البناء فعند **س** لا يسمع
بينه المقتضي عليه وعند **س** يسمع ولا يكون اقرار المدعي بالبناء الا
لشهوده بقول **فما** وقد نقلنا عن **فما** انه يسمع دعوى
المقتضي عليه بالولد بناء عند **س** لا عند **س** فاجنب الى الفرق
لعل وجه الفرق لانه يوسف هو ان البناء متصل بالارض فالعلا
بينهما بمنزلة الاتحاد بخلاف الولد اذ ينفقه للام فليكن للمقتضي
والله اعلم **فما** ثم في رواية الاصل جعل طلق الاقرار
بالبناء تكديفا اذ ذكر الشهود البناء في رواية المشتري ان قال
المدعي البناء لم يزل للمقتضي عليه او قال انه ملكه يوم الشهادة كان
اكذبا وان قال البناء له ولم يزل غير ذلك لم يكن الكذابا لانه
محتمل في شهادته بدار فلما زكيا قال المدعي عليه ان البناء له
وبين فلو كان شهود المدعي حضورا بسماع القاضي عن
البناء فلو قالوا البناء للمدعي مع الدار لا يثبت الى قول المدعي
عليه وان قالوا لا ندرى لمن البناء انا شهدنا ان الارض للمدعي
فليس ذلك بالكذب منهم بشهادتهم ويقضي المدعي عليه بالبناء
ولو بين ويوم يحدده وتسلم الارض الى المدعي ولو لم يبين

لعله

لعله

لعله

وعلل وجه الفرق في ان الولد يبيع الام في الملك والرق واما البناء
فقد يكون بغير الارض اذا كان ارض وغيره يبيع الارض اذا كان بغيره
فينبغي ان يسمع في دعوى البناء عند **س** لا في دعوى الولد

على البناء

على البناء وقض عليه بالارض بشاهد المدعي وانفع البناء فلو
بين المدعي عليه بعد ان البناء له اذنه اذ القاضي لم يقض عليه
بالبناء بشهادة شهود المدعي قال **س** وهذه الرواية نوافي
رواية الاصل **فما** شهد ابدار قال لا نعلم ما حال بناتها كما
فيها بناء فلا ندرى اهو هذا البناء ام لا في المقتضي انه يقضي
للمدعي بدار وبناء فان بين المقتضي عليه بعد ذلك في البناء
له يسمع اذ البناء دخل في القضاء للمدعي بناء اذ في علم اخر
كرم بارت و بين مقتضى بالعرض ثم اختلفا في الاستحسان
ولا يثبت قبل القول للمقتضي له وقبل للمقتضي عليه المدعي عليه
الدار لو قال انا بنيت بناء المدعي يعلم ذلك فليكن
لا يخلف المدعي لو ازان بينه المدعي عليه للمدعي باجوب حتى لو
قال بنيت لنفسي بلا ام المدعي يخلف القاضي **فما** اذ في كرا
ولم يذكر البناء صرحا ففرض له ثم بين المدعي عليه اني بنيت
البناء يقضي ويوم يرفع قال صاحب مع الفصولين وقد مر
خلافا في ان في مسئلة الدار ثم قال ويمكن ان يعطى بان
البناء اذ لم يذكر في الشهادة يدخل بناء وبكم به للمدعي بناء
على الظاهر فيصير المدعي بمنزلة ذي اليد في حق البناء فينبغي له
فينبغي ان يسمع فيه بينه المدعي عليه كما في الخارج وذي اليد انتهى
وفيه ايضا قال ذو اليد اني زدت في العمارات فالمدعي
يدعي الدار سوى عمارات المدعي عليه وبين ذلك لو كان
الشهود لا يعرفون العمارات المحررة بسماع المدعي من القاضي
ليام المدعي عليه بان يفتح الباب ليدخل المدعي والشهود و
يرون الرواية فلو اتى ان يفتح ليراهم لا يجرى ذلك قالوه بين
يدعي العرض و بين عليه فاذا حكم له بداره فلو كان الدار و شهد
بالبناء فيما علموا انه فدي ولو قال ذو اليد منعك من الدار
اذ البناء ملكي ليس له ذلك **الزعم** **والزائد** وفي **فما** ففرض
بالولد بناء للام ثم ادعى المدعي عليه الولد يسمع عند **س** لا عند **س** في

بارجاء في

الزعم

البناء والولد يستحقان الدار والامه وكذا ابنتي الشجر والثر
الذرع يستحقان الارض ولا يقبل بينة المكففي عليه ان البناء والثر
له خلاف الذرع والثر قال صاحب جامع الفصولين وهذا على
رواية **فقه** لا على رواية **صل** وقد مر الزواني قبل ورقة **شهاد**
له بانه ثم غابا او ماتا فظهر الامه وكذب في المذكي عليه لم يره شاهد
اخذه المذكي وكذا لو كان الولد ظاهرا او شهيدا بانه والم يترك
الولد حكم له بانه وبولد فلو برهن ذوالبدان الولد له لا يقبل
ينكره قال صاحب جامع الفصولين اول ينبغي ان يكون هذا على
اختلاف في البناء يقبل على قياس قول البعض يقول الجهمي
عن حنيفة اختلاف في سلة الولد وقد نسي ما قد نسي بانه
نقلنا عن **فقه** من وقوع اختلاف فيها بين **س** وقد مر ذلك
قبل ورقتين **صل** فلو مضى وقال لا يمكن الولد للمذكي انما هو للمذكي
عليه لا يحكم به للمذكي عليه ولو كانا حاضرين وسألهما القاضي عن
الولد قبل الحكم فقالا لا هو للمذكي عليه او لا تدري لمن هو لا يحكم
في الولد وحكم بالامه للمذكي والولد هناك البناء اذا البناء موصول
بالدار **فقه** برهن على ملكه اثنان يتبعها ولدها بغضيه بها ولو
بالام بدل بنعا ولو كان الولد في يد غير المذكي عليه فادفع
بالام للمذكي لا بغضيه له بالولد حتى يبرهن بخبره في يده الولد ان
مملوك لهذا المذكي ولد في ملكه من هذه الامه **فقه** شري انه قوله
عنده **درر** لا باسبلا ده **فقه** ثم استخف ببينة يتبعها و
لدها ولو اقر بها رجل لا والفق انه بالبينة يستحقها في الاصل
اذا قلنا ان الباعه تبرأ حون فيما بينهم بخلاف الافراج حيث
لا تبرأ حون **فقه** ثم قبل بدخول الولد في القضاء بالام
ينع لها فيكتفي به وقبل بشرط القضاء بالولد وهو الاصل
لان **فقه** قال
اذا قضى القاضي بالاصل ولم يوف الزواني لم يدخل الزواني تحت الحكم
لانه مفصل وقت القضاء وذكر في النهاية ان الولد انما لا يبيع بالام

الامه

الافراج

الافراج بها اذا لم يدعه المقلد اما اذا ادعاه كان له اذ الظاهر
له مثل باع دابة وقال هذا ملكي فولدت عند المشتري ثم خفت
فالتحق باخذها مع اولادها والمشتري يرجع على الباع باليمن
وقد مر الاولاد لانه مؤور من جهة الباع فترجع العدة اليه كذا في
مشكل الاحكام نقلا شرح الزبادات **فقه** اذ في عهده كرم او
دار يدخل البناء او الاشجار يباع ولو لم يشترها صريحا ولو ادعاه
بيناها وشهدا بالوصية فقد حكم له بالوصية والبناء يباع لها ولو
بالوصية واستثنى البناء بغضيه لا بالوصية فقط واجاب **فقه**
عن قاض فقه بالوصية انه يدخل البناء والشرع نفاذ ذكر في
الاشهاد ان لو قضى له بالارض يدخل البناء والشرع كذا **فقه**
فقه الملك الثابت بالافراج يحل على الملك الحادث ولا يطهر في
حق الزواني بخلاف البينة على الملك المطلق حيث يحل على
الملك من الاصل بغيره في حق الزواني **فقه** الحكم بانه حكم بولد
وكذا الجوان اذ الحكم بانه كماله بخلاف الافراج فانه لم يباع
الولد لان الافراج حجة ناقصة وهذا لو كان الولد بيد المذكي
عليه فلو في ملك الاخر بان باعه هل يدخل في الحكم اختلف
فيه المشايخ هذا في الحكم واما في البيع هل يدخل الولد بنعا
شري بقره لها ولد ولم يذكر الولد وقت البيع قبل بدخل لو
رغبوا الا فلا وقبل لا يدخل مطلقا بل ذكر وهو الصحيح وفي
بيع الامان لا يدخل ولو رغبنا وقال بعض الفقهاء وكذا الاصل
والضمان وفي الفرس على قياس قول لا يدخل ولو رغبنا و
شري انه عابته يدخل ثياب ثملها في البيع لانها لا يباع عابته عا
بخلاف اكارها ببيع عابته فلا يدخل البرو عه الا **فقه** ما ذكر الا اذا
كان الحار مع البرو عه وقت البيع محبسته يدخل **فقه** عدم الخدم
وفي **فقه** شهد ان جميع ما في فقه فلا في المذكي لادارت اغيره بقره لها
مؤوقه بفلان جارت فمحبته لهذا المذكي لادارت اغيره بقره لها
لو عرفه ودعا والا فلا اذ شهدا بالجرم قبل لو لم يعرفا ودعا

بيع بقره

دول الروم
في بيع الحمار

لاجل اهما الشهادة ولو عرفا كمن لم يشهدا بها لا يقبل شهادتهما وهو
الا صوب فالصاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يحل
شهادتهما وتقبل في اصل الملك لو تصادق الخصمان على ان
المشهود به هو المتنازع فيه ويطلب في المذنب شهود واحد
ليرفع النزاع في احدى اقسامه في آخر هذا الفصل قال في
شهادته ان داره في دار هذا او في دار اخرى في موضع هي فشهدا
بأطلعه شهدا انه غصب دار هذا او ادخله في بناءه يفضى عليه بالقيمة
اذعي دارا وبين هذه وموضع ومجد المدي عليه فلما خرجا من
عند القاضي جاز المذنب بشهود على المذنب عليه ان يخرج اقرنه
ساعة ان الدار التي موضعها كذا التي بيده المذنب قالوا او اما
نحن فلا نفوق الدار ولكنه اقر هذا ولم يحد في اقراره فانه
جائز وبفضي المذنب **قوله** قال المذنب الدار التي حدودها
مكتوبة في هذا المحضر ملكي وشهدا على طبق دعواه صح الدعوى و
الشهادة وكذا لو شهدا ان المال الذي كتب في الصك عليه
يقبل والمعنى فيه انه اشير الى المعلوم **قوله** شهدا بدار فلا نفوق
حدوده اذا شهدا اليه كذا لا نفوق اسماء احدى ويسمى القاضي
لو عدلا ويتبعهما مع الخصمان وامتنان له ليقف الشهود على احدى
بحضرة الامتين فاذا اوففا عليها وقال هذه حدود الدار التي شهدا
بانها لهذا المذنب برحوا الى القاضي وشهدا الامتين انها وفتا وشهدا
باسماء الحد فحينئذ يفضى بالدار وكذا الفرية والحائز وجميع
الضمانات لو شهدا ان الدار التي في بلد كذا في محل كذا التي هي
لما صعد دار فلان بن فلان الغلاني في يد هذا المذنب عليه فشهدا
ولكن لا نفوق حدودها فقال اننا انك بشهود آخر يقولون حدود
فاني هما فشهدا ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ انه يقبل في
بعضها انه لا يقبل اذ الشهادة الاولى ليست بحجة اصلها بدون الثاني
فانسوى وجودها وعدها وكذا الفرية وجميع العقارات **قوله**
قوله اصطلت الروايات بهذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان كل الشهادة

غالبا يكون

الوجه بيا

غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهدا بالبيع على البيع في البلدة
والعقار في السواد قالوا ان الشهود لا يكونون حدود البيع
كن سموا ذكر احدى ودفشهم دون على تلك احدى والكذوبة في
البيع ولو كانوا لا يعلمون احدى وحقيقة وفيه شهدا بملكه محدود
شهدا اقران بالحدود يقبل شهادة التوفيق وكذا لو شهدا على
الايحتم والفسب لا يوفانه وشهدا اقران ان فلانا على ذلك
الاسم والفسب يقبل شهادة التوفيق **قوله** اذعي ضيقة
وذكر حدودها وشهدا ان الضيقة التي حدودها كذا ملك
المذنب لكن لا يدرى ما في موضع هي سمع هذه الشهادة ونور
المذنب باقائه البينة ان الضيقة التي شهدوا بها في موضع كذا
فلو برهن بفضي بحاله **قوله** اذعي دارا فقال له القاضي هل تعرف
حدوده فقال لا اعلم وبين حدوده لا يسمع ولو قال لا
اعرف اسامى اقرانك ثم ذكر في المرة الثانية يسمع **الفصل**
الثامن في دعوى الجوارح وذو البدن والخارج مع ذي اليد
وما يتعلق بها وفيه معرفة الخارج من ذي اليد يقول العبد للجوارح
هذا المجمع المطبوع الفاق غرت سلوب طابع الفصولين في
بيان دعوى الرجلين لكثرة تكرارها وخطرت نيبه المجر لا ولي
الالباب في هذا الباب حيث لا ينفخ منه القواب ولا ينفخ
الفسخ عن الباب وزدت عليه شيئا مما امله من هجات
المسائل محذوفة الدلائل منقولة عن الكفريات كتب الاول
والاواخر والادوية العصبية والتوفيق وهو الهادي الى
سوار الطريق **دعوى الملك والارض** ذكر في رجلان ادعيا
للكا مطلقا وادعيا ارتافا اثنين وبرتيا فلو كان المدين ثلث
ولم يورقا او ارتافا سواء او ارتافا احدى فقط فحده لا حرة الخارج
فيقضى منهما نصفين وعند **قوله** يفضى للمورخ في الصورة الكالنه
عند **قوله** ان المطلق في الملك المطلق لا الارث ولو ارتافا
ونارتافا امد بها اسبق بفضي لا اسبق عند **قوله**

شهادة قاصرة منهما

الفصل الثامن في دعوى الجوارح

دعوى الملك والارض

بعضي بينهما في دعوى الارث من اثنين ولو سبق تاريخ
احد الخارجين وان كان العين بينهما فاجاب كما لم يعقل
المذكور وان كان بينهما ما لم يورثا او ارضا سواء هو للخارج
وان ارضا واحدهما سبق فورا حتى وهو قال هو للخارج
وان ارضا احدهما فقط ففي دعوى الملك المطلق بعضي للمخرج
عند **س** والخارج عنده وفي دعوى الارث الخارج اجماعا
وقيل عند **س** للمخرج **فقط** القصة المشهورة عن من سبب
الي حصة في ارض لا يورثه كذا في تاريخ في الملك المطلق حالة الافراد
س ولو ارضا احدهما فقط في مطلق الملك بعضي للخارج عنده
وعند **س** وهو رواية عن **س** بعضي للمخرج خارجا كان او وليد
فالصاحب جامع الفصولين والاصل ان الخارج مع ذي اليد
لو ادعى ملكا مطلقا فالخارج اولى في كل الصور الا اذا برهن
ذو اليد على النسخ او سبق تاريخ ذي اليد برهن الخارج على انه
له عند **س** من وذو اليد على انه بده فذلكت **س** من
للمخرج لان ذاك اليد لم يبرهن على ملكه بل على بده وعن **س** انه لذي
اليد **س** الخارج كان لو ارضا ملك مورثها بعض سبق التاريخ
وفاقا **س** لو ارضا ولو ارضا احدهما فقط قبل هو للمخرج عند **س**
س وقبل هو بينهما نصفان عند **س** وعند **س** هو للمخرج وعند
س هو للمخرج وقبل هو بينهما وفاقا وقال **س** او لا هو للمخرج ثم
رجع عند وقال لا عبرة للتاريخ في ملكي الملك من اثنين اذا ارضا
احدهما اذا ارضا ملكه لا ملك من يتلفي من حصته فكان المتلفي بينهما
جزءا ادعى الملك وارضا احدهما فصان بعضي بينهما وسقط
اعتبار التاريخ فكذا **س** الخارج وذو اليد لو ادعى ارضا
في واحد فذو اليد اولى كما في الشراء الا اذا سبق تاريخ الخارج
فهو اولى بقول **س** الاجمعي **س** في الكتاب **س** في دعوى الخارجين
ودعوى ذو اليد من اركان من واحد ولعل كل حكمها حكم
ما لو ادعى خارجا وذو يد شر من واحد كما سباني لتفصيله

ارض في

تعد الحكم استنادا في قوله ان ابراهيم فاصرا ذممه من غير ان يرضى
عن سببه خارج برهن على ذممه انه لم يرضه من سبب في قوله
في سببه ان ذممه من سبب لا يرضى وعنده لا يرضى من سبب
بذل المخرج على ذممه من سبب لا يرضى وعنده لا يرضى من سبب
والعارة واليداع النهر واليداع النهر واليداع النهر
في يد ارض فقال ذو اليد هو ملكه وحده برهن في سبب ذممه

بعد سطر

في دعوى الارث من اثنين ولو سبق تاريخ
احد الخارجين وان كان العين بينهما فاجاب كما لم يعقل
المذكور وان كان بينهما ما لم يورثا او ارضا سواء هو للخارج
وان ارضا واحدهما سبق فورا حتى وهو قال هو للخارج
وان ارضا احدهما فقط ففي دعوى الملك المطلق بعضي للمخرج
عند **س** والخارج عنده وفي دعوى الارث الخارج اجماعا
وقيل عند **س** للمخرج **فقط** القصة المشهورة عن من سبب
الي حصة في ارض لا يورثه كذا في تاريخ في الملك المطلق حالة الافراد
س ولو ارضا احدهما فقط في مطلق الملك بعضي للخارج عنده
وعند **س** وهو رواية عن **س** بعضي للمخرج خارجا كان او وليد
فالصاحب جامع الفصولين والاصل ان الخارج مع ذي اليد
لو ادعى ملكا مطلقا فالخارج اولى في كل الصور الا اذا برهن
ذو اليد على النسخ او سبق تاريخ ذي اليد برهن الخارج على انه
له عند **س** من وذو اليد على انه بده فذلكت **س** من
للمخرج لان ذاك اليد لم يبرهن على ملكه بل على بده وعن **س** انه لذي
اليد **س** الخارج كان لو ارضا ملك مورثها بعض سبق التاريخ
وفاقا **س** لو ارضا ولو ارضا احدهما فقط قبل هو للمخرج عند **س**
س وقبل هو بينهما نصفان عند **س** وعند **س** هو للمخرج وعند
س هو للمخرج وقبل هو بينهما وفاقا وقال **س** او لا هو للمخرج ثم
رجع عند وقال لا عبرة للتاريخ في ملكي الملك من اثنين اذا ارضا
احدهما اذا ارضا ملكه لا ملك من يتلفي من حصته فكان المتلفي بينهما
جزءا ادعى الملك وارضا احدهما فصان بعضي بينهما وسقط
اعتبار التاريخ فكذا **س** الخارج وذو اليد لو ادعى ارضا
في واحد فذو اليد اولى كما في الشراء الا اذا سبق تاريخ الخارج
فهو اولى بقول **س** الاجمعي **س** في الكتاب **س** في دعوى الخارجين
ودعوى ذو اليد من اركان من واحد ولعل كل حكمها حكم
ما لو ادعى خارجا وذو يد شر من واحد كما سباني لتفصيله

بعد سطر والله تعالى اعلم بجميع ما اظهرناه من **فقط** المقتضى عليه
بطلان **س** في مطلق الملك فيما سوى النسخ لو برهن على مطلق الملك
لا يقبل وفاقا بخلاف ما لو برهن على النسخ او التلوي من الذي
كما سباني في دعوى النسخ **س** في تاريخ **س** في ذلك
ادعى شر من واحد والعين في بد ثالث ولم يورثا او ارضا
سواء هو بينهما نصفين وان ارضا واحدهما سبق بعضي له
وفاقا وان ارضا احدهما فقط فهو للمخرج وفاقا وان كان في
بينهما وبينهما الا اذا ارضا واحدهما سبق فورا حتى وان
كان في يد واحد فلهذا اليد في كل حال الا اذا ارضا واحدهما
الخارج سبق بعضي للخارج **س** في تاريخ **س** في ذلك
بد و **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
كل الثمن فلو بعضي بينهما فاني احدهما ليس للآخر الا النصف ولو
الي احدهما قبل فلهذا القاضي فلهذا **س** في تاريخ **س** في تاريخ
الخارج وذو اليد لو ارضا واحدهما فقط فذو
النسخ اولى **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
اولي برهن انه شر من زيد وادعى ذو اليد شر من زيد ذلك
ولم يبرهن حتى بعضي به للمدعي ثم المقتضى عليه برهن على الشراء
تزيد يقبل اذ لو برهن عليه ابتداء يقبل فكذا انهما فصار
كيد دعوى النسخ كما سباني قال صاحب جامع الفصولين اقول
ببني ان يكون فيه خلاف على سباني في **س** في تاريخ **س** في تاريخ
بنيته كما سباني في **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
اظهر كما لا يخفى على من تأمل في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
واحد فقال احدهما في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
ادعى الاخر **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
ان ارضا واحدهما سبق فورا حتى في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ
التاريخ يعني بعضي بينهما وان ارضا احدهما فقط بعضي بينهما نصفين و
في فاقوا لا احدهما يد فالخارج اولى **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ

في دعوى الارث من اثنين ولو سبق تاريخ
احد الخارجين وان كان العين بينهما فاجاب كما لم يعقل
المذكور وان كان بينهما ما لم يورثا او ارضا سواء هو للخارج
وان ارضا واحدهما سبق فورا حتى وهو قال هو للخارج
وان ارضا احدهما فقط ففي دعوى الملك المطلق بعضي للمخرج
عند **س** والخارج عنده وفي دعوى الارث الخارج اجماعا
وقيل عند **س** للمخرج **فقط** القصة المشهورة عن من سبب
الي حصة في ارض لا يورثه كذا في تاريخ في الملك المطلق حالة الافراد
س ولو ارضا احدهما فقط في مطلق الملك بعضي للخارج عنده
وعند **س** وهو رواية عن **س** بعضي للمخرج خارجا كان او وليد
فالصاحب جامع الفصولين والاصل ان الخارج مع ذي اليد
لو ادعى ملكا مطلقا فالخارج اولى في كل الصور الا اذا برهن
ذو اليد على النسخ او سبق تاريخ ذي اليد برهن الخارج على انه
له عند **س** من وذو اليد على انه بده فذلكت **س** من
للمخرج لان ذاك اليد لم يبرهن على ملكه بل على بده وعن **س** انه لذي
اليد **س** الخارج كان لو ارضا ملك مورثها بعض سبق التاريخ
وفاقا **س** لو ارضا ولو ارضا احدهما فقط قبل هو للمخرج عند **س**
س وقبل هو بينهما نصفان عند **س** وعند **س** هو للمخرج وعند
س هو للمخرج وقبل هو بينهما وفاقا وقال **س** او لا هو للمخرج ثم
رجع عند وقال لا عبرة للتاريخ في ملكي الملك من اثنين اذا ارضا
احدهما اذا ارضا ملكه لا ملك من يتلفي من حصته فكان المتلفي بينهما
جزءا ادعى الملك وارضا احدهما فصان بعضي بينهما وسقط
اعتبار التاريخ فكذا **س** الخارج وذو اليد لو ادعى ارضا
في واحد فذو اليد اولى كما في الشراء الا اذا سبق تاريخ الخارج
فهو اولى بقول **س** الاجمعي **س** في الكتاب **س** في دعوى الخارجين
ودعوى ذو اليد من اركان من واحد ولعل كل حكمها حكم
ما لو ادعى خارجا وذو يد شر من واحد كما سباني لتفصيله

يقول القدر في فناء رزق من في الرزق واليداع
والخارج في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ **س** في تاريخ

اليد

بداية برهن خارجان على شراء شيء من اثنين وارضاها فيه
سواء لانهما يشنان الملك لبايعتهما فبعضهما حقا وادعيا
ثم يخرج كل منهما كما في بعض مسئلة دعوى الخارجين شراء شيء
وقد مر بنا قبل عشرة اسطر نقلا عن سطر فليست اليد
برهن على شراء من اثنين وتاريخ احدهما اسبق
الكتب فانه الهداية بشرى الى انه لا يعرف اسبق التاريخ
بعض بينهما وفي **ب** ما يدل صريحا على ان الاسبق اولى
يقول الجفر ويؤيد في **ب** ما مر قبل من اسطر نقلا عن
قاضي ان الاسبق اخى في ظاهر الرواية فيكون ما اشار
اليه صاحب الهداية بناء على اختيار قول **ب** كما لا يخفى والله
اعلم قال صاحب جامع الفصولين: الاصول عندى ان لا يعز
التاريخ في دعوى التلغى من اثنين ما لم يورث ملك من انتقال
الملك اليه من جهة اذ المتلغى من جهة ما كانا حقا وادعيا
بل التاريخ يقول الجفر بل الظاهر ان الاصول بعين
في الصورة المذكورة كما ذهب اليه صاحب المبسوط والامام في الحاشية
لان دليله هو ان الاسبق تاريخا يضيف الملك الى نفسه في
زمان لا ينافى فيه غيره اخى من دليل من ذهب الى انه لا يعز
هو قولهم لانهما يشنان الملك لبايعتهما فكانا حقا وادعيا الملك
بل التاريخ كوجه قوة الاول غير كاف على ما لم يؤيد ما ذكرنا ان
الاصوب هو الاشارة ما مر في قاضيان انه ظاهر الرواية ثم ان هذا
كله في صورة دعوى الخارجين اما لو ادعى ذوبين او خارج وذوبين
في اثنين فلم ارهما في الكتب صريحا غير ان صاحب الوجيز بعد ذكر مسائل
دعوى الرهين كلها مطلقا قال كذا لو ادعيا تلغى الملك في اثنين
بارث او شراء خارج وذوبين ادعيا شراء من اثنين وارضا وفي
تاريخ احدهما جهان بان برهن الخارج انه شراء من زيد فندس
و برهن ذوبان انه شراء من بكر فندس **ب** او سندن
في الرواية ففى الخارج **بداية** ادعيا شراء من اثنين وارضا ملك

اذا تاريخ لا يندى ملك الباعين فانه المشتري لا يعتد به مع تعدد الدعا
فصار كما انما حضرا ورهن على مطلق الملك على تاريخ وقال الجفر
ورقة اقول الاصول عندى ان لا يعز
التاريخ في دعوى التلغى من اثنين

ملك الباعين

ملك الباعين يعتبر وما قام برهن كل واحد من خارج وذوبان حاجين
او ذوبين على غير ما مضى ولو لم يورث خاسفة البينة يترك الملك
في يد ذوبان لا قضاء عندنا قصص محمد بن عيسى وعندهم يكون الخارج
وان اخذت البينة في العصار وعندها قضاء وقت الحاجة سبق بقتضى
لدى اليد عندهما وعند الخارج طرأ شيئا قبضا بقتضى لدى اليد فاما
والحين وقت ذوبان بقتضى الخارج سى وشهدوا بالقبض **ولا يدعى**
وفي تاريخ خارج وذوبان على مطلقا بالان تاريخ بقتضى لدى اليد بخلاف
الملك المطلق اذ لا يورث الخارج بيشة غير من ذوبان واختلاف بين البيع
ط قبل لا يفتى ذوبان ويحل على سبيل كسر قصاص كما لو رهن تاريخ
صريح كما في قوله في تاريخ سبيل بنية ذوبان تاريخ خارج بعد على
ان تاريخ خارجا قبل تاريخ بقتضى الخارج اذ في تاريخ امرأة بيدا آخره
للمدعى في حبس تاريخ قبل بقتضى الخارج حكم الاقرار قبل بقتضى لدى اليد
ولم يقر من تاريخ على تاريخ وموت تاريخ وذوبان تاريخ المرأة
او سكونه فالخارج اولى كما في دعوى الملك ولو من ذوبان تاريخ
فصل في وان لم يورث تاريخ دليل سبق ملكه ومقتضى قالوا بنية
اولى مطلقا اذ السبب متيقن في باب الخارج فكان تاريخ ذوبان تاريخ
على تاريخ من تاريخ في تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان
بعتاريخ تاريخ كان بنية تاريخ اولى الا اذا وقع ذوبان تاريخ
تزوجها قبل تاريخ فخره ونا المقدمه بنية لا بنية بنية
ذوبان ادعى تاريخا فانكرت تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ
فادعى تاريخ حجاج المقدمه الى البينة على هذا المدعى حجة المرأة فلو
برهن المقدمه بنية من تاريخ بجمع المقدمه للبينة والقرار من من
على تاريخ امرأة ليست بيدا بقتضى تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ
الاستان تاريخ سابق **هداية** ادعى تاريخ امرأة فانكرت تاريخ ذوبان تاريخ
فادعى تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ
تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان
لان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان تاريخ ذوبان

لصاحب القضاة بوجه الخارج أن هذه استة وليست هذا القضاة
ويكون ذاليد على حكمها للامانة اذ عينا في الامة كما مطلقا في حق
للدي في حق القضاة بوجه الخارج في بعض ابل النتائج سبب في
المعنى فصل النتائج بوجه الخارج في حق القضاة في بعض ابل النتائج
كل منها انه اذ كان في قبضه فلو كان الرهن بيد الراهن لم يكن له الواحد منها فبما
ولي من احد هاته اقدم او اواخره ولا فلهما وقتا ولو كان بيد احد هاته
فلهما وقتا لان يرهنا الاخر انه اقدم **اجتماع الاثر** وفي هذا
خارج على الملك ويهون ذاليد على الشرا منه فذاليد ان اذ صار كانه اثر
بالملك ثم اذ في الشرا منه وهما ايضا بوجه الخارج في ذاليد على الملك
الطلاق واخر على النتائج فذاليد **النتائج** اولى اياها كان او النتائج هي وكذا
لو اذ في خارج فنية النتائج اولى ذاليد ان يذ في ذاليد على النتائج انا
يرجع على فنية خارج على مطلق الملك على النتائج اذ لم يذ في خارج عليه
كره ان يذهب او يذ في اعادة او عارية او غيرها اما لو اذ في مطلق
فنية اولى **دالة** بوجه اخر اذ هاته اوجه خارج في كيد او عارية
او ههنا منه واذ في كيد انا له تحت عنده يقض بها ذاليد انا يذ في
النتائج ولاخر خارج اعادة واعادة والنتائج اولى فخرج ذاليد ان يذ في
مخالفة في ذاليد في حقهم بينهما مخالفة لكن المبادر ان يكون في
مخالفة دليله وان بعض ما في الذخيرة محل نظر اذ الظاهر ان يكون
اولوية فنية خارج بها اذ اذ في نتائج مطلقا اذ في ملكا مطلقا في كل
لكن النتائج اولى فخرج اعادة مقارن للملك المطلق ولعل في على مطلق
الملك في حقهم والصلوات لله تعالى اعلم بما اظهر فيهم اذ في احد هاته الملك
سبب وللراهن مطلقا بان اذ في خارج ملكا مطلقا او ذاليد في ذاليد
سبب الغرض ان يكون مستغني وهو يذ في حكم الخارج وكذا لو هون خارج على الملك
سبب مود خابستين وذاليد ملكا مطلقا او ذاليد في ذاليد مستغني
ايضا وهذا لان ذاليد في ذاليد في الخارج في الثانية مستغني عن اياها
فما اعترى به ههنا على مطلق الملك وقال في مطلق الملك ايضا **الخارج**
اول ههنا فذاليد اذ ههنا فاصحاب الفصولين اقول على ما في ذاليد

[illegible]

الاسبق اولى في تلقى الملك في اثنين ينبغي ان يكون الاسبق اولى في ههنا ايضا
فيلبغني ان يكون فيه روايتان والله اعلم وهو القصير يرد عليه مناقشة
بان ما قره هناك انها هو اولوية الاسبق تاريخا وبرهنا على شرط اثنين
ولا يلزم تركه في تلك الصورة كون الاسبق اولى في جميع الدعاوى
الصورية بل يلزم ما ذكره ههنا الصلح **في باب** ان دليل كونه
اولو هو انه ان ثبت الملك لنفسه في زمان لا يبارعه فيه عين يمكن اعتباره
في مسألة وايضا قطع الكلام وانصف الملم **في** ادعاءه ارضا فبيع فقال
فولم يدرك كان ملكا فلان آخر باع منه لا يسمع لان الدار لو كانت
بيدا ليعا وبه ههنا احدا ملكا لا يندفع دعوى المدعي فكذلك تعلق الملك
ادعيا عينيا بيده آخر وبه ههنا احدا انما زيدا وبه ههنا آخر انما ارضه
من زيد ولم يورثا او ارضا سواء فالشراء اولى ولو ادعى احدهما فقال
فالزوج اولى ولو ارضا واحد ههنا سبق فهو اولى ولو كان احدهما ازيد
فهو اولى الا اذا سبق تاريخ التاديع فهو الخارج ولو ادعى احدهما حصة
وقبضا من زيد ما آخر من زيد ولم يورثا او ارضا سواء فالشراء اولى
وكذا في جميع ما ذكره الوهم ولو كانا ازيدين فهو بينهما الا ان يورثا واحدا
اسبق فهو له وصدة مع الشراء كالحصة مع فسخه ولو اجتمعت حصة
حكم بالاجتماع ثم ان لو اجتمع من حصة واحدة فالوهم اولى عند سوا اربعة
فلو جمع احدهما التاديع او بصدقة كيد فهو له ولو اجتمع حصة مع قبض
مع قبض فهو كما اجتمع ثم ان ولو اجتمع فله حصة او هو وصدة فالشراء
فان صاحب جميع الفضولين اقل الاجتمع فله حصة يمكن العمل عليها بين
لو استويا بان يكون منكوته لدا حصة للآخر بان يثبت المنكوته فينبغي
ان لا يبطل عند الحصة عند اليك في الوهم في العمل على الصلح وكذا الصدقة
مع التاديع والوهم مع التاديع ولتد اعلم في كل هذه الصور لو اختلف
اسبق تاريخا فهو اولى ولو ازيد فهو اولى الا اذا سبق تاريخ احدهما
فهو الخارج ولو كانا ازيدين فهو بينهما الا اذا سبق تاريخ احدهما فهو له
ههنا لا غير غير يتم اذ السبع الطاري **في** صدقة فينبغي ان يقتضي
بالكلية الشراء فيما اجتمع هو شر وبجلاد الشراء مع الحصة او الصدقة

[illegible]

والعين في عينين بان قال هـ في العين ملكه لانه بعته منه لو كان المدي
 ادعى الشراء منه لا يقبل لانه شهادة على نفسه **قاصحان** تنازعان في شئ فخرج
 احدهما ان كان في يد مندهم وخرجوا لآخرانه في يد الساعة اركان في يد مندهم
 اقره القاضي في يد المورخ المورخ **درج** لا ترجح في الدعوى بكثره الشهود
معرفة الخامس في **درج** وما يتعلق بذلك فتي ادعى كل منهما انه في يد لورين
 احدهما يقبل يكون الاخر خارجا ولو لايت لهما اختلف واحد منهما اذ لم
 يثبت لورين احدهما فاما الاخر اذ يصير خصما باليد ولم يثبت به واحد منهما
 ولو روى احدهما على الاخر حكم بيده روى على الملك لا يقبل ادبته في اليد
 على الملك لا يقبل يقول المصنف المسئلة الاولى في الاختلاف في ادبته في آخر فصل
 انه لو اراد احدهما تخليف الاخر قبل الاجاف بذلك على الاستساقا هنا
 بعد سطر في قوله والا فالبين وبعد سطر في قوله ينبغي ان يخلف
 لا يظهر **ح** ادعى كل منهما انه له في يد ذكر في **صل** ان على كل منهما البينة
 والا فالبين اذ كل منهما موقوف بيمينه عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو روى
 احدهما حكم له باليد ويصير مدي عليه والاخر مديا ولو روى احدهما جعل الملك
 في يد الشا من يما في اثبات اليد في دعوى الملك في العقار لا يصح الاعل
 ذي اليد دعوى اليد يقبل على غير ذي اليد لو نازعه ذلك الغير في التخل
 مديا لليد مقسودا ومديا للملك تبع الملك اليك **سك** تنازعان في يد
 فاما واحداهما تخليف الاخر ينبغي ان يخلف لانه يظهر من قوله يد في حق
 فهو المالك يترك التعرض لان يبرهن على اليد فتي ادعى اذ افعال اليد
 كان لك بعته في الحوائج فوثقة انما تخرج من يده للمدي لا صدق الملك
 في الملك **ك** الوقال كان لك بعته في فلان وانا اشتريته منه
 يؤمن تسليم المدي الى اذ اقال المدي عليه في بيته حاضرة
 فلا يؤمن تسليمه اليه الى المجلس **الثاء** **ش** ادعى افعال
 ذي اليد في شريته من هذا المدي ينزع من يده من يبرهن على الشراء
 وهو اقباس **ب** في **الاست** **ت** ايتك سيد
 ثلثة ايام ويكفل من يبرهن على الشراء **ق** اقتضينا من يد اخر فقال
 في اقتضيه من لانه ملكي وخرج على ذلك قبل لانه وان كان زائد

جف روى في حقه في بيته في يد لورين فالتوا في روى
 روى روى المدة او يبرهن جميعا في بيته او لا يبرهن جميعا

حلم

بحكم حال الحق لما اقر قبضه منه فقد اقر ان اليد في حقيقة صراح
 ولو اقر المدي عليه في اخذته من المدي كان ملكي لو كنه المدي في الاخت
 لا يبرهن اليه المدي لانه في اقراره وروى على ذي اليد ولو صدق
 يؤمن تسليم قبضه المدي زائد في خلف او يبرهن الاخر وفيه غيب ايضا
 وزرعه فاذن رجل انه الى و غيبه في لورين على غيبه واعدات يد
 هو زائد في الزاد خارجا ولو لم يثبت اخذت يد فالزاد في ذي اليد المدي
 هو خارج **ع** بين عقار اخذت عليه الاخر يبرهن لا يصير به زائد او علم به
 قاضي يا فريده فلو ادعى عليه انك اخذت اليد وان بيده فانك
 يخلف ولو روى من انه بين مندهم فتي **هـ** في اذ ادعى يد عليه لو
 لا يصير المدي عليه مقسما عليه في لورين انه لا يقبل **ك** ادعى انه
 فاق المدي عليه انه كان بيده في يد روى في هذا اقرار له باليد بقي
 وقيل ليس باقرار اذ كان بقوله كان بيده في يد روى **سك** اقرار لورين
 باليد المتعلق لجامه وكذلك التزكيب ولي يبرهنه بخلاف روى
 اذ الدابة بينهما المتساوية في كسرت ولا يبرهن التزكيب لورين المتعلق
 بكم يخال على ساطع لورين المتعلق به فهو بينهما وكذا التزكيب في يد روى
 ولا في يد آخر فتي منها اذا الزيادة من حيث الحق فلا يوجب زيادة الاستحقاق
الفصل التاسع في الاشارة والنسبة والتزكيب في الدعوى على الزيادة في
 الاشارة في موضع ما اهمه باختلاف اليد الدعوى والشهادة قطعا
 للافعال **ح** هذا هو السطر في بيته من المسألة في البيع والشراء
 والامارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء فاما لا يكتفي الا
 البيان والتسريح ولو كتب في الخصم اضر المدي فهو من ان الاشارة
 اليه شهد واطر موافقة المدي في ذلك الوكتب في السجل فشهدوا على موافقة
 المدي لا يفتى بقبض المدي في السجل وكذا الوكتب ذلك في كاد القوي في القاي
 لا يقبل التخاب **ط** لو كتب شهدوا على وفاء المدي لا يفتى اذا الشراة
 على وفاء المدي ان يبرهنه الشاهد لنفسه كما يدعيه المدي لنفسه
 ما سبب جامع الفصل **ي** اقول ان روى الوقي عن ان تبي الشراة منها
 ادعاه المدي ليثبت به الشراة لا مذكوره فينبغي ان يصح بناء على

اذ الفرض معلوم فلا اشتبا ولا فساد قال وتبين
منه في بين كتاب القضي السجل والمخبر فان في نسخة كتاب القضي
وهذا المخبر الكتاب في الامصار فيلور دونه يخرج المدعي قال
في اجاب القضاة في اقول على هذا المورد المخبر في الامصار ينبغي
ان يصح ايضا بين هذا القضي في برونه وارث فلان
الميت لم يحكم في رافته مالم يبينوا سبب الوراثة ولو شهدوا ان
قاضي له كذا شهدنا على حكمه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث
له غير قالوا لا بد من سبب سبب في القضي الثاني في حمله وانا
لان حكم القضي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
قالوا الكتب في نسخة القضي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
بالانكار من المدعي عليه فلا يثبت انه شهدوا قبل القضي على الخصم
المقر في الشهادة على المقر لا يصح الا في موضع معدودة ان كل
ذلك ليس بباطل لانه ان يثبت شهدوا قبل واحد بعد الآخر
في اجاب الانكار في الاستدلال في المدعي يخرج منه في نسخة
او الشهادة بدون طلب المدعي الشهادة لا تصح عند القضاة
لو طالت الشهادة على المخبر جيلج الشاهد الى الاشارة الى ثلثة ارب
المخبران والمشهد به في توامر العين في المجلس لا بد ان
اليه الذي يدين فيقول هذا العين لم يولد للشهود ان يشهدوا
المالك في شير ورايهم الملقى في العين المدعي بالاشارة بالاس
لا يفي الا اذا علم بالاشارة بالاشارة الى العين المدعي به ولو قالوا ان
هذا العين او قالوا بالاشارة ان يرضع لا يكتفي بذلك
الم يرضع هو بالملك لان الشئ كائنه الى الاشارة بالملك في الية الاجابة
فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال **فامحان**
شهدا ان هذا العين لهذا المدعي ولم يشهدوا انه ملك للمدعي
او قالوا شهدا ان المدعي مالك لهذا او شهدوا
على اقراره في البدان هذا العين لهذا المدعي او شهدوا
انه ملكه من كذا يجوز ويقضي به للمدعي وما ذكرنا قبل هذا انه

لا بد من القضي

لا بد من القضي على الملك فذا ان قول البعض واختاره الامام الزهري
اما على قول العامة اذا شهدوا انه له يقبل **فشي** قال شهد له
ابن غلام ان فلان هو كقولهما ملك فلان فلان في
ان يحكم بالملك لانه فارسية قوله هذا واضح للملك ولو استغنى
القاضي ذلك منهم فله ان يحكم شهدا هذا ما شهد قال الاخر
استدعي في شهادة صاحب يقبل في **فشي** قال لربازة
فقال الاخر ان كانت طاعت هذا الثاني وصفه بثل وصفه الاول
وهذا يدل على ان هذا شاهد في قوله فقال الاخر شهد
بثل ما شهد به هو في اوله الى اخره يجب ان يقبل بلا ريب
عنه ادعي دارا ودارا رجل من النسخة فقال الشهود ان يحسن
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
كوفي مدعيهم كوفي مدعيهم في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
نسخة استه لا يفي لم يشهد الى المدعي والمدعي اليه قال شاهد
اقول لو كانا مدعيين في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
اذ الاشارة اليهما المذكور في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
كذلك من نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
يكي يقول المختصر قوله ينبغي لا ينبغي لان الشهادة محل اهتمام فلا
تفهم في الاشارة صرحا ولا كفي الاشارة منها لان الضيق
تخالف القصد بيات حاسية ذكره والله تعالى اعلم
في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
الى الاشارة الى ثلثة اشياء الخصمان والشهود به في نسخة
غايب اميت فستاد ونسبه الى ابيه فقط لا يقبل
حتى ينسبه الى جده ولو ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته
لا يفي لان كانت صناعته يعرف بها الاحتمال في نسخة
ليكون لو كان مثله اخولا يفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل
الفي في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة في نسخة
لو حضر المدعي عليه فلا حاجة

لا ذكر في لانه يشار فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكر جده
 اولى واما الغائب فلا بد من ذكر جده عند ذكره
 وكذلك في القديس لا بد من ذكر جده صاحب الحق
 تعريف الخاص على لا بد من ذكر جده القوي على قول جده
 لو ذكر اسم واسم ابيه ونحوه او صناعته ولم يذكر جده قبل شرط التعريف
 ذكره شيئا فليكن هذا في ذكر لقبه واسمه واسم ابيه قبل يكتفي الصحيح انه لا
 فالصانع الفصولين اقول الغرض التعريف لا تكثير الحروف
 فيتعين ان يكتفي بما يحصل به التعريف فلو كان معروفا لم يقيد فقط
 ينبغي ان يكتفي بذكر لقبه فقط قالوا في شرط ذكر جده خلاف
 فلو كان بدون ذكر جده نفس لانه جده فيه يقول المحقق وقد مر في
 تحديد المقار نفلا في انه لو ذكره صاحب الحق فلا ت
 او ان فلان لا يكتفي اذا كان معروفا مشهورا بذلك كشيخ
 ابن حنيفة وابن ابي ليلى اذ في دارا وعفارا لا يسبح الا بغير
 وذلك لا يكون الا بذكر جده ان باسمائهم واربائهم واجدادهم
 واللقب الذي يعرف به ولو يعرف باسمه واسم ابيه وجده
 لا يحتاج الى اللقب ولو لا يحصل التعريف الا بذكر اللقب فلا بد
 بان يشار في الضرر غير في ذلك الاسم والنسب كما قال
 احمد بن محمد بن جعفر في هذا لا يقع التعريف اذ في الضرر يشار
 في الاسم والنسب ويحدد جده ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان
 القائل ولو حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى
 ذكر جده في تعريف الفقه سئل الغدي عن محضر كتب فيه
 دوزنة بن عتبة الهندي اذ في فاجاب انه غير صحيح اذ النسب على هذا
 الوجه لا يقع بها الا علام ويجب ان يكتب عبد فلان او مولى فلان
 اذ المعتق يعرف بمولاه وان كان مولاه معتقا ايضا لا بد ان يقال
 انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقا ايضا ولم ينسب الى المولى
 لا بالنسب الى المولى الثالث عنزلة لانه في النسب فيجوز الاقتصار عليه
 وذكر القليلة في هذا كذا في التعريف ولو قال

مثل
 في تعريفه

فلان بن فلان القديس لم يجزئته ينسب الى هذه الخاصة اذ التعريف
 لا يتم بالنسب الى قوم لا يسمون **ط** المدينة والقريه والكورة
 عامة ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها قال
 صاحب جامع الفصولين اقول في هذا نظر اذ قد يصح المعرفة بالاضافة
 الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان يعرف الخريف بمدينة لا
 مثلا يعرف بالتسم فلهذا والحاصل ان المعتبر هو حصول المعرفة والاضافة
 الالتباس ياتي شي كان **الشهادة على المرأة** وطاويها
 العدلان ان هذه المقرة فلا بد من فلان يكتفي في هذه الشهادة
 على الاسم والنسب عند جدهما وبه يفتي الا بغيري اتم الى الشهادة عند
 يقضي باسم ابيه ما والعقضاء فوق الشهادة فيجوز شهادة احياء
 بالافواه في شى جاء رجلان الى الصنك وقد فرست امرأة
 وقالانا نعرفها فذلك ليس بشي لان هذا القدر
 ليس بتعريف اذ التعريف انما يكون بذكر الاسم فلو قال لا
 فلا بد من فلان بن فلان يكتفي بغيره **في** شهادة احياء باسم
 ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي المشهور هل تعرفون
 المدعى عليها فقالوا لا لا يقبل شهادتهم واولا تخلفنا الشهادة
 على امرأة اسمها كذا وكذا لا بد من ان هذه تلك الام لا تحت
 شهادتهم على المسماة وعلى المدعى ان يعرف ان هذه هي خلاف
 الاول اذ في رافيه بالجمله فبطلت شهادتهم كذا قال صاحب
 اقول في هذا في الثاني بالجمله ايضا في هذا القدر لا يحصل كونه
 ويكنى الفرق بان يحمل الاول على الشهادة اصلية والثاني على الزيادة
 على الشهادة فيحمل الجمله في الثاني لا الاول يقول المحقق لاحابة
 الى ما ذكره من الفرق اذ الجمله في المسئلة الثاني يبرع اذا الظاهر
 ان معنى قولهم تخلفنا الشهادة في انما عرف المرأة المدعى
 عليها اذ عرفناها حين تخلفنا الشهادة عليها لكن لا تعرف
 الا ان هذه تلك الام لا خلاف المسئلة الاولى
 حيث اعترفوا في اربع وعشرين سنة في الجمله

الفاحشة لا يتحمل خلاف البسمة كما لا يخفى فحصل العرق والتعرق
 الحق تعريف الواحد يكفي كما في المكنى والمترجم والاشنان لهما
 وافق بعضهم بان الفعل لا يصح بدون رؤية وجهها فاش لو اجرت
 امرأة انما فلا تفت فلا لا يحل للشاهد ان يشهد باسمها
 وبها او تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي يقول
 كصغيري على امر انقاع ط ينع ان يحل كما لا يخفى فاش ولو فاش
 رجلان وقالوا تشهد انما فلا تفت فلا لا يحل للشاهد ان يشهد باسمه
 وفاما اذ في لفظ الشهادة من التاكيد اليقيني في لفظ خبر لانه
 يبين بانه ينع ولو كان بلفظ خبر انما هو يجوز عندنا لو اجرت جماعة
 لا يتصور رؤيتهم على الكذب وعندهما الخبر انما فلا تفت فلا
 ابن فلا لا يحل الشهادة على النسب ويصح تعريفه لا يصح شاهدان
 سواء كانت الشهادة لهما او على او قبل لا يصح فيما لها واختار النسب
 الا في اذ هو خبر لا شهادة وكذا لم يشترط لفظ الشهادة كذا في
 تعريف الاب والابن والزوج يجوز ان شهادة هؤلاء عليها معتبره
 التعريف ايضا لعدم التهمة بخلاف التعديل اذا تعذر شهادة والتعريف
 لا يشترط ان يشهد على معرفتها عدلان او رجلان وان حصل
 الشهادة على المرأة المتنبهة او لاية النقاب بمعنى ما يحتاجه
 يصح عند التعريف وعن ابن قتال لو سمع اقرار امرأة في وراء الحجاب
 وشهدت من اشان انما فلا تفت وذكر اسم المجران يشهد بها
 اطلق لولا ان اطلاقه قال لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها
 حال اقرارها فحينئذ يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها الا
 وجهها **ج** كشفت وجها وقالت فلا تفت فلا لا يحل للشاهد ان يشهد باسمها
 وهبت الزوجين من غير ان يختار النسب الى الشهادة عدلين انما
 فلا تفت مادامت حية او يكن للشاهد ان يشهد اليها فلو ماتت فحينئذ
 يختار النسب الى الشهادة عدلين يشهد بها **ن** في فاش قال اسم
 واسم ابني وحدي كذا في صحيح آخر لا يصح شاهدان هذا القدر
 انما قول من يشهد على اسم غيره لا يصح

شهدا عندهما كذا الحجاب في الموضع الذي حلف له الشهادة فيها بالت
 فلا ولا يجوز الاعتماد على ابناء المتقافين باسمهما من باب
 لعائنا تشتميا وانسبنا باسم غيرهما ونسبنا بين يدي ان
 يزور على الشهادة لغيرها المبيع من يد مالك فلو اعقد على قولها فقه
 تزور جهاد اجل ملاك الناس ومن فصل فصل منه كثيرا في الكتاب
 فانهم يسمون لفظ المبيع والشراء والاقراء والنقابة من رجلين لا
 ثم اذا استشهد به بعد موت صاحب المبيع شهد على ذلك الاسم
 ولا علم لهم بذلك فحينئذ ان يخرج عن مثل هذا احد اركان الشهادة
 وعن شياع اطلاق الذي وطأ في علم الشهود بالنسب ان يشهد
 عندهم جماعة لا يتصور توطأهم على الكذب عندنا وعندهما شهادة
 رجلين كاف كما في ما يرفق فالتصديق فالتصديق فالتصديق
 اقول يحل للمعا في العلم بالنسب وبشهادة رجلين فينبغي ان يحصل
 للشهود ايضا بشهادة عدلين كما هو قولهما وهذا في النوازل
والفصل العاشر في التناقض في الدعوى فيمنع تناقضا وليس فينا قسوة
 في دعوى كسب والارث وفيها ايضا ما يكون دفعا في المدعى وفيه
 وبالا يكون يقول المحقق لم ير في صاحب جميع الفصلين اتباعا
 للاصل الترتيب في ذكر مسائل هذا الفصل فمفسر للمراجعين
 من اولي النهي وجدان مسائل الدفع المهمة من بينها بحيث اخرج شدة
 الانتقاد والاختلاط الى حال التبع والانتقال والانتقاط فبينها
 تسهلا للاطلاع على الطالبيين والله الموفق والمساعد والمعين
 التناقض يمنع الدعوى في غير ما يمنع لنفسه في ما يقع
 لغیر لا يملك ان يدعي لنفسه ولا غيره بوجهه او وصاية
 امرأه عن جميع الدعوى فادعى عليه مالا بوجهه او وصاية
 يسوع فلو ادعى عليه مالا ارث فلو مات مورثه
 قبل ان ياتي بالبيع ومرة وان لم يعلم من مات مورثه
 عند امرائه استأجر ثوبا او استأجر ثوبا ثم ادعى له لانه القسير
 قبل وهو في الدعوى التي تكون الاستعانة

جامع الكبير الاقرار المتأخر برفع الاستعانة والاستعانة برفع الاستعانة
 الاستعانة برفع الاستعانة

اقرار ابا ان لا ملك للمستعير ولا يكون اقرارا بالملك
 للمعير **وهذا** اذ ثبت ان الاقرار بان لا ملك
 لا يمنع دعواه كغيره بناية ادعى دار النفس ثم ادعى ان له ملكا
 وقطع عليه بسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو ادعى
 الوقف او لا ثم ادعى انه لا يسمع كما لو ادعى لغيره ثم لنفسه
 فشي ادعى الا لنفسه ثم قال انا وكيل فلان لم يكن متناهما
 اذ يجوز ان يضيف الوكيل مال الغير الى نفسه وقت ادعائه
 انا لو قال انا وكيل فلان فزاد مال الى نفسه يصير متناهما
 اذا الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال صاحب جامع **القصير**
 بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل التاسع والثلاثين
 اقول يمكن ايضا في الثاني انه اضاف مال الغير الى
 فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يجوز مقبولا **ادعاه** لنفسه
 بغيره لا يسمع لان ما هو في ملكه لا يضيفه الى غيره **عند**
 فتمكن المناقاة بقول الخصم بناية قريبا ما يوافق
 في ذلكها مخالفان لما ذكر في **ن** في **ن** ولعل في المسئلة
 روايتين لكن الظاهر انه يسمع اذا لافنا وان لم يضيف
 مال نفسه الى غيره لكنه قد يضيف مال غيره الى نفسه كما في
 الوكالة والله اعلم **ادعى** لغيره بوكالة او وصاية ثم ادعى لنفسه
 لا يقبل الا ان يوفق بان كان لفلان ثم بشره منه
 وبرهن عليه ادعى لفلان بوكالة ثم ادعى لفلان آخر وكالة
 بحسبه **فيه** لا يقبل ويصير متناقضا والدين في هذا
 الحكم العين قال صاحب جامع **القصير** اقول التوفيق
 المتقدم بين هذا ايضا **فصل** ادعى بالانفال
 مراد ادعى ثبت لانه وقت الى وكيلك فلم يقدر على
 اثباته فقال وقت اليك لا يقبل قوله بلا توفيق
 فلو وفاق وقال وقت الى وكيلك كذلك انك
 الوكالة قد دفعت اليك يقبل ولو قال

وصد اليك

وقت اليك ثم قال وقت الى وكيلك يقبل ولم يكن متناقضا
 وان لم يوفق بغير الحق لعل وجه الفرق بين المسلمين هو ان احدا لا يملك
 المتناقض في ايدى بل انما اذا التفتى به احدى الجهتين او الثانية اذا اظهرت
 منها ما لا دفعه الى وكيلك لكسرة طنت انه جعل اليك فلما قلت فتمت
 اليك والى وكيلك ادعى اضافة صدق جاء به ثم عرض ذلك الحال بينه لفلان
 وتلق بحسبه بسمع لما قرأ الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه **اقرار** ان لا ملك
 فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو قرأ ان لا ملك فلان ثم ادعاه لنفسه لا يقبل لانه يملك لغيره
 بغيره لا يوافق الدين في نفسه في حقوقه **هذا** المبحث في تبيينه
 لوقال في اليد ليس هذا الى المدين كذا لا حتى لا يضر او كان لا يجوز ولا منازعة ثم
 ادعاه لغيره فصار في اليد هو في القول المتناقض لا يمنع لان اقراره هذا لم
 حضا احد الا اقراره **للمعير** لا يمنع المتناقض انما يمنع اذا نفى ابطال ادعى على احد
 ولو كان لغيره منازعة حين قوله ذلك فهو اقرار بان لا ملك له رواية لا ضرورة
 لكن القاضية ان اليد اهو ملك الذي فلو اقر به امره بسلامة اليد ولو انكر
 برهن المدعى ولو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في **سنة** ان قوله ليس
 او ما كان في يده من القوي به **هذا** المتناقض لا لا يمنع واليه المأمور
 لقيام اليد في اصحابها مع الفصلين اقول ما ذكره اقرار ذي اليد انه
 الاقرار للمعير باليد والمتناقض انما يمنع **لأن** يتأخر في اقرار المدعى ايضا
 فينبغي ان يتحد احكاما والظاهر ان هذا الخلاف في اقرار المدعى
 قبل النزاع واما لوقاله مع وجود النزاع فينبغي ان يبطل دعواه وفاقا على
 ذي اليد بخلاف اقرار ذي اليد مع وجود المنازعة فيكون الاقرار مع عدم المنازعة
 لا يبطل دعواه وفاقا للفرق ان اليد اذا اقر قبل النزاع يبطل اقراره او اليد
 دليل الملك فيني الملك ملكه عن نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز فلها حق في اليد
 ملكه وفاقا لآراءه في اليد عند النزاع قبل ان اقرار المدعى ولا يبرهنه النزاع قبل
 ان لا يضر الى انه ملكه دليل اليد والملك لا ينفى بحق النفي وما عني في اليد فلو اقر
 قبل النزاع قبل النفي لكان له اليد والملك ولا نزاع لكونه في يده اذ ثبت المقر له
 قبل نزاعه **لأن** يد المدعى بغيره اليد عند النزاع فينبغي ان يبطل اقراره ولما
 لا ينفى عنه كغيره فلا يضر اقراره الى انه اقرار به لذي اليد وفاقا بغيره اليد

مسألة
اقرار قال لا حتى لم يرد الا لا ملك له

حيث قال في هذين حدائيت فلان غير ما بين في هذا هذا ان اوله عند
ان البنية يقبل في الرفع لانه انما ثبت على الغائب كما فاته على محله ثم انما ان
منه ظهر في علم لا يبطل الذي يجر ان يكون الجواب ان قالوا جاب على نفسه ان
اقر على هذا فاما عقدا وصفه من جف حيث قال في هذين ان في المبت
ينبغي ان لا يبطل الذي يبطل على حال ينبغي ان يتجدا كما فاته ان في هذا فاما
وهذا اذا اقر على غائب الاسم وكسب ولما اقر على حاضر فالخطا في اسم لا يمنع صحة الرفع
قالوا جميع الفصول في قول هذا ان في المبت الخطا في اسم الغائب يمنع لان مثل
هذا التفسير يقتضي ان يكون حكم الغائب بحال الحكم حاضر والخطا لا يبطل الحكم
وهو وان في هذا فاما والله اعلم بقول الحق في قوله في نظر ان الظاهر ان في ذلك
الغائب بان اوله في حكم في الصورة الثانية لا انما انما في الحكم في الصورة ان كان في
والله اعلم في ادنى ان انما في الادب في غير ما في ادنى ان في ادنى ان في ادنى ان في ادنى
الادب ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
قلت لا بد ان في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
على ما في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
فلا ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
واكمل القول ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
وهذا على اما الوارد في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
على شئ في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
فلا ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
دعي ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
ثم ان احد هذين ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
لو هو ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
فيهم في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
الولد في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى
في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى ان في الادب في ادنى

مؤید.

بولرى فبعض لان نسب يقتضى بغيره وهذا اذا صدق الابن ما يقرب منه في قلا
 النسب لان اعر على الغير انه جزء من الابن اذ لم يصدق الابن بغيره فثبت النسب لان
 اقراره ان لم يبطل بعدم تصديق الابن وانما انكر الابن اقراره فبغيره الابن
 انه اقراره ان يثبت يقبل والاقرار بان ابنه يقبل الابن اقراره على نفسه انه جزء من انا الاقرار بان
 اخي فلا يقبل لانه اقرار على الغير ولو ادعى ان اخي فلان وصدة فلان وغبت نسبته
 ادعى ان فلان آخر لا يسمع لانه يقتضى ابطال الحق لقر الاقرار وكذا لو قال ان اخي
 ولم يصدق فلان ثم ادعى ان ابن فلان ثم لم يصدق اقراره كذا ان ثبت الاقرار
 بالتصديق فلو حثنا اقراره كذا يقتضى الى ابطال الحق بتصديق للاقرار وان
 لم يحضر صادر كن ادعى ان مولانا فلان آخر ولم يصدق فلان ثم ادعى ان مولانا فلان
 آخر فانه لم يثبت ابطال الحق كذا هذا قال صاحب جامع المقصود اقراره
 هذا وغيره انه لو اقره ابن فلان ثم اقره اخو ابنه ايد وان جحد الحق له
 اذا نسب القرية لا يحتمل كلفض وهذا عندنا وقال هو ابن الحق لو جحد الحق له
 لان الاقرار بان نسب يحتمل المقصود الابن ان الاقرار لا يبطل لا يحتمل كلفض مع
 يبطل اقراره لا لا يحتمل كلفض فخر ان الاقرار يحتمل المقصود في رد ردة قال
 فاقول لفتى هذا لو قال ان اخي فلان وكذا فلان ثم ادعى ان ابن فلان آخر ينبغي ان
 على خلاف ما قرئ **في الردع** من عدم اى يكون رضائه المدعى عليه لردع المدعى والردع
 وما يلزم رضائه المدعى للردع المدعى عليه وما لا يلزم به رضائه انما ان يبعد
 او عينه فلان او آخره او رهينة كذا او عارية حيث او غصبة منه اى ما فانه لا
 عند خصومة بالمرحوم **في الردع** لو قال ان ابني له او عينه فلان كذا يردع على ذلك
 او برهان المدعى ان فلان اذ دفع عنه خصومة المدعى ان قال له ردع نفسه باسمه
 ونسبه ان دفعه بوجهه فقط لانه اثبت ان كل كيد من جهة فلان وان يدعيه
 وقال ان ردع لا يخرج من خصومة ولو برهان نعم بين وقال ان المدعى يخرج من الخصومة
 قوله لا يدينه او لا يدينه فيما بقية على نفسه وقال ان ردع فلا يردع ولا يدينه
 يدفع عنه خصومة ولو برهان المدعى الجحد لا يدفع رجوع المدعى الى ابطال الخصومة
 ردع المدعى الى ابطال الخصومة كما ان ردع المدعى انما يدفع عنه خصومة بغيره
 المدعى بغيره ورضائه المدعى من انما يدفع اذ اقبلت عليه بغيره فلو ردع
 ان فلانا اذ ردع فيبطل خصومة وان لا يدفع اذ اقبلت عليه بغيره فلو ردع

ادامت يده الاوصى مراشده مقلدا اوبه الكرم معاذ الله

انما البيع فقط ومن اقران فلا باع فيه ثم ادعى انه ملكه يسمع الا اذا اقر ان باع
فلا باع فيه لا يسمع دعواه بعد وقبل لو باع والدار يسمع وقت البيع
او قال باع ثم اخذ ما يملكه لا يملكه فيكون له من ذل البطلان اقرار
الدين بانه باع بوجهه فانه لا يقبل الا ان يشهد بان له حق في وجه المورث
او الشايع اذ الوصاية لا تثبت باقراره بل برهانه ان ترزحها في غنى شتر كذا
فبرهنت ان له حق في هذا المأخوذ بطلان ادعائه انما هو عليه وليست له اية
فصل في حق من يملكه في المأخوذ بطلان ادعائه انما هو عليه وليست له اية
المدعى عليه انما في فلاح الغائب لو برهنت في حق المدعى وان لم يبرهنت
عليه جنة المدعى ان حضر الغائب فلا يسل على الحق جنة يبرهن من
المسئحة ان يسمع من يبرهن خصمه انك اقرت في شترت فلاح يندفع
الحق لانه اغتبت من خصمه الحق انما اراد الشترت في غنى باعه فبرهن
بخصم المسئحة انه اقر قبل دعواه انه اعلان اقراره اقراره ان لا يملك
منه يقبل ويصير مقتضاها دعوى الملك لنفسه فتظهر بطلان
للمدعى ان الحق ملك للمدعى والمالك منه فبرهن البائع انه يملك على ابي
يقبل لو كان خصم المسئحة ولو غاب باع البائع لا يقتضيت
حصما عن باعه فاصحاب جامع القصور يبرهن ان يملك
خصم المسئحة ايضا كما تقدم بقول الخصم في اشتراط اذ
خلاف كما ترى في اول الفصل في بطلان دعوى المدعى في فلاح
قال لو يبرهن المسئحة بعدم ملك الشايع لا يقبل اذ البتة
اذا وجب الشايع النتائج يقبل بنبته ذي اليد فظهر
هنا ان ذا اليد هو البائع الا في نبته او في مال صاحب
جامع القصور يبرهن اقرار المسئحة بنبته او في مال صاحب
يبرهن بايمه انه يملكه في او عند باي يبرهن ان يسمع
بنبته ويطلب الحكم في مسخات النتائج لما ستره فلاح
ذا اليد هو البائع الا في نبته او في مال صاحب
الناج وذي اليد في التكريه فاعطاه حكم البتة او ماله
ثم يبرهن ان المدعى اقر قبل البيع او الحكم ان لم يكن

في ادعى انه شراؤه في زيد باع كذا فبرهن ذل البطلان اقرار
قبل شراؤه في هذا العين ملكا حقيقيا وصلة فلاحه وان شترت في المالك
ولم يبرهن تاريخ الاقرار يجوز ويكفيه قوله قبل في المالك

فلا يبرهن المدعى عليه ان شراؤه في زيد باع كذا فبرهن ذل البطلان اقرار

على المدعى عليه شئ بطل الصلح والحكم واو لم يحكم عليه شئ
برهن سقط المال ولا يقضى بشئ **صلح** من اقر ان باع
برهن ان المدعى اقر قبل الصلح لانه لا يسمع ونفذ
والمحكم لا يقر بنبته ولو برهنت اقر بعد الصلح لانه لم يكن
بطل الصلح اذ المدعى باقراره صلاحيته انما اخذ بدل الصلح
فبرهن خلاف اقراره قبل الصلح ليجوز ان يملكه بعد
اقراره قبل الصلح قال صاحب جامع القصور ان اقر في هذا
ينبغي ان لا يبطل الصلح ويحكم من مسئلة الدين اذا
اقر قبلها وان ايضا ينبغي ان يقبل بينة اقرار المدعى قبل الصلح
فيبطل الصلح وان جاز ان يملك الشوب بعد اقراره
قبل الصلح لما ستره بعد اسطر من بيان حكم تعارض
الموجب والمسقط قال فظهر ان اقراره ان في قبول
بينته في هذا الاقرار فولين والحل منها وجه يقول الخصم
قوله ينبغي لا ينبغي اذ الظاهر ان سبب المخالفة بين المتباين
هو الاختيار في كل منهما لا احد القولين في حد فقبول التناقض
فاختير في اشتراط دعوى التوفيق واختير في **فقط**
كفايت امكن التوفيق والله اعلم برهن على ان المدعى اقر
باستيفاء دينه فقد قبل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في
طرف الاستحقاق فلا يسمع اذ الدين يقضى بنبته
برهن المدعى عليه انك قلت مر ادين مالك من ديني ادين
بايد او برهن انك قلت مر ابروي من ديني ادين بنبته يسمع
ولو ادعى بالا او عينا فبرهن خصمه انك اقرت ان لا دعوى
ولا خصومة في عليك يسمع وان احتمل ان يدعى بسبب اقراره
لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضهما يؤخر المسقط
او الحق يكون بعد الوجوب سواء انقضت الحكم بالاول
او امره **صلح** ادعى بايمه ديني وبرهن خصمه كذا فلاح
كرويه من باين مدعى عليه لم داده ام صده ينادي ولكن يبرهن

منه رحمه الله
على حق لو شرط ان اواره عليه لا يجوز ان يحقر قوله لو شرط في سندك
اذ لو صدر من وكيل في غير قبض القاضى لا يعتبر فلا حاجة الى الشرط
المذكور هذا اذا كان قوله والموكل على حق معطوفا على قوله عن الوكالة
اما اذا كان معطوفا على قوله لو فعله عند القاضى فلا سند لك لكن تكون
المسألة لا في ناقصة حيث لم يتعرض فيها الى كون الموكل على حق او لا في
صورة مساومة وكيفية في غير قبض القاضى وهذا تصور وارى ان في
مقام بيان واعلان كما لا يخفى على الاعلام قد ادعاه وكالة فبرهن في
انك استغفرتني بيطل دعواه لادعوى موكله ولو ادعى التولي
فبرهن المدعى عليه انك استغفرتني وتو موكله كانه ملك مستل
يصح هذا الدفع لان اقرار المتولي على الوقف لا يصح قال صاحب جامع
الفصولين اقول كما لا يصح الاقرار على الوقف لا يصح على الغير ينبغي
ان يتحدا كما قال الصحيح عندي ان يطل دعواهما اذا اقرارا يصح في
في حقهما وان لم يصح في حق غيرهما كما يطل في دعواهما بغيرهما فلا
يسمح لهما دعاه موكله يصح لان وكيله اقر في قبض القاضى
يقول الحقير في بحث وهو ان الذوق الفقهي يقتضي الفرق بين باين
المستلزمين وذلك لان بطلان دعوى التولى الوكيل لا يقتضي حرر الوكيل
اذ هو على وجه دعواه واما بطلان دعوى المتولى فيقتضي حرر الوقف
فالظاهر انه ينبغي ان لا يطل دعوى المتولى بخلاف الوكيل اللهم
ينفعل المتولى باقراره على الوقف فحينئذ يمكن ان يدعى التولى الآخر
والله اعلم بما خفي واطهر **فصل** الاستسقاء والاستسقاء اقرار بالملك
لذي اليد **فصل** الاقدام على الاستسقاء والاستسقاء اقرار بالملك
والاستسقاء اقرار بالملك له فيه اتفاق الروايات حتى لو برهن ذي اليد
على الاقول ان المدعى فعل مع شيئا من ذلك يدفع دعوى المدعى
ولو كان ملكي لكنه فضنه متى ولم يدفعه الى فلهذا استسقاء منه لا يصح
للتقاضى بين قوله ملكي قوله ليس ملكي والاستسقاء اقرار بالملك
عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان يكون الاستسقاء من غير المدعى عليه وكذا الاستسقاء

هذا هو الحق
في حق المدعى
الاستسقاء
الاستسقاء
الاستسقاء

على حق

منه رحمه الله

منه رحمه الله

من غير المدعى عليه
اقرار بالملك للمدعى
كالاستسقاء

كالاستسقاء في كون كل منها اقرار بعد ملك للمدعي ويدل بانه **طاعة**
الاستسقاء هل هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادة يكون اقرارا بكونه
ملك للبائع وفي رواية اجماع لا يكون اقرارا الاول اصح وعلى الروايتين
لا يسمع دعواه بعد الاستسقاء والاستسقاء من غير البائع كالاستسقاء من
البائع والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء
اقرارا بانه لزم اليد سواء ادعاه لغيره ولو اقيمت البينة
على ان الوكيل ساه في محاسن القضاء خرج من الخصومة
هو وموكله ايضا لو كانت المساومة في غير محاسن القضاء يخرج
هو من الخصومة دون موكله **قوله** ادعى انه قارذ واليد ابطال
دعواه فقال للمدعي بحضرة الشهود خذوه وديعة الى الغرة **قوله**
يطلب دعواه لان قبول الوديعة اقرارا بانه لا ملك له وقيل ينبغي ان
لا يطلب لان قبول الوديعة يدل على عدم الملك لانه قد ادعى مخرج
انه ملكه والادلة لا تعتبر مع القوي بخلافها وفيه اذان بشري
دارا فقال لرجل اكرهين خانه دعوى جواهي كذا كنون كن فقال
ذلك الرجل ابن خانه راد دست تود دست دارم ازانكه درست وي
لا يطلب دعواه لجواز ان يكون معناه درست تود دست تدارم
كبحون دعوى كتم زودت تو انم كرفتن قال صاحب جامع الفقهاء
لقول المحاصل جملة ما قرآن للمدعي لو صدر عنه ما يدل على كونه ولا
يدل على ملك للمدعي عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعد ملك
لا يملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالرجوع
بالقرائن والافلا يكون اقرارا للشك ثم قال واقول فعلا هو ايو
غصيب جل عيناه واخاف ثلثه فيعجز عن وصوله الى ماله في ذلك الوقت
الا بجيلة الاستسقاء او نحوه ففعله ثم ادعاه ووفق بما ينبغي
ان يسمع ولو اشتهر على ذلك ثم ينبغي ان يسمع بالاولى والله اعلم
في قوله ما سياتي نقلا عن **قوله** في ضمن تعليل مسألة اخرى
من قوله ويحتمل ان قصده الوصول الى ماله ولا طريق له سوى المساومة
من المشتري ذال المستقرض اقررت بالمال ولكن نأخذ بتجارت

قوله قال له اوقع الى هذه الدار سكننا او لا فخطب هذا النبي لهذا
الغرض اكره فانه ان يرفع ثم ادعاه انك لنفسه لا يسمع ولو قال اخر
بما ثم دعاه لنفسه لا يسمع

المقرض

قوله في كل موضع اذا ادعى كذا بانه اقرار لا يحلف على قول من
قوله في كل موضع اذا ادعى كذا بانه اقرار لا يحلف على قول من
قوله في كل موضع اذا ادعى كذا بانه اقرار لا يحلف على قول من

المقرض انه ما اقر بما لا اذ الاقرار طار لا لا يوجب وهو يدعي انما اقر
بازلا والمقرض ينكر فيحلف **قوله** في فصل التحليف نظاير هذه
المسئلة فيلنظر هناك **قوله** ادعى مالا بسبب فانكر فخرج خطا اقراره
فقال من اقرار كرم ولكن زرتمه فتم لا يسمع لانه انما رجع الاقرار
بقول الحق فيه بحث اذ ينبغي ان يسمع في حق تحليف المقر له
قباسا على المسئلة الاولى اذ لا فرق بينهما كما لا يخفى بل ينبغي
ان يسمع مطلقا قباسا على ما سياتي بعد اسطرين من له هذا خطا
كتبته ولكن ليس على هذا المال حيث يسمع قوله اذ الظاهر ان دليعه
يوان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون صكت الاقرار اذ لا يتم
ياخذون المال كما ذكر في الكافي في تعليل مسئلة الاقرار بين
ادعاه انه كان كاذبا في اقراره ولا يخفى ان هذا الدليل جار
هنا ايضا والله اعلم **قوله** انكر فالا فقال للمدعي انه كتب لي بخطا
فانكر المدعي عليه ان يكون خطا فاستكتب فكان بين الخطا وبين
نزل على اتحاد كتابتها لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما لو قال هذا خطي
وان كتبه ولكن ليس على هذا المال فتم القول قوله ولا شيء عليه
قاضي ان القول قوله الا ان يكون الكاتب سمسارا او فادحا
ذلك من يؤخذ بخطه **قوله** ذكر في كتاب الطلاق انه لو كتب
الطلاق على الرسم في مثله وقال لم انوبه الطلاق لا يصح فله الاقرار
وتأويل ما يقول ان لو كتب على الرسم **قاضي** ان قال المدعي عليه هذا خطي
ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة تنقون لا يصح
ويقف عليه بالمال وخط السمسار والراف جمة عرفا ادعى ديننا على
سيت بحضرة وارثه وعين عينا وقال هذا من الركة فبرهن وارثه ان
البيت باع هذا العين من فلان في حيوة يندفع ادعى دارا فقال
ذوالبيداني شريته من وصيك في صغرك وقال ان زيدا باعه مني باطلاق
القاضي في صغر لم يسمع الوصو والقاضي هل يرفع اختلاف فيه
المشايخ ولو ساء ما يندفع وفاقا ادعى دارا وقال انه ملكي باصو في
ملك حال بلوغي وقال ذوالبيداني صغرك فالحقول للمدعي

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ادعى في الرفع بدعوى البيع والشراء مع

وقال ولو برينا يقبل بينة ذي اليد لانهما هي المينة فاش ادعاه
ارثا عن ابيه فقال ذو اليد كان ملكا لفلان آخر وباعه مني لا يبيع لان
الدار لو كانت بيد البايع وبهر من انه ملكي لا يندفع دعوى المدعي فكذا
من تعلق الملك عنه **فمن** ادعى عينا فبرهن ذو اليد انك بعته من
فلان وانا شرية منه يندفع فله ان يحلف المدعي ادعاه ولا بينة له فكل
ذو اليد فيحكم به للمدعي فقال ذو اليد اني كنت شرية منه قبل الخصومة فانه
يحكم له به فلا يكون نكول كذا بالشهود **فمن** ادعى ملكا مطلقا فقال
ذو اليد اني شرية من زيد وانت اجرت البيع لا يسمع هذا الدفع اذا لا
قد يجزي بيع رجل ولا يكون الحجج بالكا فلا يكون هذا اقرارا بانه ملك للمدعي
قال صاحب جامع القصولين اقول ينبغي ان يسمع ان يسمع لانه لو لم يكن
للمدعي لا يصح دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا يصح دعواه على كمال
التقصيرين وايضا في تعليل النكول لانه لا يقيد مدعاه قليلا مل
ليقول الحقير ويدل على انه ينبغي ان يسمع ما سبب في فصل
التحليف نقلا عن **قصة** لو ادعى قنا وبرهن وادعى ذو اليد انه
شراه من آخر والمدعي سلم اليه البيع فالمدعي يحلف على الحاصل
ما بينه الذي اليد لانه ادعى عليه معنى لواقبه لزمه فاذا انكر حلف **فمن**
ادعى ملكا مطلقا وبرهن فبرهن ذو اليد انك شرية مني ثم اقلنا البيع
لا يندفع اذ كل من ياتي ملكا مطلقا فيبينة اخرج اولي وقيل ينبغي
ان يقبل بينة ذي اليد وتامة في **د** خارج ورويدا عما شرا من **د**
فقال ذو اليد اخرج اخرج اني شرية بعد ما فسخنا البيع الذي بينكما
يندفع دعوى الآخر وفيه بهت على الشراء من واحد وتاريخ اخرج
اقدام فبرهن ذو اليد ان البيع كان رهنا في تاريخك عند فلان لم يرض
بشراؤك فجاز شراؤك لكونه بعد فلك الرهن لا يصح هذا الدفع **فمن**
لذي اليد في ذلك الرهن اذ المرئ من لم يبرع الرهن فكيف يصح
دعوى الرهن قال صاحب جامع القصولين اقول ما يدعي
على الغائب سبب لما يدعي على الحاضر فينبغي ان يصح دعوى الرهن
على ذلك الاصل وعلى **ش** هذه المسئلة بانه لما اقر بملك الرهن فقد

قصة او دار في رجل نكاحه وبره المدعي عليه ان كان له ملكا
بكذا الفصل وتقبل بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يثبت
ان الشراء بانه المدعي بانه فانه الغائب فيقف الغائب منه

اقرتقا

اقرتقا ذ البيع اذ البيع كان صحيحا بين عاقدين واستناع
النفاذ لحق الرهن فلما بطل الرهن نفذ البيع السابق في حق الكل
كذا **قصة** قال صاحب جامع القصولين اقول هذا التعليل لا يتم
عند من يجوز للرهن فسخ البيع فانه قال ولم يرض لشراؤك وهو
اشاره الى انفسه او تعرض انه فسخه فلا نفاذ بعد الفسخ يقول
الحقير ما ذكره المتعرض منتقض لانه ذكر في الهداية وغيره ان بيع
الرهن موقوف على اجازة الرهن ان اجاز جاز وان فسخ
لم يفسخ في اصح القولين فانه ذكره المتعرض بناء على القول للرجوع
كما لا يخفى فالعيب من زعمه وغفلت مع كمال اطلاعه واجاطة
برهنا على الشراء من واحد وتاريخ ذي اليد سبق فقال الحاج **قصة**
في التاريخ السابق كان تلجئة والآخر ينكر فله تحليف لانه لو اقر بها
احد منه العاين فاذا انكر يحلف قال صاحب جامع القصولين
اقول ينبغي ان يكون هذا الاصل على قولهما لا على قول ح اذ النكول
بذل عنده فلا حليف عنده فيما لا يجري فيه البذل وان صح الاقرار
وتفسير التلجئة اثنوا اضعن ان نظهر البيع عند الناس لكن لا يكون
قصدا منه البيع حقيقة بقول الحقير نعم الظاهر ان يكون ذلك
الاصل منبأ على قولهما لكن يمكن ان يكون للمسئلة المذكورة جارية
على قول ح ايضا اذ البذل وان لم يجز في نفس التلجئة لكنه
يجز في متعلقها وهو البيع كما لا يخفى **فمن** ادعاه ارثا عن ابيه
فبرهن خصمه ان اباك باعه من فلان في صحته وانا شرية من فلان
قبل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يصح وهو الاصح
وفيه ادعاه ارثا من اخيه فقال خصمه اني شرية من ابن اخيك
لان اخاك ترك ابنا فليس لك الارث هل يصح
هذا الدفع فعلى قياس مالو برهن ان له وارثا آخر فينبغي ان يكون
على الاختلاف ولو قيل يسمع هذا فله وجه فتأمل بقواحقير لعل
ذلك هو الوجه هو كون ما يدعيه على الغائب سببا لما يدعيه
على الحاضر فيجوز يسمع كما لا يخفى **ح** ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم

له منه رحمة الله

قصة او دار في رجل نكاحه وبره المدعي عليه ان كان له ملكا
بكذا الفصل وتقبل بينة المدعي ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يثبت
ان الشراء بانه المدعي بانه فانه الغائب فيقف الغائب منه

تفسير التلجئة
له منه رحمة الله

له منه رحمة الله

بغير حق فبرهن — لانه اخذته بحق لا ينعى بعت منه كذا وقد
 اخذت عنه يندفع الخصومة لانه اثبت المبايعة اذ ادعى ثمنها فانك
 خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على ايفاء ثمنه لا ينعى
 للتناقص **عده** انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البايع الاقالة
 يسمع منه هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى ايفاء الثمن او الابرار
 اختلف فيه المتأخرون **ح** ادعى شرائه فقال ذو اليد لم ابيع او قال
 لا بيع بيننا فلما برهن المدعى على الشراء برهن ذو اليد ان المدعى وعليه
 البيع يقبل بينة وينتقض البيع وهذا لو قال ليس اءولم يكن له
 على شيء قط فلما برهن عليه برهن على قضايه او ابرائه يقبل
 ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا يقبل منه
 المتخبر في الدين وقال من يقبل لو وفق بان قال لم يكن بيننا معاملة
 الا ان شهودى سمعوا منه انه ابراء لانه ولو انكر البيع فبرهن الثمن
 على الشراء فوجد عينا فبرهن البايع انه ابراء لانه من كل عيب يقبل
 في ظاهر الرواية وعن من انما يقبل **فش** ادعى رد ابيع
 فانكر البيع فبرهن المشتري فادعى البايع البراءة عن العيب
 لا يسمع وقيل الصحيح انه يسمع كما لو ادعى الفا فانكر ثم قال قبضت
 او ابرائه يجوز يقول الحقير الظاهر ان المسئلة الاولى
 مخالفة لما مر اتقا من ظاهر الرواية ولعل هذا اختيار لقول من والله اعلم
ح قال المدعى عليه ابراء لانه المدعى عن هذه الدعوى
 يسأل المدعى الكسب بينة على المال فلو برهن بحلف المدعى على البراءة
 وان لم يبرهن بحلف المدعى عليه او لا على دعواه المال فلو حلف ترك
 ولو حلف بحلف المدعى على البراءة ودعوى البراءة اقرار بالمال عند
 المتأخرين لا عند مشايخنا المتقدمين وهو الاصح **ط** ينبغي ان
 يحلف المدعى او لا على البراءة لان المدعى عليه بطلان دعواه وربما نكل
 فينقطع الخصومة **د** ادعى شيئا فبرهن خصمه انك ابراء
 عن الدعوى كلها في سنة كذا يسمع وفيها ايضا انكره من المدعى انك
 استعملتني منذ عشرة ايام وقال خصمه ابراء — سنة منذ عشرين

شرح من قال ببيع فبرهن المدعى وطلب منه ان يبرهن المدعى
 ببيع لانه ما عدا النكاح فبرهن له فلا يكون مينا فضا ومنه
 انه ما عدا النكاح فبرهن له فلا يكون مينا فضا ومنه
 فعل السعة وقال ط بشرط ص

يوما يصح

يوما يصح دعوى الابرار لنا خراج الاستعمال عن تاريخ الابرار
عده ادعى البيع مكرها فبرهن المشتري على تسليمه واخذه ثمنه طوعا
 يندفع وكذا لو ادعى الهبة مكرها فبرهن الموهب له على اخذه
 عوضه طوعا يندفع فيه ادعى البيع مكرها فقال ذو اليد انه سادس
 وانه اجازة منه للبيع هل يندفع **فش** عن هذه المسئلة
 فتأمل اياها وقال ما وجدت نصا ولا دليل فيه متعارضة فان الشفع
 اذا سادس المشتري يكون تبليما للشفعة فهذا يقتضي كونه
 اجازة اذا سادس تقريه للملك المادوم ويحتمل ان قصد الوصول
 الى ماله ولا طريق له سواء قال صاحب جامع الفصولين او
 قد مر قبل هذا ان استباع المدعى اقراره حتى لو وفق بان استبعة
 بانه كان ملكي قبضه من لا يسمع توفيقه **فش** وفي دعوى البيع مكرها
 لا حاجة الى تعيين المكره كما لا حاجة في دعوى التعاينة الى تعيين
 العوان يبرهن على اقراره بشئ طوعا فبرهن المدعى عليه انه باكره
 فبينه الاكره او لا لانها تبين خلاف الظاهر **ادعى** على
 الكفيل مالا فقال الاصيل المال غرض واجب على لانه اقررت مكرها
 قيل لا يسمع هذا الدفع اذ المدعى لا يدعى على الاصيل وقيل يسمع لو كفل بابه
 لان ضرر الدعوى على الاصيل الا يقر ان البيع لو استحق من
 يد المشتري فبرهن البايع على المسحق بانه باعه منه قبل ان يبيعه
 هو من المشتري يسمع هذا من البايع ولو لم يكن الدعوى من البايع
فش ادعى ديناً فبرهن مديونه انه احلف **ط** على فلان يقبل
 لانه اراد به تأخير المطالبة واسقاطها عن نفسه ولا يمكنه اثباته الا بان يبرهن
 خصما عن المال عليه ولو لا بينة على الحوالة فله ان يحلف المدعى على
 الحاصل بالادلة عليه حق عليه ولو ادعى مالا على الكفيل على ان الاصيل
 احلف به على فلان وانه قبل ينبغي ان يقبل قياسا على هذه المسئلة
 وعلى ما لو برهن على ان الاصيل اذاه ادعى عليه ايفاء ثم قال بطلان
 حواله كعدمه او وسائعه است قيل لا يندفع للتناقص اذ الحوالة
 غير الايفاء وقيل يسمع لان ايفاء الحال عليه ايفاء المحل ولو ادعى الايفاء

شرح من رتب على ان زوجا كانا مكرها فبرهن المدعى
 على انها ابراء لانه من هذا المهر الذي يبرهنه فبينه المرأة او لا وكذا ادعى
 لانه يبرهن من الزوجين بطريق اخر المدعى عليه لا ادعى البراءة ولم ينفك
 بينة البراءة وكذا استشهد بالبيع والاقالة فانه بينة الاقالة او ينفك
 ليعطى ما بينة البيع ما هو ابراء الاقالة ويستحق ان يحلف هذا الا
 فانه يخرج به بغيره لانه اقراره في الدعوى بغيره لانه اقراره

في المدعى بغيره لانه

ثم قال فلان كس يتوذاذ يا من يقبل دلتنا قض وفيه ايضا
 ادعى الى كس ففعلت اليك عشرة دراهم فضا فقال نعم
 دفعت الي ولكن امرت ان ادفعها الى فلان ودفعته اليه
 ويرى من فم هذا دفع صحيح وفيه ايضا ادعى دينارا فم من خصمه اباك
 احوال به فلانا ودفعته اليه وصدره فلان يدفع لان المصالح بغيره
 يقضي الدين او العين اذا اقر بالقبض يصح على الموكل وبراءة القيم
فصل في الاصلح ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح
فصل في صالح عن دعوى دين ثم يرى من على الابراء او الابرار لو صالح
 لو صالح عن انكار لا يسمع بينه لان هذا الصلح اقتضاء عن البين فلان نقض
 وكذا لو اقر بدين ولم يدع الابراء او الابرار ثم ادعى الابراء او الابرار لم يسمع
 وانكر فلم يقدر على اثبات فصالحه ثم يرى من على الابراء او الابرار
 يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداء عن البين اذ لا
 يمين على المدعي عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح **فقط** ادعى دارا فذكر
 ذواليد فصالحه على الف على ان يسلم الدار لذي اليد ثم يرى
 ذواليد على صلح قبل هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني
 كذا **حي** وقال كل صالح بعد صلح فالتاس في باطل ولو شره بطل
 الاول ونقض الثاني ولو صالح ثم شرى جازا شره بطل
 الصلح قال صاحب جامع القصولين اقول في الصلح
 الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كما في الشراء
 واصله ان الشراء الثاني في فتح الاول اقتضاء وقال يعرف
 بهذا ما يلى كثيرة يقول الحق يؤيده ما في خلاصة القنادي
 قال القاضي الامام ان ما سمي التفتي من قوله كل صلح بعد
 صلح باطل فالمراد به الصلح الذي هو اسقاط اما اذا كان الصلح
 على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالتاس في هو الجائز والنقض
 الاول كالباع انتهى والعيب من عدم عوض صاحب الجاه على
 هذا التقيد المقيده كمال تنبته واطلاعه وسوخ قدوة طول
 باعه **حلا** وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل وفيها لو صالح المدينون

فصل في البيع بين المدينين

ثم ادعى

ثم ادعى الابراء او الابرار قبل الصلح لا يسمع وفي الاصل ادعى المدينون
 قضاء دينه وانكر الدائن وحلف ثم المدينون صالح الدائن على
 شيء ثم يرى من انه قد كان قضى الدين اختلف في المشايخ
 فيرى من على نكاح امرأة تقول ان لي زوجا في بلد كذا وسمعت
 ام لا يحكم بها للمدعي واقرار بالغربة لا يسمع من الحكم بينة المدعي **عده**
 ادعى نكاحها وادعت انها منكوبة فلان الغائب لا يندفع
كس لا يندفع الا ان يكون نكاح الغائب معروفا **فصل في**
 وبطل يعبر اقرارها بنكاح الغائب في حق سقوط اليمين
 عنها على قول من يرى التحليف في نكاح قبل يصح هذا الاقرار ولا
 يبطل بالتكذيب ويندفع عنها اليمين بيمينت على ذواليد
 انها معتقة الغائب حررا وهو يملكها وهذا السرقة في غير حق يقبل
 اذ يدعي قسرا للامانة بغيرها وهي لا تملكه الا بذلك فيصير خصما فيحكم
 بعقوبتها وقصر يده قال صاحب جامع القصولين اقول فعلى هذا لو
 بيمينت انها امرأة فلان الغائب فينبغي ان يندفع دعوى
 المدعي نكاحها بعين هذا التعليق وقد مر خلافه قبل اسطر يقول الحق
 فيكس مع الفارق وكافة نسبي ما قدمت يداه في فصل القضاء
 على الغائب نقلا عن **فصل** ان الصحيح من الجواب فيما
 لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعي على الما فربما لم
 يتصرف به الغائب يصير الما فربما عنه لا لو ابرأ بين نفع وفي
 انتهى ولا شك ان الغائب يتصرف بثبوت نكاحها دون
 ثبوت الولاء له عليها كما لا يخفى **فصل في** تزوجها فشهد
 جماعة بحضرتها عند القاضي ان هذه المرأة منكوبة فلان الغائب
 لا يقبل هذه الشهادة ولا يثبت الجبولة لعدم الخصم عن الغائب
عده اراد تزوجها فشهدا عنده او عند القاضي ان لها زوجا فشهدا
 هو لا يفرق بينهما **قال** لانكاح بيني وبينك فلما بيمينت
 على النكاح يرى من على المانع يقبل بينة ولو قال لم يكن بيننا نكاح
 قط او قال لم اتردها قط والباقي في بحاله ينبغي ان لا يقبل

نوع من الدعوى بدعوى بدعوى

اذ الخلع يقتضيه سبق النكاح فيحقق الناقض **برهن**
 على نكاحها فبرهن ان خالها يستدفع لولم يوقت اذ وقت
 احدهما فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع سبق لا يستدفع فيه
 بينهما ولو ادعى نكاحها اذ قدمت نكاحه وهو يدعى الخلع فهذا
 دفع انكر نكاحها فبرهن فادعى الخلع يسمع اذ يحتمل انه زوجتها
 ابوه وهو لا يعلم **فصل** لا يسمع اذ الزوج مست **فصل** **ثاني**
 انه مات وهذه امراته واخران انه طلقها قبل موته قال **بي**
 بينة الزوجية اذ لي وقال **سعد** بينة الطلاق اذ لي وقيل لو كانت
 المرأة تدعى عقد بين يفتى باو لوية بينة الزوجية والا فباللوية بينة
 الطلاق وقيل لو انكر والاصل النكاح لم يكن هذا فعاد عودا ولو لم
 ينكر والاصل بل قالو لم تكن زوجة عند موته او لا يبرهن بالزوجية
 او نحوه فهذا دفع قال صاحب جامع الفصولين اقول يفتى
 باو لوية بينة الطلاق لان شهره بقاء الزوجية شهرا وبالصحة
 الحال والاخر اثبت الزوال كما ذكر في **شني** ان بينة الخلع في
 من بينة النكاح ولو ادعت النكاح لان الخلع ابر يكون بوجوه النكاح
 ولان بينة النكاح بناء على عقد سبق باستصحاب الحال فيبينه
 الخلع يكون بظلمه وان بينة الابراء اولى من بينة ان له عليه كذا في الحال وكذا ذكر
 في **شني** انه لو ادعى ان شريته من ابيك وبرهن ذواليد
 انه ملك ابيه الى موته فيبينه الشراء اولى بقول الحق قوله ويقضى باللوية
 بينة الطلاق الخ محل نظر اذ قد ذكر في فتاوى قاضيان بعد ذكر مسألة
 دعوى الزوجية والطلاق ان يكون بينة الزوجية اولى له وجه اذ يجعل
 كانه طلق ثم تزوج استرعى **بكر** بالغة زوجها ابوها قبض مهرها
 ومات فادعت المهر على زوجها فبرهن ان اباه قبضه لولادة ابوه
 ينقطع المصومة **فصل** لو قالت الورثة ان ابانا حرهما على نفسه
 قبل موته بستين فقالت ان زوجها اقر في مرض موته اني
 حلال عليه فهذا دفع ولو انكر ونكاحها فبرهن عليه فقالوا ان ابانا
 طلقها مصنت عدتها قبل موته قال **سعد** بهذا دفع وقال **بي** لا وقيل

برهن على امراته انه زوجها منه ابرها قبل بلوغها وبرهن ان
 منه بعد بلوغها بغير رضا فبينها اولى لانها مثبته للبطلان

لو انكرها

لو انكر والنكاح اصلا لا يكون دفعا والا فرفع **شني** ادعت
 مهرها على ورثة زوجها واقعت الورثة الخلع بعد انكار اصل
 النكاح لا يسمع للنفق قض ولو ادعى الابراء والباقي بحاله قيل
 يسمع وقيل لا **سقي** قيل يسمع وقيل لو قالوا ابراته عن المهر لا يسمع
 للنفق قض ولو قالوا ابراته عن دعوى المهر يسمع ولا تنفق قض
 وذكر **رحم** مثل هذه التفصيل في انكار الرين ثم دعوى الابراء قال
 صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يسمع في مسألة النكاح
 اذ النكاح لغير الورثة فيمكن التوفيق بعدم الوقوف عليه كما مر مرارا
فصل ولو صدقتها الورثة في دعوى النكاح على الميت لكن انكرها
 بهذا القدر من المهر فاثبتة بالبينة ثم برهن الورثة انها ابراته زوجها
 في جوفه او بعد مماته يقبل **رحم** برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا
 وبرهن انه اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه ليست
 بابراته فهذا دفع صحيح حتى يكلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل
 يستدفع **رحم** برهنه على طلاق ثلث وبرهن الزوج انها اقرت
 بعد التطليقات الثلث انها اعتدت وتزوجت بزواج
 آخر ودخل بها وطلقها ومصنت عدتها وتزوجته وهي امر اليوم
 فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع صحيح ولو ادعى نكاحها
 وهي تدعى اقراره بحرمها فهذا ايضا دفع وفيها ايضا جعل امر امراته
 سيدها على انه لو لم يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها
 متى شاءت ففرضي ذلك الوقت فاراد تطلق نفسها
 فاختلغا في وصول النفقة في ذلك الوقت فبرهنه انه اقر انه لم يصل
 اليها نفقتها يقبل ويندفع دعواه ولو برهنه انه اقر انه لم يدفع اليها
 نفقتها لا يقبل لجواز ان وكيله دفع اليها وقيل يقبل في الوجهين
 لان دفع وكيله دفع في برهنه على نكاحها وبرهنه انه تزوج
 باختها او امرتها او بنتها وهو يكره يقضي بنكاح الحاضرة للمدعى
 الانكاح الغائبة عنده وكذا لو برهنه الحاضرة ان المدعى انكر
 الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يحكم بنكاح الحاضرة استحسانا

ولو برهن ان تزوج بامرأه ودخل بها وقتلها او سبها بشرف
بين الحاضر وبين المدعى ولا يقضي بيمينها الغاية **ف** ادعى انها امته
وغصبها منه ذوالسيد فبرهن ذوالسيد انها كانت امته فلان
وقد حررها واما تزوجتها فهو دفع **في** امرأته محتاجة خاصمت
عتمها ليفرض القاضي عليه النفقة لها فبرهن العم على رجل انه اخوها
وهو ادلى منه بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يرى
العم من النفقة ويقول لها ان شئت فرضتها على الاخ بخلاف
ما اذ اثبت النسب من رجل يقبل البيعة من ذلك الرجل ان الاخ
ابوه **ق** ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا وادعى للمهر
في تركته فبرهن ورثته ان مورثات مات في صفر تلك السنة لا يقبل
لانهم يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت الحكم وينبت الكفاح والمهر
من التركة ادعى انه قتل اباه في يوم كذا فبرهن خصمه ان اباه كان ميتا
في ذلك اليوم لا يقبل بيعة مودة **و** برهن انه مات وترك هذا امرا
لامي وترك لي وحكم له وبرهن خصمه انك ماتت قبل من يدعي
انه مات او لا قبل يستدفع وقيل لا لان زمان الموت لا يدخل تحت
الحكم فلا يثبت بيعة خصمه موت فلانة قبل موت فلان قال صاحب
جامع القصولين اقول فعلى هذا فيما مرافقا من مسئلة الزوج في جرب
ومسئلة قتل ابيه يوم كذا ينبغي ان يكون فيها خلاف لو برهن خصمه
ان اباه كان ميتا قبل ذلك اليوم **ق** ادعى ان اباها ارثا عن ابيه فقال خصمه
شريعة من ابيك في تاريخ كذا فقال المدعى ان ابي مات قبل هذا التاريخ
بسنة كذا ينبغي ان لا يسمع قول المدعى لان يوم الموت لا يدخل تحت
الحكم قال صاحب جامع القصولين اقول ينبغي ان يكون فيه في المسئلة
خلاف على ما مر في **ق** يقول الحقيدي على وجود الخلاف ما في **ق** ان
الوكيل يقبض المال لو برهن على وكالة وحكم له بها ثم المطلوب
ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض يصح
منه دفع ستور **ق** كفل بثمان او بمر ثم برهن الكفيل على فاد البيع
من انواع مشترية او النكاح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصحة

سبب وجوب

سبب وجوب المال فلا يسمع منه بعد دعوى الفساد
وبرهن على ايفاء الاصيل او على ابرائه يقبل لانه تقرير للوجوب
السابق **ق** ادفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه احد
الورثة فبرهن الوارث الاخران المدعى قال انا مبطل في دعوى يبيع
قل صاحب جامع القصولين يرد عليه ما قر قبل ثلثة اوراق ثلثا
عن **ق** انه يسمع من البائع ومن المكفول عنه وان لم يكن المدعى عليها
قال فان اجيب بان كلا منهما مدعى عليه معنى يرد ان الوارث الاخر
ايضا كذلك فلا وجه للمنفعة **ق** انكر الوارث ببيعة فبرهن المدعى على ابراه
فادعى خصمه الرد او الهلاك لو قال في انكاره ليس لك على
شيء يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو قال لم تدع اصله لا
يسمع لعدم الامكان **ق** ادعى انه اخذ منه بغير حق ومالك عنه
وبرهن خصمه انه اخذته بحق لانه ملكي يستدفع المدعى لانه يدعي الضمان
فدفعته البيعة ولو باقيا في يده وبرهن على ما ادعى يقبل بيعة
الاخذ ايضا لتصادقهما انه كان بيد المدعى فيكون المدعى ذا يد حقيقة
والاخذ خارجا فبيعتة اولى وفيها ايضا ادعى وصيته وانكر حالها
فبرهن الموصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع
وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصي اوصى ثم رجع ولم يعلم بها الوارث
فانكر فلما اخبر ادعى الرجوع والتناقض في مشكلا لا يضر ولو برهن على
جود الموصي الوصية يقبل على رواية كون الجود رجوعا لا على رواية
انه ليس برجع يقول الحقيدي الظاهر ان الرواية الاولية
هي الاصح والاوالة اذ قد مر في نسخة اوراق تقوية نقلا عن **ق**
ان جود ما عهد الكفاح فسخ له **ق** ادعى دارا ان شريعة
من ابيك وبرهن ذوالسيد انه ملك ابيه الى ان مات وترك
ميراثا لا يقبل بيعة لانهم شبهه بدستور حاج الحال والمدعى
اثبت الزوال **ق** برهن انه له فبرهن خصمه ان شهودا ادعوا انهم
مبطل بيعة المدعى **ق** برهن المدعى عليه ان الشاهد اقر انه ملكي يقبل
والشاهد لو انكر الاقرار لا يحلف **ق** ادعى دين ابا فحالة

لمن رزقه الله
لمن رزقه الله

اذ اثبتت العدالة ويصح الدفع قبل اقامة البيعة وبعد وقبل
الحكم وبعد حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر
قبل الحكم انه ليس عليه شيء يبطل الحكم قال صاحب جامع
القصولين اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بعد ونشر
بعد اقراره على ما سئل في قريب في **ش** انه لم يبطل الحكم الجائز بشك
يقول الحق قوله ينبغي محل نظر لان ما في **ش** على اختيار اشارة
التوفيق وعدم الاكتفاء بحجة وامكان التوفيق كما مر مرارا ودليل
صحته قبوله بعد الحكم ان القضاة يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم
وتركت كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يومان
التمردان لم يسمع الدفع بعد الحكم لغت كتابه هذا يقول الحق
في هذا الاستدلال نظر كما لا يخفى على من تدبر **فقط** متقدوما
يحتاج جواز دفع الدفع وبعض مستاء فبرهن على انه لا يصح وقيل
يصح فالمرحاض والتمليس **ش** حكم له بحال ثم رفعه الى
قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه
لواني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل بخوان برهن
بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل
الحكم لو ازال التوفيق بان شره بخياره فله ملكه في ذلك الزمان ثم
مضت مدة الخيار وقت الحكم فلهما احتمال هذا يبطل الحكم
الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك ايدفع الحكم
ولا يرفع يقول الحق الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فلهما ان التوفيق
ينبغي ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا
اذ لا شك حينئذ لان امكانه كنه حجة عندهم والله اعلم **فقط**
ادعى البراءة واستعمل يومين فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن
فالمختار ان لا يقبل ويبطل الحكم **ش** لو قال المدعى عليه لي دفع بماله القاض
الى المجلس الثاني بعهده الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه **قضى**
لا يبره على وجه يبطل حتى المدعى وانما يبره ثلثة ايام وما شبه ذلك
ش لو قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه ويحكم عليه

بما رزقه الله من دفعه بعد فله ان يبرهن على ان القضاة
بان ادعى دارا بارة رتت وبرهن وقضى ثم ادعى القضاة عليه الشر او غيره
او ادعى ان القضاة فعلوا ما وراين المدعى عليه شر او غيره فله ان يبرهن
قبل وقضى عليه بالبراهة فبرهن على انما جاء بعده **ش** صح

قاضي

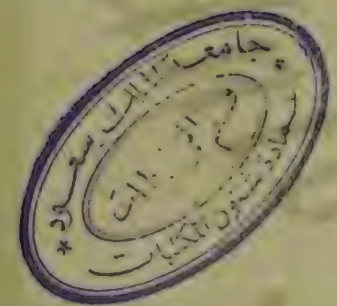
ولو بين

ولو بين وجه الدفع ولكن قال ينبغي غايبة عن البلد فله الطواب وكذا
لو برهن دفع فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال ينبغي حاضرة في الموضع الى
المجلس الثاني وفيه لو ادعى ايفاء دين فان قال ينبغي في الموضع الى
مجلس آخر وهو اليوم الثاني فان لم يبرهن يحكم عليه **ش** لو ادعى براه من
دين وقال لي بيعة حاضرة في الموضع جل ثلثة ايام **قاضي** فلو قال لي دفع ليس
باقرار منه للمدعى وينبغي للقاضي ان يساله عن الدفع ان كان صحيحا
وان كان فاسدا لا يبره ولا يلتفت اليه **ش** دعوى الدفع من
المدعى عليه ليس بتعديل المشهود حتى لو طعن في الشاهد
ادنى الدعوى يصح **ش** ادعى عينا فقال ذو اليد شريفة
من بين المدعى ينزع من يده قياسا حتى يبرهن على الشر او به
افتي **قضى** ويترك في يده ثلثة ايام استخرا او يكفل وعليه
المديون اذا ادعى الايفاء يؤمر بالاداء ثم يؤمر باثبات الايفاء
ش لو ثبت عليه حق فقال لي حجة اى دفع فلو لم يفر لا يقبل
ولو فر وهو ما ينقطع به يساله عن البيعة لو قال نعم يساله عن الاختصار
لو قال نعم يؤجله يومين او ثلثة ايام **فقط** قال لا دفع لي ثم جاء به فقد
قبل هو على خلاف فيما لو قال لا يثبت له وخلف ثم برهن
يقبل عنده لا عنده يقول الحق وقد مر تفصيل هذه المسئلة
في اويل هذا الفصل نقلا عن **ش** وعن **م** فليظن ثم يقول
جميع ما ذكر في هذا الفصل انما هو مسائل التناقض في الدعوى
واعمالها التناقض في الشهادة وبين الدعوى والشهادة
فيما في في الفصل الحادي عشر والفصل الرابع عشر والله
الموفق **الفصل الحادي عشر** في الاختلاف بين الدعوى والشهادة
وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق بذلك **ش** لو روي
مطابقة الشادة للمدعى معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدا
بملك بسبب تقبل لانها شهادا باقل مما ادعى وفيه
مطابقة معنى وبعبارة لا تقبل لانها شهادا بالكثر فكان المدعى
ملك بالهوا ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا في اللفظ **ش** اختلاف المعنى

عندئذ وعندهما يكفي الاتفاق في المعنى فلو شهد أحدهما بالتكاح
والآخر بالتزويج يقبل واحد منهما بالف والآخر بالفين أو مائة ومائتين
أو طلقة وطلقتين لا يقبل لاختلاف المعنيين كما إذا
ادعى غصبا وقتلا فشهد أحدهما بالآخر بالقرار به حيث لا يقبل ولو
شهد بالقرار به يقبل ولو شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة
يقبل على الالف أن ادعى المدعى الف ومائة لا تقاها في
الالف وانفرد أحدهما بمائة وان ادعى الف فقط لا يقبل لأن الرعي
كذب شاهد الزيادة هذا في الرين اقام في العين فيقبل على الواحد
كما لو شهد واحد أن هذين العبدان له وآخر أن هذين لا يقبل على العبد
الواحد إذا جاعل في العقد لا يقبل مطلقا أي سواء كانت على الأقل
أو الأكثر وكان المدعى هو البائع أو المشتري فلو شهد أحدهما
عبد أو كسبة بالف وآخر بالف وخمس مائة لا يقبل فاختلا
العين كذا عتق بمال وصلح عن قود والرهين والمخ إن ادعى العبد القاتل
والرأين والمرأة أن ادعى الآخر فلعوى الرين والجاره كالبيع أو الزنا
للحاجة إلى اثبات العقد كالرهن بعد ما و المدعى هو الموصي
أو الحاجة هنا إلى اثبات العقد والتكاح ويصح بالأقل مطلقا
عندئذ وعندهما يبطل الشهاداة ولا يقضي بشئ انتهى مطلقا
ظ ادعاه بسبب كسرة أو ارتد ونحوه وبهرمين على مطلق
الملك لا يقبل أن ادعى الشراء من معلوم بأن يقول شريته فلان
ابن فلان القلان أما لو ادعى من مجهول بأن يقول شريته محمد
أو من أحد خبر من على الملك المطلق يقبل لأن أكثر ما قبله أقر
لبايعه وهو لم يجر لأنه اقترع وهو باطل فكأنه لم يذكر الشراء
وهناك يقبل البينة على الملك المطلق كذا أيضا **ق** يقبل
لا يقبل في المجهول أيضا لأنهم شهدوا بالكرامة عية **ط** ادعى
الملك بسبب الارتد بمنزلة الملك المطلق **ق** ادعى ملكا مطلقا
وشهدا بملكه يقبل شهادتهما باطل مما ادعاه أو ادعاهما
بملكه حادث ينبغي المقاضى أن يسأل المشتري المدعى الملك بسبب

الذي شهدا

الذي شهدا به أو بسبب آخر فلو قال ادعية هذا السبب يحكم له
بملكه بسبب السبب ولو ذكر سببا آخر أو قال لا ادعية هذا السبب
لا يقبل شهادتهما ولو ادعى شراء مع قبض وشهدا بملكه مطلقا
اختلف فيه المشايخ فقبل يقبل لأن دعوى الشراء مع
القبض دعوى الملك المطلق عند بعضهم فلا تناقض عندهم وقيل
لا يقبل لأن دعوى الشراء معتبرة في نفسه من الأبرى لا يحكم
بالزوايد وبهذا لو ادعى شراء من معلوم أو قال من مجهول بأن قال
من رجل لا أعرفه أو قال من رجل ثم ادعاه مطلقا يسمع كذا **ط** وفي
ق ادعاه ملكا مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بملكه مطلقا
شهادة شهادتهما بالمطلق لا تتم لما شهدا بسبب محل دعوى المطلق
على السبب فلا يقبل شهادتهما بالمطلق ولو شهدا بملكه
ثم بسبب يقبل لأنهما شهدا بسبب ما شهدا به لا لأنه
نتا جاز شهدا بملكه يقبل لافي عكسه لأن دعوى المطلق
دعوى أدلوية الملك بالاحتلال وشهاداة الشاخص شهادة أدلوية
الملك يقين فقد شهدا بالكرامة ادعاه فردة وهذه المسئلة تدل على أنه
لو ادعى نسا جائم مطلقا يقبل لا عكسه **ط** ادعى نسا جائم بسبب
شهادة **ق** ادعى مطلقا وشهدا واحد بمطلق وآخر بسبب يقبل بملكه
عكسه ويحكم بملكه حادث فلا يكون له الزوايد لا يقبل
الشهاداة **ق** شهد واحد أن فلانا باع منه وآخر أن فلانا أقر بايع
منه يقبل لأن لفظ الاخبار والانشاء منه واحد القاضى لو سأل
قبل الدعوى من لون الدابة فقالا لا كما ثم عند الدعوى شهدا بلون
بجالفه يقبل أو سأل عما لا يكلف الشاهد بانه فادعوى
ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة **ط** ادعى ملكا مورثا وشهدا
بمطلق بلا تاريخ لا يقبل ولو شهدا أحدهما بملكه مورثا والآخر
بملكه مطلقا فلو ادعى ملكا مورثا وشهدا به مطلقا
يقبل ويقضى بملكه مورثا **ط** ادعى أنه له وقبضه منه فادعاه
وارثه وشهدا بقبض مطلق لا يقبل ادعاه وقبضه منه فادعاه



لو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة فذكروا ثم شهدوا عند الدعوى فذكروا
على خلافه يقبل والتناقض فيما لا يكلف الشاهد بانه لا يضر بغيره في الجماع الصغير إذا
اختلف الشهود في لون الدابة في دعوى سرقة الدابة لا يمنع قبول الشهاداة
عند من لا يضر بغيره في لون الدابة لا يمنع في الذلوع والآخر
ينبغي قبولها بالجمع وفي القصب لو اختلفوا في لون الدابة يسمع من
على المال

والله على يد الفاعل في الماضي فتعانيه اكل الوادي قلعة منه شهرها
 يقتله في الحال وكذا الوادي قبضا مطلقا وشهدا بموجب لا يقبل
 مردا او فوق وقال اردت بالمطلق قبضا من ذلك العتق يقبل
 وقيل يقبل بلا توفيق اذا المطلق اكثر واقوى من المورخ شهرها
 باقل مما ادعاه لانه من سنة وشهدا لانه من سنة عشرين لا يقبل
 وفي عكسه يقبل لانها شهرها بالاقل يقول المقيم النظام ان يقبل في الطراد
 ايضا كعكسه اذا وفق لما ذكر في من انه لو ادعى انما اشتراه منه
 منذ شهر وشهدا انه اشتراه منذ سنة لا يقبل للتناقض لان في
 بان يقول شريفة منه منذ سنة كما شهدا ثم بعد سنة ثم شريفة
 فاذا وفق بهذا الوجه وشهدا ببيع وشراء بعد ذلك يصح التوفيق
 ويقضي له **ط** ادعى ان اشتراه بتاريخ وشهدا به بتاريخ وبالمكس
 يقبل وقيل لا **ط** ادعى ملكا مطلقا مورخا وشهدا به على
 الملك بالتاريخ لا يقبل وكذا في عكس المختار ان يقبل في عكس ادعى
 بسبب الشراء منذ سنة وشهدا به على الشراء بلا تاريخ يقبل كعكس
 لا يقبل **ش** ادعاه ارثا من ابيه وبير من علي ملك مورثه
 وشهدا واحد بمطلق وآخر بسبب بحكم مورثه بملك بسبب ويحل
 المطلق على المقتبة ادعى شراء اول من امس شهدا بشراء في
 يقبل ومثل في النكاح لا يقبل اذ البيع قول يعاد ويكره والنكاح قول
 ملحق بالفعل والاختلاف في الفعل يجمع القبول بخلاف القول
 وفيه ادعى نكاحا بتاريخ وشهدا بموجب لا يقبل لا كراهية شهره
 وفي عكس يقبل قال صاحب جامع القصولين اقول على قياس
 من حمل القبض المطلق على الحال ينبغي ان لا يقبل في عكس ايضا
 لما مر منه من الماضي والحال وقال ايضا بعد ذكر هذه المسئلة في فعل
 دعوى النكاح وهذا على عكس دعوى ملك العين لان الشهاده
 بنكاح مطلقا شهاده بانها منكوحه حال الان حده وانه متعاقب فضا
 الى التمسك بالادعاء بخلاف مطلق الملك فانه قائم انتهى
 يقول المقيم انه ينبغي ان يحمل مطلقا الذي مر عليه بمقتضى الذي ذكر

سنة وشهدا

ولو ادعى

مما ذكر في

مما ذكر في هذه الصحيفة ان الدعوى لو كانت مورثة والشهادة مطلقه
 او بالملك فففيه خلاف اذ قد مر نطقا عن المحط ان يقبل يقبل
 لا يقبل يقبل لا يقبل فيما اذا وفق المورث في العكس وقيل لا
 يقبل في الطراد في العكس يقبل بلا توفيق وقد مر في الخلاصة انه
 يقبل في الطراد لا العكس انتهى فينبغي ان يتامل عند القضاء والقول
 فيحمل ما هو احوي واقوى وانه الموقوف الى سبيل المورث
 تحمل شهاده على ملك بسبب واراد ان يشهد بمطلق
 في المثل ينجح والاصح انه لا يسجد ذلك ادعى دينا بسبب
 قرض او نحوه وشهدا بمطلق قيل لا يقبل كما في عين ادعاه
 بسبب وشهدا بمطلق وقيل يقبل وهو الصحيح والفوق
 بين العين والدين ان العين يحتمل الزايد في الجملة وحكم
 المطلق ان العين يستحق الزايد والمكس بسبب بخلافه
 فيصير بسبب كذا بالشهد بالمطلق بخلاف الدين لانه لا يحتمل
 الزايد فلا انساب فانظر **ح** ادعى الفانقال ضمانه منه
 ثمن قرن شراء مني وثمان مائة ثمن متاع شراء مني وشهدا
 بخمسة مائة مطلقا يقبل في ضمانه وذكر البسبب بشرط
 وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب لو شهدا به مطلقا
 يقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه افتى **ط** ادعى انها منكوحه
 وشهدا انه تزوجها او بالملك يقبل اذ النكاح بسبب متعين
 لصيرورة المرأة روجه فاستوي ذكره وتركه ادعى ملكا في
 الحال وشهدا انه كان ملكا يقبل لانه يثبت الملك في الماضي وما
 يثبت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد للزيل قال صاحب جامع
 هذا عمل بالكتيبات وهو حجة في الدفع لا الاستحقاق
 فكان ينبغي ان لا يقبل شهادتها فيه من فيه خرج يقبل
 دفعا للخرج يقول الخصم هذا تعليل عليه كما لا يخفى على ذي فهم جليل
 فتم ادعى على خذ يناعي مورثه وشهدا انه كان له على الميت دين

ادعى دينه بسبب
 بالسبب يقبل

ما لا يشك فيه وهو ذكره في الدعوى
 او بالشهادة نحو ما ذكره الملك هذا الدعوى من ذلك الحكم

منه رحمه الله

حكم المطلق ان يستحق بزيادته والمكسب بالافان خلافة قال صاحب جامع
 الفصولين اقول الفرق بين الدين والعين ان الدين لا يحتمل
 الزيادة فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين يقول المحقق
 الفرق صحيح كقولنا يفتني قول الشهادة في المسئلة الموقول نفاعن
ط فيكون قول من هو المختار كما يشعربه ما في **نفس** ولعل
 دليل من هو هذا الفرق والله اعلم **س** لو شهد واحد
 بالقرض وآخر باقراره بالقرض يقبل **نفس** ادعي قرضا وشهدا باقراره
 بالمال يقبل بلا بيان السبب ولو ادعي قرضا وشهدا ان المديون دفع
 اليه المدعي عليه كذا ولم يقول لا قبض ثبتت قبضه كراهية بيع شهادة
 بشراء فالقول الذي اليد في قبضته امانة فلا بد من تبينة على القرض
 ولو ادعي اداء وشهدوا اذ اداءه وآخرون الذين اقر قبضه
 يقبل لان احد هما شهد بفعل والاخر يقول **س**
 شهد بالف فقال احد هما قضاه منه فسمانه ثبتت الالف
 لا القضاء الا ان يشهد بعد آخر يثبت لمن علم كذا ان لا يشهد
 حتى يقر المدعي بقبض فسمانه **نفس** الشهادة بمقد تمام الفعل
 كرهين وهبة وصدقة يبطلها الاختلاف في زمان ومكان
 الا عندم وفي البيع والاجارة والقلم والخلع لا يبطلها وكذا لو
 شهدوا بحد بحد وآخر باقراره امس بالالف يقبل **صد**
 اختلاف الشاهدين على ثلثة اوجه اما في زمان او مكان او اثناء
 وقرار وكل منها على اربعة اوجه اما في نفس او قول او في فعل لمحي
 بقول او في عكس اما الفعل المحض كقبض فممنع قبول الشهادة في
 الوجوه الثلاثة واما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها
 مطلقا واما الفعل الملقى بالقول وهو القرض فلا يمنع والمكسب
 ككساح فيمنع يقول المحقق عده الرهن من ان القول المحض مخالف
 لا مرقبيل سطر نقلا عن **نفس** انه فعل لمحي بالقول اذ قال هو عقد
 تمامه بالفعل ولعله هو القواب كما لا يخفى ثم ان في جامع الفصولين
 نقلا عن **س** ان القول المحض كبيع وطلاق وعناق وقرار

س ٢٠٠

الحكم المطلق ان يستحق بزيادته والمكسب بالافان خلافة قال صاحب جامع
 الفصولين اقول الفرق بين الدين والعين ان الدين لا يحتمل
 الزيادة فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين يقول المحقق
 الفرق صحيح كقولنا يفتني قول الشهادة في المسئلة الموقول نفاعن
ط فيكون قول من هو المختار كما يشعربه ما في **نفس** ولعل
 دليل من هو هذا الفرق والله اعلم **س** لو شهد واحد
 بالقرض وآخر باقراره بالقرض يقبل **نفس** ادعي قرضا وشهدا باقراره
 بالمال يقبل بلا بيان السبب ولو ادعي قرضا وشهدا ان المديون دفع
 اليه المدعي عليه كذا ولم يقول لا قبض ثبتت قبضه كراهية بيع شهادة
 بشراء فالقول الذي اليد في قبضته امانة فلا بد من تبينة على القرض
 ولو ادعي اداء وشهدوا اذ اداءه وآخرون الذين اقر قبضه
 يقبل لان احد هما شهد بفعل والاخر يقول **س**
 شهد بالف فقال احد هما قضاه منه فسمانه ثبتت الالف
 لا القضاء الا ان يشهد بعد آخر يثبت لمن علم كذا ان لا يشهد
 حتى يقر المدعي بقبض فسمانه **نفس** الشهادة بمقد تمام الفعل
 كرهين وهبة وصدقة يبطلها الاختلاف في زمان ومكان
 الا عندم وفي البيع والاجارة والقلم والخلع لا يبطلها وكذا لو
 شهدوا بحد بحد وآخر باقراره امس بالالف يقبل **صد**
 اختلاف الشاهدين على ثلثة اوجه اما في زمان او مكان او اثناء
 وقرار وكل منها على اربعة اوجه اما في نفس او قول او في فعل لمحي
 بقول او في عكس اما الفعل المحض كقبض فممنع قبول الشهادة في
 الوجوه الثلاثة واما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها
 مطلقا واما الفعل الملقى بالقول وهو القرض فلا يمنع والمكسب
 ككساح فيمنع يقول المحقق عده الرهن من ان القول المحض مخالف
 لا مرقبيل سطر نقلا عن **نفس** انه فعل لمحي بالقول اذ قال هو عقد
 تمامه بالفعل ولعله هو القواب كما لا يخفى ثم ان في جامع الفصولين
 نقلا عن **س** ان القول المحض كبيع وطلاق وعناق وقرار

والمراد

وانما كان في الخلاصة نقلا عنه ايضا انه كبيع وشراء وطلاق وعناق
 وكالة وحوالة وصاية وبراء ورهن ودين اشهر **س**
 الحق القرض بالفصل لان قوله اقرضت قول والتميم فقبل بعده
 يتم به القرض فالجواب حكمه اما الكساح فقول لمحي انصار الشهود
 اذ لا بد من الشهود لمقد الكساح فصورهم فقبل بعده
 الكساح فالجواب بفعل الاختصار بلا عكس **نفس** شهدا برهن
 ولم يعلم قدر الدين لم يجز **س** شهدا برهن واختلغا في زمان
 او مكان وهما يشهدان على معاينة القبض يقبل كذا اشراء
 وهبة وصدقة اذ القبض قد يكون خيرة مرة ولو شهدا باقرار الوهاب
 او بالتصدق الرهن بالقبض يقبل **نفس** ادعي رهنا وشهد
 بمعاينة القبض وآخرون الرهن اقر قبض الرهن لا يقبل
 اذ الرهن في هذا الغيب **نفس** شهدا ببيع واجارة او طلاق
 او حتى عليا والاختلاف في قدر البذل لا يقبل الا في الكساح حيث
 يقبل فيه ويرجع في المهر الى المثل قال لا يقبل في الكساح ايضا
س ادعي تزوجها وشهدوا بحد بحد بالالف وآخرون بالالف والزوج
 يدعي الف او الفين او يقول لم اسم شيئا صح الكساح عند **س**
 استخانا **س** ادعي شراء وشهدوا بحد بحد واقرته
 تقبل لان لفظ الشراء يصلح للاقرار والا ابتداء فقد انفقا على واحد
ص كنت شاهدا ببيع عن بيان الزمان والمكان قالهما
 القاضي فقال لا يعلم ذلك تقبل لانها لم يكلفا حفظ ذلك
ط شهد بخوبه مما هو قول محض خيفة الاخبار كقذف شهيد
 به وآخر باقراره به ولو شهد بخوبه محض فما هو فعل محض وآخر باقراره
 به يرد يقول المحقق ويستفاد مما سياتي قريبا **س** ان يكون
 حكم القول الملقى بالفعل حكم الفعل المحض وحكم الفعل الملقى بالقول
 حكم القول المحض والله اعلم **س** البائع لم يبيع عنده شهيد
 باعوه به هذا الغيب وآخرون انه اقرب لم يجز لانهم شهدا باو من مختلفا

واقر باقراره بحد بحد لا يقبل الا
 اذا كانت صيغة الانشاء فكانت
 نوعا من مسائل متفرقة
 معقولة بالاحتياط في الشهادة ومن الدعوى وشهادتها

منه رحمه الله

قال صاحب جامع الفصولين اقول على ما مر انه لو شهد بخروجي و آخر
 باقراره يقبل ينبغي ان يقبل هنا ايضا يقول الحق قوله ينبغي ان يقبل
 اذا المشهود به هنا انما هو العيب فقط وذلك في القول بخلاف
 البيع فقياسه مع الفارق كما لا يخفى على ناظر الحق قال في هذا كالمو
 ادعي عينا انه كذا شهد به عليه و آخر ان ذاك الذي ادعي عليه المدعي
 لا يقبل **قوله** ادعي بيع الوفاء فالتكليف واليد تشهد به باع بشرط الوفاء
 و آخر ان المشتري اقر انه شري بشرط الوفاء يقبل اذ في البيع لفظي
 الاثبات والقرار واحد ولو شهد ان المدعي به بدينه المدعي عليه
 و آخر انه اقر انه بيده لا يقبل ادعي وديعة وشهد ان الودع
 اقر بالادعاء يقبل كما في الفصبة العارية ولو شهد بالادعاء و آخر
 انه اقر بالادعاء فعلى قياس القرض ينبغي ان يقبل على قياس الفصبة
 ان لا يقبل يقول الحق فيه بحث اذا الظاهر ان الودعة فصل للحق
 بالقول فيمنع ان يقاس على القرض وليس بفصل حتى يقاس
 على الفصبة اللهم الا ان يقال من بعض صور الودعة اذ هو
 المفقود فلا بد من الاستصحاب القبول ما هو فصل فخص كالمو
 وضع رجل عند رجل ثوبا ولم يقبل هذا وديعة عندك فذهب
 وتركه عنده ثم ذهب المودع ايضا فلو ضاع الثوب ضمنه
 لان مثل هذا الادعاء كما ذكر في فتاوى قاضي خان والله اعلم
قوله ادعي نكاحا وشهدا باقراره بانكاح يقبل كفصبة ولو
 احد هما نكاح والآخر باقراره لا يقبل كفصبة ايضا **قوله** ادعي
 مهر بطلان وادعي زوجا انهما وبهتة وبهر من شهد
 واحد بهتة و آخر بابراء يقبل بثبوت الموافقة اذ بهتة
 الدين حكمه التسقوط وكذا حكم البراءة وقيل لا يقبل للاختلاف
 المشهود به اذ الابراء سقط والهتة تملك فان الدارين لو وجه
 للقبيل يرجع على الاصيل لا الوابراه وكذا المدعيون لو ادعي دينه
 ثم وبهتة ثم يرجع لا الوابراه فاختلف حكمهما **قوله** ادعي قنا
 وبهر من على اقراره في اليد انه لا يقبل اعتبار الاقرار الثابت

منه رحمه الله

بالينة

بالينة بالثابت عيانا وكذا لو شهد ان ذاك اقر بالقبض له و آخر انه
 اقر بان المدعي اودعه يقبل ولو شهد انه اقر بان المدعي دفعه
 اليه لا يقبل ولم يجعل الاقرار بالدفع اقرارا بالملك للدفع وجعل
 الاقرار بالادعاء لا بدعاء اقرارا بالملك للمودع ادعت طالبا انشهد
 و آخر باقراره به يقبل ادعت خلعيا وشهدا باقرار الزوج به
 يقبل ادعي انه ستم ثوبا اليه صباع فحده فشهد بدفعه اليه بصفة
 احمر و آخر بصفة اصفر لا يقبل للاختلاف المشهود به ولو شهد
 انه اقر ان له عليه الفا و آخر انه اودعه الفا يقبل ان ادعي المدعي
 الفا دين مطلقا اما لو تقرر لاحتساب بين فلا لانه كذب احد
 شاهديه ولو لم يشهدا باقراره لكن شهدا احدهما ان له عليه الفا
 قرنا والآخر ان له عنده الفا وديعة لا يقبل شهدا بسيرة بقوة و
 اختلاف في لونها يقبل عند من لا عند من واجمعوا ان هذا الاطلاق
 في الفصبة يمنع قبول الشهادة وكذا اختلافهما في الكثرة والائنة
 يمنع اجماعا **قوله** شهد ان قيمة المفضوب كذا و آخر ان غاصبه
 اقر به لا يقبل **قوله** ادعي الاتلاف وشهدا
 يقبل ادعي انه قبض ثوبا فادري ما بقيه حق وشهدا انه قبضه
 بجهة الربوا يقبل ولو ادعي غصبا وشهدا بقبضه بجهة الربوا
 لا يقبل اذ الفصبة قبض بلا اذن والقبض بالربوا قبض
 باذن ادعي انه غصب منه وشهدا انه ملك المدعي وفي يده
 بغرض لا يقبل لا على المدعي ولا على الفصبة يقول الحق في باب
 جامع الفصولين دليل هذه المسئلة قال الاول ان يقبل
 بان المدعي فصل الغصب ولم يبرهن عليه فبرهن لا على المدعي
 فلم يقبل للاختلاف وفيه نظر لان هذا الاختلاف لا يمنع
 قبول الشهادة لانها شهدا باقتل ما ادعي اذ في دعوى الغصب
 منه دعوى انه بيده بغرض مع زيادة دعوى الفصل فيمنع
 ان يقبل مع ان عدم القبول في امثاله يقتضي الى التضييق
 وتضييق كثير من الحقوق واجبرج مدفوع شرعا انتهى كلامه

منه رحمه الله

لكن الظاهر ان التعليل الذي ذكره بقوله فالاول في امر صحيح والنظر غير
 وارد عليه اصلا لان دعوى المدعي انما هو مجرد الغصب منه
 ولا يلزم منه ان يكون المقتضوب ملكه البتة والشهود شهدوا
 بالملك ولم يذكروا الغصب منه فلم يجتمع الدعوى والشهادة على
 شيء كما لا يصح قوله لانها تشهد بالملك لا بالملك بطلانها
 قوله مع ان عدم القبول انما اذبح وجود كمال اختلاف بين الدعوى
 والشهادة كيف يكون مجرد دفع الجرح سببا للقول ان هذا الشيء
 عجائب والله اعلم بالصواب **فصل** ادعي انه قبض مني كذا
 قبضا موصيا للرد وشهد انه قبضه ولم يرد عليه يقبل في اصل
 القبض يجب رده ولو شهد انه اقر بقبضه ينبغي ان يقبل
 قبا على الغصب ادعي عشرة افقرة بر وشهد انه قال لا ينبغي
 القبض لواز انه ارسل اليه ولم يقبض ادعي انه اهلك الشيء
 كذا وعليه قيمتها وشهد انه باع وسلم لفلان يقبل لانه
 اهلك ولو ذكر ايضا لا سيما لا يكون شهادة بالهلاك ادعي
 الشراء وشهد واحد ببيع واخر انه طلب ثمنه منه يقبل لان
 طلب الثمن اقرار بالبيع **در آخر** ادعي قتل وشهد انه اقر يقبل
ب ادعي قتل وشهد واحد به واخر انه اقر به لا يقبل اذ
 الما اقرار يتكرر لا القتل **في** ادعي ذنبه وشهد واحد بالاداء
 واخر باقرار الدين بالاستيفاء لا يقبل كانه في دعوى الغصب
ناضحا ادعي المدعيون الايفاء وشهد واحد على اقرار الدين
 بالاستيفاء واخر انه ابراء لا يقبل ادعي انه ابراء وشهد به واحد
 واخر انه وبه له او تصدق به عليه او ملكه يقبل ادعي الايفاء
 وشهد واحد على اقرار الدين بالاستيفاء واخر على الهبة والصدقة
 او التحليل لا يقبل وان شهدوا صدان الدين ابراء في بلد كذا
 واخر انه ابراء في بلد اخر يقبل ادعي ابراء وشهدا على اقرار
 الدين بالاستيفاء سال القاضي القبرم كانه البراءة بالاستيفاء

في ادعيه
 في ادعيه
 في ادعيه

او كذا

او بالاستقاط بالبراءة لا يقبل ولو بغيره لا يقبل
 وان سكت لم يجز على بيان ولكنه لا يقضي ببيان اذ البراءة
 بالاستيفاء فوق البراءة بالاستقاط فاذا شهدوا بالبراءة اذ عاه
 لا يقبل بل لا يفيق وان ادعي الايفاء وشهدوا بالبراءة او التحليل
 يقبل ولا يثبته القاضي عن البراءة لانهم شهدوا باقل ما ادعاه
 فلما جاز الى التوفيق **ط** ادعي شراء منه وشهدا بشرا ومن وكيله
 ترد وكذا الوشيدان فلان باع وهذا المدعي عليه اجازة بغير
ص ادعي سراجه وشهدا بلفظ خانه لا يقبل في بينهما معا
 وهذا اذا وقعت الدعوى والشهادة بالعريضة اما لو وقعت
 بالفارسية يقبل لان خانه يطلق على سراجه بالفارسية بخلاف
 العربية **صل** شهد انه وكله بخصومة مع فلان في دار سما وشهد
 اخر انه وكله بخصومة فيها وفي بني اخو يقبل في دار اجتماعا عليا اذا
 لو وكله يقبل التخصيص **ص** ادعي كفالة وشهدا باقراره با واحد
 بر والاخر باقراره با يقبل **ص** شهد واحد بكفالة واخر كونه
 يقبل في الكفالة لانها اقل وهذا ان لفظان جعلوا كلفظة
 واحدة اذ الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرطان
 لا يبرأ كفالة **ط** شهدا أحدهما بكفالة لهذا اللفظ كواي حيدهم
 فلان جنين كفت كذا فلان سرماه مال ندم من ضمان كردم
 مرس مال را وشهد الاخر فلان جنين كفت كذا من مال فلان
 كردم از فلان من فلان سرماه لا يقبل لان الثاني شهد بضمان
 منجز والاخر بخلق وبينهما مغايرة ادعت ارضا وشهد
 انه ملكه لان زوجها اعطاه عوضا عن الدستيمان واخر
 انها ملكه لان زوجها اقر انه ملكه يقبل لان كل بايع ماله
 لشدة بة فكانها شهدا انه اقر انه ملكه وقيل لا يقبل اذ شاهده
 الموصى شهد بالعقد والاخر باقرار الملك فاختلف المشهود
 اما لو شهدا معا ان زوجها دفع عوضا والاخر باقراره
 انه دفع عوضا يقبل لان اتفاقهما على ما لو شهد ببيع واخر باقراره به

في ادعيه
 في ادعيه
 في ادعيه

ادعي عقارا فشهدان هذا العقار ملكه وآخوان هذا الضيقة ملكه
لا يقبل اذ العقار اسم للوصية المبينة والضيقة اسم للوصية فقط
فكانما ادعي عقارا وشهدا ببستان فانها لا يقبل اذ العقار
غير البستان وقيل يقبل في المسئلة الاولى لانه يجوز اطلاق اسم
الضيقة على العقار ادعي ان مولاي اعتقني وشهدا انه حر ترد
لانه يدعي حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصير الى حرية
الاصل هي زائدة على ما ادعاه وقيل يقبل لانه لا شهدا انه
حر شهدا بنفس الحرية قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه
نظر لانه لا يندفع به ما من دليل الرد قال قال والامة لو ادعت
ان فلانا اعتقه وشهدا انها حرة يقبل اذ الدعوى ليس
بشرط هنا قال المعتض المزبور اقول فيكي هذا ينبغي ان يكون مطلا
المذكور في القن على قول في اما على قولها ينبغي ان يقبل
في القن رواية واحدة كما في الامة اذ الدعوى ليس بشرط في القن
عندها كالاتي ادعي حرية الاصل وشهدا ان فلانا حرة قيل ترد
وقيل يقبل لانها شهدا باقتل ما ادعاه يقول حيدر الظاهر ان
الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ بين حرية الاصل والفق
فترقا كثيرا فافتلقت الشهادة والدعوى قال شهدا بتزويج للاب
لا يقبل من لا يقول يقبل اذ النكاح معاوضة فيكون شهادة
بالايجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهدوا اهدانه باعه
منه وآخوان هذا شرا منه يكون شهادة الشراء شهادة
بالبيع **فصل** ادعي فحل نفسه وبهر من على فحل وكسبوا الكس
او ادعي انه ملكي شريفة من فلان بكذا فقال شهودة شريفة وكسبوا
يقبل ادعي شرا بنفسه وشهدا على شرا وكسبه فلا موافقة اذ ليس
حقوق القفال في العاقد كيف وان احد طرفي اجماعا الوكيل
يهرش بالنفه ولا يتم بصير بايما من موكله فلم يوافق الدعوى
الشهادة قال المديون قضيت حقه وشهدوا ان كسبه قضيت يقبل
اذ ليس له حقوق ادعي ان الدار ملكي فقال في واليه شريفة من

فصل في حرة

والموت

وشهدا انه شري من كسبه لا يقبل وكذا لو شهدا انه شري من غلام آخر واجاز
المدي لا يقبل اذ اجازة البيع **الفصل** في مخرجها يسمع في الشهادة
بلا دعوى وفي الشهادة بالتامع والشهادة على النفي قال اعلم ان الشهادة
بالطلاق دعوى لانه يقبل حصة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة
وكمن يشترط حضور الزوج والمولي **فصل** وانما يشترط حضور المرأة
لانها لو حضرتا وكذا الشهود لا يلتفت الى قولها من لا يقبل كذا الشهود
لا يبالى حضور ولا **فصل** يحضر المرأة ليس لها الشهود **فصل** احبها عدل
ان زوجها مات وطلقا فلما بالها التزوج ولو اخبرها فاسق غرت
وانما يعتمد على خبر العدل لو قال عاينته ميتا او شهدت جنازته لالو
قال خبرني به خير وباني تمام ولو شهدا عند بطلانها والتزوج حاضر
ليس لها التزوج ولكن لا يمكن زوجهما منها وكذا لو سمعت طلاقا
وانكح الزوج وحلف فرد ما عليه الفاضلي لم يسمع المقام معه ونفي
ان يقتدي بالها او تهرجا اذا هربت فلما التزوج باخر ديانته
لاقتضاه **فصل** نفي اليها زوجها فزوجت ثم اخبرها انه حي فالتزمت
الحبة الاول لا يمكن تصديق الثاني ولا يبطل نكاح الزوج الثاني وسما
المقام معه قبل لو كان المخبر الاول عدلا واكبر رايها صدقه لا يقرن
بينهما وبين الزوج الثاني **فصل** اخبرها واحد بموت
زوجها او بردها وبطلانها حل له التزوج ولو سمع من هذا
الرجل آخر حل له ان يشهد لانه من باب اليقين فيثبت بخبر الواحد
بخلاف النكاح والنسب **فصل** لو اخبرها به عدل وغير عدل فانما
يكسب من زوجها بطلاق ولا يدري انه كتابه ام لا الا اكبر رايها
حق فلا بأس بالتزوج **فصل** والاخبار عند وليها كاخبرها عند
ط **فصل** شهدا انه ابان امراته فلما نه فأنكرت وقال الزوج ليس اسمها
فلما نه وشهدا ان اسمها فلما نه فالتقا حق اليقين بينهما وكذا في حق الامة
لو شهدا انه حر باوان اسمها فلما نه فالتقا لم يحر في حكم يستقرها
والشهادة بحكمة المعصاة هرة والايلاء والنظر يقبل بلا ادعي بشرط
حضور الشهود عليه وقيل لا يقبل بلا دعوى في الايلاء والنظر

مطل

والشهادة بالوقف بلا دعوى ترد وقيل يقبل لان الوقف حق الله
وهو التصديق بالملك فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وعقامة
والشهادة بمتى القن بلا دعواه لا يقبل عند خلافها لهما
فصل ان خلاف في الشهادة بالعتق العارض اما في الحرية الاصلية
فتقبل بلا دعوى وانما اذا الشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية
وكذلك شهادة بحرية الفرج وهي حق الله تعالى فتقبل بحسب ما في
الطلاق وعقامة لا يقول بحرية في اطلاق كلامه نظرا لما ذكر في
جامع الفصول من فصل المتفرقات فطلاق عن **فصل** ايضا
ان الشهادة في الحرية الاصلية تقبل لو كان امة فحسب ولو كانت
ميتة لا تقبل اذ لا يتصور في الميت تحرير الفرج وقيل يقبل
بلا دعوى من غير هذا التفصيل **فصل** الصحيح ان دعوى القن
شرط عند في حرية الاصل ايضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى
والشهادة لا في حرية الاصل ولا في العتق العارض **فصل** هذا
ان الميت او ميتي تحرير هذا القن وهو لا يدعيه يقبل بلا دعواه
لانه شهادة على اثبات حق الموحي فيصير كان الموحي يبي قول
منه نفذ او صبي فوجب على ورثته تحريره ولو استمروا القاصي تحريره
فصل لا يحلف على حق القن بلا دعوى وانما في عتق الامة والطلاق
بلا دعوى قيل يحلف وقيل لا فليتنا مل عند الفتوى يقول الحق وسيا في
في فصل التحليف ان محمد اشار الى انه يحلف وان **فصل** قال لا يحلف
فصل في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة
كما يشترط في سائر الاخبار وفي هلال شوال ينبغي ان يشترط
لفظ الشهادة وانما الدعوى ينبغي ان لا يشترط كما في عتق امة وطلاق
جرة عند الكل وعق العبد عند س م وفي الوقف عند الفقهاء في جعفر
وعلى قياس قول في ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال رمضان وشوال
كما في عتق العبد عنده وانما هلال ذي الحجة ففي ظاهر الرواية انما هلال
شوال وفي النوادر انه هلال رمضان **فصل** هل يشترط حكم الحاكم
لثبوت الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان لا يشترط حكمه

العتق والحرية

بل يكفي

بل يكفي ان يأم الناس بالصوم بالخروج الى مصلى العيد **الشهادة**
تقبل الشهادة بحسب بلا دعوى في اربعة عشر موضعاً في الوقف
وطلاق الزوجة وتعيين طلاقها وحرية الامة وتدينها والجمع
وهلال رمضان والنسب وحرية الزنا وحرية الشرب والايلاء والظهار
وحرة المصاهرة ودعوى مولاه نسبه وفي الاشهاد ايضا ثمانية
اذا اخبر شاهدته بلا عذر لا يقبل لفقدان في القنبة **الشهادة**
بالتامع وفي ط كبحر الشهادة بتامع وشهادة على الامكان
واسبابها كبيع ومهنة ومدة وتجزئتها في اشياء منها النسب فلو سمع
من الناس ان هذا فلان بن فلان الفلاني وسمعه ان يشهد وان
لم يبين الولادة على فراشه وطريق معرفة النسب ان يسمع
من جماعة لا يتصور قواطوهم على الكذب عند وعندهما لو اخبره
به عدلان يكفي وقد مر في فصل للاشارة الفتوى على قولها ومنها
الكناح فلو راي رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس انها زوجته
وسعدان يشهد بذلك وان لم يبين العقد **فصل** شرطه سبب
او كناح وقالوا سمعاه من قوم لا يتصور قواطوهم على الكذب
لا يقبل وقيل يقبل وفي **عده** اشارة الى ان القول صحيح ومنها القنا
فلو راي رجلا يقضي رجل بحق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضي
هذه البلدة وسعدان يشهدان قاضي بلدة اقصى لفلان بكذا وان
لم يبين تقليد الامام ومنها الموت فلو سمع من الناس انه مات
او رايهم صنعوا به ما يصنع بالموت وسعدان يشهد بموته وان لم
يبيّن وعنه م اذا اخبر واحد عدل بالموت وسعدان يشهد
به **فصل** الصحيح ان الموت ككناح وغيره لا يكفي فيه شهادة
الواحد ثم في النسب والكناح والقضاء اذا ثبت الشهادة عند س م
بغير عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا **فصل** وبه اقد في **جس**
في الموت ثبتت الشهادة بغير واحد اجماعا ولا يجب بلفظ الشهادة
بل يكفي مجرد الاخبار **عده** اما من يشهد عند القاضي فيسلف بلفظ
الشهادة **فصل** شهد بموت واطلقا يقبل ويحمل على الشهادة والحائنة

ولو تالا سمعناه من الناس ولم نصيب من مونه فلو لم يكن مونه شهرا
ولا يقبل وفاقا ولو شهرا قيل يقبل وقيل لا والشهادة
لا تثبت بقولها سمعنا من الناس اذا التماع قد يكون من واحد
غير عدل او جماعة غير عدل **فقط** الشهادة الشرعية ان يشهد
عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير اشتراط ويقع
في قلبه ان الامر كذلك **ط** لو قال لا يشهدون فلانا مات اخبر به من
حضر مونه ممن يوثق به فقبل يقبل في الاصح كذا **عده** وقيل
لا يقبل **ح** قالوا الشهادة مات بافرقية ولم يأت يقبل وكذا لو
قالا دفنناه او شهدنا جنازة يقبل لانه لا يفصل ذلك بالميث
وهنا مسألة عجبة لا رواية لها وهي انه لو لم يصاب الموت الا
واحد وشهد لا يقضي به وحده قالوا يخبر به عدلا مثله اذا سمع
منه هل ان يشهد بموت فيشهد ان معايقضي جاء خبر موت
غائب وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسمع لاحد ان يشهد بموته
لان مثل هذا الخبر قد يكون كاذبا ويبعد عنه فلا يعتمد
عليه حتى يخبر ثقة عن معينة عمله **ط** وفي **سير** انما يعتمد على خبره
لو لم يكن متهم فيه بان لم يكن دارنا ولا موصى له والافلا يعتمد لانه
يخبر به لنفسه **ط** شهد بموته عدل وامرأة عدلة يسمان
يشهد بموته **فانضحان** شهد رجل بموته واخر بموته فامرأة تأخذ
بقول من كان عدلا منها ولو عدلين فيقول خبر بموته اذ ثبتت
العاض **فشي** اخبر با عدل بموت زوجها القايب وانسان
بموته ان اخبر بخبر الموت بمعينة الموت وانه شهد جنازة
هل لها التزوج وان كان المخبران بموته ارضا بتاريخ لا حق فشهدا
فشهدا اولي **فشي** يجوز الشهادة بالتسامع بسماع من محدود
في قذف ومن نسوان او جسد اذا كانوا صادقين ويجوز بسماع
من صبي حمير **ط** شهادة انه قول بسماع يقبل ويتعلق به احكام
معروفة من نسب وهدم وعدة واحسان بخلاف التزاحم لم يجوز
الشهادة به لانه فاحشة والشهادة بالمهر بسماع يقبل لانه ذكر به

شعاني

شعاني عن قوم خرجوا من بيت رجل فاجروا من في الخارج
ان فلا تزدوجت على كذا من المهر وسع الحار جبين ان يشهدوا ان
المهر كذا وقالوا سمعنا الذين شهدوه يقولون للمهر كذا لا يقبل
من عن ان الشهادة بالمهر بالتسامع لم يجوز يقول الحقيق هذه الرواية
مرجوة لانه ذكر في الخلاصة واما المهر بسماع بالشام فيه رواية
والاصح انه جائز كذا في المشتقي **من** والشهادة بالوقف وشرايطه
هل يحل شهادة وسماع لا رواية له هذا واختلف فيه المشايخ قيل كل
وقيل لا وقيل كل على اصل الوقت لا على شرائطه وهو الاصح اذ يشهد
اصله لا شرائطه **زيلى** وذكر الامام المغربي انه لا بد من بيان الجهة
بان يشهدوا انه وقف على هذا المسجد والفقراء ما اشبهه فلو لم يذكر
الجهة في شهادتهم لا تقبل **من** شهد بالوقف وصرحا بالتسامع
يقبل **شي** خلافت سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانها لو صرحا
انها شهدا بسماع لا يقبل وانما يقبل في الوقف اذا الشاهدان
يكون سنة عشر سنين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة مثلا فيثبت القاطن ان يشهد
بسماع فاذا اقرق بين سكوت وانضاح **فانضحان** شهدا بما يجوز
به الشهادة بالتسامع وقالوا لم يصاب ذلك لكنه اشهد عندنا جازت
شهادتهم ولو قالوا اشهدنا بذلك ناسمعا من الناس لا يقبل
من الشهادة بالحق لا يحل بشهادة وسماع عندنا خلافا للشافعي
والشهادة بالولاء لا يحل بشهادة عند ح مالم يصاب خبر مولاه وهو
قول من الاول وعلى قوله الثاني يحل وقول م مضطرب **ح** المتى
كالولاء اختلفنا **الشهادة على النفي** لا يقبل الشهادة على النفي
والشهادة لو قامت على ثبوت وفيها نفي بان يقول هذا غلامه او
دايته نصح عنده ولم ينزل ملكا له هل يقبل اختلف فيه المشايخ والاصح
فيقول كذا **هو** وفي **من** شهد انه اقرب منه بوج كذا او وضع شيئا في
مكان كذا فبرهن المدعي عليه انه لم يكن في ذلك الموضع في مكان ذكره
الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل الشهادة الثانية لانها قامت
على النفي لان قولهم في مكان كذا نفي معني ولو كان اثباتا بصورة اذا الغرض في

ما تات عليه البينة الا في الاشياء تقبل البينة على النفي المتوار
 كما في الظهيرة **فشي** ادعى الابطاء وشهد بهما اللفظان من غير
 راجزان مقدار داد في يست لا يقبل لانه في الحقيقة شهادة على النفي
س شهدا عليه انه قال المسيح ان الله لم يسمع منه غيره بتر
 الشهادة ولا يقع الفرقة شهدا بجمع او طلاق بلا استثناء بان
 قالان شهدا له خالف بلا استثناء او خالف ولم يستثن لا يقبل قول الزوج
 ويطلق ولو قال لم يسمع منه غيره كلمة الخلع او الطلاق كان القول للزوج
 ولا يفرض بينهما الا ان يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البديل
 او غيره فيمنع يكون القول قولها وهذه المسئلة مما يقبل فيه
 الشهادة على النفي **فت** امن الامام اهل مدينة فاضلوا باهل بيته
 اخوي وقالوا كذا جميعا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت
 الامان فيها يقبل الشهادة **ج** قال في حران لم اجمع فقال حجت
 فشهدا انه ضحي الصباح بكونه لم يمتي قال لم يمتي وذكر **فشي**
 وقال سمع ج ولم يذكر قول س وقيل هذه بناء على شرط
 الدعوى في شهادة عتي العبد قال صاحب جامع الفصولين
 قول فملي هذا لو وضعت المسئلة في الامة ينبغي ان يمتي
 وانا اذ دعوا العتي لا يشترط يقول الحق وعلى هذا لو وضعت ايضا
 في صورة دعوى العتي لا يشترط من العبد ينبغي ان يمتي وانا ايضا
 فليت شعري لم لم يتوض لذكره ثم اقول المسئلة مطلقة يمكن حملها على
 وقوع الشهادة بدعوى من العبد وعلى وقوعها بلا دعواه فلا وجه لحملها
 على النافي فقط كما لا ينبغي على دي فهم سالم من الغلط ثم الظاهر ان عدم
 العتي ليس ما ذكره بل يكون الشهادة بالتفحيط بكونه شهادة على
 النفي حقيقة اذ الغرض منها انفي حج الموالي يؤيده ما تقبل صحيفة
 نقل عن **ص** من قوله فهو نفي معني النفي ويجوز ان يكون لا افعال حج
 الموالي يوم عرفته بكنة وتفحيط يوم النفي بكونه بطريق قطع المسئلة

في قوله فملي هذا لو وضعت المسئلة في الامة ينبغي ان يمتي
 وانا اذ دعوا العتي لا يشترط يقول الحق وعلى هذا لو وضعت ايضا
 في صورة دعوى العتي لا يشترط من العبد ينبغي ان يمتي وانا ايضا
 فليت شعري لم لم يتوض لذكره ثم اقول المسئلة مطلقة يمكن حملها على
 وقوع الشهادة بدعوى من العبد وعلى وقوعها بلا دعواه فلا وجه لحملها
 على النافي فقط كما لا ينبغي على دي فهم سالم من الغلط ثم الظاهر ان عدم
 العتي ليس ما ذكره بل يكون الشهادة بالتفحيط بكونه شهادة على
 النفي حقيقة اذ الغرض منها انفي حج الموالي يؤيده ما تقبل صحيفة
 نقل عن **ص** من قوله فهو نفي معني النفي ويجوز ان يكون لا افعال حج
 الموالي يوم عرفته بكنة وتفحيط يوم النفي بكونه بطريق قطع المسئلة

البينة

البينة في يوم واحد كرامة وقد مر في فصل الشاخص ان الشك منع كالم لا يفي
 البينة مع الشك في حج مولا **ب** الشرط يجوز اثباته ببينة ولو كان نفي
 كما لو قال لقنه ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فبمن النفي انه لم يدخلها يمتي
 قيل فملي هذا لو جعل مرابيد ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها فقال ضربتها الجنابة
 فبرمت انه ضربها بغير جنابة ينبغي ان يقبل بغيرها وان قامت على
 النفي لقيامها على الشرط ويحج في مسائل الامم باليد اتم يقول
 الحق الذي يحج يوعده قبول بينتها نقل عن **د** فليست هناك
ح قال ان لم يحج فلان في هذه المسئلة فامري كذا فشهدا انه
 حافت كذا ولم يحج فلان في تلك الليلة وطلقة امراته يقبل لانها على
 النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمفاد لا للصور كما لو
 شهدا انه اسلم واستثنى واخران انه اسلم ولم يستثن يقبل ببينة
 الاسلام ولو نفي انفي اذ غيرها اثبات اسلامه يقول الحق ظاهر
 ما في **ج** و **ب** يري مخالفا ما تقبل صحيفة في **فشي**
و وجه التوفيق هو ان الشهادة لو قامت على اثبات شئ
 في الحقيقة تقبل وان كانت في صورة النفي ولو قامت على نفي شئ
 في الحقيقة لا تقبل ولو كانت في صورة الاثبات فالمشهور به
 حقيقة في مسئلة **ج** و **ب** انما هو الطلاق والعنان واما
 امران ثوبان بخلاف ما في **فشي** و **ص** اذ المشهور به فيها مجرد
 نفي ما ادعاه المدعي الاثبات شئ سواه كما لا يخفى في الاشكال في
 مسئلة **ج** ولعل كلاما بان يقال المشهور به فيها الفظاظ هو ان الموالي
 ضحي العام بكونه والغرض منه نفي وقوع حج الموالي فقد ثابت
 فيها الشهادة على نفي محض واما كون المراد منه عتي العبد فذلك من
 الغرض ومعنى العتي ملا بغير كما ان الشبهة معتبرة وشبهة الشبهة
 غير معتبرة اذ يبعد الترجمة بسقط عن الاعتبار هذا مالا ح بالبال
 العليل وانه لما دعي الى سواء السبيل **فشي** ادعى انه امراته
 فقامت في مطلقه فلان لانه قال كذا فلان دون كذا ودوان ثنائات
 بنود كذا فقامت ثنائات فلان ثنائات ومضى ذلك اليوم ولم يات بها

نحو حاته

نحو حاته

ويرى على ذلك يدفع الخصومة ولو برهن المسلم اليان السلم
 ناسد لانه لم يذكر الاجل قبل لان **ح** قال يقبل على الشرط
 ولو كان نفيا **س** الوارث لو كان الحج بغيره كجدة وحيدة
 واخ واخت لا يعطي شيئا لم يبرهن على جميع الورثة او شهدا
 انهما لا يعلمان وارثا غيره لان ارث الاخ واخت معلى بشرط
 الكفالة وهي من ليس له والد ولا ولد فمال يثبت هذا الشرط بنقص
 من الشهود لا يتران ولو قال لا وارث له غيره يقبل اذ المراد انا
 لانفسه له وارثا غيره ولو كان الوارث من لا يجب باحد فلو شهدا
 انه وارث ولم يقولوا لا وارث له غيره او لا فعله يتلوم القاضي
 زمانا جادا ان يحضر وارث آخر فان لم يحضر وارث آخر يقضي
 بجميع الارث ولا يكفل خدح بها قال لا وارث له غيره وبها
 قال لا لنفسه هو الاصح من مذهبه وعندهما يكفل منهما ومدة
 التلوم مفضول الى رأي القاضي وقيل سنة وقيل شهر وبهذا
 عندس واما احد الزوجين لو اثبت الوارثة بعينه ولم يثبت
 انه لا وارث له غيره فعندس م يحكم لهما باكثره النقيبين بعد
 التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعندس باقل النقيبين
 له الربع ولها الثلث **الفصل الثالث عشر** في دعوى الوقف
 والشهادة عليه وفيه مسائل متفرقة متعلقة بالوقف **ط**
 القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن
 المتولي على وقفية ارض وحكم بالعليه الذي يدعي آخره ملكه لا يبيع
 فبعض كقضاء بخرية الاصل قبل لا حتى لو ادعى آخره ملكه يبيع
 كقضاء بملك **ش** ادعى ملكا في دار يدين متولي يقول وقف زيد
 على مسجد كذا او حكم به للمدعي فلو ادعى متول آخر على هذا المدعي انه
 وقف على مسجد كذا من جهة بغيره يقبل اذ المصطفى عليه السلام لا يوقف
 لا مطلقا **واقف فقط** ارض بيده وارثا آخرى يداها فادعى رجل
 ان ياتين الارضين وقف عليه وقفها جده على اولاده واحفاده
 ابدانا سوا واحد ذي اليد من حاضر فبرهن على المدعي نكوشها

وقف على وقف برهن على وارث اقله زيد بغيره كذا وقف
 وقف على وقف برهن على وارث اقله زيد بغيره كذا وقف
 وقف على وقف برهن على وارث اقله زيد بغيره كذا وقف
 وقف على وقف برهن على وارث اقله زيد بغيره كذا وقف

انما

انما ملكا الواقف وقفها جميعا وقفا واحدا وذكر اشرائط الوقف
 حكم على حاضر يكون الارضين وقفا اذ الحاضر منها يصير خصما عن
 الغائب فصار باحد الورثة ولو شهدا انه وقف وتعين شرفان
 يقضي بوقفية ما في يد الحاضر فقط قال وفي المسئلة نوع اشكال
 وينبغي ان يحكم بوقفية ما في يد الحاضر فقط في الوجهين جميعا لانه
 الحق باحد الورثة وذكرنا ما يصير خصما عن القبية اذ كان العاين
 بيده اما لو ادعى غيبا من القرعة على وارث ليس العاين بيده لا يسمع
 وفي مسئلتنا اصدالارضين بيد الغائب كيف يقضي بوقفية ما في
 الحاضر يقول الحق لا اشكال وقوله ينبغي لا ينبغي لانه وان كان
 اصدالارضين في يد الغائب لكن الشهود لما شهدا ان الواقف وقفها
 معا صارا في حكم ارض واحد فاشبه الحاضر حينئذ اصدالورثة شيئا
 اذ كان العاين بيده ثم ان الظاهر انه اذا كان عاين بيده وارث
 حاضر وعين اخرى في ايدي ورثة غائبين فادعى رجل كذا الغائبين
 على الحاضر بانه شراهما من المورث في صفقة واحدة بكذا وبرهن
 على ذلك ينبغي ان يحكم للمدعي بالغائبين جميعا ويكون الوارث الحاضر خصما
 على القبية في كلتا المصين فلو كونهما كورين معا في الشراة
 فيصيران في يده كلتا المصين فلو كانا في يديهما معا في الشراة
 بين المصين فلا اشكال في اليقين **س** ادعى كذا ما فادعى البوابة وقف
 على الفقراء وانا قيمهم صح اقاربه ويكون وقف فلو اراد المدعي تخليفة لكانت
 القيمة فعلى قياس قول **ح** لا يخلفه بعد اقراره بالوقف لانها لا
 يقتضيان قيمة العاين وعلى قياس قول **م** يخلفه وان يحل باخذ مائة
 ويقضي بقول **م** كذا لا يخالف هذه الجملة لدفع الغنى عن نفسه على
 هذا الوارث بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاستخلاف
 وقفه في صحة فوات فادعى احداه لاه واقربه ورثته لا يبطل الوقف
 وضمنوا قيمته من تركته الميت ولو انكروا فله تخليفهم لاخذ القسمة
 اما لو اراد تخليفهم لاخذ الوقف فلا يمان له عليهم وفيها الفتوى
 في غصب العاين بالوقف بغير ان نظر الوقف وفي غصب ما في الوقف

منه رحمه الله

Copyright

ايضا بضمنا ان نظر الوقف في شئ بغيره المقارن المقتضوب عقار
 ١ من قبلين على سبيل الوقف الاول لانه بدل الاول **فصل** في
 ان ملكه فبرهن قوم انه وقف وقفه عليهم حكم بالوقف فهو صدقة وهذا
 صريح في ان دعوى الموقوف عليه صحيح **فصل** في دعوى الموقوف عليه وقف
 عليه لو ادعاه باذن القاضي بغير وثائق وبلا اذنه فبغير رواية والى
 انه لا يقع اذ حقه في الغلة فقط فلا يكون خصما في شئ اخر
 الحقير الظاهر ان هذا التحليل عليل اذ الوقف والغلة ليسا بشيئين
 متغايرين كلما اذ الغلة ناء الوقف فبغير الوقف يزول الغلة
 فيصير كان الموقوف عليه ادعى شرط حقه فيمنع ان يكون الرواية
 الاولى هي الاصح والاولى والله اعلم وفيه ايضا لو كان الموقوف عليه
 جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يقع روايته واحدة
 وفيه ان سعى غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما ملكه الموقوف
 يقول حقير رد عليه اشكال بان الغلة حقه فكيف لا يملك دعوى حقه وفيه
 لو كانت الوقف على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو الموقوف بغير اطلاق
 القاضي اذ الحق لا يبدوه ويفي بانه لا يصلح ان حقه اذ الغلة لا يشر
 في الوقف ولو خصب الواقف احد ليس لاحد من الموقوف عليه خصوصية
 بلا اذن القاضي **فصل** في دعوى الموقوف عليه **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 يفتي والموقوف عليهم لم يكتوا جارة الوقف وقال **فصل** لو كان الاجر كله
 للموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره ولا يشتر في الغلة
 فيمنع جوزه وهذا في الدور والحوايت **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 الضم والخارج وسائر الخون فليس للموقوف عليه ان يواجر ولو لم يشترط
 بجهان **فصل** في دعوى الموقوف عليه **فصل** في دعوى الموقوف عليه لو كان
 الموقوف عليه متعدد اقساما او اقساما او اقساما او اقساما او اقساما
 قال من ان كانت الارض عشرة جازمها بائتهم ولو خراجية لم يكن **فصل** في
 وفي **فصل** في دعوى الموقوف عليه **فصل** في دعوى الموقوف عليه لو كان
 وليس للموقوف عليه ان يستبد له ولو دفع الموقوف شيئا الى يد واحد
 الدار للموقوف يجوز لو لم يكن له بينة على ثبات الوقف والموقوف عليه

لو فعل ذلك

لو فعل ذلك لم يجز لانه ليس بخضيم **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 الموقوف ان العريضة وقف وبرهن فلو كان المدعي ادعى الدار **فصل** في
 لا يقبل بينة النوى وانما العريضة وقف والبناء للمدعي **فصل** في
 ادعى المشتري على بايعه ان البيع وقف يقبل في الاصح وينقض البيع
 ولو لم يقبل البايع انه وقف على ذكر في **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل لو برهن **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 وقف قبل بيعه يقبل وبطل البيع وليس للمشتري حبس المبيع بغيره
 ولو لا بينة له فالقول للمشتري ولو برهن المشتري انه كان وقف
 كذا لا يقبل لانه ساء في نقص ما تم به ولانه ليس بخضيم في دعوى التوبة
 عن الموقوف عليه قال صاحب جامع الفصولين القول بالوقف على
 غير المشتري وهو مستقل به فهو مما يخفى فينبغي ان يقبل كما في طلاق
 وخفق وتولية ليس بخضيم **فصل** في دعوى الموقوف عليه بريد المبيع
 فيسبح دعواه كما في الخبر يقول اطيعوا بؤيده ما قرأنا في **فصل** في
 انه يقبل في الاصح لكن لما قيل ان يقول الاول ان يكون الاصح عدم قبول
 اذ المشتري بريد ابطال حق الغير بنقض البيع فهو منتهى فيه ادعاه
 ندم في شرآه فزور على البايع دعوى الوقف لينقض البيع والله اعلم
 ان منقول ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر الواقف قيل لا يصح في الاصح
 يذكر الواقف عند حتم اذ الوقف عند هذا اصل الوقف على ذلك الوقف
 فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا للمجهول **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 واقفه بطل **فصل** في دعوى الموقوف عليه ينبغي ان يقبل لو كان قدما ولو ذكر
 الواقف لا المصنف يقبل لو قدما وبصرف الى الفقهاء وقف قدما ولو
 لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى النوى انه وقف على كذا
 وشهد بذلك فالحق انه يجوز اذ الشهادة على اصل الوقف بشهادة
 يجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم واما على الشرائط
 فلا يجوز المختار كذا في **فصل** في دعوى الموقوف عليه ينبغي ان يقبل
 وشهادة الرجال مع الشاهادة بمسماع ولو صدق حابه ولو شهدوا
 انه وقف على زيد واخوانه وقفه على عمرو يقبل وبصرف غلة الى الفقهاء

فصل في دعوى الموقوف عليه **فصل** في دعوى الموقوف عليه
 يقبل لو كان قدما ولو ذكر الواقف لا المصنف يقبل
 وبصرف الى الفقهاء ولو شهدوا على الواقف بالوقف لا يقبل
 الا اذا كان الواقف قدما وبصرف غلة الى الفقهاء

لا يملكها الفقهاء وقف ولو شهد آتة وقف على فقرا أو سجدته وهاهنا تصرف
يقبل وكذا لو شهد أهل مدرسة بوقف المدرسة أو أهل محلة بوقف المحلة
يقبل والمشايع فصلوا فيها فقالوا أهل المدينة إن كانوا باذنون الوقف
من ذلك الوقف لا يقبل ولا يقبل وكذا أهل المحلة وقبل هذه المسائل
كلها يقبل وهو الصحيح لأن كون الفقيه من المدرسة والرجل من المحلة
ليس ملازم بل ينتقل وشهادة أهل المسجد يقبل لأنهم لم يجزوا الأشخاص
بهذه الشهادة نفقا شهد آتة وقف حصته في هذه الدار أو الأخرى
وجعلها حصته للقبيل عندهم قبا ساء على مالو باع حصته في الأرض
ولم يعلم المشتري حصته لم يجز البيع عندهما لا عند من وقف بيده
ضبعة فأدعى آخرانها وقف واحضر صاحبها فطوى العقد
والقضاة الماضين وطلب الحكم به ليس للفاضل أن يقضي به فك
لأنه إنما حكم بالحجة وهي البينة أو الأثر لا الضمك إذ الخط مأثور
كذا لو كان على باب المحل وقف مضر وب يظن بوقفه حاله
لم يجز للفاضل أن يقضي بوقفه **فد** غصب قفا فنقص
مما أفد بنقصه يصرف إلى دمه لا إلى أصل الوقف لأنه بدل الرتبة
وحصل في الغلة لآلة الرتبة ولو زاد غاصبه في شيئا فلو لم يكن
مالا ولا حكم المال يوفد منه بل يشترط ولو كان مالا قاعا كغرس
وبناء أو بقلعة إلا إذا أضر بالوقف فبضم القلم والقائمة ضمنية
في غلة الوقف إن كانت والآية جواز الوقف ويعطى الجرة كذا
فصل وفي جسر بني الساجونية فزاد غيره في الغلة ليأفذه فلو
أجر مشاهيرة فليتموا فسخ الجارة في رأس الشهر لأنها في الشهادة
تنفذ عند رأس كل شهر ثم بعد الفسخ بغير البناء يرفع بناءه لو
لم يضر ولو ضر ليس للبناء رفعه لأنه وإن كان ملكا فليس له أن يضر
بالوقف لكن إن رضى المستأجر أن يأخذ المثل بناءه للوقف بقيمة منزله
أو مبنيا أبرها كان أقل فليتم أن يأفذه للوقف بأقل القيمتين
ولو لم يرض لا يجز إذا التمس بغير رضاه لم يجز فوجوه غيره وبني
البناء إنما إن يختص ملك ولا يمنع البناء صحة الاجارة من غيره

أدلة

أدلة لا يملكها الفقهاء وقف على ذلك البناء حتى لا يملك رخصه وقبضه حانوت
وقف عمارته لا تخايله صاحب العماره إن بنى بوجهه باجور فلو
كانت العماره لورفعت بستانا بكثر ما استأجره كلف رفع العماره
ويجوز من غيره إذا انفصلان عن الجوارح لم يجز إلا عن ضرورة
ولو كانت لورفعت لا بستانا بكثر بترك بيده **فصل** في النسي
عن أرض وقف عليها بناؤ مملوك كان صاحب البيت قد استأجر
الأرض باجور مثله بوقفه فبذل المنوي بعد زمان وزادوا مثله فبذل
مالك البناء والآية الجارة الأولى والمستوى الجدة لا يرضى الآيات المثل
الآن أهل المنوي ذلك جازي فم استأجره وقف ثلاثين
باجور مثله حتى جازت فوجبت اجرتها لا ينسخ في رواية
لأن الجوارح المثل بغير وقت العقد وينسخ في رواية ويجز العقد
والى وقت الفسخ لزوم المستأجر الأول وجب بعده لورضى السأجر
الأول بالزيادة فهو أولى من غيره ولو لم يمكن نسخ العقد بنا
كان فيها زرع فالأ وقت زيادة المستأجر الأول وبعد زيادة
بجور مثله وزيادة الاجرة تغير لوزادوت عند الكل حتى لو
زادوا أحدثا لا تغير هذه الزيادة **فصل** لو أجرة باجور مثله لا ينسخ
ولو أجرة باقل وجب الأقل فلو زاد آخر للمستأجر أن يخرج الأول
الآن بستانا الأول باجور مثله بنى السأجر باذن المنوي فلما مضت
المدة زاد في الاجرة لتقبل فرضي صاحب السكن بالزيادة فهو
أولى **فصل** المنوي لو سكن رجلا دار الوقف بلا جوارح لا يرضى على
السكن وعامة المستأجرين على أن عليه الجوارح سواء أعدت الدار
للغلة أو لاصيانة للوقف عن الظلمة وقطعا لا لاطمأن الفاسدة
وبقيت وكذا لو سكن دار الوقف بلا اذن وأقفه ومتولى لزمه
الجور مثله بالغاما بلم وكذا متولى باع وقفا فسكنه المشتري فقول
المنوي وولى آخر فأدعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري
الجور المثل أعدت للغلة أو لا **فصل** أجور القسيم باقل من الجور مثله قدر
مالا يتقارب الناس فيه حتى لم يجز فسكنه المستأجر لزم الجور مثله بالغاما

على ما اخذناه المتأخرون وكذا الواو اجارة فائدة **ط**
لا يضمن منافع الغلة في ظاهر الرواية وفي بعض ما في المتن
وما لا يضمن والمعدة للغلة اي يجب ان يكون المثل في غصب وقفا
فأجابه يجب المستحق على المستأجر ولو لم يوجبه الغاصب **فقط** متول
أبو بدوان اجابته لزمه فانه وكذا اب ابو منزر صغره اذ ليس
لها ولاية **فقط** سقط سكن بيتا شره فظاهرة وقف اوله يصير
يجب ان يكون مثل مقت من زرع في وقف بلا اذن متولك لا
غلة واجب شود با غلة زمين جنا نكه معهودت و ان يكون
سهم بكم جباري قال نكاه كنده وقف را كرام بهرست سزار
غلة باز مين برداشتن ان طلب بكند وقال بعض من
يجب الثالث او الرابع على عرف ذلك الموضع **فقط** متول شري
بمال الوقف و ان الوقف اختلج في ثوبه قبل الخرج بالوقف
فلا يجوز بيعه وقيل يجوز بيعه وهو الاذي في صحة الوقف وشروط
لزومه كلام كثير ولم يوجد هنا **فقط** متول اراد شره بغيره بغيره
لكنه موقوف على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد بوجوب
قبول حصة القاضى ثم انفقوا على انه لم يجز ويضمن المتولي لو فعل اذ
يجوز على الوقف شره ما يكون فيه عارة الوقف وزاد في الغلة
واما ما يكون وقفا على ذلك الوجه فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف
الاول الا يرى ان غلته تصرف الى عارة نفسه ما فضل بصرف الى
عمارة الوقف الاول **فقط** اجمع من مال المسجد في قبيل ليس للقيم
ان يشترى به دارا للوقف ولو فعل وقف يكون وقفه ويضمن
وقيل يجوز ان يشتري بانه في حجة ابن سكة **فقط** ولو ضرب الوقف
يجوز تحويله لغيره الى حال **فقط** استبدال الوقف باطل الا رواية
عن سن وقيل يجوز ان يكون مستجلا **فقط** يجوز لوجهه الوقف
فقط متول باع الوقف باء القاضى ورايه جاز ان يكون من
فقط قال بعضهم لم يجز بيع الوقف مستجلا فكلوا وهو الاصح
واقف افتقر الى بيع وقفه برفع الى القاضى حتى يبيع لولم يكن

فان كان له من الارض

ويضمن ان يشترى ببيع ما يملكه ولو اشتري ببيع عند الحاجة فهو موقوف
على الجواز

مستجلا

مستجلا وسئل **فقط** عن وقف تغذ استغلاله هل متولية ببيع
واشتراؤه ان كان مكانه بتمنه قال نعم قيل له لو لم يعطى ولكن يوجد بتمنه
ما هو خبره منه قال لا يبيع وقيل لم يجز بيع الوقف يعطى او لا وكذا
لم يجز استبدال **فقط** عن م لو يعطى فللقاضى ببيع واشترائه ان كان
وليس ذلك الا للقاضى وضعف ارض وقف عن الاستغلال ولو
بتمنه ارض هو اكثر ربحا منه فللقاضى ببيع واشترائه ارض اكثر ربحا منه
فقط شرط ان يستبدل بارض اخرى اذ اشاء او شرط ان يبيع
ويشترى بتمنه ما يصير وقفا مكانه جاز الشرط عند سن وعدم
جاز الوقف وبطل الشرط ولو لم يشترط الاستبدال بتمنه ما يصير
وقفا مكانه قال سن جاز الوقف وبطل الشرط وقال م بطلا
فقط عن م في مسجد غني لا يعرف بانه لاهل المحلة ببيع وصرف
تمنه في مسجد آخر اذ لم يشترط الواقف الاستبدال
اشترى في السر الى انه لا يملكه الا القاضى اذ ارادى مولى ولو شرط
الاستبدال لم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى فله ان
يستبدلها بغير العقار من ارض او دار وكذا لم يقصد الاستبدال
في بلد فلان يستبدل في اي بلد شاء **فقط** اجمع العلماء على جواز
بيع بناء المسجد وحصيه اذا استغنى عنه **فقط** ببيع بناء الوقف
جاز بعد التقدم لا قبله وكذا الشجر المثمر الموقوف جاز ببيع بعد
لا قبله ولو غير مثمر جاز قبل قطعه وبعده **فقط** وقف على فقراء
فاحتاج بعض قرأته ورفع الاداري القاضى فاعطاهم منه فم
كلما اذ هو بمنزلة الفتوى فله ان يرجع في المستقبل بان يعطى غيرهم
من الفقراء جميع الغلة اما لو حكم لا يعطى غير قرأته قيل نفذ
حكمه وقيل لا ولو وقف على اولاده نفذ عامة الشايح بغير حدود
الغلة لا يوم الوقف فالموجود من ولده يوم الوقف ومن ولد
بعده سواء من استحقاق الغلة اذا كان موجودا وقت الغلة
وكذا لو وقف على ثروة قرأته فمن كان فقيرا يوم حدود الغلة
يعطى له ولو استغنى بعده او كان غنيا قبله **فقط** وقف على اولاد

واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان يعني
بانهم لا يدخلون يقول الحقير يخرج عدم الدخول مخالف لما في كتاب
الامام فاصبحان كما سبأته بعد اسطرمد الامام فاصبحان
قال ارضي هذه وقف على ولدي وولد ولدي ولم يزد عليه يدخل
فيه ولده لصلبه واولاد بنيه يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد
الصلب على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر ويحل في ولد
البنات قال قتال يدخل وكذا لو قال ارضي وقف على ولدي وولد
ويقال على الرازي اذ وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكر
والاناث من ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الابن
الواقف دون ولد البنات ولو قال على اولادي واولادهم
كان ذلك كله يدخل فيه ولد الابن وولد البنات قال قتال
اسم ولد الولد في بنات اولاد البنات يتناول اولاد البنات فانه
ذكر في السير قال اهل الحضر بمنزلة على اولادنا واولاد اولادنا
يدخل فيه اولاد البنات واولاد البنات قال الامام السرخسي لان ولد
الولد اسم لمن ولده ولده وابنه ولده فمن ولده بنت يكون
ولد ولده حقيقة بخلاف لو قال ولدي فان بنت ولد البنات لا يدخل
في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد لصلبه وانما
يتناول ولد ابنة لانه ينسب اليه وفاقا عن محمد بن ولاد الولد يتناول
ولد البنات عند الصحابي بناء على ما في مسجد رضى الغلة وذهب قبل
بعض السنة لا يستر منه غلة بعض السنة والعبرة
لوقت الحصاد فان كان وقت الحصاد يؤخر من المسجد حتى يفسد
كبره وموت فاض في خلال السنة ويحل للامام اكل حصته
لو فقير او كذا الحكم في طلبه العام في المد آرس **فقط** مات امام
او مؤذن ولم يستوف وضيفته فانها تسقط لانها في معنى الضمان
وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانها كالاجرة ولو للامام وقف في يد
المستأجر فلم يأخذ الاجرة حتى مات فلو اجرة المتولي سقطت لولده

اجرة الامام

اجرة الامام لا يجعل القيمة من الاجانب مادام يوجد من ولد الامام
واهل بيته من يملك ذلك ولو اقام القيمة غيره مقام نفسه في حقته
لم يجز الا اذا اوفى من البه على سبيل العموم ومن حل اخذ للقاتل في
قيمة نصيبه اوقف لوضيعة الوقف وذكر في القاضي لا يملك نصيب
وصي وقيمة مع بقا وحتى الميت وقيمة الاغتصاب او اجرة منها
المتولي الواقف حتى تنضب القيمة الى الواقف لا القاضي فلو كان
الواقف ميتا فوصيه او ولي من القاضي فلو لم يوص فالترا ان يملك
القاضي وكذا **فقط** وقال وذكر في السير انه الى القاضي واقف
بشرط الولاية لرجل فمضى للواقف ايضا وله عزل من بشرط ونصيبه
فيه وقف وجعل له متوليا وبشرط التولية لا ولاده واولادهم ليس
للقاضي ان يولي غيره ولو فعله لا يصح مولى **فقط** اهل سجاد ارباب وقف
لوصيه او متوليا بلا او القاضي لم يجز هو المختار **فقط** اهل سجاد ارباب وقف
مدرسة فقبل بنائها بالوقف عليها قرى بشرط وجعل آخره
للفقراء وحكم قاض بحتة قبل لا يصح الوقف وقيل لا يصح
ويصرف الغلة الى الفقراء الى ان ينتهي المدرسة ثم الى المدرسة **فقط**
ارضه على اولاد فلان وجعل اخوه للفقراء وليس لفلان اولاد
جازا لوقف والغلة للفقراء فان حدث لفلان اولاد فالغلة لهم
فقط جاز جعل شيء من مسجد طريفا وبالعكس ارض الواقف
لو يجنب المسجد يجوز ان يزيدوا فيها في المسجد باذن القاضي وكذا
من الدور واخوانيت ولو لرجل ملك بجنب مسجد ضا على اهل بيته
ارضه بقيمة كرها وصح عن عمر وكثير من الصحابة انهم اخذوا
اراضي بكرة من الصحابة وزادوا في المسجد احرام يقول الحقير لعل
الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضا بل الظاهر ان يختص عالم يكن
في البلد مسجد اخذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذات
البه ثم فيه وجوب لكن الاخذ كرها اشد وجبانه ويؤيد ما ذكره في
القاضي اذ لا مسجد في مكة سوى مسجد احرام **فقط** مسجد واسع
جعل متوليه بعضه حائضا للمسجد لم يجز **فقط** لو لم يكن للمسجد ارض

وغيره ان لم يكن الواقف امينا ثقة فليكن الميزع ارضه غيره
وبوليته من يتقرب به

واجتاج الى العمارة لا بائس بان يوجب جانب منه مسجد مائة
 من جانب الطريق ليس له حكم المسجد بل هو طريق اذ لو لم يكن
 عاد طريقا كما كان قبله **قوله** وقفه على انه باختيار بطل الوقف ولو
 جعل ارضه مسجدا على انه باختيار جاز المسجد وبطل الشرط **قوله**
 اوصى لعمارة مسجد كذا او قسمة جاز **قوله** اعطى وراهم في عمارة
 مسجد ونحوها بطل الوقف لانه لا يطرأ على الوقف قال وقفت
 عشر من ديني على مسجد كذا لم يجز لانه منقول ووقف المنقول
 لم يجز الا في المنقارف استحقاقا لا جوارح وقدم وفاس
قوله اوصى في صحته بداره على مصباح المسجد يكون وقفاً بقرينة الخلعة
 حتى لو باعه متوليه بدار القاضى جاز كذا قال بعض المتأخرين وقال
قوله ينبغي ان يكون بخلته ولا يكون للقاضى ولا لغيره لا يقول
 اطيعه قوله يمنع محل نظر اذا الظاهر ان مبناه **قوله** ان الوقف
 حسن العين على تلك الواقف والتصدق بالمنفعة والفتوى على
 قوله من في ان الوقف يخرج عن ملك الواقف فما ذكرني
قوله اصح واولى كما لا يخفى والله اعلم وسئل **قوله** عن اوصى بشئ
 لعمارة مسجد في ان شئ بصرف قال عمارة بنية بطلت ولا
 تنسب قبل له ما حكم المنارة قال ذاك من بناء المسجد فيكون ان يبنى
 المنارة **قوله** قال ارضي هذه للسبيل ولم يزد عليه فلو كان من
 قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف والافلو اراد
 به الوقف فهو وقف ولو صدقة فهو صدقة يتصدق العينة
 لا بقيمة **قوله** يعني بنية في اجارة دار الوقف وبثلاث سنين
 في ارض الوقف ولا يجر الوقف ولا يجره ولا يجره وطالب التولية
 لا يولي وكذلك القاضى بنية ارضه فوق البناء ودون الارض
 لم يجز وقبل جاز **قوله** لو وقف على المصالح فهي امام وطلب
 ومتول وشراء وهن وحصر ومزاج لم يجز الاستدانة
 على الوقف الا اذا اجمع المصلحة الوقف كنعمة وشراء بذر فيجوز
 بشرطين اوله اذن القاضى الثاني ان لا يشترط اجارة العين

قوله في ارض الوقف ولا يجره ولا يجره ولا يجره وطالب التولية
 لا يولي وكذلك القاضى بنية ارضه فوق البناء ودون الارض
 لم يجز وقبل جاز **قوله** لو وقف على المصالح فهي امام وطلب
 ومتول وشراء وهن وحصر ومزاج لم يجز الاستدانة
 على الوقف الا اذا اجمع المصلحة الوقف كنعمة وشراء بذر فيجوز
 بشرطين اوله اذن القاضى الثاني ان لا يشترط اجارة العين

والوقف

قوله في ارض الوقف ولا يجره ولا يجره ولا يجره وطالب التولية
 لا يولي وكذلك القاضى بنية ارضه فوق البناء ودون الارض
 لم يجز وقبل جاز **قوله** لو وقف على المصالح فهي امام وطلب
 ومتول وشراء وهن وحصر ومزاج لم يجز الاستدانة
 على الوقف الا اذا اجمع المصلحة الوقف كنعمة وشراء بذر فيجوز
 بشرطين اوله اذن القاضى الثاني ان لا يشترط اجارة العين

والوقف من اوجها والوقف على المستحقين ليس من الضرورة
 والاستدانة القرض والشر او بالنسبة ويجوز للمتولي شراء متاع
 بالقر من ثمنه وبيعه وصرفه ويكون ربحه على الوقف كسند آل
 وقف عاقد لا يجوز الا في مواضع الاول لو شرط واقف ان ينفق
 قبضته المتولى القيمة ويشترى بها ارضا بدلا الثالث
 ان يجده غاصب ولا يبينه الرابع ان يرغب احد في بدل
 اكثر غلة واحسن صفقا على قول س وعليه الفتوى كما في
 فتاوى قارى الهداية لم يجز اجارة وقف باقل من اجرة
 المثل الا اذا لم يرغب احد الا بالاقبل او كان النقصان بمر
 شرط الاوقف كقص الشارح اى في وجوب العمل به في الوقف
 والدلالة الا في مواضع الاول شرط ان لا يفرغ القاضى من ارضه
 عزل غير الاهل الثاني شرط ان لا يوجب وقفه اكثر من سنة والظاهر
 لا يرغبون في استجاره سنة او كان في الزيادة نعم الفقهاء
 الخالفه دون الثالث شرط ان يقر او على قبره فالعين باطل
 الرابع شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على سائر المسكين ككل يوم
 فلما نظر القصد في غيرهم الحامس شرط ان يتصدق بغيره او ثلث
 مئة كل يوم فلما نظر ان يدفع القيمة من النقود في موضع
 آخر لم يطلب العين واخذ القيمة بالسوس يجوز زيادة
 القاضى على وخليفة الامام اذا كان لا تكفيه وكان عالما بفق
 السابع شرط عدم الاستبدال فللقاضى الاستبدال اذا كان
 الصالح ليس للقاضى عزل الناظر بغير وشكاية المستحقين حتى يشتوا
 عليه ضيانه وكذا الوصي والحاوي الذي يبداه من ارتفاع
 عمارة مشروط الواقف او لا اذا تم هو اقرب اليها واغم للمصلحة
 كحمام ومدرسة بصرف اليها قدر كفايتهم ثم السراج والبالا
 كذلك اشترطوا ظاهره ان يقدم في الصرف امام ومدرس وفاد
 وفراش ومكان مجتهدهم لتعبيره بالكتاب فاما ان يعطى المظ

يجوز

يقول الحق انما لا يخلف الشاهد لان التكلول بذل الخلف انما يكون
 فيما يجري فيه البذل ولا شك ان الشهادة في ما لا يجري في البذل فلا
 يخلف فيها هذا عندنا واما عند من لا يفرق بين التكلول والاشهاد
 بالشهادة ليس من الحقوق التي يطلب بها في الدنيا وحكم عليه
 بموجبها اذ لو قال الشاهد لك عندي شهادة في هذه المادة فكن
 لم اشهد بها لم يخبر على ادائها ولا يحكم على تلك المادة بحج هذا الاقرار
 ما لم يود الشهادة صريحا بلفظ الشهادة **مسألة** يشهد آية وقال
 سه ساله است فاذا اخبر جهار ساله لا يقبل شهادتها وتنهاه عن ذلك
 احد يقبلها لجواز كونها سه ساله وقت تحمل الشهادة والاشهاد
 صارت جهار ساله **فصل** لو وقفوا وقالوا حين تحمل الشهادة
 كان ستمائة او الآن كذا فشهدا بناء عليه يقبل وفيه ادعى ان
 هذا الفن ملكي فشهدا به وزادوا ابوع من يد المدعى يقبل شهادتهما
 بالملك ولا عبرة للزيادة اذ لا تعلق لها بالقضاء ملكا مطلقا
 ذكر محمد ان اداة اسير او مفقود او طلبت من الغاصب ان يرد
 قيمه للمفقود او مودعه بانفاق عليه ما من مال زوجها فلو قال احدكما
 انني شهدتك تكا حها ولا ادري طلقها ام لا ولم يقل انها اداة اليوم
 فرض لها القاضي النفقة لان ما عرف ثبوتها فالاصل فيه البقاء
 حتى يوجد المذيل الاصل المتمدن في تضمنين الشاهدان متى ذكر شأنا
 لا يجتاز اليه للفضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمن وما لا يجتاز اليه
 في الشهادة فذكره وتركه سوا **مسألة** انما اقرضه عام اول الف
 درهم فحكم به فبرهن المدعيون ان المدعى ابراه فقبل شهادتهما يوم
 بالبراة ورد المال لم يضمنها اذ لم يظهر كذبهما لجواز ان لم يعرفا بوقوع
 البراة ولم يشهدا بقرض بل بان عليه الف درهم والمسلم بها
 ضمنا وكجز المدعى عليه ضمن المدعى والشاهدان لانهما قد فعلا عليه
 ايجاب المال في الحال فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول حيث اقرضا
 فبيحوا القرض سابقا او في دارا وشهدا به وحكم له به ثم الحكم له
 اقرضه بالبناء والحكم عليه لم يبطل الحكم بالارض للمدعى وعمله كونهما

بارض

بارض وبنوا للمدعى نصا والباقي بحاله يبطل الحكم بالارض
 يدفع كل الدار للمدعى عليه اذ البناء في الاول دخل تبعا فلم يكن
 الاقرار بالبناء اكذبا للشهود وفي الثاني دخل قصد امكن الاقرار
 به اكذبا وبعض سبيل هذا الفصل قد سبق ذكرها في فصل ثلثة
 الدعوى وتحديد العقار **الفصل الخامس عشر** في التحليف
 وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين او بيمينه وفيه انواع
الاول قال اعلم ان التحليف يجري في الدعوى والصحة لا الكفاية
 لو انكر المدعى عليه وقال المدعى لا شهود لي او قال شهودي غيب
 او مرضي حلف المدعى عليه اما لو قال لي بينة حاضرة في المحضر
 او طلب بيمينه لا يخلف عنده **فصل** اشار باصبعه الى الخوالة
 ما لهذا على كذا صفة او دابة لا قضاء واما يخلف في غير ثبوت النفس
 وفيما جاز الحكم بتكول لا فيما لم يجز الحكم بتكول الثاني في قولنا طلع
 ما على البنات والحلف على العلم والتحليف على فعله على البناء
 او على فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به تحلف
 ثابتا كما في رد الفتن على ما يوجب الاثبات والسرقة عند البائع
 ادعى انه ستره من زبد فقال ذو البعد او عينه زيد ذلك وفتح
 الخصومة برهن او لا فان لم يبرهن وطلب المدعى
 عينه ان زيدا او دعه اياه يحلف بنائا بالثبوت او دعه ولا
 على العلم ولو على فعل الغير لان ثبوتها به وهو قبوله ولو طلب المدعى
 عليه بيمين المدعى يحلف على العلم بالثبوت ما لم يعلم ابداه لانه يمين
 على فعل الغير ولا يتعلق به شيء وعامة مرفق فصل التناقض
ثم الرهن ثم يد المرحضين فلو ادعى الرأض حلالا الرهن
 بدينه او يدفع المال الى المرحضين فلو ادعى الرأض حلالا الرهن
 وانكر المرحضين حلف بنائا ولو وضعه في يد عدل فاختلفا في حلاله
 حلف المرحضين على العلم **ثم** كل موضع يجب اليمن بنائا فحالة الفاش
 على العلم لا يبرهن تكوله ولو وجب على العلم حلفه بتأسقط عنه
 الحلف انما البت اقوى ولو تكفل بيمينه عليه وقيل هذا الفرع شكل

تدور في ادعاء المدعى انما ائتمنته في نفسه
 لا في مجلس الحلف قال ابو جهم قال لا يبرهن
 سقطت به في المنة مجتهدا في ما يجتهد في برهانه
 ان قول ابي حنيفة صحيح

انما يتبين في ما لا يتبين في العلم

يقول الحقير الظاهر والله اعلم ان الاشكال في هذا الفرع ^{شكك}
في فرع المسئلة الاولى اذ السكول انما هو بدل او اقرار وعلى كلا التقديرين
ينبغي ان يقضى بالسكول في كلتا المسلتين كما لا يخفى على من فهم
مقتضى **البيان** في كل موضع وجب اليقين فيه على البناء بخلاف
على العلم لا يكون معبراً حتى لا يقضى عليه بالسكول ولا سقط البيان
عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم بخلاف على البناء
بعبر اليقين حتى يقضى سقط اليقين عنه ^{ويقتضى عليه} اذ انك لا
اخلف على البناء الا بتعبير مطلقا بخلاف العكس ^و
تفاوت عاه رجل ولا يثبت بخلاف على العلم ولو ملكه هبة او ثمن او
فاد عاه آخر يخلف بناءا لو ارث حلف عن الميت والنيابة لا تجزى في البناء
كل يخلف بناءا ولا كذلك المشتري او الموهوب له لانه اصل نفسه
لما ناب عنه غيره ولا ان الشخص قد يموت فجعلنا ما في يده فلا
يدري اذ ارثه او غيره وفي يده فلا يقدر ان يخلف بناءا يجب على
العلم بخلاف هبة ونشأ اذ الموهوب لا يملك الا مال نفسه فالظاهر
انه لا يخلف بناءا انما يخلف على العلم في الارث لو علم الفاضل
بالارث او اقرب المدعى او برهن عليه ولا يخلف بناءا وكذا لو
ادعى وبناءا على الوارث يخلف على العلم ولو ادعى الوارث وبناءا
او عينا لمورثه يخلف حصة **بناءا** قال المدعى عليه ورثة من
فاخلف انت على العلم فله يخلف المدعى بانه ما يعلم انه وصل الى
من ابن فاحلف يخلف المدعى عليه بناءا ولو نكل المدعى يخلف
المدعى عليه على العلم ما يعلم انه ملك المدعى ادعى على ميت ما لا
فله ان يخلف كل الورثة على علمهم ولا يكتفى بمين احدهم ولو ادعى
الورثة للميت ما لا على رجل وحلف احد المدعى عليه عند القايض
كفي وليس لبقية الورثة ان يخلفوه اذ النيابة لا تجزى في الخلف
وكجزى في الاشكال ونظيره ادعى احد الشريكين حقا من الشريك
على رجل وحلف المدعى عليه ليس الا بالخلفه وبمثله ادعى رجل
حقا من شريكهما عليهما وحلف احدهما فله الخلف الا لو ادعى

جماعة من شراء على رجل خلف احد المدعى فالبقية المشتري ان يخلفوه
بخلاف الورثة يقول الحقير فعل المسئلة الاخير لم تكن جازان
النيابة في الاشكال فبناءا بطله عليه مطروحة فاحتمل الى الاشكال
والعجب انه لم يتقرر له احد والله اعلم **جمع** لو وقع الدعوى
من فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال
مشتري او استأجرت او استقرضت مني او خذوه فاذ خلف بناءا
وقد قيل الخلف على فعل الغير ان يكون على العلم اذ قال الحقير
لا علم لي به اما لو قال لي علم به يخلف بناءا لا يري ان المودع
لو قال قبض المودع يخلف بناءا وكذا وكيل البيع لو باع ولم يسم
المشتري ثم اقر الوكيل ان موكله قبض عنه والموكل موكله يخلف
وكيله بعد قبض موكله فبشر المشتري وهذا الخلف على فعل الغير
وتكن الوكيل ما ادعى انه علم به حلف **بناءا النوع الثاني** في
بما يقع الخلف على الحاصل والتخلف على السبب **جمع**
ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعى دينا او ملكا عين
او حقا عين وكل منه على وجهين اما ان يدعى مطلقا او بناءا
على سبب فلو ادعى دينا ولم يذكر سبب يخلف على الحاصل بانه
قبلك ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا عين حاضر
او حقا عين حاضر ادعاه مطلقا ولم يذكر سبب يخلف على
الحاصل وهذا الفلان ولا شيء منه ولو ادعى بناءا على سبب بان ادعى
دينا بسبب فرض او شراء او اذعى ملكا بسبب بيع او هبة او اذعى
غصبا او وديعة او عارية يخلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على
السبب بانه ما استقرضت ما غصبت ما اودعت ما شئت
من ما بيعت منه وحنس انه يخلف على السبب في هذه الصور
وذكر **ش** هذه الرواية مطلقة ولم ينسبها الى س **كان** ومن
س يخلف على السبب في الصور المذكورة الا عند تغير المدعى
عليه نحو ان يقول ايها الفاني قد بيع الانسان سينا ثم قيل
فخلف الفاني على الحاصل **جمع** وذكر شمس **الجمعة** اطلقا

رواية اخرى عن سنان المدعي عليه انك السبب في التبرع لوقال
 ما على يد غيره يحلف على الحاصل **فانما** وهذا احسن الاقوال
 عندي وعليه اكثر القضاة يقول الحق وكذا في مختارات النوازل
 لصاحب الهداية رحمه الله **وقال** ينبغي ان يقول لمن له القرض
 يحلف على السبب او على الحاصل كيف اراد من المصلحة **وقال** يحلف
 على الحاصل في سبب يرتفع برافع بعد ثبوت كسبه ونكاح وطلاق و
 غضب وتغريم بانه ما يتكلم به قايما الآن او ما هو باين منك
 الآن او يجب عليك رده الآن او ما يجب عليك حق التغريم ولا
 يحلف على السبب ما بعده ما يحتملها ما يقتضيه ما عصبته ما شئته
 والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع برافع
 وقوعه كبيع ونظايره فالحلف يكون على الحاصل لا السبب عند
 حتم الا اذا كان فيه ترك النظر للمدعي يحلف على السبب اجماعا
 كدعوى شفعية باجور ونفقة بنتوته ويحلف في سبب يرتفع
 على السبب لا الحاصل اجماعا كدعوى مسلم يدعي عتقه بخلاف امته
 وعند حتم **الا** اذا ادعى الاضرار بالمدعي او كان سببا لا يتكلم به
 يحلف على السبب وعند من التحلف على السبب هو الاصل
 الا اذا ادعى المدعي عليه فحينئذ يحلف على الحاصل **وقال** وذكر
 الحضا في دعوى ودعيه غير حاضرة يحلفه بانه ما له هذا المال
 الذي ادعاه في يدك ودعيه ولا شيء منه ولا قبلك هو منه لانه
 متى انقضى او قل عليه نسألكم يكن في يده ويكون عليه قيمة
 فلا يلتزم بقوله في يدك بل يضم اليه لانه قبلك هو منه احتياطا
 وهذا يستقيم على رواية البردوي لانه يحلف على الحاصل ولو ادعى
 اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان او فلانة
 اليك يحلف المدعي عليه بانه ان رد الكل اليه ليس بواجب عليك
 فاذا حلف بانه الحضومة ولو ادعى وضعا ما ينقل فلو حلف
 في مجلس الحكم يحلف ما هذا الملك المدعي من الوجه الذي يدعيه

لا يمكن ترك الرق على الامة بالردة والحق
 والسبي وبيع العبد في نفيق العبد
 والحق والابتداء على العبد لم يرد

ولا شيء منه

ولا شيء منه ولو غابا عن المجلس فان اقر المدعي عليه انه بيده
 وانكر كونه ملكا له طرفة احضاره للاشارة اليه فلو انكر كونه بيده
 يقول المدعي ستمه وهذا السبب الى جنبه وستمه قيمته وهل شرط بيان
 القيمة فيه اختلاف ثم اذا استمر جميع ذلك حتى صرح دعواه ولا يثبت يحلف
 بالهدايبك هذه الامة التي ذكرها ولا شيء منها ولا شيء عليك
 ولا قبلك ولا قيمتها التي سماها وهي كذا ولا شيء منها **وقال** ستمه آه
 وقبضه ثم ادعى آخر ستمه من البايع قبل ستمه به يحلف المدعي
 عليه على العلم بانه ما تعلم انه ستمه قبلك الا ان يقر من يقول
 قد يشترى الرجل شيئا ثم يفتخه البيع باقالة او غيرها فالقالة
 يحلفه ما يعلم ان بينهما بيعا قاطعا **الكس** عنه **البيع** الا ان يبين
 ما يجرى فيه التحلف وما لا يجرى **فان** وفي الزيادة ان كل
 موضع لو اقرت له فاذا انكر يحلف الا في ثلث مسائل كقول
 شراؤه وجد عيبا فاراد الرد وآراد البايع تحليفه بانه ما يعلم ان
 الموكل رضي بالعيب لا يحلفه فان اقر الموكل لزومه الثانية
 وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المدعيون ان موكله ابرأه
 الدين **فان** يحلف الموكل على العلم لا يحلفه ولو اقرت له كونه
 لم يذكر ان الشئ في خلاصة **وقال** النيابة تجزى في الخلاف
 لان الحلف فوكيل وصحي ومنول واب صغير يحلف
 ولا يحلف الا اذا اوضح اقراره على الاصل كوكيل بيع او حصته
 في الرد بالعيب يحلف لان اقراره صحيح على موكل فكذا انكوله
وقال ولو ادعت نكاحا او ادعاه فلا يحلف عندك خلافا لما
 وكذا الواو على ولي صبيته انه زوجهها اياه فانكر الولى يحلف
 عندك اذا النكول اقرارها وقرار الولى على وليته بالنكاح
 عندك وكذا لو كان الدعوى في الرضا بالنكاح او في الاز
 بالنكاح يحلف عندك لا عندك اذا النكول بذل عنده **وقال**
 يجرى فيه البذل فالنكول فيه حجة والبذل لا يجرى في النكاح
 فلم يجر فيه البيان ولو ادعى عليه انه تزوجه بالغة لا يجرى عندك

فان كان المدعي عليه
 لا يمكن ترك الرق على الامة بالردة والحق
 والسبي وبيع العبد في نفيق العبد
 والحق والابتداء على العبد لم يرد

ايضا بخلاف الصبي لان اقرار الولي على وليته البالغة بالنكاح
لم يجز اجماعا بخلاف الصبي عندنا ولكن يحلف البالغة على ما
لانه على فعل الغير ولو ادعى عليه انه تزوج امته يحلف المولى عندنا
ولو كبره لان اقراره على امته بالنكاح يصح عندها وعلى قول
اذا لم يحلف فلو قالت المرأة للقاضي لا يجلسني التزوج لانه زوجي
وانكر الزوج يقول للقاضي قل لها ان كنت اراة فان طالق
فخالص لو كانت اراة ولا يلزمه شيء لانه لم يكن مقرا بالنكاح
وروي لا يحلف في نكاح ورجعة والف في ابلاء وابتلاء ورجعة
ونسب وولادة ولعان عندنا وعندنا يحلف فيما عدا
الحد واللعان قال الامام قاضيان الفتوى على قولهما وقيل
ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي عليه فان راة مقبلة
اخذت بقولها وان كان مظلوما لا يحلفه اخذ بقولها كذلك
الكافي يقول الحنفية قال الزبيدي في شرحه لكن بعد ذكر ما في الكافي
من قوله وقيل ينبغي في هذا اختيار المتأخرين من مشايخنا
عندنا في نكاح ورجعة وفي الف في ابلاء ورجعة ونسب وولادة
واستبلاء وعندنا يحلف ويقولها بغيره وهذا اكل اذ لم يمت
المدعي بغيره هذه الاشياء مالا اذ ادعاه بان ادعت طلاقا
وفجر او نكاحا ونفقة يحلف وفاقا وكذا الوادع على ما عيب
اخوة وانكر الاخر اخوته ثم ادعى له حلفه في الاشياء السبعة
يحلف على ما حصل اذ ادعى شرا فان ذكر نفقة حلف خصمه بهذا
ملك المدعي ولا شيء منه بسبب يدعيه ولا يحلف بالله ما عت
وان لم يذكر نفقة عنه يقال له اضرب عنه فاذا اضرب حلفه القاضى
فبعض هذا الثمن وتسلم الثمن من الوجه الذي ادعى وان شاء
حلفه ما بينك وبين هذا شرا او فاقم الساعة والحاصل ان دعوى
مع نفقة الثمن ودعوى البيع ملكا مطلقا وليس بدعوى التقديرات
بصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى البيع مع
تسلم المبيع ودعوى الثمن معنى وليس بدعوى العقد وهذا

على
فعلت ادعت فاحص وانكر اخذت بعضهم انه يحلف بالله ما بين زوجة في
فان كانت زوجة في فوط لى باين او البين في نكاح عندنا
وبيعق وانما يحلف بالله والمطلقة يجوز له ان يحلف بالله فيسقط له
معلقة لادان زوج ولا مطلقه وادعى النكاح فحلفه الفدية
للدعوى حلف الزوج على العمل فان حلف انقطع الفدية وان لم
حلف المرأة بآثارها فحلفت في الدعي **ط** ادعى امرأه وقال
كل من تزوجها فاقوت لاحد بها وانكرت لا يحلف
له المرأة وفاقا وكذا الوهم فحلفت لاحد بها فحلفت
المرأة لا ضرر **ط** ادعى نكاح امرأه فاقوت لاحد بها قال
نفسه ليس له بها حلف لا ضرر ما لم حلف المقر على دعوى الاخر
في حلف المقر المرأة على دعوى الاخر فان حلف المقر على دعوى
فروق بينهما ثم حلف المرأة لا ضرر فان حلفت برئت وان حلفت
نفسه زوجة له متى

يفي

بصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن **النفق** **الخامس** مسائل
منقولة متعلقة باليمين **ب** باع ثوبا فادعى ان ثوبه له غصب
منه البائع لو اراد اخذ القيمة يحلف البائع لا لو اراد اخذ العيان
او دعوى العيان على غيره في البذل لا يسمع ادعى شرا وقال خصمه
ما بعته منه شيئا فحلف على الحاصل ما هو ملك هذا المدعي
او دعاه بيمين سمعه ولا يحلف ما بعته ولو ادعى البيع وقال خصمه
ما شريته فلو ادعى انه سلم المبيع الى المدعي عليه لم يقبض به
ماله فملك هذا ولائنه ولا يحلف ما شريته بيمين او دعاه ويحلف
على العيان واليمين جميعا كما في دعوى الشراء ولو ادعى انه باع ولم
يسلم ولم يقبض منه يحلف ما هذا المبيع بهذا البيع الذي يدعيه هذا
التمن المستمي وهذه المسائل كلها ظاهرها التزوية ولو ادعى كفاية
بمال او بعرض حلف على الحاصل لو ادعى كفاية محبته بالله ماله
فبذلك هذه الالف او هذا العرض بسبب هذه الكفاية التي يدعيها
بذلك لئلا يتناول كفاية اخرى وكل الكفاية بالنفس يقول بالله ماله
فبذلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفاية التي يدعيها او على
مالا فانك فاصطلي على ان يحلف المدعي عليه وهو برئ من المال
يحلف بطل الصلح والمدعي على دعواه ولو برهن اخذه والاكفية
القاضي لو لم يكن الحلف الاول عند القاضي اذ البين عند غير القاضي
لا يعتبر اذ المعبر عن فاعلمه الخصم من عند غير فاعلمه ولو كان
عنده لا يحلفه ثانيا وكذا الواصطلي ان المدعي له حلف فالحديث
عليه من المال بطل الصلح ولا شيء على المدعي عليه اى لا يحلف
حل كما ان النكول عند غير القاضي لا يعتبر فكذا التحليف
مدعى قال ان حلف المدعي عليه فانا برئ او قال فدعوى بطلته
لا بطل دعواه عليه وبين مؤجل فاراد حليفه ينبغي للمدعي عليه
يسأل القاضي ان المدعي عليه او نسبه فلو قال حاله حلف
ماله عليه هذه الالاهم التي يدعيها وبسبب ذلك قال بعضنا
انه ليس له قبله شيء فلو لم يبرهن ان يدعيه بيمين او ان لا يبرهن

ادعى ان المدعي له حلفه
ولا يسمع ولا يحلفه اذ رده لانه يمين ابره مكتوبة على النسخ

وباليمين

عليه
ق
و
.

عرض البعدين على المدعي عليه ثلث مرات ليس بلان في ظاهر الرواية
حتى لو حكم بكونه مرة او في نفع حكمه وهو الصحيح به اخذ عامة المشايخ
وقيل لا ينفذ حكمه ولو عرض عليه البعدين ثلث مرات فابى ان يحلف
وحكم عليه ثم قال انا احلف لا ملتفت اليه ولو قال احلف قبل الحكم
عليه قبل من ذلك وقيل بشرط كون الحكم على ثور النكول وقيل لا
بشروط ذلك وقيل بشرط كون الحكم على ثور النكول وقيل لا
بشروط فان استعمل المدعي عليه من الفاضل بيمين او ثلثة ايمان
عرض عليه البعدين ثلث مرات وكل في كل مرة فلا باس بان يحلف
ولو لم يهل وقدم جاز ولو عرض عليه البعدين ثلثا فلم يقبل لا احلف
بل سكت كل مرة يحكم عليه وكذا لو امتنع عن جواب المدعي بسكوت
فالقاضي يجعله ناكلا او النكول فهو عان حقيق وهو ان يقول
لا احلف وقسمي وهو ان يمتنع عن البعدين وليس في لسانه
افتمتعه عن البعدين او في اذنه ما يمنع سماع كلام القاضي او في
على قن حجر مالا او حقا فلكل من اعضاءه وحليفه سواء كان
دينا يؤخذ به في الحال كدين الائلاف ونحوه او دينا يؤخذ به بعد
حقته لاني الحال كدين المهر والكفالة ولو ما دون ذلك حكم القس
الحجر **عيت** صبي ناج او قن ناج يحلف ويحكم عليه بكونه وفي
قن حجر لو كان المدعي مالا يؤخذ به مالا فلكل من اعضاءه
مجلس الحكم وكذا المأذون ولو اذعن على صبي حجر فلكل من البعدين
له حق اعضاءه لعدم ثابته اذ لو اقر لا يصح فلا يحلف ولو لم يقر
والمدعي بسبب اتلاف محل شرط اعضاءه قن فضل من يصلح
ضمما وقيل لا يحلف صبي ما دون حتى يدرك وقيل يحلف ويحكم بكونه
وعن م حلف صبي ثم ادرك لا يحلف وهذا قول على ان يمينه معتبر
اراد حليفه فبهر ان المدعي حلف على هذه الدعوى عند قاضي
بله كذا يقبل ولا يثبت له فله حليف المدعي لانه يدعي اياها حقه في البعدين
ولو اذعن ان المدعي ابراني عن هذه الدعوى ليس له حليفه انه لم يقر
عنهما اذ المدعي بوعده استحق الطعاب على المدعي عليه وطول
انا اقر او انكار وقوله ابراني اني ليس باقر او انكار

فتاوى لو حلف المدعي عليه سكت وقسمي فله ان يسكت ولم يجب
بخدمته كغيره في حاله ان يقر اتمتعه من الكلام او ان يسكت
فانه ساقط من ايمانه ليس به اتمتعه اعادة الرجوع ويؤمن عليه البعدين
ثلاث مرات لم يقسمي **در كوز** قال المدعي عليه فله حليف المدعي عليه
المدعي عليه هذه الدعوى عند قاضي بله كذا فانه المدعي عليه
المدعي عليه يقبل ولو لم يقر او اذعن حليف المدعي جاز **عيت**

فلا يسمع وقال له اجب خصمك ثم اذعن ما نشت وهذا بخلاف
بالو قال ابراني عن هذا الالف فانه يحلف اذ دعوى البراءة
عن المال اقرار بوجوبه والافرا جواب ودعوى الابراء مسقطا
فبترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصحيح ان يحلف على دعوى
البراءة كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال **ح** وعليه اكثر
فضاء زماننا ادعي المشتري على وكيل الشفعة ان موكله سلم
الشفعة لا يحلف نيابة عن موكله والنيابة لا تجرى في اليمين كوكيل
بقبض دين اذا ادعي الغريم ان موكله ابراه لا يحلف الوكيل
وبدفع الدين من ثم هو على خصوصية مع موكله فادعي تسليم وكيل
غير مجلس الحكم لا يحلف لان تسليمه في غير مجلس الحكم لا يصح ولو اذعن
تسليمه في مجلس الحكم يحلف عنه هما لان تسليمه فيه يلحق عندهما فاد
فعلا الوافر به لانه فلو انكر حلف والخبرة بخيار البلوغ كما بلغت بحيث
او بسن يسعي لهما ان يختار نفسها شفع او بلغه الخبر يسعي ان يطلب الشفعة
وتشهد على اختيارها بنفسها لو عندها من يصلح لذلك والا
تخرج الى الناس وتختار ثانيا وتشهد ولو لم تختار في بينها
وخرجت بطل خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها
لكن شرط لاثباته بينة فيبطل عنها اليمين والتحليف على اختيارها
كتحليف شفع على طلب شفعة فلو قالت للقاضي قد اخترت
نفسى حين بلغت طلبت الفرق صدقت مع اليمين ولو قالت
بلغت امس وطلبت الفرق لا تصدق وتحتاج الى بينة تستفج قال
طلبت حين عثت صدق لا لو قال علمت امس وطلبت فعليه البينة
وهذا لانها اضافا لاختيارها والطلب الى الماضي حكما مالا يمكن
استينافه في الحال ومن حكى مالا ملك استينافه حالا لا سيما
بلانية واذا لم يضاف الى الماضي بل اطلقا كالمها فقد حكى مالا يمكن
استينافه لانا نجعل الجارية كأنها بلغت الآن واختارت نفسها
الآن وكذا الشفع اذعت على زوجها نفقة العدة لا يحلف على
الحاصل ماله عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعي اذ لا نفقة

او قاتل من بعثت **ح**

فانها

للمبتوء عند الشافعي فربما بنا قول قوله فيحلف على السبب فأي معتد
 عنك من الوجه الذي تدعي وكذا خلت بمهرها وانكر الزوج فله القول
 فيحلف على السبب عند س ويحلف على الحاصل في ظاهر الرواية
 اقران الموهب له قبضها في المجلس او بعد بامره ثم قال انه لم يقبض
 واقرت به كذا وبناو سال القاضي ان يحلف الموهب له بانه لم يقبض
 يحكم هذه المسئلة التي تدعي فعند محمد لا يحلف المتناقص وعند س يحلف
 هذا الخلاف لو اقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى انه ما قبضه وطلب
 من القاضي تحلف البائع بانه لم يقبضه ثم ادعى المشتري بحكم هذه المسئلة
 الذي يدعي والبائع لو اقر بقبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه او اقر بالبيع
 ثم انكر وقال اقرت كذا وبناو اراد يحلف المشتري والداين لو اقر
 بقبض دينه واستشهد عليه ثم انكر قبضه واراد يحلف الدينون والمقرين
 لو انكر الدين وقال اقرت به كذا وبناو اراد يمين المقر له فالحلف على خلاف
 مروي يقول يوسف يعني اذا المعنا وفيما بين الناس ان البائع يقبض
 المبيع والمشتري يقبض المبيع للاشهاد وان لم يقبضه وكذا المستقر
 يكتب او لاخط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال عادة فلو منع
 المتناقص صحة الدعوى والتحليف بطل حقوق الناس وكذا
 وكل موضع اذا ادعى انه كان كذا بقبضها اقر لا يحلف على قول ح م
 ويحلف على قول س والثاني فاذا كان في المسئلة خلافا فليس
 يفرض الى رأي القاضي والمفتي ولو شهد البائع على البيع وقبض
 الثمن ثم ادعى التلويح وطلب يمين المشتري على ذلك يحلف وفاقا
 اذا البائع لم يبا قبض اذ لم يوجد منه اقرار ببيع مطلقا والبيع قد يكون
 حذوا وقد يكون تلويح فيصح الدعوى والتحليف ويحلف ما شرط
 كون هذا البيع تلويح قال س اربعة اشياء يحلف القاضي الخصم
 فيها بلا طلب المدعي احد ها شفع طلب الحكم بالشفعة يحلف بانه
 لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وعند ح م لا يحلف الثاني
 بكر بلفظ وطلب من القاضي التفرغ يحلفها لقد اخبرت القرفة
 حين بلغت وان لم يدع الزوج الثالث مستر اذ ردا بغير

يحلف

يحلف القاضي انه لم يرض بالخيب ولا عرضة على البيع منذ اراه الرا
 حراة سالت القاضي ان يفرض لهما نفقة في مال زوجها الغائب يحلفها
 ما عداك نفقتك حين خرج ويجبان يكون مسئلة النفقة عند ح م
 وفاقا **فانما** يحلفها بانه ما استوفيت النفقة ولم يكن سببا
 ما يمنع النفقة كشوز وغيره وياخذ منها كقبول نظر الغائب وقال
 في كتاب الدعوى رجل ادعى دينا على ميت وابنته بينة قال القاضي
 يحلف القاضي بانه ما استوفيت منه شيئا ولا ابرائه يحلف القاضي
 على هذا الوجه نظر الميت والوارث الصغير وكل من عجز
 عن النظر بنفسه لنفسه **خلاصة** واجمعوا على ان من ادعى
 دينا على ميت يحلف بلا طلب وصية او ارث بانه ما استوفيت
 دينك من الميت ولا من احد اداده اليك ولا قبض لك فاقبض
 بامر ك ولا ابرائه منه ولا شئ منه ولا اخذت بذلك ولا بشئ
 منه ولا عندك ولا بشئ منه رهن هذا في شرح ادب القاضي لخصا
 المصدر **الشهادة** ادعى عبدا واراد التحليف فقال ذو اليد هو
 لفلان لا يدفع عنه التبعين اليه من خلاف ما لو قال هو لابي الصغير
 وفي موضع آخر لو قال ذو اليد هذا لابي الصغير او قال لفلان يحلف
 فلو نكل حكم عليه ثم ينظر لموع الصبي ان صدق المدعي في دعواه فالأ
 ماض وان كذبه يؤخذ العين من يده ويدفع الى الصبي ويضمن الاب
 للمدعي قيمة العين وبعض المشايخ فرقوا بين اقرار للصبي وبين
 اقرار للغائب كما مر وبعضهم سوا بينهما وقالوا يحلف في الفصلين
 كما مر دفعا للحملة واستدلوا بما لو ادعى دارا فقال ذو اليد انه وقت
 على كذا اجاز اقراره ويصير وقفا لكن لا يدفع العين عن ذي اليد
 فيحلف فان نكل ضمن قيمة الدار للمدعي ولو برهن ذو اليد على الوقف
 لا يدفع عنه العين ولا يدفع خصومة المدعي اذ صار وقفا قبل
 ان يبرهن فصار البينة كالعدم ويحلف الوصي لو ارثا لصا اقراره
 في نصيبه ولو لم يكن لا يحلف اذ اقراره لم يحل لا اقراره على الغير **س**
 الاب او الوصي او المتولى او القيم فيما يدعي عليهم او على الصبي خصم

هذا من ريب ان لا يملك الميت حلفا على ما استوفاه ولا يملك
 منه وان لم يدر الوتره لا يستيف في الغنا وروا ان ابرار
 التحليف لا يملك الميت

في حق سماعة البينة لاني حق البين لان اقرارهم على الصبي والوفد لا يصح
 الشبهة تجري في الاختلاف للحلف فوكيل وصفي ومنول واب
 الصغير يستخلف ولا يحلف الا اذا صح اقراره على الاصل كوكيل
 ببيع او خصومة في زرع بعتب شأ هذا كثر مما دة الحلف
 مدعي عليه قال كذب الشاهد وادخل الحلف المدعي ما يعلم انه كاذب
 لا يحلفه قال المدعي عليه ابن شاهد مقرر انه است بيش
 اركواهي كذا ابن محدود ملك منبت ياد عوى كرهه است
 ابن را بر بيش زكواهي وادخل الحلف الشاهد او المدعي لا
 يحلف وليس المدعي عليه يحلف المدعي ان ما يخذ ياخذ بحق
 لو طلب المدعي عليه حلف الشاهد او المدعي انه لا يعلم ان الشاهد
 كاذب لا يجيبه القاضي لانا ام نايك ام الشهود والمدعي لا يجب
 عليه يمين لا سيما اذا اقام البينة وفي التمهيد للفقهاء وفي
 زماننا لما تعذرت التزكية لغلبة الفسق اختار القضاة استخفاف
 الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى لمصنوع غلبة الظن انتهى
 وفي مناقب الكندي اعلم ان الحلف المدعي واثب بهداه
 منوع باطل والعمل بالمنع حرام وقد ذكر في فتاوي
 القاضي الفاضل وخزانة المفتين ان السلطان لو امر قضاه يحلف
 الشاهد يجب على العلماء ان ينصحو السلطان ويقولوا له لا
 تحلف قضائك امر ان اطاعوك يلزم منه نسخ الحاق وان غصوك
 يلزم منه سخطك الى اخر ما فيها انتهى كلام الاشباه في اثار
 شهاب او اجره او او دعه فبهم اخبر انه لا يحكم بشئ حتى
 يحلف لا يبعث ولا وهب ولا اذنت فيها ولا هو خارج عن
 ملكك للحال فلو حلف وحكم بالمال للمدعي فقبل فبضه او هلك
 في يده بغير المدعي ضمن الدافع او القابض فلو ضمن الدافع لا يرجع
 على احد ولو ضمن القابض لو كان القابض مودعا او مستأجرا
 او من يمارج بما ضمن على الدافع ولا يرجع المستعير لانه حامل
 لفه ادعي فتاوي برهم والادعي ذو البينة شرا من آخر والمدعي

لو كان المدعي عليه الشاهد كاذب الحلف ان الشاهد
 ان الشاهد يحلف برهم على عوايه وطلب الشاهد ان يحلف المدعي
 محقق في الدعوى على الشهود وما دون او يحقون في الشهادة كجيبه
 قال عدله خوارزمي يحلف برهم كلف الشاهد لا يرد
 من عندنا فاذا قال الشاهد حلف ولا يرد حلف ولا يرد
 بغير الشهود وفالحلف حقيق وانما الشاهد انما
 يحلف باليمين لا باليمين لانه لا يلزم عليه
 مقدم على الشاهد ايشاء بغير حلف بيمينه او البطلان
 لم يحلف وروى انه قد حلف بيمينه

سلم

سأله المبيع فالمدعي يحلف لانه ادعي عليه معنى اذا اقر به لزمه فلما انكر
 يحلف على ما يصل ما هذا الذي البدي يقول الحضر في فصل الشافعي
 في مسئلة دعوى الملك المطلق نقلا **في** ما يقيد انه لا يسمع
 فليظن هناك **في** غريم الميت ادعي ابقاء وبيته للميت يحلف ورثته
 على العلم ما لم تعلم ان ابائكم قبضه ولا شئنا منه ولا يرى اليه قال
 صاحب جامع الفصولين اقول قوله ولا يرى اليه لا حاجته اليه
 لانه يدعي الابقاء لا البراءة فلا وجه لذكره في الحلف يقول
 الحضر قوله لا حاجته اليه محل نظر لانه المدعي هو ابقاء مجموع الذين
 فلو اردت شئونه بالحلف عليه لاكتفي في الحلف بلفظ ما تعلمون
 ان ابائكم قبضه فزيادة لفظ ولا شئنا منه تدل فطعا على ان
 المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث
 نظرا لغريمه وشقيقه عليه ويجوز ان يكون وجه زيادة ولا يرى
 وانه احتمال ان الغريم يجوز فاراد بالابقاء ابراء نظر الى اتحاد مالهما
 وهو خلاص الزمة **في** ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق اذا
 اليمين بانه دون غيره لقوله عليه السلام من كان منك حالفا يحلف
 بانه اولي ذوقيل في زماننا اذا الخ الخصم جاز للفاضة
 ان يحلف بذلك لقلة المبالاة باليمين بانه وكثرة الامتناع
 بسبب الحلف بالطلاق **في** لكن اذا تكلم لا يقضي عليه بالتكلم
 لانه امتنع عما هو منه عن شرعا ولو قضى عليه بالتكلم لانه امتنع
 لا ينفذ القاضي لو حلف المدعي عليه يحلف ثم قال القاضي بانه
 كذا ابن سوكندرا است حوردي فكل من هذا اليمين لا يحكم عليه
 حقه بخلاف مرة وحلف ادعي اشياء مختلفة اجنس وانكر كل فاقا
 يجمع الكل ويحلف بيمين واحدة اقر فمات فقال ورثته انه اقر كاذبا
 فلم يحج اقراره والمقر له عالم به ليس لهم حلفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق
 لهم حق بمال المقر فصح الاقرار وحيث يتعلق حقهم صار حقا
 المقر له **في** اقر فمات فقال ورثته انه اقر بيمينه يحلف المقر بانه
 اقر كذا اقرار صحيح واث ادعي ان مورثه اقر بيمينه قال بعضهم

المنه رجمة

خلاصة في النكاح والصبر الحلف واليمين واليمين الحلف
 الزمت بيمينه فانما هو منعه من يمينه ان الراي الى القاضي فلو حلف
 الشاهد بالطلاق فنقل وقضى بالمال لا ينفذ قضاه

لا تخلف المقر ولو ادعى انه اقر كاذبا لا يقبل يقول المحقق كان ينبغي ان
 يتخذ حكم المستلزمين ظاهرا اذا اقر كاذبا موجود في النتيجة ايضا
 ولعل وجه الفرق هو ان النتيجة ان يظهر احد شخصين او كلاهما
 في العلن خلافا لما تواضع عليه في السر ففي دعوى النتيجة يدعى الوارث
 على المقر فخلاله وهو تواضع مع المقر في السر فلا يخلف بخلاف
 دعوى الاقرار كاذبا في الجحفي على من ادعى فيها صوابا ادعى مالا
 فانكر فادعى في مجلس آخر انك ستملكه متى فطرت به مفرافا فانكر
 المال والاستعمال قبل يخلف على المال لانه يصير بالاستعمال مقرا والافار
 حجة المدعي والمدعي عليه لا يخلف على حجة المدعي فانه لا يخلف بانه ما
 للمدعي بينة الا ترى انه لو ادعى الاستيلاء او الاقرار وحقا بسبب الخط
 وانكر كونه خط لا يخلف على ذلك عليه دس فافتر به ثم انكر اقراره
 قبل يخلف على اقراره وقبل يخلف على نفس الحق يقول المحقق
 ما من انفا من مسئلة الاستعمال يدل على رجحان القول الثاني
 كما لا يخفى والله اعلم لا يخلف على علق العبدية بدون الدعوى وفاقا
 ويحل يخلف على علق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى قبل يخلف
 وقبل لا يخلف فليتا مل عند الفتوى يقول المحقق وهو جامع الفصولين
 في فصل المتصرفات نقلا عن المحيط ايضا انه استأجر رجلا له الى انة
 يخلف كذا **قال** لا يخلف فليتا مل عند الفتوى انتهى
 ثم ان الظاهر ان يكون رواية الخلف اصح واولى لما مر قبل ثلثة اوراق
 نقلا عن الخلاصة ان في كل موضع لو اقر له فاذ انكر يخلف الا في ثلثة مسائل
 فليست هنالك **ادعى** انك صبي فلان او وكيلة ولي عليه كذا فانكر وصفا
 او وكالة لا يخلف **ادعى** برهن المدعي انه وصي فلان او وكيل يقول فقه
 جعل خصما في حق سماع البينة دون الاستحالة ولو ادعى عينا في يده كل
 واحد يدعي انه شراؤه من ذي اليد لو اقر انه باعه من احد بها بعينه فليس
 للاخر تخلف اذ لم يبيع مني وكذا لو لم يفر ولكنه حلف لاحد بها فنكحل وحكم الكلف
 للاخر لانه اقر او نكل فخرج الملك عنه بده وكذا لو ادعى امرأته وقال كل منهما تزوج
 فافتر لاحدهما وانكرت الآخر لا تخلف له وفاقا وكذا لو لم يفر ولكن حلفت لاحدهما
 فنكلت

فنكلت لا تخلف للاخر وكذا لو ادعى احد هما شراؤه من ذي اليد والآخر انه
 ارتمته من ذي اليد فافتر بالبرهن وانكر البيع لا يخلف للمشتري وكذا
 وكذا لو ادعى احد هما اجارة والتخرشرا فافتر بالاجارة وانكر الشراء
 لا يخلف للمشتري ويترتب الى تمام مدة الاجارة وفك الرهن وكذا لو ادعى
 احدهما صدقة وقبضا والآخر شرا فافتر باحدهما لا يخلف للاخر وكذا لو ادعى
 اجارة ورهن فافتر لاحدهما او نكل لا يخلف للاخر وكذا او كبل شرا اراد رد
 بعيب وموكل غائب فقال الباع رضني موكله بالعيب لا يخلف للوكيل
 على رضاء موكله وكذا ابالغزو وجها ولها فادعى الزوج رضاهما وانكرت
 لا يخلف وكذا الزوج وجها رجل لاخر ثم ادعت امره به فانكر لا يخلف
 وكذا لو ادعى ان زوجة ابنته لصغيرة وانكر الاب لا يخلف الاب
 وكذا اصانع ومستضع مختلفا في انه كما امر او لا لا يخلف احد
 منهما شرا ادعى عينا فادعى بايعة براءة يخلف المشتري وفاقا
 ولولم يدعي البراءة لا يخلف المشتري عند حجة خلافا لهما ولو ادعى
 عينا باطناني الامة والابنة لا يخلف البائع عند حسن لاعد بها حجة
 وفي **لم** تحقق عليه ان يخلف المستحق بانه ما باعه ولا وبنه ولا
 تصدق به ولا خرج من ملكه بوجه من الوجوه وسبب في تفصيله في فصل
 الاستحقاق **ادعى** مالا يحكم شركة وانكر خصمه ثم قال كان في يدي
 من مال كذا وكذا يحكم الشركة وانكر خصمه ثم قال كان في يدي
 فانكر المدعي الدفع بنظر ان كان المدعي عليه انكر الشركة وقبض المال اصلا
 يحكم بالشركة ولا يخلف المدعي على القبض ولو كان قال ليس في يدي
 شئ من الشركة يخلف المدعي اذ في الاول تناقض لا التنا لانه يمكن ان
 يقول ليس في يدي لا في دفع البك بايع قبض عنه او مفرض قبض
 ماله يخلف ادعى مضارب وشريك الذي كان المال بيده اذ القول للامير
 مع البمين اما المال فمضمون على المشتري والمستقرض وعلى
 الضمين بينة لا يبرهن ثم لو حلف البائع انه لم يقبض عنه فقال المشتري
 اتا بزمين على الابطاء لا يجبر على ادائه عنه بل يهلك ثلث
 ايام لو ادعى حضور شهوده اما قال شهودي في يدي لا يبرهن

دفع المال فانكر ربا مال او ربا البعقن فليتا مل

ففس لو حلف رجل بالمال والمودع والشريك الآخر كمال نكسهم
لا يعتبر والحاصل ان القول في كل امانة للمامين مع يمينه وكذا البينة
بينه واليمين يقبل بينة لا يمينه على الايحاء **سواء** كل امين ادعى ايصال
الامانة اليه مستحقها يقبل كمودع ادعى الرد وكيل ومثول ادعى
الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حيلولة مستحقها او بعد
موته الا في وكيل قبض دين ادعى بعد موت موكله انه قبضه ودفعه
اليه في حيلولة لا يقبل الا بينة بخلاف وكيل قبض عين وفروق بينهما
في الولوية بان الاول لا يجاب ضمان على الحبث اذا لم يكن
تقضي بامثالها بخلاف وكيل قبض عين اذ هو يرد نفق ضمان عن
نفسه **ففس** القاضي لو حلف الخصم بلا طلب المدعي ثم طلب
المدعي تخليفه فله تخليفه فانما يكون حلف ان لا دين عليه ثم
برهن عليه المدعي فعندئذ لا يظهر كذبه في يمينه اذ البينة حجة من
حيث الظاهر وعندس يظهر كذبه فيجوز في الفتوى
في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب فحلف ثم برهن عليه بظاهر
كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب
لا يظهر كذبه لجواز ان وجد الغرض ثم وجد الايحاء او الابرار **فت**
حلف بطلاق او عتق ماله عليه شيء فشهد عليه بدين له والزمه
القاضي وهو ينكر قال س يحنث وقال محمد لا يحنث
لانه لا يدري لعلمه صادق والبينة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر
كذبه في يمينه **ذكر** **ح** قال امرأته طالق ان كان لفلان عليه شيء
فشهد ان فلانا اقرضه كذا قبل يمينه وحكم بالمال لم يحنث
ولو شهد ان فلانا عليه شيء وحكم به حنث لانه جعل شرط
حنثه وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين وجوز شهده بالقرض
لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما شهد ان المال عليه
يقول الحقير حقه بخلاف ما شهدا محل شرط اذ كيف يظهر كون
المال عليه اذ شهد بان المال عليه بعد ان مر انفا ان البينة
حجة فظاهر انما يظهر كذبه في يمينه وانما يرد عليه ان يقال فعلى

ما ذكرتم

ما ذكرتم ينبغي ان يحنث في مسئلة الحلف بطلاق او عتق ايضا
اذ لا شك ان الحلف عليهما لا يكون الا بطريق الشرط ايضا
والحاصل انه ينبغي ان يحنث حكم المسلمين نفيا او اثباتا والفرق
حكم ما لعجب كل العجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله مع انه اما
الدين الاول **فت** ادعى الادب والارث **ففس** لا يمين في الحدود سواء كان خالص
احد الطرفين حتى انه تعالى كذا الزنا والسرقة وشرب الخمر او دابر امين حقه تعالى
عنه عني حتى يحنث العبد كذا القدر على حتى لو انكر القاذف لا يحنث او المقلب
فيه حقه تعالى عندنا فالحق بخالص حقه تعالى وان رفق يحنث
لاجل المال اذ اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له حنثه **دع**
ذكر السرقة اذن وادع تناول مالك فيكون لك عليه يمين
سواء يحنث الارق فان نكل ضمن ولم يقطع اذ الواجب
شيثان الضمان والقطع فالاول يجب مع شبهة فيجب بكون
بخلاف الثاني ويقال في الاستحالة ماله عليك هذا المال وغيره يقول
القاضي للمدعي ما ذا تريد ان قال اريد القطع قال له احنث ولا يحنث
فيها فليس لك يمينه وان قال اريد المال قال له **دع** دعوى
السرقة وادع المال **فت** لا يحنث في الحدود اجماعا
الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنيته
انا فانت حر فادعى العبد انه زني ولا يمين له عليه سيحلف للموكل
حتى اذا نكل ثبتت العتق لا الزنا **ففس** وفي قود نفس وطرف
يحنث الا انه يقضي في الطرف بالقطع عندج وبالمال عندجها ولا
يقضي في النفس بالنكول عندج ولكن يحبس حتى يقر او يحنث
وعندهما يقضي بالدية **فت** قال بامتناف او باكافر او ادعى انه صر
اولطه او نحوه مما يوجب التعزير يحنث المدعي عليه اذ التعزير يخص
حق العبد ولذا عليك العبد عتق واليمين بحري في حقوق العباد
سواء كان عقوبة او مالا فلو نكل بعد اذ التعزير ثبت لهما
ويحنث فيه المدعي عليه على الحاصل لان تخليفه على السبب بغيره
لجواز ان فعله الا ان المدعي عني عند فتنصر بالحنث على السبب

بينة اما لو ثبت باقرار المشتري او كونه او باقرار وكيله بخصوصه
 او كونه فلا يرجع اذ الاقرار ليس بحجة في حق غيره وكذلك اذ وفي
 شري دارا فالحق باقرار المشتري او كونه لا يرجع بيمينه على بايعه
 فلو برهن المشتري ان الدار ملك المصدق ليرجع بيمينه على بايعه
 لا يقبل للثبوت فليس لانه لما قدم على الشرا فقدر ان ملك البائع
 فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو
 ثابت باقراره فلفا اما لو برهن على اقرار البائع انه للمصدق يقبل
 لعدم التناقض ولانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو اقر به لزم يقول
 الحقوقي في الدرر والفر بعد ذكر هذه المسئلة وهذا مما يجب حفظه
 والانس عنه غافلون **قوله** ولو لرجع المشتري على البائع باليمين
 ودفع البائع الثمن اليه من غير خصومة ولا الزام قاض فليس
 للبائع ان يرجع بايعه لان دفعه بمنزلة هبة ولو ادعى المشتري
 استحقاق المبيع ليرجع بيمينه فلا بد ان يثبت الاستحقاق
 ويبين سببه فلو بينه وانكر بايعه المبيع فبرهن المشتري على
 البيع يقبل فبرجع بيمينه وقيل بشرط حصة المبيع للمشتري
 البينة وقيل لا وبه يفتي **قوله** بل لو ذكر شية العبد وصفته
 وقد رثته كفى وعلى هذا الفن لو ادعى العبد لا يبرى فادعى حرية
 على المشتري الاخر ورجع بعضهم على بعض وقيل بشرط
 حصة العبد عند رجوع بيمينه وقيل لا بل لو شهد ان الفن
 برهن على حرية باعه هذا امر هذا كفى ثم لباعه هذا ان يرجع على
 بايعه بيمينه وان زعم انه ليس له الرجوع لانكار البيع لانه لما حكم
 عليه بيمينه الحق زعمه بعدم فالحق صاحب جامع الفصولين قول
 على هذا الواجب عليه مالا يقال ليس او ما كان كذا على شئ
 قضا ولا اعك فبرهن وبرهن هو على قضاء او ابراء والبائع
 لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد عيبا فبرهن البائع ان يبرهن
 من كل عيب ينبغي ان يبينه المدعى عليه لما قرأ ان الحكم بيمينه يلحق
 الزعم بعدم مع انهم صرحوا بانها لا يقبل **قوله** اما لو ادعى المشتري
 الحكم

الحكم اثباتا او نفيا يقول الحقوقي هذا قياس مع الفارق لان المشتري
 عليه ما الحق زعمه بعدم وثبت خلافا وهو كونه بايعا لم يحج
 في اعادة زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بموجبها حتى جعله مبي
 له عود بيمينه الرجوع على بايعه واما المدعيون والبائع فيما ذكر المعترض
 فقد احتجوا في اعادة مال زعمها وهو براءة ذمتها بعد النفاذ بعدم
 بثبوت خلافا واراد نقض ما اثبت البينة وهو عدم براءة ذمتها
 فهذا فرق واضح حق وقد غفل عنه المعترض حيث نطق بما نطق
 وايضا لو صح ما قاله لانه نقض كلمة كون البينة للحق لا زعم بعدم
 مع انه ضابط مسلم وانه تعلم **قوله** بايع ابراء المشتري عن
 ثمة او بيمينه ثم استحق المبيع منه المشتري لا يرجع بشئ على
 بايعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعض الثمن القضاء على الذم ابراء
 مشتريه **قوله** لا يرجع المشتري الاخر على بايعه لوجود ابراء قول
 يرجع بايعه على بايعه اختلف فيه المتأخرون فقل يرجع وقيل لا **قوله**
 وفي المحيط فقل يرجع وقيل لا قال رحمه الله يرجع **قوله** المشتري لو
 رجع على بايعه وصالح البائع على شئ قليل فلبايعه ان يرجع
 على بايعه بيمينه وكذا لو ابراء المشتري عن ثمة بعد الحكم له رجوعه
 عليه فللبايعه ان يرجع على بايعه ايضا اذ المانع افعال اجتماع بدل
 ومبدل في ملك واحد ولم يوجد لزوال المبدل عنه ملكه ولو حكم
 للمشتري فصالح المشتري لبايعه المشتري بعض ثمة من المشتري
 ويدفع المبيع الى المشتري ليس له ان يرجع على بايعه اذ بالصالح
 ابطال حق الرجوع **قوله** بشرط اعادة آخر فقبل ان يثبت الاستحقاق
 صالح المشتري ودفع اليه شيئا وامسك المبيع بيمينه هذا لا يرجع
 من المشتري فينبغي ان يثبت له الرجوع بيمينه على بايعه يقول الحقوقي
 ان لا يثبت الرجوع اذ لم يثبت الاستحقاق بيمينه فكيف يكون حجة على
 البائع ولعل كلمة الاستحقاق من قوله ان يثبت سواء كانت
 اعلام **قوله** من ادعى عليه على من بيمينه حاز وصار بيعا فلو مات
 في يد المدعيون فقبل بيمينه يرجع الطالب الى اصل حقه وهو الدين

واما المبيع فله الرجوع على بايعه ما دفعه له بيمينه واما المشتري
 لم يثبت فلو انبته وحكم له فرفع البينة

وكذا اكل شئ بعينه ولو صالح عزه در ايم على كثر جاز ولو اسحق
 الكراو جديبه فترجى الى الدرايم ولو صالح عزه مائة درهم على
 خمسين درهما فاسحق بدل الصالح يرجع بمائة لا مائة اذ
 الخمسين لم يكن عوضا وانما هو استيفاء بعض و ابر بعض
 الا اسحقا يوجب نقص الاستيفاء لانقص الابرء والحاصل
 الصلة لو وقع على وجه الابرء لا المعاوضة بان صالح على بعض و
 فعند الاسحقا يرجع بمثل بدل الصالح ولو وقع على وجه المعاوضة
 بان صالح على خلاف جنس فحقه فعند الاسحقا يرجع الى اصل
 حقه **ب** لا بد من معرفة اسحقا بدل العقود فاسحقا بدل
 الخلع يوجب الرجوع بعينه واسحقا بدل البيع يوجب
 الرجوع بعين المبيع قانما وبقيته بالكاواسحقا لا جرة يوجب
 الرجوع باجر المثل الذي هو بقية المنفعة **ش** ثراه فادعاه اخر
 فتراه منه ايضا ثم اسحقه ثالث بينة وحكمه رجوع المشتري
 على كلا الباعين بالمثل لوجود الشراء منهما **س** شري امه
 غصبت وثمة يعلم ان بايعه غاصب فاودها فله بارقيق اذلا
 عزه لعلمه ولكن يرجع بالمثل على الباع اذ العلم بالاسحقا لا
 يمنع الرجوع عند الاسحقا **ف** ثراه على ما بانه ليس لبايعه
 فاسحقا يرجع بمثله فلو برهن بايعه المشتري اقر بعد ثراه انه
 للمشتري لا يبطل حتى رجوعه بمثله **ج** قال بايعه بدان شرط مي
 فوسم كعادتيست بر بدان لا يرجع عليه بمثله لو اسحق
 فاسحق فله الرجوع **ش** ثراه لو اسحقا فرجع بعضهم على
 بعض بمثله حكاه فانكر البيع احد الباعة يحتاج الى اقامة بينة على
 البيع في حقه وهل يحتاج الباع على الرجوعات والاسحقا الاول
 فان علم الفاضل بملك الرجوعات فلا يحتاج الى اثباتها وان كانت
 عند فاضل آخر او عند من كان سبب يحتاج الى اثباتها اسحقا
 المشتري الا خبر يكون حكما على كل الباعة حتى يرجع كل منهم على
 بايعه بلا اعادة البينة ولا يرجع كل منهم مالم يرجع عليه ولا المشتري

الاول لا

الاول لا يرجع على بايعه او على كفيته بالدرك مالم يرجع عليه ومالم
 برهن على الاسحقا لا يلزم الباع دفع ثمة ولو اراه سبيل
 الاسحقا فاقبل بالاسحقا وقبل السبيل ووعدان يدفع
 ثمة ثم ابي يجبر على دفع ثمة ولو لم يقر بالاسحقا ولكنه وعد
 ان يدفع ثمة لا يجبر عليه ونجد الوعد لا يلزم شئ ولو وجد بايعه
 سمرقند واظهر سبيل فاضل بخارا وبرهن اذ سبيل قانسته
 بخارا لم يجز لقاضي سمرقند ان يعرضه بمثله مالم يبرهن ان
 قاضي بخارا حكى على المسحق عليه بالمبيع واخرجه منه وانه لان الخط
 شبه لخط فشرط بينة الحكم والاخراج عزه فله قال صاحب جامع
 القضا ليس اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف لا يي يوسف
 كحاشي الكتاب الحكمي فان ثراه ان شهادة انه كتابه كفي
 ولا يشترط علمه بما في الكتاب الحكمي خلافا لـ سبيل الاسحقا
 ولا بد من رواية عنه تدل على تسوية الحكم بل الظاهر انه وضع الامر
 في الكتاب ون ذلك السبيل اذ ليس في الاول حكم من القضا
 الكتاب بل مجرد اخبار شهادته وقعت لديه واما الثاني ففيه
 اخبار للحكم على المسحق عليه واخرج المسحق عزه فلم
 يوسع فيه ويؤيد ما ذكرنا ما قال صاحب الدرر والعز لا
 يحكم بسبيل الاسحقا بشهادته انه كتاب كذا بل بشهادته
 على مضمونه كذا ما سوي نقله شهادة ووكان والمراد بما سوي
 الحاضر والسجلات والصكوك اذ في كل منها كونه حجة على الخصم
 وهو لا يكون الا به بخلاف نقله شهادة ووكانه اذ المقصود
 بها حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهوده
 الطريق كفاوا ان كان الخصم كافرا **ش** ولو اسحق
 ولم يدفع ثمة او بعضه يجبر على دفعه بخلاف
 ما وجد المشتري عيا حيث لا يجبر على دفعه لانه
 في فصل العيب لو دفع بستره قطع

بجواب الحكمي في شئ لا ينبغي
 اذ لا بد من اظهار ما في الكتاب

بجواب شهادة على مضمون الكتاب
 اذ المقصود بكل ما

وفي الاستحقاق لا يسرد قطعا لجواز ان التنازع لا يحكم بينه المستحق
او يجزى المستحق البيع وكذا لو شري دارا وقبضته ثم علم ان البايع
بائع من غيره لا يسرد ثمنه مالم يخرج الدار عن يده ولو استحق
من يد متاجر او مودع او غاصب لا يرجع المالك على بايعه بثمنه
و استأجره و ائتمه فاستحقها آخر ولم يصدقه انه مساجر فالجواب
لا يرجع على بايعه **فصل** لو استحق من المودع والغاصب فللمالك
ان يدعي على المستحق اذا الغاصب والمودع لا يعلم خصما فبطل
القضاء **نقطة** القسمة لو كانت محايجه على الاخرى فتمت جنس
واحد فلا يشترط فيها حكم الغرر فلا رجوع عند الاستحقاق ولو
حصلت بترافها ولو كانت محايجه كقصة في جنس فالغرر
يشترط فيها **فصل** محايجه ملكك فاستحققت فخصم المستحق فتمت الارز
على المعبر ولو ملك العين في يد من ليس اذ وقع او متاجر ثم استحق بينه
فاخذ منه فبقيته فله ان يرجع على الراهن والمودع والمودع واجب ما
غصب او باع او تصدق به او اجر او اودع او اعار فملك ضمنوا القيمة
ولا يرجع المودع والمصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب
ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة على ويرجع المشتري
بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب **فصل** لو استحق من **فصل**
ادعى المستحق على المشتري واخذ به حكم فقال المشتري لبايعه
اخذ منه معنى بلا حكم فاذا غنى الى دفع البايع ثمنه ثم يرضى البايع
على المستحق انه له مع غيبة المشتري صح لاننا في البيع بينه وبين
المشتري بترافها فبقي على ملك البايع ولم يبيع الاستحقاق مستحق
اخذ العين من المشتري بلا حكم فملك كيف يرجع المشتري على بايعه
بثمنه فالوجه ان يدعي على المستحق انك قبضت معنى بلا حكم وكان ملكه
وقد يملك في يدك فاذا التي قبضت فبرهن الا فاذله ويرجع على المشتري
على بايعه بثمانه فلو استحق فاراد المشتري ان يرجع بثمانه فقال بايعه لي دفع
ولم يبرهن وجهه او بينه وقال بيدي ثمانية عشر المهر او بين دفع ثمانية
لا يثبت اليه ويحكم عليه ولو بين دفع ثمانية صح وقال

لقد اشترت في الوخير لفتما دارا او ارضين فقبضت في كل واحد في القيمة
ثم استحق الدار لم يرجع احد على الآخر لقيمة البتة ولو كانت دارا
او ارضين اخذ كل واحد منهما دارا فبقي احد في داره لم استحق رجوع
بمنصف قيم البتة ولا في الدار الواحدة كل واحد في القيمة بثلثي المنفعة
والغرض المضطر لا يفتحق في الدارين غير منصف بل يزد الكسبة له ان يفتحق
كل دار على حدة بلا تقويت بثلثي المنفعة فثبتت يده مباداة حصة اختيارية
كالبسوق وقسمه وغور الخ فبقيته بثلثي فوضع صح

بقيت تافره

بيني حاضرة في المهر يملك الى المشتري المجلس الثاني وقد مر في فصل
التناقض والدفع **عيت** قال المستحق غاب الدار منذ سنة فقبض
الحكم له بها برهن البايع انها ملكه منذ عشرة سنين يقضي بها للمستحق
لاننا في قبضتها لا الملك والبايع ارض الملك ودعواه دعوى المشتري
لتسليمه مرجحة فصار كان المشتري ادعى ملكا بايعه بتاريخ عشر
سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حاله الا انفراد عند حقيقي دعوى
الملك المطلق فيحكم للمستحق قال صاحب جامع الفصولين اقول
يقضي بها للمدعي عند حسن لانه يرجع جانب المودع حاله الا انفراد
ويستفي ان يقضي بقول حسن لانه ارفق واظهر والله اعلم اذ عاده
فقبض ان يبرهن ويقضي له برهن على البايع انه نتج في ملكي سمع
لاننا في قبضته ملكه وببيع قال المستحق للمشتري بعد الحكم هذا الثمن الذي
اعطيتك للبايع متى فاخذه وعلى الرواية التي تنسخ البياعات
بالمستحق بصير فاضا دين بايعه شرا فاضح وعلى الرواية الثانية
لو اذن قبل رجوع المشتري لم يكن فاضا دينه فله ان يسرد
اذا الدين لم يجب بعد على بايعه قبل الرجوع ولم يفسخ البيع
السابق فحكم للمستحق فانه لا يرد اياه ولو طلب المشتري ثمنه
من بايعه ثم استحق دفع الثمن اليه ليس له ان يسرد
باتفاق الروايات اذ البيع يفسخ برجوع المشتري على
بايعه هذه الجملة بعضها في **ط** وبعضها في **فصل** استحق فاراد
الرجوع فقال بايعه انه نتج في ملكي وحجز عن اتياء حتى اخذ منه
الثمن فاراد ان يرجع على بايعه فانكر بايعه البيع فبرهن مدعي
النساج انه باع معنى له ان يرجع لانه لما حكم عليه واخذ منه الثمن
الحق ودعواه النساج بالعدم **فصل** رجوع المشتري على بايعه
بحكم ثمنه ثم برهن البايع انه ملكه لا يقبل لانه مقتضى
عليه ولو برهن على التلق من المستحق على المشتري
لا يقبل عند **فصل** ويشترط اقامتها على المستحق ولو
برهن ليس له ان يلزم المشتري ويبدأ على امره لا يرجع

على البايع لكن لم يقض عليه بالرد حتى يبرهن البايع على التلحق
فلو برهن على المشتري بقبول ولا ان يلزم المشتري وليس
للمشتري قبضه لوابي البايع سلبه وهذا ظاهر ولو برهن على
المشتري بقبول لا يثبت لانه لو برهن على المشتري كان له ان يلزم
المشتري فيكون دفعاً وكذا في الوجه الاول عند حسن تم ويجب ان
يقضى بقوله لا يثبت لانه اظهره شراءه فباعه حراً فاشترى بيمينه في الآخر فثبت
الاقراران المشتري ببيع البايع الاول وهو باع منه بايعه بقبول او لا يثبت
لم يوجب انفساخ العقود فيثبت قبضه ولو برهن وكذا خالصه
ببيع في الحق وحكمه لم يبرهن بايعه ان المشتري باع منه
الاول وهو باع منه اخذ المبيع فله ان يلزمه المشتري عند حسن
تم ادا الحكم بالفسخ لم ينفذ باطنه وعند حسن ليس له ذلك
وكو رجوع البايع الاخر بيمينه بعد ما رجع عليه مشتريه ثم برهن
الاول فافاد المبيع فللاول ان يلزم الثاني وليس للثاني ان
يلزم مشتريه لانه لما رجع على الاول رجع بيمينه وبيان
مشتريه عند حسن ليس له الاول ان يلزم الثاني لتفاذه عند
ظاهر او باطنه **جف** اشترى فافاد المشتري بيمينه بايعه فظهر
فاد الحكم بظهوره الفسخ ايضا **فشي** شراءه فقال ان اشترى
فاني ابرأت البايع من ثمنه لا يصح لان تعليق البراءة بالشرط
لا يصح ولا يغير حكم الشرع والادلة فيه ان يقر المشتري ان
بايع قبل بيعه كان اشتراه متى فلا يرجع حينئذ على بايعه لانه لا يثبت
اذ يلزم الدور باقراره **برانه** لا يورجى على بايعه رجع فهو ايضا
عليه اشترى وطلب ثمنه بايعه فقال ان المبيع لي وشهد ابوزور
فقال المشتري انا اشهد انه لك وانما شهد ابوزور فطلب المشتري
ان يرجع على بايعه مع هذا الاقرار المبيع لم يثبت له فلا يثبت ثمنه البايع
شراءه فاشترى ثم وصل اليه بواضع الدهر لا يورجى سلبه الى البايع
لانه وان جعل محراً بالملك للبائع كنهه فقبضه الشراء وقد اشترى
الشراء بالاشترى فاشترى الاقرار ايضا ولو اقر بفساد البايع والبايع كالم

بشليم

بشليم الى البايع لان اقراره لم يثبت كذا **فشي** وفي الرجوع عليه
عند الاستحقاق لو اقر بالاشترى ومع ذلك يبرهن الرجوع على البايع
كان له الرجوع على بايعه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه يحتاج الى ان يثبت
عليه الاستحقاق بيمينه الرجوع على بايعه وفيه بايعه من المدعي ثم اقر المدعي
عليه بالملك لم يقضى له باقراره باليمينه اذ هي انما تقبل على منكر لا مقترنة
اختلف فيه المشايخ قبل يقضى باقراره بيمينه اذ المدعي حين يبرهن
كان خصمه منكر او اشترى المدعي الحكم باليمينه فلا يثبت هذا الاستحقاق
باقرار المدعي عليه الاول فظهر انفساخ البايع الى الصواب بقوله لانه الظاهر
ان الثاني اظهر لقوة دليله وامكان المناقشة على دليل الاول
باق المدعي عليه كان منكر احسن قاست البينة فله ان يقبل واقراره
بعد قيامها غير مفيد فلا يلزم قبولها على المقر ولان فيه
شك النظر على المدعي عليه حيث يستطاع الرجوع على بايعه لما مر
في اول هذا الفصل ان الاستحقاق لو ثبت باليمين يبرجع
لا يثبت باقراره او كقول والله اعلم شراءه فوجب لاضرر الموهوب
بائع من آخر فاشترى لا يرجع الاول على بايعه ما لم يرجع المشتري
الثاني على الموهوب له فاذا رجع عليه رجع عليه شراءه فوجب
فاشترى من الموهوب له يرجع الواهب على بايعه لان الموهوب له
يدوم به في الاستدعاء اذ الملك انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت له
الا حتم يصير قابضاً للملكه شراءه فوجب ثم وهبه الموهوب له
الاخر فاشترى لا يرجع احد بالثمن اذ الهبة الثانية
لو انقضى فالاولى لم تنفسخ كذا **فشي** وفي بخلافه
فانه ذكر هذه الصورة وقال يرجع المشتري على بايعه من ان
المبيع قد اشترى وهذا لا يثبت البيع لان ثمنه لا يرجع
حتى يرجع عليه بيمينه يقول الحقير سلبه بيع الموهوب له المذكورة
انفاذ على صحة القول بالرجوع كما لا يخفى فان كان له لاجل غيره
بامره ذلك الغريم ان الامر وجهها للشراء فاولد فاشترى
واخذ عقرها وضمنه ولها فلو اطل لا يرجع على البايع بيمينه

شراها لغيره قال صاحب جامع الفصولين ان قول ببيع ان يرجع
لا امره بقول الحق قوله ببيع في البيع اذ المأمور يخرج من الوكالة
بعد اداء امره فكيف يرجع على بايعه بعد ان صار اجنبيا قال
قال والمشتري لو اولد لالة فمات الولد فاستحق لا يجب
على المشتري من ثمن الولد لانه قبل الاستحقاق كذا في الغصب
المستحق عليه بخلاف المستحق بالثمن ما باعه ولا وجه ولا قصد
به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه فلو قال قد كنت بعته ولكن
شريته من فلان منذ سنة وشهد به بعتي استحقاقه ولو قال لا
يهول بملكه منذ سنة لا يقضي له حتى يشهد الله شراؤه من فلان ولو
قال المستحق بعد عرض البين عليه بعت من رجل لم اعرفه ثم شريته
منه وشهد الله لشراؤه منذ سنة او لم يقر لا شراؤه وقال لا يهول بملكه
منذ سنة يقضي له من قبل ان لم يقر لاحد وقوله شريته من رجل
لا اعرفه بمنزلة ما لم يقر لاحد وكذا لو قال شريته من فلان بن فلان
التميم ولا يكون المعرفة في هذا الا كما يكون في كتاب القاضي
الى القاضي ثم لو حلف انه ما خرج من ملكه ثم استحقاقه لا لو بكل
شراؤه ولم يتقابضا حتى اذناه احد والمدعي مقر ببيع فاحضر
البائع والمشتري عنده الحكم ولا يثبت له فاستحقاقها بخلاف البائع
وكل المشتري يوفى المشتري بثمنه فاذا اذناه سله البيع المدعي ولو حلف
المشتري وكل البائع فعلى البائع جميع قيمه البيع الا ان يجزى
المشتري البيع ويرضى بثمنه **شراؤه** بدراهم ودفع عوضها
ونائبه فاستحق البيع يرجع على بايعه بدائره ولو اعطى عوض
الدراهم عوضا يرجع بالدراهم لان بيع العروض صح وان لم
يصح البيع الاول بخلاف الدائره البين انه لم يكن عليه بدراهم
فلم يصرف ايضا اذ القبض شرط من ايجابين في الصرف **شراؤه**
صحة الثمن للمشتري عند الشراء مطلقا لظهور الاستحقاق جاز
لكن لو اخذ المشتري من يده حكاما فارجع على الكفيل بعد وجوب
الثمن وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه

ويقتضيه

ويقتضيه القاضي بفسخ العقد وتجزئ المشتري باخذ ثمنه بايعه
او كفيله ثم الكفيل لا يرجع لو كفل بلا امر لكن البائع بعد الاستحقاق
واحكم عليه يرجع هو على بايعه الا يرى ان المشتري بعد الحكم له على بايعه
لا يرى البائع عن ثمنه فالبائع ان يرجع على بايعه **شراؤه**
شيا وكفيل بثمنه اخر ثم الكفيل قضى الثمن فاستحق البيع من المشتري
ليس له الرجوع لانه لم يود الثمن وانما اذناه الكفيل فارجع الكفيل
على البائع والمشتري على الكفيل **شراؤه** فارجع المشتري ان يرجع
بثمنه وقدمات بايعه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا
ليرجع المشتري عليه **شراؤه** رهن فناء وغاب والرقن مقر بانه قن
ثم يبين انه حر لا يرجع الرهن بدنه على القن ولو كان سله ايرجع
بالثمن عليه ثم محال القن به على بايعه **شراؤه** فظهر البيع حر او قدمات بايعه
ولم ينكر شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان بايع المبتدع حاضر
يجعل القاضي للمبتدع وصيا فيرجع عليه المشتري ثم لو كان يرجع
على بايع المبتدع **شراؤه** قال لا يشتري فاما قن فشرائه فاذ هو قن فلو كان
البائع حاضرا او غائبا غيبه معروفة لم يكن على القن شيء ولو كان
البائع لا يدري اين هو يرجع المشتري على القن ثم يرجع هو على بايعه
وكذا لو كفل غاب ولا يدري مكانه يطلب من موكله **شراؤه**
ولو قال له اجبني اشتره فهو قن والباني بحاله لا يرجع على الاجنبي
بحال **شراؤه** وعن **شراؤه** ان المشتري لا يرجع على القن بغيره بحال كما
في الاجنبي **شراؤه** التناقض يمنع دعوى الملك الادعوى التحرية
الاصلية او العارضة والطلاق والنسب فلو قال رجل لا اضر
اشترى فاقب عبيد فاشتراه ثم ادعى التحرية وانتمها ضمن العبدان لم
يعلم مكان بايعه ورجع العبد على بايعه اذ اوجبه وان علم مكانه
يفضن البائع لا العبد بخلاف ما لو قال ارهنني فاقب عبيد فانه لا يجعل
العبد ضمانا لانه يخص بغير المعاوضة والرهن جليس لا عوض
بقابل **شراؤه** **شراؤها** وبفضها فبا عينا من آخر وبا عينا الثاني
لثالث ثم ادعت انها حرة فزادها الثالث على الثاني بقوله اذ قبل الثالث

يوم البناء عشرة آلاف ويوم الاستحقاق مائة يرجع مائة وكذا
لو انفق مائة بقيمة البناء يوم الاستحقاق الف يرجع بالف
ولو كان البائع غائبا واشترى اخذ المشتري بهدنه وبغير الدار
الى المشتري فلو حضر البائع بعد هده لا يرجع على المشتري بقيمة
بنائه وانما يرجع لو كان البناء قائما فانه له اليه هده البائع
واخذ النقص ايا الوهدنه المشتري فلا شيء على البائع وهذا
خلاف ما تفرق في **قوله** يقول الحنفية الظاهر ان ما تفرق الاظهر لكونه
اقرب الى النظر كما سياتي به بالتصريح فربما عن قاضيان فليظفر
اليه **بما** لا يشترط ان يكلف المشتري قلع البناء ولا يتبرص
حضور البائع وان كان يطل حق المشتري في قيمة البناء لانه
ليس يعرف ظالم حق يقول الحنفية قوله وان كان يطل انما هو على رواية
لا على رواية **كما** لا يخفى **ان** استحق الدار بعد البناء وباعه
غائب والمشتري اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع
قد غرني وهو غائب قال لا يلتفت الى قول المشتري بل يورث
البناء ويدفع الدار الى المشتري فان حضر بايع بعد الهدم لا يرجع
المشتري على بايعه بقيمة البناء وانما يرجع لو كان البناء
قائما فليس له المشتري الى بايعه هده البائع واخذ النقص انما اذا
بهدم المشتري فلا شيء على البائع فان حضر البائع وقدمه المشتري
بعض البناء قائما وبهده البائع وبقي بعضه للمشتري ان يأخذ بايعه
بقيمة ما بقي من البناء قائما وبهده البائع ويكون النقص لوان
المشتري نقص كل ولا يستلم البناء وهذا كله قول من في ظاهري
الرواية وروى **عن** **عن** **عن** ان القاضي يبعث من يقوم البناء
ثم يقول للمشتري انقصه واحفظ النقص فاذا طهرت بالبائع
تسلم اليه النقص ويقضه لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي
ان المشتري اذا انقص على البناء فسلم النقص الى بايعه فانه يرجع
عليه الهدم وبقيمة البناء وهذا وان لم يستلم البائع الا الهدم وهذا
اقرب الى النظر **لو** كان البائع وكيل البيع يرجع المشتري

بعد الاستحقاق

بعد الاستحقاق على هذا الوكيل كل ما كان يرجع به على الكلي
من الهدم وبقيمة البناء وللوكيل لو بنى دارا ثم اشترى ارضه
فاستحق لم يرجع بقيمة بنائه ولو اشترى دارا وحضر سرا او نفق
بالوعة او ربح من الدار شيئا ثم استحق لا يرجع بشئ منها الا ان
يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة حتى لو كسب في الصك فانفق المشتري
فيه او ربح نفق البائع فسد البيع واوخر سيرا او طواها يرجع
بقيمة الطي لا بقيمة الحضر فلو شتر فاسد البيع كذا **قوله** اشترى دارا
فبنى فاستحق بجميع بنائه يرجع بثمنه لا بقيمة بنائه لما تفرق الاستحقاق
اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع
والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يعذر
المشتري ان يستلم البناء الى البائع وقد تفرق لا يرجع بقيمة بنائه
ما لم يستلم الى البائع **قوله** ولو علم المشتري ان الدار لغير بايعه لم يرجع
البائع كانه فبنى فاستحق لم يكن معزورا **بما** اشترى دارا
ويعلم ان بايعه غاصب بايعه بلا اذن مالكه فبنى فيها فاستحق
بوجه شرعي لا يرجع المشتري بقيمة البناء على بايعه لانه معزور لا يجوز
فبنى ولو لم يعلم انه يبيع بامر المالك لكن البائع قال انه امرى **بما**
فشره فبنى ثم استحق مالكه وانكر الامر ببيع فاستحق يرجع
على بايعه بثمنه وبقيمة بنائه لتحقيق الفرو وكما لو اشترى ارض من يقول
اشترى مالكا يبيعها فاولدها المشتري ثم انكر المالك الامر ببيعها طالب
حزب بقيمة يرجع المشتري بالهدم والقيمة على بايعه على ما سياتي
والبناء الاول يحرق بان يجري واحد في الفرو وكذا **قوله** وفي
زرع ارضا شراها فاستحق الارض فالقن يورث بقطع الزرع
لو كان البائع غائبا ولا يرجع المشتري على بايعه بشئ فلو حضر الزرع
بالارض فلا شيء ان يضمن نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري
على بايعه الا بثمنه ولو كرى المشتري منها او حفر ثقبه او فطر
على النمر ففطرة فاستحق الارض يرجع بثمنه وبقيمة ما
من هذا الفطرة ولا يرجع ما انفق في الكرى والحفر ولا في سائر

جعلها من الشراب ولو جعلها من آجر أو قصب أو لبن أو لبن لقيمة
مفرج على بايعة بقيمة وهو قائم ثم يؤمر بايعة بقلعه **فقط**
شدي دارا فاستحققت عرضها ونقص البناء فقال المشتري لبايعة
أنا بئسها فارجع عليك وقال بايعة بئسها بئسها فالقول لبايعة
لأنه منكر حق الرجوع **فقط** المشتري لو رجع على بايعة بئسها بئسها
فبايعة هل يرجع على بايعة بئسها عند رجع لا يرجع إلا بئسها فقط وعند رجع
يرجع بها شدي كرمافا فاستحق الأصل دون نخره ونقصه وخطا
فقلت شدي لا استحق على بايعة وبسر الثمن إذ لو لم يرد بئسها
لأنه يؤمر بالقاب كذا وقال شدي حمار مع برد عت فاستحق الحمار
إلا البرد عت ليس للمشتري أن يرد البرد عت ويرجع بكل الشجر فاستحق
الحمار وحده من الثمن والفرق أنه يؤمر بقلع الشجر فاستحق
عن حدة ارتفاع شدي لاجل بخلاف البرد عت **فقط** سئل
بعضهم عن شدي أرضا فاستحق شدي حتى دخلت بلا ذكر فاستحق
الاستحقاق هل لها حصصة من الثمن قال لا كما في ثوب من وبرد عت
حمار فان ما يدخل تبعها لا حصصة من الثمن قال واحد منهم لهذه المسئلة
رواية الشيخ المشتري بحصة الاستحقاق ورفق بينهما
وبين البرد عت والثوب إذا استحقا ركنه في الأرض فاستحق
الثوب فالتبعية هنا أقل فكانه استحق بعض الأرض وكذا لو زاد
البائع أن يعطى غير تلك الثوب فله ذلك لو كانت ثياب مثل تلك
للاستحقاق صاحب جامع القفول في قول في الاستحقاق في كل ما يدخل
تبعها إذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصصة من الثمن
على ما سئل فربما في **فقط** والله أعلم بقول المحققين سئل قيل فقل
عن **فقط** أن يرد من ذلك دالة على ما ذكره فليظن بها شدي أنه عليه ثياب
يباع مثلها فاستحق ثوب منها أو جده عليه لا يرجع المشتري
على بايعة بشي لأنه دخل في البيع تبعها لا قصد أو يرد الوهم يذكر البائع والشجر
في البيع حتى دخل الثوب ما ذكره كانا معين فتمت الاستحقاق لو كان
تبعها فاستحق الأرض بخصته ولا خيار له والشجر كالبستان

ولو آخرها

ولو آخرها أو قلعتها ظالم قبل القبض ياخذها بجميع الثمن أو ترك
ولا ياخذها بخصته بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض
وهو على المشتري كذا في **فقط** وهذا بخلاف ما سئل في **فقط** يقول المحقق
الظاهر أنه لم يرد فيه شيء بخلاف ما ذكره من أن يظن فيها مرة **فقط**
باع دارا على أن يبيع عشرة أبنان فنقص عن العشرة جاز وبخبر
كما في أرض نقصت فيها نخلة ولو استحق بعضها أو المنة البائع
أخذ الباني بخصته إن شاء **فقط** له دار وبناؤه الآخر باع أحدها باذن
الآخر بئسها واحد فاستحق بعض البنا وبقيت بقية حتى ترك أو أخذ
الدار بكل الثمن يقسم الثمن على البنا ويصححها وعلى قيمة الأرض **فقط**
فما أصاب البنا فهو للبنا وما أصاب الأرض فهو للأرض
الأرض ولو هلك كل البنا وجب ترك أو أخذ الأرض بخصته من الثمن
فلا شيء لرب البنا وهذا كما استحق البنا ووثقه بطرح حصته البنا
من الثمن كذا هذا أو الشجر كالبنا شدي دارا وقبضه فاستحق البنا
أو هدمه المشتري أو الأجنبي فاستحق العرضة قال **فقط** المشتري
يرجع بحصة العرضة من الثمن لا بكل **فقط** الأوصاف لا فقط
لها من الثمن إلا إذا أورد عليها القبض والأوصاف لا يدخل في البيع
بلا ذكر كذا وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجوده في الكيل
والوزن في **فقط** البنا وإن كان تبعها لم يذكر في الشرا ولكن إذا قبض بغير
مقصود أو بغير حصصة من الثمن **فقط** ونفع محمد رحمه الله أصلا فقال
كل شيء إذا بيعت وحده لا يجوز بيعه أو أبعته مع غيره جاز فاستحق
ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ الباقي بجميع
الثمن وإن شاء ترك وكل شيء إذا بيعت وحده يجوز بيعه فإذا بيعته
مع غيره فاستحق كان له حصصة من الثمن **فقط** أخذ دارا بشفعة فبني
ثم استحق من الشفعة رجع الشفعة على المشتري بئسها لا ببقية بناء
لاخذه برباثة شدي سكنى في مكان وقف فقال متولي ما أدنى
له بالسكنى فأمره بالرفع فلو شرا بشرط القرار رجع على بايعة والأ
فلا يرجع عليه بئسها ولا ببقية بناء **فقط** وعن محمد أئمة لو بني في ملك الغير

ثم باعته من اخوه المشتري عالم بان في ارض الغيرة فاشترى ربا ارضه
لا يرجع على البائع بشئ اذا لم يبيع بغير القرار كما ذكر في الوقف
شعري فاشترى الدار فاشترى الدار كما ذكر في الوقف
في رواية لاني فاشترى الدار فاشترى الدار كما ذكر في الوقف
افا يلزم البائع بسبب الغرور فصار كعيب فلا يقرب سبب العيب
ولو اشترى بغير نقص المبيع والمشتري في العقد في النقل وكفيل
على ذلك فولدت فاشترى بغير عيب بها والولد للمشتري الا ان يترين
الزوج انه تزوجها على انها حرة فيجوز ان يكون الولد حرا وعلى ابيه
قيمة في مال حال الوقت الحكم به دون مال الولد والاولاد للمشتري
على الولد ولو مات الولد قبل الخصومة فلا شئ على الاب من قيمته
اذا لو كان مملوكا لم يكن مضمونا كما في ولد العصب بغير المملوك
اولى ان لا يكون مضمونا ولو لم يثبت للزوج على انه تزوجها على انها حرة
وطلب من المشتري على عهده حلف لانه يدعي ما لو اقر به لزمه
فاذا اكره حلف لوالدها على حصة او صدقة او شئ او وصية
احد المشتري لانه وقيمة الولد اذ الموجب للغرور ملك مطلق
لا استباحة في الظاهر وقد وجد يرجع الاب على بائعه بيمينه
ونفقة ولده لا بعقره عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق
والوصي بقيمة الولد عندنا لان حق الرجوع لا يثبت بمجرد الغرور
بل اذا كان الغرور في ضمن المعاوضة اذ بها نص صفة البالة
مستحقة بخلاف التبرع وكذا لا يثبت له حق الرجوع بالعيب في التبرع
ولو باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاشترى بغير عيب
على الاول باليمن وقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا باليمن
عنه وعندنا يرجع بقيمة الولد ايضا شراها فخرها فتردها
فولدت فاشترى لا يرجع على بائعها بقيمة الولد كذا
اشترى بانه توهم اخذها نصيبه من شريكه فاولدها فاشترى
فاحدها وعقرها وقيمة الاول يرجع الاب بنصف الثمن ونصف

جامع المتنازع
بائع دابة فولدت عندها اولاد فاشترى رجل واحدا
بجميع اولادها يرجع المشتري على بائعه باليمين وقيمة الاولاد فاشترى رجل واحد
من جهة البائع فخرج العبد كفتاة على السلامة عند المعاوضة فاشترى
ارض حرة فانفق في عمارتها وتسوية اكارها وحفرها ثم اشترى
لا يرجع على البائع ولا شئ من المشتري فانفق في عمارتها

قيمة الولد

قيمة الولد على بائعه ولا يرجع بالنصف الاخر لانه لا يملك من حصة
بطريق المعاوضة ولا يرجع على الواهب بشئ من قيمة الولد
لانه تبرع ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البائع
اذا اشترى على الموهوب له استحقاق على الواهب لم يفرم
الواهب بشئ من قيمة الولد ليرجع به على البائع ورثتها من ابيه
فاولدها فاشترى بغير عيب الولد حرا بغيره المفقود يرجع باليمن
وقيمة الولد على بائعه مورثة الا يرى انه يرد بالعبث وبذلك خلاف
الموصى له لاولدها فاشترى لا يرجع على بائع الموصى الا يرى انه
لا يرد بها بغير ولو شراها عالما بان البائع غصبها او تزوج اوطاة
اخبرته انها حرة عالما بانها كاذبة فاولدها فالولد رقيق لعدم الغرور لعله
ولانه رضى برئ ما يعلو ولو شراها عالما بانها لغيره فقال
ان مالكا وكلني ببيعها او مات ووصى لي فاولدها ثم جاء مالكا
والكر الوكالة والوصية باخذ امته لانه لم يثبت اذنه وبأخذ عقرها
وقيمة ولدها المفقود فاشترى يرجع باليمن وقيمة الولد بائعه
لانه لم يسل مال الزمة ولو شراها وكيله فاشترى بغير عيب
فاشترى بغير عيبها وعقرها وقيمة ولدها من المشتري ويرجع
هو بمنزلة الامة وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يبي
فيه اذ البائع التزم صفة السلامة للوكيل الا يرى ان الخصومة
في العيب للوكيل دون موكله ولو عقره واخبرته انها امه لهذا
فشرها منه فاشترى بغير عيب فاشترى رجوع الاب باليمن بيمينه
الولد على البائع دون الامة فاشترى بغير عيب فاشترى بغير عيبها
منه ايضا ثم اشترى بغير عيب فولدت المشتري قال يرجع المشتري
بالثمن على البائعين فان كانت ولدت الاكثر من ستة اشهر
من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما
الخصم وفي شئ من شراها فادعى آخر نصف شراها منه لا يرجع
على بائعه بشئ الا ان شري بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه
اذا شهد فادعى آخر نصف فصالحه على الف فادعى آخر نصف

مبني ولو كان البائع اثنين والشئ واحد والسؤال بجائز
يؤثر في نقص البناء كما ترى ثم اذا اختلف باحد بائعيه رجع عليه
بنصف قيمة البناء مبنيًا وسلم نقصه اليه ثم ولو حضر الآخر فحكم
الاول ولو كان البائع واحد والمشتري اثنين وغاب احدهما
والشئ واحد فلم يضر في الحكم ان يضم البائع نصف قيمته
البناء وترك نقصه له ولو حكم له بنصف قيمة البناء لم يقض شيئا
منه حتى حضر المشتري الآخر فلا ان يحار ذلك فلو اختلفا وحكم له
بنصف قيمة البناء ثم قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء
لم يشارك الآخر شئ كرايوني او غرس فاشحق ثلث الثمر شيئا
يقسم الارض بينهما فواقع في نصيب الشئ بغيره ثم جمع
على بائعيه كما ترى البناء بهذا الوصفي في ارض شره اما لو كان في يد ارض
فبني فيه او غرس فاشحق نصفه او ثلثه هل يحترق على تفرغه كل الارض فجزءه
مسئلة بناء احد الشريكين في ارض شريكة بغير اذن شريكه حكما
ما ذكر في ص ان شريكه ان ينقص اذ لا ولاية للنقص في نصيبه والتميز
غير ممكن وكذا الغرس **فصل** صالح على ارض فظهر ان مشاع بين
الدعي عليه وبين غيره صح الصالح في ملكه حتى لو كان الدين المهرعي
عشره واشحق نصف الارض يدعي خمسة والايصح الصالح ملك
الغير ولو اشحق كل الارض يزوج جميع الدعوى فالصحيح
نصفه يرجع بقدره عبرة للبعض بالكل **هذه اية** ادعى دارا
كلها فصالحه على مائة درهم فاشحق منها شئ يرجع بحسب البع
فلو اشحق كلهما رد العوض **فصل** صالحه على قن فاشحق نصف
بحجره ما بقي وصار على دعواه او امسك ما بقي وكان نصف دعواه
وقد ذكر كثير من سائل الاستحقاق في فصل دعوى الخارج
وذى اليد وفي سائل الدفع من فصل المناقض فليراجع اليهما
لدى الحاجة **الفصل السابع عشر** في بيان العقود التي لا تتعين
فيها النقود التي لا تتعين فيها **ص** الدائم والثاني لا تتعين
في المعاوضات ولو عيشت خلافا لثبوت في غير المشي ببيع ابد

لانه يتعين

لانه يتعين والكيل والوزن والعدد في المنقار سبيل بيع
وعن فان قوليت باحد التقدير فهو بيع لتزج معنى
التعينة في التقدير وان قوليت بغيرهما بان قوليت بعين
فان كان الكيل والوزن والعدد في المنقار سبيل بيع
ايضا ولو غير معين فان استعمل الايمان **المجمع** بان ادخل
عليه حرف الباء **ص** فهو يحرر بان يقول اشتريت منك هذا
الغن كبريت ولو استعمل المبيع كالمسك كقوله اشتريت
منك كبريت بهذا القن الاستعمال والفلوس كدراهم في انها
لا تتعين بالتعين وباعد التقدير في العقود **المجمع**
الاصل في معرفة الثمن من المبيع ان ما يتعين بالعقد فهو بيع
وبالم يتعين فهو شئ الا ان يقع عليه لفظ المبيع بان عييت
لا يكون مبيعا فالغايير بينهما ثابت حكما حيث كان ثابتا اسما
اذا راصل ان الاغلاظ المتباينة توضع بازاء المعاني المتباينة
قال تعالى وشهدوه بغيرهم معدودة قال الفر الثمن
ما كان في الذمة فجعل ذلك اصلا في الفرق بينهما فالنقد ان ثمان ابداء
لا يتعينان بالعقد كذا في شرح المصنف **ص** الاموال ثلثة عن
محض التقدير وقسم يصلح مئاة ومبيعا الكيل والوزن فلا تتفادع
باعتبارها مبيعة ولو كانت صالحا للثمن والقيمة لمظلمها عن فالعاقلة
لو ادخل حرف الباء في بدله بصير مبيعا وقسم هو سلفه محضه لكنه
قد يضمن بالثمن في بعض الاحكام باذخا لحرف الباء على كناية لا يصلح
قيمة اصلا حتى لو اختلف ثوبا باللبز به ثوب ثلثة ففي كل موضع يكون الكيل
ثمنا يجوز الاستبدال به قبل قبضه ولم يجز الاقالة عليه بعد ذلك المبيع والاي
رد عينه عند الفسخ ففي كل موضع كان الثمن ثمنا لم يجز الاستبدال قبل
قبضه ويجب رد عينه عند الفسخ ولو هلك الثمن تجوز الاقالة عليه ما يصلح
ثمنا ويصلح اجرة وما لا يصلح ثمنا لا يصلح اجرة الا المتفق
فانها يصلح اجرة الا اذا اختلف الجنس ولا يصلح ثمنا واعتبر
الاجارة بالبيع لانها بيع كسائر البياعات ثم اذا كانت الاجرة

عروضا او شيئا بابتها في جميع شرائط السلم خلافا وفاقا
او الاجرة نظير السلم في **فصل** النقدان جنس واحد عند ابن ابي
ليلى مطلقا وخرج في بعض الاحكام كركوة وفيه تناف وارش
جناية وكذا السلم لو كان مال احدتهما وراهم والاخر وناشر قال
استاجر بيتا بدرهم فاجره بالكرما استاجره به لم يجز ويطلب له
الفضل ولو اقره بدينار جاز وان كانت اكثر من قيمة ولم يجعل
كشي واحد وهذا لان بعضهم قالوا جاز لان الفضل على الاجارة
بمثل ذلك الجنس فلما اختلف فيه وجد ادنى غلبة وهو ان يملك
الجنس من حيث الحقيقة بنى الحكم عليه **في** نفس النقدان التبرعا
كمية وصحة والنقد يتعين في الشراكات والوكالات والوكالات
بعد التسليم الى هؤلاء لكونها امانة وقيل التسليم لا يتعين
وجيز النقدان لا يتعينان في العاوضات وشوخمها وان عشت
حتى لا يستحق عندها **والشرا** ان يملكها ويرد مثلها
ويتعينان في الغصب والامانات والوكالات والشراكات
وتجارات قال له اشترى بهذه الالف امانة وراه الدرهم
ولم يسلمها اليه حتى ضاعت فشترى الوكيل امانة بالالف ثم يملك
والاصل ان النقد لم يتعين في الوكالة قبل التسليم فكذا انما هو
وسيلة الى الشراء واما بعد التسليم فاختل الشرائح بعضهم
قالوا يتعينان حتى يملك الوكالة بهلاكهما لتعينهما في الشراء قبل
التسليم ولان يد الوكيل امانة وهما يتعينان في الامانات وقال
عامة لا يتعينان فايدة النقد والتسليم على قولهم شيان توقيت
بقا الوكالة يبقا النقد وقطع الرجوع على الوكيل فيما وجب
عليه للوكيل ولو سرق من يد الوكيل لا يضمن لانه امانة فيما قبض
قبل الشراء ولو شترى بعده امانة بالالف نقد عليه لانه لم يبق كالا
بعد هلاك الدرهم **صط** دفع اليه الفا وامره ان يشترى بها
امانة فملك نصفه في يد الوكيل فشترى امانة بالالف فهي له الوكالة
تقبل بقدر ما يملك فيبقى وكلا الشرائع امانة وكلا الشرائع

بجسمانية

بجسمانية اذا شترى بالف ينقد على الوكيل كذا هذا ولو شترى بالجسمانية
فان ساءت جسمانية فهي له وان ساءت الفا واقل قدر
ما يعين فيه فهي لموكله لانه لما امر بشراؤها بالف فقد حصل
مقصوده ولو دفع اليه الفا لشترى له شيئا بعينه فملك
الدرهم ثم شتراه فهو للوكيل لما امر بملكه بعد الشراء فهو
لموكله ويرجع بينهما على موكله ولو اختلفا في الهلاك قبل الشراء
او بعده فالقول للامر مع يمينه ولو يملك في يده بعد الشراء
ويرجع بها على الامر فملك الامر فاني يد الوكيل لم يرجع بعده
على الامر وكذا لو قبضها لوكيل من موكله اثناء الشراء او قبله
في يده لم يرجع بها على الامر ينقد عنه من مال نفسه **جف** امر
مد يونه بان شترى له بدنة فتا بغير عينة فشره فمولا عني
وعندهما للامر **يهل** يتعين النقدان في عقود الفاسدة للرد
ففي رواية ينقطع حق الشراء في استرداد عينة اذ البيع الفاسد
مبادلة من كل وجه وفاسد المبادلات لمحق بجائزها فيما سوي
الحل من الاحكام وفي البيع الجائز متى وجب رد الثمن حكم الانقضاء
للعقد لا يجب رد عين ما قبض وكذا فاسدة وفي رواية لا ينقطع
وعلى البائع رد عينة ما قبضه بسبب فاسد القبض بسبب
فاسد موقوفته والاصل في المعاصي ردّها من كل وجه وهو مخف
برد العين **فمن** يتعين النقدان في بيع من الاصل الا فيما
ينقص بعد الصحة والاول كظهور المبيع صرا او ام ولد فيتعين
فيه الثمن في الرد لان لهما القبض حكم الغصب فتعين الرد والاشارة
كملاك المبيع قبل تسليمه فالتعني فيه لا يتعين في رواية وهو الا
وفي تعيينه في فساد الصرف لعدم القبض روايتان والصحيح
تعيينه كذا **فمن** وتعيينا في قبض شيء من دين مشترك حتى
لو قبض احدهما نصيبه يوم برده نصفه على شريكه سواء كان القبض
مثلا حقا او اجزا واردي الكلي او الوزني لو بيع وقبض
فالاقالة والرد يعيب بوجوب رد عين ما قبض فان كان مثا

بان باع فنانا بكثر فبقا بالارز رومثل التبر لا عينه لان في الاتقان لم يرم
روممثل العينه او الفسخ انما يلا في الغنم الذي وقع في الذمة ورون
العين والكيل والوزن لا يتبعان كالفن لان اوصافهما اتقان
واعيانهما سلع **فانما** يتبعان وتباينهما وما يتوب احدهما
عن الآخر وما لا يتوب **ج** كل شئ مضمون في يده بقيمة لو شرا من الملك
يقع الشراء والقبض معا ولم يجر الى قبض جدي وليس له قبض منه
مالم يجز وقبضه واما الهبة فانها تقع والقبض معاني الوجوه كلها
والاصل ان القبض لو تجا نسا يعني لو كانا مضمونين او غير مضمونين
ناب احدهما عن الآخر ولو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه
اقوى القبضين فينبوب عن الاضعف والمضمون بغيره يتوب
عن المضمون لا عن غير المضمون والمضمون بغيره هو الرهن فانه مضمون
باقبل من قيمته ومن الدين فالرهن لو باع الرهن من مرتبه لا يتوب
قبض الرهن عن قبض البيع ولو هبته منه يقع العقد والقبض
معا والبيع قبل قبضه مضمون بغيره وهو التمس ولو شرا ولم يقبضه
حتى و هبته من بايعه فهو اقاله ولو اجر رهنه من مرتبه صح ولا يصير
قابضا مالم يجز وقبضا للاجارة بخلاف ما لو اعاره منه حيث يصير
قابضا وان لم يجز حتى لو هلك قبل ان يسمعه بعد الاعارة
يهلك امانته كما لو هلك في حال الاستعمال وفي الاجارة لو هلك قبل
ان يجزده يهلك هلاك الرهن القبض بطريق السأوة لم يكن قبضا للبيع بل
اخذه من المشتري بعد البيع للتمتع فلو فارقه البايع قبل القبض بطل
اخذ الثوب فهذا رضى منه بقبضه فليس له ان يبرده كذا **وهذا**
بشكل على تر من ان كل شئ مضمون بقيمة يقع الشراء والقبض
او المقبوض على سؤم الشراء الوسمي منه فهو مضمون بقيمة فبقي
ان يكون كذلك **ج** او دعه الفانم افرضه منه قال ج لا يخرج الا الف
عن الوديعه حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك قبل ان يصل به اليه
لا يضمن كذا كل امانة وكذا الوقال المودع لرب الوديعه ان كان
ان اشترى بالوديعه مستغنيا وبيع لانه امان **ج** الدينان لو نجاسا

يقع المقاصة

يقع المقاصة و المودع على رب الوديعه دين نجاسها لم يقع القاصه
مالم يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا لا يصير قضا صا ايضا مالم ياخذها
من اهل ولو كانت في يده لا يحتاج الى شئ غير ذلك متى صار في يده
صار قضا صا وحكم المقصوب لو كان اجل في رب الدين وحكم
الوديعه سواء **ج** فدين لهما فاتفق احدهما مالا للمدين حتى صار
قيمة قضا صا فليشرك ان يرجع عليه وهذا يدل على ان الدين
لو ائلف مال المدين حتى لزم قيمته بغير قضا صا بدسته
فان له عليه ماله درهم لا يصرف ولا يسلم وللمدين عليه مائة
دينار فرض او عصب لا يقع المقاصة بينهما مالم يتفقا صا
فاذا اتفقا صا يصير قضا صا عن عشرة ونايز وبعي لرب الدين
سحون دينار فاعلم ان دين الدارهم لا يصير قضا صا بدين
الدينارين دون المقاصة والحاصل ان رب الدين لو ائلف مال
مدونه فلو نجاسا يصير قضا صا بدسته وان لم يتفقا صا ولم
يجانسا لم يصير قضا صا مالم يتفقا صا **الفصل التاسع**
في بيع الوفا واقسامه وشرايطه واحكامه **باب** ذكر
في المحيط ان بيع الوفا هو ان يقول البايع للمشتري بعتك
هذا العين بمالك على من الدين على اني متى قضيت فهو **ج**
او يقول بعت منك هذا بمالك على اني اذا وقعت اليك منك ترفع
العين الى **ج** البيع الذي تعارفه اهل زماننا اجناسا للمدين
وسموه بيع الوفا وهو رهن في الحقيقة لا يملك ولا يتفقد به الا بالاذن
صاحبه ويضمن ما اكل من ثمره وائلف من شجره وسقط الدين
بهلاكه لو بقي ولا يضمن الزيادة وللبايع ان يبرده اذا قضيت منه
لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام اذ المتعاقدان
وان سمياه بعتا لكن غرضهما الرهن والاستيناف بالدين والفا قد
يقول رهنك ملكي فلانا والمشتري يقول ارهننت ملكي فلانا
والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني فان
الحال يشترط ان لا يبر الاصيل كالفان والكفالة بشرط البراءة حواله **ج**

ففيها بحظيرة الشهود مع شجرة الميراث والاسماء
اذا ضربت به الاجل سلم ونظاير كشيء فلو باعه وفاء ففما يصح
فاستأجره من المشتري لا يلزمه الاجر لانه من الرهن لو استأجر
من مضمونه لم يلزمه الاجر ولو باعه وفاء ففما يصح المشتري من اضر
بيعا باناسم وغاب فللبايع الاول ان يحاصم المشتري الثاني باخذ
منه لانه وان كان حق الجبس للمشتري لكن بد المشتري الثاني
والبايع الاول مال له وله طلب ملكه من اخذه بغير حق لم يلزم
ان ياخذه منه ويجب حتى يحضره كذا لو مات البايع الاول المشتري
الاول والاخر فلورثة البايع الاول ان ياخذه من ورثة المشتري
الاخر لانه الورثة طلب ما اخذه البايع من الثمن ولو رثته
المشتري الاول ان ياخذ البائع من ورثة البايع الاول الجبس
بدن موثرهم الى ان يقضوا دينه فتوى ائمة زماننا ان حكم
حكم الرهن قال المشتري اتفقوا على ان يمانا على صحة
بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها لم يفظ البائع
بلا ذكر شرط فيه والعبرة ايضا للمفوض دون المحوظ فان
تزوج امرأة ومن ثمة ان يطلقها بعد اتمامها العقد
قال صاحب جامع الفصولين قول ان الانتفاع به مقصود
كما ان الاستيفاء به مقصود فلا وجه لجعله رهنا مع رضا
بالانتفاع فعلى هذا لا يكون رهنا لفظا ولا عرضا يقول الحق
في كلامه نظر ان يقصد الاستيفاء يكون رهنا عرضا وان لم يكن
رهنا بالنظر الى الرضا بالانتفاع ولا شك ان الاستيفاء
هو المقصود اصاله في عقد هذا البيع بخلاف الانتفاع اذا
مقضية والانتفاع مقضاه كما لا يخفى على ذوي الانتباه
قال الشافعي سنفت اني بعت حائطا فطلب المشتري الاقال
وهو يقول بعتي فاء وقلت بعتك بانا فاجاب القول فلو كان
فقال لو افقني على ذلك جعلت حتى ان احلف وكان نيتي
ان ياخذه فانوت منه واراد اية ثمة بعد زمان وكان قصد المشتري

ايضا ذلك

ايضا ذلك لانني لا اقدر اليوم على نقد ثمنه فاجاب انما ذكر ذلك
قبل العقد وما كان في القيد عند العقد لاعتباره له لو لم يذكر عند
العقد سوى الاحتياج والقبول وذلك ان تخلف بعتا فان
يشكل بذا بان البيع اذا احتاج الى العارة فالبايع بعثه ولو دى
خارج ايضا فاجاب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع
لا يجبر وكذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك فيجعل البيع بائنا والمشتري
حق طلب المشتري لا غير فان انتقض البيع بان كان دارا فاندبم
للاجرة البايع على رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان البيع قفا او
دابة فملك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على الاخر
الصحيح ان بيع الوفاء ان كان لم يفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان
ذكر شرط الفسخ في البيع لم يذكره منه ومنقطع بل يفظ
البيع بشرط الوفاء او يفظ البائع الحاضر وعند هذا
البيع غير لازم فذلك يعني بفسد ولو ذكر البيع بالشرط
ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اذ
المواعيد قد تكون لازمة فجعل لازما لم حاجة الناس **باب** الزم النول
الرابع ما اختاره الامام طهري الدين انه بيع فاسد فوثق بقاءه قال
احد علماء جون سيم اريم بيع بمن بارده فقال نعم لا يفسد البيع
المالوسطاه في البيع بفسد ولو بعد العقد يفتى عندنا وهل
يشترط المجلس للتحاق ذكر الشرط وادبو اليسر انه بشرط
وهو الصحيح وفي فوايد البراءة في تبايعا مطلقا لم يحق الوفاء
تفتي عندنا كاثبات الشرط المفيد واستقاطه اذا لم يكن
قويا وعندنا لا يفتي وادبو الشرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقر
بالتسليم على الاول فالعقد جائز ولا عثرة بان يفتي كما في النجعة عندنا
والخمس اختاره ائمة خوارجهم انه اذا اطلق البيع كمن وكل المشتري
وكذا يفسد البيع اذا اضر بالبيع الثمن او عهد على ان اذا اوفاه
فسد البيع والثمن لا يعادل البيع وفيه عين فاحش او وضع
المشتري على اصل المال رجحان بان وضع على مائة وعشرين مثاقيل

فمن وان لا وضع ربح على الثمن او يبيع بغير ثمن شرط ان يعلم
البائع بالبيع الثمن اما اذا اطلق ان يبيع عدل كنه يبيع بغير ثمن
حققة فبات لانا انما يملكه بها بظاهر حاله انه لا يقصد البات علما
بالثمن وليس له يبيع بوضع الربح على الثمن في البات واختار حاشية
المجتهدين مولا تاسيف الدين انه رهن والى كما اختاره الشيخ
الامام مخير الزاهد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع فحمله بغيره
في حق المشتري حتى يملك المبيع ومنها في حق البائع فلم يملك
المشتري فحول يده وكله الى غيره واجبر على الرد اذا حضر الدين
لانه مركب من البيع والرهن وكثير من الاحكام لم يملك كونه
في الموضع بشرط العوض وجعلنا كذلك الحاجة الناس اليه
فراى آخر الربا وما ضا في امر على الناس الاتساع حكمه في غير
الرواية يخرج ان البيع لا يكون تاما حتى ينص عليها في العقد
بان يقول بعتك بهذا ثمنه ومي والوفاء واحد واختار الصدق
والبدل والامام الميرزا في ان البيع بشرط الرد وعند ثمن يملكه
المشتري وقال البدل يملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره احوال
سوى البدل يصح البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري
برضاؤه وانما يبيع انه لا يبيع وموافقا لصاحب الهداية واولاده
ومشايخ زماننا وعليه الفتوى ان يملك المشتري البيع بالعين
كما في بيع المكره لا كما يبيع القاسد بعد القبض وحكم روايد كروايد
البيع القاسد وروايد المعضوب بغيره ان استهلك ولا يضمن
ان يملك والثامن وهو القول الجامع فيه انه يبيع فاسد في بعض
الاحكام حتى يملك كل من يبيع ويصح في بعضها كل منافع المبيع
ورهن في بعضها حتى يملك المشتري بغيره من احوال ولا رهنه ولم يملك
قطر النجاشي ولا يهرم البناء وسقط الدين بهلاكه وان قسم الثمن
ان دخل في ضمان كالحال الرهن فيجوز هذا العقد لحاجة الناس اليه
بشرط سلامة البدل لصاحبها وهو شبه البعثة اذ هو صحيح
عند لا عند ما فاعطى له حكم الصحة علما بقوله وحكم القاسد

نحو

في بعض الاحكام علما بقوله وحكم الرهن في بعض الاحكام علما
يقول الناس كما ذكره واذا وقع الرد في الحاقه بالصحح او
او العكس فالحاقه بالصحح اقول في تعليلا للفظ ووجه القول
الامام فيعتبر المذكور غنا لا لما اخذ انتهى بخصاصه البرازية **هداية**
قال ومن جعل البيع الجاني المتعاذ بيعا فاسد يجعله كبيع المكره حتى يضمن
بيع المشتري من غيره لان العفد لغوات الرضا ومنهم من جعلها
لنقد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا بالهزل وشيخ
سمرقندي جعله بيعا جازا مفيدا لبعض الاحكام على ما هو المتعاذ
للحاجة اليه **عن** قوله معينا لبعض الاحكام مولا لا تنفع به
البيع واليه على ما هو المتعاذ عين الناس الحاجة اليه واختاره
المصنف واختاره اليه بقوله البيع الجاني المتعاذ يقول الحق في قوله
واختاره المصنف ما ذكر المصنف في كتابه المسمى بمختار آيات النور
بعد ذكر كون بيع الوفاء رهنها وبعضهم جوزوا هذا البيع مخلصا
الربوا والمخلص من الربوا حسن **مسألة** وعلى حوازي الفتوى **نص**
شراء وفاء فباعه من اخره ما ياقبل بغير البيع الثاني فليس للبايع
استرداده كبيع المشتري شراد فاسد وقيل المشتري لا يملك بعه
وعليه الفتوى فيجوز الثاني والفتوى على ان البيع الوفاء فاسد
ويوفر عليه احكام البيع القاسد الا ان المشتري لو باعه من اخره
فللبيع الاول اخذه كما لو باعه المشتري من المكره من اخره وروايد المبيع
وقد ذكرنا في المبيع فاسد **مسألة** في بيع المبيع من غير قبضه في العقد
لا بد منه كروايد العصب برأيه استقر فتوى صاحب الهداية واولاده
ومشايخ العهد ان المشتري يملك روايد المبيع وفاء ولا يضمنه بالاعلاف
اذ ائتم البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الرقع لا يجبر المشتري
على قبوله وقيل بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من الثمن
وقيل يجبر على القبول ويسمى الثمن للبائع فحمله كالحال وان كان
المشتري رفع غلة السنة ثم بعد البائع الثمن في السنة الثانية قبل
الادراك قبل جبر قبيل لا وقبل ان كان مضي ثلث السنة لا يجبر المشتري

على القبول وان كان المبيع مستغلا كالدار ونحوه فالمحتار ان
في اي وقت احضر التقدير المشتري على القبول ولو بعد البيع
التم قبل خروج الغلة قبل لا يكون له قسط من الغلة وقيل له
ذلك ويعتزم الغلة على ان ياتي عند خرواها فخذ قسطا من الغلة
قيل هذا اذا ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر ففي اي شيء يبقى العقد قال
صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فلو ظهرت الغلة للم
المشتري وفاء اذا باع مائتا او فاء او ذهب لا يبيع وادامات
فورشته يعومون مقامه في احكام الوفاء وان هلك استجار
الحقيقة المشتراة وفاء باقية سماوية قبل بيع البائع ان شاء تركه
على المشتري وان شاء اخذ العرضة بخصمها من الثمن المنقوض
وقيل بغيره على الاقالة ولا يضمن المالك قبل لا يضمن المالك
ويقبله اذا اخذ البائع الثمن وان استهلك المشتري البنية
والاشجار قبل يضمن وقيل لا وروى عن صاحب الهداية فيما
اذا اشترى المبيع وفاء بغير البائع بين الاخذ بكل الثمن والترك
ونسج جوهر الفقه انه يثبت الجحارة في فضل النقصان للبائع
كما ذكرنا واستوفى الائمة في ذلك على سقوط حصص النقصان
من الثمن فيقسم الثمن على قيمة البنية والملك فيسقط قسط
المالك ويبلغ حصص البنية ببيانته شري دارا قيمتها الف بناية
وفاء بخرت الدار وصارت القيمة خمسائة يسقط من الثمن
خمسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة
كالمثلين واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد مشتريه قبل يكون
المشتري خصما لمن يبعه وقيل لا وصاحب الهداية وكثير من
مشايخ سعة على انه يشترط حضرتها قبل لا يشترط فيه الاختلاف
والخراج في البيع وفاء على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان
تقصه الزراعة لانه يجب الضمان عليه وهو كالموحد والخراج
على الموصر عند خفاؤه لم يظن انه قد ضيع حقه كما اذا ابراه عن
الاجرة ويدل عليه ما قال في الاختان ان الجراج في جميع الصور

عائز

على رتب الارض الا ان رتبها الغاصب لم ينقص الارض الزراعية
وزكوة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا
لانه يقد بالاله موصوفا عند البائع او دين له عليه وليس فيه
زكوة مال على رجلين لان النفوذ لا يتغير في العقود والنفوذ
يقول الجفر لم يذكر حكم زكوة المبيع وفاء والطاهر انه على البائع
وحده قياسا على الخراج والله اعلم قال وان اجر المبيع وفاء على البائع
فمنه جعله فاسدا قال لا يبيع الا جارة ولا يجب شيء لان المشتري
بجته اذا وصل على وجهه الى المشتري يبيع على تلك الجته والرد حكم
الثمن ولا يزم فيبيع عنه ومن جعله رهنه كذا لم يزم البائع
الاخر ومن اجاره جارة او اجاره من البائع وغيره واوجب
الاخر وان اجاره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية
انه لا يبيع ويستدل بما لو اجاره عنده اشتراه قبل قبضه انه كذا
الاخر وهذا في البات فما ظنك في الوفاء غير ان الرواية
في اجارة المنقول قبل القبض والذى ورد عليه الوفاء في النفوذ
مطلق فلا يرد في القيد وذكر في الايضاح ان كل ما يبيع بعه قبل
قبضه يجوز اجارته وما لا فلا ويسع العقار قبل القبض فانه كذا
اجارته وقال الامام في الدر المنثور ان الباع لا يجوز اجارة العقار
ايضا قبل لان العقد بر عليه المنفعة وهي منقولة واعترض عليه
الكرامى بانه ان صح لزم ان لا يجوز اجارة المتاجر قبل القبض
والنقص على خلافه وان ثبت فيه بان العين قائم مقام المنفعة
في حق ارتباط الايجاب القبول وفي محل آخر من البرازية ايضا
باع ارضا وفاء ثم اجاره من البائع قال صاحب الهداية الاقدم
على الاجارة بعد البيع وانما قصدا بالبيع الرهن لا البيع
فلا يحل للمشتري الانتفاع به يقول الجفر بل دلالة الاقدام المذكورة
على انها قصدا بالبيع حقيقة البيع اكثر والهداية لا يخفى على من تذكر
قلت شهر ما وجد عدول صاحب الهداية مع انه في الرواية انه
واية انه مقتضى لوضع بعض المدة وجاء البائع بغير المبيع وفاء

بجبر المشتري على قبض ثمنه والوفاء بما شرط ويجب الاجرة بحسب ما
في المدة وكل منها نقضه في كل حال اذا العقد غير لازم ولو بيع كرم
يجب الكرم المبيع وفاء فالشفعة للبائع لا للمشتري **فك** لان البيع
المعاملة وبيع الشفعة حكمها حكم الرهن والراهن حكم الشفعة وان
كان في يد المدين **فك** باع كرم باعيا جائزا فقبض بعض المدة وخبث
الثمر ثم باعه من المشتري جائزا باعيا ما لم يذكر الثمر فالثمر للبائع
لا للمشتري ولو باعه جائزا ثم باعه منه بائنا ثم تقاسم البائنا لم يعد
الجائز لان تقاسمهما بيع جديد حتى لو كان قسما مطلقا حتى ان كل واحد
الجائز ولو باعه جائزا ثم باعه من غيره بائنا حتى توقف على اجازة المشتري
جائزا فقبض ثمنه او تقاسمها لا ينقد البائنا فلا بد من تحريم
البيع بخلاف الرهن ولو باعه من غيره وقال للمشتري جائزا فقبض
بائنا وهذا انك فحده فاحذه فهو اجازة ولا يحتاج الى التحريم ولو
ابى المشتري عن قبض ثمنه لا يجبر ولا يبيع ولا يقبل ولو قبض بعض الثمن
ينقض بقبضه **عده** باعه جائزا ثم باعه من غيره بائنا ثم باعه من اخر فبائنا
اجازة المشتري شراء جائزا او يتعقد كاشي الرهن ولو هو البائع
المشتري شراء جائزا في يده اخر وقد طلب الثمن بعد القبض فله ذلك
كاشي الرهن ولو كان له حمل وموثة واخذ في يده اخر فله ان يطالبه
برأيه ولو جمع في البيع الجائز بين العقار والمنقول الذر لا يجوز البيع
الجائز فيه بان لم يكن سببا للعقار حتى يفسد البيع فيه هل يقيد
العقار اجاب لا يقيد في العقار وبيع جائزا وهذا اشارة الى
ان البيع الجائز لم يجز في المنقول وقيل الوصية يملك مع عقار الصبي
بيعا جائزا وقيل لا يملكه **بنازله** وفي الموازل يجوز بيع الوفاء في المنقول
ايضا واختلف ائمة سمعت في ان الوصية هل يملك بيع عقار الصبي
وفاء في كثرهم على انه لا يملك وقيل صاحب المداينة على انه يملك **درع**
واختلف في جواز بيع الوفاء في المنقول فبعضهم يوجب كسح
الحاجة وقيل لا يصح لاحتمال تعطل بالعقار في باعه وفاء
ثم باعه من اخر بائنا بلا ادل المشتري وفاء نقض البيع الثاني لانه بات

وبطل

وبطل الاول لانه موقوف والبات بطل كذا الفتي **مسألة** وقال
من المتأخرين نقض البيع الاول وبه افتى **ح** وقال واحد من المتقدمين
رواية انه ينقض البيع الاول لا الثاني في **فك** الكفالة بمال الوفاء يصح مضيفا
لا في الحال اذ المال على البائع بعد الفسخ لا في الحال ثم باعه جائزا
ولم يقبض ثمنه ليس له بيع بلا حصر المشتري ولا يملك بيعه من
اخر بلا رضا المشتري **فك** باعه جائزا فاحتاج الى العارة ففعل ما
القاضي على ان يرجع فله الرجوع باع كرمه وفاء حتى استثنى المشتري
كل غلته ثم بعد البيع شرط ان يكون للمشتري ربع الغلة او نحو
لا باخذ المشتري كله بل شرطه اذ الشرط لا حتى يلحق باصل
العقد عنده فكان شرطه وقت العقد **فك** باع ارضه وفاء فزعه
المشتري ثم ادعى اليه البائع مال الوفاء حتى الفسخ البيع والبيع
يقبل اجاب بعضهم بان لا يادى بطلب المشتري بغيره الا في
الاذا اذ لا يطلبه بل يترك في يده باع مثله ولو قيل يترك في يده باع
مثله في الوجوب من فله وجه **ح** استأجر ارضا فزعه ثم تقاسمها والزم
يقبل هل يترك الارض في يد المستأجر باع مثله الى حصاده او لم
يقبله قيل لا يترك اذا المستأجر رضي بطلان حقه في الزرع حيث
ا قدم على الفسخ باختياره وقيل يترك اذ عليه مسئلة صورتهما دفع
ارضه فزارعة فزرع في اخر السنة ليس لرب الارض فله فترك
باجر مثل نصف الارض حكم الى حصاده صيانة لحق الزارع وفي
الزارع هنا بطلان حقه في الزرع حيث اخر الزرع الى اخر السنة
ومع ذلك ترك باجر المثل وفي هذا الفصل ايضا لو مضت مدة
الاجارة وقد غرس المستأجر نخلا في السنة لم يقبله الا ان يترك
على الموجبة قيمة النخل مقلوعا بخلاف الزرع فانه يترك باجر مثله الى الاداء
اذ الزرع له نهاية بخلاف الغرس **فك** باعه جائزا فقبضه اخر من المشتري
وبخر المشتري عن اخذه هل للمشتري اخذ باعه بثمنه قبل فسخ البيع
واسترداد المبيع فبعضهم يوجب الرهن فيمنع ان لا يكون له طلب ثمنه
بل اولى كما قرأ ان مال الوفاء ليس بثابت في ذمة البائع ما دام المبيع قائما

فصل لو غصب الرهن ليس للمشتري ان يطلب ربه من الراهن
من اخلف فقال المشتري شريته بآنا وقال البائع بعته وفاء
فالقول للبائع اذ المشتري يدعي روال العين عن البائع والبائع
ينكر فيصدق المنكر **قوله** القول عندنا في هذه المسئلة قول المشتري
لو لم يشهد عليه الطاهر ومنه نصان الثمن فاحش الا اذا ادعى
تغير السعر فغير السعر يلزمه ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم نعم
والنقصان الكثير سواء لا يتغابن فيه الناس ويعتبر فيه
يوم البيع لما مر ان تغير السعر يمنع ان يجعل الحال حكما **شأن** ادعى
البائع وفاء والمشتري بآنا او بالعكس فالقول للمدعي البات قال
وكنت افتي او لا ان القول للمدعي الوفاء وله وجه حسن الا ان ائمة
بخارا هكذا اجابوا فافهم بقول الحنفية الظاهر ان ذلك الوجه
الحسن هو ان مدعى البات يدعي روال حق حصته في العين او
الدين والاخر ينكره فيصدق بحكم الاشارة اليه قبل سبعة اسطر
في من لكن ما ذكره ائمة بخارا احسن من ذلك اذ البات في البيع
هو الظاهر والقول لمن ينسك بالظاهر وفاقا للدليل الباقية
على اصحابه لا اسم اذ المنكر في الصورتين على ما ذكره وان
كان منكرا باعتباره لا كنه يدعي اسمه وادعى مدعى البات
فجعل القول له احسن واسم اعلم ثم باعه وفاء ثم باعه من غيره
الثمن للمشتري الاول لم يجز البيع الثاني واخذ الثمن ليس برضا
ادعى شراؤه بآنا ثم ادعى وفاء لا يسمع الثاني اذ لا يمكن توفيقه
بقول الحنفية فيه دلالة على سماع الثاني لو انعكس الامر اوجب
يمكن التوفيق على التحقيق وائمه ولي العصمة والتوفيق فلا
الفصل التاسع في مسائل الاجارة المعهودة بغير قدر
بين المقرض والمستقرض يقول الحنفية ما بين هذه الاجارة بينهما
طاهر او المستفاد منه من مجموعة ما ذكر في اجماع الفصولين
ان بودع المقرض المقرض شيئا قبل القيمة كمين ومشط ونحوهما

فان قيل ادعى احد صاحبي الرهن والاخر البات فالقول للمدعي
الاستاء والبيته بين الرهن والاربع الوفاء اما ان يعتبر قايده
فالقول للمدعي الصحيح واما ان يعتبر بينهما البيته فيبيع البات
ان في الرهن والبيع لراعي احد هما البيع والاخر الرهن
فالقول لمنكرا البيع صحيح

ويستأجر

وبتأجره لحفظة ويعين بدل الاجارة على قدر الرهن الذي عيناه
لاصل مال القرص ليكون الرجح حلالا للمقرض ودنيا واجبا على
المستقرض واسم اعلم **صع** في حل هذه الاجارة بعض جهات
وان افتوا بحلها في بدل الاجارة المعهودة حلال وطيب **قوله** رفع
الى مقرض مشطا واستأجره لحفظة فمضت مدة الاجارة في المقرض
بالمشط فطلب اجرا مضى فقال مستقرضه المستأجر ليس بهذا
مشطى فالقول للمستأجر فلا يلزمه الاجرة لانه منكر حفظه عنده وجوب
الاجرة عليه والقول للمقرض في عين المشط فيبرأ بغيره عن ثمنه
اذ القايض اعلم به قال صاحب جامع الفصولين اقول قالوا القول
للقايض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه وتحيكه بما لو اراد المشتري
رد البيع بعيب وقال البائع البيع غيره يصدق البائع لا المشتري
مع انه قايض فالحق ان يفضل بان القول للمالك في عينه
اذ اوجد الخلل والافلاقي بعض تعيين المصنوع وزرق العسل
في مسئلة الاختلاف في وزن الزرق في السع الفاسد متأجر قال
المدفع البك من رأس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للمدفع لانه
اعلم بحسن الرقع ولومات الرافع فوقع هذا الاختلاف بين ورثته
وبين الطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة اذ لا علم لهم **نصط**
بذلك المتأجر على حفظه فقال الاجير ملك بعد تمام السنة فعليك اجر
السنة وقال المتأجر ملك بعد شهر واحد فالقول للمتأجر لان حصة
الاجر عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول فان قيل الاصل اقامة
الحادث الى اقرب الاوقات فيبيع ان يعيدق الاجير يقال المدفوع
طاهر يصلح للرفع لا للاختلاف وعرض الاجير الاجر فلا يصلح له دفن متأجر
المشتري بايعة لم يخطأ المبيع قبل قبضه لم يحز وكذا لو استأجر الراهن
منه لم يحز اذ الحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استأجر المستقرض او المدفع
لحفظه الوديعة حيث يجوز لانهما متبرعان في الحفظ وفيه عصب
واية واجرا من اخر يلزمه الاجر وان كان المتأجر عايبا الغائب
اذ الاجر انما يجب بمقابلة الانتفاع وقد وجد في الاجر ثم لو اجبر

الموجر

منه دأبت فمات احد المومنين بطلت لا جارة في حقها لا في حق
 الحي وكذا لو استباح امرأته فمات احد المومنين بطلت لا جارة في حقها لا في حق
 احد المومنين بطلت الكرامة في حقها لا في حق احد المومنين بطلت
 لو دفع العيب المتأخر على خطبة المومن ليس بغيره عيب له واداره
 بخطبة محظوظة فما يجب اجماعك المدة اذا اجبر على العمل اذا لم يشرط
 عليه العمل بنفسه وليس للمودع ان يودع الى من ليس له عياله لا يقول
 هذا ابراء عني والضميمة بخلاف الضميمة يات على ما عرف يقول
 الحقير بياض هذه القعدة مودعا في ضمان المستعير فقول له
 والاصل انه قد ثبت بتمامه بطل قصدا وثبت بتمامه
 ما بطل من خارج قبل الا انه صحيح بتمامه ولا نظاير كثره
 في الكتب **الفصل العزوف** في دعوى النكاح والمهر والنفقة
 والجسار وما يتعلق بحسب ذلك **دعوى النكاح** اعلم ان كثيرا من
 ما بل هذا الفصل فذكرته في جامع المصنفين هنا لكي ذكرتها
 في فصل دعوى الخارج وفي اليد وفي فصل التناقض وفي فصل
 اختلاف الدعوى والشهادة باقتضاء الحال المناسبة فالباقي
 ما في جامع المصنفين هذا واسم الموقوف **في الدعوى** على قولان
 في دعوى النكاح كالحكم **في** ادعت انه تزوجها ووطئها فانكروا
 بانه ما وطئها فلو وكل بعضي عليه بالمهر لا النكاح عند وعده
 من بخلاف بانه تزوجها **فقط** ادعت نكاحه وانكروا فاحضروا
 انه بخلاف بانه ما في تزوجه في فان كانت روضة في قولان
 او البين في النكاح عند من م وبيني وانما بخلاف بانه في
 الطلاق لجواز كونه في يمينه بانه قبيح معلقه لا ذات زوج لا
 مطلقة او ادعى نكاح شكوه الغير ولا بينه للمدعي يستخلف الزوج
 والمرأة ببداهين الروح على العلم وان حلف انقطع الخصومة
 وان كل بخلاف المرأة بآباء وان حلفت فهي للمدعي ط ادعى امرأة
 وقال كل منها تزوجت فانقرت لاحدهما وانكرت الاخر لا تخلف
 المرأة

في دعوى النكاح
 في دعوى المهر
 في دعوى النفقة

المرأة وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن حلفت لاحدهما فماتت لا تخلف
 المرأة للاخر لو ادعى كذا فماتت لا تخلف لاحدهما فماتت لا تخلف
 كلام المتأخرين اذ العلماء اختلفوا في ان سماع الشهود كلامها
 هل موثوق والاصح انه بشرط فلا بد من ذكره ليصح الدعوى **جو**
 شهد انه امرأته وحلله قبل لا يعمل لم يشهدوا على العقد وقبل
 اثباتهم الى انهم يقبل فانه قال لو قال المشهود عليه بالزنا اني تزوجتها
 او قال لي امرأتى فري عنه الحد سوى بين الاخيرين فدل انها واحد
 كذا **الفصل** يقول الحقير لا اشرافه كذا زعمه القابض والقباض مع الفارق
 لا يجدي بطلان لان سقوط الحد بدينك النطق ليس بشي
 حقيقة الزوجية بل يحصل شبهة الزوجية بها وهي كافيته في الدرد
 اذا الحدود وتندرج بالشبهات قايين هذا من ذاك بل يقول الحقير
 هو اخر ذكرته في فصل اختلاف الدعوى والشهادة فاعلم ان
 افلوا ادعى انه تزوجها وشهدا انه منكوحة فاستوى ذكره وتزوجه
 والله اعلم **في** ادعى المدعي ابن زن منته وشهدا كذا فقال
 القاضي للمدعي متى تزوجت او الشهود متى تزوجها فكنوا الاجل
 الدعوى **عده** لو ادعى نكاح صغيرة وقال رزقها فافني جند
 ولم يذكر اسم الصبي ولا شبهه لصح الدعوى وينبغي ان يذكر انه من الصغير
 ولي ام لا وهل للقاضي ولاية تزويج الصغير يقول الحقير في الطلاق قوله
 ببعث الدعوى ففقط قد مر في حقه الفصل الثاني في النكاح من ان تزوج
 العقل والشهادة عليه هل بشرط تسمية المأكل فيه اختلاف المشايخ
 واول الكتب فيها تعارضه فليست هناك بتعصيلة **في** ادعى
 كذا حاتم تزوج ابها في صغره وشهدا انه قال رزقها بنتي البكر
 المسماة كذا فلان لكن لا تعرف بنتها بوجهها فيقول شربا دهنها على
 النكاح ثم يوم المدعي ان يبرهن ان بنته البكر المسماة كذا هذا
 حكم عليها فلو كانت ابنته الكبرى وصديق المدعي يحكم بها ولو
 شهد انه رزق بنته منه ولا تعرفها بوجهها فلو لم يدعى عليه الابنت

في دعوى النكاح
 في دعوى المهر
 في دعوى النفقة

في دعوى النكاح
 في دعوى المهر
 في دعوى النفقة

في دعوى النكاح
 في دعوى المهر
 في دعوى النفقة

يقبل لزو ال الجمالة البالغة لو برهن على رد النكاح عند السبوع
 وبرهن الزوج على سكوتها يقبل بينتهما لانها ثبتت الفعل وهو
 الاماء قال صاحب جامع الفضولين اقول ينبغي ان يقبل بينة الزوج
 لانه ثبتت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند عدم البينة
 خلافا لزوج لانها سكر حدوث الملك فالابن ان يكون المذكور منجب
 زفر فعلى ما ذكر يكون القول والبينة للمرأة عندنا وله وجه يقول المحقق
 قوله ينبغي ان لا تشهدا على السكوت شيئا مائة على النقص
 فلا يقبل وما ذكره من حدوث الملك فهو امر صفني اذا لم يرد
 حقيقة هو السكوت وحدث الملك فرعه والضمينات بخلاف
 العقد يات كافر وختم ايضا ادعت بكاه فاكتر ثم تصادقا على
 ان النكاح كان لا يثبت النكاح لانها في الابطال ولو تصادقا
 كماله ما زن وسكوت لا يثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع
 بان ادعى الشراؤه فاكتر ثم تصادقا عليه يثبت البيع الا اذا
 وجد التفاضل اذا البيع ينقضي بفساد ولو نزل النكاح قال صاحب
 جامع الفضولين اقول قوله ثم تصادقا على النكاح يدل على
 سبق النكاح فبين ان يحكم بينهما بنكاح والحاصل ان النكاح
 لا ينفذ بحد التصديق بلا سبق العقد بخلاف البيع **فشر**
 ادعى نكاح امرأة سبدا اقول انما الذي اليد فضا لها المدعى
 ودعواه على مال يبيع ويكون فلما لو كان يلفظ البراءة بر ادعى نكاحها
 ومن سكره فضا لحة على مال ليس كدعواه جاز فلما في جانبها
 على زعمه وبذلك الحال لرفع الخصومة في جانبها ولو ادعت بكاه
 فضا لها على مال لم يجز ادعى نكاحها فاضلقت هل يبيع الخلع
 وبما ان ترجع ما ادعت دفعت ما قرض ان الصلح ضلع في
 زعمه الخ يشتر ان جواره وقال بعضهم ينبغي ان لا يبيع الخلع
 اذا النكاح لم يثبت فكيف يبيع الخلع ولها ان ترجع ما دفعت
 لافذه بغير حق بخلاف الصلح عن دعوى النكاح يجوز خلع
 الخلع **فشر** ادعى نكاحا فاكتر وقد تزوجت ما يشتر
 فاضلقت

لا ينبغي

قاضي قال انما زوجك البرك وانما صغيرة قاله
 زوجك والبركة لم ارضى فاقول قد اها والبينة
 بينة الزوج **فشر**

قاضي ادعت على رجل انه تزوجها فانكر ثم ادعى الزوج
 النكاح بعد ذلك وبين قضيته خلافا لبيع لانها
 لا يملك بحد حدها ادعت على رجل انها تزوجت فامتنع
 المرأة بينة تقضي لها ولا ينفذ النكاح بحد حدها

اذا الصلح

فاضلقت مع المدعى لا يحتاج زوجها الى تجديد العقد ولا الى العدة
 عن المدعى ولم يصب هذا الخلع **فشر** ادعى نكاحها فانكرت فضا لها
 على ماية على ان يقر بذلك فانكرت جازا قراره ولو لم المال **فشر** ادعى
 نكاحها فانكرت واقروا عليها فضا لها على ماية على ان يقر بالنكاح
 صحيح فلو وجد بينة على اصل النكاح الاول لا يرجع في المائة لانها
 كزنا مائة في المهر ولو ادعت على زوجها طلاقا على ان يقر فضا لها
 على ماية على ان يقر بالطلاق جاز ولو وجدت بينة على الطلاق الاول
 على ما قال فضا لها ان يقر بطل النكاح **فشر** برهن على نكاحها ولم يثبت
 عدالة الشهود حل لها ان تتزوج باخر **فشر** في هذه الصورة توفى
 المدعى كواه ويكره ان يهرج كل ايام النكاح لو اقبل القاضى
 المدعى اياما فاقام فمضت تلك الايام لا يحل لها ان **فشر** اكثر من
 فمضت عليه لانقضاء ايام هذه المسألة يخرج جواب كثير من
 الب **فشر** **دعوى المهر** وفي **فشر** ادعت مهر المثل ثم ادعت المهر
 يقبل او المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد
 بان سمي بعد نكاح بلا شبهة ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل
فشر اختلف الزوجان في المهر فزوج اصابه بحد مهر المثل ولو
 في قدره فان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بمعينة فان
 كان م وبالمائة معية المرأة او اكثر منه فالقول لها مع عيناها وانما
 برهن يقبل سواء شهد مهر المثل له او لها وان برهن يقبل
 بينة مهر لا يشهد له مهر المثل وان كان مهر المثل بينهما اتفاقا
 حلفا او برهن يقضي مهر المثل وان برهن احد ما يقبل ان المنة
 قبل الوسط حكم متعة المثل اي ان كانت متعة المثل مائة لوصف
 ما يدعى الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مائة لوصف
 ما يدعى المرأة او اكثر منه فالقول لها وان برهن يقبل وان برهن
 بينتهما ان شهدا وبينة ان شهدا وان كانت بينهما مخالفة
 بعده رجعت متعة المثل وموت احد ما كيوتهما حكما وبعد موتها

برأه تزوجت امرأة القاضى برهن برهن الزوج
 على انها امرأة اذا ادعت الطلاق لا يبرأ القاضى

ينبغي ان يثبت في عقد النكاح
 ما يثبت في عقد البيع

فان القول لو رثته عندك ولا يحكم مهر المثل في اصل القول بل في التسمية
عنده ولا ينعني بشيء الا ان يقوم بينه على مهر مسمى او لا يحكم
المثل عنده بعد موتها وعند من قضى مهر المثل في حال الحيوة
وبه يعني قال من يتجوزها كذا لم ينفذ فان سكت لم يقع
الاختلاف في الحيوة وبعد وفاته لا يحكم مهر المثل بل يقال اما
اما ان تقرى بما اخذت والا حكمنا عليك بالمعروف والمجمل
ثم يعمل في البات كما ذكرنا لانها لا تنفذ الا بعد قبض شي
المهر عادة ذكره الزمخشري **فت** ادعت الفاضل مهره ما علم ورثته
زوجها تصدق في تمام مهره مثله لان مهر المثل يحكم عنده من
شبهه له فله القول **بس** ورثته لو ادعى ما علم ورثته زوجها مهر
فاما لا يقع مهر المثل عندك لو تعاد لم العهد بحيث يتعذر على
الفاضل الوقوف على مهره مثله اما لو لم يتعذر لم يقض مهر المثل
عنده ايضا **فت** قالت كتحبني كذا نفقة او قال كتحبني كذا ونارا
ثبت لك ذلك وجب مهر المثل واختلف المتأخر في انها
تختلفان ثم يجب مهر المثل ام يجب ثم يخالفان ادعت مهر مسمى
في التركة وهو مائة ثم ادعت ان زوجها زاد لها مائة اخرى لا يقع
وهي التي لا تنفذ لانها لما قالت كانت تزوج مائة فقد اقرت
ان كل المهر مائة فاذا ادعت الزيادة بعده والزيادة لم تكن باصل
العقد فطران المائة الاولى لم تكن كل المهر فتناقض وقيل
يصح لانها تدعي المائة بحكم من العقد والمائة الاخرى لانه زاد
في الزمان **الثاني** زوجها امها وقبضت مهرها فبلغت
وطبقت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصيبتها لم تكن للبنت
ذلك لبراءة زوجها بدفعه الى الام ثم يقول الحنفية الطاهر
ان هذا مفيد بالوثيق قبض الام ومصاتها بينته الزوج
او باقرار البنت او بتكولها عند تحليفها على عدم علمها بالاحمد
اقرار الام لما سئل في بعد خمسة اسطر من مسئلة قرار الاب
قال ولو لم تكن وصيها فلبنت اخذ المهر من زوجها او يرجع

ج ادعت المرأة مهرها من شرط او غيرها من شرط
ورثتها فيه المرأة الاولى ان كان الشرط متعارفا وان لم يكن
متعارفا صحح الارادة من الزوج او في مطلقا ولو رثته
في المهر على ان زوجها كان موقفا كذا في يوشا هذا ورثته
الزوج انما ارادته من مهر المهر الذي رثته فيه المرأة
او في **مطلق** قال لها يجب لي مهر كذا وانما عطفك
فقلت وبنت كذا والزوج لا يعطى ما لم يلقها حتى ماتت
فقلت يا طلة والمهر على حاله اذا ارادته مهرها
لزوجها بشرط ان يعطيه ما شاء ولم يعطها والمهر لها
بمقتضى في النفقة صحيح تزوج امرأة بعد ان ابرأه من
بها لا حرج لها عليه في العبد المحرم بعد النفقة لا سيما
فان تزوجها وخطبها وقان لم يلقها فنفقة نفقة نفقة
كان المهر خلاها ولم تكن نفقة نفقة نفقة نفقة
التي خرجت انتهى ولم يزوج نفقة نفقة نفقة نفقة
فوطئها لم يزوج مهرها ولا يرجع به على التوابع
لم يوطئ جارية ابنة او جارية مكنته او طلقا امرأة
في طلاق فاسد اراد فعليه مهر واحد ولو وطئ جارية
ابنة او جارية امرأة حرة او دقة او غير الشبهة
فنفقة بغير طلق مهر صحيح

به عمل

به على الام وكذا الجواب فيما سوى الاب والمجد والمقاصد لان
غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض مهرها
ولو كان عاقدا يحكم ولاية او وكالة قال صاحب خارج الفصول
افول ينبغي ان يرجع به الزوج على الام لوقاها لاهلها كذا دفعه
برضاها فبصير امانة كما لو دفعه الى حبشي يقول الحنفية قول الام
الحق محل نظر اذا الظاهر انه لما يرجع الزوج لكونه مغورا فمهره
الام لكون قبضها فضولا لا ينفذ ينبغي ان يرجع به ولو كان كذا لا
ب **عده** بلغت وطبقت مهرها من زوجها فقال دفعته اليك
في صفة كذا وصديق الاب لم يخبر اقرار الاب عليها ولها اخذ
من الزوج وليس الزوج ان يرجع على الاب عليها الا اذا قال الاب
عند الاخذ اخذ منك على ان ابرئتك من غير شي ثم انكرت البنت
فله ان يرجع الاب اذا رجعت عليه البنت يقول الحنفية على
فما دى فاصححان عدم جواز اقرار الاب بانه لا يملك قبض المهر
في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وعقل عدم رجوع الزوج على الاب
بانه اقر بقبض الاب في وقت كان الاب ولاية الغيب فلا يرجع
عليه ثم يقول الحنفية الطاهر ان اخذ مهرها من زوجها
ليس بطلاق بل مخصوص بصورة تصديق الاب فقط لانه لو
ثبت قبض الاب مهرها بينته الزوج او باقرار المرأة او بتكولها
غير تحليفها على عدم علمها بقبض الاب فلا شك ان الزوج ببراءة
عنه المهر كما يفهم منكم ما سبق قبل عشرة اسطر من مسئلة قبض الام
فت مات فادعى امرأته المسمى فقال ورثته فعلم ان كذا مهر
ولا تعلم قدره يجبرن على البيان كمن ادعى على ورثته دينافا فورا
باصول الدين يجبرون على البيان ولو اقر وابدننا يجبرون ايضا
ومعنى الجبر ان يجبروا حتى يقرروا بقدر المهر لقيام الورثة مقام
الزوج ولا ينبغي قول الزوج اذا انكسب مستكرا كذا هذا اخذ
الى امرأته متاعا فقال ما بعثته فهو مهره صدق من عليه فلو حلف
فله اعادة متاعه لوقاها بالاب ومثله لو شكا لانها لم ترض بكونه مهر

ويرجع ببقية المهر ولو بقيها لا يرجع على الزوج ببقية المهر قال
صاحب جامع الأصول في قول ينبغي ان يكون لها رد فبقية المهر
ببقية المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المهر فبقية المهر
فيستغنى ان يجوز لها رده فاما ورتو فبقية المهر لا يصلح له حقها على
قال واما ما بحثناه ابو الفوارس كان في المهر لا يرجع على الزوج بشئ
ولو فاما ما بحثنا الاب في مال نفسه يسترده من الزوج لانه ماله
ليفرق في رخص محرم ولو بعته من مال بنته الباقية برضا لا يرجع
فيه لانه ماله عند الزوجين لا في مال الزوجين فلو قال صاحب جامع
العصولين في قول ينبغي ان يكون للاب الرجوع فيما بعته من ماله
ولو كان لانه بعته على سبيل العوض من المهر فاما ما بحثنا
ينبغي ان يجوز رجوعه **في** بعث اليها شيئا ثم اخلف فقلت
يقول الحق قوله ينبغي لا ينبغي لان الاب لم يبعث ما بعته عوضا لغيره
يكون من المهر عوضا بل انما يبعث ماله لغيره لغيره ودون المهر فبقية
ان لا يرجع الا **مع** بعث الى امراته شيئا فقلت هو ماله
مهر المهر صدق الا فيما يملك بصدق ماله لا وهو هذا لانه محتمل ولم
يشهد لها الطاهر فصدق الحاكم لانه اعرف بقول الصالح اوله بان
يقبل قول الجاهل الا فيما يملك بغيره **فمن** صدق الا فيما لا يملك
وبغيره والجم لا ينبغي **في** المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
مهره فاما البر والشعر فالتقول له وقيل لا يجب عليه من مهره ودرج
وغيره ليس له ان يجبره المهر او الطاهر كذا **درج** بعث اليها
شيئا ثم اخلف فقلت مهره وقال مهره فالتقول له يمينه ان لم يكن
لها مائة لانه المهر كان اعرف بحجة التملك لو كان المهر ما
هبط لا لاكل فانه لا يكون مهر لكل حال **في** خطبته فبعث ماله
ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهر ايتها وعينه ان فاما فقيمة
ان قالوا وكذا كل ما بعث مهره وهو قايما واما الهالك المهر المهر
فلا شيء له من مهره ورجعها وبعث اليها وعوضه وزقت اليه فقارفا

يقول الحق قوله ينبغي ان لا يملك الاب المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
كذلك ولا يملك من المهر على ما ارسله صدقة المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
وكل حكم الهبة ومن موطوع الرجوع بهلاك المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
يرجع المهر في صورة ماله المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
شيئا فقلت هو صدقة وقال هو من المهر صدق المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
تصدق في ماله وعوضا لانه محتمل ولم يهد لها
الظاهر فصدق الحاكم لانه اعرف
فتقول العالم اوله بان يقبل قول
الجاهل الا فيما يملك بغيره
في الا فيما لا يملك بغيره
والجم لا ينبغي **في** المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
مهره فاما البر والشعر فالتقول له وقيل لا يجب عليه من مهره ودرج
وغيره ليس له ان يجبره المهر او الطاهر كذا **درج** بعث اليها
شيئا ثم اخلف فقلت مهره وقال مهره فالتقول له يمينه ان لم يكن
لها مائة لانه المهر كان اعرف بحجة التملك لو كان المهر ما
هبط لا لاكل فانه لا يكون مهر لكل حال **في** خطبته فبعث ماله
ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهر ايتها وعينه ان فاما فقيمة
ان قالوا وكذا كل ما بعث مهره وهو قايما واما الهالك المهر المهر
فلا شيء له من مهره ورجعها وبعث اليها وعوضه وزقت اليه فقارفا

فقال

فقال ما بعثته حكمه عارته فالتقول له في ماله المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
اخذه ما بعثته لانه رخصته عوضا لالهبة فاما لم يكن فبقية المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
منها اخذ ما دفع وقال ابو بكر الاسكاف ان صرح في بيعت
انه عوض فلذلك وان لم يصرح ولكن ثبوت كان بينه وبطلانها
يقول الحق بغيره انه ليس لها اخذ ما دفعته **في** لو استعملت ما بعته
الزوج اليها فانكر الهبة وعلف ينبغي ان يجوز له النقصان لانه عارته
كذلك وكذا لو اتلف الزوج ما بعته اليه ينبغي ان يجوز لها النقصان
في بعث اليها عند زفافها شيئا ثم اخلف فقلت
له اخذه لكن لو لم يزوجها شيئا وليس للزوج اخذ ما بعته اليها عارته
الملك **في** بعث الى امراته شيئا ثم اخلف فقلت هو ماله
بعث الزوج الى امراته شيئا ثم اخلف فقلت هو ماله
زقت اليه اراوان ياخذ من ماله ليس له ذلك لو بعته اليها عارته
عده تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فالحكم لازم **في** ان اشترى
لامرأته مائة فاقضى فقال هو من المهر وقال مهره ان كان لا ياكل
يقول الحق له ولو كان لا ياكل لا يقبل قوله وقال الصفا ركل متابع
لا يجب عليه شيء او لم قال الحق فيه انه من المهر وما كان واجبا عليه
مثل الربع والخمار ومنع السيل لا يقبل قوله فبطل الصفا ر
الحلف والحلالة قال ليس على الزوج ان يبيعها لغيره المهر المهر المهر المهر
الفقيه وبه يقول **في** وهذا مسئلة عجينة وهي انه لا يجب على
الزوج خلع ويجب خلع امرأته لانه من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
وسيجب بعض ما على المهر من كل مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في فصل الاحكام وقدر بعضها في فصل النكاح في فصل الكل بالفضل
المسألة **دعوى النفقة** تزوج بكسرة فطلبت النفقة وسعى في
ببيت الاب بعد ذلك لم يطلبها الزوج بالنفقة فقد ترك
حقه او النفقة حقها والانتقال حق الزوج في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
حقه ولا يطلب حقها بغيره وقيل لا نفقة لها اذ لم تزق الى زوجها
ولو استخف عن الانتقال بحق كطلب الحق فليس النفقة

اولا وقبل ان يبرج لو شرط الرجوع ان لم تزوج نفسها منه
لو لم يشترط والاصح انه يبرج لو لم تزوج لالتزوم وجبت سوا
شرط الرجوع او لا اما لو انفق بلا شرط التزوج ولكن علم ان
ينفق بشرط التزوج قبل يبرج وهو الاشبه اذا المردف كشرط
وقبل الصحيح انه لا يبرج **عده** الاصح انه لا يبرج قال **طه** الاصح
انه يبرج زوجة او لا لانه رشوة وبذالودفع الدرهم اليها تنفق
على نفسها اما لو اكلت معه لا يبرج **تتبع** انفق على محبته انغير
على طمع ان يزوجها يبرج عليها بانفق والاقبل الاصح انه لا يبرج
وقبل الاصح انه يبرج زوجة نفسها منه او لم يزوجها لانها
رشوة **د** وينبغي ان يبرج لانه اذا علم انه لم يزوجها لا ينفق
عليها كان ذلك بمنزلة الشبهة وان لم يكن بشرط انفق كتمريض
لمقرضه شيئا لم يكن اهدى البس قبل اقرضه كان حراما **هـ** لانه
انه يبرج في القرض لانه البتة بعد النكاح وفي هذه الصورة يخجل
القرض والبتة غير ان القول للدافع انه قرض فلو ادعت البتة
بجلف الدافع فان كل فلا شيء له ولو حلف وقال نويت به القرض
فلو زوجت نفسها من احبب فرمها ما يصدق ولو لم يبرج
برء ما ينقضه **و** قال اعلم في كرمي في هذه المسئلة حتى اذا فكرت في فعل
ولم يزوجها منه قبل يجب احوال على سوا الاشبه وقبل لا ذكر
اختلف فيما لو عمل بلا شرط الاب ولكن علم انه انما يعمل طوعا في
التزوج وعلى هذا الوفا لرجل لا فاعمل معي حتى افضل في حقا كذا
فاني **عده** محفل لامرأة نفقة شديدة او سنة فانت ليس له ان يبرج
كرجوع في البتة ينقطع بالموت وبذا عند سوس وبه يعني ولو ملكته
في يدك لم يبرج دفقا **فتتبع** رثني وادشت ورجا في نفقة
يكسب لفرس ناد باران زن را بخانه خود او در نفقه كوش
از كوشنن پس نفقه داده را داده را تواند كه طلبيد بانه اجابت
في اذا المحلة لا تطلب **دعوى** المحلة و **د** زوج غيبه وحرها فانت

لنقل نفقة وفيها ثمة امرأة ابرأت زوجها عن النفقة ان لم يكن معروضا في دفع
وانه فوض القاضي الابراة من نفقة شري وكذا الوقات ابرأتها عن نفقة ثمة
لا يبرأ الا عن نفقة الشري الاول صحيح

[illegible]

فترى علم الجواز انه اعاد الجواز ولم يصب له ما قاله قول للزوج انه سبب
 وعلى الاب بنية اذ الظن به سبب للزوج اذ الظن به ان الجواز
 بطريق التملك والبنية الصحيحة ان يشهد عند السلم الى بنية
 انه اعطيت هذه الاشياء لثبتي عارية او يكتسب نسخة
 معلومة وتشهد البنت على اقرباها ان جميع ما في هذه
 النسخة ملك ابني عارية منه في يدى لكن هذا يصح للعقار
 لا للحيات لا لجواز انه سبب اما ليس في صغر هذا الاقرار
 لا يصح للاب وبانته والاحتياط ان يشترى ما في هذه النسخة
 ثم يترتب البنت عن الثمن وعن السفق ان القول للاب
 او ليد استغنى عنه فله فواء عرف ولان العارية والبنية
 تبرع والعارية او ما فيها فحل على الادنى **فقط** والعقوى على
 انه ان كان العرف مستمدا ان الاب يدفع ذلك الجواز للعقار
 فالقول للزوج وان كان العرف مشترك فالقول للاب **مق**
 القول للزوج مع بنية على علمه **ج** وينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان كان من الاشياء لا يقبل قوله وان كان
 ممن لا يجزئ البنات يشهد قوله **فقط** كسب نسخة الجواز
 وادق الاب ان هذه الاشياء ملك البنت كمن الشهود ولم يرد
 هذه الاشياء جملتها واحد بعد واحد لم يجز لهم ان يشهدوا
 بانها ملكها قال صاحب فامع العقول ان قول طاهر بانه
 انه يكتسب نسخة وتشهد البنت على ان جميع ما في هذه النسخة
 ملك ابني **بشير** الى ان يجوز اسم هذه الشهادة **فقط** غرة
 وقال رزق جملك ابني واحسنه ما جاز اعطيتا فتزوج ووقع
 المستيمان الى ابها ثم انما لم يجزها لاروايته فيه وافقوا
 بان الزوج يطلب ابنة المرأة بالجمعة فان جاز والابنة وماراد
 على مستيمان مثلها وقد يعرض الجواز باله مستيمان
 لكل دينار من المستيمان ثلثه دينار من الجواز اربعة
 فالزوج يطلب بهد العترة والابنة وماراد على مستيمان مثلها

فقط
 العقوى

فقط الصيغة لا يرجع بشئ على الاب اذ المال في باب النكاح ليس بغير
 اصلي **فقط** وضع اليد له مستيمان زن جواز نيا وردها حل
 على ذلك قبل انه جاز مستيمان جواز نيا وردها حل
 بدرو جوازها زكته فلزوج طلب ما وقع من المستيمان و
 قبل لا يجزى كما هو جواب الكتاب تزوجها على ان يكون وحى ثبت حل
 لان يرجع عليها بما زاد على مستيمان مثلها على قياس ما في **فقط**
 ينبغي ان يكون له ذلك تزوجها على ان يكون على زيادة مهر مثلها
 وحى ثبت لا يك الزيادة لانه قابل الزيادة ما هو غوب وقدر
 فلا يحل ما قول **فقط** وينبغي ان يكون الرجوع بما زاد على مستيمان
 مثلها غير انه ذكر في **فقط** انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى
 ان الزيادة يجب **فقط** تزوجها على ان يكون وحى ثبت فاطمة
 لازم **فقط** وفي **بشير** اخبرت بعت زوجها على ان يكون غرة
 فترجعت باخود ولدت ثم جاء الاول حيا فعند حنيفة الاول لا اول سواء
 لا قبل فمستة اشهر او لا قبل فمستين او لا كثر لانه ذو فراش
 صحيح والثاني ذو فراش فاسد كمن تزوج امته فولدت بنتا لزوج
 لانه المولى وان ادعاه وانفقوا على ان الاول لو كاف حاضر
 او خفي فاولد الاول لان في الاول والاخر الولد
 او نفاه اصدها فهو الاول على كل حال ولا حد ولا لعان وعي
 ح انه رجوع وقال يشهد نسبه ثانيا في **فقط** وعليه الفتوى
بشير وقال ابو يوسف لو ولدت لا قبل فمستة اشهر منه تزوجها
 الشان فهو الاول والا وهو للثمن سواء ادعاه او نفاه و
 قال عمر لو ولدت لا قبل فمستين منذ دخل بها الشان فهو الاول
 ولو ولدت لا كثر فمستين فهو للثمن وقال احمد بن حنبل وبناخذ بقول
 الحنفى قول احمد بن حنبل ان الطاهران قول ابو يوسف على انهما يقتضيه الذوق
 التام خصوص هو موافق لما روي في الذي هو الطاهر للفتوى كما
 ذكره صاحبان والله اعلم **فقط** وكسب الملة فتزوجها رجل
 خرج فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو ادعت الغلات وتزوجت

باخر الزوج الاثر المذكور **بذلك احكام حارة** وفي شريحته خلفاء الرشد
 على ان يعلق على امرته بابا او اخي حيا باليد كمال كمال العدة
 بخصا اولا **فيسد** علم الزوج بالنكاح شرط صحة الخلوة **الخلوة** كما
 الوطى في بعض الاحكام **في** كذا كل المستحق لوسمى في العقد والى
 فكذا في المثل وثبوت النكاح ووجوب العدة والنقصة والتبني
 في هذه العدة وحرمة نكاح اختها ما دامت معدة وكذا حرمه
 اربع سواها وحرمة نكاح امه عليها على ما هو في حرمه نكاح الام
 على الحرة في العدة عن باين ومعاودة وقت الطلاق في حقها وفي
 بعض الاحكام ليست الخلوة كالوطى وهي الاحصان حتى لا
 يصير محسنى بالخلوة وحرمة النكاح لا يجرى البتة مع حرة
 باتها والاحلال للزوج الاول اي لا يخل للزوج الثاني في
 الزوجية والامتنان حتى لو مات وهو في عدة الخلوة لا ترثه واما الطلاق
 في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو قريب الى القسار
 اذ الاحكام لما اختلفت في هذا الباب يحسب القول بوقوعه عند
 احتياط **احكام حارة** وفي حرم البنت غلبه بعد الخلوة بامرته
 الروايات **جن** الخلوة وجب حرمة المصاهرة عند من لا عندها
طه الخلوة الصحيحة في نكاح فاسد لا وجب العدة اذ الخلوة جعلت
 كوطى للتمتع في الوطى ولا يكون هنا للحرمة والخلوة فاسدة في النكاح
 الصحيح هل يوجب العدة يكون احدهما مائما او محرما او
 كانت حائضا وكل حرة لا تملك معها الوطى يكون احدهما
 مدينا او صغيرا فاما نكاح العدة والخلوة بالرفقاة توجب العدة لانه
 تملك في الوطى بالعقود وكذا خلوة محسنة وعقوبة توجب العدة
 لانها يمكن في الوطى سمي وغيره **حارة** لو كان احدهما ايضا
 او مائما في رمضان او محرما او كانت حائضا فلا تقع الخلوة عليها
 العدة في هذه المسائل احتياطاً وانما ذكر العدة من غير
 في شريعتنا ان كان شرطاً تحت العدة لثبوت النكاح حقيقة
 وانما حقيقياً لم يرضى وصغر لا يجب لانعدام التمكن حقيقة

من نزع

من نزع امرأة غيره جاحل به ودخل بها تحت العدة لا لو علمها
 حقلا بغيره على الزوج وطها وبدفنه **ح** نزع امرأة غيره ووطئها
 لا يجد عند من ولو لم يتبع الحل **الفصل الحادي والعشرون** في مسائل
 الخلع وما يتعلق **ح** الخلع انفصال بين نكاح باللفظ الخلع غالباً
 وقد يكون بنقطة بيع وشراء وطلاق ومباراة وبالفارسية
 ايضا وهي في جانب الزوج يعني لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها
 للمال حتى لا يقع رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في البين ولم
 يبطل بقبالة عن المجلس قبل قبولها كما لا يبطل البين به بل
 يصح ان قبلت بعد المجلس ولم يتوقف على حضورها فبطلت كما لا
 يتوقف البين عليه بل يتوقف على علمها فاذا بلغها فلهما القبول
 في مجلسها وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز في البين ولم يجز
 شرط الخلاء ولا يجوز في البين وهو في جانبها كبيع بغير عقار
 لانها تبدل كالا نسلم لها نفسها حتى انعكس الاحكام اي جاز
 قبل قبوله وبطل بقبالة عن مجلس علمها ولم يتوقف بشرط ووقت
 وجاز خيار الرضا لها في احكام المعاش ومساكن **فان**
 هذا عند من جففة وقال لا يقع لها شرط الخلاء لنفسها **ح**
 الخلع بخلع وبطلاق على مال طلاق باين والخلع في الكسايات
 فيعتبر فيه ما يغير فيها من قرين تزوج جانب الطلاق وان
 قال لم اؤديه الطلاق فان ذكر به بدلا لم يصدق ولا صدق
 في الخلع والمباراة **ح** الخلع والطلاق على مال من جانب الزوج
 يعني على مائة التملك كانه قال لها ان قبلت فانت طالق فيفرض
 على المجلس لو حاضرة وعلى مجلس علمها لو غايبة يقول المحقق في
 فيقتصر بغيره ان يفتد بالوكان الخلع والطلاق على مال من بدلا
 اذ لو علق بشرط لا يقتصر لانه ذكر في **ح** انه لو علق الخلع
 بشرط بان قال ان دخلت الدار فقد خلعك على هذا يعني قول
 بعد دخول الدار **فان** الخلع والطلاق على مال معا وضمت
 في جانب المرأة حتى لو ابتدأت الخلع ثم رجعت قبل قبول زوجها

علم زوجها برجوعها أولا ويطلق كلامها بقاءا احدها ايها خاتم هـ
ولا يقع كلام المرأة عند عيبه الزوج اذا لم يقل احد **ص** الخلع
طلاق ما بين عندنا وبه ورد الخبر والاشهر وقال الشافعي **ص** الخلع
حق لا يتقصده عدد الطلاق عنده وهو قول ابن عباس
ولا يفتي بكونه فحاشا قبل ينقض وقبل **ص** نفذ الحكم في الخلع بانه
فيه حكم في سائر المجتهدين **ص** فابي **ص** ذكره اختلاف الصحابة عن
عمر بن الخطاب وغيره في الصحابة انه لا ينفذ بما دون الثلاث **ص** ولم يذكر
شي في الخلع فعلى ابي حنيفة روايتان في الاصح هو البقاء غير طهر عند اذا
لم يذكر امسا او خالها بال غير طهر **ص** او غير طهر عند ابي حنيفة عند
ولا يبرأها بال غير طهر **ص** او غير طهر عند **ص** وبها خذ ابو يوسف وترك
البدل فلهذا لا يرجع احدها على صاحبه وفاقا ولو لم يدخل بها
وقبضت مهرها فنقضت حصة لا يرجع عليها الا بالبدل وعند
يرجع عليها بالبدل ونصف المهر ولو قبضت المهر فنقضت حصة المهر
لا ترجع المرأة بشئ في المهر وعندنا ترجع نصف المهر ولو قبضت
على مهرها ولو قبضت مهرها رجعت حصة المهر ونصف المهر ولو قبضت
تسقط عنه كل مهر ولا يسقط احداهما صاحبه بشئ وان لم يدخل بها
وقبضت مهرها وهو الف رجوع الزوج بالا فاحتمل ان في القياس
يرجع عليها بالف رجوع سمائة الف حكم البدل رجوعا بالطلاق
قبل الدخول ولو لم يقبض يرجع عليه بخمسة مائة في الاستحاة
سقط المهر في الزوج ولا يرجع عليها بشئ **ص** قالت ببر خريم وقال
فرختم بقط بقتة المهر الذي على الزوج ويسقط نفقة
العدة اذا الخلع في العرف هذا لا يثبت **ص** اعطاهما
فرختم لان اعطى ما ليس في بدل الخلع في عرفنا **ص** الخلع في

نفقة المهر في الخلع لو خالها بال غير طهر عند **ص** او غير طهر عند **ص** وبها خذ ابو يوسف وترك
البدل فلهذا لا يرجع احدها على صاحبه وفاقا ولو لم يدخل بها
وقبضت مهرها فنقضت حصة لا يرجع عليها الا بالبدل وعند
يرجع عليها بالبدل ونصف المهر ولو قبضت المهر فنقضت حصة المهر
لا ترجع المرأة بشئ في المهر وعندنا ترجع نصف المهر ولو قبضت
على مهرها ولو قبضت مهرها رجعت حصة المهر ونصف المهر ولو قبضت
تسقط عنه كل مهر ولا يسقط احداهما صاحبه بشئ وان لم يدخل بها
وقبضت مهرها وهو الف رجوع الزوج بالا فاحتمل ان في القياس
يرجع عليها بالف رجوع سمائة الف حكم البدل رجوعا بالطلاق
قبل الدخول ولو لم يقبض يرجع عليه بخمسة مائة في الاستحاة
سقط المهر في الزوج ولا يرجع عليها بشئ **ص** قالت ببر خريم وقال
فرختم بقط بقتة المهر الذي على الزوج ويسقط نفقة
العدة اذا الخلع في العرف هذا لا يثبت **ص** اعطاهما
فرختم لان اعطى ما ليس في بدل الخلع في عرفنا **ص** الخلع في

نفقة المهر

نفقة المهر غلط وانما لما ذكر في فتاوى مايجان في انه لا نفقة البراءة
عن نفقة المهر في الخلع والميراث وطلاق بال الا ان شرط
في قسمة **ص** قال خويستني خريدي اذ **ص** فقالت خريدي
وقال فرختم بيني وترد ما قبضت من المهر هو المهر ولو لم
تقبض برى الزوج اذ الخلع للبراءة بقول المحقق قوله وترد ما قبضت
من المهر محل نظر اذ قد مر انما **ص** لا ترد ما قبضت اذ ليس هو
من بدل الخلع ولعل في المسئلة روايتان لكن الظاهر ان ما مر هو
الاصح لقوة دليله كما لا يخفى في الله اعلم **فقط** قال بعث منك
نفسك ولم يذكر ما لا نقالت شربت تطلق على المهر فتدري اليه
لو قبضته ولو لم تقبضه برى الزوج ولا يلزم عليها شئ **ص** يقول
المحقق في هذا الكتاب وما قبله مخالف لما هو الصحيح كما سيأتي
بعد **ص** لو كان الخلع بغير طهر **ص** او غير طهر **ص** او غير طهر
فلهذا لا يبرأ الخلع واختلف على **ص** في الخلع وقيل لا يبرأ **ص** او غير طهر
كقولهم هو الصحيح **فقط** ثم في لفظ الخلع حل او غير حل **ص** سوي المهر
في رواية عن جبراء في ظاهر الرواية لا يبرأ بقول المحقق في الامام **ص**
وظاهر الرواية هو الصحيح وفيه ايضا كذا المباشرة في الخلع بغير طهر
شراء الصحيح وفيه ايضا **ص** هذا **ص** ولا نفقة المهر عن نفقة المهر
في خلع وميراث وطلاق بال الا بالشرط وفاقا وكذا لا يبرأ عن نفقة
الولد واجرة الرضاع في غير شرط وان شرط البراءة غير ذلك فان وقت
لذلك وقت الجاذب والاول **ص** قالت خويستني خريدي **ص** كذا مررت
لا يبرأ عن نفقة المهر لانها لا يلزم به في الحال **ص** فتنخلعت
على طهر وجب للنساء على الا ذوا قبل الخلع وبعبارة **ص**
يذكر المهر ونفقة المهر يكفي ويبرأ عنها اذ لا يجب قبل الخلع
والنفقة يجب بعده **ص** ويسقط الخلع والمباشرة كل حق لكل
منها على الاخر فما يتعلق بالخلع عند **ص** كالمهر يقبض
او غير يقبض في قبل دخوله **ص** او بعده **ص** والنفقة الماضية وامسا
نفقة المهر فلا يسقط الا بالذكر واما ما لا يتعلق بالخلع كالنفقة

Copyrighted material

وغير ما اشترت ونحوها فلا يسقط ذال لها بعينك لا تطلق
 ما لم يقل اشترت قال لها خالعك ونوي الطلاق يقع ولا
 يبرأ عن المهر فافهم **فصل** قال لها تراخى ختم وهي لم تقل خريدم
 لو نوي الطلاق يقع والآ فلا ولو قال لقته وهبت لك نفسك
 او بعثت منك نفسك غرق قبل او لا ونوي او لا بيع نفس القن
 منه اعتاق وكذا هبته لو قال بعثت منك نفسك كذا لا يعتق مالم
 تقل كذا اخذوا اما لو قال سر تو فرختم كذا فلا تطلق بلا قبولها
فصل قالت سر خريدم فقام زوجها فقال فرختم لم يخرج الخلع
 يقول الحقير وجهه عدم جواز هو ما قرئناه عن **صالح** ان المرأة
 لو استدت بالخلع يبطل كلامها بتمام كل واحد من الزوجين **فصل**
 خالعها وقالت ان لم اؤد بدل الى اربعة ايام يكون الخلع بالام
 ولم يفرغ من هذا الخلع بشرط الخلع حيث يجوز **فصل** خلعها بخيارها
 ولو رقت فان اختارت في الخلع فلها ما اختارت وان سكنت
 حتى قامت فالطلاق واقع والخلع ثابت **فصل** قالت لزوجها
 ان ارض من سيده حتى يثني خريدم فقال فرختم لو ذكره في
 وجهه الجأزة بان جري بينها ما يثبت لك كان خلعاً محججاً
 ولو اذ به النكاح لم يصح ما لم يقل الزوج ارضي سيده **فصل**
 اختلعت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط
 اذا خلع لا يبطل بشرط فاسدة وكون الولد عند الأم حتى الولد فلا
 يملك الأم ابطاله **فصل** اختلعت مهرها ونفقة بعد انتهاء على ان
 تمسك الولد ستين فامسكته اياماً ثم اختفت فلزوجان يرجع اليها
 ببقية نفقة الولد في مدة عدم مسكها الولد لانها استعت عن
 بدل الخلع فلزمها قيمته **فصل** اختلعت على ابراته من نفقة ولها
 وهو ربيع صح الخلع قال لا يخرج طلق اراحي بشرط ان لا
 يخرج شيء من البيت ففعل وقال الزوج انك اخرجت وهي
 تقول لم اخرج قال فلو الزوج كاختلا فيها في الخلع **فصل** قال لها
 تو طلاق بدان شرطه فلان خير لي من وجه طلق لو قبلت

في الخلع

تقول الحقير وجهه عدم جواز هو ما قرئناه عن صالح ان المرأة لو استدت بالخلع يبطل كلامها بتمام كل واحد من الزوجين فصل خالعها وقالت ان لم اؤد بدل الى اربعة ايام يكون الخلع بالام ولم يفرغ من هذا الخلع بشرط الخلع حيث يجوز فصل خلعها بخيارها ولو رقت فان اختارت في الخلع فلها ما اختارت وان سكنت حتى قامت فالطلاق واقع والخلع ثابت فصل قالت لزوجها ان ارض من سيده حتى يثني خريدم فقال فرختم لو ذكره في وجهه الجأزة بان جري بينها ما يثبت لك كان خلعاً محججاً ولو اذ به النكاح لم يصح ما لم يقل الزوج ارضي سيده فصل اختلعت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط اذا خلع لا يبطل بشرط فاسدة وكون الولد عند الأم حتى الولد فلا يملك الأم ابطاله فصل اختلعت مهرها ونفقة بعد انتهاء على ان تمسك الولد ستين فامسكته اياماً ثم اختفت فلزوجان يرجع اليها ببقية نفقة الولد في مدة عدم مسكها الولد لانها استعت عن بدل الخلع فلزمها قيمته فصل اختلعت على ابراته من نفقة ولها وهو ربيع صح الخلع قال لا يخرج طلق اراحي بشرط ان لا يخرج شيء من البيت ففعل وقال الزوج انك اخرجت وهي تقول لم اخرج قال فلو الزوج كاختلا فيها في الخلع فصل قال لها تو طلاق بدان شرطه فلان خير لي من وجه طلق لو قبلت

في الخلع **فصل** طلقها على جعل في العدة بعد الخلع تطلق
 ولا يجب المال تزوجها بالمتعة ثم ابانها ثم تزوجها ثانية غيرها
 فاختلعت على مهرها براءه الثاني لا الاول وكذا لو قالت
 خريدم خريدم مهر وحيثما لم يبرأ من الترتيب لا يبرأ من الاول
فصل نكحها فاستد في طهرها فاختلعت المهر قبل يسقط اذا خلع كتابه
 عن ابراءه قبل يسقط الخالاة انما يصح في كاخ قائم وكذا
 لو ابانها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف **فصل** لو سمي في الخلع
 ما هو مالا يتعين وجوده بزمان الا انه محجج ولا يوقف على
 قدمه بان خلع على ما في بيته او يد هامة لتساع او على ما في خلعها
 في الثمر او على ما في بطون غنمها من الولد فلو هناك ما سمت فليرجع
 ذلك ولو لم يكره ردت مهرها ببقية ولو لم يقبض برى الزوج ولا يجب
 قيمته هذه الا استأجر له **فصل** ما جاز كونه مهر جاز كونه
 بدل الخلع **فصل** خالعها على قن او قوب جاز لو كان بعينه والا
 فيجوز في القن ويجب الوسيط والمخرج في الثوب يعني لا يبرأ عن المهر
 وتبين لانه معاق بالقبول **فصل** في الثوب والجوان يقع
 الطلاق ويذكر مهر المهر خالعها على ما يرضاها ويسترها في شيء فلو
 كان فيه في الحال فهو له ولا خلاف في ان يوافق اذا خلع قد يقع
 تجاؤا ولو كان البديل مالا الا انه ليس بجواز كمالا بان خالعها على
 ما يفرغ خلعها العام فقيده بزمها رداً ما بقية من المهر **فصل** خلعها
 على مال غرمه ردت في البديل لم يخرج الزيادة **فصل** الزيادة في جعل الطلاق
 بعد وقوعه **فصل** ولو وقع الخلع تبديل على الزوج قبل المخرج
 وقبل يجوز ان جعل ذلك القدر مستثنى عن المهر **فصل** خلعها
 وبذلها المالك جاز الخلع لا البذل **فصل** وكله بطلاق خالعها مال
 او طلقها مال فالصحيح انه لم يخرج لو مدخولة لانه وكله بطلاق لا يرفع
 النكاح وقد اتي بطلاق برفعه ولو خرج جاز فاعلى هذا وكله
 الخلع بطلاق مطلقا ينبغي ان يخرج من الخلع الى غيره وكله
 خالعها بلا عمن لم يخرج من الخلع انما يخرج اذا خلع بموضع وبدونه

تقول الحقير وجهه عدم جواز هو ما قرئناه عن صالح ان المرأة لو استدت بالخلع يبطل كلامها بتمام كل واحد من الزوجين فصل خالعها وقالت ان لم اؤد بدل الى اربعة ايام يكون الخلع بالام ولم يفرغ من هذا الخلع بشرط الخلع حيث يجوز فصل خلعها بخيارها ولو رقت فان اختارت في الخلع فلها ما اختارت وان سكنت حتى قامت فالطلاق واقع والخلع ثابت فصل قالت لزوجها ان ارض من سيده حتى يثني خريدم فقال فرختم لو ذكره في وجهه الجأزة بان جري بينها ما يثبت لك كان خلعاً محججاً ولو اذ به النكاح لم يصح ما لم يقل الزوج ارضي سيده فصل اختلعت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط اذا خلع لا يبطل بشرط فاسدة وكون الولد عند الأم حتى الولد فلا يملك الأم ابطاله فصل اختلعت مهرها ونفقة بعد انتهاء على ان تمسك الولد ستين فامسكته اياماً ثم اختفت فلزوجان يرجع اليها ببقية نفقة الولد في مدة عدم مسكها الولد لانها استعت عن بدل الخلع فلزمها قيمته فصل اختلعت على ابراته من نفقة ولها وهو ربيع صح الخلع قال لا يخرج طلق اراحي بشرط ان لا يخرج شيء من البيت ففعل وقال الزوج انك اخرجت وهي تقول لم اخرج قال فلو الزوج كاختلا فيها في الخلع فصل قال لها تو طلاق بدان شرطه فلان خير لي من وجه طلق لو قبلت

متعارف فيصير كمالا بجمعا **ف** لم يخرج سواه دخلها أولا
اذ الخلع تصرف اخر غير الطلاق **ف** قال لزوجه خويشتن خريدم
بعدة وكاين فقال الزوج لا خريدم فخرم فقال له الخويشتن **ف** لم يخرج
ف من امرتها قال لها لم يخرج خلع بعد هذا الخلع ان يخرجها
على الخلع **ف** قال امرها خلع فخرجت اربعة اوجبالا ولا ان يقول لها
اخلى نفسك كذا خلعته بفتح ولم يقل الزوج بعده اخبرك فقلت
على الخلع اذ الواحد يتولى طرف الخلع اذ كان البدل معلوما الشا
ان يقول اخلى نفسك مال ولم تعد المال فقالت خلعت او قال
طلق نفسك باثنت فقالت خلعت كذا ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع
ما لم يقل الزوج اجرت اذ جهالة البدل يمنع صحة التوكيل
وقيل يصح الخلع الثالث ان يقول اخلى نفسك لم يرد عليه
فقال اختلعت ففي اربعة اوجبالا انه ليس بخلع وكذا لو قال اخلى
اخلى امرتي ليس له ان يخلعها بلا مال اذ الخلع غالبا يكون بغير
وعن محمد لو قال لها اخلى نفسك فقالت خلعت فطلق باثنا
بلا بدل وبه اخذ كثير من المشايخ **ف** ما صحت وبه اخذ اكثر المتأخرين
ف الرابع ان يقول اخلى نفسك بلا مال يقع طلاق باين وكذا
قال طلق نفسك باثنا ولو سألته ابتداء ان يخلعها فخرجت اربعة
الاول ان يقول خالعة بك اخلعها بفتح الخلع بقوله ولا يحتاج الى قول لها
اختلعت على الخلع اذ ان تقول خالعة بال او خلى بال او لم يرد
فلو خالعه على لا يتم الخلع ما لم يقل المرأة في ظاهر الرواية ومنه
عدم القام عدم حجب البدل وهل تطلق قبل تطلق وقيل لا وهو الاظهر
الثالث ان تقول بلا مال فقال خلعت تطلق الرابع ان تقول اخلى
بعدة عليه فقال خلعت **ف** من امرتها زوجها بالخلع باللفظ السبع
بان قالت تن مرا بغيري او سر مرا بغيري او قالت بغيري
او هي ذلك فخرجت اربعة اوجبالا على ما خالعه **ف** ما صحت ان قال
اخلى او بارأني فقال الزوج فعلت فهذا ما لو كان الخطأ
عن قبل الزوج سواه وكيل المرأة بالخلع اذ قبل الخلع يتم الخلع

على انها

على انها بريئة من النقص والتكفي تم الخلع وبه اثنان
ولا يبطل التكني وان اختلعت على ان تفرقة التكني عليها
فعلينا ان تكفي بينا من زوجها او غيرها فتعقد فيه بغير
الرضن والكفالة بيد الخلع وكذا التاجيل فان اجل الى موت
احد او قدوم حد يجب البطلان لا يبطل التاجيل وان اجل الى
الحصاد او الذاب من التاجيل وخلق السكران جائز لبعض الفقهاء
فالتخويشتن اذ يوجهه خريدم فقال الزوج دست باز
داشتم تم الخلع اذ الناس يريدون به وبمثلها الجواب قالت
وهبت حقي منك خلت ارض باز دار فقال خلت باز
داشتم قاله ثلث مرات قبل بخلاف وقوع الثلث وقال الفقهاء لا يقع
الواحدة لانه باين والباين لا يلحق الباين قالت لزوجه كاين
ترا جسدك مرا جسدك باز دار قال ان طلقها يسقط للهر والاول
فلاذ قال لها خلت تن يخرجك بكذا فقالت خريدم يتم الخلع
بقوله صرحوا بختار ولو قال مال ولم يرد كذا قدرة لا يتم
يقول الزوج فخر ختم في ظاهر الرواية **ف** ما صحت قال لها خريدم تن
يخرجك باين وعدت فقالت بكايي خريدم وعدت في وطير
الزوج بعد ذلك شيئا لا يقع بهذا شئ **ف** ما صحت قال لها
خويشتن ان يخرجني فقالت خريدم فقال فخر ختم يقع واحدة
باينة قبل ان كان عليه مهر يبرأ او لم يبرأ لا شئ لا عليها
وقيل لا يبرأ قال لها خريدم تن يخرجك فقالت خريدم وطير
الزوج فخر ختم لا تطلق وكذا لو قال بالهبة اشترى نفسك
لان كلامه لا يقطع امر بالمعاوضة فاذا لم يذكر المهر الا من الملق
وبقي كلام المرأة فلا تطلق واذا ذكر بغير مهر فاجبت المرأة
بتم الخلع **ف** قال خالعتك فقلت المرأة تطلق وبه اثنان الزوج
عن المهر عليه جهر الا بغير مهر ما قبضت في المهر اذ المال
مذكور في المهر **ف** ما صحت وهذا باين تد ما ذكر عن ابي يوسف
لا يكون الا بغير مهر في محل آخر منه فقل في اربعة اوجبالا

في قوله لا ينفك
 عن الزوجية
 في قوله لا ينفك
 عن الزوجية
 في قوله لا ينفك
 عن الزوجية

غلبا يكون بموضع اشتري في خلاصة نقله عن الشافعي
 الصغرى ايضا انه لو قال لها خلعتك وقالت قبل لا ينفك
 عن الزوجية فطلق ما ينفك في قول المراه او قبل فطلق
 لم ينفك به الطلاق فالقول له **لا ينفك** اذا كان في حال
 الطلاق ولو قال خلعتك على او حتى ما لا ينفك لا ينفك
 ما لم يقبل المراه وان قال له يقبلها المراه المطلق لا يصدق قضاء
 لان ذكر الموضع وليس عليه الطلاق ظاهر في قوله لا ينفك
 الفرق بين قول خلعتك وخلعتك حيث يسقط المراه في الاول لا الثاني
 فانه حرم **من** قالها اخلع وطرد كذا فقال خلعتك تطلق غدا
 لما لا ينفك في قوله الزوج ولا ينفك عن الزوج كقول طلق نفسك
فان قال لها اخلع فقال خلعتك تطلق غدا كذا لان
 امر بايقاع طلاق بلفظ خلعت فاذا لم يذكر بدل صار كأنه قال ايسر نفسك
 فقالت انت فلذا انطلق **من** قال لها خديتني بخمس طهر
 وبديعة وكذا قوله اشتري نفسك بقول المهر كرسقطة المهر
 هذه في القولين غلط واضح كما يدل عليه ما نقله من اسطر نقله
 عن صحاحه وقيل في بعض الكتب **من** قال لها خديتني
 بخمس طهر خديتني فخرم من ذلك لا معلوما صحيح الخلع وان لم يذكر او ذكر
 بلفظ خديتني فلا ينفك وبديعة **من** قال خديتني بخمس طهر خديتني
 ولم يقل الزوج فخرم من ذلك لا ينفك الخلع والاشع انه يتم بقول المهر قوله
 والاشع في الفلانة كذا في المحامد لا كما نقلت في خمسة عشر اسطر وفيه
 ايضا قال خديتني خديتني اذ مني بكذا فقالت خديتني ولم يقل هو
 فخرم من ذلك لا ينفك وقيل لا يتم وقيل لا الزوج لو اراد المهر خديتني
 السوم فلا يتم ولو اراد الخلع يتم بقوله خديتني على وجه القول
 الثاني ما كذا في قوله في **من** قال خديتني الف الف الثالث ما كذا في قوله
 من فتاوى **من** قال خديتني اذ مني خديتني بكذا فقالت
 خديتني الخلع ما لم يقل الزوج فخرم وهذا لا ينفك لان السوم
 يقول المهر في الاتفاق نظر اذ قد مر الاختلاف في اتفاقها

خديتني

قريباً منه فاما ان لا فرق بينهما في احوال كل منهما للسوم
 والتحقيق حقيقة كما لا يخفى فيها ايضا وكذا لو قال خديتني
 في حرم فقال خديتني **من** قال لها خديتني في حرم ثم لم يخلع ويكوه
 كقولها خديتني **من** قال لها خلعت نفسك مني بكذا فقالت
 خلعت او قالت فعلت قبل الخلع ذلك قبل لا ينفك اذا لم يقبل
 الزوج والخيار ان الزوج ان قوي التحقيق لا السوم فيجوز والا فلا
 اذ هو يحمل السوم والتحقيق والظاهر انه سحر فاذا قوي التحقيق
 يصير كأنه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني خلعتك فاذا قالت
 خلعت ثم لم يخلع امرأة قالت اخلعني على الف درهم فقال الزوج انت
 طالق قيل كلام الزوج يكون جواباً او يتم الخلع وقيل يقع طلاق
 بلا خلع والخيار ان يجعل جواباً لا ينفك جواب ظاهر فان قال بسد
 ذلك لم ينفك به الجواب فالقول له ان يقع الطلاق بلا شيء وكذا لو
 قالت خلعت منك فقال لها طلقتك قيل هو جواب ويتم الخلع
 وقيل يقع واحدة رجعية وقيل يسهل الزوج عن النية ايضا
 وقالت خديتني من حرم او فقال خديتني الخلع ولا ينفك
 انها ارادت وعد الواجب بالان لا يجب ان يقول المهر سبق اتفاقا وانما
 انه لا يتم الخلع فيمنى كذا في خمسة تناقض وتعارض واحل قوله هذا
 هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **من** لم ينفك خلعاً او جعل
 او لم يذكر لانه لا يستفهم **من** قال خديتني خديتني فقال
 فخرم من ذلك لا ينفك ولا ينفك في الفارسية للوعده بقول المهر فقل
 في الفارسية بين قولها خديتني في حرم ذكره قاصحان ايضا
 بان خديتني في حرم يجب وكذا اخرى ومثل هذا الفرق
 غير جار في اللغة العربية لان قولها اشتري نفسك بمثل عدة
 واجبا فيمنى في ذلك كما ذكره **من** قال لها خديتني في حرم في حرم
 مثل العربية فليحفظ هذا فانه حرم **من** قال خديتني فخرم من ذلك لا ينفك
 ونقته عدني فخرم فقال اري يتم الخلع وان قال اري يتم لا ينفك
 وكذا قوله ينفك ليس يجب ولو قال نعم او لا في الخلع جواباً

من المهر فانه لا ينفك
 من المهر فانه لا ينفك

حوثي خريدم از تو بعدت و كايين فقالت انت طالق و قاه
 طلقك الصحيح ان جواب فطلق باين قيل ويراد الزوج عن الجهر
 ومن لا يبرأ وهو لا يخرج **خلاصة** قال الجاهلي في حري كذا
 فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يقع فطلق و قاه **خلاصة** قال الجاهلي
 بعث منك تطليقة كذا فقالت كيان خريدم تبين ان جواب علي
 سبيل المبالغة وكانها قالت به امر خريدم ولو قالت بعث منك
 تطليقة كذا فقالت خريدم يقع رجعتا ولو قالت بعث نفسك منك
 تطليقة كذا فقالت خريدم يقع بقوله الجاهلي طهراني قوله يقع
 رجعتا سره الصواب ان يقع البائن لان وقوع البينة في السنة الاولى
 ليس لاجل زياده لفظية بجان في جواب بل لان الطلاق والجمع على
 مال باين لما ساء في قريه **فت** ان في كل موضع وقع الطلاق او
 الخلع يبدل فهو باين **فاحصيا** قال الجاهلي بعث منك طلاقك ما
 علي من مهر كذا فقالت طلقت نفسي تبين بواحدة لان هذا
 يصلح قولاً لكلام الزوج فيجعل قولاً وقيل يقع واحدة رجعية قال
 الجاهلي بعث منك تطليقة ولم يذكر بكذا فقالت اشتريت بيع واحدة
 رجعية ولو قال بعث نفسك فقالت اشتريت بيع طلاق باين
 اذ بيع الطلاق عليك فاذا الميزك بر ابرص كانه قال ملكك الطلاق
 فيكون رجعتا اما بيع النفس فملكك لنفس من المرأة وملك
 النفس لا يقع الا بالباين فيكون باين **خلاصة** قالت خريدم
 خريدم از تو بعدت و قاييه فقال من كذا طلاق رجعي دادم يقع
 رجعي لانه ابتداء لا جواب بخلاف قول كريك طلاق دادم لا يقع
 جواب بخلاف قول كريك طلاق رجعي فرفعه فان جواب يقع باين
 ويلغو اقول طلاق رجعي لانها سالت جواب كلامها والجواب
 فرفعه **فت** قول كريك طلاق دادم قال غنيت بالابتداء
 يقع رجعتا ولو قال غنيت بالجواب كان جواباً ولو لم يخبر بالاشترى
 لم يكن جواباً ايضا لان جواباً فرفعه واختار **فت** و **خلاصة** ان جواب
فت ولو قال دست كونه كروم لم يكن جواباً وقيل

ينبغي

ينبغي ان يكون له جوابا اذ طلاقا **خلاصة** في فتاوى النسف
 ولو قال دست كونه كروم لا يكون جواباً وان قوى الطلاق
 كان ايقاعاً باين ابتداء **الباين والرجعي** وفي **فت** في كل موضع وقع
 الطلاق او الخلع يبدل فهو باين وفي كل موضع لم يجب البائن نظر
 الى المنظر الذي خرج فيه الا فصاع فهو رجعي وان خرج خرج
 الكسائية فهو باين حتى لو دخلها ثم طلقها
 على مال تطلق بلا مال **فت** كل طلاق وقع بشرط ليس على رجعي
 كل خلع بطل فيه الجعل وطلعت فهو باين لان لفظ
 الخلع باين كسائر الكسائيات فكذا حكمه عند سقوط الجعل وكل طلاق
 بطل فيه الجعل وطلعت فهو رجعي اذ الطلاق بلا مال رجعي
 فكذا حكمه عند سقوط **العدد والتكرار** وفي **فت** قال خريدم في
 كذا وكذا كره ثلثا فقالت خريدم يقع الثلث بالاموال الثلثة ولو
 قالت خريدم في خريدم كذا وكذا كره ثلثا فقال فرفعه يقع واحدة
 بالمسمى ويظل الاول والثاني والثالث كالمثلث كذا في المعادضا
 اذ الخلع من جانبها معاوضة من قالها قد طلقك وكذا كره
 ثلثا ولو اذ به الطلاق فهو باينة واحدة ولو قال قد طلقك على
 ما علي فرفعه كذا قال ثلثا فقبلت طلقت ثلثا لانه لم يقع
 الا بقوله لها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بالثلاثة
 ثلثا فقال رجعت او كرهت كانت ثلثا بثلثة الاف وهذا
 خلاف ما قرأنا **فت** وما فيها هو الصحيح بقوله الجاهلي في كذا
 قوة دليل وهو قوله اذ الخلع من جانبها معاوضة **فت** قالت
 خريدم في خريدم فقال كذا وكذا فرفعه يقع واحدة
 قال طلقك على الف على ثلثة الاف فقالت قبلت لوزم كلامها
 وكذا اعتق بما لا خلاف السبع فانه يقع على احوال ان اذ الرجوع في البيع
 قبل قول به بخلاف عنق وطلاق **فت** قالت مرا طلاق ده ومرا طلاق
 ده ومرا طلاق ده فقال دادم يقع ثلثا ولو كره بلا و **فت**
 واحدة ولو قال اختاري اختاري فقالت اختري يقع واحدة

قال الجاهلي في حرم الف مرة يقع به واحدة **فت** قال لها اذهبي الف مرة
 بين يدي الطلاق طلقت ثلثا **فت** هذا رجل باين رجوعاً ان فعلت كذا
 يقع واحدة لوضع **فت**

ذوات طلقه طلقه طلقه فقال طلق تطلق ثلثا
 يقول المحقق هذا مخالف لما مر انفا في فم و لما سياتي في بيان الخلاف
 ولكن معوا في لما سياتي في الخلاف ايضا فقلنا عن المستحق فالمسئلة
 اختلافية والظاهر ان لا صواب ما مر في فم و سياتي في الخلاف
 والله اعلم ولو قالت مر اطلاق كذا اطلاق كذا فقال كذا كذا
 كذا كذا تطلق ثلثا او هو الصحيح فينبغي تطلق واحدة لان جواب
 عن السؤال الاخير **فصل** في طلقه و طلقه فقال قد طلقك
 يقع ثلثا في الزرع او ثلث او لم ينو وان قالت بغير حرف
 العطف ان نوى ثلثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة
 او لم ينو شيئا فهي واحدة وفي المستحق في الوجه الثالث يقع الثلث
 وان لم يذكر حرف العطف لم يشترط النية **فصل** في طلقه
 المدخولة بها انت طالق قد طلقك يقع عليها اطلاقا وان لا يصح
 قضاء ان قال نويت بالثانية فغير صحيح قال ليعا بعد الدخول
 ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال لها
 انت طالق انت طالق انت طالق يقع الثلاث وقال في موضع
 آخر بعد ذكر هذه المسئلة فان قال عينت بالار الطلاق
 وبالثانية والثالثة افرأها صدق ديانة وفي القضاء طلق
 ثلثا او قال في موضع قال لها اعتدي اعتدي اعتدي وقال نويت
 بالكل بطلقة واحدة صدق ديانة لا قضاء ولو قال اعتدي
 وكرر ذلك مرارا وقال عينت بالجميع صدق ايضا **فصل** في طلقه
 خويشتن خويشتن خويشتن فقال خويشتن بطلقة فلو هلك يقع
 الثلاث والآخرة اي شيء دالا اذا نوت الشراء بثلاثة بطلقة
 حينئذ يقع الخلع بثلاث **فصل** في طلقه بطلقة واحدة فلا يصح
 على ذلك فقال دوسه باد لم يقع شيء لانه ليس بايجاب **فصل**
 قال لها ترايك طلاق فلا يصح فقال ديك
 وادم يقع طلاق اخر لانه جواب لذلك و سياتي
فصل في طلقه اطلقني وقالت سبه خويشتن

ان طلق قد طلقك
 او قال انت طالق

فقال

فقال سبه باد ثم خلعها يقع واحدة اذ الحكم يقع وهو واحد
فصل في طلقه واحدة لان قول اولاسه باد ليس بايقاع
فصل في طلقه اطلقك لم نويت فقال ما شئت ولم ينو الزوج
 شيئا طلق واحدة لان تفيض النية اليها في النية ليس شيء
 في اختلافه كجمله الخلع فقال مرتان وقالت ثلاث قيل القول له
 وقيل لا يختلف بعد التزوج فقالت لم يجز التزوج لانه وقع بعد
 الخلع الثالث فانكر القول له ولو اختلف في العدة
 او بعد مضى فقال هي عدة الخلع الثاني وقالت هي عدة
 الثالث فالحق في الجواب لا يحل النكاح **فصل** في طلقه
 سالت الطلاق فركها وقال دار طلاق او اينك طلاق او
 جين ما جئت اختلف فيه قيل يقع وقيل لا لانه لا يقع
 قالت مر اطلاق في ده مرد جواب برداشت وحي زد وحي كفت است
 ثم ركبها اينك دو طلاق فضل يقع قال نويت سخر سخر
 مستهزأ في خويشتن خويشتن ان يكون خلع على ما عليه
 استازات الفتاوى و قال في جوابها كذا في خويشتن
 ان لا يقع اذ قوله في خويشتن **فصل** قال لها سبه خويشتن
 كرده شوازه بود خويشتن خويشتن خويشتن فقالت خويشتن فقال
 الزوج ذو الكفوت لا تطلق اذ قوله ذو الكفوت يحل الايقاع وحل
 اظهار الفرق عنها حيح علم قالتها فلا تطلق الا بالنية وهذا
 انما يستقيم على قوله في قول في خويشتن خويشتن فقالت
 خويشتن انما يستقيم الخلع اما على قوله سبه خويشتن فيم فلا يستقيم
 يقول المحقق الظاهر ان القول الاول في حقه قبل و رقبتي
 ان الظاهر ان قوله خويشتن خويشتن ويحتمل التسليم وان جعل الخلع
 ايضا والله اعلم وفيه ايضا لو قالت خويشتن خويشتن خويشتن فقال الزوج
 ذو لم يكن خلع الكفوت لو نوى الطلاق تطلق ولا يحل له ولو قال
 خويشتن خويشتن خويشتن و كذا في قوله فقال انما يستقيم الخلع
 خويشتن خويشتن خويشتن فقالت خويشتن خويشتن خويشتن

في المهر

قالت خويش بن خريدم فقال خريدم كبر فخر وختمه كبر فخر خلع أم يقول الخبير
قول فخر خلع أم أو ينبغي أن يقتد بأذا أراد الزوج التحقيق
كما ذكره صاحب الخلاصة وسياة هنا بعد سطر واحد
ما في يد ما ذكرنا في قالت حراطلاق ده فقال ان يترداده وان
يقع ان نوي **فصل** وفيه قال خويش بن خريدم في قالت خريدم
كبر او يجني كبر يقع لو نيت التحقيق ولو قال لصا يرون اي فقال
من يرون آدم فقال له دها كبرم يكون خلع أم هو لو اراد
بد الجواب ولا حاجة الى التيق لا يبراد بد الجواب ظاهر في كبر
يرون ادم متعارف في طامع وقول له دها كبرم وان كان فانه
قول خلت سبيلك الا انه تصيح لكثرة استعمال بين الحوا من
فتبين به بلا نية قالت خويش بن خريدم وهي في بيت آخر وكل
منها ما يسمع كلام الآخر في طامع قال سرور في ختمه يحصر فقالت
خريدم ولم يسمع الزوج كلامها الا يقع خلع أم قال خريدم في فقال
بدني كاعند باده خريدم لا نطق لا جواب آخر فلا بد من قول
عده قالت خويش بن خريدم في زبان من فخر على كبر فقال انت
طالق في زبان من مضاه انت طالق على ان يترد من المصير
فان قبلت تطلق وسقط المصير عن الزوج وان لم تقبل لا تطلق
قال لامرأة الصبية انت طالق بمحرك فقبلت قيل ينبغي ان يقع جعنا
ولا يسقط المصير قال ان فعلت كذا فانت طالق على ان يترد من المصير
يشترط قبل لصا بعد ما فعلت لانه على الطلاق مباشرة ذلك
الفعل ولو قال انت طالق على ان يترد في يشترط القول في كل الوقت
فصل قال قوطلاق في زبان من ينبغي ان يترد ومنه ان لا يترد
حتى تطلق ولو جعل امرها بدها وقال في زبان من فاذا وجد شرط
فعلها ان يترد ومنه ان لا يترد نطق نفسها حتى يقع **فصل** في
طامع وكذا الف درهم فطلقها لا يجب لعلها شيء **فصل** في
خلعها وهي تنكر فالقول لها اطلق باقرار الزوج لا يترد بطلاق ثم
ادعي البذل او سفل للمهر وهي تنكر فالقول لها اطلق وكذا العتق

صم قال

فصل قال طلقك على الف امس فلما تقبلي وقالت كنت قبلت فالقول له
بيمينه اذ الطلاق على مال بلا قول عقد تام لانه يمين فلم يكن اقرا
به اقرارا بقبول المرأة فخر في دفع ونوع الطلاق والزوج ينكر فيجلف
فصل ادعت محرما ونفقة عدتها فامره ان يطلقه واذا خي
الزوج الخلع ولا يمين لهما فالقول لها في المحرم للزوج في حق النفقة
قال صاحب جراح الفضولي ان قول الخي ما ينبغي ان يكون القول لها
في النفقة ايضا لانه اقرار بطلاق واذا سفل النفقة وهي تنكر
يقول الخبير لم ينبغي لا ينبغي لان هذا الذي ذكره مغالطة اذ المنكر
في الحقيقة انها هي الزوج حيث ينكر وجوب النفقة عليه وهذا
لان المرأة مدعية حقيقة فلا يناسب جعلها منكرا باعتبار ضعف
مع وجوب دفعه المنكر حقيقة **فصل** تنكرت بشي فقال اخبرني وحيث
على بد فظهر ان ذلك اللفظ ليس بكفر فعن النسخ انما لا خرم **فصل**
قالت لزوجها من وكل توهم فقال هسه فطالقت نفسها
بلا ولا يقع شيء عنده وبه في **فصل** خلعها فقال في مجلس
مرا درين خانه هي نيت ثم ادعي شيئا من امتعت البيت
فان قال كان هذا البيت وقت الخلع لا يسمع دعواه ولو انكر كونه فيه
وقت الخلع فالقول له **فصل** ان كان هذا البيت وقت
الاقرار لا يسمع دعواه ولو انكر كونه فيه وقت الاقرار يسمع ولو
ادعي انه لم يزل شيئا يسمع ولو لم يزل شيئا دعواه
في ذلك المجلس وفي الخلع مشكك في ان لا ادعي طلقا
لا يسمع وينبغي ان يكون كذلك **فصل** دعت المرأة بذكر
وقال الزوج قبضت لحيته اخري فالقول له كذا في الامام طهر الدين
وقيل القول لها لانها هي المحكمة اختلفت مع زوجها على مال ثم
برهنت عليه انه طلقها انكش او بانها قبل الخلع يقبل وتتردد
الخلع والتناقض لا يمنع قبول البينة ههنا وفي الفتاوي تزوج امرأة
على مهر مستحق فاما نفقة زوجها فاما على مهر آخر ثم اختلفت مع زوجها
على مهرها برى الزوج عن المهر الثاني دون الاول وكذا الرقالة

خوشتن خردم از تو بجا می و هم حقها در برتست لا بد
عن المهر الأول **بسم** طلاق الصبي على مال حتى إذا لمز المال
فصير قابلا عند وجود الشرط أنت طالق بكذا من المال فطلق
فجاءنا **شكر** بالغ خلع زوجة الصبي فلو بلفظ خلع فباين
ولو بلفظ طلاق فرجعت **خلع المهر** وفي صبيته وكلمت
رجلا بخلع فخلعها بمهرها فلو ضمنه تبين وفاقا وقيل لا
أوبها أو اجنبي بمهرها فلو ضمنه الخالع تطلق فلو بلغت
ياخذ الزوج بنصف المهر لم يدخل ويكسر لو دخل بها **شكر** يرجع
النبت بنصف المهر في الفصل الأول ويكسر في الثاني على الأب
لا الزوج هذا الموضع مهرها للزوج والآلاف شك أن المهر يسقط به
الخلع لصغرهما وحل تبين أو قبلت في عقد الخلع وكانت من
أهل بان تفعل المقد وتقر عنه تطلق وفاقا ولا يسقط
المهر ولو لم يقبله هو فلو كان الخالع اجنبا لا تبين وفاقا
وهو يتوقف على إجازتها بعد بلوغها اختلف فيه وكذا
أباي لم يضمن حل يطلق **قال** **خ** اختلف في المهر في
حمل وفي **شكر** تطلق ولا جعل عليها ولا على إيسرها على قول
ابن سلم وعنده أنه يجب الجعل على الأب وإن لم يضمن **بسم** قيل
تطلق وقيل يتوقف على إجازتها وقيل لا يتوقف لعدم الفائدة بل
تطلق ويجب كل مهر مدخل في نصفه مدخل في نصفه وهو الصحيح
خلع الصبي أوبها على إجازة الخلع ولا يجب المهر عليها
ولو ضمنه أوبها بلزمه ولا يرجع به عليها **بسم** خلعها أبوها
مهرها ولم يدخل بها ضمنه جاز ولو أنصف المهر ويضمن الأب
للزوج نصف المهر يقع طلاق باين لأنه طلاق بعوض ولو كان بلفظ
الطلاق لأنه قبل الدخول فلو دخل بها فلها كل مهر والأب
يضمن للزوج وهذا أحد وجوه خلع الصبي وحده أخرى
أن يجعل الزوج المهر على الأب حتى يسره الزوج إذا الأب غلب
الأصناف بال ولده الصغير **شكر** وحده أخرى وهي أن يفر

الأب

الأب يبيع مهرها ونفقة عدتها ثم تبينها زوجها وهذا
مختص بالأب دون سائر الأولياء إذا الأب يبيع أقراره لا
أقرار غيره وسره الزوج في الظاهر **شكر** هذه تجل فيها تبين
وهو غير كافي بالمسلم **صط** الأب لو خلع صبيته بمهرها
ورأه خيرا لم يلزمه إلا التحسين عشرة مع زوجها يصح
على قول فالك وبزول المهر مكرها أو يسره الزوج عند فلو ضمن به
فقد لا يجهده فيه **خلع الأب** أو اجنبي بكسر بمهرها
جاز لإجازته ولا فلو لم يضمن الخالع لم يحسن فلا تطلق **شكر**
ويتوقف على إجازتها فإن إجازته جاز ويسره الزوج من
المهر ولو لم يضمن الخالع أن تطلق لا يملك بالقبول **شكر**
ولو ضمن الأب أو الاجنبي وقع الخلع فاعبر هذا معاوضة
فيما بين الزوج والخالع وطلاقا بايننا فحاشا في حق المرأة فيعده
إذا بلغها الخبر فإجازته تفعل عليها ويرى الزوج من المهر
ولو لم يحسن فلها أن ياخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على الخالع
حكم الضمان والأب كالأجنبي إذا ليس للأب ولاية الخلع وكذا
خلع الأب والاجنبي على نفقتها وهي صبيته أو كسيرة لم يباذن
به ولو لم يخرجه بعد الخلع جاز الخلع فطلق فيجب النفقة على الزوج
ثم يرجع هو على الخالع بسبب الضمان **شكر** كسيرة خالعها
أوبها أو اجنبي بالها جاز والمال عليها وإن لم يخرجه
بالصدق على الزوج وهو على الخالع أن ضمن الخالع والآخر
فالخلع يتوقف على قولها أن قبلت يتم الخلع في حق المال
وهذا يشير إلى أن الطلاق وإنه قال صاحب خط لا يقع الطلاق
في هذه الصورة إلا بإجازتها وفي الخالع الكبير فالآخر خلع
أمر أنك على هذا المبدأ أو على هذه الدار فخلعها على ذلك
فالقبول إلى المرأة لا إلى الاجنبي لأن المدلر مرسلا فإذا
قبلت وجب عليها تسليم ما اشترى إليه أن أمكن ولا فائدة
أن كان متنيا ويقتدونيما **شكر** وفي الولد

أو على هذه الألف

الزوج

استثناء او شرطاً وكذا في القول بالزوج فلو قال شهدت المرأة
 نشهد انك خلع او طلق بلا استثناء يسمع ولا يقبل قول الزوج
 وان قال لم يسمع عند الاكتمال الخلع او الطلاق لا يسمع والقول
 للزوج الا ان يظهر منه دليل صحيح الخلع كقبض البذل او نحوه
 فيثبت يقبل قولها وهذه مما يقبل فيه الشهادة على النسخة
 وفيما قال لم يسمع منه الا كونه خلع الصحيح ان الزوج
 يصدق الا ببينة لا بخلاف الظاهر وقد مضى في الناس
 وعن **ط** طلق وقال استثبت صدق وبقي بان دعوى الاستثناء
 تصح الا ان ظهر منه ما يثبت **ط** قال طلقت واستثبت
 طريكين مستثناً عند اخذ خلع يوجب **ط** طلق او خلع ثم
 ادعى الاستثناء صدق لو لم يذكر البذل في الخلع لا يرد
 بان قال خلعتك بكز او فيه لو اخذ خلع في الخلع وقال لم اذن
 به الطلاق ولا يصدق قضاء والمراد باخذ الخلع ذكره لا
 اخذه حقيقة **ط** ادعى استثناء وقال ما قضيت منك
 فهو حق كافي عليك وقالت اني دفعت لبذل الخلع فالقول له
 لا نه لما اكتم الخلع فقد انكر وجوب البذل او انكر ان له عليه ما لا
 واحدا لا مالي والمرأة تقر ان له عليها ما لا اخر صدق الزوج
 ما لم يدع الاستثناء لا نه اقر ان عليه ما لا الخلع والحكم بحكمه
 يقبل قولها وفيه نظر **ط** طلق ثم قال ان شاء الله غير انك
 في نفسي حيث سمعته لا غيره لا يصدق قضاء فيجب ان يثبت
 لبينة ببينة **ط** حلف واستثنى في قسور وحرك **ط**
 ولم يسم فرناه جاز استثناءه كذا عن ابي يوسف قال صاحب
 جامع القصص لم يثبت ان يخل ان يرايه انه يصدق وبانته
 لا قضاء وجبته **ط** قال في هذا الخبر انما هو في فصل الاحكام
 قال قال وكذا المرأة في الصلوة ولو سمع اخوانه فزوج **ط**
ط في الامر بالبر ما يتعاون **ط** الاول ان الزوج يملك الطلاق
 فبذلك ينفذ امره ويؤخر عنه **ط** والمراد بالامر بالبر ما يتعاون

بغير اذن الزوج في قولها
 في الخلع لا يسمع منه الا كونه خلع الصحيح ان الزوج يصدق الا ببينة لا بخلاف الظاهر وقد مضى في الناس

الاول

الا ان يكون في حالة غيبته ومذكرة الطلاق فلا يقصد فيهما
 انه لم يزوج طلاقاً ولو ادعت بنية الطلاق او انه كان في غيبته او مذكرة
 طلاق كصدق بنية وتقبل بينهما في اثبات الغيب ومذكرة الطلاق
 الا في بنية الطلاق الا ان يقعها مع امر الزوج بها **ط** النفوس
 اليها فتلك هي كماله فيملك غيرها اذ توكلها كقولها طلق نفسي
 ونحوه لا يملك غيرها كذا في الحديث ولو قال لا اجزي طلق امراتي
 عنه ولا يقصر على المجلس لان هذا اللفظ لا اجزي توكلها ولمدة
 تملكه ولو قال لا اجزي طلق امراتي ان شئت يصدق على ذلك
 المجلس فلا يملك ذلك **ط** ان قوله طلق نفسي يملك في
 حقها ذكر المشقة ولا الفهم معنى المالكية في حقها وهو امر في حقها
 برفع القيد عن نفسها وفي الاضحية يملك لو ذكر المشقة والا فلا
 وكذا لو قال لا امراته طلق صاحبك فهو توكلها ولا يقصر على المجلس
 ولا يملك ذلك **ط** قال لا اجزي امراتي يملك ينفق على المجلس
 ولا يملك الرجوع قال في المحط هو الصحيح وان قال بعفوه يملك
 توكلها لا نه قرح الامر ولو طلق امراته لتطلق نفسها في ذلك
 حتى ينفق **ط** او جعل امرها بيد او خسر بانها ان خسر نفسها
 ما دامت في مجلس علمها وان طلق امرها او خسر فلها ما عنت او خسر
 في قول آخره حرج الامر من به حاله ونيل العاشر **ط** امر السيد بطل
 بعرض الامر من فله ابد يملك **ط** قوله اجسما **ط** كذا الامر في بيع
 الاجسام الا انه لو نوى بالامر باليد منشاء حق لاني التي ولم يخرجه
 الا شئ من غيرها **ط** خسر او جعل امرها بيد بائعها ان يملك نفسه
 اخذ الزوج بيده ما فاتها او بائعها طوعا او كرها حرج الامر من به
 وكذا الواسطة وانفصلت وبطل بغيرها لا يجوزها
 ولو كانت قاعدة فاضلها فغيره روايتان عن **ط**
ط لو كانت جالسة فاضلها فغيره **ط** فاضلها للنوم
 بغيرها **ط** ولو كانت جالسة فاضلها فغيره **ط** فاضلها في الظاهر
 وعن سنن بطلانه كذا **ط** ولو كانت جالسة فاضلها فغيره

والاصح انه لا يملك
 ولا يملك غيرها

وكذا الوجهية فترتعت او بالعكس وكذا الوجهية ثانيا
ولم يفر عن المجلس وكذا النزول عن الدابة وبطلان كونها
يقول الحقير هذا الخالف لما في خلاصة وقتها وهي قاله
انها لو كانت ركبت فترتعت وبطلان واسم علم قال وكذا لو كانت
على راية واقفة او متحركة فترتعت وكذا واقفة كاجابت ثم سارت او
سارت فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك كانت منه ولما
لو كانت او لو سبقت خطوتها جوبها لم يترتب ولو كانت الدابة
سائرة فوق فترتعت بقى فيها ولو كانت في بيت فترتعت في جانب
الى جانب لم يطر والفتنة كبيت لا كدابة لان سائر الدابة يترتعت
الى ركنها لا السقفة كركبها بجاء وتخرج **وهو** المجلس كما خالف
بقياسها لو قاعدة او بغيرها بغيرها وبغيرها في قول **وهو** لا يعلق
بما مضى من النقطة من فلو س القائمة وانها واحدة وهو المثلثة
ودعاء الاب المشورة او دعاء سقوة تشهد وهم ووقوف دابة على انما
لا يقطع المجلس لان كلاما ذكره لرجع الرأى فيصلي كما مضى ولا يملك
ولم يعلق الاخر **وهو** ولو دعت بطعام فاجبت بطلان قول **وهو** لا
يشرب بما في ذلك في مجلس الزخرفة وخلاف الشرب يقول الحقير
في كلامه نظرا لانه لو اراد ان يجرد لا يطر كما يشرب فلا بد له من
ينبغي ان يحدف فيه الدعوة لو اراد ان يطر سقوة الدعوة الطمأنينة
ينبغي ان يعمل بان دعوة الطعام الى مجلس الرأى غير متبادر وعلى
النقد من الاطباء ويجوز له دعاءه كما لا يخفى على ذوي الانبياء **وهو** لا
الاكل يطر وان قال وقال الله وان قال لا يطر **وهو** لا يطر
لو كان من غير ان يدعو به **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
شرب يترك من خصوصية لان رطوبة النفس تذهب بالشفقة فلا
على الكلام ما لم يشرب فلا يكون دليل الاخرى وكذا اذا اكلت
شربا يترك من خصوصية **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
شربا يطر فصار حاله لو كانت او دعوى المشورة وكذا
اشهدهم لانه انما هو قبول الاخرى ولو لم يجد من يدعو

شربا او فاجبت لندعوهم ولم يطر خالف فيه المشرك كذا
وهو في فاجبت لندعوهم ولم يطر **وهو** لا يطر ولو فرجت
اخلف فيه **وهو** استحسن قول **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
يقول ان المجلس يتبدل وان لم يوجد دليل الاخرى الا الى ما مره
ان الذودج لو جازها كرها لطر ليشهد المجلس وان لم يوجد دليل
الاخرى **وهو** وان لم يطر من سقوة لا يطر **وهو** لا يطر وان
لم يطر لاجل خالف فيه المشرك **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
اعراضها او يتبدل المجلس عند البعض اشياء وجدد عند البعض الاخرى
وسيد الحقير يقول الحقير وعلى قوله وسيد الحقير من المثلثة
يقول انما اذا كانا رتبة مستقلة وقائمة ودليلها يتبدل المجلس كما
لا يخفى ثم ان صاحب الهداية اقتضا القول الاول حيث قال المجلس
ما يتبدل بالتميز بل لا بد من الاخذ في كل امر والمجلس قد يطر وقد يطر
فيبقى الى ان يوجد ما يقطع ما يدل على الاخرى والمجلس قد يطر
انه يقطع لما كان فيه لا مطلقا **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
لم لا يقطع في مجلسك ثم طلق نفسه اطلق اذ قولها ذلك ليس
بمراد المثلثة وفيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلاما لا يقول
الحقير بل في نظر نظر الاول ان التبادر ان من قال يطر فهو
من يقول ان ما يدل ان احكاما انما هو لغيرها او هو ودليل
الاخرى كما يشهد به تحصيله فان ذلك ليس مراد المثلثة بل لا بد
عليه النظر بقول من يقول ان التبادر هو يتبدل المجلس التبادر ان
قولها لم لا التبادر انما يكون دابة الرجل على الاستقام الا كما هو
على الاستقام الحقير فلا يكون زائدا بل يكون لجمع الرأى فانه قيل
لعل مشاجرة الاخرى من مرجح كون استقامتها انما هي كذا وكذا
البرهان قد رتب على نقلها لبيان امر غريب الى ما الى سؤاله في حقيقة
جوابها فلا يكون كلاما زائدا او متبادرا **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
تبدل الى لا لا قال **وهو** لا يطر **وهو** لا يطر
يقول الحقير قول هذه المسئلة وهو ما سياتي في البيت بالفتنة

شربا

مكثت كلمة الى العايشة بخلاف ما لو قال انت طالق الى عشرة ايام
تطلق بعد عشرة ايام او الطلاق مما لا يحتمل التوقيت فكذلك
كلمة الى مجيء جدي وهي المسئلة الاولى لو نوى ان يصير الامر بعد
بعد عشرة ايام صدق وباتة لانه ينوي ما يحتمل لفظ
يصدر من فضاء لانه خلاف الظاهر وهو قال لا امر امره ان يصير
الى سنة فان الامر يصير الى سنة ولا يبقى بعد مضي السنة علم
به ذلك او لم يعلم قال امره ان يصير السوم وعفا وبعد غد فيكون
بطلان كل واحد ليس لها ان يحتمل بعد ذلك هو الصحيح ولو قال امره ان
يصير السوم وبعد غد فذلت في السوم فلهما بعد مضي قول
يقول كقولك انظر الفرق المعتمد به بين المستثنى وشي ان يحتمل
فكذلك انما او اشكاه واسم علم **ح** وفي الاصل قال لها انت طالق
الى سنة يقع الطلاق بعد السنة الا ان ينوي الخروج حالاً او
الى سنة لو قال امره ان يصير خلال شهر البينة فالشهر من يوم قال ذلك
الطلاق والفتوى والكفاية الى شهر كطلاق الى شهر وعش
يصير فلهذا في **ح** قال لا امره ان يصير امره ان يصير فطلقت
نفسها تطلق قال صاحب جامع القضاة ان تحول ينبغي ان
يكون منه اني صبيته تعقل وتعتبر ولا طلاق وجه النصا جميعا
وقال من طلاق تراه او ام تملو نوى الا يباح يقع ولو نوى التوقيف
لانه يحتمل ولا يثبت له يقع لانه ايفاح ظاهر فيصرف اليه ما لم
ينو شئاً آخر **ح** نرا طلاق ايفاح طلاق امره ان يصير
قال لها ذلك الطلاق قال لو نوى الطلاق تطلق ولو لا يثبت لها
وقال من لو لا يثبت له فامر ما يصير ما علم **ح** قال لا فرق لانه
امر ما يصير الامر يصير ما علم بقوله المأمور لانه امره ان يصير
ويحتمل له قال فلهذا امره ان يصير ما يصير الامر يصير ما يصير
الا حتمل كذا **ح** وفي **ح** شريه ان قلنا امره ان يصير
انه فوضي امره ما يصير ما وقد طلعت نفسها بعدة عاودتها
ولو شريه ان قلنا قال لنا فوضي امره ما يصير ما يصير

المشقة
او امره
رضي الله
عنهما

لمر من

بعثت منك امره ان يصير ان اختارت نفسها في المجلس تطلق
ولم يرها المال **ح** **ص** قال لا امره ان يصير طالق وهو الطلاق
لا يقع ولو قال انما منك بائن او انما عليك حرم ونوى به الطلاق
يقع قال لها انت على حرم ومنه حرم طلاق الا لانه لم ينو الطلاق
تطلق لانه لما كان طلاقاً طهراً كان ما ويا به الطلاق قال لها انت
سعي في حرم هو طهراً انت على حرم حرم عليك امره ان يصير
كذا فانت امره ان يصير النحر هو طهراً طهراً شئ جعل امره
بعد فقلت لزوجها طهراً كان طهراً طهراً طهراً طهراً طهراً
الى نفسه ولو قالت في المجلس انت على حرم او انت حرمي بائن او
انما منك حرم او انما بينك منك بانت منه بطلانك كما لو اضافت
الزوج كحرم الى نفسه ولو قالت انت بائن او تطلق مني او انت
على حرم ولم تطلق على كان طهراً لانه بينونة المأنة والحرمة عليه لا
يكون غايها الا بئرا ملك النكاح فيصح بها الطلاق بخلاف
البيونة المطلقة والحرمة المطلقة **ح** قال لها تطلق نفسك
انما امره ان يصير او بئرا او بئرا او بئرا او بئرا او بئرا او بئرا
من الا ذوق طلاق اذا سالت فاجابها بماذا اذعت المفوضة شئ على
نفسها تطلق فقلت تطلق نفسها انت حرم او بئرا تطلق نفسك
المفوضة ابص تطلق ولو قالت لطلقتي فقال الحق بابلك وقال
لم انوب طلاقاً صدق ولا تطلق تطلقها انت المفوضة ابص الحق
باين لا تطلق **ح** جعل امره ان يصير طلاقاً او بئراً او بئراً
امر انكسدم تطلق نوى او لا لانه فيه اللفظ خبير الطلاق كذا
يقال ذة ذلك امر انكسدم نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى
انفسه من وعلى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى
ان نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى
لانه نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى
قال نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى
من نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى نوى

فاحسب وجهها لا كنت لانه لا يتعارف ضربا ولا يقصد وجهه
منه ولو ما كان بجارية او سهم او نحوها لا كنت لانه من لا يقصد وجهه
ينبغي ان يكون فيه خلاف لما انما ان بعضهم عدوا نحو العنق
الشعر ما باقت الاسلام فيكون الرمي في وجهه على من يفرقه
بالرمي لانه في ثم ان الظاهر ان كنت بالرمي محاذ يقال في الوجه
محاذ يقال رماه محاذ لا كنت بالرمي بهم اذ لا يقال في وجهه بل يقال
رماه بهم واما علمه فان وكذا الوجها ولم يوجها لا كنت في وجهه بل في
غيره فاحسبها قبل كنت وقيل لا قال ان في وجهه ملاحضات
تأمر من يترك في وجهه بلا اذنه من البيت فاحسبها لا في وجهه بل في
سبيلها او فاحسبها في المحاذ والا فاحسبها في وجهه بل في وجهه
افق فانه ذكر في ليس له من وجهه بل في وجهه بل في وجهه
من البيت بعد او نبت المحاذ فاحسبها في وجهه بل في وجهه
بل كونه في وجهه واكره له واهوا واهوا بل كونه في وجهه
شعونا بل في وجهه قال فيختلف باختلاف الاشياء من وجهه
لو استعملت صوتها اجنبيا لوجهه في وجهه بل في وجهه
ام باسبب ما علم انه من شتمها في وجهه بل في وجهه
او لا تأكل العذرة او كل او اكل راسك بالجدار لا في وجهه بل في وجهه
سبب ما ولو جعل امره باسبب ما علم انه من شتمها في وجهه بل في وجهه
نقرا فاحسبها وجهها من غير محرم افق في وجهه بل في وجهه
سبب ما وانه يكون جنبا في وجهه بل في وجهه
قال وسيد موافق لما في القدوري الى وجهها وكيفية كانت بعبوة
اما لو استعملت صوتها اجنبيا يكون جنبا في وجهه بل في وجهه
او نطقك على يد التسمي اجنبيا او شتمت مع ذوقها فاحسبها
اجنبيا ثم قال لها ما ورتوما وده سببها است في وجهه بل في وجهه
فان كنت ما ورتوما وده سببها است في وجهه بل في وجهه
جانبه فيقول من القول في ان يكون فيه خلاف ما ذكر في وجهه بل في وجهه
لغت برتوما وده فاحسبها لغت خود برتوما وده سببها است في وجهه بل في وجهه

١٥٤

م سببها وقال لا كنت لانه لا يتعارف ضربا ولا يقصد وجهه
منه ولو ما كان بجارية او سهم او نحوها لا كنت لانه من لا يقصد وجهه
ينبغي ان يكون فيه خلاف لما انما ان بعضهم عدوا نحو العنق
الشعر ما باقت الاسلام فيكون الرمي في وجهه على من يفرقه
بالرمي لانه في ثم ان الظاهر ان كنت بالرمي محاذ يقال في الوجه
محاذ يقال رماه محاذ لا كنت بالرمي بهم اذ لا يقال في وجهه بل يقال
رماه بهم واما علمه فان وكذا الوجها ولم يوجها لا كنت في وجهه بل في
غيره فاحسبها قبل كنت وقيل لا قال ان في وجهه ملاحضات
تأمر من يترك في وجهه بلا اذنه من البيت فاحسبها لا في وجهه بل في
سبيلها او فاحسبها في المحاذ والا فاحسبها في وجهه بل في وجهه
افق فانه ذكر في ليس له من وجهه بل في وجهه بل في وجهه
من البيت بعد او نبت المحاذ فاحسبها في وجهه بل في وجهه
بل كونه في وجهه واكره له واهوا واهوا بل كونه في وجهه
شعونا بل في وجهه قال فيختلف باختلاف الاشياء من وجهه
لو استعملت صوتها اجنبيا لوجهه في وجهه بل في وجهه
ام باسبب ما علم انه من شتمها في وجهه بل في وجهه
او لا تأكل العذرة او كل او اكل راسك بالجدار لا في وجهه بل في وجهه
سبب ما ولو جعل امره باسبب ما علم انه من شتمها في وجهه بل في وجهه
نقرا فاحسبها وجهها من غير محرم افق في وجهه بل في وجهه
سبب ما وانه يكون جنبا في وجهه بل في وجهه
قال وسيد موافق لما في القدوري الى وجهها وكيفية كانت بعبوة
اما لو استعملت صوتها اجنبيا يكون جنبا في وجهه بل في وجهه
او نطقك على يد التسمي اجنبيا او شتمت مع ذوقها فاحسبها
اجنبيا ثم قال لها ما ورتوما وده سببها است في وجهه بل في وجهه
فان كنت ما ورتوما وده سببها است في وجهه بل في وجهه
جانبه فيقول من القول في ان يكون فيه خلاف ما ذكر في وجهه بل في وجهه
لغت برتوما وده فاحسبها لغت خود برتوما وده سببها است في وجهه بل في وجهه

Copyrighted material

ما لم يعقن النفس نفسه والقن بهي ذلك والمكسب ولا قول النفس
في امر لا نه كبحر لا يملك انتباهه لزوج الامر من به تبديل عليه
وكذا القول ان غشك على مال حسن فم يقبل وقال النفس تبليت بالقول
للمولى لان انتباهه مطلق بشرط القول ولو لم يقبل بغيره
لا يقبل قول النفس في وجود الشرط كذا انما او يذهب الى ان
وفي الامر ما يقبل بغيره القائل ان يكون للمولى وللزوج في هذه الامور
كلها انما هو بمنزلة لا محذور بل ما يحسن كما تبلي عليه ما يحسن في الامر
فصل في الجمع نقلا عن **فدوني** وهو انما على زوجها انما جعل
امرا به لا يسمع اما لو طلقته نفسها بحكم الامر ثم ادعت
وقوع الطلاق وجوب المهر بناء عليه فانه يسلم ويس
للمرأة ان تزوج الامر الى القاضيه ليعترف على التقدير
صحة امرها به با وطلقاتها احد بها ثم تخرج **المصلحة** تبلي
لو حافت ان يحسبها الحامل تقول له زوجت نفسي منك على
امر بهي ويقول الزوج تبليت فيجوز النكاح وتعتبر الامر
بهي با ولو باء الزوج وقال تزوجتك على ان امرك بهي تبليت على
قاز النكاح لا الامر الا ان يقول الزوج فيما تبليت بهي
تزوجتك على ان امرك بهي بعد ما تزوجتك تقول تبليت
يقول الحقة بان الحلفتان فانه تبليت فليشأن اذ قد مر ان الامر
بانه يبطل بتبديل المجلس فلا يصح فيها الا فيما اذا كان الزوج والمجلس
وطلب من المرأة نفسها في مجلس واحد وتبليت بذلك ما حسن
الحكم في هذا الباب ما ذكره من ان الحامل تقول تبليت العقدان
تزوجتك وهاهنا تبليت طلاقا تبليت او بايضا تبليت في مرة تطلق
فانه حافت ان يحسبها الزوج فاما ولا يخطا بانك لا تطلق نفسك
يقول لها ان تزوجتك واسكتك فوق تبليت انهم او كونه فانه
طالوت تبليت او بايضا **العقد** قال **الشيخي** في تفسير قوله **سورة**
كافيت من السماء او في القرآن على تبليت عشر وهاهنا
في علوم القرآن للسير على او حرف فافهمان **الشك** من الشك

كوالها

خو قالوا الدنيا يومنا وبعض يوم والا بها على الساس نحو انما او تبليت
على هذا في ضلال مبين والشيء مبين المعطوف فان كان
يتبع المعطوف نحو قد سمع من صهم او صدقة او منسك والامور الاله
ما لا يمتنع الجمع نحو لا على نفسك ان تاطوا من بيوتكم او موت ما لم
والفصل بعد الايمان نحو قالوا لو كانوا هؤلاء او ضلوا كما تبليت ان
قال بعضهم كذا وبعضهم كذا والا فرب كبر نحو تبليت الى امانة
الف او زكاه وبن وعطى الجمع كالمواو نحو فليد كرا وكبشي
ومعنى الا ان نحو لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تكون
او تفرقوا منهن فربية **سعي** او اشكات احد كشيء او اشكاه
في الخبر والنسك والحق والامانة والتفصيل بمعنى الا ان و
اصل الجمع هو الاول فقط كقولها في الجمع اليك اليوم تبليت في الكلام
ما يوجب زيادة عليه ويجوز ان تبليت حتى نحو قوله تعالى ليس لك
من الامر شيء او تبليت عليهم اي حتى تبليت عليهم **كلمة** او
لا بد من تبليت فانه كانا مفردا من جنس تبليت تبليت في الامر
واذا كانا مجتزا تبليت فمفردة افعلهما وفيه ايضا والتحقيق ان
اولا هذا الامر وجوز الجمع وانشاء انما بهي تبليت على
الكلام ودلالة القول **سعي** وبسعي راو للعلم فبغير تبليت
او المعطوف لا عينه وتبليت اذا كانت في موضع انفي او لا امانة
كقوله وايد لا اظن فلانا او فلانا حتى اذا اظنهما تبليت ولو تبليتهما
لا تبليت الا مرة واحدة ولو حلف لا تبليهما الا اقلنا او فلانا فله
اذا تبليتهما انما تبليت اذا اظنهما تبليت الا ان النكرة في موضع
الشيء ثم فيكون كل واحد منهما مطلقا ما تبليت على الا فاد
خلاف الواو حيث لا تبليت الا تبليتهما لانه عطفي على تبليت
الا اجتماع فلا تبليت الا بفعل الجمع الا ان تبليت وليس على المراد
احدهما كما اذا حلف لا تبليت الزنا او كل ما لا تبليت دل
على ان لا تبليت انما اذا حلف واحد منهما محرم شيئا ولا تبليت
لا اجتماعهما في المنع بل في الباطنة في الزنا مبين او ولو في موضع انفي

يقول الحق بندا مخالف لما سألني قريبا من فتاوى فافهم ان
 ينبغي ان تصحح كلامه والظاهر ان ذلك هو الصواب كما لا يخفى على
 ذوي الالباب **قال** لها ان قلت فلانا وفلانا او قال ان دخلت
 بيعة الدار وبهذه الدار فانت طالق لا تطلق بكلام احد هما ولا
 بدخول احد الدارين فان نوى الطلاق بكلام احد هما هكت
 منته لا انه نوى ما يمكن تضييقها بغير شرط او بغير
 آخر او بغير علم على الشيطان وان كان موضع يردون في تفسيره
 بخلاف كلام كل واحد على الآخر وتطلق بكلام احدهما **قال** الامام
 محمد بن الفضل في عرفتنا كجنت بكلام احد هما ولو قال والد لك
 فلانا وفلانا او قال لا اكلم بيعة او هذا فكلم احد هما لا كجنت فان
 نوى كجنت بكلام احد هما فهو على ما نوى ولا قال لا اكلم بيعة من اجل
 او قال بالفاستة بين دو سجن فكلم لا كجنت بكلام احد هما
 نوى كجنت بكلام احد هما قالوا لا تقوله شيئا وينبغي ان يفهم
 المضي بغير راد به الواحدة نوى ذلك وفيه تضييق على لغة
 يصح ولو قال كلام فلانة وفلانة على حرام فكلم احد هما
 الحسن عن ج انه كجنت وبهذه الرواية انما هو قول من يقول
 اذا قال داسه لا اكلم فلانا وفلانا فكلم احد هما كجنت لان قوله
 كلام فلانا وفلانة على حرام بمنزلة قوله داسه لا اكلم فلانا
 وفلانا والحق للفتوى انه لا كجنت الا انه ينوي ذلك
 ثم في قوله ان كجنت فلانا وفلانا او قالوا كلمة الشرط ذكرني صاحب
 الدار في اعلى ثلثة اوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط او جعل
 بخرائه وسط كلام بيعة او هذا او اخر اما اذا قدم به قال ام
 طالق ان كجنت فلانا او قال كجنت فلانا او وسط الخ او فقال
 ان كجنت فلانا فامرته طالق وان كجنت فلانا تطلق بكلامهما
 وجد وبطلت البيعة ولو اخر الطلاق فقال ان كجنت فلانا
 وان كجنت فلانا فامرته طالق لم تطلق حتى يحكمها ولو قال
 لا يكلم فلانا ولا فلانا فكلم احد هما كجنت الى المحيط خلف بالطلاق

لا بد من طاعة

لا بد من طاعة ولا يشترط اتفاق احد بهما كجنت قال الفضل بن
 فان لم يكن له بيعة فالجواب كما قال في الكتاب **قال** الحسن
 ان شئت انا فلان بنعم وفي نهجهم فامرته كذا ان ذهب الي
 فلان ولم يبق له طلاق اذ البتة معلق بالشرطين فلم يوجد كجنت
 ذكر المذهب الجاهل من بني جاري ومراعات كجنت فانك طالق
 مرد بجاري ذن رقت وذن مراعات كرد اما ان كان كجنت من ذن
 فقد قيل تطلق وهو لا يشترط لان شرط التبرم عاين بالشرطين
 كجنت ولم يوجد كجنت يقول الحق في ذكر في جامع الفصولين
 نقل عن **قال** ايضا انه لو قال انك كجنت ما هو بغيره فافهم
 امرك بيعة قبل مقتضى التبرم فافهم سيد امام ديننا لا يفر الامر
 بيعة بالانه معلق بالشرطين وقد وجد احد هما فافهم في بيان
 كلامه في مقتضى وقفا حتى كما لا يخفى وانتم علمت ان
 الطلاق لو كان معلقا بغيره فليس في مدة كما لو قال ان لم ادخل
 بيعة الدار وبهذه الدار وان لم ادخلها من الدارين فاذا مضت المدة
 ولم يوجد الشرط فهو وجوده الخول ليس في اليوم كجنت **قال** الحق
 احد هما وان كان شرط كجنت عدمهما لان شرط البر وجودهما
 ولم يوجد وانما ينظر في بيعة الى البر لا الى كجنت فان صاحب جامع
 الفصولين يقول في بيعة نظر اذ الكلام ثم نظر الى كجنت ايضا لان
 له صوتين لان وجودهما شرط للبر وانما شرطه ليعود بهما
 وعدم احد هما قال **قال** في بيعة التوفيق لها كجنت ما هو بغيره
 من يتصوره سيد فامرته بيعة فافهم احد هما لا الا بغير الامر
 بيعة او قوله فلان وفلانا ثم ساءم كقوله فلان وفلانا ثم ساءم
 وبهذه اذا علم الطلاق بغير العولين فان علقه بوجودهما لم
 كجنت عالم بوجود كلاهما فلو قال ان دخلت بيعة من الدارين
 او ان دخلت بيعة وبهذه فانت طالق او قدم الطلاق او
 اخره فهو سواء لا تطلق الا به فوطها حتى لو حلف لا ينفع شيئا
 معناه ففعل بغيره لا كجنت **قال** ان انقضت هذه المدة

اقول ان مقتضى بيان الكلام لان صاحب جامع الفصولين
 في الروايات وبين ان قول الفضل ما في رواية
 جامع الفصولين اذا كان التبرم عاين بالشرطين
 فلم يوجد كجنت في رواية اخرى
 اذا وجد احد هما لا يفسد
 كجنت امري

الاعلى امسكت فكذلك فانقص بعضه على اهل وبعضه على غيره **شرط**
بعدم انفاق كل على غيره **شرط** حنث صفة وهو انفاق كل على غيره
شرط بطلاق ان ينفذ من الشئ ليسا بمسلكي فظهر ان احد
ملكه لا الامر فقد قيل ينبغي ان لا تطلق اذ شرط التران لا يكون ملكه
فشرط حنث صفة وهو كونها ملكه فلم يحقق **شرط** قال لا اخر
من حين تو ان ينام وينب خنث ولو فعلت فله ان يفتي باحد
الشراطين حتى لو ذل الارض ولم يلقط **شرط** كذا انفق
الشخ الامام الاستاذ وكنى فرائد شمس الائمة اكلوا في دلو قال
اكرخانة فلان يوم وباء من كرم فكذلك فلم يذهب اليه
لكنه كلكه في موضع آخر لا يحنث لان شرط الحنث شاة و
احد بها فلا يحنث ولو قال اكرخانة فلان نروم وباء من كرم
نكروم فكذلك والمسئلة بجالها يحنث لان بشرط الشرية بالي
بيت والكلام معه وقد وجدنا محققات بشرط الشرية كفتحت
شرط قال اكرس باده خورم وفما نكروم وزنا نكروم **شرط** من
طلاق اكركي اكرس كما كانا نكروم تطلق ولا خلاف في النكاح والطلاق
في الاشياء وجمعا اذا قال اكر باده خورم وفما نكروم وزنا نكروم
بيد ففهم واحد من ذلك لا يصير الامر بهما او مسلكا يصير
انفرد من شدة هذه القاطع منع النقض عن المخطور وكل واحد
من سبب الانفعال بانقاده يصحح فانه ينبغي ان لا يوقف
على الكلام ان كان اللفظ الجمع **شرط** قال الفضلي كل واحد من شرط
على عدة وقال غيره الشرط واحد **شرط** قال طحاوي كل واحد
اكر باده ووجوبه وحده **شرط** خورم يصير الامر بهما كما مقتضى
بما روي في احكامه قال **شرط** كذا احاب ووافقه الباقر من
اهل زمانه **شرط** وفي المحط قال امراته طالق اكر باده خورم وفما
نكروم وكسوتها **شرط** قال الفضلي كل واحد من شرط على عدة وغيره
من المشايخ جعلوا الشرط واحدا ولو قال باده في خورم
وفما نكروم وكسوتها **شرط** واحد **شرط** على عدة بلا خلاف

في حال

شرط قال ان اكلت من ثابتن الخلتين فكذلك لا يحنث ما لم ياكل
منها حال اكر برتوزن خورم وكسوتها خورم فامر بكسوتها
فكل واحد من الخلتين لا يصير الامر بهما لان الطلاق اذا كان معلقا
بوجود فعلين لا يحنث باحدهما قال صاحب جامع الفصولين
اقول من قبله في **شرط** وفي **شرط** انه يتعلق بكل واحد بالجموع
فيما ينفذ ينبغي ان يصير الامر بهما بفعل احدهما يقول الحنفية
الذي مر في **شرط** هو كون هذا المذكور احد القولين لا كونه
متفعا عليه فكيف يرد الاختصاص على من اختار القول الآخر
شرط لو حلف سبب وزر الوي اين باع خورم يحنث بهما لا
باحدهما لما مر قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
فيه خلاف على ما ذكرت آنفا ان دخلت دار فلان وفلان يكر
دارك فانت طالق فدخلت دار فلان لم يدخل دارها تطلق
ولا يرد بهذا الملع قال صاحب جامع الفصولين اقول الحق فيه
فيما تقدم من امثاله ان يعتبر العرف يقول الحنفية لقد صدق فيما
نطق واجاد فيما افاد ويؤيد ما مر قبل ورقة نقلها عن صاحبان
انه اذا كان في موضع يكره دون به تعليق لجنه بطل واحد
على الافراد يحنث باحدهما **فصل الثالث في نكاحات**
الفضولي واحكامها **شرط** وفي فتاوى الامام قاضها
زوجة الخلف فصول قبل اليمين فاجازه الخلف بعد اليمين بقول او
فعل لا يحنث لان عند الاجازة يستند النفاذ الاحالة العقد فيصير
متزوجا قبل يمينه فلا يحنث ولو زوج بعد اليمين فان اجازته قولا
حنث في الحنث وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن م وغيره ايضا
انه لا يحنث بنكاح الوكيل ايضا وان اجازته فعلا كسوف المهر و
خوفه فحنث م انه لا يحنث وعليه اكثر المشايخ وقيل يحنث والفتوى
على الاول ولو زوجة فضولي بنكاحا فاسدا بعد اليمين واجازته
قولا او فعلا لا يحنث ولا يحنث اليمين حتى تزوج بعد ذلك بنكاحا
جائزا يحنث **شرط** قال كل امرأة ان تزوجا غيب لا حيلة و

(المراد ان)

فان قيل فيما ينبغي ان لا يتحقق الاجازة فعلا في بيع المهر
على قول من لم يجوز الاجازة بمعية وكيفية لانه لو قال المهر
يكون اجازة قولاً وان لم يكن يقبل فلا يعرف انه من كجاب بان
يبعثه بنية بل قول فيكون اجازة فعلاً وهو يعتبر به ائمة وان
لم يذكر حتى لو اختلفنا القول قولاً ولو اجازة بالكتابة ذكره
حلف لا يملك ولا يقول مع شيء فقلت لا يثبت وعنه ان يثبت
يقول بحقه لعل وجه ما روي عن م هو ما قيل ان الكتاب كالحطاب
بما يقبل التهمة والاجازة بقلبه ليس باجازة من قبول التهمة
وقوله المفضولي اصحت واصبت يكون اجازة وكذا البيع
قال **قوله** تأخذ وفيه زوجة بلا امره فقالت لم يعجبني ما قيل
او قالت مراخوش بنامدين لا يكون رداً حتى لو رضيت بعد
فقد **الكتاب** قال للمفضولي بشيما صنعت فهو اجازة في
الكتاب وطلاق وبيع وغيره كذا نحن م وهو ردي في ظاهر
الرواية وبه يفتي حررقن خيرة فقال حوله سهل بود
لم يكن اجازة كقولنا بكن نيس زوجة بلا امره فقال نعم
ما صنعت او ذكر الله لنا فيه ليس باجازة وقيل اجازة
قيل وبه يؤخذ **قوله** سهل بود يعني ينبغي ان يكون خاتماً
لخلاف ايضا ولو زوجها بلا امره وهي يثبت فسكت ثم ظا
طالبت الزوج بالمهر ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكر في خلافه
ينزع عنه فلو وكل يثبت فاحتمل ان يكون هي رجلا زوجة
ثم يقضي الوصي مهرها او يطالب به مهرها فانه اجازة للكتاب ولا يثبت
قوله الطلاق كالحطاب في حكم المفضولي في اجازة قولاً وفعلاً **فقط**
في طلاق المفضولي بعث المهر ليس باجازة لوجوبه قبل
الطلاق فلا يحال به الى الطلاق بخلاف الكتاب قال لامرأة غير
ان دخلت الدار فانت طالق فاجازة الزوج فدخلت تطلق
كذا امر باليد وكيفية من المفضولي يثبت حكم مقصوراً على حالة
الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجازة وهذا بخلاف
الموقوف

الموقوف على اجازة المالك فانه اذا اجازة يثبت المالك من حين العقد
حتى يثبت المالك للمشتري في الولد والزبادة لهادنة بين العقد والاجازة
كذا **قوله** وطلاق امرأة غير طامال او طلقها بلا امره ثم الزوج
قبض منه المهر من غير ان يجزها بل انه قيل يجب ان يكون اجازة كقول
المهر ليس في الكتاب بلا مهر فقبضته وقيل اجازة الطلاق لا يكون
الا بسان والمفضولي في الكتاب لا يملك الفسخ قبل الاجازة وفي
البيع يملك كذا **قوله** والفرق ان عمدة البيع يعلقه فثبت له الرجوع للآ
ينفذه بخلاف الكتاب فان حقوقه يرجع الى المعقود **قوله** ليس للمفضولي
الكتاب فسخه عنده وعند م ذلك والعاقرون في الفسخ اربعة
عقد لا يملك الفسخ قولاً وفعلاً وهو المفضولي قال صاحب جامع
المفضولي اقول ينبغي ان يكون هذا في الكتاب لا البيع يقول الحجة
ويؤيده ما قبل ثلثه بسطه قال مالك حتى لو فسخ قبل اجازة لم يملك
وكذا لو زوج امرأته ثلثه امرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخاً للآ
وعا قد يفسخ قولاً لا فعلاً وهو الوكيل بكتاب امرأة بغيره فزوج
بها وخطب عنها ففوضه فان هذا الوكيل يفسخ قولاً ولو زوج
افترق لا يفسخ الا قول وعاقبة يفسخ فعلاً لا قولاً وهو المفضولي
اذا زوج بلا اذنه ثم الزوج وكل ان يزوجه امرأة بغيره فزوج
افترق لا يفسخ الا قول لا فسخ قولاً وعاقبة يفسخ بها وهو الوكيل
بزوج امرأة بغيره اذا خطب عنها ففوضه فان فسخ الوكيل
يفسخ ولو زوج امرأته ففسخ الا قول وتامه في **قوله** اصل ان
المفضولي لا يملك فسخ الكتاب قبل الاجازة والوكيل يملك قبل
اجازة الامر وكل من الزوج والمرأة يملك فسخ الكتاب قبل اجازة الآخر
صغيرة زوجة وليها من رجل بلا امره ثم يفسخ قبل ان يجزها
الزوج ينتقض لبقاء ولا يفسخ فصار كوكيل مع موكله **قوله**
زوج بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلا اذنه وخطب عنه
ابوه مات ابنته الصغيرة قبل اجازة الابن بطل الكتاب وكذا ان
كان الصغيرة كبيرة زوجها بلا اذنها والمسئلة كالحطاب لا يطل

بموت الابن عن سرق بنه الصغيرة من غائب فمات الاب
ثم اجازة الوقح جاز في قول كذا في غير فصل الكبيرة يدل على ان بقا
الفضولي ليس بشرط لصحة الاجازة في الكفاي بخلاف البيع
زوجه فضولي بامه بالف درهم ثم الفضولي والمراة جده الكفاي
لذلك الرجل يكتسب دينارا ينسخ الا قول بالثاني حتى ان الوقح
لو اجاز الكفاي الا قول لا يعمل اجازته ولو اجاز الثاني **فقط**
ولو كان العاقدان فضولين ثم عقدا فانيا فللمرقة ان يكون
اياهما شرا ولو كان العقدان برضا واحد لم يكن للآخر الا
اجازة الاخير الا قول انتقض بالثاني في حق من ارضى به
بيع الفضولي وفيه يتوقف بيع الفضولي عندنا وبطل
عندنا فقي ثم لا يخلو اما ان يباع بثلث عشرين او دين فلوا بانه
بثلث دين كنفدين وثلوس وثلين ووزني بغيره بغيره
لصحة الاجازة قيام اربعة باع ومشتروا ملك وبيعه ولا يشتر
قيام الثمن فان يملك احد الاربعه لم يجز الاجازة فالاجازة الا
حق كوكا له سابقه فالثمن للحيث لو فائما ولو عكس في يد الباع
يملك امانته قيام الثمن بشرط للاجازة ايضا ولو كان بثلثين
يتعين بالنعين **فقط** ويشترط لصحة اجازة المالك قيام العاقدان
والمعقود عليه لا قيام الثمن ان كان من النذور وعند اجازة المالك
يملك المشتري بزيادة لما دونه بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقد
الاجازة ترجع الى العاقد وانما يفسخ العاقد قبل الاجازة صحيح فسخه
ح ولو كان الثمن حراما بشرط قيامه ايضا ويكون اجازة نقد الاجازة
حق حتى يكون العرض ملكا للفضولي وعلمه مثل المبيع مثله والا
فقيمة لانه شرا من وجه وهو لا يتوقف ولو يملك المالك لا
ينفذ باجازة الوارث في الفصلين ان يبيع ثمن دين وعرض وذكر
في هذه المسئلة بخلاف القسمة عند من هو ان التركة اذا كانت
بين كسرتا كغيره من عاقد فقسمة فاقسموه بلا امر القاض وبغيره مما
يتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فاجازة ورثته جازة

استحسانا

استحسانا لا حزم قياس **فقط** في بيعه المتألف من الفضولي اذا هلك العرض
الذي من جهته ثم اجاز المالك عن سرق بنه خلا فالف **فقط**
مالك اجاز بيع الفضولي بشرط علمه احكام التوكيل بالبيع حتى لو
خط من الثمن ثم اجاز المالك البيع بثلث البيع وللمرقة علم المالك بالخط
اولم يعلم الا انه اذا علم به بعد الاجازة بثلث له كفاي بشرطه ولم يقبضه
حتى باخذ الباع من آخر بكثر فاجازة المشتري لم يجر الا انه بيع ما به
ليقبض باع امه بلا اذن مالكها فولدت فاجازة فالولد مع امه
المشتري **فقط** اختلف المتبايعان فقال المشتري المبيع كان كذا
وقت الاجازة وقال الباع هلك بعد ما قال قول للبائع فضولي
باع نصف دار مشتركة بين رجلين لينصرف اليه الا نصيبهما فان اجاز
احدهما صح في كل نصيبه عند سرق قال لم يجوز في نصف نصيبه وفي بيته
وبيعا بيع احد الشريكين فانه يجوز في النصف لان بيع المالك
ينصرف الى نصيبه وبيع الفضولي ينصرف الى النصف الثاني
باجازة احدهما فيصير في ربع الدار فضولي باعه ورهنته
فاجازة المالك جاز البيع لا الرهن ولو اجتمع بيع واجازة
فالباع اولى بترقية امه خيرة وباعه اخر فاجازة المولى جاز
البيع وبطل الكفاي **فقط** قبض الثمن اجازة وكذا طلبه **فقط**
دفع الثمن اجازة ولو باعه فضولي واخذ المالك بثلثه حقا
من الفضولي فهو اجازة **فقط** حلف لايبيع فباعه فضولا فقبض
لحالف ثمنه لا يجزى فضولا باعه ومالكه حاضرا كان لم يكن
سكوت اجازة ولو باعه فقال مالكه احسنت او اصبت او وقعت
او كفيتمى مؤنثة البيع او احسنت فمزاك لانه خير لم يكن اجازة لانه
يذكر للاستحسان وقال احسنت او اصبت اجازة استحسانا قال
صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان ينصل فانه قال قد انهو
اجازة لا لو قال استهزاء ويعرف بالقرائن ولو لم توفى فترينه
ينبغي ان يكون اجازة اذ جاز اصل قال قال وهبته الثمن للمشتري
او النصبة وبطل اجازة ثم اجازة بيع الفضولي ولم يعلم فترينه

فلما علمت البهية فالمعتبر جازية لارده: امره ببيعها بانه دينار فباعه
بالدينار ولم يعلم موكله فقال بعتة فقال موكله اجرت جاز البيع بالدينار
وكذا الكفاي بخلاف ما لو قال اجرت ما امرتك به **فصل** في بطلان
فبرهن ما كان على الاجازة وطلب ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا
اذا ادعى ان الفضولي وكله **فصل** في باع فن خبير فأت في المشتري
فلو ادعى المالك وقال كنت امرته بصدقة ولو قال بلغني فاجرت
لم يصدق الا ببينة وكذا لو زوج الكسيرة ابوها ومات زوجها
وطلبت المهر وادعت الامر والاجازة فهو كما امرت ببيع نصف
نوال الحرم قيل لا ادرك لم يكره وكيفية فيه ان يبيع الكل ثم يقبل النصف
فلو باع الكل وهو فضولي في النصف ثم فسح العقد في نصف هو فيه
فضولي لم يجز **فصل** في بطلان الاجازة قبل القبض للمشتري
بطل العقد وان بعد ولم يجز الاجازة فللمالك تضييع قيمته اتمها شاء
وباختياره تضييع اصلها بغيره الاخر فان ضمن المشتري بطل البيع
وللمشتري ان يرجع على بايعه بثمنه لا بما ضمن وان ضمن الباي فان
كان البيع مضمونا عليه بغير الباي بضمانه لان سبب ملكة العقد
وان كان قبضه مائة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع
لا ينفذ بضمانه لان سبب ملكة ثأخر عن العقد وتذكر في الظاهر الزيادة
ان البيع يجوز بتضييع الباي وقيل تأويله انه سلم او
لا صح صار مضمونا عليه ثم باعه فصا كغصوب **فصل**
فضولي باع دارا فانهدم بناؤه ثم اجاز المالك بطل في
الدار ببقاء العرصه **فصل** في بطلان الثمن في يد الفضولي ولم يجز
المالك ببيع فان علم المشتري وقت ادائه الثمن انه فضولي يملك
امانه والا فيضمن **فصل** في بطلان الفضولي بعرض فملك العرض
في يد الفضولي قبل الاجازة بطل العقد ولا يلحق الاجازة بغير
البيع على ما كان ويضمن الباي للمشتري مثل عرضه او مثله ولا
فقيمة لانه قبضه بعقد فاسد وتصرف في الباي في العرض
قبل القبض او في لقدم اذا ما ملكه والاصل عند ان
العقد

١٧٥
العقد يستوقف على الاجازة لو كان له محجز حاله العقد والاطل
وقال ان في بطلان سلفا بانه ان الصبي يجوز عليه لو تصرف
بنفسه تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه في صفة كبيع وشراء وتزوج
وتزويج امته وكفايته فنه ونحوها يتوقف على اجازة وليه مادام من
صبي ولو بلغ قبل الاجازة فاجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه بل لو
بلا اجازة ولو طلق الصبي امرته او خلفها او حررت فنه حائنا
او يعوض او ويب مالها او تصدق به او زوج فنه امره
او عاقله باع ماله محابة جهته او شرى شيئا بالثمن من قيمته
حدث او خسر عقد اتم الوفقه وليه في صباه لم يجز عليه فنه كذا
باطلة وان اجازة الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجيز له وقت
العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ الاجازة بعد
البلوغ ما يصح لا ابتداء العقد فصيح ابتداء الاجازة كقول
او قمت ذلك الطلاق او العتاق فيبيع لانه يصح للابتداء
فصل في ايضاح الشراء لا يتوقف اذا وص
شاذ انما المشتري حين لو شرى حر باله لرجل بلا امره فهو بنفسه يبايع
الرجل ولا ولو لم يجز نفاذ عليه يتوقف على من شرى له كصبي وفي
مكسورين اذا اشترى بالغيره يتوقف فان اجاز جاز وحده لا يجز
لا العاقد وهذا الواضحة العاقد العقد الى نفسه تالوا واضاف
لا من شرى له بان قال بعت من فلان وقبله له فانه يتوقف على
فلان ولو قال شرىته فلان فقال الباي بعت او قال بعت
ملك فلان فقال المشتري قبلت نفذ على نفسه لا يتوقف بقوله
الحقيقه عدم التوقف في المشتريين الاخيرين مخالف لما سيجي في
فيري نقله من فاضلان من قوله او ابتداء المشتري فقال المشتري
هذا فلان ثم والظاهر ان فيها روايتين كما ذكر في ج ان الفضولي
لو اضاف الشراء الى المشتري له فنه اختلف فيه المتأخرون يقول
الحقيقه وبهذا تبين ان عبارة بالاتفاق في قول صاحب المحلل
قال الباي بعت ملك وقال الفضولي اشترى قبلت لان

لا يتوقف وينفذ عليه بالاتفاق سهره كما لا يخفى والله اعلم **وهذا**
لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا الاثر فلو سبق احدهما فشرى
التوكيل نفذ على موكله وان اضاف التوكيل الشراء الى نفسه وجاز
التوكيل العدة **فان** اضافة الفضيحة الى جوده احداهما ان يقول
البائع بعته من فلان ويقول الفضيحة اشترت او قبلت ففيه
يتوقف على اجازة الثاني ان يقول لبائعه بعته ويقول البائع
بعته ويقول المشتري اشترت او قبلت يتوقف ايضا
الثالث ان يقول شريته فلان **فان** فقال البائع بعته
او قال البائع بعته منك فقال الفضيحة قبلت او شريته
فانه ينفذ على المشتري ولا يتوقف ولو قال البائع بعته
منك وقال الفضيحة قبلت فلان او قال شريته له او قال
الفضيحة اشترت فلان فقال البائع اني بعته منك **فان** في
انه يتوقف ولا ينفذ على الفضيحة يقول الحق قوله **فان** في
خالفه كما في فريضة نقله عن فاضل ان الصحيح ان لا يتوقف
فان في شرى الفضيحة لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه
وهو على وجه وجوه اربعة ان يقول البائع بعته هذا فلان **فان**
بالف درهم ويقول الفضيحة اشترت له او قبلت له او قال شريته
او قبلت ولم يقل فلان يتوقف على اجازة الغائب ان اجازة يكون
له والا بطل العقد الثاني ان يقول بعته منك **فان** فقال الفضيحة
قبلت او شريته ونوى الشراء فلان ينفذ على المشتري ولا يتوقف
الثالث ان يقول الفضيحة اشترت هذا فلان **فان** فقال
البائع بعته منك ففيه روايتان داخلتان والصحيح انه باطل
لا يتوقف ولو قال البائع بعته من فلان **فان** وقال الفضيحة
اشترت لاجله وقبلت لاجله او ابتداء المشتري فقال اشترت
هذا فلان فقال البائع بعته لاجله ولم يقل لاجله يتوقف على اجازة
الغائب الرابع ان يقول البائع بعته منك **فان** فقال فلان وقال
المشتري اشترت او قبلت او قال **فان** في شرى هذا لاجل فلان فقال
البائع

163
البائع بعته ينفذ على المشتري ولا يتوقف ولو قال الفضيحة اشترت
هذا فلان **فان** فلان بالخيار ثلثة ايام لا يتوقف **فان** اشترت
يتوقف شرى الفضيحة اذ اشترى بغير خيار **فان** شره واشهد
انه يشترى فلان وقال فلان رضيت فللمشتري ان يمنح العين
لانه اذا لم يكن وكيله صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقد **فان** الا جازة
تعلق بالموقوف لا بالباقي فان دفع اليه العين واخذ منه كان
بيعاً منها ابتداء **فان** في شرى حطباً واشهد انه يشترى فلان
او قال البائع اشترت منك فلان وقال البائع بعته وقال
فلان رضيت فللمشتري ان يمنح العبد من فلان لان الشراء وحده
نفاذ على العاقبة فينفذ عليه فان سلمه المشتري لفلان كانت العدة
على المشتري اذ هو العاقبة ويكون تسليمه لفلان بمنزلة بيع
ستقبل حرج بين المشتري وبين فلان **فان** في بيعه بملكه
الشراء والبيع الموقوف بخلاف الكساح وكذا الوصية الفضيحة قبل
الاجازة انفسه يقول الحق قوله **فان** في بيعه بملكه
س وعدمه له **فان** في الكساح كما في قبل ورقتين نقله عن **فان** في
وجه الفرق على منسوب س وهو ان خدمة البيع بالحق فيثبت له
الرجوع لئلا يتضرر بخلاف الكساح فان حقوقه يرجع الى المقنود له
لوطن الفضيحة والمشتري له ان الشراء وقع للمشتري له فله البيع
بشتمه وقبله الاخر صحيح ويجعل كانه ولاه منه ما شره ولو طما بعد انه
كان نافذاً على الفضيحة لا يملك هو ان يأخذه بل رضى المشتري له ولو
اختلفا فقال المشتري له امرتكم بشراي لي وقال المشتري شريته بلا
بلا امرتكم فمروني بالقول للمشتري لانه لا امرتكم شره له فقد قرأته
شره بامر **فان** في الفضيحة وفي **فان** في الفضيحة لو صالح من غيره فلا يحلوا
من ان يكون الدخول في دين او عين وكل واحد وجه اما ان يترك المديونية
او يقر وكل واحد وجه اما ان يكون بلا امره او بامر فاما كان في الدين
وهو مكره وصالح بلا امره فهو على خمسة اوجه لانه ان قال صالح
فلان على الف درهم من دعوكم عليه يتوقف على اجازة فلان او اجازة

ويطلب المدعى عليه الفضيحة لانه لم يصف انفسه فلا يرجع حقوق
 اليه وان قال صاحب الحق على الف من دعوى على فلان قيل انه يقول
 صاحب كما سباني فينفذ الصلح عليه لانه اضاف انفسه فصار
 كوكيل يقول شريعت يكون هو العاقد بهذا التفظ وقيل انه
 كقول صاحب فلان كما مر لانه وان اضاف الصلح الى نفسه لم يكن منفعة
 تعود الى المدعى عليه والاضافة الى نفسه كتمل النيابة والوكالة و
 كتمل خبره ذلك فكان العقد مع المدعى عليه ولو قال صاحب من دعوى
 على فلان بالف درهم او صاحب فلان بالف درهم من مال او على
 الف هذه او صاحب فلان على الف درهم على اني ضامن بما يقع فيه
 الوجه الثلثة ينفذ الصلح على الفضيحة ويلزمه المال لا يبيع
 في الاول اضاف الصلح الى نفسه وفي الثاني اضاف الى مال وفي الثالث
 ضمن ببدل الصلح فيلزمه ولا يرجع به على المدعى عليه لانه لم يكن
 وان كان في الدين وهو يتبرع وصاحب بامره فحسبه اوجه ايضا في قوله
 صاحب فلان في ينفذ على المدعى عليه ويلزمه المال ويخرج المأمور من
 البين وفي قوله صاحبك في ينفذ على المدعى عليه فلان في لا يرجع اليه
 لحقوق وقيل هو كقول صاحب من دعوى على الف من مال ينفذ الصلح على المدعى عليه لانه
 في او قال صاحب فلان بالف من مال ينفذ الصلح على المدعى عليه لانه
 ويلزمه المال على المصالح اذا الاضافة الى نفسه والى ماله سواء قال
 صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يرجع على المدعى عليه لادائه
 بامره يقول الحقير يؤيده ما في فتاوى قاضيان بعد ذلك في
 المسئلة ويجب البذل على المأمور غير يرجع به على الامر لانه اضاف
 الصلح الى نفسه فهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء انتدال
 وان قال صاحب فلان بالف على اني ضامن نفذ على المدعى عليه ويلزمه
 المال والمصالح كقيل به يقول الحقير وفي فتاوى قاضيان نفذ
 الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه
 بالبدل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة بخلاف
 ما اذا لم يكن مأمورا في هذا الوجه فان تمت بنفذ الصلح على المصالح ولا
 يرجع

يرجع هو على المدعى عليه انتهى وان كان في الدين وهو مقر به وصاحب بلا امره
 فحسبه اوجه ايضا في قوله صاحب فلان في يتوقف على اقراره كما مر وفي
 قوله صاحبك في اختلاف كما مر وفي قوله صاحبك في وفي قوله صاحبك بالف
 من مالي في ينفذ على الفضيحة ويلزمه المال ولا يتوقف ولا يرجع على المدعى
 على عليه لعدم امره ولا يكون الدين المدعى به ملكا للفضيحة لان شرا
 الدين باطل بخلاف العين كما سباني وفي قوله صاحب فلان على الف على اني
 ضامن يتوقف على اقرار المدعى عليه ان اجاز بيعه كقيل بخلاف الكفالة
 فانه ينفذ فيه على المصالح كما مر وان كان في الدين وهو مقر به وصاحب بامره
 فحسبه اوجه ايضا في قوله صاحب فلان في ينفذ على المدعى عليه ويلزمه المال
 وفي صاحبك اختلاف كما مر وفي صاحبك في وفي صاحبك بالف من مالي
 نفذ عليه ولزمه المال ويرجع على الامر وفي صاحبك بالف على اني ضامن
 نفذ على المدعى عليه لانه ويلزمه المال على المصالح لانه ضامن كفالة يقول
 الحقير وفي فتاوى قاضيان في لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف
 ما لو قال من مالي فانه تمت بيلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل
 الاداء كوكيل بشرائه انتهى وهذا كله اذا كانت الدعوى في دين اما اذا كانت
 في حين فلو كان المدعى عليه يتبرع او الصلح بلا امره فهو ينفذ الصلح على دين بلا
 امره في الوجه خمسة وان كان يتبرع او الصلح بامره فحسبه حكم الصلح من دين
 بامره من الوجه خمسة ايضا وان كان مقر او الصلح بلا امره فهو على خمسة
 اوجه ايضا في قوله صاحب فلان بكذا يتوقف ولم ينفذ على الفضيحة وفي
 صاحبك اختلاف كما مر وفي صاحبك في او صاحبك بالف من مالي او صاحبك
 على الفضيحة ينفذ عليه ويبيع بشرائه بالعين لنفسه اذا العين يقبل البيع
 وهو اضاف الشراء الى نفسه الا انه نواه لغيره فينفذ عليه بخلاف
 الدين حيث لا يقبل البيع وفي صاحبك على اني ضامن يتوقف
 ان اجاز صارا كقيل كما في الدين وان كان مقر او الصلح بامره
 فحسبه اوجه ايضا في قوله صاحب فلان في ينفذ على المدعى عليه ويخرج المأمور
 من البين وفي صاحبك اختلاف كما مر وفي صاحبك في او صاحبك
 بالف من مالي ينفذ على المدعى عليه ويبيع المأمور هو المطلوب ببدل

خائفاً لم يحجز في الكل والكله والكتابة ككتاح باع قن مال مولاه
ثم اذن له بالتصرف او حقق لا ينفذ البيع باجازه القن ولو تزوج
بلا اذن مولاه ثم اذن له في الكتاح ان اجاز القن ذلك ككتاح
جاز والا فلا يجوز ولو لم ياذن له لكنه حقق جاز ولا يشترط
الاجازة بعد عتقه **فان** عبد محجور شرعي شيء بلا اذن مولاه
او باع شيئاً من مال مولاه او ما وهب له او اقترانه رهن
او ارث من او اقرض او استقرض فكله موقوف وكذا لو
فعل ذلك وصبي يعقل البيع والشراء يتوقف على اجازة وليه
وفي العبد على اجازة مولاه ان اجاز نفذ وان لم يحجز حتى اذن له مولاه
في التجارة فاجاز العبد ما يشاء قبل ذلك صححت اجازته استخافا
ولو لم ياذن له مولاه ولكنه اعتقه فاجاز العبد بعد عتقه لا البيع
اجازته محجور شرعي امرأته فاعتق نفذ كما من غير اجازة
وكذا امته محجورة زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ كما من بلا اجازة
ويكون المهر **لها** تزوج بلا اذن مولاه فباع واجازة المشتري
جاز حتى صبي تزوج او باع ثم بلغ لم يحجز الا باجازه بعد بلوغه
ولو لم يبلغ لكن اذن له الولي فاجاز جاز وينبغي ان ينفذ
يحجز الا اذن بلا اجازة كقن **ج** اذن له مولاه لا يؤخذ في المال
بين استدانه في حال المحجور ولا ينفذ تاريره وعقوده وبوافقه
بعد عتقه قن محجور باع شيئاً فعتق فاجاز لم يحجز ولو اقترانه بين
ثم اذن له مولاه لا ينفذ اقراره ولو اعتقه نفذ لواله ملك مولاه
ج تزوج الولي الا بعد مع قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاب
فان فاق بالاقرب وتحوّلت الولاية الى الابعد لم يحجز ذلك ككتاح
الا باجازه بعد تحوّل الولاية اليه تزوج ابنه الكبير بلا اذن فحن
الابن قبل اجازته فللاب ان يحجزه **فان** تزوج اخاه وابوه
صح فمات الاب قبل اجازته فاجاز الاخ المزوج جاز لا لو كانت
ماله فمات الاب ولا وارث غيره لا ينفذ البيع الا بعد اذن الاب
ولاية والبيع فملك بعد كون الملك **بالتكاث** ككتاح القن والامه
ينفذ بينهما

ينفذ بينهما وباجازة المولي وباجازتها بعد الاذن بكتاح لا ينفذ الاذن
واما بيعها ونحوه فينفذ باجازه المولي فقط قال صاحب جامع الفصول
اقول ينبغي ان يكون هذا في بيع مال مولاه لا في بيع مال غيره قال قال
خير الاب وجدة لوز قن الصبية من غير كفو لم يحجز وفاقا فلو بلغت
واجازت لم يحجز ايضا وكذا لو نقص خيره من مهر مثله نقصاناً
فاجاز لم يحجز ولو بلغت فاجازت لا ينفذ ولو باع فتا تحبها للبايع
محرره المشتري ثم اجاز البايع البيع لا ينفذ **ج** اقرضته سنة
محرره في سنة السنة ان شئ القن واجه ما مضى للمولي وان
شئ واجاز واجه ما بقي للقن الا انه هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة
جرة ولو مات المولي واجاز ورثته الاجازة لم يحجز قال كمدون
الرفع الى القائلان حكيمك فقصي ان يحجز الطالب وانما لست بأكمل
عنه فدفع واجاز الطالب جاز ولو وكل عبد الاجازة بملك الطالب
ولو وكل ثم اجاز لا يعتبر الاجازة **كذا** وفي **ش** قبض دين غيره
بلا امره ثم اجاز الطالب لم يحجز قايماً او وكالاً وكذا قبض مكانه
وقته ولو اقرض مال غيره فاجازة ماله يكون المقرض رتب
المال وان لم يحجز وضمن القابض برئ الدافع ولو ضمن الدافع
ملكه ودفع بضائه وفيه المضارب لا يملك اقرض مال المضاربة
مالم يصحح له فيه فلو اقرضه ثم اجاز رتب المال بيمينه لو تأمنا فثبت
الاجازة والا فلا **ج** المشتري من الغاصب لو حرره فاجاز
المالك يبيع لا ينفذ عتقه قياساً وهو قول من وخصه ما ينفذ
استحساناً والمشتري من الوارث لو باع او حرره فاجاز للوارث
الارث من البيع بعد عتقه او يبيع ينفذ فاقا وكذا المشتري من
الوارث والدين محيطه بخصب شيئاً فاجاز للمالك قبضه
برئ وكذا لو اودع مال غيره فاجاز ماله برئ الغاصب
اذا اذن استدانه كما مر استدانه برئ الغاصب والمودع
الاجازة للحق المقود لا الافعال **ج** **ج** ينفذها خذ **ج** ينفذها خذ
والاجازة في العتق تحقق الموقوف لا الموقوف الاجازة لا تحقق الافعال

Copy right

خراج وتلفها عندهم كمنفق فلو ان الفاضل لوردة المفصوب طاجين فاجاب
 المالك من الفاضل عندهم لا يخرج لو بحث دينه بيد رجل الى الدار
 فجاء الرجل الى الدار واخبره به ورخصي وقال لمن جاء به استر لي به شيئا
 ثم يترك قيل يترك من مال المديون وقيل يترك من مال الطالب هو
 الصحيح اذ الرضا يقبضه انما كان يقبضه ابتداء وهذا التعليل
 اشارة بخلق الافعال وهو الصحيح **الفصل الرابع والعشرون** في
 الخيارات **باب** في انواع منها ما يثبت في جميع التصرفات
 وهو خيار اجارة عقد الفضولي وعند الشافعي خيار الاجارة لا ينقضي
 لان عقد الفضولي لا يتوقف ومنها ما يثبت في تصرفات
 يحتمل الفسخ **باب** الخيارات انواع منها ما يثبت في تصرفات
 يحتمل الفسخ ولا يثبت فيما لا يحتمل كالكساح وطلاق وعقود
 ما يثبت فيما لا يحتمل الفسخ ولا يثبت فيما يحتمل اما الخيارات التي
 لا يثبت فيما لا يحتمل الفسخ فمما فيها الشرط اذ انزق بشرط
 الخيار لهما او لاحدهما صحيح الكساح لا الشرط عندنا وقال الشافعي
 يبطل به الكساح ومنها خيار الرقبة لا يثبت في الكساح لا في المرأة ولا في
 المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا لا يثبت
 في الكساح فلا نرد المرأة بعيبا وقال الشافعي لا يرد بها عيوب
 مخفية كجنون وجذام وبرص وقرن ورتق فان ردها قبل الدخول
 سقط كل مهر وان ردها بعد ذلك كل مهر ولا يرد الزوج كجنون وولم
 وبرص خراج س وقال لم يردده **باب** وقال لم يردده باحد
 هذه الثلاثة اذا كان كمال لا يطبق المقام **باب** ولا يرد الزوج بعنة
 وجبت وله المطالبة بالامساك بمعه وفي التفريق بنا عليه
 ولذا كانت الفقرة بسبب عنة وجبت طلاقا باينا **باب** لو خيرة
 الفاضل بعد مضي السنة في العتق يقتصر على المجلس يبطل خياره
 بتقاضيها ولزمه الكساح واما الخيارات المتعلقة بالكساح اربعة خيار الخوف
 وفي العتق وفي الفسخ بعد العقد وفي البيع اما الاول فلو
 قال لامرأة اضرابي او اضياي بنك بنوك به الطلاق فلما

الخيار في مجلسه وان سطاول يوما او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس
 يكون هكذا خيار قبول البيع وخيار المشتة وغيره وهذا يقتض
 بالمرأة ولا يبطل بسكونها بكم كانت او ثيبا ولا لو اكلت قليلا
 او شربت وكل جواب ذكر في الخيار فهو الجواب في تعليق طلاقا
 بعشيتها وفي قوله طلق نفسك وفي امرن بيدك وفي طلب الشفعة
 في كل موضع يبطل خيار يبطل بهذه الامور وفي كل موضع لا يبطل
 الخيار لا يبطل بهذه الامور والفرق بين هذه الامور لا يختص بالي
 القضاء ويتبين به فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعده **باب**
 خيرة وسعت الاثم لم تعلم بثبوت الخيار لها فقامت حين
 المجلس يبطل خياره **باب** خيار العتق للمكسور اذا كان
 امرا او ميرة او ام ولد فعتقت قبل الدخول او بعده
 فلها الفسخ خزانة زوجها او فئا وقال الشافعي لا خيار لها في
 طهر وكذا المكاتبه لو زوجها المولى برضا فعتقت باءا
 او تحرير تخير عندنا وهذا الخيار خيار الخيرة يثبت للامتنع
 فقط ووقع الفرق به لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكون
 ويختص الى امر المجلس الا اذا ابطلت صريحا او دلالة بان
 تمكنه من نفسه ونحوه وانما ينفرد في هذا الخيار خيار الخيرة جوهر
 احدهما ان الفرقه خيار العتق لا يكون طلاقا وفي الخيرة يكون
 طلاقا لانه يثبت بتسليم الزوج وهو اهل للطلاق والثانية
 ان خيار العتق يعذر فيه لجهل خلاف الخيرة اذ الامة مشغولة
 بخدمة المولى فلا تنفع العلم الاحكام خلاف كراهة وعلم هذا
 لو كانت الخيرة امة ينبغي ان تعذر لجهل لو علمت بالعتق
 لا خيار العتق ولا يبطل بقبولها وهو قول اكثره وشافعي
 قال صاحب جامع الفصولين اقول بهذا اشارة لان فيه خلافا
باب وانما ينفرد في هذا خيار الخيرة من وجه واحد وهو
 ان الفرقه في خيار العتق لا يكون طلاقا وفي خيار الخيرة يكون
 طلاقا كما يثبت له خيار العتق مكسورة فلذا في فدية الرضعي

والامة لو كانت صبيته لا تتصرف حكم هذا الحيا فيسخا او اجازة
 مالم تبلغ وكذا وليتها فاذا بلغت ختم الفسخ لا يلزم
سم الفرقه بهذا الحيا ان كان قبل الدخول لا يلزم المهر
 من قبل المرأة وان بعد الدخول يجب كل مهر وانما ثبت لها خيار
 الفسخ لو زوجها المولى او تزوجت باذنه ولو بلا اذنه فلا خيار
 لها **ح** اختارت نفسها بلا علم الزوج بفتح وقيل لا يصح في غيبته
 الزوج **ح** اما الحيا بعد الكفاءة فلور زوجت نفسها غير كفاة فلا يلزم
 الفسخ وهذا التفريق لا يتم الا بفسخ وقيل الفسخ كالتكليف
 بكل حكمه من طلاق وطهر وتوارث وخيار المولى لا يبطل
 بسكوته ولا بالامتناع عن طلب التفريق وان طال الزمان مالم يملك
در **ح** اما اذا ولدت فليس للاولياء حق الفسخ كيد لا يصح
 الولد بعينه مربيته كذا في الحائنة والخلابة ولكن ذكر في مسوط
 الاسلام ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفو فحكم المولى ففسخت
 صح ولدت اولاد لم يملك له ان يحاكم في ذلك فله ان يفرق بينهما اذا تكاثرت
 اما جعل رضا في حق النكاح في حق الكفر نصا بخلاف الفياس كذا في
 النهاية انتال يقول كغير الظاهر ان ما كان في المبسوط قياس وما
 في الحائنة وغيره استحسانا اذ هو الارفق بنظر الى جانب الولد كما
 مر **أ**تفاح والتفريق بالحيا بعد الكفاءة فسخ لا طلاق حتى لو
 كان قبل دخوله سقط كل مهر لا بعده وحليه نفقة العدة وان
 اجاز المولى بطل صفه وكذا لو اخذ مهرها ولو زوجها ولتمها بغير
 كفو ثم افترقا ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير وليها للمولى
 ان يفرق بينهما اذ الرضا في عقد لا يبدل حال الرضا في عقد آخر
 يقول كغير هذا ليل لا يجر به المرام كما لا يخفى على ذوي الانعام
 قال ولو تزوج المولى بغير كفو فطلقها رجعا ثم رجعها لم يكن
 له ان يفرق بينهما **ح** **أ**تفاح طلقها بغير كفو طلاقا بائنا ثم تزوجها
 بلا اذن وليها للمولى ان يفرق بينهما ولو زوجها اولاد لا يلزم
 بغير كفو فليس لهذا المولى ولا لغيره حق الفسخ ويكون ذلك ان تزوجت

فتزوجت بغير كفو فمضى ببعض الاولياء ليس للباقي
 فسخه اذ العقد وقع مصلحه برأيه فلم يجز ابطاله الا اذا كان
 اقرب فيكون له نفقة **ط** للمولى الا بعد نفقة الزوج الاقرب
 غيبته منقطعة الا اذا برهن الزوج ان الاقرب زوجته وانصب
 الا بعد خصما عن الاقرب في اقامة البينة لانه خصمه **ابن**
الحيام الغيبة المنقطعة في جواز تزوج المولى الا بعد غيبته
 الاقرب ان يكون الاقرب في موضع لا يفصل اليه القوافل في
 السنة الامرة واحدة وهو اختيار القيد وري ومن المثل في
 من قال ان يكون محولا من موضع الى موضع لا يوقف على
 ويكون موقوف الا يعرف جزؤه وقيل اذا كان في موضع يقع
 الكراهية دفعه واحدة فليس غيبته منقطعة اذ به
 منقطعة وقيل اذ في مدة الغيبة لانه لا يقصاه وهو اختيار
 بعض المتأخرين منهم الامام النسخي والصدرا التميمي
 وغيرهما قالوا وعليه الفتوى قال الامام السرخسي الاصح
 انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره واستطلاع رايه
 يفوت الكفو وعن هذا قال قاضينا في الجامع الصغير لو كان تحقيرا
 في المهر بحيث لا يوقف عليه يكون غيبته منقطعة وهذا من
 لانه النظر في النهاية وعليه اكثر الشيوخ منهم الامام محمد بن
 الفضل وفي شرح الكنت اكثر المتأخرين على انه اذ في مدة السفر
 ولا تعارض بين ائمة المتأخرين واكثر الشيوخ والاشبه بالنفقة
 قول اكثر الشيوخ وقبض المهر مع تجهيزها رضي وبجره القرض قيل
 رضا وقيل لا مالم يجزها منه ولو فاسد زوجها بنفقة
 او ببقية مهرها فهو رضا استسما اذا كان عدم الكفاة ثابتا
 عند القاضي والا فلا قال صاحب جامع الفصولين اقول على
 هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التفصيل
 تزوجت بغير كفو فلها الاستمتاع عن الوطئ حتى يرضى المولى
 وقادة الشك والرجال غير مشقة عند خلاقها كذا فقط

اشبه

س واما خيار البلوغ فغير الاب والجد لوزوم صبيها وصبيته
فيلحقها بخيار الفسخ عند عدم لاعتداس بلوغ زوجها
اخرها او العاقل نفس من رواجها والظاهر والمعتن به
لزوجها

انتهى والعجب ان كيف نسي ما قدمت يده وزلت في مثل هذا الامر
قدما لو لم يفت وقال المدة اختارت نفسي فهي على خيارها
ويستغنى ان تقول في فور البلوغ اختارت نفسي ونقضت النكاح
فبعد لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجب التكليف ونحوه بكونها متاهلة
فستكتفي علمت ان الاب زوجها من فلان فرددت صحتها
لحق لا شك ان هذا في بكرة بالغة لا البكر مطلقا وانما يقيد به ظهور
قال ولو ثبت للبكر خيار بلوغ وشبهة تقول طلبت التحقين ثم تبداء
بتغير الاختيار وقيل بالشفقة وببداء الشب بالشفقة لان خيار
البلوغ للفتى يتبدى كما مر **فصل** بلغت بكرة افعالت ردت
كما بلغت وقال زوجها سكنت فالقول لم وكذا لو قالت طلبت
الشفقة كما سمعت وقال المشتري سكنت فالقول لها ولو قالت
البكر لم ارض بالنكاح وقال الزوج رضيت فالقول لها عندنا
بالغة زوجها ابوها فليخبرها الجدة فاختصمت الى القاضي فادعى الزوج
انها سكنت حين علمت فقالت لابل ردت ان قالت
ردت حين علمت فالقول لها وان قالت علمت بالنكاح
يوم كذا فرددت وقال الزوج لابل سكنت فالقول له صغيرة زوجها غير
الاب وليها فاختصمت مع زوجها بعد بلوغها وهي بكرة فقالت نصرت
الفرقة وكذبها الزوج لا يعقل قولها لا يثبت وان اختصم في المال فقلت
بلغت الان واخبرت الفرقة وقال الزوج لابل بلغت قبل هذا سكنت
فالقول لها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا
صحيحا ودلالة على التكليف وغير ذلك لو اختار احدهما الفرقة
ور والنكاح بخيار البلوغ لم يكن ردا ولا يبطل به العقد ما لم يكن بالتراضي
فتوارثان قبل الحكم بخلاف النكاح بعد البلوغ فانه يبطل به
محض حكم الابلاء والطلاق وغيرهما قائم بينهما ما لم يفرق القاضي
وكذا الخيار بعد الكفاءة كل فرقة يحتاج الى الحكم بخير الحكم
عند غيبة الزوج بخيار البلوغ والشرع من غير كفاءة والفرقة بغير
رخصة وجبت وابا عن الاسلام وكل فرقة لا يحتاج الى الحكم يصح

بينة

بينة لاخر كذا رخصة وخيار عتيق وام بالبد ولو خلع بشرط لها الخيار جاز
عند ح وقالا لم يجوز ولو بشرط له الخيار لم يجوز فاقا **خلاصة** النوبة
التي يحتاج فيها الى القضاء خمسة فرقة بحيث وعنة وهي طلاق
وفرقة بخيار البلوغ وهي فسخ وفرقة بعدم الكفاءة او نقص
الدم وهي فسخ وفرقة باللعان وهي طلاق والانس اذا اعلنت
الذمية يعرف من الاسلام على زوجها الذي فان ابى فرقة بينها
ويكون طلاقا عندهما وعند من يكون فسخا **فصل** بلغت زوجها
غايب لا يفرق بينهما بخيار البلوغ لانه قضاء على الغائب لكن
تختار نفسها حين بلغت كسيلة يبطل حقها فاذا حضر زوجها
تدعي انها اختارت فتفرق بينهما ولو ثيبا فان شاءت اختارت
وان شاءت تنظر حضوره **فصل** طلقها بخيارها ولم يوقت
فان اختارت في المجلس فلها ما اختارت وان سكنت حتى ماتت
فالطلاق واقع وخلق ثابت **فصل** اختلعا وقالت ان لم اؤد
البديل الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا فنقض المدة ولم تؤد فهو
كله بشرط الخيار لها حيث يجوز واما الخيار التي تثبت في عقد
تحمل نفقة انواع منها خيار بشرط تعيين ورؤية وعيب
اما الخيارات التي تثبت في العقود التي تحتل الفسخ
كبيع واجارة وقسمة وصلة عن مال فانواع يكثر في مواضعها
خيار الشرط ان يكون العقد خيرا بين قبول اصل العقد ورده
وقرار التعيين ان يشترى احد شيئين او ثلثة علمي ان يعين
يا بشاء وهذا الخيار ان يمتنع ابتداء الحكم وخيار الرؤية يمنع
تمام الحكم وخيار العيب يمنع لزوم الحكم بشرط الخيار في البيع
جائز انما او احدهما او غيرهما كالمساكنة **فصل** موقا بثلاثة
ايام او اقل وان شرط الترفس البيع عند ح وزفر والشافعي قال
س م لو كره وقت معة ما كره وسنة او اكثر يجوز ولو قال على ان
الخيار اياما او قال بعد سنة فاقا **فصل** شرط الخيار احد
التعاقدتين بغير ما جاز في الثلاثة اجاز او نقص من استحسان

لن يابى الغير عن العاقبة وفي اجازة احد من الاصيل والنايب
الاكثر الاول وفي بيعته كلامها النقض اولى خيارا بشرط
يثبت في بيع فاسد كجائز لا في الصرف والسلم حتى لو شرط فيها
لاخذ مما بطل العقد هو بيع في ثمانية اشياء في بيع واجازة
وملح عن مال بعينه وبغير عينه وكتابة وخلع وعشق على مال بشرط
الخيار للمدة والقن يبيع عنده واما المذبح والمولى فلم يبيع وفاقا
وكذا اجازة شرطه للمهر من كذا المهر من اذله نقض المهر من متى سار بها
خيار ولو كفل بنفس او مال بشرط الخيار للمكفول له او للمكفيل
جاز ولو استأجر خيار له ثلثة ايام جاز بيع ولو شرط في الثالث
هل يجب على المستأجر اجرة يومين اقل من ان لا يملكه لا يمكن
من الانتفاع بما جاز له ان يقع بطل خياره
الليل او النهار او الى ثلثة ايام فله خيار في كل الليل ووقت
النهار وثلثة ايام ولا يمتد بالتمتع القاية عنده وقال لا يدخل
الغاية في الخيار وسيأتي في غاية تفصيل بحث الغاية في الفصل
بعد هذا قال ولو باعه بخيار ولم يبين المدة فالباع وقتا فان
ابطل ذو خيار خياره في ثلثة ايام عاد الى الجواز عند رسام لا
عنده وزفر ثم لو شرط له ما في البيع لا يثبت حكم العقد ابل ولو
لاحد ما لا يثبت في حق من له خيار كذا وفي كذا باع بشرط
من ثلثة ايام فله البيع عنده فان اجازة ذو خيار في الثلثة او
الخيار بموته او بموت القن او صفة المشتري او صفة فيه يوجب
لزوم العقد فالبيع جائز عنده وعليه الثمن ولو كان الخيار للمشتري
فات احد ما لم يزم البيع من جهته والاخر على خياره ولو مضى وقت
الخيار ثم البيع تباعا فلما قال الباع لمشتريه فثبت
شهر او ثلثة ايام قال لا يبرهن ساعته شهر او ثلثة ايام وقال
يخبر قال لا يثبت به العقد فيما شرط اكثر من ثلثة ايام ولو لم يشر
بعقد صحيح مكان الخيار شرط فاسد ابطال الشرط ولا يفيد العقد
عندهما وان لم يمتد به الشرط الفاسد وينسد العقد ولو لم يمتد به

شرط اجازة لا يمتد به وفاقا وهو شرط على ان لم ينقد الثمن الى
ثلاثة ايام فلا يصح بيع صح والى اكثر الا ان ينقد في الثلثة ولا يخرج
المبيع بخيار الباع عن ملكه فان قبضه للمشتري فملك ضمن قيمته ويخرج
بخيار المشتري فان ملك ضمن الثمن وذو الخيار يحرمه العلم صامه
ولا ينقض بدونه وان نقض فلو علمه الاخر في المدة انتقض والا
تم العقد لو خير الباع لا يخرج الباع عن ملكه عندنا ويخرج الثمن ملك
المشتري ولا يدخل في ملك الباع عنده وعندنا يدخل ولو خير المشتري
لا يخرج الثمن عن ملكه وفاقا ويخرج المبيع عن ملك الباع ولا يدخل في ملك
المشتري عنده وعننا يدخل في ملك الباع في يد المشتري فلو
كان الخيار للباع ينقض البيع ويبرم المشتري قيمته ولو للمشتري
يزعم الثمن ويتم البيع ملك المبيع قبل قبضه يباعا
او بخيار باقية سماوية او بفعل الباع او بفعل المبيع يبطل البيع ولو بفعل
المشتري يصير قابضا ولو بفعل اجنبي يتخلى ان شاء
فسخ البيع او اجازة ضمن الملك وسياتي تفصيل هذا البحث
قبيل الفصل من ايجوب فليظفره نقض الخيار بغيره الاخر
لم يجز له ان يرضى بعده وقد اخرج م وقال س وزفر وملك و
والثاني يجوز نقضه بغيره الاخر يتوقف عنده م فان علم به
الاخر في مدة الخيار جاز والافلا هذا في فسخ يقول فلو لم يفعل
جاز بطلان الاخر وفاقا وهو ان يتصرف في المبيع بيع او طمى فان
كان الخيار للباع يفسخ البيع ولو للمشتري فهو اجازة وان
اجازة خصه الاخر جاز وفاقا وخيار السرية على هذا الخلاف
والمراد بالخصة العلم لا نفس المحصور حتى لو علم الاخر في المدة صح
الفسخ رضي به او لا وان لم يعلم حتى مضت المدة لا يفسخ ولو كان
الخيار للمشتري ففسخ احد ما بغيره الاخر لم يجز بشرط الخيار
فاذا رجع بمادة وبكامله ليس لاحد ان يرد خصته
دون الاخر هذا عند م وقاله ذلك وكذا لو شرط ان لا يرد
فوجب اعيانه قبل قبضه فاراد احد بمادة فهو على هذا الخلاف

الفسخ خيار شرط وروية وعيب اذا كان قبل القبض ففسخ من الباطل
تقصيرا او بدونه كذا في المدا او اختار المدة او القبول بقلبه
فهو باطل لتعلق الاحكام بالظاهر لا بالباطن **فان** لو كان الخيار للمشتري
نفذ البيع باجازه قولاً او فعلاً يتصرف به بموته وبمضي المدة
وبغير ضرورة للبيع بحال لا يمكن فسخه كتلف ونقصان يسير
او فاحش بفعل المشتري او البائع او الاجنبى او باقية مائة
وقال من اخبر او قيل هو قول من لو نقص في يد المشتري بفعل
البائع لا يبطل خيار المشتري **فان** باع خيار فوهب او رهن وسلم
او اجرة او باع او فعل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك كان فسخه
للبيع علمه للمشتري **فان** لو اشترى خياراً فباعه ففسخه ففسخه
للازمة بالخط او دهن او لبس او شئ اخر من جنسها او فسخه
شئاً او حصده او عوض البيع للبائع بطل خياره لالوعضه ليقوم ولو
اسكن الدار شخصاً باجرة او بدنها او رهنه شئاً او رهنه او فسخ
او رهن او هدم منه شئاً ففسخه ففسخه لواسكن رجلاً باجر بطل
خيار المروية لالوطا اجرة ولو قصص حواف الدابة او اخذ من عظامه
يبطل **فان** استخدام خادم مرة ولبس ثوب مرة وركوب دابة
مرة لم يبطل خياره ولو فعل مرتين بطل **فان** ركب دابة لينة او
ليته او باعها بطل خياره قياساً للاستحسان كذا في شريعة الجار
وهو قبضه او نقد ثمنه لم يبطل ولو لم يره فلما رآه قبضه ونقده
بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو تخير البائع فدفعت البيع الى
المشتري لا يبطل خياره ولو للمشتري فابراه البائع عن ثمنه
لم يخبر ابراه **فان** المشتري بعد البراءة يخبر بين رده واخذ كذا عن من وانه رده
انه لم يخبر ابراه **فان** هو قول من فسخ ابراه عن الدين على انه بالخيار
لا لالابرا لانه سقاط والساقط لا يحتمل الفسخ وكذا في الهبة بطل الخيار لا
الهبة وكذا لو قال وكلت لك على اني باع اذله ولاية البرج
وقعه على انه بالخيار بطل الرقف **فان** جعل ارضه سبيحاً على ان يبايع
بطل خياره لا لسببه **فان** تخير البائع فسلم مبيعاً الى مشتريه لو على وجه

التمليك بطل خياره لالوعلى وجه الاختيار **فان** باع شيئاً بخيار
ففسخه من ثمنه فعلى قياس مسألة الابرار يبيع ان يبطل خياره
شترى وقبض فقال بايعه بعد ايام انت بالخيار فلو لم يبايع
مادام في المجلس فهو كقوله لك اقاله بهذا البيع ولو قال انت بالخيار
ثلاثة ايام فله الخيار ثلثة ايام هو الصحيح **فان** خياره في الالة المبيعة الى
فراش لا يبطل خياره بايعا كان او مشترى **فان** وكذا البيع
او الوصى لو باع بخيار او المالك بنفسه باع بخيار لغيره فانت البائع
او الموطن او ذو الخيار وقام يتم البيع في كل ذلك اذ كل منهم حق
في الخيار والموت كالموت شترى بخيار فاراد رده فافسخ
البائع قبل التقاضي بنصب خصم عن البائع ليرده عليه وقيل
لا ومنه ومسألة الاخذ رده في اخر الفصل الخامس في شرط
ثمة **فان** شترى شيئاً فادى في يد زبانه متصلاً متولداً قبل ان يضمن
وبره واولاده بائض عن العين يمنع المدة ويمنع البيع الا عندم ولو
متصله لم يتولد كصبي وخياطة ولت سويق بئس وثني ارض
وغرس شجرة او منفصلة متولدة كعقد وولد وارث ولبن
وشعر وصف يمنح الفسخ وفاقاً ولو منفصلة لم يتولد كغلبة
وهبة وصدقة لا يمنع وفاقاً ولو فان اجاز للمشتري فله والالا
فكذلك عندهما وعند من يرد على البائع **فان** اجمعوا ان خيار
شرط وعيب لا يبطل بالتوكيل بالقبض **فان** الفسخ خيار شرط وروية
عيب لو قيل القبض فهو من الاصل بقضاء او بدونه **فان** رده
لا يورث خيار شرط وروية ويكفي عيب واذا اختلف المتعاقدان في
اشترط الخيار او في مضي مده او في قدر مده فالتول للكله بينهما
فان خيار تخير **فان** في صورتان احدهما لو شترى ثوبين
على ان يختر ايهما شاء ويره والاخر في ثلثة ايام جاز والثانية شترى
خياراً فاراد رده على بايعه حكم خيار الشرط ففسخ البيع هذا وقال
المشتري هو ذلك فالتول للمشتري بميمه قال صاحب الجامع العسوي
اقول الاصل ان القول في التخصيص للمالك حتى لو اراد رده بعيب فقال

ليس البيع هنا وقال المشتري هو ذلك صدق البائع بميمنه فعلى هذا
 ينبغي ان يكون القول للبائع في مسألة خيار الشرط ايضا والاصل الاصل
 القول للمقبض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته فعلى هذا ينبغي ان يكون
 القول للمشتري في مسألة خيار العيب كما في خيار الشرط والاصل
 ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتخذا حكما يقول
 المحقق لا ينبغي لا ينبغي لان وجه كون القول للمشتري في المسألة
 الاولى هو ان البائع يدعي عليه الجاب غير مباح والمشتري ينكره
 ووجه كون القول للبائع في المسألة الثانية هو ان المشتري يدعي
 عليه حق الرد بعيب والبائع ينكره والقول للمشتري بميمنه في جميع
 الصور فظهر الفرق واتضح الحق والله اعلم ويدل على اختلاف
 حكم المشتري ما في فتاوى **مفتي** من ان خيار الشرط لا يكون له ثبوت في قول المشتري
 ارادة خياره وفيه عيب فقال البائع ليس من ثبوت في قول المشتري
 لابل هو ثبوت قال ح سن القول للمشتري والبيئته للبائع وكذا لو
 كان خيارا للبائع وكذا لو لم يكن للبائع خيار شرط واختار ان يرد
 خيار الشرط وان كان يريد الرد بالعيب فالقول للبائع **ليس**
 ولو لم يقبض البيع فاراد المشتري ان يخير البيع ويأخذ المبيع من
 من يده بايعه فقال ليس البيع بهذا وقال البائع هو ذلك لم ينكره
 قالوا ينبغي ان يكون القول للبائع كما لو ادعى بيع هذا وانكر البائع
 اصلا بهذا اذا كان خيارا للمشتري فلو للبائع فان كان مقبوضا
 واراد البائع اخذه فقال المشتري هو هذا وقال البائع ليس بهذا
 فالقول للمشتري بميمنه ولو لم يكن مقبوضا واراد البائع الزم البيع
 في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا فالقول للمشتري **هو**
مفتي بخير خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري
 والبائع ان يلزم ايهما شاء على المشتري ويأخذ الآخر فان ملك
 احد هاتين يد المشتري فله ان يلزم ايهما شاء وان ملك احد هاتين
 يد البائع فله ان يلزم الآخر بعهده ولو قبضه المشتري وخيار
 التعيين للبائع فله ان يبايع بالماله فان مات البائع فليار لورثته

وان كان يبيع بغير ثبوت في الشرط
 كقوله

وكذا لو

وكذا لو مات المشتري وخيار له ويورث خيار التعيين لا الشرط
 ويورث خيار العيب لا الشرط والمروية **مفتي** لا يورث
 خيار الشرط ورؤية وتعيين بل ثبت الخيار في العين للورث
 ابتداء واختلاط ملكه بملك العمة واذا بطل الخيار لم يورث البيع وتم ولا يورث
 خيار العيب بل المورث استحق المبيع سالما قلدا وارثه لقيامه مقامه
 ولهذا ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث
 وان لم يثبت للمورث **مفتي** خيار التعيين فيما دون الاربعه
 وهو ان يبيع احد الشئيين او التلاثة على ان يأخذ ايهما شاء ويجوز
 ذلك في اشتداد اربعة وهذا مستحسن وقال زفر والشيخ **مفتي**
 اصلا والقياس لهما البيع وجه الاستحسان ان الحاجة اليه متحققه **مفتي**
 وان تعيب احد المبيعين في يد المشتري وخيار للبائع فله الزم
 ذلك ولو اخذه البائع كذلك فلا شيء له على مشتريه من ضمان
 نقصانه ولو كان خيارا للمشتري وملك احد هاتين يد البائع فله المشتري
 الباقي ان شاء وخيار التعيين لم يجز الا موقفا بثلاثة ايام ويدفعه احد
 الا ان يكون مع ذلك خيار الشرط فيكون المبيع مضمونا بالثمن
 وغير المبيع امانة ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضا الا ان
 هنا ما يتعين مضمون بقبضته والباقي كما قلنا في البيع الجائز فان
 ما لم يضمن نصف قيمة كل منهما او خيار المروية فيختص بالمشتري
 في ظاهر المروية وعن ح م ان البائع خيار المروية ايضا علة
 للمشتري وفي **مفتي** خيار المروية وخيار العيب يثبتان في
 البيع الفاسد **مفتي** وفي **مفتي** هو يثبت في كل عين ملك
 بعقد يحتمل الفسخ كبيع واجارة وقسمة وصلى عن دعوى الا
 اما في عين ملك بعقد لا يحتمل الفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع
 والصلح عن قود ونحوها من عقود يكون المردود فيها مضمونا
 بنفسه لا بما يتقبله فلا يثبت خيار المروية فيها يثبت
 خيار البائع في الثمن لو عينها واليكلي والوزني اذا كانا عينها
 كسائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والاداني ولا

موال

يثبت

قبض الوكيل بعد علمه بالبيع كذا وفي رواية وكيل الشراء
 كروية موكله وفاقا ورواية رسول الشراء ليست كروية مرسلة قال
مفسر فعلى هذا لو وكله وارسله قبل الشراء حتى رآه ثم شره
 الموكل او المرسل بنفسه يجب ان يثبت له الخيار والتوكيل بالروية
 مقصود الالابح ولا يصير رويته كروية موكله حتى لو شرى ما لم يره فوكل
 رجلا بروية وقال ان رخصته فخذ لم يخره والوكيل بالشراء لو شرى
 ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فلو كسب خيار الروية لو لم يره وسد
 فيما وكل بشرائه لا يعينه في العين ليس للوكيل خيار الروية زوكله
 بشرائه لا يعينه فشرى قناره الوكيل ليس له ولا الموكل خيار الروية
 وكذا خيار العيب **مفسر** من رأى شيئا ثم شره فلا خيار له الا
 ان يطول المدة والشهر طويل وما دونه قليل ولو توفقه الخيار على كل
 حال ولا يصدق في دعوى التغير الا بالاجرة الا اذا طالبت المدة
 فعليه البيعة في التغير وعلى البائع العيب وقيل لو رآه غير قاصد
 شره ثم شره فله الخيار ولو شرى ثوبا مملوفا قد رآه قبل وسوء
 الا يعلم انه ذلك فله الخيار ولو رآه ثانيا فخرج البائع بعضها فشرى الباقي
 وهو لا يوفى الباقي فله خيار **مفسر** اختلافا في الروية فقال البائع
 بعثت ما رأيت وقال المشتري لم اره فالقول للمشتري بيمينه وكذا
 لو اختلفا في البيع فقال البائع ليس هذا ما بعثتك وقال المشتري هو هذا
 فالقول للمشتري بخلاف خيار العيب اذا اراد المشتري الرد يعيب
 يحدث مثله عند المشتري فانكر البائع كون العيب عنده فالقول للبائع **مفسر** اختلافا
 في التغير قال المشتري تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع بيمينه وعلى المشتري البيعة
 شره وقوله البائع الى بيت المشتري فراه ليس له الرد وكذا اختاره لانه
 لو رده كانا الى محل فيه فذا كعب حدث عند المشتري كروية رد
 البيع يعيب او بخلاف شرط او رويته على المشتري ولو شرى متاعا وحمل الى موضع
 فله ردّه يعيب او رويته لورده الى محل العقد والالا **مفسر** شرى ثوبا بالي فله
 الى الكوفة قال لم ليس له الرد يعيب حتى يردّه الى البري ولو كان مكان القر
 اثباته الى انما ليست كتمه حيث قال اري شعيرة ثم ومنا قريبا لا اذى

يقول المفسر في الدليل نظر لانه في بعض الروايات مؤنة المبيع
 بخلاف رويته على المشتري فعلى هذا لا يخفى البائع الى محل التمام الا
 انه يكون مؤنة المؤنة للمشتري خصوصا بصورة عدم حضور البائع
 عند المشتري مع

محله

بحالها ملك المؤنة ولو شرى امة او متاعا فله الى موضع فلا يرد بخلاف روية
 التي في محل العقد سوى في خيار الروية بين الامة وغيره ولو شرى
 ارضا لم يرد فزرعه اكله بطل خياره وكذا لو قال الاكاد رخصت
 تفرد المشتري في البيع يسقط خياره الا في الاعارة فانه
 لو اعار الارض قبل ان يزرعها لم يزرعه المستعير لا يسقط خياره قبل
 الزراعة **مفسر** شرى دارا لم يزرعها فبيعت وارخصها فاختار بشفقة
 لا يبطل خياره في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشفعة اذا اخذ بشفقة
 دليل الرضا وخيار الروية لا يبطل بغير الرضا قبل رويته فلا
 يبطل بدليله وخيار الشفعة يبطل بغيره **مفسر** بدليله
 روية احد المتعديان او اثنين او النعمان لا يلزم شرى بقرة
 او شاة فطلب لبنها بطل خيار الروية والشفقة لا عند من ماليتها
 وكذا يمنع الرد يعيب اذ الذين زياوة متولدة فيمنع الرد رضى به
 البائع اولا وكذا لو اشترت الشجرة فاكل من ثمرها ولو اكل عليه القن والدار
 فله رد يعيب **مفسر** البيع اذا كانت اشياء متفاوتة
 لم يكن روية احد كروية كلها فله رد الكل **مفسر** خيار شرط وروية
 منع تمام الصفقة قبض اولا فليس له رد بعض دون بعض لتفرق
 الصفقة على البائع قبل التمام وبما ظاهرا يعيب قبل القبض
 واما بعد القبض فله رد المبيع فقط المشتري لو اجاز العقد في
 بعض المبيع دون بعضه بان شرى ثوبين او قنين او نحوهما
 فقبضهما فراضى باحدهما فقال رخصت بهما لم يخره والخيار
 بحاله ولو لم يقبل ذلك ولكن عرض احدهما للبيع لم يكن له ردّهما
 وكذا لو اكل في يد البائع فقبض احدهما فهو دليل الرضا بهما فلا
 يردهما **مفسر** وفي عن ابن عمر لو ارضى باحدهما فهو رضاء بهما ولو
 رأى احدهما ورضى به لم يكن رضاء بهما ولو شرى دارا لم يره فاسكنه
 رجلا بلا اقرار فلما رآه في نفسه فعلى قياس خيار الشفعة ينبغي ان يبطل خيار
 الروية عند جرح قول الحكم الظاهر ان هذا محل نظر وان الصواب ما مر
 قبل ثمة اوراق نقلها عن **مفسر** انه لو اسكن رجلا باقره بطل خيار الروية

شرى امة او متاعا
 ملكه او رخصه
 بغير رضى
 الا في الاعارة

شرى ثوبا
 فطلب لبنها
 بطل خياره

لا لو اسكنه بلا اخر وقدر ما يؤيد قبل تلك صحتها في الهداية
من قوله وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير فلا ينظر فيه وليا
على وجه وجهه لو كان البيع عدليا متفقا والتوفي وعاء واحد
فروية بعضه كروية كله لو كان الباقي على تلك الصفة وقيل لا الاول
اصح ان كان البيع من الهدايا المتفاوتة كيطبخ ورمال
وسفر جل فالمرء لا يبطل خياره بشي رقيق من سمن
او زيت او عسل او حلل من حلل او خبثا او نيرا او شيئا بل يوجب
وراء واحد ما ورعى به فليس له رد الاخر الا ان يكون مخالفا
فحينئذ يأخذ ما او يد وما قال الشافعي لو شري وقر ببيع فلو من نوع
واحد فروية بعضها كروية كلها ولو من انواع لم يكن كذلك
والاصح انه لم يكن روية بعضها كروية كلها الا ان يكون في شريحة
فقط لو كان البيع من نوع واحد من كلب او زني في وعاء او
في اكثر فروية البعض يكفي فيل هذا اذ لم يتفاوتت وفي العدي
المتفاوتة يفسد روية الجميع وخلفه في تفاوت وفي عيب
الكم يعتبر نيري من كل نوع شيئا وفي الخيل نوعا منها وفي الرمان
الحامض واللبون يفسد نيرا منها وفي ثمار على راس الاشجار يفسد روية
كلها بخلاف الموضوع على الارض في الكلب والوزني لو راي الباذنجان
سطة خياره من نظري وجه الصفة او الى ظاهر الشوب مطويا
او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكذا في الخيار له والاصح في
هذا ان روية جميع البيع غير مشروطة لتفاده فيكون روية ما يدل
على العلم بالمتعدد ولو دخل في البيع شيئا فان كان لا يتفاوتت
احادها كالمكيل والموزون وعلا متما ان يوضع للموزن في روية
واحد منها الا اذا كان الباقي اذ في ما راي محسنا كون له خيار وان
تفاوتت احادها كشياب ووداب لا بد من روية كل واحد والجز
والبيض من هذا القليل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل
الحنطة والشعير كونها متقاربة العدد في المتقارب كوز ووز
وبيض وتفاض واجاص والكبي والوزني اذا كان في وعاء واحد

او موهن

او موهن عا على الارض فهو كشي واحد اذ اري منه جفنة او اكثر
ورضى به فهو كروية كله اذا كان غير المرئي كالمترى ولو في وعاءين
فراى احدهما فالبيع ان كروية لهما كشي واحد والتفوا انهما
كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عا في احد الوعاءين عيبا فلو
قبل فبعضه خذما او ردهما وبعد قبضه يرد المبيع فقط قال
صاحب جامع الفصولين اقول فذا في قوله انهما كشي واحد
في حكم العيب فان الشئ الواحد كلب في وعاء واحد او وجد فيه
عيب فله رده كله لا المبيع فقط يقول المحقق في خيار العيب
نقل عن قاضين ان ايضا ان ما كان في وعاءين في العيب بمنزلة
شئين مختلفين فيبين كلامه تناف غير خلاف ووجه التوفيق هو
ان يقال انما لم يردوا في روية العيب في وعاءين قبل القبض
في حكم شئ واحد وبعد القبض في حكم شئين فلا منافاة بينهما بين الكلامين
بلا شك ولا يبين في رد التوفيق ما نقله القاض عن قاضين ان ايضا
بعد قوله يرد المبيع خاصة من قوله قالو وجد باحد الوعاءين عيبا بعد القبض
للمروية لان خيار الروية يمنع تمام الصفة فكان اللال فيه بعد القبض
كالل قبل اما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفة اذ كاله اذا كان
غير المرئي على صحة المرئي فان لم يكن بقي خيار الروية فان قال
المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك
الصفة فالقول للبائع والبيعة للمشتري ولو شري قتا واحدة فراى
الوجه ورضى به ولم يرد شيئا من الاعضاء بطل خياره وان كان البيع
دابة فعن م انه اذا راي العود ورضى به بطل خياره وعن س
لا يبطل ما لم يرد وجهه وموضعه وان كان على شاة فلا بد من المجلس
مع الروية وان شاة قيمته فلا بد من النظر الى ضررها وجسدها
ولو منقولا غير حيوان فان كان الشئ منه مقصودا كوجه في المعافر
ومحده فله الخيار لم يرد وجهه وان لم يكن كلبا يرد اذ اري بعضه ورضى به
بطل خياره ولو وجد الباقي مثله ولو ثوبا يختلف قيمته باختلاف العلم
يقتدر روية العلم ايضا ولو ثوبا مطويا فراضى بموضع الطي كفي ولا ثوبا

ينبغي تمام الصفة قبض اولاما خيار العيب في

فالم بر كل ثوب لا يجل خياره او الثوب عذوتي متفاوت ولو
عقار الكفي روية خارج الدار ان كان بلا بناء وان فيه بناء فلا بد من
روية الداخل وما هو المقصود منه وبه يفتي ذيعتبر في الدار وما هو المقصود
حتى لو كان في الدار بيتان بشقيان وبيتان صيفيان وبيتا طوبى
روية الكل كما يشترط من الدار لاروية المربعة والمطبخ والعلو الا في
موضع يكون العلو مقصودا كما في سمن قند وبعضهم شرطوا
روية الكل وما هو الاظهر والاشبه **ط** شري وارا واستثنى
منه بيتا معين لا بد من روية المستثنى لان جهالة وصفه يورث
جهالة في المستثنى منه قال صاحب جامع الفصول اقول لو كان
المستثنى مغلقا **ب** قلمي غطاءه وسو مغلقي به ينبغي ان يفتي
او الغرض منه معرفة المستثنى منه وسو يحصل منها ما كان
خيارا لروية لا يثبت في بدل الملع **و** في
ومن الخيارات روية في الاستصناع والاستصناع في خف
وقلنسة وطست وتنور وقمة وانية من نحاس وخوخة يجوز
لتعامل الناس فيه وينتقد اجارة ابتداء وبيعها انتهاء متى
سلم حتى لو مات الصانع قبل التسليم بطل ولا يستوفي المصنوع
من تركته وينفقد ببيعها عند التسليم حتى لو سلم ببيت المستصنع
خيارا لروية يقول الحق قال ابن الهام في كثره الهداية وفي الذخيرة
بواجارة ابتداء ببيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم فيبين
ما في الكتابين تعارض ولعل الصواب هو الاول لما سياتي بعده
صحيحة نقلها عن الزبيدي من قوله قبيل التسليم والله تعالى اعلم قال
وسو هذا فيما للناس فيه تعامل واما ما لا تعامل فيه كاستصناع في ثياب
فينقلب سلبا بضرب الاجل وفاقا ثم اذا صار سلبا لم يكن المستصنع
فيه خيارا لروية كما في السلم يقول الحق قوله وفاقا موافق لما في الهداية
لكن ذكر في فتاوى قاضيان ان لو استصنع فيما لا تعامل فيه كالثياب
وبضرب فيه اجلا قبل موافق الخلاف ايضا ومقتل ينقلب سلبا عند
النقل **ب** الاستصناع باجرة مستحقا لتعامل الناس فيه ثم موافق

لا موافقة وجوز فيما جرت العادة باستصناعه اذا بين الوصف
ولم يجر في ثياب وكونها بان امرها كما ان يجوز له ثوبا بغير من عند
نفسه فذلك لا يجوز والعقد فيه ليس بلازم ولكل واحد منهما ان
يمنع منه وفيه خيارا لروية عندهما لا عندس وليس للصانع خيارا
ولا يبعده ومنعه اذا اراد المستصنع ومنعه وان باعه قبل روية
جاز **ز** يلجى لازلا بعتين الا بعتيا المستصنع **و** وان ضرب
للمستصناع اجلا صار سلبا عند **ح** حتى لا يجوز الا بشرط السليم
ولا يثبت فيه الخيار وعندهما يبقى مستصناعا واذا انكروا وصف
المستصنع وقالوا امره كمثل هذا لا يلحق **ز** يلجى المراد بالاجل
ما يصلح ان يكون اجلا في السلم وقد مر ان اخذ شرعا ما يفتي به وان
لم يصلح فهو مستصناع ان جرت فيه التعامل والا فساد وهذا اذا
ذكر الاجل على وجه الاستعمال فلو على وجه الاستعمال بان قال عدلى
تفرغ منه غذا او بعد غد يكون مستصناعا لان الفراغ لا يغير
المطالبة وقيل ان ذكر ادى مدة يمكن فيها من العمل فهو مستصناع
وان اكثر من ذلك فهو سلم ويختلف ذلك باختلاف العمل فلا يمكن تعديره
بشيء وعن الهندواني ان ذكر الاجل لو من قبل المستصنع فهو
للمستصناع فلا يغير سلبا ولو من قبل الصانع فهو للاستعمال فيكون
سلبا ثم فائدة كونه سلبا ان يشترط فيه شرائط السلم جميعا **ق** وان
الم وانما يجوز فيما جرت به العادة من اداني الصنع والنحاس
والزجاج والعيان والحناف والفلانس والاوعية من الادم
والمناطق وجميع الاسلحة ولا يجوز فيما لا تعامل فيه كالجباج وشيخ
الثياب وبدون الاجل صح ببيع الاعدة فالصانع يجبر على عمله والامر
لا يرجع عنه **الهام** ثم ان يقول الصانع خف او صفار اصنع
لي خفا صفته كذا او دسما ببيع كذا وزنا كذا على عينة كذا ويعطى
النس السلي ولا يعطى فيعقد الامر معه اختلف المتأخرين ان الاستصناع
موافقة او منافقة فقال في السلم والشهيد والصنار وابن سلمة هو
موافقة وانما ينفقد ببيع عند الفراغ بالتعاطي ولهذا كان للدار

مستصنع قال الحق اعطى امره به واداه التسليم كخلف المستصنع
اذا يرضى عليه شيئا او اقر به لا يلزمه ويكون خيرا اذا انكروا خلاف

ان لا يعمل ولا يجبر عليه المستصنع ان لا يقبل ما ياتي به ويرجع عنه
والصحيح من المذهب جواز بيعه لان محله فيه العيب المستصنع
وهو لا يجبر بان في المواعدة ولانه يجوز فيه تخلف دون
ما ليس فيه ولو كان مواعدة جاز في الكل وسماه شراء
فقال اذا رآه المستصنع فهو بالخيار لانه شرع ما لم يره ولا ان
الصانع يملك الدراهم بقبضها ولو كانت مواعدة لم يملكها
واشبهت ان البس الخبار لكل منهما لا بدل على انه غير بيع الا بال
ان في بيع المتألف لولم يركب كل منهما عين الاخر كان لكل منهما
الخيار وحينئذ لم يجز له ان يفسد ما في الشارح اعتبر في المعدوم
وجوده والمحقق عليه هو العين دون العمل فلو جاء به ففقدنا
لان صنعة او من صنعة قبل العقد فخذ جاز ولا يتعين الا
باعتبار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز **ببيع**
وانما يبطل موت احد هـ لان للمستصنع شبهة بالاجارة
من حيث ان فيه طلب الصنع فلذا قد يبطل موت احد هـ وكشبه
بالبيع وهو المقصود ولذا اجرنا فيه ما ذكر من احكام البيع
وقبل بنقذ اجارة ابتداء وبيعاً انتهاء قبيل التسليم لان البيع
لا يبطل موت احد هـ بل يستوفي من تركه والاجارة لا يثبت فيها ما ذكر
من احكام البيع فجمعنا بينهما على التقابل عند جمعهما في حالة وفاة
كهيئة بشرط العوض هـ ابتداء وبيعاً انتهاء والمحقق في المستصنع
طلب منه العين والدين فاعتبرهما جميعاً في فراقه على الارض فخطما
فان قيل اذا اعتبر في معنى الاجارة ومعنى البيع وجب ان يجر
الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى ولا يخفى ان الاجارة
تفسخ بالاعتذار وهذا عذر لان الصانع يلزمه الفسخ بقطع الاثم
في عتباره كان له فسخه وكذا البيع يثبت فيه خيار الرجوع
فباعتباره يكون للمستصنع الفسخ لانه اشترى ما لم يره يقول
المحقق رد على ظاهر قوله كان للصانع فسخه ان يقال هذا جائز لانه
هو وغيره ان الصحيح انه لا خيار له ووجه التوفيق هو ان يقال

لا خيار له

لا خيار له بعد روية المستصنع المصنوع لا قبله فلا يخالفه والدفع
ابن الهيثم ولان جواز الاستصناع للحاجة وهي في الجواز لا للزوم
ولذا قلنا للصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراه المستصنع لان
العقد غير لازم واما بعد رآه فالاصح انه لا خيار للصانع بل اذا
قبل المستصنع اجره على دفعه لانه بالافرة بايع يقول المحقق قد ظهر
من جميع ما سبق في بحث الاستصناع ان قول صاحب الدرر والعز
وصاحب خزانة المفتي ان الصانع يجبر على عمله والامر لا يرجع عنه
سهو واضح كما لا يخفى **خيار العيب** وفيه لو اختلف الصانع
والمستصنع في ان الحكم امر او لا لا يخلف واحد منهما **هـ** اذا
اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع
الثمن وان شاء رده وليس لان يمكنه وبهذا نقضان وكل
ما وجب نقضان الثمن في عادة التجار فهو عيب **شخص** خيار
العيب يثبت بل بشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الكلف للثمن
ويورث فلو رده بالعيب قبل قبضه يفسخ بقوله ردت ولا
يحتاج الى رضاء البائع ولا الى القضاء ولو رده بعد قبضه لا يفسخ
الا برضاء البائع او بقضاء فان رده بالرضاء فهو فسخ في حقه
وبيع جديد في حق غيره وان رده بقضاء فهو فسخ عام **خل**
المهر وبدل الخلع وبدل الصالح عن دم العبد يرد بها جش العيب ليس
وفي غيرها يرد بها والعيب الفاحش في المهر كل ما يخرج من الجيد
الى الوسط ومن الوسط الى الردي وانما لا يرد المهر بعيب يسير
اذا لم يكن كلبيا او زنيا اما كلبيا والوزني فيرد بسيروا ايضا
عده خيار العيب يثبت في الاجارة سواء كان عيبا قديما
او حدث بعد عقد وقبض بكماله لم يبيع فانه لا يرد بها بعيب حدث بعد
القبض **ق** خيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض
الشركاء في نصيبه بعد القسمة عيبا فلو شأ واحد حكم كلبيا او وزني
فلو رده كله ونقض القسمة سواء كانت بشرط او حكم اذا القسمة
بشرط يبيع وحكم البيع هذا وكذا اذا كانت حكم القسمة عتبت

نصيبه على انه سليم ولم يوجد فلا الرد تحقيقا للتسوية وان كان
 نصيبه لغيره ككتاب او عبدا او غنم رد المبيع فقط كبيع وتكون المردود
 بينه وبين شريكه ويرجع بخصته فيما اخذه شريكه لان عوض
 المردود في جميع ما اخذوه فان كان المبيع را فمسكنه بعد علمه
 بعيبه لم يكن رضا احتسابا قال في البيع السكنى بعد علمه بعيب
 دليل الرضا وقيل لا فرق بينهما وكل ما بهو رضائه رضا عنها
 وانما اختلف الجواب لا اختلاف الموصوفه فهو موصوفه البيع علم انه
 لم يكن ساكنا فيه وقت البيع ثم سكن وموصوفه القسمة ان كان
 ساكنا فيه فدام عليه جملته وهو مثله في خيار الردية من وفي
 خيار العيب ثبت في صلح عن مال فلو ادعى بيا فصاله على قس
 فله رده بعيب حكمه حكم البيع فان رده بغيره فليس له الصلح فلم يرد
 على بايعه **وعلى** او الموصوفه وما يتعلق بهما **الاصول** ان
 ظهور العيب شرط لصحة الحفوضه لان حق الرد يثبت على وجود
 العيب فاما لم يثبت وجود العيب في الحال لم يكن بينهما حفوضه
 الا بكون لوكان العيب ظاهرا فزال بطلت الحفوضه **فلا**
 يشترط الرد ومادة العيب في بد الشتر في جميع العيوب الا في
 الزنا وهذه رواية م وقال سن وكذا الجنون بقول الحق سبحانه في
 تعذر العيوب نفلا عن الزيلعي ان الصحيح ان يشترط ما وده الجنون
 عند الشتر **فان** اراد رد المبيع بعيب فليبايعه ان لا يقبل بغير
 قضاء وان كان يعلم بالعيب لو قبله فلا قضاء لا يكون له الرد
 على بايعه **فان** اشتراه وقبضه فادعى عليه لم يجز على دفع ثمنه الى
 بايعه حتى يجلف البايع او يبرهن المشتري على العيب ببرده وان
 قال شهودي في التاتم فحينئذ يجز على دفع الثمن ويقول القاضى اما
 ان تدفع الثمن او تخلف البايع وتدفع الثمن الردية لو ادعى خيار الردية
 ينسخ العقد بغير رد ردت ولا يحتاج الى القضاء ولا يجز على دفع
 الثمن **فان** باع ما اشتراه فان قبل بقضاء او اقرار او بينة
 فله رده على بايعه ولو بالتراضي في غير العتار اذ يبيع

عليه ان يردده على بايعه ولو ردده على حكم ثم يبيع منه فليس له رده

فان اختلف البايع على وجود العيب عند الشتر ان انكر
 وجود العيب في يده عند رد وعند ما جلف والقول البايع
 انما كحق الرد

او تكول

او تكول فله رده على بايعه لانه فسخ من الاصل فجعل البيع الثاني
 كان لم يكن والبيع الاول قائم الحفوضه غايته الاسرانه انما قيام
 العيب لكنه صار مكذبا بشرعا بالقضاء فان رفع التناقض قال
 صاحب جامع الفصولين اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري
 فوجد عيبا فبرهن البايع انه برى من كل عيب لا يقبل للتناقض
 مع انه مكذب شرعا انكاره البيع فعلى هذا الاصل ينبغي ان يقبل
 يقول الحقير ينبغي ان لا يقبل لان ما ذكره قياس مع الفارق
 وقد عرفت وجه ذلك في اوائل الفصل السادس عشر في مسئلة
 منقوله عن **طه** فليست بغيره فانه من الفوائد المهمة **فان** ومعنى الحكم
 بالاقرار انه انكر اقراره بالعيب فبرهن عليه المشتري قال صاحب
 جامع الفصولين اقول انما اول برهانه لولم ينكر الاقرار يرد
 باقراره لا بالقضاء فلا يرد على بايعه لكن لا حاجة الى هذا التأويل
 لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيحكم فلا يكون
 بيعا في حق بايعه لعدم الرضا يقول الحقير يؤيده ما ذكره الزيلعي
 بقوله فان قيل لما باشر سبب الفسخ وهو التناول والاقرار بالعيب
 كان راضيا بحكم السبب فلا يلزم بايعه قلنا المسئلة مفروضة فيما اذا
 اقر بالعيب وابل القبول فله رده عليه التراضيه جبر والفسخ لا يثبت
 باقراره وتكوله بل بالقضاء فينفذ القضاء في حق الكافر فله رده
 على بايعه لانه لما فسخ العقد بينهما عادليه قديم ملكه فصار كانه لم
 يخرج من ملكه **فان** وان قبله بلا حكم ليس له ان يردده لانه بيع جديد
 في حق الثالث وان كان فسخا في حقها والبيع الاول هو الثالث
 ولورده عليه بلا حكم بعيب لا يحدث مثله ليس لان خاصه بايعه
 وقيل له ذلك للتيقن بقيام العيب عند بايعه بخلاف ما يحدث
 مثله **فان** والاصح انه لا يردده في الكل اذا الفسخ بتراضي بيع جديد
 في حق غيرهما اذ لا ولاية لها على غيرها بخلاف الفسخ اذ لا ولاية
 عامة فينفذ قضاءه في حق الكل وهذا اذا رد بعد قبض فله رده
 قبل قبض فله رده على بايعه ولو بالتراضى في غير العتار اذ يبيع

قبل قبضه لا يجوز فلما يمكن جعله بئجا جديدا في حق غيره فاجل في
في حق الكل وفي العتار اختلف المشايخ على قول 2 والاظهار في بيع
جديد في حق البايع الاول اذ العتار يجوز بيعه قبل قبضه عند 2
فليس رده على بايعه كانه اشتراه بعينه باعه وعند من فسخ لانه
لا يجوز بيعه قبل قبضه عند من وعند من يبيع في حق الكل ولا فرق عند
من سبب كون القضا وبسببه او اقرار او توكول اذ القضا فسخ في
حق الكل خلا اشتراه فباعه فرد عليه عيب بلا قضا وليس رده
على بايعه لانه كبيع جديد وكذا لو تامل او رد عليه بقضا وبسببه
او توكول او اقرار عند القاضي فله الرد لانه فسخ ثم ينظر ان رد بسببه
فله الرد اذا ثبت ان العيب كان عند البايع الاول ولو رد توكول او
باقراره بقضا فلو عيب لا يحدث مثله ويجوز ان لا يحدث مثله في تلك
المدة برده عليه ولو حدث لا يرد الا بسببه انه كان عنده اي عند البايع
الاول قال وفي نسخة الامام السرخسي وهذا بعد القبض فلو قبل القبض
فرده سواء كان الرد بقضا او بغير قضا وقال ولو اشتري شيئا
تقابضا فاراد رده بعيب فقال البايع بعينه مع شيء آخر وقال المشتري
بعينه وحده فالقول للمشتري **قاضي** اراد المشتري الثاني الرد بعيب
حدث فقال للمشتري الاول هذا العيب حدث عندك برهن الثاني ان
حدث عند البايع الاول فرد بها القاضي في المشتري الاول فلم يثبت الاول
ان يرد على بايعه بذلك العيب **س** وقيل هو قول 2 ولا يرد عند من
وكيل الشراء بذلك العيب عند من وقيل هو قول 2 يرد بعيب
بلا حصة موكلة قبل التسليم وبعده لا يرد الا بحضوره والموكلة لا يرد الا بحضور
وكيله والوصي خصم يرد بالعيب يرد عليه لومات البايع ولم يترك دارنا
فوجد المشتري عيبا بغير القاض وصبا عن الميت فان رد السلعة بسببه
يباع ويؤدى دينه من ثمنها وان نقص فانقصان على بيت المال خلا **س**
يباع رده على وكيله يرد بعيب قبل بلا قضا لانه دون موكلة في عيب
يحدث مثله وفاقا وفيما لا يحدث على القول الصحيح ولو قبل بقضا
لوعيب لا يحدث مثله في تلك المدة يرد على موكله سواء قبضه عليه بسببه

قضية او المشتري انه يرد على البايع بالبيع الجار للبيعة وقال البايع
ما يرد على ربي فالقول قوله لانه يضمن للعقد والمشتري يرد في ذلك
العقد يرد العيبين والبايع يرد في خلاف ما اذا قال المشتري وجب لي
ربوفا فالقول قول الراد لانه لم يضمن للعقد وكان منكرا قبضه

او توكول

او توكول اقرار ولو عيب يحدث مثله فلو رد عليه بسببه او توكول فله رد
باقراره لانه وكن لان يضمن موكله واما وكيله الشراء فان برده بالعيب قبل
ان يدفعه الى موكله احتسنا ولو ادعى البايع رضا الموكلة فلا يضمن على
الموكلة لانه ما جازيها عقد ولا خلاف الوكيل لانه يدعي رضا الغير ولو برهن
على رضا الموكلة بطل الرد ولو اقر الوكيل برضا موكله جازا قراره في حق نفسه
ولنه المبيع الا ان يرضى الموكلة بقوله ويبرهن على رضا الموكلة **قاضي**
ادعى البايع رضا الموكلة وهو غايث طلب بين الوكيل والموكلة ليس
ذلك فلو برهن على ما دعاه ببيع وان اقر الوكيل انه كان ابراء بايعه عن
العيب صح اقراره على نفسه لا على موكله **س** وفي كل آخر من فسخ
قاضي لا يثبت شيئا فوجد عيبه فوكل غيره بالرد وغاب هو فقال
البايع الموكلة رضى بالعيب لوكيل لا يكون خصما له حتى يحضر الموكلة **س**
وكله يرد مبيع بعينه ادعى البايع رضا المشتري لم يرد عليه لوكيله حتى
يخلف المشتري اذ التدارك غير ممكن لان القضا بالفسخ ينفذ ظاهره وباطنه
عند من فسخ القضا ولا يستلزم المشتري بعده اذ القضا لا ينقض حكما
مسئلة الدين اذ لا قضا فيه فاذا ظهر الخلف فيه لم يكن نزعه منه ودفعه الى
الغير يلزم نقض القضا خلا **س** موكلة وجد عيبا بعد موت وكيل الشراء يرد
بالعيب المشتري من الوكيل لو وجد عيبا لان يأخذ الثمن منه لو نقده اليه لو نقد
للموكلة اخذه منه والمشتري من الوكيل يرد بالعيب على الوكيل وان حصل
التمن الى الموكلة وكيل الشراء لو وجد بالمبيع عيبا وسد الموكلة لا يرد الموكلة
وكذا في الاجارة والاستيجار **قاضي** فبعض ما شراه وكيله فوجد عيبه رده
على وكيله وهو على بايعه وكيل الشراء وجد عيبا قبل قبضه فان رد بعيب
رده وان رضى بالعيب فلو يسير الزم الموكلة ولو فاق حاشا لزمه دون موكله
وفي كل بله فان ما لا ينفوت حسن المنفعة كقطع احد البين فهو يسير
وما ينفوت كقطعها ففاق حاشا وذكر الشمس لانه السرخسي ان ما لا يدخل
تحت تقويم القويمين يعني لا يقوم احد مع العيب بقيمة الصحيح فهو فاق حاشا
وجعل العيب يسيرا كالعيب البشير في المشتري عند من اذا كان المبيع مع العيب
يساوي ثمن العيب يسيرا به فرضي بالوكيل لزم الموكلة وهذا اقرب

يقول المحقق لا يرد الموكلة غير انه لا يرد الموكلة على البايع لانه لا يرد
مطلقا لما سببته بعد سطر واحد انه يرد على وكيله وهو على بيع

من قول الرخسي **خلاصة** العيب ليس ما يدخل تحت تقويم المقتضى من تغيير
 ان يقوم مقام صحيح بالف ومع العيب باقل واخر يقوم مع هذا العيب
 بالف والفا حش ما لو اتفقوا على تقويم صحيح بالف ومع هذا العيب **قل**
 قبل صفة العيب الفاشح حتى ان يرد من الجودة الى الرداءة او الى الشبهة
 بينهما فاما ما دام في حد الجودة وان جاز ان يكون غيره اجموده فلا مرد
 من عينه الى قيمته وقيل حتى ان يرد من عزة المبيع الى كساده وقيل
 حتى ان ينقطع عنه رغبة التجار فاما ما كان حال لا يزداد علم فيه
 فليس بفا حش وقيل يرجع فيه الى اهل خبرته فما اطلقوا القول
 فيه بأنه فا حش فهو فا حش وما امتنع عليه الفا ظاهرا فلا
 قيل ما دخل في اجتهاد المجتهدين فهو يسير وما لم يدخل ففا حش
 يقول الحقير التعريف الثاني والثالث من معنى وفي صحتها
 نظرا اذا الفاشح يطلق على بعض العيوب في بعض المبيعات
 مع رواج ذلك المبيع وعدم انقطاع الرغبة والتجسس على
 ما ذكر في الخلاصة وهو مختار شمس لا كما مرنا عن قاضي ووجه
 هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب ومآل التعريف الاول
 والرابع يرجع الى الخامس كما يظهر بان نظر قد تفرقا **فان**
 وكيل الشراء وجد فيما شره عيبا قبل القبض وبراءة بائع العيب
 مع ابرأؤه ويلزم موكله ولو وجد العيب قبل القبض فبراءة بائعه و
 رضاه بالعيب يلزمه دون موكله لان العيب قبل القبض لا يقطع لها
 من الثمن وفي الزيادة الوكيل اذا رضى بالعيب فلو قبل قبضه لم
 الموكل ولو بعد لزوم الوكيل ولم يفصل بين السير والفا حش الصحيح
 ما من المتفق سواء قبل القبض او بعده اذ رضاه بالعيب يصير
 كانه شره مع العلم بالعيب فان كان لايب وي ذلك الثمن لا يلزم
 الموكل وكيل الشراء علم بعيب قبل قبضه فقال له موكله لا ترضه بهذا العيب
 فرضه به لا يلزم الموكل وهو بمنزلة الرضا بالوكيل بعد قبض الموكل لو
 ابرأه البائع عن العيب صح ابرأؤه ولا يبي للوكيل حق الرد **اقسام العيوب**
 وفي قول العيوب اربعة اقسام الاول ما هو ظاهره ككل موكله

وشلل
 وصم

وشلل وصم وعرج وسن ساقطة او سوداء او شاذية واصبع
 زائدة وشذوق وقروح ومرض ونحو هشم في الاواني وخرق وعقونة
 في الثياب ونحوه في الارض فلو علم به بعد البيع فله رده بان كان
 بعيب لا يحدث مثله في تلك المدة ولو ما يحدث فالقول للبائع ان العيب
 لم يكن عنده لا يحدث في الحال الا اقرب لاقوات الا اذا برهن المشتري
 على قدمه والا فلا تخليف باله بعتة وسلمته وما به هذا العيب فان كان رده
 لا لو حلف **بس** الصواب تخليفه بالتسليم ثم هذا البيع وما به هذا
 العيب باله ليس عليك حتى الرد بسبب يدعيه لانه لو حلف باله بعتة
 الخربا يكون العيب بعد البيع قبل تسليمه فيمنه صار في بطلان المشتري
 ولو شك البائع فله ان يحلف المشتري على ان ما رضى به صرا او دلالا لانه
 ادعى عليه امر الواقع بلزومه فاذا انكر حلفه يبي في العيوب الظاهرة
 التي لا يحدث مثله عند المشتري كاصبع زائدة او ناقصة يقضي القاضي
 بالرد بلا تخليف لتيقن وجوده عند البائع الا اذا ادعى البائع رضاه
 المشتري باوانته بطريقه **في** العيب الظاهر هو رد القاضي على البائع بطلا
 على العيب عند البائع الا اذا ادعى البائع رضاه المشتري او الابرأ عنه فحلف
 المشتري باله ما رضى بذلك العيب كذلك في عيب حدث مثله كعرج
 وامراض ولكن لا يحدث في مثل تلك المدة ولو حدث في مثل تلك المدة
 فانكر البائع كونه عنده قال مني تخلفا يخلف البائع باله حتى الرد
 عليك بهذا العيب الذي يدعيه **خلاصة** ان فاضل قبل قبض المبيع في عيب
 ظاهر يعرف بالمشاهدة فله رده وينسخ العقد ويقراردت والاحتجاج
 الى رضاه ولا قضاء وفي الاصل بشرط علم البائع دون خفته ورضاه
 فان رضى به البائع فيها فان لم يرض فاضلها فالقاضي ينظر في العيب
 ان وقع عنده انه قديم او حديث لكنه لا يحدث مثله في هذه المدة رة
 عليه بقول المشتري ولكن يخلف المشتري باله ما رضى بذلك العيب ولا
 عرفه على البيع منذ رآه وانما القضاء على خلاف باله ما سقط حكم
 في الرد بالبيع الذي يدعيه البائع لكنه اذا اطلب البائع منه يمينه
 وان لم يطلب لا يخلفه في ظاهر الرواية وعن سبب انه يخلفه اما اذا كان العيب

قد يحدث شك ولا يحدث فلو قرأ البايح ان كان عنده برده عليه لو
انكر فخرج المشتري ان كان عند البايح فكذلك وان لم يبرهن على
ذلك بل يبرهن على ان هذا العيب كان عند البايح الاول يبرهن عليه
ولان يرد على بايحه بتلك البينة عند سوس وقيل قول 2 مع وان عجز
عن البينة يخلف البايح بالله مال هذا المشتري فكذلك حق الرد بالعيب
الذي يبرهنه وهذا تخلف على الحاصل **قوله** القسم الثاني ما لا يعرفه
الاطباء كدق وسيل وحج قديمة ونحوها فلي القاضي ان يبرهنه
منهم والاثنان احوط وقيل يبرهن على عدلين لا يقول ما لم يبرهن
كشهادة فان قال انه موجود فيه ولا يحدث في مثل هذه المدة يبرهن على البايح
وان قال لا يحدث والبايح منكروا عنده فقد مر حكمه من بينه وتخييف
كم ما لا يثبت الا بقول الاطباء لا يثبت في حق سماع الخصومة
ما لم يتفق عدلان منهم بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال يقول الحق قوله
ما لم يتفق عدلان غير مسلمين في لغة لاسيما في قريش الكتيبة التكملة
قوله ما لا يعرف الا اطباء كدق وسيل وطول فخره اذا انكر
البايح يكون بقوله فيقبل في قيم العيب للكمال ونحو الخصومة قول
واحد منهم عدلان لا يبرهن عدلين لا يثبت عند البايح فيرد عليه اذ لم
يبرهن الرضا بانه ما يبرهن من العيوب في حيوان وعبد وامه فطريق معرفته
قوله الرجوع الى اهله ليرى ان الجرب واحد يثبت العيب
في حق الخصومة والدعوى وان شهد به عدلان وشهد انه كان عند البايح يرد على
البايح **قوله** اذا كان العيب في الجوف لا يعرف الا بقول الاطباء ان كان القاضي
معرفة بذكره في لغة الاثبات عدلان لها خرافة في ذلك فان اتفقا انه
العيب فيهما من اهل الشهادة تحت خصومة المشتري وهذا احوط والواضح
وان كان قبل القبض فقد ذكرنا يقول الحق وهو ما قبل محبة نقلا عنه
من قول برده بلا احتياج الى رضاء او قضاء قال وان كان بعد القبض
سألها القاضي هل يحدث مثل هذا العيب مثل هذه المدة ان قال لا
يبرهن عليه وان قال لا يحدث يخلف البايح على الوجه الذي ذكرنا **قوله**
القسم الثالث ما لا يعرفه الا انساب وهو ما كان في محل لا يطلع

على الرجال

عليه الرجال فعلى القاضي ان يبرهن حرة عدلة والاثنان احوط فان اخرجت
ان لا عيب بها فلا خصومة اذ لا بد للخصومة من ثبوت العيب
وان اخرجت بالعيب فلا يبرهن بحد وقولها اذ يبرهن ليس يلزم كمن
يخلف البايح فيرد لو نكل والا فلا وعن سوس ان يرد بحد وقولها لا
قولهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال قال صاحب مع الفضول اقول
وعلى هذا ينبغي ان يرد بحد قول الواحد في القسم الثاني كما هو عند البعض
يقول الحق في بحث من وجهين الاول ان قوله وعلى هذا قياس مع الفارق
كما لا يخفى على متأمل الحق الثاني ان قوله كما هو عند البعض غير مسلم اذ لا يبرهن
بما يدل الذي قيل هو كفاية قول واحد في ثبوت العيب فلفظ كما لا يخفى
على ذي فهم سالم عن الخطأ اقول ينبغي ان يعقد قول سوس با قبل القبض
كما سياتي وجهه قريبا نقلا عن قاضيان او يحمل على قول سوس الاول لا
يقول الآخر قال وعن سوس ان العقد يفسخ قبل القبض بقولها لا بعده
لحاجة الادخالها في ضمان البايح ويجوز قولها ليس حجة فيه **قوله**
والعيوب التي لا تعرفها الا النساء كزنى وقرن فيقبل في قيام العيب
حالا قول امرأة واحدة ثقة يقول الحق نعم اي من اهل الشهادة كما
ذكر في الخلاصة قال ثم ان كان بعد القبض لا يبرهن بطل لا يبرهن
تخلف البايح وان كان قبل القبض فكذلك عند سوس وعند سوس يرد بحد
بما يخلف البايح **قوله** فاصحابنا فيما كان باطلا في الجوارح يبرهنها النساء
ولا ينظر اليها الرجال كقرن ورتق ونحوه اختلف فيه اذ انكر قول سوس
انه لو قبل القبض وموجب لا يحدث يرد بشهادة امرأة او امرأتين
وهو قول سوس الاخر والماتان اوثن يقول الحق وعلى هذا يكون ما
قرن انما من قول الزمعي فكذلك عند سوس او بناء على قول سوس الاول
لا يبرهن الاخير كما لا يخفى **قوله** لو قال البايح ان هذه المرأة ليست
بالبصارة فالتأنيب تجار من البصارة يقول الحق فيرد على هذا
ينبغي ان يكون الحكم من عندنا في جميع الاف كم لا يخفى على ذي
الادب **قوله** القسم الرابع ما لا يعرفه الا اهل الجرب با في سوسة
ونحوها **قوله** كما باق وسوسة بول في الفرائض وخيول لا يثبت

قوله الشهادة فيما لا يطلع كالأولاد والعيب الذي لا يبرهن على الرجال
واحدة حرة مسلمة حاملة بالغة ولا يثبت لفظ الشهادة عند سوس
وعند سوس لا يثبت على عهد القدر وعليه الفتوى
والمتن احوط والاصح انه يقبل شهادة رجل واحد ايضا ونكل
على وقوع النظر لا يفسد او يفسد تحمل الشهادة كما في الزنا صريح

لا العبد وان لم ينجس فليس بعيب فيها والادان عيب في فظة
ماء على اربعة الانف داما والعشى وهوان لا يبرح الليل والواد
والخفة ضرر ساكان او غيره وفي الصفة اخلاف الروايات و
العسر وهوان يعمل سببا له الا ان يعمل بيديه جميعا **فراثة المفت**
العسر عيب وهوان يعمل سببا له ولا يستطيع العمل بعينه الا ان
يكون اعسر يسير انتهى يقول الحنفى الاعسر يسير هو من يعمل بكفا يديه
وتقال له الا ضبط ايضا وهوانا وكما وليس عيب روى
ان عمر بن الخطاب كان اعسر يسير كذا في الفتاوى الطهرية **فلا**
وظهر اسود اذا نقص القيمة والفتق وهوان لا يستعمل النول
والجل في الامة عيب لاني الدابة ونزول بالولادة والاحتياضة
والدين عيب في قرن وامة الا ان يقضي البائع او براء الغراء
فانحان والادارة عيب في العبد لانه لا يسرع المشى بقول الحنفى لادارة
هي عظم الحفنين وكبرها وانتفاها وذلك يحصل من الفتق
في المثانة ومن به الادارة يسمى باللغة التركية دكة قال
والعقل في النساء عيب وهوان في الفرج يمنع الجماع وقيل
هي التي تكون مسلكا بها واحدا وعدم الحنان في العبد الكبر
لاني الصفر **فلا** في المعول البالي عيب وفي المنيحوب لا **درع**
والدفع عيب وهوان في راجحة الاربط والشو والماء في فوه العين
عيبان لانها يضعفان البصر وارتفاع حين بنت سبع عشرة عيب
ابفا **فراثة المفت** والحرى وهوان في تحت السرة والزن عيب
وهوان يسيل الماء من المخزئين والعشا عيب وهوان ضعيف البصر
حتى لا يرى عند شدة الظلمة او شدة الضوء بالنهار ومنه يسمى
الاعشى وهوان لا يبرح بالنهار يقول الحنفى في الناموس
العشا مقصورة سواد البصر بالليل والنهار **فلا** لاجه
يبصر في الشمس وفي ترجمان الصحاح الاعشى من لا يبرح
بالليل ويبصر بالنهار انتهى قال والعشم عيب وهوان
وتشيج في الاعصاب ومنه اصل العرج والدخس هو من يكون
في دور

ع

في دور حافر الفرس والفرج عيب وهوان في الرسغ بينه وبين
العاود وفي القدم كذا عود بينه وبين عظم الساق وفي الفرس
التواء الرسغ من الجانب الايمن والفرج عيب وهوان في الفرس تباعد
بين الكعبين والصفا عيب وتوحيط كتيافه ان يفرج كتيافه
والصدف عيب هو التواء في اصل العنق والتدق عيب هو افراط
وسعة الفم والجر عيب هو كل ما حدث في عروق الدابة من تزايد
انتفاخ عيب في الفرج عيب وهوان في الماقي وربما يسيل منه شيء
والحققة عيب وهوان في رة في عرض اقل صدره ويتفتت بها
ومنه يقال اتقوا الخيل المهرقعة والحوول عيب وهوان
بالبرقة يرى الشئ شيئين والحوول عيب وهوان
من الحول حتى اذا كان ميل انسان العين الى الجانب المقدم يسمى
قبلا والى الجانب الاخر يسمى حوصا والفرع عيب هو ياتى بظهر
في انسان العين ويسمى بالفارسية ناخنة ويرى السيل عيب
لان ينعف البصر وربما يذهب بالبصر والحب عيب والبرص
والجذام عيب والقرن عيب والقمام هي التي في فريها مانع
يمنع من سلوك الذكر فيه والرتق عيب والرتقاء هي التي لم
يكن بها فرق الا الميال والنتق عيب وهوان في المثانة
يحصل من انتفاق بين امعاء وخضية والسلة عيب هي
زيادة يحدث في الجسد كالغدة والكلى عيب الا ان يكون علامة
كما في الدواب **فلا** والجنون عيب لانه فساد في الباطن
اذا العقل معدن القلب وشغله في الدماغ والجنون انتفاخ ذلك
الشغاء وهو لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عند بابة في صغره
وعاود عند المشرى بعد كبره برده لانه عين ذلك الاول الصبيح
لا يبرده حتى يعاوده عنده ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة
وما دونه ليس بعيب وقيل المطبق عيب لانه اذونه والكفر
عيب في قرن وامة لان طبع المسلم ينفر عن صحبة الكفاوة الدينية
فلا والشيب عيب يقول الحنفى الظاهر ان ليس بعيب طفا بالفتق

في القصة
التي
في القصة
التي

يكون بحيث يورث ضعف القوة والجر من غلبتها واللا
في القصة عيب وكذا الخفي فلو شراه على انه خفي فوجهه خلا
لا يرد وبالعكس يرد في قن وانما عيب شر قنا
قد ابقا وشرق او بال في فراشه عند بايعه في كبره ولم يبعه عند
المشترى قبل له الرد وقيل لا يملك يبعه عند المشتري وهو العيب
قيل له الرد وقيل لا يملك يبعه عند المشتري فابق عنده وكان ابق عند
البائع لا يرد يبعه ان العيب دام القن حيا آتيا عند 2 وكذا لو سرق منه
المبيع ثم علم بعيبه لا يرد يبعه بنقصه **فصل** في عيب المشتري ان يطلب
بالباع بالتش قبل عود الا ببق **خلاصة** وان كان البائع والمشتري غير
بذلك **فصل** ابا في فساد دون السفر عيب اختلافه انه هل يشترط الخروج
من البلد بقول الحق في الخلاصة انه لا يشترط ذلك **فصل** ابا في البلد
الى القرية عيب كذا ابا في من البلد مولا عيب اذا العيب ينقص
القيمة وهذا كذا قال صاحب جامع الفصولين اقول وعلى هذا ينبغي
ان يكون العيب عيبا يقول الحق وينبغي ايضا ان يكون في وجه الوجه او
عيبا وسيا في نقل عن قنيان انه لا يرد لهما ولا ينقص وجه الفرق
والداع **فصل** سرقة كذا درهم مولا او لغيره عيب سرقة ما كولا من
اجنبى عيب لان مولا ان كان لا ياكل ولولا ذرا وبيع فوجب بطلان
ولو نذرت البقرة الى منزل البائع فهو عيب وقيل الذمرة
او ثلثا ليعيب ولو على الدوام فوجب في القن لاني الدابة
وقمار نرد وشرائح ونحوها عيب لا تجوز وطبخ وطبخها
والسم عيب في القن والامة لما فيه من الضر فنقص لما فيه فيهما
ص شراب الخمر عيب لو باع لان وادمان لا يكتمان في الاحيان
يقول الحق لا شك ان هذا في المالك لانه الاحار والمقام قريبة
دالة فلا حاجة الى التقيد والظاهر **خلاصة** شراب الخمر عيب في
قن وامة ان نقص الثمن **فصل** الزنا في القن ليس بعيب لا يرفع
فست فلا يوجب خلافا لكونه اكل الحرام او تاذر الصلوة **فصل**

الزنا عيب

الزنا عيب في الامة القن سرقة مما لا يكون مديا على ذلك
وولد الزنا عيب في الامة القن شرى قنا فوجهه مختارة
لا يثبت بعلم قبيل ولو بالمشتري والتدليل فليبع بقول الحق
قول ليس بعيب محل نظر لما ذكر في الخلاصة ان الرعونة والتجش
اليان في صوته وتكسره في مشيه ان كان يسرا فليس عيب وان
ناح **فصل** شرى قنا فوجهه بعلم على قوم لوط فلو كان عيب
لا لو جسد خلاف ما لو وجد الامة رانية فهو عيب فيها **فصل** او غيره
يقول الحق في المسئلة الاولى مع كمال ب عتيا محل نظر من وجوب
ان اول انه مخالف لا قرعن قنيان ان التحث بالعلم النسخ
عيب بلا تعيد كونه بلا عيب والطاهر انه موافق لانه لو اقبل
كوبه خلافة فلا ان تعيد لخدم المداومة ولو جسد كافر نظره
انفا في مسئلة زنا القن **فصل** شرى دابة نيام حين وقت العن
هو عيب وشر عيب الدابة لغيرها عيب **فصل** السعال عيب
لو خشن والافلا **فصل** السعال ووجع الفرس القديان عيب
فصل وجع الفرس مرة بعد اخرى عيب ان كان قدما ولو زاد
عنده يرد شرى قنا وامة فطلب ان به وجع فرس ياتيه مرة بعد
اخر له ان يرد **فصل** دابة تاكل الذباب ان كثر فعب لان تاكل
احيا ما شرى دابة فوجد فقتله لاكل فله رد ما لا يوجد الحمار بطي
الذباب الا اذا اشترى على انه يحول وان كان يكثر كذا ابا فعب
لا لو احيا **خلاصة** في الدابة لو كانت اكل خارجا عن العادة ليس
بعيب وفي الامة عيب لانه انفس الفرس **فصل** الحزن عيب وهو
كسل في الدابة على وجه التفسير لا ليس ببيع **فصل** الحزن هو الذي يقف
في الطريق في بعض المواضع بلا مانع شرى فوجهه كبير التين
فيل يبيع ان لا يكون له الرد اذا اشترى ا على انه صغير السن قياس
على مسئلة بطو الحمار **خلاصة** في الدابة الحزن عيب وهو لا ينفذ
والحق وهو ان لا ينفذ عند الاحكام وفتح الرستن وهو ان يخلع النعام
والعدا شرى اسما وبق الخلافة اذا كان ينقص الثمن وهو باطل الخلافة

بلايت فيشاهل فيما هو العيوب **فمنها** شئ امة قد بلغت واد
انف خشي قال ثم يخلف البايع التبة ما هي كذا لك لانه لا ينظر
اليه الرجل ولا التاء يقول الجعفر العن مران هذا اذا كانت الامة
خشي شكلا والافقي تطلب له نظره ثم اقول من قبل عدة اوراق فاعلم
فت ان اقسام العيوب اربعة فغير هذه المسئلة ينبغي ان يكون
صحة ويزد الخامسة ولعل وجه عدم التفرق لما كونهما درة الوقوع
والثا در كالمعدوم **فخلاصة** الشط عيب يكون بعض شعر الرأس
او الحية ابيض وبغضه اسود **فمنها** شئ في ظاهر حضايا راسها
ان طر بها شطوط فله ردة لا ان طر شقة الا اذا شط بطول الشعر
في ابيض والصهوة ومن لون بين صفرة وحسرة تعدي عينا في التكة
والمنه لانه الروميت والصفالب لانه عامة شعور اهل الروم
كذلك شري عيبا لمرده فوجد مخلوق الحية او مشوق له ردة ان
طير ذلك في مدة بعد الشئ او يعلم انه كان عنده بايع يقول الجعفر
عليه اشكال ما تر قبل ورتة نفا ع **فصل** من قولنا الغرض من
الحذنه اذ مقتضى ذلك التحليل ان لا يرد العيب بالانها والاحكام
انه ينبغي ان يحد المسكن في الحكم نقيبا او اثباتا كما لا يخفى على ذوي
فهم **فمنها** شري فت امانة فوجد عيبا لمرده فوجد عيبا
له ردة والحال على شقة الامة او جفها عيب يقول الجعفر في الخلاصة
الحال والتولول عيبان لو كان في موضع يستقيم في الاول
في الثاني عيب ثم اقول مسئلة الحال والتولول مخالف لما من
فمنه ان ان الامة لا ترده ببيع الوجه فيمنه ان يحد بانها ان المسئلة
ايضا حكم لغيا او اثباتا كما لا يخفى **فخلاصة** اكل الطين وحضاب
الشعر عيب شري امة اوقت فوجد له الجفن الجفن والطبع اصلا
فليس عيب اذ لم يشترط فان كانا يجزمان ثم نيا عند البايع
فله الرعدة ثم عيب احدى الاذنين عيب شري شرا ووجه على ان
الكل مثل الحاشي وليس من جنس ردة شري لو باع فوجد فيه ردة
ان في الثوب بحال او غسل نقص فهو عيب ولا فلا **فمنها**

شري

فمنها شري باقية عيار فزيب العيب رتنة ونقص به
في البكيل فلا يرد ويبع وكذا لو كان فيه رطوبة فبست وكذا
لو شري حشبا رطبا فبست عنده **فمنها** شري خبطة فوجد
فيها ترابا لو بيعت لا يبعد عينا عند الناس لا يرد ولو عده عيب
لكنه ليس بقا حشش فله الرد ولو خش التراب فان شاء اخذ
الحطبة بخصتها من الثمن او ردها واخذ كل الثمن كما لو شرا
على انها عشرة اقفة فوجدها تسعة فخر كما ذكر وان اراد ان
يميز التراب ويمسك الحطبة بخصتها من الثمن فليس له ذلك اذ
الحطبة لا تخلو من قليل تراب هذا اذا علمه المشتري قبل بيعه
فان جاز التراب فوجد ما حش ان امكنه خلطه بالحطبة وروها
بما نقض ان يرد الحطبة ويسترد الثمن وان نقض بعد خلطه بالتراب
لا يرد لانه لا يمكن الرد كما قبض على عيبه الثمن حصته نقضان
الحطبة ولو شري البايع اخذ ما ناقصة فبردها حينئذ وكذا حكم ما
لا تخلو من تراب شري مسكا فوجد فيه رصا صا فله ان يميز الرصاص
ويرده على بايعه بخصته جعل في المجلس هذه المسائل اصلا فقال
كل باياع في قليله لا يميز كثره وما لا يباح في قليله فله ان يميز
كثره والرصاص في المسك مما لا يباح بخلاف تراب في حطبة
وعامة المتبايع اخذوا بهذه الرداية شري بطيخا عدا وبغضها
وكثيرا واحدة فاذا هي فاسدة لا يتفقع بها فله ان يرجع بخصتها
من الثمن ولا يرد غير ما الا ان يبرهن على فساد الباقي بخلاف
الجوز اذ هو شئ واحد اذا كان بعضه فاسدا فغير متفقع به يرد
كله وكذا اللوز والستق والبعض واما نحو بطيخ ورمال وسفرجل
وخيار فلا يرد غير الفاسد **فقط** شري حب القطن فزرعه فلم
ينبت قبل رجوع بنقص عيبه وقيل لا لانه اهلك المبيع **فمنها**
شري به خيار فبذره فلم ينبت لو علم انه ممت ف والبدن يرد
عنه لو لم يزرعه فبذره فلم ينبت لو علم انه ممت ف والبدن يرد
فاسدا ويجوز بايعه ونظيره ما قرأه لو شري امة فوجد له لا خفيض

من الكريه فظهر انه متخذ في اقل من ذلك المشتري ينظر الى العيب
 وقت الشراء فلا خيار له **فد** شري بقره وشرب لبنها فوجد عيبها
 لا يرد ولا يرجع بنقصانه **فد** لا يرد ورضي به البائع او لا ولكن يرجع
 بنقصانه وكذا لو اشترى شجرة فاطم ولو اكل غلة القيق او الدار فله الرد
فد حليب لبن بقره شرا لم يرضه شربه ولا لانه لا يمكنه الرد بل لبن
 لانه نفاؤه ولا مع اللبن لانه الفضل فلا يمكن فتيحه العقد فيه
 تبعاً للفسخ في الاكل يقول الحقير هذا مخالف لما سألني قريب
 في اكله وكلف في هذه المسئلة روايتين كلتيهما **فد** لو حطب
 لبنها فاكل او باع فهو رضا لان اللبن جزء منها واستيقاؤه جزء
 منها وليس الرضا وفي صلح الفداء يجب بدون الاكل والبيع لا يكون
 رضا **فقط** شري زوجه فوجد احداهما معيها في الحجاب ان له
 رد المعيب فقط كفتين وقال في هذا ان الفاحش احدهما العمل مع
 صاحبه ولا يعمل وحده يردهما لا المعيب فقط فصا لمصرعي باب
فد اراد رد ما شراه بعيب فبرهن البائع على اقوال المشتري انه
 باع بطل حق الرد المبيع لو رد عليه بعيب بلا بيعه فضا ليس له رده
 على باعه وكذا لو تقابلوا ولو رد بفضاء يرد **فقط** الزيادة لو منعه
 متولدة كسمن وجمال وكبر ونحوه لا يمنع الرد في الصحيح فان اراد
 المشتري الرجوع بنقصه لا رده فله ذلك عند عدم لاعدتها والمنفعة
 التي لا تتولد ككسب وغلة لا يمنع الرد والفسخ بساير اسباب الفسخ
 وفيه ايضا شري خفين فوجدتهما صنفين لا يدخل فيهما رجلاه لولاه
 في رجلاه لا يرد ولو لالعه قيل لو شراهما للميسر يرد لو شراهما
 مطلقا ولو وجد احدهما اضعف من الآخر فلو خارا رجعا عليه خفاف
 الناس عادة رده والا فلا ولو قال البائع يتسع في رجلك فليس فلم
 يتسع لا يرد **فقط** شري خفين فاذا احدهما لا يدخل في رجلاه لصيقه
 له رده وان كان كلاهما صنفين لا يرد اراد شراهما فرائي بها فرة
 ولم يعلم انها عيب فتراها لم يعلم انها عيب له رده لان هذا المشتري
 على الناس فلا يثبت الرضا بعيب شراه فوجد به فرة قد واه

ان دأى القرحة

ان دأى القرحة فهو رضا بعيب وان واه من عيب حدث فيه
 لا يخ القرحة فهو ليس برضا ولو جمعه بعد علمه بعيبه فله رد ايتان
فقط شري معيها فرائي عيبا اخر فبالح الاول مع علمه بالثاني لا يرد
 ولو عالج الاول ثم علم عيبا اخر فله رده **فقط** اذا زال فالقديم
 يوجب الرد **فقط** عرض بعض المبيع بعد الرؤية على البيع او قال رضىت
 ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب **فد** قبض بعض المبيع مع العلم
 بعيبه رضا **فد** ليس برضا حتى يسقط خياره عند شرا وجمعا ان
 خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد علمه بعيب **فقط** شري دارا
 فباع بعضها فوجد بها عيبا قال في حق لا يرد ولا يرجع بشئ ولو وجد
 عيبه قبل القبض فقال المشتري رددته عليك يتنقض البيع
 قبل البائع ام لا شري دابة باحدى يديها جرح اندل ونبت عليها
 شعر ولم يعلم به ثم جاء به بعد ايام وسال منه دم فلو لا يجرى مثل فله
 رده والافاقول للبائع انه حدث عند المشتري شري شجرة ووجد
 بعض اشجارها معيها قال في رد كل لا المعيب فقط وان تباينت
 الاشجار وقال **فد** ان كان قبل القبض فله انجاب وان بعد فله
 شري الشجرة بارضها فذلك ولو شري الاشجار خاصة يرد المعيب
 فقط **فقط** شري جارين لم يقبضهما فوجد باحدهما عيبا فان
 قبض المعيبة لزمناه اذ رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة وان قبض
 كان له ردها لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يمكن التفرق فيردهما وان
 باع السليمة بعد قبضها او اعتقها قبل قبضها او بعده لزمته المعيبة **فقط**
 وجد عيب مبيع وباعه غايب فانبت عند القاضي ثمراته وعينه فوضعه
 القاضي عند عدل فملك عند العدل بملك على المشتري اذ الرد لم يثبت
 على الغايب **فد** ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقبض بالرد على الغايب ولو
 قضى ينبغي ان يملك على البائع اذ غايته انه حكم على الغايب بالخصم عنه
 وهو ينقض في اظهر الروايتين شراه فاجره فوجد عيبه فله نقض الاجارة
 ورده بعينه بخلاف رهنه من غيره اذ يرد بعد فله شري ثوبا فاذا
 اوصفتم فله رده وكذا خف ولسنوة بخلاف قول البائع اراه انحاط

لا يسقط ظ

فأراه آية فقال انما خطا انه صغير فله رده وكذا لو قضاه في يومه
وقال المالك انما انفق فان راجت والارضا على فقبلها على هذا فلم
ترج فله ردها بخلاف ما لو قال له بايعه او ضعه على البيع فان لم يشتري
مشتك فرده على المشتري منه سقط الرد ولو استقال بايعه فابى ان
يقبله فليس هذا يرضى على البيع فلا يكون رضا بايعه فله الرد ولو
سأوم البائع للمشتري وقال هل تتبعه منى فقال نعم سقط الرد فيقول
ايحقر وهذه نصيحة خيلة في البائع لا سقط خيرا ليعيب عن مشتريه كما لا يخفى
قال البائع ان لم ارده اليوم فثبت بالبيع لغيره فله الرد
له الرد كمنى فانه كل يومين او ثلثة ايام ولو صار به صاحب فراش
عند المشتري فهو عيبا خوفا من غير محرم فيرجع بنقصه ولا يردده **قاضي** فانه
وهو محرم فقال بايعه اي محرم عيب فاذا اى غيره فله ان يردده لان العيب
يختلف باختلاف السبب فانه فوجده محرم عند بايعه كل يومين
او ثلثة ولم يعلم بالمشتري فاطلقت المحرم عند المشتري له رده ولو صار
به صاحب فراش عند المشتري فهو عيبا خوفا من غير محرم فيرجع بالنقصان
ولا يردده **قاضي** فانه محرم عند بايعه ثم غدر منه في لوانية مثل الاول بان كان
غيبا او كان في وقت واحد فله الرد والا فلا **قاضي** كان محرم عند بايعه
فتم غدر منه في لوانية وقت كان محرم عند بايعه فله رده لا لو تم في
وقت اخر قال صاحب جامع الفصولين ان قول من غدر في ان لا يبطل الرد
بهذا القدر اذ محرم الغف من سببه واحد وان تغير وقته بان يستمر
في الظاهر وفي النوبة الاخرى في العصر وهذا القدر من التغير لا يفسد
في كونه عيبا وان كان سببه واحدا فينبغي ان لا يبطل به حق الرد
بخلاف ما لو صار محرم ربيع مثلا **قاضي** فانه عيب قتي فضره لا يردده
ولا يرجع بنقصانه ان اترفه الضرب والا فله **قاضي** الببيع
لا يجوز ان يكون شيئا واحدا او شيئين وهو واحد حكما في حقت
لا يقوم احد من بلا صاحبه كمرعى باب وزوي خف ونحوها
او شيئين او شيئا وبلا اتحاد حكما في شيئين وعبدان ونحوها مما يقوم
كل منهما بلا اخر ثم احدث في البيع نوعان عيب واختلاف والاول

مسألة قال البائع بعد ان كان البيع قد ثبت في المشتري
في اجاره وبيع في اجاره او عليه ويكذب نفسه لا يجوز
العيب ولا يفسد اذا لم يصدق لكن الاجماع لا يقول له الا
بذلك وانما لا ارى في العيب فلو ظهر عند رده عليك صح

فانه في العيب

ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط اما لو وجد في بعضه
عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع او حدث
بعده قبل قبضه فالمشتري يحقره كالحل بمنته او رده كله لا للمعيب
وحده بحصة من الثمن وكذا ليس للبائع ان يقبل المعيب خاصة الا
اذا اترضا على رده المعيب فقط واخذ الباقي بحصته من الثمن
فلها ذلك اذا الصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انفساخ البيع بوجه
بلا رضاء ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجده عيبا او فيما بقي عيبا
فله حكم الفصل الاول في كل ما اذا الصفقة لا تتم بعد سوا ذلك كان
المبيع واحدا او شيئا ولو قبض كله فوجده بعضه عيبا قدما
او حادثا بين شرائه وقبضه فان كان المبيع واحدا كدار وكرم
دارض وثور او كيتا او زينا في دعاء واحدا وضرة واحدة
او شيئين كشتى حكما فخر بين اخذه كله ورده كله دون رد بعضه فقط
اذا فيه زيادة عيب هو المشتري في الاعيان وان كان المبيع شيئين
او اكثر بلا اتحاد حكما ككتاب وعبيد ونحوهما او كيتا او زينا في
او عية مختلفة فلم يشتري الرضا به بكل ثمنه او رد المعيب فقط ولا يرد
كله الا تراضى ولا يرد المعيب الا برضاء او قضاء اذا الصفقة تمت
فيجب تفرقا في رد المعيب بحصته من الثمن غير معيب اذا المبيع
المعيب دخل في البيع سليما وفي خيار شرط وزوية ليس له رد
بعضه فقط وان قبض الكل لانهما بمنعان تمام الصفقة وهي قبل
تمامها لا يجتمعا التوفيق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفقة لانه يردده
بلا قضاء ولا رضاء ولو قبل قبض الكل ومنع غير من رد بعض لانه
الكل سواء كان المبيع معيبا او شيئا مختلفا هذا الذي ذكرنا لو وجد
بعض المبيع معيبا بطل البيع بقدره والمستحق ياخذ الباقي
بحصته من الثمن او رده سواء يقبض الباقي او لا اذا الصفقة تمت
على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق بعد قبض بعضه
فقط واستحق بما قبضه او غيره حكما ما رد ولو قبض الكل ثم استحق بعضه
بطل البيع بقدره ثم لو قبض الباقي كما لو كان المبيع واحدا

ما تبعية ضرر كذا وقت ونحوها لم يشترى ياخذ الباقي بحصة من الثمن او يرد
وكذا لو كان شئين في حكم شئ واحد فاشترى احدهما فلا خيار
في الباقي ولو لم يتعيب به الباقي لم يكن البيع فوقيين او فقيين فاشترى
احدهما او جرة برا وحملة كين او وزني فاشترى بعضه لم يرد الباقي
بحصته بلا خيار اذ لا ضرر في تبعية **صل** رد المغيب فقط
ان شاء الا في كين او وزني من نوع واحد وليس له الا ان يرد
كله او يمسه ولم يفضل بين كونه في وعاء او في وعاء اخرى الا ان
مشتاينها قالوا اذا كان في وعاء واحد يرد الكل ويمسه كقن
واحد ولو في وعائين رد المغيب فقط كقنين **فصل** في شئ غش
دبر ارض فاشترى احدهما من لاجل المشتري بل يرجع بحصة
ارض واحدة بخلاف ما لو شري ارضا على اثنا عشرة اذرع فاذا
في القن اخذه بكل ثمنه او تركه اذ كل واحد من الاراضى اصل
برسه اما الذرع فلا يملكه شئ من الثمن يقول الحق لان الذرع
وصف والوصاف لا يملكها شئ من الاثمان **فصل** في شرح
الطحاوي لو ملك البيع قبل قبضه بفعل البائع او بفعل المبيع او
بافته بما قبله بطل البيع ولو بفعل المشتري فعليه ثمنه لو بيع
مطلقا او بشرط خيار لم يشترى ولو بخيار للبائع او كان البيع
فاسد الزم المشتري ثمنه لو ثمنيا وقيمة لو قيميا ولو بفعل اجنب
تخلى المشتري فسخ او اجازة وضمن المهر ملك التسل في الثمن والقيمة
في غيره ثم لو ضمن من جنس الثمن وفيه زيادة لا يطيب له ولو
من خلافه وطالب له ولو ملك بعد القبض يملك على المشتري الا
لو استهلك البائع المشتري قبض بلا اذن البائع والثمن حال
غير مفقود صار البائع مستردا وسقط الثمن عن المشتري ولو ملك
بعضه قبل قبضه فلو بفعل بابه طرح عن المشتري حصة النقصان
من الثمن قدر اكان النقص او وصفا وتخير المشتري اخذ بحصته
من الثمن او تركه ولو بفعل اجنبى تخلى المشتري فسخ البيع واجازة
وضمن المهر ولا يلزم كل الثمن قدر اكان النقص او وصفا ولو

بافته ما دونه

بافته ما دونه فان كان نقصان قدر طرح عن المشتري حصته
من الثمن وتخير في الباقي اخذه بحصته من الثمن او تركه لم يرد المبيع
كليا او وزنيا او عدديا متقاربا وفات بعض من القدر ولو نقص
وصفا لا طرح عن المشتري شئ من الثمن وتخير اخذه بكل ثمن
او تركه ولو وصف ما يدخل تحت البيع لما ذكره كاشجار وبناء
في الارض والطراف في الحيوان وجودة في كين وزني ولو لم يفعل
المبيع فاجاب هكذا يقول الحقير الطاهر ان المهر ربه هو قوله
ولو بافته بما قبله قال ولو بفعل المشتري صار قابضا قدر ما ملكه
ما استهلك والباقي بالتعيب حتى لو ملك الباقي في يد البائع
قبل وجوده لم يرد على المشتري ولو ملك بعد قبضه لم يرد على البائع
ولو لم يرد على المشتري حصة ما استهلكه لاجل فان حبس وليس له
تخمس لزمه ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن واذا اختلفا
في ملك البيع فقال البائع يملك بعد القبض وقال المشتري يملك
قبله فالقول للمشتري وابتهما برهن يقبل ولو برهن البائع بانه
ولو ادعى البائع ان المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري
ان البائع استهلكه فاجاب على ما ذكرنا هذا اذا لم يكن للبائعين
تاريخ اما لو ارجح لبيع السابق فبما مر من صورتي المهر ملك واستهلك
وهذا اذا كان قبض المشتري غير ظاهرا اما لو كان ظاهرا فادعى كل
من البائع والمشتري استهلاك صاحبه فالقول للبائع وابتهما برهن
يقبل ولو برهن المشتري بانه قبض المبيع من البائع عن الاستدلال
للحبس صار الاستهلاك مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن
المشتري وفيما لا يكون له الاستدلال فادخل المشتري تعيين البائع قيمة
المبيع ولا ينفسخ البيع اكل من شرح الطحاوي كذا في المحل حصة
بائع ارضا على ان فيها حيلة وسمى عددا ولم يسم او باع دارا على ان
فيها بيتا ولم يسم جاز العقد وتخير المشتري اخذه بكل الثمن او تركه
والاصل فيه ان ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدم جاز
العقد وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يخرجه **فصل** في

شيئا فوجها عيبه فصالح احدهما البايع في حصة فليس لها ان
يخافم وهذا فرع مسئلة ان الرجلين لو اشترى باع فوجها عيبا ليس
الردود وان الاخر عتق وعندهما رد حصة بدون الاخر **في النقصان** وفي **صل الال** في مسائل الرجوع بالنقصان
انه متى امتنع الرد من جهة المشتري فلو بفعل مضمون لا يرجع
بنقصه ولو بفعل غير مضمون يرجع **بس** المراد بالمضمون
انه لو حصل ذلك الفعل في ملك الغير وجب الضمان كما لو اشترى
المبيع من ملكه يبيع او يهبه ثم رأى عيبه لا يرجع بنقصه لان المشتري
صار ممسكا اذا البايع يقول رده على **صل** وان امتنع الرد من
جهة البايع او من جهة الشرع يرجع بنقصه بانه متى لم يقطع
ولم يخط او اامة فوطها فوجها عيبا يرجع لان امتناع الرد حصل
من البايع اذ المشتري يرد الا ان البايع لا يرضى للنقص فلو لم يقطع
فلم يوجد الامساك من المشتري فيرجع اذا البايع شرط سلامة المبيع
على العيب ففقدت شرطه فيرجع المشتري بحصته اذا امتنع الرد
ولو صبغة او قطعه ثم خالطه وولدت لامة يرجع اذ الرد امتنع من جهة
الشرع اذ المشتري يرد ككن الشرع بمعنه عن الرد ولو اشترى المبيع
راضيا باليب وكذا لو صبغة او خالطه فرأى عيبه ثم باع يرجع اذ
الرد امتنع فلما جال الى البيع ولو قطعه ولم يخطه فرأى عيبه فباعه
لا يرجع اذ الرد امتنع من كل وجه ببيعه فكان باعه لا يقضي
ولو مات القن يرجع اذ الرد امتنع من جهة الحكم لا المشتري وكذا لو
طعن را اولت بوقا يرجع اذ الرد امتنع للشرع **بس** كل را اول
سوقا لا يرجع بنقصه عنده خلافا لهما كما لو اكل ثم رأى عيبه ولو
باع بعضه لا يرجع بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي وفاقا ولا يرجع بنقصه
اذا الرد امتنع من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كما لو باعه الا انه
لا يقضي له من ملكه قال صاحب الفصولين اقول ينبغي ان يرجع
بنقصه في الباقي اذ الرد امتنع فيه من جهة البايع اذ المشتري
يرد الا ان البايع لا يرضى للنقص بفعل غير مضمون **في** **الان**

ثم رأى عيبه

لان

لان الامة جعلوا الباقي في بيع البعض مبيعا حكما في عدم
ردة وعدم الرجوع بنقصه فلا يرد ما ذكر المعترض من كلامه
المتنقض والعيب من غطته عن قولهم فصار كما لو باعه اذ لا
ان ضمير باعه يرجع الى لفظ الباقي في قولهم ولا يرد الباقي
فالمعنى فصار كما لو باع الباقي ايضا **وعن** **ص** انه لا يرجع
بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعنه الفتوى
بس لو كانت باع او حرة على مال لا يرجع بنقصه في ظاهر الرواية
لاخذه القوض بازيه فكان باع وكذا لو قتله غيره او شترى ثوبا
او طعنا فاطلعه او اكله غيره لا يرجع لانه وجب عليه ان يفتيه
فصار كببيع وعن **ص** انه يرجع بنقصه لانه وصل اليه قيمته
معيبا لانه في الواجب على فاته فيرجع على البايع بالنقصان
وان امتنع الرد من جهة المشتري بفعل غير مضمون فله الرجوع
بنقصه كما لو حرة او يرد اذ القن في ملك الغير غير مضمون
واختلفوا في جملة هذا فيما لو كان المبيع ثوبا فليس حتى يخرق
او طعنا فاطلعه عنده لا يرجع اذ الرد امتنع من جهة المشتري
بفعل مضمون فصار كببيع وقيل وعنه **ص** يرجع لان الرد امتنع
ببيع يصنفه الناس فصار كفتق وكفة بشكل بالبيع فانه ما
ينقصه الناس ومع ذلك بطل حقه قال صاحب جامع الفصولين
والمواب ان المراد من مضمون مضمون البس والاكل ونحوه
كذلك بخلاف البيع فان العرض الاصل بالبس او بالاكل
لا البيع فافترقا يقولون لا يخرجه ما فيه ولا يجزي عن مامل عليه
بس ولو اكل بعضه لا يرجع عنده بنقصه فيما اكل ولا يرد الباقي
كببيع بعينه وعن **ص** يرجع بنقص ما اكل وفي الباقي يرجع
بنقصه ولا يرد الا ان يرضى البايع وفي رواية عنه يرد وان
لم يرض وعنه يرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بنقص العيب
فيما اكله **وعنه** الفتوى عبرة للبعض بطله بفعل غير عبادة
عبرة للبعض بطله ليست بعبادة في فتاوى فاصحح وانما المذكور فيها

على ان المسألة قد حصل ان يرد المشتري بفعل مضمون
حيث باع البعض فلا يرد الباقي ولا امتناع الرد من جهة البايع
كما توهمه المعترض **ص**

وقال محمد بن زيد الباقي ويرجع بنقصان ما كمل ويعطى لكل نقص حكم
نفسه انتهى ثم ان هذا الشكال عظيم وهو ان قول محمد بن زيد
قوله في مثله بيع البعض ثم وجد ان العيب فيما باع وفي الباقي
حيث قال هناك لا يرجع بنقصان البعض الذي باعه والآخر
بين المستثنين بالكل والبيع لا يقتضي اختلاف حكمهما
فكان ينبغي ان يحدد في الرجوع بنقصان البعض الباقي
والبيع فليتل قال هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد فلو
وعاءين فكل واحد باعه فكل عيب في كل واحد في الباقي وفاقا
اذا قيل في الوتر اذا كان في وعاءين فلو في حكم العيب المستثنين
مختلفين شري ارضا فجعله مسجدا ثم راي عيبه لا يرد فاقا وخيار
انه يرجع بنقصه شري قنا على انه خيار او طباخ بحسن ذلك فجهده
بخلافه ومات عنه قبل رده يرجع بنقصه وعنده وفي رواية لا يرجع
خلاصة اراد رده بعيب فلم يجد باعه فاطعمه لم يسكه ولم
يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا برده على باعه لو حضر ولو ملك
يرجع بالنقصان **باب** حدث عند المشتري عيب ثم اطلع
على عيب كان باعه فله ان يرجع بالنقصان ولا يرجع المبيع الا
ان يرضى البائع ان ياخذ عيبه **باب** اذا كان للرجوع فاختار
شري ثوبا فصبغه او ارضاه فبني فيها او غرس ثم وجد بها عيبا عند
بائه يرجع بالنقصان ولا يرد وليس له ان يبيع ان يقبله ويرد كل
الثلثين **باب** شرا ثوبا وقبضها فوطئها او قبضها بشهوة **باب** او
لمسها بشهوة **باب** لا يرد بعيب فيرجع بنقصانه الا اذا رضى البائع
باخذها ولا يدفع نقصانه ولو وطئها المشتري فعلم بعيبها فباعها
بعد العلم وقبله لا يرجع بالنقصان لان شرط الرجوع عدم رض البائع
برده الا يرى انه لو رضى بها فلا شيء عليه ولم يفتقر هذا الشرط بعد
البيع ولو وطئها غير المشتري مطلقا او زوجها المشتري غيره مطلقا
ولو وطئها الزوج او لم يطئ ثم راي المشتري عيبها لم يرجع بالنقصان
الا لو تحقق المانع في كل الوجه **باب** شرا ثوبا وقبضه ثم اعطاه اودبه

١٤٥

ثم علم ان ما عيبه لا يرد بل يرجع بنقصه اما لو باع او وهب لا يرجع
ولو كان العلم بعيب بعد البيع والرهبة وكذا لو اعطاه على مال
لا يرجع بنقصه ولو باع بعضه او وهب بعضه لا يرد الباقي ولا يرجع
بشيء يخرج من ولو باع ما سلكه غيره او طبا ما فاطمته غيره لم يرجع
بنقصه وعنه من يرجع ولو ثوبا فخرقه ثم علم عيبه لا يرجع وعنده ما يرجع ولو
وهب او تصدق به او شتره او طبا ما بالبيع على كل شيء وحده
معيبا لا يرجع بنقصه **باب** تبيع ما شرا بعقل المشتري او بعقل غيره
ادبته ثم اودبه ثم علم عيبه ليقوم فلا يرد ويرجع بنقصه فيقوم سلكا
ومعيبا فان نقص العيب عشر القيمة مثلا كان حصته النقص عن
الثلثين على الحد **باب** فان رضى البائع باخذته وركب ثم فسد
باب نقصان العيب ان يقوم صحيحا ويقوم معيبا على حاله فما انقص
فهو حصته العيب فيرجع بحصته من الثمن **باب** وان كان المبيع
مقايضة فاذا انقص قدر عشر قيمة المبيع يرجع بعينه ما جعل ثمن
المقوم لا بد ان يكون اثنين بخبر ان يلفظ الشهادة بحصة المقايضة
والمقوم من يكون اهلان كل حرفة **باب** ان وجد المشتري الثاني
عيب المبيع ونفذ رده على باعه بعيب حدث عنه فرجع على باعه
بالنقصان ليس له ان يرجع بالنقص على عيبه عند رده وقاله
وكذلك باع ما شرا فمات المبيع عند المشتري الثاني ثم اطلع الثاني على عيب
قديم فله الرجوع بالنقصان على باعه وليس له ان يرجع على البائع الاول
عنده خلافا لما **باب** شري ثوبا فغسله فاستعمل بعضه فوجد
عيبا ردى مما بقى لزمه لانه كشي واحد وقيل يرجع بالنقصان وقيل لا
اخذ ردى مثل غزل استعماله وركبته وكذا اجماع ما يحال ولو كان
بل ابرسجا بما فرأى عيبه يرجع بنقصه وكذا لا يرد لو انقص في المس
فراى عيبه لم يرد وان رضى باعه وهذا مشكل ولو ادخل النار قد وما
فراى عيبه لم يرد اذا لم يرد بنقص بخلاف الذهب والفضة كحديث قال
صاحب جامع الفصولين ان رجل اشترى ثوبا فبعضه فبعضه النار والتم الا
ان يكون قبل الذهب لو وجد عيبا فرأى عيبه فان عدله بغيره راده

لو لا حادثة بمرور لانه ينقص منه **فانما** شره فوجدته ثم عند بيعه كل يومين
او ثلثه ولم يعلم به المشتري فاجب ان يرد له ردوه ولو صار به
صاحب فراش عند المشتري فوجد عيبا فيه فخرج بالنقصان
ولا يردده **وجز** ثم عند بيعه ثم عند شتره بمرور لانه انما يرد في الاول بان
كانا غيبا او كانا في وقت واحد قبل الرد والاختلاف **فانما** شره
اقتضى في نفسه فوجد عيبا فيه فوجد على بايعه ثم علم البايع بعيب حدث عند
المشتري فليبايع ردوها على المشتري بذلك الحادث مع ان عيبه القديم
او بمسكه بلا شئ ولو حدث بها عيب اخر عند البايع بعد الرد فليبايع
برجوع على المشتري بنقصان ما حدث غلط المشتري الا ان يرضى المشتري
ان يقبلها من البايع يقول بغير قوله فليبايع برجع الظاهر ان رجوع
البايع انما هو بعد ضمانه للمشتري ان عيبه القديم والافلا لا يرد
كما لا يجزي على المسألة ان الله لم يرد في فناء او امانة وقبضه ونقصه ثم او
اقول المشتري ان بايعه كان اعنته قبل بيعه ودره وقال في لانه كان
استوله البايع وكثر البايع ذلك وحلف فالتقن لانه يعق على المشتري
ويجبره برادام ولد ويعقن بموت البايع وكذا لو ادعى ان العيب
حرفا ثم وجد عيبا كان عند بايعه برجع بنقص عيبه على بايعه احتسابا
فقط ذهب بثلثي بايعه ليرده بعينه فملك في الطريق فملك
على المشتري ثم برجع بنقصانه على بايعه **فاضي** ان ترضى دابة على انه
ان وجد عيبها ردوها فوجد عيبا فاراد ردوها فملك في الطريق فملك
على المشتري فان ثبت عيبها برجع على بايعه بنقصان **فقط** الزيادة
نوعان مفصلة ومفصلة وكل منهما متولدة او غير متولدة فالتفصلة
التي لا تتولد كصبيغ ونباء ونحوه تمنع الرد وان قبله البايع وهدا وانما
فلكل مشتري الرجوع بنقصه والمفصلة المتولدة كسمين وجمال ونحوها لا تمنع
الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله
ذلك عند لا عندهما والمفصلة المتولدة كولد ونحوه وارسل وعقد ونحوها
تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بربايب الفسخ والمفصلة التي لا
لا تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بساير ربايب الفسخ

في كل يومين فوجد عيبا فيه ثم عند شتره بمرور لانه انما يرد في الاول بان
كانا غيبا او كانا في وقت واحد قبل الرد والاختلاف **فانما** شره
اقتضى في نفسه فوجد عيبا فيه فوجد على بايعه ثم علم البايع بعيب حدث عند
المشتري فليبايع ردوها على المشتري بذلك الحادث مع ان عيبه القديم
او بمسكه بلا شئ ولو حدث بها عيب اخر عند البايع بعد الرد فليبايع
برجوع على المشتري بنقصان ما حدث غلط المشتري الا ان يرضى المشتري
ان يقبلها من البايع يقول بغير قوله فليبايع برجع الظاهر ان رجوع
البايع انما هو بعد ضمانه للمشتري ان عيبه القديم والافلا لا يرد
كما لا يجزي على المسألة ان الله لم يرد في فناء او امانة وقبضه ونقصه ثم او
اقول المشتري ان بايعه كان اعنته قبل بيعه ودره وقال في لانه كان
استوله البايع وكثر البايع ذلك وحلف فالتقن لانه يعق على المشتري
ويجبره برادام ولد ويعقن بموت البايع وكذا لو ادعى ان العيب
حرفا ثم وجد عيبا كان عند بايعه برجع بنقص عيبه على بايعه احتسابا
فقط ذهب بثلثي بايعه ليرده بعينه فملك في الطريق فملك
على المشتري ثم برجع بنقصانه على بايعه **فاضي** ان ترضى دابة على انه
ان وجد عيبها ردوها فوجد عيبا فاراد ردوها فملك في الطريق فملك
على المشتري فان ثبت عيبها برجع على بايعه بنقصان **فقط** الزيادة
نوعان مفصلة ومفصلة وكل منهما متولدة او غير متولدة فالتفصلة
التي لا تتولد كصبيغ ونباء ونحوه تمنع الرد وان قبله البايع وهدا وانما
فلكل مشتري الرجوع بنقصه والمفصلة المتولدة كسمين وجمال ونحوها لا تمنع
الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله
ذلك عند لا عندهما والمفصلة المتولدة كولد ونحوه وارسل وعقد ونحوها
تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بربايب الفسخ والمفصلة التي لا
لا تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بساير ربايب الفسخ

فانما في شرح الطحاوي شره فوجد عيبه بعد از دايده فلو قبل
قبضه والزيادة متصلة متولدة من اصل نحو كبر وسمن وحسن
لا تمنع الرد بالعيب ولو متصلة غير متولدة كصبيغ وعس ونباء
صا للمشتري قابضا باحداث هذه الزيادة فصارت كأنها
حدثت بعد قبضه فيمنع الرد ويرجع بالنقصان ولو متصلة متولدة
كولد ونحوه ولين وصوف وارسل وعقد ونحوها لا تمنع الرد ونحوه
ان شاء رد بها او رضى بهما بكل الثمن يقول بغير قوله لا تمنع الرد
ونحوه بخلاف ما في فتاوى فاضيلان من قوله الزيادة المتصلة
بغير القبض كولد ونحوه وارسل تمنع الرد بعيب ويرجع بالنقصان
انتهى ولعل في المسئلة روايتين او كلمة بغير في كلام فاضيلان
سواء كان النسخ والاصواب ان يكتب بدل بغير كلمة بعد والله اعلم
ثم الجواب ان لعل ابن الرهام قد خبط حيث خلط بالقبول
بقوله والزيادة المتصلة المتولدة تمنع الرد لتعذر الفسخ عليها
لان العقد لم يرد عليها ولا يمكن التبعيض لا لفصل في حق المشتري
قبل القبض رد بها جميعا او رضى بهما بكل الثمن واما بعد القبض فيرد
المبيع خاصة بحصة من الثمن انتهى ووجه خلط هو ان حكم
منع الرد وهو الرجوع بالنقصان كما ذكره فاضيلان وغيره واما
الخيار الذي فرعه عليه فانما هو حكم عدم المنع بالرجوع كما هو غير خاف
على ذي فهم صاف له بالانصاف انصاف **فقط** لا فرق في كون الولد
مانعا من الرد بين شره امانة حامل او حايلا فولدت عنه فاذا ولد لم يمنع
ردها بعيب سواء اهلك الولد او لا بخلاف غير امانة حيث لا يمنع رد
بعيب اهلك الولد اذ الولادة تنقص في نبات ادم دون غيره من ولو
شرى امانة حامل فولدت زال العيب **فقط** ولو وجد العيب في الزيادة
فقط لا يرد ما الا اذا ورثت قبل القبض فنقصا في اصل فله الرد بنقصان
في المبيع ولو قبضه بها ثم وجد اهل معيبا والزيادة قابضة رد بها فقط
بحصة من الثمن بعد ان يتم الثمن على قيمته اهل وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت
القبض ولو وجد بالزيادة عيبا دون اصل يرد ما فقط بحصة من الثمن واد

توضيح في شرح الطحاوي
في منع الرد

حصه من الثمن بعد القبض بخلاف ما قبله ولو كانت الزيادة
منفصلة غير متولدة كهيئة وصدة وكسب لا يمنع الرد فاذا ردوا الزيادة
المشترى بلا ثمن ويطلب له عتق وثلث عنده ان الزيادة في البيع
النيات للمشتري ثم البيع او انفسخ وفي البيع بالخيار موقوفه ان
ثم البيع فله وان فسخ فله بايع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض فلو
حدثت بعده فاطلع المشتري على عيب كان عند البائع ان كانت الزيادة
متصلة متولدة منعت الرد والفسخ عند حرج ويرجع بالنقصان
ولو متصلة غير متولدة منعت الرد اجماعا ولو منفصلة متولدة منعت
الرد ويرجع حصه العيب الا اذا تراخيا على الرد فصار كبيع
جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فان هلك
ينظر لو باقته سميته جعلت كان لم تكن وله ان يرد البيع ولو قبض
المشتري ختم البائع قبل ورد كل الثمن او لم يقبل ورد حصه المبيع
سواء احدثت الزيادة نقصا في الاصل او لا ولو قبض جني لا يرد
لوجوب الضمان على الاجنبي وقيام الضمان لقيام العيب ويرجع
بحصه العيب فلو لم يرد المبيع لكانت انقص بعد القبض فلو باقته سميته
او قبض المبيع او المشتري لا يرد لانه لو رده لورده بعبء يبين
ويرجع بالنقصان الا اذا رضى البائع غير داو ورضي المشتري بكل
الثمن وان نقص بفعل البائع او الاجنبي لا يرد ويرجع حصه
العيب لكل من شرح الرطاي كذا في الخلاصة **الصلح على العيب**
وفي **قوله** الصلح على العيب على شيء يدفعه البائع للمشتري جاز
ولو على شيء يدفعه المشتري للمبيع للبائع لم يجز لانه رلوا الا اذا باعه
باقول الثمن الاول وقد نقد الثمن حكمه **فصل** في راي عيبا فصاكه على
مال ثم وجده عيبا اخر فله رده مع الصلح ولو قبض بدل الصلح
وزال ذلك العيب بردي بدل الصلح وقيل هذا اذا زال بلا عيب فلو باع
فلا يرد **قوله** شرهه بمانه وثيقه فوجد عيبه فصاكه على ان يرد
البائع ويرد مانه الا اذا قال ح ان اقول العيب كان عنده فله
رد الباقي من الثمن وان قال لم يكن عند راي لم يرد لم يكن له ان يرد

وهو قول سرح ولو عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة فعليه رد الباقي
س ادعى عيبا وانكر بايعه فصاكه على مال على ان يري
المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر ان العيب لم يكن او كان
فرا البائع اخذ بدل الصلح ولو شرهه ثم صالح من قبل عيب على مال
جازا في الصلح ابطال حتى يعرض وابطال حتى يجوز يعرض لغيره
ولو لم يصالح بغيره من العيب لم يجز والمدعي على خصوصية
اذ في الشراء يملك العيب وهو باطل بخلاف الصلح لانه قطع خصوصية
وبراه على الدعوى ولو صالحه عن العيوب كلها جاز ولو شرهه بمانه
فوجد عيبا فصاكه احد البائع من حصه فليس للآخر ان يخاصم
وهذا قرع مسئلة ان يبين لو شرهه بمانه فوجد عيبا ليس لاحد من
الرد بدون الاخر عند حرج وعند هلك الكل منهما رد حصته بدون الاخر
ولو شرهه وتقا بغيره ثم طعن فيه المشتري فصاكه البائع على ان
حطه عنه من الثمن على انه يري من كل عيب جاز الصلح وكسب شرهه
شري وقبض فطعن بموكله بعيب فصاكه الامر البائع جاز حتى تا
اذ لو ابراهه يجوز شري طعاما فرائي عيبه فصاكه البائع على ان يريده
طعاما بعينه جاز وكانه شري هذا مع الطعام الاول بذلك
الثمن ولو نقد ثمنه ثم صالحه على طعام الى اجل لم يجز ولو لم ينفده
الثمن فصاكه على طعام الى اجل واعطاه الثمن قبل ان يتقرا فجاز
لان بعض الدراهم صار بازا طعام شرهه وبعضها بازا
طعام صالحه فبغير كسب سواء كان الطعام من جنس الاول او لا
وهذا عند هبما وعلى قياس قول ح ان كان من جنس الاول لم يجز
الا ان يبين حصه طعام صالحه عليه شري قنا بالف درهم وتقا بغيره
فوجد عيبه فصاكه البائع على درهم حاله او منجولة جاز ولو على غيره
فان حاله جاز لا لو منجولة لانه لما طهر عيبه وجب على البائع
رد الثمن بكانه اجلكم في الدراهم التي عليه ولم يكن ذلك معاوضة
اما ان يبره فغيره عن الدراهم التي عليه فان وجد القبض جاز
والا فلا لانه ليس بدین ولو صالحه على بر بعينه فقا رده قبل قبضه

جاء لانه عيب بدني ولو شري فبايعه من غيره ففعل عيبه فصالح
البائع الاول لم يخرجه لانه لما باعه من غيره لم يخرجه لانه لم يخرجه لانه
استكسبه عيبه من غيره ففعل عيبه ففعل عيبه ففعل عيبه ففعل عيبه
رده على البائع لاقول ولو كانت القن في المشتري الثاني ثم علم عيبه
فخرج به على بايعه وهو المشتري الاول فهو لا يرجع على بايعه عند
ولو صالح لم يخرجه من غير صلح وعندها له الرجوع عليه ويخرج عليه **عيب العيب**
عيب العيب وفي الوجوه اصله ان شرط البراءة من كل عيب ليس ببراءة
واسقاط حق لانه لا حق له قبل البائع وقت البيع لانه من هذا
بيان ايجاد العقد على وجه لا يجب استحقاق البراءة له والعقد قابل
لذلك **عيب العيب** باع قنا او ائتمه بشرط البراءة من كل عيب جاز وان لم
يسم العيوب وكذا البراءة عن الحقوق خلافا للثاني ويدخل تحت
هذه البراءة العيب الحادث بعد العقد قبل القبض عند من وعنده
لا يدخل وهذا بناء على انه اذا باع بشرط البراءة عن كل عيب
بعد البيع قبل القبض صح عند من خلافا لمحمد ولو شرط انه بريء من كل
عيب لم ينصرف الى الحادث وفاقتا ثبتت اليك من كل عيب به
يدخل تحت عيب واحد فان وجد عيبين برودة **عيب العيب** باع شيئا على
انه بريء من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة عن عيب
واحد او عيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب شري عيبا وانه لا يخرجه
من كل عيب غيلة فالمراد منها في البيع التمسك والابق والتزام ولا يخرجه
الكل في الملامح والذل والتلول والارض ولو شرط من كل عيب يخرجه
فبكل عيب وداء وان تراء من كل داء فهو على المرض ولا يدخل
فيه الكحل والاصبع الزائدة واثر قرع قد براء وعن ح الداء هو
الذي في الجوف من طحال او كبد او نخود ذلك ولو قال البائع انا
بري من كل داء ولم يقل من كل عيب لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء
يدخل في العيوب بدون عكسه باع ائمة وقال انابري من كل عيب
بها فهو بري من كل عيب بها ولو قال انابري منها لا يبرأ عن العيب
قال غيره انت بري من كل حق لي قبلك يدخل في العيب شري ثوبا

فأراه البائع

فأراه البائع فيه خرقا فقال المشتري قد ابرأك من هذا الخرق ثم جاء
لقبض الثوب من البائع فزاع الخرق فقال ليس هذا مثلي ابرأك منه كان
ذلك شبرا وهذا ذراع فالقول للمشتري وكذا في زيادة بياض العين
وكذا الوبراء من كل عيب بها او ابرأه عن عيوبها ثم قال المشتري حدث
هذا بعد البراءة وكذا لو قال ابرأك من هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك
حدث بعد البراءة ولو قال ابرأك من البرص وعن العيوب وعن برص وعن
كل عيب فلو راي بعد ذلك عيبا وقال كان هذا العيب بها يوم
اشترتها فلقول البائع الا اني بريء من المشتري على ذلك فيكون له حق
في قول لان عنده اذا قال المشتري ابرأك من العيب وقال البائع
انا بريء من العيوب لا يدخل فيه الحادث عند البائع وفي ظاهره من عيب
يدخل فيه الموجود عند العقد الحادث قبل التسليم وتصح البراءة عن الكل
باع عبدا وقال بريء اليك من كل عيب بهذا العيب الا الاياق فوجده
ابقاله رده ولو ذكر بدل قوله الا الاياق الا اياقه لا يردده لانه اجزائه
ابن ثمره فضمن رجل للمشتري بجمعة فحدث فيه من العيب في الثمن قال
من يجوز ذلك فاذا وجده عيبا ورده على البائع فله ان يرجع على الثمن
بجمعة العيب من الثمن كما يرجع على البائع شري عبدا فوجده عيبا فقال
قد ضمنت هذا العيب لا يلزمه شيء باع ثوبا على انه بريء من كل عيب
وكانت فيه خرق قد خا طها او رقعها او رقاها فهو بري من ذلك شري
عبدا وقبضه ثم عوده على البيع وقال لرجل اشتريه فانه لا عيب به فلم يشتره
فوجده بالمشتري عيبا له رده على بايعه وقوله لا عيب به ليس باقرارا
ولو قال اشتريه فانه ليس باين ثم وجده اقباليه له رده على بايعه **عيب العيب**
عيب العيب فيما يتعلق بالعقد بالشرط مما لا يتعلق وما لا
تعلقه وما لا يصح وفيه بيان ما يقبل الثابت والعاية وفيه مسائل
تخرج الاحكام من تعليل التملكيات والتقييدات بشرط لا يجوز
اما التملكيات فبيع وشراء واجارة واستيجار وهدية وصلة ونكاح
واقرار وبراءة **عيب العيب** وفي شرح الطحاوي تعليل الاطراف بالخط
جاء كقولك وطلاق وعناق واذن العبد في التجارة وتيسر التملك

بما يحل لا يجوز كبيع دابة واحدة وبراءة الدين وغزل الكوبل
ص واما التفسير فقول عن الوكالة وتجعل قن ورجعة
واما التفسير فقول لا يجوز تعقيب عتس اذ فيه ملك الولاية
ويجوز عتس لا يطلق الولاية وتعلق القضاء والوصاية والتولية واذن
القن بالشرط جاز وقيل كذا الولاية وقيل لا **ص** تعقيب الحكم بين اثنين
لان ان بائع او مضاعف الى وقت في المستقبل صح عتس وعتس البائع
وبه يفتي وتعلق القضاء والامارة بالشرط نحو ان يقول قدم فلان ان
امير فلان بسلطة او قاضيهما **ص** تعقيب الكساح بشرط علم المحل ان يكون
مختصا بقوله لا يجوز فحينئذ ينكح فقال زوجهما فلان قبل هذا
فلندينها طلاق الا ان لم يكن زوجهما فلان فقد زوجهما منك
وقبل انما طاب فظهر كذبه فيعقد هذا اذا تعلق
بشرط كما بنى بغيره كما لو قال لها انت طالق كانت السماء
قد تطلق في المحال فتعلق البراءة بشرط كذا بنى فيصح فلو قال له بنة
مال من ذه فقال بئلان داهم فقال كذا داهم في بنة ارضهم ان
وداهم ست صحت البراءة قال لا يجوز اذا جاء عتس منك كذا
لم يجوز ولو قال بنة كذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال
بنة منك كذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع تعقيب الا انما بالشرط
كما بنى بغيره اذا لم يكن المال واجبا بسبب القرض بان قال كرم
ان من طالع ان من شئت بنة تارة زمان داهم صح التاجير ولو
قال بنة اذا جاء عتس فقد اذنت لك في التجارة صح ما اذن ولو قال
اذا جاء عتس فقد جرت عليك البيع ولو قال اذا جاء عتس طالق
صح لا ولو قال اذا جاء عتس فقد راجعتك ولو قال ان لم يخل كذا
فقد بطلت خيارى لا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب
ان لم يرد اليوم فقد بطلت خيارى ولم يرد اليوم لم يبطل
خياره ولو لم يقبل بل قال بطلت خيارى عتس او قال بطلت خيارى
اذا جاء عتس خياره وتعلق القبول في البيع بعد ما اوجب الاخر
ان يصح ذكر انه لو قال في عتس جولى بها من سدا ان دفع اليه الثمن

بني

في الجاهل بالبيع استخانا ولو قال ان اديت ثمن ما افقت بعثت منك
صح البيع استخانا ان ادى الثمن وقيل لا على خلاف ظاهر الرواية الصحيح
انه لا يجوز فالت لزوجهما اخبرت من خريدم از تو بدو درم شوى
كفت زوجهم بدان شرط كذا تا دو روز اين درم من درمى وروز
كذشت ولذا وقيل لا يصح هذا الخلع وقيل يصح وعليه تسليم ذلك
لان تعقيب شرط القبول لا بشرط الاداء فقد نص في الكتاب على انه لو قال
لها ان اعطينى الف الفانك طالق لم يطلق الا بالاداء ولو قال ان اعطينى
الف الفانك طالق بالقبول وتعلق الاجازة بالشرط باطل كقوله ان زلو
فلان في الثمن فقلت اجرت ولو زوج بنة الب لعة بلا رضاها
فبها اخبرت فالت اجرت ان رضيت انى بطلت الاجازة
او تعقب شرط الاجازة اعتبارا بما ثبت في العقد قبل
مطل اضافة الاجازة بان قال اذا جاء عتس راجعتك لانها
ملك المستفدة وقيل لا جازان وقيل بطل الاجازة بتعلق
الملك ببعوض ولو قال اعزتك عند ابيع الاعان ولو قال
اجرتك عند افقت اختلاف والمختار انها يجوز ثمن في الاجازة
المضافة اذا ما عاودت قبل الوقت يفتي بجوازها صنف
وتبطل الاجازة فلو رد عليه بيع بقتل او رجع في البنة
قبل الوقت عادت الاجازة ولو نكح واليه ملك مستقبل
لا تعود الاجازة وفي فتاوى طهر لو قال احببتك بنة فراك
كل شهرا كذا يجوز في قوله ولو قال اذا جاء راس الشهر
فقد فاسختك لا يصح اجماعا ولو قال فاسختك عتس لاروايه فب
واختلف فيه المشايخ ولو غلب قبل الوقت في الوكالة المضاعفة يغفل
عندم لا عتس ولو رجع صح الرجوع اجماعا ولكن بشرط علم
الوكيل ولو قال الامير لرجل اقدم فلان فانت قاضى بنة كذا
او امير يا يجوز ولو قال اذا اتاك كتابى فانت مغرول بغير
بوصول الب وقيل لا وتعلق البراءة من الكمال بشرط يجوز وقيل
لا ولو قال المكحول عتس للمكحول ليجوز بريفت اداوت مراير او

بديرة

فأبرأه لا يبرأ الكفيل لأنها تصير حواله كحال شرط في الكفالة برأه الأصيل
ابتداءً وقيل برأه الكفيل إذا جاءه غداً فقد عفوكم عن القود
لا يصح بعض التملك ولو قال لغيره أن كان عليك دين فقد أبرأك
وله عليه دين برئى إذ علق بشرط كان فيجوز ولو قال كردن واسم
دار من بعد از مرگ من از آدم يكون وصية ولو قال لغيره أن
ست انما فانت برئى او في حال لانه وصية ولو قال لغيره أن
فانت برئى لا يصح تعليق بغيره ولو قال كان عليك دين فقد أبرأك لا يصح
وكذا ابراء البراءة لا يصح في الزمان الثاني ولو قال لغيره أن
العشرة التي لك عليك اعطني منها خمسة ووهبت منك خمسة صح
البراءة سواء اعطاه الخمسة او لا لانه تجزئ البراءة بالاعطية لا بالبراءة
لو قالت لزوجه طلقني ولك الف درهم فطلقها لا يجب لغيره ولو
قال أبرأك عن خمسة على ان تدفع خمسة حاله فان كانت العشرة حالة
صح الابراء لان اذا اخرجت بحسب عليه حاله فان كان يدينها لغيره
تجب الخمسة ولو لموجله بطل الابراء فاذا لم يدينها لغيره حاله صح تعليق
وعود الولد بان قال ان كان استع حاضراً فموتني وبطل تعليق الاقرار
بان قال فلان على الف درهم ان سميت الرجح ولو قال على
الف ان سميت لزمه الف عاقل ولا يقول الحق فموتني هذا معنى ان
يقيد بطلان تعليق الاقرار بما اذا كان بشرط غير متعارف في اطلاق
كأنه شرط قال وصح تعليق الكفالة بشرط متعارف نحو ان قدم فلان
او ان سحى المبيع فاما من ولو شرط محضاً نحو ان دخل فلان الدار
او ان سميت الرجح او ان جاء الموطر صح الكفالة لا الشرط
الكفالة بشرط متعارف يصح الكفالة والشرط وبغير متعارف وموما اذا
كفل فلان عن فلان على ان يكفل فلان بطل الشرط وصحت الكفالة
يقول الحق وكذا في الهداية ايضا كذا في فتاوى فاضل ان تعليق الكفالة
بشرط غير متعارف لا يصح ولو علق بموت شرط محض لا يصح كفيل
وسباني في فصل التصرفات الفاسدة فقلنا نحن الدرر والقرآن في
المسئلة روايتين وفيه تفصيل فليست شرطاً فانها ممتنع وجاز

تعليقه بالشرط

تعليقه بالشرط لا يبطل الشرط الفاسدة كطلاق وعقد وحواله
كفالة ويبطل الشرط ولا يصح تعليق الاعتراف ولا يبرأ ويصح تعليق
تسليم الشفعة بان قال ان اشتريت انت فقد سلمت الشفعة فلو
اشترى غيره فهو على شفعته ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسدة و
يبطل الاجل به ولا يجوز تعليق الكفالة بشرط وبطل انفسه قال صاحب جامع
الفصولين اقول في الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو كان تب عيب بشرط
ان لا يخرج من المدين صح الكفالة ويبطل الشرط في بن الصوت
لم تبطل الكفالة بفساد الشرط بل بفساد ما ذكر في فصول العاوي من قوله ولا
وتعليق الكفالة بالشرط لا يجوز ان يبنى على كون الفاسد في صلب العقد
وما قال تأنيب الكفالة بشرط متعارف وبغير متعارف ان يبنى على كون الشرط
زائلاً ليس مع فساد في صلب العقد ولهذا قيل الشرط في الاول الفاسدة
دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين في الكلام لا يتم على
اطلاقه لانه لا يجوز انفسه الوكالة فيصح فلو قال لغيره غداً ان
اليوم لم يخرج اذا يكون وكذا قبله وكذا العتق والطلاق ولو قال
اشترى اليوم ففعله غداً ففقهروا بيتان وجه يجوز ان ذكر اليوم
للتعجيل لا للتوقيف الا اذا دل الدليل على عدم جواز
تأنيبه ولو قال بعد عدي اليوم او اشترى في عدي اليوم او عتق
عدي اليوم ففعله غداً ففقهروا بيتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا
بعد اليوم وقال بعضهم بقي وذكر اليوم للتعجيل لا للتوقيف الوكالة لا
الا اذا دل الدليل على عدم جواز تأنيبه ولو قال لغيره غداً ان
علي ان تعوضني كذا او توشرط لي كذا صح الهبة لا الشرط حاله
تعليق الهبة بالشرط باطل كذا في كفاية ولو ذكر بكلمة على فلو كان شرطاً
ما جاء صححت الهبة والشرط ولو لم يوافق صححت الهبة لا الشرط
ولا يبطل الشرط بالشرط الفاسدة وقيل لو كان في المضاربة بشرط بطل
الشرط لا المضاربة والبيع بالشرط ان كان بكلمة على فلو كان الشرط مما
يقضي العقد صح البيع ولو لم يوافق مقتضى العقد وفيه منفعة لغير
الف قدين فسد البيع ولو كان الشرط بكلمة ان كقولك بعث ان كان كذا

تأنيبه وكذا في بيع عبيد غداً فهو جليل غداً وبغيره ولو كان في بيع

بطل البيع سواء كان نافعا او ضارا او كيف ما كان لا في حصوله و
هي ان يقول بعت ان رضى فلان ويجوز اذا وقت ثلث ايام
يعني بالخيار **فصل** في العقد ثلث عقد يتعلق بالشرط الجارز وذكروا
البطل لا يصح هذا العقد الا بسبب منطوقه وينبغي ان يكون معلوما
حلالا لما يجزى فيه التمليك والتملك والشرط الفاسد يفسده كبيع
وشراء واجازة وقتية وصلاح عن مال وعقد لا يتعلق بالشرط
الجارز والشرط الفاسد لا يبطل ككساح وخلع وصلاح عن دم العمد وعقود
على مال فبذلك العقد صحيح باذنه بدل ويجوز بيع الجاهل ومعلوم
وحلال وحرام وعقد يتعلق بالشرط الجارز وهو لو كان نوع
بفسده ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وانه يتعلق بالشرط الجارز
من حيث انه لا ينعقد الكتابة الا بسبب المذكور في العقد فان
كان الفاسد قويا ودخل في صلب العقد افسده بخوان يكاتب
على بدل حرام او مجهول قال وذكر بن المصنف ان بعض ائمه اوضح من
هذا في زيادته الامام فاضل ان حيث قال العقد والشرط
يتعلقان تمامهما بالقبول ثلثة اقسام قسم يبطل الشرط الفاسد
وجمالة البطل وهي مباداة مال كمال البيع واجازة وشفعة و
صلاح عن دعوى المال وقسم لا يبطل الشرط الفاسد ولا جمالة
البطل ولا مسمى مع وطء مال بما ليس بمال ككساح وخلع و
صلاح عن دم العمد وقسم له شئ مبيع وكساح وهو الكفاية يبطلها
جمالة البطل ولا يبطلها الشرط الفاسد واذا جمع بين شيئين
فقبل العقد في احدهما ففي القسم الاول لا يجوز قسم كل واحد
منهما بدلا او لم يسم وفي الثاني لا يجوز اطلاق كل واحد في الثالث
ان يسم كل واحد منهما بدلا جازوا الا فلا يستعمل في العقد
بالشرط باطل وكذا اذا اشفاقهما الى وقت مستقبل ككساح كماله
قال اذا جاءه فقه راجعك وانما يحتمل التعليق بالشرط
ما يجوز ان يخلف به ولا يخلف بالرجعة لقول المحقق في اطلاق كماله
فلان عدم الخلف في الرجعة انما هو قول في امانته بما يخلف

وبه نصي

وبه نصي كما مر في فصل الخلف فعلى ما ينبغي ان يصح تعليق
الرجعة بالشرط على قولهما كما لا يخفى قال **فصل** في الوكيل لا يحتمل التعليق
بالشرط تعليق الغرض بالشرط صحيح الظاهر على مال او بدونه والعقود
والصلح عن دم العمد وعن الجراحات فيها قصاص حال او مجهول لا يبطل
بالشرط فاسد ولا اجازة الغصب وجباية الوديعة والعارية اذا ضمنها
رجل بشرط فيجب حواله او كفاية لا تبطل بالشرط تعليق الوقف بالشرط
لا يصح في رواية وتعليق الوصاية والوصية بالشرط جازر تعليق اجازة
الاغت كالف بالشرط لا يصح ولا يذره القرض بالشرط حرام والشرط
ليس لازما بان يقرض شيئا ان يكتب الى فلان بكذا حتى يوفيه دينه
تعلقه بغيره بالشرط باطل وله الرد بالعيب كما لو قال ان لم ارد هذا
الثوب المعيب عليك اليوم ففقد رضىته بالعيب وتعلق الرد
بغير الشرط صحيح كما لو قال اطلعت خياري اذا جاء غدا فغدا عقد
الذمة لا سطل بشرط فاسد صورته الموصال الى الامام على مال
معلوم على ان ياخذ ذلك من الرؤوس خاصة او من الاراضي خاصة
لا يصح الشرط **فصل** في حجة المايح تعليقه بشرط ويبطل فاسده ثلثة عشر
بيع وشفعة واجازة ورجعة وصلاح عن مال وبراءة عن دين وجهاذون
وعزل وكيال في رواية واجازة احتكاف ومزارعة ومساواة
واقرار ووقف في رواية يقول المحقق لم يذكر المحقق في الكثرة والخاصة
ولكن ذكر بدل ذلك في الكثرة التحكيم وفي الخاصة الاجازة براء
مجهدة بعد ذلك الاجازة براء موهلة ولعل في هذا ما يخلو اختلاف
المشايخ والله اعلم ثم ان صاحب الدرر والرفيد لا يراه عن
الدين بقوله اذا علق بشرط كان من امي واقع حتى لو قال لو لم يوفه مال
من ذمة فلان شريك ثوداه ام فقال المدعي الرواية بغير شرط
از تو واداه است صحت البراءة لان هذا التعليق البراءة بشرط
كان **فصل** في ما لا يبطل بشرط فاسد ستة وعشرون طلاق وخلع مال
او بدنه ورهن وقرض وهبة وصدقة اصدارة وسنة وشركة ومضاربة
ونشاء وامانة وحالة وحالة وغصب واذن قن وعقود وله

وصالح عن قضا ص حالاً او مؤجلاً وعقد ذمة وجب فيه غصب وودعة
وعارية اذ اضمنها رجل بشرط فيجوز كفاً او حواله وتعين الرد
ببيع بشرط وتعين الرد بخيار بشرط وعمل قاض وحكيم
عندم لا تخفى **صلح** وعقد مبال او غير مال وكالة وقالة
ونسب ودعوة ولد **درر** و **الصلح** عن دم العبد وكالة البراءة
ولم يذكره اكتفاء بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان الوكيل لو قال
للقائل عمة البرات فتمسك على ان لا تقسم في هذه البلدة مثلاً او
صالح مع عليه صح لا براء والصلح ولا يعتد بشرط والصلح عن الجرح التي
فيها القضا ص والصلح عن جناية المصنوب وعن جناية الوديعة
وجناية العارية اذ اضمن موجبات الصلح في الصور المذكورة
رجل بشرط فيها كفاً او حواله صح الصلح وبطل الشرط **ولا يصح**
تعليق النكاح بشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بشرط و
كذا حجر المأذون يبطل الشرط لا الحجر وكذا الهبة والصلح في المكتوبة
بشرط متعارف وغير متعارف **زمني** وكفاً ان لم يكن الشرط داخل
في صلب العقد اذ لو دخل قصد به الكتابة **في بيع** الوكالة قبل
التعليق بشرط امي شرط كان **خلاصه** وفي الفتاوى الوكالة مما
يقبل التوقيت في رواية حتى لو تصرف الوكيل بعد فسخ الوقت
لا يصح وفي فتاوى شمس الاسلام بصير وكذا بعد الشبهة في رواية
بصير وكذا مطلقاً **اشباه** من ملك التجيز ملك التعليق الا الوكيل
بالطلاق ملك التجيز لا التعليق ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا
اذا علقه بالملك او سببه **عن** وجعله ما يصح اضافته الى زمان
اربعة عشرة اجان وضيقها وحرارة ومضاربة وكالة وكفالة
وايصاء ووصية وقضاء وامانة وطلاق وعقد ووقف وساقا
وما لا يصح اضافته الى زمان عشرة بيع واجازة ونسخة و
وقعة وشركة وهبة ونكاح ورجعة وصالح عن مال وبراءة عن دين
اشباه البيع لا يبطل بشرط في اثنين وثلاثين من خصاله
وكفيل واحالة مع مومن واشهاد وخيار ولفظ من ان يملكه ويجعل

التمن

التمن الى معلوم وبراءة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على
التخمين بعد ادراكها على المفتي به ووصف مرغوب فيه وعدم
تسليم البيع حتى يثبت الثمن ورده بعيب وجب ولو كان الطريق لغير
المشتري وعدم خروج البيع عن ملكه في غير الاودي واطعام المشتري
البيع الا اذا عين بالعلم الاودي وحمل الجارية وكونها مغتصبة وكونها
جارية وكون الفرس يملكها وكون الجارية مملوكة وايضا
التمن في بلد اخر والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية
وخدو النعل وخرز الخف وجعل رقعة على الثوب وخياطتها وكون
الثوب سداً وكون السويق ملتوثاً بسم وكون الصابون
متحماً من كد اجرة من الزيت وبيع الاذن الا اذا قال مفلان جعل
الدار بيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم
مسجداً او برضى الجيران او اعينهم في بيع الدار الكل من الخانبة
كذا في الاشياء والتقاليد **الغاية** لو شري شيئاً بخيار الى غده
ادخل في الخيار ولو اجل الثمن لم يدخل كذا في خل حلف ليقضين
وذلك في خمسة ايام لا يثبت ما لم تعرب الشمس من اليوم الخامس
وكذا في الايكام فلانما الى عشرة ايام دخل العاشرة وكذا في ان تزوجت
الى عشرة سنين دخلت العاشرة وكذا الواجر الى خمس سنين دخلت
الخامسة كذا في **ع** قال العمادى هذا بخلاف اصله في خمسة سنين
في الاقرار بدرسم الى عشرة وكذا في الفل في عامة الكتب من ان
الغاية في الاجان لا يدخل في الصمد لا يتناول الغاية فكانت لم الحكم
ويمكن ان يكون فيه رواية ان ويمكن ان يكون عدم دخولها في نحو
الاجان الى رمضان والدخول في نحو الاجان الى خمس سنين والفار
به العرف يقول الحقير الفاروق ما سياتي بعد سطر من قوله وقت
اليمين بها الخ بخلاف الحلف الى يوم الخميس فانه اذا لم يقض حتى طلع
الجمعة من يوم الخميس يثبت اذ لا يدخل في الخمسة فغاية وهي لا يدخل اذا
لم يكن غاية اخرج بخلاف اخره اذ وقت التمسك وبدون الخامسة
لا يثبت اخره قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يستقيم

ع

على مذهب سقم لا على مذهب ج على ما قرر في مسئلة القول على من
ورحم الى عشرة في دخل العاشر تحت بما ذكره الدليل ولا بد من دخل عند
لعدم ثبت ولصدر ولكن ج روايتان غاية اليقين بدخل في رواية
الحسن المتناول في ظاهر الرواية لا يعرف فعلى ما ينبغي ان يكون له رواية
في كل واحد من مسئلة الخمس والخمس واما الفرق المذكور بينهما فلم يرد عن
في الكتب المشهورة ولكن له وجه ذكر في الفاية لو كانت غلط قيل
تجمل نحو بعت هذا البستان ثم هذا الحائط في ذلك الحائط واكملت
السكة الى راسها لا يدخل تحت المغني ولو لم يكن غاية قبل تجمل فلو تبنا لها
صدر الكلام فذلك نحو قوله الصيام الى الليل فيكون له الحكم ولو تبنا لها
الصدر يدخل الفاية نحو وايدكم الى المرفق قال صاحب كتاب جامع الفوائد
ايضا اقول الفاية بالي مسئلة الحائط والسكة والصوم وبناجيل الدين
وقوله تعالى فطرة الى ميسرة لم يدخل وفاقا وفي قرأت الكتاب
اوله الى اخره وفي خذ من مالي من رجب الى ما ياتي وفي اشترى
بما من مائة الى الف يدخل وفاقا وكذا في دخل في الفيل
عندنا خلافا للزفر وفي يمين من ورسم الى عشرة قال لا يدخل الفيل
لانه لم يتناول الصدر وادخله سقم لانه ليس بقائم ثم يفتى في ذلك
قال انت طالق من واحد الى ثلث فعلى هذا الخلاف وعلم في
كشف البردوي مذهب ج في مسئلة الطلاق بان الاصل ان لا يدخل
الفاية وقال ج لو باع نجس رالي رجب يدخل الفاية او الصدقة
يقنا واما فاسقطت ما رواه بخلافه بالبيع موجب الى رجب فان طلقه
نصف يوم او ثلث ايام او شهر وبه يفتي فاقضى التاخير بدخل الفاية
بخلاف اختياره فان طلقه يقضى التاخير فيدخل الفاية وقال لا يدخل
الاصل ان لا يدخل الا بدليل وعلى هذا التاخير في اليقين رواية الحسن
وقوله بقوله في ظاهر الرواية اى لا يدخل وصورة حلف لا يكمل عند
وذكر في بعض شروح البردوي ان لا يتجمل الفاية مطلقا فما يدخل وما
لا يدخل لا يكون الا بدليل يقول الحقير ساق كلامه يشعربضعف المذهب
وليس الامر كذلك لما ذكره العلامة المتقاربان في التلويح بقوله احتفظوا

في المذكور

في ان المذكور بعد الى هل يدخل فيما قبله حتى يشمله الحكم لا والمتحقق في الفاية
على ان لا يتقيد الا بتجمل الفاية من غير دلالة على الدخول وعده
بل موراجع الى الدليل قال وتحقيقه ان الى النهاية فيحراز ان يقع على اول
الحذوان ان يتوغل في المكان لكن يتبع المجاوز لان النفاية غاية
وما كان بعد شئ لم يتسم غاية وقال بعد اسطر والمخت رما من
ان لا يدخل على الدخول ولا على عده بل كل منهما يدور مع الدليل ولهذا
يدخل في قرأت الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا قرأت الى باب
القياس مع ان الفاية من جنس النفاية انتهى ثم قال صاحب جامع
الفصولين ولم اجب في كتب الاصول والفروع ضابطا كافيا يخرج
عليه من الفروع المشتقة خاليا عن الاشكال فان حاصل البردوي
ان الفاية لو كانت بنفسها لا تدخل كالليل في الصوم الا ان تبنا ولصدر
الكلام كرفق في الفيل والافلاك لا يشك في ان الرواية في بناجيل الدين
اذ الفاية لم تدخل في مع ان الصدر يتناولها فان قيل هي قائمة
بنفسها اذ الاصل عدم الدخول فلماذا يدخل قبل ان يتقيد بالتسليم
المعتبر موتها ولصدر والاشكال بغاية في الحجب وكذا يشك
برأس السكة فانه كرفق في تناول الصدر والقبام مع انه لم يدخل
وصورته حلف ان لا ياكل السكة الى راسها وكذا يشك بقوله خذ
مالي فزروهم الى مائة وبقوله اشترى بى مائة الى الف فان
تمام المائة وتمام الالف يدخل مع انه كالعاشرة في مسئلة الاقرار
حاصل كشف البردوي ان الصدر لو ثبت ول الفاية بدخل ولو
قائمة بنفسها كرفق والافلاك كالعاشرة وبدايشكل برأس السكة فانه كرفق
مع انه لم يدخل وكذا يشك في تمام المائة والالف وحاصل
المنا ان الفاية لو كانت قائمة بنفسها لا تدخل كقوله من هذا الحائط
الى هذا الحائط وان لم يكن قائمة بنفسها بدخل لو ثبت ولها الصدر
كرفق والافلاك كالليل في الصوم ونحو اشكال برأس السكة فانه كرفق مع
انه لم يدخل وكذا يشك بغاية الحجاب فانه لم يدخل مع انها قائمة بنفسها
فان قيل انها غير قائمة بنفسها يقال على تقدير تسليمه ان ظاهر الرواية

بنفسه وامر له و متاعه فيه ثم عاد و فعل حثث لوفوع البهمن على
 سكاها فلا يبطل البهمن الا بقتل ان يبطل ان السكتي هذا اذا كان الخلف
 ممن ينسب اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان كان في حال
 الغير اذا خرج بنفسه يبطل البهمن وكذا ما دام فلان في بن الدار ان كان
 ابن ينسب اليه الدار بالسكنى لا بد ان يبطل سكاها لا ارتفاع البهمن
 والابطال البهمن يخرج نفسه هذا اذا حلف بالعربية ولو بالفارسية
 بان قال فلان درين خانه است فخرج بنفسه على غم ان لا يعود
 بطل البهمن بان قال ان دخلت دار فلان ما دام فلان فيها فكذا
 ثم ان فلانا تحول عن تلك الدار زمانا ثم عاد قبيل حثث وقيل لا
 و به اخذ الفقيه ابو الليث وعنه من مثله وقال ما كان مثل ما دام
 وسئل عن من قال لا اكلمه ما دام على هذا الثوب وما كان وما زال
 على هذا الثوب فلو تزعمه ثم لبسه ثم كلفه قال لا يحنث بخلافه
 قال ان كسك ما دمت في بن الدار كذا فخرج ثم عاد وكذا لا يحنث
 ولو قال ما كنت بدل ما دمت حثث والفرق انه يكون كونه بعد كون
 ولا يكون وموت بعد وموت وتفسير ما دمت تاودور بن سري ندرى
 وتفسير ما كنت تاودور بن سري اندر باشى يقول الحنفى وقدم
 في او اسواقه الامر باليد بغير عمن **ش** انه لو قال ان تزوجت
 عليك ما دمت في سكا حتى او قال انك مكر ببيدك فابحها فزوج
 ثم تزوج عليها اخرى في نفسه قوله ما دمت لا يصير الامر به في قوله
 ما كنت فاذ لك على رواية اخرى فانه ذكر ان ما دمت وما كنت سواء
ش سئل عن من قال لامرأته تاودور بن جرباشى انك بجاه ازوغا غيب
 شوم امرؤ بدست تو تطلقى تفك متي شئت فخالعها ثم تزوجها
 ثم غاب شحرا فطلق قيس بن روى عن ابي بصير الامر بهدا وعلى قيس
 من امر بهدا ولو قال ان تزوجت عليك ما دمت في سكا حتى او ما دمت
 امرأتي فاذ فاطلقتها باينا او خلعها ثم تزوج عليها لا يحنث وفاقا
 سواء تزوجها في الغيب او بعد لانها لا يحنث النكاح بالخلع والطلاق
 البهمن والبهمن موقفة الى غاية كونها في سكا فغير رواية البهمن

س قال

ش قال تاودور بن جرباشى انك بجاه ازوغا غيب
 وقع الرجعي فراجعها ثم فعل مرة اخرى فلا يقع وهو الصحيح او لا يقع لانه
 التكرار ولو هو لم يقع النظر الى بقى النكاح **ش** لو قال انك وحشتك
 ما دمت امرأتي فانت طالق ثلثا فاحيلة ان يطلقها باينا
 ثم تزوجها فلا تطلق بوطئها قال ان دخلت دار فلان ما دام
 فلان فيها فكذا فانتقل فعاودت دخلت اخلاف فيه المشايخ
 والصحيح انه لا يقع وكذا عن م ما دمت في بن الدار عمن ان عمن
 قوله ما سكتت وكسر القصر الى ان نقل الاسل والمناج ليس بشرط
 حتى لو حلف لا يشرب ما دام يبيح رانحج بنفسه ثم عاد وشرب
 بزالا اذا عني بقوله ما دمت ان يكون بخار وطئ له **خلاصة** يجب ان
 يعلم ان كلمة ما دام وما زال وما كان غاية بنهي البهمن بها فاذا حلف
 لا يفصل كذا ما دام يبيح رانحج اخرجه منه فاذا عاد وفعل ذلك
 الفعل لا يحنث و ابو الليث شرط الخروج مع اسله ومثله كقول الله

لا اكلمك ما دمت في بن الدار والقصر لم يشترط الخروج مع الابل **ش** في غير رواية الاصول لو قال الكفيل للطالب
 كلفت لك بنفس فلان شهرا بوجه المطالبة اليه من حين كلف الى **ش** لا يحنث الا اذا وجد في غير الكفيل
 ان بعض شهر فاذا مضى شهر سقطت المطالبة ما لو قال له شهر **ش** فان طلق لست فاكرا وان لم تزل لست فاكرا فان قال فاكرا
 فلا يطل لست في الشهر ويطل بعد مضى الشهر قال الامام الحنفي ولا يقع الثلث ثم تزوجها فاحيلة ان يطلقها باينا
 وبذا بدل في خلاف ما يظنه العوام من انه اذا قال من فلان امرؤ فتم **ش** لطلما بالجزء والثلثا ونقصه عنها لانها ان دخلت العقد
 تراها يك سال انه يطل اليه بتسليم النفس في السنة قبل مضى الاجل يقع الثلث **ش** **قوت الغائب** صح
 ولا يطل اليه بعد مضى وليس الامر كما يظنون بل بالعكس الا ان يزيد
 الكفيل ويقول سر كاهه خواسي يتوسل رمن مجتنبه يطل لست
 في السنة وبعد ما ويجعل ان يزيد الكفيل في كفا لست فيقول انك كفيل
 لك بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك
 وانما يري فاذا قال ذلك فانه لا يطل لست في الحال ولا بعد منه
 الاجل فيقول الحق بدين ما في كفا لست وبني قاسم بن لو قال لا يطل
 فلان نفسه على انك شحرا فاذا مضى الشهر فانا بدين قال م هذا المضمون

قاضي خان لو قال انما كفيل في شهر يصير كفلا بعد الشهر الا انه لو سلم
نفسه قبل الشهر يرى في الكفالة لانه سلم بعد السب ولو قال
كفليت بنفس فلان شهر يصير كفلا اذ قبل الشهر وبعد واعتم
اهل زماننا على انه لو قال بالعربيه كفليت بنفس فلان شهر يكون
كفلا في الحال واذا مضى الشهر لا يبقى الكفالة ولو قال سب شهر يخرج
التاضي عن الكفالة بعد الشهر كما في كتاب الدعوى جفت وي
قاضي خان وفي كتاب الكفالة من كفيل نفس رجل في ثلثة ايام
ذكر في الاصل انه يصير كفلا بعد الثلثة وجعل يترد الى قول الامراء
انت طالق في ثلثة ايام قاضي خان اطلق بعد الثلث وعمر بن
كفلا في الحال قال القصب ابو جعفر وذكر الثلثة في اخر المطالب
في الثلثة لالت اخير الكفالة لانه لو سلم نفس المكفول في قبل الثلثة
يجبر الطالب على القبول كمن عليه ثوب لو عجل قبل حلول الاجل يجبر
الطالب على القبول والمراد ذكر في الاصل ان يصير كفلا
مطالبا بعد الثلثة وغيره من الشايع اخذوا بظاهر الكتاب و
قالوا لا يصير كفلا في الحال فاذا مضت الثلثة قبل تسليم النفس يصير كفلا
اذا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم وقال الامام الحنفي في قول
يطالب الكفيل في الثلثة ولا يطالب بعد هذا المشهور
الناس وعنه بن في رواية اخرى لو قال انما كفيل بنفس فلان
ثلثة ايام يصير كفلا في الحال واذا مضت الثلثة لا يبقى كفلا ولو
قال في ثلثة ايام يصير كفلا بعد الثلثة كما ذكر في الاصل وروي
ان الامام القصب كان يعجز عن الرواية يقول الحقيقه وذكر قاضي خان
في كتاب الدعوى ان القصب كان يقول في حق الرواية الثانية
وهذا المشهور يعرف الناس ولعل مراد القصب عرف اهل بلدته فقط
او الاشبه يعرف اهل المصارف في كل الاعصار انما هو الرواية الاولى
كما يشهد بذلك ما مر من قول الحنفي وادعاءه قال بعض الشايع
قالوا لو قال بغير فتم من فلان ثلثة ايام وروى ولم يمت حتى مضت الثلثة
يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج عن الكفالة وبه كان يفتي

الامام طهر

الامام طهر الدين ويحكمه عن جدي ولو قال انما كفيل بنفس فلان
اليوم اني عتق ايام يصير كفلا في الحال وبعد الثلثة لا يبقى كفلا
بالا اتفاق لانه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل
التأقيت ولو قال كفليت بنفس فلان الى عشرة ايام فامضت
فانما منها برني قال القصب لا يكون كفلا في العشرة ولا بعد ما كفيل
بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فغلب بالمطالب على فلان
اخر جاز استحقاقا وموقول لم لا يقاب وموقول من كفيل
الى شهر على انه برني بعد الشهر فهو كفلا والتوكيد في عشرة ايام
من سبته بمضيتها الاصح انه لا يثبت بقول الحقيقه كانه بحث من جدي
الاول ان قوله فهو كفلا غير مسلم لمخالفات لمارع عن م والقصب
والحاو في من انه لا يصير كفلا اصلا واحتمال كون كفلا خاتمة
بعيدا ولو كان كذلك لا يشير اليه في الخلاصة والخاتمة
ولم تعرض لغيرها الثاني ان قوله الاصح انه لا يثبت محل نظر
لانه وان ذكره صاحب الخلاصة ايضا كذلك لكن من قبل خمسة
اوراق نقلا عن **عنه** لو قال اشترى كذا اليوم فشره غدا فاصح
عدم جواز وموقول في قاضي خان وفي قاضي خان والله اعلم **عنه**
الحلال وفي ذمتنا افتوا في قوله انت على حرام وحلال كبر
حرام وهو حرام حلال من جاز من حرام ان طلاق بالاتفاق
وان لم ينو للعنف وكذا احلال الله على حرام وكذا احلال ازيد وحلال
وكذا احلال **النوازل** لصاحب الهداية لو قال حلال الله على
حرام او كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب
استحسانا ان ينوي غيره وقال المتأخرون يقع به الطلاق بانه
نقابة الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى ولهذا لا يخلف به الا
الرجال ولو علقه بفعل مستقبل ثم وجد الشرط فاحكم فيه مو
الطلاق لوله امرأة والا فالكفان قال ان فعلت كذا فاحلال
على حرام وقد كان فصله طلقتم امرأته ولو لم يكن له امرأة
فلا معنى عليه لانه من غير سب قال لامرأته ان تزوجت عليك

س

ما عشت فحلال الله على حرام ثم تزوج عليها يقع على كل من القديمة
والحديث تطلقه ثم اذا حلفت بهن الا لفاظ على فعل المستقبل
ففعلا وليست له امرأة لزمته الكفارة ولوله امرأة وقت البين
فما ت قبل الشرط او بانتهى بلاء عده ثم باشت الشرط فالكفارة تقي
الطلاق وقت تكلمه وان لم تكن امرأة وقت البين فتزوج امرأة
ثم باشت الشرط قبل تطلق المتزوجة وقبل لا وعليه الفتوى
كما يصح اضا في التحريم الى المرأة يصح اضا في الرجل لقوله
عليك حرام او حرمت نفسي عليك الا ان اضا في التحريم اليها يصح
بلا ذكر الزوج حتى لو قال حرمتك ونوى طلاقا او قال انت حرام لطلاق
وان لم يقل على و اضا في الرجل لا يصح بلا ذكر المرأة لقول حرمت
نفسى او انا حرام ولم يقل عليك ونوى طلاقا لا يقع و اضا في
البيونة على هذا الفصل **خاص** قال في غير حال مذكر الطلاق
انت على حرام ان نوى الطلاق فباين وان لم تكن ثلث وان
ثنتين لا تصح الا في الامة وان نوى طلاقا راعى عند حرس
وان نوى بيبس او لم ينو فهو ايلاد وان نوى الكذب فكذب
في خلاص الرواية وعلى هذا القول حرمتك على وانت محرمة على او
حرام على او لم يقل على في كل ذلك وقال انا عليك حرام وانا عليك
محرمة او حرمت نفسي عليك لكن بشرط قوله عليك في تحريم نفسه حتى
لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا
في البيونة بخلاف تحريم نفسها وبها جواب المتقدمين اما عند ابى بكر
الاسكاف وابى بكر بن حبيب فطلاق بلاية **فاضي** قال كل
حل على حرام او قال حلال الله او قال حلال المسلمين وله امرأة ولم ينو
شيئا اختلفوا فيه قال المشايخ الامام محمد بن الفضل والفقهاء ابو جعفر
وابو بكر الاسكاف وابو بكر بن سعيد بين امرأة بتطبيقه وان نوى ثلثا
فثلث وان قال لم اؤ الطلاق لا يصدق وقت لانه صار عرفا
ولهذا لا يخلف به الا الرجل **خاص** قال كل حلال على حرام او حرمة
مراحمك است بر من حرام في الفتاوى الصغرى لا بد من النية قال

الحيط

الحيط فان نوى البين او لم ينو شئ كان مبنا ويصرف الى الطعام
والشراب ولا تدخل فيه امرأة الابلية استحا كما يقال ثم وعين شيخ
يخبر انه تدخل امراته بلاية ثم على قول من اذا نوى امرأة حتى دخلت
فبلاية لا يخرج الطعام والشراب من البين فيجوز ان يذوق ذلك وجدوا
شاول شيئا من طعام او شراب حنث وانقص حكمه حتى لو قرب المرأة
بعد ذلك لا يحنث ولو نوى الطعام والشراب فهو على ما نوى ولو قال
حلال الله على حرام يكون طلاقا بلاية سواء صحح وان اختلف فيه
المشايخ ومن قال القاضي الامام الاسناد ولا يصدق على ترك النية الكل
الا في قوله من حرام كرهه است خدامي بر من حرام وفي الفتاوى لو قال
حلال الله على حرام فان كانت له امرأة واحدة فقد ذكرناه ولو كانت له
اربعة نسوة طلقت كل واحدة بتطبيقه بلاية وبهذا بخلاف الصحيح فان من
قال مرا في طالق وله امرأتان او اكثر يقع واحدة وعليه البيان وان لم يكن
له امرأة يلزمه الكفارة وفي فتاوى النسبي لا شئ عليه اذا حنث ولوله اربع
نسوة حكمي فتوى شمس الاسلام الماورجندى والامام مسعود الكاشغري
ان يقع طلاق على واحدة منهم في البياين وسوالا شيخنا
شيخ الاسلام السبكي في منع للمفتي ان يتطرق في سؤال السائل في كل
موضع بشرط النية ان قال قلت كذا هل يقع بيبس نعم ان نوى
وان قال لم يقع بيبس يقع واحدة ولا يتعرض للنية وان حنث قال
حلال الله على حرام وله امرأتان تبين احدهما والبيان لانه
مبهم ولو قال من حرام است راسيت كبر من حرام كذا اربع
بن جميعا او قوله من حرام راسيت كل فيجعل الكل **فاضي** قال لها انت
على حرام وعند الحرام طلاق الا ان لم ينو الطلاق تطلق لانه لما كان
طلاقا عنده كان نوايا به الطلاق ولو قال لبيس ان فعلت كذا
فانت امي ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شئ قال لها انت على
حرام الف مرة يقع به واحدة **فاضي** ان قال لها اذبي الف مرة
ينوى به الطلاق طلقت ثلثا **فاضي** من ار حلال بر من حرام ان
فعلت كذا يقع واحدة لو فعله وقال لها فلان كذا كردي فأنكرته فقال

المرودة في توطأ طلاق نطق باقرار الزوج ولو حلفت انها لم تفعل
فصل قال لها حلال بر من حرام كذا زاد وكنتم نيسيت فقالت نيسيت
تطلق لانها تصدق كما في الجحش وقال غيره لا تصدق قال ثلث
مرات حلال بر من حرام ان فعلت كذا ثم فعلت تطلق بثلاث قال
لا حرام في زن حرام فقال لك هذا اقرار بالحرم **باب** لو قال لامرأته
انا منك طالق فليس بشئ وان نوى طلاقا ولو قال انا منك
باين او عليك حرام فهي طالق **باب** لو قال لها انت علي حرام او
حرامك او قال انا عليك حرام او حرم ان نوى طلاقا فطلاق و
ان لم ينو شيئا فهو بمنزلة **فصل** قلت لزوجه انت علي حرام او
فالت انا عليك كان ميتا وان لم ينو كذا في جانب الزوج حتى لو
كنت زوجه خشت ويلزمها الكفارة **الفصل السادس والعشرون**
في تصرفات الاب والوصي والقاضي والمتولي والمأمورين
كمضارب ووكيل ونحوه وفيمن يحمل عنه الغبن ومن لا يحمل يقول
الحق وقد اخذت ذكر مسائل تصرفات الوكيل والملك والمالك
الى فصل الاحكامات فاذا ذكرنا هناك مفصلة ان شاء الله تعالى
فلينظر هناك **باب** لو نصب القاضي وصيا في تركه ايتام وممن في
ولايت لا التركة او بالعكس او بعض التركة في ولايته لا بعضها
فيل صح نصب على كل حال ويصير النظام والاستعداد فيصير
وصيا في جميع التركة ايتاما كانت وقيل يصير وصيا فيما في ولايته
من التركة لا في خيرة وقيل بشرط صحة النصب كون التيمم في ولايته
ولو نصب متوليا في وقف ولم يوافق والموقوف عليه ولاية
قبل صح النصب لو وقعت المطالبة في مجلسه وقبل للصحة
لو كان الموقوف عليه في ولايته بان كان طلب العلم او باط
او مسجد في مصره لا الوقف قبل بغير النظام والاستعداد وقيل
بغيره لو كان الموقوف عليه خاضعا لارث **باب** القاضي لو نصب
الوصي نظريا ان يشهد واعف القاضي ان فلانا مات ولم ينصب
وصيا لان النصب من القاضي انما يجوز اذا لم يكن وصي من جهة

المس

الميت **باب** القاضي لا يملك نصب وصي ومتول اذا كان في ذكر
التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في مشنونه ونظيره
مسئلة استخلاف القاضي من قاضي سمرقند نصب قضاة في
وقف بخارا والمدعي عليه بسمقند صح المدعي والرجل **باب** القاضي
ان يبيع مال المديون تحت ضمانا لا عند **باب** الولاية في مال الصغير للاب
والابن والوصي ثم وصي وصي ولو بعد فلو مات الاب ولم يوص
فالولاية لاب الاب ثم وصي ثم وصي وصي وان لم يكن فالقاضي
وصي القاضي ولكل من هؤلاء ولاية التجار بالمعروف في مال التيمم
ولا ولاية الاجان في نفس ومال ومنقول وعقار وعقد وامثل العقدة
او يفتن ببيع صح لا يفتن ولا يتوقف على الاجان بعد بلوغه
لانه عقد لا يجزئه حال العقد وكذا اشتر اعم لليتيم صح بغير تيمم
ولو فاشا نقض عليه لا عليه ولو بلغ في من الاجان فلو كان النفس
تجربة ابطال او امضى ولا على المالك فلا خير له وليس له فتح بيع نقد عليه
في صفة **باب** قيل انما يجوز اجارة تيمم لو باجر المثل لا باقل
منه والصحيح جواز ولو باقل وللأب ان يغير ولده الصغير بختم
استادته لتعلم الحرفة لا لو بخلاف ذلك ذلك للوصي اذ ان مال
التيمة وللأب ايضا ذلك عند بعض المشايخ استخانا لا عند
عائتهم قبا ولواجره الاب او الجدة او الوصي صح اذ لهم
استعماله بما عوض بطريق التهذيب والرياضة فبالعوض
اولى ولم يجز اجان غيرهم مع وجود احد منهم فلم يكن فاجره
ذوهم محرم موبى في حجرة صح ولو في حجرة فاجره اقرب كما لو
له ام وكلمة وكسوف في حجرة امه صح عن رسول الله
ولمن اجر قبض اجرة وليس له ان ينفقها عليه لانها مال الصغير وليس
لغيره ابيه وجد وصيهما التصرف في ماله وكذا الوصي له
فلن يوتي حجرة قبضه ولا انفاق عليه لامر ولا بيب وجد وصيهما
اجان قد وسار امره لا لغيرهم ولو في حجرة لأمه وعقار الحسن
المستأخرون ان يوجروا في وقف وان ينفقوا بالابر من التصرف

باب القاضي لا ولاية له في مال الصغير والصغيرة ولو اوصى الى ابنته كذا
اذ كان الزوج وليا في ملكه مع

الا اذا كان له اجرة فياكل بقدر ما **ص** ربح الاب او الوصي مال
اليتم من نفسه **ص** استحباتنا والقياس ان لا يجوز وهو قول
قاضي ان الطاهر ان للاب والوصي ان يربهن بدين نف مال الصغير
استحبنا وفي القياس ليس لهما ذلك **ص** وعندنا ان الربيعين
كل منهما قد اذن لهما ما وعان فيما اذا اذناهما والاب والابدا
ص يضمنان كل الربيعين **ص** لو ربح الوصي مال من اليتيم او ربح مال
اليتم من نفسه لم يجر للاب جاز ذلك ولو استدان الوصي حاجة
اليتم ورغب في شئ اليتم خرج اذ فيه قضاء دينه وهو ملكه
لا يبيع الاب غاصبا باخذ مال ولده وله اخذه بلا شئ الوصي جازا
فلو اخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا التفتة بلا حاجة **ص** لا ينبغي للقاضي
ان يبيع عقارا لفقود ولا مالا يفتد به في التفتة ولا في غيره
وله بيع كسر الفسار وضرب غنم في التفتة الا قارب وانا يبيعهم
انفقناهم فاجعوا على المنع في عقاره ولو منقول غير حبس حقهم
اجعوا على منع غير الاب وصح للاب بيع منقول ابنه الكبير الغائب
للتفتة عند جلاءه والام لا يبيع الا قارب في هذا واجمعوا على ان
للاب بيع عقار ولده الصغير في التفتة **ص** بيع الاب
الزيادة على التفتة من منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عندنا ايضا
ويمكن بيعه لغيره في التفتة وذكره انه لا يملك ولو ربح الوصي
لدين الميت بعض التركة عند بعض الغرماء لم يجر للاب ابطال حق غيره
فلو كان الغريم واحدا **ص** لو وصي ببيع العقار يبيع بالوفاء ويل
لا ولو انفق وصي الوصي مال اليتيم ثم استقرض وانفق عليه
لا يطالبه بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وانفق على الصبي
لا يرجع عليه بعد بلوغه **ص** زرع الوصي بذر اليتيم وشهد عند
زرعه انه يستقرض بذره واستاجر الارض لنفسه فلو خسر اليتيم
فلا اجرة له والزرع للوصي ولو كان الزرع خيرا جعل الزرع
لليتم ولو استقرض بذره وزرعه في ارض نفسه فالزرع للوصي
وصدق انه زرعه لنفسه وكذا زرعه بذر نفسه في ارض اليتيم

لهذا

لو زرعه بذر اليتيم في ارض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق انه زرعه
لنفسه **ص** لم يجر للوصي اخذ ارض اليتيم من ارضه ولو البذر
لليتم ولو للوصي جاز **ص** جاز اخذه من ارضه لغيره وبشهاد
عند العقد اخذه من ارضه **ص** ليس للوصي في هذا الزمان اخذ
مال اليتيم مضاربة ولا للتولي ان يزرع في ارض الوصي **ص** لا
يضمن الوصي خلط ماله بمال اليتيم **ص** للوصي خلط طعامه
بطعامه وبما ياكل بالمعروف **ص** لم يجر بيع القاضي مال من يتيمة وكذا
عكس **ص** عدم جاز بيع مال اليتيم من نفسه بمحول على قول
اما على قول **ص** فيبيح ان يكون **ص** ذكر في موضع منه ان يكون له
حتى لو رفع الي قاض اخر نظر فلو خسر اليتيم اجازة **ص** وكذا لا
يجوز للقاضي تزويج اليتيمة من نفسه او من ابنه وشريكه
وصيته او باع من اليتيم وقيل وصيته جاز ولو كان الوصي من جهة
هذا القاضي **ص** جاز بيع القاضي مال احد اليتيمين من الآخر
لا يبيع الوصي ارضا غائبة جاز للاب واللاقاضي بيع مال احد
الصغيرين من الآخر **ص** جاز للاب ذلك لا لو كيد ولو وكل بذلك
وكيلين جاز **ص** للاب شراء مال طفله لنفسه بغير سبيل لا
بفاحش ولم يجر للوصي ولو عطل قيمته ولو بالكثر جاز الا عند
الاب كالملة في ذلك **ص** جاز للوصي ذلك لو خسر ونفسه لم يجر ان يشتر
بمئة عشرة مائة او عشرة او يبيع منه بعشرة مائة او يبيعه
عشرة ويغني **ص** وصح للوصي بيع عقار اليتيم بمثل قيمته ونفقة بانه
لا يجوز الا بضعف قيمته او لفورة **ص** قاضي الوصي الاب يبيع كل
شئ من التركة من متاع وعروض وعقار ولو كان الورثة صغارا
والضرورة البيع وهذا عند التلف واما عند المتأخرين فلا يجوز له
بيع العقار الا لفورة ويبيح ان يكون على الميت الا وفادله الا ثمنها
او يكون له وصية برسالة يحتاج في تنفيذها الى ثمنها او يحتاج
الصغير الى ثمنها او يكون بيعها خيرا لليتيم ويبيح ان يبيع احد
في شئها بضعف القيمة **ص** خلاصة عشرة عشر **ص** قاضي

على فقراء غير تاضين ولو اوصي لفقراءها بكذا فاعطى الوصي فقرا
غير تاضين عندس وقال يضمن **في المضارب** بملك تاضين
وتأجيل والاقلان والموت والاباء والخط ويضمن لرب المال لو خطا
اخر او قبض فان لم يكن فيه ربح صح خطه وتأخيرته وقبضه اذ ملكه
ولو ربح جاز قبضه ونحو خطه في حصته وملكه هذا كله لا تنهار
من امور التجارة وقد ان فيها وتأخيرت المال لم يجر عندس وعندس
صح في حصته وهذا لا خلاف في دين بين اثنين اخر احدهما واذا
شركي عنان فلو اقر العاقد صح ولو اقر الاخر فلو كانا كل منهما
اصاحبه اعطى يرك صح تأخيرته والا لم يجر عندس مطلقا وعندس
صح في حصته فقط لهما امة باعها احدهما بدون شركه ثم خط البائع
من الثمن واخر صح ويضمن حصته شركه وعندس لم يصح في
حصته شركه وغدا البائع صح خطه في حصته لا في حق شركه ولم يصح
تأخيرته اصلا عندس وعندس باعها فاشرك الاخص وشرك العنان
واذا انان في العنان اذا اقر لم يضمن لانه من التجارة اما الاخص فاما
يبع وكالتفكه في حق شركه حكم الوكيل والثن لما روي صح تأخير
واقالته وجوانته وخط يقر الحب ولا غيب لم يجر بما نال المكاتب
في بيع الوكيل يبيع بملكه ان يقره مع من لا يقبل شهادته
له عندس دور وهم اصل وفتره وزوج وزوجه سيد لجهده
وشركه فيما يشتر كانه **في بيع الوكيل** قالوا هذا ان يطلق الموكل
اما ان يطلق بان قال له مع من شئت فبند جاذبه لهم بمن القينة
في بيع الوكيل وقالوا يجوز بيعه بمن القينة الامن عبده او مكانه ببيع الوكيل
الوكيل ممن لا يقبل شهادته له بالكر من قيمته صح وفاقا لا يقبل فاش
وفاقا ولو يقبل يبيع صح عندس لا عندس ولو يقبله فقيه عن ح
روايتان **في بيع الوكيل** ان لا يجوز للمضارب كالكوكل فيما اكر
البيع والشراء الا ان له لو بقيته جاز عندس ايضا بانفسه روايات عنه
وعايد الخلف الا جازة والصرف والتسم ونحو ما يبيع
الوكيل من نفسه او طفله او قننه لم يجر ولو اكره موكله او اجاز ما صح

والا لولا لولده ولا الرقة لزوجها ولا الزوج لاولاده ولا العبد لسيده ولا الولد لجدده ولا الاب لجدده استأجره مع

ولو اكره

ولو اكره يبيع من ابويه او ولد البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة
او ممن لا يقبل شهادته و اجاز جاز **في بيع الوكيل** كالمضارب
فيما يجمل فيه العين البسيطة انما يقبله بانفسه اتم اذ اقره
فلا يبيع فيه القدر البسيط من الكفاية على توب **في بيع الوكيل** لا يمنع المساواة
قد لا يجره ولو اكره يبيع ولا يقال ان قدر له ثم عفو والزيادة لا تبطله
فحقه ان العفو مقيد بانفسه البسيط **في بيع الوكيل** متول باع مال الوقف او اقر
ممن لا يقبل شهادته له لم يجر عندس وكذا الوصي وقيل الوصي بغير
وفيه متول اقر دار الوقف من ابنة البالغ او اب له لم يجر عندس الا
بالكر من اقر المثل كبيع الوصي او بقرمته صح عندس ولو اقره البني
صح عندس **في بيع الوكيل** الاب مال طفله ثم اوصى عبدا لا يبيع مع
هذا اذا اقر يقبض عن المثل واشهد عليه في الصلوات ولو لم يقر ولم
يشهد اذ قال يمت ولم اعلم العين او علمته ولم اعلم ان العين لا
يجوز بيعه وفي محل اخر اذا عين الاب فاحشا فاما كبيع فيما
عن الصبي يدعي على المشتري ولا يبيع دعوى الاب ولو اقره
الابن بعد موته والمشتري انكر العين بحكم الحال ان لم تكن للمدة
قد ما تبدل فيه السعر والاب يقره المشتري ولو اقره ما قبلت الزيادة
في بيع الوكيل اب سلم مال طفله قبل قبض ثمنه لا يبيع ثمنه خلاف
تسليم الصغير في باب النكاح **في بيع الوكيل** ان يوطن كل ما جاز ان
يعلم نفسه فلو بلغ قبل عد الوكيل ليس له ان يعمل ويموت الصبي
ينحل الوكيل **في بيع الوكيل** ان يوطن غيره في كل شيء وان يوصي الي
غيره لانه لو صح وليس له ان يقبل غيره بمقامه في حياته الا اذا
فوض اليه على سبيل العوم ولو انفق على الوقف من مال نفسه
يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو عمل
في الوقف بلا امر جاز قياسا على المضاربة ويقضي بعد ذلك لا يصح
موجرا او مستأجرا صح لو اكره ما لم يكن ان يعمل فيه **في بيع الوكيل** اوصى
او متول ان انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البني والوقف
ليس له ذلك لانه يدعي دين نفسه من مال البني والوقف فلا يبيع بغير

لو اكره يبيع من ابويه او ولد البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة او ممن لا يقبل شهادته و اجاز جاز في بيع الوكيل كالمضارب فيما يجمل فيه العين البسيطة انما يقبله بانفسه اتم اذ اقره فلا يبيع فيه القدر البسيط من الكفاية على توب في بيع الوكيل لا يمنع المساواة قد لا يجره ولو اكره يبيع ولا يقال ان قدر له ثم عفو والزيادة لا تبطله فحقه ان العفو مقيد بانفسه البسيط في بيع الوكيل متول باع مال الوقف او اقر ممن لا يقبل شهادته له لم يجر عندس وكذا الوصي وقيل الوصي بغير وفيه متول اقر دار الوقف من ابنة البالغ او اب له لم يجر عندس الا بالكر من اقر المثل كبيع الوصي او بقرمته صح عندس ولو اقره البني صح عندس في بيع الوكيل الاب مال طفله ثم اوصى عبدا لا يبيع مع هذا اذا اقر يقبض عن المثل واشهد عليه في الصلوات ولو لم يقر ولم يشهد اذ قال يمت ولم اعلم العين او علمته ولم اعلم ان العين لا يجوز بيعه وفي محل اخر اذا عين الاب فاحشا فاما كبيع فيما عن الصبي يدعي على المشتري ولا يبيع دعوى الاب ولو اقره الابن بعد موته والمشتري انكر العين بحكم الحال ان لم تكن للمدة قد ما تبدل فيه السعر والاب يقره المشتري ولو اقره ما قبلت الزيادة في بيع الوكيل اب سلم مال طفله قبل قبض ثمنه لا يبيع ثمنه خلاف تسليم الصغير في باب النكاح في بيع الوكيل ان يوطن كل ما جاز ان يعلم نفسه فلو بلغ قبل عد الوكيل ليس له ان يعمل ويموت الصبي ينحل الوكيل في بيع الوكيل ان يوطن غيره في كل شيء وان يوصي الي غيره لانه لو صح وليس له ان يقبل غيره بمقامه في حياته الا اذا فوض اليه على سبيل العوم ولو انفق على الوقف من مال نفسه يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو عمل في الوقف بلا امر جاز قياسا على المضاربة ويقضي بعد ذلك لا يصح موجرا او مستأجرا صح لو اكره ما لم يكن ان يعمل فيه في بيع الوكيل اوصى او متول ان انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البني والوقف ليس له ذلك لانه يدعي دين نفسه من مال البني والوقف فلا يبيع بغير

لو اكره يبيع من ابويه او ولد البائع او زوجته لو كان الوكيل امرأة او ممن لا يقبل شهادته و اجاز جاز في بيع الوكيل كالمضارب فيما يجمل فيه العين البسيطة انما يقبله بانفسه اتم اذ اقره فلا يبيع فيه القدر البسيط من الكفاية على توب في بيع الوكيل لا يمنع المساواة قد لا يجره ولو اكره يبيع ولا يقال ان قدر له ثم عفو والزيادة لا تبطله فحقه ان العفو مقيد بانفسه البسيط في بيع الوكيل متول باع مال الوقف او اقر ممن لا يقبل شهادته له لم يجر عندس وكذا الوصي وقيل الوصي بغير وفيه متول اقر دار الوقف من ابنة البالغ او اب له لم يجر عندس الا بالكر من اقر المثل كبيع الوصي او بقرمته صح عندس ولو اقره البني صح عندس في بيع الوكيل الاب مال طفله ثم اوصى عبدا لا يبيع مع هذا اذا اقر يقبض عن المثل واشهد عليه في الصلوات ولو لم يقر ولم يشهد اذ قال يمت ولم اعلم العين او علمته ولم اعلم ان العين لا يجوز بيعه وفي محل اخر اذا عين الاب فاحشا فاما كبيع فيما عن الصبي يدعي على المشتري ولا يبيع دعوى الاب ولو اقره الابن بعد موته والمشتري انكر العين بحكم الحال ان لم تكن للمدة قد ما تبدل فيه السعر والاب يقره المشتري ولو اقره ما قبلت الزيادة في بيع الوكيل اب سلم مال طفله قبل قبض ثمنه لا يبيع ثمنه خلاف تسليم الصغير في باب النكاح في بيع الوكيل ان يوطن كل ما جاز ان يعلم نفسه فلو بلغ قبل عد الوكيل ليس له ان يعمل ويموت الصبي ينحل الوكيل في بيع الوكيل ان يوطن غيره في كل شيء وان يوصي الي غيره لانه لو صح وليس له ان يقبل غيره بمقامه في حياته الا اذا فوض اليه على سبيل العوم ولو انفق على الوقف من مال نفسه يرجع ولم يشترط الاشهاد كوصي من رجع لو شرط والا فلا ولو عمل في الوقف بلا امر جاز قياسا على المضاربة ويقضي بعد ذلك لا يصح موجرا او مستأجرا صح لو اكره ما لم يكن ان يعمل فيه في بيع الوكيل اوصى او متول ان انفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال البني والوقف ليس له ذلك لانه يدعي دين نفسه من مال البني والوقف فلا يبيع بغير

يبدأ الوصي من مال نفسه فلو أدى من مال اليتيم أو الوقف فلو أدى
 نفقة المثل في تلك المدة صدق **الملتقط** لو أنفق على الملتقط ما
 القاضيه فقال انفقته كذا وذلك نفقة مثلهما وكذا رب الذاب في جلد
 انفاقه عليه باصدق بيمينه على العلم أو الواجب بدعي عليه وبها وهو ينكر
 بخلاف وصي قال انفقته من مالي على اليتيم وهو نفقة مثل صدق
 الوصي بيمينه لأنه اجاب بدعي صرف الامانة الى موضعها **متول** تلف
 مال الوقف أو صرفه في عمارة ليس بغيره لو وقف ثم وضع مثله في
 لم يبرأ أو الواجب لا يصح مملكا ومثلها ولو نصب لغيره ثم يرفع
 اليه يبرأ ولو خلط المتولي مال بمال الوقف لم يضمن **في القاضيه** لو خلط
 مال وصي بمال لم يضمن وكذا استسار خلط مال رجل بمال آخر ولو
 مال ضمن ويضمن ان يكون المتولي كذلك ولا يضمن الوصي بموت جده أو لوالده
 خلط بماله ضمن ويضمن الاب لو مات بماله أو جده لم يضمن الوصي بموت جده أو لوالده
 والقبول الثاني اصح من الاول ليس اوفي حالا من الوصي فيبني الحاديه على
 والقبول الثاني اصح من الاول ليس اوفي حالا من الوصي فيبني الحاديه على
 الى قوله ولو أدى من مال اليتيم في بيته ومات بماله ضمن لأنه متول
 الايداع **في الامانات** تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في تلك متول
 قبض بعض غلات الوقف ومات من غير بيان وسلمان اودع بعض غلات
 عند غار ومات ولم يبين عند من اودع وقاض اودع مال بيمينه لم يضمن
 ولم يبين عند من اودع **اجل المتولي** دار من المتولي في عليه جازا
 بملك رقبته ولو لم يجر للمتولي من الوقف ولو اذن المتولي لغيره
 ان يخدم المسير وقطع له الام وجعل اجرة المثل جازا وليس للمناظ
 على المتولي ان ينصرف في مال الوقف **في الامانة** المتولي الا في لو استأجر من
 حساب فالاجر يجب في مال الوقف **في الامانة** المتولي لغيره مصلح الوقف
 المختار ان يرفع الام الى القاضيه ليلامر **في الامانة** المتولي لغيره مصلح الوقف
 لبعده فيستدين نفسه وقيل يصح بل ارفع ولو امكن الرفع
 ينبغي ان يكون الاستدانة على الصبي كالمتولي **في الامانة** المتولي لغيره مصلح الوقف
 جاز وكذا لو اقر به **متول** يني في عرصه الوقف فهو لوصي نفسه

ينزل حقه من خالصه لو خلط المتول
 في الغنائم العرف في حاجه السجود والدفع الى الحاكم انما هو في القينة ولو اذن القاضيه
 للغير في خلط مال الوقف بانه يضمن عليه جازا لا يضمن وفيها العيب
 في وقف الناصر اذا اجره الواقف اوقفه او وصى القاضيه او امينه وقال
 العطف فصدحت او صرفتها على المتولي عليهم ونكروا فالمتول مع يمينه

استأجر المتولي رقبته حابه
 فالاجرة ماله

مال نفسه

بمال نفسه والشاهد عليه ولا فله للوقف بخلاف اجنبي بني بمال
 نفسه ولم يذكر شيئا فهو لوصي **ارض** وقف منقضية ببيوت الميراث
 الناس في استيجار بيوتها ويكون غلتها فوق غلة زرع وشجر فلهما
 ان يبنى فيها بيوتها ويواجرها او يهدا الاستبدال انفع للفقراء وبيع
 غلة المسجد باذن الجماعة بلا اذن القاضيه يجوز قال المتقدمون
 الاولي باذن القاضيه قال المتأخرون الاولي بلا اذنه لغلبة الطمع
 في هذا الزمان **في الامانة** لا ينبغي للقاضيه عزل وصي الميت لو عدل
 كافيا ولو غير عدل يعزل ويضرب غيره ولو عدل لا غير كاف في بخله
 بل يضمن البه كافي ولو عدل يعزل وكذا الوصي العدل الكافي
 يعزل كذا ذكر الامام خواجه زاده وعند بعض المشايخ لا يعزل
 العدل الكافي يعزل القاضيه لأنه مشتار الميت فيكون مقتضا على القاضيه
 وذكروا القدر في ليس للقاضيه عزل وصي الميت ولا ان يعزل اليه
 غيره اما لو ظهر منه خيانة او كان فاسقا سقرا فابالشرع يعزل ويضرب
 غيره ولو عدل لا غير كاف يضمن اليه غيره ويكفي في الاصل والطمع وبني
 في شره ولم يذكر انه لو عزل بهل يعزل قال الامام الفقيه اذا جرح
 الوصي عن الوصاية فملكها في عزله وفي محل آخر من المال في وصي
 جرح فاقام الحاكم وصيته اتم لا يعزل الا في المقتضى فيضمن ثمان الى الاول
 وان اقام آخر مقام الاول يعزل الاول او الثاني لا يقوم مقام الاول
 الا بعد عزل الاول وللقاضيه عزل الوصي العاجز كذا يضيح
 مال الميت ليس للقاضيه عزل الوصي العدل الكافي فان عزله
 كان ظالما انما يحكي في المحيط واختلصوا في صوته عزله والاكثر على القاضيه
 كي ذكره ابن الشحنة **وصي** الاب لو عدل كافيا لا ينبغي للقاضيه
 ان يعزله فلو عزله قيل يعزل قال صاحب جامع الفصولين القاضيه
 عندي انه لا يعزل كوصي وهو كشافه بنفس من القاضيه فكيف
 يعزله **وصي** ان يفتي به لفساد قضاء الزمان يقول الفقيه اذا جاز
 في افاذ يقول ويمنع من الكثرة او يمنع فيما قبل يقول عندي انه لا يفسد
 بما ذكره وليس كذلك بل هو مختار كثير من السلف واللفظ يجب

فيما ذكره

ان كيف لم يظفر المثلث والالت منع كونه في التتبع غابة الغابات
ولو كافيا لا عدل بعزل ولو عدلا غير كاف يقيم اليه كافيا ولو لم يظفر
تبدل الوصي ولا القم الا اذا كان في يد المبيع **درع** نص القاض
وصيا امين كافيا لم ينعزل بعزل القاض اياه لانه استغفال بالانقيد
الا ان يكون عدلا فيعزل وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف فتم اليه
كافيا وينعزل بعزل اياه **بدايه** من اوصى الي عاقر عن الوصاية
ضم اليه القاض غير ولو شك في اليه الوصي ذلك لا يجنبه حتى يعرف
ذلك حقيقة او الشك في قد يكذب تحقيرا على نفسه فان ظهر له غيره
اصلا استبدل به وكذا الوصي الورثة او بعضهم عن وصي الميت
الي القاض لا ينبغي ان يعزل حتى يظهر له منه خيانة **سبابة** القاض
اذا اتهم الوصي لا يعزل عند بل يقيم اليه اخر وقال سن يعزل
عنه الفتوى القاض لا يعزل وصي الميت الا في ثلث فيما اذا
ظهر خيانتة او تقرب مالا يجوز علما محضارا او ادعي دينا على
الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول ان اتان شر الميت
او عزالتك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة
منقطة او اقر له من الدين بقول الطهيري **بدايه** لصاحب
العرل خمسة لثلاثة كما ذكر **سبابة** بيع اب ووصي ومضارب
صح بعين بسير فاحش وذكر انهما لا يعفي في مسئلتين احداهما
لو باع في مرض موته وثانيهما رتب المال لو باع مال المضاربة
قبل ظهور الرجوع ومبايل يعفي فيها الفاحش عند لا عند
سواء الوكيل بشر او بشي بعبه والوكيل ببيع مطلق وصي وقن
اذن لهما ومكاتب ومسئل لا يعفي فيها البسير عند خلاف لهما
وهي ما اذا باع من قنة المأذون المدون بسير العين بفسد البيع
عند خلاف لهما **لو** وكذا بشر بشي لا يعفي ولم يستعمل في البيع
فيه عين بسير ولو عين او بشي غنما قبل يتحل البسير وقبل لا
سبابة يتحل البسير الا في ست مسائل وكييل باع من قن نفسه
او ممن لا يقبل شهادته قبل جاز بقدر قيمته عند وقبل لا

الثانية رتب المال باع مال المضاربة الثالثة الغاصب ضمن
مع بيمينه ثم ظهر قيمته اكثر بسير فلما ملك اخذ المصوب الرابعة
او وصي يملك مال باع الوصي في مرض موته شيئا بعين بسير
فانه يدخل في ثلث مال الحامس ببيع مريض مستغفرا بدين
خمس او يترك المشتري تمام القيمة **خ** السادسة ببيع المريض
من وارثه ولو باع وارث صحيح من ماله لمريض او شرى منه
بقيمة او بعين بسير لم يخر عند ذلك خلاف في القيمة انما يسير
الغبن فلا يجوز اجماعا لانه لو صبه فلم يخر وان قلت وصي الميت لو
عقد مع وارث الميت بمثل القيمة فعلى هذا الخلاف **ط** والاصل ان
وكيل البيع صح عقده عند ولو فحش غبنه لا عند بهما الا بسير
كشرا وعليه المأذون كمكاتب وقن وصي والمضارب والمفاوض و
شريك العنان يجوز بيعهم بعين فاحش عند لا عند بهما ولو شرى
بعين بسير وبغير التقدير نفذ شرأهم على انفسهم وانا الاولياء
كاب ووصي وقاض فلهم البيع بعين بسير لا بفاحش وكذا شرأهم
ولو شرى مضارب او مفاوض او شريك عنان بعين فاحش
صار مخالفا قال له اعل برائك او لم يقل ونفذ عليه وبسيرة الحياة
جاز في اربعة مأذون مديون باع من مولاه الثاني مريض مديون
وانما صبه بعد موته فلو باع تركته لدية وجابي صح وهذا من اعجب
المسائل الخلف بملك مالا بملك الاصل الثالث ببيع رتب المال مال
المضاربة الرابع مريض باع من وارثه لم يخر عند اصلا وعند بهما
بما احبابة لهما **سبابة** بيع المضارب ممن لا يجوز شهادته له بمسألة
فيلزم لم يخر الوصي لو باع من مولاه ولو بمثل قيمته بخلاف الوكيل
عند لان مبني المضاربة والوصاية على العجوم بفتح البيع بالمحقق
التممة وبني الوكالة على الحصة **سبابة** يقبل قول الوصي فيما لا
بلاينة الا فيما ادعي قضا ودين الميت او ادعي ان البسير بملك
مال آخر فرفع ضمانا او ادعي انه ادعي جعل عبده الا ان من غير اجازة
او ادعي انه ادعي خراج ارضه في وقت لا تصد الزرعة او ادعي الاثفا

على محرم البنيهم او ادعى انه اذن للبنيهم في التجارة وان كان كسبه ويؤمن فقضايا
عنه او ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة مال البنيهم واراد الرجوع
او ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماله او ادعى فدا عبده الى ابي او ادعى
قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها او ادعى انه
زوج البنيهم امرأة ودفع مهرها من ماله هي صبيته الثانية عشر
التجر ورعي ثم ادعى انه كان مضاربا قال الثاني والاضابط هو الكل
شيئ كان الوحي مستطاعا عليه فانه يصدر فيه وما خلا الوحي القاضية
كوصي الميت الا في مسائل الاول الوحي الميت ان يبيع من نفسه
ويشتري لنفسه لو فيه نفع ظاهر للبنيهم عند خلوها من خلاف وصي
القاضية لانه لو كسبه ويؤلف لا يبعد لنفسه الثانية اذا حقت القاضية فحققت
بخلاف وصي الميت الثالثة اذا باع من لا يقبل شهادته لا يبيع
بخلاف وصي الميت وقيل بما سواه الرابعة الوحي الميت ان يوجره
الصغير لتعلم القصة بخلاف وصي القاضية الخامسة للقاضية ان يوجره
دون عزل وصي الميت اذا كان عدلا كافيا وفيه خلاف الثالث
بملك وصي القاضية القبض الا باذن جدي من القاضية بعد الايصار
بخلاف وصي الميت البتة لا يعلل من القاضية عن بعض التفقات والا
يعلل من الميت وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدم التامية وصي
القاضية اذا جعل وصيا عند موته لا يبيع الثاني وصي بخلاف وصي الميت
وصي القاضية لو صبه اذا كانت الوصية عات الوحي لا يملك بيع
شئ من ثمنه من ثمن المثل الا فيما اوصى ببيع عبده من ثمنه فلا يملك
الوصي ان يضمن المثل الا فيما اوصى بالخط للوصي اطلاق غريم الميت من المثل
او معسر الا لو موثرا لا يملك القاضية التصرف في مال بنيهم مع وجود وصي
ولو كان منصوبا لا يضمن الوحي ما نفقه على وجهه ختان البنيهم اذا كان
لا اسراف فيه ومنهم من شرط اذن القاضية وقيل بضمن مطلقا
الغلام لو لم يكن ابوه حيا كالسبي لمن هو في حجره ان يعلمه الجارية لا يباع
بها قضي الوحي ودين الميت ثم ظهر من رقيقه اذ اقصى بامر القاضية
وصي الميت كالأب الثاني مسائل منها لا يجوز اقراره مال البنيهم ويجوز

اقرار الأب

اقرار الأب في رواية ومنها انه يشتري ويبيع لنفسه لو خير البنيهم
ولأب ذلك لو اضر للبنيهم ومنها لأب قضاء دينه من مال ولده
بخلاف الوحي ومنها لأب الاكل من مال ولده قدر الحاجة ولو وصي
قدر عمل ومنها لأب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوحي
ومنها ان عبارة الوحي لا تقوم مقام عبارتين فاذا باع او اشتري
لنفسه بشرط الجزئية فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الأب
ومنها لا يلي الاكساج بخلاف الأب ومنها لا يموت بخلاف الأب ومنها
لا يودي من ماله صدقة فطر البنيهم بخلاف الأب ومنها لا يستحق
بخلاف الأب واخاوية عشر لاحضانه له بخلاف الأب وفيه في فن
الفروا الفرق بين الوكيل والوصي ان الوكيل يملك عزل نفسه
لا الوحي بعد القبول ويشتري القبول في الوصاية لا الوكالة ويتقيد
الوكيل بما قبله الموكل بخلاف الوحي ولا يستحق الوكيل ابرة على
عمله بخلاف الوحي ولا يبيع الوكالة بعد الموت والوصاية تصح في
الوصاية وان لم يعلم بها الوحي بخلاف الوكالة ويشتري في الوحي
الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشتري في الوكيل الا العقل
واذا مات الوحي قبل تمام المقصود نصب القاضية غيره بخلاف
موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقصود للحفظ والقاضية
يعزل وصي الميت لحياته او ثمة بخلاف الوكيل الوحي اذا باع
شيئا من التركة فادعى المشتري انه مضى والابنة فانه يملك
على البتات بخلاف الوكيل فانه يملك على عدم العلم ولو اوصى
لفقراء اهل بلدة معينة فاعطى الوحي لاهل بلدة اخرى جاز في الاتح
ولو اوصى بالتصدق على فقراء الجحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم
من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه التركة لم يخر ولو قال ينفق
علي ان اتصدق على جسد فتصدق على غيره وفصل ذلك بنفسه ولو
امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور فهذا ما خالف فيه
الوكيل الوحي كقول القاضية لم يبيع جميع وجوده ما خلفه فيه كما عرفت وقد
ذكر في جامع الفصولين نقل عن ادعى انه وصي ميت فطلب

فجيبه وجه قول الحكم ان طلب في القليل
فقد رضى بغيره

لا يجيبه لانه متعنت في طلب الغير لنفسه والفاسد لا يستحل جمالا
يفيد وجه قول الجصاص ان ذلك كثير من الاثر اربعه والآخر
راض بغيره رضى ولو طلب ذو الكثر فقد طلب ان ينفع به غيره
فيجب كل واحد منهما والاصح قول الجصاص ان القاضيه بحسب عليه
ايصال الحق اليه مستحقه وفي طلب ذي الكثر ذلك ولا يلزمه ان
يجيبهم الي امره انفسهم وفي طلب ذي القليل ذلك يقول الجصاص
الظاهر ان قول الحاكم هو الاصح او هو الصحيح لانه ما ذكره الجصاص
متضمن للمظلم بذي القليل وما ذكره الجصاص متضمن للمظلم بذي
الكثر كما لا يخفى على متابعيهم **فيما قال** احد الورثة للقاتل
اجعل نصيب من الدارين والارضين في دار واحدة واخرى واحدة
وانني صابحة قال ج يقيم القاضيه كل دار واراض على حدة ولا
يجب نصيب احد الورثة كما اراد ذلك الوارث وقال الميراث في القاضيه
ان راي الجعيج والاول وان كانت الورثة في مصرين لا يجزى وفاقا
او الورثة المختلفه كاجناس مختلفه دارين رجلين في احد جايه
بناء دون الاخر فقال احدهما اجعل قيمة البناء بزارع من الارض
واخذ حق من ذراعان الدار وقال الاخر لا بل اجعل البناء بالدرهم
واعطيك حقتك في البناء من الدرهم فالاول اولى واحسن
يقول الحقير هذا يشترط ان الثاني في قبضي ان يكون جواز الوهبان
مقيدا بعنونه الشرعيه اذا الظاهر انه لو لم يرض طالب الدرعان
بالدرهم لا يجزى عليه والله اعلم قال لا تعاد القسمة بغير دعوي
احد الشركا الغلط فيها ولا يعاد ذرع شئ من ذلك ولا ساحة
ولا كيل ولا وزنه الا بجهة فان لم يكن له بينة واستخلف الزكاه
يخلفون رجاء المنكول ثم دعوي الغلط على وجهه منها ان يكون في
القدر بيان بقول حق النصف وقد اخذت الرية او الثلث وقال الميراث
لا يحقك الثلث وقد اخذته فيتم الفان وتعاد القسمة ومنها ان يكون
في القبض فبقوله احدهما لم يقبض حق وقال الاخر فيقبضها فاجاب
كثيرا ومنها ان في التريادة فيقول احدهما اخذت اكثر من حقتك فغلبت
يكون

الزيادة بعد

الزيادة بعد قبضته ويقول الاخر قبضت حقي وما اخذت الزيادة
فالقول للاخذ والزيادة لصاحبه ولا يتماثلان ولا تعاد القسمة
ومنها ان يكون بعد ما استشهد كل منهما على قبضته واستشهدا حقه
تماما ثم يقول احدهما حقي ما في يدك وحقت ما في يدي او يقول
قد قسمنا لكن اخذت انا بعض حقي دون بعضه لا يسمع دعواه
بعد الاستشهاد على الاستشهاد ومنها ان يكون في التقويم فيقول احدهما
قبضت اكثر مما قومتك ويكفر الاخر فلا يسمع ابنا قال الهلبي هذا اذا
كان الثفان وكثيرا يبرهن ان يسمع وقال القسمة ابو جعفر يسمع
اقتساما دارين واخذ كل منهما دارا فادعى احدهما غلطا ان له اكثر ارضا
في دارين في يد صاحبه فضلا في القسمة ويبرهن عليه يقض له
ذلك الترعان ولا تعاد القسمة وليس بهذا كدار واحدة قيل هذا
قول سمس واما عند القسمة فاسدة والداران بينهما نصيبان
اقتسموا ميراثا او غيرهم فظهر عن فاحش في القسمة ان كانت
بالقضاء تبطل وفاقا ولو بالتراضي اختلفوا فيه والصحيح انه كما
القضاء اقتساما محمدا وانما اختلفا في الحد فقال احدهما هذا الحد لي
وقد دخل في نصيب صاحبي فلو برئنا جميعا اخذ بينتهما لان كل منهما
يثبت الملك لنفسه في جزءه بعينه فما في يد صاحبه واجتمع
في ذلك الجزء بينتهما فيقبض بينته الخارج **في دعوى الميت** ومن
مستغرق لم يجر القليل ولا القسمة اذ وارثه لم يملك تركته
فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحه ما لم يقضوا دية فتقدم حجة
الميت ولو فعلوا بجوز قياسا وقيل لا يجوز له ان يوافقوا
تركة ثم ظهر من محيط ردت القسمة لا يجمع وتوقع الملك للميراث
وكذا لو غير محيط لتعلق حق الفرماء بالتركة الا اذا بقي من التركة ما يفي
بالدين ولو ما قسم لانه لا حاجة الي انقص القسمة في ايها جهتهم
ولو ابراء الفرماء بعد القسمة او اداة الورثة من مالهم والدين محيط
اولا جائزت القسمة لان المانع قد زال ولو ادعى احد المتقاسمين
في التركة حصة دعواه لانه لا ينافي ان ينعقد بالحق والقسمة

مسألة الدين والدين

تصادف الصورة ولو ادعى حينئذ سبب كان لم يسمع
 للتناقض ان الاقدام على القسمة اعتراف منه بكون المقسوم مشتركاً
 الوارث لا ينفذ به بعد من تركه مستغرق بدو الابن فصار ماله
 لعدم ملكه ونفذ بيع القاضيه وانبات الدين على ميت بخصة وارثه
 او وصيته ولو لم يكن بيده ما تركه او ينفذ ملكاً من اخذ مال الميت اذا لم يكن له وارث
 ولو انكره وارثه فلو صدق المدعي فلا شبهة له ولو كذبه فقال لا يلزم له بيع
 القاضيه تركه مستغرقه يصح لو بقيتها وليس للغريم ابطاله او بيعه
 بوصايا وعلمه من فباع بعض ورثته بعض التركة وقضى دينه وانفذ
 وصاياه فباع الباقي الان يبيعه بامر القاضيه للوارث ان ياكل ويأكل
 لو غير ذلك لم يبيعه واما الدين والوارث سواء لو باع وارث
 كغيره من التركة ليس لو قبضه ان كان في يده شيئاً غير ذلك
 يستطيع ان يبيعه وينفذ منه دينه وصاياه ولو باع الوصي بيع شيء من التركة
 لا ابرو دين الميت لو قبضها ما يقضي به الدين لانه لو قبضه ذلك لم يبيعه
 فيها دين لم يستغرق قسمته فجاء غريم فانه يأخذ من كل ما في الوصية
 حصته من الدين وهذا اذا اخذهم عند القاضيه اتا لو طم باحدهم
 اخذ منه جميع ما في يده يقول الحق الحق المثلثة الثانية بل بوقا قبضته
 او سبب في اول الفصل الثاني في خلاصتها نقل عن شواهد علم
 التركة لو مستغرقه دين فنقدته ورثته لاستخلاص التركة بحكم الدين
 على القبول اذ لهم حق الاستخلاص وان لم يملكوها بخلاف الاجنبي
 ولو قالوا انوؤبه ولم يكن المال نقداً فالملك يبيعهما للدين ولو اياها
 عليها فلهما استخلاصها باءاد دينه كله لا بقدر تركته ورثة ارادوا
 اداء دين الميت ليقبض تركته لهم فانفقوا عليه وحكموا قضاء دينه
 وانفاذ وصاياه من ماله فلهما ذلك ولو اختلفوا فلهما بيعها
 لدينه وصاياه ولا يلتفت الى قولهم في جوار واحد الورثة استخلاص
 العين من التركة باءاد قيمته الى الغرما ولو اوار بعض الورثة التركة
 شيئاً من التركة لنفسه وادار قيمته الى الآخر ليس له ذلك لان حق الغرما
 متعلق بماليتها لا ببيعها فلو مستغرقه فالحصم في اثبات الدين

انما

انما يوارثه لانه خلف عنه فبيع التركة عليه لكن لا يختلف لو قبل اذ ينفذ
 اقراره على الغرما ولو اقر وارث بان يند ودفعه عند موته في قبض
 ولو كذبه غريمه لانه كورة قبل هذا اذ لم يستغرق التركة اما اذا كانت
 مستغرقة فلا يصح اقرار الوارث بوديعة فان ادعى فلان وصدقه
 الغرما او كذبوه وقالوا هي للميت اذ لو لا اندري لمن هي فليس للغرما
 المدعى بالوديعة اذ الاستغراق يجمع ملك الوارث فاقروا اقراراً
 في ملك الغريم فلم يصح ولم يعمل تصديق الغرما اذ لا يمكن له في التركة
 وانما لهم استيفاء حقه من وارثه ولا يختلف الوارث لو انكر ما تركه وكذا
 عارية واجارة وبضاعة ورهن ومضاربة **فان** ادعى في تركه
 مستغرقة ديناً واخذ الوارث قبل الوارث لا يكون خصماً اذ لم
 يرث شيئاً وماتت التركة على ابيه خصم وان لم يرث فلو لا ان كان
 للميت وارث تخليف الوارث او تخليف الغرما فلا يختلف وكذا لو
 احضر الوصي ورهن عليه ببيع ولو لا بيتنه لوارثه تخليف الوصي
 لا يختلف ولو لم يكن للميت وصي ولا وارث حاضراً فالقاضي ينصب
 وصياً وبيع التركة عليه ولا يختلف هذا الوصي ايها هذا في التركة
 المستغرقة وفي غير ذلك ان كان الفاضل من الدين معلوماً ظاهراً
 في الوارث استخلف الوارث في هذا الوجه **ففي** المودع دين
 مودعه بالوديعة ضمن في القيد **فادع** ماله وما عنده من المودع
 لاجل ثمرات ولدين محبطين او لا فدفعها المودع الوارث اليه
 بعضهم بلا قضاء ضمن الدفع فلو كانت الاموال والودائع منزل
 الميت فاخذ التركة بعض ورثته ليقض دين الميت الوارث
 ليرثها على ملاكها لا يضمن استحقاقاً **فان** متدين مان قال
 دائنه قبضت منه في حجة الالف التي كانت عليه وقال طرماً الميت
 لا يل قبضت منه في مرض موته ولنا حق التركة فيما قبضت قالوا لو
 المقبوض قائم شاكره فيه اذا اخذ حادث في حال الاقرب لا وفاقا
 وهو حال المرض فلو المقبوض هالك فلا شيء منه للغرما لانه انما
 يرضى في اقرب الاوقات ببيع ظاهر الظاهر ببيع الدفع لا الاجاب الضمان

انما وعاد من قبض ماله وانما في حال الميت وصياً وجره على ما
 ليس له ان يبيع ماله بغير اذن الورثة ولو لم ينفذ ماله بغير اذن الورثة
 ولو لم ينفذ الميت لغير الوصي وصياً وان كان في التركة ففصل في الوصي

ولو ادعى وصياً على الميت بخبرة وارثه فاقروا ان وارثه
 انه ميت الدين ولا ينفذ ما اقره قبضه بيته وكذا لو ادعى
 بالدين فبين المدعى على الدين قبضت بيته حتى تصير ميتاً
 بالبيته فيبطل حق الورثة وفي حق غريم اخر لو لم يبعد ذلك

في النكاح دين فلو دفع المودع الوديعه الى الوارث بلا امر القاضي
 ضمن ولو سئف فيه ضمن وهذا اذا لم يؤمن الوارث والا فلم
 الاخذ واداء الدين الوارث محض مديون الميت وله قبضه
 لو لم يكن الميت مديونا له وصحي او لا ولو مديونا لم يحضر ولا يقبض
 الا الوصي ولو اذني مديون الى الوصي ببراءه اصلا ولو لا وصي دفع
 الى بعض الورثه ببراءه من حصته خاصه من احد الورثه صلح
 ضمن عن المورث فيما له وعليه وبغير ذلك في حق الكمل الا اذا
 له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكمل وانما ثبت لو ادعاه
 وقضى به اما لو ادعى حصته فقط وقضى به فلا يثبت حق
 الباقيين ادعى بيتا فقال ذوال اليد انه ملكي ورثته من الي
 فلو قضي عليه يظهر على جميع الورثه فليس لاحد منهم ان يثبته
 انما اذا صار مورثه مفضيا عليه فلو ادعاه ملكا مطلقا
 يقبل اذا لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذوال اليد
 ملكا مطلقا لا ارثا لا يصير الورثه مفضيا عليهم فلم يثبت
 بدعوى الارث كمن ليس له اليد حصته فيه اذ قضى عليه
 مرفق ادعى حينا واحدا وارثا ليس ذلك العين بيده لا يسع
 اذا ادعى الورثه اذ لم يكن بيده نكره ينتصب حصصا عن مورث
 في دعوى دين لا عين ولو ادعى نصيبه من العين طردوا
 آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث حصصا اذ
 ينتصب احد الورثه حصصا عن الباقيين لو كان العين بيده
 بخلاف الاجنبي ففي دين الميت مديونه بلا امر وصيه
 فلو قال خذ هذا الالف التي لفلان الميت على من الالف التي
 لك عليه جاز ولو لم يقبل كذلك كمن قضى الالف عن الميت لم
 ينتج والالف عليه فشرافه ان للميت على كذا فدفعه الى ديان
 الميت بلا امر القاضي جاز اذا لا تأخذه في دفعه الى الورثه ثم
 دفعهم الى دين الميت في قصصه للمساكين ميت عليه دين
 وله دين على رجل فلم يدين الميت ان لا يقض دينه عالم بقضوا

دين الميت

دين الميت لا يدين مديونا لا يبرأ بدفع الدين الى الوارث حال قيام
 الدين على الميت لا يملك الدين اثبات الدين على مديون الميت لا
 على الموصي له ولو اثبت على من يثبت اثباته عليه كوصي ووارث ثبت
 له حق الاستيفاء منها ولو اكره وارثه وجوده نكره بيده فللمدين
 اثباته الا لو اجنبيا فلا يقبل عليه بينة الدائن اذ ليس يخصم في
 اثبات الكمل ولو ادعى دينه على ميت وكبلا ورثته خيب والفقير
 حاضر فللقاضي نصب وكيل عن الصغير يحكم عليه فيكون قضا
 على جميع الورثه الا ان الغريم يأخذ دينه من حصته الخاصه
 عن حصته الكبلا فيرجع الحاضر عليهم اذا حضر والتقدم الدين
 على الارث والفقير نصب وصي ليدفع عليه لو وصي الميت
 او وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصية غايبة
 السهم وذكر ان ذلك ولو لم يكن الوارث غائبا في رواية ولو اقر
 الكبار بدين فاعلى الغريم ان يبرهن لبيث الدين في حق القضا اذ
 اقر الكبار لم يعمل في القضا ولو اقر به كمل الورثه فبرهن الدين
 يقبل لاحتمال ادعى الاثبات في حق خبرهم ايضا اذ ربما يظهر غريم
 آخر ودينه ظاهر ودين المقر لا يظهر في حقه باقر الورثه وكذا لو
 اقر بالوصية فبرهن يقبل ايضا يقول الفقير ويمكن ايضا ان يكون الاجنبي
 في الاثبات لاحتمال ظهور وارث آخر سوى الورثه المقرين فينبغي
 ان يثبت هذا الى التعليل يقبل بينة على دينه ولو اقر به بعضهم
 لانه ربما لا يفي نصيب المقر بالدين فيها بينة يقض من جميع النكره
 اقر الوارث يقتصر على نصيبه ولا يجوز اقر الوصي على الموصي الا
 ان يشهد هو مع آخر فيصح على معنى الشراة فشرافه وارثه
 دينه من نكرته باقراره في ديان آخر ضمن له ولو ادعاه بنفسه
 لم يضمن ويشرك الا قول لا يثبت الدين بشراة فلا يدين
 القضاء فشرافه يدين فادعى ابنا مورثه لا يقبل ولو برهن
 على بيعهم نكره مورثه وادعى غائبا عليهم فقالوا ان ابنا باع في
 جوده واقر الغنم وبرهنوا ببيعة الدائن في قضيه وصيته دينه بلا امر

يقول الفقير في القنية استحقاق نصيب احد الورثه بعينه القنية
 بينة وقضا فقال خذ بالمدعى ظاهرا بغير حق ليس له ان يرجع
 على قيمه الورثه بشي

يقول الفقير في القنية استحقاق نصيب احد الورثه بعينه القنية
 بينة وقضا فقال خذ بالمدعى ظاهرا بغير حق ليس له ان يرجع
 على قيمه الورثه بشي

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً موطئاً
 قدمنا فيها على دارنا المصطفى دارنا المصطفى بعد الأبرار
 حال لا دارنا فيه المصطفى في دارنا المصطفى حال لا دارنا فيه المصطفى
 انه يقول له ذلك وهو الامع حج

وان يرهنه بعد ان ارادته بطل القيلح **ح** لو قبض الغريم حصته
 احد الوارثين او تبرع به اجنبى وسلم الاخر ثم نوى نصيبه فلم يرجع
 وبشرك صاحبه فيما قبض **قيلح** ادنى على بعض الورثة ديناً على الميت
 فصالحه وبعضهم غائب فحضر ولم يحضر فلو ثبت الدين بالبينه
 وادى بدل القيلح من التركة بامر القاضى ورجع لورثه مال نفسه
 اذ دفعه بامر القاضى بحجة شرعية والدين لو ثبت بينته وادى احد
 الورثة من مال نفسه بوجه ولو دفع من التركة بلا قضاء القاضى
 فللغائب حصة وارثه ولو من مال نفسه لا يرجع على الغائب
 اذ لم يثبت بحجة شرعية **قيلح** احد الورثة غائب فصالح البقية
 امره الميت بالخارج لو كان الخارج على ما لهم على ان نصيبها لهم
 جاز ولو على بعض التركة على ان يبق الكل مشتملاً بين الكل
 يوقف على اجازة الغائب او قضاء القاضى **ح** او وصى اليه
 ببيع فنه هذا ونصته في ثمنه على الفقهاء ففعل فاستحق القتل
 ورجع بثمنه على الوصى بوجه الوصى على من تصدق عليه لا على مال
 الميت باح فنه وصية الفقهاء فضاء ثمنه عنده ومات القتل
 قبل تسليمه بوجه المشتري بثمنه على الوصى وهو يرجع على الفقهاء
 امره بالبيع او لالا لانه باع لهم ولو استحق القتل بوجه المشتري
 بثمنه على الوصى وهو لا يرجع على الفقهاء الا ان امره ولو لا دين
 ولكن الوصى باح القتل لورثة كبارهم كالغرماء في كل ما تعلقوا
 لم يرجع عليهم في الاستحقاق امره بالبيع او لا ولو باع القاضى
 للغرماء فضاء ثمنه استحق بوجه بثمنه على الفقهاء ولو لم يأمروا
 القاضى لانه اذا باع فكان الغرماء وكلوا البيع بانفسهم ميت
 عليه دين ولم يتكروا الا فناء فباعه وصية بلا امر القاضى فاستحق
 وضاع ثمنه قال لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم بعه واقض
 فلو كانا غريمين احدهما غائب فحضر الاخر وباعه الوصى بوجه بثمنه
 عليه ما لبيع لهما باح فنه وصية بامرهم ما له ولا مال سواه و
 طلبوا واستعدوا على الوصى وقضاهم الثمن من دينهم فاستحق

من المشتري

من يد المشتري بوجه المشتري بثمنه على الوصى وهو يرجع على الفقهاء
 ولو استعدوا عليه الى القاضى فباع القتل لدينهم بامر القاضى
 فاستحق من يد المشتري بوجه المشتري بثمنه على الفقهاء وصى دفع
 جميع التركة لابن الميت وشهد الابن على نفسه انه قبض
 كل تركة ابيه ولم يبق منه قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادرك
 داراً في يد الوصى انها من تركة ابي ولم يقبضها يقبل بينته ويقبض
 بها كما لو قال استوفيت كل ما ترك ابي من دين حلي
 الناس وقبضت كله ثم ادنى على رجل ديناً لا يبيعه ويرهن
 يقبل ويقبض له بالدين وصى ادنى ديناً للميت فقال للميت عليه
 قضيت الميت ديني وشهودي غيب فقبض عليه بدفع
 الدين فقبض الوصى وادنى منه دين الميت وانفذ وصايا
 ودفع ما بقى الى وارثه ثم برهن المديون على الاداء الى الميت
 فعل الوصى ما فعل بامر القاضى لم يرجع عليه الغريم بشئ ولو فعله
 بلا امر رجوع على الوصى بكل ما اذاه ويرجع هو على من دفع اليه
 رجل بيده ودبغة مات وله وصى وابن كبير يكون الوديعة في
 يد الابن ولو قال الابن هذه دار ابي وقال الوصى بل هي لغلان
 ساءت ودبغة بيد ابيك ولي بيتة يقبل بينته ويكون الدار للغلان
 المودع رجل او رجلان او قال ان مات فادفعه الى ابني فدفعه
 اليه والميت وارث غير ضمن الدافع نصيبه ولا يكون سراً
 وصياً ولو قال فادفعه الى فلان الاجنبى ضمن ان دفعه اليه ترك
 مالا بيد رجل نقد او عقار او غيره فادنى رجل ان ذلك له او
 عند الميت او غصب منه الميت وصدقه ذواليد بذلك وبانه لا
 يعلم الميت ترك وارثه او ترك وارثه غائباً فالقاضي لا يدفع الى
 المتلقي شيئاً باق اذ ذى اليد ويجعل في بيت المال بعد البلوغ و
 الانتظار **قيلح** الميت لا يرث الا فيما لو ضرب بطن امرأته
 فالتقت جنينها فان الفرية يرثها الجنين لو ورثت عنه كافي جنيناً
 المبسوط الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نهب شبكة للصيغ

استحق في فناء في فسخ مات وله دين على الناس وليس له وارث
 فخذ السطوح ديون الميت فغرماء ثم ظهر له وارث كان له ديون
 لهذا الوارث لانه ظهر له اليه ما ولم يدفعه المال له حسب الحق
 لهم البرادة وكان عليهم الاداء فاني اكتب

فتمنع القصد فيه بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكره الزبلي
 في المكاتب **نيل** لو مات المعتق ولم يترك الا بنت المعتق منع
 فلا شيء لها في ظاهر الرواية ويوضع في بيت المال وبعض ما يملكها
 يفتون بدفعه المال اليها لا بطريق الارش بل لانها اقرب الناس الى الميت
 فكانت اولى من بيت المال الا يري انها لو كانت ذكر كانت تستحقه
 وليس في زماننا بيت المال ولودفع الى السلطان او القاضي لا يصح
 لا المسحق ظاهر هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين به وجعل
 لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذا الابن والبنات
 من الرضا يعرف ليهذا الم يكن هناك اقرب منها ذكره في
 المسائل في النكاح **الفصل الثامن والعشرون** في اقرار الورثة
 بين او وصية او وراث آخر اذ على كل ميت حقا او شيئا به
 الميت ما اقر الورثة به لزمه في حقته حتى يستقر كما اذا قرع
 نفسه فصحة وبقية الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراره عليهم
 ذكره **نيل** وفي **نيل** وادى زيادة يحتاج اليها ولم يشترط
 احد سواء وهي ان يقض القاضي في هذا الوارث وانما يظهر هذا
 في مسألة في **نيل** وهي احد الورثة اقرت بدين ثم شهد به هو واثبت
 الدين يقبل شهادة المقر فلو حل الدين في نصيبه مجرد اقراره لم يقبل
 شهادة ما في من دفع الغرم وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة وفي محل
 آخر قال **نيل** قال شيخنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وفي ان يقض
 ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات موثقا فان نعم في الصغير لزم
 يسأل عن دعوى المال فلما اقر وكذا ببقية الورثة ولم يقض بالدين لزم
 حتى تشهد هذا المقر واجبت معه يقبل ويقض على جميع الورثة وشهادة جميع
 بعد حكم عليه باقراره لا يقبل ولو لم يقر به البيت او اقر الوارث او قال
 نيل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصته المقر لانه مقران قال شيخنا
 الدين المقر على ارثه وقال **نيل** هو القياس ولكن المحدثين ان يلزمه الزيادة
 بالخصصة وهو قول الشعبي والمالك والشافعي ولم يقر ذلك
 ابن ابي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول اعدل وابعد من الضمير
 عليه اقراره

اقرار بالدين

ولو يورث

ولو يورث

نيل ولو يورث من لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاته ياخذ ما يخصه
 لا يظهرهم جملة عند القاضي اما اذا حضر باحدهم ياخذ جميع ما
 فيه **نيل** النكاح لو كسب بدين واشتد خرج دينها على الورثة
 بينه على امر نصيبه ويقض ما يخصه وليس له بيع نصيب غيره
 للدين لانه ملك الآخر ولو اخطا الدين لا يملك الوارث بيعه الا بغير
 الغرماء حتى لو باع لا ينقل اذ في بعض الورثة دينها مائة وصدقه
 البعض وانكر البعض ياخذ الدين من حصته من صدقه بعد ان
 يطرح حصته المتصل من ذلك الدين **نيل** وفي **نيل** اقر الورثة
 فبين الطالب عليه يقبل ويحكم له من كل النكاح وكذا لو اقرته كل
 الورثة وكذا الموصى له اقر بالوصية وارث واحد وكل الورثة
 يقبل بينته قال **نيل** يبيع البيت على المقر كما في وكيل قبض الدين
 لو اقر من حقه الدين انه وكيل قبض الدين لا يفي اقراره في كل
 الوكيل فانه البيت على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك قلنا
 هنا **نيل** الورثة كوصفائه فافتر الكبار بين على الابن يحتاج الغرم
 لا اقامة البيت ليست في حق الضمير اذ اقرارهم لا يعمل في حق الضمير
نيل الكبار غيب وكما في صغير يجعل القاضي وكيله بخلافه المحدث
 فلو قضى على الوكيل فهو قضا على كل الورثة قال **نيل** خبير ان الغرم
 يستوفى حصته الصغير كما صار اذ لم يقدر على حصته الكبار ثم اذا حضر
 الكبار رجع الصغير عليهم لتقدم الذين على الارش ولم يجز اقرار الوكيل
 بين على الميت ولا اقراره بشئ من النكاح لانه اقرار الغير على الغير وهو
 شهادة وشهادة الفرد ليست بحجة فلا يصح اقراره الا ان يكون الوصي
 وارثا حيث يصح اقراره في حقته فقط **نيل** احد الورثة لو اقر بالوصية
 يؤخذ منه ما يخصه واما **نيل** الوارث الواحد لو اقر باثنين للميت
 يثبت نسبه من الميت خلافا لابي يوسف وان ففي واجمعوا انه
 يشاك في الارش لانه ان مجرد حمل النسب على الغير لا يقبل كما لو اقر به
 في صورة ابيه او كما انسان آخر او كان في الورثة غيره **نيل** قال احد
 ابي محمد على البيان فلو مات ولم يبين فقال احد الورثة بهذا ابن الميت

الاقرار بالدين

يثبت نسبه ولا يثبت المحمود الباقي وفي املاء محمد لا يثبت
النسب حتى يثبت كل الورثة طاعة ابن الميت يقول الحقير الظاهر
ان الصالح هو في الاملاء اذ قد مر في اول هذا الفصل ان اقرار
بعض الورثة لا يثبت طاعتهم مال بيده زعم انه ورثه من امرته
ثم قال لرجل انت اخوه فقال الرجل انا اخوه ولست انت بوريث
برجاء قال سي المال بينهما نصان وقال زفر كنهه للاخ الا ان
يسير بين الزوج انه زوجه وهما ثلاث مسائل اقدمها هذه والثانية
بحصول النسب في بده مال فقال ورثته من التي خلا من اخيه باخ
لا يورث فقال الاخ انا ابنه لا انت قال سي المال بينهما نصان
قال زفر كنهه للاخ والثالثة امرأة اقرت انها ورثته من زوجه
فلان ثم اقرت باخ لزوجه فقال الاخ انا اخوه ولست انت
امرته قال سي للمرأة الربع والباقي للاخ وقال زفر كنهه للاخ الا
اذا برصنت مات وترك الف بيده ثم قال ذو البهائم اني وهو
ابوك وترك هذه الف وقال المقر هو اني لا ابوك فالمال بينهما نصان
اذ لا تخاف في لم يثبت الا باقراره ولم يقره الا بالنصف وعلى هذا
كل من بيده مال يزعم انه اخوه من ميت بنسب واقرب وارث
غير معروف وكذا المقر فالحق للمقر فاما لو ادعى ذو البهائم
الزوجية واقرب وارث وانكر المقر الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن
والفرق ان القرابة سبب صلي للاسحقاق والزوجية سبب طارئ
اقر بالنسب ادعى لنفسه حق طارئ لم يصح في الابنية وانما في النسب
فيها فليس سواها يقول الحقير هذا لما مر ان في اثنين المسائل
خلافا بين من وزفر ولعله اختار في المسئلة الاولى قول من وفي
الثانية قول زفر كما لا يخفى والله اعلم قال اقر وارث معروف وارث
آخر قاسم بيده بمقتضى اقراره ولا يثبت نسب المقر له اذ في حيل
النسب على الغير فلو اقر باخ بعد فلو اقر المقر الاول ايضا اقتضاها
ما بيده ما يحكي ربه ولو كذب فلو دفع المقر الاول بقضا فلا
يفضل فيضير ما دفع كذا لك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء

يجعل

يجعل المدفوع كباقي في يد فيضن ويدفع لثاني حقه من الكل
لانه محتاج في التسليم وقد اقرته سليم غير حق فيضن قال لو اقر احد
الاثنين باخ ثالث وكذب الاخ المعروف اعطاه المقر نصف ما بيده
وقال ابن ابى ليلى يعطيه ثلث ما بيده ولين انه في زعم المقر تبا وبه
في الاستحقاق والمقر لم يجعل ما بيده كباقي لك فيستويان في الباقي
الا ان المقر لو اقر باخ ثلث ما بيده ولو اقر باخ ثلث ما بيده
زوجه ابية اخذت ثمن ما بيده ولو اقر باخ لميت اخذت سدس
ما بيده امرأة ولدت بعد موت زوجها قبل تمام سنتين فلو صدق الوتر
في الولادة يثبت النسب في حق المصدق وفي حق غيره لو تم نصاب الشاهد
بهم يثبت والا فلا وفي ثبوته في حق غيره قيل يشترط لفظ الشاهد
وقيل لا **الخ** جازا اقرار الرجل بأربعة نفر بولد ويحتاج فيه لانصاف
المقر لو معتبر عن نفسه وان يولد مثله مثله وان ليس نسب معروف
وبولد ويحتاج فيه لانصاف وان يولد مثله مثله وان ليس المقر بمعروف
وبزوجه ويحتاج فيه لانصاف وان ليس الزوج معروف وان لا يكون
حكت المقر رحم محرم منها ويولي ويحتاج فيه لانصاف وان يكون له ولي
معروف واجمع السماع هنا كذا **الب** يقول الحقير اهل ذكرا لا ولا
منه ايضا لما ذكر في الهداية وخبر ان اقرار الرجل والمرأة يكون بالولي
الحق قال اقرت بنت فلان النصف والباقي للعصبة اذا اقرت بنت
جائز لا يثبت الابن فلو اقرت بنت وله بنت معروفة فلهن
الثلاثان والباقي للعصبة ولو اقرت بثلاث اخوات متفرقات
وله خالة معروفة فالمال لخالة ولو اقرت بابنة وامرأة وثلاث
اخوات متفرقات فللابنة النصف والمرأة الثلث والباقي
يرد على الابنة خاصة واقرب وارث جائز بثلاث نفر بزوج وب
ومولي لا يغيرهم يقول الحقير هذا سمي موطا هو لفظ لما في الهداية
وغيرها ان اقراره جائز بالوالدين والزوج والمولى اللهم الا ان يكون مسئلا او راياهم خليفته
قال فلو اقرت بزوج فله النصف والباقي للعصبة ولو اقرت
ولها م معروفة فله الثلث والباقي للاب ولو اقرت له بنت

Copyrighted material from the University of Cambridge

فلما انصف والباقي للاب ولو يوجب عتاقه ولو اتم معروف فلما الثلث
والباقي للمويز ولو بائنه ولو بنت معروفه فالمال للمعروفه
ولو لا حصته لربها قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا في ذات الزوج
فلا يهرس ما لو لم يكن منكورة او متعة ينبغي ان يكون المال لها اذ لا
الزام على احد حينئذ فيثبت النسب من المقره في حقها على ما ذكر في غيره
وقيل لا يثبت هنا ايضا يقول الحنفية انما يثبت النسب كما يثبت من
تقليد المذكور في الهدية **قوله** اقراره بالولد ان شئت به فانه
او تصدق الزوج **قوله** هذا اذا كانت ذات زوج او متعة وادعت
بذلك ان الولد منه انما لو لم يكن ذات زوج ولا هي متعة او كان له وادعت
ان الولد من غيره هذا الزوج صح اقراره لان فيه الزامها لنفسه فقط
كما اذا ادعى انه ولد من امراته لا تصدق في حقها الا بتصديقها
ترك ثلثه بنين فاقراهم بامرأة للميت يعطون ثلثه اعشار ما يورثه
اذا اصل في اقرار الوارث بوارث آخر ان يظن ان نصيب المقر له لم يورثه
يقسم ما يورثه من ذلك ولو ترك بنين فاقراهم بامرأة للميت يعطون
تسعي ما يورثه ولو ترك بنين فاقراهم بامرأة للميت يعطون ثلثه
اجزاء من احد عشر ما يورثه ولو ترك ثلاث بنين فاقراهم بامرأة
للميت يعطون نصف ما يورثه قال صاحب جامع الفصولين اقول في نظر
الفصل التاسع والعشرون في التمسك بالفساد واحكامه
فيما يكون مضمونا بقبض وجس وما لا يكون كذا فرق بينهما بفساد
الكساح فان لم يدخل بها فلا مهر ولا عترة ولو خلا بها وان دخل بها
فلما الاقل من المسمات ومن مهر مثلها لو سميت والا فلها مهر مثلها
بالغا ما يبيع ويحب العترة **قوله** لا نفقة في الكساح الفاسد ولا في العترة
منه ولم يجر القسح عن نفقة في كساح فاسد **قوله** الفاسد القسح في حق
النسب لو دخل وبغير المدة وهي سنة اشهر من وقت الكساح عند المهر
حينئذ من وقت دخوله وبغيره اذ القسح يجعل كوطي لانه دأب القسح
بخلاف الفاسد ولو خلا بها وانكر دخوله فقل رواية عن ج ثبت النسب
ويجب المهر والعترة ولا يثبت شيء من رواية ولو لم يحل بها الا بغيره

ويشهد به سبعة بعد طهرين

الكساح الفاسد

الفاسد

الفاسد لا يحرم امها بمجرد الكساح بخلاف الصحيح فله التزويج بانها
وبنتا قبل التزويج وكذا المرأة التزويج باخر وهذا سلم قبل المسيس
والعترة تنطبق الفاسد من وقت التزويج عند اثبتنا الثلثة في كل
من الزوجين صحيح الفاسد مع غيبة صاحبه وقيل كذا لو لم يدخل بها والا
لا لا يحضره كما في البيع الفاسد كساح فحسب غيبته الآخر لا بعد والمناكير
بعد تولد الفاسد لا يتحقق بعد من كل منهما الى الآخر وانما يتحقق
بالقول كقوله تركت او تركتها فثبت سبيلك او سبيلها **قوله** لا يتحقق
الا بالقول دخل بها ام لا وقيل يتحقق بتفريق الابن لو لم يدخل والا بالقول
والصحيح ان علم المرأة المتاركة ليس بشرط كطلاق الكساح **قوله** صحيح
انكساحا لو لم يكن متاركة لو قال لها اذهبي وتزوجي والا لا يحسد
الانكساح والطلاق في كساح فاسد متاركة لا طلاق **قوله** وكذا طلاق الفتن
ثلاث قبل جارة مولاة ككساح **قوله** لو وقعت بين زوجين حرمة
مضاهاة لا يرفع الكساح اصلا بل يفسد على صفة الفساد لا يحل
التزويج باخر الا بالمتاركة ولو بعد سنين ووطي زوجها لم يفسد
لا خلا في **قوله** من تزويج امرأة لا يحل له كساحا فوطيها لا يجب
عليه كعترة خديج ولكن يوجب عترة اذ كان علم بذلك وقال من
والشافعي عليه فله اذ كان عالما بذلك **قوله** الوطى كساحا لا يفسد
بوجوب العترة اذ هو كساح مختلف فيه وكل كساح كذا كساح بوجوب العترة
ولا تجوز الوفاة في الفاسد لو اختلفت في الفاسد لا يسقط
المهر **قوله** بشرط التلخيص في البيع فسد البيع ولو تواصفا قبل البيع
ثم تباعا بلا شرط جاز البيع عند الا اذا تصادقا انهما تباعا على
ذلك الموضع **قوله** لو كان الشرط في البيع نابلا فلو كان الفاسد
في صلب العقد صح كذا في المجلس لا بعده **قوله** الشرط اللاحق
يلحق باصل العقد عندنا يقول الحنفية ينبغي ان يثبت هذا بالوطي
بفقد شرط فاسد لو لم يوطى بفقد شرط صحيح بل يفسد العقد
وقانا بخلافه من صحيح وصاحبه ما هو في الخاف الشرط الفاسد **قوله**
الشرط الفاسد لا يلحق بالعقد بل يفسد العقد لا عند من يقول بفساد

البيع الفاسد

فخالف ما سياتي في فصل المتفرقات فقلنا عن **الشرط الثاني**
لو لم يرد العقد هل يلحق باصل العقد عند قبضه قبل القبض وقيل لا وهو
والشرط الثالث في حال العقد لصحة الاطلاق اختلف فيه
المشترى والقاضي انه لا يشترط **الشرط الرابع** ذكر المسمى واما البسائر
يشترط وهو **الشرط الخامس** شرط شرطنا فاما قبل العقد فمبطل
العقد ويبطل لو مضى **الاصل** في العقد ان كل من يملك
بيع جائز يملك ما ساقه فلو شري قنطرة وهاهنا مملكتين مشتركة
بقبضه باذن ولا يملك البايع للمزور كذا لو شري قنطرة او مكاتب
اقم ولا يملك القنطرة مشتركة بقبضه والمشتري لا يملك هو ولا ولو قبضه
باذن وكذا لو شري عمارا بالغير لا اذن مالكه وتبقى ملك الباع
مستثيرة ولا يملك الاخر ما قبضه حتى يحضر ما كتم البيع ويعتبر الاذن ولو
دلالة فلو قبضه عقيد القنطرة بايعه ولم يشره ملكه استحقاقا
كما في الهبة لا لو قبضه بغير حضرته الا اذا اذن بايعه بقبضه صريحا
لو قبض الباع فاسد بايعه وفي العقد موقوفان كل منهما مال يملك
البيع والزمه قيمته **الشرط السادس** لا يثبت عقد بشرائه فاسد الا بانفسار
به فان قبض من المجلس صح قبضه مالم يشره البايع وان قبض بعد
المجلس لو اذن البايع صح قبضه والا فلا **يبيعه** ما يملك بالخلصة
كما في بيع صحاح واختلف على ما في جواز تصرف المشتري فاسد قال
العراقيون يملك تصرفه لا عينه ويدل عليه عدم حل اكله ووطئه وكذا
الشفعة للشفيع في داره فاسد او صحاح تبعة لتسلط البايع على
ذلك وقال البخاريون يملك عينه وهو الاصح اذ نص في انه لو اذن في بيعه
بند فهو خصم فيه اذ يملك الرقبة ويقل عليه سائل من ان المشتري لا
اعتقه ثبت الاول لا للبايع ولو اعتقه البايع لا ينفذ عنه ولو اذن
المشتري فالتمس له وجبة قيمته للبايع ولو شري دارا فاسد فبيعت
بجانب دارنا لشفعة للمشتري لا للبايع ويجب الاستئذان من البايع
رد المشتري انه شراها فاسدا ولو باع الاب او الوصي فله البيع
فاسد واعتقه المشتري جاز وانما لم يحل له وطئ الامه اذ لم يملكها

من الملك

من الملك في شيء الا بغيره انه لا يحل له بيع مالم يضمن به انه يملكه ولو شري
رضا يملكه ولا يحل له وطئه وانما لم تحت الشفعة للمشتري كونه البايع
حيث وفي انما يجب انقطاع حيوة البايع وذلك ان الوطئ يكره ولا يحرم وذكر
بحر جعلت منه صارت ام ولد له عليه قيمته لا عنه وقيل عليه كلامهما
وقيل يجوز للمشتري ان يملك تصرفه بغيره فيه الا باذن والا فلا ولم يحل
المباشرة كعصية وقع فيه فانه يحل بيعه لا مبايعته نحو اكله المبيع
فاسد يضمن قيمته يوم قبضه لو قبضه **وهذا** اذا اهلك
عند المشتري او استهلكه او كان عبدا فاعتقه المشتري او وجبه
سرقه وينقطع حق الاسترداد البايع وكذا لو رهن او باع المشتري
آخر لو اذ قيمته سرق او اهلك ففسخ عليه قيمته يوم قبضه و
كذلك الغصب المقبوض على سرقه الشراء للبايع استرداد المبيع
فاسد مالم يوجد مبطل الفسخ ولا يبطل بغيره وباجارة وكسب المشتري
لقيام وارثه مقامه يبطل بتصرفه حق الاسترداد لبايعه سواء حصل
الفسخ كببيع وهبة ورهن ونحوه الا الاجارة والكنج فانه لا يبطل
بهما به من المشتري طالبع من فلان الغائب لا يقبل فللبايع اخذ
لو صدقه ناله قيمته ولو بني فيها بطل حقه عند اخذ المانع اذا
زال كملك رهن وجوع هبة وحجر مكاتب ورد بيع المشتري بغير
بعد قبضه بقبضه فللبايع حق الفسخ لو لم يقض بقيمته كان هذا
العقد لم يفسخ من كل وجه في حق الكل حتى زال المانع بسببه
عقد جديد في حق الثالث بان رد بعد قبضه بغيره بطل حقه
يجعل في حق المشتري كانه شراها ثانيا ولو قضى بقيمته بطل حق الاسترداد
في الوجوه كلها ولو وقف او جعله مسجدا لا يبطل حقه مالم يبرأ ولو
بخ او غرس بطل حقه عند اخذها **زوايد المبيع** فاسد لا يبيع
الامتصه لم يتولد من الاصل كبيع وخياطه ولت سويق واما البايع
والغرس يبيع المدة لا الشفعة عند عكسه **لو منفصلة متولدة**
يضمن بالتقدي لا بدونه ولو ملك المبيع لا المتولدة فللبايع اخذ الزايد
وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع به **وهذا** الزايد
ولا يثبت

بشر من التذمان قطع ثوباً شره فاراد ولم يخط حجة او دمه عند
بابه يضمن نقص القطع لا قيمة لوصوله الى رتبة الا قدر نقصه فوقع
عن الرد المسحق قال هذا التعليل لثبوت ان المبيع فاراد لو نقص
في بدنه شره لا يبطل صفة الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه
ولو كان بمبيع فاسد لا يبيع فلم يقبله فاحالة المشتري الى المشتري
يضمن وكذا الغصب لو وضع بين يدي مالك فلم يقبله فاحالة المشتري
ضمن اذ الرد يقع بوضعه وان لم يقبله فاحالة المشتري الى المشتري
بمخالفة ما جاز به ولم يضعه بين يديه اذ لم يضعه رده **مسحق** بغير
اذا وصل الى المسحق بجهة اخرى انما يقبله واصلا بجهة مسحقه لو وصل
اليه المسحق عليه لا لومن جهة غيره فالمشتري لو وهب شره
فارسد من اجنبي فوجهه لا اجنبي من البائع وسلكه لا يبرء المشتري
حين قيمة اذ لم يبرء العين واصلا الى البائع من جهة مسحقه بل من
جهة اخرى **مسحق** بغيره صحيح ثم باعه فاسد بطل الا قول اذ كان
مطلقا بالحق في حق الاحكام ولو كان الثاني صحيحا بطل به فلا
القول كذا هذا فلو باعه موجه من ساجره بغيره فاسد بطل
الا حاشا كما في بيع صحيح **مسحق** اختلف المتبايعان احداهما يتبع
الصحة والاخر الفاد فالقول لم يمتل الصحة والبيته لم يمتل الفاد
ونافا وفي غير ظاهر شره وان من ادعى فسادا في صلب العقد
فالقول له وان اختلفا في اصل الثمن مخالفا وشره اذ ان بهرهما يتبع
بيته البائع واصل هذا انه لو اختلف الثمنان وانفقت بينهما
على ثمن وان وزاد احدى البيتين على ذلك ما يفسد البيه فالقول
لمنك الفاد والبيته لم يمتل ولو كان الثمنان من صنفين مختلفين
واحد بهر البيه فالبيته للبائع ان ادعى الصحة وادعى
احدهما ببيع الثاني الوفا والآخر ببيعاً بائناً فالقول لم يمتل البيه
والبيته لم يمتل الوفا لان بيع الوفا وان اختلفت فاسد فالقول
لم يمتل الصحة ولو اختلفت بهر البيته لم يمتل البيه الا ان احداهما لو
ادعى بيبا والآخر بهرهما فالقول لمنك البيه ولو ادعى البائع كون البيه بشرط
والمشتري

اختلف المتبايعان في شره

والمشتري كونه بائناً في ظاهر الرواية عن قول لمنكرا اخباره عنه
في رواية لو ادعى البائع اخبار نفسه فالقول له وعندم القول لم يمتل
للاخبار والبيته لا آخر ولو ادعى المشتري اخبار نفسه والبائع البينات
فالقول للبائع على كلتا الروايتين عن **مسحق** ولو ادعى احداهما البيه
بطوع والآخر الاكراه اختلفوا فيه الصحيح ان القول لم يمتل الطوع كما في
الصحيح والغاسد وكذا لو اختلفا في طوع وكره في صلح وقرار
فالقول لم يمتل الطوع والبيته لا آخر في الصحيح وقيل بيته الطوع اولى
ولو ادعى احداهما ان البيه تلجئة والآخر ينكر لا يقبل قول المدعى الا البيته
ويستخلف الآخر وصورة التلجئة ان يقول لغيره اني ابيعك اذ يتركها
وليس ذلك بيع حقيقة بل هو تلجئة ويشترط ذلك ثم يبيع في الظاهر
بلا شره فلهذا بيع مطلق كبيع المهازل **مسحق** تعارضت بيته الدين و
بيته البراءة ولم يعلم التاريخ فثبت بيته البراءة ولو تعارضت بيته
البيع وبيته البراءة فثبت بيته البيع كذا في المحيط اختلف المتبايعان
في الصحة والفساد فالقول لم يمتل الصحة كذا في الثانية ولو اختلفا في
الصحة والبطلان فالقول لم يمتل البطلان كذا في البراءة بقول آخر يترك
البراءة محل نظر لما قبل حقيقة نقلها عن قاضيان ان في غير ظاهر الرواية
من ادعى فسادا في صلب العقد فالقول له **در غير** بيته اخرج اول من
بيته الموت بعد البرء وبيته العين اول من بيته كون القيمة مثل الثمن
وبيته كون الثمن عاقلاً اول من بيته كونه مخلوط العقل او مجزئاً
وبيته الاكراه اول من بيته الطوع اختلف المتبايعان في قدر الثمن
او وصفه او جنسه او قدر المبيع حكم لمن برهن وان برهننا حكم لمن
الزيادة ولو اختلفا في الثمن والمبيع جميعاً **مسحق** البيه في الثمن
والمشتري في المبيع اولى وان عجزا قبل للمشتري اما ان ترضى ثمن ببيعة
البائع والا فبيته البيع وقيل للبائع اما ان تستم ما دعاه المشتري
من المبيع والا فبيته البيع وان لم يرض بما يدعى احداهما فالقول له
ببيته المشتري لو سلمته بيمين والا فبيته ما شاء القاضي بدله **مسحق**
بطلب احداهما او بطلبهما لا يفسخ بنفسه بخلاف بلا قضاء وقيل بنفسه

مسحق بغيره صحيح
انما يقبله واصلا بجهة مسحقه لو وصل
اليه المسحق عليه لا لومن جهة غيره
فالمشتري لو وهب شره فارسد من اجنبي
فوجهه لا اجنبي من البائع وسلكه لا يبرء
المشتري حين قيمة اذ لم يبرء العين
واصلا الى البائع من جهة مسحقه بل من
جهة اخرى مسحق بغيره صحيح
ثم باعه فاسد بطل الا قول اذ كان
مطلقا بالحق في حق الاحكام
ولو كان الثاني صحيحا بطل به فلا
القول كذا هذا فلو باعه موجه
من ساجره بغيره فاسد بطل
الا حاشا كما في بيع صحيح مسحق
اختلف المتبايعان احداهما يتبع
الصحة والاخر الفاد فالقول لم يمتل
الصحة والبيته لم يمتل الفاد
ونافا وفي غير ظاهر شره وان من
ادعى فسادا في صلب العقد فالقول
له وان اختلفا في اصل الثمن مخالفا
وشره اذ ان بهرهما يتبع بيته
البائع واصل هذا انه لو اختلف
الثمنان وانفقت بينهما على ثمن
وان وزاد احدى البيتين على ذلك
ما يفسد البيه فالقول لمنك الفاد
والبيته لم يمتل ولو كان الثمنان
من صنفين مختلفين واحد بهر البيه
فالبيته للبائع ان ادعى الصحة
وادعى احدهما ببيع الثاني الوفا
والآخر ببيعاً بائناً فالقول لم يمتل
البيه والبيته لم يمتل الوفا لان
بيع الوفا وان اختلفت فاسد فالقول
لم يمتل الصحة ولو اختلفت بهر
البيته لم يمتل البيه الا ان احداهما
لو ادعى بيبا والآخر بهرهما فالقول
لمنك البيه ولو ادعى البائع كون
البيه بشرط والمشتري

مسحق بغيره صحيح
انما يقبله واصلا بجهة مسحقه لو وصل
اليه المسحق عليه لا لومن جهة غيره
فالمشتري لو وهب شره فارسد من اجنبي
فوجهه لا اجنبي من البائع وسلكه لا يبرء
المشتري حين قيمة اذ لم يبرء العين
واصلا الى البائع من جهة مسحقه بل من
جهة اخرى مسحق بغيره صحيح
ثم باعه فاسد بطل الا قول اذ كان
مطلقا بالحق في حق الاحكام
ولو كان الثاني صحيحا بطل به فلا
القول كذا هذا فلو باعه موجه
من ساجره بغيره فاسد بطل
الا حاشا كما في بيع صحيح مسحق
اختلف المتبايعان احداهما يتبع
الصحة والاخر الفاد فالقول لم يمتل
الصحة والبيته لم يمتل الفاد
ونافا وفي غير ظاهر شره وان من
ادعى فسادا في صلب العقد فالقول
له وان اختلفا في اصل الثمن مخالفا
وشره اذ ان بهرهما يتبع بيته
البائع واصل هذا انه لو اختلف
الثمنان وانفقت بينهما على ثمن
وان وزاد احدى البيتين على ذلك
ما يفسد البيه فالقول لمنك الفاد
والبيته لم يمتل ولو كان الثمنان
من صنفين مختلفين واحد بهر البيه
فالبيته للبائع ان ادعى الصحة
وادعى احدهما ببيع الثاني الوفا
والآخر ببيعاً بائناً فالقول لم يمتل
البيه والبيته لم يمتل الوفا لان
بيع الوفا وان اختلفت فاسد فالقول
لم يمتل الصحة ولو اختلفت بهر
البيته لم يمتل البيه الا ان احداهما
لو ادعى بيبا والآخر بهرهما فالقول
لمنك البيه ولو ادعى البائع كون
البيه بشرط والمشتري

مسحق بغيره صحيح
انما يقبله واصلا بجهة مسحقه لو وصل
اليه المسحق عليه لا لومن جهة غيره
فالمشتري لو وهب شره فارسد من اجنبي
فوجهه لا اجنبي من البائع وسلكه لا يبرء
المشتري حين قيمة اذ لم يبرء العين
واصلا الى البائع من جهة مسحقه بل من
جهة اخرى مسحق بغيره صحيح
ثم باعه فاسد بطل الا قول اذ كان
مطلقا بالحق في حق الاحكام
ولو كان الثاني صحيحا بطل به فلا
القول كذا هذا فلو باعه موجه
من ساجره بغيره فاسد بطل
الا حاشا كما في بيع صحيح مسحق
اختلف المتبايعان احداهما يتبع
الصحة والاخر الفاد فالقول لم يمتل
الصحة والبيته لم يمتل الفاد
ونافا وفي غير ظاهر شره وان من
ادعى فسادا في صلب العقد فالقول
له وان اختلفا في اصل الثمن مخالفا
وشره اذ ان بهرهما يتبع بيته
البائع واصل هذا انه لو اختلف
الثمنان وانفقت بينهما على ثمن
وان وزاد احدى البيتين على ذلك
ما يفسد البيه فالقول لمنك الفاد
والبيته لم يمتل ولو كان الثمنان
من صنفين مختلفين واحد بهر البيه
فالبيته للبائع ان ادعى الصحة
وادعى احدهما ببيع الثاني الوفا
والآخر ببيعاً بائناً فالقول لم يمتل
البيه والبيته لم يمتل الوفا لان
بيع الوفا وان اختلفت فاسد فالقول
لم يمتل الصحة ولو اختلفت بهر
البيته لم يمتل البيه الا ان احداهما
لو ادعى بيبا والآخر بهرهما فالقول
لمنك البيه ولو ادعى البائع كون
البيه بشرط والمشتري

اذله يدب تحفة على ما ذكر هذا اذ ارضه بمقابلته الدين اما لو رضى بدين
كان عليه قبل ذلك والسئلة بما لا يملك خب كما لو رضى الجابر
بدين كان عليه قبله اذ انما سخطا لا يملك خب **ط** فاسد الرضى
في الاحكام كلها **عده** فاسده بملك امانة عند الكفر في فاسده لا يتعلق
به الضمان وباطله لا يتعلق بالضمان اصلا بالاجماع **فانما** عن سن
شترى مسلم خلا واعطى بتمنه رضى فضايع الرضى في يده ثم ظهر
انه كان خيرا بضم الرضى ولو شترى عبدا ورضى بتمنه رضى
فضلا عن الرضى ثم ظهر انه كان حرا لا يضمن الرضى لانه رضى باطل
والاول فاسد **فقد** بطل الرضى بالاعيان مضمونة او لا يقول الحقير
هذا مخالف لما في عامة الكتب كما استفتى عليه بعد اسطر **فان** الرضى
بالاعيان ثلثة اوجه رضى بعين امانة كودعه فهو باطل بملك
امانة لو ملك قبل خب وضمن لو بعد التنازل رضى بعين مضمونة بنفسها
وصحى لو ملك قبل استرد العين لا يصير مستوفيا
للعين ويغرم الاقل من قيمتها ومن الدين وبأخذ العين ولو ملك
العين فله جس الرضى لضممان العين ولو ملك الرضى قبل استيفاء
الضمان صار مستوفيا للضمان لو في قيمتها وفاء الثالث رضى بعين
مضمونة لغيرها كبيع قبل قبضه وهو لم يجر ذكره ان لا شترى فخذ
رضى ببيع فلو ملك في يده قبل قبض البيع ملك بالاقل من قيمة
ومن قيمة البيع ولا يصير قابضا للبيع وله قبض البيع اذا اوفى ثمنه
وعليه ايضا ضمان الاقل بملك الرضى بيده ولو ملك البيع قبل
قبضه والرضى قائم بطل البيع وعلى المشتري رد الرضى فلو ملك في
يده قبل رده يضمن الاقل للبايع ولا يطل ضمانه بملك البيع وبطلان
البيع **عده** لا يجوز الرضى بالامانات كودعة وعارية ومضاربة وكل
مال شركة وكذا باعيان مضمونة بغيرها كبيع في يد بايعه واما الاعيان
المضمونة بعينها وهوان يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه
كمغصوب بدل خلع ونهر وبدل صلح عن دم ومعد الرضى بمسار
الرضى بالذبح جابر باى وجه وجب **فانما** جاز الرضى باى

دين كان

دين كان لا باعيان مضمونة بغيرها كما لو باع عينا واعطى للمبيع رضى
للمشتري التسليم **خلاصة** لا يجوز الرضى باعيان مضمونة بغيرها حتى
لو ملك الرضى بملك بغير شترى وهذا قول الكرخي وقال الفقيه هذا
خلاف رواية الاصل فان لم قال رجل شترى سيفا فاخذ به رضى بملك
الرضى يضمن الاقل من قيمته وقيمة السيف **ورغم** الاعيان ثلثة
اقسام **عين** غير مضمونة اصلا كالامانات وعين مضمونة بنفسها
كمغصوب ونحوه والقوانين بتمونها اعيانا مضمونة بنفسها اى في قدر
ذاتها اذ العين الرابكة لو تملك او قيمته بعين في ضمانه المثل او القيمة
فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض والاثبات عين
غير مضمونة لكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع اذا ملك لم يضمن بملك
او قيمة لكن الثمن سقط عن ردة المشتري وصو غير المثل او القيمة بغير
هذا الاعتبار سمي مضمونة بغيرها فكانت من قبيل المشاكلة **بس**
لو كفل نفسه ورضى بذلك لم يجر وكذا الرضى بخراسة فيها قصاص او
بدم عند الرضى جس شترى مضمون يمكن استيفاءه من مالية
الرضى وكذا الرضى بالدرك باطل بخلاف الكفالة به وكذا الرضى
بشفعة ووديعة وعارية واجارة باطل في بعضها عدم الضمان وفي
بعضها وجد ولكن لا يمكن استيفاءه من الرضى **ح** لو للعارية
صل ومونة جاز الرضى بردها لا بها ولو بردها بنفسه لم يجر **فان**
الاقرار بهية اقرار ببيعها فيكون اقرارا بهية وقبض اذ قبضها
بمخرله القول والاقرار بعقد اقرار بركنيه والتاخير انه ليس باقرار
بهية صحيحة **عده** الهبة الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب
ايحوب له بالقبض هو الختار والقدرة الفاسدة كهبة فاسدة
عده هبة الهبة الفاسدة كثيرة منها لو وهب سلم لاثنتين شيئا
يحتمل القسمة ملكاه قبل القسمة وضمناه **ص** وبه يقتضى **فقط** هبة
المشاع لا تقيد الملك ولو قبض وفي **بس** ذكر خلافة **فت** هبة
المشاع فيما لا يقسم لا تقيد الملك عند قبوله بغير ظاهره مخالف لما
في عامة المسببات ان هبة المشاع فيما لا يقسم لا يجوز ولو لاد

الهبة الفاسدة

من قوله فيما لم يقسم ما يحتمل القسمة ولم يكن مقسوما حين الريبة
وانه اعلم **قوله** في الاصل ان من شربا الريبة الاقرا حتى لا يجوز
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة كبيت ودار وارض ونحوها ويجوز فيها
لا يحتمل القسمة كحما وبئر ورجى ونحوها **وجيز** الهبة الفاسدة مضمونة
بالقبض لا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض بغير عليه م في
المبطو وهو قول من اذا الهبة الفاسدة تنقلب عقد معاوضة
قاضي الهبة المشاع فيما يقسم لا يقيد الملك ان انفصل بها القبض
وبه قال الطحاوي وذكر عصا انما تقيد الملك وبه قد بعض المشايخ
وقد نص من ان الهبة الفاسدة مضمونة **فرض** الهبة الفاسدة تقيد
الملك بالقبض وبه يفتي ثم اذا هلك اقيمت بالرجوع للواهب
هبة فاسدة لذي رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت
مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت تحت الرقن قبل الهلاك **فقط**
بشرط كون الموصوب مقسوما فز او وقت القبض لا وقت
الهبة حتى لو وصف نصف دار شاعا ولم يستلم حتى وهب النصف
الاخر وسلك الاخر **قوله** الشيوخ حالة القبض يمنع الهبة وحالة
العقد لا يمنع التحلية في هبة صحبة قبض لافي الفاسدة الشيوخ
الطاري يقصد الرقن لا الهبة وهو بان يرجع في نصفها شاعا اما
الاستحقاق فانه يقصد الكل لانه شيوخ مقارن **قوله** جازية الشغل
لا المشغول الاصل ان اشتغال الموصوب بملك الواهب يمنع تمام
الهبة اذ القبض بشرط اما اشتغال ملك الواهب بالموصوب فلا
يمنع **قوله** وهب دابة مسرعة بدون سرجهها ولجامها وتلك كذلك
لم يجوز اشتغالها بها وجاز عكس لعدم اشتغالها بها وعلى هذا
الرقن قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر اذ الدابة مثالة
للسرج والليجام لا شغولة يقول الحقير يؤيده ما سياتي قريبا عن
قاضي من مسئلة جارية عليها حمل **قوله** عكس ما بين الصورتين
يقول الحقير الظاهر ان هذا هو القواب كما لا يخفى على ذوي الالباب
نقطة المقبوض هبة فاسدة على الواهب رواية وعلى الموصوب له

في رواية

منه هبة الشاة ودم الارض جازية احد منكم في دينه القسمة لا يجوز بيع قال وهب ليس فيه العبدك والموصوب له الجمل لم يقيد في هبة **قوله** ٣٣١
وبه زعمنا ودم الارض او عكس لم يجوز شرا دارا فوجها قبل القبض جاز شرا دارا فوجها قبل القبض جاز

٢ رواية بناء على انما تقيد الملك في رواية فتكون على الموصوب له
ولا تقيد في رواية فتكون على الواهب **قوله** وهب له عليها طلع
ونبات وسلكها جاز ويكون الحلي وما فوق ما يستخرج من الشيك
لواهب الموصوب له لكان الحرف لو وهب الحلي والنبات دون
الامة لا يجوز حتى ينزعها ويدفعها الى الموصوب له لا تحما ما دام على الامة
يكونان تبعها لها وشغلا بالاصل فلا يجوز هبة ولو وهب بيتا
لا يدخل في الهبة الغلق والسرور والبلاليم المقررة لا تحما بمنزلة
مشاع موضوع في البيت **قوله** جازية المشغول بملك غير
الواهب فلو اعار بيتا فوضع فيه الخيل او المستعير متاعا غصبه ثم
وهب البيت من المستعير جاز وكذا لو وهب بيتا او جوال
بما فيها من المتاع ثم استحق المشاع جاز في البيت والجوال اذ لو
صحت كانت ثابتة على الدار والمتاع جميعا حقيقة فصحت تسليمه
ثم بالاك تحقاق ظهور ان المتاع لغيره لم يظهر ان الدار مشغولة بملك
الواهب وهو المانع وكذا الرقن والصدقة اذ القبض بشرط تمامها
كالهبة **قوله** صاحب جامع الفصولين اقول في الفصلين استدلال
بهذه المسائل على جواز هبة المشغول بملك غير الواهب وقد مر
في زيادات قاضي ان هبة الهبة سواء كان ملك الواهب او غيره كونه
الهبة انما يمنع اذا كان الاشتغال بتمام في يد الواهب او في يد غيره
الموصوب له اما اذا كان في يد الموصوب له بعرض او عارة او غيرها
فلا يمنع واستدل عليه بما مر من مسائل الاعارة والغصب والاستحقاق
فظهر ان الاصل ان الهبة المشغولة بملك الواهب بملك غير الموصوب
لا يمنع الصحة اذ لم يكن في يد الموصوب له كل شئ فثبت في حقا
على قدر راس المال وبطل بشرط التفاضل لتبعية الرجوع فيه للمال فيقدر
بقدر كسبعية الرجوع للبذر في المزارعة والزيادة انما تفتي بالتبعية
وقد فسدت بغير الاستحقاق على قدر راس المال **قوله** الشكر بطل
ببعض الشغل الفاسدة لا ببعضها حتى لو شغل الرقن في الوضعية
لا يبطل الشكر وبطل بشرط ان يرضى له او كلاهما بشرط فله

وهب لانه الصغير دارا وهي مشغولة بمتاع الا ان الموصوب جاز ولو كان في يد غيره
لانها مشغولة بمتاع العاقبة وجوز وهب لانه الصغير في حيا له بغير رضى
ولو صغير جازت وهو باقيل له الدار والغير فالبعض لهما الا بغير رضى
يقول الحقير قوله الدار في الدار حتى اذا كان في يد غيره فالتحريم والظاهر ان الموصوب
كما لا يخفى على ذوي الالباب وفيه عارة وهب دارا لزوجها وهي كونه
فيها ولها استحقاق **قوله** في الهبة **قوله** في يوسف لا يجوز لرجل ان يهب
لأمرأة او وهب لزوجها او اجنتي دها كمان في ح

قوله قال ابو جعفر لو منع امرأته من زيارتها جازية هبة من ماله فله
يقول الحقير في هذا انه استحق العوض في الهبة رجوع في الهبة وان استحق
رجوع في العوض فان ملك العوض رجوع بكسبه او قيمة الهبة وفيه الرجوع لا يصح الرجوع
في الهبة الا بقضاء او رضا ويجوز رفض الموصوب له ميعا وعقدا وهبة
قبل القضاء بالرجوع ويجوز رفض القضاء ويملك ما نذر في يد الموصوب له
الا بالمنع وانما استحق العوض في الهبة رجوع في الهبة ان كانت قائمة ولا يصح
ان كانت بالكلية بخلافه اذا استحققت الهبة حيث رجوع في العوض انما لا يصح
المنع وفي هذا علة لو قال الموصوب له ملك فاقول قوله ولا يكون عليه
قال الواجب في هذه المسئلة ان الهبة لا يثبت الملك بها ولا يقع
منع كل واحد منها لغيره استحقاقه رجوع في الهبة لا يثبت الملك بها ولا يقع
استدلالا بالهبة رجوع لا تلك الشكر **قوله**

والظاهر انما لا تبطل بكثر الشروط **القصار** وبثورة الشركة لا تبطل بالشروط
 الفاسدة اذ فيها معنى الوكالة وصح لا تبطل بها **لعمري** بكثر الشركة لا تبطل
 واختصاص ذلك في سائر البحوث فما اخذه كل منهما فهو له فقط ولو
 اخذاه معا ينصف بينهما ولو عمل احدهما واعانه الاخر في عمله بان قلعه
 احدهما وجمع الاخر او قلعه وجمعه وحمله الاخر فلم ينعين اجر مثله بالغا
 ما بلغ عندهم وعند سائر الاجازة نصف نعم ذلك **وجير** عندهم ثم
 بالغ ما بلغ **لعمري** ولو اشتركوا لاحد يعمل والاخر راوية يستحق عملها
 والكسب بينهما لم يفتح والكسب كله للمستحق وعليه اجر مثل البطلان
 كان هو صاحب الراوية ولو صاحب البطلان فعليه اجر مثل الراوية
جف خلطاني نحو احتطاب ولم يتميز يكون بينهما فلو اختلفا صدق
 كل منهما الى النصف في اكثر الالبينة ولو اتفقا على شئ فكلما اتفقا
فقط اشتركوا في جواهر المعائن ونما ربحا ليجوز ووجه اذ في اخذ
 جص او كل او ملح من موضع مباح فهو فاسد ولو خلطا وباعا قسم
 الثمن بينهما بقدر ما اصابا من كيمي او ذوق وغيرهما يقسم الثمن
 على قدر قيمة ما لكل منهما ولو عمل احدهما واعانه الاخر فقد مر حكمه
 ولو اشتركوا في الصيد فارسا لكل واحد فصيد بينهما كنصيبهما
 شبكة ولو ارسلوا كل واحد فصيدا لما كان لان ارسال غير المالك
 كذلك لا يعتبر مع ارسال المالك ولو ارسلوا كل واحد فصيدا او احدا
 فهو بينهما ولو ائتمنت كل واحد فصيدا او ائتمنتا فهو بينهما ولو عمل احدهما بطل
 والاخر يعير اشتركوا على ان يواجر احدهما والاجر بينهما فهو فاسد ويقسم
 الاجر على اجر مثل البعير والبغل **فاضح** تقبلا اجمالا معلومة باجر معلوم
 ولم يواجر اذ ائتمنتا لكن حمل على بطل وبغير اضافة عقد الشركة اليهما ينصف
 الاجر بينهما اذ سبب جوب الاجر هنا تقبل العمل وقد استويا فيه ولو
 تقبلا الحمل وحمل على عناقهما ينصف الاجر بينهما ولو دفع دابته الى
 رجل على ان ما اجره به فهو بينهما فاسد اذ قد بصره كانه قال اجر
 دابتي ليكون الاجر بينهما ولو خرج به كان فاسدا لاجل المالك والمعاقل
 مثل اجر عمله اذ لم يرض بعمله الا باجر **فقط** اجر احدهما بغير واعانه الاخر على الحمل

فلمعينة اجر

في اجازة من النسخة فاسدة
 في اجازة من النسخة فاسدة

فلمعينة اجر مثل عمله على امر اختلاف فيه بين سائر ولو اشتركوا
 لاحد صناديقه والآخر جوالق واكاف فهو فاسد وكذا لو دفع دابته الى رجل
 ليسع برا على ان الرمح بينهما فهو فاسد بمنزلة شركته بالعروض فالرجح
 لرب البر وارب الدابة اجر مثلها **فاضح** والبيت السقيني
 هذا كالأدب **وجير** ولو اشتركوا على ان يعملوا في بيت هذا ابادة الاخر جاز
 وكذا سائر الصنائع لان الشركة وقعت على التقبل لا على غيره
 دفع دابته او سقيني الى رجل يواجرها على ان الاجر بينهما فهو فاسد والاجر
 للمالك والاخر اجر مثله وكذا لو دفع شبكة ليعيدها التكميل بينهما نصفان
 فالصيد للصيد ولرب الشبكة اجر مثلها **فقط** وضع بقرة الى رجل بالعلف
 على ان احاصل ينصف بينهما فالحاصل للمالك وللرجل مثل علفها
 واجر مثله فيما قام عليها وكذا دفع الداجية الى آخر بالعلف على
 ان البيض ينصف بينهما **جف** في مسئلة البقرة استجارها
 بمجول فعلى مالكها ثمن العلف اجرة احفظا وما حصل من عجول اذ كان
 فهو للمالك بلا خلاف واما ما اتخذ من سمير وغيره فقبل هو لى فقط وعليه
 لبن مثل ما اتخذ منه السمير وقبل للمالك البقرة لا تخاد بامره ويجوز ان
 يسج نصف البقرة منه حتى يصير اشريكين ثم يامره بان يتخذ من الباقي
 ما ذكر ينصف بينهما **فقط** وكذا في امثالها ولا يجوز الشركة في العروض
 وجب ان يسج كل منها نصف عرضه بنصف الآخر فيشتركان شركة ملك
 ثم بعد ان اشركا العقد مفادضة او عنانا فيصير العروض رأس مال
 الشركة والعروض المشتركة يقع رأس مال الشركة فكل واحد لهما
 دراهم والاخر عروض ينسج ارب العروض يسج نصفها بنصف رابعها
 وينصفان ثم يشتركان مفادضة او عنانا ولو كل منهما طاعا على
 حدة واشتركا عليها وغلطا صما واحدهما اوجد من الآخر جاز الثمن
 بينهما نصفان وذكر في موضع اخر يقسم الثمن بينهما على قدر قيمة الجهد
 والروى ولو اشتركوا في القرض في الحافل والتعاون بزرقة وكما
 لم يجز اذا اشتركوا فيه لا يكون مستحقا عليهم ولا على احدهم ولو اشتركوا
 على ان يسالوا من الناس امولا على ان احاصل بينهما نصفان فمفسد

اذ التوكيل بالتكدي والسؤال باطل **فما لا يجوز فيه التوكيل** لا يصح فيه
الشركة وكذا في عمل محرر **عده** الشركة في حفظ الصبيان وتعليم
القرآن والكتاب يجوز في المختار **فقط** بشرط جواز المضاربة
اذا كان رأس المال دراهم او دينار **فما يحل** لا يجوز تغييره
كيلى او وزنى او عوض عنده **س** وقال **م** يجوز بالفلوس الربحية
عدد او لا يجوز بذهب فضة غير مضروبة في رواية الاصل ويجوز
بالدراهم النهرية والزئوف لا يجوز بالسوق فان راجت السوق
في كالفلوس **در** دفع عروضا وامر ان يبيعها ويجعل مضاربة
في غيرها فقبل صح اذ لم يصف المضاربة الى العود بل الى ثمنها **فقط**
وثانها كوخا عينها لا دين **در** اى دين على المضارب ولو دين
على آخر فقال قبض مالي على فلان واعمل به مضاربة **فما يحل** امر مدبونه
ان يضارب بما عليه من الدراهم لا يجوز ويكون الربح للمضارب
لا للداين عنده **و** عند **س** م الربح للداين وبسبب المضارب عن دينه
امر مدبونه ان يشتري له بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون
مشتريا لنفسه عنده وعندهما يكون مشتريا **للامر** ولو امره بشراء
بدنه من هو معلوم صح الشراء **للامر** اجماعا **فقط** وثانها كونه معلوما
عند العقد اما بتسمية او اشارة **الرابع** كونه مسلما الى المضارب لا بد
لرب المال فيه ولذا يفسد بشرط عمل رب المال مع المضارب المضارب
لو دفع المال مضاربة الى غيره باذن مالكه بشرط ان يعمل هو المالك
فسدت المضاربة الخامس كون حصة المضارب من الربح معلوما على وجه
يقطع الشركة ويكون مشافعا بينهما فلو شرط لاحدهما دراهم مائة
من الربح يفسد العقد لانه يقطع الشركة اذ عساه لا يربح الا القدر
المسمى **و** من شروطها كون الشروط للمضارب جزوا **شايعا**
من الربح كنصف او ثلث لاسرها معينا يقطع الشركة اذ لو قال لرب الربح
مائة دراهم او شرط مع النصف عشرة دراهم يفسد منها اطلاق قدر
الربح ومخاكون الشروط من الربح **فقط** اذ لو كان من رأس المال
او منه ومن الربح يفسد **فقط** والاصل ان كل شرط واجب بحالة

في الربح

المضاربة

ب

في الربح او يوسع قطع الشركة يفسد المضاربة وغير ذلك لا يفسد بها
ويبطل الشرط كشرط الوضعية اى ان يخرس ان على المضارب ذكرنا
قبل هذا ان الشركات والمضاربات لا تبطل بشرط فاسدة
على الاطلاق ويبطل الشرط **در** **ع** لجهالة في الربح كما لو قال لك
نصف الربح او ثلثه او اربعة يقول الحق بغيره لم يعين واحدا من
هذه الثلثة بل يذكره جملة واحدة بكلمة او المفيدة للشك والتزويد
و **ج** **م** ان اشترت به حصة فلك النصف من الربح ولو دقيفا
فلك الثلث جاز كالخياطة الرومية والفارسية ولو قال ان
عملت في المعز فلك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى
في المعز فباع في السفر فله ما شرط في السفر سواء باعه في المعز او في غيره
فالمسلم به على الشراء حتى لو اشترى في السفر وباعه في المعز فله ما شرط في
السفر وان اشترى ببعض المال في السفر وبعضه في المعز فربح كل واحد
على ما شرط **در** اعطى الرجل الف دينار ومائة ذراع كرايس على ان
يتصرف فيه الربح بينهما تنضم المضاربة في الدناير لا الكرايس ولا يصير
وكيلا في الكرايس لانه ايجز الشئ في الدناير **در** **س** لو شرط عمل المالك
تفسد المضاربة عمل اولاد ولو استعان بالمالك في العمل لا شرط او دفع
اليه بضاعة جاز **در** **ع** حكم المضاربة انواع امانة او لا ووكالة عند عمله
وشركة ان ربح وغصب ان خالف فلو اجار بعده واجارة فاسدة
ان فسدت فلا ربح جند بل اجر على ربح او لا بل لا زيادة على المشروط
ولا ضمان فيها كالعقوبة واما دفع المال الى رجل بشرط الربح للمالك
فبضاعة بشرط العمل ففرض **در** المضارب لو ادعى الهالك صدق
بسمه والمال امانة بيده فلو تلف كله فله اجر مثله بخلاف قصار وخياط
وذكر الطحاوى انه لا يضمن عنده وعندهما يضمن كاجر مشترك عندهما
لو عملت باجر مشترك التمر زعينة والاصح انه لا يضمن وفاقا وكذا جاز المضارب
في الصحبة من بيع وشراء واجارة وغيره فله ذلك في الفاسدة بقاء
عموم التوكيل وكذا لو قال له اعمل مرايك في الناقة في الفاسدة في
السفر لانه جبر **در** **ع** اذا صحت المضاربة فله مضارب مطلقا البيع مطلقا

الآباجل غير متعارف له الشراء والتوكيل بها والتفويض والابضاع ولو
لرب المال وابداع ورهن وارتجان واستيجار واجتبايا النعم لمقتا
لا المضاربة الآبازن المالك او بقوله اعمل براكب لا يبعدان في فرض
واستدانة بل يجب التصريح بهما **بطل** الفتوى على قولهم في جواز المزارعة
والعامل للمجاعة ولو ازرعها على نفسها بشرط احدى هاتين المدة تاتبعها
كون الارض فارغة يمكن ان يزرع فيها ثلثها التحلية بين الارض وبين
المزارع رابعها بيان رب البذر ولو لم يعين بمحكم العرف ان احتلف العرف
فسد العقد كما مضى بين جنس البذر فلو لم يبين فلورب الارض جاز لا
للعامل الا اذا علم بان قال على ان تزرع ما بدا لك ولا ولو لم يبين حتى يفسد
فاذا زرع انقلب جائرة سببا في حقيقة من لا بد له من قبل
سابعها الشركة في الخارج عند حصوله على وجه لا يقطع الشركة حتى لو
شوطا لاحد منها اقفرة معينة من الرخ لم يجز لوان لا يخرج الا ذلك
القدر فتقطع الشركة **فانما** وكذا لو شرط ان يخرج من هذه الناحية
لاحد منها والباقي للآخر وان يكون لاحد منها خارج وارضم معلومة
على الآخر وان يرفع رب البذر بذره من الخارج والباقي بينهما **وغير**
وانما تقع المزارعة عندس ام اذا كان الارض والبذر لواحدا والبقر
العمل للآخر او الارض لواحدا والبقر للآخر او العمل لواحدا والباقي للآخر واذا
كان نفقة الزرع عليها بقدر خرقها كما جرحا ودور فاع ودوس فندبة
اذ الغرم بالغرم حتى لو شرطت على احد منها فسدت المزارعة ونفسدان
كانت الارض والبقر لواحدا والبذر والعمل للآخر او البذر لواحدا
والباقي للآخر او البذر والبقر لواحدا والباقي للآخر **فانما** او البقر لواحدا والباقي
للآخر او البذر والبقر لواحدا والارض لثان والعمل لثالث او البذر
والارض لواحدا والبقر لثان والعمل لثالث **فانما** او الارض لواحدا والبقر
لثان والبذر لثالث والعمل لاربع **فانما** او شركت ثالثة او اربعة
والبذر او البقر لواحدهم فقط **وغير** واذا فسدت المزارعة فالخارج
لرب البذر وللآخر او لعمالها مثل ارضه لو رب الارض فلو
البذر لرب الارض فلعامل اجر مثله لا يزداد على السنة ولو البذر للعامل

المزارعة الكفارة

بما لا يخفى او البذر لواحدا والباقي للآخر فبما لا يخفى
واستعلم

فلرب الارض

فلرب الارض اجر مثل ارضه واذا احتقت المزارعة وجب المشروط ولا شئ
للعامل ان لم ينبت الزرع ويجز العامل على العمل ان ابى لارب البذر قبل
القائه وبعده يجز ولو ابى رب البذر والارض له وقد كرس العامل فلا شئ
للعامل في عمل الكراب فضاء وبستر في ديانته وبطل بموت احد هاتين
مضت المدة والزرع لم يدرك فعلى المزارع اجر مثل نفسه من الارض حتى يدرك
ونفقة الزرع على العاقدين وفي موت احد هاتين قبل اركان الزرع ترك
الزرع في مكانه الى ان يدرك ولا شئ للمزارع وتفسح يد من يخرج الى
بيع الارض كما في الاجارة ولا شئ للعامل ولو نبت الزرع لانباع الارض
قبل استحصاله **فانما** المزارعة تبطل بالشرط الفاسد **فانما** كل من لم يبين
من اعمالي ففسد حاله من اعماليها **فانما** لو دفع بذرا مزارعة فسدت عندس ام
وكان يقول صحى او لا يجز **فانما** عندس لو دفع البذر مزارعة فلا شئ
يجز فالكراس مال المضاربة ولم يجز عندس قال ابن سماء يجز
قول من دانه حسن **فانما** شرط على رب الارض مع العامل لم يجز
سواء كان البذر له او للعامل رب الارض او لا وفي كل آخر منه ايضا
في المزارعة الجائزة لو لم يخرج الارض فلا شئ لاشئ لو احد من المتعاقدين
على الارض اذا المستحق بعض الخارج ولم يوجد في الفاسد لو لم يخرج
شئ فاعلى رب البذر اجر مثل صاحبه لو عامل او لو البذر رب الارض
فعليه اجر ارضه **فانما** دفع ارضه الى آخر مزارعة على ان يزرعها بنفسه
وبقرة والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعل على هذا فيفسد الخارج
بينهما نصفان يحكم البذر وليس للعامل على رب الارض اجر لعمله في الشركة
ويجب على العامل ان ينفق الارض اذا استوفى من نفقة وكذا لو كان
البذر ثلثها لواحدها وثلثه للآخر والربع بينهما بقدر بذرهما ففسد كذا
فعل الربع بينهما **فانما** لو الارض لواحدها وثلثها لآخر والبذر بينهما
العمل على غير رب الارض وكون الخارج بينهما نصفين ففسد العقد وكذا
شرط كون ثلثي الخارج للعامل وثلثه لرب الارض او بالعكس واذا
فسدت فالخارج بينهما على قدر بذرهما **فانما** لرب الارض ما اخذ من
الخارج وله على الآخر نصف الارض وما اخذه الآخر من الخارج يطيب له

قد بذره ويرفع من الباقي احو نصف الارض وما انفق ويتصدق بها
بالفضل وحصل له من ارض الغير بعد فاسد ولو الارض لاحدها
البذر متخفا وشطر العمل عليها وكون الخارج بينهما نصفين حاز
ولو الارض بينهما وشطر ط كون البذر والعمل من احدهما وكون الخارج
بينهما نصفين لا يجوز وكذا لو البذر من الدافع والعمل على الآخر وخارج
بينهما نصفان وكذا لو شطر ثالثي الخارج للعامل والثالث للدافع
او بالعكس ولو البذر للعامل وشطر ثالثي الخارج للعامل جار وكذا
لو الارض البذر منها وشطر العمل على احدهما على كون الخارج بينهما نصفين
بخلاف لو شطر الدافع ثلثي الخارج والثلثين للعامل او شطر الثلثين
للدافع ولو الارض لها وشطر ثالثي البذر على الدافع او العامل على كون
الخارج بينهما نصفين لا يجوز ايضا اراد اخذ بذر من آخر بزرعها في ارض
نفسه فيكون الخارج بينهما نصفين قالوا الجيلة فيه ان يشتري نصف البذر
من صاحبه بنصف معلوم ويبيعه البايع على النقص فيصير البذر مشتركا
بينهما ثم البايع باقره بزرع كل البذر على ان يكون الخارج بينهما نصفين
فاذا بنت الزرع يكون بينهما لانه تمام ملكها **وقد** اتفقا على ان الزاوية
واختلفا في قدر المشط والبذر لرب الارض وربعها قبل الزرع فالبينة
للمزارع وان لم يبرهننا حالها وتراد بها في الاحارة وبداية بين الزرع
اذ هو اشتد انكازا وبعد الزراعة والنبات القول لرب الارض بيمينه
والبينة للمزارع ولو البذر للعامل فالقول له والبينة للآخر بعد الزراعة
وقبلها بيمين الفان وبداية بيمين رب الارض ولو اختلفا في جوارحها
وفسادها بان ادعى احدهما النقص والآخر اقفرة معلومة فالقول
لمدعى الفساد قبل الزراعة وبعد ما لرب البذر ادعى جوارح او فسادا
والبينة لمدعى الجوارح **وقد** ارضها وبذر اربعة حائرة فلما بنت
قال العامل شطر ط ليه نصف الخارج وقال رب الارض شطر ط لك الثلث
فالقول له بيمينه لانه ينكر زيادة الاجر ولا يتجالفان واما بيمين يقبل
ولو ربحنا يقبل بيمينه العامل اذ هي ثبتت الزيادة ولو اختلفا قبل
الزراعة فالقول له الزراعة ويبدأ بيمين العامل واما بيمين يقبل عليه

وايجها برهن

وايجها برهن يقضي بيمينه العامل ولو البذر للعامل وقد خرج الزرع
فاختلفا كما مر فالقول للعامل بيمينه ولا يتجالفان واما بيمين
يقبل ولو ربحنا يقضي بيمينه من البذر له وان اختلفا قبل الزرع فالقول
لرب الارض **وقد** دفع كرمه معاملة اى مساقاة على ان يرد الكرم اليه بعد
تمام المدة بوشاشه نقدا لانه شطر ط بيمينه العقد والاحد
فيه منفعة وهو نظير من اجاره ارضه ليزرعها وبيمينها اى يرد لها مكروبة
در زرع المساقاة دفع الشجر الى مصلحه بجزء من ثمره وصح باطله غنح
والفقوى على قولهما انما جازية وشروطها بعد اتمية قد بين بيان
نصيب العامل في اتمية بينه وبين الشجار والشركة في الخارج ونقصه لا
ذكر مدة وتقع على اول غنح ونقصه ان لم يخرج وذكر مدة لا يخرج منها الثمر
يفسد حاله لو قد غنح وقد غنح في وقت سمي على الشطر والآخر للعامل
اجر المثل ونقصه في كرم وشجر ويقول واصولها دخان وتخلو لوفيه
ثمران لم يدرك كالمزراعة دفع ارضا سنين معلومة على ان يفرسها
اشجارا ويكون اى مع ارضها بينهما نصفين فسد فان غرس
العامل الارض من غده فاخرجت ثمرها فلكل رب الارض وعليه الغراس قيمة
غراسه اى مثل عمله **فانما** وكذا لو لم يشترط له من الارض شيئا لكنه قال
على ان يكون على مائة درهم او شطر ط كخطه او نصف ارض اخرى له
وكذا لو شرط ان ما خرج من الغراس يكون بينهما نصفان على ان للعامل
على رب الارض مائة درهم او كخطه وكذا لو كان الغراس من قبل العامل
وشروط ان الخارج بينهما نصفان على ان لرب الارض على العمل مائة درهم ثم
الخارج كل للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه ولو الغراس من رب الارض على
ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم كان
فاسدا ثم الخارج كل للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه وقيمة غراسه
در زرع ويبطل العقد بموت احدهما وبمضي مدهما والثمر لم ينقص في
الصورتين فلو مات رب الارض فلعامل القيام عليه حتى يدرك
الثمر ولو كرمه الورثة وان مات العامل فلو ورثته القيام عليه لو كرمه
لرب الارض وان ماتا فالحيا لورثة العامل ان لم يمت احدهما بل انقص

المساقاة

مدتها فالجار للمعامل ولا تفسخ الا بعذر ومنه كون العامل عاجزا عن
 العمل او سارقا خاف على الثمن او سقفا الخلق **الصلح** على الاتجار بعد
 دعوى فاسدة لم يجر ولا بد لصحة من صحة الدعوى اذ المدعي يأخذ ما ناظر في
 حق تقبيل الاعا يدعي او غير ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى يثبت في حق
شخص اختلاف المصلحة في جواز هذا الصلح **ككل** منها فبعض الصلح **الحامد**
الصلح عن معلوم او مجهول على مجهول باطل على معلوم جاز **كصك** على
 معلوم مع من يدعي في داره نصيبا مجهولا لانه للبراة عن الدعوى والبراة
 عن المجهول جاز **فبعض** الصلح عن معلوم على معلوم وعن مجهول على معلوم
 جاز ان كصك عن دين او حق معلوم على مال معلوم او عن حق مجهول
 في دار في يد غيره على مال معلوم **فما جاز** لو صلح عن مجهول على مجهول فان
 لم يجز الى سلة جاز كما لو ادعى حقا في دار في يد رجل والمدعي عليه يدعي
 حقا لنفسه في ارض في يد المدعي ولم يبين احدهما شيئا فاصطحا على
 ان يترك كل منهما دعواه ويبرئ صاحبه عن الخصومة جاز وان جاز
 الى تسليم وتسليم كما لو ادعى حقا في دار رجل لم يسم فاصطحا على مال
 معلوم يعطيه للمدعي لسم المدعي عليه ما ادعاه المدعي لا يجوز وان اصطحا
 على ان يأخذ المدعي مالا معلوما ليركض دعواه ويبرئ عن الخصومة جاز سواء
 اتى المدعي عليه بما ادعاه المدعي او انكره **فلم** يجر الصلح على اعيان
 مجهولة بخلاف حقوق مجهولة فانها تقبل الاستقاط بخلاف الاعيان
 يقول الحق هذا خلاف الاصح كما سياتي بعد ثلثة اسطر **وارتصا**
 بقبلة الورثة من تركه فيها اعيان مختلفة والمدعي لا يدري ما هي كلها
 بيد المدعي عليهم جاز عند ثبنا على ان الابرار هو الحق المجهول جاز عندنا
 خلافا للشافعي **فما جاز** الابرار عن دين مجهولة جاز لا الصلح عن اعيان
 مجهولة اذ فيه معنى البيع وهو ملكك نصيبه اياه والاصح ان هذا الصلح
 يجوز كجهالة انما يمنع الجواز لو منع التسليم وجها لا حاجة الى التسليم
 اذ التركة بيد **صاحب** الاصح ان الصلح عن اعيان غير معلومة يجوز لانها لا
 تقضي الى المنازعة لقيام المصالح منه في يد قبلة الورثة **فما جاز** اختلاف
 في صحة الصلح عن تركه مجهولة لادين فيها على مكمل وموزون **فما جاز** اذ لم

ينزل خبر قال صدر الزبيرة في المسألة من غير الصلح صححه الزبيري
 ام لا فخص ان ليس ينزل خبره بشرط بل هو في صحة لانه لو ادعى حقا مجهولا
 في دار فاصطحا على شيء للصلح وان ملك له وهو الحق المجهول دعوى
 وفيه الرجوع مصلح لو لم يملكه انتهى وفيه التمسك بالصلح على الاتجار
 بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في اليد اية جاز
 من التقدير ان الصلح على الاتجار جاز بعد دعوى مجهولة فليحفظ
 ويجعل على فاسد بالسبب من قبلة المدعي لانه شرط المدعي فادركه
 في القنية وهو يوجب واجبا فيقول لانه في النهاية

فما جاز الصلح اذا كان على دين لا يعلم الشرع ان يكون الدين
 فبعض الصلح عن مهورها والورثة يعرفون بها حقا فلهذا التمسك
 فبعض الصلح عن مهورها والورثة يعرفون بها حقا فلهذا التمسك
 فبعض الصلح عن مهورها والورثة يعرفون بها حقا فلهذا التمسك
 فبعض الصلح عن مهورها والورثة يعرفون بها حقا فلهذا التمسك

يكن في

يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة لا يصح الصلح على مكمل وموزون
 لاحتمال ان يكون فيها مكمل او موزون وحقيقة منه مثل بدل الصلح فيكون
 ربا او قبل بيع لاحتمال ان لا يكون مكمل وموزون وان كان فيحتمل
 ان حصه اقل من بدل الصلح فالقول بعدم الجواز يؤدي الى اعتبار شبهة
 الشبهة وهي غير معينة **فما جاز** ادعى حقا في دار بيد الورثة فصالحه اعدام
 لكون له حاقصة جاز وهذا اول على جواز البيع في المجهول بلفظ الصلح
شخص ادعى دارا فانك فاصطحا على ان يدعي اليه المدعي كذا دينار
 وتأخذ الدار جاز **صالح** عن فرضه على بعضه الى اجل جاز لا الاصل
 كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل **فما جاز** قال الحق
 الامام الاستاذ في صلح كل صلح بعد صلح باطل فالمراد الصلح الذي هو
 استقاط اتمالوا اصطحا على عوض ثم على عوض آخر فالثاني هو الجاز
 انفسخ الاول كالبيع **ط** وكل صلح وقع بعد شراء فالصلح باطل
 ولو كان الشراء بعد الشراء صح الثاني وبطل الاول فان كان صلحا ثم شرا
 صح الشراء وبطل الصلح وفيه ايضا الصلح لا ينقض يعني لو صلح من
 جنس حقه باقل من حقه ثم تفاخ الصلح لا ينقض لانه انقضاء وانقضاء
 لا يعود وقيل لو صلح عن انكار ينقض لانه صلح عن الدعوى فيمكن
 اسقاطا **فما جاز** شرط صحة الصلح ان يكون المصالح حقا للمصالح
 ثابتا في المحل لاحقائه تعالى صلح كقيل نفس على مال على ان يبرئ
 عن الكفالة بطل كذا الصلح عن الشفعة ولو صلح عن حد بطل بخلاف التغير
 والعصا من شرط ايضا كون البدل معلوما ان احتج الافضة او كونه
 منفعة صلح عن عيب فلهذا عدمه او زال بطل الصلح ان علق الصلح
 صرحا لم يصح كما قال ان اذبت الى اومتى واذا فانت بري لم يصح
 الابرار لانه علقه بالشرط صرحا فهو باطل **فما جاز** لان تعليق البراة بالشرط
 باطل **فما جاز** المشتري لو صلح الشفعة بطل الشفعة بلا اذ اقيمة لتسليم الشفعة
فما جاز موقرا للمناجاة بعد بيع الاجارة فدينار او بطل حتى يتسكن
 ففعل بطل حتى الحبس والجواز اخذ دينار لانه صلح لاعن اعتباره فان
 كرهه وهو فخر صلح الكفالة والشفقة وقسم المرأة وخيار الحق وخيار الشرط

ط صالح عن العدة

وخيار البليغ ففي هذه الصور يبطل الحق ويرجع الراجع بما دفعه
في صلح كفيلا بنفس لا سقاط كفالته لم يحجب المال في سقوط كفالته رواه
بنيان في رواية أبي حفص تنسقط وبه يفتي **س** انه يجوز ولو كفل نفس
ومال فصالح بشرط البراءة من كفالته النفس يرى **س** لو صالح السارق
مع رب المال بطل ببراءة عن الخصومة بدفع السرقة الى مالكها الصالح
قد القذف باطل فيرد المال واما ان يفسق لو كان ذلك قبل الزرع
الى القاع لا يوجد **س** دفع من دار شره فقال له غيره سجد لله الذار
مكنه على اسمه فادفع الى كذا الادفع اليك ففعل ليس له استرداده اذ
مشتريا انما غدر منه بهذا المال او يصير مالا بين جنين او ملك كان له في هذه
الادار واما ما كان صح الدفع **س** الصالح عن العصب على كثر من قيمته جازع
ح لا غدرهما قايما او متافحا **س** الصالح عن الاعيان على نقد بكثر من ثمنها
لا يما ينغاب فيه حالا او مؤجلا جازع جازع لا غدرهما مودع قال
ضاعت الودعة او ردوها صدق فلو صالح صاحبه بعد ذلك على مال
في مال وعنده الصلح فاض ولا يجب عليه شي **س** انما في ضمان
ومنع في امره اذ لو ربي محبت لقرنا في القصد فاض وانما بين عليه الاستهلاك وهو ينكر جاز فيه الصلح وفاقا للتائنة ان يقول المودع
لا يرضع الصلح اجماعا وفيه ايضا فاض عيب **س** انما في ضمان
بطل بصلح ورد ما اخذه بالخصومة زالت وكذا اذا صالحه على مال
فبين ان لم يكن عليه ذلك مال **س**

ينبغي ان يفسد العاقل لا يفسد على غيره فادفع الى كذا الادفع اليك ففعل ليس له استرداده اذ
مشتريا انما غدر منه بهذا المال او يصير مالا بين جنين او ملك كان له في هذه
الادار واما ما كان صح الدفع **س** الصالح عن العصب على كثر من قيمته جازع
ح لا غدرهما قايما او متافحا **س** الصالح عن الاعيان على نقد بكثر من ثمنها
لا يما ينغاب فيه حالا او مؤجلا جازع جازع لا غدرهما مودع قال
ضاعت الودعة او ردوها صدق فلو صالح صاحبه بعد ذلك على مال
في مال وعنده الصلح فاض ولا يجب عليه شي **س** انما في ضمان
ومنع في امره اذ لو ربي محبت لقرنا في القصد فاض وانما بين عليه الاستهلاك وهو ينكر جاز فيه الصلح وفاقا للتائنة ان يقول المودع
لا يرضع الصلح اجماعا وفيه ايضا فاض عيب **س** انما في ضمان
بطل بصلح ورد ما اخذه بالخصومة زالت وكذا اذا صالحه على مال
فبين ان لم يكن عليه ذلك مال **س**

صلح رد الودعة

ايضا وفاقا

ايضا وفاقا والتائنة ان يدعي عليه الاستهلاك وهو يدعي الرد او
الهلاك ثم صالحه على معلوم جازع عنده وعند س اخر او لم يخرج جازع
وعند س اولاه به يفتي واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف انه رد المودع
او دبعة او هلك لا يجوز الصلح انما اختلف فيما قبل المدين والرابع ان
يدعي المودع الرد او الهلاك ورب المال سكت ولم يقبل شيئا فخذ
س لا يجوز الصلح وعندهم يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل
الصلح انما هلك او ردني فخذ فم يصدق الصلح على قول ح وقال رب
المال ما قلت ذلك فالقول للمكر ولا يبطل الصلح **س** القول فيه للمكر
عندهم وعند س للمدعي لو برهن وبراه من الصلح ولو لم يبرهن فله
تحليف الطالب اقدامه على الصلح ليس باقرار للهلك الصلح
عن انكاره فيقول الصلح صحيح فلا حرج الا ان كان لي بيان انما اخذته بلا
حق وانا استرده وعلى قياس هذا يجب ان يكون الحكم في الصلح على
الانكار هكذا بعد اذ ادين محبة بوجوب فساد الصلح بعد الصلح
ينبغي ان يقبل حجة اذعي عينا فقال ذو البذعة او دبعة فلا
فصالحه بعد البيعة او قبلها صح اذ قبلها خصم في دفع الخصومة
عن نفسه وبعد ما يدفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصالح عنه
لعدم امره **س** شرى شيئا فادعاه او بعضه رجل فضا له شرى
صح لا يرجع على بايعه لادفعه برضاه لم يثبت الاستحقاق **س**
صالح عن دعوى دين على كيلي او وزني يشار في المجلس او البيت صح
ولا يبطل بقيام عن المجلس لا قبضه اذ لم يقر قاعين دين بدين ولو كان
الكيلي او الوزني بغير عينه بطل الاضراق عن دين بدين **س** عليه شره
درهم وعشرة دنانير فصالحه عن الكل على خمسة دراهم جازع او عشرة
اذ الاصل في مال الربوا ان يقر في الجنب فيكون مصالحا عن
خمس دراهم بخمسة دراهم مبرأ عن الخمسة الاخرى وعن عشرة دنانير
س وكذا كل صلح وقع على بعض الدين **س** كل ما يصلح بدلا في
البيع يصلح بدلا في الصلح ولو صالح عن دينه على بعضه عاجلا او آجلا جازع
صح الصلح عن الف على خمسمائة عن الف جازع على خمسمائة

صلح من صلح الدار

او كفا ولو كان مكان ما ان او متى او اذ كان كفيلا في المرة الاولى
فقط ولو قال ما ثبت لك على هؤلاء او على احد من هؤلاء فصح
مدايه يصح تعليق الكفالة بشرط ملايم لها كونه شرط لوجوب الحق
توان استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء توان قد زيد وهو
مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء توان غاب عن البلد ولا يقع التعليق
بجزء الشرط توان صحت الترجع او ان جاء المظروك وذا جعل كل منهما
اجلا الا انه نصح الكفالة ويجب المال حال الان الكفالة بلا شرط تعليقها
بالشرط لا يبطل بشرط فاسدة كطلاق وعتاق **قوله** ما في الهداية
والكافي من قولهما الا انه نصح الكفالة ويجعل المال هو لان الحكم
فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملايم فصار
كما لو علقه بدخول الدار ونحوه مما ليس بملايم فذكره قاضيان وغيره
وروي قوله سهو خطاء اذ المذكور في العمادة والاسنة وشيئة ان
الكفالة مما لا يبطل بالشرط والفاسدة فالظاهر ان فيه روايتين
يؤيده ان الصدر الشريف نقل مسئلة هي ان العبد المأذون اذ لقه
دين وخاف الدين ان يعتقه المولى فقال رجل للدين ان اعتقه
لكن يقول الحق في جواب الاسئلة والاشكال على حسب الهداية والعمادة
ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز **قانون** يصح تعليق الكفالة
بشرط متعارف لا بغير متعارف ولو علقها بما هو شرط محض نحو
اذا هبت او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الاجنبى الدار فانما كفيلا
بنفس فلان لا يصير كفيلا وكذا لو علق الكفالة بهذه الشرط
ولو اجابها باجل مجهول نحو كلفت بنفس فلان الى المصداق او الدباس
او نحو ذلك جازت تاخيرها الى ذلك الوقت ولو قال كلفت بنفس فلان
الى ان يحط السحاب او تهت الترجع يصير كفيلا في الحال ويبطل الاجل
وكذا الكفالة بالمال من شرائط جواز ما يكون المكفول عنه مضمونا
على الاميل بحيث يبره على تسليمه ولذا قلنا ان الكفالة بالامانة
كودية وقال منسابة ونحوها لا يفي غير مضمونة لا عينها ولا سلبها
واما الكفالة بتعيين الموعود من يصح لا بعين العارية

والمستأجرة

ان يقول الحق في جواب الاسئلة والاشكال على حسب الهداية والعمادة
ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز **قانون** يصح تعليق الكفالة
بشرط متعارف لا بغير متعارف ولو علقها بما هو شرط محض نحو
اذا هبت او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الاجنبى الدار فانما كفيلا
بنفس فلان لا يصير كفيلا وكذا لو علق الكفالة بهذه الشرط
ولو اجابها باجل مجهول نحو كلفت بنفس فلان الى المصداق او الدباس
او نحو ذلك جازت تاخيرها الى ذلك الوقت ولو قال كلفت بنفس فلان
الى ان يحط السحاب او تهت الترجع يصير كفيلا في الحال ويبطل الاجل
وكذا الكفالة بالمال من شرائط جواز ما يكون المكفول عنه مضمونا
على الاميل بحيث يبره على تسليمه ولذا قلنا ان الكفالة بالامانة
كودية وقال منسابة ونحوها لا يفي غير مضمونة لا عينها ولا سلبها
واما الكفالة بتعيين الموعود من يصح لا بعين العارية

والمستأجرة واما الكفالة بتعيينها قيل باطلا والقول بحتها والكفالة
عن المراتم للمراهم لا يصح سواء كفل بعين الرقبن او بوجه حتى تقضي
الدين وكذا عن المراتم للمراهم **في** الكفالة بتعيين نفس الشاهد لمحض
مجلس القاضي فيشهد لم يجر ويشتط كون المكفول به مقدرا لتعيين
فمن تقبل من رجل ثوبا او معلومة او كرايا رضى معلومة واعطاه
كفيلا به فلو شرط العمل مطلقا جازت الكفالة لا بشرط عمل بنفسه
فلو كفل بنفس العمل لم يجر ولو سلم نفسه للتقبل جازت كذا كذا كذا
ابلا واخذ من الكفاري كفيلا فلو ابل بغير اعيانها يصح كفل بالمال
او بتسليم الابل ولو باعيانها يصح بالتسليم لا بالمال وكذا لو كفل بنفس
غائب لا يعرف مكانه لا يصح **قوله** رب المتاع لو اخذ من مستغيرة
بهرة كفيلا صح ولو رد رجح عليه باجره مثله عمل اذا كفل بغير رجح
بما ضمن ومثل عمله يرجع اجره على ولوا اخذ به وكيل لا كفيلا لا يجره
رده لغيره بخلاف الكفيل وانما نصح الكفالة بالمال اذا كفل بمضمون
على المستغيرة والغائب بقدر الكفيل على ايفائه اذ رد العارية مضمون
ولو عينها امانة **قوله** لو كفل عن المشتري بالثلث جاز لانه دين كاي
الديون وان كفل عن البائع بالمبيع لم يجر لانه عين مضمون بوجه
وهو الثمن يجوز الكفالة باعيان مضمونة بنفسها كبيع فاسد او مقبوض
على موم الشراء والمضروب لا باعيان مضمونة بغيره فكم يكون
ومبيع لم يجر التكفيل للمولى بقتنه وهو في بيته او ابق وجاز التكفيل
بتسليم عين يضمن فلو كلفت خفليه قيمته لو قيت او مثله لو مثليا
قانون وفي المضمونة على ذي اليد يجب تسليمه ما دام قائما فان
هلك فعليه قيمته اذ عى عبدا في يد رجل فكفل باليد رجل فبات العبد
فيه من المدعي انه كان له وانه قضى له القاضي بالعبد فلا اخذ الكفيل
بقيمة العبد **قوله** قال ان لم او اتيك به غدا فعلى المال ليس كفيلا لا لو
قال ان واتيك به غدا او افعى المال يقول الحق فيه اشكال وهو انه
لم يظهر بين الاثنين فرق يقتضي اختلاف حكمهما لان كلمة
على بالتشديد من الفاظ الكفالة وكلمة الا في المسئلة الثانية مؤنثا

ل

فيه التوكيل لو كليل صغيرا محضاً فلا بأس بصلافي ان تسمى الرسالة بالتوكيل
وكالة كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالة وبؤيد ما ذكرناه ما
قال لا نام الكاساني في البدائع ويجوز التوكيل في الاقراض والتفويض
وما قال الامام الزينبي ايصاف في شرح الكنتز وعن ابي يوسف
ان التوكيل بالاستقراض جائز انتهى لا يقتل لو كان
وكالة لما وقع للتوكيل فيما اذا اضاف الى نفسه لا ان يقول حال
الوكالة بالشراء ايصاف كذلك لان التوكيل بشيء بشئ بلا عينة اذا
شراء يكون موله اي ان ينوي الشراء للموكل او يضيف العقد
الى دراهم موكلة في الهداية وغيره وكالة اعلم **فصل** في الاستقراض
لي من فلان كذا فقبضه المأمور وقال فعت الى لاهم وجهد الامر
ضمن المأمور ولا يصدق الاستقراض برفاق عطاءه مثله بعد تقييد
التعجيل على القبول وكذا الوعص بيمين فاعطاه قيمته يوم
قبضه بعد تقييد التعجيل في ذلك البلد يجزى على القبول استقراض برفاق
يبلغ فاخذ المقتض بمكة قال من عديت برفاق يوم اقرضه وقال من
قيمت برفاق يوم اخذها وليس عليه ان يرجع معه الى بلد فياخذ
برفاق الاستقراض برفاق في بلد فيه البرخص فليقبض في بلد فيه البرخص فليس
لجبر المستقراض في يوم بان يوافق لبلد برفاق في بلد اقرضه فيه
ولو اقرضه برفاق الحمل وموته او غصبه فالتقيا في بلد اخر فيه البرخص
او اعلى روي عن ج لو كان المقتض قابلاً في يده لم يثبت في
البلدين سواء او في هذا البلد الكثر ولو اقل طلبه بقيمت مكان الغصب
او اخذ المقتض او انتقل لبلد في محل الغصب ولو لم يكن قابلاً
بيده بقيمت بلد الغصب الكثر خيرة المالك اخذ مثله لو مثلي او قيمته
يوم غصبه وانتقل لبلد اخذ به بلد غصبه ولو قيمته اقل خيرة عاصبه اعطى
مثله وقيمت ببلد غصبه ولو قيمة البلدين سواء فاما كذا اخذ مثله وبيان
كثير من مسائل دعوى الغصب في بلد اخر في فصل الضمانات قال
ولو اقرضه فلوساً فسدت قال ج عليه مثلها وقال ج عليه قيمتها
يوم قبضه وقال ج عليه قيمتها احو يوم رواجها وبيرقي وكذا لو اقرضه

وكذا الوعص

وكذا الوعص فلوساً او عدائياً فهو على هذا الخلاف اقرضه دراهم
بخارية بخاراً فالتقيا في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال ج من
بهم قدر المسافر ذهاباً واياباً ويكفل ولا يأخذ ما يقيمتها قبل ماله لوليه
في بلد بروج فيه ذلك لنقد كمن لا يوجد فيه ذلك النقد قال المتقاضي
وجدت القرض زيوفاً وكان بعد ان اذله لا يرجع على المقتض بشئ
ولكنه برده مثله **فصل** في كاتبة قيمته على قيمته فالكاتبة فاسدة
لان القيمة مجهولة قدر اوجبت وصفها فثبت لهما مال وصار كما
لو كاتب على ثوب او دابة يقول الحقير المراء من القيمة فثبت في
نفس الام لاثنت الذي نقضه حينئذ اذ لا جرم له فيه **فصل** في
كاتبة على قيمته فاذا اها فقبل المولى عتق وبطلت الكتابة
جرم له الوصف لاجرم له القدر والجنس **فصل** في فاسد ما
يجب الاكثر من قيمته ومن البذل فلوم ببلد اكثر من قيمته يعقوب باء ببلد
ثم يترد ما زاد على قيمته اكثر يعقوب باء ببلد ويغرم بتمام
قيمته كاتبة فاسدة فمات مولاه فاذا بدل الى ورثته
عتق استخسانا **فصل** كاتبة الى قطاف او حصا او دوايس
جاز استخسانا ولو بطل البذل يجب قبوله ولو شرط الخيار لهما
كان جاز لانه معاوضة كبيع وما دام خيار ثابتهما لا يثبت
حكم الكتابة وحكم فاسد ما ان يكون لمولاه من القرض بلاء رضا القرض
وللقرض فسخ جائز ما فاسد ما بلاء رضا مولاه **فصل** في كاتبة
بشرط ان لا يخرج من المصير جازت وبطل الشرط كاتبة على الف
بوجهها الى غريم المولى او يضمنها له في الكتابة والضمان جائز ان
فصل في كاتبة لا تقبل بشرط الا ان يكون الشرط في مذهب العقد
يقول الحقير وما ذكره من في جامع الفصولين من مسائل فصل ما يفتن
بالقطن والطبخ وما لا يفتن اخذت ذكرها الى فصل الضمانات
فذكرتها هنا بانقضاء كمال المناسبة فليقلها **فصل** في
في مسائل الشيوع واحكامه اعلم ان الشايع قهراً شايع قال
القسمه وشايع لا يحكمها كحكم ورعي وثوب وبيرقي صغير

انتم في القينة استقراض من دراهم واسكنه في داره قالوا على المقتض الجرم
لانه اسكنه عوضاً عن منفعة القرض وقبضها البير استقراض عشرة دراهم
وارسل عبده ليأخذها من القرض فقال المقتض دفعها اليه فاقتر العبد
وقال دفعها الى مولاي وانكر المولى فبطل العبد العشرة قالوا له
ولا شيء عليه ولا يرجع المقتض على العبد لانه اقرضه فبطلت بحق
الكتابة الفاسدة وفي

ونصف قرن والفرق بينهما ان القاضى لو اجبر احد الشريكين على القسمة
بطلب الآخر فهو من الاول ولو لم يجز فممن الشايع اذ اظهر علامه قول الغنى
واصول مسائل الشيوع سبعون بيع الشايع واجارته وزمنه واعارته
ومبته وسدقته ووقفه اقامته فممن الشايع كل ما يملك القسمة او لا وكل
قسم على وجهين اما ان باع من اجنبي ومن شركه فالبيع من اجنبي
على وجهين ايضا اما ان كان الكل له فباع نصفه او بين اثنين
فباع احدهما لنصفه نصيبه فالبيع جائز في المواضع كلها كذا في
فمنه ثلثه باع احداهم سهم من احد شركه لم يجز ولو باع منها جاز
ان باع سهم من المشركه بلا اذن شركه بغير ارض فلو باع اثني ربا
او ان القطع جاز اذ المشتري لا ينصرف بالقسمه ولو لم يتبعه فسد نصيبه بالقسمة
بما تله الزرع بين اثنين **مسألة** مردى لثم درخت مشاع خريد بهر سهم
روا بوديانى اجاب في قيل لا كبر بشرط اخر يد در جایش روا بود
يانه اجاب بود **مسألة** بخل بينهما وعليه غرض بينهما وفيه زرع
فباع احدهما خف من الكل ينبغي ان يجوز اذ المشتري لا يملك على القطع
لقيام مقام بايعه **مسألة** دار بينهما باع احدهما بناها من اجنبي
لم يجز لانه لو باع بشرط التكرار فلا يجوز اذ نصيبه طر منفعه للمشتري
سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في بيع ولو باع بشرط القطع لم يجز
ايضا لنصر شركه فيه وكذا لو ادعى رجل على احدهما شيئا فضا له على
نصف هذا الزرع المشترك لم يجز **مسألة** شري يبيع احد الشريكين
من البناء دون الارض لم يجز ثانيا وبلا ارض على ان يترك المشتري البناء
فسد البيع وان لم يترك **مسألة** باع احد الورثة شيئا من التركة فلو باع به
كل شئ والمشتري يعلم نصيبه جاز ولو باع شيئا معينا لم يجز في كل ذلك
الشئ لاحتمال ان لا يقع في نصيبه اقامه قدر نصيبه فيجوز **مسألة** باع نصف التركة
مع نصف الارض جاز من اجنبي او من شركه لا لو بدول الارض فالواحدة
لو كان البناء بحق ولو بلا حق جاز ببيع نصفه من اجنبي او من شركه وكان
كبيع نصف زرع بلا ارض وهو متعذر في الزرعة فانه يجوز **مسألة** دار
فباع نصف بناها بلا ارض لم يجز **مسألة** باع نصيبه من دار ولو

لم يعلم

لم يعلمه اذا علم المشتري **مسألة** كان لشريطين نصيب من البايع
فيما يقول المشتري **مسألة** ولو لم يعلم المشتري لم يجز عند علم البايع
او لا وعند من يجوز لو علم البايع **مسألة** مع من في رواية عن قال
جاز ولو للمشتري الخيار اذا علم الجميع اعلى جوازه لو علم المشتري سواء
علم البايع او لا **مسألة** قال الغنى بعت منك جميع مالي في هذه الدار
من رقيق ودواب ونياب والمشتري لا يعلم بما فيه فاسد اذا البيع
مجهول ولو جاز هذا الجاز ما في هذه القرية او المدينة ولو جاز ذلك
جاز بيع ما في الدار ولو قال بعت منك جميع ما في هذا البيت بكذا جاز
وان لم يعلم به المشتري اذ الجاهل بالبيت ليس في البيت ببيع في الدار وغيره
كثيرة فاذا جاز في البيت جاز في غيره صدوقا وبوالق **مسألة** وكذا
شرط المضاربة من الزرع ما شرط فلان المضاربة جاز لو علم المضارب
كيفية والافعل الخلف ولو قال وكنت البيع بمقام على او بعتك مرا بكة
وه يارده جاز لو علم المشتري بمقامه والافعل وثا ويل هذه المسئلة لو
علم المشتري وامثاله صدقة **مسألة** **مسألة** اجارة المشاع فيما
يقسم وما لا يقسم فاسد عند من وعليه الفتوى ولو اوجه من شركه جاز
في اظهر الروايتين عنه وقال صاحباه يجوز على كل ولو اوجه نصيبه
من اجنبي فبني عن روايتنا والظاهر انه لا يجوز **مسألة** وفي المعنى الفتوى في
اجارة المشاع على قولها **مسألة** لو اوجه داره من رجلين جاز عند الكل
مسألة ولو كان كله لرجل فاجر نصفه من اجنبي فسد لا يجوز وعند من يجوز على
قيل لا ينعقد حتى لا يجز الا جوازا فيل ينعقد فاسد اجاب هو المثل وهو القصة
ولو كذا فاجره من اثنين فان اجملا وقال جاز لانهما جاز وفما ولو
فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك او ثمة ثلث او ربع يجب ان يكون
عند من على خلاف مرتبة اذ كان بينهما واجر احدهما النصف
من اجنبي ينبغي ان يجوز في رواية لافي رواية والشيوع الطارى لا
يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند من ويفسد في رواية كذا **مسألة**
وفي مختلف **مسألة** استاجروا رانها فمات احدهما انتقضت الاجارة
في حصة التي وكذا لو استاجروا رانها فمات احدهما بطلت حصة التي

اجارة المشاع وفيه فتاوى

فان ملك الباني وفي فمته وفار بكل الدين ملك بحصة من الدين
لا غير **رهن** رهن المشاع بفسد او بطل على حسب اختلافهم على
قول في اجارة المشاع كما مر هذا كله لو رهن النصف لثلاثين
واحد مفضلا لم يجز اذ رهن من اثنين واحمل بان قال رهنه
مشككا جاز ولو رهن عينا عند هاتين ككل منهما جاز وكله رهن
عند كل منهما حقة دينه منه فلو قضى احدهما دينه فكل رهن
عند الآخر فدفوتها في كل منهما في نوبته كعدل في حق الآخر ولو
ارهن منهما دين له عليهما رهن واحد جاز وهو رهن بكل
الدين وللمرئان حصة لاخذ دينه كله كذا في **رهن** وفي رهن
عند رهنين جاز اذ لا يسوع في الدين الا اذا قال كل منهما
رهنك بحقق فحينئذ لا يجوز **رهن** لو رهن داره مع رهنين جاز
وفاقا **رهن** لان حبسهما جملته يتصور **رهن** لم يجز رهن من غير على ثمن
وزرع على ارض وشجر بل اخر والاصل ان الرهن لو مضملا بغيره
لم يجز لتعذر رهنه وخذ وعين **رهن** ان رهن ارض بدون شجر جاز بخلاف
دار دون بناء اذ البناء اسم للبنى فيفسر رهن جميع
الارض وفي مشغولة بملك الرهن ويدخل البناء والغرس في
رهن ارض ودار وقرية ولو رهن دارا بما فيها جاز فلو اشترى
بعضها فلو جاز الباني ابدا بهي رهن بحقته والاصل كله
رهن رهن قنين بالف فاستحق احد هما فالباقي رهن بحصة
كما لو ملك ولا يملكه الا بجميع الدين **رهن** رهنها بالف فقضى
حقته احدهما لا يأخذ حتى يقضى باقي دينه وحقته ما بحصة
اذ اسم الدين على قيمتها وهذا لان الرهن محبوس بكل الدين
فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبذلة في حمله على رهن
الدين وصار كبيع في بدايه فان سمي لكل واحد من اعيان الرهن
شئ من مال رهنه بقله انما اب في رواية الاصل وفي الزيارات
له ان يقضيه اذ اذى ما سمي له وجه الاول ان العقد متحد لا يتفرق
بمفرق التسمية كما في البيع ووجه الثاني انه لا حاجة الى الثاني لان

احد العقدين

احد العقدين لا يكون مشروطا في الآخر الا يرى انه لو قيل الرهن في
احدهما جاز **رهن** ان رهن من رجل رهنه بدين لهما عليه واما
شريكان فيه او لاجاز اذ قبلوا ولو قيل احدهما فقد لا يقع ولو
قضى الرهنين دين احدهما وقد قبل ليس له ان يسره فلف الرهنين
ولو رهن منهما فقال رهنه نصف من هذا ونصف من ذلك لا يجوز
وان قبلوا ولو رهن بدين عليهما من رجل رهنه واحد جاز لو كان
رهن لكل الدين وللمرئان حصة حتى يستوفي كل الدين **رهن**
رهن عبد مع بالف وملك احدهما وبقية اكثر من الدين سقطت
من الدين لا كله وكذا اذا رهن بيت يقسم الدين على قيمة البناء وبقية
العروة يوم الدين القرض فيسقط حصة البناء والا العروة **رهن**
واقا غضب الشايع فيقبل يتحقق وقيل لا **رهن** في دعوى غضب نصف
الدار شايعا لا بد من بيان كون جميع الدار في يد المدعي على غضب
نصف الدار شايعا لا يكون الا يكون كل الدار من يده ولنا لم يجز
اجارة نصف الدار شايعا لان تسليمه لا يتصور الا بتسليم الكل وقيل لا يبرط
ذلك بل يدعي نصفه شايعا وغضب نصفه شايعا يتصور بان يكون
الدار بيد رهنين فغضب عن يد احدهما واذ كان كل الدار بيد رهنين
كل منهما نصف شايعا لا يدل على كون كل الدار بيد كل منهما بل على
وامتناع اجارة المشاع بمعنى آخر وهو تعذر الانتفاع على وجه انتفاء
العقد اذ العقد يقتضي الانتفاع بملك المورج وهو يتحقق بملكه وملك
شريكه **رهن** غضب نصف الشئ شايعا قبل يتصور وقيل لا **رهن** وقيل
غضب نصف الدار شايعا يتصور بان يكون الدار بيد رهنين فغضب
من احدهما يكون غضب النصف شايعا **رهن** شرب ماء بين خمسة
فقر فغضب السلطان نصيب احدهم واخرجه من الشرب قال هو من
الوسط وشارك الغصوب منه امحاه بجنه كما كان وكذا دار بين
ثلاثة مشاعا فغضب السلطان نصيب احدهم وقال لا اغضب الا نصيب
قال هو شربهم جميعا في الشرب واما دعوى الشايع ذكره اذ لو ادعى
عليه ثلثة السهم من دار وذكر ان الثلثة الاسهم في يد المدعي عليه

نصف الدار

ولم يذكر ان جميع هذه الابدان وكذا الم يشهد بشيئ من اهل بيته
قد عواذوا والشهادة مقبولة ان **فصل** وارلها اذ عي رجل من
احد الناصب من عبيد للربيع وهو نصف ما في يده اذ في يده النصف
فلو كان مديعاً للنصف الذي بيده يكون مديعاً للنصف المعين
وان لم يذع المعين وانما استحقاق الشايع فلهذا تم جميع مسائله في
فصل **الاستحقاق** فليست من قاربت ما مر من **الفصل**
الحاكي والثالثون في بيع المقصود والمهرمون والمستاجر وبيع
الارض المدفوعة فزارعة وكرم وبيع مسافة وفي مسائل بيع الزرع
ومسائل الزرع في ارض الغير بامره وبدونه الزرع في ارض غيبها
وفي بيع النما على الاشجار ونحو ذلك للمالك بيع الغصب ولو لم يكن
او اقر غاصبه والالم يجر في ظاهر الزواجر وري جواره الا ان لا يجر
حق الغصب ولو لم يجر بالغصب لا تو علم كمن شري رهنه او منكرها
لا الغصب او الكتمه نقل الى الفراغ لو لم يعلم ولو علم ليس له الغصب
بيع ملك غيره فزارعه من ملكه وسلم الى المشتري فالبيع باطل لا فائدة
والما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه فلو باع الغاصب ما غصبه
ضمنه المالك جازيعة اقل لو شراه من ملكه او وجهه او رهنه منه لا ينفذ
بيعه قبله اذ الغصب سبب الملك عند الضمان **فصل** في بيع ما غصبه
فان ضمنه المالك فتمت يوم الغصب جازيعة لا لو ضمنه فتمت يوم البيع
فصل لان الغاصب ملكه يوم ضمته فلم يجر بيعه قبله لقول الحق فتمت
قيمة يوم الغصب انما يتعين اذا كان المعصوب فتمت كمن رهن
وحوان وعد ربات متفاوتة اذ لو كان ملكا مكمل وموزون
عدوى متقارب فيجب المثل فان انقطع المثل فقيمة يوم الحفوفة
عند وعنده يوم الغصب وعنده يوم الا تقطع كاستياع الفضل
في اوابل فصل الضمانات **فصل** لو ضمنه ملكه جازيعة لا لو شراه من ملكه
ملك بائط على ملكه موقوف فيبطل ولم يفصل بين قيمة وضمنه ويمكن ان
عامة الفتاوى في **فصل** المشتري بالثمن ولو حوّل او باع ثم لم يبيع ثم وكذا
المشتري من المكره ولو فعل الغاصب ثم ضمن القيمة فلهذا لا يحق

المتفق في **فصل** في بيع الارض المستأجر جازيعة
جازيعة لا اجماع من مفسري البيع لم يجر **فصل** اعارة الشئ
في كل الوجوه وصية الشئ جازيعة لقول الحق

ولو فعل

ولو فعل المشتري من غاصب ثم اجاز ملكه بيع غاصبه لم يجر
الشراء واقا عتقه فلم يجر قياسا وهو قولهم وعندهما نقض الحضانة
فصل في بيع ما غصب ثم شراه باطل مما باع يكون فسخا للبيع الاول
والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا للمالك ولو استأجر رهنه لم يجر
الشيء بهذا اقله بعد مدة انه ملك الغير ينبغي ان لا يجب اجره ما ينبغي
ذو اجره غاصبه ثم اجاز ملكه في المدة فعند من اجره ما ينبغي وما ينبغي
للمالك وعند من اجره ما ينبغي للمالك واجر ما ينبغي للغاصب لانه العاقد وعلى
هذا الخلاف لو اجره ثم استحق في المدة واجاز المشتري اجازته
اجر ارضه غصبها ففعل المالك اجرها ففعل المجرى غصبها ففعل المجرى
صدق رب الارض ولو بني في ارض غصبها فاجر مبنية فقال رب الارض
اخرجك ان بني وتوحد وقال المجرى غصبته منك وبنت واجرت فبقي
الاجر على قيمة الارض وقيمة البناء فحفظ البناء للغاصب وحفظ الارض
لرهنها **فصل** غاصب الغاصب لو باع ما غصب واخذ ثمنه ليس للغاصب
الاول اجازته ولا اخذ ثمنه اذ ليس بملكه فملكه يضمن ليا ماله **فصل**
بيع الغاصب موقوف على اجازة المالك فان اقر به الغاصب ثم البيع
وان حجب ولم يفسد منه يئنه فكذلك **فصل** غاصب الغاصب يبرأ
برده على الغاصب الاول وكذا برده قيمة عليه لو ملكه اذ القيمة يكون
فصل بيع الرهن والمستاجر وما في مزارعة الغير يتوقف على اجازة
الرهن والمستاجر والمزارع ولو فسخا الاجارة والمزارعة واذي
الذين رهنه التمسك الى المشتري **فصل** يفتي بان بيع الرهن لم ينفذ في
حق الرهن وليس للرهن والمزارع حق الفسخ كبيع الموهوم
للمستاجر فسخه في ظاهر الرواية **فصل** فيه رواية وان يفتي بان لا يملك
شئ **فصل** هو الصحيح يجر في شراء رهن ومستاجر يجر للمشتري
ولو علمه عند من كان استحقاق وعنده من جاهلا لا علمه كالعيب
ظاهر الرواية قوله **فصل** بيع ما موقوف على اجازة حرثه ومستأجره
في اية الروايات الا ان حرثه يملك نقض البيع واجازته والمستأجر
يملك الاجازة لا النقض **فصل** المستأجر يملك ارضه في ظاهر الرواية

مع

وروي عن س أن المتأجر لا يملك ولا الاجارة **فمنه** بيعه **مرو**
في ظاهر الرواية أي للمتأجر رده وهو الأصح كبيع الرهن وروي
عن ج أن له الفسخ والاجارة **ف** لو لم يجر المتأجر حتى الفسخ
الاجارة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرئ من إذا لم يفسخ البيع حتى
قضى له دينه ونكح الرهن نفذ البيع وليس له رهن وموجب ان
يفسخ البيع فلو أجاز المتأجر البيع نفذ ولا ينزع من يده حتى يصل
اليه ماله **ف** البيع بلا اذن المتأجر نفذ في حق البيع والتمتع
لا في حق المتأجر فلو سقط حق المتأجر عمل ذلك البيع والاجارة
إلى التخييد وهو الصحيح ولو أجاز له المتأجر نفذ في حقه البتة ولا
ينزع من يده حتى يصل اليه ماله أو رضاه بالبيع بغير لغو الاجارة
لأن التنازع من يده وعن بعضهم أنه لو باع وسقط أجازهما المتأجر
بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التملك لا يبطل حق حبه
ع باع الراهن الرهن ثم باعه من آخر نفذ ما أجاز له المرئ ولو كان
بيع الموهوب فأجاز المتأجر الثاني نفذ الأول **ف** باع الرهن رافعه
بلا اذن مرئنه ثم باعه من المرئ من أجاز البيع من المرئ من وينتفض
البيع الأول وكذا الموهوب لو باع المتأجر من يمل بلا اذن المتأجر
ثم باعه من المتأجر أجاز البيع من المتأجر وهو ينقض للبيع الأول
ج لو أجزه ثم أجزه توقف الثاني على المتأجر الأول أن يبطل بطلان
البيع فانه لو بطل لا يبطل إذا اجارة تقع على المتفق وهي للمتأجر
الأول والبيع يقع على عين لا يملك المتأجر إلا أن له حقا فإذا زال
نفذ البيع ولو أجاز المتأجر الأول لا اجارة الثانية صحت الثانية
والاجارة للأول لا للمالك بخلاف البيع فانه إذا أجاز فبطل المالك
بالاجارة لا يفسخ عقداً لا قبل فلو مضت مدة الثانية وهي أقل من الأولى
فلما زال ان ينتفع حتى تتم مدة ولو سواه تنقضي المدة ان تمسكاً ومن
الموهوب بائنه وبين مرئنه والمتأجر حبه وبيع الرهن أجاز
في حق مرئنه البتة إذا أجاز فتمت رهن مكانه إذا حكم المبدأ لكل
في **ث** وفيه ليس للمرئ من بيع الرهن فلو باعه توقف على ما كان له

اجازة

اجازة رهنه رهنه ولا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنه ويجز
الاجارة بعد تلفه في يد المشتري فالرهن يضمن ايها شاء فلو ضمن
مرئنه أجاز البيع ونكح الرهن له والتفان رهنه وقيل أجاز البيع
بتفان مرئنه لو سلم الرهن لا المشتري أولاً ثم باعه ثانياً لو باع
ثم سلم ليؤجر ويرجع ما ضمن على المشتري اذ سبب ملكه تأخر عن البيع
كما لو باع شيئاً بلا اذن ماله ثم شراه من ماله لم ينفذ البيع الأول
كذا هنا إلا في ظاهر الرواية قال يجوز البيع بتفان المرئ من ولم يفسد
ولو ضمن المشتري يبطل البيع وضمانه رهنه ويرجع المشتري بغيره وكذا
يصير التمن رهنه في صورة الاجارة بخلاف اجارة الابارة فان الرهن
يبطل وليس له على الاجرة **ب** لو باع الراهن او المرئ من الرهن
بأذن الآخر يخرج من ان يكون رهنه ويكون التمن مكان العين
قبض المشتري أولاً ولو باعه العدل يخرج من كونه رهنه فتمت رهنه
ولو قبض التمن **ع** مرئنه قال الراهن بيع الرهن من فلان
فباع الراهن من غيره لم يخرج ولو قال المتأجر لموهبه بعه من فلان
جازه بعه من غيره **ث** مرئنه **ج** لو بلا اذن رهنه لم يخرجه
عن المتأجر فالراهن ان شاء ضمن مرئنه قيمة وقت تسليمه لا
المتأجر فيكون رهنه ويرجع المرئ من بما ضمن على المتأجر ولكن
يرجع عليه باجرة انتفاعه الموقت لئلا يظلمه وان شاء
ضمن المتأجر فيرجع بما ضمن على المرئ من اذ غرة ولا يلزمه الاجرة ولو
استرده المرئ من صار رهنه كما كان كودع عاد إلى الوفاق والاجرة لا
يطلب له اجرة رهنه بلا اذن مرئنه لم يخرجه ولو بطله ولو بطله احد
بأذن الآخر وبذنه ثم أجاز جاز وبطل الرهن وللراهن اجرة وللعاقد
قبضه ولا يجوز رهنه بضمي عدة الاجارة ولو استأجر مرئنه جاز وبطل
الرهن ولو جاز قبض الاجارة في ملكه لم يخرجه ولو لم يجسه رهنه بضمي
مدة الاجارة رهنه مرئنه بلا اذن رهنه لم يخرجه ولو بطله ولو
بطله فالراهن الأول لو شاء جاز الرهن الأول ويخار رهنه و
بطله في الثاني يدين الفسخ من اذ ملكه بضمي فكلتا رهنه بطلت

ولوضوح الثاني ففهمنا من عند الاول وبطلان الرهن عند الثاني في
 يرفع الثاني على الاول عما نحن وبدينه ولور من الاول باذن الرهن
 صح الرهن الثاني وبطل الاول وصار كان للرهن الاول استعارة مال
 الرهن الاول للرهن الثاني فربما باع المورض مبيع مستأجره وجاء
 اليه وزاد في مال الاجارة وجده عقد الاجارة نفذ البيع وقال المستأجر
 للمورض مال اجارة بده او المشتري للبائع بهما من بازده فقال المورض
 او البائع على يد المورض يفسخ العقد ويحل هذا مستأجر قال المورض في الاجارة
 الصولية مال اجارة بده فقال روايا بشد يفسخ الاجارة **فقط** طلب
 المستأجر مال الاجارة دليل الفسخ حتى لو قال مورض نعم يفسخ ولو
 قال زمان بده يجب ان يفسخ ولو حال بعض مال الاجارة بلا سبق
 طلب قبل يفسخ ولو قال المورض مال اجارة خود بكس فقال المورض يفسخ
 كوجه قوله بعد طلب المستأجر وبه نفي بعضهم واتي بعضهم بانه لا يفسخ
 بخلاف قوله للمستأجر ان خاندان يفسخ في فروش فقال
 فساد فروش يفسخ اذ لو لم يفسخ لا يمكن من بيع نقيه المستأجر
 فلا يفسخ الرضا به وفي المسئلة الاولى لا يفسخ البيع الاجارة فانه قد
 مورض قال لست بدينه ابن خاندان فروش يفسخ قبل لا يفسخ ما لم يفسخ
 المستأجر ولو قال المورض مال اجارة بده فقال دراييم تانفد كنتم قبل
 يفسخ وكذا لو قال يارم او قال روايا بشد يفسخ ولو قال طلب كنتم
 اكر بيايم بدينهم لا يفسخ ولو قال المستأجر مال اجارة خود بكس ما
 خرج غيبود فقال توداني قال بعضهم يفسخ لو نوي الفسخ والافلا
فتبين المشتري وفاء لو قال لبائع زمان يتو ما ندم حواه كروكن
 حواه فروش زمان دادم ترالم يفسخ بدينهم من ستم الرهن الى
 رايهم ليبيعه قبل لا يصح استرداده اذ بطل الرهن والادع بقاء الرهن
 لانه كاعارته واعارته من رايهم لا يبطل الرهن ولكن يبطل ضمان
 يملك امانته في تلك الحالة لروايل الاستيفاء في البيع الموقوف لو قال
 لاجير بطل البيع بخلافه مستأجر قال لاجير بيع المورض ثم اجاز

سوال المحقق في هذا على وجه كذا في كتاب الفارسية معناه نعم

المستأجر ولو قال المورض ابن خاندان فروش يفسخ
 لا يفسخ بخلافه

وهذا يدل

وهذا يدل على ان المورض لو قال لاجير بيع الرهن بطل البيع قال لاجير
 هذا عند يد رايهم ثم اجاز المورض من اخر الا ثلثة ايام فجاء الغد فلا قول ففسخ
 الثانية في رواية لاني رواية وبه يفتي هذا المورض فافلا غدا ثم اجاز
 فلواجر مضافا ثم باع من غيره او ورهب نفذ تصرفه في رواية وبه يفتي
 وبطل الاجارة لاني رواية **فانها** اذ ي عليه رجل اجارة عين وتقي
 عليه اخر شرايها مضافا قس الذي عليه للمستأجر فله في الشراي خليفه
 على البيع لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عينا
 ولواجره ثم باع من اخر لزم البيع في حق المورض فلو انكر بيعه بطلت اجارته
 اذ عا اجارة واق المورض عليه لانه ليس بالآخر خليف المورض عليه
 لان اجارة احد ما لا تثبت باقراره صار كانه اجور ثم اجوز فلا يقع الثاني
 فلا يفسخ **بيع ارض وزرع** وفي ذبيع الارض يتوقف على
 المزراع من آيةها كان البذر فلو اجارة فلا اجاز له من لو اجاز
 يكون كلا التصبيبين للمشتري لو فيها غلة ولو لم يبيع كذا الكرم
 سواء ظهر غاراه ولا وقيل على التفصيل لو البذر للمزارع يجوز زرع
 ولو لم يزرع الارض وقدر زرع لم يزرع ولو كان قارعة يجوز وكذا الكرم
 قبل ان يظهر غاراه جاز وبه افي بعضهم **فقط** لو البذر للمزارع
 لم يزرع حق اذ الارض مستأجرة ولو للمالك نفذ لم يزرع اذ المزارع
 اجير له وزرع ولم يثبت بعد لم يفسخ لتعلق حق المورض بدينه ولكن
 كرم الارض وحفر الانهار وغير ذلك نفذ في ظاهر الرواية وقيل لا
 والا فحجوا بالكتاب وبيع الكرم لا يفسخ حق العامل على اولا
علق لو البذر للمزارع لو يجرى بلا اجارته لا يفسخ وفي الكرم قبل ظهور
 المزروع فلو باع نصيب من المزارع برضى المزارع والبذر للمالك ولو
 يثبت لاشي للمزارع من الثمن ولو للمزارع ولم يثبت فله المزارع حقيقة
 البذر فمعه مبدور في الارض وفي كرم وتخل لو لم يزرع من شيء فلا شيء
 للعامل ولو باع مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت او خرج الثمر
 واجازة المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم ولو لم يثبت ولم يخرج
 الثمر والبذر للمالك لاشي للمزارع ولو باع في هذا كذا في الارض المزارع ونفذ

ع

فكذلك ولو بلا عذر فله المزارع ابطال البيع **فقط** باء امنا مرزوعه
اشان باء برضا المزارع او بدونه وان نبت الزرع ولا والبذر لم يرب
الارض او لم يزرع فصورها ثمانية وللمزارع نقصان ريعها وهي فيها
لم يربض ونفذ في ريعها وهي فيها رضى فلو باء برضا ولم يربض فلو
البذر لم يربض فلا شيء للمزارع من الثمن اذ حقه بعد البناء لا قبله
ولو للمزارع فله قيمة بذر مرزوعا اذ ذلك ملكه ولو باء ففصيب المزارع
فيه قائم كان البذر او لم يربض **خ** باء ارضه المرزوعه مع نصيبه
من الزرع فلو طلب المشتري تسليم المبيع فسد البيع ولو قال انا امكت
حتى يصح صد الزرع جاز ولا يتصدق المشتري بشيء من الزرع لانه زاد
في ارضه وكذا لو باء دارا جاز ما فقال المشتري انا امكت حتى تتم الاجارة
جاز ولو طلب التسليم في الحال فسد البيع **صل** باء ارضا فيها زرع
بقل يوقف على المزارع لانه يستأجر للارض فلو لم يجره لانفسه البيع
ويشترى المشتري بائني ترتضي وفسخ لعجز البائع عن التسليم فلو جاز
جاز **فقط** باء ارضا بلا زرع فلو جاز المزارع نفق لا لو لم يجر
ولا يشترى المشتري في ظاهر **و** باء ارضا بلا زرع فلو جاز المزارع نفق لا لو لم يجر
فلم يربض نقصه للبائع **ح** ارض فيها زرع فباعها بدونه او عكس جاز
وكذا لو باء نصفها بدونه ولو باء نصفه بدونه لم يجر الا ان يكون بينه
وبين الاكابر فيبيع الاكابر حظه من ربح الارض فيجوز ولو باء ربح الارض
حظه من الاكابر لم يجر هذا ولو البذر لم يربض الارض ولو لم يربض في ان يجر
ولو باء نصفها بنصفه جاز **ق** باء ارضه بلا عذر قبل القاء
بذر فيها ولو البذر جاز ببيع والمشتري منع الاكابر من الزراعة ولو من
المزارع لا ينفذ البيع على المزارع فلا يمنع المشتري من الزراعة اذ هو
مستأجر للارض ومن اجارها لم يجره الا ينفذ ببيع في حق مستأجره
كذا ما دفع ارضه من ارضه فزرعها العامل ونبت ثم باء الارض برضا
العامل جاز ويقسم الثمن على الارض والزرع ففصيب الارض لربها فقط
ونصيب الزرع يقسم بين رب الارض والمزارع لانه يربط ملكها ولو
باء الارض بعد الزرع قبل البناء باذن المزارع جاز ايتها والارض

الزرع

مع الزرع للمشتري ويقسم الثمن على قيمه الارض مبدورة وغير مبدورة
فالقيمة الثانية للبائع فقط وفضل بين القيمتين يكون بين البائع
بذل في البيع برضا المزارع فلو باء بلا رضاه وبعد نبات الزرع يتوقف
على اجازة المزارع اذ لو باعها بعد البناء وهو محبوس يدين للافاء
من ثمنها لم يجر بلا رضا المزارع ففي البيع بلا عذر ولو ان يتوقف فان باء
بلا رضاه وبلا عذر بعد القاء البذر وقبل البناء يتوقف على اجازة العامل
كان البذر للعامل او لم يربض الارض اذ ان كانت بينهما شركة بالقاء البذر
على اجازة شريكه ان اجاز جاز وان لم يجر ولم يفسخ حتى ادرك الزرع
نصفه المزارعة فان باء الارض بزرعها فله ثمنه في الارض ونصف الزرع
بحصته من الثمن ويقسم الثمن على الارض كما لو باعها ابتداء وكما امر
اذا ذكر البائع الزرع في البيع فان لم يذكر لا يدخل فيه الزرع وكذا لو باء
الارض بقل يوقف على المزارع او يجرها لا يدخل الزرع وعين ح سن لو باعها
بحقوقها وموافقها يدخل الزرع والقر ولو قال بقل قليل او كثير
فيها او منها يدخل فيه الزرع والقر **ج** باء نصف زرع مشتركين شريكه
جاز في ظاهر التولية وعين م لا يجوز **هـ** باء مزارع حظه من الزرع
من ربح الارض او من غيره لم يجر وفيه بيع حظه من ربح الارض او غيره
جاز بعد النبات لا قبله **و** باء المزارع حظه من ربح الارض جاز
لا عسكه بلا ارض وما بقي من الاعمال من سقي وغيره ينبغي ان لا يسقط
من المزارع ما دامت مدة المزارعة باقية **ز** لم يقطع في ارض ادرك
بعضه فباع ما به من حقه قطنها جاز لو ادرك اكثره والا فلا في زرع
كله فباع نصفه بلا ارض جاز لو لم يدركه والا لا يتصرف لم يقطع
فسد كبيع جند في سقف فلم لم يفسخ حتى ادرك الزرع ينقل حظه
لرب الارض ويعلم من هذا كينون السائل وكذا زرع مشترك بين اثنين
باء احداهم حظه من شريكه او من غيره لم يجر غير مدركه وينقل حظه
ولو مدركه وقت البيع جاز وكذا القطن وسائر انواع الزرع لو باء
او حظه بلا ارض انا لو باء نصف الزرع مع نصف الارض من شريكه
او غيره لم يجر بغير رضى شريكه جازت ارض بينهما فيها قطن لم يجر

ملع

حظه بلا ارض من شريكه وغيره **ح** بينهما قطن في ارض رجل فباع
نصيبه من شريكه او من غيره قبل ادراكه لم يخرج من شريكه ولو كان القطن
بين الاكابر ورتب الارض فباع الاكابر نصيبه من رتب الارض يجوز ان يعكس
لم يخرج نصيبه من الزرع وهو يقبل **ح** من شريكه نصيب احداهما
من البتة بلا ارض لم يخرج **ق** باع نصيبه بلا ارض الاخر حتى لم يخرج نصيبا
للصخر من الاخر فلو باع الاخر نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري يتقلب
البيع جائزا اذا زال الضرر **ح** باع نصف زرع انما يخرج زولرت الارض
حق القرار بان زرع يجرى ولو لم يكن له حق القرار بان تعقد في الزراعة
كلونه غاصبا جاز بيع النصف اذ حينئذ يستحق عليه قلمه وحق القلم
كقوله حقيقة وفيه يجوز بيع نصفه فكذا هذا وكذا بيع نصف بناء
بلا ارض جاز متعديا في البناء لا لوجها وهذا مما يحفظ **ح**
اذا لم يدرك الثمن والزرع لم يخرج بيع نصف بلا ارض العادل والمزارع
لا يفضل الزرع في بيع الارض نبت اوله لا يفضل لو لم ينبت لانه موعود
فيه كسكس ولو نبت ولم يصرفه قيمه قيل يرضى وقيل لا وهذا بناء على
اختلاف في جواز بيعه قبل ان ينال المشافرة والمناسل **ح** لو نبت
ولم يصرفه قيمه اوله نبت قبل لا يفضل والتصواب **ق** فقط التصواب
دخوله تبعا نص عليه **ق** لو لم ينبت دخل لو عفن البذر
والا فلا فلو سقاها المتعدي حتى ادرك فهو متبرع فيها فلو كان للبائع
العفن لان برأه في الارض لم يخرج بيعه منفردا فصاحب الجوز من الارض
فضل في البيع وكذا لو نبت ولا قيمة **ح** باع كرم بائنا او فاء في وان ورد الثمن
لم يدا خلا اذ لم يخرج بيعه منفردا **ق** باع كرم بائنا او فاء في وان ورد الثمن
قبل يرضى الثمن تبعا وهو التصواب **ق** لم يظهر وظهر ولكن لا قيمة له فصاحب الكرم
يبيع ويقتل لا يفضل بلا ذكره موجودا وقت البيع **ح** في الزرع
في ارض الغير باذن او بدونه وما يناسب من حال الزرع الشريك **ق** في
ارض باذن ربهما فادارتها اخراج ليس له ذلك فلو قال انا اعطيتك نصفك
وبذر كذا واخرجك قبل خروج الزرع لم يخرج الزرع لولا اصطلي على ذلك جاز ولو
بلا اذ يخرج بالقلع اذ نبت الا ان يرعى المزارع باخذ بذر من ربهما

فقط اراد

فقط اراد رتب الارض ان يعطى المزارع بذر ونفقة ويخرج
الشريك ورعى به المزارع جاز ولو طلع الزرع والافلا **ح** زرع
غيره بلا امر فقال لربيما ادفع الى بذر يري واكون لك اكارا والزرع
قد وقع اليه قبل بذره فالزرع كله لرب الارض والمزارع اجير منه **ق**
ارض بينهما زرعها كلها احدهما بلا امر شريكه قال ان طلع الزرع
على ان يعطى غير الزرع للمزارع نصف بذره ويكون الزرع بينهما
جاز ولو تراضيا قبل نيات الزرع لم يخرج وان كان قد نبت فاراد من لم
يزرع ان يطلع الزرع يقسم الارض بينهما انصفين فاما ما بين لم يزرع
يقلع ما فيه من زرع ويضرب الزرع ما حصل لا رضى من نقصان القلم
ذخراها فزرعها ثم اشرك غيره فيها جاز لا لوالا شريك في زرع فقط **ق**
قال من لو غصبها وزرعها فلما نبت جاء ربهما فهو خير ترك بذرهما
باجل مثل ارضي البذر للغاصب **ح** روي يروي مشام عن م لو غصبها فزرعها
ثم اختصا قبل النيات فرتب الارض فخير تركه حتى نبت ثم يقول القلم
زرعك ان شاء اعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم وفيها بذر وبلا بذر **ق**
فضل ما بينهما وروي المعلى عن سواة يعطيه مثل بذر **ق** فقط والمختار
انه يرضى قيمه بذره فزروعا في ارض غيره وهو ان تقوم بذر بذر
قلمه وغيره فزروعه فالفضل قيمه بذر زرع في ارض غيره وفيه غصب ارض
فزرعها فليتها ان يامر الغاصب بتفريقها فليفي فليتها ان يفعل ما لو
الى الحاكم لفعله بريد قلمه نفسه ولو لم يخرج المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب
ولما كان يرجع بنقصان ارضه كذا فوسئل عن غصبها وزرع فيها فطنا
فانار الارض ربهما وزرع شيئا اخر هل يرضى ربهما للغاصب شيئا اجاب
لا يرضى اذ فعل ما لو رفع الى الحاكم لفعله ومن زرع ارض غيره بلا امره
الثالث او الربع على ما هو عرف تلك القرية وفيه رواية كذا في المزارعة كذا
على السخري وسئل درديهي معهود ست كرم بكارند حصصه زمين
سميك باجرها ريك بد عند كسي بروجه تعدي كشت غلة واجب خود ياني اجاب
فقط زرع الاكابر من بعد مئة المزارعة جواب الكتاب لا يكون
مزارعة فالزرع كله للاكابر وعليه تصدق ما فضل من بذره واجب مثل علم

لع

ويمكن ان يكونا ينفون بغيره او قيل يكون مزارعة وقيل لو كانت الارض
معدة للمزارعة بان كان ربتها من لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة
فذلك على المزارعة فليست حصة على ما هو عرف تلك القرية لكن الخلل
على هذا الوجه يعلم وقت المزارعة انه زرعهما غصبا صريحا او دالة او على
تأويل فان من اجار ارض غيره بلا اذنه ولم يزرع ربتها وقد زرعهما كالمستأجر
فالزرع كله للمستأجر لا على المزارعة وان كانت الارض معدة للمزارعة
الا في الوقف يجب فيه الحصة ولا جباي جبهة زرعهما او سكتها
اخذت للمزارعة او لا على هذا استقر فتوى عاقبة المستأجرين
شراهم زرعه لم يدر كم ثمنا سحبا فان زرعهما في العقد ورد على
القصيل لا على الحب فلا يرد الفسخ على الحب بل على الارض فقال القوم
معينين بمركة الشال ودين زمني بكار ديني خود نيمه عظمه مرابونيم
او افرزها القوم بذرهم فرب الارض اخذ النصف او لا اجاب في ذلك
شعرون بوجه اجاره كشمه باشد غضب ارضا وزرعها ونبت
فلما كان بامر القاصب بقلمه فلو اني فلما كان قطع فان لم يضره ذلك
حتى اذكر ان زرعه فهو للقاصب وللمالك نصيبين نقصا ارضه زرعهما
بغير اذنه بغير بالقطع اذ نبت **نصف** بذر ارضه بغير اذنه شعير كفا
مستهلكا بذر الاول فلو شاء ضمن بذر اميد ورا في الحال يعني تقوم الارض
مبدورة وغير مبدورة فيضمن الفضل ويصير البذر ملكا للثاني ولو شاء
صبر حتى يثمر البذر من الشعير فيؤخر بقطع الشعير ولو لم يفعل شيئا
حتى يحصد فالبذر ملكه والشعير ملكه ولو سقاها ربتها حين بذرهما
الثاني فنبت فالزرع كله لرب الارض وعليه التعجير لصاحبه يقول الفقير
الظاهر ان المراد من التعجير مثل اصل بذر الشعير لا الشعير الذي نبت كما
لا يخفى وجهه قال وكذا لو قضى ارضا فنزعهما ثم زرعهما فزرعهما
لثاني ويضمن الاول بذر بذر ونقصان الارض على الاول **نصف** غضب
ارضا فزرعه مزارعة فالزرع بين الدافع والمزارع فلو اجاز للمالك قبل
البسات جاز ولو حصة القاصب من الزرع والقاصب يترك قبض ذلك

يعتبر التعجير في نفسه مساو للوقت لا غير ان يثبت نبتا المضاف في الوقف
دال البذر والعد للعدلة انما يثبت نبتا على ما هو القصد

وضي الزارع

وضي الزارع نقصان الارض لا وقت الاجارة ولو اجاز بغير ما نبت
وصارت له قيمة فالزرع كله للقاصب ويتصدق بقيمة ما قبل الاجارة **نصف**
الاجارة بعد ما دفع من ذلك نقصان الارض لا وقت الاجارة وبعض
زرع ارض الغير ياتي في الانتفاع بغير ترك في فضل الضمانات **نصف** عظمه
بيع الثمر على الشجر ثلثة انواع الاول بيعه غير منتفع به بان لا يصلح
ولا العلق الدواب فليل جاز وقيل لا وحليم جوارحه وقفا ببيع
مع الاراق بان يبيع الكتمري مثلا في اولها يخرج من ورده مع اوراقه
فيجوز البعده الكتمري بغيره ويجعل كان الكل ورقة فيجوز في الكل انما
بيعه بعد ما يصلح للانتفاع لكن لم يثبتاه عظمه فلو باع مطلقا او بشرط
القطع جاز ولو بشرط ففسد فيما جاز ولو تركه برضاه طاب له
الزيادة وكذا لو استأجر الشجر اذ الاجارة تبطل لعدم العرف والحاجة
فيبقى مجرد الاذن فتطيط بخلاف ما شرى زرعا فاستأجر ارضه الى الادراك
فان الزيادة لا تطيب اذ الاجارة فاسدة فلم تكن في حكم العدم فيفسد
اذ ينضم فاوردت خبثا بخلاف الباطلة فانها كعدم ففي اذن
تجرد عن الفساد فلا خبث الثالث بيعه بعد تناهي عظمه فلو باع
مطلقا او بشرط القطع جاز ولو بشرط التركة لم يخر قياسا وهو قول
س وجاز احتسابا وهو قولم قال لانه اذا تناهى عظمه باخذ النصف
من الشمس واللون من القوي والطعم من الكواكب الكل **نصف**
وفي شرى ثمر قبل ادراكه من المشتري بقطعه في الحال وكذا الزرع
ولو اراد ترك الزرع الى الادراك يستأجر الارض الى مدة يعلم ادراكها
بغير جاز بيع ثم ظهر ولو لم يصرف منتفعا به هو الصحيح وشرى البني عدم
عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه والمراد بالبذر والظهور وصلاحه
لانتفاع به حالا ومالا وقيل لم يخر قبل بدو صلاحه والاول اصح
وعلى المشتري قطعها حالا فريضا للملك البائع هذا اذا شره مطلقا
او بشرط القطع ولو بشرط تركه على الثمن فسد لانه شرط لا يقضي العقد
وهو شغل ملك الغير وهو صفقة في صفقة وهي عارة واجارة في بيع
بغيره يخرى ببيع ثمره باستثناء ابطال معلومه هذا لان الباقي بعد الاستثناء

شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على ان خمسائه من جاز لو
كذلك **فصل** جاز وجهه بذلك الوزن او اقل او اكثر قال بعض الحكماء
يقع على الارض فلو فيه شئ ينظر اليه كان الثمن ثمن المثل فهو على الثمن ولو
ثمن الارض والاشجار فهو عليه **فصل** في ارض ادرك بعض ثمن
ماية من من قطنها جاز لو ادرك اكثره والا فلا حتى لو في الارض الف
من من القطن قباع منها ماية فلو المدرك ستمائة من او اكثر جاز
البيع والا فلا قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظر اذ يقضي
اصل المدرك ان المدرك لو اكثر من خمسمائة من ينبغي ان يجوز اذ المدرك
اكثر من غيره وقوله والا فلا يقتضيه ان لا يجوز لو اقل من ستمائة من
وبينهما تارة والله اعلم وعلى هذا لو باع الف من من عنب هذا الكرم
والعنب مدرك والكل نوع واحد جاز بيعه ليقول الحقين لا توافع اصلا اذ
المراد من الاكثرية في قوله لو ادرك اكثره هو ان يكون المدرك قدر الباقي
تحقيقا كما افاده قوله لو كان ستمائة من او اكثر بغير قوله فلو في الارض
الف من وليس المراد ان يكون اكثر من الباقي ولو قدر الباقي كما توفهم العنب
اذ في معرفته تقصر بل تقدر بخلاف القدر الكثير كما لا يخفى على ذي فهم غريب
من يدخل في بيع الارض كل شئ يغير من الثابت فلو غرسا ينقل لم يدخل
في بيع الارض **فصل** قال بعضهم كل شئ يزيد من نفسه كالا غصان
يجوز بيعه بلا اصل وكل ما يزيد من اصله لم يجز افاده بالبيع من اصله
كالشعر **فصل** شري قصيلا قبل ان يصير متفعا به اختلف في جوازه
ولو بعد ما صلح لعلق الدواب جاز لو اطلق البيع او شرط القلع
وفسد بشرط تركه اذ لا يقتضي العقد وهو شغل ملك الغير او هو صفة
في صفة وهي اعادة او اجارة في بيع **فصل** شري قصيلا ولم يبق
صار حيا بطل البيع عند ذلك **فصل** باع حشيش ارضه فلو ثبت
بابنائها كسقيها لاجل الحشيش جاز لا لو ثبت بنفسه لانه مباح لا ملكه
فصل لم يجز بيع كلاء من ارضه ولا ماء من بئر او نهره لقوله نعم النكاح
شركاء في ثلث الماء والكلاء والنار فلم يكن البائع اولى من الشريك
لشركه ولانه على اصل الاباحة فما لم يجزه لم يجز بيعه كصبي ارضه
وكلاء فيها

وكلاء فيها اذا هو على اصل الاباحة لا يملك الحيابة وكذا لو ساق
الى ارضه حتى لحقته مؤنة خرج الكلاء لم يجز بيعه اذ سوق الماء ليس
بجارية للكلاء فبقي على اصل الاباحة وهو خلاف ما مر في والله اعلم
الفصل الثاني في القطن في ارض الضمانات الواجبة وتفاضيل
كيفية تها وفي قضيتين الامين وبراة الضمين **فصل** **الامر** وفي
امره ياخذ مال الغير من الاخذ لا الامراء الامر لم يصح وفي كل
موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر ضمن الامر لو سطا لا لو غيره
اذا امر السلطان اكره اذ لا مأور يعلم عادة انه يعاقبه ان لم يمثل
امره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لا مأوره فيصح البوي
على الضامن لا على غيره ذكر في سيران مجرد امر السلطان ليس باكره
لولا يخاف منه المأور لم يمثل امره وفيه ومن الناس من جعل
جرحه امره اكره لا ولو لم يخف منه المأور لم يمثل **فصل** **عده** خرق ثوبه
بامر غيره ضمن المخرق لا الامر والذين يضمن بالامر السلطان امره
اذا امره **فصل** ادعى ضامنا على اخره امره فلا نا فاخذ منه كذا
يصح الدعوى على الامر لو سطا نا والا فلا لان امر السلطان اكره
فانه يعاقبه لو لم يمثل واما امر غيره فليس باكره بل مجرد امر الامر
بلا يملك الامر لغو فضمن المأور لا الامر قال صاحب جامع الفصولين
بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل السادس اقول ينبغي ان يكون امر
المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه كما سيأتي في فصل الثقات
وكذا ياتي فيه انه يضمن من امره بائنا ف مال رجل فليتنا مثل
فصل ادعى ضامنا على المأور صح لو كان امره غير السلطان لو
سلطانا وجرد امر السلطان قبل اكره وقيل لا يقول الطهيري قوله لو كان
امره غير سلطان بناء على قول من كماله في بعد سطر **فصل** **الامتحان**
الاكره لا يتحقق الا من السلطان عند ح وعندهما يتحقق
من كل متقلب يقدر على تحقيق ما عده به وعليه الفتوى وان غاب
الملك عن نظر من اكره من زول الاكره ونفق امر السلطان بلا تهدد
يكون اكرها وعندهما لو لا مأور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل

ان استعمل في ذلك الفعل اما بالامر بانه في مال مولاه لم يصير غاصبا
لما بل غاصبا لقوله وطول لم يملكه انا المتلف قال المولى يفعل فنه قال
صاحب جامع الفصولين ان قول في **فقط** مسئلة تدل على خلافه وهو
لو امر قن غيره بانه في مال رجل يفرم مولاه ثم يرجع على امره لا يصار
مستقلا للفن فصار غاصبا ويمكن الجواب بانه لا ضمان على القن
ولا على مولاه في ان لا في مال مولاه فلا يرجع على الامر بخلافه في مال
غير المولى ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان فان قيل يدل ايضا
على ان الامر بغيره وان لم يكن سلطانا ومولى وقد مر خلافه فالجواب
ان المراد انه هو الضمان لا المتلف الذي بطريق الاكراه بدلالة ان المتلف
لا يضمن ثم بخلاف ما نحن فيه فافترقا والله اعلم **علا** في ركرفت
وفواجر اخبرنا ان نزلت بك مسئلة باز اين غلام كركفت لا يضمن

بنده يكرفت وينده ديكرا با خود برد بنده برنده حاضر شد
ينبغي ان لا يملك مولى الغائب عطا بيه يقيم قنه ويجبر مولى الحاضر
على بيعه لضمان قنه الغائب لانه اتلاف فعلى **ص** استعمال قن الغير
كغصب فيضمن لو ملك من ذلك العمل ولو اودع قنا فبعته المودع
في حاجته صار غاصبا ولو بينهما قن استخذه احداهما بغيره الاخر
فما في خدمته لم يضمن وفي الدابة يضمن **ن** ضمن القن ايضا **هك**
لا يضمن بتصرف في امة مشتركة كالاخذ لم يملك ولو لم يملك ولو لم يملك
في شركة الاملاك لم يملك لانه لا يملك الشريك ان يتصرف في نصيب الآخر الا
وكل منها فيه كاجنبي **ز** استعمال قنا او امة لغيره فاقبل حال الامانة
ضمن كغاصب **فقط** استعمال قن غيره ضمن سوله علم ان قن الغير
ق راد الابن استعماله في حاجته في الطريق ثم ابق منه يضمن قال
من استعماله ويمكن ان يعقل بانه لما استعماله لانه اذنه لنفسه فلا يبرأ
الا بوجه ان ملكه بخلاف المودع فان يده مستحارة بايدي المالك
يعود اليه المالك حكما بخلافه والابن **ن** قال ابن حرق استعمله في
عمل نفسه فملك ثم ظهر ان قن ضمن علم او لا ولو استعمله في عمل غيره
لم يضمن

لم يضمن اذ لا يصير غاصبا لقوله القن غيره اربع الشجرة وانشر الثمر
لما كانه انت فسقط ليرفعن الامر ولو قال لتكلم انت وانا افعل **ح** انه
ينبغي ان يضمن قيمه كذا استعماله في منفعة كذا في حايته يضمن
الذخيرة وفيها استعمال قن غيره فملك بعد ما فرغ من استعماله ينبغي ان
يكون كغصب دابة من الاصل طبل ثم رده اليه لا الى المالك فيه روايتان
في رواية يبرأ لاني رواية يقول احقر يبرأ عند زفر لا عند غيره كذا في
قاضيها قال وكذا قن استعماله في غيبة مولاه ولو استعمله في حضرة
مولاه فاما لم يرد على مولاه لم يبرأ كغصب من يد المالك غصب قنا
مع مال مولاه يصير غاصبا للمال فلو ابق فغاصبه ضمن المال وقبضه
ك غصب حرا عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قنا
ضمن ثوبه ايضا **تبع** كذا استعماله في غيبة مولاه في ملكه ملك
الخدمة او غيره كذا يكرفت يكرفت باز از دست كركفت اكنون ضماي
ميكويد كه اين كنيز كركفت كه من از ادم رها كرد من لو شهد عند الافد
انه **ن** المالكها صدق بيمينه ولو لم يبرأ ضمن **الجواب** على القن
و في غصب من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي
من اهل الحفظ والا فلا كرفع يصرح عن ظهر دابة ثم اعادته الى ظهره
لا يصح ولو استعمله الغاصب في دفع قيمة الى الصبي صح لوماذ ذواتا
في التجارة والا فلا كذا في الفن المخصوص منه **ي** وضع سكين في
يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن **ش** دفع الى
صبي سكين ليحسكه فوقع عليه فمات ضمن **الاف** في صبي قائم على
سطح فضاخ به رجل وفتح الصبي فوقع ومات ضمن عاقلة المصالح
ديته وكذا صبي على طريق فمات به دابة فضاخ بها رجل فوطيت الدابة
فمات ضمن عاقلة المصالح دية **ص** قال الصبي **ح** احمد هذه الشجرة
فانشر ثمرها فصعد فسقط عليه عاقلة الامر وكذا الواو **ش** في
او كسر حطب بل اذن وليه ولو لم يقل بل قال اصعدا والشجر لنفسك
او نحو فسقط ومات قيل لا ضمان والمختار هو التهان **ج** صبي بال
على سطح فسر لعن المنياب واصاب ثوبا فافسده ضمن الصبي **ج** بعث صبي

يعود الحق في قنا ودين كذا استعماله في غيبة مولاه في ملكه ملك
في اقله لم يبرأ اما وقبضه وعنده ما قيل لعلنه في غيبة
للماني روي ولو قن قنه او حاميته ثم قن فغصبه فيمنه مفرقة
ولو كانت حاميته في غيبة مولاه في ملكه ملك الصفة ولو كانت
في اقله الطلابة في غيبة مولاه في ملكه ملك الصفة ولو كانت
للماني لا يضمن ثم عاين الصوت وفي القينة التي في بيت حاميته
فان قن قنا فقتل كذا بانه باي اليد فوقع فقتل سار غوش
وانها غايبة القيمة عند زفر لا عند غيره على هذا الصفة فيه

يعود الحق في قنا ودين كذا استعماله في غيبة مولاه في ملكه ملك
في اقله لم يبرأ اما وقبضه وعنده ما قيل لعلنه في غيبة
للماني روي ولو قن قنه او حاميته ثم قن فغصبه فيمنه مفرقة
ولو كانت حاميته في غيبة مولاه في ملكه ملك الصفة ولو كانت
في اقله الطلابة في غيبة مولاه في ملكه ملك الصفة ولو كانت
للماني لا يضمن ثم عاين الصوت وفي القينة التي في بيت حاميته
فان قن قنا فقتل كذا بانه باي اليد فوقع فقتل سار غوش
وانها غايبة القيمة عند زفر لا عند غيره على هذا الصفة فيه

[illegible]

للاول بعد وان دنا منه ولو فتح زق سمن او دبس فخرج من لا يوقف
ساعة ثم قال **في** من على كل حال اذا ما في الزق من السائلات لا
يتمسك بنفسها شيئا اخر فاذا اخرقه فكانه اراقها بخلافه فادبته
فانما يخرج باختياره لو ما في الزق جامدا فادبته الشمس **في** من
الحج هو الاول يعني قوله لا يوقف سمن الى اخره اذن
طبع ان يلاتان تسيل فاذا وقف ثم سأل علم ان
معه اخر اخرجه فقل اذا به الشمس او وقع عليه شيء فخرجه
اذا زال من سمن فكانه اراقه **في** من في حلق
سفينته مربوطة في يوم ريح ان ثبت بعد الحلق
القليل ثم سارت وغرقت لا يفتح وفي **في**
نقب حائط وغاب فخرجه رجل فسرق لا يفتح النبا
وبه نفع لا يفتح سيب والاروق فيكرو وقال بعضهم من وفي
القوا الفقهية ان اذا اخرجت للنسيب والبا ستره فالحكم اليها ستره لان
على حلقه فخرجه فخرجه بعد الدابة انما لا يفتح في المضي الا بارة
ليكونه فخرجه نفعه وخرج عن سائل منها لدول المودع ساقا او ردية فخرجه
لنك الحفظ ومنها لو قال ولتبرها فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه
انها امة رجع الكفر **في** من في حلقه لا يفتح
على المودع والوكيل وفخرها كحرم حلالا على صيد فخرجه وجب الجواز على
الد بشرط المذكور في حلقه لا يفتح الا في حلقه لا يفتح على صيد
فانما لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
السائي وهو قول المناوي في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
ليكونه فخرجه عليه فخرجه في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
سقط الجني في البروق الى حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
في من في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
زق فخرجه رجل فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه
لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
بابها وذهبت قال ابو الفضل فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه

بالقوة من المودع ساقا او ردية فخرجه

ساقا او ردية فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه

مربوط

مربوط والباب مغلق فخرجه رجل وفتح الباب فخرجه الفاعل
الفتح الذي رجلاه في الماء فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه فخرجه
لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
اخر لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
مناح له ولغيره فاذا اكل لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
في من في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
يكن فعله بغير اذن مالكه على وجه يتعلق به الفان اما من غير فعل
في الحلق لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
او لم يمكن من اذنه لم يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
لم يفتح ولم يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
بالقلب وشرقا اذن مال متقوم فخرجه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
فاستقام فن وحل دابة غضب دون الجلوس على ساق
ثم لوع العلم فخرجه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
مرفوع **في** من في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
فخرجه قابل للنقل والتحويل على وجه يتضمن تفويت
الملك عند ما وعده قبول النقل والتحويل ليس بشرط فالفقهاء
لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
احد وجلس على ساقه لا يكون غصبا اذ غصب
المتقول لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
بالملك بفعله وكذا لو استجاره في غير مكنة فخرجه
حنطة وحصدها واداسها فخرجه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
فمن الملك الحنطة في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
عن حلقها **في** من في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
لم يفتح ولم يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه
لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه لا يفتح في حلقه

ع

رفع قلنوة من رأس رجل فوضها على رأس آخر
 فطرحتها فضاغت ان كان يراى من صاحبها وامكنه
 رفعها من ذلك الموضع لم يصح الطارح والآخذ
 والرافع كما طارح اذ في الاول يصير راداً الى المالك
 لا في الثاني ومنه يعلم حكم المعلق
 وسقوط شيء من ماله **د** وقعت قلنوة
 المصلحة من رأس فخاها رجل بحيث يناله المصلحة
 لم يصح ولو بحيث لا يناله منه او دعه شيئاً فجعل
 المودع ثوبه فيها ثم طلب الوديعة رتبها فدفع الكل اليه
 فرتبها يصح ثوب المودع اذ من اذن شيئاً على انه
 ولم يكن له منه **ف** من اتلف شيئاً له ولاية
 اتلاف بعضه ولو يسيراً لا يصح كفاً اذ اختلف بعض
 ما في دار الحرب من حطب وكفه **جناية الدواب**
 وفي **ح** التي في الطريق حية ونحوها فلدغ ضمن الملقى
 الا ان تحوّل تحت ذلك الموضع **ق** اجتمع ضمن الملقى
 ما اصابته الحية حتى تفرق الحية عن ذلك المكان رجل ارسل
 دابة او كلباً او طيراً فاقتل مال انسان في فوره ضمن المرسلي الدابة
 لو كان ساقراً لا في الطير والكلب عند وعرض ان يصنع في الكل
 دخل على قوم فقهره كلهم لم يصحوا اذ لم يوجد منهم اغراء او
 له كلب عقور بعض كل من يمر عليه فعرض رجلاً ضمن لو تعدوا عليه
 والا فلا كما يطم مايل قال **ح** ينبغي ان لا يصح لو لم يوجد
 من مالكة اشلاء واغراء **هـ** اغري كلباً حتى عض رجلاً
 لا يصح المغري كما لو ارسل طيراً وعند سبعة سواء قاده او
 او لا كما رسال بهيمة وعندم لو قاده او ساقه ضمن والا فلا ولو
 والفقوى على قولين وقال بعضهم لو اكل طير لم لا يشترط سقود له ولو
 ولو غير معي يشترط سقود **و** ارسل كلباً الى ماشاة ان وقف ثم ذبحه
 وان ذبح في فراشها فقتل لا يصح ان لم يبقه وخذس يحنه والشيخ اذا بقول

ارسل

ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله او خرف ثياباً ضمن المرسلي الدابة
 في فوره فكانه خلفه اغري كلبه على رجل فقتله او خرف ثياباً لا يصح عند الفقهاء
 عند سبعة ويقتل كلباً الى صيد لم يصح فاصاب رجلاً لا يصح في الروايات
 الظاهرة وعليها الاعتقاد **ز** ارسل كلباً فاصاب في فوره شيئاً او اغري كلباً
 على رجل فقتله او خرف ثياباً لم يصح بان كان خلفه ضمن المرسلي الدابة
 الزبادات لو ارسل بهيمة ولم يبقها فاصاب في فوره شيئاً لا يصح وعليه الفقهاء
 اذ ارسل من ثمة السوق فان عطفت بيننا او شيئاً الا ان كان لها طريق اخر لا
 بضمن المرسلي وان لم يكن ضمن ولو وقف ثم سارت لم يصح فان ردته لم يرد
 ومضت في وجهها ضمن وان ارتدت ثم وقفت ثم سارت لم يصح وان ارتدت ولم
 يقف ومضت في وجهها ضمن الراد التي تهرق الى حمامة او دجاجة فاكلتها ضمن
 لو اخذت ببرية والقابلة للويعده بضمن بائناً كلبه لانه لا يملكه لفقده فكانت
 فيه كدسيفة **ح** استوفى رجل حمامة لم يضمن لقوله دم جرت العجى اجباراً على هذا
 فصارت كدابة افسدت زرعاً **ط** كلب المعلم حراسه او مائة او سبعة نحو ما
 جهم وغيره من ثمانية مع الفرد جاز على رواية لرسول وكذا عند كلب معلم و
 المشهور من جاز مع الاسد فعلى هذا ضمن مثلها **ث** اتلف دابته شيئاً ليلاً
 او نهاراً لم يضمن لو لم يبقها او لم يبقه **ق** اتلفت دابته ليلاً او نهاراً
 من غار سال فافسدت زرعاً لم يضمن لان فعل العجى بهد عن اتلفت
 زرعاً ضمن لو ساقراً والا فلا وكذا الغور وجرار **ح** راع قاذف الغنم قبيحاً من الزرع
 بحيث لو شأت تناولت ضمن الراعي الزرع **د** اوقف دابته في سوق الدواب
 شيئاً فضرر ولو اوقفها على باب السلطان او باب المسجد الا اذا جعل الامام
 للمسلمين موقفاً او يقول فيه ولا يضمن **هـ** اوقف دابته في السوق
 فلو كان السوق موضعاً لا يطاق الدابة للبيع فاقفها فيه لم يضمن ذلك
 بالسلطان في عطية به لا يضمن ولو بالاذن ضمن اذا السلطان اذا اذن بذلك
 يخرج ذلك المحل من كونها طريقاً اهل السفن او قفوا على الشط في سفينة
 فاصابت سفينة واقفة فاسرها فضمن صاحب السفينة الجائنة فان
 اكسرها لغيره لا يضمن صاحب الواقفة لان السلطان اذن لارباب السفن
 بايقافها على الشط فلا يكون فعلهم تعدياً اوقف دابته في ملك غيره وريطها

ان ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله او خرف ثياباً لا يصح عند الفقهاء
 عند سبعة ويقتل كلباً الى صيد لم يصح فاصاب رجلاً لا يصح في الروايات
 الظاهرة وعليها الاعتقاد

في مكانها حتى عندئذ وعندئذ في بعض الكتب دابة بلا اذن حتى ساقها او لم يسبقها في ظاهر
الرواية في رواية بعض لوساقها قد رادته غيره او ساقها او حمل عليها شيئا او غيرها حتى
بذلك في تلك الحذمة او غيره حتى اخذها غيره بلا اذن واستعمله ثم ردها الى محل اخذه
وكان في بعض النسخ في بعض لوساقها حتى مع الالاء في بعض النسخ في بعض لوساقها
الام فاستاق في بعض مع هذا انها وحيثما في بعض النسخ في بعض لوساقها
قال بعضنا فان الكلب فقال البقار اذ يربها الى مالكها فانها لا اقلها فربها
فهلك حتى البقار لانه لا حاجة بها الى البقار لانه لا يربها لغيره فربها
ان يودع قال صاحب جامع الفصولين ان يقول فبعضه اذ لم يقبل في بعض النسخ ان يربها
بما فيه مما ذكر في بعض النسخ ان من وضع ثوبا في دار رجل فربها ربه الدار فافسد حتى
يخلفه الدار او الغنم دابة في دار غيره واخرجها ربه الدار الدابة تفر بالدار فافسد حتى
الفر بالدار اخرجها الشوب فلا يربها فخرج النوب اذ لا في بعض النسخ في بعض لوساقها
فرب دابة الباعث برى لوساقها انبساط في مثل ذلك في بعض النسخ في بعض لوساقها
شاة قيمة النقص في عين حمار وبغل وفسوس وبقر وخر ورواي ابله في
القيمة وان لم يكن لصغيره تجر وفصيل والدجاجة كاشاة في بعض النسخ في بعض لوساقها
او بعضه او في بعض النقص قطع احدى قوائمها فلو لم يكن مأكولا لله لم يخذ
جميع الغنم ولو مأكولا لله لم يخذ جميع الغنم وامسكها وضعت النفسان
في قال لو لم يكن حمارا او بغلا يقطع به او يذبحه ضمة وسلم الله وامسكها ولا
شئ له وبه يغني ولو ضرب دابة فوجبت فهو كقطع يد عاصي في بعض النسخ في بعض لوساقها
المالك ضمة قيمتها وسلم الله اليه واخذها وضمة النقصان وكذا الجوز وكذا الوقطع
يد حمارا ويذبح في ظاهر الرواية في بعض النسخ في بعض لوساقها
اليه واخذها وضمة النقصان بخلاف الدابة اذ لو امسكها فلا شئ له والفرق ان
الادنى لا يكون مستهلكا بقطع طرفة بخلاف الحيوان ولو فقه عيني حمار قال في بعض
كل قيمته ولو لم يكن النقصان مع امسكها بضمة في بعض النسخ في بعض لوساقها
لم يضمن احسانا سواء كان راعيا او جنديا وفي فرس وبغل يغني بعض النسخ في بعض لوساقها
وانما يغني قيمة فرس وحمار لا يغني حيوتها راع او بقار ذبح بغلا
او حمارا لم يضمن في بعض النسخ في بعض لوساقها

في بعض النسخ في بعض لوساقها
في بعض النسخ في بعض لوساقها

يوم النسخ قال في بعض النسخ في بعض لوساقها في بعض النسخ في بعض لوساقها
حفظه ولا يغني عن النسخ في بعض النسخ في بعض لوساقها
من انما لا يضمن احسانا لو اخذها صدف المالك والبينة على النسخ
انها لم يربها حتى في بعض النسخ في بعض لوساقها
سحقا في بعض النسخ في بعض لوساقها
اخذها غيره في ايامها بلا اذن جاز احسانا او بغيره اذا كان لا يغني ذكره
مسئلة الا في بعض النسخ في بعض لوساقها
وضع قرارا على كائون وقيد لموضع خطبا تحتها فافسد النار رجل فقطع يدها
ومن اجعل جرة في دورها وربط الحمار وساقه رجل فقطع يدها ومن ساقه
حمارا في الطريق فحمله رجل بلا اذن ربه فقتل الدابة بغير موثرها رجل فحمله
فاعة رجل على الدرع فالتفت يدها في بعض النسخ في بعض لوساقها
فوتها الا في بعض النسخ في بعض لوساقها
حتى سقاها ربه بلا امره فالتفت يدها لانه لا يربها للسقي والترتيب جاز مستغنيا
يكل من قام به فاذا دلالة وكذا لو سقاها اجنبي والمسئلة في بعض النسخ في بعض لوساقها
ما في ذكر في بعض النسخ في بعض لوساقها
اذ الاصل في جنسها ان كل عمل لا يفاوت فيه الناس شيئا لا سقانة فيه يكل
احد الالة وما يفاوت فيه الناس لا يثبت لا سقانة يكل احد كاذب شاة
وعلمه للسقانة فسلمه رجل ضمن السقانة يقول الحق ومن السقانة لا سقانة
مسئلة من اكرم عن رقيقة المعنى عليه في الطريق كاسيا في حج المرفوض المستاجر
لا يملك ان يبعث الدابة الى السرة ولو فعل ضمن وقبل لوجري العرف بالبعث له ذلك
والا فلا في بعض النسخ في بعض لوساقها
حقه قوله والبعث الى السرة ايداع محل نظركم الا يحق في التزم الا ان يربها بانبساط
عنه بغير المالك يذبحه في بعض النسخ في بعض لوساقها
والاجابة على هذا وقد اضطربت روايات السقانة في هذه المسئلة
فيغني هذا المودع بحفظ الودعة كحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره
بالبعث الى السرة قلنا بقر الودعة ولو ترك البقر راعا في بعض النسخ في بعض لوساقها

بخلاف النار اذ طبع النار الخلود والتعدي بكونها يفعل ريح وتكون فلم يضاف الى
 فعل الوقود وطبع الماء السيلان فالانلاق يضاف الى فعله ومن مشا بخت من
 فضل بانته لو اوقد في يوم الريح عالمك بانه يذهب بها الى مال غير فتلغه ضمن
 ولو اسفل الماء الى ارض نفسه علما ان ارضه تحمل ذلك لم يضمن لكن اضمنا
 اطلقوا الجواب كما مر **او** قد تارة فاحرق دار جاره لم يضمن لو اوقد تارة
 بوقد مثله **لم** يضمن مطلقا **بني** تنورا او كانوا في داره استاجر بها واخرج
 بعض بيوت اليه ان او بعض الدار لم يضمن **لست** اخرج فعل ذلك باذن المالك
 او لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يتغير بيته الباقي الى نقصان فلو اوقد
 فيه لست اخرج تارة الا بوقد مثله في التنور ضمن **فاحرق** اشوقا او بيتا
 في ارضه فذهب السج بشرارات الى ارض جاره واحرق زرع لوبغيا
 النار من ارض جار على وجه لا يصل اليه الشر عاده لم يضمن لانه حصل
 بفعل النار وانه يدير ولو قرب من ارضه على وجه يصل اليه الشر غالبا ضمن
 اذله الا في ملك نفسه لكن بشرط السلامة **فقط** اوقد تنوره والقبه
 خطبا لا يحمله التنور فاحرق بيته وببيت جاره ضمن **فقط** اوقد را في ملكه
 يوم الريح لم يفرق الحشيش وسدت النار الى المالك اس فاحرق لو كانت
 الريح تهب الى جانب المالك اس ضمن والا فلا **اصنه** وقعت جرة من يده
 على الطريق ثم من الارض اصاب ثوبا انسان فاحرق يضمن استاجر
 اصحا فاحرق الحصاب فاحرق كدر غير لا يضمن **فقط** وضع في الطريق
 جرا فاحرق به شئ يضمن وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم احرق
 به شئ لا يضمن لا لما تحول عن ذلك المحل **نسخ** حكم الفعل الاول وهذا اذا لم يكن
 رجا فان كان ريح ضمن لانه علم حين القاه في الطريق ان الريح تهب به
 الى محل اخر فيضاف اليه فيضمن قال شمس الائمة **الشر** ضمن اذا وضع
 جرة في الطريق يوم ريح يضمن وذكر شمس الائمة **المكوا** في اذا وضع جرة في الطريق
 او قربا في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطق رجل اوقد تارة
 في الطريق فجاء ريح ونفقا الى دار رجل اخر واحرقها لا يضمن لان جنابته

قد زالت احرق حصا يارضه فذهب بيت النار الى ارض جاره فاحرق
 زرع لا يضمن الا ان يعلم انه لو يحرقها تتعدى النار الى زرع جاره **فقط**
 اذ لو علم ذلك صار قاصدا احرق زرع جاره فذهب من حصا يارضه وكان يابسا
 ان لا يحرق زرع جاره ولا يطير شي من ناره الا شرا وشرا لعل الريح تارة
 الى زرع جاره فاحرق زرع ولا يضمن ولو كان زرع جاره قربا من ارضه
 فان كان الزرعان ملتصقين او قريبين الالتفاف على وجه يصل تارة الى زرع جاره
 ضمن حرق النار زرع الجار وكذا رجل له قطن في ارضه وارضا جاره ملاصقة
 بارضه فاقود النار طرف ارضه الى جانب ذلك القطن ويعلم ان مثل هذا
 النار يحرق هذا القطن فاحرقه ضمن للموقد القطن لانه اذا كان عالما
 ان ناره تتعدى الى القطن كان قصدا احرق ارضه او حصا
 يارضه او اجرة فحرجت النار لا ارضه غيره واحرق شئ لا يضمن اذ
 هو متصرف في ملكه قيل هذا اذا كانت الرياح كذلك حين
 اوقد النار اما لو كان في يوم ريح ويعلم ان الريح يذهب
 بالنار الى ارض جاره ضمن استخسا تارة ولو اوقد النار في داره
 او تنوره لا يضمن ما احرق به **فقط** متينا في ملكه او ملك غيره
 فاحرق ثوب رجل بشرارة وقعت منها قال محمد بن الفضل
 ضمن اذ لم يخلل بين حمل النار والوقوع على الثوب واسطة
 فيضاف اليه حرقه لو طليت الريح والعنقا على الثوب
 لم يضمن اذ لم يضاف اليه كذا في النوادر عن من قال بعصم
 لومونا هو وضع له حق للمرور فوقعت شرارة والعنقا الريح
 لا يضمن ولو لم يكن له حق للمرور فلو وقعت منه الشرارة يضمن
 ولو هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وبه يعني **فقط** طارست
 شرارة من ضرب الحداد فاحرق ثوب مات في الطريق ضمن
 الحداد **فقط** ولو قتل رجلا او قفا عينه او احرق ثوبه
 او قتل دابة فضا ان ما تلفت بذلك من المال والابنة بالحداد

بقول المحقق في القبة ام يثبت لانه بالنار من ارضه فاحرقها
 وسقطت منه شرارة وقعت في ملكه لا المالك فاحرق بها غيره
 ويرجع به على الامر

ودية القتل والعين على ما قلته لان ما طار من دق الى دوزخه
 كخبايته بيده لا عن قصد ولولم يدق الحبل ولكن احتملت الرشح بعض النار
 عن كبره او حديد الحبل واخرجه الى الطريق فقتلت انما اوجرت
 ثوبا او قتل دابة كان يهدى ولو سببت الرشح بعامة رجل او معة على قارورة
 غيره فالتكسرت لا يضطر باصاحب العامة رجل له يهدى في داره فترى
 الى الهديف في اوز سهمه دار فافترش في دار رجل او قتل نك فالضمان
 والدية على السراحي **ما يحصل بالماء** وفي **فقط** سقي ارضه فتعذك الى
 ارض جارة فلو اوجى الماء في ارضه بحيث لا يستقر الا في ارض جارة ضمن
 ولو بحيث يستقر في ارضه ثم يتعدك الى جارة فلو تقدم اليه جاره
 بالسكرو والاحكام ولم يفعل ضمن ويكونا سكرها د على حائط
 ما تيل ولولم يتقدم لم يضمن ولو ارضه صعود وارض جارة سبط
 يعلم انه لو سقي ارضه يتعدك الى جارة ضمن ويؤ مروض
للسنة **فانما** حتى يصير ما نعا ويمنع عن السقي قبل
 وضع للسنة وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي يقول الجفر
 يعني بالفصل الاول صورة عدم التقدم وفي فتاوى السقي
 ارضه فخرج الماء من الى غيره فافترش ما نعا او زعا او كرا بالايض
 لانه متصرف في ملكه فباح له مطلقا ولو صب ماء في ملكه
 وخرج من صنبه الى ملك غيره فافترش لا يضمن فتاب التصر
 في ملكه ومن الملك يخرج من قال اذا صب في ملكه عالما انه يتعدك
 الى ارض غيره يضمن لان الماء سائل فاذا كان يعلم يتعدك
 عند الصب انه يسيل الى ملك جارة يضمن ولو لم يعلم
 ارضه ثقب او حفر قار ان علم به ولم يسه حفر فكت
 ارض جارة ضمن وان لم يعلم لم يضمن وذكر الناطقي
 انه اذا سقي ارض نفع فخرج الماء الى ارض غيره لا يضمن
 ولو صب الماء في ارضه صببا وخرج من ارضه الى ارض

وفي قوله في داره فترى
 في سبطه لا يمنع والمذكور في عامه كالتب
 في سبطه وان كان موصوفا لا يضمن انتهى

غيره ضمن **فقط** سقي ارضه من نهر العامة وكان على
 النهر انهارا رصغار مفتوحة فوفاها قد دخل الماء فيها و
 فسد بذلك ارض قوم قال **فقط** ضمن اذا كانت اجري الماء فيها
 بنفس **سقي** اجري الماء في النهر ما لا يتحمل النهر فدخل دار شخص
 بغير ثقب ضمن ما تلف ولو دخل من حجره لولا الحجر لما دخل والحجر خفي لم
 يضمن انشؤ النهر وخرب بعض الارض لا يؤخذ من ضمان الارض
فانما **فقط** احقر نهر في ملكه فغطب به ان او دابة لا يضمن
 وكذا لو جعل عليه حيسر ولو حفره في ملكه فهو كالبئر يضمن وكذا لو
 جعل عليه حيسر او غرس من ان لا يضمن وان احدث الحيسر في غير ملكه
 اذا كان بحيث لا يضر به غيره لانه محتسب بفتح الناس بما احدثه
 وفي ظلمه الرواية يضمن الا اذا فعل باذن الامام وان مشى على حيسر
 انسان متعمدا فاختسف به لا يضمن ولو حفره في غير ملكه فانشق منه
 ماء واغرق ارضا او قرية ضمن لانه اسال الماء الى غير ملكه فيضمن ولو حفر
 في ملكه لا يضمن لانه مباح له مطلقا **سقي** ارضه فيها ثقب يضمن
 بارض جارة ويقتصد بعد ولا يوقف على ذلك قال حاكم حكم
 حائط ما تيل فلو تقدم عليه فمما اخر بعد ذلك **فقط** سقي
 ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طر حرج رجل
 اسفل منه في النهر تزايا فالأ الماء عن النهر واغرق قصر اخر من
 احدث في النهر لامن ارسل الماء لولا حفر في النهر **فقط** لم يضمن للمرسل لوله
 حتى قبله ولم يعرف ما حدث فيه سقي ارضه فان في الماء من ارضه فافترش
 فافترش جارة او زعي لم يضمن ولو ارسل الماء فافترش **فقط** ارضه
 ماء في الطريق فسقط عليه انسان او دابة ذكر في الكتاب ان يضمن
 مطلقا ومثل في الدابة مطلق وفي الانسان ما اول بان لو شرب كل الطريق
 بحيث لا يجد فيه عذرا لو تعديا برش ضمن والا فلا بان شرب كالعادة
 لوضع الغيارا ليس بجناية ولو رأى سابق الدابة الماء قد رشي
 فترى لم يضمن الارش ولو لم تره او كان بالليل ضمن كذا افترش بعضهم
فقط رشي فيه فمما رجل بمجار يضمن ففقد صاحبها الى احد بها يقوده

يقول الجفر في القيمة جد ونهرل
 يعني على احد من ارضه سقي
 عقب السقي بجرحت عاونه فمما احد
 بعد السقي حفر ارضه بضمه فمما
 من النسخ والسقي

فتنبع الحمار الاخر فلولو كان رب الحمار سائقا لم يصغر اذ التفت
بصاف الى سوقه **فاحسبنا ان** رشتن الطريق فغطت بياتن
صغر بهذا اذا رشتن كل الطريق فلو رشتن بعضه ودرت انسان من محل
رشتن ولم يعلم بالرش ضمن وان مر عالما به لا يصغر بذلك قال مشا بختنا و
في الكتاب اوجب الضمان على الرش مطلقا وان مرت به دابة فغطت
يصغر على كل حال امر غيره برش فناء كان رش فغطت به انسان
صغر الام لا الرش وحارس السوق اذا رشتن يصغر لما عطف به
على كل حال هذا كله في الطريق العام اما في سكة غير نافذة اذا
رشتن فيها من هو من اهل السكة لا يصغر **وجنر** رشتن بعض
الطريق او تضاء فيه لولم يعلم المار بالرش بان كان اعمى
او مر في الليل فغتر به ومات صغر وان علم لا يصغر **ار** صبت ماء
في الطريق فانجد فترشق به انسان او ذاب ثم انزل
صغر **رشي** التلج في الطريق فقط عليه انسان صغر
وكذا لو رمى في الابواب لان في الاقاء بشط السلامة وكذا في
سكة نافذة اما في غير النافذة فلو رمى فيها اصحاب الدور فذلك
انسان لم يصغروا **ذكر** **نظ** والصحيح انه لا يصغر في النافذة وغيره
صبت ماء في الزاب عالما ان تحت متاع ففقد به صغر
لا لولم يعلم **حالا** **حفر البئر** وفي **نقط** حفر بئر او غطي راسها
وفرغ اخر القطاء صغر **الاول** **ط** فلو كبها الاوّل بزاب او طين
او بما يكتس به مثله صغر **الثاني** **ط** فلو كبها بما لا يكتس به البئر كبر وديقي
فصغر ونحوهما صغر **الاول** حفر بئر في ارض غيره صغر النقصان
وقال بعضهم بئس لا نقصان **ح** حفر بئر في فناء مسجد يوم
بتسوية لا نقصان وكذا من حفر في فناء قوم ولو حفر في ملك رجل
صغر النقصان **فصل** حفر حفرة او بئر في ارض غيره لا يؤمر بكتس
ولو قاله بعضهم **في** حفر بئر في ملكه فطمر بجل بئر لا تقوم
محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينها ولو طمر فيها
ترايا اجبر على اخرجها **في** حفر بئر في دار غصبة ورخصه

وفي الزور من غير رخصة ان يفتش على صاحب البئر او على راسه
حتى ذهب سمعه وبصره وعقله وشعره بربع دينار
ولو مات من ذلك لم يجب الادوية واحدة مع

به لئلا يكسر واراد الغاصب الطم يمنع ما عندنا كالحلو طرح
ترايا رضي به ما ملكه **فصل** نترج ماء بئر رجل حتى يبست
لم يصغر اذ ملك البئر لا يملك الماء ولو صبت ماء من الحب
يومر بما لا يملكه لانه ملكه والماء مشترك **فاحسبنا ان** حفر بئر
في مغانة في محل ليس بئر انسان بلا اذن الامام فوقع فيها احد
لا يصغر ولو في الطريق او في غير ملك ضمن حفر بئر في محل يحتاج اليه
الناس ضمن لما عطف به ان حفره بلا اذن الامام حفر بئر في الطريق
فالقي فيها انسان نفد عمدا لا ضمن اليه حفر بئر في الطريق فقاء بئر
اخر وحفر منه باطائفة من اسفل فوقع فيها انسان ضمن **الاول** فنيها
وبه اقدم وضمن كل الحافرين استحسانا حفر بئر في الطريق وحفظ
فيها انسان ومات فقال الحافرون اني نفد فيها وكذبته الورثة
فالقول للحافرة قول من اخر وهو قولم اذ الظاهر ان البصير يرى
موضع قدمه وان كان الظاهر ان احد الاوقع نفد فالكتمان
لا يجب الضمان حفر بئر في سوق العامة فغطت به شئ لو حفر
بذن الامام لا يصغر **حاله** **بهدم** **الدار** وفي **ط** بهدم جدار غيره
لم يجبر على بنائه فخر الملك ضمنه قيمته والنقص للهادم او اخذ نقضه
وضمنه قيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قد بناه لا يؤمر بالاعادة ولو
جديدا يؤمر **ح** بهدم جدار مسجد يؤمر بالتسوية ولا يقض بالنقصان
ولو بهدم جدار رجل صغر النقصان **في** بهدم بيت نفد والقي فراجا كثيرا
لنزوح جدار بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فان بهدم الجدار فلو
اللبس سد جدار على الجار يخط من قبله بجيت دخل الويسين في الجار من قبله
بعض **بهدم** جدار جاره ثم بنى لواله فم من تراب ثم بناه من تراب
كما هو او من خشب فبناه بخشب يبر للواله بناء بخشب اخر اذ الخشب ليس
بمشكلا فلا اعادة **الاول** **ش** لو بهدم فلو كان من خشب صغر قيمته
ولو من طين فلو عتقا فذلك ولو جديدا يؤمر باعادة كما كان **خلاصة**
بهدم داره فان بهدم ملكه منزله جاره لا يصغر ووقع جريون في محلة
فهلم انسان دار غيره بلا اذن صاحبا وبلا اذن السلطان صغر

خلاصة حفر بئر في الطريق فوقع فيها انسان وشا جوعا او عطشا او غما
قاله لا يشترط ان يكون حفر بئر في الطريق فوقع فيها انسان وشا جوعا او عطشا او غما
وان مات جوعا فلا كذا في البئر

بئر الحفر في دار الغير يؤمر بهدم الجدار بنائه لا يقض بالنقصان
وقيل لا بناء

فبقيت يوم غصبه او يوم انلافه ومن اطلق القبيح فعليه بقية يوم غصبه
للقصوب لو قام باخذ ما كره مثله او الى كل الوجوه الا اذا كانت بقية بلد المقصومة
اقل من بقية بلد الغصب فحينئذ له خياران ثلاث رضى به او انتظر او اخذ
بقية مكان الغصب يوم المقصومة اذ التفاوت حصل لغير من الغاصب
وهو نقله الى بلد المكان فيخلف في القبة بلد الغصب وقد انقص السعر
حيث لا يتخير اذ النقصان لم يحصل بفعل الغاصب بل هو راجع الى
رغبات الناس فلا يصح له ولو كان في القبة للمالك بقية بلد الغصب
يوم المقصومة وفي الثاني لو تولى القبة في البلدين بطالب بغير مثله
وبغير رضى مثله اذ اضطر على احد جانبي ولو بقيت بلد المقصومة اقل فللمالك خياران
ثلاث كما قر ولو بقيت بلد المقصومة اكثر فالغاصب يتخير اعطاه المثل او
بقية الغصب يوم المقصومة اذ المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب
فلو اكرم الغاصب تسليم المثل على التعيين بتضرره اذ يابى به زيادة بقية
الاستحقاق للمالك فيخلف الغاصب بين اعطاء المثل حالا واعطاء القبة في مكان
الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير فله ذلك فعلى هذا ينبغي ان يترك
في دعوى القدر كما سوى التقديرين مكان الغصب حتى يعلم انه حصل له ولاية لطلب
قلو ادعى انه غصب منه كذا روى بين الشرايط لا بد ان يذكر مكان الغصب
في الشئ لو غصب درهم او دينار فاما ذلك باخذ منه حيث وجد ولا يافد
بقية وان اختلف السعر **في راس** يوم الغاصب بغير تلك الدراهم او دنانير
او بغير مثله اذ لا تفاوت فيها بين البلدين وفي الشئ ولو غصب عبدا فله في
بلد اخر ان كانت بقية في ذلك المكان مثل بقية في مكان الغصب او اكثر لبلد
المالك الا اخذ عينا وان كانت بقية اقل يتخير المالك اخذ القبة على سعر مكان الغصب
او بقية حيث غصب او انتظر حتى يأخذ مثله حيث غصب **في راس**
وان كانت بقية اقل فللمالك يتخير ان شاء اخذ القبة على سعر مكان الغصب
وان شاء انتظر حتى يأخذ المقصوب في بلد الغصب ولو وجد المقصوب في
بلد الغصب وقد انتقصت سعره فانه يأخذه لا بمثله يوم
غصبه ولو يملك الغصوب وهو مثله فان
كان سعر بلد المقصومة مثل سعر بلد الغصب او اكثر فانه
يبقى

يبقى بغير المثل ولو اقل فللمالك يتخير اخذ القبة في مكان الغصب وقت
الغصب او انتظر ولو كان السعر في بلد المقصومة اكثر فله خياران
في بلد المقصومة او بقية حيث غصب الا ان يرضى المالك بالتأخير ولو كان
بقية المكانين سواء فللمالك لينة المثل وعن سرجل غصب مثله ولو كان
لما بعدا فعليه بغيره بملكه ولو غصب غلاما بملكه فجاء به الى بعدا ولو كان بملكه
فعليه بغيره بملكه اخذ غلامه **في راس** غصب بركة رجل وموئنة فالتعدي في بلد
آخر فيه ابرار رجس او اعلى روى عن ج لو كان المقصوب قابلا في يده يستلمه
او يبعه في البلدين سواء وفي هذا البلد اكثر ولو كان قابلا بغيره بملكه
او اخذ المقصوب او انتظر ليدفعه في محل الغصب ولو لم يكن قابلا بغيره بملكه
بلد الغصب اكثر فله المالك اخذ مثله لو كان في بلد الغصب او بقية يوم غصبه وانتظر ليدفعه
بلد الغصب لو بقيت اقل فله خياران عطفه ثمة او بغيره بملكه لو بقيت في البلدين
فللمالك اخذ مثله **في راس** غصب شاة فستنت فذبحها ضمن بقية يوم غصبه
غصبا بغيره بملكه رادت زيادة متصلة فصارت بقية الفين فباعها
بغيره المالك ضمن الغاصب بقية يوم غصبه هي الف وضمن المشتري بقية يوم
قبضه وهي الفان ولا ان يضمن البائع بقية الفين عند ما لا عند ذكره
غصبا بغيره عشرة فزادت حتى صارت بقية اربعين فالتلف الف وضمنه
بغيره بقية يوم غصبه الا في هذه الحالة لان يضمن يوم غصبه ويوم التلف او يوم
بيع وسليم ثم قال وهذا مما سدل ان انبأت الجاهل من الاقل من المال والكثرة
حق شخص واحد بل قال صاحب جامع الفصولين اقول يمكن ان يجاب
بان القيمة قد يكون يوم الغصب اكثر وقد يكون يوم البيع والا فلا فانه يتخير
باعتها في وقتها فحينئذ يبان هذه القاعدة الكلية التي يعرف بها جواب
الصورة المذكورة وغيرها لا جواب هذه الصورة خاصة ويدل عليه قوله
او يوم بيع وسليم اذ البيع في الصورة المذكورة والله اعلم بقول الفقير
في جواب نوع ضبط الفاخر ان مراده من الجواب في قوله يتخير انه يضمن
بالاكثر من قيم تلك الايام الثلاثة بلا جواز التضمن بالاقل ويورد هذا الوجه
ما قاله صاحب الوجيز غصب جارية من رجل الف فزادت عنده حتى سادت
الفين فباعها وسليم وملك عند المشتري فللمالك ان يضمن الف الف الف

ورسم فقط عند 2 وعند 3 م لان يفتن العين قيمتها يوم القبض والشر
 انتهى ونظير من هذا ان قول الجليل في البيع في الصورة المذكورة في نظر
 لان المالك الغاصب بم صورة البيع المذكور في الوجه الثاني الغاصب بالبيع
 المقصود واخر من يده كان انفسه واستهلكه الله اعلم **ج** غاصب الغاصب
 اذ اراد على الاول يبرئ ولو هلك في يده فادى القيمة الى الغاصب لا يخطأ
 فليس كذلك لان بعض الثاني لقيام القيمة تمام العين هذا لو كان قبض
 الاول مع وفاء بنية او بتدبير المالك سواء قبض حكم او بدونه اما
 لو اقر الغاصب بصدقه في حق نفسه لا في حق المالك والمالك غير يفتن
 ابهاما **ق** غاصب الغاصب اذ غصبه ليس للغاصب الاول اخذ
 الثمن منه اذ ليس بالملك لا بالنابذ وليس له ايجازة البيع **صل**
 لو اخذ المالك من ضمن احد المالكين تركه وتضمن الآخر **ق** المالك
 ان يضمن كلاهما نصف قيمة **ج** اذا ضمن احد المالكين الآخر اما لو اخذ
 تضمن احد المالكين براءته لو هلك المال على من اقتداره لم يرجع على الآخر
 فيه روايتان **ج** المالك لو قال للغاصب وعليك المقصود لا يبرأ اذ لم
 يوجد الاراء والامراء فقط وعقد التدبير لا ينافيان الغنا في كل حال
 المدعى ضمن ولو كان العقد قابلا به وكل المالك الغاصب يبيع ما غصبه
 فباعه لم يبرأ مالم يسلمه كذا الوارد ما لم يسلم **ج** جازي الغاصب غصبه
 الى مالكه لم يقبل ما كثر في الغاصب في بيته يبرئ ولم يضمن ولو وضع بين يديه
 فقبضه لم يبرأ الى بيته ضمن وهو الاصح والفرق ان في الصورة الثانية يتم الرد
 بوضعه وان لم يقبل ما كثر في الغاصب في بيته غصبه بياطلا وما اذا جاز به فاقبضه
 بين يديه اذ يتم الرد **ق** غصبه باو دراحه وهي باقية بعينها فابرا
 منها بغير امانة فلو سلكه فهو ابراء عن الغنا الغاصب الى القيمة الغصب المتلف
 فلم يقبل المالك حال ان يقر برفع الاراء الغاصب حتى يارب القبول فليس
 وقال بغيره كانوا يقولون في الغصب بالوديعة اذا وضع بين يدي المالك
 يبرئ لا في الدين حتى يفتن في يده او في جره او بغيره رب الدين فلو رماه
 الغاصب جره المالك يبرئ ولو لم يعلم المالك ان يذبحه فوضعه جره فراه فوقعه فقبل
 كما وان لا يبرأ ويقتضى اذ يبرأ او بالبيع عن مال **ج** وضع المقصود

بين

بين يدي مالكه يبرئ وان لم يذبحه فوضعه كذا المدعى بخلاف
 ما لو اتلف غصباً او وديعة فجاز بالقيمة لا يبرأ مالم يذبحه حقيقة القبض **ج**
 لو كان المقصود بتملكه فاعطى الغاصب كذا قيمة فلم يقبلها ولم يرفع
 الغنا حيله الى التافه ووضعه بين يدي المالك لا يبرأ وان وضعها
 في يد المالك وفي جره يبرأ **ج** غصب من خصم بئانه ثم رده عليه يفعل
 الاخذ والاعطاء يبرأ والاخذ غصباً به ثم ردها الى ربه فليس يبرأ بل تركها
 حتى ضاعت يبرئ لكن اخذ منه بل اتم رماه الى مالكه فلم يأخذه بل تركه فضايع يبرئ
 ولو باع ما رماه الغاصب يبرئ كبيع يارب مالكه اطعمه اني هو المقصود للمالك او
 كساه اياه يبرئ ولو لم يعلم به المالك خلاف للتشافى واجمع انه لو رده عليه ولم يعلم
 او باع منه وهو لا يعلم يبرئ واجمع انه لو كان يرافقه فخطئه وجره والطير ما كثر وكذا
 فبذره وسماه اياه او كرسا فخطئه وخطاه وكساه اياه لم يبرأ اذ لم يملكه الى با
 فعل **صل** ليس يبرأ بغيره بل امره حال غيبته ثم رده الى مكانه لا يبرأ ولو لم يبرأ
 اخذت يارب من بيته بلا امره فليبرئ فوجه الى بيته يبرئ كاختسانا وكذا لو اخذ
 واديه من اربابا ثم ردها الى مكانها يبرئ ولو اخذها من يد مالكها غصباً ثم
 ردها الى دار المالك رطباً على معلقها ولم يجد المالك لا خادماً ضمن غصب
 واديه رجل من اصطبله ثم ردها الى الاصطبل لا الى الماه يبرأ في رواية
 لابي رواية وكذا ارجح استعماله غيبة مولاه ولو استعمله في حقة مولاه فماله
 يبرأ على مولاه لم يبرأ كغصب يارب المالك **ج** لا يبرأ الغاصب واديه غصباً الا ان يكون
 يذبحه ولو الا ان لا يقوم بالاداء منزل مالكها او اصطبله لا يبرأ بالاول
ج غاصب اذ يبرأ ثم ردها الى ربه المالك لا يبرأ وقال زفر يبرأ في غصب
 فذا فقال مالكها غصباً اذ يبرأ الى موضع كذا اقبضه فذهب به فمهلك
 في الطريق ضمن وكذا لو استاجر الغاصب لخدمته لا يبرأ **صل** هشم طشت
 غيره وهو كبايع وزنا فخره مالكه استسك الطشت ولا يبرأ اذ اذغته
 واخذ قيمته السلم وكذا اكل انا صوغ ولا يباع وزنا كسيف كسره ضمن
 نقصانه ولو اتلف الكسور اخذ ضمن جديد مثله وسئل **صل** عن كسر قمعة
 قال لا يباع وزنا لم يضمن في **صل** المقصود بوضع يارب الغنا **ج**
 اخلف المالك الغاصب عن المقصود بوضعه او قيمته وقت غصبه قالوا

للقاصد **در غرض** بيمينه الا ان يرضى المالك للزيادة **وجز** ولو كفل رجل
بقيمة المصوب واختلفوا في القول للمكفل لا المالك والقاصد لو قال
القاصد دوت المصوب وقال المالك لا بل يملك عندك قال القول
للمالك برضى القاصد عليه رده الى المالك برضى المالك على ان القاصد
اتلف ضمن القاصد برضى على موت المصوب عند القاصد برضى
القاصد على موده عند المالك بيمينه القاصد **در غرض** بيمينه القاصد
اوله عند موده المالك ولعند موده **در غرض** بيمينه القاصد
المالك في وسط الحق لا يسترد بها من القاصد لكن يوجبها له
الساحل وكذا ادا به غصب اذ وجدها ماله مع القاصد في المفازة
لا يسترد بها منه ولكن يوجبها له المالك **ما ينقطع برحق المالك**
در غرض بيمينه القاصد لا يرضى الا باليمينه **در غرض** بيمينه القاصد
وطين بزاو زرع وجعل حد بينا و بناء على شبه او اختلط المصوب
بملك القاصد لم يميز اصلا كما اختلط برة برة او شجرة بشجرة او لم يميز
الا بزرع برة بشجرة او بالفسخ المصوب ملكه بل حل قبل رضاء
المالك اما ادا بدلا او ابراء او تفحين القاصد **خلاصة** جمل ما يجب
المالك الضمان اذا غيرة القاصد عن حاله خمسة عشر **در غرض** بيمينه القاصد
فقطد و خا ط قنبضا **در غرض** بيمينه القاصد جديدا فضا غانا **در غرض** بيمينه القاصد
او صاعه سكينه فحلبه يتيقن ان الحق لعل ضمان المثل في غصبه **در غرض** بيمينه القاصد
اذا التوب قيمى لا غنى كما سباني بعد ورقه والدم **در غرض** بيمينه القاصد
فحلبه **در غرض** بيمينه القاصد فادخلها في بناء فحلبه القيمة **در غرض** بيمينه القاصد
برقة يضمن المثل والقيمة على الروايتين **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسلخها و
جعلها اربا اربا ملكها وعليه قيمتها **در غرض** بيمينه القاصد فذبحها وسلخها و
ملكها بيمينه **در غرض** بيمينه القاصد جديدا فضا غانا **در غرض** بيمينه القاصد
فما اخلاها **در غرض** بيمينه القاصد غز لا تسج **در غرض** بيمينه القاصد غز لا تسج
وما الحق به اذا غصب بها فقلت بيمينه او بيمينه فحلبها تحت دجاجة
لو غصب سمها فغصه او ناله فانيته او غصه فحلبها با اربا او اربا او
لينا بيمينه الناس جابطه ولو ذك شق قطع برحق المالك عن العين ويعلم

فكل رب لا يرضى غصبها متى مبيته وقال
ذوالب غصبها بيمينه ثم احبها
وبريها بيمينه الحب اوله مع

منه

منه لو شلى او قيمته لو قينا **خلاصة** جمل ما لا يوجب للمالك فيه خمسة عشر
ايضا اذا قطع ثوب غير غصبه فذبحها وسلخها بيمينه المالك
وبيمينه النقصان او تركها واخذ قيمتها حية يقول الحقير وفي الوميز لو غصبه
فذبحها وسلخها ولم يشوها او ثوبا فقطعه فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او
ضمنه نقصانها انتهى **در غرض** بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او
او تركه واخذ قيمته القليل الذهب ان كان الطرد بها بيمينه قيمته بالدرهم
در غرض بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
الحقير وفي الهدية لو غصبه او ذهبها فحلبها درهم او دينار او اربعة لم يزل
ملكها عند حيا فحلبها ولا شئ للقاصد قال يملكها القاصد عليه
شلتها انتهى **در غرض** بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
وكذا الوهبت الرخ بنوب رجله والقنة في صبح الخير غصبه عدا فاقب عند
تجز ماله سكت وبرجع او رجع الى القاصد حتى يضمنه غصبه لا فداء
در غرض بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
بمين **در غرض** بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
مقيمة **در غرض** بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
او دينار فحلبه **در غرض** بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
وصديق بيمينه ان لم يرضى المالك للزيادة فان ظهر المصوب و قيمته اكثر وقد ضمن بيمينه
افذه ماله رده عوضا و امض النقصان ولو ضمن يقول ماله وبمينه او يتكول
القاصد فيقول لا خيار للمالك الزوايد المتصلة للمصوب كسمن وحسن والمنفصلة
كولد ونخل لا يضمن الا ابتعدا ومنع بعد طلب المالك لانه امانة وحكمها هذا المانع
لا تضمن بيمينه اتلاف بل يضمن ناقص يستحق في غير النقصان الا ان يكون
المصوب وقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن **در غرض** بيمينه القاصد فحلبه خيرا المالك ضمنه قيمته او تركه
من ترا بمصوب كلسيل رعي النقصان اذ لو نقص صار ترا بالمكان **در غرض** بيمينه القاصد
في كرم غيره بلا امره من ترا بر رب الكرم فلو لا قيمة للتراب فالحا يطر بر الكرم
والباقي متبرع ولو لا قيمة فالحا يطر للباقي وضمن قيمة التراب ولو غصب ثوبا غصبه
فلما اخذه بلا شئ وكذا حيوان كرم عند غاصبه وراوت قيمته **در غرض** بيمينه القاصد
فراوان من يزرع او يخل فسق وانفق عليه لانه امرش عليه عين متقوما وانما المالك

او ناء ملكه او ثوبا فقطع فلا كراهة وكذا لو خلع ثوبا فوجدوا لانه يفرق او جزاء
الجملة من **بعض** وفي **عدد** وفي كل موضع ينقطع حق المالك لما كان حق بذلك الشيء
من الغرماء حتى يافد فلو ضاع فهو من مال مالك لم يكن كره في غصبه بخاصة
فخرس فيها او بين قبل لا اقلع الفرس والبناء ورواها عن فلو نعت الارض بالملك
فلما كان يعين قوتها مملوفا ويملكها وعصا في ضا فبني فيها لينة البناء اكثر
من قيمة الارض بملك الغاصب الارض بغيرها وليس للمالك اخذ الارض الا ان كان
قيمة البناء اقل كذا عن الكرخي قال والمردا ذكر في الكتاب هذا وزعم ان هذا هو
بعض المتأخرين افقوا بقول الكرخي فانهم في ذلك يفرقون بين الارض والبناء
لا شيا ففنا فانهم كانوا لا يفرقون بين الارض والبناء في كل موضع عدم انقطاع ملك
المالك هو المذكور وحده في جامع الصغير والهداية والحكمة عامة المتون لكن اخصر
في شرح الهداية وغيره قول الكرخي ولعل الاول قياس وان الثاني الحسن وهو
الاولى لما قال الامام صاحبنا في فنا واه ان لصاحب كل ملكين ان يملك الآخر
بقيمة ونظيره كراهية ابتلع اللؤلؤة فقيمة اللؤلؤة اكثر فله ان يملك اللؤلؤة
بقية وكراهية ادخلت اسها في قدر رجل ولم يكن اخرج واسا الا بملكه لوقتها
اكثر من قيمة قدرها ان يملكه بقيمة انتهى ثم يقول الخليل في صورة الصورة هو في
البناء والعرضة ويحكم بما ذكره صاحبنا في مسألة ادخال خشبة الساج
المقصود ان قيمة اللؤلؤة با واصلها صاحبها على شيء جاز وان تارة
يباع البناء عليها ويستم الثمن بينهما على قدر مالها **شهادة** ان غصب دار بعد
وادخل في بناء فحق عليه القيمة **بيان** في كل كيل ووزن غير مصوغ
وعدد في مقارب كفلوس وبيض وجوز وخبها مثليا وكل حيوان ووزن وعداد
متفاوت كمران وسفر جمل ووزن مصوغ قيمته **مق** في الكيل والوزن والعداد
المتقارب جبر المتشابه فيما عداها جبر القيمة **فما** في كل كيل ووزن وعداد متقارب
كجوز ووزن وبيض وكشره ومشمش فرفق وتناج واجاص وفز وقل وعصير
وقطن ووصوف ماء مثلي وكل ما يتفاوت احاده في القيمة من العدديات فهو
في كل كيل ووزن وبيض وغيره ليس كل كيل وكل وزن مثليا انما الثاني هما
ما هو متقارب اما المتفاوت فليس مثليا فكان الكيل والوزن والعداد سواء
قال وفي الزرعيات يجب ان يكون كذا كذا **الحق** العدد في المتقارب ككل كيل وعداد

بيان في كل كيل ووزن وبيض وغيره ليس كل كيل وكل وزن مثليا انما الثاني هما ما هو متقارب اما المتفاوت فليس مثليا فكان الكيل والوزن والعداد سواء قال وفي الزرعيات يجب ان يكون كذا كذا **الحق** العدد في المتقارب ككل كيل وعداد

المتقارب

وزن ما يتفاوت احاده في القيمة فهو عدد في المتقارب ليس بمثلي ما
يتفاوت انواعه لا احاده كبا نجان فهو متقارب **فما** في كل كيل ووزن وبيض وغيره ليس كل كيل وكل وزن مثليا انما الثاني هما ما هو متقارب اما المتفاوت فليس مثليا فكان الكيل والوزن والعداد سواء قال وفي الزرعيات يجب ان يكون كذا كذا **الحق** العدد في المتقارب ككل كيل وعداد

المتقارب

Copyrighted material

وفي ضمان احد الشريكين في استعمال من مشترك بلا اذن شريكه غير غاصبا على ارضه
في رواية عن م لاني رواية عن ابي بصير غاصبا على الراعيين غاصبا على الراعيين
مواش بينهما فغاب احدهما فذبح الاخر الى الراعي ضمن نصيب شريكه لانه مودع
يملك ان يحفظ بداجره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها في الصحراء ولم يترك في يده ملك
ان يرفع الامر الى القاضي لينصب فيما يحفظه **فانما** لم يترك في يده ملك
في المشترك بعد اذن شريكه فبغيره بتركه غاب احد الشريكين في من فالحاضر
استخدامه بحصة وفي دابة مشتركة لا يركبها احدهما اذ الناس يتفاوتون في الركوب
فلم يكن الغائب راغبا به وفي استخدام من سكن دارا لا ينفق الناس فكان
الغائب راغبا بفعل شريكه **ص** وارضيهما فغاب احدهما فالحاضر ان يملك كل الدار
وكذا القن بطلان الدابة **ف** وارضيهما فغاب احدهما فالحاضر بقدر حصته ولا
يكنها غيره وقبل يخل بينهما لولا انهم يوجروا باخذ نصيبه الا بغيره وبغير
حصته بتركه فلو وجده والابن في سهم القن ولا يركب الدابة اذ يجرم بالملك
وفي الرعي لو احتاج الى اداة او بناء قامها ورجع في الغلة **ف** سكن دار مشتركة
بغيره بتركه لانه لم يجر حصته ولو معدة للاستعمال اذ الدار مشتركة في حق السكنى
وفيما هو تواج الكس يجعل مملوكا لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال
اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما من دخول وفقد ووقع منافع فيبطل منافع ملكها
وهو لم يجر ولما كان كذلك صار محافرا كذا في ملك نفسه فلا جرم وملكه لملكه
في دابة سكن بئرا وبل الملك فلا جرم **فانما** دار بين حاضر وغائب فلو غيب
كل منهما مفر من الاخر ليس للمحاضر ان يسكن في نصيب الغائب لكن القاضي
ان حافرا بوجه وبمسك اوجه للغائب وفي غير المقسومة للمحاضر ان
يسكن قدر حصته وعزم له ان يسكن كل الدار اذ اجبف عليه الخراب لو لم يسكن
وما كان على الراعي اذ اذاه مرته بل ان الراعي فهو متبرع وكذا الوادي الراعي
ما يجب على مرته وان ادى احدهما ما على صاحبه بجره او امر القاضي يرجع عليه
وروى س ع ج في راين غائب انفق مرته بامر القاضي انه يرجع عليه ولو حافرا
لا يرجع وقال س ج ج والفتوى على ان الراعي لو حافرا ادى ان ينفق فامر القاضي
الراعي بالانفاق فانفق يرجع على الراعي ومساكن الشريكين ان يكون على هذا
الفتوى **ص** ارض او كرم بين حاضر وغائب وبين بالغ وقيم يرفع الامر الى

القاضي

القاضي فان لم يرفع الحافر في الارض لوزرع حصته بطيب له وفي الكرم يقوم
عليه فاذا ادرك الثمر يبيع واخذ حصته ويوقف حصته الغائب فاذا حفر بغير اذن
البيع واخذ الثمن او ضمن القيمة قال م لو اخذ من الحافر حصته في القر فاعلمها جاز للبيع
ويحفظ حصته الغائب فاذا حفر فحافرا وان يحفر فهو مكلف **قال** **ث** وهذا
استنى الا و به **فانما** وان ادى لهما فخرج الارض فهو متبرع
في حصته بتركه لانه قد بقي دية بلامره بلا الخطا اذ يقدر على رفع الامر الى القاضي
ليأمره بذلك من ارض بينهما زرع احدهما فغاب فغيب الارض بينهما فوقع
في نصيبه ارض مكانه ووقع في نصيب شريكه امر بطل **ط** وضمن نقصان
الارض بهذا اذ لم يدرك لزرع فلو ادرك او قرب بضمن الزرع
لشريكه نقصان نصف الارض لو انقصت لانه غاصب نصيب شريكه
من وعزم لو غاب احدهما فغاب شريكه ان يزرع نصف الارض ولو اذ اذ اذ
في العام الثاني زرع نصفها كان زرع **ط** وكذا الويات احدهما فغاب ان يزرع
محافرا **س** ويغني بانه لو علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان
يزرع كلها ولو حفر الغائب فله ان ينفع بكل الارض مثل ملك امة برضا الغائب
في مثل ذلك ولو علم ان الزرع ينقصها او التكر يعجزها بيزيد باقوة ليس للمحاضر ان
يزرع فيها شيئا املا اذ الزرع لم يثبت هناك **فقط** **ق** في الحق فاعلم المراد اذ لا
يزرع في كل الارض حينئذ لعدم ثبوت الرضا لانه لا يزرع اصلا اذ النقص
حده فلا مانع من الزرع فيه وانه اعلم من غيره ارض بينهما يعني فيها احدهما وقال
الاخر ارض بينا قال ارض بينهما فوقع من البناء في نصيبه لم يملك
يرفع او يرضيه بغيره **فانما** ارض بينهما زرع احدهما فغاب فغاب شريكه
قال م ان طلع الزرع فغاب شريكه ان يقطع غير الزرع ينقص بزرعه
ويكون الزرع بينهما نصيبين جاز لا لولا تراخيا قبل ان يثبت الزرع وان
ثبت فاراد لم يزرع ان يقطع الزرع ينقص الارض بينهما نصيبين
فما غاصب من لم يزرع يقطع ما فيه من الزرع ويضمن له الزرع ما حصل لارضه
من نقصان القلق **فقط** ارض بين ورثة زرعها بغيره بتركه
بينهم باذن الراعي لو كان ارضه باذن الراعي او صغارا فالغلة على الشريك
ولو زرع بغيره فالغلة له **فقط** زرع مشترك اذ ملكه فغاب احداهما بلا اذن

الارض

شركة فملك ينبغي ان يضمن حصته شركة **ص** زرع ارضه بين غيره بل لشركة
ان يطالب به بربع او ثلث حصته فله كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بان ذلك لا يملك
ولكن يضمن نقصان نصيبه من الارض لو انقصت **ج** من طعام او دراهم
مشتركة بينهما غاب حدها فاخذ الحاضر نصيبه او حيوان لا يمس به **ف** وكيل او وري
بين حاضر وغائب او بالغ وصبي فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فانما ينفذ قسمته
بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي فله ملك ما بقي قبل ان يصل اليه
الغائب والصبي ملك عليه وبعض مسائل الانتفاع بمشترك يأتي في الفصل
الخامس والثلاثين في مسائل التفريات في اعيان مشتركة **ف** انما هو وفي
ف دفع الى اخرتنا مقبلة بسلسلة وقال اذهب به الى بيتك فمعه هذه
السلسلة فذهب بها بسلسلة فابق القس لا يضمن اذا امر بشئين وقد اتي باصدا
يقول الحق ويناسب ما في فصل الامر بالغيب في مسائل العطف بالوالة اذا
علق شيئا بشئين لا يوجد ما لم يوجد كلاهما لكنه يشكك بما سبقتنا سطر
اذا لو خاف في شرط مقيد ضمن والظاهر ان ذهاب الغيب بالسلسلة او مقيد
خوفنا في اباة والده اعلم **فقط** جعته الى ماشية فركب المبعوث دابة العث
بري لو يمتلئها انبساط في مثل ذلك لا يضمن **ج** اعار حماره وقال قد عذره
كذلك ولا تحمل عذره فانه لا يسك الا يملك افعال نعم فبعد ساعة حمل عذره فاسرع
في الشئ ففقط ضمن اذا خاف شرط مقيد فخصص عطاء درهما لثمنه ففقد فانه
بري لو امره بفقره والاضمن وكذا لو اراه قوسا ففقد فانه **ف** كس رمالا وادركه
بطلان كس جون فخطب سابي به في فقهه بلا خط من كس راعي عيني وادركه بئس للام
المانت نه در خاد خود نهاد حتى ملكه ذكر في **ج** ما يدرك على انه لا يضمن اذا قال لو اعطى
رجلا ففقد فقال ارهنه لي عن تلال عشرة وثلاثة عشر و فاسكه المأمور عذره
واعطاه عشرة وقال رهنه كما قلت ولم يخرجه من ملك الغلب عذره فلو خصا دقا على
ذلك رجع بالعشرة وكان امتيا في الغلب والرهين من نعم لم يخرجه من الرهن امره ان يودع
عذره فلم يفعل وامره ببيع فباعه فلا يصير به فخالقا ورجع عليه بالعشرة اذا فقهه
وهو **فقط** قال له بعتك دمي بكذا ففقد ففقد لا لو قال اقلني ففقد لا الاطلاق
انما مشبه به وهو موقوف في اصح الروايات من وجوب الرهن في مال في رواتبه لو قال اقلع يدك او
فقط ففقد لم يضمن اجماعا اذا الاطلاق كالا اموال ففقد الامر وقعت بجاري ان رجلا

قال لغيره

قال لغيره السهم الى حتى اخذوا في اليد بامره فاصاب غيرهم ففقد **خ**
لم يضمن كانه قال اجن على فني عليه لم يضمن وكذا انني بعض المشايخ وقاسوا على
ما قاله اقطع يدي قال **ص** الكلام في وجوب العود اما لا يشك ان تجب الدية في مال
اذا ذكر في الكتاب لو فاضا ربا بالوكز ويقال له بالغارسية مشيت نون ففقدت
عين احدهما بقاد لو امكن لانه عذر وان قال كل منهما للاخر دية وكذا لو بارزني
خاتمة على وجه التعليم والملاعبة فاصابت الخشية في عينه وذهبت بقاد لو امكن
فصل في الدلالة وفي **فصل** دفع ثوبه الى الدلالة لبيعه فامره رب حانوت
بشئ معلوم وقال احضر ما جبه لا عطية الغني فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت
ورب الحانوت يقول انك خذته وهو يقول لا بل تركته عندك صدق الدلالة لبيعه
لا ايهن واما رب الحانوت فلو اتفقا على ان اخذته ربحا لولا ان يشرى بما يسهل
من الغني فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ ويجوز دعواه في عينه ولو لم يتفقا على شئ لم
يضمن اذا المقتضى على سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على شئ **ف** لا يجب
ضمان السوم الا ان ذكر الثمن قبل موافقته وكفي عندم ان يحل قبله **ج** دفع الى
الدلالة لبيعه ففقد الدلالة الى رجل على سوم الشراء ثم سلب الغني وهذا اذا اذن
لراكب الدلالة لسوم اذا لا يضمن في الدفع ضمانة اما اذا لم ياذن لغيره يضمن **فقط** الدلالة
عازب حانوت وتركه عذره ففقد ربحا لولا ان يشرى بما يسهل من الغني فذهب الدلالة في الصحيح
لا ايهن واما رب الحانوت فلو اتفقا على ان اخذته ربحا لولا ان يشرى بما يسهل من الغني فذهب الدلالة في الصحيح
ضمن الدلالة ان ليس له ان يترك العين عذره لكنه يعرض وما حذر العين الا ان يكون
الدلالة لبيعه رب الدلالة يضمن استهوا الناس في ذلك اذا كان يهودي عابدا ففقد
لا يضمن الدلالة **خ** دفع الدلالة الى فتم استام منه لينظر اليه وشركه فذهب به ولم
ينظره الدلالة قالوا لم يضمن لاذن في هذا الموضع عادة قال **و** عذره انه اغا لا يضمن
للم ينفارذ اما لو فادى يضمن كماله او دعه اجنبيا او تركه عند من يريد الشراء طلب
المبيع رجل من الدلالة براهم مخلوقة فوضعه عند طالبه ثم قال الطالب مناع مني
او وقع مني ضمن الطالب ففقد لا خذته على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا لا يضمن
ولا شئ على الدلالة وهذا التوفاة واما بالرفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلو لم يكن
ما ذكرنا ضمن **فصل في الدلالة** قال الدلالة دفع الثوب في يدي وضايع ولا ادرك كيف ضاع
لم يضمن ولو قال لا ادري في اي حانوت وضعت ضمن دفع جوهر لبيعه فقال

فصل في الدلالة
دفع الثوب في يدي
ولا ادرك كيف ضاع
لم يضمن ولو قال لا ادري في اي حانوت وضعت ضمن دفع جوهر لبيعه فقال

فمنه ان كل ما اراءه من موقعا لم يكن له من نفسه ثم تعني
منه ان نفسه لم تكن وكان من موقعا

عنه بقية فيضه طالما لم يزل فلا يضمن **ط** الوكيل باءه دين لو خلف مال موكله بماله نفسه
فقط في دين موكله كان متبرعا في الاداء ويضمن لموكله ما اخذ منه وكله باءه دين زيدا
فقال له لو عك فلان هذا قبل ثم رده على الوكيل قال لا يضمن انما شاء ان لم يؤمر بالرد فيضه
الى اجبتي قبل هذا على ما هو المودع بغيره القابض عنده وقبل هذا على الوفاق اذ الرشح
وهو لا يملكه فلو قال الوكيل ان كان ان استخذه ما رده على فلان فيقول في كل المعنى بغيره الوكيل
ولو كذب ويضمن المودع وانما بغيره الوكيل لا يضمن فان قيل هذا يضمن بالعدو قلنا العذر
انما يمكن في العقد لا بعد بينهما حتى يبرأ من جهة من يقول الحق ويثبتي مسئلة اخرى
ضمان الرسول في ضمان القصار قلنا نعم وعن غير **ط** المودع **ط** وفيه المودع لو شرط
شرطا مفيدا من كل وجه يقيده اكد له ان لا يخلو حظه في غيره ارضها قبل يضمن ولو احرز
مما عين وقبل لا يضمن ولو احرز في كل ما سواه او احرز ولو اكد بالهوى قبل يضمن لو لم
يجع الى وضعها في دار اخرى لا لاحتاج اذ التقيين يلغو حينئذ لا يملك بالهوى حفظ
ماله بطريق لا يقد عليه وكذا لو قال لا تاسر بالوديعه خلا فربها ضمن لو لا ضرورة لاح
ضرورة ولو شرط شرطاً بعيداً من وجه لا من وجه يقيده اكد والا فلا يضمن مباحث اذ حفظ
في بيت اخر من قبل لو اكد بالهوى لا يضمن لا يخلو في هذا البيت ضمن لا لو لم يؤمر بالهوى
لو احرز او سواه ولو اكد قبل لا يضمن مطلقا اذ البستان قلما يتفادى بان في الحزب لو قال
احفظ في هذا البيت لاني اذ لا يضمن في بيت غيره قبل ضمن وقبل لا يضمن ولو شرط شرطاً
يفيد صلا لفا اكد ولا يضمن صند وقابض ولو قال احفظ بيدك فلا يضمن من يدك
لما ولو قال صند في كيسك فهو صند وقابض ولو لم يضمن او عود ما لا يضمن لا يندفع الى واحد
منا حتى يجمع فندفع الى واحد منهم نصيبه فيساو به قال لا استحقاها باءه
قال فضمن في العيس وبه قال اذ لا يضمن نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة وفي
الاستحقاق يضمن وهو قول ابي فان في المودع الا اصرهم واراد ان يخرج نفسه من ضمانه قالوا
فالخيار ان يقول للطالب حرم حرم حتى او نعم اليك ولا يقر بالرفع الى الاول او غيرهما وقال
لا يضمن في حانوك فان خرجت فوضعت فيه من غيرك بالليل ان لم يكن لم يخل اخر يضمن ولا يضمن
قال لا يندفع الى امك اكد وانك فخرج ضمن ولو لم يضمن بان كان له عيال سوى لهوى ولا
فلا ولو قال لا يندفع الى من في عيالك فان لم يجد بدا بان لم يكن له بيت حصين لم يضمن به
اليهم ولو شرطت في البيت فقال لا يندفع الى زوجك فخرج لم يضمن وكذا لو قال لا يندفع
الى ابني فلا يندفع لاني لو قال لا يخرجها من المصير فخرج بها ضمن لا يخلو في المصير فخرج

الا ان يضمن

الا ان يضمن او يخاف التلف فلو لم يخلو في المصير فخرج بها ضمن لا يخلو في المصير فخرج بها ضمن
لو سافر فيها اما اذا احتاج الى فعل العيال ولم يكن له عيال فاسافر بها لا يضمن وهذا لو عين المكان
ولو قال احفظها ولم يبرحها فلو الطريق فخرج بها فاسافر بها لا يضمن ولا يخلو في المصير فخرج بها ضمن
والطريق فخرج بها لا يضمن ولا يخلو في المصير فخرج بها لا يضمن ولا يخلو في المصير فخرج بها ضمن
لا بد لمن التزم وجب حفظها في مبرأه فربها يضمن فاقا ولو لم يضمن التزم فخرج بها ضمن فربها او
بعيداً وعين في الجاهل والمودع ليس له السفر في التقيين كان العقد لحفظ **ط** المودع ان يسافر
بالوديعه ولو لم يخل وموته وقال ليس ذلك لاجل وموته **ط** المودع ان يسافر بها ان امن الطريق
ولم يضمن المودع على السفر فان لم يضمن او نهاه فضا ضمن **ط** المودع لو سقطت في يده
على الوديعه يضمن **ط** قال المودع سقط الوديعه او سقطت في يده او سقطت في يده او سقطت في يده
ضمن كذا **ط** وطعنوا ان مجرد الاستطاف ليس ضمانا اذ لو سقطت في يدها ولم يبرح حتى تهلك
يبرأ فربها لا يضمن بغيره فلو سقطت في يدها ان يقول سقطت في يدها ان يقول سقطت في يدها
او اسقطت وذهبت او اسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله سقطت او سقطت في يدها
الضمان للسقوط بتقصير في الشد او في جهل او في جهل لا يكون كمالا وذكر انه
في قوله اسقطت او سقطت في يدها ان لا يضمن بغيره فلو سقطت في يدها ان يقول سقطت في يدها
ط خلاصة قال الشيخ الامام **ط** المودع لا يضمن في كل الوجوه من اذ المودع لا يضمن بالاستطاف
اذا لم يبرك كالدويم ولم يذهب عليه الغنى لو قال لا ادري اصبحت احم لا يضمن ولو قال
لا ادري اصبحت احم لا يضمن ولو قال اصبحت احم لا يضمن فلو قال لم يذهب من مالي الى يدها
ولو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت فلو قال لم يذهب من مالي الى يدها لا ادري كيف ذهبت
اختلف في المتأخرين والاصح انه لا يضمن ولو قال اصبحت احم لا يضمن فلو قال لم يذهب من مالي الى يدها
اليه ولو قال وضعها بين يدي ولم يذهبها فضا ضمن ولو قال وضعها بين يدي
في دارى والبائج الموطا لا يضمن في عرصة الدار كرهت ذهبت ونحوها يضمن والا فلا ولو قال
لا ادري وضعها في دارى وفي موضع اخر ضمن ولو قال وضعها في دارى او كرمي وسيت مكانها
لا يضمن ولو قال باب ولو قال دفتها في موضع اخر وسيت مكانها ضمن **ط** وقيل لا يضمن
قال وضعها في دارى وسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعها في مكان حصين فليس الموضع ضمن
لانها لم يمانها كما لو كانت في دارى **ط** وقيل لا يضمن كقوله ذهبت ولا ادري كيف ذهبت ولو قال
لا ادري دفتها في دارى وفي موضع اخر ضمن ولو لم يضمن مكان الدفن ولكنه قال سرت من مكان
دفت في يدها لو دفتها في الارض يبرأ ولو جعل مكانا علامته والا فلا وفي المفاضة حق طلقا ولو دفتها في الارض يبرأ ولو جعل مكانا علامته والا فلا وفي المفاضة حق طلقا ولو دفتها في الارض يبرأ ولو جعل مكانا علامته والا فلا

انما يضمن في الموضع الذي سقطت فيه
او في الموضع الذي سقطت فيه

انما يضمن في الموضع الذي سقطت فيه
او في الموضع الذي سقطت فيه

تجربته القصص مخو في مغازة قد فنها حد راجع لم يظفر بحل فنه لو امكنه ان
فيه علامته ولم يفعل ذلك ضمن وكذا لو امكنه العودة قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد
جاء ولم يجد هال لود فنها باذن رها **فقط** وضعا زمان الفتنة في بيت خراب ضمن
لو وضعها على الارض لالود فنها نام ووضعا تحت رأسا وجنبه سيرا وكذا بوضع
بين يديه في الصبح قالوا سيرا في الفصل الثاني لو نام قاعدا ولو مضطجعا ضمن
لا في السفر **عنه** سيرا لو قاعدا لالود وضعا جنبه على الارض وفي السفر لا يفهم لو
مضطجعا جعل ثيابا لود يعرج تحت جنبه لو قصد به الترفيع لالود للحفاظ ولو جعل
الكيس تحت جنبه سيرا مطلقا جعل رايه لود يعرج تحت جنبه في الامن لا في سيرا لانها
في الامن على شرف سقوط عند ركوبه وقيل سيرا مطلقا وكذا لو رطبا في طرف
كفه او عمامته وكذا لو شد ما في منديل وضعه في كفه سيرا ولو القاه في جنبه لم
تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا ضمن **فقط** ضمن ولو دخل الحمام وهو في جنبه
في الساكورة فسرق قيل ضمن **فقط** جعلها في جنبه خفي في مجلس شقي فضا عت بعد
ما سكر سيرا او سقوطا او غيرها قيل لا ضمن لانه حفظها في محل يحفظ مال نفسه وقيل
هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال فلو بحيث لا يمكنه حفظ ما لا ضمن لانه يحفظ
بنفسه فيصير مضمينا او مودعا غيره **فقط** ودعت دراستين هما ديار حاقق
ضمن لانه اكرم واجيب ولو وضعها في كيس او شها في التكة ينبغي ان لا ضمن **عنه**
لو كانت شيئا من الثوب ورتها غائب وخاف المودع عليها الفساد بوضعها في القفا
ولو لم يرفع ولم يحل لرفع ذلك لم ضمن **فقط** وان لم يرفع لا ضمن في الحفظ على قراما
اخذها اجنبي والمودع يراه ويكت ضمن لو امكنه منع ولم يمنع لالود لم يمكنه لونه من ضمن
خرج المودع وتركها مفتوحة ضمن لو لم يكن في الدار احد ولم يكن المودع في مكان
يسمع حسن الاصل **عنه** دفع خفي الخفاف ليصالحه فترك الحشا في مكانه ليل ففريق
بري لو في الدكان حافظا او في السوق حارسا ولا ضمن **فقط** كان طه يعني بالبراءة
مطلقا وقيل لو كان العرف ان يترك الاشياء في المواضع بلا حارس ولا حافظ
سيرا لالود العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار والحائوت مفتوحة فلو عرفهم ذلك
سيرا ولو علق شيئا او نحوها على الدكان فذهب في اليوم ليس بتضييع والرواية
مخولة فيما لو تركها على باب الدكان في بيت الدار لم يكن في حاف ولا حارس
في السوق سيرا ربطا به لود يعرج على بابه ودخل الدار لو بحيث يراها جري لالود

لو في المهر

لو في المهر ولو في القوس لم ضمن ولو رطبا في الكرم او رأس المبطنة ذهب قبل لو غاب
عن يده وضمن وقيل يعتبر العرف في هذا واجتاسه **عنه** جعلها في الكرم فلو حاطت بحيث
لا يبرر المارة ما في الكرم لا ضمن اذا اعلق البنا والاضمن **فقط** سوقي قام الى الصلابة
وفيه وداع لم ضمن لانه غير مضيق اذ جبرته يخطونه وليس هذا بايداع المودع الى
ليقال لا يجوز لكنه مودع لم يضيع **فقط** ما يدل على الضمان فليست اهل عند الفتنة
فقط خرج الى العامة وترك باب دكانه مفتوحا وجلس في بابها صغيرة لالود الصبح
يعقل الحفظ لري والا ضمن **فقط** لم يتركها في الحضر ولم يضيع **فقط** قام عن المجلس
وترك كتابه ذهب القوم وتركوه فلو قام واحد بعد واحد ضمن اخرهم ولو قاموا جميعا
ضمنوا **فقط** رطبا ودفع ثوبه عند جالس في موضع ولم يتركه لالود لم يضمن
ولم يتركه كان مودعا حتى لو ضيعه ضمن **فقط** رطبا في رطل قال هذا ودفعه عندك ولم يضمن
الاخر شيئا ذهب رطل الثوب ثم ذهب لوطر وترك الشرب هناك ضمن لانه وجد منه القبول
عرفا ولو وضع الثوب وسكت الواضحة لم يضمن شيئا والتبا لالود قال لا اقبل
الودعة والتبا لالود اذا القبول لا يثبت عند الرد صرحا قال صاحب جامع الفصولين اقول
ول هذا ان البقار لا يصبر مدعا في بقرة من بقرته اليه فقال البقار للرسول ذهبها الى ربتها
فان لا اقبلها فذهبها فبنيغ ان لا ضمن البقار وقد مر خلافة في الجنازة على الدواب من هذا
الفصل بغير التغير قوله ينبغي لا ينبغي اذ لو سألنا في البقرة الى البقار خرج عن حكم الراسا فصار
اجنبيا فلما قال البقار ردها على مالكها وان لم يقبلها صار مكانه ردها الى اجنبيا ودها
مع اجنبي فلذا ضمن بخلاف سيلة الثوب فالعيس مع الفارق والعجبا انه كيف خفي على المولى
المحقق ويؤيد ما ذكرنا ما ذكر في جامع الفصولين في فصل الاحكامات وقد قدمت ذكره هنا
في مسائلهم ان الوكيل فقال عن رطله ما يداع فنه رطله فقال ودعك فلان هذا قبلكه ثم رده
الوكيل فلما لا ضمن انما شاء ان لم يبر بالرد صار كروا الى اجنبي ولو قال لا اقبل حتى لم يصبر
سودا وترك الثوب ربه رده فنه ضمن لم يقبل اذ عليه يمت ينبغي ان ضمن لانه لم يثبت الايداع
صار غاصبا بره فنه يؤول الحق فيه كمال وهو ان الغصب عا هو خفي بحيث يقتضي ان لا يملك
لو لم يبر هذا اذ رفع الثوب فنه هو لو قصد النفع للمالك لا قصد الضرر عليه فالظاهر ان لا ضمن
ووقع في المهر والاعلم في رطله من رطله فقال لاجنبي في منزلك شيئا فخذ منه المتنازع فلما رجع المودع
فنه رطله الى يده لم يبر لالود لم يضمن اذ دفع المتنازع الى اجنبي ليس بحال البيت في يده او وكره رطله
فنه رطله لم يبر لالود لم يضمن اذ دفعه في يده او وكره رطله فنه رطله لم يضمن اذ دفعه في يده او وكره رطله

انتهى وبالله التوفيق والتمسك بالحق ما ينبغي بعد ذلك من حق
مؤيد في ذلك من حق الله الا بداع المودع فنه رطله
ويقتضي الراسا فنه رطله من البقار فنه رطله
انتهى وبالله التوفيق والتمسك بالحق ما ينبغي بعد ذلك من حق
مؤيد في ذلك من حق الله الا بداع المودع فنه رطله
ويقتضي الراسا فنه رطله من البقار فنه رطله

المودع لا ادري ما كان فيه بل يدين حتى يدعى على الخيانة فيسند بغيره ولو طلعوا لا يضمنان
لا يضمنان لا ضمان حتى يدعى عليه المودع التضييع والنجاسة ونحو ذلك من فرضاته المودع عام
المودع رجلا ضابطا في ذلك من ذلك المالك انما شاء فلو طلع المودع لا يرضى على المصالح
ولو طلع المصالح رجوع على المودع علمها بالغير ولا الا ان قال المودع ليس ولم يرد ذلك
فحينئذ لا يرضى وهو دلي على المودع فاما يضمن لو لم يضمنه عن الاضطرار الا اذا مالوا
منه فاخذوا على كونه من المودع لو حفظ ما في خزائنه من مال فمضى المودع من غير ما
لو استاجر بيتا لنفسه فحفظ ما فيه لم يضمن ولو لم يكن فيه مال لم يضمن استاجر بيتا في مودع
فيه او اخرها فيه وسافر ونحوها لم يضمن **فصل** ارسل المودع في القمار رجلين ليلته لادواتها
في الكتب يضمن لغيره بارساله وقيل لا يضمن الا لو لم يضمن في الاصطلاح لم يضمن كذا هذا بخلاف
بالوضع او اكلها او شربها من التضييع يقول الحقير قوله لا يضمن الى قوله كذا هذا بخلاف كالا
يضمن على من يترفع وضع المودع مع ثبوت شرطه ولو غفلت ليس بواجب شي المودع يضمن وكذا
لو سرق حين انفس في الملاءمة **فصل** مودع ان اقتسم مودعه للتحفظ وهي مما يقتسم
او تملكها للتحفظ في الملاءمة لا يضمنان ولو تملكها بالانقسام يقتسم احداهما كل مضمون فصدقه
الذي لم يملكها بغيره ولا يضمن القابض للمودع المودع وعندهما لا يضمنان اعتبارا
بما لا يقتسم **فصل** في الاجل المودع وم قال مودعه الى فلان بالبري فوات الدافع ففقد
المودع المال الى اجل يدينه الى فلان بالبري فاخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصي
فلو كان الدافع حيا فضمن المودع لانه وكيل لان يكون الاخر في عياله لا يضمن عند نقص المودع
مودعه بالوديع فضمن في الضيق **فصل** في الملاءمة المودع جعل ثيابا للمودع
لنفسه فملكها بالمودع فالبال مودعة وضعها المودع اليه ونسي ثوبه في ثياب المودع ففقد الثوب
عند ربا المودع فضمن ربا المودع لانه اخذ ثوب المودع ملاءمة والملاءمة لا يكون عذرا
فصل في الملاءمة المودع وضع المودع اليه ثوب المودع ففقد الثوب المودع فضمن المودع
بما دفع اليه من المودع وضع المودع اليه ثوب المودع ففقد الثوب المودع فضمن المودع
او استأجره لاسيما ومه ومن عياله ان يضعها عند من عياله والمودع ان يبيع عند من يبيع والمودع
لو دفعها الى من عياله بها قبل فضمن وقيل لا يضمن في عياله ان يسكن موكنا في نفقة
اولاد العبرة للمساكنة الا في حق زوج وزوجه وولد صغير وقيل فلا يضمن بدفع
الى احد من وان لم يكن في عياله ونفقة وسكناء بان يكون في مكان اخر وهو لا يضمن
عليه لكن بشرط ان يكون الولد فادرا على الخط والمودع المضمون عليه نفقة كل شهر فليس
مك في عياله او اياه كاجنبي حتى يشترط كونها في عياله **فصل** في عياله العبد وامته ونحوها
الطحاوي

تأخر المودع لو شرط الاجر المودع حتى يخط المودع حتى
شع

سواء الحقير يضمن ان ينفق به المسكنة كما اذا خذرت المودعة
ثيابا بغير علم يكون ثوب المودع فيها ثم علم بذلك ومثلا
عنده اذ لم يعلم بغيرها ففقد المودع ففقد المودع ففقد المودع
ينبغي ان لا يضمن الا في سبب العيالة لا في سبب الملاءمة
فانظر ان ينفق به في ثوب المودع ففقد المودع ففقد المودع

الطحاوي في تفسيره ان يسكن اليه ويضمن نفقة عليه **فصل** المودع دفع المودع الى من عياله اذا لم يكن
العيال من عياله ففقد المودع المودع في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكن معه
كان في نفقة او لا فان الابن اذا كان ساكنا مع ابويه ولم يكن في نفقة ففقد المودع
المندل على الابن ففقد المودع المودع لا يضمن الابن وكذا المودع المودع المودع المودع
عليه **فصل** في حفظ المودع بغير من في عياله او اودعها غيره فضمن الا ان يقع في دار
حريق فيسكنها الى الجارة او يكون في سفينة ففقد المودع في سفينة اخرى
غاب وخلف امراته في بيته وفيه وبيع برى لو كانت امينة وعلم الزوج بذلك **فصل** في
المودع في دار رجل لا يسكن مودعه لانه مودع غيره **فصل** استأجر رجل ليلته لادواتها
الى موضع ليدفعه الى رجل فوجد الرجل غلبا ففقد المودع عند رجل لم يوصله الى ذلك الرجل ينبغي ان
لا يضمن ولو وجد الرجل ولكنه لم يقبل بدفعه الى القاضى ولو طلبت القاضى ولم يدفعه لا يضمن
دفعها الى اجنبي فاجاز للمالك فمضى المودع من بين ففقد المودع مال المالك مودع مال المالك
راكت من باع مودعه ووديعته ثوبه ماله ووديعته يده ووديعته يده ووديعته يده ووديعته يده
راكت من باع ماله لم يضمن الا في **فصل** دخل الحمام ووضع دراهم المودع مع ثيابه
بين يدي الشاوي قال ح ضمن المودع وقال **فصل** لا يضمن المودع ايداعه فضمن
وانما يضمن بايداع ففقد في دفعها الى امرته ثم طلقها ومضت عندها فلم يسترد
قال **فصل** ضمن اذ يجب عليه الاستئجار كذا كرم في حريق وقع في دار المودع ففقد
الى اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يسترد ففقد المودع ففقد المودع لان الايداع
عقد غير لازم وكان لبقائه حكم الملاءمة وقال ح لا يضمن المودع انما يضمن بالدفع
وحين يقع كان غير مضمون عا قولا يضمن عليه يقول الحقير هذا الدليل على ان الملاءمة
حكم الملاءمة فلو دفع المودعة الى اجنبي ابتداء ضمن فكذا اذا لم يسترد ففقد المودع في كلتا المثلتين
خصوصا في سبيل الحريق فان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها فبعضه والآخر يوق
ارتفعت الضرورة فلو لم يسترد ففقد المودع ففقد المودع ففقد المودع ففقد المودع
في كلتا المثلتين كما ذكره **فصل** في الملاءمة المودع دفع المودع الى امرته ففقد المودع
ح هذا لو لم يجد من الدفع الى اجنبي ماله او ماله المودع الى من عياله ففقد المودع الى اجنبي
ح هذا لو اخطأ المودع بالحنك والافن بدفعها الى اجنبي وفيها امره ففقد المودع ففقد المودع
الملاءمة ففقد المودع لو لم يكن عند وفاتها احد من عياله **فصل** دفع المودع الى اجنبي
عند ثلثي ان لم يبق المودع الاول فلا ضمان عليه وان فارقه ضمن الاول لا الثاني عند ح

يفتح انما شاء لكن لو ضمن الاول لا يبرح على الثاني ولو ضمن الثاني برجع على الاول
قائما وهو مودع القاصب سواء عشرة اشياء او ملكها انسان ليس له ان يملك
غيره لا قبل قبضه ولا بعده منها المودع لا يملك الا بداع الى اجنبي ومنها الممنون لا يملك
الرجوع بلا اذن راعه فلو فعل وملك عند الثاني فالراجح ان يضمن ايتها ما شاء فقيمة
فلو ضمن الاول لا يرجع على احد ولو ضمن الثاني برجع هو على الاول ومنها وكيل البيع لا
يملك توكيل غيره لو لم يقبل الموكل اعمل فيه براك فان وكل غيره فباع الثاني بحسنة
الاول واجاز الاول ببيع جازوا الا فلا وان قال لموكل اعمل فيه براك فوكل غيره جازا
وليس للثاني توكيل غيره ولو قال لا اعمل في براك فوكل غيره جازا فليس له ان يبيع
بنفسه لا يواجره غيره لا للمكوب ولا للمكول وكذا مستاجر غيب ليلب لا يواجره غيره
ومنها لو استعار دابة للركوب او ثوبا لللبس لا يبيع بها غيره ومنها رجل اخذ ثوبا
وبذر البذر عرا ولم يقبله ربه اعمل فيه براك لا يذفعها الى غيره ضرار على كل حال ومنها
المضارب لا يدفع الى غيره مضاربه فان قال له اعمل براك كان له ان يضارب ويشارك
شركه عان ولا يملك المضاومة وان استبضع ومنها المستبضع لا يملك الا بضاعه
فان ابضع وملك فليس له ان يضمن ايتها ما شاء وان سلم وحصل الزرع فملك له المال
والمستبضع والاب والوصي والثالث لا يملكون الا بداع **ص** امر رجلا بدفع ثوب الى فلان فانه
وقال ان فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل فلما اكتمت بين ايتهما ما شاء اذ الوكيل
حين اخذ الا بداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا وبتبانيه الرسالة خرج من بين يدي فصار
اجنبا استودعها قال له سلطان جازي لو لم تدفعها الى تجسك شرا او فربك ضارا او لطف
بك في الناس فلو دفعها اليه ضمن لا لو قال افطع يدك او رجلك او اضر بك حين سوطا
اذ لا يجوز دفعها الاخرين تلف النفس او العضو فوجد في الثاني لا الاول ولو هدده بالثاني
ماله لو لم يدفعها فالتسليم واقعه الفتوى فذكر ان السلطان لو طلب من الوكيل بعض
مال اليتيم وهدده فلو خاف على نفسه القتل وتلف عضوه فدفع لم يضمن ولو خاف
لجسده القتل وان ياخذ ما لم يرضى قد الكفاية ضمن ولو خاف اخذ كل ما لم يرضى
اليتيم ومذكرة لوديع الوصي ما لو كان السلطان هو الاخذ لم يضمن الوصي **ما صدق فيه**
المودع وما لا ادعى الرد او الهلاك وادعى ربه الا تلف فالقول للمودع ولو هدده بقبول
بقيمة ايضا وقيل بقبول بنية المالك لا بنية الضمان ولو ادعى ربه الى اجنبي فهدده بقبول
وهدده لا يصدق الا بنية عذوق من وقع المنطق لو علم انه وقع الطريق في بنية يقبل قوله والا فلا
ولو قال

ولو قال او هدده عند اجنبي ثم ردها على من ملكته عندى وكذبه ربه فاعلم لان يبرهن
او اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البقرة فلا يصدق الا بنية وكذا لو قال بعثت بها
اليك مع اجنبي وهدده بقبول كذا وكذا المودع الى رسول ربه فانكر ربه الراسل ضمن ولم يبرح
المودع على الرسول لو صدقه انه رسول ولم يبرح له الرسول ضمان الدرك الا ان يكون المودع
قائما فيرجع ولو قال رده بدي او بدي من في عيالي صدق بيمينه ولو اقر المودع انه استعلا
ثم ردها الى مكانه لا يصدق فالحاصل ان المودع لو خالف ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ ولو صدق
المالك في العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على العود بخلاف ما لو جدها او منعهما ثم اقر لا يبرأ
بالرد على المالك المستاجر والمستعير لو خالف ثم عاد لا يبرأ والممنون كالمودع وككيل
البيع لو خالف بان استعمل القن ثم عاد وابعده جاز كوكيل حفظ واجازة ورستجار
ولو خالف مضارب او مستبضع ورفع المال لينفقه في حاجته ثم عاد مضاربا او
مستبضعا ومستاجرا الدابة لو نوى ان لا يرد ما او المستعير ثم قدم لو كان سائر راعه
النية ضمن لو هلك بعد النية اما لو كان واقفا اذ تركه لثمة الخلف عاد امينا وشريك
عنان او مفاوضه لو خالف ثم عاد عاد امينا ولو مودع اخذ فشره فضمن ثم ردها
ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن او عاد والامر بالحفظ قد زال كذا في **ص** وفيه
قال له ربه اذ دفعها الى فلان فقال المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفع الى و
ربه لم تدفع اليه فالتقول للمودع في حق ربه انه لا في حق ايجاب الضمان على المودع اليه
ربه لم يدفع الى فلان ربه فقال المودع صرفت فانكر ربه اصدق المودع في نية لا على
الدين حتى يبقى الدين على رب المودع كما كان عليه ربه في ايام الغنم فقال المودع
لا اضمن اليها التسعة فاعترض على تلك الناحية فقال المودع اعترض على بيعك فلو كان المودع
عاجزا عن رد حاجين طلب ربه بالبعد ما او لضيق الوقت صدق ولم يضمن والا فم
يصدق قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي انه لو طلبها ربه قال المودع لا يمكنني
احضارها الا ان يكون ابتداء ابداع الفعل هذا ينبغي ان لا يضمن منها ايضا فالحاصل انه
ينبغي ان يقي المسئلتان حكما **صل** رجل وكل رجلا بقبض وديعة فقال المودع دعيته
الى الموكل او الى وكيله صدق وكيل بقبض وديعة قال له المودع دفعته اليك وانكر الوكيل
صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان على الوكيل **قائما**
او عيالا رجل وديعة فقال المودع لا ادري انك او دعيته بملكك لكل منهما ما اراد
عنده فان نكل اعمل المودع له ومن لم يملكها لانه انما يملكها بالتجديد قال المودع له ربه باعتها

جميع الفتاوى كل من خالف ثم عاد الا ان يكون عاد امينا كما كان المستعير المستاجر
فانه لا يبرأ منها من غير **ص**

ربها من اجبر بعلامته كذا فادفع اليه فانجر رجل بتلك العلامة فلم يصدر عنه ولم يدفع
فله هلكك الوديعه لم يضمن اذ تصور ان يأتي غيره رسول تلك العلامة قال له ربها اعلمها
الي اليوم فقال نعم ولم يحل حتى مضى اليوم وهلكك لم يضمن اذ الواجب عليه التحليل لا حملها اليه
فتبرع بقبوله فلا يجبر عليه طلبها ربها فقال المودع اعطيتكها فقال بعد ما لم اعطها
ولكن تلفت ضمن ولم يصدر عنه لثقت فقص **قاصي** او قيل لا يضمن والقاضي لم يضمن ولو
قال لو ربها هلكك عندي ثم قال ردتها عليك ضمن ولم يصدر عنه لثقت فقص قال له
اذا جاك اخي فخذها اليه فجاءه قال المودع عدلي بعد ما ساعد لا دفعها اليك فلما عاد قال انها
كانت هلكك لا يصدر عنه لانه متناقص فيضمن وقال الامام الفضل لو طلبها ربها فقال المودع
اطلبها غدا فطلبها غدا فقال قد ضاعت رد عن الصبي انما انما حتى ضاعت لو قال بعد اقراره
لا يضمن ولو قال كانت ضايعه وقت اقراره لا يقبل لانه متناقص فيضمن لان قولها طلبها غدا
انما يقال للشيء القائم **مس** طلبها ربها فقال المودع انفقته على اهك يا بكره صدقة الاجل
في الاموال والافاق وكذبها ضمن دفعها اليها فانما تحقت ضمن اذ لم يرد على من اخذ منه ولو كانت
ان يضمن اني التلثه شاء ردنا الى اربابها وفي الزكرك بن ضمن للغرار اودع وغاب فبرهن
ابنه ان اياه مات ولا وارث له غيره واخذ الوديعه ثم جاء ابو يضمن ابنة او شاهده
لا المودع ولو غصبها ضمن كل من يملك **مس** غاب ربها ولا يدري احي هو ام ميت يسكنها
المودع ابد حتى يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن عليه من ستغرقه رد على الورثة وان كان
يدفع الى ارضي الميت استعمال الوديعه **مس** لا يضمن المودع حتى يملكها او حتى يملكها في نفسه والبشر
لا في غيره عاوي يضمن وقبل ضمن في نفسه لا في غيره بمائتة المهر من ويضمن المرأة مطلقا لانه انما
منها اخذ المودع وراهم لم يودعوا وبعضها لينفق فلم ينفق وردا في مكانها يبرئ ولو
انفق بعضها ضمنه لا البس ولو طلقها بالاشل انفق ضمن الكل لو لم يميز ما خلطه لا لتمييزه
او شذوذه خلطها المودع بما له ولم يميز ضمنها لو اختلطت بلا فعله شاركه ولو طلقه
اجنبي ومن في عيال المودع بما له المودع يرى المودع ضمن الخاطبة الكبيرة والصغيرة ولا يضمن
ابوه لابل التفرع من عيال المودع ضمن المودع المثلث صغيرا او كبيرا او قنابلا المودع انفق
بعض را هم الوديعه ورد بعضها فلو طلقه لم يجزئ شئ من الميراث اذ انفق صار دينه
في الذمة فلم يكن حاسبا **قاصي** انما انفق الوديعه واخطلت دراهمها يبرأهم
المودع لا يضمن المختلط مستكرينها بعد ملكها فلو هلك بعضها بعد ذلك هلكت ما احصاها
جميعا

يقول في المذهب ان يضمن المودع
لا في غيره عاوي يضمن وقبل ضمن في نفسه لا في غيره بمائتة المهر من ويضمن المرأة مطلقا لانه انما منها اخذ المودع وراهم لم يودعوا وبعضها لينفق فلم ينفق وردا في مكانها يبرئ ولو انفق بعضها ضمنه لا البس ولو طلقها بالاشل انفق ضمن الكل لو لم يميز ما خلطه لا لتمييزه او شذوذه خلطها المودع بما له ولم يميز ضمنها لو اختلطت بلا فعله شاركه ولو طلقه اجنبي ومن في عيال المودع بما له المودع يرى المودع ضمن الخاطبة الكبيرة والصغيرة ولا يضمن ابوه لابل التفرع من عيال المودع ضمن المودع المثلث صغيرا او كبيرا او قنابلا المودع انفق بعض را هم الوديعه ورد بعضها فلو طلقه لم يجزئ شئ من الميراث اذ انفق صار دينه في الذمة فلم يكن حاسبا قاصي انما انفق الوديعه واخطلت دراهمها يبرأهم المودع لا يضمن المختلط مستكرينها بعد ملكها فلو هلك بعضها بعد ذلك هلكت ما احصاها جميعا

قاصي او قيل لا يضمن والقاضي لم يضمن ولو قال لو ربها هلكك عندي ثم قال ردتها عليك ضمن ولم يصدر عنه لثقت فقص قال له اذا جاك اخي فخذها اليه فجاءه قال المودع عدلي بعد ما ساعد لا دفعها اليك فلما عاد قال انها كانت هلكك لا يصدر عنه لانه متناقص فيضمن وقال الامام الفضل لو طلبها ربها فقال المودع اطلبها غدا فطلبها غدا فقال قد ضاعت رد عن الصبي انما انما حتى ضاعت لو قال بعد اقراره لا يضمن ولو قال كانت ضايعه وقت اقراره لا يقبل لانه متناقص فيضمن لان قولها طلبها غدا انما يقال للشيء القائم مس طلبها ربها فقال المودع انفقته على اهك يا بكره صدقة الاجل في الاموال والافاق وكذبها ضمن دفعها اليها فانما تحقت ضمن اذ لم يرد على من اخذ منه ولو كانت ان يضمن اني التلثه شاء ردنا الى اربابها وفي الزكرك بن ضمن للغرار اودع وغاب فبرهن ابنه ان اياه مات ولا وارث له غيره واخذ الوديعه ثم جاء ابو يضمن ابنة او شاهده لا المودع ولو غصبها ضمن كل من يملك مس غاب ربها ولا يدري احي هو ام ميت يسكنها المودع ابد حتى يعلم موته ووارثه فان مات ان لم يكن عليه من ستغرقه رد على الورثة وان كان يدفع الى ارضي الميت استعمال الوديعه مس لا يضمن المودع حتى يملكها او حتى يملكها في نفسه والبشر لا في غيره عاوي يضمن وقبل ضمن في نفسه لا في غيره بمائتة المهر من ويضمن المرأة مطلقا لانه انما منها اخذ المودع وراهم لم يودعوا وبعضها لينفق فلم ينفق وردا في مكانها يبرئ ولو انفق بعضها ضمنه لا البس ولو طلقها بالاشل انفق ضمن الكل لو لم يميز ما خلطه لا لتمييزه او شذوذه خلطها المودع بما له ولم يميز ضمنها لو اختلطت بلا فعله شاركه ولو طلقه اجنبي ومن في عيال المودع بما له المودع يرى المودع ضمن الخاطبة الكبيرة والصغيرة ولا يضمن ابوه لابل التفرع من عيال المودع ضمن المودع المثلث صغيرا او كبيرا او قنابلا المودع انفق بعض را هم الوديعه ورد بعضها فلو طلقه لم يجزئ شئ من الميراث اذ انفق صار دينه في الذمة فلم يكن حاسبا قاصي انما انفق الوديعه واخطلت دراهمها يبرأهم المودع لا يضمن المختلط مستكرينها بعد ملكها فلو هلك بعضها بعد ذلك هلكت ما احصاها جميعا

جميعا ونسب الباقي من مالها كان **مس** الوديعه طلبها ربها فحج المودع ثم ادعى الورثة او
الحصلا لا يصدق فيضمن ولو قال ليس له على شئ ثم ادعى رد او هلكا فلا يضمن ولو
حجدها لافي وجدها بان قبل حال وديعه فلان فقال ليس له عندي وديعه او حجدها في وجدها
ما كنه لا بناء على طلبها بل بان قال ما طل وديعه ليس له على لفظ فقال ليس له عندي وديعه
فجواب الفصلين واحد عندهم لا عندهم **قاصي** قال الامام الحسن في هاتين المسلتين
ضمان بين س وزفر على قول زفر يضمن فيها وعلى قول س لا يضمن فيها **مس** حجدها
المودع او ربها والاخر يدعي ثم اقر بها حد يعود الا نذاع والمودع انما لا يبرأ اذ اقر بحجدها
اقر لو كان المودع عزله بان طلب وديعته **قاصي** ان حجدها ثم برهن على هلاكها
قبل الحجود ان قال ليس له عندي وديعه يقبل بنية ولا يضمن ولو قال ليست في الحجود
او غلطت ثم برهن انه دفعها اليها قبل الحجود يضمن طلبها ربها فحجدها المودع فبرهن ربها
انه اودع كذا فبرهن المودع انها ضاعت عنده لا يقبل يضمن وكذا لو برهن انها كانت قبل
الحجود وفي المنفق حجدها ثم ادعى ردها بعد الحجود يبرهن يقبل بنية ولو برهن انه ردها قبل الحجود
وقال انما غلطت في الحجود او نيت او ظنت اني ردتها حين دفعته الي وانما صادق في قوله
هذا قبلت بنية في قياس قول س طلبها ربها فقال المودع لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني
ولكنها هلكت يضمن **مس** وفي المنفق حجدها ثم ادعى انه ردها بعد ذلك يبرهن
يقبل لو برهن انه ردها قبل الحجود وقال غلطت او نيت او ظنت اني دفعته فانا
صادق في قوله ولم تودعني يقبل بنية ايضا في قياس قول س وفي الفتاوى حجود الوديعه
عند مالك لا يوجب ضمان اذا هلكت كذا في س وفي المنفق لو حجدها في وجدها
بحيث يخاف عليها التلف لان اقرتم هلكك لا يضمن كذا في س يقول الحقير فبرهن المسئلة
الاخره انها لو هلكت بلا بيع اقراره يضمن وفي نظر لان ما مر انما في مسئلة الفتاوى يضمن
ان لا يضمن ولو هلكت بلا اقراره والظاهر انه هو الضمان كالاخمين على ذوى الالباب **مس** حجدها
ثم اقر بها بعينها فلو اقر بها وقال لربها هذه وديعتك فبرهنها وقال ربها عندك فلو تركها
عنده وهو قادر على اخذها يبرئ وهي وديعه ولو كان يجزئ عن اخذها لم يبرأ **مس** حجدها فلو
نقلها من مكان كان في حال الحجود ضمن والا فلا فلو نقلها بوجوب الضمان في الوجهين فله
وجه **مس** لو حجدها انما يضمن اذا نقلها عن موضعها الذي كانت في حال حجدها
هلكت وان لم ينقلها هلكك لا يضمن وفي المنفق اذا كانت الوديعه العارية ما يحل ضمن
بالحجود وان لم يحلها **مس** حجدها و برهن ربها على فقها يوم الحج وبعضه يوم الحج ولو لم يعلم

ذلك يعني يوم المدايع يعني لو ثبت لا بداع **خلا** او دوع الف درهم عند رجل فانكسر
المودع ثم انكسر دوع النكسر الف درهم عند المودع لان يأخذها بالالف التي صار دينا
عليه بالجمود ولو كان بخلاف جنس حقه ليس لان يأخذها عندنا وما ذكر من مسائل الجمود كله
في المنقول واما في العقار فلا يضمن عند من قال لا يضمن لانه لا يضمن في غيره واما ان عن من
المشايخ من قال في العقار يضمن بالجمود بالاجماع انتهى وقد مر في غصب العقار من هذا
الفصل بيان ما يضمن في العقار وما لا يضمن **موت المودع** **موت المودع** لو مات المودع جازم المضمن
يعني لو مات ولم يمتين حال الوديعة كما اذا عقرها الوارث والمودع يعلم انه يعرف ثمنه
لم يضمن ولو قال الوارث اننا علمنا او انكر الطالب لو فسر هابان كانت كذا وكذا وقد
هلك صدق كونه عند كذا **عده** وفيه قال رتبها مات المودع جازم وقال ورثته
كانت قائمة يوم موت المودع ومعه فمهلك بعد موته صدق رتبها هو الصحيح في الوديعة
صار دينا في التركة في الظاهر فلا يصدق الوديعة ولو قال ورثته ردها في جيبه وتلف
في جيبه لا يصدق بل بانيه كونه جازم في التركة في التركة ولو لم يضمن المودع
قال في جيبه ردها يقبل اذا التثبت ببنية ثمنه **ن مات** وقال ورثته ردها
في جيبه فلا يضمن من المودع ردها صدق الورثة بيمينهم على علمهم ولو لم يسمع منه لا يصدق
مات المودع ولا بد من الوديعة بعينها صاد دينا في ماله وكذا كل شيء اصله ماله وكذا
المستاجر يضمن ببنية ثمنه **فقط** قال لو تار دوع بعض ما مات المودع صدق رتبها
المال فانه اذا مات المالك في الوديعة فانه يضمن ببنية ثمنه **فقط** قال لو تار دوع بعض ما مات المودع صدق رتبها
في التركة حيث استهلك المودع جازم ولا يصدق ورثته في الوديعة
او استهلك المالك ولو ضمن المالك جازم في الوديعة او استهلك المالك جازم في الوديعة
في غيره ورثته او وارثه كما كان في يده وبعد فانه في التركة
او التركة يصدق الميت حال حيوته
جمع الفتاوى مودع ومضارب مستفيض ومستقر وكذا
المال فانه اذا مات المالك في الوديعة فانه يضمن ببنية ثمنه
في التركة حيث استهلك المودع جازم ولا يصدق ورثته في الوديعة
او استهلك المالك ولو ضمن المالك جازم في الوديعة او استهلك المالك جازم في الوديعة
في غيره ورثته او وارثه كما كان في يده وبعد فانه في التركة
او التركة يصدق الميت حال حيوته
خلاصة مودع ومضارب مستفيض ومستقر وكذا
المال فانه اذا مات المالك في الوديعة فانه يضمن ببنية ثمنه
في التركة حيث استهلك المودع جازم ولا يصدق ورثته في الوديعة
او استهلك المالك ولو ضمن المالك جازم في الوديعة او استهلك المالك جازم في الوديعة
في غيره ورثته او وارثه كما كان في يده وبعد فانه في التركة
او التركة يصدق الميت حال حيوته
مختار العارية تعار عندي في الاعارة المطلقة اذا كان مما لا يتلف باختلاف
المقتل

المستعمل لا يوجب اختلاف في ابداعها فصدوا والاصح انه يبيع وعليه الفتوى والمستاجر
يوجب فيما لا يختلف فيه باختلاف المستعمل يعار ويودع ولا يضمن والرهن لا يضمن ولا
يعار ولا يوجب ولا يودع الا بال اتفاق الراهن والمضارب **خلاصة** العارية لا يوجب ولا يضمن
بدون التمسك تعار فيما لا يتفاوت كدار وارض لا يضمن تفاوت اقاله فيها للمعير على الدفع
الى الخيرة فلا يعار مطلقا وفي الوديعة اختلاف فعال شيخ العراق العارية تودع وبها اخذ
الفتية بوليكت والصدور الشهيد وقال بعضهم لا تودع **ويلى** واكثر المشايخ على انه
قال الامام ظهير الدين المروغيني وعليه الفتوى **خلاصة** والوديعة لا تودع ولا تعار ولا
توجب ولا يضمن فان فعل شيئا من ذلك ضمن والمستاجر يوجب ويعار ويودع ولم يذكر كم
الرهن وينبغي ان يضمن بقول المحقق في نظر لانه قد تفرقا في مختارات النوازل لصاحب
الصدارة ان المستاجر لا يضمن التهمة الا ان يكون في المسئلة روايتان او سقطت كلمة
من عبارة ان يضمن في خلاصة هو ان يضمن في خلاصة لا يقال لعل من صاحب خلاصة من قوله ينبغي
ان يضمن هو الرهن لا المستاجر لانه لا يقول لا يضمن لذلك لا احتمال لانه ذكر في الخلاصة ايضا
في كتاب الرهن ان الرهن لا يضمن **فان** في الاعارة المطلقة للمستعير ان يعير غيره سواء
كان الاعارة تعاريفات الناس في الانتفاع به كركوب دابة ولبس ثوب او لا يتفاوت
كحمل ابرة وسكنى **رأى** للمستعير ان يعير لواطقت الاعارة سواء كانت الاعارة
شياء يتفاوت في الناس او لا فلا يستعار دابة للركوب او ثوبا لللبس لم يبين الركب
واللبس فلان يركب للركوب واللبس ولو تفاوت الناس فيهما ولكن اغاير لولم
يركب ولم يلبس نفسه اما لو ركب ولبس بنفسه قبل ان يعير وقبل لا وكذا الوارث واللبس
غيره او لا ثم اراد ان يركب ولبس بنفسه فعلى خلاف من هذا في اعارة مطلقة ولو مقيدة
فله الاعارة فيما لا يتفاوت الانتفاع به لا في المتفاوتة ولو استعار دابة ليجعل عليها
بنفسه او بيتا ليجعله او قناتا ليجعله فلا اعارة لعدم التفاوت ولو ثوبا لللبس او دابة
ليركب بنفسه فليس الاعارة والحاصل بطل اعارته لو تفاوت استعماله وقيدوا بالخير والمقتضى
وفي الصحيح لا يعير في متفاوت استعماله ولو مطلقا ليعينه ولو فرغ لم يجز مطلقا لقائه مودعا
هذه العارية على رتبة اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير
فيه ان يستغنى به في اي نوع شاء عملا بالاطلاق الثاني ان تكون مقيدة في زمان
ليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملا بالنقيد الا اذا كان خلافا الى مثله ذلك لو كان
خبره من الثالث ان يكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والواجب كتم

وليس ان يجاوز ما تراه فلو استعار دابة ولم يسم شيئا ان يحمل ويغير غيره للحمل ان الحمل
لا يتفاوت وله ان يركب ويركب غيره ولو اركب مختلفا لما اطلق فله ان يعين
حتى لو ركب نفسه ليس له ان يركب غيره لانه يعين ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب
بنفسه حتى لو فعله ضمن لانه يعين الراكب يقول الحقير في وجوب الضمان اخلاف كما سياتي
بعد اسطر **فانما** استعار دابة للركوب باللسان لم يذكر الركبة الالاس فله ان يعينها
غيره ويكون ذلك تعيينا للراكب والالاس فان ركبه هو بعد ذلك وليس قال الالاس بل
اذا هلك ضمن وقال الامام السرخسي الامام خواصر انه لا يضمن اعارة شيئا
وقال لاندفع الخيبر فرفع فلهلك عند الشافعي قال الفقهاء يوجبون ضمن المستعير لانه
دفع بلا اذن وقال بعضهم لم كان شيئا لا يختلف للناس في الانتفاع به لا يضمن **وجوز**
المستعير ولو اجر العارية او رهنها فلهلك ضمنه المستعير ولا يرجع المستعير على احد او ضمن
المستاجر ويرجع المستاجر على الموصون لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع **وجوز**
رجلان يكتنان في بيت واحد كل واحد يمكن في زوايته منه فاستعار احدهما من صاحبه شيئا
وطالبه المستعير بالرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زوايته منك انكر المستعير البيت
في ايديهما لم يضمن **عده** طلب من اجل شي عارية فقال المالك اعطيك غدا فلما كان الغد
اخذه المستعير بلا اذن في **فنت** ضمن وفي من **لا قاضيا** استعار من رجل شيئا
فقال له المعير اعطيك غدا فغدا في الغد جاء واخذ من بيته عند غيبته واستعمله فلهلك
في يده ضمن لانه اخذه بلا اذن ولو استعار من رجل شيئا غدا فاجابه المالك بغير فداء
المستعير غدا ولم يجده المالك فاخذ الموعود من بيته واستعمله فلهلك لا يضمن لانه
اخذ الموعود من بيته غدا وقد كان المالك اجابه بغير غدا وفي الاول وعد له لا اعطاء
وما اعاره وفي صورة قوله نعم لوجه ولم يجده المعير فاخذ الدابة من امرأته واستعملها
فلهلكت يكون ضمانا لليس النساء اعارة الدواب وانما لهن ما كان من متاع البيت
يقول الحقير بناتي بعد اسطر في **ص** انهما ضمن وراي عقبة من الخلاصة انهما ضمن
مع المستعير والله اعلم بالصواب **فانما** قال لاضر اعترتي وانك فلهلكت فقال
رثها بل غصبها لا يضمن ان لم يكن ركبها ولو قال ركبها يضمن لانه قريب الضمان
ولو قال اجرته فالقول للراكب بمينة لانها انفق على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي
عليه الاجر وهو يكره هذا بخلاف عين هلكت في يد رجل فقال رثها الى وقال رثها
بعتر منك ضمن ولو هلك المستعار بعد الاستعمال تجوز رجل ادعى انه كان له والقبلة
بالجزة

يقول الحقير ولو قال اخذت دابة من فلان فلهلكت فله ان يضمنها
فانما قال رثها بعتر منك ضمن ولو هلك المستعار بعد الاستعمال تجوز رجل ادعى انه كان له والقبلة
بالجزة

بالجزة فان شاع ضمن المستعير المستعير ثم هو لا يرجع على المعير وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير
وفي الاجارة اذا ضمن المستاجر المستاجر يرجع على الموصون واعطاه لاجر الى الموضع الذي هلك
فيه ولو بيعت كالعارية **فانما** اختلف المعير والمستعير في الايام او المكان او فيما يحمل
صدق المعير بمينة ولو فرق المستعير او على الاذن وجده المعير ضمن المستعير لان الموصون
فانما قال لاضر اعترتي فلو كان ضامنا لا يضمن **ص** امرأته اعارت شيئا من
متاع البيت بلا اذن زوجها ولو كان يكون في يد عادة لم يضمن ولو لم يضمن فله ان لو كان
شيئا مما يكون في ايديهن عادة فلا ضمان على احد في الفرس والثوب يضمن المستعير والمراة
عده دابة يضمن باذنه فاخذها ليطير ليرفع لا يضمن ولو اخذه بلا اذن فله ان لو كان
يباع فيه الالاء فاخذها بلا اذن فوقع ضمن **فانما** ما دم قد حلت لشرافه فقال ارني قد حلت
هذه ففعل اليه فوقع ضمنه على القدر فانكسر القدر او اقدح اخرى ضمن الا قدح الا قدح
ساوم من استعماله ففادى الحام فوقع من يده واخذ ففادى الشرب فوقع لا يضمن لانه ما ذر
فانما قبل هذا اذا لم يقع من يده اسما فله ان يضمن **فانما** استعار فاسا او قدوم اليك حطب
فوضع في بيت فلفظ بالانقصي وضمن لانه اذن لك الحطب لا يضمن في بيت وقيل لا يضمن **ص**
المستعير اذا وضع العارية بين يديه وانما قاعد ابراهم ولو نام مضطجعا ضمن في حمله لا في سفر
ولو نام مضطجعا رجل فموت الدابة في يده لم يضمن في سفر وحضر ولو مدها لم يضمن
ولو نام مضطجعا في الحفر والافلا **اعارة الدواب** وفي **ص** استعار دابة واستاجر بالبيع
جنازة فلما نزل للصلوة دفعها الى رجل ليصلي لم يضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت حتى
فانما ان استعار دابة فحضر الصلوة فدفعها الى غيره ليمسكها فضاة ان شرط
المستعير في العارية ركوبه فضمن لانه لا يملك العارية في هذا الوجه فلا يملك الا بداع
وان لم يشترط لا يضمن لانه يملك العارية في هذا الوجه فيملك البداع وكره في السير
ان المستعير اذا ادعى الى من ليس في عياله كان ضامنا **فانما** عن من دفعها الى رجل
ليمسكها حتى يصلي لو شرط ركوبه فله ان لا يملك العارية في هذا الوجه فلا يملك الا بداع
اجارة ودخل المسجد ليصلي فخرج عنها فموت من قال ضمن على كل حال واطلاقا لم يدل عليه
وبقي **فانما** وقيل لو ركبها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن **فانما** لا بد دخول المسجد
ضمنا لا غيرها عن يده يديه ما قاله عقبة هذه المسئلة نزل عنها في القصر او ليصلي
فامسكها فانكسرت لم يضمن اذ لم يغيرها وعلى هذا الوجه يضمن في السكنى بغيرها
او لا يضمنها عن يده فلو شرط ان يدخل مسجد او بيتا ولم يغيرها عن يده لا يضمن وبقي

وتجوز مسافر الخلفه للمالك

الرد عليه بخلاف ما جردنا اودا لانه فان الرد على المالك ذل العين والمنفعة ذكر
 في ضمان النسيان ان مؤنة الرد على الاجير المشترك لا في اختلاف فلو غفلت على المالك
 فانها عليه **قاعدة في الرد على الاجير** وفي الاستاجر مكاريا او جمالا ليعمل له طعنا ما في طريق
 كذا انك طريفا اخر يسلكه الناس فملك المتاع ذكر كذا ان لا يضمن قالوا اهذ لو
 تقارب الطعان انا لو تقاربنا فاحت في طول قصر وسهولة وصعوبة يضمن
 لو اتحد في السلوك ولكن اجماعا بعد بحيث يتفاوت ضمن **قاعدة** عين المجرم
 طريفا فملك الاستاجر طريفا اخر لو يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ ملك الاجير في الغناوة
 زاد على هذا ان اذا استويا لطريقا في السلوك لا يضمن ولو اجمعا بعد بحيث يتفاوت طول
 وعرضا وسهولة وصعوبة يضمن وان حمل في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذا بلغ بحسب الاجر
 في البحر وغيره **قاعدة** عين المجرم طريفا على الاستاجر طريفا اخر لا يضمن في الاصل يبرأ
 لا لو لم يكن امنا ويحسب الاجر وسلم ولو عين الرقعة قد ذهب بل الرقعة لو اطلق في خوف
 لا يسلكه الناس الا برقعة ضمن لو لا مسلكه بل الرقعة ولا خوف ويا في شئ منه في مسلكه
 ضمان الحال موجد قال المستاجر ارجع مع الغير فرجع مع غير اقره يضمن اذ لم يعين غيره
 وهذا يشير الى ان لو عين رقعة قد ذهب برقعة اخرى ينبغي ان يضمن لغيره في
 الاطلاق نظرا لظاهر ان لا يضمن فيما اذا كانت الرقعة الثانية اكثر من الاولى لكون الخافعة
 الى غير ما يضمن والاعلم **قاعدة** اجرة واستاجر رجلا ليدب معه وقال ارجع مع الغير
 فبلغ المقصد ورجع الغير وخلق الاجر واستعمل اجمارا ما في على نفسه ثم رجع مع غيره
 فاعثر على اجمار ضمن الاجر اذا خالف حين استعمل والاجر لو خالف ثم عاد لا يبرأ عنه
 ولو لم يستعمل يبرأ اذ قال مع الغير مطلقا وقد فعل **قاعدة** دفع حملا الى مكان ليعمل الى مكان
 كذا او شرط ان لا يسير ليلنا فضا عت الدابة مع العمل بالانضيق يبرأ عنه لا عند **قاعدة**
في حمل او ركوب وفي الاستاجر ليعمل فلان يركبه ولو للركوب يقال حمل فلا على دابة اذا
 ركبه واسم الركوب لا يطلق على العمل فلا يقال ركب فلان دابة اذا حمل عليها استاجر ليعمل
 على عشرة مخاضيم برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر وضمن جزوا
 من احد عشرة **قاعدة** جزوا من قيمة الدابة وتناول مسئلة بوجاهل
 احد هما ان يطبق الزيادة ويسير مع الحمل اما ان لم يطبق ضمن
 كل القيمة والثاني ان الحمل احد عشر مخضوما فقة واحدة فلو حمل عشرة
 ثم واحدة وبذلك ضمن كل ما لو حمل الحاد برقعيل على مكان حمل عليه عشرة فما لو

على

عليه مكان اخر جانا كمنه كبر او تحت ضمن قدر الزيادة فلو استاجر نورا ليطحن به
 عشرة مخاضيم برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر وضمن جزوا
 فملك ضمن كل مخاضيم اذ الطحن يكون شيا فنيا فلو طحن عشرة انشء العقد فهو في الزيادة
 مخالف لكل وجه يضمن كلها اما حمل فليكون دفعة واحدة وبعض الحمل ما دون فلو طحن
 بقدره **قاعدة** استاجر ليعمل عليها عشرة مخاضيم برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد
 ما زاد ولو ليطحن عليها عشرة فطحن احد عشر فملك ضمن كل قيمتها **قاعدة** استاجر ليعمل على
 حمل كل يوم ثمانية فطحن ثمانية وخمسين ثم الى الجبال باليد فاجره المستاجر ان ليس له حمل
 الا ثمانية فطحن الحمل الى المقصد وبذلك يضمن بطريقه الاستاجر ان الجبال هو الوزن حمل
 فبذلك لا ينبغي ان تزن او **قاعدة** استاجر ليعمل فطحن ثمانية وخمسون متا الحمل في الاصل
 وهو ثمانية واربعون متا **قاعدة** حمل ثمانية وخمسون متا الحمل في الاصل
قاعدة استاجر ليعمل ثمانية وخمسون متا الحمل في الاصل وهو ثمانية واربعون متا
 شرطه ان لا يستاجر ليعمل عشرة مخاضيم برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر
 جف ان كان يسمي حمل عشرة اقفرة برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر
 هو القدر ولا يفرق بينا اذ مثل ذلك في الشرايف على الدابة فان سلمت بحمار اسماء اذ
 لا تخالف وان ملكته من ذلك ضمن وسقط الاجر ولو سمي حمل عشرة اقفرة شجر فحمل قدره
 برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر ولو سمي حمل عشرة اقفرة شجر فحمل قدره
 ضمن بقول الحق في المسئلة الاخيرة خلاف ما في تفصيله بعد عشرة اسطر قال ولو
 سمي حمل شجر فحمل في احوال الجوارق شجر او في الاخرى فملك ضمن نصف قيمة الدابة
 وعليه نصف الاجرة اذ وافق في نصف وحالف في نصف الثالث ان يخالف الى ما هو اوفر بالآلة
 بان سمي حمل برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر ولو سمي حمل عشرة
 فان سلمت بقطيع الاجر ولو سمي عشرة مخاضيم برقعيل احد عشر قلف به ما بلغ المقصد فعليه تمام الاجر
 ردوا الى ربها ان علم ان ردوا ليق ذلك فليد ثلثه الغير وتام الاجر وان لم يعلم فتمام القيمة
 بالاجر استاجر ليعمل عليها **قاعدة** استاجر ليعمل عليها **قاعدة** استاجر ليعمل عليها
 فبذلك لا ينبغي ان تزن او **قاعدة** استاجر ليعمل فطحن ثمانية وخمسون متا الحمل في الاصل
 وهو ثمانية واربعون متا **قاعدة** حمل ثمانية وخمسون متا الحمل في الاصل
 وهو ثمانية واربعون متا **قاعدة** حمل ثمانية وخمسون متا الحمل في الاصل
 وهو ثمانية واربعون متا

عليها ضياء فغشت بعض قيعها وصبي غير مستسك على الدابة كالجمال فلا يخلت
الركوب استأجر الجمل عليها كذا في اولى المسمي وسلم الى المقصد فلما وضع الجمل جانبها
سليمة فصاحت قبل رد مالها بها من قيمتها قدر الزيادة وادخلت منها ذلك
القدر فلما برأ ذيل الأبرة وهذا كما ذكر ان من استأجر بلس الكوفة الى البصرة ذاهبا
وجائيا فجزبه البصرة ثم عاد يسلك الى الكوفة فعليه نصف اجسماءه عند ما من غضب
فلما برأ الأبرة قال وقد علم ان من خالف ثم عاد يجب كل الاجر **اختلاف الموجع** **مستأجره**
وفي فتاوى **فاصلان** استأجر شيئا ولم يتصرف به حتى اختلف فقال المستأجر الاجرة
درهم وقال الموجع عشرة مثاقيل وان كل درهم يدعى الاخر ويبدأ يومين المستأجر
فاذا اتم الفاتح القاضى العقد بينهما وادى برهن يقبل وان برهن يقضى بينة الموجع لانه
يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة لانه يبدأ بينهما يومين الموجع وادى
برهن يقبل ولو برهن يقضى بينة المستأجر ولو اختلفا في اجرة مدة جميعا في اجرة
جميعا في اتمان واذا اختلفا في فسخ الاجارة وادى برهن يقبل ولو برهن
يقضى بها جميعا يقضى بزيادة بنية الموجع وزيادة المدة والمسافة بينة المستأجر
واى بدءا بالمدعى يحلف فواجب ولا ولو اختلفا في هذه الوجوه بعد نص
مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل المقصد فالقول للمستأجر بنية
ولا لبرهان اجماعا ولو اختلفا في الاجر بعد مضى بعض المدة او بعد سار بعض الطريق
بمثاقيل فان اختلفا في فسخ الاجارة فيما بقي والقول للمستأجر في حق الماضي ركب
واية من الى الكوفة ثم قال لعتيبتها وقال برهنها كذا كذا افا لقول الراكب ولو ركب دابة
رجل الى الكوفة وقال برهنها لاجلها الى ابيها الى اطراف البيت كذا فان ثبت
الدابة فالقول للراكب ولا لبرهنه وان لم يملك فالقول لبرهنها ونص الراكب فيها
طالع استأجر رجل ليدب كذا الى فلان فقال بنية له وقال المستأجر فثبت
فان برهن الرجل ان وقع الكتاب اليه وبرهن انه لم يجده يجب الاجر كبرى اطلاقا
فاختلفا في وقت الخروج فالاحد الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق والزم
بمن متفادتين ولو احدهما اصعب فلا يزم البیان **في الحكارى** وفي وقت
طالع اراد الحكارى ان يضع الرزق عليها اخذ احد العدلين من جانب ورمى بالعدل
الاخر فالشئ العدل من رمية من مالها لانه يصنع **طالع** ضمن الرزق وما خرج
منه **طالع** على الحكارى ان يسير سبلا والمالك معه برهن بالافضا عت مع

اجرتی نہیں بعشرہ درام وقال الاجر مال نذر واحد عشر درام
 واما برہن فقبلہ و لورہینا قبل ہینۃ المستاجر ۴

مملها فاما المكاري لوضعية ترك المحفظ ضمن وفاقا لوضاعت بلا صيرورة عنده فلا
لما فتش مكارا استقبله المصنف فخرج الحمل وذهب بالذرية لوعجز عن تخليص الحمل
منه وعلم انه لو حمل اخذ المصنف الحمل والحيوان اذ لم يترك المحفظ قادرا على
الاستمرار في الحمل معلوم فضاقتها بها فوضعت المحفظ ففسد ولبس المتاع في معاصم
المكاري استأجر بالحمل فضاقتها وحمل وركب هو المكاري لم يصنع المكاري وكذا
لو كانا يقودانها او يوقانها ولو انقطع جمل ففسد الحمل ضمن المكاري انما انما لو اصاب
الشيء او المظفر ففسد الحمل او مرق الحمل من ظهر المكاري عنده وعند المكاري ولو حمل عليها عبدا
فساقتها رب الدابة ففقدت فخطب العبد لا ضمن لان العبد في نفسه بخلاف المتاع وكذا
لو حمل عليها رب المتاع متاعا وركبها فضاقتها رب الدابة ففقدت فخطب الرجل او مرق الحمل
رب الدابة ولو كان العبد لا يملك ضمن مكاري حمل المتاع ويهيمه اذ يملك بسوءه وفي
فتاوى في البيت الجاهل اذ انزل في الفارة ويهيمه لانه لا انتقال في انتقاله حتى فسد
المتاع بغير اذنه فوضعت فضاقتا ولو لم يترك المكاري الرق والمظفر غلبا **اجارة الدابة**
ووجوب الضمان فيها على المستأجر ثوبا يلبس ووضعت في بيته حتى مضى اليوم يجب
الاجرة ولا ضمن لو اصابه بخلاف الدابة كالمركب ولو ضاع الثوب منه في اليوم فلا جرة الا ان
منع من الانتفاع فكانه غصب ولو مرق لا ضمن ولو تخلف ثوب لا ضمن ولو حصل
الهلاك بحضرة هذه المرأة استأجرت حليها بركة الى الليل لتكسب فبقيت
من يوم وليلة فبقيت غاصبة فالوجه الوجبة بعد الطلب او جبهة مستعذلة
جبهة المحفظ قبل الطلب في العيدين في امانة فلا ضمن الا ان يتجاوز بغير طلب
كوديه بخلاف متاع المسك العارية بغير امانة ضمن لوجوه طلب حكاما اذ وجب عليه الرضا
المدى بخلاف الاجارة والفاسل بين امساك المحفظ وامساك الاستعمال انه لو امسك
في موضع يملك للاستعمال فهو استعمال ولو امسك في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو
حفظ المستأجر ثوبا يلبس بركة الى الليل فبقيت بغيره ضمن ولو لم يفسد الاجرة ولو تركه
في بيته الى الليل لزم الاجرة لانه من الانتفاع في زمان اصف اليد العقد **فقط**
ولو ثوبا يلبس وذهب الى موضع كذا فلبس فيه بغيره ولم يذهب قال **كل من** عقد الاجرة
لا يملكه فضمن وقال يجب الاجرة لانه مقابل له باللبس لا بالذات بخلاف استأجر
دار يملكها الى مكان كذا فركبها في المرق ولم يذهب فلا جرة والفرق ان بيان مكان الركوب
من شرط تعيين اجارتهما اذ الركوب يختلف باختلاف المكان فلو لم يبين في الثوب

لغيره

لا يشترط الا بيان الوقت اذ اللبس قد يكون في بعض الاوقات فلو كان قال **ش**
وعلى هذا لو استأجر ثوبا يلبس وذهب الى ولية فلا يذهب الى موضع اخر يعني
ان يجب الاجرة لا ضمن استأجرت ثوبا يلبس في المرق فخرجت به الى المرق وبورق في
محل فضمن مرقه مثل العارية فلو استأجر ثوبا او دابة في المرق فاستعمل
في المرق خرج به المرق ولو استعمل ضمن والضمن في الدابة لا الثوب **اجارة الدابة**
ووجوب الضمان فيها على المستأجر استأجر ثوبا ولم يسم ما يريد جاز وان
يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى في موضع متاعه فيه ولو ربطه ودابله
فيه وضعه مع ربط الدواب الى ان ليس له ذلك ان يعرفه بالمال لا يضر بالبناء
كوضعه وغسل ثوبا ما يضره كفي وحدادة وقصارة فلا الاثر في المكاتب المرد في
ناو دابة لارجى البدن قبل وضعه في الكحل وقيل لو فرج اليد بالمتاع والآلة وبغيره
كسركه قبل وضعه مطلقا وبغيره كسركه في الخارج الدابة لا يضمن البناء لا يضمن وقيل
لا يضمن في المعنوية لانه في السكنى فلو اقصاه في قصار او حاد او على ذلك في نفسه ضمن
قيمة المهنه لانه اثر فعله ولو لم يهيمه شي يجب الاجرة كخسائنا ولو استأجر دار على ان
يسكن فيها فلم يسكن بل وضع فيها برا او شعير او غيرهما ليس له الجارة منه بخلاف اذا
وضع هذه الاشياء في حيز السكنى ولو حفر في الدار او هلك في حيز السكنى لو حفر في الدار
اذ الحفر في الرقبة وهو كالحفر في النفقة ولو اخرج حائطه من حيزه وحانوا في اخر
فحقا اصبحت الى الاطراف تنفق بذلك ضمن ما قسمه الحائط وضمن اجر الحائطين
بنظامه ربط المستأجر دابة على بالمتاع فخره بالبناء او هدمت طابعا
لم يضمن اذ ربطها على السابحة في الدار ولو فعل المالك ضمنه الا اذا فعل ما دون
المستأجر ولو عارية والمستأجر لا يضمن اذ بعد الاعارة يبيع المبيع ولا يربط
دابة ولو يربط المستأجر ثوبا او كان ثوبا في دار استأجرها واحرق بعض بيوت حيران
او بعض الدار لم يضمن فعله ذلك ما دون المالك الا اذا انتفاع بظاير الدار على وجهه لا
بغيره يهيمه التمسك الى نقصان بخلاف المحفظ لانه يفرق في الرقبة ويحرق البيت ولا يضمن
بغيره يهيمه التمسك الى نقصان فلو وضع المستأجر في نفسه التمسك لا يضمن التمسك
من ترك الاحتياط في وضوعه او خذارة لا يضمن في التمسك **ضمان انواع**
الاجرة كالايجرة المشتركة الاجرة الخاصة واجرة المهر انما **الاجرة** لا يضمن
اجرة مشتركة وهو من الاجرة الواحدة كحياطة وصباغ ونحوهما او يعمل له

يقول المحقق في هذه المسألة ان ما ذكره في القاموس

مجمع النصارى بقا زك البقر في ضياع
ويعني بانه لا يضمن

ان يضمن الخاص لا المشترك وانه علم **فصل** بقا زك البقرة يبيد اجني بحفظها فلو تركها
قليلًا كبول او اكلا وضوء او نحو ما يبرأ من هذا القدر عفو ماله بان ما دامه في
وكر كوصاله راخو ويبرأ لو تركه بعد ازالة الاضامن **مسألة** ماله بان ما دامه را ضام
ماند وحقا زك وزن را فرستادن نگاه داشت تا شباهت ماله كاهي غائب
شد وقيده اند كه وقت ضايع شد ضمن را در تمام مستطوع ضمن
ولو جالساً فلو غاب عن بصره ضمن والا فلا كذا وقال قد ذكرنا في لوديعه في ان يضمن
وجالساً غير السهم وبتوبه سيماني السهم فقلنا سيماء مطلقاً فلهذا كذا **بغض** غاب
عن البقرة فو قعت البقرة في نزع فافسد يبرأ الا اذا ارسلها في الزرع او غيرها
من الفروع وهو يذنب منها حتى وقعت البقرة في الزرع او تلف مال الانسان في سيماء ضمن البقرة
في ليس لراع وبقا زك فحل على النخيل ولو فعل ضمن ماله في ولو تركه في حل بلا شرط
يبرأ عند ج زرع خاف ملك شاة فذبحها ضمن او الذبح ليس من عمل الراعي فلا يدخل
تحت العقد قال البلخي هذا لو ربح جوفها او مشكلاً اما لو قلع موهها يبرأ او اذا اصابها
البر الحفظ والحفظ الممكن حال يتحقق الموت هو الذبح فيصير مأموراً به **مسألة** ولو لم يبرأ جوفها
ضمن الاجنبي لا الراعي والبقر قال **مسألة** يبرأ الاجنبي ايضا لا ذن ولا ذنبه في هذه الحالة
وهو الصحيح وكذا البقر او الذبح في مثل هذه الحال لا صلاح **قوله** **فان** راع فاقبل
شاة فذبحها في الاصل يضمن فتمت يوم الذبح وفي التوازل لا يضمن استسما وكذا الاجنبي
راي شاة رجل سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استسما بالاحتياط
للتقوى ان يضمن لا يضمن في الاصل **مسألة** ولا يذبح بماله الذبح لا يصلح لهما وكذا الغنم
عند ج اذا الصبح من مذبحه ان لم يفرس مكرهه فحرم الجمل من ذبحه وخرجه
في الجنابة على الذواب من هذا الفصل ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف ملكه فلم يذبح
فملك يضمن ان يبرأ او في هذا شرط الضمان فيما مات خيف الفه ولا يضمن في هذا الفصل
على الامين باطل كذا **مسألة** وقال عماد الدين في فصوله عند ذبحه يبيع هذا الشرط لما ذكرنا
ذبح من ماله من الحفظ وكذا بشرط عليه غاية ماله في تسعة من الحفظ فيجوز فلو لم يذبح فقد
قصر في حفظه ما شرط عليه فيضمن وخرج عن هذا جواب ما ذكره من ان شرط الضمان
على الامين قال صاحب جامع الفصولين اقول الظاهر ان الذبح ليس من الرعي فلا
يدخل تحت العقد فهو متبرع في التزاد فلا يضمن واقل ما فيه ان لا يضمن عن الملك فلا يضمن
بالملك يقول المحقق الذبح وان لم يكن من الرعي ظاهر الكثرة حقيقة ان الذبح ليس من الرعي

هو الحفظ كما ان المراء من الرعي الحفظ ايضا فاستويا في المراء والظالمين هذا
هو مراد عماد الدين والحجب ان المعتمد من كيف من ما قدمت به ان يضمن
من قوله ان الرعي الحفظ لا يضمن فموجب **مسألة** راع قال في جنابة وقال راعا في جنابة
منه في الرعي يضمن ان يكون الاجنبي كالراعي فيضمن في جنابة كذا في قوله راعا
بأنه يضمن راعا في جنابة راعا او اقرسب ضمان وهو وجه خلاف ما نحن فيه اذا اقرسب شاة
سبية ولو قال الراعي ذبحها الرضا واكثر المراء راعا صدق راعا وضمن الراعي ان يضمن الضمان
مسألة اختلفوا فقال ربة الغنم ذبحها وهي حرة وقال الراعي ذبحها وهي مينة فالقول للراعي ولو
شرط راعا على الراعي ان ماله من الماشية بانه يضمن هذا الشرط ويكون القول
في الهلاك للراعي ولو لم يأت بالعلامة **مسألة** اختلفوا فقال الراعي خفت موتها فذبحها واكثر
الملك فالقول للمالك وكذا البقر واذا اختلفوا في العدد فالقول للراعي والبيته للمالك
وليس للراعي ان يضمن من لبن الماشية **مسألة** وضمن ما اكل من الابلان **مسألة** في الرعي
استوى لهما في الضمان او كانت فضاء من شئ قبل فمن عند من لو ضاع من خارج الحجر
لا اجر لراعي وقيل لا في الصحيح ويضمن لان اجر واحد الا يبرأ ان لو اراد ان يضمن
بشئ من موضع اخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بان نبت البقر فلا يضمن الخارس
في الاصل او الاموال الحفظ في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الظاهر **مسألة**
ان يضمن ما كان خارج السوق لا داخله **مسألة** استوى جرح على حفظه فان فسده من الخان شئ
قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر لا يضمن الا لخاصة تحرس الابواب اما الاموال الحفظ
بالبيت وهي في ملكها وغيرهما من المشايخ من قال في حارس السوق اذا كان يحرس
الحوائط فقطب حائطه وسرق منه شئ ضمن الحارس المانة بغير اجره مشرك والصحيح
ما قاله الفقيه وان استأجر الحارس من احد من السوق حتى يحرسها اخذ منهم ولو استأجرهم
فقد عقد الرئيس عليهم وان كان **مسألة** حارس يحرس الحوائط في السوق فقطب حائطه
رجل وسرق منه شئ لا يضمن الا الاموال في يد اربابها ووجو حافظه للابواب كذا قال الفقيه
ابو جعفر وعليه الفتوى قال وجبنا قوله ما اعلى قول ح لا يضمن مطلقاً وكذا
المان في يده لا اجر له ولو استأجره واحد من اهل السوق وكانهم استأجروه وكان
اذا كان ذلك الواحد رئيسهم وتخلل الاجرة وفي الحيط ولو كرهوا ولم يرضوا فلهذا
مسألة وفي استأجره لا يضمن الا في حصره والكسوف لئلا من فدية هو العار وهذا الاكثر
في وسط الطريق فلو وقع بعد بيع الحفظ فلهذا لا اجر له ضمان كذا عن صاحب القاموس

لع

حين يطلع لم يسمع الكل معنونا عليه ووجب له كل الاجر فصلا لئلا يستحق ما لم يستحق
باجر والموتول من عمل غير معنونا ليس معنونا بخلاف قصار فلهما فلهما عند فلا ضمان
ولا اجرا عندنا يقع للمالك اذا سلم ثوب اليه ولم يوجده ولو اكتشف وسط الطريق بلاكل
بان الصابغة او كسره رجل او نحو ذلك وهو على نفسه يبرأ عندنا لا عند غيره ولو كان
في صاحب عن صاحبه يوافق قول لا على قول من وهو قول اولنا فالحال ان يضمن
ولو بلغ المقصد حال وصل المقصد فانزل الرق من رأسه مع رت الرق فوقع رجا
فذلك حين حال عندنا ومعهم اولنا الرق دخل في ضمانه فلا يبرأ الا اذا انزلت يده
وجه وقال امره براء الرق وصل اليه ما كان قال القياس ان بعض النصف لوقوع
الرق من فعله ما وكثير من مشايخنا افترقا على ان حال زواجه الناس حتى اكسبه بالحيث
لا يضمن اجاعا بمنزله خرق او عرق غالب ولو انه هو الذي زاحم الناس حتى اكسبه
فانه يضمن وصاحبه محترق فنه وقت اكسبه ويخط عنه من الاجرة بالزاد ما حصل او ضمه
قيمة وقت الخلع في ذلك المكان الذي حله **س** استباحه ليجعل عليه طعاما الى مكان
كذلك الحلة اليه ثم رده الى مكان حمل فيه سقط الاجرة عندنا خلا للزفر ويصرفه صاحب
كما لو سلمه اليه حقيقة ثم اخذه مثل المالك مع الحال فغير الحال وفسد للمالك ضمن لانه جناية
يده ولو سرق من رأس الحال والمال معه يبرأ اذا يد المالك فانه على الناحية وذلك
يضع وقوع التسليم الى غيره كذا في س ولو لم يكن المالك معه يبرأ عندنا لا عند غيره ولو
الرق ما كان الحال ليضعه على رأس الحال فوقع فخر يبرأ اذا لم يمسك اليه الرق فانه
في يد ما كان بعد ولا يضمن الحال بلا تسليم كذا في س من حرقه وضعه في الطريق ثم اراد رده
فاعانته رت الرق فخر فعه ليضعه على رأس الحال فوقع فخر ضمن اذا صار في ضمانه
حين حمل ولم يبرأ منه بعد اذا لم يمسك اليه **ص** انقطع جيل حال وسقط لكل ضمن وقال
لشدة جيل لا يضمن فكانه اسقطه فلف من جناية يده ولو انشقت الحقيقة بنفسها وخرج
ما فيها ضمن ويسأل في قياس قول ولا يشبه انقطاع الجبل اذا انقطع من الحال حيث
شد تجبل وانه وبنام المالك حيث جعله في حقيقة وايبر به يضمن منزل الحال
في مغارة وتباعد الانتقال فم يتقل فلف المشاع برفقه او مطر ضمن وتا وبه
لو كان المظفر او السرة غالب اذا جئته بعير مضيقا **ت** استباحه حال الجمل
في طريق كذا في جند في طريق اخبره كذا الناس ببراءة قالوا هذا لو قارب الطريق
اذ يلعو النعنين حين اتوا لوبها تقا في طريقه ولو قصر او قصوة وسهولة

ضمن

ضمن وهو رواية عن غيرنا اطلق في الكتاب اذا الطريقان اذا كانا مسلوكلين
فلي تقا وتما حتى لو حمل في البحر ضمن ولو قالا يحميه الناس لخص النفاوت كل لوط
فلا اجرا في بحر او غيره قال **ف** وكذا البضاعة الا ان ياذن المالك في البحر فله
من وقدر في الخالف في الطريق زيادة على هذا فليست **ت** وقع متاعا الى حال
ليحمل الى موضع كذا في حال فقال رت كذا في س وقال الحال هو متاعا في كل من
قال من القول للحال يضمنه ولا اجرا الا ان يصدق المالك ويأخذ النوع الواحد والآخر
فيه سواء الا في النوع الواحد لا يلزمه الاجر ولو حمل طعاما وربنا فقال الحال هذا
طعامك فخرج واختر وقال المالك كان طعاما لاجد من هذا قال فان هذا في هذا
الطعام ولا يعطى الاجر فانه في نوعين مختلفين فلا اجرا للحال الا ان يصدق ويأخذ
ض ضاحك وفيه متاعا يتغل من دارة وترك الغزل فيها ضمن عندنا لا عند **ض**
قالوا ان لم يغزل الغزل من مكان كان فيه الى بيت اخر من دار انتعل عنها ولو دعه لمن
في تلك الدار لا يضمن عندنا اذا الغزل باقيا فيها كان هو ساكن فيها اذن اصلح
ان سكناه فيها لا يضمن ما بقي فيها من عندنا يضمن **ض** وفيه البعير الذي ليس فيه
المتاع الى سباح اخر ليس فيه من بيت الاخر فلو اجبره للاول برشا والآخر
ضمن الاول لا الثاني عندنا وعندنا ضمن ايتها شاكضا خلا في مودع المودع **ط**
فلو ان اجبر الاول براءا كذاها ولو الثاني في اجنبي ضمن الاول لا الثاني وهذا عندنا
الاول ضمن لو الثاني اجبره ولو اجنبي المالك ضمن الاول والثاني مقتضى ما ذكرنا كل
صالح شرط العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فربما لو شرط عليه الشئ ضمن بدفعه
الى غيره ولو اجبره يقول الحقير ويقضي ايضا انه لو لم يشترط ذلك لا يضمن لوقال
صاحب الحرافة وفي حقه القدر رت القوت لو شرط على العامل ان يعمل بنفسه له
ان يستعمل ولو اطلق فله استعمال غيره ثم يقول الحقير ما سبأ في اول ضمان الصانع
من انه لو سرق من الثا في بعد تمام العمل لا يضمن الثاني لانه لا فرغ صار مودعا وحين العمل
كان يده بدفعه انصرفه لاذن المالك يعتقد ان يعينه بها ايضا **ز** متاع تركه المالك
في بيت الطريق فسر من ليل لو البيت حصين بمسك الثياب في مثل براء والا فله
رته ببراءة ايضا والا ضمن **ح** ليس عليه ان يبيت الطريق بل لو اعلق الباب في الليل
ببراءة ولو سرق من بيت الطريق مرة او مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا خشي
بافقه ثوب راد كذا خان ما قد وثب بخانه رقت واغلق الباب

ولو سقط على دية عند رب البيت فاشهد ما من الاجرة وكذا لو عثر فسقط عليه ما سقط
او وسادة استعارة للبسط لا يضمن رب البيت والا الاجرة اذا مالكة اذ ان سقط
اجرة قصار انفلتت منه الدقة فوقع على ثوب فخرق فلو انفلتت او اطلع الثوب
قبل ان تقع على خشيته يدق عليها ضمن الاجير كيف ما كان **فصل** في الاصل اجرة قصار
انفلتت منه الدقة في الدقة فوقع على ثوب قصارة خرقه ضمن القصار لا الاجير
وفي الخيط اجرة القصار لا يضمن ما خرق من الدقة فيه الا ان خالف ويضمن الا اذا
خولوا الكسبي من ادوات القصار يعمل بغيره مما يدق به وما يدق عليه
التلبيذ ولو لم يخرق ضمن التلبيذ قصار ثوب القصار فاحرق او عقره فخرق ضمن
هو لا يميزه لو فعل ولم يفرق فساده وضمن اسناده لا من وعن م قصار او دخل سراجا
في حانوته فاحرق به ثوب القصار بلا فعله ضمن لا مكان التحرق في الجار وانما يميزه
غالب لا يمكن الطفاؤه وعند حرج لا يضمن ما يملك بلا فعله **فصل** في تلبيذ الاجير المشترك اذا خرق
من يده سراج فاحرق ثوب القصار ضمن الاستاذ ولو لم يكن من القصار فليس يميزه
تلبيذ الطفا سراجا وترك السرجة في الحانوت فبقي شرارة فوقع على ثوب فاحرق
لا يضمن ولو اذن السراج في الحانوت فاحصا به ثوبا ضمن الاستاذ لو اذن خاله او غيره
وبعض مسابك تلبيذ الاجير وولده من ضمن الاجير **فصل** في حرق قصار وجباها لو فزع ثوبا
وبعث الثوب مع ابنه الصغير الى مالكة فملك في الطريق لا يضمن لو اذلا يملك حفظه والا
فوقع ثوبا الى قصار ثم امر رجلا بفضه منه فدفع اليه القصار ثوبا اخر فملك في ذلك
لا يضمن الوكيل وللمالك ان يبيع القصار بثوبه **فصل** في حرق وجوب الضمان على الوكيل مشترك
اذا كان الثوب المدفوع اليه ثوب غير الوكيل لانه اخذ ثوب غيره بلا اذنه بفعله فخير
لا اشكال حقيقة اذ الجاهل ليس بتفسير الوكيل حتى لا يعذر بل بتفسير القصار حيث
جهل وعثر فليس ينبغي ان يضمن الوكيل دون القصار اللهم الا ان يريد ان يبيع ان يضمن
الوكيل او لا ثم يرجع على القصار كما يفهم مما سبقا في بعد سطر من مسئلة بعث المالك
خ واد التثني لو دفع القصار الى المالك ثوب غيره فاخذ على ظن انه له ضمن عامر وطل
ليس بعدز ولو بعث المالك الى القصار من باخذ ثوبه فدفع اليه ثوب غير المرسى
عند الرسول لو ان ثوب القصار يبرأ الرسول ولو لغيره فخير ربه الثوب ضمن القصار
او الرسول ويرجع الرسول على القصار بلا عكس **فصل** في ارسل الى القصار من يبرئ
ثوب الاربعه فبأنه ثوبه وقال دفع القصار الى ثيابك ولم يعد ما علم

قال البخاري يسأل المالك لهما بعد فتيحة عن الخصومة ومن كذب بخلاف فاجل حلف
ولو نكل لزمه ما عدا المالك ولو صدق المالك القصار فلما اجر الثوب الرابع وان كذب به
فللقصار حلف المالك على ما ادعى من اجر الرابع فان حلف برسر **فصل** طلب
ثوب من القصار فقال دفعه الى رجل ظنت ان ثوبه ضمن القصار كسرا ثم سألها
يقول الخبير ولو قال القصار دفعته ثوبك الى رجل وظنته انت لم يذكر وجه
ويبين ان يبرأ قياسا على سبائك في ضمان كسري ولذا اعلم قال ولو بعث ثوبه بغيره
الى قصار فقال للقصار اذنا الصلح لانه لا يملك القصار التلبيذ قال لو قال التلبيذ وقت دفعه
الى القصار هذا الغلط في بعث اليك وصدة القصار ضمن القصار لا لو لم يقله او بعدته
فصل اعطاء القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال المالك ليس هذا ثوبي قال القصار
عند ذلك وكذا لو ادعى القصار ثوب او عثره القصار امين وكذا كل اجير مشترك
والتقوى على قول فلو انكر المالك ثوبه لكن اخذه ونوى ان يكون عوضا من ثوبه قال الربيع
ان يبرأ ولا ان يبيعه الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم
يقول الخبير في المقام اشكال عليه حيث لم يظهر ثوبه التبرج بقبوله اخذته عوضا وقول
القصار نعم عليه ان لا يبرأ الا ان يبرأ الله اعلم قال الربيع لو شتر على القصار العلى وجه
لا يخرق ثوبه شرط لان ذلك شرط له ولا يخرق ثوبه **فصل** في حرق وجباها لو فزع ثوبا
قصارا وجباها لا يملك الثوب في الدكان وتلف لو تركه فملك في ذلك الثوب عا قاي يبرأ او لا يضمن
ومن حرقه في ضمان التساج **فصل** في دفع ثوبه الى قصار فقال اخذته ولا تقع على يده
حين فزع منه او شرط اليوم او غدا ولم يفعل فماله ربه صرات ففزع حتى سرق لا يضمن
او استغنى عنه فخرار عن قصار شرطه على ان يفرق اليوم من العمل في فزع وتلف في الغد
اجابوا بضمن **فصل** في لو اختلفا فقال ربه الثوب به ان شرطه وادامه فلان ربه تمام
برمقت المدة وتلف الثوب على عيبك ضمانه وقال القصار لا بل دفعته الي **فصل** في دفعه
او لم يضمن مدة ينبغي ان يصدق القصار اذ ينكر الشرط والتمن والاريد عيه ثم لو شتر على القصار
اليوم او غدا ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجرا لم يبرأ عقد الا حارة
بدليل وجوب ضمانه لو ملك وصار كما وجد الثوب ثم جابه مقصورا بوجوه **فصل** في ائتم
لو يملك الثوب عند القصار بعد فزع من العمل لا يبرأ ان لم يملك العمل فلا يضمن ان يملك
بلا يضمن عند كسبه وحرره بغيره وعند يمين صيانة لا موال الناس ورافق
جاءه ثم عند يمين المالك مقصورا وانما الاجرا او غير مقصور ولا اجر فلا يملك

التي يميز بها ثوبه

اختار كونه ثوبا

في الاصح ان قصصنا استوفت قال العاصم وهذا ما مر في اول هذا السائل ثم قال
فان وهو نظير ما لو دخل رجل خانقا فقال للذي في ارضها فقال هناك فربط ولم يخرج
فقال للذي في خانقا صاحبك يسبقها ولا صاحب له من الخلف اذ قال ان ارضها استوفت
واشارة للذي في خانقا احاطة بفسادها وقصصنا في لفظه بقول الخبير قوله وهذا الخلف
منوع اذ لا يخالف اصله لان معنى هذا التوهم انها هو ذكر زيادة ليست في الخلف
وهي قوله علم عنده الخلف انما كان كذا اذ ذكر فيها او لا مستلثة للذي في خانقا ثم عقيبها
بقوله وكذلك رجل دخل الخلف وقال للذي في ارضها صاحب الخلف في ذلك الموضع فهو والاه
سواء انتهى بعبارة وليست تلك الزيادة مستفادة من سلة الخلف اذ لم يذكرها في
الخلف كون يخرج الدابة ما كان على كونه صاحب ما كان على ان لا صاحب له على ان لم يذكر
مسئلة ظن الخلف ان لا بس الثياب هو المالك بل ذكر فيها ظنه ان المالك ليس بملك
فان هذا من ذلك **جس** نزع فوجد الخلف في خروج فوجد الخلف في خانقا ولم يذكر في خانقا
ولو مقتطعا بان وضع جنبه على الارض قبل يقين وقبل لا اذ نوم مستجير واستودع الله
بعد حفظه عادة **تأصيحان** قالوا ان وجدنا في خانقا لا يقين لا مستوفى كذا في خانقا
للمخلف ولو مقتطعا واضعنا جنبه على الارض ضمن لا نذكره لا مستوفى كذا في خانقا
ضمن الثياب ان نام مقتطعا ضمن الثياب لا لو نام قاعا ولو خرج الثياب من خانقا فخرج
ثوب ان تركه ضايعا يقين وان امر الخلف او الخلف او من عباله ان يحفظ لا يقين وقصصنا
في الوديع رجل خرج من خانقا وقال كان في جيب وراهم ان لم يفر الثياب فلا شيء عليه
ضايعا يقين وان يضيع ثوب ج وحجاب سم وجواب الصلح قد ذكر في خانقا الاجابة
رجل ليس ثوبا بمرئيه الثياب فظن الثياب ان ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن الثياب لا
رجل وقع ثوبه الى جيبه وارو هو الثياب فعلى الاخذاف عند جيبه لا عند جيبه لانه اجبر
امرأة دخلت الخلف لا يقين الثياب وقفا لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها
اذا خلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرطت لها اجرا على الحفظ كان ايداعا ولو
لا يقين وقفا لا بالتضييع لو دخلت قبل يقين ودفع ثوبها الى الثياب واعطتها اجرا
بغير عند جيب وقيل هو قول ام ايضا ويقين بقوله ان الثياب لا يقين الا ما يقين كونه
قال ويقين ان يكون الجواب عند سم على التفصيل لو كان الثياب اجبر الخلف باخذاف
كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل بغيره وقفا بغيره على الفسار والوديع بقوله الخبير
يقين ان الثياب في ثوبين الخلف في بعض الفسار وقفا ما خلفه عليه فلا يحتمل ما لو لم يقين

يقول الخبير لا بد من ثوب اول هذا السائل هو ما قبله من قوله ثوبه في خانقا
ولو كان ثوبه احد ارضه مالك الا ان كانت ارضه ثوبه لا يقين

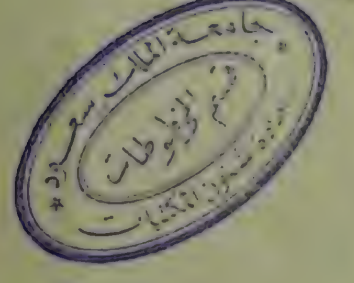
في الوديع رجل خرج من خانقا وقال كان في جيب وراهم ان لم يفر الثياب فلا شيء عليه
ضايعا يقين وان يضيع ثوب ج وحجاب سم وجواب الصلح قد ذكر في خانقا الاجابة
رجل ليس ثوبا بمرئيه الثياب فظن الثياب ان ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن الثياب لا
رجل وقع ثوبه الى جيبه وارو هو الثياب فعلى الاخذاف عند جيبه لا عند جيبه لانه اجبر

لا عند جيبه لانه اجبر
والخلف باخذاف

الثياب

الثياب اجبر الخلف في بعض الثياب عند جيبه لا عند جيبه كما مر في خانقا وفي جيبه
الى الطاحونة ووضعا في صحنها وامر الخلف ان يدخل في الدليل في بيت الطاحونة فلم يفعل
حتى ثوب وسرق فلو على الفخ حابط مرتفع قد رما اليك ان يسور الا بسلم برشا **قصصنا** في خانقا
ضايعا مائة تارة فان بعض ادوات رابره من ضمن المستجير **رجل** اجبر طاحونة والبر
في دولما فذهب البر من الدلو الى الدلو لا يقين رب الطاحونة اذ البر تيد ما كانه فحفظ
وتعاقبه **قصصنا** يقين كل من طحان وبياع وميسار بالخط الا في موضع يكون الخلف لا يقين
بخطه عفا ومن حصة **قصصنا** في خانقا وفي خانقا ان كان ترك سقي الزرع حتى فسد ثوبه ويغير
يوم ترك السقي ولو لا قيمة للزرع في ذلك اليوم تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة
فيقضي فسد ما بينهما بخلاف ما لو منع الماد من ارض حتى يهلك زرع عطف لم يقين الزرع
شما ولو اترك الا كما رسيقه ثوبا بغيره الناس لم يقين ولو ترك الزرع حتى اصابته
آفة من الخلل الدواب ونحوه ضمن الزرع ان كان حاضرا او امكنه دفعه ولم يدفع ولو لم يمكنه دفعه
لا يقين ولو اكل الجمل من ثوبه لو امكنه طراده والا فلا فالحاصل انه في كل موضع ترك الحفظ
مع احكامه ضمن لا بد **وقصصنا** ترك شجرة بغير البذر كشجرة نين وكرم او اخره
حتى اصابه البره يقين قال لا كما راجع البذر الى الصمغ الا ان رطب فاجر نفسه ضمن
ولو ترك الشريب وهو خشاوه كرون فهو كترك السقي **قصصنا** لو ترك الكرم ولم يترك
احدا يحفظه وخذ الماء وسقط حائطه وملك الزرايين ضمن فقه الزرايين لا لما يبط
او يجب عليه حفظا لا حفظه ولو على الزرايين غيب لا يقين اذ حفظ لا يلزم لان ما كان
بعد بلوغ الثمار والزرع يكون عليها ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم الغيب
وبدون فربما يفضل ما بينهما الى احداهما عن سقيته قال م يحجره على ذلك فلو ان جيبه
لا يقين قال **قصصنا** وبه نأخذ فكان ينبغي ان يرفع الامر الى القاضي فلو منع جيبه ضمن
قصصنا لو ابل فسد الزرع قبل الرفع الى القاضي لا يقين قال يعقوب انما لا يقين العامل
لو قال لرب الارض بواب بيار وزمين را آت به الكرم لارض آت آرد واوره
بالسقي فاني ضمن اجاعا كذا **قصصنا** اكار لم يسق الزرع حتى فسد اختلف فيه المشايخ
والخلف اذ يقين وكان بعد بلوغ الزرع ونأية وجفافه فهو عليه ما حتى يقينا
وما قبل بلوغه مما يبيع به الزرع فهو على العامل **قصصنا** وفي خانقا في البضعة
لا كاره اخرج هذا البر الى البحر او هذا الجوز او الجوز فانه رطب فاجر نفسه
لو قيل الما كرم من رب البضعة ثم لم يفعل ضمن فقه الجوز والبره الفاسد قال الخبير

في الوديع رجل خرج من خانقا وقال كان في جيب وراهم ان لم يفر الثياب فلا شيء عليه
ضايعا يقين وان يضيع ثوب ج وحجاب سم وجواب الصلح قد ذكر في خانقا الاجابة
رجل ليس ثوبا بمرئيه الثياب فظن الثياب ان ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن الثياب لا
رجل وقع ثوبه الى جيبه وارو هو الثياب فعلى الاخذاف عند جيبه لا عند جيبه لانه اجبر



ولو انكر المولى باقية صدق يمينه ومنه الاخر اجماعا اذ ظهر من الاخذ سبب الغنى وهو الاخذ
بلا اذن ما كرهه وادعى المسقط وهو الاذن شرعا **فصل في بيع ما لا يملك** اذ قلنا انما يملك ما لا يملك
ولم يسمع ان عرفيا وقال اخذتها لشكك من عندنا لا عندك ان صدق ما كرهنا لفظه اذ الظاهر
ان العاقل لا يبيع ما لا يملك الملقط اقرسب الغنى وهو الاخذ وادعى ما يبرره وهو الاخذ لغيره فليس
البيعة لو كان ملكا من الاشهاد وان لم يكن ملكا لعدم من يشهد او لو كان من اخذها لم يملكها
وفاقا وجدا ولم يندب من يشهد ان يشهد من بعد ذلك فان وجب من يشهد ونجا وزعمه ان
من اشرك الاشهاد مع القدرة عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون الاخذ
بقول الخبير بهذا من قبيل تحصيل الحاصل اذ ان ذكره فدمر انما والى ان كيف كان
يداه قبل اسطر فعلا عن من قوله ولو اشرك الاشهاد في بيعها **فصل في بيع ما لا يملك**
يقول الخبير سألني هذا البحث اكرت في جامع الفصولين في اخر الفقرات الفاسدة كمن
مناسبتها بالانسان اخرته ذكرها الى هنا ففي **المقبوض** يبيع باطل امانة عند بعض الفقهاء
لم يغير في القبض باذن المالك وعند البعض مضمون من عندك لا عندك **فصل في بيع ما لا يملك**
المقبوض يبيع باطل **فصل في بيع ما لا يملك** الصحيح انه مضمون كفا سدة والمقبوض يفسد مضمون ملكه
ويجوز في غير كفسب ما قبض على سوم الشرع لو كان في يده الفاسد مضمون في كفا سدة
وغيره فتمت والقرض الفاسد يملك بقبضه وبعض يملك او فتمت كبيع فسد ما قبض به من
مضمون باق من قيمته ومن الدين كصحة وقبل لا يضمن وما قبض بباطل لا يضمن وفاقا وما قبض على
رهين مضمون باق من قيمته ومن الرهن وقبل مضمون قيمته كما قبض بخرجه البيع **فصل في بيع ما لا يملك**
ليؤثره الفاسد يملك قبل اقرانه فعليه الا ان اذ ما قبض بغيره كرهين ولو قال اقرانه فتمت
الرهن **فصل في بيع ما لا يملك** ولم يسمع القرض فاخذ الرهن وملك في يده مضمون قيمته الرهن لا يملك الفاسد
قبل رده فيضمن باق من قيمته ومن الرهن والرهين جبه بعد الفسخ فمضى بغيره شرعا فملك الرهن
فللمتبرع اخذ ما دفع رهين بملكه في يده من بهما بملكه امانة بملكه ما بعد ابقاء دينه
والوجه من قيمته وفاقا وبعد كجواله مضمون حتى لو احوال بدينه فملك الرهن ضمن قياسا
ولو اراد الرهن بعد الحوائج اخذ الرهن قبل ذلك وقبل لا كذا في العدة رهن عينا او
الرهن الاول ثم بملك الاول بملك امانة **فصل في بيع ما لا يملك** ما قبض به بفساد بعض قيمته
في رواية لابي روبة وكذا في الصدقة الفاسدة بعض القيمة جائزا لاجارة وفاسدا
غير مضمون على المستأجر وما يبره الرهن لا يضمن **فصل في بيع ما لا يملك** الاصل ان كل ما يملك
من وكل ما قبض لاجرة الملك لم يضمن في فاسد شرعه ومضارته واجازة لم يضمن من دفعه كمال

فصل في بيع ما لا يملك
المقبوض يبيع باطل
المقبوض يبيع باطل
المقبوض يبيع باطل

رجل البيعة على ان ما زاد على كذا فمؤله فبها جارة فاسدة ويضمن الثمن على كل من
في اطلاق قوله فبها جارة فاسدة اشكال من ان امانة رانه وكذا يبيع ويضمن
لا امانة فبها جارة فاسدة لا يضمن وكذا يضمن الا ان يصرح بكون الزيادة جارة
او يكون المدفع اليه من بيع جارة كذا لان ونحوه والله اعلم **فصل في بيع ما لا يملك**
في اجارة فاسدة ما قبضه من الاجرة والمقبوض في اجارة في العين كجاءت خياط
وقصار لم يضمن لو يملك ارجس لاجرة وله ذلك فلو فسخ من يده لم يضمن شئ
والاجرة ملكه المقتو وعندها يبيع ويضمن ما قبضه من الاجرة لا من الاجرة او
غيره ولو كان لاجرة وله الو ملك بملك الاجرة لا من يضمن عند من لا يملك لاجرة
جسمل او يباع او يمسك اجسمل الاجرة بملك امانة او يمسك بملكه عليه الاجرة
ولو لم يدر فتمت اذ لم يمسك بملكه فتمت لاول الاجرة ويضمن لاجرة لاجرة
ولو يملك في يده كمال والحال كل ايسر لاجرة من يخرجه وضعه لم يملك الاجرة
او يبيع الملك لثوب بالاجرة اذ في بيعه العاقل اذ يملك على شئ كان حقا فقول
الخبير الفاسد ان هذا الحكم ينبغي ان يخرجه في يده كمال بملكه لاجرة في العين كجاءت
وفي اجارة الله اعلم **فصل في بيع ما لا يملك** المقبوض في اجارة فاسدة لاجرة فاسدة
ولا يفسد من الاجرة سواء جازت الاجارة او لا **فصل في بيع ما لا يملك** المقبوض في اجارة فاسدة
بالقن وكيل شره وقبض القن من ماله وقبض المبيع فله الرجوع على وكله لانه اعتد
ببها ماله كحكمة فان يملك في يده قبل حركته من مال موكله لم يفسد الثمن اذ يده
كيد موكله وله جبه بفساد ثمنه اذ هو كبايع من موكله فان جبه بملك كان مضمونا
ضمان الرهن عند من وضمان المبيع عند من وفيه الغنى زفر بقول الخبير وقبض
يندره الاقوال يوم ما في امانة اذ ان يملك بملك بملك بالثمن بفساد الثمن كجاءت
عند من وعند من يملك باق من قيمته ومن الثمن كجاءت لاجرة من قيمته رجوع الوكيل بملك
الزيادة على موكله وعند من يملك على الوكيل لملك المقتو لان عند الوكيل لا يملك
اجسمل من الموكل فيغير غايها بالاجسمل **فصل في بيع ما لا يملك** ملقط اتفق على اللفظ باذن العاقل وجاء
صاحبها فله الرجوع في النفقة وكذا ارادة الابن وجعل له بملك فبفسد لم يفسد
النفقة ويجعل له بملك ماله لم يضمن وسقطا اذ يبيع بملك كرهين والمبيع يبيع المبيع
لو يملك في يده فتمت في يده بملك بالقيمة لاجرة بالثمن والواجب لثمن بملك في يده
بالثمن كذا لو دخل بملك لم يبيع ويضمن المقتو بملك امانة من جبهه الفاسد

المولى لا ياذن لقته فراه يبيع ويشترى فسكت يكون اذا نال منها سكوت رجل الى غيره شق
زوجه حتى سال ما فيه يكون رضا او منها سكوت لهما الف بان لا يتخير فلانا انى محله فخر
فلان بالامر ولم ينه حث ومن امره وقت في خبره باليهما اشياء من اشياء الاب
والاب سكت فليس له الاستدراك ومنها انفق الام في خبره بينهما ما هو مقاد فسكت
الاب لا يتخير الام ومنها باع امه عليها حتى فرطان ولم ينه سكت ذلك لكن تسلم المشتري
الامه وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فلما اتى لها وقته الفارة
على الفسخ وهو ساكت ننزل منزله نطقه في الاتح ومنها ما ذكر في قضاء واختلافه ادعى
على اخره لا فسكت ولم يجبا سدا بخدمته كقبيل ثم يسال جبرانه عسى به آفة في لسانه
او سمعه لولا اخره والامه لا اقبه بحجر يحبس الحكم فان سكت ولم يجبر ينزل منزله المتك
عند م وعنده من يحبس حتى يجب فان فهم انه اخر من يجب بالاشارة انتهى
سكوت المالك عند سوا العين حال الشاهد بقبل ومنها سكوت المالك عند قبيل العين
العين المبرهونة يقول الحق فصار المسائل التي يكون السكوت فيها رضا او يكون
ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة حسب الاشياء والنظام
نقد ما في الكتب المعتمدة من اشياء واخبار وفي فتاوى فائس الاخرس اذا كان
لا يثبت ولا اشارة مرفوعة في التفقات في القياس لا ينفذ من تصرفاته من مطلقا
وعتاق وبيع ونحوه كما لا ينفذ من مريض نقل السارية برضه وهو قول مالك والشافعي
وعندهما ثبت هذه التفقات باشارة المبرهونة كما ثبتت بكتابه لا لا يبرهنه
العبارة فتقام الاشارة مقامها كما تقام الكتاب مقامها ومنها اشارة الاخرس
كبار في كل شئ من بيع واجابة وبينة وعين وشك وطلاق وعتاق والبر والامر وقضاء
الا لا يحد ودلوه فذوق هذا ما خالف فيه القصاص محدوده رواية ان القصاص
كالحد وهذا فلا يثبت الاشارة وعامة الهداية وقدا قهر فيها ونوعها على
الحدود و زاد في التهذيب ولا يقبل لها دية ايضا وامام يمينه في الدعوى فحق في الغنا
تحليف الاخرس ان يقال عليك عمد الله وبنياته ان كان كذا في شئ به نعم ولو حلف
بانه كانت اشارة اقرارا بالله تعالى وظاهره قصدا للمشايخ على استناده محدود فقط
حتى اسلامه بالاشارة ولم اذكره الا ان نقلنا صريحا وكنت به الاخرس كاشارة واختلفوا
في ان عدم القدرة على الكفاية شرط للعلل بالاشارة او لا والعهد لا ولا ذكره في الكفاية
ان يكون اشارة الاخرس مبرهونة فالتم تقبوه قال ابن الهيثم لا يجوز ان المراد بالاشارة

انما يكون السكوت في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء

في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء
في البيع والشراء في البيع والشراء

المولى لا ياذن لقته فراه يبيع ويشترى فسكت حث في ظاهر الرواية لا في رواية سس
بائع فن اشياء بخضرة مولاه ثم ادعا المولى له فلو كان الفخ ما ذمنا لم يبيع
دعوى المولى ولو نجح باصح قال الاستدراك في ان قبل المبره ما ذمنا بسكوت الالف فلما
نعم ولكن شرا لاذن يظهر في المستقبل ومنها باع قضا الفخ حاضر علم بسكوت وفي بعض
خالفنا والمبيع والتسليم ثم قال انما لا يقبل قوله كذا في جامع الفصولين موافقا لما في فتاوى
فائسجان وفي رواية الغناني ولو سكت الفخ وهو يقبل فراه قراره وكذا لو عذروا
بجناية الفخ ساكت بخلاف ما لو اجره او عذره بالمبيع او ساد ووجه فسكت في بئس
باقراره بقول الحق في وفي بعض الروايات في ظاهره بضعف اشترط الالف
او بئس والاحتمالين لكن لا يظهر ان الانقياد شرط لما ذكر في محل اخر من فتاوى فائسجان
رجل شري امه وقبضها فباعها من اخر والثاني من ثالث فادعت حرتها فزدها الثالث على
الثاني فقبضها ثم اراد رد ما على الاول فلم يقبل ذلك لو ادعت عتقا اذا العتق لا يقبل
ولو ادعت حرية الاصيل فلو كان جابن بعتت سلت نقاد ببيع وسليم فكذلك لا لا
اقرار بالرفي وان لم تنفذ فليس للاول لا يقبل انتهى ومنها حلف لا ينزل فلانا
وفلان نازل فيها فسكت لهما الف حث لاولي اخر فاني ان يخرج فسكت
ولدت ولدا فزها انسان وجربا بالولد فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقة كافر
وام ام ولد فسكت مولاه حتى مضى يوم او يومين لزمه الولد ولا يملك نفقة بعده
ومنها السكوت قبل البيع عند الاخبار بالبيع فانه حتى لو قال رجل هذا الشئ
مقبى بعد اقدم مع ذلك على شرا به فهو رضا بالبيع ولو اخرج عدلا لاول فاسقا
عند وعندهما هو رضي ولو فاسقا وعندها سكوت بكر عند اخباره بغيره في الولد على
خلاف مراتف ومنها باع عتقا وامرأة او ولده او بعض اقاربه حاضر فسكت ثم ادعا
على المشتري ان كان حاضر عند البيع اني مشايخ سرقته لا بسمع وجعل سكوت
في هذه الحالة كاقرا لالة قطعا للاطماع الفاسدة افتى شيخنا ران ينفق
ان يسمع فينظر المقتني في ذلك فلو رأى انه لا يبيع لاشتهر بالمدعى بحيلة وتبليس فاني
بما كان سنا سدا لبا التزوير ومنها ما خالف عند البيع لو بعته البائع الى المشتري ونقضا
الفخ لا يسمع وعواه الملك لغيره لانه يبيع بحجر البائع يتقاضيه لانه يبيع عتقا
او دارا فخر في المشتري فانا وهو ساكت سقط عتقاه لو قال لو كان شرا
بعينه لو كان الى اربشرا لانه فسكت سكره ثم سكره يكون للوكيل ولو اذن عاقل

Copyright

التي يقع بها طلاق الاشارة المقرونة بتصويت منه اذ العادة منه ذلك فكانت
لما اجل الاخر من انتهى ومنها فروع لم ارها الا في الاول لو اشارة الاخر من الفقرة وبنو
بنو في ان يحرم عليه اخذ من قوله بحكم الاخر من تحريمه كسائر فصوله التي هي في
رجل على الطلاق بمشية اخر من اشارة بمشية بنو في الوقوع لوجود الشرط الثالث في علق
رجل باطلاق اخر من اشارة بمشية بنو في الوقوع ايضا اشارة اخر من اشارة بمشية
ففي كل من اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
ما يعرف انه اقراره وجايزه ولا يجوز ان يكون في معقل النساء والفرق ان الاشارة انما تعبر اذا
معلومة معروفة وذلك في الاخر من الاشارة في معقل النساء في احد الاعتقاد وصار
اشارات معلومة قالوا بهذا عنده الاخر من اشارة الاخر من اشارة بمشية بنو في الوقوع
يوسف جاز كاحد وطلاق وبيع وشراءه ويقع منه ولو لا تجدد ولا تجدد ولا تجدد ولا تجدد
احد لا يثبت ببنائه منه واما القصاص ففيه معنى العوضيه لانه شرع جاز في ان
يثبت منه الشهرة كالمعاوضه اشارة الاخر من اشارة في معقل النساء في احد الاعتقاد
والفتوح على انه ما دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره باشارة واشراءه ومن
من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف ولو لم يكن معقل النساء لم يعتبر اشارة مطلقا الا في
الاسلام والكفر والنسب الا في ذلك في تلقيح المحبوبي ويزاد اخذ من سائر الاشارة بالاسلام
اشارة في رواية الحديث وامان الكافر اخذ من النسب لا يحتمل طلاقه من الدم
ولذا ثبت بكتابه الامام او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان في كنفه لم يثبت كونه
طالق بهذا واشتراطات وقع ثلاث بخلاف ما لو قال انت طالق واشتراطات
لم يقع الا واحدة ولم ار الا ان كونه طالق بهذا واشتراطات وقع ثلاث بخلاف ما لو قال انت طالق واشتراطات
الاشارة من محرم الى صيد ففعل في اشارة في معقل النساء في احد الاعتقاد
فاشارة بنو في معقل النساء في احد الاعتقاد في معقل النساء في احد الاعتقاد
يقول الحقير معني به اسنة واحدة لكن ترفعها عن الاشياء ان هذا القول ضعيف
اصا به من فقه عن الكلام فاشارة او كتبت قد طال رضه من فقه عن الكلام فاشارة او كتبت قد طال رضه من فقه عن الكلام
على التكميل لا وصية كذا فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
فاو في اشارة بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
اذا السؤال عن المسئلة العلم والاعلام يكون بالنسب والاشارة
عن التكميل فاعلى اشارة بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع

ولو

ولو قدر على البينة بكتابه الاشارة معبرة ولو قدر على الكتاب بكتابه
فوق بعض ابي بناتنا لا تعتبر القدر على الكتاب لا بما فيه ضرورة ولا ضرورة فاعلى
استنباط ان كلاهما ضرورة وفي الكتاب زيادة بيان لم توجد الاشارة وفي الاشارة زيادة
امن لم توجد في الكتاب لما اشتهر بها اقرب الى النطق من انما لا كلام فاستوى بين
ففي كل من اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
بكراسة بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
العنق في كل من اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
ثم ان وجه الفرق الذي ذكره ضعيف جدا لانفاضة ما لو كان بدل الفين امة والمسيل
بحالها جاز لا يثبت في كذا من اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
احسبه بلا دعوى بالانفاق فالظاهر وجه الفرق ان يفكر في المدة امر متحقق في الخارج
بلا توفيق على لفظ لا فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
على الاعتقاد في شرع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
ففي كل من اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
اي ثم يثبت ان لا تطلق كذا في العنق فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
بكراسة بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
وكذا لو قرئ على رجل صك اقراره فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
للشهود ان يشهدوا عليه بذلك المال ومن اعتقل لسانه يوما ويومين ففعل في كذا
وصية فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
زيدا سريرا وليكف عنه سره او ليخفيه او لا يدل على ذلك فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
كلام او سارا كان سر فلان كذا كان فلان كذا فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
كلها وكذا لو حلف لا يستخدم زيدا فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
انا نذكر امكنة واشياء من السر فالسر كان فلان والسر فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
بسر او مكانه فاسكت انت ففعل في السر فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
زيدا سريرا او مكانه او لا يستره فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
قال له ان كان كذا اهل بك في مكان كذا اهل بك فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
لا يستره او لا يستره فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع
مكان كذا فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع فاعلى اشارة بمشية بنو في الوقوع

لا بد من ان يدعى بكتابة او رسالة حث في ظاهر الرواية لا بحث بكتابة او رسالة
ببرهانه او بين حلف لا يكذب بل عن امر فركت اسمه بالكذب لا بحث
ما لم يتكلم به وجواب السائل قد يكون بغير كمال الرأس والاشارة **في سماع المصنف**
فاشار به الى السلام برأسه او يده او اسبوعه لا تقصد صلواته وكذا لو طالب من المصنف
شيئا فادى برأسه او قبيل الجيد هذا فادى برأسه بلا او لم لا تقصد صلواته ولو
بنية التسليم تقصد صلواته **في المصنف** الكتاب على ثلاث مرات مستبين
مرسوم ويوم عنده النطق في الغائب والحاضر على ما قاله اوستين غير مرسوم مكتوبة
على جدار او اوراق او غيره في لانه عنده صريح الكتاب فلا بد من البنية وغير مستبين
لكونه على الهواء والماء ويوم عنده كلام غير مرسوم فلا بد من كمال الكتاب
لو كان مرسومه ويوم ما يكون مقصدا معنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير مرسوم
ويوم ما لا يكون مقصدا معنونا ويوم على وجه من مستبينة وغير مستبينة فالمناسبة
على الحقيقة والحقيقة والادنى على وجه يمكن فهمه وقراءة وعلم المستبينة ما يكتب على
الهواء والماء ولا يمكن فهمه وقراءة **في المصنف** لا يعتمد على الخط ولا على الكتابة ولا على
على خطه طقفا ما بين ان الفاضل لا يقض الا بجهة ويوم بنية او اقرار او نكاح
وقف الخ بنية ولو احضر المدي خطا اقرارا المدي على لانه لا يخلصه ما كانت اما كماله
اسهل المال كما في قضاء الخ بنية شري حانونا فوجد بعد القبض مكتوبا على باية في
مسحور كذا الابد لا نعلمه لا يثبت عليها الاحكام كما في القينة وعلى هذا لا اعتبار
الوقت على صحف او كتابة الا في مستبين الا وكذا اهل الجرح يطلب الاما الى
الاما فانه يعلل ويثبت الاما كما في الخ بنية يقول الحقير كذا الا في مستبين
استثنى من قوله لا يعتمد على الخط في اول هذا الجرح لان قوله لا اعتبار كما يشاهد
فانهم والله اعلم قالوا يمكن احياء البرهات السطانية بالوفاء في زمانا بكتابة
الاما ان كانت العلة انه لا ينفرد وان كانت العلة الاحتمال ليعتقد الدم فلا الثانية
يعمل بغير السمار والتم في البيع كما في الخ بنية لانه لا يكتبه وضمه الاما الثانية
وفي الزانية ادعى ما لا فقال المدي عليه كما يوجد في تذكرة المدي فقد التزمه لا يكون
اقرارا وكذا لو قال ما كان في جرحه بنية فعلى الا اذا كان في جرحه بنية شري او كذا المدي
شيئا معلوما فقال المدي عليه كما كان قد ينفذ اذا التزمه بنية لا يعلل بالبول
وكذا اذا اشار الى الجرح وقال ما فيها فهو على بيع ولو لم يكن مقصدا لا يبيع لانه

كذا

كذا في الاشياء والنظائر في كتاب القضاء **في بيع** بالكتابة وفي المدة الكتاب
كالخط وكذا الا رسال حتى اعبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وقال المصنف
وصورة الكتاب ان يكتب ما بعد فقد بيعت عدي منك بكذا فعلم بلوغه وضمه ما قال في
البيع فثبت انتهى اما وقوع طلاق وعقار بها فقد قال في الزانية كذا في جرحه
على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة مقصدا معنونا وثبت ذلك باقراره او بنية
في خطه وان قال لم اؤيد الطلاق لم يقصد في قضاء وديانة وفي المصنف ان يصدر
ديانة ولو كتب على شيء مستبين على امره او عبده كذا ان نوى فتحه والا ولو كتب على
الهواء والماء لم يقع شيء وان نوى ولو كتب امره طالق فمضى طالق بنية او لا ولو
اذا حصل البك كذا في فانت طالق لا تطلق ما لم يصل ان ندم ومضى من الكتاب
ذكر الطلاق وتكره ما سواه وبعث اليها فمضى طالق اذا وصل في نحو الطلاق كرجوعه
عن التعليق وانما تطلق اذا ايق ما يستحب به او رساله فان لم يسبق هذا القدر لا تطلق
وان لم يخطوط كمالها وبعث اليها البتال لا تطلق لان ما وصل ليس بكتابة لو جرح
الكتاب وبعث على كذا بنية ففرق بينهما في القضاء انتهى وفي القينة كذا طالق
ثم قالت لزوجها افرأ على فقراء لا تطلق ما لم يقصد خطا بها انتهى قال في الاشياء
وقد سئل عن كذا بنية ان قال لا افرأ فمضى ما لم يقصد خطا بها انتهى قال في الاشياء
بطلاق جرح لم يقصد ولو بالله تعالى فقالوا النسي والمخطي والابطال كالمع
واما الاقرار بها ففي الزانية كذا بنية اقرار بين يدي الشهود فهو على
اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا فهو ليس باقرار فلا تحل الشهادة بانه اقرار
قال النسفي ان كتب مقصدا مرسوما وعلم الشاهد حل به الشهادة على اقراره كما لو
اقر كذا وان لم يقل الشاهد على هذا اذا كتب للشايب على وجه الرسالة اما بعد
فكان على كذا يكون اقرارا اذا كتب من الغائب كما في الخط من اقراره يكون مكافئا
والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتحريم وفي حق الاخرين يشترط ان يكون
معنونا مقصدا وان لم يكن الى الغائب الثاني ان يكتب ويقراء عند الشهود
فلم ان يشهدوا به وان لم يقل الشهود واعلى الثاني ان يقراء هذا عندهم ويقول
اشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهد واعلى بما فيه ان علوا بما فيه كان
اقرارا والا فلا وذكر النسفي ادعى عليه لا واخرج خطا وقال له خط المدي عليه
بهذا المال فان كان يكون خطا فاسكت فكان بين الخطين مشابها ظاهرة والله

على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بما في الشيء الا لا يبر عليه ان يقول هذا خطي
وانا حرره ولكن ليس على هذا الحال كذا الحال الا في ادراك العامة والقطر
والسمما انتم في كذا في كذا القضاة انه يعمل بدفتر البياع والصراف
والسمما في الخط فيه جهة وفي كذا ملك الكفارة بالاستيحاء حتى لو جرد في دارنا
فقال انما رسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كتابه فيعمل بها كما في سيرة النبي واما
الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغيره
وجوزد من الراوي والقاضي دون الشاهد وجوزد من الكل ان يتقن به وان لم يتقن
لونه لئلا يفسد في الخلاصة فالامام انحوا في ينبغي ان يفتي بقولهم وبكذا في الاجابة
انتم في في البرازية امر السكاك كناية الما جارة واشهد ولم يجر العقد لانه غير مخالف
صك لا قوار والمهر انتهى واختلاف في حال امر الزوج بكتابة الصك بطلانها فقبل هو
اقراره بقبضه وقبل هو قبضه فلا يقع حتى يكتب به يعني وهو الصحيح في زماننا وقبل
لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق كذا في القينة وفي المبتغي من رأى خطه وعرفته
ان يشهد اذا كان في جوزه به تأخرا انتهى ويجوز الاعتقاد على كتب الفقه العرفية
قال ابن الهمام طريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهدين احاد امين اما ان يكون
في طلبة او ياخذ من كتاب معروف تدان له الا يدعي نحو كتب محمد بن الحسن بن محمد بن
القضاة في المشورة انتهى ونقل لا سيما على من الى اسحق الاسفندي الابعاد على
النقل عن الكتب المعتمدة ولا يشترط النقل الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتقاد على
خط المفتي اذا من قولهم يجوز الاعتقاد على اشارة فالكفاية اولى اما الدعوى من الكتب
والشهادة من نسخة في يد فقل في الحاشية لو ادعى من الكتاب سمع دعواه لا يسمع لا يقدر
على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في مواضعها وفي العرفية تشهد بالكتابة فطلب القاضي
ان يشهد بالكتابة في هذا اصطلاح القضاة واما الوصية بالكتابة ففي المجتبى كتب
صكها بخط يده او اياها او وصية ثم قال لا يشهد على من غير ان يقر له وسواء يشهد
انتم وفي الحاشية كتب صكها في يد وقال للمشهد واجام فيه ولم يقره وفيه عليهم
قال علماؤنا لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسهم ذلك والعبيد ان لا يحل
لهم ان يشهدوا بالابا حدى حاشا ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتبه غير
ويقرأ عليه بين يدي المشهد ويقول لهم اشهدوا على بما فيه ويكتب هو بين الشاهد
والشاهد يعلم ما فيه ويقولوا شهدوا على بما فيه وعامة فيها انتهى الكل من الاشياء

والظاهر

والظاهر في مسائل احكام الكفاية من النوع الثالث كسائر ما مره كل
امارة لا غيرك وغير فانه طالق ثم يحل اسم فانه ثبت بالكتاب اليه لا تطلق امره
ولو كتب اليها اذا جازك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب اليها فانه لا يثبت
ومرته وم يدفع اليها ان كان الاب متعز في جميع احوالها وفي الطلاق لان وصية
حينئذ كوصول اليها وان لم يكن كذلك لا يقع ما لم يصل اليها وان اخرج الاب بوصية
فان دفع اليها وهو عرق ان كان يكن فمعه وقراءة الطلاق والافعال **في السكران**
وفي السكران ملحق بالمداني في العبادات والمخوف فيلزم سجدة تلاوة وقضائه
الصلاة **في السكران** اذا افاق بلفظه الوضوء ولو كان حاله يعرف المذكور من الانبي
لا فكل من عليه **في السكران** من سكر من شراب محرم او من الخمر لزمه كل النكاحات الشرعية
ويصح جميع عباداته ونسائه سواء شرب مكررا او طائعا **في السكران** لو عبا
كشرب مكره وسقط شره واد وشرب ما يتخذ من وجب غسل غنجه كالاناء يبيع
من صحت طلاقه وعقائه وسائر تصرفاته والسكران يخطو ويسكن كل شراب محرم وينتد
عنه في شربه الزيل يخطو في المعتق لا ينافي في خطا فيلزمه جميع احكام الشرع ويقع بانه
كلها بطلا وعقائه وبيع وشراؤه وقابضه وبيع اسلحه لادته استحسانا ولو اقر
بقصاص او باشتر سبب لزمه حكمه ولو قذف او اقر به لزمه الحد ولو نفي حد اذ اصح ولو
اقر ان سكر من خمر طاعا لم يحد حتى يصح فيقره تقوم عليه البينة ولو اقر بشئ من
لم يحد الا في حد قذف ونقام عليه الحد واذ اصح **في السكران** وحد السكران خطا الكلام
وزاد ابو حنيفة ان لا يقر الا من السما ولو جوب الحد فقط واذا اقر من سكر من
محرم ومثل ما يحتمل الرجوع كالزنا وشرب الخمر لا يحد حتى يصح فيقره لان السكران
الرجوع ولو اقر بما لا يحتمل الرجوع كقصاص قذف وغيرهما او باشتر سبب لزمه
لكن انما يحد اذا اصح **في السكران** حتى يعلم انه سكر من البينة وان شربه طوعا
اذ السكران المباح لا يوجب الحد كالبيع ولبن الرماك وكذا شرب السكر لا يوجب
الحد ولا يحد السكران حتى يبرول عنه السكر كحصى لا يفسد ولا يخرج السكران الذي
يحد عنه هو من لا يفعل منطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يفعل الرجل من المرأة وعندها
من يمدى ويخطو كالا اذا هو السكران في العرفه اليها الاكثر المشايخ والمعتبر في القبح
المسكرة حتى الحرة ما قاله اجماعا فكذا لا احتياط **في السكران** والقوى على قولهم في نقل
الطهارة به وفي غيبته ان لا يسكنوا فيهم السكران كالا يشرب منه سقوط الطهارة

ع

لا يقطع عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يفعل ما يشاء في جميع تصرفات
السكران الا الردة والاقارب بالحدود والاستهاد على شهادة نفسه في كل امر
سكران غير او شرب متخذ من اصل الخمر وهو العنب الزبيب والتمر كبقية المشروبات
ينفذ جميع تصرفاته عندنا وبذلك عاتة المشايخ وقال الحسن بن زياد والطي والكلبي
والصنار ومالك والشافعي في احد قوليه وداود والاصمغاني لا يقطع منه تصرف ما
ورده لا يقطع عنه استسما اذ الكفر واجب في لا واجب الاثبات وعمن من ان كان
ياخذ بالقياس ويقول يصح ردة امرئ قال فلو قلنا قاض يقول واحد من هؤلاء
نقد قضاؤه واحتلف المشايخ فمن سكر ما يتخذ من جوب واما عول من قال بوجوب
محر بالسكر يقول ينفذ تصرفاته يكون زجره ومن قال لا يجب الحريم وهو الفقيه
ابو جعفر والامام الحسن بن علي يقول لا ينفذ تصرفاته ولو شرب شرابا حلي او اوقعه
وزبيب عقلا بالصداع لا يشرع فطلق قال لا يقطع وبه يفتي بنو ابي ابي
طائفا فلو لم يكن فطلق فاصحح انه كما لا يملك له لا يقطع طلاقه ولا ينفذ تصرفاته ولو
سكر ما يتخذ من جوب وفواكه وعسل اختلافوا فيه قال الفقيه ابو جعفر الصفي في كتابه
الحكم لا ينفذ تصرفاته **باب** من سكر ما يتخذ من جوب وعسل فطلق امرأته لا يقطع عنه
حس ويقع عنده وبه يفتي لان السكر من كل شراب حرام لو سكر ما يتخذ من جوب
وعسل فابتنوا اختلافوا في حد وصارت واقعة الفتوى في سعة فتاها فثبتنا بحجة
وعامة ائمة سيرة بعد حجة وافق ابي بان في رواية بنين وكنتا طلب منهم الفرق بين
سكر بنين زبيب وتمر طيب وبين سكر هذه الاشربة وكانوا يجيبون في الفرق بين
رواية عن اصحابنا جميعا انه يجب الحد زجر او رضاء للنساء عن الارض انما يقولون في الفرق بين
قوله عن اصحابنا جميعا في الفاعل من قول النبي صلى الله عليه وآله ان السكران مباح كانهما عند
وعامة ايضا من قول فابتنوا انما نحننا الفقيه ابو جعفر وشمس الائمة الحسن بن علي
ان يقولون يمكن ان يفعل عدم وجوب الحد بانما اختلاف فيه او رضاء شربة واحدة
تسدر بالشرهات فلا قال من قال بسقوط الحد والاعلم لو كانت الحرة مملوكة
بابا ويحرم لكن لا يحد شرها مالم يسكر وفيما سوي الخمر ما يتخذ من تمر وعنب
وزبيب لا يحد شرها مالم يسكر ومن سكر بالبنج فالصحيح انه لا يحد ولا يقطع نطقا
ولا يقطع ردة عدم وقوع طلاق السكران بالبنج والاصول لعدم المعصية
فثبت

من سكر ما يتخذ من جوب وعسل فطلق امرأته لا يقطع عنه

صا لثمن قصاصا على كل من البائع... امره بشره فتن بالفقار ما كبرت حتى هذا
من ثلثان ان يكون فقال الوكيل فليت ان الوكيل اذا امره موكل ان يقبل عن نفسه ليلزم العهدة
على الوكيل فخالف قوله على موكله فيمنعه من ان يلزم الموكل او يتوقف على اذنه
اذ الوكيل خالف صا كان البائع قال ابتداء بعد عدي من ثلثان بكذا وقال الوكيل فليت
يتوقف على اجازة الموكل ولا يقبل الوكيل من نفسه يقول الحق صا في ايلد المنظر كنه
العمل جانب قوله يلزم الموكل حيث لم يسل بل افاد بما ذكره من تعليل التوقف على الاجازة
انه لا يلزم الموكل بل يتوقف فيما بين كلاميه شاف غير خاف على ذي فهم صا في ان الظاهر
ان التوقف بل يلزم الموكل لما مر في شرح الفصول من فصل يرفقات الفصول فقال
شع ان الفصول لو شري شيئا واصفا عقد الشر ان من شرا له بان قال البايه
يكون فلان وقبله يتوقف على فلان ولو قال شريته فلان فقال با بصرته وقال بصرته
منك فلان فقال المشتري قبلت فذ على نفسه ولم يتوقف وهذا لو لم يسبق من ثلثان
الوكيل ولا الامر فلو سبق احداهما فشرى الوكيل فذ على موكله وان اصفا والوكيل الشر
الى نفسه على الوكيل العهدة انتهى يقول الحق فظهر بقوله وعلى الوكيل العهدة ان الوكيل
لم يخالف موكله كما ظنه قاضي ان نكاح لصلح اجماع الاصغر غاية في الباب ان يكون
في العهدة واثبات او يكون احدا ذكره الطحاوي وقتاوى قاضي ان غير صواب
كما لا يخفى على ذي اللب... وكل بيع فيه فباع نفسه جازع عند لا عند ما لا ان يبيع
النصف الاخر قبل ان يختصما و... وفي الشر يتوقف ان شري باقية قبل ان يختصما
لزم الموكل والامر الوكيل الوكالة... وفي الشر جاز الوكيل
بالخصوصية في كل حق ولم يلزم بلارضا خصه الاموكل برين او مسافر في غايه سافه
ثلاثة ايام و... في نظر القاضي في حاله في عهده ولا يقبل قوله اني اريد السفر
او الحذر لم يخبر عا دتها بالبرود وكفون الى مجلس الحاكم والمتأخرون اختاروا الفتوى
ان القاضي لو علم من الخصم النعت في ابا الوكيل لا يكتفه من ذلك ويقبل الوكيل وان علم
من الموكل القصد الى الاضرار بصحة التوكيل من الموكل الا بضره صا حقه هو اختيار
شمس لاية الشري كذا في الكافي... وقال شمس لاية ان ذلك مفوض
الى رأي القاضي وهذا اوجب من الاول... وفي التوكيل باقيا وكل حق واستيفائه
الا في حدود والخصاص بغيره من كل حق التوكيل بالخصوصية وبالنفاذ في اعيان كان
القبض من غير خروجه عن الحيانة في الوكالة ووكيل قبض الدين على كخصه عند

ح... وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن ح... القاضي لو وكل
رجلا بقبض دين الغائب لا يكون وكيل بالخصوصية وفاقا... والوكيل
الدين لا يملك الخصوصية فلو يبرهن ذوا اليد على وكيل قبض دينه ان الموكل باعه ونف
الامر حتى يحضر الفاكهة الطلاق والعقار فلو يبرهن المرأة على طلاقها والرفق على عهده
على الوكيل بنقلها الى مكان لا يقبل على اثبات طلاق وعنف ويقبل على فسخ الوكيل حتى
بجدة الغائب... كذا الطلاق والعقار وغير ذلك... وكيل بالخصوصية اذا اتي
لا يجر عليها اذ اوكل بقبض مائة واخذ حق من الناس على ان لا يكون وكيل في باع
احد على موكله جاز فلو اثبت المال ثم راد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفقه
الخصم حتى اقرار وكيل بالخصوصية على موكله عند القاضي دون غيره وان اتفق به
حتى لا يدفع اليه المال كذا لا يسمع اذا استثنى موكله الاقرار واقر عليه الوكيل عند القاضي
وبنقل به... وعند ح... لو يبرهن على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج الموكل
ولا يدفع اليه المال... لا يسمع صلح الوكيل بقبضه ولا يسمع ولا يبرهن
ولا يسمع توكيل وكيل على قبضه وكيل قبض الدين لو كفل جميع وبطلت وكالته الوكالة
المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغير وكيل قبض الدين احضر خصما فاقرب الوكيل
وانكر الدين ان ثبت الوكالة فاد الوكيل ان يبرهن على الدين لا يقبل ولو ادعى
ان ثلثا وكلمه بطلب كل حق له بالكونه ومقبضه ان خصوصية يبرهن على الوكالة وهو كذا في
و... لا يبرهن على حق موكله لا يسمع حتى يحضر خصما جاز ذلك او دقرا به فحينئذ يسمع وبغيره
الوكالة فلو احضر بعدة غير كما يبرهن عليه فحا لموكله لم يحتج الى عادة البينة ولو ادعى انه
وكلمه بطلب كل حق له على شخص معين بشرط حقة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك لم يحضر
من ذلك المتيان ثم جاء بخصم اخر يدعي عليه حق يبرهن على الوكالة مرة اخرى... وكلمه
بقبض فارق المديون بوكالة وانكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل الا بالبينة لا يقبل الا على
خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا بمرى انه لو اقر بالوكالة يقال
الوكيل اني ابرهن على وكالتي خفافة ان يحضر الطالب ويكر الوكالة تقبل بنية ولو ادعى
على المقر وكذا وصحي اقرار المديون بوصايته وانكر الدين فاثبت الوصي وصايته بنية
وكذا من ادعى ديناً على ميت واحضر وارثا فارق الوارث بالدين فقال المدعي اني اثبت
الدين ببينة فبرهن يقبل... لا يوكل الوكيل الا باذن او يقيم تقبض الا الوكيل
بقبض الدين ان لم يوكل من وعي له بدونهما فيبرهن المديون بالدفع اليه لم يبرهن بشي
تأذنه

الوكيل الصلح لا يملك الخصوصية ولو اقره ذلك...
اقراره على وجهه لانه وكيل بقبضه والاقرار ليس ببيع

الى فلان اذا ادعى الدفوع وكذبه فلان فالقول له في سيرة ذمة فقط اذا كان
مديونا او غاصبا بغير المدعيون المال على يد رسول له ملك فلو رسول له ملك على المدعيون
ولو رسول الدين بملك على الدين رجل فالمدعيون من جاك بعلامة كذا فادفع اليه على
عليك لم يصح لانه لو قيل في قول المدعي بالدفوع اليه وكل بطلبه فيه وغاب الموكل
فخرج من على المدعيون فقال لا يدعيان اموالنا ما اخذه متى او يمنه بصدق فهو ذلك
لنفس المال حتى يجي الموكل بل يوجب له الموكل ثم يطلب كل في نفسه ما اخذه
ولا يخلفه بصدق فهو كمن عن يمين الاخذ لزمه المال لا يلزمه وكل اذا التكول
اقرار فلما يتعدى غيره وكل غيره يقول الحق هذا دليل ناقص اذا التكول اقرار عند
وبدل عنده فالدليل النام ان يقال اذا التكول هذا اقرار فلو كان المال عند
الموكل فلا يسئل له عليه لانه مال موكله فليس من المدعيون عا او الى الموكل فان شاء
اخذ من الموكل اذ قبض بغير وجه له وان شاء اخذ من غيره لو قال الموكل قال الموكل
ودفعه الى الموكل او تلفت بغير وجه له بغير وجهه والغيرم بغير وجهه فلو كان
بالقبض وقبض موكله بغير وجهه فلو قبض بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان
القبض على الموكل عقدا او كذا بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
ذو اليد عن شرايه من موكله فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
الى حضور موكله بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
وعندهما بوقفه التل العيان والدين سواد بقول الحق وقدره الفصل في نقل
فان الحق ان قوله اقوى وهو رواية عن جابر عن ابي ذر لو اقر المظن بالحق ثم
ادعى الدفوع الى الموكل فعند جابر في قبول البينة لا عندنا
وكل بقبض مال وادعى الغريم قبض الموكل اجبر على الدفوع الى الموكل ولا يخلف الموكل على عدم
قبضه لا الموكل على عدم قبضه موكله به من المدعيون ان الموكل ابراه او انه
او فادعوه بقبض على الموكل عندنا لا عندنا وكل طلب الشفعة والرد بغير وجهه
البينة على ان موكله بغير وجهه او ابراه عن الغيب وكل قبض الدين ادعى عليه المدعيون
الى موكله او ابراه واراد خليفه الموكل لانه لم يعلمه لا يخلف اذ لو اقره لم يجز على موكله
على الغيبة بغير وجهه بغير وجهه المسألة في فصل الخلف فيها انه لا يخلف الموكل ويوقع الغريم
الى الدين ثم لا يوقعه من الموكل فلو ادعى بغير وجهه لا يخلف الموكل ولا يخلف
فان في غير وجهه لا يخلف ولا يوقعه من الموكل فلو ادعى بغير وجهه لا يخلف الموكل ولا يخلف

وهو جابر بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
بعد القول كان القول بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
فالقول بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
مما في الموكل بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه

عندها

ع

عندها فادعى فقال لو اقره لزمه فادعوه بالخلف **خاصة** وفي الزيادة وفي كل موضع
لو اقر لزمه فادعوه بالخلف انما في كل ما سأل فيها وكل شره وجعلها فادعوه واراد
البائع كلفه بانه ما يعلم ان الموكل بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
قبض الدين اذا ادعى عليه المدعيون ان موكله ابراه عن الدين واستخلف الموكل على العلم
لا يخلفه ولو اقره لزمه يقول الحق ولم يذكر ان لزمه في خلاصة وفي المسئلة الثانية في
قوله ولو اقره لزمه نظر المعتبر هو الا براد الذي يدعيه المدعيون فكيف يتصور لزمه على
الموكل اللهم الا ان يقال لزمه من لزوم البراه لزمه عليه وهو الفرض من مطالب المدعيون
وانما احتمال براءة المدعيون باقرار الموكل وانتقال الدين الى ذمة الموكل جزاء على
اقراره فيعيد بل غير مسلم والله اعلم **ادعى الميت وصية** وبنا على آخر فادعى المدعيون
الاقرار حال جوده وانكره وصية لا يخلف لزمه لو اقره بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
فصل ادعى ارضا وكذا لانه ملك موكله فبرهن وقال ذو اليد انه ملكي وموكلت اقره
فلو لا بينة له فله خليفه الموكل لا وكل فلو موكله غائب فالقاضي يحكم للموكل فلو حضر
وخلفا لم يقبله استقر الحكم ولو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
بغير وجهه المشتري ولا بينة له فله خليفه الموكل لا وكل فلو موكله غائب لا يحكم برده اذ
الموكل بغير وجهه العقد بينهما فلو حضر المشتري وبطل لا يطل الفسخ لصحة الفسخ ظاهر او باطنا
بالحكم وفي الاملاك المرسدة ينفذ ظاهر او باطنا **فصل في ما يشترط** وجعل ما يشترط
فولو اقره لزمه وغاب الموكل فادعى الموكل فقال البائع ان الموكل بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
الموكل فمما له حتى يفسر المشتري **فصل في ما يشترط** في الاختلاف في الخلف فلو كان بغير وجهه
ووقتي وموكل واب صيرت خالف ولا يخلف الا اذ اصره اقراره على الاصيل كوكيل ببيع
او خصومة في الرد بغير وجهه لان اقراره صحيح على موكله فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
فقال ذو اليد بغير وجهه من هذا المدعي ينزع من يده حتى يبرهن على شرايه ويترك بغير وجهه
فان لانه ابراه ويخلف حتى يبرهن والا قول قيس وياقني **فصل في ما يشترط** كما ذكره في فصل الخارج
وذو اليد وكذا المدعيون ادعى الاقرار بغير وجهه لانه لم يثبت الا بغير وجهه وكل جارة
الدار وقبض الغريم ادعى عليه بعض السكان ان على الاجرة موكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض
اجرة حتى يفسر الغائب **فصل** ادعى وكذا بقبض من او غيره واقر المدعي عليه بالمال والكمبر
وكذا بغير وجهه المدعي عليه عند من لا عندنا او ليس بغير وجهه فلو كان بغير وجهه فلو كان بغير وجهه
المشترط قال بعضهم في اجاب الكثر غير ان الخصاف فخص قول من لم في الذكر لانه لم يحفظ

Copyrighted material

مضمونه لو ان غيا لا يجبر عليها لانه وعد ان يبرع يقول الحفيظ الظاهر ان هذا في وكيل المدعي
لا وكيل المدعي عليه كما سياتي وجهه قريباً **باب** لا يجبر وكيل المتعاض عن فعل ما وكل فيه لو كان
مترعاً لا في مسائل فيألو وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجبر عليه اكل اليه والمعتوب والا
سواء وفيما لو وكل بيع الرتين سواء اشترط فيه وبعده وفيما لو وكله بحضومة بطلب المدعي
وغاب الموكل وعن فروع هذا الاصل **باب** لا يجبر على وكيل باعق وتبذير كسائه وبتبذير من
وبيع منه وطلاني فله وقضاء دين فلان اذا غاب موكله ولا يجبر على بيعه من موكله
ولو كان له حاقمة الا لو ضمن قال حترقني او دبره وكاتبه او مبيعين زبدا وبعه منه او
طلاني امرأته او دفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على شيء من ذلك الا
في دفع الثوب الى فلان قال لا احتمال ان الثوب لم ينجب ودفع اليه **باب** العدل لو
ماوراء سبعين رايه غائباً يجبر على بيعه لو كان مضموناً بطلب المدعي لو غاب موكله يجبر على الحضومة **باب**
يجبر العدل على بيع الرتين فلو ادى باعده الضمي عند التلانة **باب** لو لم يشترط التوكيل
بالبيع في عقد الرتين وشروطه قبل لا يجبر وقيل يجبر وهذا صحيح وعن ساجوب في الفصلين
واحد وكذا الوكيل اذا غاب موكله بل يجبر فعلى هذا باع مالا بوكالة في بدنية لا يجبر
الوكيل على الخروج الى ذلك البلد قبض الثمن بل يجبر على ان يوكل المالك بالثمن ويخرجون
الى ذلك البلد او يكفوا البقي الى قاضي ذلك البلد يقول الحفيظ الظاهر ان هذا في
الوكيل بلا جرة ولو باجزة فعلى قيس مسيات بعد سطرين يعني ان يجبر على الخروج
وانه على **باب** وكيل مع باع وامتنع عن استيفاء الثمن والفاضل لا يجبر على ذلك
بل يقال له اكل الموكل باستيفاء الثمن فلو كان وكيله باجركنا وعساو وهو اكله جبر
على الاستيفاء ونظيره المضارب المالك لو اخذ من الفاضل والمستهير كفيلاً بزره
يجبر على الرد كما لا يصل واذا رد وجب على الاصيل باجركنا وكفيله جرحه على الاصيل بمثل ما
ادعى وبمثل اجركه ولو اخذ وكيله ذلك لا كفلاً فانه يدفع حث وجهه ولا يجبر على حمله اليه
لانه مترع فلا يجبر على تسليم المترع بخلاف الكفيل اذا التزم ذلك والوكيل لم تضمن الرد
وانما وعدة فهو مترع ولا يجبر على القبر فان الوكيل لا يجبر على البيع وكذا الماوراء بالدين
من مال نفسه لا يجبر وكذا الوكيل بالاتفاق لا يجبر وكل رجلاً يقبض على حماره على
الناس وعندهم ومهم في اديهم وجب من يرى حبه ويكفله عنه لو رأى ذلك
وكنت ان اخره ان ينجحهم ويخاضهم ان قمارهم ان لهم على موكله مالا فلا يجبر ويكفله
لا تجزم الظلم ولم يظلم اذ ليس في هذه الشهادة امر باء المال ولا ضمان الوكيل عن

موكله فاذا لم يؤمر ولم يقين لم يجب عليه الا اداء من مال موكله فلم ينظر بما تسمع عن الاداء
 كذا **خ** هذه المسئلة تدل على ان الامور بالدين من مال موكله كبحر على قضاء دينه
 اكثر من جهات وجعل عليها وامر التجار بدفع لكل الى وكيله مبلغ وقبض كراية منه في بيع
 اليه فقبل وكيله لكل وادى بعض كراية لابقعه قالوا للوكيل دين على الوكيل وهو مقر
 بالدين والامر بحجر على دفع الباقي ولو لم يكن على الوكيل دين لايحجر كذا **خ** والفرع الاخر
 من هذه المسئلة دل على ان الوكيل بالدين من مال موكله لا يحجر على اداء الدين لو لم
 يكن للموكل دين على وكيله **ع** الوكيل وموته وموت موكله **ط** وكذا تجزئة ثم غزله
 في غيبة انقسم فلو كان وكيل الطالب صحيح غزله ولو كان وكيل المظلوب فلو وكل بالتمسك
 الطالب فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم بفتح غزله على كل حال وان كان
 حاضرا او علم به ولم يرده لم يجز غزله في غيبة الطالب وصح تجزئته رضي به الطالب ولا ولو
 وكل بالتمسك القاضي في غيبة الطالب فغزله بغيره القاضي صح ولو غاب الطالب فغزله بغيره كذا
 بجملة الطالب صح ايضا وغزل العدل في باب الرهن لم يجز ولو تجزئة المهرتين ما لم يرض
 المهرتين ولو وكل بطلاق امرأة حين راد السر بالتمسك للمرأة غزله بلا حضورها ولا رضا فاقبل
 عليك وبه الوجه وقيل لا عليك **ز** الوكيل يغزل بغير موكله وبغير نفسه بشرط علم
 الاخر فلهما باخبار عدل واثنين ولو غير عدلين وبموت احدهما ويجوز ان احدهما مطبقا
 وبالعلم بقوله باراجب مره اذا لم يتعلق به حق الغير ويصرف موكله بنفسه بحيث يجوز الوكيل
 عن الاشكال به وتعود وكالة اذا عاد الى موكله قدم ملكه وبقى اثره ونفزل ايضا باقرار
 التبركين وان لم يعلم التبركين وبغير موكله لم يكتب له تجزئة ولو ما ذونا اذا وكل في عقود
 ونصوصات لا قضاء دين واقضائه ولا ينفل بغير المولى وكيل عبده المأذون قال
 وكل كذا على ان متى غزلك فانت وكيل وبسبب هذا وكذا دوريا يقول في غزله
 غزلك ثم غزلك ولو قال كما غزلك فانت وكيل يقول في غزله جعت عن الوكالة
 المطلقة وغزلك عن التجزئة **ح** يقول جعت عن الوكالة المطلقة وغزلك عن
 التجزئة **ح** العدل الحكمي لا يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله واخرج ما حره ببيع
 عن ملكه ورثه بغير الوكيل علم او لا وكذا الوض موكله مضطرا وارثه باراجب
 او كان مكاتباً فخرج او ما ذونا فخرج او غزله وكذا خلع فلها بنفسه وابانها وكيل
 ووصي لورثه وكالة وصاية لا يخرج الا بغير موكله وموصيه والشرط علم لا حصة ذكر في غايه
 الكتب ان الوكالة بطالب موت الموكل ولو ادعى مال اجابة فمضت بموت الموجه على وكيله

بالاجارة قبل جاز وهو الصحيح لا يعزل بموت لكن الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا انفسخ
بموت المهر كانشاخ بنجاحها وقته لا يطالب الوكيل فكذلك انفسخ بموت الموكل
ينحل وكالة وكيله في التوكيل بالبيع وفكذلك في البرازية **فهم** الوكيل بيع وفكذلك
فما هو موكل لا ينحل وفي محاضر **ش** على قيس مسئلة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف
فهم وكيل بيع او شراء مات او غاب وارثه قبل ينقل الحقوق الى موكله وقيل لا وقيل لو باع
الوكيل مات حتى قبض الثمن لورثته او وصيته وقيل لموكله **ش** شري وكيله مات فله كل ردة
بعيب **ز** حتى الرذلة لورثته او وصيته ولو لم يكن فله موكله على وارثته وفي رواية اخرى ان
ينجب وصية غيره **فهم** وكيل بيع مات ينقل حق قبض الثمن الى وصيته ولو لا وصية له
يرفع الامر الى القاضي حتى يبيع له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل **فهم** وكيل الوكيل ينزل
بغز الاول لا بموته **فهم** لا ينزل بغز الاول ولا بموته مات الوصي فولايته المطالبة
فيما باع من مال الصغير لورثته الوصي او وصيته فلو لم يكن نصيبه القاضي وصيا **فهم** مات
مضارب والمال عز وض فولايته البيع لوصيه الرب المال وهو الاصح اذ ان مضارب والمالك
رب المال فكانت بينهما شريكان **احكام الصبي** وفي الاشياء الولد يسمى جنتا مادام
في بطن امه فاذا انفصل ذكر اسمي صبي الى البلوغ وغلاما الى تسعة عشر وشابا الى اربع
وثلاثين وكذا الى اربعة وخمسين وشيئا الى اخر عمره انتهى يقول الخضر وسيا في تفصيل
هذا في فصل سميات الاشياء **ش** الصبي في اول احواله كالمجنون فاذا عقل
فقد اصاب خبرا من اهلية اذا لم يسقط به ما يحتمل السقوط عن البالغ فلا يسقط
عنه فرضية الايمان حتى اذا اداه كان فرضا ووضع عنه الجواب الا اذا لم يحصل له سقطا
عنه العهدة وبيع منه وله العهدة فيه **ش** **ش** الولد يبيع خيرا لا يبيع دينه فلو ادها
مسلم فالولد ايضا مسلم وكذا في والاخر جوسي فهو كذا في لانه انظر له وهذا الولد يختلف
الدرجات كان في دار الاسلام او دار الحرب والصغير في دار الاسلام واسم الوالد في دار
الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما لو كان الولد في دار الحرب والوالد في دار
الاسلام ناسم لا يتغير ولده ولا يكون مسلما اذ لا يمكن حصول الولد من اهل دار الحرب
بخلاف عكس ذكره الرنقي والجوسي والوغي وسائر اهل الشرك ثم من الكفاية اذ له دين
سماوي ونحوه ولهذا يوزن في حجة ويجوز تكاح نساءهم للمسلمين فكان الجوسي
شرا حتى اذا ولد منها ولد يكون كبايها **ش** **ش** حقوق الله تعالى كالايمان وفروقه
يصح من الصبي يقول النبي عليه السلام مروا صبيكم بالصلاة اذا لم يجز استسجعا

واضره بم اذا بلغوا عشرة وانما الضرب للسادس والعقوبة والصبي اهل للسادس
واهل للشواب والحب عليه ادرشي منها ويصح ردة فيلزمه احكام الاخرة بمالا عطا
وكذا احكام الدنيا لانها تثبت بالحقوق فثبتا على انها لم تدم بغير الابوين ايضا **ش** اما احكام
الاخرة فيا لا اتفاق اذ لو عني عنه الكفر وجعل مؤمنا لصار جهلا بانه تعالى على العفو عن
الكفر ودخول الجنة مع الشرك فالمراد به شرع ولا حكم به عقل واما احكام الدنيا فتخرج م
حتى بين منه امراته المسنة ويحكم عن الارث من المسلم لانه في حق الردة بمنزلة البالغ لان
الكفر مظهر لا يحتمل المشروعية بحال ولا يقيد بعذر ولا عالم بقيل لان وجوب القتل
ليس بمجراد الارادة بل بالمحاربة وهو ليس من اهلها كالمراة والعالم بقيل عند البلوغ
لان اختلاف العلماء في صحة اسلامه حال الصبا صار شبهة في اسقاط القتل **ش** ارتداد
الصبي العاقل ارتدادا عند حرم ويجوز على الاسلام لافي نفع له ولا يقبل لانه يحقوبة و
العقوبات موضوعة عن الصبيان حرم عليهم ولو كان الصبي غير عاقل فلا يصح ارتداده
لان اقراره لا يدل على تغير العقيدة وكذا المجنون وسكران لا يقبل اصلا ولا يصح اسلام
ولا يرت ابو له لو كان فزنا وقال من يعير اسلامه لا ارتداده وقال زفر والشافعي كلاهما غير
معتبرين عن وعن من اسلام الصبي لا ردة وهذا خلاف الظاهر **ش** واما حقوق
العباد فانه يقع خفض كقبول البتة ونحوه يقع منه وان لم ياذن له وليه وما فيه من خفض
كطلاق وبهية ورض ونحوها لا يقع منه وان اذن وليه **ش** وما ورد بين
نفع وقهر كبيع وشرا ونحوها يقع بشرطولية **ش** **ش** الصبي لا يكلف بشي من العبادات
ولا تبرك المنهيات فلا حد عليه لو فعل سبها ولا قصاص عليه وكذا خطاؤه وقبض عبادا
وان لم يجب عليه واختلفوا في ثوابها والمقدارة له والمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسنة و
تخطا عبادته بفعل ما يفيد كالحكم في الصلوة واكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف
لكن لا دم عليه في فعل مخطو او اعمه ولا تصح امانته واختلفوا في صحة امانته في التبرؤ وك
المعنة عهدها ويجب سجدة الندوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله ويحصل
فصيل الجماعة بصلوة مع واحد الا في الجملة فلا تصح ثلثة فهو منهم وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء الا العتمة ويصح اذانه مع الكراهية كما في الجمع لكن في السراج الوهاج
ان الكراهية في اذن الصبي العاقل في نظام الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا
يصح تقريره في وظيفة الاذان واما قيامه في صلوة الفريضة فلامرهم لا يراه حكم
بصحتها وان كانت اركانها وشروطها لا توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية

فهل يسلط بفعله قالوا لا قبل روايته ونقض الاجازة له وينع من مس المصحف ويجب
رد سلامه ويقام عليه التفرقة **باب** لا يجب الايمان على الصبي لكن لو اسلم صحه روايته
عليه صلوة وصوم وحج وجهاد وفاقا ولا يجب الزكوة في ماله عندنا ويجب عليه في مال النفقة
زوجته وابويه وفاقا ولو له ارض عشر او خراج عليه العشر والخراج وفاقا لوجهها في الارض
بخلاف الزكوة اذ هي في الذمة واقصد في الفطر فقال حسب يجب في ماله وقال لم لا يجب
في ماله ولا على ابيه لو للصبي مال والا يجب على ابيه وفاقا **باب** في ظاهر الرواية عن جرحه ان لا يجب
التخيير عن ولده للصغير بخلاف صدقة الفطر اذ السبب هناك رأس بونه وعلى عليه
وبها يوجد ان في الصغير وهذه رتبة محضة والاصل في الغرب ان لا يجب على الصغير سبب
الصغير ولذا لا يجب عن عبده وان وجب الفطر ولو للصغير مال يصح عنه ابوه او وصيه ماله
عند حس وقيل لا يجوز التخيير من مال الصغير وفاقا لان هذه القربة تنادي بالارادة
والصدقة بعدة تطوع ولا يجوز ذلك في مال الصغير ولا يمكنه ان ياكل كله والاصح ان يصح
من ماله وياكل منه ما امكن ويشترى ما ياتي ما يتصدق به يقول الحنفية خيره في قواي قاصحان
والخلافة والكافي عدم التخيير من مال الصغير كما سياتي قريبا ولعله هو الذي حكاه
صاحب الهداية بقوله وقيل لا يجوز الخ كما قلنا لكون الظاهر ما اختاره اذ لا يخفى واجبه
وفي محضة والصبي لم يجب عليه شئ من الفرائض فكيف يجب عليه الواجب والله اعلم
باب في التخيير عن ولده للصغير عن جرح روايتان في ظاهر الرواية يستحب الاب
بخلاف صدقة الفطر وروى عنه ان يجب التخيير عن ولده وولده الذي لا اب له
والفقوى على ظاهر الرواية فلو للصغير مال قبل يجب على ابيه او وصيه ان يصير له منه قياشا على
صدقة الفطر ولا تصدق عليه بل ياكل الصغير فلو فضل شئ لا يخرجه من شترى به ما يتصدق به
وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس لها ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول
س وعليه الفقوى ولو فعل الوصي قبل لا يضمن وقيل ان كان الصبي ياكل لا يضمن ولا يضمن
يقول الحنفية قوله قبل يجب الخ هو القول الذي اختاره صاحب الهداية **باب** في التخيير
لوالصغير ما يصح عنه ابوه او وصيه عند حس وفي الاصل قال شمس الالية اشترى عبيدا
شأننا ان على الاب والوصي ان يصح من مال الصغير قياشا على صدقة الفطر عند حس
والاصح ان ليس لهما ذلك وفي الفتاوى الوصي اذا صح عن الصغير مال الصغير ولم يصدق
جاز فان تصدق ضمن **باب** الاصح ان لا يجب ان يصح للصغير من ماله وليس لاب ان
يفعل من مال الصغير صبيان زوجهما وليهما فاسم احد هما وهو يعقل الاسلام صح فلو

علم

يعقل الا فرغ من علمه اسم سبغ النكاح والاب يفرق بينهما القاضي وهذا الوجه مشترك
فلو كانت به فاسم زوجهما يبقى نكاحهما ثم التفرق اهل هو غرقه بطلاق كافي الزوج الكبير قبل
عند حس م لا يكون فزده بطلاق بخلاف الزوج الكبير **باب** اراض صبي ما دون واستقر
جاز وهو كالبالغ في هذا ولم يصح لو جرحه يقول الحنفية نقلا عن النقيح ان اراضه
غير جاز ولو اذن وليه والظاهر انه هو الصواب اذ قد ذكر في عامة كتب الاصول
ان ما فيه ضرر محض لا يجوز منه ولو اذن وليه وعدوا الا اراض منه والله اعلم قال ولو
ارضه احد في بغي فماله ان يسره ولو لم لا يضمن عند حس مطلقا وعند حس لو انفق او
انفق ضمن للزوج نفقة وفاقا وكذا صبي جرح المرف ودعيه عنده لا يضمن عند حس مطلقا
وعند حس لو انفق وانفق ضمن للزوج نفقة وفاقا ولو انفق ماله غيره فلا يسبق
ايام او اراض بالاجماع واجمعوا انه لو قبل الودعة باذن وليه وانفق ضمن وعلى
هذا الخلاف لو باع صبي جرحا لا فانفق ضمن عند حس م **باب** رد الفضا او
قيمة على الصبي قرى الفضا صبي اعا صبيات شالغيره لو كان الدافع ما دون ما صح
دفعه فخصم التلف لا يسلب له ولو جرح ضمن فهو دفعه والاخذ باخذه لانه غاصب
الغاصب ولو ابا ملك الودعة او خطبا ضمن وهو من ممتلكات ابراع الصبي يقول الحنفية
وسياتي جواب هذا الاستشكال بعد حجة نقلا عن الاشباه **باب** صبي دفعت جسيته
اخرى قالت بكارتها قال م على الدافعة مهر المثل قال بلغا من عمر صبي في صبيته فمهرها
فان عدت احداهما ضمن الاخرى مهر مثلها **باب** اراض صبي او امرأة ففلا فمهره مهر لوطيها
عن دفعه لا بقدره وبعض سياتي جنابات الصبي حرت في انواع الجنابات والقبلى لوطيها
او حرة او موبس ماله لا صح اذن فيه ابوه ولا الصبي لا يصح عقودها واقرارها
وطاقتها ومما ما اتفاه وصح فبعض الهبة الصبي وجسيته لو تزوجا بلا اذن ثم اجاز
الولي جاز واخبار بالبلوغ لو اجاز غير الاب والجد **باب** صبي تزوج او باع ثم لم يجر
باجازته ولا ينفذ بالبلوغ فربما في اقراره فالتصديق وتلمه في فضل سابل الخلع
صبي عاقل كالبالغ في الذبح **باب** تحلل ذبيحة بشرط ان يجعل التسمية ويضبطها بان يعلم
ان الحلال يحلل الابهام ويحل التسميم ميا اذ سمى اذا في النكاح في الصبي ليس من الولايا
فلا يلى النكاح ولا الفضا ولا الاشهاد مطلقا لكن لو خطب اذن السلطان وصلى
تبعه جاز ويصح سلطنته ظاهر او في البرازية مات السلطان وانقضت الرقبة على سلطنته
ان يغيره لا ينبغي ان يرضى من مورثه الى وان وبعد هذا القول الى نفسه تبع لابن السلطان لشرفه

والسلطان في الرمز هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم الاذن بالعضاية والبيعة
من لولاية لا انتهى **الحكم** كما قال الشيخ كل مقتضى هذا الكلام انه يحل على
تقليد جديد بلوغه وهذا لا يكون الا ان يعزل ذلك الوالي نفسه من السلطنة و
ذلك لان السلطان لا يعزل الا بعزل نفسه وهذا غير واقع **اشباه** السلطان او
الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ بغيره الى تقليد جديد وصح القضي وصح وموتيا
ويقيم القاضي مكانه بالحق الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان وتنعن الصبي المظنة
او الموتى عنها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة بلا وجوب العدة عليها في
المعقد وتصح امان الصبي ولا بد اوى الا باذن وليه ولا يكسر نقب اذن البنت الطفل
استحسانا واذا اهدى الى صبي شئ وعلم انه لا يفسد له اليد الاكل منه بلا حاجة كما في
الملقط وتصح توكيله اي نصبة وكذا لو يعقل العقد ويقصده ولو كان مجرا ولا تخرج
اليه الحقوق في تجميع بل الى موكله وكذا في دفع الزكوة والاعتبار بشئ موكل
يعمل يقول الصبي المميز في المعاملات كهدية وكفارة وفي الملقط والامتنع الحصة
في الصبي الا ان يكون ما ذواته انتهى ويحصل بوطية تحليل المطلقة ثلاثا لو كان فراهقا
تحرر منه ويشتهى النساء ويملك المال بالاستيلاء على البناج والقاطع كالقاط
البائع وليس كالبائع في النظر الى الاجنبية والحلوة بها فحوز له الدخول على النساء الى
خمس عشرة سنة كما في الملقط يقول الجبر ليس هذا بمطلق بل منقضي ان يقيد بصبي بلغ
خمس عشرة سنة ولم يصير بالغاً او هو مخصوص بالخصم لما قال الامام فايضان في فئاواه
ولا بأس بدخول الخصم على النساء ما لم يبلغ الحلم وقد روي ذلك في خمس عشرة سنة انتهى
قال والصبي المجور مؤاخذا ففعله فقتل فالدية على عاقلة وتضمن ما لم يفسد للمال الا
في مسائل لو ائتمف ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعيره وما بيع منه بلا
اذن وليه ويستثنى من ايداعه ما لو اودع صبي مجور مثله وكوديعه بغيره ففعله كالت
تضمن الدافع والاخذ قال وفي جامع الفصولين ان هذه المسئلة من المسئلة
اي ابرع الصبي قال صاحب الاشباه قلت لا اشكال لانه انما اتم الصبي الصبي للتسليط
من بالكلية ومنه لم يوجب كالاخي وتثبت حرة المصاهرة بوطية لو كان في سنة من النساء
والا فلا وتثبت ايضا بوطية العينة المشبهة وهي بنت تسع سنين على الثار والاب
الصبي في القامة والعاقلة وان وجد فقتل في ذار فالدية على عاقلة والاجرة عليه
ولا يدخل في الغرامات السلطانية كما في الولو الجدية ولا يؤخذ واصبيان اهل الذمة بالخير

عن صبيان المسلمين ولا تقتل ولا الحرجي اذ لم يقاتل ولا تنقذ عمن القبي ولو
ما ذواته فباع فوجد المشتري به عبدا لا يملكه حتى يبلغ كما في العدة ويقتضاه لو ادعى على
صبي مجور ولا يثبت له لا يخبره الى باب القاضي اذ لو حلف فشكل لا يقضي عليه انتهى وكفا
باطلة ولو عن ابية ومحت له وعنه مطلقا ويجوز التفرقة بينية لا تستثنى بغير حصرم لها
ولو ملك صبي كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يجل لاجدان يشرب منه ولا يجوز للوالي الباس
حررا وذهبوا لان يبقية حررا ولا ان يجل لبول وغايط مستقبلا او مستدر
ولان يخطب يده او رجله بالحق يقول الحق وقد ذكر جميع مسائل خاتبة الصبي والجنابة
عليه في فصل الضمانات نقلت عن الاشباه وغيره فليست هناك لدى الحاجة وكل صبي
بيع وشراء جاز لو عقل والعدة على امره لا عليه لو مجور التضرره ولو ما ذواته ففعله وكل
بشرائش مؤجل بطلب ثمنه امره لا هو ولو شري بشئ حال لزمه العدة استحسانا وكذا
لو وكله كحصة جاز لو يعقل ما يقول وما يقال والسئلة على وجهين فلو وكله صبي
جاز وصبي غيره فلو ما ذواته في التجارة جاز ولا يسأحر وليه ولو مجور استأمر
ولت فلو اذنه جاز ان يوكله عن من المشتري لو لم يعلم حال البائع ثم علم انه صبي
او مجور فله خيار الفسخ اذ المبيع دخل في العقد على ان حقوقه تتعلق بالعاقد فاذا ظهر
خلافه بغيره كما عثر على عيب ولو ادخل المدبون انه في كفالة وقد رايته ولم يملكه
بل توقف على الجازية اذ بلغ اذ لا يخبر له حال وقوعه فلو بلغ واقف كفالة قبل بلوغه
بطل اقراره اذ اقر بكفالة باطلة ولو جردا بعد بلوغه صح اما لو كان المدبون هو
الصبي بان شري ابوه او وصيه شيئا له لزمه كفالة الصبي حتى ضمن للداين او ضمن
الاب او الوصي جاز ضمانه بالاب والوصي لانه التزم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو
اخصارهما فليس الحكم وبطل ضمانه بالمال لانه التزم شيئا كان يلزمه قبل الضمان كقتل
رجل صبي لو الصبي تاجر صح الكفالة ولو خاطب عنه اجنبي وقبل عنه توفقت على اجارة
وليته وان لم يخاطب اجنبي وانما خاطب الصبي لا يصح عتق م وصح عتق من كقتل
عن صبي نفسه او بما عليه باذن وليه او به ونهجه كان الصبي مجورا او لا فقتل من قتل
على الاصيل ولو اذنه الكفيل باحضار الصبي فلو قتل باذن وليه بغير الصبي على ان يخبر معه
لان اذن الوالي الصغير بالكفالة جاز اذ لا ذن بها ام تقصا ما عليه من الدين ولا بال
والوصي بملكه الا امر تقصا الدين عن الصغير فيلحق الا امر بالكفالة ولو قتل بالامر
وليته ولو اذنه الصبي لا يخبر ايضا ولو بامره لو الصبي ما دون مجر وكذا لو قتل عن صبي بال

بامر فادى جرح عليه لان اذن صبي ما دون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر
شرا وان لم يجز كفالة عن الغير لانه شرع ولو غير ناجر وطلب ابو من اجل ان يضمنه
فضمنه جاز فاخذ الكفيل وكذا وصية اوجه لوابوه ميتا وكذا القاضي لولا وصي
ولا جرح فلو تعقب الصبي واخذ الكفيل اياه وقال انت امرتني ان اضمنه فاحضني فلاب
بواخذ به حتى يجف ابيه اذ الصبي في يده ويبره ولذا قالوا ان الصبي المأذون لو اخطى
كفيل بنفسه ثم تعقب الصبي فلاب بطالب باحضاره بخلاف اجنبي قال الكل بنفس
زيد فكل غفاب زيدا فالامر بالكفالة لا يطالب باحضار زيدا اذ لم يكن بيده وتبره
فانما ينبغي ان يتجن الصبي اذا بلغ تسع سنين فان خشفه وهو اصغر من
ذلك حسن وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به وبوجيفه لم يقدر وقت
الختان قال الامام الطوسي وقت الختان من حين تحمل الصبي ذلك الى ان يبلغ يقول الحنفية
وقد ذكر كثير من احكام الصبيان في فضل ما يملكه الاب والوصي وكذا في فضل الصبيان
في مسائل خباية الصبي والبنات عليه فليست في ذنوبك الفصلين وقت الحاجة
باب في بلوغ صبي باحلام واحبال وانزال وبلوغ صبي باحلام
وحبس وجبل وان لم يوجد فيها شئ مما ذكر حتى يتم له ثمان عشرة سنة
ولطاسع عشرة سنة عند جرحه وقالوا اذا تم لها خمس عشرة سنة ففعلها وهو روي
عن جرحه وبه يفتي للعادة الغالبة اذا العلامات تظهر في هذه المدة غالبا ففعلها
المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة به وادنى مدة البلوغ لاشي عشرة
سنة ولطاسع سنين **فان** اذا قد يحصل لها في هذه السن علامة البلوغ روي
او هي واشكل الامر فقال لم يثبت بصدق وكحكم المبالغ لانه معنى لا يعرف الا من جربها
ظاهر افلا فخر ولم يثبت بها الظاهر صدق كما تصدق المرأة في الحيض **فان** روي
اي فخر بالبلوغ بان يبلغ اثني عشرة سنة وبلغت تسع سنين واقر ببلوغ كانا كالبالغ
حكا اذا البلوغ لا كان حاصل في هذا السن ولو نادرا وكان مما يعرف منها
حيض من المرأة يقبل اقرارها به ضرورة **فان** له امرأة وعلامتها اربع عشرة سنة
فقال لها اذا حملت فانت طالق وقال له اذا حملت فانت حرة فقالت حقت
وقال احملي تصدق المرأة للعلام **فان** عن جرح وهو قول نس اشكل امره في الكلام
فقال قد احملي صدق فيما له وعليه كما تصدق الجارية في الحيض فعلى هذا لو قال له
اذا احملي فانت حرة فقال احملي عتق كذا **فان** في تسليم عن علامه جارية

له امرأة وعلامتها اربع عشرة سنة
او احملي فانت طالق وقال له احملي
فانت حرة فقالت حقت فاعلم
بصدقها كراهة لا العلم

سنة

سنة اقل من خمسة عشر سنة وقد اختلفت عانته وهي في خلق تام فعلا
احتمل قال الا احدتهما فيه يقول الحنفية في هذه الرواية نظر اذ قد ذكرت بمسئلة
في فتاوى فاستبان في موضعين من باب تعليق الطلاق فقد علم ان تصدق المرأة
لا الغلام معللا بان الاحلام امر يقف عليه غيره في الجملة اذ يمكن بنظر الغير كيف يخرج
المخفي منه ولهذا جازت الشهادة على الاحلام بخلاف الحيض اذ خروج الدم من الفرج
لا يعلم ان حبس فلا يقف عليه غيره فايقبل قولها لا قوله انتهى اللهم الا يكون عن م
روايتين او كلمة لا في عبارة لا احدتهما وقت زائدة سهوا من في النسخ ويؤيده
ما روي **فان** تصدق في الاحلام كما تصدق في الحيض والله اعلم **فان** وبه من مائة
من رويها وقالت انما مدركة ثم قالت كذبت ولم يكن مدركة قالوا لو كانت تشبه
المدركة في ذلك الوقت قد لا وعلا منه لم تصدق انها لم تكن مدركة والا فثبت
الصبي اذا بلغ اثني عشر سنة او احملي يقبل قوله ويحكم ببلوغه وقبل تلك المدة لا يقبل
قوله ولا يحكم ببلوغه لان ادنى مدة ينصت رويها ببلوغه هو هذه المدة وكذا في فتاوى
فانما في باب تعليق الطلاق وفيه في احوال كتاب الاقرار صبي اقر ببلوغه وقام حجة
لومرهما صح اقراره وجازت سنة ولو قال بعد ذلك لم يكن مراهما لا يسمع ولو لم يكن
مراهما بان كان مثل لا يحكم عادة لا يقع اقراره ولا قسمه ففعل اثني عشرة سنة لا يقع
اقراره ببلوغه وبعد اثني عشرة سنة ايضا لا يقع اقراره لا حالة ولا حال لا يقع اقراره
اذا لم يكن بحال لا يحكم عادة **فان** صبي اقر ان يبلغ فقامه الوصي يسمع فلو مراهما
جازت سنة ولا يقبل قوله بعد ذلك كان غير بالغ ولو لم يكن مراهما ويعلم ان مثل
لا يحكم بجزء سنة ولم يصدق انه بالغ **فان** وهذه المسئلة تبين ان بعد اثني عشرة
سنة بشرط امر احوال الاقرار ببلوغه وهو ان لا يكون بحال لا يحكم ببلوغه بل يكون بحال
يحكم ببلوغه **فان** في هذه المسئلة ان لم يكن مراهما بان لا يحكم ببلوغه اقراره ببلوغه وقبل
اثني عشرة سنة لا يقع اقراره به البته وبعد اثني عشرة سنة لو لم يكن مراهما
قال صاحب جامع المصنوع قلت تبين بمسئلة **فان** ان المرأه تصدق انه بالغ
ولم يشترط الصحة اقراره احتلاما مثل وانما شرط ذلك اذا لم يكن مراهما ففعل
فما جاب **فان** تبين ان بعد اثني عشرة سنة بشرط امر احوال لا يسمع فانه يسمع
سنة مراهما وفي عرفه لا يشترط الصحة اقراره ذلك ولو ذكر لفظه قبل كان
بعلا استقام لانه قبل اثني عشرة سنة ليس بمراهما وقيل بان لا بد لبلوغه اقراره

احتمال مثل والام بفتح اواره كما صرح وقد ثبت في الأصول بل يفتقر بعد فكأنه
وقع له هو الكاتب يقول الحق قوله قلت تبين بسبب **فصل** ان المراهق
يصدق الخ حوض وهم ناشئ من قلة التدبر والعلم لان عبارة ويعلم ان مثله
لا يحتمل الواقعة في تلك المسئلة ليست بغيره وشرط لقوله ولو لم يكن المراهق كما عر
المعروض من غير انطباع بل هو تفسير حقيقة يدل على هذا قطعاً ما نقل عن **فصل**
من قوله ولو لم يكن المراهق بان كان مثله لا يحتمل عادة وانما جعلناه تفسيراً لا شرطاً اذ لا
يحتاج لذلك لانه قد ذكره في المداينة والانه وفي الثانية صرح ان الصبي لا يصدق في اواره
بل يصدق قبل ثلثي عشرة سنة وهو حد المراهقة فيجوز ان يصدق قبل ذلك
بشرط احتمال احتلام مثله كيف وقد اختلف في ذلك احتمال قطعه عما تقدم من عبارة
بعد الواقعة في عامة النسخ موافقاً لما في **فصل** هو الصواب وان الغلط هو اياه
بكلمة قبل كما يخفى على ذوي الباب والعمر ان مجموع ما ذكره المعروض من كلامه النقض
خط بخط العشواء وكرم على الماء ونقش على الهواء فان قيل لو صح ما ذكره لم يترجم
ان يكون قوله المراهق يصدق في اواره بل يصدق مقتداً بالوكان بالاجل كما لم يترجم ولم
يقيد به بل ذكره مطلقاً وحكم المطلق ان يجري على الاطلاق فمن ابن التقي قدسنا
من ذكره مطلقاً فانما لم يقيد به بناء على ظهوره واعتماداً على انه قد مر في محل اخر والطلاق
يجل على المقيد بشرائط المقتضى في كتب الأصول ويؤيد ما ذكرنا ما تقدم عن
فاجين من ذكر المسئلة مطلقاً في محل وغيره في محل اخر فليست وليست بغيره في قوم
اصطلاحاً على شئ وفيهم مراهق فاقول الصواب انما بلغ ثم قال بعض الورع بعد ذلك
انه لم يكن بالغاً ولم يفتح القطع قال صدق الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة
اذا قل من ذلك نادى ثم حكى عن القاضي محمد الترمذي ان مراهقاً اقر في مجلس سماع
فقال بماذا بلغت قال بالاحتلام قال فماذا اريت بعد ما انتهت قال الماء قال اني
ما فان الماء يختلف قال المني قال المني قال الماء الرجال الذي يكون منه الولد فقال
ماذا احملت على ابن اوبنت او امان قال على ابن فقال القاضي لا بد من
الاستقضاء فقد بلغن الاقرار ببلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاجتناب
وانما قبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بغير **احكام المعاملات** وفي **فصل** البيع
بغاط يعقد في خبيس ونقيس وكفى قبض احد الجانبين مع بيان النقص للعرف
فانه باخذها بغيرهم ولا يعطى لهم وهم وفعل البائع يتضمن التملك فيه لا واخذ

انما يحتمل الاحتلام لانه قد ذكره في المداينة والانه وفي الثانية صرح ان الصبي لا يصدق في اواره بل يصدق قبل ثلثي عشرة سنة وهو حد المراهقة فيجوز ان يصدق قبل ذلك بشرط احتمال احتلام مثله كيف وقد اختلف في ذلك احتمال قطعه عما تقدم من عبارة بعد الواقعة في عامة النسخ موافقاً لما في فصل هو الصواب وان الغلط هو اياه بكلمة قبل كما يخفى على ذوي الباب والعمر ان مجموع ما ذكره المعروض من كلامه النقض خط بخط العشواء وكرم على الماء ونقش على الهواء فان قيل لو صح ما ذكره لم يترجم ان يكون قوله المراهق يصدق في اواره بل يصدق مقتداً بالوكان بالاجل كما لم يترجم ولم يقيد به بل ذكره مطلقاً وحكم المطلق ان يجري على الاطلاق فمن ابن التقي قدسنا من ذكره مطلقاً فانما لم يقيد به بناء على ظهوره واعتماداً على انه قد مر في محل اخر والطلاق يجل على المقيد بشرائط المقتضى في كتب الأصول ويؤيد ما ذكرنا ما تقدم عن فاجين من ذكر المسئلة مطلقاً في محل وغيره في محل اخر فليست وليست بغيره في قوم اصطلاحاً على شئ وفيهم مراهق فاقول الصواب انما بلغ ثم قال بعض الورع بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يفتح القطع قال صدق الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة اذا قل من ذلك نادى ثم حكى عن القاضي محمد الترمذي ان مراهقاً اقر في مجلس سماع فقال بماذا بلغت قال بالاحتلام قال فماذا اريت بعد ما انتهت قال الماء قال اني ما فان الماء يختلف قال المني قال المني قال الماء الرجال الذي يكون منه الولد فقال ماذا احملت على ابن اوبنت او امان قال على ابن فقال القاضي لا بد من الاستقضاء فقد بلغن الاقرار ببلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاجتناب وانما قبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بغير احكام المعاملات وفي فصل البيع بغاط يعقد في خبيس ونقيس وكفى قبض احد الجانبين مع بيان النقص للعرف فانه باخذها بغيرهم ولا يعطى لهم وهم وفعل البائع يتضمن التملك فيه لا واخذ

من

المشترى يضمن القبول قول **فصل** ينعقد في خبيس ونقيس قبض المبيع وان لم
يرفع ثمة للعرف **فصل** ينعقد باحد الجانبين مع بيان النقص يعني تسليم المبيع بلا ثمة
خبره ولم يطالبون بهج وافتي **فصل** اذا لا ينعقد باحد الجانبين لا ينعقد به بشرط الا
بقبض المبيع بيان النقص وبه افتي **فصل** وفي **فصل** ما لا ينعقد به الاخذ
فيه ثم جاء بهجاءه ووقع النقص خارجاً عن حكمه ببيع باعطاء الدرهم وعن س في جبل
قال العرف كيف يبيع البر فقال كل فقير بغيرهم فقال كل من ثمة لا ينعقد فقال قد سب
بها قال هذا بيع وعليه ثمة درهم ذلك المسئلة ان على الانتفاء باحد الجانبين وفي
فصل اختلف في البيع بغاط قبل قبض خبيس كقولهم ولم وخبر وحطوب وقيل ينعقد
في الكل وقيل لم يجرى الا قبض البديلين جميعاً وقيل يكتفي باحدهما **فصل** ما اذا قبض
المبيع لا النقص اما على فلا يجوز ان يبيع اصله في المايضة يقول الحق هذا مخالف
لما سبنا في بعد اسطر من مسئلة البقال المذكورة في **فصل** ايضا ومن فعل سفيان الثوري
القول عن **فصل** والله اعلم **فصل** ينعقد البيع بغاط في خبيس ونقيس والصحيح عند ظهور
السنة لحق المرافعات **فصل** حلف ما شريت اليوم شيئاً وقد شرته بغاط قبل قبض
من وضع المسئلة في طرف البيع فقال لا يبيع الخبز فذهب ثمن اعطى للخبث **فصل** من عاين
ذلك لم يسمع ان يشهد بغاط لا يبيع **فصل** سبم يقال اداك ان كان نوحاً ان خبره لم يترجم
سبم لا كشد بهلك على البقال اذ ملكه دل هذا على ان بيع الثعالب ينعقد بقبض الثمن
فصل لو وضع درهما عند بقال ليأخذ به شيئاً بكرة ذلك لانه فرض كرهه اليه
ويعون ما يخذ منه شيئاً حالاً فانا ومثل هذا الفرض مني عنه ويمنع ان يستودعه ثم يأخذ
منه ما يشاء جزواً لانه لا يرد عليه وليس يرضى حتى لو ملك لاشي على الاخذ انتهى
يقول الحق وفي شرح النفاة للمفاضل الثمن من وضع درهما عند بقال بشرط ان
يأخذ منه ما يشاء جزواً لانه لا يرد عليه ذلك واما اذا لم يشترط فلا يكره لانه جنيته يكون
وذلك لا فرقاً حتى لو ملك لا يضمن **فصل** وفي ان سفيان الثوري وضع فلتاً عند
بائع الزمان واخذ ثمانية ومضى وبه اخذ **فصل** قال السيد تاج الدين في ذلك عند ظهور
السروا ما يجري فيه الماكسة لا يكتفي فيه بهذا القدر حتى يكون بخارة عن تراض
يقول الحق ولعل هذا المعنى هو ما ذكرنا من قال البيع بغاط ينعقد في خبيس لا في نقيس
وانما علم قال ولو لم يعل على اخرنا فيقال اعطيتك عمداً درهم فاشا وميز درهم ولم
يبيع ثم فارقته عن قبض ولم يستأنف ببيعاً جازلاً عنه ونحوه عن **فصل**

ما جاز اخذه لغيره وقد بان الوثيقة لو بالبلغ الف الفية درهم وفي العين
عشرة كذا الى عشرة الاف حتى يصير في العشرة ثم ما زاد في كل الف درهم يتم
الى اثنين وفي اقل من الف فلو حقه من المشقة قدر ما حقه في وثيقة الف درهم فغني
خمس وراهم ولو صغفه فغشوة ولو صغفه قدر همان ونصف في الزيادة والنقصان
باعتبار ذلك قيل كانه مروي عن ج اوعن بعض اصحابنا القاضى ان ما جاز ما يجوز
لغيره وما قيل في الف خمسة درهم لانقول ولا يلحق ذلك بالفقهاء في مشقة الكتاب
في كثرة الثمن وانما اجر مشقة وثيقة وعقد عمل في مشقة كالحاكم وثقاب ساجو
باجر كثير في مشقة قليلة وانما اجرة السجل على من يجب قيل على المدعى اذ به اجابة حقيقة
له وقيل على المدعى عليه اذ هو يأخذ السجل وقيل على من استاجر الكاتب وان لم يأمر
احد واهم القاضى فعلى من يأخذ السجل وكذا اجرة الصكاك على من يأخذ الصكاك في عرفنا
وقيل بغير العرف وعلى هذا الواعظ المقر اجرة الصكاك يكون الكاخذ ملكه في ملك
حبه بعد قضاء الدين واليه اشار **ش** حيث قال المدعى عليه لو اخذ خطا او اقلو
مقرا بالمال ما جاز منه المالم وكذا الخط لو كان ملكا للمدعى ولو شكك ابيه من على ان خط في
يده وما جاز جبره ويدعى عليه المالم بحكم الخط ولو لا بنية على الخط بحقه ان خط ليس في
يده فلو خط بغيره على دفعه ثم يدعى المالم من الخط **ش** ولاناس يترقب القاضى لان الثقة
في ما لهم وهو مال بيت المال لان الجس من سباب الثقة وهذا فيما يكون كفاية
فان كان شرطه فموجرا وهو استجار على الطاعة او القضاء طاعة بل هو افضلها
القاضى لو فقير فالافضل بل الواجب الاخذ بالامانة اقامة فرض القضاء الا بالاذال
بالكسب بغيره عن اقامته ولو غشيا فالافضل الامتناع عنه على ما قيل فعلى بيت المال
وقيل لا اخذ هو الاصح حسنة للقضاء عن الهوان ونظر لمن يتولى بعده من المحتاجين
لانه اذا انقطع زمانا يتعدا عاونه ثم ان تيمنه زرقا دل على انه بقدر الكفاية **الحكام**
الاستثنائية وفي **الحكام** الاستثناء بطريق البيان وليس باخراج **الحكام** الاستثناء
بالمحصل لثباته الصحيح ومعناه ان الحكم يستثنى منه اذ لا فرق بين قوله لقولان على درهم وبين
قوله عشرة الاثنته فصح استثناء البعض من الجمل لا ينعى النكاح ببعض بعده ولا يصح
استثناء الكل من الكل اذ لا يبقى بعده شيء يصير مستكلا او صار
للفظ السب ولو قال استثنى طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الاستثناء
لان استثنى الكل من الكل فلم يصح الاستثناء **قاضي**

فمن اخذ خطا او اقلو
مقرا بالمال ما جاز منه المالم

قاضي ومن شرط صحة الاستثناء عندنا ان يكون مسوعا بحيث يوثق
انسان اذ انه المذموم بقول الحقير هذا مخالف لما سأل في من خطا
ان هذا مجزى لا قراه ولعل الصواب ما فيها والله اعلم فان يصح استثناء الام
ومن شرط الاستثناء ايضا ان يكون موصولا والاستثناء لا يقطع بنفس
وعطاس وجسماء وتخلل نزاهة بين الاستثناء وبين ما قبله فلو قال انت طالق
يا فلانة انشاء الله صح الاستثناء وتوقلا انت طالق حقه فليطيقه انشاء الله
يكون فاصلا فطلق **خلاصة** الاستثناء صح في جميع التصرفات وانما صح في كون
متصلا بالتصرف فلو تصرف بين الظل والاستثناء ووجد من التصرف بدا ولم
يجد فهو استثناء اذا وصله كذا قال من في الشئ وفي الاجناس فوسكت سكت
قدر الشئ لا يصح الاستثناء بعده الا ان يكون سكته خفي ثم قال وما
يبطل الاستثناء اربعة احوال احدها كون الشايع ان يرد المستثنى على المستثنى عنه
ثواني طالق ثلاثا الا اربعة الثالثة ان يكون مساويا نحو انت طالق ثلاثا
الا لثلاثا وفي الخطوط قال **ش** الاستثناء وقعه واحدة وتوقلا الثانية وقعه ثنائ
وتوقلا الثانية وقعه ثلاث فقد صح استثناء الكل من الكل هذا لا استثناء **الحكام**
من الكل لفظا ونقرا في النوازل من قال نسائي طالق الا فلانة وفلان ولسن
من النسوة سواء من صح وتوقلا نسائي طالق الا نسائي لا يصح وما افترقا الا باعتبار
اللفظ البري ان يستثنى بعض الظل نحو انت طالق الا نصفك وفي البقال قال **الحكام**
طالق الامانة ويسر لغين هههه تطلق وفي الفتاوى قال **ش** انت طالق فري على
لسان انشاء الله بلا قصد صح الاستثناء ولا تطلق وفي تجريد نوري كسامة بالاستثناء
صح اذا تكلم بالزوج والسموعة ومو اختار الفقيه جعفر وفي مجموع النوازل لميل النوازل
عن خلق واستثنى ولم يسم اذناه قال اذا جري سامة يجوز الاستثناء جاز استثناء وكذا
روي عن من والى مطهر والامام الخفي وكذا التواء في الصلوة اذا حرك لسانه وان سمعت
نفسه فحوا وثق يقول الحقير من احوال ما ذكره في فصل الزادة من كتاب الصلوة للمؤلف
اذ ارسمه نفسه لا شك ان جزيه املو صح حركه ولسانه ولم يسم نفسه فخلق في كتابه قال
الامام الفقيه والفقهاء في جزيه املو صح حركه ولسانه ولم يسم نفسه فخلق في كتابه قال
بما في نسخة من جزيه املو صح حركه ولسانه ولم يسم نفسه فخلق في كتابه قال
ان ادنى في طهران سمع جزيه واذا في طهران سمع جزيه واذا في طهران سمع جزيه

منه ان يكون
نقطة بالشارح

فصل في طهارة الدين عبارة عن ما حكمي بحرق في الذم
استباه قال في طهارة الدين عبارة عن ما حكمي بحرق في الذم
او استهلاكه او غيرهما وايضا في استيفاءه لا يكون الا بطريق المقاصة عند
حرقه لا شري ثوبا بعشرة دراهم حرق الثوب ملكه وحرق بالشرا في دمه عشرة
دراهم حكمه بالبيع فاذا دفع المشتري عشرة الى بايعه وجب مثله في دمه بالبيع
دينار وقد وجب له على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع
مثله بدلا عن العشرة المدفوعة اليه فالنقطة خاصة استوفى وتخرج على كونه
ايضا في المقاصة ان لو ابراه عند قضاءه شيء ووجه المدون على الدين بما دفعه
عده ويجوز تأجيل كل دين سوى القرض **واذ** فانه لا يلزم **قوله** السليمان
الدين المؤجل يكون من عليه لا يكون من له **عده** شري شيئا باجل ثمانية بايعه
لا يبطل الاجل ويبطل يكون للشري **واذ** ولو اجل الوارث لا يبيح لان الدين في
وكان فائدة التأجيل ان تجزئ في الدين من ثمن المال والموت تعين الاداء
من التركة فلا فائدة في التأجيل وقوله المشتري حاكمه ان كان حاله اذ لا في كل محنة
او الى شري لا يكون تأجيل **فصل** ما ان المقرض فاجل وارثه قال في بيعه كما هو اجل
المقرض اذ القرض عارية والعارية تبطل بموت المورث **فصل** في ان يبيع من الورثة
على قوله البعض فان بعضهم رأيت في النسخ ان القرض اذا اصابته ملكا كان دراهم
او دنانير او غير ذلك وقاله في البيع وطالبه في حصة تأجيل القرض ان يبيع من
على احدى دينه اذا احواله بمبرية بمادة الدين في رواية وبرائة المطالبة في رواية وروية
ان يطالب له عليه قبل الاجل **فصل** من موصى به في البيع الاجارة فاجل
المستأجر ورثة الموصي **فصل** قال اختلف فيه في صورته ما ذكر في كتاب ما يمدون
وسأله وارثه عن دينه المتأجل لم يجز قالوا هذا قولهم اما على قوله سريحي ان يجوز التأجيل
بناء على مثله في **فصل** صورته ما عزم عليه اجل عن دينه في داره لم يجر رده على قوله
اذ لا دين عليه **فصل** في قوله سريحي لا يطالب به فلما عمل رده الوارث عند سريحي وجعل كالتأجيل
عليه وجب ان يعمل التأجيل في حصة الوارث ويجوز ان يكون الدين عليه ثم **فصل** في عدم جواز قوله
الكل اذا اجل ينسب صفة للدين ولا دين على الوارث فلا ينسب الاجل بعد هذا اما ان ينسب
الاجل في حصة الميت في مال لا وجه له الى الورثة اذ الدين سقط عن ذمة الميت ولا وجه له الى الورثة
لان دين معين يتعلق بالدين بالتركة والاعيان لا تقبل التأجيل ثم قال في البيع عند سريحي تأجيل

وبه **فصل** في الدين ولو تعلق بالتركة لكن بسبب في الزمة وليس بعين حقيقة **فصل** في الدين
وانه ينفذ بعد البيع هذه الرواة الموصى بها الوارث المتأجر واجل وارثه الوارث اجل
المستأجر موصى به بعد بيعه الاجارة **فصل** اجماعا وكذا لو اوصفت المرأة زوجها في المهر
ولو ايمانها ليس لها ان تقام به مهرها قبل الاجل ماتت مدونة وتركة ايمانها فاجل الدين
تعلق الدين بالتركة وتأجيل الدين باجل مقرر له لان انقضاء المدة لا يفسد مؤجلا
حتى حل الفسخ بموت واجل المبيع الورثة فجل في المهر **فصل** في البيع **فصل** في البيع
كل دين اجله صحيح فانه يبرئ تأجيله الا في سبعة الاولى في القرض الثانية في غير ذلك
الثالثة في الدين بعد الاقالة وهما في القصة الرابعة في الدين للمدونة المستقر فاجل الوارث
وارثه طامسة شقبة اخذ ارا يستفهم والمضى حال فاجل المشتري السادس بدين
السابع رأس مال السلم اخر الدين قضاء الاول عليه القرض فباع من هو ضم شيئا
بالفم وقوله ثم حذر في مخرجه وعليه دين يقع المقاصة والمقرض اسوة للمقرض كذا
في جامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كذا كرهه فيلزم الوارث فيما لو كان محجورا فانه
يلزم تأجيله كحاية الظهيرة وفيما لو كان مأكلي المذهب لم يبرأ من دينه حتى يصلي الدين عنده
وفيما لو احواله المقرض على انسان فاجل تسقط كذا في القصة الذين لم يحل اذ قضاءه
للمدونة قبل حلوله الاجل يحرم الطالب على قوله اذا اجل حق المدون قبل ان يسقط كذا
في الحائز وفي التزاتير لم يبرأ من دينه وطالبه التسقط لا يقع المقاصة بين الفقهاء بل ارضاء
الزوج كذا في سائر الديون لان دين الفقهاء اضعف فصار كاختلافه في شيا ما وكذا
اجل طهارة جودا والاخر دينا لا يقع المقاصة بل لا يبرأ من دينه ودينه والموت عليه دين
من جنسها لم تقص قضاها بالدين حتى يجمعا ثم يجزئ فيه قضاها ونوفيه بكنى الاجتماع
بلا تجزئ بغيره في المقاصة وحكم المصوب عند قيام في يد ربة الدين كانه دينه استوفى في
حل اخر من الاشياء ايضا اخص الدين بالحكم منها جواز الكفالة به لو دينا صحيحا وهو
ما لا يسقط الا باداء او ابراء او ابراء في بيعه كذا في لانه يسقط بدونه بالبيع ومنها جواز
الرجوع به فلم يجز الكفالة بالاعيان امانه كحائز او مضمون بغيره كالمبيع واما المضمون
بنفسه المصوب **فصل** وبطلان بيعه وبطلان بيعه عن عدم البيع فاسد والمضون على
سوم الشرائع الكفالة والرجوع بها لانها ملحة بالدين ومنها صحة الابراء عنه فلا يبرأ
اذا من اعيانه والابواب عن دعوى المصوب ومنها قوله الاجل فلا يبرأ تأجيل الاعيان
اذ الاجل سريحي دفعا للتخصيص والرجوع حاصله **فصل** في الدين **فصل** في الدين

وكذلك دينه عليه اوجع خويشتن بنو مائدهم يكون ابراء يقول الحقير هذا المثل الثاني
فيما مع دليله ولعله هو الصواب ولو قال الطاهر تركه ديني يبرأ قال من ابراهيم
وانه تركه ديني يبرأ شدم يبرأ ولو قال لا اضرة لي عليك يبرأ **شع** قال تركه
عليك لا يبرأ ولو قال تركه يبرأ **فشي** قال تركه ديني عليك لا يبرأ اذ معناه تركه لا يقسم
في فان لم يكن **فأصح** ان الواجب لو قال لم يبرأ تركه لك دينك كان ابراء ولو قال احرقت
عنه لم يكن ابراء **فأصح** قال لم يبرأ وفيه ضالة بعينه ديني تركه ديني يبرأ يبرأ قال له
يبرأ عن الباطل وبه افتر مولانا **فشي** اذ في قوله لم يبرأ من اذ توجبني عمي يبرأ بعد اذ
بغيره دعت ولو قال بوجه حسابي عليك ومرايا قد رديا حسابي تبت بتيامت حساب
لا يبرأ ولو قال تركه خذ اي كذبت اذ قال يخذ اما لم تمل المظنة الا وبعين الا وبعين
ولا يبرأ في الثانية قبل المداين وانما تركه تركه لا تست من تحسب ومن تركه اودى يبرأ في قوله
بجسدك اودى يبرأ في قوله فاعف عنه يبرأ في قوله لا يبرأ في قوله تركه
تقدم الظاهر ان لا يبرأ اذ ليس فيه شيء يدل على البراءة او على طلبها في اطلاق قوله فاعف
الا ان يكون عبارة رديا في من الفاظ البراءة في قوله فاعف عنه ولو قال لم يبرأ تركه تركه
يبرأ ولو قال لا اضرة لي عليك يبرأ ولو قال تركه تركه فلا تست من اودى يبرأ في قوله
يبرأ عملي عدي من هذا التاريخ في حكاية وبعد فانه سبب هذا التاريخ ولو
ادعى سبب حاد بعد البراءة **فشي** اذ لا يبرأ عنه **فشي** قال تركه تركه تركه تركه
كره لا يبرأ من المصعدة لو جعلت زوجها على يبرأ من كماله يبرأ
عربيها الا اذا كانت هناك سابقة قال ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
فأصح اذ في شيئا بعد **فشي** قال ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
ادعاه لا يسمع قبل امره في الدين اذ في مائة جند يبرأ في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
هذا اسقاطا لملك القدر **فشي** وكذا في امره في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
فشي عندم لا عند هما وكما يبرأ في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
فشي هذا خلا في مذهبا واحدا **فشي** ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
فأبرأه عن دينه قبل رجع ما قبضه وقال لا يفعل الحقير مقتضى القبض الذي في
اول مسائل الدين فقل ان الاشياء ان يكون الفعل الاول **فشي** والله اعلم قال
وكذا وكما يبرأ قبضت عنه في ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
فشي ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله

كف

كف ابراهيم احد الود من الدين في حصة نفسه **فشي** لا يسمع الدعوى بعد البراءة
العام فقول الحقير في قوله الا في احد ما حان الذكر فانه لا يبرأ فيه خلا في قوله
تسقطه الثانية واراد ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
الاستوفاه ثم ادعى في حصة شيئا من تركه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
قبضت جميع ما كان من تركه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
وابرأه عما كان ظهر شيئا من تركه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
في حصة الا ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
وتقبل البينة لو قال الحقير في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
وقد علمت في اولاده فقيه اخلا والمنا من حاشي ورده فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
و يبرأ كل واحد من صاحبه من جميع الا مساوي ثم ان احد من ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
التركه تسقط ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
العام الاجبي حاد في بعده اذ ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
اذ ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
خلا في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
ينبغي ان يستفسرها القاضى اذ ادعت فان ادعت باطلا قضاء ولا رضاء ولا سميها للسقوط
والاستفسار والاستفسار في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
عليه كان ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
الاصلي فقال لا يبرأ لا يبرأ في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
الثالثة ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
الائمة لا يستوفى على القبض الا في البراءة في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
اذ اسقط بالقبض لا يبرأ في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
اسقاط ولو ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع فاحتلوا فيما اذ اطلقوا البراءة في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
بعد الحول باطل عند من ينال على ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
فقط يبرأ بقضاء دين عن ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
ان وجه ما يبرأ من القبض لا يبرأ اذ ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله
بجو قضاء ولا يبرأ ان كان حيث يبرأ في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله فاعف عنه ابراهيم في قوله

على ان يبرأ قضاء وديانته وان لم يعلم الا برأه من الاعيان لا على الابد عزه وعلو قدره
او كنهه عن عيوبه وذلته في الابد فلا تسمع دعواه بها بعده وتوقلا بركته من هذا الدار
او من دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا تبنته وتوقلا بركته عنها او عن خصوصي فيها فهو
باطل وله ان يخاصم والمأجور عن ضمانه وفي الحكاية للحاكم قال لا يحل لي في قبله يبرأ من بين
وعني وكفالة واجارة وحز وقصص الشئ وعلم ان يبرأ من الاعيان في الابد العالم
في القيد زوجه او توقلا او اكل منها صاحبها من جميع الرعاوية وكان المزوج يترقى
ارضها واعيان قائمة بالحصاد والاعيان لا تدخل في الابد العام انتهى ويدخل في الابد
العام الشفعة هو مسقط لها قضاء لا ديانته ان لم يقصد كساحته الدولية ونحوه
الابد عن عيب خصوصية ابرأ عن ضمانها وتصور لما نبت في يد الناصب وقال لا يحل
الابد وبقي مضمونه وتوكانت التمسك بركته في الابد وبقيت من ضمانه انتهى فتقوله
الابد عن الاعيان باطلا معناه ان لا يكون ملكا له بالابد والافالاء عنها بسقوط التمسك
صحيح او يحل على الامانة اذا تعارضت بينا الذين والبراءة وجعل التاريخ قد مرست
بينه البراءة واذا تعارضت بينا البيع والبراءة فمرست بينا البيع كذا في المحط الخ من
الاشياء **ما يقبل الاسقاط وما لا يقبل** **تسهيل** وارث قال تركه حتى يبطل
حقه اذا لم يكن لا يبطل بالذمة وكذا يبطل به حتى لو قال احد التامين قبل التمسك تركه حتى يبطل
حقه وكذا من تضمن قال تركه حتى في جسد المومن بطل كذا في العمادية وظاهره
ان كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام خوارجا انه ان حق الموصي لم يوجع الوارث
قبل التمسك غير متأكد كتحمل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل التمسك
وجع حبسه المومن وجع المسيل المرد وجع الموصي بالتكسر والتكسر قبل التمسك وجع
الوارث قبل التمسك على قوله خوارجا انه يسقط بالاسقاط وقد مر حولان حق التمسك
يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في الحبس لا يسقط به فلو قال الوارث ان يقطعه
حق الرجوع في الحبس لم يسقط كما في البرازية واما الحق في الوقت في تاسيسه
فقيل ان اهل المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فلو قال
ابطال حتى في ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد بقي حق الرجوع منها خيار الشرط
قالوا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا لا يبطل بالزوجة بالقول لم يبطل باللفظ
يبطل وبعد الزوجة يبطل بها ومنها خيار النسيب يبطل به ومنها الذي يسقط بالاداء
ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق الفسخ للمزوجة يسقط باسقاطها واما

لو قال تركه حتى يبرأ من بينه وبينه
الوارث تركه حتى يبرأ من بينه وبينه

الرجوع في المستقبل واما حق الرجوع في المستقبل فلا تقبل الاسقاط من العهد قالوا لو عفا
المقروض ثم عاد وطالب حذرك لا يقام بعد عفو القبط واما ما ليس بالان
من العفو فلا يتصف بالاسقاط كوكالة وعارية وقبول وديعة واما حق الاجارة
فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة قاله قد وقع الاشتباه في مسائل ولم ارفها صريحا بعد
التفتيش منها ان بعض الدنية المشروط لم يرجع اذا اسقط حق فوري في استحقاق
ومنها المشروط التولية اذا اسقط بالغيره بان فرغ من عملها الا في القيمة وغيرها ان
التولية اذا افضتها لغيره فان كان المتوفض له تقوينا عاما محققا تقوية فغيره والا
فليس في محضه لم يرجع ولو عذر مودة جاز بقاء على ان لا يرجع ان يوجي في غير ما انتهى في القيمة
لو عرل ناظر مشروط لم يظفر بغيره لا يقبل الا ان يخرج الواقع والقاضي انتهى ومنها
الواقع ونحوه ففسخ شرط في اصله وقم كشرط ادخاله واحدا وزيادة وقصر واستثناء
فاسقط حق من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في كل لزم الاصل فمن اسقط حق
من شيء كماله لم يرجع من العادة الا اذا اسقط الشرط وحده لا الاخر فلا يسقط حلا مالا
حق لغيره وفيما لو اسقط الواقع حق مما شرط لنفسه او لغيره واذا اقر للشرط لم يرجع او بعض
اذا لاح له فيه وانما يتحققه فلان ليس بغيره ولو كان مكتوب الوقت فلا يحد كذا في
الحق واما حق المطالبة برفع جرح الغير الموصي به عا حابطا فمديا فلا يسقط بالبراءة
وصح وعفو وبه واجارة كناية البرازية وفي الايضاح قاله السلي اسقطه حتى
في السابق ذلك للكان او للدارم يسقط انتهى ونحوه الواقع ثم وطأ ما ادخله
واخرج وغيرهما وكذا بالوقف متفعا للشرط حكم حتى في رجوع الواقع عما شرط
لنفسه من الشرط لا يرجع رجوعا اذ الوقف بعد حكمه لازم وهو شامل للشرط ولو شرط
كل يوم وامر من الايضاح يدل على ان الشرط لو كان في حق لزم فانه يلزم ولا يقبل الا
الكل من الاشياء **ما لا يعود وفي الاشياء** ايضا السقوط لا يعود فلا يعود
الترتيب في قضاء الصلوات الفأينة بعد سقوط الترتيب بقلة الفوائت بخلاف ما لو سقط
بالنسيان فانه يعود بالنسيان كذا في النسيان مانع لا يسقط منه من بقاء زوال المانع ولا
تعود النجاسة غير حكم بقاءها ولو دبر في جلد شبيهة ونحوه وقلة ثوب من اللين وجف
ارض بالنفس ثم اصابها ما ولا يعود للنجاسة في اللين وكذا ابر عار ما وكذا عار ومنه
عدم جرم الاقاله للالاق في السلي لانه دين سقط فلا يعود واما عود المفقود بعد
بالنسيان بالرجوع فهو من بقاء زوال المانع لان عود الساقط وعاد هذا اختلف في

فلو اشهدنا بوجع فلان بوجع والا فلا يحلنا ومن شري التيم او قضى بثلث او ثلثه
فليس يحلنا شرط وجعها والا فالوارث كالوصي **فصل** في شرط وجع من شرطه حكمه او وجع
تضمنه من مال الوقف كانه ان يملكه له او ضمنه من مال نفسه كوجع يملكه من ثوبه حكمه الى
الصبي ووجع من مال الصبي كمن يودع لابي له لا يقبل ثم وهذا الخبر الى ان الوقف لا يرجع
له الا بوجع في مال الوقف والتيمم ان يودع عند القاضى فلو ادعى عند من وقف وقال انفق
من مال في الوقف والتيمم لا يقبل قوله **فصل** في وجع ارجح ان انفق من ماله
واراد الرجوع في مال الوقف او التيمم ليس له ذلك لانه يودع في مال نفسه من مال الوقف او التيمم
فلا يصح تجرد الدعوى بهذا الوارد في نفسه فلو ادعى من مال الوقف والتيمم فلو
ادعى نفسه لثقل في تلك المدة صدق **الاموال بالانفاق** **فصل** في وجع ارجح
احسن من فلان كونه دينه فحقه واداه رجوعه عا دية في الكفاية باخره الوحي حتى يودع اليه
والتيمم فلا يرجع في مال الوقف اخذ من ثمنه لانه الوحي الا ان الرجوع يجوز له في مال التيمم
قال المصنف لا يرجع من التيمم من مال نفسه ففعل لا يرجع بلا شرط الرجوع ولو فلا انفق على
عالمه او على اولاد او على من في قلوبهم ففعل بل يرجع بلا شرط وقبله لا رجوع دينه
بامر رجوع بلا شرط وفي الجارية والموتون المائنة لو ادعى من ثوبه بامره رجوع على
بلا شرط كذا وكذا في كل مكان مطالبه حقا من جهة العباد الاسير او من احدث
السلطان ليعاذه لو قال لرجل خلصني ففعل المأمور مالا فخلصه قبل رجوعه الى
الامانة وبقيت **فصل** في الامانة الذي يرجع المأمور الى الامانة لا حاجة الى انفق
او اشتراط الرجوع وقال الامانة الرجوع من قال لرجل انفق رجوع على الامانة والشرط
الضمان والرجوع وهذا اختيار الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى وقال في الرجوع بالانفاق
يوجب الرجوع وقوله انفق على الذي ادعى انفق على وفي الاصل قال انفق على الاول
فانفق بوجع بلا شرط الرجوع رجوعه صا ذره السلطان فقال المطلوب لرجل ادفع المبر الى الامانة
شأنه عن جاني ففعل بامره قال الامانة الرجوع والرجوع بلا شرط الرجوع وضمانه كاي
بقضاء الدين وقال الامانة كسبة كسبة المبرية والاصل هذا مسئلة فقهاء الاسير وقوله
عادة المشايخ لا يرجع بلا شرط رجوع او ضا ذره السلطان فقال المأمور قضيت وفلان نجاش
واكثر الامانة في الامانة الرجوع من المأمور على الدين والقضاء يقبل وقضى على الامانة
كان القاضى جانيا فلو قدم الجاني وانكر الاستيفاء يصدق ويستوى دينه الامانة
بوجع على المأمور وفي النوازل قوم وقفت لهم المصادرة فارجعوا بالان بغير شرط مالا

في هذه

في هذه النواذ ففعل المبر على الرجوع على السقوط ومن بوجع السقوط على الامانة شرطه
الرجوع بوجع وان لا يشترط انفق فيه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ادفع اليه القاضى بوجع على زيد على الامانة واداه ان يصدق من ثوبه واداه
ففعل لا يرجع على الامانة الا بخلط او ادعى عليه بوا فافكر في قال لا يرجع ادفع الى اللدني
قوت من مالك ففعل لا يرجع ولا يشترط رجوعه ويجوز الدعوى في نصرة غيره
ليصير امره اداء بدينه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
فلان قال لا يرجع ولا يشترط ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او خبطا رجوعه على امره ومعنى خبط ان يكون بينهما اخذ وعطاء وموافق على
من جاء رسولهم او وكيلهم من او قرضه فادى بوجع على الامانة اذا الضمان بين
الخصميين مشروط بقاء الامانة وان ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ليكون رجوعه على الامانة مشروطا بكونه المأمور في حال الامانة او بكونه رجوعه على
وان لا يقبل على ضمانه ولم يشترط الرجوع فان لا يرجع من هذه النواذ حتى يرجع على
الامانة لا اعتبار رجوعه وقال الامانة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
لا يرجع بوجع بلا شرط الا في رواية من كذا وفي **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
للداية على الامانة ورجوعه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
وسمى بوجع ارجح ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ولو قال اقرض القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ضامن بقوله لطف بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
هنا كسور زير المستقرض اللهم **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والدفع الى المبر على **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والرجوع الى المبر على بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او اعطى القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
الزيد ففعل على الامانة لا يرجع هذا اعكس اقرض فان الامانة لا يضمن اذ هو مخرج خبطه ان
لا يقضى على المبر على ضمانه القاضى بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
في واقعة القضاة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى

في هذه النواذ ففعل المبر على الرجوع على السقوط ومن بوجع السقوط على الامانة شرطه
الرجوع بوجع وان لا يشترط انفق فيه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ادفع اليه القاضى بوجع على زيد على الامانة واداه ان يصدق من ثوبه واداه
ففعل لا يرجع على الامانة الا بخلط او ادعى عليه بوا فافكر في قال لا يرجع ادفع الى اللدني
قوت من مالك ففعل لا يرجع ولا يشترط رجوعه ويجوز الدعوى في نصرة غيره
ليصير امره اداء بدينه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
فلان قال لا يرجع ولا يشترط ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او خبطا رجوعه على امره ومعنى خبط ان يكون بينهما اخذ وعطاء وموافق على
من جاء رسولهم او وكيلهم من او قرضه فادى بوجع على الامانة اذا الضمان بين
الخصميين مشروط بقاء الامانة وان ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ليكون رجوعه على الامانة مشروطا بكونه المأمور في حال الامانة او بكونه رجوعه على
وان لا يقبل على ضمانه ولم يشترط الرجوع فان لا يرجع من هذه النواذ حتى يرجع على
الامانة لا اعتبار رجوعه وقال الامانة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
لا يرجع بوجع بلا شرط الا في رواية من كذا وفي **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
للداية على الامانة ورجوعه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
وسمى بوجع ارجح ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ولو قال اقرض القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ضامن بقوله لطف بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
هنا كسور زير المستقرض اللهم **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والدفع الى المبر على **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والرجوع الى المبر على بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او اعطى القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
الزيد ففعل على الامانة لا يرجع هذا اعكس اقرض فان الامانة لا يضمن اذ هو مخرج خبطه ان
لا يقضى على المبر على ضمانه القاضى بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
في واقعة القضاة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى

في هذه النواذ ففعل المبر على الرجوع على السقوط ومن بوجع السقوط على الامانة شرطه
الرجوع بوجع وان لا يشترط انفق فيه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ادفع اليه القاضى بوجع على زيد على الامانة واداه ان يصدق من ثوبه واداه
ففعل لا يرجع على الامانة الا بخلط او ادعى عليه بوا فافكر في قال لا يرجع ادفع الى اللدني
قوت من مالك ففعل لا يرجع ولا يشترط رجوعه ويجوز الدعوى في نصرة غيره
ليصير امره اداء بدينه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
فلان قال لا يرجع ولا يشترط ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او خبطا رجوعه على امره ومعنى خبط ان يكون بينهما اخذ وعطاء وموافق على
من جاء رسولهم او وكيلهم من او قرضه فادى بوجع على الامانة اذا الضمان بين
الخصميين مشروط بقاء الامانة وان ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ليكون رجوعه على الامانة مشروطا بكونه المأمور في حال الامانة او بكونه رجوعه على
وان لا يقبل على ضمانه ولم يشترط الرجوع فان لا يرجع من هذه النواذ حتى يرجع على
الامانة لا اعتبار رجوعه وقال الامانة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
لا يرجع بوجع بلا شرط الا في رواية من كذا وفي **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
للداية على الامانة ورجوعه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
وسمى بوجع ارجح ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ولو قال اقرض القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ضامن بقوله لطف بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
هنا كسور زير المستقرض اللهم **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والدفع الى المبر على **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والرجوع الى المبر على بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او اعطى القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
الزيد ففعل على الامانة لا يرجع هذا اعكس اقرض فان الامانة لا يضمن اذ هو مخرج خبطه ان
لا يقضى على المبر على ضمانه القاضى بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
في واقعة القضاة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى

في هذه النواذ ففعل المبر على الرجوع على السقوط ومن بوجع السقوط على الامانة شرطه
الرجوع بوجع وان لا يشترط انفق فيه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ادفع اليه القاضى بوجع على زيد على الامانة واداه ان يصدق من ثوبه واداه
ففعل لا يرجع على الامانة الا بخلط او ادعى عليه بوا فافكر في قال لا يرجع ادفع الى اللدني
قوت من مالك ففعل لا يرجع ولا يشترط رجوعه ويجوز الدعوى في نصرة غيره
ليصير امره اداء بدينه **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
فلان قال لا يرجع ولا يشترط ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او خبطا رجوعه على امره ومعنى خبط ان يكون بينهما اخذ وعطاء وموافق على
من جاء رسولهم او وكيلهم من او قرضه فادى بوجع على الامانة اذا الضمان بين
الخصميين مشروط بقاء الامانة وان ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ليكون رجوعه على الامانة مشروطا بكونه المأمور في حال الامانة او بكونه رجوعه على
وان لا يقبل على ضمانه ولم يشترط الرجوع فان لا يرجع من هذه النواذ حتى يرجع على
الامانة لا اعتبار رجوعه وقال الامانة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
لا يرجع بوجع بلا شرط الا في رواية من كذا وفي **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
للداية على الامانة ورجوعه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
وسمى بوجع ارجح ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ولو قال اقرض القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
قال لا يرجع ادفع الى زيد القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
ضامن بقوله لطف بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
هنا كسور زير المستقرض اللهم **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والدفع الى المبر على **فصل** في وجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
والرجوع الى المبر على بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
او اعطى القاضى ان يضمنه بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
الزيد ففعل على الامانة لا يرجع هذا اعكس اقرض فان الامانة لا يضمن اذ هو مخرج خبطه ان
لا يقضى على المبر على ضمانه القاضى بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى
في واقعة القضاة بوجع ارجح ان يملكه من ثوبه حكمه الى

بني وحيه احد ونحوه دينا كوفه وار شهر رفته واين شركه ميان ايستان برانداخته
يبنغي ان لا يجمع الحكم على الامر لما في مثله لجامع من اجرة ان يعذب بالفقده
بالعين يجمع بالعين عليه وليس كوكيل شر او لا لعقد بها وانما امره ان يخلص
من امره ان ينفق عليه الفانفق الفيق اجبتي امره ليشترى اسماء فلو قال اشترى
او قال من مال ربي والا الا ان يكون خليفه ولو الماس امره ان يعذب او ترك
وكذا فقال الوكيل اشترى صادر الوكيل الثاني من غير على اجمع على احد في عامه
اخذ لخر من الاكاد ورتب الارض غايه ظاهره ان لا يجمع على ربة الارض
يجمع ولشترى كالكار وكذا الجوان في لبيان واخذ العامل من المستاجر ومنه داره
فقط احد الحكمين نوادي خارج يكون منبر **احكام الكسبي** وفي الاشياء
حر النسيان عدم تدويره حاجه اليه واختلاف الفرق بين السهو والسبا
والعقد انهما متساويان فان يقول الحق يريد انهما متساويان فان عند الفقهاء يعنى
لا فرق بينهما شرا او لا فينصهما في غير الفقهاء اذ قد ذكر في شرح مقاصد
وغيره ان الذم على الصورة الادركية ان اشترى الى رزاقها يحق فيفق الحكم
جديد فنيان والا فليس يفتى في الاصل الاشياء وانفق الاستسقط لا ثم
حظقا واما حكم الدينون فانه لو وقع في تركه لم يفسد بل يجب تداركه ولا
يحصل الثواب لمن قب عليه ولو وقع في فعله منتهى عن فانه او جبره كان
شبهه في اسقاطها لمن شح صلو او صوما او حيا او زكوة او كفارة او نذر
او رفق بغير عرفه غلط يحق فضاؤه اجماعا ومنها من يصلح نجاسة مانعة
او نسيه كتمان الصلوة او يفتن خطا في اجتهاده في ماء او نوي او وقت صلوة
او صوم او نسيه نية الصوم او نكلم في صلوة ناسيا عما سقط عليه في النسيان لو اكل
او شرب او جامع ناسيا صوما او اكل ناسيا في صلوة لم يفسد ولو لم ناسيا في صلوة
ربا حجة على اربع ركعتين امثرا وسجد للسهو والناسي والعاقد في الجنب سجد
وكذا في الطلابة لو قال في حق طلبة ناسيا ان لم زوجة وكذا في الغنائم وخطوات
الاحرام ونحوه في الجهر اصلا فقال انه ان كان مع قركر ولا ادعى
كله مصلح لم يسقط الاثم فيقفار بخلاف سلا في القعدة او لا مع دواعي كل صائم
اولا ولا فاقه في كذا الذابح التسمية استحقاقه في له ادلا في ذابح تامة
وصليها من قوله اولاي او لا مع وقوله ولا في ولا مع ذابح ومعه الحج ان لا يكون

مع تدويره لاجل دواعي يسقط بالطريق الاولى والله اعلم قال ومن مسائل النسيان لو نسي في
دينه حتى كان فاد كان من يسوع او نسي لم يؤخذ به وان كان غصبا لم يؤخذ به في الظاهر
الكل من الاشياء **تلويح** النسيان لا ينافي في الوجوب ببقاء القعدة كما في الفعل وليس
بعذر في صفة العباد واما في صفة الله تعالى فاما الله فيعلم في النسيان
بتقصير من كماله الصلوة حيث لم يذكر مع وجود المذكر وهو معية الصلوة
فلا يكون عذرا واما لا بتقصير من يكون عذرا سواء كان مع ما يكون دواعي الى النسيان
ومنا في التذكير كالحكم في صوم لما في الطيف من الجهل الى الاكل او لم يكن كثر التسمية
عند الذبح فانه لا داعي الى ذكره بل يسر جهلك ما يذكر اخطار مما بالبال او اجرا
على النسيان فبسلام الناس في القعدة عذر فلا يبطل صلوة اذ لا بتقصير من يسه
والنسيان عذر في كل حالة كثيرة تسليح الحصة في القعدة فمن عذر الى السلام صار
النسيان لا ينافي في الوجوب في عوة الله ان كان غائبا كما في اكل في الصوم وتركه
التسمية في الذبح وسلام الناس يكون صفوا ولا يجعل عذرا في حق العباد **احكام**
الجهل وفي الاشياء حقيقة لجهل عدم العلم عما من شأنه ان يعلم فان كان
اعتقاد اليقين مفرقة وهو المراد بالشعور بالنسي على خلاف ما يوجب وان لم يقارن
فيستط وهو لم يجمع الشعور واقسام على ما ذكر في كية الاصول اربعة الاول
جهل باطل لا يكون عذرا في الاخرة كجهل الكفر في صفات الله تعالى وباحكام الاخرة
الثاني جهل صاحب الهوى والبدعة في اذكي وجهل الدين حتى يفتي مال العادل
اذ اختلف وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفقهاء في بيع امراته الاول
وتحريم الثالث جهل في حق الشيء او في حق الشيء وانه حصل عذرا او شرب كحج
افطر على ان لم يحجامة افطره ومن زنى بجارية امه او زوجته ظن انها لم تحل له
والذي لم يزل في داخرون من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا والحج جهل بالشعور جهل
الامة بالاعتقاد وجهل البكر بتكاح الودة وجهل الوكيل والمادون بالطلاق وحسنه
انتهى قاله وعانقوا في بين العلم والجهل لوقاله ان لم اقبل فلا تأكلوا ويوصيه انه علم
حسن والا لو لم يعلم الا انه ان لم يهاجر رالعق لا يبطل بكونه ولو فهم الصغيرة بخير
البلوغ بطل ونواستام امة متقدمة ونوا لمفوقا فظهر ان حكمه بعد الكشف قبل عذر
اذ ادعاه للجهل في حق الفداء وقيل لا والمقد الاول وفيه الزيادة والوضوح للمعنى
بالناسي للجهل واذا قبله المرأة للظلم في ادعى طلاقا فلان قبله نسيه فاذا برهنت

استمر بعد الجهد في قوله ولو قيل الكتابة اذ في الميراث ثم ادعى الاعاق قبله في ميراث
لورين واذا باع الابن او ابنته ثم ادعى له وبيع بغيره فاحسن وقال في اعاق قبله ولا
الناقص في طهارة والنسب الطلاق والحكم معتبر عندنا في الفساد فلا ضمان على كونه
جمله ان الارض مفسدة فلا ضمان لو تمليك بكلمة الكفر جاز لا قبل لا يكره وقال عاتق
يكفر ولا يجوز بالجهل التبري وفي التيمم طهارة ان ما جعل من المحظورات حلالا لم يترك
ما يقع من دين النبي ضرورة كثر والا لا وقالوا لو اشترى ماله ولم يتغير فلا ضمان
الا اذا كان لا يعلم انه حر بنية تهمم الرضا وقالوا في التيمم طهارة ان ما جعل من المحظورات حلالا لم يترك
الا ان الضمان وقالوا في الاطلاق ان لا يكون على صدق من اقامه بالبيع ثم تبين
خطاؤه باقائه الا ان لم يقع ديانة وبيع قضاء ولو باع الكافر قبل ان يكون كائنا لم يجرى
ولو باع الوصي قبل ان يوصيه جاز ولو باع ملكه ابيه لم يعلم بكونه علم جاز وكذا لو باع
لماله ابيه ولم يعلم بكونه فقد على الصغير وحقق في الوارث ان لو بيع ابيه بغير علم
موتة نفذ ولو باع على ابيه فظهر راجح بغيره ان ينفذ في قضاء الدين لو فو الى
الطالب بعد ما وجب الدين من الميراث قالوا في الوكيل بالبيع من والا فلا ولو دفع الى
الطالب بعد ردته قالوا ان علم ان الدفع اليه بعد ردته لا يجوز من ماله ولا ولو
دفع بعد ما دفعه لوكله من الفرق بين العلم وجهه او لم يذهب العلم من ماله ولا ولو
بفحصه دين اذا ادعى الامر بغيره فحق للمأمور لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء موطر
على قولهما اما على قوله فيضمن مطلقا ولو جازت الورثة الوصية ولم يعلم ما اوصى به الا ان
اجازت به كذا في الحاشية وفي لينة امر ببيع مائة دينار فباعه بالمائة درهم
ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأمور بغيره فقال اجزى جاز لينة وكذا في الكفا
وان قال قد اجرتك ما امرتك لم تجز في الوولية اذا اصى بعض الورثة عن القائل
عند ان قتل الباقي ان علم ان عضو البعض يسقط القصاص اقتص والا فلا لان
هذا مما يشكك على الكس وفي المادة وكذا يفتن دينه فيفضه بعد ابراء الطالب
ولم يعلم في ملكه في يده لم يضمن ولذا في بعض لوكله ولو وكل ببيع عبيد فباع بعد موته
عبيدا لم يقض عنه وهكذا في يده لم يضمن ولا ضمان على موكله **احكام الاكراه** وتوقفه على
وفي **الرد** **والاكراه** في الميراث في الفاعل على امر بكمه وشرا على الغير على
فعل بما يرضاه بلا اختياره لكنه قد يفسد اختياره وقد افسده بقتل
اهلية وعدم سقوطه لطلبه عنه بشرط الاكراه ارفع الا ان يفسد لئلا يفسد

المراد به

تحقيق

تحقيق ما هدد به سلطانا او غيره الثالث خوف الفاعل وقوع ما هدد به بان
يعقب ذلك على ظنه ان يكون الفاعل متمسكا بما اكراه به حتى نفسه كسبه ماله و
اتلا او اعتاده عبدا او حتى شخص اخر كاتلا في ماله الغير او حتى النسخ كزنا او
غير ذلك هما الرابح كون المكره ملتفتا بغيره او عضوا او موجبا بغيره بغير الرضا
او الاكراه اما ما لم يفسد الاختيار لو كان باطلا فنفذ او عضوه او ما غير ذلك
لا يفسده لو جبر او قيد مديون او ضرب شديدا خلا في جسد يوم او قيد يوم او ضرب
شديدا الا ان جاز **تحريم** او لادن صنع اي صنعتك الدين **دور** في الجاني
رخص الكسبية ودم ولم يجرى وضرب جرحا باليد على القيد في هذه الصور بان
كان في المحض ورضي ايضا تلفظ بكلمة الكفر وقيل بطلان بالايان وبالصد على الله
في هذه الصور ثياب ورضي ايضا اتلا ماله اسلم ولكن ضمن لئلا يفسد الفاعل له
للمحال فيما يصح له والالتزام في هذه القيد ولا يرضى في قتل مسلم باربعين
على ان يقتله قلة كان انما لان قتل مسلم لا يستباح (ضرورة الا ان)
ان لم يقتله قلة وبقاءه المذموم فله فقط عنه حرم اذ الفاعل له لئلا يفسد
عند من لا يقدار واحد منهما للشبهة وقال في قتل الفاعل لا يفسد بشر
وقال الشافعي يقدار كلاهما الفاعل بالمباشرة والحامل بالسيب ولا يرضى
بالاول زنا الرجل اذ ولد الزناها لكرهه من برية فلا يستباح لغيره ربة
كاقبل لكن لا يحد استحسانا وبان لا يرضى المأمور المذكورة لكنه اسقط
الحق في زناها لانها وان لم تكن مكره فلا اقل من البنية ولم يسقط
في زناه السرقات القولية للمكره بالمحرم وغيره تنفذ عنه ثاوما
بجمل الغنم يفتن الاضحية للمكره وما لا يخلد فلا يفتن والا وكسبه
وشراة واجارته وصلة وابراة مديونة او كيلة وهبته واقرار
وملكه المشتري اليسير باكره فيصح اعتقاده ولو نعه فبمعه فان قبضه البايع
المكره الشئ طوعا او سلبا يبيع طوعا نفذ بيعه وان قبضه مكرها
لا ينفذ ورر الثمن ان يفي فيه ولم يفتن ان هلك وما لا يخلد الفسخ كالحا
وطلاق وعتاق ونزوه وعينه وظهاره ورجعة والبلات وفيه في البلات وكاسلامه
ولا يقد لورج من اسلم كرها ولا يغير ردة رجل صا دره السلطان اي طلعه
مالا يكره ولم يقد له حاكم واعطى عنه في صحته بغيره الا كراه بالمظن ان يفتن

زوجهما بالبرج حتى وجبت مهرها لم تصح الهبة ان تدعى عليها بالوجود الا كراه
احكام التي في قوله العبد والاشياء لا يجمع على العبد ولا عبيد ولا تسريح ولا
 اذان ولا اقام ولا ذكوة ولا لحي ولا لعة ولا يجوز كونهما بعدك الا ان كتب
 علامته ولا عاسرا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا اميا
 حاكم ولا اما اعظم ولا قاضيا ولا ويا في كتاب او قود ولا يظ
 امرأعا الا ان يثبت عن الامام الاعظم فلم ينصب القاضي نبيته عن السلطان
 ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبده بقضائه ففقد بعد عقبة كان
 بلا تجدي اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد المحصى والورثة صفاء عند
 2 ولا يملكه وان ملكه سيده ولا فطرة عليه بل على مولاه لو كان له فطرة
 ولا الضحية ولا عهد عليه ولا يكفر بالاب الصوم اذا مال له ولا يصوم غير فرض
 الابان سيده ولا فرضا وجب باي حال وكذا الاعكان والنجس والخنزير ولا
 ينفذ اقراره بماله ذواتا او كتابا الا اذا له مولاه الا اذا اقر المأذون بغير
 يده ولو بغير حجة وكذا اقراره بخباته وجوبه للدين والنفقة او غير ذلك خلافا
 بغيره او قود ولا ينفذ بغيره نفسيه ويجوز عليه ويجعل صدقا ولو كان له اموال
 رهن ولا يورث ولا يورث ولا يصح كفالة حاله الا باذنه مولاه ولاديه
 في قله وقمته قائم مقام الدية كلها وبعضها ولا ينفذ ولا اعاقلة ولا ستم
 صنهم وصدة النصف ولا ارضان له وجانية متعلق بوقته كدينه ولا ستم من
 الخينة وانما يرضخه ان قاتل وباع بدينه ويدفع في جانيته الخليفة مولاه و
 ينكح اثنتي عشرة ولا تسريح له مطلقا ولا تصح عقبة عن الكفار ان ولا يحد قاذف واقا
 يعوز ولا عصاة لا قارب بل مولاه ولا عقاص بينه وبين غيره الاطراف
 بخلاف النفس وجب الحكوم بجلد خبته وداؤه مريض على مولاه بخلاف
 الحر ولو زوج واذا لم يتعد على الوضوء الا بمعين فعلى مولاه الا لو ضيق خلاف
 الحر ولا ينفذ في الابان مولاه وحرره متعلق برفقته كدينه ويباع في
 نفقه زوجته ولا يجعل نفقة وله ولا تسريح على المدعي والشاهد الا بخصم مولاه
 ولا يحد في دين ويملك الكفر بالاسلام ولا تصح تصادق عبد وامه على
 النكاح الا في حق قبل القسم بخلافه من واعاقا باطل ولو مطلقا بما ملكه جسدته
 وكذا اوصيته وماله وصدة وتبرع الامه او غيرها في ما ذور في حيا بيرة

۱۰

عندنا خصه اسما بمعنى الفرية بمعنى ان الاثم لم يبق شرعا حتى يات به وضعت
لو ان لم يقدر على راس الركعتين ان لم ينو اقامه قبل سجود الثالثة **فان**
شرها الله تعالى وفي **الاشياء** لا بد من احد الاحكام المذكورة التي وردت في قوله تعالى
خوفنا الاخلال بواجب يعظم كما ذكر في المطولات **ولا يقبل** ولا يقبل في حيز
خارج والنجاسة اي بالحكم وحكم التعرض لصيده ويجب له بقله ونقصه في
الفقه وحكم قطع شجره ورعي خشبته الا اذا دخل في الفضل لدخوله في الفضل
في الصلوات حسنة كسبائته وبها فقه بالتم اي النجوم على العصبه ولا يسكن في كافر
ولما زاد دخول فيه ولا يمنع ولا فرق التمكن في كسبه وكسبه وكسبه وكسبه
وتزايه وحكم مساو لغيره عندنا في اللفظة والدليل على القائل في خطه ولا حرج في الامانة
عندنا خلافا للامام مالك فلا تمنعت لها عندنا هذه الاحكام الاستثناء في النسل والفرق
احاديث عن علي بن ابي طالب ان يوم بكة بمائة الف وصعد دهر بمائة الف وجرم
كل سنة بمائة الف قال ابن سحر ورضه ماس بل يوافق الحروف بالجمع قبل العمل الا ان
قوله تعالى ونبر فيه بالحاء وبظلم نذره من عذاب اليم اي انه عذابي والارادة والحق
تعالى عن هذا كما انما انما عن عذاب اليم من عذاب اليم من عذاب اليم من عذاب اليم
الا الحاد في الحوم وقيل الكذب ايضا وقال ابن عباس لان اولئك سبعين ذنبا
اجتازوا بها ذنبا واحدا بكونه اسم منزل بين مكة والطائف انتهى القول
وذكره في فضل الشجر لجمال الدين الاسودلي في كتابه المستفي بالجامع الصغير في احاديث
الشيخ زين الدين شمس الدين البهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال صلوة في الجحيم
فهرام بمائة الف صلوة في مسجدي الف صلوة في مسجدي بيت المقدس مائة صلوة
الشمس وفي **الاشياء** ايضا احكام المسجدة ذكرها اصحاب الفتوى في كتاب
الصلوة في باب تنقل من مكان الى مكان في صلوة على جنب ولفاء ولو على وجه الارض
يقول الجهر وقد مر من الاشياء ان الذي يجوز دخوله المسجد بجلا المسلم فراهنا
الجنب المسلم لا يخفى قال وحكم ادخال نجاسة فيه في جهلها التلوث وضع ادخال
النجاسة فيه والصلوات المنع لصلوة الجلالة وان لم يكن الميت فيه الا لفرد مطر وخوف
اختلف في علمه فمنهم من علمه خوف التلوث ومنهم من علمه انما هو لا يوجب الاول
كرامة تحريمية ووجه بغيره وهو انما هو منتهى ولم يعلم احد من اصحابنا ان الميت لا يحل
على طهارته بالفصل حيث كان **مسما** **صحي** قال عامة المتأخرين تركه صلوة الجلالة

في مسجد تقام فيه الجماعة الا من عذر مطر او نحو سواه كان الميت والقوم فيه والميت فيه
والقوم في الخارج او الميت في الخارج والامام والقوم فيه واختلفوا فيها اذا كان الامام والميت
وبعض القوم في الخارج والميت في الداخل لا بد من احد الاحكام المذكورة التي وردت في قوله تعالى
خوفنا الاخلال بواجب يعظم كما ذكر في المطولات **ولا يقبل** ولا يقبل في حيز
خارج والنجاسة اي بالحكم وحكم التعرض لصيده ويجب له بقله ونقصه في
الفقه وحكم قطع شجره ورعي خشبته الا اذا دخل في الفضل لدخوله في الفضل
في الصلوات حسنة كسبائته وبها فقه بالتم اي النجوم على العصبه ولا يسكن في كافر
ولما زاد دخول فيه ولا يمنع ولا فرق التمكن في كسبه وكسبه وكسبه وكسبه
وتزايه وحكم مساو لغيره عندنا في اللفظة والدليل على القائل في خطه ولا حرج في الامانة
عندنا خلافا للامام مالك فلا تمنعت لها عندنا هذه الاحكام الاستثناء في النسل والفرق
احاديث عن علي بن ابي طالب ان يوم بكة بمائة الف وصعد دهر بمائة الف وجرم
كل سنة بمائة الف قال ابن سحر ورضه ماس بل يوافق الحروف بالجمع قبل العمل الا ان
قوله تعالى ونبر فيه بالحاء وبظلم نذره من عذاب اليم اي انه عذابي والارادة والحق
تعالى عن هذا كما انما انما عن عذاب اليم من عذاب اليم من عذاب اليم من عذاب اليم
الا الحاد في الحوم وقيل الكذب ايضا وقال ابن عباس لان اولئك سبعين ذنبا
اجتازوا بها ذنبا واحدا بكونه اسم منزل بين مكة والطائف انتهى القول
وذكره في فضل الشجر لجمال الدين الاسودلي في كتابه المستفي بالجامع الصغير في احاديث
الشيخ زين الدين شمس الدين البهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال صلوة في الجحيم
فهرام بمائة الف صلوة في مسجدي الف صلوة في مسجدي بيت المقدس مائة صلوة
الشمس وفي **الاشياء** ايضا احكام المسجدة ذكرها اصحاب الفتوى في كتاب
الصلوة في باب تنقل من مكان الى مكان في صلوة على جنب ولفاء ولو على وجه الارض
يقول الجهر وقد مر من الاشياء ان الذي يجوز دخوله المسجد بجلا المسلم فراهنا
الجنب المسلم لا يخفى قال وحكم ادخال نجاسة فيه في جهلها التلوث وضع ادخال
النجاسة فيه والصلوات المنع لصلوة الجلالة وان لم يكن الميت فيه الا لفرد مطر وخوف
اختلف في علمه فمنهم من علمه خوف التلوث ومنهم من علمه انما هو لا يوجب الاول
كرامة تحريمية ووجه بغيره وهو انما هو منتهى ولم يعلم احد من اصحابنا ان الميت لا يحل
على طهارته بالفصل حيث كان **مسما** **صحي** قال عامة المتأخرين تركه صلوة الجلالة

Copyrighted material

ويستقيم الرجل النبي عليه السلام عند وفاء وعكس عند خروجه من البيت
الموجود به باغم ويغتن ويكره كحصى مكان فيه لصلوة ولا يتبع بالملامسة
فلا يخرج منه كرسية البه ولا يخرج من عارة اذ وانه ليس له ولا يشغل بالليل
الاخوة في فتنه عامة قالوا اعطوا حرمه المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد
المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحلات ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت **في يوم**
الجمعة وفي يوم الجمعة اخفض يوم الجمعة باحكام لزوم صلوة الجمعة والجمعة
للجماعة وكوكتها فانه سوى الامام والخطبة وكونها قبل الصلوة شرط وقراءة سورة
المختومة بها وبجرم السفر قبلها شرط واستنابان المصلين في الطلوع
والاستسقاء وقوله الاظفار وخلق الشعر ولكن بعد الصلوة في الجوف والجلود
والنكاح الى الذهاب كبره اي وقت السجدة والاشتغال بالاجابة الى
خروج طلب ولا يستل الا رادها ويكره افراد يوم الجمعة يصوموا وافرد ليلة
بالقيام يقولون الحمد لله الذي جعل في شهادتنا بالهدى والنار في خفاء افراد يوم
الجمعة والاحد بذلك فينبغي ان يقيم الى يوم الجمعة يوما قبله او بعده هذا وقد
ذكر في هذا ان هذا في حق غير من الورد واما في حق من كان يصوم يوما ويصوم يوما
فصاوت يوم الجمعة ثوبه صومه فلا يكره افراد به بالصوم قال صاحب الشريعة
قراءة سورة الكهف فيه واخفض بنفسي كرامته النافذة وقت استماعه على قول
ابو يوسف المعتمد وهو في يوم الاحد وهو يوم عيد للمسلمين وفيه صلاة
اجابة ويحتمل هذا لادراج وتزارة القبور ويؤمن الميت فيه من عذاب القبر
ومن مات في يومه ليلة امن من فتنه القبر وعذابه ولا يستجيبه جهنم وفيه خلق آدم
عم وفيه اخراج من الجنة الى الدنيا وفيه تقوم القيامة وفيه نزول اهل الجنة ربهم
سبحي وتعالى يقول الحق اى يا توبه في الجنة الى ضيافة ربهم ويتجلى لهم على
جسدهم جلست الله تعالى من الفانين برؤيته وجهه الكريم بحكمة رسول الحق
بالخلق العظيم عليه وعلى اله الصلوات والصلوات **في يوم الجمعة** وفي يوم الجمعة
وصل في كل جمعة سماعة الف عتيق من النار وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من
قبل الزوال عند استواء الشمس في كبد السماء فلا تعلقوا في هذه الساعة الى ان تطلع
صلوة كلها وان تحتمل الشريعة يقول الحق ولعل هذا الحديث هو دليل على ان
قوله الذي ذكره قبل سورة اسطر قال صاحب الاحياء وقال النبي صلى الله عليه وسلم

من مات يوم الجمعة استكمل الله له اجورته وفي فتنه القبر وفي يوم الجمعة
ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم سأل الله تعالى فيها شيئا الا اعطاه
وفي ضرائفها ايضا منها بعد الصلوة واختلاف فيها فضل انما عند
طلوع الشمس وقبل عند الزوال وقبل مع الاذان وقبل اذا صعد الخطيب
المبشر وشرع في خطبة وقبل اذا قام الناس الى الصلوة وقبل اخر وقت
العصر يعني وقت الاحتياط وقبل قبل غروب الشمس فكانت
فاصلة رضي الله عنها ساعتي في ذلك الوقت وتأخرها ومنها ان تطلع
الى الشمس فحجها بغيرها فتشريع في الدعاء والاستغفار الى ان تغرب
وكانت تحب ان تملك الساعة هي المنتظرة وتأخرها عن ابيها صلى الله
عليه وسلم وقال بعض العلماء هي مهيمنة في جميع اليوم مثل ليلة القدر حتى
تتفرق الدواعي على مراقبتها وقد قيل انها تنقل في ساعات يوم الجمعة تنقل
ليلة القدر قال وحده هو السجدة ولا يتركها لمسلم يعلم المعجزة
ذكره انتهى كلام الامام في الاحكام يقول الحق في شهادتنا بالهدى والنار في خفاء
ويغتنم الدعاء عند خروج الامام فانه الساعة المرجوة انتهى قال
الامام الحنبري في كتابه المستمير بالخصم خصم في احاديث سيد
المسلمين بعد ذكر الاقوال قلت والله اعلم انه في تلك
الساعة وقت قراءة الامام الفاتحة وصلوة الجمعة الى ان يقول
امين جميعا بين الاحاديث التي تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كما بينته وغير هذا الموضع وقال النووي رحمه الله في صحيحه
بل القول الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابي هريرة ان النبي
رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة يوم الجمعة
الى ان تفضي الصلوة رواه مسلم انتهى كلام الحنبري وقال صاحب الشريعة في كتابه
الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر عند نداء قول عاتق شاكرا في الجنة
الفضل الرابع في اشياء اخرى في احكام المرض على ترتيب الكتب المذكورة في كتاب الفقهاء
في هذه وان كانت من مباحات فضل الاحكام كالمكرم ساكنا ما ووفرة النوع في
افرادها في نفس من اوردها والذكر في من ومن الامور المحترمة على ابيته الرضى وهو لا يترك
البيت وحرم كرم حقه لا للعبد ولا اهلية الجاهة حتى يحل كالحق والمريض وطاعة

ما يتعلق باجتماع ولكن المرض كما سبب الموت والموت عجزا عن كفاي في المرض من سبب الموت
فشرعت العبادات على المرض بعد القدرة وعلى كفاي الموت هلكة خلافة الموت او النقص
في الحال كان المرض من سبب نفق على الموت والفرق بين كفاي الموت في المرض من سبب
لجوع على المرض بعد ما يتعلق به صيانة المحتجب اذا انفصل المرض بالموت سبب الموت
المرض حتى لا يؤثر المرض فيما يتعلق به حتى غريم ووارث كماله كماله الموت
لا في كفاي الاصلية وحدهم يتعلق فيما فصل عنها في كفاي كفاي الموت
الفسد كفاي وسبب كفاي ثم ينقض ان اجتمع اليه ولا يحتمل النقض على كفاي الموت
كاعتق اذا وقع على كفاي او وارتب بخلاف اعتق المرض حيث ينقض لان كفاي
المرض في كفاي دون الرقبة **الطهارة** قال الله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر ولم تجدوا ماء
فيمسحوا بامنيهم الا بوجع الضرر هو ان يمسحوا بزيادة المرض بسبب كفاي
في كفاي والمضرة عند الضرر سواء كان بالماء او بالتراب **الطهارة** في كفاي الموت
او طول ما يستعمل الماء او بالتراب **الطهارة** في كفاي الموت
ولكن بخلاف زيادة المرض او ابطاء البرء في كفاي الموت
التي كفاي به وجع البطن او وجع الضرس وكفاي الموت
التي كفاي بالوضوء وان لم ينضرب بالماء كفاي الموت
ينضرب بالماء **الطهارة** في كفاي الموت
جاء له عند طهارة الماء والحق في كفاي الموت
واختلفوا على قول في كفاي الموت في كفاي الموت
قال من يحتج في باريه لا يباح له التيمم اذ عرف وبارنا اجرهم
ان يده خاليهم ويعلق بالعبادة **الطهارة** في كفاي الموت
في كفاي الموت في كفاي الموت في كفاي الموت
كفاي الموت في كفاي الموت في كفاي الموت
الابيدل جائز التيمم عند طهارة الماء لا التيمم في كفاي الموت
عن سبب كفاي التيمم في كفاي الموت في كفاي الموت
زوجته التي كفاي في كفاي الموت في كفاي الموت
لا يجب على الزوج ان يوضوء في كفاي الموت في كفاي الموت
يجب على مولاه ان يوضوء في كفاي الموت في كفاي الموت

ينقض كفاي

منه

منه بديع الصلوة عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
شلت بديع الصلوة عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
من لا يقدر على الوضوء والابيض لا يباح له التيمم في كفاي الموت
على استيعاب التيمم لو لم يكن معه ماء جازا له التيمم في كفاي الموت
اذا كانت جازا له التيمم عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
لو بعينه المتيان بلما اجرهم بجزالة التيمم عند الكفاي
ان من جازا له التيمم عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
اجزأ من اجزأ منه ومنه ان كان لا يقدر على التوجه الى القبلة في كفاي الموت
الاجزأ منها اذا كان على الارض في كفاي الموت
على ان اذا جازا له التيمم عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
اختلاف الا على ان اذا جازا له التيمم عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
بناء على ان الاستطاعة لا تثبت بالغير عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
الصلوة في كفاي الموت في كفاي الموت في كفاي الموت
حضوره بجا استخلاف وذكر الامام الغدري ان الكفاي على خلاف من ثمانية بدنه
جدي تيمم جازا له التيمم لمن به جدي او حصة لان الاستيعاب في كفاي الموت
به جدي او جازا له التيمم عند اجازة وعند سبب بديع الصلوة عند اجازة
يعتبر كفاي التيمم في كفاي الموت في كفاي الموت في كفاي الموت
جرح يغسل الصبي ويحس على الجرح ان امكنه بان كان لا يقدر المسح وان لم يمكنه
بمسح على الجرح اذ فوق الجرح لا يباح بين غسل التيمم ولو نصف البدن مسح ونصفه
جرح اخذوا فيه والامع انه تيمم ولا يستعمل الماء وان استعمل الجرح مسح
والصبي يخلو اذ يقبل لا يستعمل غسل الصبي ولا يباح له التيمم وهو الصبي لانه اوطأ
ولو نصف الاعضاء صحح لم يذكر في الرواية وعن م لو عجز عن غسل القدمين
والوجه تيمم ولو عجز عن غسل اليد فقط لا تيمم هذا في كفاي الموت في كفاي الموت
كالأكثر يقول كفاي الرواية عن م بدل على ان الصواب ما مر في كفاي الموت في كفاي الموت
والاعلم واختلف المشايخ في معرفة القبلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد
الاعضاء حتى لو كان رأسه وجهه ويداها وجرحه ورجلاه جرحين من كفاي الموت في كفاي الموت
وعلى العكس تيمم ومنهم من اعتبر الكثرة من كل عضو من الاعضاء والوضوء ولو الأكثر صحح

وكذا لو بيده او رجله او جرحه فله المسح عليها ^{انما} كان الامام او على في
 لا يجزئ المسح على عصابة المقصود ويجزئ على خرقه المقصود وذكر الامام علا الدين
 لو كان المقصود في موضع يمكن ان يشد بغيره بلا عصابة احد لا يجزئ المسح على العصابة
 ويجزئ في موضع لا يمكن وعادة المشايخ على جواز المسح على عصابة المقصود
 لو سقطت الجرحه فابدل غير عاجز والاولى ان يعيد المسح على الثاني ^{بطلان}
 ومنع الرباط من السيلان فلو لم ينشق خرقه فهو كصحيح ولو نشق فهو سائل ولو
 انقطع المسح فله ايضا ^{ادري} عن غيره انه ان لم يجز ان يظلمه فله ان ينشق
 الوضوء وهو المختار بخلاف الجرح اذا لم يصل ما دامت شرا صغره او كرهه مع انها
 لا تسبب خلافا في الاستحاضة ^{فمن} المشايخ ومن يهرج سائل لو اصابه جرح فبطل
 حكم الدم ^{حاشي} جرح الدم من الدم ولا يخرج من كونه حاشيا بخلاف
 جرح سائل منع الجرح من السيلان يخرج من كونه صاحب جرح سائل ولو
 المشايخ فانه صاحب جرح سائل لو منع خروج الدم بصلاح او باطلا يكون
 صاحب جرح سائل والمقصود ليس بصاحب جرح سائل لا يمكن من منع الدم بصحة
 او غير فله ان يؤم غيره ^{در} غير المدعو ويصح على مخف في الوقت لا بعده الا
 اذا انقطع عذره وقت الوضوء واللبس فلو وجد حال الوضوء لا لبس وان لم يكن
 او في حالين لم يصح بعده صاحب العذر ابتداء ^{هو} من استوعبه عذره تمام وقت
 صلوته ولو حكى بان لا يجزئ في وقت صلوته زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث
 وفي البعد كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الانقطاع ^{هو}
 لو قل كل فرض يصلي به فيه ما شاء وينقصه خروج الوقت لا دخول ^{انما} وفي
 النوازل اذا كان به جرح سائل فشد عليه خرقه فاصاب به الدم اكثر من قدر الدرهم
 او اصاب ثوبه فغسل ^{ان} كان لو غسل ثوبا نيكيا قبل الفراغ من الصلوة
 جاز ان لا يغسل الا قلا هو المختار ولو كانت به دماء قبل فتوضأ وبعضها سائل ثم
 سأل الذي لم يكن سائلا انقص وضوءه لان هذا حدث جديد كما اذا سال احد
 من غير فتوضأ مع سبيلانه وصلى ثم سأل المختار الاخر في الوقت بطلت عنه روي
 ومعه قبل ان يهرج بالوضوء والحل وقت الاحتمال كونه صديقا قال هذا المختار المقتضى
 انه امر مستحب ^{ان} الاحتمال في كونه ناقصا لا يجزئ كحكم بالانقضاء اليقين لا يبرر
 بالثبوت ثم اذا علم بغيره العلق باخبار الاطباء وعلامات الغلب فله المشايخ

انما كتاب ^{انما} وفي من افتتح الصلوة وهو صحيح فرضها بغيرها كما يمكن في
 رواية الاصول عن ج يستقبل الوضوء الى الامام صلى كونه بغيره وركوعه وحجوه
 فرضه صار الى حاله للعلية فسدت صلوة عنده كذا في النوادر اذا تم تحملا لغرض
 موجب ركوع وسجود لم تجزئ ونها ^{ان} وعندنا بغيرها ^{انما} صلى صحيح
 بعض صلوة قايما فرض فيها بغيرها قاعدا ركع وسجد وبوي ان لم يقدر او سلقا
 ان لم يقدر لانه بناء الا على الاعلى فصا ركعا ^{انما} افتتح معذور ثم صلى لا يفتح
 قاعدا ركع ويسجد فقد على القيام يعني عنده من ويسألف عنده اذا اصابها ان
 القيام يقدر بالقاعد او القعود اصل القيام في ركوعه لا يقدر في سجده ^{انما}
 ولو افتتح باياد فقدر على ركوع وسجود استأنف وقا لا اغتفره اذا افتتح الركوع
 الساجد بالمحامي لم يجز وكذا البناء وعند غيرهم ^{انما} لو عجز المريض عن القيام صلى
 قاعدا ركع وسجد لقوله لم يركع ان بن حنبلين صلى قايما فان لم تنطق فقاعد
 فان لم تنطق فليس الجرح في اياد ولان الطائفة بقدر الطائفة فان لم يستطع الركوع
 والسجود صلى قاعدا باياد لا وسع شرا وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع
 لوجهه الى يسجد عليه لقوله لم ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا ^{انما}
 قائم برأسك وان فركت ^{انما} وهو يخفف من السجدة لوجود الاعداء وان وضع
 ذلك على جبهته لا يجزئ لان الامام لا يجزئ لو وضع الوسادة على الارض وسجد عليها
 جاز ^{انما} ولو سجده على الارض لا يجزئ ولا يستعمل جبهته جاز لو جاز لا يجرى
 ولو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا باياد ^{انما} والقيام وسجد
 فاذا سقط المقصود وسقط الوسيلة ولو صلى قايما باياد جاز عندنا والمختار ان
 يصلي قاعدا باياد وقال زفر لا يجزئ ترك القيام اذا قدر عليه مع انما سقط القيام
 عن المريض لو يردا مرضه او وجعه بقيامه وبغيره في قبل ان يصير حاجته في قبل ان لا
 يقدر على ان يذهب الى خارج نفسه خارج الدار ^{انما} فان لم يرد به مرضه او وجعه
 لكن لم يجز نوع شقة لا يجزئ ترك القيام وفي محل آخر من قضاياه ايضا من عجز
 عن القيام بنفسه ومنه من يعينه فليس قاعدا جازا ^{انما} مريض تعذر عليه السجدة
 او خاف زيادته مرضه وخاف بطلان البر بالقيام او دوران الاسر او وجد
 للقيام الشد يد يصلي قاعدا ركع وسجد ^{انما} خوفا بطلان ركوعه عن قيامه أصلا
 فلو قدر على بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه ابو جعفر يقوم قدر ما يقدر

على بعض رنة ثم يتصدق ثم ثم حتى يتم لكل صلوة ما ذكرناه ولو فضاها ورنة بالبركة
ون لا يجوز ذلك في بعض الامام فان قيل لا يجب على المجنون مطيع
و يجب على العاقل عليه ولو استوعبته وادرج في اول الحول فان قيل فما يجب
عليه ان يجنون اذا لم يستوعبته لا يمنع الصوم واذ لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة
وعن ع لوانه الصبي مجنون تام فان بعد سنين بعينه تحول من يوم الاقامة لا من قبلها
و فيمن حن في اول الحول فان قيل تمامه بعينه من تحول من تحول من تحول و يفيق فهو
كمن قل المجنون في اكثر الحول كالف سقوط الكفاة عند سر وعنده ريشة لسقوط
ان يستغفر المجنون تمام تحول من آخر زكاة اعمال حتى مرض يودي بستر
من الولاية **باب** وفي لو صام بخلاف زبا ووجه غنة او سدة حيا فطر
لانه سبب الوصول الى هذا النفس واصلة في نفس اي من كان مكرما في
الآية وناو لم يربعت فافطر ففقد من ايام اخر معلوم انه لا يرد به كل مرض قل او كثر
اذا الادق لا يخفى على قليل بل المراد مرض يقينه ويوما قلنا فانه جند يجره اخرج وما
جعل الله تعالى في الدين من حرج ولنا قلنا بانه لا يباح الا فطر ما دوى الى الملهك اذا خرج
ربيع الصغرة ووالصغرة او براد وجه العاقل وهو من اهتم الا و جاع لقوله ثم لا يتم
الا اتم الدين ولا و جاع الا و جاع العاقل وهو من اهتم الا و جاع لقوله ثم لا يتم
فواستفصل ان يخرج عن العبادة فاما ما عرج ما تروى ان يحلف بالصوم في الآفة
ولو زال مرضه وبقى ضعفه فيل يفتي بصوم ولا يعتبر خوف المرض ثم ان جعل في السفر
مبيحا ولم يجعل اصل المرض مبيحا لانه انواع بقية الصوم في بعضها فلا يمكن بنا حكم
على اصل المرض فلم يجعل مبيحا الا بشرط افضاء الى المخرج كما لا يجعل نفس الصوم حراما على الا
الا اذا كان سببا لخروج الحدث والسفر وجب التحرج على كل حال فاعبر مبيحا
خاف لو لم يفتل نرد او عجزه وجعا او حدة فطر وانما يعرف ذلك باجتها اذ باجها
طبيب لم فان برى كمن ضعفه باق وخاف ان يمرض لا يفتل ولو ضعفه حال لو صام براد
ان اجبر الطبيب بذلك بقطر لو خاف على نفسه اصلامة امها ضعف في مضان عمل
من لا من جينا وطحا وغف ثياب فان خاف على نفسه لو لم يفتل فافطر عليها انقضاء
نفسه وكذا انكسرة افطر فذا وادم حرجا وادب كثره وكري نهروا الى الاض
بم كمالها فاشتهت خروا خاف حلا ك نفسه فافطر ينبغي ان لا تجب الكفارة
مرض في مضان يوما بان كان له غيب فافطر على ظن ان يومه يومه وما تم

به

فيه فاعلة الكفارة وقيل لا يقول الحق الظاهر ان القول الاول باس والظاهر
كما لا يخفى على ذوي العرفان قال لو افطر على ظن انه نفا بل اهل تحرب فام تيقن ان
لا يكفر والغز ان الغالب يحتاج الى تقديم الا فطر ليقوى بخلاف المرض يقول الحق في
الخلاصة مسجلة في كتاب الكفارة وذكر فيها غسل ورفيقين رجل في نوبة في فطر قبل ان
يظهر حيا لا ياكل فبئر اي بان كما استغفارة ووجه التوفيق هو ان يحل وجوب الكفارة
على ما لو افطر بغير عود الحق فلم يعد وجب عدم الوجوب على ما لو افطر ثم عاد ثم اعلم
وضع بطون في غيبه من هذا و نزع الاطباء ان الظاهر لو شرب دواء كذا ابر في
الصبي و يحتاج الظاهر ان شربها ريشة قبل طهارة كذا لو قال لا لا اطباء اتخذوا وكذا من
لدرته الحاجة فافطر بشر الدواء قالوا ان كان ينفع فلا بأس بطلوع الكفارة الاطباء
اتخذوا قال **باب** هذا عند محول على طبيب لم يكن شرع في الصلوة بغير فطر كافر
اعطا داما لا يعقل صلوة فاعلم غرضه ان وصلوة فطر الصوم **باب** افطر في
ان يومها يوم جف ثم لم تحضر فيه فاعلم الكفارة في الاظهر لوجوب الا فطر في يوم فيه
شبهه الا باحة بقول الحق الظاهر ان هذا قول اخر وهو عدم وجوب الكفارة في قيا
على ان يمسك الا فطر بظن عود الحرج وكما يشعر قوله في الاظهر ثم ان الظاهر ان يكون
القول بوجوب الكفارة في قيا والقول بعدم وجوبها استحسانا كما لا يخفى واما على
اجتنب في محول ان عاقل انما لي في الصوم ثم افطر بعد الحرج وان لم يبق فاقضها بالكفارة
اكره السطحات على السفر فافطر على ان يسافر ثم عفى عنه فهو على الاقا ويل لو قدم ليقول
فيها رمضان فشرع ثم عفى عنه قال يكفر اذا لا كراه لم يتوجه على نسب الما فيكون
هذا انشبه متعرا على الشبهة الكل في **باب** وفي جوب طوعا في نهار رمضان ثم مرضت
في ذلك اليوم او حاضت سقط عنها الكفارة جاب ثم مرض في ذلك اليوم ففطر ثم يكفر
في الاصح ولو جرح ففطر صا ربحا ليعجز عن الصوم ثم يسبل بكفر وقيل لا والاول اصح
حاصل مرضه لو خاف على نفسه ما او ولد بها افطرنا وقضت ولا فدية عليها لا يكره
ولو افطر المريض يقضي بلا فدية ولو مات قبل الحرج لاشي عليه اذ لم يترك عدة من الاشر
وعليه ان يرضى بقية وكان لكل يوم نصف صاع من تبرج فيها ما يجوز في صدقة الفطر
ورد بالحق وبغير ذلك من ثلث ماله ولو لم يوص به تبرج به بلا اعتبار جاز ولو تبرج
بقدر ما صاع لا يخرج عن القضا الا بقدر ما ادرك وهو الصبي عند الكل من مرضت
تعلل ان ادم شرب كذا فلو سبل قبل البهر ولا يكره شرب ولو لم يوص به لانه لا يصح

الشهر بالاطعام عند مجاء وعند مجيء الايام بقدر ما ادرك على قياس ما
الشخص الثاني الذي لا يقدر على الصوم بغيره يطعم كل يوم مسكينا كان في الشهر
على الصوم بغيره حكم الفدا لان شرط الخليفة استمرار الحج
لا يمكن ان يصلي فاما وان لم يصلي فذلك فان لم يصوم ويصلي فاما جمعا بين
من اعلى عليه رمضان او بعضه بغيره خلافا للحديث ان الاغاضاض
فلا يمنع القضاء كسائر الاغاضاض في رمضان كما لا يقضي خلافا لما كان في
في شئ من فتي ما مضى خلافا لغيره الشافعي اعني عليه اول ليلة من رمضان
يقضي غيره يوم تلك الليلة قالوا ايذا انقضى الصوم في تلك الليلة قبل الاغاضاض ولم يذكر
ذلك في الكتب وجعلنا وبما نقدره انما يجعلنا وبما نقدره اذا كان اهل البيت منه
الشيء اما لو لم يكن اهل في تلك الليلة بان اعني عليه اخر يوم من شعبان واما ما رواه
فتي ذلك اليوم ايضا من اعني عليه رمضان لم يقض اليوم الذي صرف فيه
الاغاضاض لوجوه الصوم فيه وهو الامساك الموقوف بالنية اذا انقضى وجوده
ما بعده لانعدام النية المحبوس لو انقضى قبل الزوال لم ياكل شيئا ولو في
جاء اذا اجتمعوا في اصل الصوم ولا يصح الفدية بغيره لو نوى الصوم
وجن بالنها ولم ياكل جاز صومه من رمضان في نها يومها ساكن بغيره يومه
ان من صايف وسط النهار الى الوضوء او على تلك الحالة لم يزل الصوم يومها ساكن
يومه من شهرها بالصلوات على الفضا مسافر قدم ومجنون افا وحائض نفسا وظهرنا
وكاخر اسم وصبي بلغ بذكرهم ومن كل وهو نفل ان الله عزت فظهر عدم عزها فكل كل
هو لا وامساك بغيره يومه عندنا وكذا اقيم تحت بعد طلع الفجر وبو القليل
الامساك ايضا واجمعوا على ان من افطر خطا بان يفتقر فدخل ما وجب
اذا اكل متقرا او مكررا او افطر يوم السبت فظهر انه من رمضان لانه لا ساكن شهرها
انه لا يجب له شيء من حاشي ونفسا ومرض وسافر في حالة العذر كجدة بعضنا في
وبعضها في شئ وفي ان هذا الامساك يجب او يندفع قبل نيت لا فطر
فكيف يجب الامساك وقد قال في لو ظهرت في النهار فلا يجب لها الاكل وهذا يدل
على قرب الامساك وقيل المصباح ان يجب ان قال فليصم بغيره يومه والارزاق
وكذا قال في حاشي ظهرت فليصم الاكل بغيره الامم وحول لا يجب لها شيء
طما لا يرى انه قال في مسافر اقام بعد الزوال في السجدة الكوفة فسر ما لا يفي

ولا شك

والامساك ان تركت ما هو متفق شرعا واجبتا فاحسبها بالجمع والامساك
يجب ما هو واجب للندب وبها فريضة صائمة عن الوجوه من اخطاره وفوق ترك الفجر
واجب بسبب فطره على كفاية قد يخلط على مكره ولا يجب تركه بل يندب فينبغي
ان يكون الامساك في التمسك فيه منكره ولا واجبا والله اعلم بقول الله عز وجل
لان الربيع ابن الهمام حر جابان وجو الامساك هو الصحيح لانه ثبت انه يوم امر
بالامساك لمن اكل في يوم عاشوراء جابان كان واجبا ثم ان ابن الهمام لم يذكره في كتابه
صايفه ومن ان كل من يخفق بغيره في انما والنها ما رواه ان ابنه اذ هو باطل في الحج
وتلك الصفة حيث لو كانت قبله استمرت معه وجب له الصوم فانه يجب عليه الامساك
تثبتها انتهى في العيون المحترقة في غفل عن قول صاحب الهداية لو لم يصب في يومها
مسافرا وظهرت حاشي الفضا وفي بعض شهر رمضان اسكوا بغيره يومه وقال ان
لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صايفه لا لزوم ولم يكن ذلك في اول اليوم هو
يقول التتليف لا يجب الا على من يخفق الاصل في حقه كقسط عدا وخطا ولنا انه
وجبنا في الحق الوقت اصلا لا خلفا لانه وقت معظم خلاف حاشي في غيبه ومرض
ومسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام عذرهم لتخفيف المانع عن التمسك بغيره الصوم
انهم فظهر بما قرأنا من المستحسن انما الى ما ذكره الشافعي كما لا يخفى
مرض او مسافر في رمضان عن واجب اخر وقع عما نوى عند جوع وعن رمضان
عند ما ولو نوى النطق ففطره وانما يقع في النطق في رواية وعن رمضان
في رواية رمضان او مسافر في رمضان بعد الفجر الا انما قال من يحجر بها
او غيره فتدلى لوطي قال فيسكن ان لا يقضي ففطره لكن يفتي كما حرم
لو انما على المعتكف اياها او صايفه لم يعلل ان يفتل الا عما اذا جري لغوا التمسك
قدم مصره وهو صائم في رمضان فافطر بعد ذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
بعض العلماء وان من لم ياكل في اوقات شهره فانه لا يفتل الا عما اذا جري لغوا التمسك
ذلك وامرأة افطرت ثم حاضت وصحى افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع موا الصوم
الكفارة عند خطا كما رفر والاصل عندنا ان من صايفه اخر النهار على صفة لو كان عليه
في اول اليوم مباح له الفطر سقط عنه الكفارة في المنقح او افطره رمضان كذا كذا كذا كذا
ساعة الكفارة عليه وفي من شرط وجوب الحج سلامة البدن ان
المرض في قول فلابد على معتق ومفاد وجن ولو ملك لا اذا واجبه وقال لا يشترط

ظهور وجه الف كذا بقول الحنفية وقد مر تفصيل المعقود والمجنون والحكماء فصل
الاحكامات بتفصيل سبع فلينظر هناك المصروع لا يقع طلاقه حال صرعه طلاق
اثره وهو موقوف حتى يتم فراجعه بان عدتها بغير اذوق وهو مجنون لا يقع الرجعة
كذا اجاب طحاوي سئل عنهما وقال تقع الرجعة في المصروع لا يقع طلاقه حتى
يجنون ويعقود ويبرسم ويمنى عليه وانما يقع طلاقه مكره وما زال ساءه وسيفيه
اي خيف العقل وسكران واخرس من اضرته المعقودة مريضة اقلعت من زوجها
بغير طاقم ماتت فيخلو لثلاثة اشهر الى ابلغ منهنها والى ابلغ الخلع والثلث ماله فينفقها
لا الزيادة كذا في في الخ بنية الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه
والنصف الاخر وقبته وهو لغو وارتد فخرج من الثلث فلو دخل بها فماتت بعد
العدة بكل المهر وقبته ويخرج من الثلث اذا اختلعت بربع ولو ماتت في العدة فكذا
عند سمس اذا الفرج لم يقع وارثا لقضاء بالفرض وعند طحاوي لا قبل من ميراثه وانما
بالخلع ومن الثلث اذا اشتهى حق سائر الورثة ولم يتهتم في الاطلاق طلقها رجعي
صحة او مرضه ثم مات في العدة ورثته وكذا لو ماتت في العدة ورثها الفرج حتى لم
حكم المرض لو طلقها وماتت في العدة ترثه ماتت بمرضه بجملة اخرى وان ابانها
في صحة ثم مرض وماتت في العدة ورثته وان مات بعد العدة لم ترثه والاصل ان احد
الزوجين لو باشر الفرج بعد تعلق حتى الاخر بماله ورثه الاخر وانما يتعلق الحق
اذا كان غالب حاله اطلاق بعض او غيره لا باصل المرض اذا ادعى الابطال
عن المرض وليس كل بعض الى اطلاق فلما ثبتن حضا بابطالوا في مرض الرجل
ان يقبضه حتى يصيب صاحب فراش بعجز عن قيامه بمصالحه فخرجه وبه واكمل يوم
مرضه وفي المرأة ان يقبض صاحب فراش بعجز عن المسودة قائمها والذهب يخرج
بالمعاين ويعجز عنها العجز المصالح الداخلة اتمان بذهب ويحيى في حوايج
ويتم كل يوم فهو كصحيح وكذا المعقود وفلوج لا يضره اذا مرضه كل يوم وكذا اذا جرح
ودمج لم يجعله صاحب فراش المسؤل لو طلق امرأته وقد طال ولم يقبضه فهو كصحيح
واما المعقود والمطروح قال في ان لم يكن قديما فهو كمرض ولو قديما فكصحيح اذا
يظهر عليه مرضه لا فائدة له في المشايخ قال لو برى بره بالعدوى فكصحيح
والا فمرض لو طال وصار بحال لا يخاف بال الموت فكصحيح وكذا المسؤل وفي
بعض الاحوال لم يبين حد الطاول فبعضهم قدره بسنة وبعضهم

اعتبر والوف في بقية نظامه لا فطاول والآفلا ان اصحابنا قدوه بسنة
فيه المقعد والمفلوج ولو ساء في اول ما اصابهما ثم ما في ايام قليلة بعد الثلث
اذ العلة لم تنصر عادة **باب** سئل ودفق ما لم يصبر صاحب فراش فكم يصبر
اذ الانسان لا يخلو من مرض فمادام يخرج في حوائج نفسه لا بعد مرضه عادة
لو فيه وادكل يوم فهو كريض ولو ينقص من وينداد اخرى فلو مات بعده سنة فكم يصبر
فصل سنة فكم يصبر وتكلموا الجاني في جل غير المصالح في ارجاء الا اذ اخذ قال
مشايخنا لو قدر على القيام بمصالحه سواء كانت داخلية او خارجية فصبره وقال
مشايخنا لو غير عن المصالح في ارجاءه لغيره ايضا جله وفي **الاسئلة** المرض الذي
يعتبر لقمة من الثلث اذ اصار صاحب فراش لا يطيق القيام الى حاجته ويجتهد
فاعداد يخاف موته اما لو طال مرضه ولا يخاف موته كفعلج وسلول ومن
ومقعد وباب السق فمذا ليس في حكم المرض الا اذا تغير حاله عن ذلك وما
من ذلك التغير فما فعل في حالة التغير من الثلث قال الامام الفضل مرض
الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وفي البحر راعته عليه وقال لو خرج من البيت
لا يبقى حكم المرض وكذا في شمس الاسلام ان المعتبر في حق الفقيه ان لا يقدر على
الخروج الى المسجد وفي السوقي ان لا يقدر على الخروج الى المدكان وفي المرأة ان
لا تقدر على الخروج الى السطح قال ابو الليث كونه صاحب فراش ليس شرط
لكونه مريضاً مرض الموت بل العبرة بالقلية لو الغالب من هذا المرض الموت
الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يعني السيد الشهيد صاحب القاموس
هو من يقوم بجوارحه في البيت كما يقصده الاجتهاد ولو قدر على ذلك بخله ومن
فيه ويؤثر في نفسه فغير اذا الانسان قلما يخلو عن ذلك وقيل المريض من لا يقدر
على اداء الصلاة جالساً وقيل من لا يقدر ان يقوم الا ان يقدر عليه وقيل من لا يقدر
على المشي الا ان يهاذي بالان اثنين والفقهاء ان من يخرج في حوائج نفسه خارج
البيت فهو مريض ولو امكنه القيام به في البيت ليس كل مريض يخرج عن القيام به في قيام
لبول ونحوه **باب** تكلف بعض المتأخرين وقال لو يخطو ثلاثة خطوات بلا معين
فكم يصبر والآفلا مريض وهذا ضعيف جداً اذا المريض جداً لا يخرج عن هذا القدر اذا
تلف **الاسئلة** من السجدة ليقبل وقصداً او رجلاً فكم يصبر فاذا اخرج ليقبل
فكم يصبر اذا قتل في تلك الحالة ومن في السفينة فكم يصبر فان حاجت

الامواج فكم يصبر ومن في سفينة فكم يصبر فاذا بارز فكم يصبر في تلك الحالة ولو اعيد الى
السجدة ولم يقبل او رجع عن المبارزة او سكنت الامواج فكم يصبر صاحب فراش فيمنع
نظره من جميع المال **باب** لو حاجت الامواج وتلاطمت وخفت الغوى فكم يصبر ولو
اخذه السبع بفمها وانكسر السفينة وبقي على لوح واحد فكم يصبر لو طلق امرأته بعد
اشطرب السفينة قبل انكسر راسها لم يكن فارقاً **باب** امرأته حامل بغيرها الطلق فهي
مريض قال لو اخذها وجع الولادة فكم يصبر اذا اشرفت على الملاك **الاسئلة** اذا كان
ثم يكن فذلك لا يعتبر كريض بعينه برؤاها ويعتبر وجع اخر الولادة اذا لم يضر
الموت وما يصبر في الموت قال **باب** لو كرم في الاصل مسائل تدل على ان الشرط خوف
المهلك غالباً لا كونه صاحب فراش **باب** لو اخذها الطلق في فلت في تلك الحالة يكون
الثالث لو سئل من ذلك جاز ما صنعت في تلك الحالة **باب** صاحب فراش طلقها ثم فتح مرضها
في العدة لم يكن فارقاً وكذا في صحتها بانها مرضت عن غير علة حتى بانها مرضت لم تكن
ولو قدر على علة ترضى **باب** بانها في مرضه وهما لا يتورثان فصاحب فراش يتورثان كذا
احدهما ففما فعلى او المرأة كن بنة فاسلمت لم تكن ولو اوردت في عدها واسلمت لم تكن
علق طلقها بمرض فمرض مات بمرضه **باب** يعني ان لا ترضى قال في مرضه فقلت
انكسرت حتى وانته وجك بلا شهود او بعينها دفع قبل النكاح او ترضى وجك في العدة
وانكسرت المرأة ذلك بانته منه ورضته لا يصدق مرضه في انكسرت حتى ومضت
عدتك فقتله فلهما التزوج في حال **باب** مريض قال لا يرضى كنه طلقها فلا ترضى
في صحته كنه المرأة ثم مات وهي في العدة ورضته **باب** مات فقال تدان بمرضه
وانما في العدة الاولى والارثه وقالت الورثة ابانك في صحته قالوا قولها الا ان يرضى
الورثة بخلاف ما لو قالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته قالوا قول الورثة ابانها
في مرضه مات به وقالت لم تمض عدتي صدقت بيمين ولو طال المدة فلو نكحت لارثته امرأة
الغيبين لو اختارت نفسها في مرض موته لارثته اذ الفرقه من قبلها فكذا في كل فرقته لفرقة
بعين من قبلها ولو جئت الفرقة منها بمرضها او حاله طلقها بمرضه بمرضها علق طلقها لفرقة
اجنبي ووجدت مرضه فلو كان التعليق في مرضه ايضاً لارثته لا لولعته به في صحته كذا لو حصل
التعليق بغير صحته وكذا في راسه ولو علقه بغيرها فلو طلقها بمرضه لارثته في حال ولو
بمرضها لارثته **باب** اجاعا لولعته في مرضه اما لولعته في صحته والشرط في مرضه ثم علقه
لا علقه **باب** وتوت الفرقة بينهما في مرضه ثم ماتت في العدة لولعته طلقها في اختيارها

قيمة الارض الموقوفة بقدره منها وكان وقفا على ما وقف فاذا كان
ثلث التركة خمسة عشر دينارا كسما وقيمة الارض عشرة دينارا والوصية عشرة دينارا
يعطى للموصي الخمسة ويبقى نصف الارض وقفا لكون الوقف في الارض كالموصية فيستأجر
بمخلاف ما لو احتق في مرض موته او دبره او وصي بوصايا فانه يبدى بالحق فيفضل
شيء يعرف الى الوصايا والالتسقط ولو وقف في مرضه لم ير من ماله وقفا
فيلزم من كل ماله **كتاب البيع** وفي مرضه عليه دين يحيط بماله لوباع عينا من ماله من
اجتناب بعض تيسير لم يخرج المحاباة وفاقا اجازة الوارث او لا فالقضية في يتم
القيمة او يبيع البع ولو لا دين عليه جازت بقدر الثلث وصح المدة بولوباع
تركته للدين بعض تيسير وهذا من اجاب المسائل ان الثابت بملك لا يملك
المالك لو كان هذا مع الوارث لم يخرج عنده اصل الارض الوارثة ولو لم يملك القيمة
وعندهما جاز ويختص بين من فيه وانما لو فيه عين او محاباة ملك او كثر وكذا وصي
الميت ببيع من الوارث فهو على هذا الخلاف عند لم يخرج ولو قيمته عند جاز **كتاب الميراث**
من الموت لو باع لوارثه شيئا قبل قبضته او قبل ان يترقب قبضته باطلا ولا يترتب على هذا
العقد شفعة وقال لا يجوز بمثل القيمة ويصح طلب الشفعة **كتاب النكاح** فمن الادوية يعقب
كل ماله لورثته ما من اجتناب اقاله لورثته ما من واريه لم يخرج **كتاب النفقة** نفق المبيع من واريه لم يخرج
بل اجازة بقيمة الورثة وكذا المحاباة مع لم يخرج الا بها وذكر على وجه الاستفساد
الاربي ان مريضا لو اشترى شيئا من واريه بمعاينة المشهود واعطاه منه جاز ولو لا
محاباة فيه كثر اية من اجتناب الوارث بخلاف الاجتناب في الاقرار اما فيما ثبتت
فهما سواء ولم يترك خلافا فهذا دل على جواز شر الميراث عند الحكم بقول الحقوقي
الدلالة انظر لانه لم يذكر في صورة البيع ايضا خلافا مع ان خلافا كما مر اتفاقا على عدم
ذكر الخلاف لا يستلزم عدم الخلاف حقيقة كما لا يخفى **كتاب المحاباة مع الوارث** لم يجز اجازة
الوارث او لا ويتم القيمة وهذا من المسائل اذا حمل على مريض مديون باع ما قيمته
الف شخصاته من اجتناب ولا مال سواه فتسقط المحاباة بقدر الثلث ثم يخرج الميراث
بين قسمة وانما الثلثين وليس له رد المبيع بخلاف الموهوب له كما يجزي في البيع
من مريض باع من واريه شيئا او ترقب قبضته قال الامام الفضل لو كان
من حال الضعفاء والارواح وكان قضاؤه يتكلف بسبب مرضه لم يرد الميراث
صل للميراث بطلان واريه عن صورة المال حتى لو باع كل ماله بدرهم يجوز **كتاب شرى**

قنا

قنا بغير ثمن بخار ثلاثة ايام فمضى جاز وسكت حتى مضت المدة فالجواب
من الثلث **كتاب المحاباة** وفي مرضه جاز ببيعته بدون اجابته لا يعتبر من
الثلث اذ لو ادعاه جاز تبصر الميراث بالنافع يعقب من كل ماله مريض
الكتاب اجبر او نكده الاجرة فللموهوب مشاركة ولو شرى شيئا ونكده فلا يشاركه
الموهوب اذ حقهم بملكيته لا بالصورة ومضاف احواله اذ لا يبقى بعد موته
حتى يتصور التعلق عند ذلك لم يستند كما في الاموال واما الاجرة فمهر من ماله
تعلقها حقهم فشاركوه بخلاف البع والشرى اذ فيه نقل حق من محل الى محل لا
ابطاله فالاجارة كغيره امة في مرضه وسلم ماله ما يكون اسوة للموهوب **كتاب الهبة**
الاول وفي التوكيل خصوصية لا يلزم بل يخرج الخصم عند خلافها ثم على قوله قبل
رضاه شرط صحته والصححة انه شرط ان يرضى به ولا يلزم بدونه الا ان يكون كتم
مريضا او على سيرة سفوف الخدر في مرضه هو الخيار واختار قولهما ولم يعين
في شيء من الكتب قدر مرض يلزم فقدر من زيادة ضعفه لو حمل على ايدى الناس
وبعضهم قالوا لو لم يكن له حضور بنفسه يلزم توكيله ولو امكنه الحضور بركوبه قبل
على ايدى الناس بل اذ يار مرضه هو الصحيح **كتاب الميراث** مريض قرب موته
فدفع الى رجل درهم وقال له ادفعها الى اخي وابني ثم مات الميراث فادرك الوكيل
الدفع اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال منه لو كان الادفع
قال له ادفع الى اخي وابني ولم يترك ذلك لايكل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة
لان الوكالة بطلت بالموت فبقى المال امانة في ذمتهم كما هو مودع والمودع
لو دفع المال الى الورثة بل امر القاضى والشركة مستفزة بين
ضمن وهذا صحيح اذ كان الوارث ممن يخاف عليه استهلاك المال اما لو لم يخف منه
فلا اخذ الوارث وفضل الدين الميت من ذلك **كتاب الكفالة** وفي **كتاب**
مريض كفيل عنه بما عليه واريه بامره جاز عند من قياسا وعند من استحسانا
اذ الكفالة للفايت لا تصح عندهما في حال صحته وهما جواز لان واريه يطالب
بالدين بل ضمانا فبالضمان اولى ولو لم يرضى بها فلا راية فيه **كتاب** يصح
من لا يحمل مريض كفيل عن واريه اولا بطل **كتاب** كفالة الميراث يعقب من الثلث
ولو اشترى مريضه انه كفيل في صحته يعقب من كل ماله خلاصه كفالة
المريض على ثلاثة اوجه في وجه كد من الصحة بان كفيل حال الصحة وعلى

المهر وهو النكاح مطلق به بخلاف المسئلة الاولى يجوز ان لا يكون عليه دين
منع امراته المبيضة عن المصير الى ابوها فقال ان وبيت مهر كرهت كرهت الى ابوها
افعل في قدرتها الى الشهود فوحيته بعض مهرها ووصت بصدقة البعض على الغير
ذلك فصحها ولم يبعثها الى ابوها قال ابو جعفر الهبة باطله لانها بمنزلة المكرهه في الهبة
بريضة وبيت مهر من زوجها ثم مات قال لو كانت عند الهبة تقوم بها حتى ماتت وترجع
بلا معين الى الهبة على القيام صححت هبتها كصبيته ولو وبيت مهر من زوجها
واجازت الورثة قبل موتها كالمهر المعتبر به الا جازة بعد الموت او حقه من انما يثبت
بعد الموت فانت زوجها الميراث ان مات من تركته هذا فان لم ير من مهرها او في حل
منه ووفر من عليك صدقة فالهبة باطله لانها مخاطرة وتعليق وكذا الوفاة
الميراثية زوجها ان مات من مهرها فمهرها عليك صدقة او فانت تحل من مهرها
فانت فالحكم عليك لانها مخاطرة فلا تصح ولو قال الطالب المديونة اذا مات فانت بري
من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مات
فانت بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري من مالي
عليك لا يبرأ يقول الفقير رجل قال المديونة ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت بري
كل قول باطل لان التعليق والامارة لا تخفى التعليق ولو قال اذا مات فانت في حل فموتها
لان وصية **فصح** ميراثي قال كردن وام دار من بعد زكري من اراد كرم او قال بعد
ازم كرم خود از اكرم كرم يكون وصية ولو قال ان عت فانت بري او انت في حل جاز لان
وصية قال في الزوج اذا كانت برية بصيرة وصية ولم يجز الا باجازه الورثة ثم ميراث
وهي لامرأة ميتة ثم مات زوجها لم تترك الهبة بخلاف ما لو اقر امرأة ثم تزوجها ثم مات
صح الاقرار **لا يبرأ** وان علم **كنا الاقرار** وفي **فت** عجز عن الكلام بفالج
او مرض ثم اشار بشي او كتبه فهو كاخو لو طال سنة والمسلول كصبي
اذا اتى عليه سنة **عده** من مرض الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعن
المعتمد في حق الفقير عجزه عن الخروج الى المسجد وفي السوقي عن الخروج الى مكانه وفي
المرأة عن صعودها الى السطح يقول الفقير وفي كتاب الطلاق ذكر جميع الاقوال في عدم
الموت وذكر ان عدم الخروج الى حوائج نفسه هو كعدم الصبيته لكن ذكر في الجملامة نقل
عن ابى الليث ان العدة للفقيرة ان كان الفالب من هذا الميراث الموت فمهرها كالموت
وان كان يخرج من البعيت قال فيمكن ان يبقى الصدقة **لا يبرأ** الا في حق الميراث

روا القينة قال المبيضة من الموت ليس على زوجها حتى ولا عليه مهر
لا قبل ولا كثر لم ير منها ان يطلب مهر الزوج ويصح الاقرار بانها
على مسئلة انما يبرأ من حوائج عصبم لو قال الميراث في حوائج عصبم
ثم لم ير من الموت لم ير منها ان يطلب مهر الزوج ويصح الاقرار بانها
روا القينة قال المبيضة من الموت ليس على زوجها حتى ولا عليه مهر
لا قبل ولا كثر لم ير منها ان يطلب مهر الزوج ويصح الاقرار بانها
على مسئلة انما يبرأ من حوائج عصبم لو قال الميراث في حوائج عصبم
ثم لم ير من الموت لم ير منها ان يطلب مهر الزوج ويصح الاقرار بانها

وصية **في** ميراثي او ميراثي بيده انها وقف فهو على ثلثه او ميراثي او ميراثي بيده
ثلث مالها او ميراثي بيده او ميراثي بيده او ميراثي بيده او ميراثي بيده او ميراثي بيده
ولو اقر مطلقا فهو من الثلث **اسعاف** ميراثي او ميراثي بيده او ميراثي بيده او ميراثي بيده او ميراثي بيده
رجل مالها على فلان وفلان وعلى الفقير او المسكين ثم مات الفقير في مرضه ذلك يكون وقفا
من جميع مالها كرهه الفقير او المسكين لا يكون ثلثا الفلانة للمرجلين المعنيين
والثلث الا للفقير او المسكين لان مصدق فيما في يده وكذا الوفاة وقفا
رجل على فلان وفلان ومن بعدهما على المسكين ودخولها في ثلثها يكون وقفا على من سمي
ولا حق فيها الورثة الا لو كان له ميراثا معينا ولو قال دفعها الى رجل وقفا قد وقفا عازله
يعطيان من عليهما في كل سنة اذ كانا والمسكين كذا وكذا والفقير كذا وكذا او ليس
للميراث غير ثلث الارض يكون ثلثا او وقفا على زيد وعبد والثلث الاخر ثلثا له الورثة
للفقير او المسكين لان مالها قد بقى من الفلانة صارا كانه فردا او اقر له بوقف على حاله
بخلاف المسئلة الاولى ولو اقر بارض في يده ان رجل مالها وقفا على الفقير او المسكين
لا تصير وقفا من جميع مالها وانما تصير ثلثها من الثلث فان شئت منه كان كالا وقفا والا
فميراثا لان مالها بغيره وقفا على رجل معين صارا كانه ميراثا من ميراثه وقفا على ميراثه
هنا كجس من زنا فانه ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه
فيما اذا كان معينا وقفا كان الميراث او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه
لو شئت او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه او ميراثا من ميراثه
اذا لم ير من بعدهم على المسكين وان دفعها اليه لا يكون وقفا عليه ولا على اولاده كونه
اقر بملكيتها للفقير او غي وان دفعها عليه وعلى اولاده فلا تقبل قوله في ذلك وان لم يكن له
منازع معين كونه اقربا بها صدقة والاصل في الصدقة ان تكون للفقير او غي
بها لم معنى تحتاج الى ثبات ما اذ عاه لنفقه الاولاده واما اقراره به للغير فانه
شهادة منه على الوقف فتقبل بخلاف ما لو اقر بارض في يده ان رجلا او بهما له
فانها تكون له لا لميراثها لا احد اذا اقر بان الارض التي في يده وقفها على رجل جماعة
معنيين وعلى الفقير او المسكين يكون لكل من عين سهم والفقير او المسكين سهمان
على ما رواه عن عموال الحسن بن زياد لما سألهم واحد **عده** عليه دين الصبي فاقوا
مرضاة بين او عين في يده مخلوطة او لا كصارية واما انه وصفت نحوه يقدم دين الصبي
فالفاضل يصرف الى عمره ما بين الصبي **اسعاف** او بارض في يده فقال ان مالها او

الاطباء للتداوى وهذا الخداع على جوار التداوى ولكن ينبغي ان يرى الشفاء التام
 لاسيما في هذه الامور والاعراض وما يروى من الانا اذا اراد الشفاء التام
 ويعتقد انه لو لم يعلم السليم فحق نقول لا يجوز العلاج بمنه وفي جامع الفصولين انما
 ان قرى بالقرى فليس في مقطوع بها وخبر لا زالت عطش وجوع والى المظنون كقصة
 مسهل وسائر ابحاث الطب لا تصد كحارة بيرونة ونحوها والى موهوم كقصة رقبة فاما
 المقطوع فليس كمن التوكل بل كمن جاهد عند خوف الموت واما الموهوم فليس كمن
 التوكل اذ به وصف النبي صلى الله عليه وسلم فقال اريت الامم بالموسم فزيت ايتي ذلك
 ويجوز ان يكون من غيرهم وبهذه حقيقة ارضيت نعم قال مع بول السبعون الفاية فكون
 الجنة بغير حساب قيل من هم يا رسول الله قال الذين لا يكتسبون ولا يتطهرون ولا يسترقون
 وعلى ربهم يتوكلون وصف المتوكلين بكلمة طيرة ورقية واقوا انما التمس الرقية وادانها
 الطيرة والاعتماد عليها غاية التعقيل في ملاحظة الاسباب واما المظنون فاستعمال
 الانيا في التوكل وتركه ليس بخطوئ بل فيكون افضل من فعله في بعض الافعال في حق
 بعض الاشخاص وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الدوا والرقى هل يرد من قدرته فقال ايها من قدر
 الله وفي تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وامره بذلك ورواها ما هو خارج عن المحرقة وقد صنف فيه
 كتاب يسمى طب النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاسرار ان موسى صلى الله عليه وسلم فعله فوفقوا عليه باقفا
 ان دواها معروف في حجب وان تداوى به فبها فلو تداوت به لبرأت فادى لبرئ
 فاوحى اليه لا ابرأ منك حتى تداوى بما ذكره فبها فوحى اليه ان تبطط على بطنه
 من اورد في العقاقير منافع الاشياء غير وروى قومنا خلقوا اليه فيهم فخرج اولادهم فادى
 اليهم ان يطعموا نسائهم الحبالى السفجل فانه يكسب الولد ويفعل ذلك في الشهر
 الثالث والرابع اذ فيه يصور الله الولد فحينئذ ان مسبب الاسباب جلت قدرته
 اجري منه برط المسببات بالاسباب الدوائية سبب حرة حكيمه فافهم ان الاله
 دوا الجوع العطش وكذا السكينة والسقمونيا دوا المصطبر غير ان علاج الجوع العطش
 بالجوع والماء وحلى يدر بعض الخواص من ادركه بالتجربة في حق الاول وكل ذلك
 يشبه الحق جل جلاله فلا يضر التوكل استعمال مع النظر الى مسببه بان يرى
 الشفاء منه تعالى من الدوا فان قيد الكسب من الاسباب الدوائية النفع ايضا
 قلنا ليس كذلك فانه ليس قصده وحججه وشبهه بل هو كخبر فان الكسب لو كان مفعلا
 في الظهور لما خلت البلاد الكثرة عنها وانما هو عادة المارة كالأعوان والهنود
 فهو من الاسباب الموهومة كالرقية وما وجع يعالج بالاكى الاول دوا يعني عند ليس

بالاسكندر بن وكوه صفى
 يدرك كل واحد واحد من الصفاء

فيه اوراق فالحرق في حطب اللبنة مخدور السرايمع الغنية بخلا فصد وجانه فاما
 سرائها بعيدة ولا يد مسد بها غير ما ولا انهي النبي صلى الله عليه وسلم الرقى وكل منها
 بعينه التوكل وروى ان عمران بن الحصين اعتل فاشاروا اليه بالكنه فامتنع
 وعزم عليه الامير حتى اكتمى فقال كنت ارى نورا واسمع صوتا ويسم على
 الملائكة على الكتوف انقطع عن ذلك وناب الى الله تعالى فوجد عليه ما كان يحذر سلام الله
 الملائكة وغيره يقول الحفيظ اول قول اعلام ان من قبل القرى مستعمل عركت احيا العلقى للملائكة
 الغزالي رحمه الله منتحبا مختفرا وقد تفصيل جليل از يد هذا فمجلد انه قال وليس
 من شرط التوكل ترك المظنون بل استكمال كسب الماء على النار لا طعامها وادفع
 فربما يندفع وقوعه في البيت احيا ان ترك التداوى قد تجدد في بعض الاحوال و
 يدل على قوة الموهوم وكذا لا يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم والذين ندوا واد السلف لا يخفرون
 ولكن قد ترك التداوى ايضا جماعة من اكار العصاة والتابعين وغيرهم ولم يسموا
 الاول ان يكون المريض من المكشفين فكشف لانه انهم اجدوا ان الدوا
 لا ينفعه الثاني ان يكون مشغولا يخوف عاقبه واطلاعه تعالى عليه فبئس ذلك
 الم المرض فلا يتفرغ قلبه للتداوى الثالث ان تكون مرضه قسرا والدوا الذي
 بوصف له موهوم النفع فيتركه المتوكل الرابع ان يقصد ترك التداوى
 استغناء المرض لئلا تنال ثواب المرض بحسن الصبر على بلاه الله تعالى او
 ليجرب نفسه في القدرة على الصبر فقد ورد في ثواب الصبر ما كثر ذكره المحققين
 ان يكون قد سبق له ذنوب ومهد فافت منها عاجزا فكيف ما فبري للمرض
 كقولها فيترك التداوى قال عزم لا تزال العجز والميل بالبعد حتى يمشي على الارض
 كالبردة ما عليه خطيئة وفي الخبر حتى يوم كفارة سنة وقال عزم كفارة الذنوب
 بالجمي السامس ان يستشعر بفساد مبادى البطل والطغيان بطول مدة الصحة
 فيترك التداوى خوفا من ان يعاجله زوال المرض فبها ودو البطل والعقلة او طول
 الاكل واذا اراد الله بعبد خيرا لم يخله من الشبهة بمرض ومصابي وكذا قيل لا
 يخلو المؤمن من علة او قلة او ذلة وقد روى ان الله تعالى يقول الفقر يستحق والمرضى
 قبيح اجسب من اجب من خلقى وقد ورد في الخبر ان كل خطيئة من النار
 فلكا كثر من ثواب المرض راى جماعة ترك الحيلة في زوالها اذ عزموا لانفسهم في
 نهما لا يرحب راء التداوى نقصا وكيف يكون نقصا فقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم

فما صمد ولو من اهل الزمة غير العبد والصبي يعفى عليه بعمده خيرا لعمامة او لا
وقال **ص** لا يعفى بعمده لو لم يضر بالعمامة اذا اخصم منعته حينئذ وجب ما قال
م انه يعفى بغيره في المستقبل وان لم يضرهم في الحال بان يترك الزحام في الطريق
فلا يجد الناس سبيلا الى الطريق وقال الصغار انما يلتفت الى خصومة فيما ذكره
لو لم يكن للخصم مثل ما للذي عليه فلا يلتفت الى خصومه اذ لو اراد دفع الضرر
عن العامة بدأ بنفسه فعمله اذ منعته وقد نقل عن جندب بن عمرو بن ميمون
عن نافذة عن رجل عن رجل عن علي بن ابي طالب في فناء داره شجرة فاراد احد الرعاة قطعها
وفي تلك السكة اشجار مثلها ولم يعترضه غير هذه الشجرة ليس له ذلك لا منعته
لا محجب بغيره من جميعها هذا الوجه في طريق العامة لنفسه فلو لم يكن في بعض الطريق
مسجد الا بعمده لو لم يضره من لا بأس بان يجعل بعض الطريق مسجدا وبعض المسجدين
اذا امكن في الكفل للعمامة **خلاصة** في الاجناس قال هشام قلت لمجد ما تقول في رجل اراد
احدكم بكنيته والاخرى بسيرة وبينهما طريق للمسلمين ضيق ففلا فوق الطريق عليها
قال تولى ان كان البناء لا يضر الطريق فلا بأس به وان خاضع بعد البناء احد الامهات
وان خاضع قبل البناء فله منع من يفتقها فادان ان يتخذ طريقا او يترك الطريق
قد مر للناس ويرفع في الاطمين لا يمنع في ذلك وكذلك لو اراد ان يفتقها
اربا او دكانا **ن** قال شاذ المشايخ التي في الطريق ليس لاحد رفعها لانها
فعله الناس ولهم منفعة وعنه **ج** للمحتمل ان يحاصم في رفع المشايخ الشاذة
الى الطريق الا يرى انها لو سقطت فاصابت المار فلو اصابه الطرف الخارج فحق
رب الشعب الا لو اصابه الطرف الداخل ذكر شيخ الاسلام سكة غير نافذة اراد
واحد من اهلها تحويل بابها فله ذلك سواء كان بابها في اعلى السكة فيجعل في الاسفل
او كان في الاسفل فيجعل في الاعلى قبل علقه بان لا يرفع جداره كله وان يدخل
داره ان شاء فله ولها وانما من اخرها واجيب عن قولهم ليس له حق المرور
وراء بابها ليس يصحح الا بيري انه ان اراد ان يطين جداره الذي وراءه فله
ذلك ولا يكون ذلك بلا مرور قال صاحب جامع الفصولين يقول المرور للطينين
الضرورة والضرورة مستثناة عن قوة الشرع فلا يباين عليه الحاصل ان في السكة
اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف شيخ الاسلام ان له ذلك مطلقا وبغير
وذكر شيخ ان رب الدار لو اراد ان يفتح بابا بينه وبين يرفع جميع الحائط فله ذلك

وذكر

وذكر **ش** في سكة السكون رب الدار لو اراد ان يفتح بابا على الجدار اعلى من السكة
القديم فله ذلك لا لو اراد يفتح بابا اسفل من الباب القديم اذ ليس له حق المرور وروى
باب داره وكذا لو كان سكتين غير نافذتين وليت واحد من اهلها جدار في السكة
الاولى وجدار في السكة القصوى وباب في السكة الاولى ليس له فتح باب
في السكة القصوى نفس عليه في **فتح** والكلور فيه ذائفة مستطيلة ينشعب منها فلهما
فليس لاهل الاول فتح باب في الاخرى اذ ليس لهم حق المرور فيها **س** لهم فتح
اذا كانا بطريقين ولكن لاهل الاخرى منع من المرور وبذا خلاف ظاهر الرواية
فان لم تكن اذ ليس لهم فتح وهذا لانه لو فتح منع من المرور في كل اثن
حتى لو فتح بابا للاستفاضة ليس لهم منع **فان** لو اراد في سكة
غير نافذة لها باب فاراد ان يفتح لها بابا اخر اسفل من بابها اختلوا فيه
والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا اخر اعلى من بابها فله ذلك
خلاصة في بابها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب والسكة
غير نافذة لذلك وان اهل السكة يقولون هذا مخالف لما في الرواية في السكة
لا تنفذ فشرى بجنب داره ببناء طرفة في هذه السكة فيلزم ان يفتح من طرفة بابا في السكة
وقيل لا ولو اراد ان يفتح للبيت بابا في داره ليدخل فيه في داره ويطلع من داره
الى السكة فله ذلك وارورته قوم في سكة لا تنفذ فافتسموا على ان يفتح كل
منهم في نصيبه بابا فله ذلك ولو اهل السكة بخلاف ارض من لرجل لها حيز
منه فمات رتبها واقتسمها ورثته على ان يفتح كل منهم لارضه كوة من السكة ليس
لمورثهم في حيوتهم ان يفتح كوة اخرى او يباين بر على حدة لتفاوت دخول الماشي
الكوة فله ذلك ليس لورثته ذلك ولرب الدار في حيوتهم ان يفتح بابا في السكة اذ لا يرب
على جداره وروى في باب واحد ومن عشرة ابواب سواء قال صاحب جامع الفصولين
اقول قد مر ان ليس لربها ان يفتح بابا اسفل من الباب القديم يقولون انما يفتح
غيره فافترقا وقبله بكتب شي ان المسئلة اختلالية فلا يرد الا اعتراض بالانقضاء باع
دارا بابها في سكة نافذة وكان بابها القديم في سكة لا تنفذ فاراد المشتري فتح
بابها القديم فله ذلك اهل السكة بذلك الباب فله فتحه كما يبيع لعمامة ولو اراد
خلوها فله ذلك **س** واحد فلهما الاول يسقط الا بان غير السابقين اذ لا فائدة لاهلهم لو
كلوا ليس لهم فتح ذال الحائط الاول من فلو لكل الاول فلهما غيره ثم فلو لكل واحد حيلة

فان فتح بابا على الجدار اعلى من السكة القديمة فله ذلك لا لو اراد يفتح بابا اسفل من الباب القديم اذ ليس له حق المرور وروى باب داره وكذا لو كان سكتين غير نافذتين وليت واحد من اهلها جدار في السكة الاولى وجدار في السكة القصوى وباب في السكة الاولى ليس له فتح باب في السكة القصوى نفس عليه في فتح والكلور فيه ذائفة مستطيلة ينشعب منها فلهما فليس لاهل الاول فتح باب في الاخرى اذ ليس لهم حق المرور فيها س لهم فتح اذا كانا بطريقين ولكن لاهل الاخرى منع من المرور وبذا خلاف ظاهر الرواية فان لم تكن اذ ليس لهم فتح وهذا لانه لو فتح منع من المرور في كل اثن حتى لو فتح بابا للاستفاضة ليس لهم منع فان لو اراد في سكة غير نافذة لها باب فاراد ان يفتح لها بابا اخر اسفل من بابها اختلوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا اخر اعلى من بابها فله ذلك خلاصة في بابها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة لذلك وان اهل السكة يقولون هذا مخالف لما في الرواية في السكة لا تنفذ فشرى بجنب داره ببناء طرفة في هذه السكة فيلزم ان يفتح من طرفة بابا في السكة وقيل لا ولو اراد ان يفتح للبيت بابا في داره ليدخل فيه في داره ويطلع من داره الى السكة فله ذلك وارورته قوم في سكة لا تنفذ فافتسموا على ان يفتح كل منهم في نصيبه بابا فله ذلك ولو اهل السكة بخلاف ارض من لرجل لها حيز منهم فمات رتبها واقتسمها ورثته على ان يفتح كل منهم لارضه كوة من السكة ليس لمورثهم في حيوتهم ان يفتح كوة اخرى او يباين بر على حدة لتفاوت دخول الماشي الكوة فله ذلك ليس لورثته ذلك ولرب الدار في حيوتهم ان يفتح بابا في السكة اذ لا يرب على جداره وروى في باب واحد ومن عشرة ابواب سواء قال صاحب جامع الفصولين اقول قد مر ان ليس لربها ان يفتح بابا اسفل من الباب القديم يقولون انما يفتح غير فافترقا وقبله بكتب شي ان المسئلة اختلالية فلا يرد الا اعتراض بالانقضاء باع دارا بابها في سكة نافذة وكان بابها القديم في سكة لا تنفذ فاراد المشتري فتح بابها القديم فله ذلك اهل السكة بذلك الباب فله فتحه كما يبيع لعمامة ولو اراد خلوها فله ذلك س واحد فلهما الاول يسقط الا بان غير السابقين اذ لا فائدة لاهلهم لو كلوا ليس لهم فتح ذال الحائط الاول من فلو لكل الاول فلهما غيره ثم فلو لكل واحد حيلة

فان كان لدان بفتح شري حجرة في سكة لا تنفذ دارا ان يجعلها طريقا خارجا وتغير السكة
نافذة برفع الامر الى القاضي فلو فيه ضرر فاحش منه ولو لم يكن فاحشا واستوفى
من ذلك الباب ما دفع الضرر ويقوم مقام الخياط لم يمنع من ذلك **عن** عجم سكة
لا تنفذ شري في القصور دارا تظهر بطريق غير نافذ فاد جعلها طريقا نافذا ليس
ذلك ولو اتخذها خانة لغيره في النكس وجعل له بابا بين فله ان يغيرها فيما يشاء
وليس لهم ان يتخذوا طريقا **خلاصة** سكة غير نافذة وهي على الطريق الاعظم ليس
للمجاور ان يسجده ويقتسمه فيها بينهم او يبدوه لان للمارة فيها حقا لانه اذا
ارادهم الناس في الطريق الاعظم فله ان يدخلها هذه السكة حتى يترزخا زقاقا في
نافذ شري رجل الدار القصور منه وفي طريق نافذ فاد ان يهدمها ويجعلها طريقا
نافذا ليس له ذلك وان اراد جعلها سكة فلا بد ان يدخلها ويصل الى سكة
لهم ان يتخذوا طريقا يرون فيه لرجل داره في سكة لا تنفذ مشتركة بينهم غير نافذة
ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المجرى ولو جعلها سكة لرجل الدار الى الطريق الاعظم جازا الا
فهو مسجد فاد رجل له دار وله عليها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب
غير نافذة له ذلك وان ابى اهله السكة لو شري بيتا في سكة اخرى حتى الى ظهر داره واراد
ان يفتح بابا في داره ويترقى هذه السكة ليعمل ما دام هو ساكنا اقا اذا صارت لرجل
والبيت لآخر ليس لرب البيت ان يترقى هذه السكة رجل شري بيتا في منزل كذا
وحقوقه والبائع بمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة ان بين البائع والرجل
ليس له منعه وان لم يبين اقله في المشايخ والمختار انه ليس له المنع قال جرجان
طريق غير نافذ ان يضعوا منه خشب ويربطوا فيه الدواب ويتوسمونه فلو عطل
احد بالتوسم او الخشب او الدواب لا يضمن ولو عطفه احد من اهل الطريق بئر او
بني فطعنه به احد ممن ويؤخذ بطم البئر وينقض الحفر **خلاصة** لكل مالك دار الانتفاع
بغنائها ليس لغيره من القاذورات وطعن وحش وبطدابة على الاطلاق كما ذكره
امامنا وكان و تنور فيجب ان يكون مفصلا فلو كانت السكة نافذة
فله ذلك والا فلا الا باذن كل من اهل السكة كذا **ج** وفيه غير هذا
ليس لاحد من اهل سكة لا تنفذ حفر بئر لصنعت ما ولو اتفقوا عليه
فلهم في دورهم وانما لهم المرد والجلوس **نص** لكل من اهل
السكة لا تنفذ اسك الدواب على باب داره لا اتخذ اري على باب

وكذا لو اتخذها خانة جعل لها بابا بين الدار فله ان يغيرها فيما يشاء وليس لهم ان يتخذوا طريقا خارجا

يسكن

يسكن دوابها كذا سكة لا تنفذ كذا مشتركة وكل من السكة كذا ان يسكن في بعض الدواب
بقدر نصيبه لان يفتح فيها واتخذ الدار من حبل البناء واسكن الدواب في بلادنا
منه السكة اذ الرسم في بلادنا اسكن الدواب على الابواب لو نافذة و
لكل من اهلها اسكن الدابة على باب داره بشرط السلامة **نص** في وسط سكة نافذة
منزلة اراد احد من اهلها يفتح منزلة عليها ويتأوى بها لغيره فله منعه وكذا لكل احد
من العادة منه فالاصل ان احده في طريق نافذ حداثا يغير بالعادة فلكل منهم
منعه وفي غير النافذة حق المنع لا يلهي **نص** فانت يغير بها المجرى وفي طرد داره في
مخارعة فاد ان يغيرها فله ذلك فبنا لا اسكننا و به افنى **ن** وقال
مش الغنوي اليوم على القياس رجل يهدم بيته ولم يبين وجهه الاخر
به فله من حب على البناء **خلاصة** رجل اراد يهدم داره فيلحق الضرر باهل السكة
لا يوجب السكة المختار ان يمنع فلو هدم مع هذا واذ اضر بالغير ان لو يغير على
البناء يجر على البناء قبل والاصح ان لا يجر ولو هدم داره فانه يهدم داره لا يضمن
رجل شجرة يتظلل بها جاره اراد قطعها لا يمنع منه ولو تفرق جاره اذ
الشجرة بالقطع منوع الانتفاع بملكه لا ملك الساحة ان يبني فيها حائطا او تنورا او
بالوعة او بئر ماء ينفذه في حاله بلكه لا يمنع منه ولو اضر جاره على عرجه ان رجل
شكى اليه بغيره جاره في داره فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر بالوعة
فقطعت البئر الاولى فكسبها ربهما الا يرى ان لم يضر الشاكي منع الجائر من الحفر
وانما هذه الى اللينة قد تقدم في البناء ان لا يحفظ احد ان واد هذا الوقت كيف
كان فيجعل احسن الوقت الذي يحفظ الناس هذا القديم ويبنى عليه الامر
ينزل الحفر وقد مر في اول هذا الفصل ما يخالف هذا الاصل من قوله والاصل
ان ما على طريق العامة ان لا يبنى عليها الصو او الله اعلم ان اتخذ داره حطيرة
فتم في سكة غير نافذة ويتأوى بها بئس السرقين ولا يأمنون
على الرعاية ليس لهم منعه في الحكم ان اراد ان يبني في داره تنورا للبخير
الرايم او رحي لا يطعن او مدته للقصارين يمنع عنه تصرف جيرانه فورا
فاحشا وعنه من لو اتخذ داره حائطا وبنا في الجيران من دفعها فله منعه
منه الا ان يكون دخان انعام مثل دخان الجيران وغيره فله ان لا يستغنى
عن بناء تنور في ملكه للبخير في وسط البئر ان تارة يعني بان ذلك وتارة

نص في سكة لا تنفذ حفر بئر لصنعت ما ولو اتفقوا عليه فلهم في دورهم وانما لهم المرد والجلوس نص لكل من اهل السكة لا تنفذ اسك الدواب على باب داره لا اتخذ اري على باب

نص في سكة لا تنفذ حفر بئر لصنعت ما ولو اتفقوا عليه فلهم في دورهم وانما لهم المرد والجلوس نص لكل من اهل السكة لا تنفذ اسك الدواب على باب داره لا اتخذ اري على باب

بناء على ما استفتي به من ان لا يجرى
 بين راسه وبين راسه من جهة
 راسه من جهة راسه من جهة راسه
 من جهة راسه من جهة راسه من جهة راسه

يبقى بان ليس ذلك قاضيا لساكنين رجلين افسحاها فصار الساحة لهما
 والبناء للاخر فاراد رب الساحة ان يجعلها بيتا وينسب اليه الشمس على رب
 البناء في ظاهر الرواية لذلك وليس لرب البناء ان يمنع وقال فيمنع ان يمنع
 الفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو اراد ان في الساحة اصطفا او تورا او حاما
 فلا ذلك **خلاصة** اذ بناء متور لغير الروايم اورد في المصنف اربعة لفصارة لم يجرى قال
 صدر الشهيد وكان والى بقي بانه ان كان الفرسيات يمنع حال الصدور عليه الفتوى
 قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية لا يمنع وصورتها في الاصل رجل احصاه
 ساحة في القسمة فاراد ان يبنيهما ويرفع بينهما واراد الاخر منه وقال فيمنع
 الشمس ليس ان يرفع بناءه ولان يجرى فيها حاما او تورا او حاما في كل عاين في جاز
 فهو احسن لكن لا يجرى على ذلك ولو فتح رب البيت في علونها بابا او كوة لم يكن رب
 الساحة منع او لرب الساحة ان يبنى في ملكه ما يستمر فيه ولو اخذت في ملكه او كبرها
 او بالو في فترتها حائط جاره وطلب منه جاره فلو لم يجر على فترتها حائط جاره لم يكن
 لم يضمن والا لام ظهير الدين كان يفتح بجوار الرواية دار الجارين سطح احدهما اعلى وسيل
 ماؤه على سطح فاراد رب الاسفل ان يرفع سطحه او يبنى على سطحه لذلك وليس
 لجاره منع لكن بطلان حتى يسيل مائه الى طرف الميزان وان انهدم السفل وهدم المالك
 ليس الاخران يكتفون بالعمارة لاجل اسالة المالك لكن ينبغي هو يمنع صاحبه بالانقاع
قاضي رجل دق في داره شيئا فسطع منه في دار جاره شيئا فذلك كان في ذلك
 على مبدق في داره رجل لم يهدق في داره في ورسمه من داره فاستدعى في داره رجل او
 قتل شيئا فالقاضي والرد على الراعي يقول ان حق قوله يضمن مبدق في داره مخالفة
 لما قاله قبل من قوله والفتوى على ظاهر الرواية والظاهر انه اذا اختار في هذا المسئلة
 خلاف ظاهر الرواية الذي اختاره جماعة من المشايخ كما يفهم مما مجموع ما ذكره في ورقة
 وانه اعلم **خلاصة** لاجل حائطه وجهه في داره رجل فاراد ان يطين حائطه او انهدم
 حائطه ووقع الطين في دار جاره فاراد ان يسيل الطين لولا يجرى ماؤه في دار جاره فاراد
 حظه واصلاحه ولا يمكن جميع ما ذكره الا بدخوله دار جاره وجاره يمنع الدخول فيها
 يقال للجار المانع اما ان تترك حتى يدخل ويصلح او تفعله انت بما لك كذا روى عن ابي
 اخذ الفقهاء ان البيت قال في النوازل رجل اراد ان يتخذ بيتا ليس لجاره ان يهدم ذلك
 ان كانت الارض صلبة لا يتعدى فتر الماء الى جداره ولورخوة يتعدى الى جداره فله

اراد ان يجعل في بيته ربي وذلك ببناء الجار في الجار فيمنع وكل
 في الجواب من حيث هذه المسئلة في قول المشايخ في داره مخالفة لاجل الجيرة
 فان عنده من يفتح في ملكه لا يمنع عنه ولا يجرى جاره به وعلى
 مشايخ اذ انصرف في ملكه ولا يجرى جاره بذلك فتر بيتا دارا كان
 للجار ان يمنع **مسألة** لانه يمنع على حائط نفسه از يد حائطه وليس جاره
 منع وان منع عن بناء الساحة **مسألة** صاحب الدار اذا رفع بناءه
 فاستدعى الشمس على جاره او ثقب جداره او فتح ابوابا فليمنع
 وان يفتح جاره وان يفتح في ملكه

منع وعلى هذا اذا جعل حائطه او جعلها لفصارة او اراد ان حاما او اصطفا
 ان اراد ان يتخذ حائطه في بيته ولا يجرى ذلك بجاره فتر بيتا بان علم ان دوران
 الرعي او يجرى ببناء جاره يمنع عنه والحاصل ان القياس في هذه المسئلة ان من
 تصرف في فاصلة ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره لم يترك القياس في محل يضر بغيره
 بيتا وقيل لا يمنع ويراد ان من منشاكتا وعليه الفتوى داران مثلا فان جعل رب
 احدهما في داره اصطفا وكان في القدم سكنا وفيه ضرر لرب الاخرى قال الصغار
 لو كان وجه الدواب الى الجار لا يمنع ولو حفرها اليه يمنع لم يضره دواب الا
 جدار الجار يحفرها فيل لا يمنع رب الجار اذ لم يضره اذ لا يتعدى فعل الدواب اليه
 لما يجرى اى حفره فلو ضمن فاما يضمن باء قال الدواب في الاصل من حيث يرب
 الى التخصيب الا انه لم يفتى في هذا التخصيب اذ دخلها في ملكه والتخصيب انما يوجب
 الضمان عند التقدي **كف** اصابة في القسمة بناءا لظرسا لانيها ففتح في البناء
 في جداره كوة ليس لرب الساحة منه ان يفتح في ملكه ولم يفتى ملك غيره ومنفعة
 ولان لا يرفع كل جداره فلكوة اولي شري بيتا سطحيه وسطح جاره يستويان فانه جاز
 ليعتد به بين السطحين لا يجرى عليه اذ لا يجرى المالك على بناء في ملكه ولو اراد منع عن
 حفره من حفره في داره جداره اذا منع فله منه اذ فيه ضرر زائد ولو لا يمنع بغيره لكانوا في الدار التي تفتح
 بغيره عليهم لو كانوا على السطح لا يمنع اذ استوي في الفر لانه ان كان يقع بغيره
 عليهم يقع بغيرهم ايضا عليه في السطح **فتى** وعلى قيس ما تقدم ذكره وهو فتح مالكه
 البناء الكوة المح يبنى ان يقال بان ليس له منعه من الصعود ولو يقع بغيره في دار جاره
 الا يرى ان لم يجعل لرب الساحة حق المنع على الكوة مع ان يهدق الكوة يقع في الساحة
 قال صاحب جامع الفتاوى اقول يمكن ان تكون مسئلة الكوة على ظاهر الرواية
 وهو القيس ومسئلة الصعود على غير الظاهر فيجوز ان يكون جواز كل واحد منهما جوازا
 في الاخرى ويمكن الفرق بان وقوع البعير في مسئلة الصعود اكثر اذ السطح اكشف
 فان الفر فاحش يمنع بجلا الكوة فاقترنا **فتى** في داره شجرة فضا دباع اغصانها
 فالمشترى اذا ارتقاها بطلع على عودات الجار يرفع الى القاضي حتى يمنعه من خال **فتى**
 في حق الجار المشترى يجرى في داره قسمة او قسمة لغيره او قسمة لغيره او قسمة لغيره او قسمة لغيره
 فرفع الى القاضي فلو رضى القاضي المنع فلا ذلك فعلى قيس فتح الكوة يعني ان لا يكون للجار ولا لغيره
 الا في حق القاضي المنع كذا قال صاحب جامع الفتاوى اقول قد مر ان المشايخ على ظاهر الرواية
 بعض ما يجرى وما لا يجرى وبعض ما يرجع فيه على صاحبه وما لا يرجع مع جاز

ع

منه

الجير على الاتفاق في فن وزرع واداء مشتركة اذ حق كل واحد الشريكين جابم فيها وهذا
 الحق يغتفر بترك الاتفاق في جهة صاحبة فبغير المنع عن الاتفاق معونا حقا فالجبر
كذلك اقتسام دار بينهما فقال احدهما ينبغي جابمنا لا يلزم الاخر جابمنا ولو لم يرد
 احدهما الاخر ويطلع عليه في حال لم يجز الاطلاع فللقاضي امرهما ببيتا الجابم ويغلق كل
 منهما بجهة يفعل القاضي على وجه المصلحة **فانضج** دارا وبيت بين رجلين انهم
 فبناه احدهما لا يرجع على شريكه اذ الدار يحتمل القسمة وكذا الحمام اذ اخرج كل واحد
 ساحة والبيت اذا امتلأت من الطين فلا ان يطالب شريكه بالبيت فاذا لم يطالبه ولم يملأها
 وافرغها فهو متبرع واصل هذا النوع ان كل واحد يجبر على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل
 احدهما فهو متبرع وان لم يجبر ففعل لا يكون متبرعا فعلى هذا انهم بين رجلين كراه
 احدهما او سفينته تحرق ويحرق منها فوق او حمارا فرب منه شئ قليل او اوفر
 عبد بين اثنين اذ جنى جناية فعده احدهما في هذا كانه يجبر الشريك ان يفعل معه فاذا
 احدهما فهو متبرع **فت** رضى ما بينهما في بيت لهما فحرقته كلها حتى صارت صحرا
 لا يجزى ان على العارة وتقسيم الارض بينهما ولو قايمة بينهما وادواتها الا ان يرد
 شئ منها يجبر الشريك على ان يخرج مع الاخر ولو معصرا قبل شريكه انفق انت كونه
 فيكون نصفه دينا لشريكه وكذا الحمام لو صار صحرا وتقسيم الارض بينهما ولو تلفت
 من الجير الا ان على عمارته من حمام بينهما انهم ببيت منه واحد او حاج الى قدر او ديرة
 والى احدهما لا يجزى وقال لاخر ان شئت فابنه وخذ من علة نفعك ثم بسطها
 فيه يقول الجبر قوله لا يجزى مخالف لما يقتضيه انما ينبغي ان لا يوزن من الحمام شئ قليل
 يجزى الظاهر ان المسئلة احتملا فبما قلنا فيهما هو الصدوب **خلاصة** في الجبر
 في البئر المشتركة والدولاب المشترك يجزى كل واحد منها على عمارته وفي الخلاصة ايضا
 دار بين صغيرين كل منهما وصي فانهم دوت الدار والى احدهما العارة فالوصي يرفع
 الامر الى القاضي حتى يجبر على العارة زرع مشترك بين اثنين الى احدهما ان
 يسقيه يجبر عليه قال وفي ادب القاضي من الفسوى لا يجزى ولكن يقال لا اسفه
 وانفق ثم ارجع في حصته شريكك بنصف ما انفق **ط** عن المتأخرين
 لو ابنى احد الشريكين في الحمام فالقاضي يخرج الحمام من ايديهما ويوجز ما بينهما
 فيما خذت فخر اجرة انهم دارهما وبيتها فبني احدهما لم يرجع على شريكه

فانما القسمة بغير جابم في البئر وكذا البيت اذا كانا كبيرين

بشي

شئ وكذا حمام وبيتا اما الدار والبيت فلا يرجع على القسمة والبيتا في نصيب
 لو كان البيت كبير يحتمل القسمة واما الحمام اذ اريد ان يصير محرا اذ كئله القسمة حينئذ واما
 البئر فلم يرد انهم ادمه وانما اراد ان يصير في حيازة اي طين اسود لحصولها باستقائها
 قبلهما اذ انهما غلبوا على البئر فبغير فلا يلزم هو المطالبة فصار بتركها متبرعا قال
 صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في فصل الجبا في مسائل الجبايط المشتركة
 نفعلا **فلهذا** ان اذ احمولة لوبني الجبايط يرجع لانه مضطر اذ لا يتوسل الى حيازة الاب
 فلهذا البئر مع ان الشريك يجبر بها كالبئر لولوب فينبغي ان يتخذ حكمها ويكون لكل من
 التبرع والرجوع وجه في كل منهما نظر الى الدليلين والتحقيق ان الاضطرار يثبت
 فيما لا يجزى صاحبه لا فيما يجزى كسياتي بعد ورقة تقريبا فينبغي ان يدور التبرع والرجوع
 على الجبر وعدمه وانما خلافا وقوة وضحا فبما لا يجزى شريكه وانما وفيها
 ينبغي بالجبر فينبغي ان يغني بالتبرع لو فعله بلام قال وهذا يخلصك عن التبرع ويغني
 في هذا السبب من الاضطرار ويرشدك الى الصواب **فلهذا** حوازة لها انفق
 احدهما في مرمتها بلام الا ان لم يكن متبرعا اذ لا يتوسل الى الانتفاع بنصيب
 الآب قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون هذا على تفصيل فتمت انفا
 وسئل الفضل عن طاحونة او حمام لهما استأجر بنصيب كل منهما رجل فانفق احد المتأجرين
 في الممرمة باذن موجه هل يرجع على موجهه قال لا يرجع ثم قال يحتمل ان يقال المتأجر
 يقوم مقام موجهه فيما انفق فيرجع على موجهه وهو على شريكه ويحتمل ان يقال المتأجر
 انما يرجع على موجهه بالاداء وانه انما يجوز على نفسه لا على غيره فالحق ان موجهه في نصيب
 شريكه فلا يرجع على احد قال صاحب جامع الفصولين اقول لو ارم الموجه بنصفه
 كان الرجوع على شريكه فينبغي ان يرجع المتأجر على موجهه وهو على شريكه لصحة
 الاداء امر بما لا يفسد فكذا رمت بنصفه فلا معنى لقوله وانه انما يجوز ربح ولو لم يكن له الرجوع
 اذ ارم بنصفه فلم يجز امره على شريكه فلا يرجع فلا يفيد قوله يقوم مقام موجهه والى
 ان احد الاحتمالين باطل الا ان يكون قولان في رجوع الموجه لو رمت بنصفه والظاهر
 ان في قولين على ما يظهر مما تقدم ولو رمت الموجه بنصفه يتأدى فيه ما قد يفيد المطالبة
 وتركها والحضور والغنية والامر القاضي وعدمه فينبغي ان يكون رجوعه على التفصيل
 والاعمال قال من في حمام لهما ممرمة احدهما فقامت في الاخر فالأمر لو شافهما في
 فبما ما كسر نصف قيمته ما بهي ويكون الحمام بينهما ولو شافهما لم يفسد ما كسر قال ابيهم

فيمنع من ربحه طاحونة او حمام لهما استأجر بنصيب كل منهما رجل فانفق احد المتأجرين

جمع العسل من وضعه على الجارية فاذن الجارية راحة في راحة الجارية
 ثم الجارية راحة في راحة الجارية وسد الباب كالمشترى في ذلك
 كان الجارية راحة في راحة الجارية وسد الباب كالمشترى في ذلك
 بفتح ذلك لانه اذا شرط ذلك صار كانه شرط نفسه والوارث في هذا الموضع
 الا ان المورث انما يرث العسل بناء على ما في راحة الجارية
 سطر احد بهما على راحة الجارية العسل من حق هو انما يقع في راحة الجارية
 من راحة الجارية في راحة الجارية العسل على راحة الجارية
 ذكر في المصلح انه في ذلك الموضع العسل في راحة الجارية
 لم يقع في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 فباع العسل على راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 المصلحة في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 ان لم يقع العسل في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 عارة والاخرى في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 فاذن المصلحة في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 لم يقع العسل في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 منع في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 ليس في ذلك المصلحة في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 بشهادة ولو شهدوا العسل في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 مصلح واذن المصلحة في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية
 وان لم يكن له مصلحة في راحة الجارية في راحة الجارية العسل في راحة الجارية

و ناک ۲ محل

وقال في مثل اخر من فتاواه ايضا علو كفل الهند ما في رب العالمين كفل فلان يرجع
على رب السفلى وان قال رب السفلى لاجل ما في السفلى يقول الحق بين كلاميه
متفاوتا والظاهر ان قول الثاني اصح ويؤيده ما مر قبله من ان علو كفل الهند اعلم
بازدراج على الانفاق في فن وزرع واداء مشتركة ولم يجز جبر ذي السفلى على
البناء اذ حق كل من الشريكين قائم في الحق وغيره وهذا الحق يغوت بترك الانفاق
من جهة صاحبه فيصير المنتفع عن النفقة متلفا حقا قائما فيجبر انا حق ذي العلو بعد
الانهدام فايئت اذ حقد قرار العلو على السفلى ولم يبقا فاذ السفلى بترك بناءه
لا يتلف حقا قائما لذي العلو بل يكون البناء مشتركيا لهما فليجبر ان
على مثل قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في الحكم الثاني من مسألة
الحائط المشترك ان لو استخدم قلعو صترة لينة قيل لا يجبر وقيل يجبر وهو
الاشبه اذ تركه يتضرر تركه الى فعله هذا القول ينبغي ان يجبر ذو السفلى على
البناء لما سياتي هناك والله اعلم قال فروي بسند صحيح من ترك بناءه
ففي احداهما اذن تركه فانه لا يرجع اذ يمكن قسمة العرصه ثم البناء في نصيبه
خاصة حتى لو كانت الساحة صغيرة بحيث لو قسمت لا يمكن البناء في نصيبه
منه اذ لا يجبر تركه ولا يمكن القسمة لعدم احتمالها فلا يسبيل الى ايجاد حقه الا ان
يبنى وكان مضطرا لذي العلو لانه يضر لرجل السفلى ولا ضرر له ولا ضرر على العلو علو
فانهدم الكل فقال كل منهم لصاحبه السفلى لك والعلو لي فهذا اعلو لانه اوجر اما ان
يكون لو احد منهم يبنى ولا شئ من اولانية اصلا في الوجه الاخر يحلف كل منهم لصاحبه
لانه ادعى عليه ما هو اقرب لزمه فاذا انكر يحلف ثم يحكم في كيفية الحلف فقال صاحب
الحيطان يحلف كل منهم على انه لا يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهما بناء
علوه عليه وقال غير من اصحابنا يحلف ان هذا الاصل ليس بملك لك ولا
يجب عليك بناءه لانه لو حلف كما قال صاحب الحيطان ربما يتناول انه لا يجب
عليه البناء يعني لا يجبر فيكون بارأى تميزه به يعني فاذا حلفوا يقال لكل منهم لو
شئت ان تبني السفلى وتبني عليه ما دعيت من العلو ومنع صاحبك من البناء
بل ان يدفع ما انتفعت فافعله وان شئت فدع وفي الوجه الاول يقضي
ببينة وفي الثاني يقضي ببينتهما ويقضي بالعلو بخصه الارض بينهما نصفان ويكون
ان يسمع البينة على ان هذه الدار ملك المدعى عليه وان العلو حق المدعى

جملة اقال صاحب جامع الفصولين اقول الاول ان يحلف ان هذه الارض ليست
 ملكك وليس لك بناء اذ لا تثبت عليك ذلك لانه لو كلف بآب
 هذه الارض لست بملك لك بلا تعرض لوجوب البناء يحصل الغرض والاعلم
 او يحلف بما في **جمع** اخذ من سفلى وعلو وكل منهما يقول السفلى لك فانه لا يثبت
 عليه يحلف كل منهما بانه ما قبلك حتى بناء العلو على سفلك **فانما** ان علو
 فهو من او تصدع فاشهد عليه اهل السفلى ثم سقط العلو وانكف شيا لاهل السفلى فحين
 اهل العلو السفلى ولا ضرر علو وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل النساء
 ضمن ذو العلو لان العلو غير مدفع بل سقط بنفسه ففتح الاستهاد فيه على صاحب فملك
 بالعلو ضمن صاحبه **مسائل النهر والبحر** وفي **كتاب** باع ضيقة ولبايع اشجار
 في ضيقة اخرى يجنب هذه الضيقة اعضانها متديلة في المبيعة فلكل
 ان يأخذ بتفريق المبيعة من اعضان المتديلة فيها وكذا لو ورثها وفي جنبها ضيقة
 كذلك لا تكون كورة فلا تفريق ضيقة من تلك الاعضان فكذلك اوارثه وقسمه
 في نصيب احد التقاسمين اعضانها متديلة الى نصيب الاخر يخرج صاحبها على قطع
 الاعضان في رواية عن م ومعه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج كحلقة
 الى جاره فللمجاير قطعها لتفريق هو ايق قالوا ايذا على وحسين فلو امكن تفريقه بئذ
 الشعب على كحلقة او تفريق بعضه بئذ بعضها فلا ان يأخذ رب القلعة بالشد لا
 بالقطع فيما امكن تفريقه بئذ واما لا يمكن تفريقه الا بقطع فالاولى ان يستأذن
 ربها فيقطع بنفسه او ياذن له به ولو اذن يرفع الى القاضي فيخرج على القطع ولو لم يفعل
 اجد كذلك ولكن قطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل الحرج اضر اعلى منه
 او اسفل انفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل اخر انفع
 منه ضمن **جملة** قال صاحب جامع الفصولين اقول لو كان القطع من محل اخر انفع
 يبيع ان يضمن لو حصل مع التفريق والافتيحي ان لا يضمن والله اعلم **فانما**
 يقطع في ملك نعمة اذ ليس له ان يدخل بستان جاره ليقطعه قال صاحبنا انما يكون القطع
 من جانب نفسه لو كان حرره مثل حرر القطع من جانب صاحبه اما لو كان قطعه من
 جانب صاحبه اقل حرره ليس له لقطع في رفع الى القاضي ليأمره فيقطع فلو انبعث
 القاضي من يقطع من جانب رب الشجر ثم في محل لا يضمن لو قطع بنفسه لانه جازع
 الشجر بما انفق في مؤنة القطع اذ لم يرفع الى القاضي ليأمره مع امكانه فكان جازعاً

شأنه

مسألة قال م النهر في أرض رجل فدخل أرضه ليصلح نهر فلبت الأرض منه وانما
 يعني رب النهر في بطن النهر ليصلح كما كتب **قال** م هذا قول ج اذ لا حريم للنهر غيره
 وقال **م** هذا قول الكل الا ان موضع المسلمين رب النهر باع المستأمن من رب
 الارض وبقي النهر لنفسه وهذا بخلاف المرو الى الفوات في أرض رجل فان للناس
 ان يمر واليد في أرضه بلا اذن لان قدره الخاص لم يدفع حرر العام وهو جازعاً ما
 في مسئلة النهر فيضطرر لخاص لم يدفع حرر الخاص فلم يجر **مسألة** م النهر في أرض
 رجل ولا يملك المرو في بطن النهر قال ابن سبيط قال رب الارض اما ان يرد ان يدخل
 الارض ويصلح ملك نفسه او تصدع انت مال الفقهاء بولييت بهذا فذلك ملك
 في مسئلة الحائط **مسألة** م شرى ارضاً بجنب رند وشرى المشتراة من جانب غير ليس له
 سوق الا ورضه العذبة الى المشتراة ولو كان يسوق الماء لامي خالص ملكه لا
 يستعمل مجرى الماء لافصال اوله باخره وليس للمشتراة شرب من هذا النهر اما لو جمع الماء
 في الارض العذبة ثم ساقه منها الى المشتراة جاز لا يستعمل لارضه لا المجرى المشتراة
فان ارضه في بقول الكثرة من نهر رجل وخاف رب النهر يخرج المستأمن فله منه اذا
 الانتفاع بالماذ مباح بشرط ان لا يضر كذا اختاره **م** في فتاواه **مسألة** م نهر يقوم بجرى بستان
 رجل فلبت البستان ان يغرس على حافة اذ لا ضرر لاربا النهر فله حتى لو تفرقوا بالان يبيع
 نهرهم ببيع ولو عرس يوم يقطع الا ان يوسع النهر في الطرف الاخر بقدر ما ضاق على وجه
 لا يفتاوت في حق ارباب النهر فحينئذ لا يمنع ولو عرس على النهر العام لمنفعة المسلمين
 لو كلف امام اجري نهر يقوم في بلدهم لاجل الشفة فلا يهل البلد اتخاذ البساتين عليه
 لو لم يجر بابل الشفة لا لوفر بان لا يصلح الماء الى اهل الاسفل او يصلح ولا يضرهم
مسألة م سألت محمد عن نهر يقوم بنيت عليه قرية ليس فيها اهلها وداوهم وورس
 على اشجارهم الا اذ ليس لهم حق في اصل النهر فاذا داربا النهر يحول عليهم تلك القرية
 ويخرجونها حال لهم ذلك وعرس لو ان اربابا قدموا الكوفة وارادوا ان يبنوا
 بها بئر فذلك باهلها منعهم عن ذلك لا لرب ان اهل البلدة يمنعون عن النهر المحلقة
 فهذا الاول في نهر التوت لو كان في المسجد فلا يملك بكونه ولم يجر احد وروى سئل
 الصغار عن اشجار على جانب نهر بها وبيعها كل منها قال لو عرس غارها فله ولو اذنا
 في محل محكم لا حرمها فانه في محل مشترك فهو بينهما والاصل ان الشجر
 انما يستحق بالغرس او بملكه الثالثة اوبالارض **مسألة** م شجر على جانب نهر عام فبنت

مسألة

انه ليس لاحدهما ان يزدع فيه فذكر جملة وفي دار مشتركة ليس لان يسكنه وروى
بهم ان لو كانت في الوجهين وفي دار مشتركة غاب احدهما فبطل الآخر ان يسكن
كل الدار بعد حصته وفي رواية ان يسكن في الدار قدر حصته ولو خاف ان يتخرب
الدار بترك السكنى فله ان يسكن كل الدار يقول الحقير وبعض مسائل هذا النوع مرفي
فصل الضمان في الانتفاع بمشترك **الفصل السادس والثلاثون** في مسائل الحياطة
مسألة الحياطة المتنازع فيه لا تخلو اما ان يتصل بينهما او ببناء واحد منهما او لا يتصل
اصلا ولكنه بين داريهما والاتصال نوعان اتصال تربيع واتصال مجاورة
وملازمة ولا تخلو من ان يكون لهما عليه جذوع وللآخر هرايس وليس لشي
او لهما هرايس او لاحدهما فقط او لا يكون لهما عليه شيء فلو لم يتصل بينهما
ولهما عليه شيء من جذوع وغيره يفتى بينهما **مسألة** اذا استويا في الدعوى ولا
ينازعهما احد وليس احدهما اولى من الآخر ومعنى القضاء بينهما ان لا يعرف كونه
في يداهما يفتى بينهما قضاء ترك ولو لم يعرف ونداهما كل منهما ان ملكه وفي يدك يجعل
في يدهما اذ لا تنازع لهما لا لا يفتى بينهما وهذا كرا اذ اعاه رجلان كل منهما ان ملكه
وفي يدك ترك في يدهما لو عرف كونه في يدهما ولا يجعل في يدهما لا لا يفتى بينهما
وكذا لو لاصدهما هرايس او بوارس ولا شيء للآخر عليه يفتى بينهما اذ يوضع
الهرايس لا يثبت على الحياطة استعمال اذ الحياطة انما يبنى للتعريف وذلك
يوضع الجذوع عليه لا يوضع الهرايس والبيارات اذ النصف عليها بلا جذوع
لا يمكن وبها يوضعان للاستظلال والحياطة لا يبنى للاستظلال **مسألة** الهرايس
توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب **مسألة** ولو لاصدهما عليه جذوع ولا شيء للآخر
يفتى بترك الجذوع لانه مستعمل وللآخر مجرد يد بلا استعمال واليد المستعملة
اولى وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا اذ في الاستعمال زيادة
زيادة دليل على الصدق من جنس اليد فيصالح مرجحا اذا استويا
يفاضل اليد لانه انتفاع بعد ثبوت اليد فكان جنسها مغايرا للبد
وكذا لو كان للآخر هرايس لا يراى ان الهرايس ليس باستعمال للحياطة
فوجوده كعدمه ولو لاصدهما جذوع واحد وللآخر هرايس او لا شيء
لم يترك في ظاهر الرواية وقد قيل لا يفتى بده اذ الحياطة لا
يبنى لو وضع جذوع واحد وعن محمد انه لرب الجذوع

مع

الجذوع اذ لمع اليد نوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى تفتى لرب الجذوع
فيكون واحدا استعمالا للحياطة بقدره وليس للآخر ذلك وقد يفتى الحياطة
لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا كله لو لم يتصل الحياطة بينهما
فلو اتصل اتصال تربيع ولازمة فيفتى بينهما نصفان اذا استويا ولو اتصال مجاورة
تربيع والآخر ملازمة فذو التربيع الاولان لمع الاتصال نوع استعمال ولذي الملازمة
مجرد اتصال فالاستعمال للاتصال او كذا نص في كذا مع المشايخ فيهما
وتغير اتصال التربيع اذا كان الجذوع من يد واحد او اجزاء يكون النصف لبي الحياطة المتنازع
فيه واختلف في النصف لبي الحياطة والنصف لبي حياطة داخلية في المنازع فيه ولو كان
فالربيع تركيب حيث احدهما في الاخرى والآخرى وادخل فيه لم يكن تربيعا
مسألة الاتصال الملازمة هو ان يلازم احد الطرفين بالآخر ولو اتصل
بأحدهما ملازمة او تربيعا وليس للآخر اتصال ولا جذوع يفتى لذي الاتصال على الكمال
في التربيع فكذا الملازمة اذا استويا في الاتصال بالامتنان كونه للاحدهما زيادة
اتصال فغاية الاول وهو الاتصال بالبناء فيترجى على الآخر وكذا لو اتصل باحدهما
والآخر هرايس يفتى لذي الاتصال ولو لاصدهما تربيع ولا جذوع فلو تربيع في طرف
الحياطة فذو التربيع اولى عند عامة المشايخ فيرجح الاتصال على الجذوع ولو كان لهما استعمال
اذا الاستعمال بالتربيع وهو البناء يسبق على الاستعمال بالجذوع وهو وضعها الا ان لا
يرفع جذوع الاخر بخلاف ما لو بهن ذو التربيع ان الحياطة اذ جند تربيع جذوع
الآخر اذ البنية في مطلقا يتصل للرفع والاستعمال على الغير واما التربيع فتوقع ظاهر
والثابت به ثابت بنوع ظاهر ليصح للرفع لا لابطال حق الجذوع ولو كان التربيع في
طرف واحد قيل هو اولى وقيل الجذوع ولو في أعلى حياطة لوزع فيعود تركب على عود
على حياطة احد هما فقط ولاخ عليه جذوع فأيهما اولى اختلف
فرد الجذوع او كما من اتصال ملازمة اذ رب الجذوع يستعمل للحياطة وللآخر مجرد اتصال
ولو لاصدهما غير حيث عليه ولا ملازمة فهو بينهما نصفان اذا استويا في استعمال
بي الحياطة لاجل لانه يبنى للتعريف وما يحصل بالعمرة يحصل ما دونه الى الثلاث
فاستويا في اعادتها في البيت ان كذا العمرة زيادة استعمال الا ان الجنس واحد
ثبت التربيع كغيره هذا ظاهر الرواية وعن جند رجوع عنه وقال الحكماء انما يجب
خبره وانما يفتى فيه وما خرج في قوله في اليد التي بينهما الا انهما في يد واحد رجوع وقال الحياطة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
البناء على وجهه لا ينافي مع
البناء على وجهه بل هو
البناء على وجهه بل هو
البناء على وجهه بل هو

احد ما قسمه من حيث ان لا ينافي احداهما ان يبنى على الآخر
لو بناه بلا ان يشاركه بل يرجع عليه في الوجه الثاني وهو عدم
ففي الحكم الاول هو طلب احدهما القسمه واما الاخر فقد ذكرنا في
الاولى ان لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لا يمكن ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
ما يمكن ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لنفسه فلا يقع القسمه واما ما يمكن ان يبنى في وجهه بل هو
وقال الاخر ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
قالوا لو كان القاضى لا يرى القسمه الا باقراره فلا قسم له واما
لو العوضه بغيره على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لو العوضه بغيره على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
فطالب القسمه طلب بها تقيم النفسه عليه في وجهه بل هو
الابن على قسمه جازيا ينفردا وذكرنا في فصل بين العوضه وغيره
اذا احدى من النسي ان يبنى بلا طلب القسمه واما الاخر فلو
على البناء في حكمه بل هو طلب احدهما القسمه واما
وقيل في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
عن الملاحظه ان النسي على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لو بناه احداهما على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لانه غير مضمون لانه لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بنى احداهما لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بان كان عليه وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
قسمه بوجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بلا رضاه وان لم يجر واذ اريد احدهما البناء واما الاخر فقال
ذكرنا في السلام انه لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
عدم ان ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بلا ان يشاركه بل هو طلب احدهما القسمه واما
ذكرنا في الصحيح ان البناء على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما

الا بناء جميعا لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
احدهما قال صاحب الفصول ان قول من ان النسي على وجهه بل هو
ولا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
ما يمكن ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لا يمكن ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
ما يمكن ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لنفسه فلا يقع القسمه واما ما يمكن ان يبنى في وجهه بل هو
وقال الاخر ان يبنى في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
قالوا لو كان القاضى لا يرى القسمه الا باقراره فلا قسم له واما
لو العوضه بغيره على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لو العوضه بغيره على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
فطالب القسمه طلب بها تقيم النفسه عليه في وجهه بل هو
الابن على قسمه جازيا ينفردا وذكرنا في فصل بين العوضه وغيره
اذا احدى من النسي ان يبنى بلا طلب القسمه واما الاخر فلو
على البناء في حكمه بل هو طلب احدهما القسمه واما
وقيل في وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
عن الملاحظه ان النسي على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لو بناه احداهما على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
لانه غير مضمون لانه لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بنى احداهما لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بان كان عليه وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
قسمه بوجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بلا رضاه وان لم يجر واذ اريد احدهما البناء واما الاخر فقال
ذكرنا في السلام انه لا ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
عدم ان ينافي مع وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما
بلا ان يشاركه بل هو طلب احدهما القسمه واما
ذكرنا في الصحيح ان البناء على وجهه بل هو طلب احدهما القسمه واما

اولا يقع على هذه الارض فلا يتغير رايه وشاركه المتغير كغيره قال
صاحب جامع الفصول ان يقول يعني ان يفسل بانه لو تغير في النصف بارتفاعه
ولم يتغير رايه يعني ان يجوز للغير ان لا يفسل على ما مضى من رايه بل يفسل
بما رايه يعني ان لا يجوز الظاهر ان اختلافهم وقع في هذا القسم الثالث كما يدل
عليه ظاهر قوله بغير رايه ويدل عليه كونه لال من لم يجوز به بانه يقع على الهم
الا على ما مضى من رايه من فماد كوفي ليس بكل اختلاف ولكن على كل اختلاف
بين القولين بان من اذ ان القسم الثاني ومن لم يجوز به اذ الثالث
يحتل ان يكون هو من قال بما مضى من رايه من فماد كوفي ليس بكل اختلاف
وانما علم اختلاف على ما مضى يعني لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
من الذي لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
او بل المسئلة او اصالح على ما مضى لم يتناول الذي لم يفسل بانه لم يفسل
الذي لم يفسل بان ادعى ان اصالح على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
للمتغير على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
جواز على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
وطبقة لرب السفل غير ان لرب العلوي كذا يعني عليه كذا ولو تغير رايه في
السفل على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
فقبل على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
في سبعه اقسام الارض لا في سبع البناء بل في سبعه اقسام الارض لا في سبع البناء
وهي ان تقع بالقبائل المنقوصه ولا قيام له لا بارتفاعه كذا ذكره الاثر في النقص
بطلان على القائل بطلان المنقوصه فلم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
بن حائطه او قال لا يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
حدود على حائطه رجل يادنه وحفره ويا تحت داره يادنه فباع الدار بغير
رفع الحدود والحدود اب الا اذا شرط في البيع بقاءها فيفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
في هذا كمنشئ الا ان النوارث رفعها على كل حال كذا في سكر دار الجارية
غيره بل لا امر بالكل او قال لا يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
بانه ولا خيار للمنتهي لو علم والاخذ بالحق كذا في سكر دار الجارية
سبا على حائطه هذه الدار على حائطه دار غوي لرب هذه الدار لرب
الكل

الكل دار البسكة وغيره الا في حائطه الغير رفع الالباب من حائطه داره وادخله لرب
الكل على ما مضى يعني ان يقول يعني ان يفسل بانه لو تغير في النصف بارتفاعه
ولم يتغير رايه يعني ان يجوز للغير ان لا يفسل على ما مضى من رايه بل يفسل
بما رايه يعني ان لا يجوز الظاهر ان اختلافهم وقع في هذا القسم الثالث كما يدل
عليه ظاهر قوله بغير رايه ويدل عليه كونه لال من لم يجوز به بانه يقع على الهم
الا على ما مضى من رايه من فماد كوفي ليس بكل اختلاف ولكن على كل اختلاف
بين القولين بان من اذ ان القسم الثاني ومن لم يجوز به اذ الثالث
يحتل ان يكون هو من قال بما مضى من رايه من فماد كوفي ليس بكل اختلاف
وانما علم اختلاف على ما مضى يعني لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
من الذي لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
او بل المسئلة او اصالح على ما مضى لم يتناول الذي لم يفسل بانه لم يفسل
الذي لم يفسل بان ادعى ان اصالح على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
للمتغير على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
جواز على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
وطبقة لرب السفل غير ان لرب العلوي كذا يعني عليه كذا ولو تغير رايه في
السفل على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
فقبل على ما مضى لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
في سبعه اقسام الارض لا في سبع البناء بل في سبعه اقسام الارض لا في سبع البناء
وهي ان تقع بالقبائل المنقوصه ولا قيام له لا بارتفاعه كذا ذكره الاثر في النقص
بطلان على القائل بطلان المنقوصه فلم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
بن حائطه او قال لا يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
حدود على حائطه رجل يادنه وحفره ويا تحت داره يادنه فباع الدار بغير
رفع الحدود والحدود اب الا اذا شرط في البيع بقاءها فيفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
في هذا كمنشئ الا ان النوارث رفعها على كل حال كذا في سكر دار الجارية
غيره بل لا امر بالكل او قال لا يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل بانه لم يفسل
بانه ولا خيار للمنتهي لو علم والاخذ بالحق كذا في سكر دار الجارية
سبا على حائطه هذه الدار على حائطه دار غوي لرب هذه الدار لرب
الكل

لما هو داخل الرضوخ والوصف لا يدخل كلمة الرضوخ في ظاهر الرواية **مورد** يتناول
المدنية والنواحي ويخرج اسم المدينة خاصة حتى لو استجاب دابة الى الرضوخ ولم يذكر
المدنية والارض في الحجة في ظاهر الرواية فقد لا جارة قال م **و** اما سمعته **و** او جارة المدنية
خاصة وسعد فرغانة وفارس اسم للاصهار والقرى وبجاء اسم للبلدة ونواحيها
قال او سمعت له شيء من مال او بعليل او بيسم من مال نفق من النصف او النصف او النصف
في العرف يستعمل استعمال القليل والقليل والكثرة يعرف بالمتابعة فلو غلبت النصف
لم يكن الموصوف به قليلا بمقابلة الباقي بخلاف ما دون النصف وكذا لو قال غلبت النصف
شيء من مال الا في الاثر الخا للفقوة في الوصية لورثة الموصوف ولو لم يكن له ورثة
فانما رآى السلطان على ما شاء وجمادون النصف **ق** قال في الفتاوى
الارض شيئا ولم يتم بطلان الشيء بغيره والقليل والكثير ولو بقي بعد ذلك ما يتبين
لا يوقف عادة **و** لو قال في الوصية او الاقرار ج **و** من مال في النصف
لا الزيادة اذ يخرج بطلان على النصف ليقال لئن لم يزل في المال ج **و** من ماله في النصف
بجزء النصف والاعانة لا يقل من ماله في الوصية فاشاء ما كان النصف ولا
او اوصى بطائفة من مال فالتايفة اسم للجزء من جملة وقد قيل وقد يشتر فالبسطة في الوصية
ولو ما بين ورثتها ولو لا وارث بين السلطان والبيعة والطائفة اذ يستعمل في العرف
على السواء ولو اوصى بشيء من ماله في الوصية او الاقرار او في العرف الكثرة او القلة
عنه يقع على ما على ثياب الحديد ياج ويا يجرها لا يسمي ثوبا انما يعرف بطلان الوصية في
ثياب قطر وكذا في عرق لا يطلو البز على ثوب قطر وكذا في ثياب ابيح
وثياب متحدة هو الاربعين ويا نوح هذه الاشياء تسمى بزارا يعرف بطلان الوصية
الى هذه الثياب او في ثوب فهو على ما يلبس عادة وثوب حرير
وقطر وكذا في خوخ وكذا في وصف في ذلك سواء لانه اسم لما يلبس
عادة فكل ما يلبس الناس عادة يدخل تحت الوصية والبيع والهباء
والستر لا يدخل لانها لا يلبس عادة وكذا لا يدخل منقوشة
وعامة لانها لا يلبس ولا يقال نعم ولا فاس ولا يقال ليس ولا المخرجا
عن الكفاية يقول المحقق في الحال ان يقال ليس على الثياب والقاسية دابة
اعلم قال وقال في النسخ قول في العامة انها لا تخفى في كفاية البسطة في
عامة العرب فان عامة قضاة لا يميز على ثلاثة اذ ربح حيث لا يجي ثوب

كامل

كامل وانما عاين ما نزل في ثوب كامل فيخرج عن الكفاية فعلى هذا
ان تدخل العامة في الوصية ولو اوصى بمائة فقد ذكر في باب التفضيل ان الامم
فما صاحب متاعا دون الالة فهو في ثوب ثياب او ثيابا او ثوبا او ثوبا
او فراشا او مرفحا فكلها اذ المتاع في العرف يقع على البسطة **ب** **و** ثوب
ولو اوصى في ثوب ليس بفسطاط او ثوب او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
ليدخل هذه الاشياء ولا يستحق الا في ثوبه في عدم الاستحقاق اذ المتاع اسم للمنتفع
به قال في تعاليق متاعا للمنفعة من ثوب الثياب على ما ليس بفسطاط او ثوبا او ثوبا
بالاواني كما يقع بغيره وقيل في ثوبه لان اسم المتاع لا يقع على الاواني وقد ذكر
في **مورد** ان الاواني تدخل في المتاع في ثوبه او ثوبا او ثوبا او ثوبا او ثوبا
يدخل الاواني في الوصية وعند عدم الاستحقاق يكون في اختلاف المتاع **ب** **و** ثوب
جمع عرضة فيصير خطام للمدنية كذا في المرفق **و** الصالح وفي الصحاح والعرف يسكن
الارض والمتاع وكل شيء سوى الدار والديار في النصف العرف الا ان المتاع التي لا
يدخلها كغيره وزرعة ولا يكون حصونا وعقارا **و** لو اوصى ببيتة يدخل فيها فوس
وغيره جمارا بقدر جاموس استحقاقا والقباس ان يدخل اذ لا يميز اسم ما يلبس على
الارض ووجه الاستحقاق انه يطلق على الثلاثة المذكورة لا غير ما يقع العرف الا في بلد
دواب اهلها جاموس وبقدر غير ما يميز كونه ويستوفى رايها في ثوبه في هذه الاشياء
في الوصية اذ المحقق في الوصية لم يورد اسم الجمل والبعير في ثوبه على ذكره في
والناقصة على الاثني فقط والبقرة البقرة على ذكره في الاثني لانه اسم جنس والها في
للمفرد دابة الثابت كذا **و** الثور يقع على ذكره لانه لو لم يدخلها جاموس
فلو كان نوعا خاصة حتى يكمل ثياب البقرة في الزكاة اذ يطلق الكلام فيما بين الثياب
ينصرف الى المتعارف واسم الجمل والبقرة يقع على الخنثى والجنين وهو ان يكون ابوه
عينا وانه عنده والمفعل يقع على ذكره في الاثني والها في الاثني والثالث يقال
بقل وبقلة بخوز وخوزة وثقبته كذا في في البقرة والبقرة للبقرة والثاني يقول
لحقه في نظر لان قوله في ان البقرة ثيابا علينا بعد قوله ان ثوبها بقرة دليل على جواز
اطلاق البقرة على الذكر ايضا كما لا يخفى فانصراف ما انفك ان البقرة البقرة
بطلان على ذكره في الاثني **و** اوصى بغيره لانه لا يميز الا في الوصية والبيع والهباء
الالبقرة البقرة ويقع النشاء على ذكره في الاثني لانه اسم جنس والها في الاثني والثالث يقول

ولو اوصى ببيتة يدخل فيها فوس
وغيره جمارا بقدر جاموس استحقاقا
والقباس ان يدخل اذ لا يميز اسم ما يلبس
على الارض ووجه الاستحقاق انه يطلق
على الثلاثة المذكورة لا غير ما يقع
العرف الا في بلد دواب اهلها جاموس
وبقدر غير ما يميز كونه ويستوفى
رايها في ثوبه في هذه الاشياء في
الوصية اذ المحقق في الوصية لم يورد
اسم الجمل والبعير في ثوبه على ذكره
في والناقصة على الاثني فقط والبقرة
البقرة على ذكره في الاثني لانه اسم
جنس والها في لالمفرد دابة الثابت
كذا والثور يقع على ذكره لانه لو لم
يدخلها جاموس فلو كان نوعا خاصة
حتى يكمل ثياب البقرة في الزكاة اذ
يطلق الكلام فيما بين الثياب ينصرف
الى المتعارف واسم الجمل والبقرة
يقع على الخنثى والجنين وهو ان يكون
ابوه عينا وانه عنده والمفعل يقع على
ذكره في الاثني والها في الاثني والثالث
يقال بقل وبقلة بخوز وخوزة وثقبته
كذا في في البقرة والبقرة للبقرة
والثاني يقول لحقه في نظر لان قوله
في ان البقرة ثيابا علينا بعد قوله ان
ثوبها بقرة دليل على جواز اطلاق
البقرة على الذكر ايضا كما لا يخفى فان
انصراف ما انفك ان البقرة البقرة
بطلان على ذكره في الاثني و اوصى
بغيره لانه لا يميز الا في الوصية
والبيع والهباء

كالنفس للذكر من المفرد يقع الدجاجة على الانثى لا الذكر بعكسها الذكر يقع الحمار
 على ذكر وانثى لانه اسم جنس والانتان والجماعة للانثى واحمل اسم جنس متناول
 ذكر وانثى وبنات وغیره والبرذون لا يتناول العربي قياسا واستحسانا
 يقولون في حقهم بالغة الفارسية والتركبة بانه قال والفارس لو ذكر مطلقا
 لا يتناول عن العربي قياسا واستحسانا ولو حذف لا يركب فرسا فركب
 برذونا او قال الامير من قتل قتيلا فله فارس من الغنم فالقائل يستحق فرسا
 منزلا لا برذونا ما لو ذكر الفارس منضا فالقائل يستحق عربيا ورويا حتى لو قال
 الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا على برذون او برذون فله ذلك استحسانا
 الا يركب انما لو عين القليل وقال من قتل هذا الفارس فله فرسه والفرس على
 برذون فله غار فله برذون وهذا لان الاضافة كالنقطة لتعريف المضاف اليه
 وصفتها بلفظ فكذا استوفى المضاف اليه ولو قال من قتل فارسا فله كذا فقتل
 كافرا على بعير او بعل او حمار فلا ينبغي له ان يعلو الاستحسان فيقتل فارسا
 وراكب هذه لا يستحق فارسا ولو قتل رجلا على برذون او فرس ذكر او انثى فله
 ذلك اذ ركب البرذون يستحق فارسا كراكب الكوفى **المجموع** من مجموع كلمة
 على التانييد ينسب او رضاء او مصاهرة سواء كان مسلما او كافرا الا ان يكون
 جرحا او مضافا لا يوافق من العقيقة او قريبا او جنينا لعدم حصول العقد
 وهو القربان للمرأة **والسليم** والكافروا من العدة في ذلك سواء **المجموع**
 في الرحم هو كل قريب ليس بينهم ولا عقيقة **العقيقة** نوعان شعبة وشعبة
 فالشعبة ثلاثة انواع عقيقة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبة الى النسب
 انثى او اربعة اصناف جزء الميت واصلة وجزء ابية وجزء ودية وعقيقة
 بعيرة وهي كل انثى فرضها النصف او الثلثان لقرب عقيقة باخوتها
 وعقيقة مع غيره وهو كل انثى نصيب عقيقة مع انثى اخوي كبنات مع اخوات
 والعقيقة النسبية مولى القنافة **سائر** جل وقفت شيئا على عبد بديل
 فيه كل من كان في تعقته وان لم يكن ذارحم غرم منه ولو قال على ابن
 قال اصحابنا في القياس تكون العقيقة لزوجته خاصة ولكن ينبغي
 ان يكون الكل من يعول في منزله من الاهل ارددون العبيد
در عز اقارب الناس واقرباؤه وذو قرابة وذو

يقولون في القاموس النفس الذكر والانثى وتقبل جماعة لا فرق
 في واحد له او واحد خاتل مع

انساب

انسابه بخمسة فصاعدا من ذواتهم الاقرب فالاقرب سوي
 والد الذين والد له اذ لا يطلق عليها اسم العربة من ستم والده فربما كان على
 اذ القرب في العرف من قرب اليه غيره بل وسط العدة والولد والولد تقبيلها
 بعيرة او يدخل في جده وحملة وذلك لانه في ظاهر الرواية لا ذكر وجيزه ملائمة منه
 وهو القياس وفي الاستحسان هو قوله ما هو من سكن حلة المهر ويجوز من حلة
 او الكل يستحق جيزا او قال يقولون بعيرة او يد قولها قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله اعلم قال واصحابه بكل ذي رحم يوم من امرته واخواته وذو رحم كل ذات رحم من
 منه كالأخوات بنات واخوات وعمات وخالات وكذا اخوات من رحم يوم من امرته
 هو لا وقبل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا اقر في المحرم وسوي
 فيه محرم والعبد والاقرب والابن اذ اللفظ يحتمل الكل واهله امرته اذ هي المراد
 به لغته وعرفا قال تعالى اذ قال لا اله الا الله ان لا اله الا الله تعالى فلا ينبغي
 يقولون في حقهم الا ان ينظر لان كلمة العقيقة الواقعة في قوله تعالى لا اله الا الله لا تكون
 قاطع بان ليس المراد امرته فقط كما لا ينبغي قال وعندهما من كان في عياله ونسبه تارة
 للعرف قال في حقها واهله الامرته والمراد من كان في عياله والارسل من عياله
 اذ الال القبيلة التي تنسب اليها فدخل فيه كل من تنسب اليه من قبل ابائه الى اهل بيته
 في الاسلام الاقرب والابن والذكر والانثى والسلم والخالفة والغير والكبر والبر
 ودية منه لان الاب اصل الميت والخالفة وجبة اهل بيت ابية دون امه اذ
 الانسان يتخلف بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الاب والام اهل بيته
 وجيزها لا يتناول والدتها الا اذا كان من قوم ابها بنوا فكلما تخلف عن ذكرهم الا
 اذا كان اسم قبيلة وحملة فبناول الاناث وتوابع القنافة والمولا وخلافهم
الفقر من له ادنى شئ من المسكين من لانه له وهذا مروي عن ابن حنيفة
 وقد قيل على العكس ولكن وجهه وهو **الفقر** من لا يملك شيئا من العيش
 يعني ان الفقير صنف واحد والمسكين صنف واحد وليس كل اهل
 صنف واحد **الفقر** من لا يملك شيئا من العيش **الفقر** من لا يملك شيئا من العيش
 الناس والمسكين من لا يملك شيئا من العيش **الفقر** من لا يملك شيئا من العيش
 ان يملك شيئا من العيش لا يملك شيئا من العيش **الفقر** من لا يملك شيئا من العيش
 من اهل بيته يتناول من اهل بيته من اهل بيته من اهل بيته

الى بعد من شهر من شهر غير يوم ولو قال لا فقص
حرف فلان عاجلا على اقل من شهر واجلا على اكثر من شهر وفي نوادر
الاسلام قوله ابن جهمد وز على الشهر وفي مجموع النوازل على اقل
من شهر لان هذه الكلمة يراد بها التحصيل والاخل خلاف العاجل
قدرة اصحابنا في شهر وذلك اذ في الاحال في السلم وعرة الشهر على
الليبية المالك واليوم الاول من الشهر في العرف وفي اللغة عبارة عن
ثلاثة ايام ولو فوس السبعة التي تليها صحح والتسعة عبارة عن اليوم
التاسع والعشرين وغدا في اللغة ثلاثة ايام من اخر الشهر او اخر الفايض
والعزود والغدا من طلوع الفجر الثاني الى اقبل المزدال والفقرة من جيل بعض
النفس الى ان تزدول والمثبوت لانه مسا ان احدها بعد الزوال والا فبعد
غروب الشمس بقوله في قوله والغدا ان هذا اخذ الفقهاء
لاخذ اهل اللغة لان المولى الشهر بكمال ما اشاراد قال في تفسيره لفتح اول اليوم
هو الفجر وبعده الصباح فثم الغدا ثم البكرة ثم الفجر ثم الفجر ثم الفجر
ثم المساء ثم العشر ثم الاصيل ثم الغدا الاول ثم الغدا والا فذلك عند
الشفق انتهى خلاصة السجود بديان ثلثي الليل وطلوع النجوم وقت
الظلمة وكذا قوله عند طلوع الشمس او حين تطلع هور من حين تطلع الى ان يضيئ ايام
البقيش الثلث عشر والرابع عشر والعاشر من الشهر والشتا عشر في غير
الاصول ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتا والصيف فهو على حسابهم
الا فاشتا ما يشته فيه البرد على الدوام والصيف ما يشته فيه الحر على الدوام
الربيع ما يشته فيه البرد على الدوام والخريف ما يشته فيه البرد على الدوام ومنه ما
منه قال الشتا ما يحتاج الناس فيه الى شتئين الى حرق الوود وليس
المحفوظ والصيف ما يشته فيه البرد على الدوام والخريف ما يشته فيه البرد على الدوام
ما لا يكون عليه ما غدا وادراج وخريف ما لا يكون عليه ما غدا وادراج وادراج
والربيع ما يشته فيه البرد على الدوام والشتا ما يشته فيه البرد على الدوام
الا فاطم واما يختلف باختلاف البلدان الا انه يتقدم في بعض
في البعض والبروز على نبرو المسلمين دون الجوس والمراد ببروز كلفته
حلف

حلف لا يحكم الى قدوم الحاج فقدم واحد من محال ان شئت الميم وعلى
هذا حسن هذه المسئلة كوقت قضاء وكذا في التقاضي لا اطلاق
من سنة لا يحكم سنة اشهر ولما انتهى يقول بغير من الايام المشهورة
التي تذكر في الايام بخلاف يوم المهرجاني الكلب لا بد ان المهرجاني كلب المهرجاني
يوم من حريف فيه فلو اوردون بالحقك وجب في جيل دنيا ونور فاحذروا
اليوم ذلك اليوم يوم عيد من الشهر هذا اليوم بين العرب الضامن
حيث وزا بلانية سنة اشهر نكر او فاد الجان يراد بالزمان الغيل والوقت
تبع فحاجة الله حين عسوة بالاية وقد يراد به الجون سنة قال في بعض
على الانسحاب من الشهر وقد يراد به سنة اشهر قال في نوادر المالك
فقره ابن عباس بسنة اشهر وهذا وسط فيعرف اليه والزمان يستعمل
استعمال محسن ويضع بالية فيها ما نوي لانه حقيقة كلامه وده لم يدر
قال في الدهر منكر الا ادرى ما هو الى باي يدره عند من نصف سنة
كحين وزا ما الدهر هو فابر او برفا **فصل** في جوفه رحمه الله
لم يقطع جواب مسائل معدودة فقال لا ادرى ما الدهر وحمل اطفال
المشركين واذا بال تخفي من الوجين معا اذكر ام نبي والملايكة افضل
ام الانبياء وومني بعد الكلب معلما او حكم سكر الحمار ومني طيب لم يحل له
وتوقف في هذه المسئلة مع خلاصة قدره وعلوه بقية في العلم وغاية كونه
في الزهد حيث توقف ولم يستعمل الجواب عند عدم الدليل نوع علم
قال في توقف لا تعقف ما ليس لك به علم قيل فمسئلة تجد من هذا القبيل
فانه توقف فيه لا اختلاف الصحابة رفته ولم يرد الكوة بعين العلم المتوهمين
الفتيا والكلام في مجده **ابن الجوزي** وتوقف في الدهر وتوقف
الدليل فقهه ودينه وسقوط اعتباره نفسه رجما الله به وقد علم حيلة ما وقف
فيعتقال من قال لا ادرى ما لم يدره فقد اقتدى في الحق بالحق
في الدهر وتخفي كذا كجوابه وحمل اطفال ووقت خزان يقول
الحرف فلهذا بهذا النظم وما ذكرناه قبله نكاحا غير خاترات النوازل
لصاحب الهداية ان مجموع ما توقف فيه ابو جيفة راجع مسائل والله اعلم
حلف لا يحكم الايام فلو على ثلاثة ايام ولو حلف لا يحكم الايام

وهو سنة او نصف سنة او سنة

انتهى و... من غير عافلة رثا العافلة سرفق لم العافلة
منتهى

مع فم ذلک فن راسو

بوكساره اوله
اختره لعل ان يلبس

اصلا من صناد
بكاله صناد
فدرة العفة

يوم ما تنفرغ

فمنه
ما جلة

في ايام النسخين الاسفلين وقالوا هؤلاء هم هؤلاء فلاحق كذا قالوا
سكان النسخين الى الاسفلين يوم الحفظ او علم انه كان يحكي اليهم فيها مضي او يرين
الاسفلين انه كان يحكي اليهم والاحلون هم الذين سكره وخنهم لا يمنع عن الاسفلين
ويوم الاحلون بالاله السكر خنهم قالوا ما كان هذا المسئلة يدل على ان الشارة
على اليد المتفقيه صحيحة وسنما باع الاب ملكا ابنه الصغير فادعى بعد بلوغه ان بيع الاب
وقع بغيره فاحضر واثبت قيمته كانت يوم باعها مائة وقد باعها بمائة وخمسين فزاد على ذلك
قال المشتري ابل قيمته خمسين حكيم حال لو لم يكن المدة قد ما يتبين فيه الاسعار ولما
يتبدل فيها الاسعار صدق المشتري ولو به هنا فثبت المثبت لزيادة اولى وسنما استجار
ارضا فاضلنا في حجة وفي دجكم النظر صدق مدعي الصحة وقبل حكم حال بصدقه
لونا في في الحال ولا يصدق الموجه كما في انقطاع ما الطاحونة وقال ينبغي ان يثبت
منه ان نقل **فانضج** اجراضا مختلفا فقال المشتري انما استجاره قوما ومن يارفع
وقال رب الارض كانت مشفولة من روضة قال الامام الفضيل القول لرب الارض
من لانه نكح لاجارة اصلا كحلالا فمتبايعين اختلفا في صحة وفي دجكم حال
اذ فيه القول مدعي الصحة وقال الامام السفدي في الاجارة حكم حال لولا ان
قال القول مدعي الفرج وقت العقد ولو مشفولة فالقول لرب الارض كما في مسئلة
الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه وينبغي ان يكون القول للكل
الشغل لان في صحة اجارة المشفول رويان والصحيحة جارية وبغير
بالفرج والتسليم **فصل الثاني في خلع الحاضر والتجارات**
وروي في دعوى رجل زعم انه وصي صبي من جهة ابيه دينا لذلك الصبي
رجل فدخله بعهده اعلم بذلك فيه ان الدين لهذا الصبي باي سبب لا بد من ثبوت
لو كان موروثا والبيت وارث اخر يصير الدين لهذا الصبي بالقسم وقسم الدين
باطلة والشروط لم يشهدوا بموت الاب ولا بصل الى هذا المدعي ولا بد من ادعي
ما به دجهم من ثمن مبيع قبض ثم قال فعليه اداء مائة درهم كذا قال مسئلة
نسبت ما بين سبب دعوى يمكنه فدعواه صحيحة وجوابه في حق اداء المائة في حال
صحيح اما جوابه في حق اصل الدين فلا يصح لانه لم يقبل هذا الدين ليس له وجوب ان يكون
الدين عليه لا يجب اداؤه في حال ان كان موطلا فلم يكن خصما في اصل الدين فلو
كان ثابت اصل الدين عليه لا يقبل **سجل** ادعى على الوكيل عهدا بالشر من رجل بعد
ما جلة

فاجاب الوكيل موطلا من غير يدعي يدعي خسر نسبت وابن حدود رابن سبب
نسبت فممن المدعي على دعوى ففقد البينة فقبل خلع ظاهر لان هذا الجواب غير كاف في لافاته
البينة عليه لاثبات الكرامة لم يتعوض الا **سجل** المدعي اثبات ملكه فلا يتعصب
ضما **سجل** محضر دعوى الوكيل فلا بد ان يبين انه يثبت وكالة عند وهو يثبت ان
فانما والدين ان يقول بثبت بينة او اقرارا بخلاف الحال بين يتوهم بينة او اقرارا
لوثبت ما قرره لابل لم يوطأ وانما يدعي الوكيل وذكر فيه ايضا انه وكله في الدعاوى و
لخصه ما ولم يدعي في جميع الدعاوى والالف واللام **سجل** المدعي ادعى على اسم صحيح وكذا
للمدعي الحكم فيما كان بينا والاولى مع احتمال الاحكام فثبتا وحضوره وادعى
وانما يحرمه فلا بد من بيان او يقول في جميع الدعاوى ولخصه ما قال ويكتب
اسم المدعي والمدعي عليه وسبب الاحالة فلو لا يعلم نسب احداهما تكتب بمدعي
عبد الله لا يكتب به وان تحققت الضرورة **سجل** ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه
وسبب الاحالة فلو لم يعرفوا اسم جهة يثبت المدعي بنية لا يكتب به وان لم
يكن الوفاء فحله تحققت الضرورة **سجل** وفي المعنى لو كتب المدعي بنية فلو لم
يقض ان الكتاب اعطاه هذا الاسم لا يكتب به ولا بد من قرينة اخرى وتبين المعنى
وغير **سجل** وفي نظم الزند وسبب يحتاج الى تاسع اليوم والشهر في الحاضر
السجلا وذكر المجلس وذكر الشاهد بالادلة وذكر اسم وسببها وحمل كل ذلك
على حجة اذا كانت له خمس من التجارات لا يحل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب
وهذا شهادة القابلة ونسخ الكتاب بالقيمة ونسخ البيع بالاباق ونسخ النسخ
سجل فممن المدعي وجوه اخرى ذكر مجلس القضاء ولم يتبين بين مدعي الثاني ان ثبت
ولم يذكر انما ثبت بنية ابيه فلو ثبتا فثبت ان يدعي مدعي الوكيل الوكيل
باسمها وسببها الثالث انه قال وحكمت حجة هذا الوقف وهذا ليس بنسخ في حجة
اذ الوقف صحيح جازع وفائنا وانما بخلاف في الزوم وذكر جلال الدين انه يكتب في
سجل حكمه بكون وحكمت على هذا المالك المدعي بعد بكونه على المالك باله اذ التكلول
بغيره كطلاق وعناقا لا يوجب القضاء ولا يكون اقرارا ولا بد ان يدعي ايضا
وكذا من المدعي الا عرض عليه ان يرضى بطلب المدعي اذ التكلول من تخلف غير المدعي
بلا طلب المدعي لا يعتبر بقوله ولا بد ان يدعي ايضا في الظاهر الزوم
في هذه المسئلة وفي اسئلة الزوم احتياط واولوية الزوم الوجوب في شيئا في قوله

انما

سنا

المطلي بنصر
الكل

اذا اخرجت
من المطلي

القبض على
معه

اجبت

ان شغل
بغير
الصدقة

من المطلي بنصر في الكل والكل المطلي بنصر في الكل
الشرا وقد تغيرت حدودا من وقت الشرا الى وقت القبض
عند قول فوارح هذا سبيل الدار له وقد تغيرت بعض حدوده او واحد من حدوده
فصار الحكم الذي لفلان بن فلان يوم الشرا فلان بن فلان وهذا في كل حكم من بيع
واجاره وغيرهما كذا واذا حق كذا الشرا في اخر فانه باق على جميع ما تقدم
عند حفظ هذه الدقة لا حالة وفي البيع لو ضمن الدار غير البايع لا بد ان
يكتب قول المشتري في مجلس القضاة اذ ان الضمان للبايع مع عدمه لا يخرج
واذا ضمن البايع الدار فلا حاجة الى قول المشتري اذ البايع ضامن عندنا سواء
ضمن او لا يكتب ضمان البايع للدار كخرا عن قول من يقول انه لا يضمنه بل الضمان
معرض على من حضر كتب فيه ملكه ملكا صحيحا ولم يذكر فيه انه ملكه بعض او لا بعض
قال سبيل الدار لا يصح الدعوى كالتقني في مثل هذا بقوله وبعت له بيتا صحيحا وقضا
وكل ما كان اجماعا وقرينة الى الاحتياط وفي بعض دعوى الوقف لو كتب وقفا
فلان وسلم الى التولي ولم يذكر حال كون هذه فارغة هل يوجب خلافا لم يذكر
وكان الاحتياط والطحاوي يكتبان وهن فارغة لان شغل الدار يمنع حوز الصفة
الموقوفة على قول من يجعل التولي شرا فلا بد من ذكره نحو ما ذكرنا في
وفيه لو ذكر في الصكوك والحاضر وقبض هذه الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض
يجوز اذا المطلي بنصر في الكل والكل القبض مع ما يمنع والا فلو ان يكتبه قال
بشر القبض في الحارة اذا الاجرة انما يجب بالقبض في الاجارة وفي بعض
دعوى الوصي لو كتب وهو الوصي في تركه اتيام من جهته الحاكم ولم يذكر التركة
الاتياع هل كانت في ولاية التقني فهذا خلل عند بعضهم وفي بعض دعوى الوقف
بالاذن الحكم لا بد ان يذكر وهو الماذون من جهته في هذا الدعوى اذ يمكن له ان يوقف
من قبل من جهته الحكم ولا من جهته اذ في هذا الدعوى وهذا في الدار لا في الاكوان
لوقف متول من جهة الوقف او من غيره من القضاة لا يمكن التقني ان يوقف الا من قبل
سبب موجب كذا وهو موقوفه لاولاد او شرا آخر يوجب خلوه فلهذا في بعض
التقني لا بد ان يذكر وهو الماذون من جهته بالقبض اذ لم يكن وص من جهته الميت
شرا او حيا يرفع من خلاص ارض موقوفة وقفا فلان وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا
ومرفقا فلان بنصر خلاصا وارتقاء بعد شرا واداء نوبته وموتها الى الابد

شرا

شرا الى اولاد الواقف والى اولاد اولاده ابد ما تناسلوا ابنا بعد بن الذكر مثل
نظرا لاشين وقفا صحيحا موقفا وجعل اخرها في المالكين ويوضع هذه القضية الموقوفة
بقوله فلان بن فلان هذا الذي حضره حتى خلاصت هذا الوقف لانه ابن بنت الواقف
المذكور فيه وان هذا الذي حضره مع رفع من خلاصت هذه القضية كذا فواجب عليه تسليم
صفة اليه وهي كذا وفي بعض خلل من جهة ارضه اذ اوقف على اولاده واولاده
هل يدخل فيه اولاد التباث في روايتان والتولي على انهم لا يدخلون يقول الحقير
قوله لا يدخلون محل نظر والصحيح انهم يدخلون كما يدل عليه ما روي في فضل دعوى الوقف نقلنا
تاجيخان وفي هذا الباب تفصيل ذكره العلامة الشيركمان في رساله مستقلة
والله اعلم قال الثاني ان حق الدعوى للتولي لا يحق وانما له ارض الفلانة فلا يسير
دعواه والثالث انه لم يذكر ان البتر الذي في بيده زرعه بنفسه يحكم القصب او يحكم
المراثة ولو عطف ارض الوقف وزرع في رواية الاصل ان جميع الزرع لا يكون
لاصحق لمقتضى قوله ولو زرع حكم المراثة فلا بد ان يبين وجهه لانه يجوز ان ذكر
في شرط مفسد فيكون كل الزرع له الرابع ان يبين جميع المستحقين لينظر انه هل يحق
هذا القدر المسمى والاعمال قال وفي ذمة البتر مثل وانما يكون في ذمة اذ انفع ولم
يذكر انه انفع ولو انفع بغيره في حارة او سعة البتر في حارة اقل واكثر فهو محقق
بين ثلاثة اشياء ما تقدم فلا بد ان يبين قيمة كلا الموضوعين **فلا بد** ان يبين
انه قبض منه كذا درهم بغير حق واستهلكه فواجب عليه اداء مثل هذه الدارهم ولو وجد
والا فبقية يوم القبض وخلل ان ذكر ان قبضه بغير حق ولم يذكر ان استهلكه بغير حق
او بغير ارض صالحة ويجعل ان المالك رضى بقبض صاحبه قال الامام فوارح زاده القفا
اذا حبس شيئا ورضي المالك بقبضه وهو قبض المقتضى بر من الضمان وفي الجارية الكبرى
اذا قبض المقتضى اما اذا انتفع القاصب ثم اجاز المالك فله ان يبيع الا بغير اذن الضمان ثم المالك
اذا اذ القبض بلا حق ولم يذكر الاستهلاك يبيع ان يطلب ويجوز ان يبيع الدارهم اذ كان له
عليه بغير القبض بلا حق لانما لو تباينة بغير علمه خيرا فانما تجزى بغير العلم والصواب
ان يقال المدين عليه ارضه ان كانت بغير علمه بغير علمه ارضه ارضه
ورقة متولي البتر كذا من الدارهم الوقف والدارهم الدعوى انما يستحق من المتولي
لا من غيره فمعرض في دعوى الفدين وسبب استهلاكه ان اعيان بغيره وفلما
ان لم يبين قيمته في حل الاستهلاك وقد يكون بين البدين تفاوت الثاني انه لم

دفع على اولاد
اولاده موقوفة
فهو اولاد البتر

ان شغل

لم يبين الاحيان وقد يكون قريبا وقد يكون متبعا وهو علم ذلك ولا بد ان يبين في نظر
مثل او في غير ذلك في دعوى الارش من جهة ذكره في هذا ظاهر وظل في قوله لم يبين الارش
انه من ابيه ومن ابيه وبانه لازم وان قال في الحقيقة وقد مكر فلان بود وكونه في
مكره ولا يميز ما منه ولا يميز ما منه يقول ميراث ما منه من كره ودر حال الامام الثاني كتب
ميراثه وبالفق في ميراثه كتب ميراثه فافق في ميراثه ان غير صحيح ومال في ميراثه
وكره ميراثه قال في هذا ليس كمثل المسئلة مسطوف في الاقضية انه لو ادعى الارش وقال
كان هذا مكر لي في وقت موته او في يده الى وقت موته لاحابه الى ذكره في هذا
على ان الشهود قالوا مكر والده مات وكره ميراثه ولم يذكر وان مكره الى وقت موته
يكن في قول مات وكره ميراثه واحابه الى قوله وكره في قوله مع ولا نصف ميراثه كغير
كتب فيه من كره من فلان العلى في حقا في الفرس وحقق فيه انه لم يذكر ان الاختلاف
بأن سبب مكر مطلق او مكر سبب كحكم مختلف وكذا لم يذكر ان البينة قامت
على الاقرار والدعوى وذكر فيه ان الحق عليه يرجع على ما بعد قبل العلى فلان ولم يذكر
الرجوع بقضا الجواز ان الرجوع كان عند العلى لكن بالاضى وذكر في آخره ان ابا جالب
فلان هو الحق اقرن هذا الى ميراثه فلان لا دعوى له فيه ثم ان الحق فلا
اما الباع الاول في حقا في هذا الفرس بعد ما صدر عنه الاقرار بمطل فواضح عليه
رد هذا الفرس الى الذبح حقه مع وكره التفرغ له لخلل ان دفعه غير صحيح اذ لم يذكر في
الاقرار ان رجحا قبل البياعات كلها وعند الاطلاق ينصرف الى اقرب الاوقات والافراد
جهة خاصة لا يوجب ملك في زمان سابق فلم يظهر عدم بطلان البياعات ككل من
خلاصة الفصل **لا يحوز في سائر النكاح** حالها ما او غير عالم او خطأ او حديث النفس بالكفر
والضمان وما يتصل بها وهي انواع وفي خلال ذلك ما يكون خطأ ولا كفا وبالحق
على ما يملك الكفر وفيه احكام لم يرد وفيه بيان ما يكون اسلاما من اصناف الكفرة وفيه
تنقيب ما يجب لكل مسلم من الاعتقادات **في ميراثه** على انه حقه كل نصيب ما يترك في هذا
الفصل نفع واهتم من جميع ما سبق ذكره من اول الكتاب وتقدم لان ذلك يخص
بالكلام وهذا يجمع اهل الاسلام حفظ ما فيه مكره حيث لم يحسن ان يترك في هذا
ان ما لم يحفظ الانسان ما فيه لم يحفظ ايمانه حقا في ما قال بعض اهل الكمال
حرف لشر لا لشر لكن لنوقية ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه غير يقول عليه وفيه
كنت حررت رسالة في هذا الباب باقتضاها احتجاج بيانها الى الاطباء جامعة
سكن الممات

الكفر

عل

عن ابن النضر في نسخة
ومر لا يعرف كثر خبره في نسخة

سكن الممات ما ذكر في المطلقات طر سيب لطيف عجيب يقبله كل لبيب ارب
فأردت ان اذيل هذا الكتاب بل ليزيد بكثرة الافادة حسن والبرهان بدل ما ذكر
في جامع الفصولين في هذا الفصل ليظهر منزلة الفقه على الاصل فهذا نص جبار
تلك الرسالة حصصا صحتها عن موجبات بحالة **سنة من حجة**
لحمته الذي هذا الاسلام والايمان وحدنا الى دار الجنان باشر في الادب اننا لشكر
يحولنا على ما كثرنا واولانا في اخرنا واولانا ثم الصلوة والسلام على سيد الانام
الشفيع الشفيع يوم القيام وطا اكره واحياه وخرته وانسايه وبطلانه واجباه
الله مع المنتمين الى عزير خباب **الافاضة** رسالة جامعة للممات مسائل الفاظ الكفر والحقا
نافعة بعون الله الكريم ذي المن والعطا نقلتها عن مشايير كتب الفقهية للامة الفقهية لثبوتها
وجعلتها مستقلة على مقدمة وخاتمة بينها عشرة ابواب بأسلوب لطيف لم يسبقني فيه احد
من اولي اللباب حاوية على ما ذكر من جنس هذه المسائل في الكتب والرسائل من مؤلفات
الاواخر والاوائل زيادة وضع الضوابط والقواعد والترتيب العجيب الصاعد على حسن
الى اعلى المعاصد فصارت بعون الله الفقه من مراتب صحيح والنفع اقصا بحيث
لا يغادر في هذا الباب صغيرة ولا كبيرة الا اضماعا وستين تنويرا لجنان في بيان
الايمان مبتدئا الى الله عز وجل وسلطانا في ان يحفظوا خالصة لوجه الكريم نافذة
يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتمى الى الله بقلوب سليم والله الهادي الى سواء
السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل **المقدمة** في تبين الايمان والاسلام وتبيين ما
يجب على مومني الانام من خواص والعوام وفيه فوائد وسائر يكون كل طبع اليها
ما يلائم **الاول** في مفهوم الايمان قال العلامة الثفتازاني في شرح العقيدة الايمان هو
التصديق بما جاء به النبي من عند الله والاقرار به باللسان الا ان التصديق ركن
لا يحتمل السقوط اصلا والاقرار يحتمل كما في حاله الاكراه وهذا كذا الا ان شمس
الائمة وفي الاسلام وكثر من العلماء وذهب الى انه لا يربط ويجهل المحققين الى ان الايمان
هو التصديق بالقلب وانما الاقرار بشرط الاجراء الاحكام في الدنيا لما ان تصديق
القلب سر باطن لا يدل من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن
عند الله تعالى وان لم يكن مؤمنا عندنا في احكام الدنيا ومن اقر ولم يصدق فهو
منافق والنصوص مما حذا له هذا المذهب قال الله تعالى او ليكن كذب في قلوبهم
الاجماع وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تستفت قلبه الى غير ذلك من آيات واحاديث

وإتباعه

التي فيه

استدل بخصايقه فان الشيخ اكمل الدين في شرح لوصايا الامام الاعظم كون الايمان
جذبة عن التصديق والاقراء شرط لا جراه احكام الاسلام هو مذهب لما تروى
والشيخ والباقلاني والشيخ الاسفرايني وهو المروي عن ابي حنيفة واما
ظاهر قولنا الايمان هو اقرار باللسان وتصديق بالقلب بان يكون الايمان عبارة
عن مجموع التصديق والاقراء انتهى وفي مناقب الامام الاعظم للشيخ المكي في تصديق
ركننا والاقراء شرط لا جراه الاحكام هو مذهب في حنيفة وبه اخذ الماتريدي والاشعري
فعل بهذا من صدق بقلبه ولم يتمكن من الاقرار مات مؤمنا عندنا كما دليل سبيل الام
فان عدم التمكن من الاقرار والتبديل بالصدق لما جعل هذا للقيام بسبب فلان جعل
عدم التمكن من الاقرار مع عدم التبديل عند اولى واما ما في قيام التصديق بهما
من الاقرار انتهى يقول حنيفة قوله فعل بهذا من صدق ولم يتمكن من الاقرار لانه لم يتمكن
بين الفريقين واما التنازع فيما اذا كان قادرا وشك في اقراره لا يحل ولا يحل
اذا العاخر كما لا يخفى من مؤمن وفاتوا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وفاتوا
من ذلك من امارات عدم التصديق كذا في شرح المقاصد وقال العلامة ابن الهيثم
في كتابه المستبصرة في علم الكلام الايمان هو التصديق بالقلبك عندهم هو الايمان
وهو مذهب بالقلبك واللسان وهو المنقول عن ابي حنيفة والماتريدي والاشعري
عقبي الاشعرية وهو لا قالوا لما كان الايمان هو التصديق وذلك كما يكون القلب
يكون باللسان فيكون كل ركننا في الايمان فلا يثبت الايمان الا بهما الا عند
الناطق وكذا الاحتياط واقع عليه والنصوص انه عليه وقال بعد اسطر فوجب كون
اليمان بهما وهو الاحتياط وقال بعد اسطر ايضا وانفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار
على ان التصديق يلزم ان يعتقد انه متى طوب بالاقراء متى لم يطلب ولم يقرب فهو
وعناد وهذا ما قالوا ان ركن الاقرار شرط وفرضه به انتهى يقول بوجه كلام ابن الهيثم
ما في مناقب الماتريدي انه حكى ان جمهور من صفوان الفقيه الى حنيفة والاشعري في ان كان
اضرب عن عرف بقلبه واحد وعرف صفاته كلها لكنه مات قبل ان يتكلم مع الفقيه عليه
ما في قوله انهم اقرار فقال الامام مات كافر من اهل النار ما لم يتكلم قال جهم بن
عوف في تصديق الصفات فقال الامام جعل الله الايمان في كتابه حجة القلب واللسان
مقتضى اذ لم يرد وفيه في اول هذه الشافعية وفي اخرها تفصيل عظيم في بيان
ثم اقول لكن في كتاب العالم والتعليم الذي وصل الى هذه النقطة انه لو كان في حنيفة

الاشعري

مذهب

انتم

انتم جمهور من صفوان
انتم اهل حنيفة

قال ابن
بش

بلسانه ولم يوسن بقلبه لم يكن عتده في حنيفة ومنه قوله في حنيفة لم يكن عتده
عندنا من قول جهم بن عوف من اهل حنيفة وصديق القلب هو عتده عندنا
منه انتهى وفي محال حنيفة قال العالم والامام جهم بن عوف في حنيفة لم يكن عتده
بقلبه من قوله جهم بن عوف لم يكن عتده عندنا باللسان والامام جهم بن عوف في حنيفة
من جميع ما ذكر من ذلك المذهب انه روي عن الامام قال ان في حنيفة الامام كان يتردد
فيما حنيفة او روي الروابيين عندهم عتده او رويها قوله الاول والامر في قوله الا
كما هو دأب المجتهدين في بعض المسائل والله اعلم بحقيقة الحال والله الموفق والمعال
فيما يتعلق به الايمان اعلم ان اول ما يجب على الانسان هو الايمان بالله تعالى وبالنبى
ويجب ما جاء به النبى من عند الله وذلك يؤمن بحل ومنفصل قال في المسألة
الايمان هو ما جاء به النبى فيجب التصديق بكل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقادي وعلى
قال واعلم ان حنيفة حنيفة العمل ونفا حنيفة بنين شئ كنهه هو ما في كنه السنة والاعلام
فانك بالاجمال هو ان يقر بان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله من مطابقة خبرنا
اللسان واما التنازع في وقوع من في الملازمة وجب اعطاه وحكم من وجوب الايمان
فيجب بان ينفصل الاستدلال في شرح العقائد الايمان تصديق النبى بالقلبك
خاعا بالضرورة وفي حنيفة من عندنا اجالا والله كما في الطرح عن حنيفة الايمان ولا يحل
في حنيفة عن الايمان التفصيل انتهى وفي شرح المقاصد قوله في حنيفة علم بالضرورة وان
استدركونه من الدين بحيث يعاينهم من علم فتشكك في نظر وسند الاكرامة الصانع
ثغ وجوب الصلوة وحرمة لغيره وكذا في الاجمال فيما لا يحل في الاجمال ويشترط
التفصيل فيما لا يحل تفصيلا حتى لو لم يصدق بوجود الصلوات عند رسول الله
محرمة كنهه عند السؤال عنه كان كافرا بهذا هو المذهب عليه وهو انتهى وفي ذخيرة
النسابة في تعليم صفة الايمان للناس وبيان خصائص مذهب اهل السنة والجماعة من
اهم الامور والمكلف فيه تصانيف ومختصره ان يقول ما روي الله به قبله وما نأثري
الله انتهى عنه فاذا اختلف ذلك بقلبه وافر بلسانه كان ايمانا صحيحا وكان مؤمنا
بكل انتهى وفي تنقيح الاصول يكفي الاجمال بان يصدق بكل ما الى الله النبى لان نجاح
سفر في الدين **الثالثة** في اتحاد الايمان والاسلام قال في شرح العقائد بهما واحد
لان الاسلام هو الخضوع والاعتقاد بمعنى قبول الاحكام والادعان وذلك
حقيقة التصديق بوجه قوله تعالى فما خرجنا من كان فيها من المؤمنين في وجدنا

ما روي الله تعالى في حنيفة
ما روي الله تعالى في حنيفة

ان الكلام والاعمال
كل من يتقوا الله
يخرجهم من الظلمات
الى النور
الصدق والعدل
الحق واليقين

فيما غيبت من المسلمين وبالجملة لا يصح في الشك ان يحكم على احد بها بان يكون
وليس يحكم او بالعكس ولا نفي بوجوبها سوى ذلك الذي هو متعارف
المفهوم اذا الايمان هو التصديق والاسلام هو الخضوع والالتزام **الرابع**
في وجوب تعليم الناس في الفنا وبالبزائية تعليم صفة الباري جل جلاله
لنفسه بيان خصائصه من حيث هو كونه من الامور على الذين يتقون
لهو خطا ان يلتفتوا الى ما في جوارحه ذلك قال الله تعالى وذكر فان لم يكن في تنبيه
المؤمنين وعلى الذين ياتون الماسد ان يعلموا احوالهم بشرط الصلوة وشيخ
الاسلام وخصائصه من حيث هو بل هو واذا علموا في احوالهم من حيث هو
او داعيا الى بعبه منه وان لم يقدروا رفعوا الى الحكم حتى يتفوه عن البلد
ان لم يتبع وعلى العالم اذا علم من قاض وغيره دعوة الناس الى خلاف الشك
او من ذلك منه ان يعلم الناس بان لا يجوز اتباعه ولا الاخذ به لا حتى يخطئ
في شئ بل حتى باطلا يعتقده العوام حقا فيستقروا له وفيه في كل امر على
على المولى ان يعلم مملوكه قدر ما يحتاج اليه من الفرائض والسنن في كل امر
لصاحب له لانه اذا خرج رجل ينبغي ان يقول لامرأته انما امرت الله وباتيا
ويصف له الاسلام ويقول هذا اعتقادي وافتقار ذلك فقول هو نعم
قال ابو منصور لا ينبغي ان يسأل عن التوحيد لكن يقول ليس التوحيد كذا
فيقول نعم انتهى وفي التنقيح والاجل انه لا يخرج في الدين قلنا الواجب ان
المؤمن على الجليل ان يقال هو كذا وكذا فاذا قال نعم بغير ايمان نعمت وفيه
المتن لا ينبغي ان يسأل عما في عن التوحيد لكن يقال له ليس له ان يسأل
في بيان سبب العصبية عن الكفر ذكر في خلاصة الفنا وبان ينبغي للمسلم ان يتقوا
بهذه الدخائل واصباها ومساها سبب العصبية عن الكفر بوجه النبي وم وهو الهام
الى احوالكم من ان اشرك بكم شيئا وان اعلم واستغفر كما لا اعلم انك
انت علام الغيوب **السادس** في وجوب حفظ اللسان في المختارات ينبغي للمسلم
يحفظ لسانه عما يجب الاخذ به من قول النبي من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليقل خيرا او ليصمت انتهى كلام المختارات يقول جامع كبروف حقا
عنه الرؤوف قد اتفق عقلا وجميع الادب ان على ان افه الانسان من اللسان
حق روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بلدا موكل بالناطق وقال ابن

سعود

سعود رضى الله عنه ما شئ احوج الى طول السجود من اللسان وقال بعض كبار
السلف اقلظ لسالكه اياها الانسان لا يلد عنك انه غيبان كم في المقام
من قتل لسانه كانت تراث لقائه الشجعان وقال الحسن بن علي رضي
لحكم زين والسكوت سلامة فاذا انطقت فلا تكن من هذا **السادس** ما ان ندمت
على السكوت بمره لكن ندمت على الكلام مرارا وقال الشافعي العيني
في كتابه المسمى زين المجالس بلغنا ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه كان يحسب
في فمه اشترق عشرة سنن لا يضعه الا عند الاكل والصلوة والنوم وكان يقول
لا اكلم الا ما يردني يعني به الخير وكان يسبح لسانه كل يوم بطريق رواية
يقول هذا الذي اورد في الموارد وهو الذي يسوق في موضع الاستغفار
اولى موضع السكوت **الباب الاول** في بيان اصول واساس التي ينبغي
حفظها للناس لا بد من بيان الفنا والكفر تحت تلك الضوابط والقواعد
من حيث لا يشك عنده شئ واحد **فصل** ان مناط الكفر والاكتفاء واحد
من التكذيب والاختلاف والافتقار في كتاب لعالم والمتعلم قال العالم
ابن الامام الاظم تفسير الكفر بالجهل والتكذيب وذلك بان الكفر بالعبادة
والعرب وضعوا اسم الكفر على الافتقار والتكذيب والله تعالى انما انزل القرآن
بلد عربي انتهى وفي شئ الفاضل قلنا لمسلم اجتماع التصديق المعتبر
في الايمان مع تلك الامور التي هي كفر وفاقا فيجوز ان يجعل الشارع بعض
مخطورات الشرع علامة التكذيب والافتقار فحكم بكفر من ارتكب به حرم
وجود التكذيب وانتفاء التصديق عنه كالاختلاف بالشرع والفتنة الزناد
للهاد وبعضه لا كالزنا وشرب الخمر انتهى وفي الشفا للمفاتيح حياض وكفر
بكل فعل اجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من كافران كان صاحبه معتزلا
بالاسلام مع فعله ذلك كالسجود لله والشرك والصلب النار والسبي الى
الكنائس والبسمة مع اهلها بزيهم من شد الزناد وكونه فقه اجمع المسلمون
ان هذا لا يوجد الا من كافرا انتهى وقد صرح ابن الهمام في المسيرة
ان مناط الكفر هو التكذيب والافتقار بالدين وفيه شأنا **الثاني**
انه اذا كان في مسيلة وجوه توجب كفو ووجه واحد يوجب كفو لا يوجب كفو
ينبغي من الكفر والافتقار الوجه واحد ذلك الواجب لان التزج لا يقع بكثرة

الفرق بين الضابط
وهو ان الاول يتم
فربا والآخر لا
من ارباب شئ كذا

الادلة والاحتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب الكفر قال في البرزخية
 القدر الان يصح بارادة موجب الكفر فلا ينفع التاويل حينئذ انما
 في جامع الفصولين ثم لو كانت القائل ذلك التاويل فهو مسلم ولو كانت
 نية الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفع حمل المعنى كلامه فيؤمن بالتوبة وتجنب
 التنازع فلو اني بكلمة الشكادة على وجه العادة لا ينفع ما لم يرجع عما قاله
 من نفي الكفر انتهى وفي الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم فلا يحمل
 المؤمن كافر متى وجدنا رواية انه لا يكفر انتهى وفي البحر روى الطحاوي
 عن جراحنا انه لا يخرج الرجل من الايمان الا جرحا وما دخل فيه من الكفر
 بانه ردة جرحا به وما يشك ان ردة الاجمالية بانه اذا اسلام الثابت لا يزال
 مع ان الاسلام وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام
 انه يقضي بحد اسلام الملكة قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكره ما في
 الخبر وما بعده وانما قدمت ذكر هذه لتصميم ميزان فيما نقلته في فصل
 الفاظ الكفر من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قبال
 هذه المقدمة فليتأمل وقال بعد ذكرنا ويل مسئلة تسمية السطان عادلا او
 بهذا النص على ان جرحه امكن التاويل بغيره الا ان لم ينظر التاويل فيها
 هذا ينبغي لان لا يكفر في مواضع كثيرة مما قيل بكفر انتهى يقول الحقير اجابها
 انما ذكرنا ان يجب ان يعلم ان من قال في مسئلة لا يكفر ينظر الى جهة التاويل ومن
 قال بانه يكفر ينظر الى جهة التاويل ومن لم ينظر لم ينظر ومن التاويل قال
 انما يتكفر بتلك الكلمة ونحو ذلك لانه يقول ذلك لجرده التهديد والرد
 صاحب البرزخية حيث قال وما حكى عن بعض من السلف انه كان يقول
 ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بهذا فكذلك للتخويف والتاويل لا حقيقة الكفر
 وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب امنا الله به اعني علماء الاحكام بالان
 وجماع الكفر والاسلام بل لا يتولون الا الحلق الثابت عن سيد الانام عليه
 السلام وما ذكر لي اجابا والامام الهمام من نص القرآن الذي انزل الله
 العلامة التي تميز بين المسلمين واليهود والنصارى والذين هم
 هو مختار المشايخ الفخام بقايم الله تعالى بفضل دار السلام في الفتاوى
 ان من خطب بانه هو كافر ما يوجب الكفر ولو تعلم ان كونه لا يضره ذلك فهو
 الايمان

معلو
 قه

الايمان بالحيث النبوي **فاما** في الفتاوى ايضا ان من اراد ان يكفر
 بكلمة مبصرة تجري على حال كماله الكفر خطا بلا قصد لا يكفر قالوا
 محول على ما بينه وبين الله تعالى العظمى فلا يصدر **فاما** في الفتاوى
 اذا تكلم بالكفر استحقاقا وسننا او مبرا كما يكون كفر عند الكل وان كان
 اعتقاده خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضخان من اني بلفظ الكفر
 حكمه انه كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد ولم يعلم انها
 لفظ الكفر ولكن التي بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعتد
 بالجهل كذا في المحيط وزيد في خلاصة جبارة خلافا لبعض وفي فتاوى
 قاضخان وخلاصة وما جامل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدرك انه كفر قال
 بعضهم لا يكون كفر واعتد بالجهل وقال بعضهم يصح كفا ولا يعتد
 استمال يتول الحقير بطلان القول الثاني هو الصحيح ما في كثر الفتاوى ان
 من كفر بلسان طائفة وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكفار
 يعرفون ما ينطق به فاذا نطقوا بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى في الدنيا
 والبرزخية ان من اطلق كلمة الكفر عمد ولم يعتقد كلف قبل لا يكفر والصحيح
 انه يكفر **فاما** كلف الملكة بقية وجس كفو لو اكره بالقتل او بالتاويل
 او بغيره من قبله مطمئن بالايمان لا يكون كذا استحال ما وكفر الكفر
 لو يعلم الخير من الشر والارض من السماء كلف في الاحكام ولو لا يعرف الارض
 من الارض السماء والخير من الشر لا يكفر عند علمائنا وكفر المراهق كلف عند
 الحنابلة ومحمد بن حمر امراته ولا حمل ذكته ولا يصح عليه ان مات الا انه
 لا يقتل بالردة واما المعتوه فلم تذكر في الكتب المعروفة قال شيخنا
 هو في حكم الردة بمنزلة الصبي الكحل من فتاوى قاضخان وفي
 بعض الكتب عن محمد بن ابي بكر ان من اكره على الكفر تبلف او ما شبه
 ان يلفظ بالكفر وقلبه مطمئن بالايمان ولم يخط بباله شئ سوى ما اكره
 عليه لا يحكم بكفره وان خط بباله ان يخبر عن كفره في الماض كما ذاب او قال
 اردت ذلك حين تلفظت جوابا لاسلامهم وما اردت كفا استقبلا
 بغير كفره فصار حتى يفرق القاضي بينه وبين امرته لانه عدل عن انشاء
 ما اكره عليه وحكى عن كفره في الماض وهو غير مكره عليه ومن اقر بكفره

انما يكفر
 بالحق او بالباطل
 كذا في الفتاوى

انما يكفر
 بالحق او بالباطل
 كذا في الفتاوى

كذا في الفتاوى

كذا في الفتاوى
 كذا في الفتاوى

في الماضي طابعا ثم قال اردت انكذب بكم ولا يصدق الفاضي اذا الظاهر الصدق
حالة الطولية ولكن يدين ان يصدق ديانته لانه ادعى حتمل لفظه ومنه
قال هو يهودي او نصراني او بر من الله او من الاسلام ان فعلت كذا
سكان يميناً فان باشره هل يكفره خالفوا فيه وكذا لو حلف بهذا على امر بائع
او قال هو يهودي او نصراني او بر من الله او من الاسلام ان كنت فعلت
كذا السن وقد كان فعل فلو نسي انه يفعل لا يكفر وفاتح وان علم انه فعل
فقال المشايخ يكفر وقال شمس الائمة السرخس الاصح انه ان كان يعرف بهذا
عنيباً ولا يكفر به لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلاً او عنده
انه كافر في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشك بكفر لانه
اذا باشره وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضا بالكفر كراهة وحاصل
ان كل كلمة توجب كلف اذا ذكرته غير معلقة بالشك فاذا عقلت بشره
ماض وبها ذنب فيما اخبر بكفر وروي الحكم الشهد عن ابي جعفر
ابي يوسف انه لا توجب الكفر وان عقلت بشره في المستقبل لا توجب
الكفر اذا حثت فيه وتكون عنيباً والحنا ما ذكره الامام السرخسي والامام
خواجه زاده انه ان كان كالف جاهلاً بظن انه يكفر بهذا يكفر وان كان
عالمًا لا يكفر الكمال من الخلاصة وقال صاحب الهداية في حق هذا الحنا انه
الصحيح ثم انه ذكر في كتابه المسبب بالحنا ان كل ما يكون نتيجة كذا
كان تعليقه يميناً عندنا وهذا ما نؤمن عن عابثه وابن عمر رضي الله عنهما
ان يقول ان فعلت كذا فانا بر من الله فان البراة منه تكفر في الحال
والكفر واجب لا امتناع فيكون يميناً ومنه ان من اعتقد حرام طلالا او با
كفر ولو تكلم بالاعتقاد وقيل القوم كفر واجمعاً اما لو قال حرام هذا طلال
ليزج السلفه وحكمهم كمال لا يكفر بهذا في حرام لعينه اما في حرام لعينه لا يكفر
وان اعتقده وفي حرام لعينه انما يكفر اذا كانت كرامة ثابتة بديل قطعي اما في
الثابت اخباراً لا حاد فلا يكفر كذا في خلاصة وخبرها قول الفريابي
لحام لعينه ولعنه هو ما ذكر في التلويح ان الفعل حرام نوعاً الاول ما يكون
منشأ حرمة حين ذلك الحرام كرامة ميتة وشرب خمر وهنوعا ويسمى حراماً
الثاني ما يكون منشأ حرمة خيرة ذلك الحرام كرامة اكل مال الغير فانه ليست لنفس
ذلك المال

فصل في كبر

تفسير في كبر
والاحكام

ذلك المال بل كونه ملك الغير فالكل حرام كمن الحبل قابل للكل في الجلبان
بكل ما كره خلاف الاول اذا حبل خرج عن قابلية الفعل ولمن ذلك عدم
الفعل ضرورة عدم محله فاذا قلنا الميتة حرام فنعناه انها منشأ حرمة اكلها
واذا قلنا حبة الفير حرام فنعناه ان اكلها حرام اما بما زاد من حرام المضى وان
اكل حبة الفير حرام انتهى وفي شرح العقابيد من اعتقده حرام حلالا فلو حرمة
لعينه وقد ثبت بدليل قطعي بكفره والا فلا بان تكون حرمة لعينه او ثبت بدليل
ظني وبعضهم لم يفرق بين حرام لعينه ولغيره فقال من اسحل حراماً وقطع في
دينه كزيت يمتلح ذوق الحرام او شرب خمر فهو كافر انتهى وفي جوابه الفقهاء
ان حرمة حرام يمتلح كرامة او شرب خمر فيه كرامة انتهى فلو لم يمتلح كرامة اي منفعة حلالاً وفي
الميتة من اسحل حراماً ولم يعلم انه حرام فقد كفر انتهى وفنا وبناضحة لو اسحل
وطي امراته الحايض او اسحل اللواط به لا يكفر وهو الصحيح وقال ابو بكر اسحل
بجماع في الحيض كفر وفي الاستبراء بدعة وضلال لا كفر وعن ابن رستم انه ان اسحل
بجماع في الحيض ميتاً ولا ان انتهى ليس بالخمر لا يكفر ولو اسحل مع اعتقاد النسي
الميتة حرمة كفر وعن الامام السرخسي ان اسحله كفر لا تنصبل انتهى وفي عروة
القمي ان ابن المويدي من اسحل لمعصية صغيرة او كبيرة كفر ومنه حكم اكل الحنية
الموترة والمشهور وخبر الواحد واجماع الصحابة واجماع من بعدهم وما يتعلق
بذلك من حرام الكفار اهل القبلة الا في مواضع وجميع ما ذكر في هذه الصلابة
امور مهمة جداً بحمد المهتم بدينه من علمه بل حفظه بتداعلم ان القلي عضد
الدين صاحب من المواقف قال في آخر رسالته المسماة بالعقائد العشرة ولا
يكفر احد من اهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر الخبير العليم وبما فيه
يشك له او انما للنبوة او انما لما علم على محمد صلى الله عليه وسلم بشره او انما امر جمع
تجميع عليه قطعاً كاسحلال الحريات وما فيه ذلك فالقابل به مستبعد وليس كذلك انتهى
وذكر في المسيرة لابن الهمام ان من الامور التي يكفر من كبرها مخالفة ما اجمع عليه علماء
بعد العلم به وفي محل اخر منه وما يوجب التكذيب هو مجرد كل ما ثبت عن النبي صلى الله
عليه وآله ضرورة فان كان نبوة ضرورية من نقل شئ من نواشر فاني في يومه
خاص والعلم بكفر حرامه وما لم يكن كذلك بل نقل خاد يضلل حرامه ويقتضي
ولا يكفر وانما ثبت قطعاً ولم يبلغ حد الضرورة كاستحراق بنت الابن السدس

الحنا في كبر

اسحلال المرأة

تفسير في كبر

وقد عثرنا على الرواية عن أبي حنيفة ان الرضا يكفر الكفر لا ينقض
 كذا في الحبط وفيه ايضا انه يكفر من لقن غيره كلمة الكفر ليشتم
 بها ولو لقن على وجه اللعوب والضحك وان من علم على
 ان يامر غيره بالكفر كان بغيره كافرا انتهى وفي مختارات
 النوازل الرضا بالكفر مستقيم بالكفر ليس بكفر وانما الرضا
 بالكفر مستقيم ككفر كما لو امر امرأه بان ترتد لتبين من زوجها
 وقد كلف الامر قبل ان ترتد المرأة روي ان ابا حنيفة نهى ابنه عن
 التكلم في علم الكلام فقال انت تتكلم فيه يا ابت فقال نحن نتكلم فيه
 كان على روض الطير وانك تتكلمون فيه ويريد كل واحد منهم ان
 صاحبه ومن اراد كفر صاحبه فقد كفر هو انتهى وفي المنية قال الامام
 الفضل الرضا بالكفر لا يكون كفرا وانما غيره يكون كفرا وروي
 ان المسلم اذا دخل خشية في نفسه اسير حتى لا يقدر على التكلم كلمة
 الشهادة فقد اساء ولم يغفل كفر انتهى وفي جامع الفصولين قال
 الامام الشيخ بن هبة المسلم لا يصح دليلا اذا اذنا ويلزم
 ان المسلمين علموا انه لا يسلم حقيقة ولكن يظهر الاسلام
 تقية لينجو عن القتل فلم يكن هذا كرضا منهم بكفر غيره
ومنه ان من ضحك من تكلم بكلمة الكفر يكفر الا ان يكون الضحك
 ضروريا بان كان الكلام مضحكا كذا في مشايير الفنا وب
ومنه ان من علم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال
 بخلاف السلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعلم
 على الاسلام كذا في خلاصة والمنية من اضر الكفر او اهرم
 بكفر لانه مناف لو اوجب التعظيم ولو وقع في قلبه انه
 ليس بمؤمن لا يكفر ما لم يعتقد كفرا **الباب الثاني**
 فيما يتعلق بالله تعالى وقد سب في الفقه الاكبر الامام اعظم
 صلوات الله تعالى في القول بغير حجة ولا مخلوقه فمن قال
 ان مخلوقا واحدا او وقف او شك فيما فهو كافر بالله تعالى
 وفيه ايضا اذا اشكل على الانسان شيء من دقايق علم
 التوحيد

وعنه ان من علم على الكفر
 كان بغيره كافرا

ان ما صنفه الامام
 في العلم على الكلام

ضحك من تكلم
 بكلمة الكفر يكفر

من اضر الكفر او
 اهرم بكفر

صلوات الله تعالى
 في القول بغير حجة
 ولا مخلوقه

التوحيد فانه ينبغي له ان يعتقد في حال ما هو الصواب عند الله تعالى ان
 يجد عالما فيسأله ولا يسعه تاخير الطلب ولا يعذر بالتوقف فيه
 ويكفر ان وقف انتهى وفي البرازية من وصف الله تعالى
 بما لا يليق به او استخف بلسان اسمائه او بامر من اولاده
 او انكر وحدا او وعيد يكفر اذا كانت المحرمة تابعا بالقطع انتهى
 وفي التمهيد من قال ان الله تعالى نور مبتلا لا كثر ومن قال ان الله تعالى
 قوة العرش بلا كيف ولا ذات لا يكفر لكنه خطا ومن
 قال ان الله تعالى لا يعرف بالحقيقة لانه لا يدرك كفر لان اوصاف
 المعرفة ثبت بالنص بقول الحقير يؤيده ما روي عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى ان كان يقول اللهم ما عبدتك حق عبادتك
 ولكن عرفتك حق معرفتك فهدب لي نقصان الخدمة بتمام
 المعرفة وفي التمهيد ايضا من قال ان الله تعالى ان الله تعالى
 شيء وليس بشئ اتوقف فيه بكفر لانه انكار للنص قال
 الله تعالى قل اي شئ اكبر شئدا قل الله شهيد الآيات قال
 والاصل ان من وصف الله تعالى بما يوجب النفي والتشبيه
 بصفات المخلوقين سواء ورد النفي فيه او لا فانه
 يكفر بخلاف وفيه ايضا من انكر صفة من صفات الله تعالى
 كالسمع والبصر وكحوها كفر ومن سبهم الله تعالى باسمه بغير
 نية لم يوافق معنى الربوبية فقد اختلف في كونه خطأ ولا يصح
 انه لو من خصائص معنى الربوبية فلا خطأ ومن قال ان الله تعالى
 ما كلم آدم وموسى وجبريل وحده وغيرهم كفر لانهم انما
 ومن اعتقد ان الله تعالى او ما يتيه كفر واذا ذكر عند احد ان الله تعالى
 يجب فلا ناكذ فقال انما لا اجته كفر وكذا في مفاوضاته اذا قال
 ان الله تعالى لا يقض كفر ومن لا يسمي الخلق والقوة من الله تعالى يكفر
 ومن قال لا ادري اين الله بكفر ومن قال ان الله تعالى لا يعلم
 بجزئيات يكفر ومن قال ان الله بكيفية تظهر عند الرؤية
 ما لم يسمه بكفر ومن قال ان الله تعالى يحل في شئ يكفر ومن

اذا كان منكر
 قول نور بتدليل كونه
 فانه كافر
 لان الامام قال
 في العلم على الكلام
 من اضر الكفر او
 اهرم بكفر
 من سبهم الله تعالى
 باسمه بغير نية
 كفر
 ومن قال لا ادري اين الله بكفر
 ومن قال ان الله بكيفية تظهر عند الرؤية
 ما لم يسمه بكفر

انك توفد فيهم ولا تكفر به وكذا لو قال ارضي بينكم بين كادوا زوروا لو قال
ارض بينكم وسبب ثم اميد ثم هذا حسن من قبله شاعني فداي بايد وبيت
فقال لا تكفر انتي وفي البرانية قال لا تفر هذا دانه بفر وشدي توجها
كفر وشدي خود قبل ان كان يقوم بكته ومسته بالمال والبدن كما
يقوم بفرغ لا تكفر انتي وفي جامع الفصولين بعد ذلك كره هذا الكلام انك
ظاهره و قبل لو كان يقوم بكته ومسته بكماله وبدنه كما يقوم بفرغ لا تكفر
والا تكفر قال لا تفر هذا اميد انك بوسه ترا بجا ياد سبب ارم افتراف كره
قال لا تفر ضد بدل تو تخلف يد فقال لا تفر بدل تو تخلف ايد بدل من لوازم
الاستغناء عن الله كره ولو اراد به ان قلبي ثابت باثبات الله تعالى فيضطر لا تكفر
قال ضد لظهوره اكراد و في ميكوم ضد في ميكوم لا تكفر اذا اراد به ان
لا تكفر بقول حقيقة الظاهر ان هذا في كلام شري لا في حرقى ليجوزية الكفر على الله تعالى
عن ذلك ولا في كلام كاذب لا يخفى غايه الامر ان يكون مما يخفى منه الكفر وقا
يقضي ان كنهه في كنهه الاحتياط والسلم وفي البرانية ويجب الكفر لظهوره في قوله
ان الله لا يري شيئا اصلا ويجب الكفر من قال ان الله يري يقول حقيقة الظاهر لا تكفر ان
يقول لا يري شيئا في الدنيا او لا يري برؤيه كيف واقطع كما يري الا ان الله اعلم
بالملاصه في كتاب الصلوة من انكر الرؤيه بكفر وان قال لا يري بكماله وحظنه فهو مبتدع
والشبهة لو قال ان الله يري وجهه كما لعباده فهو كافران قال جسيم لكالاتم فهو مبتدع
وفيما في الناطق الكفر المعتدل مبتدع الا اذا قال بتمت الرؤيه فحينئذ فهو كافر في الشبه
مبتدع قال لا يري وجهه فهو كافر والمبتدع صاحب الكبرية والبشيرة الكبرية انما
وفي البرانية يجب الكفر القدرية في فهمهم كون الشرح مخلوق الله وفي دعواههم ان كل فاعل
خالق لفعل نفسه واختلف في الجبرية والصفا الكفار هم في قوله لم يسر للعبد فعل
اصلا وفيما ايضا من قال الظالم يؤذي الله وعباده فقال كفر في ارم كبر تتارغا
فقال صديقه الله حاكم بيننا فقال لا تفر الله حاكمي رانشا بدو حاكمي رانشا بدو كبر في
الاختصاص الله فقال لا قبل ان كان في مقصده حذره وبتددة فقال لا تكفر وان قال
امر لا يخاف فيه من الله لا تكفر حذره فقبل له الاختصاص الله فقال لا تكفر لان
ان يقول التقوي فيما افعله اما لوراه في مقصده كره لانه لا مجال للمساواة فيما
الفاظ الخطا من قال في حال غضبه لا تخف الله اذا قبل له الاختصاص يكفر لوني الخوف

والا

والا فلا انتي وبينه الفتاوى في قوله لا تخاف الله فقال لا تكفر قال الحق بكفر اذا قال
قال غضبه انتي وفي جامع الفصولين وقبل ينبغي ان يكمل عنه ما اراد بقوله فلو اراد
في الخوف كره ولو اراد شيئا اخر لا تكفر انتي وفي البرانية ايضا من قبله الحق الله
ولا تفعل كذا فقال لا تفر كلامك وا فعمل امته لا تكفر ومن قال كره كبر حرام
الله واتقه فقال لا تخاف كره ولو قال في امر غير حرام وغير مستحب لا تكفر الا اذا
قال استغناء فالكفر انتي وفي جامع الفصولين سئل بعضهم عن قال لا تفر
لتركة الصلوة اما حين الله فقالت لا ينبغي ان لا تكفر بهذا الفقه اذا الظاهر
ان مراده ان لا تخاف الله حقيقة الخوف وا كره لا لا تخاف الله حقيقة الخوف والاما
حقيقته ووجه اخر ان يقال لا تخاف الله لانه كرم حليم ربي فلا تخاف كره فانه
الا اذا قال لا تخاف الله كره لا تخاف قال صاحب جامع الفصولين كما قول كره فانه
من قوله حاله الظاهر اما تخاف الله فقال لا ينبغي ان لا تكفر لو لم يقوله لا تخاف
انتي بقوله حقيقة قوله ووجه اخر ان لا تخاف الله لانه كرم حليم ربي فلا تخاف كره فانه
كره قال الظاهر ان لا تخاف في هذا التأويل والله اعلم وفي جامع الفصولين ايضا قال
لا تخاف الله يوم القيامة انتصفت منك لا تكفر انتي يقول حقيقة في نظر لانه في
ان من قال لا تفر من كره او لا تفر من كره او لا تفر من كره او لا تفر من كره او لا تفر من كره
في حله قال في حق غيره او ارضي اقرير است ارضي خود لا تفر من كره او لا تفر من كره
بكفر وقال بعضهم لا تكفر انتي وفي كتاب فورا الخفاة من قال لم ادرم خلق الله فلا تكفر
انتي وفي كتاب اواب المنازل لانه ان الله تعالى في جميع البلا لا تكفر لو قال خيفة
على الله تعالى انتي وفي منية من قال خفايا ووزي من فراح يكن با بر من لا تكفر
انتي وفي حكاوي من قال لم ادرم خلفي الله اذا لم يعطني من الدنيا شيئا فقط او من ذلك
الدنيا شيئا قال بوجاهه كبر انتي يقول حقيقة في الطلاق نظر لانه كره في البرانية وغيره
انه لو قال في مرضه اوضح عيشه او نحوها فحينئذ كره ارضي بعباده او بغيره است
جون لا تفر من دين امر اجبر نيت لا تكفر لا تفر من دين امر اجبر نيت لا تكفر لا تفر من دين امر اجبر نيت
على جدي في شجرة شاكرا جاني في حديث وكلمة خطا عظيم انتي وفي الطائفة مات ولده
فقال بغيره دادي يا زعيم من تدي لا تكفر فلهما است ولا ما انتي وفي البرانية
من مات غلامه فقال يا رب ما تظن من له وارده ولا تفر من لفرته وانا اجتمعت في المال
لا تكفر لانه لم يصف الله بظلم ان يافضه اليك والله الدنيا فبعض كره في كل ذلك من اصحابه جميعه

لان الظلم

قال لا تكفر
من قوله حاله
الظاهر

قال لا تفر من كره
او لا تفر من كره
او لا تفر من كره

قال لا تفر من كره
او لا تفر من كره
او لا تفر من كره

رویه اللہ تعالیٰ کلام
جو تاں ایام الزامہ
الضمان

Handwritten text in Tamil script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

در احوال المسامه سماه

دل ہی بینا م

حامد و رب العالمين

فمنه فمولا
فمنه فمولا
فمنه فمولا

من

مكتبة
عائلة
الشيخ
المعلم

Handwritten signature in Arabic script, likely belonging to the author or a collector.

قال عليه السلام اذا
زار اهل الحالى فاسكوا

البقرة للزنا والفرج
غيرها

الشيخ يوسف

جبريل وكلم مع بللا واسطة وعلم الاسماء وادبر بالطواف والاحكام والفتاوى
 والقرآن واشباه ذلك وكل ذلك كان فريضة عليه وعلى اولاده وقداوس
 الله اليه بذلك كله وهو بلغ وهذا هو المراد رسالة والشرعية والقول بان
 عليه السلام كانت شريعة مهيمة كغيره من انبياء الله صلى الله عليه وسلم ملكه
 لا بيت المقدس كغيرها لانه خالف للنص القاطع ومن انكر معراج الاسماء
 بالروح والجسم فلا يكفر لكنه يصير نوعا فاسدا فيزيه ويعزى واذا ذكر خلفه احد
 النبي عليه السلام كان يجب كذا فقال ان لا اجبه بكفر وكذا في منيفات اذا قال ان لا
 او قال ان اجبه بكفر انتهى يقول الحقيقة الظاهرة لا يكفر بقوله لا اجبه لا اجب اذا قال
 حكاية في خاله نفسه لم يرد به استخفافا بالنبي عليه السلام او مخالفة له ويؤيد ما ذكرنا
 ما ذكره القائل في مسألة الفح في حكاية يوسف والله اعلم وفي الثانية ما قال
 لقاول كما خلفا ملك الموت اختلفوا فيه قال اكثر من يكفر وقال بعضهم لا
 يكفر وقال بعضهم ان قال لكوايته الموت لا يكفر وان قال له قلة ملك الموت
 يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قال له روي اي ان كروية ملك الموت فهو خطأ
 عظيم واختلف في كفه وكذا لو قال روي فلان يموت في ملك الموت است
 او قال روي فلا شراد شين مبداء من جويده وي ملك الموت كره عند اكثر قال
 لا من فرشته توام في موضعه كذا عينك كما ان كذا قيل كره وكذا لو قال مطلقا
 ان ملكه خلاف ما لو قال ان النبي يقول الحقيقة قوله بخلاف ما لو قال ان الظاهر فيه
 ويجب ان يكون يؤيد ما ذكرنا ما ذكر فيه ايضا لو قال ان رسول الله او غيره من ربه
 بغير ما سببه كره فالجواب كيف نسى ما قدمت بده وزلت في مثل هذا الامر الظاهر
 قدماه وفي التمهيد شتم ملكا او افضه او ذكره بالخلاف كيف روي قال ان خالف
 غلط في قبض روح فلا راجع المدينة او الروم كره وهو قول بعض المحنونة ومن انكر ان
 علينا حفظه في الملكات كمن يمتنع الاحمال كره وفي ادب المنازل قال الخروشي
 انكر كروية الزانية ان يقال ذلك استقباحا للملكات كره انتهى وفي بعض المبينات
 ان انكر الكرام كره في الفقه لقوله تعالى وان حكيمك حافظين كراما تبين
 يعلمون ان تعلمون انتهى ولا الشافعي سب النبي عليه السلام او عابه او طلق به
 نقصا في نفسه او ذميه او سبه او فضله في فضاله او طعن او شبهه
 بشئ بطريق التصغير ان لم يظلم او سبه مالا يليق بقدره العالم اولعب
 في جهة

مستحب

روي في كل من سب
 ملك الموت است

لو قال مطلقا
 ملك يكفر

روي في حفظه
 كره

في هذه الغزوة بخفف الكلام او غيره بشئ مما جازي من البلاء والمحنة عليه واخفوه
 ببعض العوارض الجارية والمعهود له من سب له يقتل باجماع العلماء من محمد
 الصحاب والمسلمين وكذا كره من سب النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا او سبوا
 من الجرح او سبوا لغيره بعض جوارحه او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا
 يقتل قال سحنون في قال كان النبي صلى الله عليه وسلم سبوا فيقال ان النبي صلى الله عليه وسلم
 يخرج النبي صلى الله عليه وسلم في بعض خروجه مستتاب فان تاب ولا يقتل قال ابو حنيفة والشافعي
 في كذب او شقاق من سب النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا
 ان القائل اذا كان غير قاصد لسب ولا راد ولا معتقد له كره يقتل في حد ذاته
 بكلمة لا يليق بحاله او اضاف اليه ما هو في حق نقيصة ابا جهم في سبته على ما
 قاله اول خبره او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا او سبوا
 القتل ايضا لا يعذر احد في سب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخطئ من سب النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان حقه
 في فطرة سليمان الا ان كره وقبله مطمئن بالايمان قال وافق ابو الحسن القاسمي
 فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم في سكرة انه يقتل لانه سب النبي صلى الله عليه وسلم في سبته
 ايضا واستثنى سب النبي صلى الله عليه وسلم في سبته في رجل يفتنه في سبته فقال انما سبته في سبته
 بقولك وانما سبته في سبته في سبته في سبته في سبته في سبته في سبته في سبته في سبته
 اذ لم يقصد سب النبي صلى الله عليه وسلم وكان فقهوا والاندلس في سبته في سبته في سبته في سبته
 او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم
 في الدنيا على طريق ضرب بثلث وجهه لنفسه او غيره او على التثنية على طريق التثنية
 والخفيف كقول القائل ان قيل في سب النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم
 كرهت لا انبيا بغير كفاف اي سبوا الا كذا وقال ان اذ سبته فقهوا اذ سبته لا انبيا
 او ان كرهت سب النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم او سبوا النبي صلى الله عليه وسلم
 باللفظ وقد سب النبي صلى الله عليه وسلم وكفوله لمن غيره بالفقه التخييري
 وعندهم كره النبي صلى الله عليه وسلم لانه تعريض بذكره عليه السلام في موضع موهوم وقد انكر
 الرضا على النبي صلى الله عليه وسلم في قوله فان بك يا في سب وفحون فيك فان عصى موسى بكف فصب
 وقاله بالبر الحناء وانت المستمير في سب موسى وادب باخرايم عن عكره من ليلته
 في الشفا بعبارة في سب النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بالايمان والاسلام في البشرية في قال جلال
 القرآن فهو كما فر من قال خلق الايمان فهو كما فر كذا في كثير من الفتاوى وعن الامام

فان سب النبي صلى الله عليه وسلم
 فان سب النبي صلى الله عليه وسلم

ان سب النبي صلى الله عليه وسلم
 ان سب النبي صلى الله عليه وسلم

ان كان غير مخلوق وكذا روي عن كثير من السلف وقال الامام الفضل بن ابى طالب
 مخلوق لا يجوز الصلوة خلفه ووقعت هذه المسئلة بغير غفلة فاني لم تحضر في الصلاة
 بسبب استحيائي يقول الحق في حجب من خلفه الفضل بن ابى طالب عما ذكره الامام الاظم
 في الفقه الاكبر ان الامان والكفر فعل العباد ومن غفلة عما قال ابن الهيثم في المسئلة
 ان كانت في الحقيقة خلافها في ان الامان مخلوق فاما لا فالاول لا يهل بسبب قنود واما لا يهل
 في ابعادنا فانه انما افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبما في بعض الحارين في بعض
 ائمة فغفلة فكفر وامن قال الحق في القرآن وجهه من شمس قنود وبقي الاصفى والوجه
 صريح في خلق الامان حيث قال تعالى ان العبد مع افعاله واقاره ومعه خلقه خلق الله
 في المسئلة طحا وفيه تفصيل عظيم وفي مجموع النوازل قال لا خير في صفة مساجد
 يكون فقال لا اعلم فلهذا ليس مسلم وفيه الحجة الكبرية لو قيل له هو يهل تعرف صفة اليهود
 فقال لا فهو ليس يهودي فكذلك المسلم طحا هذا انتهى وفيه الزخيرة لو قيل يهودي او نصراني
 ما دينك فقال لا ادري قال محمد بن موسى يهودي ولا نصراني وحكمه حكم المرتد انتهى وفيه
 الاسلام الصغير في المسئلة باسلام ابوي اذا بلغت وهي لا تغفل الاسلام ولا تصف
 بنين من زوجه وكانت مرتدة وكذا نصرت بنيت بلغت وهي لا تغفل النصرة ولا تدنا
 في الادب ان كانت زوجه المسلم وكذا صبي بلغ وهو لا يغفل الاسلام
 ولا يصحف يكون مرتدا الا انه لا يقتل انتهى وفي الحبيطة قيل له توحيده مبدع في قوله
 لا الوارث انما لا تحفظ التوحيد الذي يعرفه الصبيان في الكتب لا يصحف ولو اراد
 ان لا يعرف وحدانية الله تعالى فليس بمؤمن ولم يجرى حكمه وحياته ولم يعرف ان لم
 خالف وان الله تعالى لا يعرف هذه الدار ولم يعرف ان الظلم حرام لم يؤمن انتهى في المسئلة
 ثالثا انما اعتقل الاسلام وادعى على الوصف ولا اصف قالوا تبين في زوجه لا انما كانت
 ركن الاسلام وهو الاقرار عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وان قالت انما اعتقل
 الاسلام والا فدم على الوصف اختلفوا فيه قيل تبين انما يهل ليس بعينه وقيل لا تبين انما
 ردة السكان لانهم استباحوا مع ان سبيهم معصية باسرها اختيارا فلان لا تغفل
 هذه كان اولها انتهى وفي جوابه الفقه قيل لا لايمان او لا اسلام فقال لا ادري كذا وفي
 جامع الفصولين في حال المضروب من من كماله فقال في الصواب لعنت برنوا
 وهو مسلم لا تكفر غير قال قول وعلم هذا ينبغي الا يكفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن
 التأويل بان مراده اخلاقه الردية ومما عليه القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فينبغي
 ان لا يكفر

لكن
ن

ونقص ابن حنبل في الرواية
 صريح في خلق الامان

ان لا يكفر ح واليه علم انتهى وفيه حجة كاشفة عن ما فرجه من الاسلام وقال اعرض على الاسلام فقال
 اذهب الى فلان يعرض عليك الاسلام اختلف فيه المساجد هل لا يكفر لان من الكفر
 في شئ لا يزول بكلمة الشهادة ما لم يتبرأ من دينه وعنه هذا الرجل لا يعلم بكن
 انتهى وفي المسئلة قيل يكفر لا يكفر ذلك الطالب كماله في بعض الاوتار
 وقال الفقيه ابو جعفر لا يكفر انتهى وفي خلاصة الحديث في حال الفقيه ابو الليث
 ان بعث في علمه لا يكفر لان العالم ربما عصى لا يحسن الجاهل فلم يكن راضيا
 بكفره بل كان راضيا باسلامه بانه وانما انتهى وفي ادب المنازل لو قال
 لم يزل الاسلام اذهب الى الامير واسلم عنده صح يعطيك شيا يكفر ولو قال
 اذهب الى الفاضل او المفتح فحقه اختلف انتهى وفي جوابه الفقه من قال لم يزل
 الاسلام لا ادري صفته واصبر واخبر واصبر الى اخره فليس كذا انتهى في التمهيد
 في شك في ايمانه كذا ومن شك في ايمانه غيره ينظر ان كان فيه شبهة الكفر لا يكفر وان
 كثر قال بانه انما المشكوك في ايمانه او في افعاله او في افعاله او في افعاله
 فقه حلال في علوم الدين فانك في ايمان ذلك الشخص لا يكفر وان ارتكب الكبائر ولم
 يقر على ذلك ولم يلق وهو عالم بعلوم الدين فلا يجوز الشك في ايمانه ومن شك فيه
 صارت مشكوكا ولو ان احد يعرف الله ورسوله ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويصدق
 في ذلك ثم يشك ان هذا اهل هو الايمان وهذا القول يهل هو ايمان منه ام لا وهل هو يهل
 الاكفر ام لا فهذا هو الشك في الايمان والامان لا يشك بانك وفيه من البصير ومن لم
 يزل العقوبة بالدين اولم ير المعاصي فيهما اولم ير المشوا على الطاعة حسنا او لم يزل
 جواب الطاعة فقد كرم ومن يتوب فيه هذه المعاني يهل افعالها كحوز الشك في ايمانه انتهى
 وفي الزخيرة قال لا ادري احب ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به في الشك من
 يقول انني لا ادري اي طيب فيه احد من المؤمنين شك في ايمانه او قال انما يؤمن انما
 الله فقد كفر الا ان ياوله بان يقول لا ادري اخبر من الدنيا مؤمنا ام لا فحينئذ
 لا يكفر وقد صحح كثير من السلف انهم كانوا يشتبهون في ايمانهم وذلك لما جاء في
 صفة المؤمنين من الاضحية المؤمنين الفالوف المسلمين من سلم المسلمون من لسان
 ويدين ولكن يؤمن من مات شيئا من وجاهة فضله من استثنى من السلف
 فقد استثنى على انه لا يعرف ذلك من نفسه لا انه شك في ايمانه انتهى وفي المسئلة
 اختلف في جواز الاستثناء في الايمان فنهى الاكثر من منهم ابو حنيفة واصحابه

فالشك فيهم

انما ان لا
بالشك

الادب انما يضيح ويحسن فيكون انما انما
 لا يكون الطريق المؤمن من انما في هذه المسئلة

وانما يقال يا مؤمن حقا وجوه كثيرة منهم التي في وصاحبه ولا خلاف بينهم في
انه لا يقال لخال والامكان الايمان منفيا بل بنوعه في الحال بخلافه غير ان بقائه
لا الوفاة عليه وهو المسمى بالامان الموقوفة غير معلوم له ولما كان ذلك هو المعتبر
في النجاة كان هو الموقوف عند المستعمل في ربطه بالمشيئة وهو مستقبل للاستثناء فيه
اتباع كقولهم لا تقولون شيئا اني فاعل ذلك عند الانشاء الله الا انه لما كان
ظاهر التمسك بالاجابة بقيام الايمان بتقاربه الاستثناء به كان شركا كاستثناء البعد عن
التمسك فوجب تركه واما من علم قصد قريبا تعقبا والنفس التردد من الايمان في الحال
وهذا مفترى اذ قد خرج الى وجود التردد ايضا في اخر الحجة خصوصا والشك في
مستلزم لا شغل له سوال فيجب ترك الاستثناء انتهى وفي الحادي لو قيل مسلم
قل لا اله الا الله فلم ينكف استثنى وفي حجة الفتاوى احوالها قال لا تقول بلانية فخرت
او طانية التامية كقولونوب الان لا يكفر استثنى وفي جامع الفصولين قيل له قل
مرة ولو قال توكل في ان كلمة بحسب روي من تامين بكونهم يكف استثنى من قال لا اله
واراد ان يقول الله ولم يقل لا يكفر لانه معتقد للايمان اما لو لم يحط به لكان
الاثبات واذى النفي فقط يكفر واما قوله لا اله فلفظ لا معنى له فلو اعتقده كذا
اعتقده المذنبان ذكره فيقول مرة لا اله الا الله ثم يكفر لا اله الا الله التاكيد كذا سمعة
من شايخ خوارزمي كذا في البرزخية وفي كتاب الكراهية من جعل عمل الصالح
لكنه وقع في قلبه ليس بمؤمن ولا ينفعه استثناء لانه عصى الله كثيرا فهو مؤمن
صالح وان وقع فيه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى ان استقر قلبه عليه فهو
سافر وان فناه عنه ووجد من نفسه انكاد كذا فهو مؤمن استثنى فيما يتعلق
بالقرآن والآداب والعبادات وفي شرح العقائد ذكر المشايخ انه يقال كلام الله
غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق كقوله لا اله الا الله لان المولود من الاصوات
والحروف فمما كاذب عليه الخبايا جملها وعندنا استثنى وفي التمهيد من قال
لا تقول القرآن مخلوق او غير مخلوق كقولهم من قال الفرة والقرآن واحد كقولهم استثنى
وفي البرزخية من قال خلق القرآن فهو كاف ولو اراد بالقرآن الملقى باللسان لا كقولهم
لانه مخلوق بلا سماع من انكره من القرآن او بحجاية منه او استخفاف او انكر كتابا
من الكتب المنسوبة على الانبياء فقد كفر ومن قال شيئا في القرآن لم ادرك الله بهذا
في القرآن كقولهم لم تقرأ القرآن او لم لا تكسر فيه فقال شيعت او كرسيت كقولهم

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه
ان الله لا اله الا هو
الذي لا اله الا هو
الذي لا اله الا هو
الذي لا اله الا هو

الدين الحاسي

القرآن عاونه

القرآن عاونه المنزل او في جلد غيره فبالبعد كقولهم لا استخفافا في حال آتية
من القرآن في المخرج والدين كقولهم لا استخفافا ايضا وكذا المخرج به شل ان يقول
لمن يقرأ القرآن ولم يتذكر منه كلمة والنقطة التي في بالها او ان يقول لغيره
بخطب الطير كيف تقرأ والناجيات نزها او نزها او يقول قل هو الله احد
يوسيت بردي او قال لم نشح كرسيت كرسيت او قال من يقرأ عند بعض سوف
يس درديان مرده منه او كرسيت بالفتح المملو ويقول كرسيت دنا او يقول
وكانت شرابا او يقول عند الكليل والوزن واذا كالموهم او وزنواهم بخون
او جمع للمائة في موضع فقال فجمعناهم جميعا او فجمعناهم فلم نقاد منهم احد
او ادخل الى الصلوة فبالحاجة فقال انا اصلي ومدي لان الله تعالى ان الصلوة
تنهى عن الخلق فيل كلف في كلف وتال الامام كمالا بدي يكفر العالم دون الجاهل
ولو قال لما بقي في الاواني والبقايا الصالحات يكفر وينبغي ان يقتل كذا كره
الكلادي ونفس فخرت وي سمر فخرت وفي قوله اذا قال فاعا صفتنا كذا استثناء
لا يكفر لكن فيه خطر عظيم كحل من البرزخية وغيره وفي التيممة من استعمل كلام الله في
بذنه من كلامه من قال عند ازدحام الناس فجمعناهم جميعا كلف استثنى وفي جامع الفصولين
قال لغيره اي كونه استثناء ان احيطنا كلف ولو قال في القرآن كلمة اجمية ففي امره
كذا ذكره ابو القاسم المفسر ولو قرأ القرآن مكان الضاد والصاد في حجة كتمان الصحابة النار
ويقرأ كيف مشا فان تعد كلف والا فلا لكن لم يجز اما من يقرأ القرآن فقال له افر
ابن بانه كلف فاستثنى كلف استثنى وفي الجبطين وضع رجله على المصحف استخفافا
كفر استثنى وفي الخنا ارتكبت في قراءة القرآن الحسن وتغير الاصوات و
الزمنه ونقل عن طه مبر الدين المديني انه قال من قال القرآن زماننا استثنى
يكفر استثنى يقول الحق وقد استثنى حديث في فسر القرآن برأيه فقد كفر ولم اره
في كتب الحديث الا عند الان وكذا لم ار في كتب الفقه ان المار به التمديد و
الكفر الحقيقي فمن ظفر ينقل صحيح فليسمع بالحاقه بهذا الحل بجاء به الشواهد الله
عز وجل وفي من العقائد الشيعية ان النصوص تحمل على طوائف والعذر وحملها
معان يتخيرها اهل الباطن الحادي كلف استثنى وفي البرزخية من قال بالله عند كل الحرام
بخطب كرمه كلف وكذا يكفر من يسلم عند مباشرة كل حرام فقط طائفة ولو قال
بعدم الحرام للبرزخية اختلفوا فيه استثنى وفي بعض المعتزلة وان لم ينوشوا لا يكفر

الدين الحاسي

الخطم

وفي التيممة لمن راد المصلي على ان يرفعه الله ذلك تكبير وفي الخط والظلمة رجلان خاصا
 احدهما لا حول ولا قول الا بالله فقال لا حول الا حول الله او ما اذا فعل لا حول ولا
 حول لا يعني من جوع او لا ياتي من لا حول شي الا لا يفي لا حول كفي كل ذلك وكذا
 يكفر لو قال لا حول الا بالله سبى عند التسبيح او التهليل وكذا لو قال سبحان الله وقال
 الا حول الا حول الله او لا ياتي من لا حول شي فقال سبحان الله وكلمة سبحان الله او
 سبحان الله كلف لا يخفى في التكليف باسم الله استثنى وفي جامع الفصولين
 عطس في اثناء فقال من عذره بمكروه ففطر مرة اخرى فقال سبحان الله من عذره
 كف في اثناء فقال واستنكره او طول شتم او قال ما في فقد قيل لا يكفر به هو الصحيح
 قوله بركن الله دعا ولو قال ضاق قلبه من دعا تكلم لا يكفر كذا ذكره الشيخ في قوله
 سعي الاذان او قراءة القرآن فقال مستند بالصوت فكم يكفر استثنى وفي التيممة قال المؤذن
 يؤذن استناده باذانه من هذا الحرف الذي يؤذن كقول من ضحك عن التيمم اخفا
 لا تكفر ~~في~~ وفي بعض الكتب من قال مؤذن يؤذن بهذا صوت غير مؤذن او صوت
 الا جانب كقولنا لا يكفر المؤذن لا يكفر يعني لو قال لمن يؤذن في وقت الاذان
 استناده استثنى وفي جامع الفصولين سعي الاذان فقال بهذا صوت الجرس او قال ابن
 بركن الله استناده استناده او قال هو كذب او اعاد الاذان طاعة الاستناده كذا استثنى
 وفي الكسابة الاستناده بالاذان كقولنا لا يؤذن ومن ترك الصلاة تأنوا في
 استخفافا يكفر لا يؤذن كذا سلا او ما ولا استثنى بها من الصلاة وتركها اخفا
 كقولنا لو فقا وبجانه لا من قيل له صل فقال لا اصلي قبل يكفر وقيل ان قاله
 لصلاة الضريبة في وقتها كقولنا ان ارد لا اصلي بامر لا يكفر وقيل اذا قال
 المكتوبة لا اصلي اليوم ان ارد ان لا يصلي الله كما كلف وان ارد به كذا من
 بطلان نفسه كسبه لا يكفر قال الناطقي رحمه الله لا اصلي عار عار او لا يصلي
 او لا اصلي بامر الله فقد امر من هو خير منك او لا اصلي فقا وبجانه فلا
 يكفر في هذه الثلاثة والاربع لا اصلي اذ لم يجب حتى او لم اؤمر بها يكفر فيه قال
 واذ اطلق فقال لا اصلي بغير هذه الوجوه الثلاثة فلا يكفر من قيل له صل
 فقال الناس يصلون لا جلتا او قال اصبر الى يوم الجمعة او العید او شهر
 رمضان او قال ان الصلاة شديدة النقلة او شديدة الصعوبة على او
 قال نعم تذكره من بر سرور او قال حينئذ من تذكره من بر سرور ودم او

قال حينئذ من

قال حينئذ من تذكره من بر سرور او قال نعم تذكره من بر سرور ودم او
 من او قال نعم تذكره من بر سرور او قال نعم تذكره من بر سرور ودم او
 في الصلاة وفي جامع الفصولين قيل له بيا محمد شارب فقال بيا محمد شارب هو
 معترضا ذلك لا يكفر ولكن يؤخر الشك في اداء اداء لوقال ترك الصلاة راص
 او قال جسد البطالة ترك الصلاة كقول بعض الكتب قيل له صل فقال من بعد علي
 تمشية هذا الامر او قال من بعد علي ان يبلغ هذا الامر غايته او قال لا امر بارتداء
 صلواتك او ما عتبت بها كقول بعض الفقهاء الصلوة ويقف جماعة ويقول من بعد علي
 نعم ان كل شيء يجب اداءه مبدونه حقوقه جملة واحدة كقول بعض الفقهاء صل فقال
 لا اصلي فان الشك في التكليف لا يكون لان صلواته لا تكون لولاه من صياح الجرس او قال تركه من
 كقولنا قيل لا يصلي في صلاة جلاوة الصلوة فقال لا يصلي في صلاة جلاوة الشك في التكليف
 من لا يصلي الا في الجمعة او في رمضان ويقول هذا ايضا كقول بعض الفقهاء صلواته
 ويقول هذا ايضا كقول بعض الفقهاء صلواته في رمضان بعد سبعين صلوة يكفر من صياح الجرس
 مستند فلو ترك التكبير كقولنا في الفقهاء بوالبيت وكذا اذا اصلي بلا طهارة وكذا اذا
 صلي في ثوب نجس قال الامام الشافعي في الصلوة الى غير القبلة وفي الثوب النجس
 لا يكفر وفي الصلوة بلا طهارة يكفر وذكر الامام الحلبي انه لو صلي بلا طهارة لا يكفر
 ايضا وقد اختلفت رواية النووي في البسوط في بعض الروايات في الصلاة
 يكفر وبعض رواية المبسوط انه لا يكفر وقال الصلوة بلا طهارة ليست بصلوة لعدم
 الشك فلا يكفر واجب بانه استخفاف ولو ابتلى بالسان ما كان معصية
 فاموال الصلوة لا تخفى ان لا يصلي في الصلاة بلا طهارة او كان في ركن من العدة ونحوها
 بدونه قيل لا يكفر لعدم الاستخفاف في بعض من اضطر اليه ان لا يغتسل بالقيام
 والركوع والسجود قيام الصلوة وركوعها وسجودها استثنى في طائفة وذكر الامام
 الشافعي ان الصلوة بلا طهارة على معصية ولم يقل كقولنا الامام الحلبي ان يكون كقولنا
 عند الشك في الشك قال ويكفر من روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النواذر وقال في طائفة
 لا يكون كقولنا صاحب طائفة وانما اختلفوا في الاستخفاف في الصلاة فاما ان
 عار الاستخفاف فينبغي ان يكون كقولنا في الاستخفاف في الصلاة فاما ان
 قبله او جهة الكسبة لم اتمم كقولنا في جامع الفصولين قال لو صلي
 القبلة الى هذه الجهة ما صليت كقولنا في غير هذه الجهة روي عن بعض الفقهاء انه قال

قال من مسجد طار
وهو على ذلك
يكفر ذلك بعز

فان لم يجد
من الماء
الطاهر

ضيقه غار قد
ينتهي قصد الامام
لا يكفر

افتر عليه الكفر لا حاضره عن القبلة واختلف الشايع في كفه كما اختلف في كفه
من صلا الى غير القبلة للحقيقة اذ قبلته جهة تحريم وهذا لما وقع تحريمها جهة
انصب تلك الجهة قبله في جهة فصار كما لو راس القبلة وصلا الى غير القبلة كما كان
يكنى قال بعض الشايع لا يكفر انتهى من قبل له اذ الزكوة فقال لا اؤذ بها قبل كفه
مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وينبغي ان تكون على الاقوال التي مرت
في الصلوة قبل له اذ الزكوة فقال لا اؤذ بها قالوا يكفر قبل هذا اذا قال على وجه
الود والاشارة لركوة من قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الطويل والنقص او
الضيقة لنقص او وقعا في جهة اخرى ان قاله تعالى وانا رمضان او استغنى لا الطاعة
كفر وان اراد به تعيب النفس قال لضعفه وجوه لا يكفر من قال كم من هذا الصوم
فان ملئت منه كفر كذا في البزارية وفي جامع الفصولين قال عند دخول شهر
رجب بعقبه الله افتداهم لو قاله تعالى وانا الشهر الفضيلة كفر لا لو اراد به
تعيب نفسه يجب انتهى من قال بهذه الطاعات جعل الله على باطنها من غير
ما يدل كفر ما لو اقول بان مراده من الغضب هو الغضب والمثقة او غير غنة
بالفارسية يعني كذب ما لا يكفر وكذا لو قال لو لم يضر ضا الله تعالى خير لنا كفر وان
اقر بما ذكر لا يكفر قال للامر بالمعروف ونحوها او ردس لو قال على وجه الرد
نحو فحلية كفر قبل لرجل من فلانا بالمعروف فقال من ما جركه است
او قال به جفا كره است تامة او امر معروف كنيم او قال انا احسن القارة
او قال مالي بهذا الفصول كفر لكل من البزارية وغيره يقول الحق الظاهر ان
قوله اضرت العافية يمكن تأويله فينبغي ان لا يكفر فيه كما لا يخفى وجهه على
النية وفي ادب المنازل من قال الكفر افضل من اداء الفريضة كفر استمال
وفي لفظة من انكر الحرام والعشر لا يكفر ولا ينفي خصوص ما في زماننا
فيما يتعلق بالشع والعلوم والاعمال في توجيه سبب واحد من الصلوات وبغضه ليس
يكفر بكسيرة ونحوه في العقل فيقول كيف ينبغي ان يقبض بما عهد الشيخين كما
سباني وجهه في بيان في ادب المنازل سبب الصلوة مرة واحدة ليس يكفر بخل خلافة
وغيره كما استبان ذلك مرات وكسب اكثر من ثلاث مرات فعلى الشايع
الاشياء الاستدلال بالعلم والعلو ككفر انتهى وفي خلاصة من بغض على البلا
ظاهر خيف عليه الكفر وفيه الا فصح ان كان سبب بخين بين اباكم وغيره فهو
سافر ولو

تعب

ابواب الناس

سافر ولو بغض عليه عليه ما فهو مستمع انتهى وفي خلاصة من انكر خلافة الصديق
يكفر انتهى وفي البزارية من انكر خلافة انكر فهو كافر في الاجماع ومن انكر خلافة من فهو كافر
في الصحاح انتهى وفي المناقب للكرد من انكر خلافة الشيخين بغضهما الحجة التي عليه
يكفر وان اخذ خلافتهم وقال يجب عليهما كسرة الا لا يؤخذ بهما في الاستدلال على انكروا
صنف من مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان بغض الشيخين وحقت طاعتين ومنه المسح
على الطين ونحوه خلافه ونحوه انتهى وفي خلاصة من قال ابو بكر الصديق ليس من الجماعة
كفر لان الله سبحانه في القرآن صاحب ولوقال حر وعثمان وعلم يكونوا من الجماعة لا يكفر
ولو قد نسيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر بل يعزى ما لو قد وعاصفة من الله
من لا يكفر لانه عاقل نفس القرآن انتهى يقول الحق بانه تعالى في الشايع في سبب النبي عليه السلام
يشعرون في كل من ساء عليه السلام يكون كفر او يوسر نسبة نقص لا قدره لظلال
صا عليه وسلم كل خذلة واصيل فليست له فيه علة وبوجهه بغيره وفي سبب من قال لرجل
يا ايها النبي انك بنى في الشام قال اردت الظالمين منهم يوجب بغضا استناد السلطان
وكذا لو قال لمن هو من ذرية النبي عليه السلام قولوا قبلي في ابيه او من اسلمه وولده
على علم منه انه من ذرية النبي عليه السلام ولم يكن يقبضه بخصيص بعض ابيه ونحوه
النبي عليه السلام من سببه منهم انتهى وفي الجمل لو قال لعالم عظيم ما عداك الاكابر
كفر انتهى وفي التفسير قال الفقيه فقتل شارب ما افع فض ان سب يكفر لا يخفى
بالعلم انتهى يقول الحق ويكفر ايضا لانه سنة فض الشارب وفي خلاصة لو قال
لعالم قصصت شاربك ولقتت العامة على العاق استخفافا ككفر انتهى وفي البزارية
الاستخفاف بالعلماء اكونهم علماء استخفاف بالعلم وهو صفة الله تعالى فقتل على
عباده ليعلموا به على غير نية من سببه لا استخفاف بهذا يعلم الى عبور قال الفقيه
دانشندگرا والعلو خلقه ككفران قصده لا استخفاف بالدين والا فلا لان القصير
في بحر التعظيم ايضا شتم العالم والعلو لا من غير صالحة في نفسه خدوثة
مخلاف الشرح لا يكون كفر ولا خطا قال فعل دانشندان اما سنت كرفعل
سافر ان يكفر قبل هذا اذا راب كل افعالهم لانه تسوية بين الحق والباطل انتهى
وفي البنية قال فعل دانشندان هما سنت وفعل كافران بهان كفر ولو قال
ذلك لفقيه معين لا يكفر انتهى رجل جلس على مكان مرتفع وعطافه لسان
منه سائل بطريق الاستدلال ويحكمون كفر او سمعوا قال الامام عز الدين الكندي

عالم فاضل گردان به
ز دامن خورشید گردان

قال اینها که مرا آموزند
دشمنانست
بلکه

يكفر اذا علم الشرع ولو قال الى القاضي فقال ذلك الحجاب لا يكفر ولو قال
 باسم شريعتي او فقال ابن جنيها سودت اردوا وقال بيش نرودا
 قال من شريعتي جدا نعم او قال مراد بوشى مسبت شريعت راجع كنم
 بكفر في ذلك كله ولو شريعت الى الشرع فقال الاسباع اخر قال بعض العلماء
 يعزى ولو قال الكفر سب كرمي قاضي وشريعت كما بود بكفر ومنه المناظرين
 انه قال ان اراد به فاني البلد لا يكفر الكفر البرازية وغيره قال صاحب جامع الفوائد
 بعد ذكر هذه المسئلة القول غرضه ان وقت الانذار كان بتواضع ولا يجادل ولا يجلل
 الى القاضي وليس غرضه انكار الشرع واستحقاقه فينبغي ان لا يكفر وان لم يرد
 قاضي البلد وفيه قال خصمه ما نقول ليس بشروع في جن جناسه قال قال انك
 راكفر قال خصمه **تواضع** في شريعتي من باب توحيكم هذا كركم فقال خصمه حكم ندائم او قال
 ابني احكم نرودا ابني احكم بنسبت او ضامن حكمي نرانت راوا ابني او بوشى مسبت
 حكمي حكمه فمداه كفر قال صاحب الهداية فغلا في القناون الصغرى في قوله ابني احكم
 لو ما على وجه رد الحكم بكفر لا لو قال على وجه الاخر بان تغير الزمان وهذا حسن انتهى
 وفي الجواهر قال الاخر لا نهى في مجلس العلم فان ذهبت اليه تطلق او تحرم او تكفر
 محارضة او جأ بكفر وتو قال لا شيء اعرف حكم العلم كراشي وفي ادب المسائل قال
 التوحيد ليس في علم الشرع او علم الحقيقة الفصل في علم الشرع او الحقيقة ليست
 في علم الشرع او الحقيقة احب الى علم الشرع وراوده علم الفلاسفة كبر انهم
 يقولون الحقيق الظاهر ان بكفر بقوله التوحيد ليس في علم الشرع ان لم يرد بان مراده
 في التوحيد الذكر والسماع على عادة الصوفية وانه اعلم وفي المختارات قال لاخر
 حكم خدا جين است فقال في هذا راجع كنم او قال جدا نعم بكفر انتهى وفي البرازية
 قال ابو القاسم قوله جدا نعم استخفاف بامر الله فكيف والصحيح انه لا يكفر القول النبي ومن
 اندرون ما حكم الله حكم انتهى من بان الشرع او المسائل التي لا بد منها او قال لا اخر
 المحلل والحرام او استخفاف بالمسجد وكونه مما يعظم في الشرع كبركة البيعة والقناون
ابواب السابج في الافراز بكفر والرضا بصرح او ضمنيا وفي التشبه بالكفرة

او بری نرسد بکافور الاسلام ان افعل کذا کان یسما فان ناسرا شریک حیل
 کفر اختلفوا فی کذا الوصف بدک علی امریاض وقد کان فعله اما لو لم یکن فعل
 او حلف ناسبا انه فعله لا کفر وفاقا وکذا حلف عالما به فعل قال اکثر المشائ
 کفر وقال الامام السرخسی الاصح انه ان کان یعرف هذا بعینه ولم
 کفر به لا کفر فی الماضي والمستقبل وان کان جاهلا او کان عنده انه
 کفر فی الماضي کفر فی الحال والمستقبل اذا لم یشر الشریک لانه اذا
 بانته وعنده انه کفر فقد رضی کفره والرضا بکفره انتهى فی جامع الفصولین
 ولو اعتقد انه یبذل لا کفر وعلمه الکفره فی المستقبل لا الماضي لا بد من
 قالت لزوجه کافر من کتبین کفره وینبیل لکمال وقیل هذا
 تعلیق وینبیل لا کفر قاله وجماعه یقولون بعد هذا وان لم یشر لکفر
 کفر فی الحال انتهى فی الحاشیه قال لغیره ان سخر او لم یسخر او ان جهود
 لا کفر عند اکثر العلماء فان قال الخاطب یقوی او سکت لا کفر الخاطب
 وان قال الخاطب یجزم کفر قال الآخر کافر فقال لا یلزم انت لا کفر انتهى فی
 جامع الفصولین قال لامرأه کافره قالت لا یلزم انت او کفر لا یقع الی
 یزید کذا فی فتاوی ابی اللیب وعلی قیاس فتاوی ابی یوسف ان یقع
 الفرقه و هو لو قال لغیره کافر ولم یقل الخاطب شیئا قال الفقه البیانی
 کفر انت و حال غیره من شیء یخرج بل کفر فاستفتیت هذه المسئلة بخیار
 فاجاب بعض المتهم انه کفر فخرج اجواب الی بلخ فمن انفی تحلیا الفقیه البیانی
 رجع الی قوله وعلی قیاس ما تقدم ینفی ان لا کفر علی قول ابی اللیب والخیار
 للفقوی فی جنس هذه المسائل ان قال مثل هذه المقالات لو اراد الشیخ
 ولا یستلزم ~~بعض~~ یعتقد کافر الا کفر ولو اعتقد کافر فخطبه علی اعتقاده انه
 کافر لانه اعتقد دین الاسلام کفر او دین اعتقد دین الاسلام کفر انتهى فی
 التمهید قال لغیره کافر منظر ان کان فی المشکوک شبه الکفر لا کفر انت تم بیان
 ان المشکوک لو کان عربیا وعشرا او عونا لا کفر انت ثم وان کان کافرا
 معتقدا علی نفسه جاهلا فی علم الدین کفر انت انتهى یعول المحقق وینفی ان یبذل
 قوله کفر انت ثم یجزم ان ذلك لو اعتقد کافر الخ و فی جامع الفصولین اراد
 ان یفعل خلا نقیل له کرا ین کار کنی کافر باشی ففعله ولم یلتفت الی
 قوله

قوله لا کفر انتهى و فی آداب المنازل قال کما فی اسم فقال له آخر دعوه لیکن کل امر
 علی دینه او قال ینفی کفر امره ان یحفظ دینه کفر انتهى فی البرزخیه قال الآخر
 ان شئت مسلما وان شئت کافرا کلاهما عند سواد کفر لان الرضا کفر غیره کفر
 من غیر غیر کفر لیکلم به کفر الملحق ولو کان النافی علی وجه اللقب فکفر
 غیر علی ان یامر غیره بالکفر کان معزیه کافرا تحاشا فقال احد بهما لصاحبه الکفر
 خیر مما انت تفعله قال الفقه ابو اللیب ان اراد یجزم معاملة دون تخمین
 الکفر لا کفر و یبذل کفر والخیار هو الاول قال مسلم جهوده ان یقول لا کفر لانه مراد به
 الشیء وینفی الافعال اجتمع المحققون بوم النیر و فقامت بوم سبوت
 نهاده کفر انتهى فی المنیة لا یس باجابه اهل الزنه اذا لم یکن مع تعظیم شغلهم
 المحقق منهم بحسبی اتخذ دعوه خلق زاس ولله ودعی الناس البیاض حفر
 فی المسلمین واهل الذمه لا کفر لان اجابه الدعوه ولو لاهل الزنه سنة و
 مجازاة الحسن بالاحسان سنة اجنبا وخلق الراس لیس بشرا یل العباد لکن
 الاوج للمسلمین ان لا یوافوا اهل الزنه علی مثل هذه الاحوال لا ظهرا لفرج والمسرة
 فیکره المسلم ان یمد یهم فی هذه الدعوه لکن لا کفر به بخلاف اهل الذمه المحقق
 فی بوم النیر و رایت کفر و قال الامام ابو حنیف الکبیر لو ان رجلا اعتدک بحسن سنة
 فاجد بوم النیر و رایت بعض المشرکین یقفه یرید تعظیم ذلك اليوم فقد کفر
 ما نسا و احتبط عملک بحسن سنة و ما یهدیه المحقق بوم النیر و رایت بعضهم الی
 فی لهم به معرفة من المسلمین لا یجمل اخذ ذلك علی وجه الحوافر معهم وان اخذت
 لا علی ذلك لایس به والا حترار عنده اسم لمنه آخر بانه واسلم اهدت مسلم
 الی مسلم بوم النیر و رایت ولم یرد به تعظیم ذلك اليوم لکن حزن علی ما اعتاده
 بعض الناس لا کفر لکن ینفی له ان لا یفعل ذلك کبلا لیکون مشبهما بالکفر
 من اشترک بوم النیر و رایت کمن یشریه فی غیر ذلك اليوم ان اراد به تعظیم
 النیر و کفر وان فعل لا جلا الشرف النعم لا تعظیم النیر و لا کفر و سئل ابو حنیف
 عن الی عبد المشرکین فقال ان اراد به تعظیم ذلك اليوم کفر وان کان یشری لا کفر
 من وضع علی راسه قلنسوة المحقق قبل لا کفر لانه موجد لسانه مصدق بخلافه
 و یبذل کفر لانه علامة الکفر و لا یلبسها الا من التزم الکفر من البرزخیه و رایت
 فی الحاشیه بعد قوله لا کفر وهذا انما یصح اذا لبس لضرورة ولا یعتقد انه کفر

رشد غیره و کینه
 الکفر لکفر الملحق

اجابة اهل الذمه
 سنة

ما من رجل سبى
مراكم بنجر

نظرونا ولبه قال يا سبى ما من رجل سبى مراكم بنجر
بجانب مراكم بنجر كم بنجر قالوا لا يا سبى
يقني ان يكون من خلاف كما من قبل خمسة اسطر وفي المنة قال لا خبني
ان سجد سجدته الله تعالى وسجدة الى لا يكون لان المداومة الشكر والمنة
لا حقيقة السجدة حتى المذهب قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز
العمل به لا يكون انتهى وفي اداب المنازل قال في انكسب كبره لا تقبل بوجهه ابا بكر
لا تزداد منصوص انتهى وفي البرازيه من قبل لا تزداد حق خدا او حق پدر او حق مادر او
حق همسرا او حق شوهر مني بآية او نسبت فقال في جواب كل واحد منها لا يكون
في كل ذلك سلطان عطس فقال درجل رحمت الله فقال اخبرم قول للسلطان
هذا كذا انتهى وفي المختار من قال سلطان ظالم ان عادله كبر وقيل لا يكون
لان قد عدل في شئ ما انتهى وفي المنة ان الذي قال لا يكون هو السيد الامام ابو
شجاع من كبار فقه ما د الحنفية واما الذي قال لا يكون فهو الشيخ الامام الاجل
علم الهدى ابو منصور المازندراني وفي البرازيه من قال سلطان زمانا عادل
لا يكون لان جابر بن عبد الله بن جابر لا يقدر كبر وقيل لا يكون لان تاويله
ان عادل لا يكون تاويله عادل غير طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراهم حقيقة اللفظ
لا يكون عند الكل قال فان قيل عدله في قضية جزئية كيف يصح الاطلاق فلا
يكون قلنا لا نسلم بل في العرف لا يطلق الا على من استمر على وتيرة الشرع
بين الرعايا بحال لا يقال طر صلي وذلك في عمره مرة مصل ومرك وطر صدرته
ظلم مرة ظالم مصلح ان وصف احد المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرع
عادل لا يجعل الظلم عدلا والبيع حسن انتهى وفي الظهيرة من قال لا يساوي
بدرهم من لادريهم لا كبر ومن قال لرجل صايع لقاولك عندي كفا والخبر برجان
عنه لا يكون انتهى وفي المحيط لو قال ما امرني فلان افعل ولو بالكلية كبر ومن قال
للمعاشي هذا ايضا طريق ومذهب كبر في حق الحقير الظاهر ان هذا
فيما لو قال مستحقها اما لو قامت قرينة حالية او معالية بانه
قال مستحقها بها او محضنا من اتحادها مذهبها وكجو ذلك ينبغي
ان لا يكون حينئذ واد علم وقبه ايضا من روي الى الصالح فقال
اما اسجد للصائم ولا اخل هذا الصالح قيل كبر قال ومنه عندي من يقول

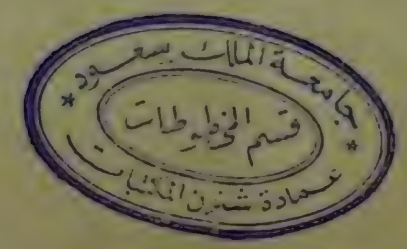
المقصود
منه

الحقير

قال في المنة
ما من رجل سبى
مراكم بنجر

الحقير وفي المنة قال يا سبى ما من رجل سبى مراكم بنجر
بجانب مراكم بنجر كم بنجر قالوا لا يا سبى
يقني ان يكون من خلاف كما من قبل خمسة اسطر وفي المنة قال لا خبني
ان سجد سجدته الله تعالى وسجدة الى لا يكون لان المداومة الشكر والمنة
لا حقيقة السجدة حتى المذهب قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز
العمل به لا يكون انتهى وفي اداب المنازل قال في انكسب كبره لا تقبل بوجهه ابا بكر
لا تزداد منصوص انتهى وفي البرازيه من قبل لا تزداد حق خدا او حق پدر او حق مادر او
حق همسرا او حق شوهر مني بآية او نسبت فقال في جواب كل واحد منها لا يكون
في كل ذلك سلطان عطس فقال درجل رحمت الله فقال اخبرم قول للسلطان
هذا كذا انتهى وفي المختار من قال سلطان ظالم ان عادله كبر وقيل لا يكون
لان قد عدل في شئ ما انتهى وفي المنة ان الذي قال لا يكون هو السيد الامام ابو
شجاع من كبار فقه ما د الحنفية واما الذي قال لا يكون فهو الشيخ الامام الاجل
علم الهدى ابو منصور المازندراني وفي البرازيه من قال سلطان زمانا عادل
لا يكون لان جابر بن عبد الله بن جابر لا يقدر كبر وقيل لا يكون لان تاويله
ان عادل لا يكون تاويله عادل غير طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراهم حقيقة اللفظ
لا يكون عند الكل قال فان قيل عدله في قضية جزئية كيف يصح الاطلاق فلا
يكون قلنا لا نسلم بل في العرف لا يطلق الا على من استمر على وتيرة الشرع
بين الرعايا بحال لا يقال طر صلي وذلك في عمره مرة مصل ومرك وطر صدرته
ظلم مرة ظالم مصلح ان وصف احد المكس والضرائب والحاكم لا يرسم الشرع
عادل لا يجعل الظلم عدلا والبيع حسن انتهى وفي الظهيرة من قال لا يساوي
بدرهم من لادريهم لا كبر ومن قال لرجل صايع لقاولك عندي كفا والخبر برجان
عنه لا يكون انتهى وفي المحيط لو قال ما امرني فلان افعل ولو بالكلية كبر ومن قال
للمعاشي هذا ايضا طريق ومذهب كبر في حق الحقير الظاهر ان هذا
فيما لو قال مستحقها اما لو قامت قرينة حالية او معالية بانه
قال مستحقها بها او محضنا من اتحادها مذهبها وكجو ذلك ينبغي
ان لا يكون حينئذ واد علم وقبه ايضا من روي الى الصالح فقال
اما اسجد للصائم ولا اخل هذا الصالح قيل كبر قال ومنه عندي من يقول

قال في المنة
ما من رجل سبى
مراكم بنجر



مما قال البعض من انما تطلق ثلثا ولو شتم نفسك بكفر وقيل لا بكفر ولو شتم في
 كافر بكفر عند ابي حنيفة لا عند هذا وهذا الخلاف في الكفاية واما في المشرك فلا بكفر شتمه
 اجماعا انتهى وفيه قال العلامة الشيرازي بانما زاد في مجموعته فاعلم ان الشتم
 بكفر بسبب الغم لان الغم موضع الايمان والفرار وموضع ذكر الله تعالى فممنوع
 فقد شتمها وذلك كقولنا لا بكفر عند هذا سبب افواه الكفار لانها مواضع كثر الكفر
 ولا بكفر احد بسببها وقول ابي حنيفة قول عمر بن عباس وابن مسعود وقول ابي
 علي وزيد بن ثابت وبه اخذ مالك ولو شتم حيوانا لم ياكله لانه اكله او الماد فخذ
 حنيفة بكفر لا شتم نعم الله وذلك كقوله عظيم عند هذا لا بكفر بل يستغفره ولا شتم ولا ولو
 شتم حيوانا لا ياكله بل ياكله وخبرنا بكفر اجماعا وروى ابن عباس ان من شتم كلبا بكفر لانه
 يباع ويشترى ويورث فصار من نعم الله تعالى ولو سب طعنا بكلمة الجراح
 بكفر ولو شتم بغيره لا بكفر انتهى وفي الخلاصة السجدة للجارية قال بعضهم هي كقوله
 يقولون لا ياكله في الجنة التعظيم لا ذكر في الحاشية ان السجدة للتعظيم ليس بكفر لان الله
 تعالى امر الملائكة بالسجود لادم عليه السلام والله تعالى لا يامر احد بعبادة غيره انما
 وفي جامع العمول من قبل الارض بين يدي سلطان او امير او سجد فلو على وجه
 التهمة والتكريم لا بكفر ولكن بانتم لانها كبيرة اما لو سجدت للعبادة لكانت
 التهمة كقوله قال مؤلفا قول اذ لم تحفده التهمة يعني ان لا بكفر اذ لا عبادة يكون التهمة
 والتكريم وان لم ينو واما الاخذ بالسلطان وغيره فكبيرة لانه عادة الفسق
 ولو قبله بغيره لا باس به ولو على ما وسطنا وبه يعني انتهى وفي الخلاصة بتقبل
 العالم او السلطان العادل جائز انتهى وفي جامع الفصول من ايضا وقيل
 بغير عالم او سلطان ولو اراد بتعظيم المسلم فلا باس به ولو اراد بعبادة
 لينال به عوضا من الدنيا كبكره وافق الصدر الشيرازي في هذا الفصل بالكرامة بالتعظيم
 وغير الرأى انه قال ان تقبل به المأمون وبشر يقول هذا فاق قال ابو جعفر لا
 باس بتقبل الوجه لو قبلها وزايد اعراضا للدين وفي جامع الصغير كره
 بتقبل الوجه والوجه والراس انتهى وفي الطهيرة السجدة للجارية
 قال بعضهم كثر مطلقا هذا اذا سجد لا يجل الاكرامه مثل الملك عند ابي حنيفة وكل قادر على
 قتل الساجد عندها اما لو سجد بغيره لجل الاكرامه على القولين بكفر عندهم بلا خلاف واما بتقبل

ولو شتم صرنا لا نقول
 كلب وضمير لا بكفر

مطلقا وقالوا انما هو كسر السجدة لانه لا ياكله

الارض فهو قريب من السجود الا ان وقع اليدين او وقع على الارض انحنى
 وانحنى في تقبيل الارض واما بتقبل اليد فان كان المصنوع كراهه شرعا بان كان
 واعلم وتعرف يرمي ان ينال الثواب كما فعل زيد بن ثابت بان عبال رضى الله
 عنهما وان فعل ذلك لصاحب الدنيا يفسق انتهى وفي البرازيد لا يصلي على غير
 الانبياء والملائكة اي لا يقال لهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك لقوله تعالى لا تجعلوا
 دعاما الرسول بينكم كدعاما بعثنا والملائكة ايضا رسل الله تعالى وكذا بينهم
 بالرفض ولا يجوز اللعن على معاوية لانه كان نبي لوجهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ودو السابقة لكنه اخطأ في اجتهاده فيمنعها وزاد عنه سير كره محبة النبي صلى الله عليه وسلم
 وكيف اللسان عنه فخطبها لم يتوجه وصاحبه يقول الحق وقوله على السلام اذا ذكر
 الصحابي فامسكوا اي امسكوا ساكنكم عزوكم بسوء وقوله قال واما اللعن
 على يزيد والحجاج فيجوز ولكن لا ينبغي ان يفعل لعدم اليقين في كونهما وقد نهى
 النبي عن لعن اهل القبلة ويحكي عن الامام الصغار انه قال لا باس باللعن
 على يزيد واللعن على الشخص ولو ناسا ليجوز بخلاف اللعن على الجنس لقوله تعالى
 الا لعنة الله على الظالمين وقد اشهر في رسالتهم ثروان ان من قال درويش وزياد
 بكفر لان معنى جميع الاشياء مباحة لك هذا باطل فان معناه مسكنة المساكين
 او فقر الفقراء فكذا قال ان مسكن البك مسكنة المساكين او فقر الفقراء
 ولادلاله في على اباة شئ ما وان ادعى انه لا لانه ما تخفص لازم في هذا المقام
 كما قالوا في قوله جل على حرام انه على الطعام والشراب الكحل من البرازيد
 التام فيما يتعلق بالموت واحوال الآخرة في الخلاصة لو قال لا تقبل
 الله روحك على الكفر عن ابي يوسف انه لا يكفر واليه مال الصدر الثاني برمان الا
 انتهى وفي البرازيد مسلم روى عن غيره فقال خراي جان وي بكافري بسا ان اختلفوا
 فيه قال الفضلي لا يكون كفو او قيل بكفر لو قال لظالم اما كك على الكفر لا يكفر لا لطلب
 سلب الايمان من حق يتق الله من على ظله اذا به الخلق من قال ما كان الميت
 ينبغي له ولا ينبغي له فقبض كفى في كل من ذلك قال لا خرافة وبذل روحه لك
 او قال فلا لا يؤمن نفسه او ما بغيره من نفسه فحش عليه الكفر من انكر البعث والقيامة
 والجنة والنار والميزان والظلمة والحسب من الاعمال يكون كل واحد من ذلك من غير ايضا
 في قال يخلو اهل الكفاية في النار فيمتدح ويكره عند الفقهاء وشفا في الشافعي يوم

قبله بن عباس
 روى عن ابي حنيفة

حاشية على نسخة
في الاصل

الساجدة
الاستجاب

وفي البراءة سبيل الرغوى في غيرهم انما هي اذ هم يوم النوبة بكوفة ورا
ايضا في ذلك اليوم بكة كان ابن مفضل بكوفة ويقول هذا المعجزة لا اله الا الله
واما انما سبيل ولا اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف بكوفه وعلى هذا ما يحكيه
جملة خوارزم ان فلانا كان يصلي سنة الفجر بخوارزم ويصلي فرضه بكة وقد ذكر
علما وانما ما هو من المعجرات الكبار كاحياء الموتى وقلب القصا حبة وشق العروق
الجميع من الطعام القليل وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه بطريق الكرامة
للوطن وطى السيف فتميل المعجرات لقوله على السلام زو بيط للمراض فلو جاز
بقية ايضا لم يبق فائدة الشخص اوله كالا سراج بالجسم وذلك حاشية فيهم
لكن في كلام القاضي الامام ابو زيد الربوسي في كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس
بكفر اسمى كلام البراري قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر قول الرغوى في
الذي ذكره قبل اسطر اقول ينبغي ان لا يكفر ولا يستحيل لانه الكرامة لا اله الا الله
لا بد فيها من التحدث ولا تحدى بها فلا معجزة وعند اهل السنة يجوز الكرامة انتهى
يقول المحقق جاد فاما ما قد وافق في مناقب الامام الاعظم للبراري ايضا
ولا يلتفت الى ما قال محمد بن يوسف المعروف بابي حنيفة البخاري من تكفيره قال
روى ابن ادهم في يوم وفاته بقرنا وبالبصرة في ذلك اليوم ايضا فان طي المسائلا
من قبل الكرامات لا يستحيل المعجزة وعلى تقدير ذلك لا يلزم الكفر لكن المسئلة مختلفة
فما فانه ذكر في كتب الكلام ان ما هو من المعجرات الكبار فخلق البحر وانتقال الفصا حبة
هل يجوز وجود كرامة ام يخص بعضا من المعجرات اختلف اهل السنة في ذلك
والصحيح عدم جواز كرامة والا جاز استداها كاحياء الموتى بعد قتل من
الرجال فلما كان مختلفا فله لا وجه لتكفير المعجزة اسمى وفي مختارات السوالات
ساجد سحر ويدعى الخلق فيقتل لرد وساحر سحر وهو جاد لا يستأ
منه ويقتل اذا ثبت على سحره دفعه للضرر عن الناس وساحر سحر ولا ينفق
لا يكفر واما المؤمنون واهل النيران فخدمه الشياطين ويدعى علم الغيب
منها كما وان ايضا اسمى وفي الخلاصة قال به كاريه سبيلت بس بكوفه
تحقق اهل وجه ان اللحية سنة وهو سحر فبها فكيف وفيها رجل له اربع
نسوة والف جارية فارد ان يشرى جارية اخرى فلامر رجل بها عليه الكفر
اسمى يقول الحقير وذلك لان الله تعالى نفى عنه الدعوى بقوله وانما نؤمنهم ونؤمنهم

كفر من متينة
لرطة القان

نفر وجههم حافظون الاعلى اذ واجهم او ما ملك ابائهم فانهم غير ملومين
وفيها في كتاب الكرامة سمعت القاضي الامام ان المناظر ان اراد
بالمناظره تحصيل الخضم بكفر ورأت في موضع وعندي لا يكفر ويحسن عليه
الكفر انتهى وفي الخاتمة ربيع قولنا كذا فقال القائل خذ ابن دروغ ترا رأت
كرداناد او قال برابن دروغ تو بركت كند قال بعضهم هذا قريب
من الكفر انتهى وفي ادب المنازل ومن كذب فقال له اخبر بارك
الله في كذبك كفر القائل انتهى وفي الظهيرية في ذبح شاة في وجه
ابن وفن فخلعة اوله قدوم او ما شبه ذلك من الخوازا
كفر انتهى وفي البرازية الخوذة جوار طاق في المحلات
والاسواق عند قدوم الحاج والفرات والامراء وذببح
الابل والغنم والبقر لوجه القادم وقد ذكر ان المذبح متينة و
اختلف في كفر الذابح انتهى وفي المنية قال الامام الفضل بكفر الذابح
وقال الامام اسمعيل السلام الزاهد بكفره انه الكرامة ولا يكفر لانه
لا ينبغي الظن بالمومن يتقرب الى الادمي بهذا الخوازمي وفي مناقب
الامام الاعظم رحمه الله ان رجلا سأل عن نال لارجو الجنة ولا اخاف
النار ولا اخاف الله تعالى واكل الميتة واصلى بلا ركوع وسجد وشهد
بالم اره وابعض الحق واحب الفتنه فقال الامام امر هذا الرجل
مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار
ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وياكل السمك والجراد ويصلي
على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حي ويحب
المال والولد وهما فتنه فقام السائل وقيل راسه وقال شهد انك
للعالم وعاد اسمى وفي اخر الفتاوى الظهيرية سلم الامام الفضل
عن قال لا اخاف النار وارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجوه
فقال مولد لا اخاف النار وارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده
بالنار يقول ما تنقو النار التي اعدت للكافرين ومن قبل له خوف ما خوفه
الله تعالى فقال لا اخاف ردة ذلك كونه اسمى وفي البرازية رأت فتوى شيخ الاسلام
جلال الدين الكراني ان مسجل الرقص كافر انتهى الكراني المذكور هو صاحب

الكفاية في شرح الهداية وذكر في التمهيد ان من اباح اللعب والرقص والفساد
والشرب عيسى ولا يكفر لان حرمها ثبت بخبر الواحد انتهى فعول هو الخفيين
في وجه التوفيق القاطع للنزاع في امر الرقص والسماع بسند عن فضيل بن عبيد
ذكر في عوارف المعارف واحبا العلوم ونحوها خلاصة ما اجاب عنه العلامة
الخويزي الشيرازي بحال يشاء عليه الرحمة الخالق لما ثبت لا يستغنى عن ذلك
بقوله ما في التواجد ان حقت مروج ولا التمايل ان احلصت من بس
فحقت نسى على رجل وحق لم دعاه مولاه ان يسعي على الراس الرخنة
فيما ذكره الا وضايع عنه الزكرو والسماع للمعارفين الصارفين وانما هم الى
احسن الاعمال السالكين المالكين لخطب انفسهم عن تبايح الاحوال منهم
يسمعون الامم الامم ولا يشتمون الا ان ذكرنا وان شكروا باجوا
ان وجدوا ما حادوا وان شتموه استرحوا وان سرحوا في حقة قريسا حوا
اذا غلب عليهم الوجه بقلية وشتموا من موارد ادا وانه منهم من لم يتركه طوق
الهيئة في ذاب ومنهم من يوق في يد ارق اللطف في حرك وكاب ومنهم
من طلع عليه الحب في مطالع القوت في شكر وغاب هذا ما عني في الجواب
والاعلم بالصواب وحريك وجده وجده اصحها فلم ينجح الى قول المفتي لم
ذا طرب قديم وسكر دايه في غير ان انتهى جوابه بعبارة الشافعي ما فودا
بعض ما قاله من نظم وشكره الفتوحات المكية في ذكر فواد
عبدية مهمة الكبدية سبعة الا في حكم من صدر عنه ما يوجب الكفر وحلاسه
ما ذكر في الكتيب المغيرة ان ما في كون القول به او الفعل به او الاعتقاد به
اختلاف يورث صاحبه بالنوبة ان ينجده باليمان والرجوع واليه في ذلك ويجيب
بما في ايضا وانما يورثها احتياط وما هو خطأ ولم يقل احد بالكفر يورث صاحبه
الرجوع والاستغفار فقط الى الا يوم تجبر الايمان والكفاح وانما كان كثر الماخلاق
فقد قالوا ان فرارته والعبادة بالعبادة وفعل هو كفر وانما يعرض عليه الاسلام
في الحال لا يكشف شبهة ويجيب ثلثة ايام فقط ان استعمل وقبل مطلقا ويورث
عليه الاسلام في كل يوم مرات جليل فان اسلم وناب بالتيه في كل دين سوي
الاسلام او ما انتقل اليه بغير ان لم ينسب بقتل وشكر قبل الارض تركه ببل
فثمان وتبين اعادة المرتد بطلاق عند اية حنيفة وادى يوسف حتى يخرج منه طلبها

ما في التواجد ان حقت مروج
ولا التمايل ان احلصت من بس
فحقت نسى على رجل وحق لم
دعاه مولاه ان يسعي على
الرقص

در بيل جنبه صديقي
بلم خنجره اول من يغني
دم فانه طرب في
وسكر دايه في غير ان

نظرة في كنه عليه السلام في المسئلة والمسئلة في المسئلة والمسئلة في المسئلة
نصف المسئلة في كنهها الكفاح ان رغبته زوجة بالعبادة والافلاخ في معنى
عبادات مفردة تركها في اسلام السابق لا ترك الوضوء معصية وهي تبقى بعد الرد
وما دى منها في السابق يظل الكفر محيط العمل بلا خلاف ولكن لا يجب فضاوه
بعد الاسلام سوى الحج فانه يغني ويبرهن لانه بالردة صار كانه لم يزل كافرا
فاسلم وجرى فعله الحج دون فضا سائر العبادات وهو يورث منه ويورث اياه
قبل تجريره الكفاية بالوطي بعد الردة ثبت سببه من كنه كنهان زمانا واورثه من ارا
وجد الاسلام الكفاح في كل مرة فعلى حوال ان فيض خلق دافعه بلا عاصبة الرق
الشافي اذ علة الردة ليست بطلاق واباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا
وقد بان يوسف ردة وابطال بطلاق وعنه كنه كنهان طلاقا وانه كنه
اذا ردت الزوج الماوراة المارة قال بعض المشايخ لا يفسد الكفاح ولا يورث
جده به مد الله التائب عليه من وبعده بالمالك او يجسها من ربا في حقي
نسلم وينوب وقال علة الشايخ جسد الكفاح بلا طلاق كنه كنهان طلاقا
على الاسلام ونجد الكفاح مع زوجها ولو بدى بار وعل العدة واليه السكنى
لا النقة ولا الشى لها عليه لو قبل الدخول وبعد الدخول يجب كمال المسئلة او
او من المثل في حرم وبجدة المرتد وعنده مطلقا ويورث كنه كنهان طلاقا وانه
اسلم عاد وبنوقف مفادته وبيع وشراؤه وبيته واجارته وعقارته وتدبيره
وكتابه ودينه وقبضه ودينه ان اسلم هذه الاطلاق ولا قبل المرتد عند كنهها
تجسس الى ان يتوب عند الشافعي فيقتل ويصح ارتداه من يعقله اسلام
ويجيب عليه ولا يعقل ان الى وفتح اسلام في معنى ومعنوه يعقل الاسلام
يعرف الحق من الباطل وكذا الاسلام المكره لو حرم بالانودسيا جود الكفر
نوبة وجود المرتد الردة عود الى الاسلام كنه خلاصة ما في الخلاصة
الحانية والبرازية وغيرها ومجموعة الفاضل ابن المودب تلامذة لخواوي من تعلم بكلمة
الكفر نطق اعدائه لومسلة والا فلا هذا المكن مرتد بها والانطلاق مطلقا
وقدم الامم اديها اذا تكلم بها خطا واثاب او يعلم معنى ما اورد او لم يعلم
معناها ما علم معناها تكلم بها على كان مرتد اذ كثر الخلق لو تكلم بها معاملة
بعنها ما يهدى حق الله تعالى في حق غيره ففرقوا بين كلامهما فقالوا كان عالما

الكفر في خطب
على خلاف ذلك
كمن سار به
فانه يغني

في حركته كنه
وسيد

نظري اذ انما انما لا تطلق ولو عالمه بانته كذا انتهى وفي الاشهاد كل مسلم
ارند يقبل ان يثبت الا المرافة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا اسلم
والكفره على الاسلام وخبر اسلامه شهادة رجل واحد وان ثبت اسلامه
برجلين ثم رجعا الكار الردة نوبة فاذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منك
لا يقبل من لا التكذيب الشهود بل لان انكاره نوبة ورجوعه فائده قولهم
تقبل الشهادة بالردة من رجلين فثبت احكام الردة ولو تاب من خطيب
الايمان وبطلان الوفاء وبينونة الزوجة والامانة اذا مات او قتل على ردة
لا يدفن في مقابر اهل بل يلحق في حقيرة كالكلب ومرة افيج الكافر الا ان
انتهى وفي نحو بعض العلماء الردة الذي لا يقبل ان لم يثبت بحبس حتى يموت
انتهى وفي المنية والسحر وهو الكائن لا يستتاب ويقبل عند ابي حنيفة
خلا فالابي يوسف والزنديق يستتاب عند ابي يوسف ومحمد وعنه ابي حنيفة
في روايتان انتهى وفي بعض الفتاوى ان السحر يقتل ادا علم انه ساحر
ولا يستتاب ولا يقبل بولاء رجوع عن السحر وان تاب بل اذا اقر انه ساحر
فقد حل دم وكذا اذا شهد به الشهود ولو قال كنت ساحرا وقد
زكته فلو قيل الاخذ يقبل قوله والا فلا وكذا لو ثبت ذلك بالشهود وكذا
الكاهن انتهى وقال العلامة ابن كمال بانه في رسالة الزنديق قال الفقهاء
ابو الليث اذا تاب الساحر قبل ان يؤخذ تقبل نوبة ولا يقبل وان اخذ
تاب لم تقبل نوبة وكذا الزنديق المعروف الداعي وقال الامام قاضيهان
والغوى على هذا القول وانما قال هذا لان هذا قول اخر ذكره البرزاني ان
الساحر لا يستتاب ويقبل والزنديق عند ابي يوسف يستتاب انتهى قال
قال صاحب الخلافة وفي النوازل المحتاج والساحر يقتل ان اخذ لانها
ساعات في الارض بالف فان تاب ان كان قبل النظر بها قبلت نوبتها
وبعد ما اخذ الا تقبل ويقبل ان كان في قطاع الطريق وكذا الزنديق المعروف
والداعي اليه اي الى مذهب اللحاد قال رحمه الله والابا جى على هذا لا يقبل
نوبة انتهى كلام العلامة وفي الخيارات ساحر يسحر ويؤذي ان يخلق
ما يقبل ككفره ويقبل الردة وساحر يسحر ويؤذي لا يستتاب من يقبل
اذا ثبت على سحره دفعا للضرر عن الناس ولا يساع في الارض

المرتد او مات او قتل
على ردة لا يدفن في
مقابر اهل بل يلحق
في حقيرة كالكلب

يستتاب عند ابي حنيفة
لا يستتاب ويقبل
عنه ابي يوسف ومحمد

اختلاف في الاستتاب
بعضهم ان لا يقبل

بالف

هذا السب

بالف ويقبل وساحر يسحر ولا يعتقد بالاكفر قال ابو حنيفة السحر
اذا اقرب سحره او ثبت بالبينه يقبل ولا يستتاب منه والمسلم والذوق
والمرء العبد منه سحره وقيل ساحر المسلم يقبل وساحر اهل الكتاب
لا يقبل واما المرأة اذا اقربا وشهد الشهود عليها بانها ساحرة
لا تقبل ولكن تجلس وتغرب حتى تستبين لهم النوبة بتركها وكذا الالة
والذمية واما المؤمنون واهل النيرجات من خدعة الشياطين ويدعي علم الغيب
فهما كافران ايضا والامراء من ساحرة المشعوذة والاصحاب الظلم ولا الاثر
يعتقد الاسلام انتهى وعنه ابي حنيفة قال ساحرة لا تقبل بغير ضمان في خلاصة
انها تقبل بردها لو اعتقد انها تخلق ما تفعل وان لم تقبل الردة لكن الساحرة
تقتل بالاثبات لا بد من غير رضى ان كذب الى عماله ان اقتلوا بالساحرة والساحرة
انتهى فلو علم في المسلم روايتان والاعلم وفي التمهيد اهل الامور اذا ظهرت
برغمهم بحيث لا يجب الكفر فاذا سباح قتلهم جميعا اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا
واذا تابوا واسلموا تقبل نوبتهم قال بعضهم تقبل نوبتهم جميعا الا الالباح
والغالية والشبه من الرداقض والفراسة والزنادقة والفسقة لا تقبل
نوبتهم حال في الاحوال ويقبل بعد النوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع
لما حتى يتوبوا ويرجوا له وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاعتماد
تقبل نوبة والا فلا وهو فيكون في حنفية وهو قول حسن جدا فاما في
لا توجب الكفر فاذا يجب التعزير باي وجه يمكن ان ينسب ذلك فان لم يكن
بلا حجب وضرب يجوز جسه وضربه وكذا لو لم يكن للنع بلا سيف ان كان
ربهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة وامتناعا والمبتدع لوله دعوة
ودلالة للناس الى بدعتهم ومن ان يثبت البدعة وان لم يحكم بكفره
جاز للسلطان قتلهم سياسة ورجح الان فاده اعلى واعلم حيث يوزر
الدين والبدعة لو كانت كذا ايباح قتل اصحابها عاما ولو لم تكن كذا الا بباح
قتلهم عاما بل يقبل معلمهم ورئيسهم ومقتداهم رجوا وامتناعا انتهى واما
حكمهم من سب النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الخويزي الشبه بحسام جلي من عظماء
دول السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني في رسالة لطيفة التمهيد
على البرازية في حكم كذا المسلم اعلم ان سب النبي عليه السلام كفر وارثا لاد

المؤمنون
الذين

الاستتاب
حاشا لسلطان
فكر سياسة

حاشا لسلطان
فكر سياسة

مناف

وارتداد لا ذنبا في العقوبة والابان ثابت بالادلة القطعية التي لا شبهة فيها
فثبت جرمه فبذلك كونه قاتلا به ان لم يتب وهذا مجمع عليه بين المجتهدين
لكن ان تاب وعاد الى الاسلام تعيل بقرينة فلا يخلو عن الصفات والصفات
خللا ما لا يكتفي بالحبس على ما خرج به شيخ الاسلام على السبكي في كتاب
السيف المسلول على مرتكب الرسول وذكر في الحاشية ضربا من النبي عليه السلام
بكونه لا يؤخذ به الا بان واما بعض المتأخرين لا يؤخذ به الا بان
فيقتل حدا استدل لا بقوله عليه السلام مرتكب ثوبا فانه مقتله لكن الاصح
انه لا يقتل بعد تجدد الابان لانه عليه السلام انتهى عليه رضى الله عنه فيقتل
من قال لا اله الا الله محمد رسول الله اهل مكة الذين امره عليه السلام بقتلهم
فما روى عنه ثم انما سبهم النبي عليه السلام فقال على رضى هذا من خوف
السيف فقال عليه السلام ان شئت قتلته وقال في اول كتاب الرسالة المضموم
من كلام صاحب الشفا ان قتل السب ليس حدا عند الحنفية بل كفر
والكفر بزرع بالنسبة لا بالاسلام فيزول القتل بزرع السب ثم قال وبالجملة قد
ثبتنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول نوبة السب المسلم
عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى والبرازية وقد عرفت بطلانها ومنشأه
غلط في اواخر الرسالة فتذكر وقال وبهذا الذي ذكرناه الى هنا حكم المسلم
السب اما الذي اذا خرج بسب النبي عليه السلام او بعض اوصافه او اسخف
بقدره او وصفه بغير الوجه الذي كره فيه فاختلاف فعند الحنفية لا ينتقض
عندهم فلا يقتل لان ما هو عليه من الكفر بالادعاء عظم ولكن يعز و يوجب
وعند الشافعية والمالكية ينتقض عنده فيقتل انتهى فيقول اظهر بوجه ما
ذكره من خطبة البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى في نقل كتاب الحواشي لا اله الا الله
ابن يوسف رحمه الله ان مرتكب النبي عليه السلام بكونه فان تاب تقبل نوبته ولا
يقتل عنده وعند ابن حنبل حلالا ما لم يجد اسما هذا وقد ذكر العلامة الفراء
ابو السعد المفتي رحمه الله في جواب عن هذا المسئلة حين استفتى عنها باحالة
ان المسئلة اختلاف في قدر عرض على السلطان المجاهد سليمان بن سليم
حان في امر الجمع بين الفريقين والرعاية للمؤمنين بان الادلة التي ينظر اليها
حال الشخفي الثاني عن نية النبي عليه السلام فان فهم منه صحة النوبة وحسن

فتوى ابن السعد في المسئلة واما ما كان
تصانعا من ان يعاد اجابا

الاسلام

فيما يوجب له الموت في الدنيا والآخره من غير ان يكون له ذنبا في العقوبة والابان ثابت بالادلة القطعية التي لا شبهة فيها
فثبت جرمه فبذلك كونه قاتلا به ان لم يتب وهذا مجمع عليه بين المجتهدين
لكن ان تاب وعاد الى الاسلام تعيل بقرينة فلا يخلو عن الصفات والصفات
خللا ما لا يكتفي بالحبس على ما خرج به شيخ الاسلام على السبكي في كتاب
السيف المسلول على مرتكب الرسول وذكر في الحاشية ضربا من النبي عليه السلام
بكونه لا يؤخذ به الا بان واما بعض المتأخرين لا يؤخذ به الا بان
فيقتل حدا استدل لا بقوله عليه السلام مرتكب ثوبا فانه مقتله لكن الاصح
انه لا يقتل بعد تجدد الابان لانه عليه السلام انتهى عليه رضى الله عنه فيقتل
من قال لا اله الا الله محمد رسول الله اهل مكة الذين امره عليه السلام بقتلهم
فما روى عنه ثم انما سبهم النبي عليه السلام فقال على رضى هذا من خوف
السيف فقال عليه السلام ان شئت قتلته وقال في اول كتاب الرسالة المضموم
من كلام صاحب الشفا ان قتل السب ليس حدا عند الحنفية بل كفر
والكفر بزرع بالنسبة لا بالاسلام فيزول القتل بزرع السب ثم قال وبالجملة قد
ثبتنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول نوبة السب المسلم
عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى والبرازية وقد عرفت بطلانها ومنشأه
غلط في اواخر الرسالة فتذكر وقال وبهذا الذي ذكرناه الى هنا حكم المسلم
السب اما الذي اذا خرج بسب النبي عليه السلام او بعض اوصافه او اسخف
بقدره او وصفه بغير الوجه الذي كره فيه فاختلاف فعند الحنفية لا ينتقض
عندهم فلا يقتل لان ما هو عليه من الكفر بالادعاء عظم ولكن يعز و يوجب
وعند الشافعية والمالكية ينتقض عنده فيقتل انتهى فيقول اظهر بوجه ما
ذكره من خطبة البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى في نقل كتاب الحواشي لا اله الا الله
ابن يوسف رحمه الله ان مرتكب النبي عليه السلام بكونه فان تاب تقبل نوبته ولا
يقتل عنده وعند ابن حنبل حلالا ما لم يجد اسما هذا وقد ذكر العلامة الفراء
ابو السعد المفتي رحمه الله في جواب عن هذا المسئلة حين استفتى عنها باحالة
ان المسئلة اختلاف في قدر عرض على السلطان المجاهد سليمان بن سليم
حان في امر الجمع بين الفريقين والرعاية للمؤمنين بان الادلة التي ينظر اليها
حال الشخفي الثاني عن نية النبي عليه السلام فان فهم منه صحة النوبة وحسن

انما هو الذي لا يوجب له الموت في الدنيا والآخره من غير ان يكون له ذنبا في العقوبة والابان ثابت بالادلة القطعية التي لا شبهة فيها
فثبت جرمه فبذلك كونه قاتلا به ان لم يتب وهذا مجمع عليه بين المجتهدين
لكن ان تاب وعاد الى الاسلام تعيل بقرينة فلا يخلو عن الصفات والصفات
خللا ما لا يكتفي بالحبس على ما خرج به شيخ الاسلام على السبكي في كتاب
السيف المسلول على مرتكب الرسول وذكر في الحاشية ضربا من النبي عليه السلام
بكونه لا يؤخذ به الا بان واما بعض المتأخرين لا يؤخذ به الا بان
فيقتل حدا استدل لا بقوله عليه السلام مرتكب ثوبا فانه مقتله لكن الاصح
انه لا يقتل بعد تجدد الابان لانه عليه السلام انتهى عليه رضى الله عنه فيقتل
من قال لا اله الا الله محمد رسول الله اهل مكة الذين امره عليه السلام بقتلهم
فما روى عنه ثم انما سبهم النبي عليه السلام فقال على رضى هذا من خوف
السيف فقال عليه السلام ان شئت قتلته وقال في اول كتاب الرسالة المضموم
من كلام صاحب الشفا ان قتل السب ليس حدا عند الحنفية بل كفر
والكفر بزرع بالنسبة لا بالاسلام فيزول القتل بزرع السب ثم قال وبالجملة قد
ثبتنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول نوبة السب المسلم
عندهم سوى ما ذكر في الفتاوى والبرازية وقد عرفت بطلانها ومنشأه
غلط في اواخر الرسالة فتذكر وقال وبهذا الذي ذكرناه الى هنا حكم المسلم
السب اما الذي اذا خرج بسب النبي عليه السلام او بعض اوصافه او اسخف
بقدره او وصفه بغير الوجه الذي كره فيه فاختلاف فعند الحنفية لا ينتقض
عندهم فلا يقتل لان ما هو عليه من الكفر بالادعاء عظم ولكن يعز و يوجب
وعند الشافعية والمالكية ينتقض عنده فيقتل انتهى فيقول اظهر بوجه ما
ذكره من خطبة البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى في نقل كتاب الحواشي لا اله الا الله
ابن يوسف رحمه الله ان مرتكب النبي عليه السلام بكونه فان تاب تقبل نوبته ولا
يقتل عنده وعند ابن حنبل حلالا ما لم يجد اسما هذا وقد ذكر العلامة الفراء
ابو السعد المفتي رحمه الله في جواب عن هذا المسئلة حين استفتى عنها باحالة
ان المسئلة اختلاف في قدر عرض على السلطان المجاهد سليمان بن سليم
حان في امر الجمع بين الفريقين والرعاية للمؤمنين بان الادلة التي ينظر اليها
حال الشخفي الثاني عن نية النبي عليه السلام فان فهم منه صحة النوبة وحسن

اكثر حتى لو اعترف اليهودي انه على دين الاسلام او قال انما مسلم
 قال ابو حنيفة او لا يكون هذا اسلاما حتى يترى اليهودية ثم يرجع وقال
 يكون اسلاما يهودي او نصراني قال انما مسلم او قال اسلمت يسأل
 عنه ان شئ ترديد ان قال اردت به ترك دين اليهودية او النصرانية
 والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل
 وان قال انما مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يزل عنه حتى
 صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل
 ان يصلي بجماعة فليس بسلم وعنه الحسن ابن زياد اذا قيل لابي
 اسلم فقال اسلمت او قال انما مسلم بكم بالسلام لانهم لا يكونون مسلمين
 وصف الاسلام بل بعبادة شعبة فيما بينهم مسلم ونصراني تنازعا
 في شرايئ ففيل انما يصاح به المسلم فقال النصراني انما مسلم لا يصير
 مسلما لم يقل انما مسلم منك قالوا ويخفى ان يصير مسلما بمجرد قوله
 انما مسلم لانه اخراج الكلام جوابا للكلام غيره كافر صلى مع المسلمين بحجة
 يحكم بسلامه حتى لو انكار صار مرتدا الا لو صلى وحده اذ الكفر لا يصلون
 بجماعة على هيئة جماعة المسلمين وقال الناطقي اذا صلى صلوة في
 وقتها وحده متوجها الى الكعبة صار مسلما لا لو في غير وقتها او الى
 غير الكعبة وهلك الجموع معناه صار مسلما ولو اتى من مسلم وصل
 خلفه حكم بسلامه لا لو اتم المسلمون شهادته واعلى كافر ان صلى بجماعتنا
 صار مسلما اما كان او ما موثقا ولو شهادته كان يؤذن ويقيم قال جعنة
 لما كان الا ان منه في السفر او في الحضر وان قالوا سمعنا يؤذن في
 المسجد لا يحكم بسلامه حتى يقولوا يؤذن للمسلمين ولو قالوا ربنا بصلواتي
 سنة وقال صلواتي صلواتي لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا صلواتنا
 واستقبل قبلتنا يقول الجهر هذا ايشعرا بكم لو قالوا ايتها صلواتنا
 الخ ان يحكم بسلامه وقد مر في ذلك في المتن ثم يخرج انهم لو قالوا صلواتي
 وحده صلواتنا واستقبل قبلتنا حكم بسلامه انتهى قال بعض المشايخ
 لو اذ كافر في وقت الصلوة صار مسلما كافر صام او حج اذ في الزكوة
 لا يحكم بسلامه في ظاهر الرواية وعنه محمد لواجب ولبي وشهد

كان اسلاما لا بد من شهادته او انما اسلمت

وضاع في نسخة
 معناه اسلمت

لو اذن الجاهل في
 وقت الصلوة كان
 مسلما

الناسك

الناسك لو فعل اعمال الحج مع المسلمين يكون مسلما لا لو لم يشهد
 الناسك او بعك وان شهد واحد وقال راية يقضي في المسجد
 الا عظم وشهد اخر وقال راية يقضي في مسجد كذا يقبل شهادتهما
 ويجزى على الاسلام ما قرئ من كافر الا الاسلام لم يكن مسلما ولو اذ اعلم
 القرآن او قرأ هو بنفسه شهد نصرانيا على نصراني انما مسلم وهو يترك لا يقبل
 شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه و
 جميع اهل الكوفة شهدوا ولو شهد نصرانيا على نصرانية بانها اسلمت جاز
 واجزى على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر يقبل شهادته على
 وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيا على نصراني بانها اسلمت هذا خلاصة
 ما في النية والدرر والفرق بين عبارتهما حادثة فاعلم انهما يقولان الحقيقة
 حال في العجز في مسلمة شهادة واحد بمسألة في مسجد واخر في مسجد
 اخر ان يقبل شهادتهما ويجزى على الاسلام ولا يقبل احد ان ابي وقد بينا
 ان اليهودي او النصراني لو قال دخلت في الاسلام قال بعض مشايخنا يحكم
 بسلامه وان اشراد عما كان عليه وبكذا ذكر الكرخي في محضره انتهى وفي الدرر
 والفرق انما ان البس غير مقبول بخلاف نوبة البس لان الكافر اجنبي غير عارف
 تعالى وابتداء ايماننا وعرفانا والفاقي عارف حاله حال البقاء والبقاء سهل
 من الابداء انتهى وفي شرح المقاصد الظاهر كلام النبي صلى الله عليه وسلم يقول نوبة المؤمنين
 المذنب مالم يظهر علامات الموت انتهى وفي الكافي في تفسير قوله تعالى انما اتقوا
 على اعدائهم يعملون السوء بجهالة الا ان وقت الاقتصار هو الوقت الذي
 لا تقبل فيه التوبة فيما وراءه في حيز المقبول وغيره ابن عباس رضي الله عنهما ان ينزل
 سلطان الموت وغير الضحك كل نوبة قبل الموت فهو قريب وعن
 القمي مالم يؤخر بطله ابي جعفر وروى ابو ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله يقبل نوبة العبد مالم يؤخر ان يقبل الله توبتنا وغسل باء السماء
 رحمة جوبتنا واما انما نأمن بانبيا كان له عدا عبادة سمعنا محيا القادة
 الثالثة في اصول عقائد اهل السنة والجماعة مما اوجب الشرع على كل مسلم
 حفظ وصيام والامتناع في هذا الباب ان يقول كل فرد من الالباب امنت بالله
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره وتفصيل ذلك هو ان

ابا عبد الله عليه السلام
 خلف نوبة الناس
 كما انما في نسخة
 عارضا باله

وہی سلطان
سار

مينا

مجلس فیض
الاسلام

صفات رانته
وعلیه

و غیره

صفحه ۱۰۰

اراده اراده و قصد
لا یجد و یجد و الإرادات

آفرین ماه سه

فقد انجزت من بيان ما في هذا الكتاب
وقد تم المودع من الحديث
بجزء اقل من هذا اللفظ بالمره
والعامة من غير عجز الخلق
ما سار به فانما يخرج منه فتنه
اجمالا اما حسب الدين
فقد بينى به كذا في بعض النقط
واجتمع

قدرا الاشياء في الازل وقضاها وكتبها في اللوح المحفوظ وامضاها ولا يلزم
منه الاجابة والاجابة او كتبها لعله يصحدها رها من الجاد بالاختيار والتقدير
تابع العلم وهو تابع للمعلوم كما في الكتب الكلام مرفوعه وذكره وان علمه تعالى
حضوره لا يحصل في كل حال حدوث الكائنات والحوادث والى علمه تعالى
المرزوق من الزمان في اوتانها المحضصة وساعاتها الحدودات ولا منقضا بالقياس
اليه الا بمرئيه زمان ولا يجزى عليه احكام تغلب الملوان فلا يتفاوت الاشياء
في علم الملك المتعال بالمضي والحال والمستقبل ثم ان الله خلق عباده سلما
من الكفر والابان في طيبتهم وامرهم ونهاهم فامس من امن بفعله واقره ونهيه
يعون الله وتوفيقه وكفره كف بغيره والكاره بخلافه لان من لم يحسن لم يحسن احدا
منهم على كونه ايمان ودين ولا خلقهم مؤمنا وكافرا بل اشيا صاخرين وكل
افعال العباد مختارهم وكتبهم والله خالقها كما هو خالقهم وربهم لا يجرد ولا
تفويض ولكن امرين امرين اذ كل فعل يصدر من العبد فهو كسبه ويخلق الله
بلا شك ولا من غير ان الطاعات التي امر بها هي رضاه وعلمه وامره ومحبته
مشيئة وتقديره وقضاه والمعاصي كلها بعلمه وقضاه وتقديره ومشيئته
لا يجزى ولا امره ولا رضاه والمقصود حق معرفته بما وصف نفسه في
كتابه لكن لا يقدر احد ان يعبد حق عباده كما يليق العظيم جبار لا يغير الكفر
والشرك الذين هما اعظم النعم انما يغفر ما دون ذلك فلهذا وجب على العباد
محبته الله وشكره وبكمال التعظيم وصفه وحده وذكره وله ما كتب انزلها
على انبياءه كان كل منها حقا وصوابا امر بها الامم ونهى وخالطهم بها خطايا
واول الانبياء آدم ثم نوح ثم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح وهو الامم والاولون
واكرمهم ثم افضل بعده ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح وهو الامم والاولون
وهم افضل من سواهم على ما عرّب الجرم وكلهم كانوا معصوين عن الكسائر
والصغائر بعضهم في بقدره الفلك والارض سائر وانما صدر من بعضهم الزلات والخطايا
وقد تجاوزتهم وامسب العباد بهم افضل من جميع الملائكة الكرام عليهم الصلوات
والسلام ومحمد حبيب الله لم يصدر منه معصية ولا زلة في مدة عمره ان كان متنازلا
عن غيره في الكرامة والتفويض بحسب السجدة العلى ورائه ربها كيف جيل وعلا
والملك اعاد الله الملك لكون الذين لا يعصون ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وهم

فقر لطيفة
معصية من بقدرته الفلك
الداخر

جميع

جميع المعاصي معصون وبالكورة والاندوة والاكل والشرب لا يوصفون
وان منهم رسلا الى خلق من اجلهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل ويزرائيل
وما يجيب ان يعلم ان الاستطلاع مع الفعل ولا يكلف العبد باليسر في سعيه
والحدود لم ييسر من الامن من الكفر واليسر من الكفر والاجل واحد لا يعجز
لحظه ولا يتأخر واحكام رزق من الله وكل يستوفي المقدر والسعيد قد يستوفي
والشقي قد يستعيد واضحه بعض من الى جود التحقيق معديان كل تكلف
في عالم الاكوان وصورة اجمالية في اللوح المحفوظ على وفق القضاء الازلي
المرزوق من الزمان ويسمى لوح القضاء ثم ان رصوده تفصيلية في لوح المحو
والايات على وفق ما اقتضته الحكمة الالهية ويسمى لوح الرضا وهو الزبر
يلحق التعبد والتغير بارادة الملك العتيد وعبر عنه بهذا في القرآن بسما
الدينيا ووقع الاشارة الى هذين الوجهين في قول رب الارباب
يحيى الاموات ويثبت وعنده ام الكتاب والفضل البشر بعد
الانبياء ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم العير وكلف غير ذلك الصلابة الا
بغير خروج الرجال ودابة الارض وما جوع وما جوع ونزول عيسى وطلوع
الشمس من المغرب وسائر احوال الساعه واحوال يوم القيامة على
ما وردت به الاخبار الصحيحة كلها حق والاعتقاد بها واجب وعود الروح
الى الجسد في القبر حق منعطف القبر كالميت وعداب القبر لكل كافر
ولبعض مؤمن خاص حق وتقسيم أهل الطاعة في القبر حق وسؤال منكر
وتكبير حق والبعث من القبور بالاجاب وحق والسؤال والحسب حق و
وضع الميزان حق ووزن الاعمال حق وايتاد هيئ الاعمال حق والقضاء
فيما بين الخصماء في العرصاخذ الحسنة او طرح السيئة حق ووضوح
النبي عم حق والصراط على متن جدهم حق والشفاعة ثابتة للانبياء والاخبار
المتقين في حق اهل الكبار من المؤمنين والجنة والنار محققان الآن وهما
باقينان ولا تنفستان واهل الكبرية في النار لا يبقى بل يخرج بفضل الله تعالى
وفي الجنان برقي واهل الجنة والنار محذون فيها ابد ولا يغني عذاب الله
وثوابه سرمد وما ينبغي ان يعلم ان نفس الابان لا يزيد ولا ينقص عند
الخلفه وبعض الاشياء وانما يتفاوت قوة وضعفها بتفاوت المؤمنين

الاستطاعة
من الفعل

لوح الرضا
الحق والاثبات
دليل الرضا

قال في المسيرة روى عن ابي حنيفة ان قال يقول ايمانى كايما ان جبرائيل
ولا يقول مثل ايمان جبرائيل اذ المشقة يقتضي المسألة في كل الصفات و
التشبيه لا يقتضيه انتهى وفي البرازة قال محمد رحمه الله انه ان يقول احد
ايمانى كايما ان جبرائيل بل يقول امتى بما اس به جبرائيل انتهى كلام البرازة
يقول المحقق عن الدعوى كل تقصير في ما بين الروايتين نظر لان الشيخ **الحسين**
الذين شارح الهداية قال في شرحه لو صابا الامام الاعظم علم ان ايماننا
مثل ايمان الملائكة والرسول **عليه** ابو حنيفة في كتاب العالم والمنعم
لاننا صدقنا وعدانية وروبوته وقدرته **عليه** الملائكة والرسول
انتهى اعلم ان جميع ما ذكرناه في هذا الفصل من اميات منها مسابيل
الاتقادات انما هو خلاصة ما ذكر في جميع المنظومات والفتوحات
من المختصرات والمطولات ولم اربها بذكر هذه المجعزة في شيء من
الكتب الاعتقادية والكلامية وانما هي من خصائص هذا الكتاب فليقتضيه
بنظرنا وحفظها من احتاج في اولي الاسباب والدرجات اعلم بالصواب
والارجع والى الباب هذا اخر ما ارادنا ابراده في هذه المجعزة من الجنة المهيبة
المطبوعة والى الدرة العظيمة والعميقة **عليه** واحاد القصر
في ان يصعدنا من الخطاء والزلزل في كل قول وعمل ونحتمل على عقاب اهل
الجنة ويجعلها لنا من النيران جنة وسبيل لدخول الجنة ويشتبا على
القول الثابت في الحيوة الدنيا وفي الآخرة ويختصنا في بحار
رحمة الزاخرة بحرمة رسول الموفيد بالمعجزات الباهرة العظيمة
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه المستبين
البيه والتابعين **عليهم** السلام **جاء** الى يوم الحساب
ربنا لا تزعقل قلوبنا بعد اذ هدانا لهذا وهبنا من
لذلك رقة انك انت الوهاب احسن ما يفضل الوهاب
المبين مع عباده الصالحين دار الكرامة **عليه** السلام
وعواهم فيها **عليهم** السلام **عليهم** السلام
واخر دعوانهم ان الجنت **عليهم** السلام
رب العالمين

عن ابن حنبل رحمه الله قال
انما ايمانى كايما ان جبرائيل
ولا يقول مثل ايمان جبرائيل
اذ المشقة يقتضي المسألة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين